

اللمعة النبوية

شرح المذهب

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي

تأليف

الإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

المتوفى سنة ٦٢٦هـ

تحقيقه وتعليقه

الدكتور محمد عبد الوهيد	الدكتور محمد عبد الوهيد
الدكتور أحمد عيسى حسن المصري	الدكتور أحمد عبد الوهيد
الدكتور حسين عبد الرحمن أحمد	الدكتور إبراهيم محمد عبد الباقي
الدكتور محمد أحمد عبد الله	

الجزء الأول

منشورات

محمد علي بيضون

لشركت كتاب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة
تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو
برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة
الناشر خطياً.

Exclusive Rights by

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Libanon

No part of this publication may be
translated, reproduced, distributed in any
form or by any means, or stored in a data
base, or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle
ou morale d'éditer, de traduire, de
photocopier, d'enregistrer sur cassette,
disquette, C.D, ordinateur toute
production écrite, entière ou partielle,
sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الطريف، شارع البحتري، بناية ملكات
هاتف وفاكس : ٣٦٦٣٩ - ٣٦٦٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (٩١١ ١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Lebanon

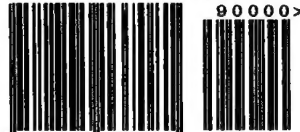
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3708-5



9 782745 413708 1

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الفقه الإسلامى هو خط الدفاع الأول الذى يستطيع به حملة الشرع صد هجمات الخصوم والأعداء؛ لذا فإن أكثر المزاغم والترهات التى أثارها المشككون والملحدون فى هذا العصر وغيره من العصور الغابرة - إنما توجهت إلى هذا الفقه، محاولة أن توجد فيه ثغرة يستطيعون أن ينفذوا منها إلى الطعن والتجريح فى الشريعة الإسلامية، سواء ما تعلق منها بالأحكام أو بالعقائد.

وهيئات هيئات أن يستطيع هؤلاء أو غيرهم أن ينالوا من الشريعة الإسلامية المطهرة، فإنها الوحى الذى لا يأتى الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد أرسل الله بها نبيه محمداً ﷺ للبشرية كافة، نذيراً لهم وبشيراً؛ ليخرجهم من الضلالة إلى الهدى، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الآخرة؛ لذا فإنها لا بد أن تكون شريعة خالدة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ويبدل الله الأرض غير الأرض والسموات. إلا أن الحفاظ على الشرع الحنيف غاية لا يكفى فيها مجرد الأمانى:

وما نيل المطالب بالتمنى ولكن تؤخذ الدنيا غلابا
فلا بد لكل غيور على دينه من العلماء أن يشمر عن ساعدى الجد، ويتصدى لكل من يفترى على هذا الدين الحق، فيرد مزاعمه، ويفند أباطيله، ويبين مجافاته للحقيقة، ويكشف عن عدائه الصارخ للعقل الصحيح والفترة السليمة. وهذا لا ولن يكون إلا بالغوص فى الفقه الإسلامى؛ لتعرف زواياه ومداخله، ومن ثم يمكن التصدى لمن يهاجمه أو يعارضه.

ومن هنا تأتى أهمية هذا الكتاب الذى بين أيدينا، فهو كتاب بحر فى الفقه الشافعى، إضافة إلى اعتباره كتاباً فى الفقه المقارن يعرض للمذاهب الأخرى، ويناقشها ويحللها، ويبين الراجح منها.

وإتماماً للفائدة نقدم بين يدي هذا الكتاب جولة فى تاريخ الفقه الإسلامى؛ لتعرف على المقصود بالفقه لغة واصطلاحاً، وكيف نشأت المذاهب الفقهية، ومن هم أعلام كل مذهب، وأهم كتبه وأصوله، ثم كيف أصيب الفقه بالجمود والتقليد، وما تبع ذلك من القول بقفل باب الاجتهاد ومناقشة ذلك ثم كيف نهض الفقه مرة ثانية من غفوته، وما بذل فى سبيل ذلك من جهود، فنقول: وبالله التوفيق:

فصل: فى تعريف الفقه لغة واصطلاحاً:

الفقه - لغة: هو الفهم، وقيل: هو الفطنة، أى: المهارة والحدق فى التوصل

إلى النتائج من المقدمات، ومن ثم استخراج الأحكام. وهذه الفطنة وهذا الحذق لا يتأتيان لكل أحد، بل لابد من موهبة أصيلة، وقدرة راسخة، وملكات فائقة يستطيع بها الفقيه الفهم والاستنباط الصحيح. أما الفقه فى الاصطلاح فيطلق على ما يستنبط من أحكام الشرع التى تتعلق بأعمال المكلفين، من حيث حلها أو حرمتها، أو إباحتها أو كراهتها. إذن فالفقه هو ذلك التبراس الذى يضئ للبشرية طريقها، فينظم علاقات الناس بعضهم ببعض، سواء ما تعلق منها بالأفراد أو الجماعات، كما أنه الطريق الموصل إلى تنظيم العلاقة بين العبد وربّه عز وجل.

فإن الله عز وجل قد خلق الإنسان، وهو أعلم بما يصلحه ويقيم شأنه، فكان محالاً أن يتركه هكذا يفعل ما يمليه عليه هواه ونفسه: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، بل إن الله عز وجل، قد أبان للإنسان عن الطريق الصواب، والسبيل المستقيم، وأعطى لكل عمل من الأعمال الحكم الذى يليق به، وكشف للإنسان عن حقوقه، ونص له على واجباته، بحيث لا يستبد حاكم على محكوم، ولا يطغى غنى على فقير، ولا يستطيل قوى على ضعيف.

والفقه الإسلامى وما به من تكليفات هو طريق الهداية للبشرية جمعاء، وما به من أوامر ونواه، ليست حجراً على الحرية الإنسانية بحال من الأحوال، بل هى تنظيم لها، وموجهة لها إلى الطريق الصحيح؛ لذا قال العلماء: إن الأصل فى أفعال الإنسان وتصرفاته هو الإباحة ما لم يَقم دليل على الإيجاب أو التحريم، ومن ثم يستطيع الإنسان التمتع بكل ملذات الحياة فى إطار الشريعة المطهرة، فها هو الله عز وجل قد امتن علينا بما لا يحصى من النعم والخيرات التى يستطيع الإنسان أن يجد فيها لذته فى إطار الشريعة؛ قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَهَرَ وَبَاطِنًا﴾ [لقمان: ٢٠]، ﴿وَلِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ ١٤ [إبراهيم: ٣٤].

إذن فحرية الفرد مكفولة فى الإسلام بما يحقق مصلحته ومصلحة المجتمع، لا كما نرى فى غيره من المذاهب والأباطيل، كالوجوديين وغيرهم ممن فهم الحرية فهماً خاطئاً، فأعطى للإنسان الحق أن يعرّب كيف شاء، محتجاً بأنه لا قيد على الحرية. ولعمري لو تركنا تعاليم الإسلام الغراء، واتبعنا آراء هؤلاء السفهاء، لأصبح المجتمع الإنسانى غابة، يأكل القوى فيها الضعيف، لا أمن فيها ولا أمان، ولا سكينه ولا استقرار.

فصل فى ظهور المذاهب الفقهية وتطورها وازدهارها

توطئة :

كان نتيجة للفتوحات الإسلامية أن تفرق الصحابة والتابعون فى الأمصار والمدن، وتولوا القضاء، والإفتاء، وكان الناس يلتفون حولهم فى كل بلد؛ ليتعلموا منهم أمور الدين، ويأخذوا عنهم الكتاب والسنة وطرائق البحث والفهم. ونعلم أن البلاد والمدن المفتوحة كانت لها مدنيات خاصة قديمة، تأثر الناس بها وطبعوا بطابعها، فلما جاء فقهاء الصحابة والتابعين إلى تلك البلاد، أوقعوا أثرا جديدا فى أهلها، وكانت لهم طرقهم الخاصة فى البحث والاستنباط، فمنهم من توسع فى الرأى؛ لموائمة المصالح المستجدة: كعمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، ومنهم من وقف عند النص والتمسك بالآثار: كالعباس والزبير، وعبد الله ابن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص.

وهذان العاملان -بيئة البلد، واتجاه الصحابى أو التابعى فى البحث واستنباط الأحكام- أثرا فى توجيه الخطة الفقهية وطبيعتها، فوجدنا فى كل مدينة مدرسة فقهية ذات طابع مميز، ويمكن القول: إن جميع المدارس الفقهية تقع بين اتجاهين: اتجاه طابعه الوقوف عند الأثر، وسمى بـ «مدرسة الحديث»، واتجاه طابعه التوسع فى الرأى سمي بـ «مدرسة الرأى»، ونفصل القول قليلا حول هاتين المدرستين:

١- مدرسة الحديث:

حمل لواء هذه المدرسة الحجازيون وخاصة المدنيون، ومن أحق منهم بذلك؟! فهم أعلم الناس بسنة رسول الله ﷺ القولية والفعلية، وقد وقف الحجازيون عند النص؛ لكثرة بضاعتهم فى الحديث، وشدة تعلقهم به، وتورعهم عن الأخذ بالرأى، وقلة ما يعرض عليهم من الحوادث التى لم يسبق لها مثيل لعدم اختلاف البيئة.

وتزعم هذه المدرسة من الصحابة: العباس، والزبير، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، ومن التابعين: الشعبي، وسعيد بن المسيب، وسالم ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب، والزهرى، ويحيى بن سعيد، ومن تابعى التابعين: الإمام مالك، والشافعى، وأحمد بن حنبل.

وهنا احتراز لا بد من إثباته، وهو أن هذه المدرسة لم ترفض العمل بالرأى على

وجه الإطلاق ؛ لأن الاجتهاد وإعمال الرأى أمر جرى منذ عهد رسول الله ﷺ وأصحابه من بعده ، وإنما غلب على هذه المدرسة العمل بالحديث ، وتقديمه على الرأى وإن كان ضعيفا ، وأن العلماء الذين ذكرناهم سابقا كانوا فى بعدهم عن الرأى ووقوفهم عند الأثر على درجات متفاوتة .

٢- مدرسة الرأى :

احتضن هذه المدرسة العراق ، فشاع فيه الرأى لأسباب عدة ؛ منها بعد العراق عن موطن الحديث ، فلم يصلهم الحديث إلا ما جاءهم مع الصحابة كعبد الله بن مسعود ، وعلى بن أبى طالب ، وسعد بن أبى وقاص وأبى موسى الأشعرى ، والمغيرة بن شعبة ، وأنس بن مالك ، وغيرهم ممن دخل مع الجيوش الإسلامية الفاتحة ، وخوف الصحابة من رواية الحديث خشية الكذب على رسول الله ﷺ .

يروى أن أبا عمرو الشيبانى قال : كنت أجلس إلى ابن مسعود حولا لا يقول : قال رسول الله ﷺ ، فإذا قالها استقلته الرعدة^(١) : أى : من شدة الخوف أن يكون الحديث مكذوبا^(٢) ، كما كان للبيئة أثر فى التوسع فى الرأى ؛ إذ وجدت قضايا وأحداث لم يكن لها مثيل فى عهد النبوة ، كل هذه العوامل دفعت الصحابة والفقهاء من بعدهم إلى الأخذ بالرأى والتوسع فيه .

ويعد عمر بن الخطاب -رضى الله عنه - بحق هو حامل لواء هذه المدرسة ، ومن ورائه عبد الله بن مسعود فى العراق ، الذى أخذ عنه شريح بن الحارث الكندى ، وعلقمة بن قيس النخعى أستاذ إبراهيم النخعى الذى حمل لواء المدرسة ، وتلمذ له حماد بن سليمان أستاذ الإمام أبى حنيفة الذى انتقلت إليه زعامة هذه المدرسة^(٣) .

وطابع هذه المدرسة ينحصر فى أن شرع الله قد اكتمل وبين قبل وفاة الرسول ، وأن شريعة الإسلام معقولة المعانى ، مبنية على أصول محكمة وعلل ضابطة لتلك الأحكام ، فكان فقهاء هذه المدرسة يبحثون عن تلك العلل التى شرعت لها الأحكام

(١) إعلام الموقعين (١/٢٢) .

(٢) انظر: د/ محمد سلام مذكور «الفقه الإسلامى» مكتبة عبد الله وهبة ص(٨٦) .

(٣) ينظر: السابق ص(٨٥) .

ويجعلون الحكم دائراً معها وجوداً وعدمًا^(١).

وبالرغم من بروز هاتين المدرستين في عهد الصحابة والتابعين، فإنه لم يكن الخلاف كثيراً؛ لقلة ما ينزل بهم من الحوادث، في عصر صدر الإسلام وسائر العصر الأموي، فكان الفقه هو نصوص القرآن والسنة المتبعة، وما اجتمع عليه الصحابة مما سمعوه من رسول الله ﷺ أو رواه لهم غيرهم، أو ما صدر عن آرائهم من الفتاوى بعد البحث والاجتهاد.

ثم جاء العصر العباسي، فظهرت فيه طوائف الفقهاء، وتميزوا بهذا الاسم بعد أن كانوا يعرفون باسم القراء، فقام فيهم زعماء مبرزون، كان لكل منهم خواص ومميزات تميزه عن غيره، كما أن لكل منهم قواعد وأسسه التي بنى عليها فتاويه وأقام عليها مذهبه.

وقد تضافرت عوامل في ظهور المذاهب الفقهية، وتعددتها واختلافها فيما بينها، يمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلي:

١- حرية الاجتهاد:

فقد كان الفقهاء يتمتعون بحرية الرأي، والاجتهاد في البحث العلمي، والاستنباط، فقد كان لكل من استكمل أدوات الاجتهاد أن يجتهد في تعرف الحكم والوصول إليه من مصادره، ويذهب إلى ما يطمئن إليه، دون أن تتحكم فيه سلطة، أو يحجز عليه في رأيه^(٢).

وقد استتبع حرية الاجتهاد تباين مناهج البحث ومسالك الاجتهاد، وطرق استنباط الأحكام، وهذا الاختلاف لا يمس العقيدة الإسلامية؛ بل ينحصر أثره في كيفية استنباط الحكم والنتيجة التي يتوصل إليها المجتهد^(٣).

ومعنى هذا: أن حرية الاجتهاد لم تكن مطلقة؛ فهي حرية منضبطة بالأصول التي تؤخذ من الكتاب والسنة.

(١) ينظر: السابق ص (٨٥).

(٢) انظر: الشيخ جاد الحق على جاد الحق: «الفقه الإسلامي»: نشأته وتطوره «معهد الدراسات الإسلامية» الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م ص (٧٨).

(٣) انظر: د/ صوفي حسن أبو طالب: «تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية» دار النهضة العربية، ١٩٩٥م ص (١٧٣).

٢- شيوع الجدل، والمناظرة بين الفقهاء:

فقد بلغ الخلاف الفقهي ذروته في هذا العصر؛ شجع على ذلك خلفاء بنى العباس، وأسهم فيه كثرة العلماء، ونهوض حركة إعمال الرأي وقد ترتب على هذا الجدل وتلك المناظرات بين الفقهاء - أن اتسعت هوة الخلاف بينهم، وبعد مداه فشمّل شيئاً من الأسس التي بنى عليها التشريع، فنجد منهم من يقف عند الإجماع، ويرى أنه لا يتحقق؛ لاشتراطهم اجتماع مجتهدى الأمة الإسلامية في عصر، ومنهم من يقف عند القياس ولا يأخذ به^(١).

٣- كثرة الوقائع المستجدة وتنوعها: فقد كان لاتساع الدولة الإسلامية في خلافة بنى العباس وما ضمت من شعوب مختلفة الحضارة والثقافة والعادات والنظم الاجتماعية والمعيشية والتعاملية دور بارز في كثرة الوقائع وتنوعها؛ وقد دفع الفقهاء المجتهدين إلى تمحيص هذه الوقائع على ضوء أحكام الإسلام، يقرون ما يرونه داخلاً في نطاق الأحكام، وينكرون ما يخالفها؛ حتى تلونت حياة الأقاليم المفتوحة باللون الإسلامي. وقد أثرى ذلك الفقه الإسلامي بصنوف من أحكام الحوادث والمعاملات التي لم تكن معهودة من قبل^(٢)، كما ظهر نتيجة لذلك اختلاف بين الفقهاء في توجيه الحادثة أو الواقعة كل حسب ما يرى في ضوء كتاب الله وسنة رسوله.

٤- طبيعة الأحكام الشرعية:

الأحكام الشرعية في مصادر الشريعة جاءت مجملة تحتاج في فهمها واستنباط الأحكام منها إلى شيء من الفكر والتأمل، والعقل البشري يختلف في طاقته وقوته، تبع ذلك تفاوت الفقهاء في فهم أسرار الشريعة؛ فاختلف قياسهم لاختلاف فهمهم^(٣).

٥- طبيعة اللغة العربية:

أي اشتراك لفظ القرآن بين معنيين فيأخذه بعضهم على معنى، والآخر على

(١) د/ سلام مذكور: «الفقه الإسلامي» ص(٩٠).

(٢) راجع في ذلك: الشيخ جاد الحق «الفقه الإسلامي: نشأته وتطوره» ص(٨٠، ٨١).

(٣) د/ سلام مذكور: «الفقه الإسلامي» ص(٩١).

(٤) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٥) انظر د/ سلام مذكور: «الفقه الإسلامي» ص(٩١).

المعنى الثانى، فمثلاً: لفظ قرء فى اللغة بمعنى الحيض، وبمعنى الطهر، وقد جاء فى القرآن الكريم، ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَئَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَ قُرُوءٍ﴾^(١) [البقرة: ٢٢٨]، فبعضهم بنى الحكم على أن القرء بمعنى الحيض، وبناءه بعضهم على أنه بمعنى الطهر؛ ويترتب على هذا اختلافهم فى عدة المطلقة هل هى ثلاث حيضات، أم ثلاثة أطهار؟

٦- التعارض والترجيح بين ظواهر النصوص.

٧- عدم تدوين السنة:

حيث لم تدون السنة، حتى أواخر العصر الأموى؛ فتفاوت الفقهاء فى حفظها والعلم بها؛ فقد تعرض حادثة لفقير يحفظ فيها عن رسول الله ﷺ حكماً فيقضى به، وقد تعرض نفس الحادثة لفقير لا يحفظ حكمها عن رسول الله ﷺ فيجتهد فيها رأيه، وقد يختلف الحكم تبعاً لذلك^(٢).

اختلفت نتيجة لهذه العوامل الآراء الفقهية وتكونت من هذا الاختلاف مدارس فقهية، ثم تبلورت المدارس فصارت مذاهب فقهية.

وتجب الإشارة إلى أن الاختلاف لم يكن فى ذات الدين، ولا فى لب الشريعة. ولكنه اختلاف فى فهم بعض نصوصها، وفى تطبيق كلياتها على الفروع، وكل المختلفين مجمعون على تقديس نصوص القرآن والسنة؛ بل لفرط حبهم للإسلام لا يسمح أكثرهم بمخالفة الصحابة؛ لأنهم الذين شاهدوا وعينوا منازل الوحي ومدارك الرسالة، وتلقوا علم النبوة من النبى ﷺ فهو خلاف لا يتناول الأصل؛ ولكنه ينصب على الفروع.

وقد برزت مذاهب فقهية متعددة منها ما اشتهر، ومنها ما اندثر، فقد اشتهر من بين مذاهب أهل السنة مذهب أبى حنيفة النعمان بن ثابت، ومذهب مالك بن أنس الأصبحى، ومذهب أبى عبد الله محمد بن إدريس الشافعى، ومذهب أحمد بن حنبل بن هلال الشيبانى، وستتناول هذه المذاهب الفقهية ذائعة الصيت بشيء من التفصيل، إن شاء الله تعالى.

وهناك مذاهب فقهية اندثرت، نذكر منها: مذهب الأوزاعى، ومذهب الثورى،

(١) انظر السابق، نفس الصفحة. وانظر كذلك: الإمام محمد أبو زهرة، «تاريخ المذاهب الإسلامية» (دار الفكر العربى) ص (٢٨٢، ٢٨٣).

ومذهب الليث بن سعد، والمذهب الظاهري، ومذهب الطبري، وغيرها .
أولاً: المذهب الحنفي .

الحديث عن المذهب الحنفي يدور حول المحاور التالية :

١- صاحب المذهب الإمام أبي حنيفة النعمان .

٢- تكوين المذهب، وموطنه، وانتشاره .

٣- أصول المذهب ومنهجه .

٤- أعلام المذهب الحنفي .

٥- تدوين المذهب الحنفي .

أولاً - ترجمة: الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان^(١) ومذهبه :

نسبه ومولده: هو الإمام فقيه الملة، عالم العراق، أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى التيمى، الكوفى، مولى بنى تيم الله بن ثعلبة، يقال: إنه من أبناء الفرس، ولد سنة ثمانين فى حياة صغار الصحابة .

قال أحمد العجلي :

أبو حنيفة تيمى من رهط حمزة الزيات، كان خزازا يبيع الخبز .
وقال عمر بن حماد بن أبى حنيفة: أما زوطى فإنه من أهل كابل، وولد ثابتاً على الإسلام وكان زوطى مملوكاً لبنى تيم الله بن ثعلبة، فأعتقه، فولأوه لهم، ثم لبنى قفل .
قال: وكان أبو حنيفة خزازاً، ودكانه معروف فى دار عمر بن حريث وقال النضر ابن محمد المروزى، عن يحيى بن النضر، قال: كان والد أبى حنيفة من «نساء» .
وروى سليمان بن الربيع، عن الحارث بن إدريس قال: أبو حنيفة أصله من «ترمذ»، وقال أبو عبد الرحمن المقرئ: أبوحنيفة من أهل «بابل»، وروى أبو جعفر

(١) تنظر ترجمته فى: تهذيب الكمال (٤١٧/٢٩)، تهذيب التهذيب (٤٤٩/١٠)، والتقريب (٣٠٣/٢)، الخلاصة (٩٥/٣)، والكاشف (٢٠٥/٣)، تاريخ البخارى الكبير (٨١/٨)، تاريخ البخارى الصغير (٤٣/٢)، الجرح والتعديل (٢٠٦٢/٨)، ميزان الاعتدال (٢٦٥/٤)، تاريخ أسماء الثقات (١٤٧٧)، الأنساب (٦٤/٦)، الكامل (٢٤٧٢/٧)، الضعفاء الكبير (٢٦٨/٤)، المعين (٥٤٦)، تراجم الأخبار (١٢٢/٤)، التاريخ لابن معين (٦٧/٣)، تاريخ الثقات (٤٥٠)، تاريخ بغداد (٤٢٣/١٣)، سير الأعلام (٣٩٠/٦)، معرفة الثقات (١٨٥٣)، ضعفاء ابن الجوزى (١٦٣/٣)، ديوان الإسلام (ت: ٧٦٣) .

أحمد بن إسحاق بن بهلول، عن أبيه، عن جده، قال: ثابت -والد أبي حنيفة- من أهل «الأنبار».

وصفه: يقول تلميذه أبو يوسف: كان أبو حنيفة ربعة، من أحسن الناس صورة، وأبلغهم نطقاً، وأعذبهم نغمة، وأبينهم عمّا فى نفسه.

وعن حماد بن أبي حنيفة، قال: كان أبى جميلاً، تعلوه سمرة، حسن الهيئة كثير التعطر، هيوياً لا يتكلم إلا جواباً، ولا يخوض -رحمه الله- فيما لا يعنيه.

وعن ابن المبارك قال: ما رأيت رجلاً أوفر فى مجلسه، ولا أحسن سمّاً وحلماً من أبى حنيفة.

شيوخه ومن روى عنه.

أدرك الإمام الأعظم أنس بن مالك لما قدم عليهم بـ«الكوفة»، ولم يثبت له حرف عن أحد منهم، وروى عن عطاء بن أبى رباح -وهو أكبر شيخ له وأفضلهم على ما قال - وعن الشعبي، وعن طاوس، ولم يصح.

وعن جبلة بن سحيم، وعدى بن ثابت، وعكرمة، وفى لقيه نظر، وعبد الرحمن ابن هرمز الأعرج، وعمرو بن دينار، وأبى سفيان طلحة بن نافع، ونافع مولى ابن عمر، وقتادة، وقيس بن مسلم، وعون بن عبد الله بن عتبة، والقاسم بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود، ومحارب بن دثار، وعبد الله بن دينار، والحكم بن عتيبة، وعلقمة بن مرثد، وعلى بن الأقرم، وعبد العزيز بن رفيع، وعطية العوفى، وحماد بن سليمان، وبه تفقه، وزيد بن علاقة، وسلمة بن كهيل، وعاصم بن كليب، وسماك بن حرب، وعاصم بن بهدلة، وسعيد بن مسروق، وعبد الملك بن عمير، وأبى جعفر الباقر، وابن شهاب الزهري، ومحمد بن المنكدر، وأبى إسحاق السبيعي، ومنصور بن المعتمر، ومسلم البطين، ويزيد بن صهيب الفقير، وأبى الزبير، وأبى حصين الأسدى، وعطاء بن السائب، وناصح المحلمى، وهشام بن عروة، وخلق سواهم، حتى إنه روى عن شيان النحوى، وهو أصغر منه، وعن مالك بن أنس وهو كذلك.

حدث عنه: لقد عنى أبو حنيفة بطلب الآثار والحديث، وارتحل فى ذلك الأيام والليالى: وأما الفقه والتدقيق فى رأى وغوامضه فإليه المنتهى، والناس عليه عيال فى ذلك.

حدث عن خلق كثير، ذكر منهم الشيخ أبو الحجاج - فى تهذيبه - هؤلاء على المعجم:

إبراهيم بن طهمان عالم «خراسان» ، وأبيض بن الأغبر بن الصباح المنقرى، وأسباط بن محمد ، وإسحاق الأزرق ، وأسد بن عمرو البجلي ، وإسماعيل بن يحيى الصيرفى، وأيوب بن هانىء، والجارود بن يزيد النيسابورى ، وجعفر بن عون، والحارث بن نبهان، وحيان بن على العنزى ، والحارث بن زياد اللؤلؤى ، والحسن بن فرات القزاز ، والحسين بن الحسن بن عطية العوفى ، وحفص بن عبد الرحمن القاضى، وحكام بن سلم ، وأبو مطيع الحكم بن عبد الله ، وابنه حماد ابن أبى حنيفة ، وحمزة الزيات، وهو من أقرانه.

وخارجة بن مصعب، وداود الطائى ، وزفر بن الهذيل التميمى الفقيه، وزيد بن الحباب، وسابق الرقى، وسعد بن الصلت القاضى ، وسعيد بن أبى الجهم القابوسى، وسعيد بن سلام العطار ، وسلم بن سالم البلخى ، وسليمان بن عمرو النخعى، وسهل بن مزاحم ، وشعيب بن إسحاق، والصباح بن محارب، والصلت ابن الحجاج، وأبو عاصم النبيل، وعامر بن الفرات، وعائذ بن حبيب، وعباد بن العوام، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وأبو يحيى عبد الحميد الحماني ، وعبد الرزاق، وعبد العزيز بن خالد ترمذى، وعبد الكريم بن محمد الجرجاني، وعبد المجيد بن أبى رواد، وعبد الوارث التنورى، وعبد الله بن الزبير القرشى ، وعبيد الله بن عمرو الرقى، وعبيد الله بن موسى، وعتاب بن محمد، وعلى بن ظبيان القاضى ، وعلى بن عاصم، وعلى بن مسهر القاضى ، وعمرو بن محمد العنقزى، وأبو قطن عمرو بن الهيثم، وعيسى بن يونس، وأبو نعيم، والفضل ابن موسى، والقاسم بن الحكم العرنى، والقاسم بن معن ، وقيس بن الربيع ، ومحمد بن أبان العنبرى كوفى، ومحمد بن بشر، ومحمد بن الحسن بن أتش، ومحمد بن الحسن الشيبانى، ومحمد بن خالد الوهبي ، ومحمد بن عبد الله الأنصارى ، ومحمد بن الفضل بن عطية، ومحمد بن القاسم الأسدى، ومحمد بن مسروق الكوفى، ومحمد بن يزيد الواسطى، ومروان بن سالم ، ومصعب بن المقدام، والمعافى بن عمران، ومكى بن إبراهيم، ونصر بن عبد الكريم البلخى

الصيقل، ونصر بن عبدالملك العتكي ، وأبو غالب النضر بن عبد الله الأزدي،
والنضر بن محمد المروزي، والنعمان بن عبد السلام الأصبهاني، ونوح بن دراج
القاضي، ونوح بن أبي مريم الجامع، وهشيم ، وهوذة، وهياج بن بسطام، ووكيع،
ويحيى بن أيوب المصري، ويحيى بن نصر بن حاجب، ويحيى بن يمان، ويزيد بن
زريع، ويزيد بن هارون، ويونس بن بكير، وأبو إسحاق الفزاري، وأبو حمزة
السكري، وأبو سعد الصاغانى، وأبو شهاب الحنات، وأبو مقاتل السمرقندي،
والقاضي أبو يوسف.



ثناء العلماء عليه

قال محمد بن سعد العوفى: سمعت يحيى بن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه، ولا يحدث بما لا يحفظ.

و قال صالح بن محمد: سمعت يحيى بن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة فى الحديث. قال محمد بن أيوب بن الضريس: حدثنا أحمد بن الصباح، سمعت الشافعى قال: قيل لمالك: هل رأيت أبا حنيفة؟ قال: نعم رأيت رجلا لو كلمك فى هذه السارية أن يجعلها ذهابا لقام بحجته، وعن أبى معاوية الضرير قال: حب أبى حنيفة من السنة.

وقال الفقيه أبو عبد الله الصيمرى: لم يقبل العهد بالقضاء، فضرب وحبس ومات فى السجن.

وروى حيان بن موسى المروزى، قال: سئل ابن المبارك: مالك أفتقه أو أبو حنيفة؟ قال: أبو حنيفة.

وقال: الخريبي: ما يقع فى أبى حنيفة إلا حاسد أو جاهل.

وقال يحيى بن سعيد القطان: لا نكذب الله ما سمعنا أحسن من رأى أبى حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله.

وقال على بن عاصم: لو وزن علم الإمام أبى حنيفة بعلم أهل زمانه لرجح عليهم.

وقال حفص بن غياث: كلام أبى حنيفة فى الفقه أدق من الشعر، لا يعيبه إلا جاهل.

وروى عن الأعمش أنه سئل عن مسألة فقال: إنما يحسن هذا النعمان بن ثابت الخزاز، وأظنه بورك له فى علمه.

وقال الشافعى: الناس فى الفقه عيال على أبى حنيفة.

قلت: الإمامة فى الفقه ودقائقة مسلمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لاشك فيه. ولله در القائل.

وليس يصح فى الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل وفاته:

توفى شهيداً فى سنة خمسين ومائة، وله سبعون سنة.

ثانيا: تكوين المذهب، وموطنه وانتشاره :

لما رحل عبد الله بن مسعود، والإمام على إلى الكوفة واستقرا بها - أخذوا على عاتقهما تعليم الناس أحكام الدين ومبادئه ، وقد اتبع عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - سنن عمر بن الخطاب فى شدة الميل إلى الرأى، والاحتياط الزائد فى الأخذ بالحديث، كما أن عليا كان واسع الأفق قوى الحجة ذا عقلية فذة قادرة على استنباط الأحكام.

وقد أدى ذلك إلى بروز نخبة من الفقهاء الأجلاء، اعتدوا بالرأى، من هؤلاء: شريح الكندى الذى مارس القضاء حقبة من الزمن ، وعرف بميله الشديد إلى الأخذ بالرأى، ومن بعده جاء إبراهيم النخعى فقيه الرأى.

ورفع اللواء من بعدهما حماد بن سليمان، لكنه مزج بين الرأى والأثر ؛ حيث تأثر بعامر بن شراحيل الشعبى الذى كان يكره الرأى ويعتمد على الآثار؛ ولذا يعد الشعبى هو المغذى لمدرسة الرأى فى العراق بالأحاديث والآثار التى حفظها ورواها، وكان من تلاميذ حماد بن سليمان - الإمام أبو حنيفة الذى برز من بين أقرانه، وأخذ عن أستاذه المزج بين الرأى والأثر، وتعلم على يد غيره فى أثناء رحلاته إلى الحج.

وبعد موت أستاذه حماد آلت إليه زعامة مدرسة الرأى فى «العراق»، فالتف حوله الراغبون فى العلم، وبرز من يومها مذهب خاص فى الفقه، عرف بالمذهب الحنفى نسبة إلى أبى حنيفة رضى الله عنه^(١).

وقد نما المذهب الحنفى وترعرع، واستوى على سوقه، ويرجع هذا النمو إلى أمور ثلاثة:

أولها: كثرة تلاميذ أبى حنيفة، وعنايتهم بنشر آرائه، وبيان الأسس التى قام عليها فقهه، فوافقوه وخالفوه، وبينوا الدليل فى الوفاق والخلاف، وفرعوا كذلك على مذهبه.

ثانيها: أنه جاء بعد تلاميذه طائفة عنيت باستنباط علل الأحكام، وتطبيقها على

(١) راجع فى ذلك: د/ محمد سلام مذكور: «الفقه الإسلامى» ص(١١٦)، والشيخ أبو زهرة: «تاريخ المذاهب الإسلامية» ص(٣٥٣)، وما بعدها.

ما يجد من الوقائع فى العصور، وأنهم بعد أن استنبطوا علل الأحكام التى قامت عليها فروع المذاهب جمعوا المسائل المتجانسة فى قواعد عامة شاملة، فاجتمع فى المذهب التفريع، ووضعت القواعد والنظريات العامة التى تجمع أشتاته وتوجه كلياته. **ثالثها:** انتشاره فى مواطن كثيرة؛ وذلك لأنه كان مذهب الدولة العباسية، حتى إن الرشيد ولى أبا يوسف القضاء فى «بغداد»، وكان لا يعين القاضى فى الأقاليم إلا إذا اعتنق المذهب العراقى (مذهب أبى حنيفة) ^(١).

وقد نشأ المذهب الحنفى أولاً فى «العراق» وذاع وانتشر خارجها فى كل بلد كان للدولة العباسية فيه سلطان، فكان فى «العراق» وبلاد «ما وراء النهر» والبلاد التى فتحت فى المشرق - المذهب الرسمى وكان مذهباً شعبياً، وإن نازعه - فى بلاد «التركستان» و«ما وراء النهر» المذهب الشافعى فى وسط الشعب ^(٢).

قال العلامة ابن خلدون: إن مذهب أبى حنيفة تقلده أهل «العراق» ومسلمو «الهند» و«الصين» و«ما وراء النهر»، و«بلاد العجم»؛ لأن تلاميذه كانوا بطانة خلفاء بنى العباس، فكثرت مخالطتهم لهم، ومناظرتهم مع فقهاء الشافعية، وحدثت مباحث فى الخلافات جاءوا فيها بعلم مستطرف وأنظار غريبة، خصوصاً عندما أسندت الخلافة إلى هارون الرشيد فقد ولى أبا يوسف صاحب أبى حنيفة القضاء، فلم يقلد قاضياً ببلاد «العراق» و«خراسان» والشام و«مصر» إلا من أشار به القاضى أبو يوسف، وهو لم يختار للقضاء إلا حنفياً؛ فلهذا اشتهر مذهب أبى حنيفة فى هذه الأقطار، وقال الحافظ ابن حزم: «مذهبان انتشرا بالرياسة والسلطان: مذهب أبى حنيفة، فإنه لما ولى أبو يوسف القضاء، كان القضاة من قبله من أقصى المشرق إلى عمل إفريقيا، فكان لا يولى إلا أصحابه والمتسبين إلى مذهبه، والثانى مذهب مالك ثم ساق الكلام فى شأنه» اهـ.

وقد ساد المذهب الحنفى فى «الشام» على المستوى الرسمى والشعبى، حتى إذا جاء إلى «مصر» وجد فى وجهه مذهبين يتنازعان السلطان فى الشعب المصرى: المذهب المالكى الذى يكثر تلاميذه بها، والمذهب الشافعى الذى أقام مؤسسه

(١) ينظر: السابق ص (٣٨٦).

(٢) السابق ص (٣٨٧).

الإمام الشافعي بها، ومع ذلك استطاع أن يحتل المكانة العليا على المستوى الرسمي، لكنه لم يتغلغل على المستوى الشعبي.

فلما جاءت الدولة الفاطمية أزال كل المذاهب، وأحلت المذهب الشيعي الإمامي، حتى إذا حل الأيوبيون «مصر»، قووا المذهب الشافعي، ولما آل الأمر إلى المالكي، جعلوا مسائل القضاء قائمة على المذاهب الأربعة حتى جاء محمد علي فأعاد للمذهب الحنفي صفته الرسمية^(١).

وكذلك فقد كان المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي للدولة في البلاد التي كانت خاضعة لحكم الدولة العثمانية، وعليه اعتمدت مجلة الأحكام العدلية^(٢).

ولم يتجاوز المذهب الحنفي «مصر» إلى بلاد «المغرب» إلا في عهد أسد بن الفرات وكان ذلك زمناً قصيراً ثم عاد أدراجه؛ لأن المذهب المالكي انفرد بالنفوذ في «المغرب» و«الأندلس»^(٣).

ثالثاً: أصول المذهب ومنهجه:

نقل عن أبي حنيفة أنه قال: أخذ بكتاب الله، فإن لم أجد فبسنة رسول الله ﷺ، فإن لم أجد في كتاب الله تعالى، ولا سنة رسول الله ﷺ أخذت بقول أصحابه ﷺ؛ أخذ بقول من شئت منهم، وأدع من شئت منهم، لا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم، فأما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم أي: النخعي والشعبي وابن سيرين والحسن، وعطاء وسعيد بن المسيب - فقوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا، وهذا النص يدل على أنه يأخذ بكلام الله، ثم سنة رسوله، ثم أقوال الصحابة، ولا يأخذ بأقوال التابعين؛ بل يجتهد وهذا الاجتهاد مبني على عدة أمور، يكشف عنها ما جاء في المناقب للمكي: أن أحد معاصري أبي حنيفة قال: كلام أبي حنيفة أخذ بالثقة، وفرار من القبح، والنظر في معاملات الناس، وما استقاموا عليه، وصلاح عليه أمورهم... يُمضى الأمور على القياس، فإذا قبح القياس يمضيها على الاستحسان ما دام يمضي له، فإذا لم يمض له رجع إلى ما يتعامل المسلمون به، وكان يوصل الحديث المعروف الذي أجمع عليه، ثم يقيس عليه ما دام القياس سائفاً، ثم يرجع إلى الاستحسان فأيهما

(١) انظر: السابق (٣٨٧).

(٢) انظر: د/ صوفى أبو طالب: «تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية» ص (١٧٥).

(٣) انظر: الشيخ أبو زهرة: «تاريخ المذاهب الإسلامية» ص (٣٨٧).

كان أوفق رجوع إليه، قال سهل: هذا علم أبى حنيفة، وهو علم العامة. ويتضح لنا من خلال النصين: أن منهج أبى حنيفة - الذى رسمه لنفسه وسار عليه أصحابه من بعده يقوم على أصول سبعة:

- ١- كتاب الله عز وجل: وهو عمود الشريعة، وأساسها، وإليه ترجع أحكامها، وهو مصدر المصادر فما من مصدر إلا ويرجع إليه فى أصل ثبوته.
- ٢- السنة النبوية: وهى الأصل الثانى للتشريع، فهى المفصلة لمجمل القرآن، المينة له، المقيدة لمطلقة، وهى تبليغ النبى ﷺ رسالة ربه، ومن لم يأخذ بها فإنه لا يقر بتبليغ النبى ﷺ لرسالة ربه.

وقد تشدد الفقه الحنفى فى قبول السنة، والتحرى عنها وعن رواتها. فلم يقبلوا إلا الحديث المتواتر، الذى ترويه جماعة عن جماعة، يستحيل تواطؤها على الكذب، أو الحديث المشهور الذى اتفق فقهاء الأمصار على العمل به، أو رواه صحابى واحد أمام جمع منهم، ولم يخالف فيه أحدهم؛ إذ يعتبر سكوتهم إقرارًا له^(١).

يذكر الخطيب أن أبا حنيفة كان إذا وردت عليه مسألة فيها حديث صحيح اتبعه، وإن كان عن الصحابة والتابعين^(٢).

- ٣- أقوال الصحابة: لأنهم هم الذين بلغوا الرسالة، وهم الذين عاينوا التنزيل، وهم الذين يعرفون المناسبات المختلفة للآيات والأحاديث، وهم الذين حملوا علم الرسول ﷺ إلى الأخلاف من بعده.

وقد رجع فقهاء الحنفية إلى أقوال الصحابة وأفعالهم فإذا عرضت لهم مسألة ليس فيها حكم ظاهر من كتاب الله، أو سنة رسول الله الصحيحة، عرضوها على أقوال الصحابة وأفعالهم؛ فإن كانوا أجمعوا فيها على رأى أخذ الفقهاء الحنفية به، وإلا فلا. ويكشف النص الوارد عن أبى حنيفة سابقا، أنه يأخذ بقول من شاء من الصحابة ويدع من شاء، ولكنه لا يخرج فى نفس الوقت من قول الصحابى إلى غيره، وليست أقوال التابعين لها هذه منزلة؛ لأنه فرض فى أقوال الصحابة أنها كانت بالتلقى عن

(١) انظر: د/ محمد سلام مذكور: «الفقه الإسلامى» ص (١١٧).

(٢) الخطيب (٣٢٨/١٣).

رسول الله ﷺ ولم تكن بالاجتهاد المجرد، وأن بعض أقوالهم أو أكثرها مبنية على أقوال رسول الله ﷺ^(١).

٤- القياس: وقد أخذ أبو حنيفة وأعلام مذهبه بالقياس عند عدم وجود نص من كتاب الله، أو سنة رسول الله، أو قول صحابى أو فعله فى المسألة المعروضة. والقياس معناه: إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه؛ لعلامة جامعة بينهما، فهو فى حقيقته حمل على النص بأن تتعرف الأسباب والأوصاف المناسبة للحكم الذى نص عليه، حتى إذا عرفت علته طبق الحكم فى كل موضوع تنطبق فيه العلة، ولقد سماه بعض العلماء تفسيراً للنصوص^(٢). وقد توسع أبو حنيفة وأصحابه فى القياس أيما توسع، وافترضوا مسائل خيالية لاختباره، عرف ذلك بالفقه الافتراضى.

٥- الاستحسان: هو الدليل الذى اشتهر به الأحناف واعتبره الفقهاء ما عدا الشافعية؛ فقد رفضوه، وقال فيه الشافعى قوله المشهورة: «من استحسن فى الدين فقد شرع» فى حين أن المشرع هو الله وحده، ثم رسوله. وقد عرف الكرخى -من علماء الأحناف- الاستحسان بقوله: «الاستحسان هو العدول فى مسألة عن مثل ما حكم به فى نظائرها إلى خلافه، لوجه أقوى»^(٣)، ويعرفه السرخسى بأنه «قياس خفى قوى أثره»^(٤). وقريب من هذا أن يقال: «إنه خروج عن القياس الظاهر الجلى إلى القياس الخفى»، أى إلى الذى خفيت علته؛ لأن القياس الظاهر تبين عدم صلاحيته فى بعض الجزئيات، فيبحث عن علة أخرى؛ أو لأن القياس الظاهر خالف نصاً، والقياس أصلاً يكون حينما لا يوجد نص؛ أو لأن القياس خالف الإجماع أو العرف؛ فيترك ويؤخذ بهما.

وقد برع أبو حنيفة وأصحابه فى الاستحسان، كما برعوا فى القياس، وتوسعوا فيه؛ فأتسعت المسائل الفقهية، وكثرت المسائل المفترضة؛ فأثروا بذلك الفقه بالكثير من الأحكام التى مهدت الطريق لمن جاء بعدهم، ويسرت عليهم الفتوى،

(١) الشيخ أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص (٣٧٦).

(٢) السابق ص (٣٧٦، ٣٧٧).

(٣) الآمدى (٢١٢/٤).

(٤) المبسوط (١٠/١٤٥).

وقد كان تشدد الحنفية فى الحديث، وعدم قبولهم لخبر الواحد - وراء توسعهم فى الأخذ بالقياس والاستحسان.

٦- الإجماع: يعرفه بعضهم بأنه اتفاق مجتهدى الأمة فى عصر ما على حكم شرعى، وقد اتفق جمهور العلماء على حجيته واعتباره دليلاً من أدلة الأحكام، وقد أنكر بعضهم حجية الإجماع؛ إذ يرون أن الإجماع لا يمكن تحقيقه؛ لأنه يتعذر معرفة كل هؤلاء المجتهدين المتشدين فى قارات وأقطار مختلفة من العالم الإسلامى، ومنهم من ليس معروفًا حتى يسأل عن رأيه فى المسألة التى يراد معرفة آراء المجتهدين فيها، وفى هذا ينقل ابن حزم عن أحمد بن حنبل: «وما يدعى الرجل فيه الإجماع هو الكذب، ومن ادعى الإجماع فهو كذاب».

وقد استند جمهور العلماء إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَتُفْلِحِ جَهَنَّمَ ۚ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] وقول الرسول ﷺ «لا تجتمع أمتى على ضلالة»، ودليل المنكرين للإجماع: قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَنْزَعْنَاهُ مِنْ شَأْنِهِ فَدُودُهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولُ﴾ [النساء: ٥٩] فالله جعل المرجع الكتاب والسنة، فلا يصح أن يكون الإجماع مرجعاً شرعياً.

والإجماع عند القائلين بإمكانه وتحقيقه ووقوعه فعلاً لا يكون إلا عن دليل يستند إليه، وقد يكون هذا الدليل هو القياس؛ لأن القول فى الدين من غير دليل أو أمانة خطأ.

وكان موقف الأحناف من الإجماع كراى الجمهور تماماً؛ حيث عملوا به.

٧- العرف: وهو أن يكون عمل المسلمين على أمر لم يرد فيه نص من القرآن أو السنة أو عمل الصحابة؛ فإنه يكون حجة.

والعرف قسمان: قسم صحيح وهو الذى لا يخالف نصاً، وقسم فاسد وهو الذى يخالف نصاً، والعرف الفاسد لا يلتفت إليه، والعرف الصحيح حجة.

وقد توسع أبو حنيفة فى الأخذ بهذا الأصل؛ وذلك لأنه كان ذا خبرة بالتجارة ومعاملات الناس فعلم عادات الناس، وخبر أعرافهم؛ ولذلك حكم العرف فى كثير من المسائل الفقهية.

من أعلام الفقه الحنفى

تلمذ لأبى حنيفة كثير من راغبى العلم وطلابه، وبرز منهم البعض فاصطفاهم، وآخاهم، وشاركهم فى مناقشة بعض المسائل، ووضع الإجابة عليها، وكان لا يرى بأساً فى مناقشتهم ومعارضتهم له؛ ولذا يعتبر تلاميذه قد شاركوه فى تأسيس المذهب ونشره، ومن ناحية أخرى، فقد تعلم على أيدى هؤلاء التلاميذ الكثير ممن كان له دور مؤثر فى نشر المذهب فى كل الأرجاء. وإذا علمنا أن أباحنيفة لم يؤلف كتاباً، إلا رسائل صغيرة نسبت إليه: كرسالته «الفقه الأكبر»، و«رسالته إلى عثمان البتى» و«رسالته فى الرد على القدرية»، وكلها رسائل فى علم الكلام والمواعظ - عرفنا الدور العظيم الذى قام به مريدو الإمام أبى حنيفة فى نشر المذهب الحنفى وتدوينه؛ ولذا يجدر بنا أن نذكر أبرز هؤلاء الأعلام، وهم كالتالى:

١- أبو يوسف^(١) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصارى الكوفى البغدادى، أبو يوسف صاحب الإمام أبى حنيفة ومقدم تلاميذه، وأول من نشر مذهبه، كان فقيها علامة من كبار حفاظ الحديث، ولد بـ«الكوفة» سنة ثلاث عشرة ومائة، وتفقه بالحديث والرواية ثم لزم أباحنيفة فغلب عليه فقه أهل رأى، وولى القضاء بـ«بغداد» أيام المهدي والهادي والرشيد، ومات فى خلافته بـ«بغداد» سنة اثنتين وثمانين ومائة، وهو على القضاء، وهو أول من دعى: قاضى القضاة، ويقال له: قاضى قضاة الدنيا، فكان له تولية القضاء فى الشرق والغرب، وأول من وضع الكتب فى أصول الفقه على مذهب أبى حنيفة، وهو أول من غير زى العلماء بهذا الزى، وكان واسع العلم بالتفسير والحديث، والمغازى وأيام العرب، ولكن اشتهر بالفقه أكثر من سائر العلوم؛ لاشتغاله به مدة طويلة، وهو الذى نشر علم أبى حنيفة فى أقطار الأرض، ومن كتبه المشهورة: «الخراج» و«الآثار» وهو مسند أبى حنيفة، و«النوادر» و«اختلاف الأمصار» و«أدب القاضى» و«الفرائض» و«الغصب» و«الاستبراء» و«الجوامع» و«الذبائح» و«الوصايا» و«البيوع» و«الأمالى».

(١) تنظر ترجمته فى: طبقات الفقهاء لطاش كبرى زادة (ص ١٥)، والأعلام للزركلى (٢٥٢/٩)، ومفتاح السعادة (٢٣٤/٢)، والجواهر المضية (رقم ١٨٢٥)، وطبقات الحنفية لابن قتالى زادة (ورقة ١٠)، والفوائد البهية ص (٢٢٥)، وتاج التراجم ص (٣)، وشذرات الذهب (٢٩٨/١)، وتاريخ بغداد (٢٤٢-٢٦٢)، والبداية والنهاية (١٨٠/٢).

٢- محمد بن الحسن بن فرقد^(١) أبو عبد الله، من موالى بنى شيان، إمام الفقه والأصول، صاحب أبى حنيفة وتلميذه، وناشر مذهبه وعلمه، وهو أول من دون مذهب أبى حنيفة، وأصل والده من «دمشق» قدم «العراق» فولد محمد بـ «واسط» سنة واحد وثلاثين ومائة ونشأ بـ «الكوفة» وطلب الحديث، فسمع عن الثورى والأوزاعى ومسعر ومالك وصاحب أباحنيفة وأخذ الفقه عنه ثم عن أبى يوسف وغلب عليه مذهبه، وعرف به وانتقل إلى «بغداد» فولاه الرشيد القضاء بـ «الرقعة» وأخذ عنه جمع غفير من أئمة الفقه والحديث، ومن أبرزهم الإمام أبو حفص الكبير البخارى والإمام أبو سليمان الجوزجاني، وله كتب كثيرة فى الفقه والأصول حتى قيل: إنه صنف تسعمائة وتسعين كتابا كلها فى العلوم الإسلامية، ومن أهم كتبه المسماة بظاهر الرواية والأصول، وهى: «المبسوط» أو «الأصل» و«الجامع الصغير» و«الجامع الكبير» و«السير الكبير» و«السير والصغير» و«الزيادات» وإنما أظهر علم الإمام أبى حنيفة بتصانيفه، وإن جلالة وثاقته مستفيضة مشهورة، وقد أثنى عليه كثير من العلماء والمؤرخين، فقال الإمام الشافعى -رحمه الله-: لو أشاء أن أقول نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن لقلت؛ لفصاحته، وقال أيضًا: أخذت عنه وقر بعير من علم وما رأيت رجلا سميتا أخف روحًا منه. ونعته الخطيب البغدادى بإمام أهل الرأى. ولما خرج الرشيد إلى «خراسان» صحبة معه، فمات بالرى سنة تسع وثمانين ومائة هجرية، ولمحمد زاهد الكوثرى كتاب (بلوغ الأمانى) فى سيرته.

٣- زفر بن الهذيل بن قيس^(٢) الكوفى أبو هذيل البصرى العنبرى من كبار أصحاب الإمام أبى حنيفة، وكان الإمام يفضل به ويجله، وكان يقول: هو أقيس أصحابى. ولد سنة عشر ومائة، وكانت وفاته بـ «البصرة» سنة ثمان وخمسين ومائة، وعمره ثمان وأربعون سنة فقط، وكان ورعا زاهدا اشتغل أولا بالحديث، ثم غلب

(١) تنظر ترجمته فى: طبقات بن سعد (٣٣٦/٧)، وهدية العارفين (٨/٦)، ومروج الذهب (٣/٣٥٤)، وشذرات الذهب (٣٢١/١)، ومفتاح السعادة (٢٤١/٢)، وتاريخ بغداد (١٧٢/٢)، والنجوم الزاهرة (١٣٠/٢)، والفوائد البهية ص (١٦٣)، والبداءة والنهاية (٢٠٢/٢)، وكشف الظنون (١٥/١، ١٠٧، ٥٦١، ٥٦٧)، و (٢/٩٦٢، ١٠١٤، ١٣٨٤).
 (٢) تنظر ترجمته فى: شذرات الذهب (٢٤٣/١)، وهدية العارفين (٣٧٣/١)، والأعلام للزركلى (٨٧/٣)، والجواهر المضية برقم (٥٩٦)، والفوائد البهية ص (٧٥-٧٦)، والأعلام (٣/٧٨)، وابن خلكان (١٥/٦)، والبداءة والنهاية (١٢٩/٢)، ومفتاح السعادة (٢/٢٤٩).

عليه الفقه والقياس ، وعرض عليه القضاء فلم يقبل واخفى ، وكان ثقة ، وهو أحد الأئمة الأربعة في المذهب الحنفي ، ومن تأليفاته «المجرد في الفروع» مقالات .

٤- الحسن بن زياد اللؤلؤي^(١) : صاحب الإمام أبي حنيفة ، قال يحيى بن آدم : ما رأيت أفقه من الحسن بن زياد ، وولى القضاء ثم استعفى عنه .

وكان محباً للسنّة واتباعها حتى لقد كان يكسو مماليكه كما يكسو نفسه ؛ اتباعاً لقول رسول الله ﷺ : «ألبسوه مما تلبسون» وكان يختلف إلى زفر ، وأبى يوسف : في الفقه .

قال الحسن : وكان أبو يوسف أوسع صدراً إلى التعليم من زفر ، قال علي بن صالح : كنا عند أبي يوسف فأقبل الحسن بن زياد ؛ فقال أبو يوسف : بادروه فاسألوه ، وإلا لم تقووا عليه ، فأقبل الحسن بن زياد ، فقال : السلام عليكم يا أبا يوسف ، ما تقول متصلاً بالسلام ؟ قال : فلقد رأيت أبا يوسف يلوى وجهه إلى هذا الجانب مرة ، وإلى هذا الجانب مرة ، من كثرة إدخال الحسن عليه ، ورجوعه من جواب إلى جواب .

قال : محمد بن سماعة : سمعت الحسن بن زياد ، يقول : كتبت عن ابن جريج اثني عشر ألف حديث ، كلها يحتاج إليها الفقهاء ،

قال : السمعاني : كان عالماً بروايات أبي حنيفة ، وكان حسن الخلق ، وقال : شمس الأئمة السرخسي : الحسن بن زياد ، هو المقدم في السؤال والتفريع ، توفي سنة أربع ومائتين .

وهؤلاء الأربعة هم أشهر أصحاب الإمام أبي حنيفة الذين أخذوا عنه العلم مباشرة ، وقد كان له تلاميذ آخرون لم يبلغوا شهرة هؤلاء الأربعة ، كما كان لتلاميذه أتباع وتلاميذ أيضاً ، وكان لكل منهم فضله في القيام على بيان المذهب ونشره ، وهكذا توالى الأجيال والأتباع ، حتى وصل المذهب إلينا على ما نعرفه الآن .

(١) تنظر ترجمته في : الفهرست لابن النديم (٢٨٨) ، تاريخ بغداد (٣١٤-٣١٧) ، طبقات الفقهاء للشيرازي (١٤٦) ، اللباب (٧٢/٣) ، الكامل (٣٥٩/٦) ، ميزان الاعتدال (٤٩١/١) ، العبر (٣٤٥/١) ، دول الإسلام (١٢٧/١) ، طبقات الفقهاء ، لطاش كبرى زادة : صفحات (١٨-٢٠) ، مفتاح السعادة (٢٥٦/٢) ، الطبقات السنّية ، برقم (٦٧٦) ، كشف الظنون (١٤١٥/٢) ، (١٤٧٠، ١٥٧٤) ، شذرات الذهب (١٢/٢) ، الفوائد البهية (٦٠، ٦١) ، الإمتاع بسيرة الإمامين للكوثري (٤-٥٢) .

ومن أشهر علماء الحنفية المتأخرين:

١- عبد الله بن أحمد بن محمود^(١):

حافظ الدين، أبو البركات، النسفى، أحد الزهاد المتأخرين، صاحب التصانيف المفيدة فى الفقه والأصول. له «المستصفى فى شرح المنظومة» وله شرح «النافع» سماه بـ«المنافع» وله «الكافى فى شرح الوافى»، و «الوافى» تصنيفه أيضا، وله «كتر الدقائق» وله «المنار» فى أصول الفقه، وله «العمدة» فى أصول الدين. تفقه على شمس الأئمة الكردى، وروى الزيادات عن أحمد بن محمد العتابى، سمع منه الصُّغُنَاتَى.

٢- الكمال بن الهمام^(٢):

هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود بن حميد الدين بن سعد الدين الفقيه الحنفى الأصولى المتكلم النحوى المشهور بابن الهمام، كان والده قاضيا بـ«سيواس» فى «آسيا الصغرى»، كما كان جده كذلك ثم رأى الوالد أن يتقل إلى بلد آخر؛ ليستفيد ويفيد على عادة العلماء فى ذلك العصر فساقه حظه السعيد إلى «القاهرة»، فنزل بها ولم يلبث أن اختير قاضيا بها ثم تولى قضاء «الإسكندرية»، وهناك صاهر القاضى المالكى، فتزوج بنته ورزق منها بمولود سماه محمدا واشتهر بعد ذلك بابن الهمام، وكان مولده سنة تسعين وسبعمائة من الهجرة.

نشأ ابن الهمام، فى بيت علم وفضل من أصلين كريمين، ولكنه لم يكد يبلغ العاشرة من عمره حتى توفى والده ولم يترك له ثروة من المال، فكفلته جدته لأمة، وكانت فقيهة خيرة فرأت أن تنشئه تنشئة تليق ببيته الكريم؛ فأرسلته إلى عبد الرحمن العكبرى (فقيه الإسكندرية)؛ ليعلمه القرآن ثم قدمت به «القاهرة» واهتمت بمواصلة

(١) تنظر: ترجمته فى: الدرر الكامنة (٣٥٢/٢)، تاج التراجم (٣٠)، السلوك للمقرئى (٣٤٨/٢)، طبقات الفقهاء، لطاش كبرى زاده، صفحة (١١٣)، مفتاح السعادة (١٨٩، ١٨٨/٢)، كتائب أعلام الأخيار برقم (٤٧٨)، الطبقات السنية برقم (١٠٣٧)، كشف الظنون (١١٩/١، ١١٦٨/٢، ١٢٧٤، ١٥١٥، ١٦٤٠، ١٦٧٥، ١٨٢٣، ١٨٤٩، ١٨٦٧، ١٩٢٢، ١٩٩٧، ٢٠٣٤)، الفوائد البهية (١٠١، ١٠٢)، إيضاح المكنون (٩٨/١)، هدية العارفين (٤٦٤/١).

(٢) تنظر ترجمته فى: طبقات الأصوليين (٣٦-٣٩)، والفوائد البهية ص (١٨٠)، الأعلام (٩٣٩/٣).

تعليمه، فأرسلته إلى الشهاب الهيثمي، فأكمل حفظ القرآن على يديه وجوده على شمس الدين الزرათيني.

نشأ ابن الهمام يتيما في عهد دولة المماليك التي كسدت في أيامها سوق العلم، ولكن ابن الهمام كان عالي الهمة، قوى الإرادة، مشحوذ الفكر، فلم تضعف من عزيمته تلك المؤثرات بل زادته حزما وعزما وإقبالا على الدرس والتحصيل والأخذ بأسباب التفوق والكمال.

برع ابن الهمام في المعقول والمنقول فكان حجة في الفقه وأصوله وفي أصول الدين والتفسير والحديث والمنطق والبيان والمعاني والنحو والصرف والتصوف والحساب والأدب؛ ولاغرو في ذلك فقد أخذ هذه العلوم عن كبار العلماء، فمن شيوخه: قاضى القضاة جمال الدين الحميدى، وزين الدين الإسكندرى، ومحمد البساطى المالكى، والعز بن عبد السلام البغدادى، والجلال الهندى، والقطب الأبرقوهى، وشهاب الدين أحمد بن رجب بن طيقا الشافعى، وقاضى القضاة بدر الدين العينى الحنفى، وولى الدين أبو زرعة العراقى، وعز الدين ابن جماعة الشافعى، والسراج عمرو بن محمد، وابن الشحنة الحنفى، والأذكاوى، والخوافى، وجمال الدين الحنبلى، وسمع على الشمسين: الشامى والبوصيرى، وأجاز له جمال الدين بن ظهيرة، كما أخذ عن غير هؤلاء ممن لا يحصون كثرة، وقد تنقل ابن الهمام بين «الإسكندرية» و«القاهرة» ورحل إلى «حلب» و«القدس» فى سبيل العلم تحصيلًا ونشرا.

أخلاقه: كان متواضعا لا يرى لنفسه فضلا فى تأليف أو اجتهاد؛ بل كان يرجع الفضل فى ذلك لله وحده، وكان يستعمل عقله فى المسائل العلمية إلى أقصى حد، ومع ذلك لم يخرج عن نصوص الكتاب والسنة، وكان يثق بنفسه تمام الوثوق، فكان يقول: أنا لا أقلد فى المعقول أحداً، وكان قوى الإرادة لا يثنيه عن عزمه شخص مهما علا مقامه، ولم يكن يسعى إلى نيل منصب أو مغنم بل كانت المناصب تسعى إليه. ولأه الأشراف برسباى مشيخة الأشرفية دون سابقة علم ولا استشارة إلا لمكانته العلمية، وكان ابن الهمام باراً بتلاميذه لا يرى فرصة لإيصال الخير إليهم إلا انتهزها؛ فقد عين وهو شيخ الأشرفية - أحد تلاميذه مدرسا بها؛ لكفاءته؛ فعارضه جوهر الخازندار فغضب ابن الهمام، واعتزل العمل ولزم داره؛ احتجاجاً على

التدخل فى أمر من اختصاصات وظيفته ولما علم السلطان استرضاه فرضى بعد أن اعتذر له الخازن دار.

اتجاهه العلمى: أما اتجاهه العلمى، فكان يستهدف فيه الحق لا يقول إلا ما يطمئن قلبه إلى دليله، سواء وافق مذهب إمامه، أو خالفه أو وافق مذهب إمام آخر أو خالف المذاهب الأربعة؛ فقد اختار مذهب مالك مخالفاً مذهب الحنفية فى القول بوجوب الدلك فى الغسل، واختار مذهب ابن حنبل مخالفاً مذهب إمامه فى عدم اشتراط الحرية فى الشاهد على النكاح، وخالف المذاهب الأربعة فى القول بوجوب التسمية فى الوضوء، مع أنها سنة أو مندوبة عند الحنفية ومندوبة عند المالكية، وسنة عند الشافعية، وشرط عند الحنابلة ولذلك اختلف الفقهاء فى تقدير ابن الهمام هل هو مجتهد اجتهداً مطلقاً كالأئمة الأربعة، أو مجتهد مذهب كأبى يوسف أو مجتهد فى المسائل التى لا نص فيها عن صاحب المذهب كالخصاف والكرخى، أو مجتهد فى التخريج عند النظر فى قول الإمام المحتمل وجهين كالرازى، أو مجتهد ترجيح كأبى الحسن القدورى أو مجتهد فى التمييز بين القوى والأقوى أو هو مقلد يلتزم التقليد فحسب؟ قال: ابن نجيم فى البحر الرائق: إنه من أهل الترجيح.

وقال شيخ الإسلام المقدسى: إن ابن الهمام بلغ رتبة الاجتهاد. وقال السخاوى: إن ابن الهمام ذو حجج باهرة واختيارات كثيرة وترجيحات قوية، وعندى أن ابن الهمام مجتهد فى الجزئيات يخالف إمامه فى بعضها ويتبعه فى بعضها، شأن المجتهد الجزئى؛ فإن الاجتهاد يتجزأ كما قال الغزالى وابن السبكى والأسنوى وغيرهم.

هذا ابن الهمام فى مسلكه العلمى، وقد تولى الإفتاء أولاً فاشتهرت أقواله وظهر نبوغه، ثم تولى التدريس بالمدرسة الصالحية، التى أنشأها الملك الصالح نجم الدين أيوب، ثم بالمدرسة المنصورية التى أنشأها الملك قلاوون المنصورى بـ«النحاسين»، ثم عينه الأشرف برسباى شيخاً للمدرسة الأشرفية بجهة المحجر، ثم عين شيخاً لخانقاه شيخو بـ«الصلبية».

تلامذته ومصنفاته ووفاته: تخرج على يديه كثير من العلماء منهم: أفضى القضاة بدر الدين العراقى المالكى، وشرف الدين المناوى الشافعى، وجمال الدين بن هشام المصرى الحنبلى وزين الدين بن قطلوبغا الحنفى، وسيف الدين بن قطلوبغا

الحنفى، أيضا .

أما مؤلفاته، فكثيرة انتفع بها الناس فى جميع الأقطار والعصور، منها «التحرير» فى أصول الفقه، و«فتح القدير» و«زاد الفقير» فى الفقه، و«كتاب المسامرة» فى التوحيد و«رسالة فى النحو»، وهى كتب يعرف جلالها من اطلع عليها، ويقدر منزلتها من قرأها .

توفى - رحمه الله - فى رمضان سنة إحدى وستين وثمانمائة ، وصلى عليه سعد الدين الديرى، ودفن بجوار ابن عطاء الله السكندرى ، رحمهما الله رحمة واسعة .
٣- العينى^(١) :

هو بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، ويعرف بالعينى، كان أبوه الشهاب أحمد بن موسى الحلبي أحد علماء حلب الأعلام المقدمين فيها ، والذين شهروا بعلموا الهمة والعفة ودماثة الخلق، قرأ فنونا من العلم، ودرس وحصل وأفاد .
ثم انتقل إلى «عتاب» من أعمال «حلب» فولى قضاءها وقد ولد له -إذ ذاك- صاحب الترجمة، وذلك كما يخبرنا به العينى نفسه فى سابع عشر رمضان سنة اثنتين وستين وسبعمائة هجرية، فنشأ فى حجر أبيه التقى الفاضل نشأة صالحة، ووجهه أحسن توجيه وأعظمه، فحفظ القرآن الكريم صبيا ولازم وقتئذ شيوخ «عتاب» ومشاهير علمائها، فجلس إليهم وأخذ عنهم وقرأ عليهم طائفة من الكتب فى مختلف العلوم وشتى الفنون، ولم يلبث أن اشتهر نبوغه وحسن ذكره وتحدث به الناس، وذكر فى مجالس العلم والعلماء؛ لكثرة ما حصل من العلوم، وبرع فيها إلى حد أن أباه كان ينييه عنه فى القضاء ، ولم تقعد به همته عند هذا الحد من الدرس؛ بل كان شغوفا بالتعرف إلى العلماء، فما يكاد يعلم بخبر عالم، ويتصل بعلمه نبأ فقيه أو محدث، إلا طار إليه وأخذ عنه .

فارتحل إلى «حلب» وقرأ على الكمال يوسف الملطى البزدوى وسمع عليه «الهداية»، وإلى «بهتا» فأخذ عن الشيخ البهتى، وإلى «كختا» فأخذ عن الشيخ علاء الدين عالمها، وإلى «ملطية» فقرأ على البدر الكشاف .

(١) تنظر ترجمته فى: الضوء اللامع (١٠/١٣١-١٣٥)، والأعلام (٧/١٦٣)، وشذرات الذهب (٧/٢٨٦)، والجواهر المضية (٢/١٦٥)، وسير أعلام النبلاء (٥/٢٥٥)، والتبر المسبوك ص(٣٧٥) .

وهكذا كان العيني حركة دائبة فى شبابه، ونشاطاً مستمراً لا يعرف الملل ولا الفتور فى سبيل الثقافة والعلم، ثم عاد إلى بلده، وما كاد يستقر به المقام، حتى مات أبوه فحزن عليه حزناً شديداً وبكاءً مراً وكاد يذهب هذا الحادث ببصره ويهد القوى من عزمه، لولا ما فطر عليه من إيمان وما ركز فى قلبه ووقر فى نفسه من حب وإخلاص لله ورضا بقضائه، فما لبث إذ ذاك طويلاً حتى فكر فى الحج فحج، ثم زار بيت المقدس وهناك التقى بالعلاء أحمد بن محمد السيرامى الحنفى فلازمه وقدم معه «القاهرة» وكان ذلك سنة سبع وثمانين وسبعمائة من الهجرة، ومن هنا ابتدأ العيني دوراً ثانياً من حياته الحافلة، وفصلاً آخر من تاريخه المجيد هذا الدور مزيج من النشاط العملى والعلمى؛ إذ لم يلبث أن تقرر صوفياً بـ«البرقوقية» سنة تسع وثمانين وسبعمائة من الهجرة ثم خادماً بها، وذلك بواسطة شيخه العلاء السيرامى الذى استقدمه معه من «بيت المقدس»، وفى هذه الأثناء تهيأت ظروف حسنة للعيني، وأسعده الحظ برؤية علماء «القاهرة» الأعلام فجلس إلى البلقينى والزين العراقى والهيتمى والعسقلانى والتقى الدجوى وغيرهم؛ فقرأ عليهم كثيراً من الكتب فى شتى العلوم، ولكن تخصص نوعاً، فى الحديث، فقرأ على الزين العراقى صحيح مسلم والإمام لدقيق العيد، وعلى التقي الدجوى الكتب الستة، ومسند الدارمى وبعض مسند أحمد، وغيرها من كتب الحديث؛ اطمأن العيني إذن إلى حياته الجديدة بـ«القاهرة» بعض الاطمئنان وسعد بتلك الحياة نوعاً من السعادة، فهى التى كانت عوناً له على الحياة وصروفها بعد موت أبيه، وبها تمكن من ملازمة بعض الشيوخ والتزود من العلم، وكان الفضل فى ذلك من غير شك يرجع لشيخه العلاء. غير أن تلك الحياة لم تدم طويلاً، ولم تدع محن الزمان وصروف الأيام صاحبنا ينعم بحياته تلك؛ ففى هذه الأثناء مات شيخه العلاء، ولم يمض على موته كثير من الوقت، حتى انقضى عليه طاغية من طغاة ذلك العصر، هو جرکس الخليلى، فأخرجه من البرقوقية، وأراد إبعاده عن «القاهرة» حسداً وحنقا، ولكن الأستاذ البلقينى، بقوة شخصيته، وواسع نفوذه حال بينه وبين ذلك.

واستمر العيني طريد ظلم الحكام، وعنت الحاسدين، وكان طبيعياً ألا تدوم تلك الحال، وألا يطول صبره على ذلك؛ فسافر إلى بلده. ولكن هل يستطيع العيني الإقامة فى بلده بعد أن أفقرت من كل قلب يحنو عليه،

وأجذبت من الأخلاء والأوفياء، حتى لم يجد من يطمئن إليه؟! لذلك ما كاد يحط رحله في بلد حتى قفل راجعا إلى «القاهرة»، وفي ذلك الوقت مات الظاهر برقوق سنة إحدى وثمانمائة من الهجرة، واتفق أن اعتزل تقى الدين المقرئ من منصب الحسبة، فوقع اختيار أولى الأمر على العيني، فولى في سابع ذى الحجة من تلك السنة، لكنه انفصل عنه بعد قليل، ثم أعيد إليه، واستمر هكذا يتولاه ويعزل عنه حتى ولىه مرارا عديدة، وكان في مباشرته له مثال النشاط والكفاءة وعرف عنه في تلك الولاية أنه كان لا يلين في تأديبه ولا يرحم في عقوبته، لمن ثبت غشه وتدليسه وكان يعاقب بالمال، فيأخذ بضاعة الغاشين والمدلسين، ويرسل بها إلى السجن للمحاييس. وقد ولى في أثناء هذا عدة وظائف علمية، فقرر مدرسا للحديث بالمؤيدية، والفقهاء بالمحمودية، وتولى نظر الأحباس في عهد الدولة المؤيدية.

ومما يذكر أنه امتحن في بدء هذه الدولة، لكنه ما لبث أن عرف فضله ووثق به أولو الأمر، حتى كان من خصيصي المؤيد وبلغت ثقته به أن أوفده في مهمة خاصة به إلى بلاد «الروم».

وفي عهد الأشرف سطع نجم العيني؛ إذ قرب منه ووثق به إلى حد بعيد جدًا، وكان - لذكاء الشيخ ونبوغه - قد أجاد اللغة التركية وحذقها كالعربية، فكان يقرأ له كثيرًا من العلوم والفنون ويترجمها له بالتركية، وكان يعلمه أمور الدين، ويبصره بما يجب عليه نحو ربه ورعيته.

ولقد قال الأشرف عنه: «لولا ما كان في إسلامنا شيء». وفي عهده ولى قضاء الحنفية فوق ولاياته الأخرى، يقول السخاوي: «ولم يجتمع القضاء والحسبة ونظر الأحباس في آن واحد لأحد قبله ظنًا...».

ولم يزل العيني يتقلب في مهام المناصب، وكبير الوظائف حتى ولى معظمها، وأخيرًا رغب عنها، واستقر في نفسه الانصراف عنها إلى الجمع والتصنيف، فاعتزل المناصب، ولزم بيته مقبلًا على الكتابة والتأليف.

وكان نتيجة ذلك أن خلف هذه الآثار العظيمة، وتلك المؤلفات القيمة، التي تعد من أنفس المؤلفات في الفقه، والحديث، واللغة، وغيرها من سائر العلوم، نذكر منها:

١ - «عمدة القارى في شرح صحيح البخارى».

٢ - «شرح معانى الآثار» للطحاوى.

٣ - شرح «الكلم الطيب» لابن تيمية.

٤ - «رمز الحقائق فى شرح كنز الدقائق». وغير ذلك كثير جداً، مما تضيق بحصره تلك الترجمة، وقد عرف -رحمه الله - برصانة الأسلوب، وحسن التأليف، وجودة الكتابة مع السرعة فيها، حتى نقل السخاوى أنه كتب «القدورى» فى ليلة. وقال المقرئى: إنه كتب «الحاوى» فى ليلة.

ولم يشأ - رحمه الله - إلا أن يضيف إلى آثاره العلمية أثرًا محمودًا، يعم سائر الناس نفعه، فأنشأ مدرسته المعروفة باسمه، وهى بالقرب من الجامع الأزهر، وعَمَرها، ووقف عليها كتبه.

واستمر العينى معتزلاً فى بيته، قانئاً لله، يعبد فى خشوع، ويكثر من قراءة القرآن والحديث، وهكذا حتى مات فى ليلة الثلاثاء رابع ذى الحجة سنة ٨٥٥ هـ، ودفن من الغد بمدرسته، بعد أن صلى عليه الشيخ المناوى بالأزهر، رحمه الله تعالى، وأعلى فى المقربين منزلته.

٤ - ابن نجيم^(١):

هو العلامة الشيخ زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن بكر الشهير بابن نجيم المصرى، و«نجيم»: اسم لبعض أجداده. ولد بـ «القاهرة» سنة ٩٣٦ هـ، ونشأ بها، وقد أخذ عن علمائها، وتفقّه على يد: الشيخ أمين الدين بن عبد العال الحنفى، والشيخ قاسم بن قطلوبغا، والبرهان الكركى، والشيخ أبى الفيض السلمى، والشيخ شرف الدين البلقينى، وشيخ الإسلام أحمد بن يونس.

أخذ العلوم العربية والعلوم العقلية عن جماعة، منهم: الشيخ نور الدين الديلمى المالكى، والشيخ شقير المغربى.

وانتفع به خلق كثير منهم: أخوه عمر صاحب النهر، والعلامة محمد الغزى صاحب «المنح»، والشيخ محمد العلمى، والشيخ عبد الغفار مفتى «القدس».

وتوفى الشيخ ابن نجيم سنة ٩٧٠ هـ، الموافقة سنة ١٥٦٢م، صبيحة يوم الأربعاء من شهر رجب، وعمره أربعة وأربعون عامًا، ودفن بجوار مقام السيدة سكينة بـ «القاهرة».

(١) تنظر ترجمته فى: الأعلام (٣/٦٤)، شذرات الذهب (٨/٣٥٨)، والفوائد البهية (١٣٤).

خامساً: «تدوين المذهب الحنفي»:

قدمنا - من قبل - أنه لم يؤثر عن أبي حنيفة - صاحب المذهب - أنه ألف كتاباً في الفقه، ولكن بالرغم من ذلك حُلِّدَ مذهبه مع الزمن، ولم يندثر كما اندثر كثير من المذاهب الأخرى، ويرجع الفضل في ذلك إلى تلاميذه وأتباعه، بفضل الله ثم هؤلاء دُونَت الكتب التي حَفِظَتْ آراء الإمام وأقواله، وأصول المذهب، وكثرت عليها التطبيقات والتفريعات لحوادث وقعت فعلاً أو لأمر افتراضية فيما يأتي من الزمان.

وقد اضطلع الصّاحبان أبو يوسف ومحمد بهذا الأمر الجليل، يَبْدَأُ محمد بن الحسن كان له قَصَبُ السَّبْقِ فيه؛ فقد كان تدوينه أول تدوين فقهيّ جامع لأشتات نوع معين في الفقه^(١)، وهو صاحب الفضل في تدوين المذهب في مؤلفات وصلت إلينا، وتعتبر معينه وعموده الفقري، وليس بأيدي الأحناف من كُتِبَ الأوّلين إلا هذه الكتب، على أن صاحبه - أبا يوسف - هو أول من دون في المذهب^(٢).

ومن آثار أبي يوسف التي دون فيها آراء أبي حنيفة، وآراءه الخاصة - والتي اندثر غالبها - ما يلي:

- ١ - «كتاب الآثار»: وقد رواه يوسف، عن أبيه، عن أبي حنيفة، وبعد ذلك يتصل السند إلى رسول الله ﷺ، أو الصحابي، أو التابعي الذي يرتضى أبو حنيفة روايته، وهو يجمع مع ذلك طائفة كبيرة اختارها من فتاوى التابعين من فقهاء العراق^(٣).
- ٢ - «اختلاف ابن أبي ليلى»: وهو كتاب جمع فيه مواضع الخلاف بين أبي حنيفة، والقاضي ابن أبي ليلى المتوفى ١٤٨ هـ، وفيه انتصار لآراء أبي حنيفة، والذي روى الكتاب عن أبي يوسف هو صاحبه محمد بن الحسن^(٤).
- ٣ - «الرد على سائر الأوزاعي»: وهو كتاب بيّن فيه اختلاف الأوزاعي في العلاقات بين المسلمين وغيرهم في حال الحرب... وقد انتصر لآراء العراقيين^(٥).

(١) الشيخ أبو زهرة: «تاريخ المذاهب الإسلامية» ص(٣٨٥).

(٢) د/ محمد يوسف موسى: «المدخل لدراسة الفقه الإسلامي» (دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ١٣٨ هـ = ١٩٦٩ م) ص(١٤٦، ١٤٧).

(٣) الشيخ أبو زهرة: «تاريخ المذاهب الإسلامية» ص(٣٨٤).

(٤) السابق ص(٣٨٤، ٣٨٥).

(٥) السابق (٣٨٥).

٤ - «كتاب الخراج»: وهو أعظم كتب أبي يوسف؛ وضع فيه أبو يوسف نظامًا مقررًا ثابتًا لمالية الدولة الإسلامية، ذكر فيها ما خالف فيه أستاذه، وأوضح عن رأيه في دِقَّةٍ وأمانة، ودافع فيه عن آراء أستاذه أحيانًا^(١)، وهى رسالة كتبها للرشيد، وقد طبعت فى «مصر» مرتين^(٢).

بَقِيَ أن نذكر كتب الإمام محمد بن الحسن الشيبانى، وهى المراجع الأصلية الأولى للفقهاء الحنفى، التى وصلت إلينا - بحمد الله - كاملة. وأعظم هذه الكتب ستة، وهى: «المبسوط»، و«الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، و«كتاب السير الكبير»، و«كتاب السير الصغير»، و«كتاب الزيادات».

وهذه الكتب الستة تسمى: «ظاهر الرواية»، وهى تؤخذ بما فيها، ولا يرجع عليها غيرها إلا بترجيح خاص^(٣).

وسميت بذلك؛ لأنها رويت عن محمد برواية ثقات، فهى ثابتة عنه، إما متواترة أو مشهورة عنه^(٤).

ولمحمد بن الحسن غير هذه الكتب الستة كتب كثيرة، مثل: «الحجة على أهل المدينة»، و«الرقيات والنوادر» و«الهارونيات والجرجانيات»، وهى كتب لم تُروَ بالدرجة التى رُوِيَتْ بها الكتب الستة السابقة، فلم تصل إلينا برواية الثقات؛ فليس لها ما للأولى من الشهرة والقبول واطمئنان النفس؛ ولذلك سميت كتبًا غير ظاهر الرواية^(٥). وقد اعتمد المذهب الحنفى على كتب محمد بن الحسن؛ مما دفع أحد الباحثين الحدائى إلى أن يقول: «إن المذهب الحنفى هو كتب محمد بن الحسن»^(٦).

(١) السابق ص(٣٨٥).

(٢) د/ محمد يوسف: «المدخل لدراسة الفقه الإسلامى» ص(١٤٧).

(٣) الشيخ أبو زهرة: «تاريخ المذاهب الإسلامية» ص(٣٨٥)، وانظر د/ محمد يوسف موسى: «المدخل لدراسة الفقه الإسلامى» ص(١٤٨).

(٤) إسماعيل سالم عبد العال: «البحث الفقهي» (مكتبة الزهراء) ص(١١٩) نقلاً عن حاشية ابن عابدين (٦٩/١).

(٥) انظر د/ محمد يوسف موسى: «المدخل لدراسة الفقه الإسلامى» ص(١٤٨)، وانظر د/ إسماعيل سالم عبد العال: «البحث الفقهي» ص(١٢٠)، والشيخ أبو زهرة: «تاريخ المذاهب الإسلامية» ص(٣٨٦).

(٦) د/ إسماعيل سالم: «البحث الفقهي» ص(١٢٠) نقلاً عن د/ محمد إبراهيم على: «المذهب عند الحنفية دراسات فى الفقه الإسلامى» (٦٩).

ثم تلا هؤلاء التلاميذ الأفاضل علماء آخرون، اعتنقوا المذهب وألفوا فيه، ما بين اختصارات لكتب محمد بن الحسن وشروح لها، وجمع بينها، وزيادات عليها، وتأليف خاصة لهم.

نذكر من هذه الكتب: «الكافي» للحاكم الشهيد محمد بن محمد، وكتاب «المنتقى» للمؤلف نفسه، و «المبسوط» للسرخسي وهو شرح على «الكافي»، و«النوازل» في الفروع للسمرقندي، و «مختصر القدوري» لأبي الحسين أحمد، و«تحفة الفقهاء» للسمرقندي، و «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» للكاساني، و«الهداية» شرح «بداية المبتدى» للمرغيناني، وغيرها^(١).

وفي ختام الحديث عن المذهب الحنفي، نقول: إن هذا المذهب أثر تأثيراً واسعاً في الفقه؛ إذ شاع في فقه الحنفية التماس العلل والأوصاف المناسبة للأحكام؛ وبهذا أمكن الربط بين مسائل الشريعة بعضها ببعض، ورد كل طائفة منها إلى أصلٍ تقوم عليه؛ وبذلك صار الفقه علماً مبنياً على قواعد وأصول، بعد أن كان مجرد مسائل مبعثرة، لا ارتباط فيما بينها، بل إن بعض أهل الحديث أخذوا بالرأى باسم القياس والمصالح المرسلة؛ متأثرين في ذلك بالفقه الحنفي.

المذهب المالكي

يدور الحديث عن المذهب المالكي حول العناصر التالية:

أولاً: مؤسس المذهب، الإمام مالك بن أنس.

ثانياً: تكوين المذهب، وموطنه، وانتشاره.

ثالثاً: أصول المذهب.

رابعاً: أعلام المذهب المالكي.

خامساً: مصادر المذهب المالكي.

وسوف نفصل القول في كل عنصر من هذه العناصر، على النحو التالي:

أولاً: مؤسس المذهب الإمام مالك بن أنس^(٢).

هو مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان - بالغين

(١) هناك بحث مفصل عن هذا الكتاب في كتاب البحث الفقهي للدكتور/ إسماعيل سالم ص(١٢١)، وما بعدها، ذكر فيه العديد من مؤلفات الفقه الحنفي.

(٢) تنظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٩١/٢٧)، تهذيب التهذيب (٥/١٠) (٣)، تقريب

المعجمة، والياء المشاة تحت - ابن خثيل - بالخاء المعجمة المضمومة ، وفتح الثاء
المثلثة - ابن عمرو بن الحارث - والحارث هذا هو ذو أصبح - الأصبحي المدني،
كنيته: أبو عبد الله ، وقد اختلف في نسب ذى أصبح اختلافاً كثيراً.

أخذ القراءة عرضاً عن: نافع بن أبي نعيم، ومحمد بن المبارك، وأبى بكر محمد
ابن مسلمة، ومحمد بن المنكدر، وابن شهاب الزهري، ويحيى بن سعيد
الأنصاري، وخلق كثير من التابعين يطول ذكرهم.

وأخذ العلم عن ربيعة الرأي، ثم أفتى معه عند السلطان.

وفى «الدرة الوسطى» فى «السلك المنظوم فى رجال الموطأ» للشيخ أبى عبد الله
محمد بن إبراهيم الحضرمي - : وليس لمالك تابعى أدرك بدرية غير نافع وحده؛ فإنه
روى عن أبى لبابة بشير بن عبد المنذر، وهو بدرى، وقد سمع من الربيع بنت
معوذ، وكانت قد أدركت النبى ﷺ وسمعت منه. وأدرك ابن عباس، وعائشة، ولم
تأت له رواية عن واحد منهما فى «الموطأ».

قال الإمام أبو القاسم الدولعى - فى كتاب «الرسالة المصنفة فى بيان السنة
المشرقة» - : أخذ مالك عن تسعمائة شيخ: ثلاثمائة من التابعين، وستمائة من
تابعيهم ممن اختاره، وارتضى دينه، وفقهه، وقيامه بحق الرواية وشروطها،
وحصلت الثقة به، وترك الرواية عن أهل دين وصلاح لا يعرفون الرواية.

روى عنه خلق كثير، منهم جماعة من الشيوخ الذين روى عنهم.

قال أبو محمد الضراب وغيره: منهم: يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو الأسود
ابن نوفل، وزباد بن سعد، وابن شهاب، وهشام بن عروة، وربيعة . . . إلى آخرين
سواهم. قال - رضى الله عنه - : «قُلْ رَجُلٌ كُنْتُ أَتَعْلَمُ مِنْهُ، وَمَا مَاتَ حَتَّى يَجِئَنِي
وَيَسْتَفْتِنِي».

وأما من روى عنه من أقرانه ممن مات قبله أو بعده، فكثير: كابن جريج،

= التهذيب (٢/٢٢٣)، خلاصة تهذيب الكمال (٣/٣)، الكاشف (٣/١١٢)، تاريخ البخارى
الكبير (٧/٣١٠)، الجرح والتعديل (١/١١)، (٢/٩٠٢)، سير الأعلام (٨/٤٨)، تراجم
الأخبار (٣/٣٢١)، طبقات ابن سعد (٩/١٦٨)، الحلية (٦/٣١٦)، معجم الثقات
(١٨٠)، نسيم الرياض (٢/١٢)، البداية والنهاية (١٠/١٧٤)، تاريخ أسماء الثقات
(١٣٢٦)، ديوان الإسلام ت: (١٧٩٩).

وابن عجلان، والدراوردي، والليث، ونافع القارئ، وعبد العزيز بن الماجشون، والزنجي، وأبى حنيفة، وصاحبيه، ووكيع، وشعبة، والأوزاعي، وغيرهم. قال بعضهم: ففي رواية هؤلاء وغيرهم من المشيخة وأمثالهم عن مالك دليل على عظم شأنه.

قال جعفر الفريابي: لا أعلم أحدًا روى عنه الأئمة والجلة ممن مات قبله بدهر طويل إلا مالكًا؛ فإن يحيى بن سعيد مات قبله بخمس وثلاثين سنة، وابن جريج بثلاثين، والأوزاعي بعشرين، والثوري بثمانى عشرة، وشعبة بسبع عشرة. قال أبو الحسن الدارقطني: لا أعلم أحدًا - تقدم أو تأخر - اجتمع له ما اجتمع لمالك؛ وذلك أنه روى عنه رجلان حديثًا واحدًا بين وفاتيهما نحو من مائة وثلاثين سنة: محمد بن شهاب الزهري شيخه، توفي سنة خمس وعشرين ومائة، وأبو حذافة السهمي، توفي بعد الخمسين ومائتين، روى عنه حديث الفريعة بنت مالك في سكتى المعتدة.

قال القاضي عياض: كنا قديمًا جمعنا الرواة عن مالك على حروف المعجم، فاجتمع لنا منهم نيف على ألف اسم وثلاثمائة اسم. وروى عنه محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج، وأبو داود، وسليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، وأبو عبد الله بن ماجه القزويني، وغيرهم من الأئمة. وجلس للناس ابن سبع عشرة سنة. وشهد له السلف الصالح وأهل العلم بالإمامة في العلم بالكتاب والسنة، والتقدم في الفقه، والصدق في الرواية. وروى بإسناد صحيح أن رسول الله ﷺ قال: «يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ؛ فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ»^(١)؛ رواه أبو عيسى الترمذي: من حديث أبي الزبير، عن أبي صالح، عن أبي هريرة يرفعه، وقال: حديث حسن. قال الترمذي: قال ابن عينة، وعبد الرزاق: هو مالك. قال له ابن شهاب: أنت من أوعية العلم، وإنك لتعلم مستودع العلم.

(١) أخرجه الترمذي (٤٧/٥) كتاب العلم، باب ما جاء في عالم المدينة، حديث (٢٦٨٠)، وابن حبان (٢٣٠٨-٢٣٠٩ موارد)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣٧٦/٦-٣٧٧)، والحاكم (١/١٩٠-١٩١) من حديث أبي هريرة.

قال الشافعى: إذا جاءك الأثر عن مالك فشد به يدك، وقال: إذا ذكر العلماء فمالك النجم، ولم يبلغ أحد فى العلم مبلغ مالك، بحفظه وإتقانه وصيافته. وقال: مالك بن أنس معلمى، وعنه أخذنا العلم، وجعلته حجة فيما بينى وبين الله. وقال يحيى بن سعيد القطان: مالك إمام الناس فى الحديث، وقال أيضاً: مالك أمير المؤمنين فى الحديث.

وقال على بن المدينى: قال الحافظ أبو على الحسن بن محمد البكرى - فى كتابه «التبيين بذكر من يسمى بـ «أمير المؤمنين» -: أول من سمي هذا الاسم - فيما علمته وشاهدته ورويته - وسمى بـ «الإمام» أبو الزناد عبد الله بن ذكوان، ويعدّه إمام دار الهجرة مالك بن أنس، ثم محمد بن إسحاق صاحب «المغازى»، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثورى، والواقدي، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن المبارك، والدارقطنى. وقال يحيى بن معين: مالك نبيل رأى، ونبيل العلم، أخذ المتقدمون عن مالك ووثقوه، وكان صحيح الرواية. قال: وكان من حجج الله على خلقه، وقال: مالك نجم أهل الحديث، المتوقف عن الضعفاء، الناقل عن أولاد الأنصار والمهاجرين. وقال البخارى: أصح الأسانيد: مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

قال مطرف: كان مالك إذا سُئِلَ عن مسألة نزلت، فكأنما نبى نطق على لسانه، وكان إذا أراد أن يجلس للحديث يغتسل ويتبخر ويتطيب، فإن رفع أحد صوته فى مجلسه قال: قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، فمن رفع صوته عند حديث رسول الله ﷺ، فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول الله ﷺ. وكان لا يركب فى «المدينة» مع ضعفه وكبر سنه، ويقول: لا أركب فى مدينة فيها جثة رسول الله ﷺ مدفونة.

وكان مالك كثيرًا ما يتمثل:

وَحَيْرُ أُمُورِ الدِّينِ مَا كَانَ سُنَّةً وَشَرُّ الْأُمُورِ الْمُخْدَعَاتُ الْبِدَائِعُ
قال أحمد بن حنبل: إذا رأيت الرجل يبغض مالكًا، فاعلم أنه مبتدع، وقال: قال مالك: ما جالست سفيها قط، وهذا أمر لم يسلم منه غيره. قال أحمد: ليس فى فضائل العلماء أجل من هذا.

وقال عبد الله الجهنى: كان مالك يتوضأ، وكان على ساقه عرق مكتوب عليه: «مالك عدة الله»، فرأى أنظر إليه، فقال: أى شىء تنتظر؟ ما كتبه كاتب.

قال ابن الفاكهاني - في شرح «الرسالة» - : والذي رأيته في شرح «المبسوط» : أنه كان في فخذيه، وأن ابن القاسم رآه في الحمام حين انكشف طرف المثزر عن فخذيه، فوجد مكتوباً بين اللحم والجلد: «مالك عدة لدين الله»، أو نحو هذا. وقال: اكتب على يا بن القاسم.

قال المغيرة: خرجت ليلة بعد أن هجع الناس هجعة، فمررت بمالك بن أنس، فإذا أنا به قائم يصلي، فلما فرغ من ﴿الحمد لله﴾، ابتداء بـ ﴿أَلْهَنَكُمْ التَّكَاثُرُ﴾ حتى بلغ: ﴿ثُمَّ لَنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ١-٨]، فبكى بكاءً طويلاً، وجعل يرددّها ويبكي، وشغلني ما سمعت ورأيت منه عن حاجتي التي خرجت إليها، فلم أزل قائماً - وهو يرددّها ويبكي - حتى طلع الفجر، فلما تبين له ركع، فسرت إلى منزلي وتوضأت، ثم أتيت المسجد، فإذا به في مجلسه، والناس حوله، فلما أصبح نظرت، فإذا بوجهه قد علاه نور حسن.

قال ابن القاسم: كنت أسمع من مالك كل يوم غلساً، إذا خرج إلى المسجد، ثلاثة أحاديث سوى ما أسمع مع الناس بالنهار، وكنت أجده منه في ذلك الوقت انشراح صدر، وكنت آتى كل سحر، فتوسدت مرة عتبه، فغلبتني عيني، فنمت، وخرج مالك إلى المسجد، ولم أشعر به، فركضتني سوداء له برجلها، وقالت لي: إن مولاي قد خرج، ليس يفعل كما تفعل أنت اليوم، له تسع وأربعون سنة قلما يصلي الصبح إلا بوضوء العتمة.

تصانيفه:

ولمالك - رضى الله عنه - تواليف شريفة، مروية عنه أكثرها بأسانيد صحيحة في غير فن من العلم، ذكرها القاضي عياض في «مداركه». وسائر تواليف مالك إنما رواها عنه من كتب بها إليه، أو سأله إياها، أو آحاد من أصحابه، ولم يروها الكافة، فمن ذلك:

«الموطأ»: اعتنى الناس به واهتموا به، ولم يُعْتَنَ بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بـ «الموطأ». ورواه عن مالك خلق كثير: كعبد الرحمن بن القاسم، وعبد الله بن وهب، وأبى مصعب الزهري، ومحمد بن إدريس الشافعي، ومحمد بن الحسن - صاحب أبى حنيفة - ويحيى بن مالك بن أنس، وفاطمة بنت مالك. ورواه أبو يوسف عن رجل عنه.

ومن أشهر تواليفه - أيضا - : رسالته إلى ابن وهب في القدر والرد على القدرية .
ومنها : كتابه في النجوم وحساب دوران الزمان ، ومنازل القمر ، وهو كتاب جيد
مفيد جداً ، قد اعتمد الناس عليه في هذا الباب ، وجعلوه أصلاً ، وعليه اعتمد
أبو محمد عبد الله بن مسرور الفقيه القروي في تواليفه في هذا الباب .
ومنها : كتابه في «التفسير لغريب القرآن» .

وذكر الخطيب أبو بكر في «تاريخه» : عن أبي العباس السراج النيسابوري ؛ أنه
قال : هذه سبعون ألف مسألة لمالك ، وأشار إلى كتب منضدة عنده كتبها . قال
صاحب «المدارك» : هي جواباته في أسئلة أصحابه التي عند العراقيين .

ومنها : رسالة في الأقضية ، كتبها لبعض القضاة ، عشرة أجزاء .

ومنها : رسالته إلى أبي غسان محمد بن مطرف ، في الفتوى .

ومنها : رسالته إلى هارون الرشيد ، المشهورة في الآداب ، والوعظ ، أشار إليها
الشيخ أبو عمر بن الحاجب في «باب المسح على الخفين» ، وقد أسند هذه الرسالة
القاضي أبو الفضل من بعض الطرق ، ثم قال : وقد أنكرها بعض مشايخنا : إسماعيل
القاضي ، والأبهرى ، وأبو محمد بن أبي زيد ، وقالوا : إنها لا تصح ، ولا تعرف ،
قال الأبهرى : فيها أحاديث لو سمع مالك من يحدث بها لأدبه ، وأحاديث طريقها
لمالك ضعيف ، وفيها أحاديث منكورة . وقد أنكرها أصبغ بن الفرج أيضاً ، وحلف :
ما هي من وضع مالك .

وقد نُسب لمالك - أيضاً - كتاب يسمى : «كتاب السر» ، من رواية ابن القاسم
عنه ، أسنده القاضي .

ومنها - أيضاً - : رسالة إلى الليث بن سعد ، في إجماع أهل المدينة ، وسنورد
نصها عند حديثنا عن أصول المذهب المالكي .

مولده ووفاته :

ولد سنة ثلاث وتسعين من الهجرة ، في خلافة سليمان بن عبد الملك ، على
الأشهر من الخلاف ، وهو قول يحيى بن بكير ؛ قاله القاضي . قال : وأما وفاته ،
فالصحيح ما عليه الجمهور من أصحابه ، ومن بعدهم من الحفاظ ، وأهل علم الأثر ممن
لا يُعد كثرة - أنه توفي سنة تسع وسبعين ومائة . والأكثر : أنه توفي في ربيع الأول .
ولا خلاف أنه دفن بـ «البقيع» ، وأن وفاته كانت بـ «المدينة» في خلافة هارون .

وصلى عليه عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن العباس، والى «المدينة» يومئذ.

وحملت به أمه ثلاث سنين، قال ابن المنذر: وهو المعروف، وروى سستان، ومناقبه - رضى الله عنه - أشهر من أن تذكر، وأكثر من أن تنظر. في ذكر شيء من مناقب الإمام:

إضافة إلى ما سبق من ثناء العلماء والأئمة على الإمام مالك - رضى الله عنه - نذكر طرفاً آخر من مناقبه - رضوان الله عليه - منها: قال أبو مصعب: سمعت مالكا يقول: ما أفتيت حتى شهد لى سبعون من أهل العلم أنى أهل لذلك.

وروى أنه كان نقش خاتمه: «حسبنا الله ونعم الوكيل»، ف قيل له: لم نقشت هذا على خاتمك؟ قال: سمعت قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ . فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَيْهِمْ وَعَصَى الْإِنْسَانُ أَمْرَهُ لَبَسَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ يَوْمَ يُدْعَى إِلَى الْكُفَّةِ الْمُنَوَّلَةِ﴾ [آل عمران: ١٧٣، ١٧٤].

وروى عنه: أنه كان إذا دخل منزله قال: ما شاء الله، لا قوة إلا بالله، ف قيل له فى ذلك؟ فقال: سمعت قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩].

وروى عن الإمام الشافعى - رحمه الله - أنه سئل: هل رأيت مثل مالك؟ فقال: من تقدمنا فى العلم والسن لم ير مثل مالك، فكيف نرى مثله؟! وكان - رحمه الله - يقول: إذا ذكر أهل الحديث، فمالك النجم.

وروى عن مالك - رحمه الله -: أنه حين دخل على الرشيد، فقال له: يا أبا عبد الله، ينبغى أن تختلف إلينا حتى يسمع صبياننا منك «الموطأ»، فقال له: أعز الله الأمير، إن هذا العلم منكم خرج، فإن أعزتموه عز، وإن أذلتموه ذل، والعلم يؤتى ولا يأتى، فقال له الرشيد: صدقت يا أبا عبد الله، ثم قال لأولاده: اخرجوا إلى المسجد؛ حتى تسمعوا مع الناس.

قال محمد بن عمر: كان مجلس مالك - رحمه الله - مجلس وقار وحلم، وكان مالك نبيلاً مهابةً، لا يستفهم هيئةً، واشتهر فى الأقطار بـ «عالم المدينة»، حتى صار إذا أطلق: «عالم المدينة»، لم تتبادر الأفهام إلى غيره.

وروى فخر الدين بن الخطيب الرازى - فى بعض كتبه -: أن الإمام الشافعى كان

يفتخر على أهل «العراق» بأن مالكا أستاذه.

وروى عن الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - : أنه سُئِلَ عن الرجل يريد الحديث ، فبحديث من يأخذ؟ فقال: بحديث مالك، فقليل له: فإن الرجل يريد الرأي، فبرأى من يأخذ؟ فقال: برأى مالك.

قال الإمام أبو الحسن بن عاصم: هذه حالة من نصح لله ولرسوله، فأشار بأفضل من علم.

وعنه - رحمه الله - : أنه كان يقول: رحم الله مالكا، إن الفؤاد ليسكن إلى حديثه؛ لأنه كان شديد الاتباع لما ورد إليه من السنة.

وروى الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر: أنه رَأَسَ على أهل بلده، حتى روى عنه جماعة من شيوخه الذين أخذ عنهم، وكان شيوخه كلهم حفاظا ثقات، لو حلف حالف أنه ليس فيهم واحد مطعون فيه لبرّ في يمينه.

وحكى الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ الترمذى - رحمه الله - حين ذكر مشايخ أهل الحديث، فقال: أما مشايخ مالك: فليس فيهم من يُطعن فيهم بوجه من الوجوه، والله أعلم، رحمة الله عليه وعليهم أجمعين، وعلى جميع أئمة المسلمين، انتهى كلامه رحمه الله تعالى.

ثانياً: تكوين المذهب، وموطنه، وانتشاره:

نشأ المذهب المالكي في «المدينة»، التي كانت مصدر الإشعاع العلمي؛ إذ هي المقر الأصلي لرسول الله ﷺ، وصحابته من المهاجرين والأنصار، فمن الطبيعي جداً - إذن - أن تكون هي المقر الأصلي لمدرسة الحديث؛ لأنها موطنه الحقيقي؛ ولأن بها الكثير من حفظة الحديث، فإذا كان فيها عمر بن الخطاب المتشدد في الأخذ بالحديث، فإن فيها عثمان بن عفان، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعائشة أم المؤمنين، وغيرهم ممن لم يميلوا إلى الأخذ بالرأى.

وبعد هؤلاء جاء سعيد بن المسيب الذي كان على رأس هذه المدرسة، ومن بعده ابن شهاب الزهري، ونافع مولى عبد الله بن عمر، حتى جاء مالك الذي نشأ بـ«المدينة»، فحمل لواء هذه المدرسة، بل إن مدرسة «المدينة» كلها تركزت فيه.

ولكن هذا لا يعني أنه لم يأخذ بالرأى؛ فإنه قد أخذ به وتوسع فيه، مما جعل ابن

قتيبة يضعه ضمن أصحاب الرأي^(١)، فقد جمع مالك إلى جانب كونه محدثاً إماماً في الحديث الإمامة في الفقه.

يقول أحد الباحثين الحديثي: «ولم يتهدأ لأحد أن يجمع بين الإمامتين - إمامة الحديث، وإمامة الفقه - بالقدر الذي تهياً للإمام مالك، رحمه الله تعالى».

فقد كان في الحديث المرجع الثقة لكل من جمع الحديث وكتبه، والأصل الأول لجميع أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد، كان المحدث الفاحص للرجال، الناقد الممحص للمرويات، يعمل على التوفيق بينها، وبين كتاب الله وسائر أصول الشريعة. وكان في الفقه الإمام الذي يرجع إليه، ويهتدى بهديه، وتوزن الآراء على رأيه، فكان ذا بصيرة نافذة بالفتيا، واستنباط الأحكام، وقياس الأشباه بأشباهها، ومعرفة مصالح الناس^(٢).

ولكن الإمام مالك - في غالبه - كان يدور في إطار المأثور من فتاوى السلف الصالح وأقضيته؛ ولذلك هو أقرب رُحماً من مدرسة الحديث التي تزعمها كما قلنا سابقاً.

نشأ مذهب مالك - على هذا - في «المدينة»، وانتشر في بلاد كثيرة، فقد انتشر في «الحجاز» ولكنه بتوالي الأيام اختلفت أحواله، فكان تارة يعلو شأنه، وتارة أخرى يخمل، حتى إنهم ذكروا أنه خمل بـ «المدينة» زمناً طويلاً، حتى تولى قضاءها ابنُ فرحون عام ٧٩٣هـ، فأظهره بعد خمول^(٣).

قال ابن خلدون: قد اختص بمذهب مالك أهل «المغرب» و «إفريقيا»؛ وذلك لأن رحلتهم كانت إلى «الحجاز» غالباً، فأخذوا العلم عن أهل «المدينة» التي كانت - يومئذ - دار العلم، فاقترضوا على علم إمام دار الهجرة، وشيخها: مالك بن أنس، فرجعوا إليه، وقلدوه، دون غيره؛ لأن البداوة كانت غالبية عليهم، ولم يكونوا يعانون الحضارة كأهل «العراق» و «فارس»، فكانوا أميل إلى أهل «الحجاز» لمناسبة البداوة التي كانت لهم، ولم يزل مذهب مالك غصاً عندهم إلى الآن، ولم يأخذه

(١) انظر: د/ محمد سلام مذكور: «الفقه الإسلامي» ص (١٢٥). والشيخ محمد أبو زهرة: «تاريخ المذاهب الإسلامية» ص (٤٢٣).

(٢) د/ محمد فاتح زقلام: «الأصول التي اشتهر انفراد إمام دار الهجرة بها» (كلية الدعوة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م) ص (٧٢).

(٣) انظر: الشيخ محمد أبو زهرة: «تاريخ المذاهب الإسلامية» ص (٤٣٢).

تنقيح الحضارة وتهذيبها؛ كما وقع في غيره من المذاهب. وجاء المذهب المالكي إلى «مصر» في حياة الإمام مالك؛ نقله تلاميذه إليها، ونقله طلبة العلم عنهم، وقد غلب في «مصر» حتى جاء المذهب الشافعي، فنازعه السلطان، حتى صارا كَقَرَسَيْنِ رِهَانٍ^(١).

ومن «مصر» انتقل إلى «تونس»، حتى أقصاه أسدُ بن الفرات الذي اعتنق المذهب الحنفي، بعدما كان مالكيًا؛ فَسَادَ المذهبُ الحنفي إلى أن جاء المعز بن باديس، فحمل أهل «تونس» وما والاها من بلاد المغرب على المذهب المالكي وما زال مسيطرًا إلى الآن^(٢).

وفي «الأندلس» كانت للمذهب المالكي السيادة المطلقة؛ دفع ذلك ابن حزم الظاهري إلى أن يقول: «مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان: الحنفي بالشرق، والمالكي بالأندلس» وكان للمذهب المالكي في «المغرب» مثل ذلك^(٣). وهكذا نرى المذهب المالكي انتشر في الغرب دون الشرق، فقد كان انتشاره في «العراق» وما وراءها قليلًا؛ نظرًا لسيطرة المذهب الحنفي في تلك الجهات.

والمذهب المالكي يلي المذهبين: الحنفي والشافعي، من حيث انتشارهما^(٤)؛ إذ توغل المذهب الحنفي والشافعي في كثير من البلدان، حتى إنهما زلزا الأرض من تحت أقدام المذهب المالكي في كثير من الأحيان.

ثالثًا: أصول المذهب:

إن مالك بن أنس - رحمه الله - كان له منهج في الاستنباط الفقهي لم يدونه، ولكنه صرح بكلام يستفاد منه بعض أصول هذا المنهج الذي أرسى دعائمه تلاميذه من بعده، الذين دونوا منهاجه، وهي الأصول التي قام عليها المذهب^(٥).

(١) راجع السابق ص(٤٣٢).

(٢) راجع السابق نفس الصفحة.

(٣) انظر السابق ص(٤٣٣).

(٤) انظر د/ صوفى أبو طالب: «تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية» ص(١٧٧).

(٥) انظر الشيخ محمد أبو زهرة: «تاريخ المذاهب الإسلامية» ص(٤٢٣)، وانظر د/ محمد فاتح زقلام: «الأصول التي اشتهر أفراد إمام دار الهجرة بها» ص(٧٧)، وما بعدها.

ولعل أوضح النصوص التي تشير إلى أصول مذهب مالك ما قاله القاضي عياض، وابن رشد، وابن حمدون، في هذا الشأن.

فقد ذكر القاضي عياض في كتابه «ترتيب المدارك»^(١)، وابن رشد في كتابه «البهجة»، وابن حمدون في «حاشيته على ميارة»^(٢) - منهاج مالك في الاستنباط الفقهي، وخلاصة ما ذكره: أن منهاج إمام دار الهجرة أنه: يأخذ بكتاب الله أولاً، فإن لم يجد نصاً من كتاب الله لجأ إلى السنة، ويدخل في السنة عنده - أقوال الصحابة، وأقضيتهم، وعمل أهل «المدينة»، ثم بعد ذلك يجيء القياس، والإجماع، والاستحسان، والذرائع، والمصالح المرسلة، ومراعاة الخلاف أحياناً، وأحياناً العرف والعادة.

والذي يستفاد من كلام القرافي أنها تبلغ أربعة عشر أصلاً، وهي:

١ - الكتاب.

٢ - السنة.

٣ - إجماع الأمة.

٤ - إجماع أهل «المدينة».

٥ - القياس.

٦ - قول الصحابي.

٧ - المصلحة المرسلة.

٨ - الاستصحاب.

٩ - البراءة الأصلية.

١٠ - العوائد.

١١ - الاستقراء.

١٢ - سد الذرائع.

١٣ - الاستدلال.

١٤ - الاستحسان^(٣).

(١) ينظر: ترتيب المدارك (٩٣/١).

(٢) حاشية ابن حمدون (٢/١).

(٣) ينظر: تنقيح الفصول ص (٤٤٥).

ولم يتعرض لذكر «مراعاة الخلاف»؛ وعذرُه أن مالكاً لم يلتزم مراعاة الخلاف في كل الأحوال.

وقد زاد أحدُهم أصلاً آخر وهو: «شرع من قبلنا شرعٌ لنا»، وقد صحح هذا الأصل ابنُ العربي في كتابه: «أحكام القرآن»^(١). وبهذا يكون مجموع الأصول: ستة عشر أصلاً، وهذا هو ما ذكره المالكية عن أصول إمامهم، رحمه الله تعالى.

وهذه الأصول منها:

(أ) ما اشترك فيه الإمام مالك مع غيره من الأئمة، وهو أحد عشر أصلاً.
(ب) ومنها ما اشتهر به عنهم؛ حتى قيل: إنه انفرد بها، وهي خمسة: عمل أهل المدينة، والمصالح المرسلة، وسد الذرائع، ومراعاة الخلاف، ومراعاة العرف.

فأما القسم الأول - الذى اشترك فيه مع غيره - فسنخص كل أصل من الأصول الأحد عشر بكلمة موجزة يتضح من خلالها معناها.
وهذه الأصول هي:

١ - الكتاب العزيز: يجعل مالك منزلة الكتاب فوق كل الأدلة؛ لأنه أصل الشريعة وحجتها، وكل الفقهاء كذلك.

وقد ذكر المالكية أن مالكاً كان يأخذ بنص القرآن وظاهره، أى: كان يأخذ بنصه الصريح الذى لا يقبل تأويلاً، ويأخذ بظاهره المتردد بين احتمالين فأكثر، وهو فى أحدهما أرجح، فيأخذ بالأرجح والأظهر ولا يؤوّل النص، ما دام لا يوجد دليل من الشريعة على وجوب التأويل. ويأخذ - كذلك - بمفهوم الموافقة، وهو فحوى الكلام، أو فحوى الخطاب، ويعرفه القرافى بأنه: «إثبات حكم المنطوق للمسكوت عنه بطريق الأولى». وذلك بأن ينص القرآن الكريم على حكم، ويفهم ما أقوى منه فى معنى هذا الحكم من هذا النص من غير أى مجهود عقلى، مثل: قول الله تعالى - فى شأن أموال اليتامى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠]؛ فإن النص يفهم منه بالأولى النهى عن

(١) ينظر: أحكام القرآن (١/٢٣-٢٤).

تبيد أموال اليتامى، والتقصير في المحافظة عليها^(١).
ومنه - أيضا - قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنَّا أَمْرٌ﴾ [الإسراء: ٢٣] فإنه يقتضى تحريم الضرب من باب أولى .

وقد أخذ المالكية كذلك بالإيماء أو التنبيه على العلة، ومفهوم المخالفة .
فالإيماء أو التنبيه على العلة هو: أن يقترن الحكم بوصف لو لم يكن هذا الوصف للتعليل، لكان الاقتران بعيدا، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ يَدُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]؛ فإن الآية يستفاد منها أن العلة في التحريم أنه رفس ، أى: طعام ردىء وىء، لىحرم كل ما يماثله فى الصفات .
ومنه قول الله تعالى: ﴿بَنَاتِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]، فقوله تعالى: «ذروا البيع» نهى عما يمنع من الواجب، وهو التباغل بالبيع المانع من فعل الجمعة؛ فىكون ذلك إيماء إلى أن العلة فى تحريم البيع هو التباغل عن الجمعة^(٢) .

أما مفهوم المخالفة فهو: إثبات نقيض حكم المنطوق به للمسكوت عنه، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣]؛ فإن مفهومه: إن اغتسلتم فلكم أن تقربوا الصلاة، فلولأ أن الغسل يجرى عن الوضوء، لما كان للمغتسل أن يقرب الصلاة^(٣) .

٢ - السنة:

وتأتى السنة فى المرتبة الثانية بعد كتاب الله - عز وجل - والمالكية - تبعا لإمامهم - يأخذون بالحديث المتواتر، ويأخذون بخبر الأحاد^(٤)، لكن يقدمون عليه عمل أهل «المدينة»، ويردون بعضه فى بعض الأحيان؛ مثلما رد مالك - رحمه الله

(١) راجع فى ذلك: الشيخ محمد أبو زهرة: «تاريخ المذاهب الإسلامية» ص(٤٢٤)، والدكتور/ محمد فاتح زقلام: الأصول ص(٨٢)، وما بعدها.

(٢) انظر: الشيخ محمد أبو زهرة: «تاريخ المذاهب الإسلامية» ص(٤٢٤)، د/ محمد فاتح زقلام، الأصول ص(٨٦)، وما بعدها.

(٣) راجع فى مفهوم المخالفة: المرجع السابق ص(٩٠)، وما بعدها.

(٤) ذكرنا فيما سبق أن الحنفية تشددوا فى الأخذ بالأحاديث، فلم يقبلوا إلا الحديث المتواتر والمشهور، وزدوا أحاديث الأحاد.

- حديث «خيار المجلس» وهو: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَقَرَّقَا» .
يقدمون خبر الواحد الثقة على القياس، بشرط أن يكون موافقاً لعمل أهل
«المدينة»^(١).

٣ - الإجماع:

قد سبق لنا الحديث عن الإجماع عند الحديث عن المذهب الحنفى، وقدمنا
خلاف العلماء فيه؛ فلا داعى لإعادة ذلك هنا.

٤ - قول الصحابى^(٢):

المراد بالصحابى - هنا - : من لقي النبى ﷺ مسلماً، وبقي معه مدة يصح معها
إطلاق: «صاحب فلان» عليه عرفاً، بلا تحديد لهذه المدة^(٣).

ووجه الاستدلال بقول الصحابى: أن الله - سبحانه وتعالى - أثنى عليهم، وأثنى
على من اتبعهم، وعلق مدحه لمن اتبعهم على صفة الاتباع، والأخذ بأقوالهم، فيكون
محموداً موجباً لاستحقاق الرضوان؛ يقول الله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ
وَالْأَنْصَارُ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

واستدل العلماء - أيضاً - على حجية الأخذ بقول الصحابى: بقول النبى ﷺ:
«أَصْحَابِي كَالنَّجْمِ بَأْيَهُمْ أَقْدَبُتُمْ أَهْتَدَيْتُمْ»^(٤)، وبأن قول الصحابى فيه احتمال

(١) د/ محمد سلام مذكور: الفقه الإسلامى ص(١٢٥).

(٢) ينظر مباحث قول الصحابى فى: البحر المحيط للزركشى (٥٣/٦)، البرهان لإمام الحرمين
(١٣٥٨/٢)، الإحكام فى أصول الإحكام للأمدى (١٣٠/٤)، التمهيد للأسنوى (٤٩٩)،
نهاية السؤل له (٤٠٣/٤)، منهاج العقول للبدخشى (١٩٢/٣)، غاية الوصول للشيخ زكريا
الأنصارى (١٤٠)، التحصيل من المحصول للأرموى (٣١٨/٢)، حاشية البنانى (٢/٣٥٤)،
الآيات اللينات لابن قاسم العبادى (١٩٤/٤)، تخرىج الفروع على الأصول
للزنجانى (١٧٩)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٣٩٦/٢)، المعتمد لأبى الحسين
(٤٣٤/٢)، إعلام الموقعين لابن القيم (٩٢/٤)، إرشاد الفحول للشوكانى (٢٤٣).

(٣) د/ محمد فاتح زقلام: الأصول ص(٩٥) نقلاً عن تنقيح الفصول (٣٣٢).

(٤) أخرجه ابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» (٩٢٥/٢)، وابن حزم فى «الإحكام» (٨٢/٦)،
وابن حجر فى «تخرىج أحاديث المختصر» (١٤٦/١) من طريق سلام بن سليمان ثنا الحارث
ابن غصين عن الأعمش عن أبى سفيان عن جابر، به.

قال ابن عبد البر: هذا إسناد لا تقوم به حجة؛ لأن الحارث بن غصين مجهول.

وقال ابن حزم: هذه رواية ساقطة؛ أبو سفيان ضعيف، والحارث بن غصين هذا هو أبو
وهب الثقفى، وسلام بن سليمان يروى الأحاديث الموضوعة، وهذا منها بلا شك.

وقال الحافظ: حديث غريب، وأخرجه ابن عبد البر من هذا الوجه، وقال: هذا إسناد لا تقوم به حجة والمحدث مجهول، قلت -أى الحافظ-: الآفة فيه من الراوى عنه، وإلا فالحديث ذكره ابن حبان فى الثقات، وقال: روى عنه حسين الجعفى اهـ. وأخرجه عبد بن حميد فى المنتخب من المسند ص (٢٥٠، ٢٥١) رقم (٧٨٣)، وابن عدى فى الكامل (٧٨٥-٧٨٦) كلاهما من طريق أبى شهاب عن حمزة الجزرى عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله قال: «مثل أصحابى مثل النجوم يهتدى به فأيهم أخذتم بقوله اهتديتم».

وذكره ابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» (٩٢٤/٢) معلقاً عن أبى شهاب، به، وقال: وهذا إسناد لا يصح، ولا يرويه عن نافع من يحتج به. وقال ابن حزم فى الإحكام (٨٣/٦) فقد ظهر أن هذه الرواية لا تثبت أصلاً بل لا شك أنها مكذوبة؛ لأن الله تعالى يقول فى صفة نبيه لله: «وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحى يوحى» [النجم: ٤، ٣] ... اهـ.

ومن طريق عبد بن حميد أخرجه الحافظ ابن حجر فى تخريج أحاديث المختصر (١/١٤٥)، وقال: هذا حديث غريب وذكره ابن عبد البر فى كتاب «بيان العلم» عن أبى شهاب بسنده، وقال: هذا إسناد ضعيف؛ الراوى له عن نافع لا يحتج به. قلت: هو متفق على تركه بل قال ابن عدى: إنه يضع. اهـ.

وأخرجه ابن عدى فى «الكامل» (١٠٥٧/٣)، والبيهقى فى «المدخل» (١٥١)، وابن عساكر (٥/٦-تهذيب) من طريق نعيم بن حماد ثنا عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن عمر، قال: قال رسول الله: «سألت ربى عما يختلف فيه أصحابى من بعدى، فقال: يا محمد، إن أصحابك عندى بمنزلة النجوم بعضها أضوأ من بعض فمن أخذ بشئ مما اختلفوا فيه فهو عندى على هذا».

قال الحافظ فى تخريج أحاديث المختصر (١٤٧/١): هذا حديث غريب، وزيد العمى بفتح المهملة وتشديد الميم وابنه أضعف منه، وقد سئل البزار عن هذا الحديث فقال: لا يصح هذا الكلام عن النبى لله، وقد رواه عبد الرحيم مرة أخرى فقال: عن أبيه عن ابن عمر. اهـ.

وأخرجه البيهقى فى المدخل (١٥٢)، والخطيب فى الكفاية ص (٤٨) من طريق جوير عن الضحاك عن ابن عباس بلفظ: «إن أصحابى بمنزلة النجوم فى السماء فأياها أخذتم به اهتديتم». قال الحافظ فى تخريج المختصر (١٤٦/١): وجوير ضعيف جداً، والضحاك لم يلق ابن عباس.

وأخرجه البيهقى فى المدخل أيضاً (١٥٣) من طريق جوير عن جواب بن عبد الله عن النبى لله وهو مرسل أو معضل كما قال الحافظ.

وأخرجه القضاعى فى مسند الشهاب (١٣٤٦) من طريق جعفر بن عبد الواحد قال: قال لنا وهب ابن جرير بن حازم عن أبيه عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة عن النبى لله قال: «مثل أصحابى مثل النجوم من اقتدى بشئ منها اهتدى».

السماع من رسول الله ﷺ، واحتمالُ السماع أصلٌ فى الصحابة فُقِّدَ على الرأى^(١).

وقد عَوَّلَ المالكية على هذا الأصل أكثرَ من غيرهم، يليهم فى ذلك الحنابلة^(٢).
٥ - القياس^(٣):

وقد تعرضنا للقياس عند الحديث عن المذهب الحنفى؛ لكن ننبه على أن المالكية لم يمثل عندهم القياس أهمية، كما كان عند الحنفية؛ فقد كانوا يقدمون الاستحسان عليه، كما سيأتى عند حديثنا عن الاستحسان.

=
وجعفر بن عبد الواحد كذاب؛ كذبه غير واحد؛ فذكره برهان الدين الحلبي فى كتابه «الكشف الحثيث عمن رمى بوضع الحديث» ص (١٢٧) رقم (١٩٧)، وقال: قال الدارقطنى: يضع الحديث، وساق له ابن عدى أحاديث، وقال: كلها بواطيل وبعضها سرقة من قوم. انتهى.

ونقل ابن الجوزى عن ابن عدى أنه متهم بوضع الحديث؛ ذكر ذلك فى غير مكان من الموضوعات.

(١) أفاض ابن القيم فى الاستدلال على حجية قول الصحابى بما يشفى الغليل. انظر: أعلام الموقعين (١٢٣/٤) نشر حسن الإنابى.

(٢) انظر د/ محمد فاتح زقلام: الأصول ص (٩٥).

(٣) ينظر مباحث القياس فى: البرهان لإمام الحرمين (٧٤٣/٢)، البحر المحيط للزركشى (٥/٥)، الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى (١٦٧/٣)، سلاسل الذهب للزركشى ص (٣٦٤)، التمهيد للأسنوى ص (٤٦٣)، نهاية السؤل له (٢/٤)، زوائد الأصول له ص (٣٧٤)، منهاج العقول للبدخشى (٣/٣)، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصارى (٢١١)، التحصيل من المحصول للأرموى (١٥٥/٢)، المنحول للغزالي ص (٣٢٣)، المستصفى له (٢٢٨/٢)، حاشية البنانى (٢٠٢/٢)، الإبهاج لابن السبكي (٣/٣)، الآيات البيئات لابن قاسم العبادى (٢/٤)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٢٣٩/٢)، المعتمد لأبى الحسين (١٩٥/٢)، إحكام الفصول فى أحكام الأصول للبايجى ص (٥٢٨)، الإحكام فى أصول الأحكام لابن حزم (٣٦٨/٧)، (٤٨٧/٨)، إعلام الموقعين لابن القيم (١/١٠١)، التحرير لابن الهمام ص (٤١٥)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (٢٦٣/٣)، التقرير والتحرير لابن أمير حاج (١١٧/٣)، ميزان الأصول للسمرقندى (٧٨٩/٢)، كشف الأسرار للنسفى (١٩٦/٢)، حاشية التفتازانى والشريف على مختصر المنتهى (٢٤٧/٢)، شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى (٥٢/٢)، حاشية نسمات الأسحار لابن عابدين ص (٢١٢)، شرح المنار لابن ملك ص (١٠٣)، الوجيز للكراماستى ص (٦٤)، تقريب الوصول لابن جزى (١٣٤)، إرشاد الفحول للشوكانى ص (١٩٨)، شرح مختصر المنار للكورانى ص (١٠٣)، شرح الكوكب المنير للفتوحى ص (٤٧٩).

٦ - الاستصحاب^(١):

هو ظن بقاء الحكم في الحال أو الاستقبال بناء على ثبوته في الماضي، وعدم قيام الدليل على تغييره^(٢).

وهذا النوع من الأصول: اتفق العلماء على حجية بعضه، واختلفوا في حجية البعض الآخر^(٣). والمالكية أخذوا بهذا الدليل، وتوسعوا فيه.

٧ - الاستقراء^(٤):

عرفه القرافي بأنه: تتبع الحكم في جزئياته، على حالة يغلب على الظن أنه في صورة النزاع على تلك الحالة، وقال: هو حجة عندنا وعند الفقهاء.

٨ - الاستدلال^(٥):

عرفه القرافي - أيضًا - بأنه: محاولة الدليل المفضي إلى الحكم الشرعي من جهة القواعد لا من جهة الأدلة المنصوبة، وذكر له قاعدتين: يرجع حاصل الأولى إلى

(١) ينظر مباحث الاستصحاب في: البحر المحيط للزركشي (١٦/٦)، البرهان لإمام الحرمين (١١٣٥/٢)، سلاسل الذهب للزركشي (٤٢٥)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدی (٤/١١١)، التمهيد للأسنوي (٤٨٩)، نهاية السؤل له (٣٥٨/٤)، منهاج العقول للبدخشي (٣/١٧٧)، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري (١٣٨)، التحصيل من المحصول للأرموي (٣١٥/٢)، المنحول للغزالي (٣٧٢)، حاشية البناني (٣٤٧/٢)، الإبهاج لابن السبكي (١٦٨/٣)، الآيات البيئات لابن قاسم العبادي (١٨٥/٤)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (١٧٢)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٣٨٨/٢)، المعتمد لأبي الحسين (٣٢٥/٢)، إحكام الفصول في أحكام الأصول للبايجي (٦٩٤)، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٥/٥)، إعلام الموقعين لابن القيم (٢٥٥/١)، حاشية التفتازاني والشريف على مختصر المتهي (٢٨٤/٢)، تقريب الوصول لابن جزى (١٤٦)، المسودة ص (٤٨٨)، روضة الناظر ص (٢٧٩)، الكافية في الجدل ص (٣٨٢).

(٢) راجع: شرح العضد (٢٨٤/٢)، ونزهة الخاطر (٣٨٩/١)، وكشف الأسرار (١٠٩٧/٢) حقق.

(٣) راجع في ذلك: د/ محمد فاتح زقلام: الأصول ص (٩٦-٩٩).

(٤) ينظر مباحث الاستقراء في: البحر المحيط للزركشي (١٠/٦)، نهاية السؤل للأسنوي (٤/٣٧٧)، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري (١٣٨)، التحصيل من المحصول للأرموي (٣٣١/٢)، حاشية البناني (٣٤٥/٢)، الإبهاج لابن السبكي (١٧٣/٣)، الآيات البيئات لابن قاسم العبادي (١٧٧/٤)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/٣٨٥)، تنقيح الفصول ص (٤٤٨)، تقريب الوصول لابن جزى (١٤٦).

(٥) ينظر مباحث الاستدلال في: الأصبهاني في بيان المختصر، وينظر: البرهان (١١٣٥، ١١١٣)، والإحكام للآمدی (١٠٤/٤)، وشرح العضد (٢٨٠/٢)، جمع =

القياس الاستثنائي المنطقي، والثانية إلى أن: الأصل في المنافع الإذن، وفي المضار المنع،

واعتبر الاستدلال دليلاً، وليس نصاً ولا إجماعاً ولا قياساً.

٩ - الاستحسان^(١):

وقد تحدثنا عن هذا الأصل عند الكلام على المذهب الحنفي، والذي يهمنا - هنا - أن مالكا يرجع حكم المصلحة على حكم القياس، فلو كان القياس يقتضي إلحاق الحكم غير المنصوص بحكم معين منصوص عليه، والمصلحة توجب غير ذلك - غلب جانب المصلحة، و الأخذ بالمصالح يسميه مالك: استحساناً؛ ولذلك كان يقول: «الاستحسان تسعة أعشار العلم»، وإن التمسك بالقياس - حيث لا نص - قد يضيّق واسعاً؛ ولذلك قال ابن وهب: «المغرق في القياس يكاد يفارق السنة»^(٢). والاستحسان عند المالكية - بحسب سنده - على أنواع: فممنه ما يكون سنده العرف، وممنه ما يكون سنده المصلحة، وممنه ما يكون سنده رفع الحرج وإثارة التوسعة، ومن ضروبه أيضاً: مراعاة الخلاف^(٣).

= الجوامع (٣٤٢/٢)، شرح الكوكب المنير (٥٨٨)، التحرير (٥٢٠)، التيسير (١٧٢/٤)، فواتح الرحموت (٣٦١/٢)، إرشاد الفحول (٢٣٦)، تنقيح الفصول ص (٤٥١).
(١) ينظر مباحث الاستحسان في: البحر المحيط للزركشي (٨٧/٦)، الأحكام في أصول الأحكام للأمدى (١٣٦/٤)، نهاية السؤل للأسنوي (٣٩٨/٤)، منهاج العقول للبدخشي (١٨٧/٣)، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري (١٣٩)، التحصيل من المحصول للأرموي (٣١٨/٢)، المنحول للغزالي (٣٧٤)، حاشية البناني (٣٥٣/٢)، الإبهاج لابن السبكي (١٨٨/٣)، الآيات البيّنات لابن قاسم العبادي (١٩٣/٤)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٣٩٤/٢)، المعتمد لأبي الحسين (٢٩٥/٢)، إحكام الفصول في أحكام الأصول للبايجي (٦٨٧)، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١٩٢/٦)، كشف الأسرار للنسفي (٢٩٠/٢)، حاشية التفّاتزاني والشريف على مختصر المنتهى (٢٨٨/٢)، شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفّاتزاني (٨٣/٢)، نسمات الأسحار لابن عابدين (٢٢٤)، تقريب الوصول لابن جزى (١٤٦)، إرشاد الفحول للشوكاني (٢٤٠).

وينظر: منتهى السؤل والأمل (٢٠٧)، الوصول لابن برهان (٣٢٠/٢)، أحكام الفصول (٦٨)، الحدود (٦٥)، شرح تنقيح الفصول (٤٥١).

(٢) انظر: الشيخ محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص (٤٢٨).

(٣) انظر: محمد فاتح زقلام: الأصول ص (١٠٢، ١٠١).

١٠ - شرع من قبلنا:

أخذ علماء المالكية بهذا الأصل: «شرع من قبلنا شرع لنا»؛ فقد نص ابن بكير - منهم - على ذلك، ولكنهم اشترطوا أن يكون مما أخبر به النبي ﷺ، وألا يثبت نسخه، ولا تخصيصه^(١).

واستدلوا على حجية هذا الأصل بقول الله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتِدَةً﴾ [الأنعام: ٩٠]، وبالحديث في الصحيحين: أنه ﷺ كان يوافق أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء.

١١ - البراءة الأصلية:

وهو أحد أنواع الاستصحاب، وقد عرفه القرافي بأنه: «استصحاب حكم العقل في عدم الأحكام»^(٢)، بمعنى: أن الأحكام الشرعية متتفة في حقنا قبل ورود الشرع، فيستصحب هذا الحكم في كل واقعة لم يرد فيها دليل شرعي يثبت لها حكماً شرعياً^(٣). وهذا النوع حجة بالإجماع، عند من يقول بأنه: لا حجة إلا بالإجماع^(٤).

تلك هي أهم الأصول التي أخذ بها الإمام مالك والمالكية من بعده، وشاركهم فيها غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى.

بقي - إذن - أن نتحدث عن الأصول التي اشتهر بها مالك دون غيره من الأئمة؛ حتى قيل: إنه انفرد بها، فلم يشاركه فيها الإمام أبو حنيفة، أو الإمام الشافعي، أو أحمد بن حنبل - رضى الله عنهم - وهؤلاء الأئمة هم الذين اتفق المسلمون على تقليدهم، واشتهرت مذاهبهم، وانتشرت في شرق الأرض وغربها، ولا زالت متبوعة إلى وقتنا الحاضر.

وقضية انفراد إمام دار الهجرة بأصول قضية اشتهرت جزئياتها على السنة الفقهاء في ثنايا معظم كتب الأصول.

وهذه القضية - قضية الانفراد - قضية غير مسلم به على إطلاقها، فهناك من

(١) انظر: د/ محمد فاتح زقلام: الأصول ص(١٠٢).

(٢) تنقيح الفصول ص(٤٤٧).

(٣) د/ محمد فاتح زقلام: الأصول ص(٩٩).

(٤) السابق ص(٩٩) نقلا عن علال الفاسي: مقاصد الشريعة ص(١٢٩).

الأصول المدعى انفراد المالكية بها ما شاركهم فيه غيرهم، مثل: المصلحة المرسله، والعرف، وقد سبق أن بيّنا أن العرف كان أحد أصول الحنفية، وغيرهم. وهذا يدعونا إلى القول: بأن الانفراد كان في جزئيات من تلك الأصول لا كلّها، وإنه: - أى: الانفراد - قد يكون في التسمية، أو في استقلال القاعدة، أو في كثرة البناء عليها، فهو انفراد في الشكل، أو في التطبيق، لا في أصل القاعدة^(١). والآن نذكر بشيء من التفصيل هذه الأصول التي اشتهر عن مالك أنه انفراد بها، وهي كالتالي:

١ - عمل أهل «المدينة»^(٢):

المراد بعمل أهل «المدينة»: هو اتخاذ عمل أهل «المدينة» حجة يحتج بها، وكان مالك - رحمه الله - على الراجح - يحتج بعمل الصحابة، والتابعين، وتابعيهم كذلك، وليس الصحابة وحدهم، ولا الفقهاء السبعة فقط، وهو نوعان: عمل أساسه النقل والحكاية، وهذا لا خلاف فيه بين المالكية، وقد خالف بعض الشافعية والحنفية: فمنهم من أنكر وجوده أصلاً، ومنهم من لم يسلم بحجته وإن وجد. وعمل أساسه الاجتهاد والاستدلال، وهذا إن كان قبل مقتل عثمان بن عفان - رضى الله عنه - فحكمه حكم الأول، وإن كان بعده، ففيه خلاف بين المالكية أنفسهم، والراجح أن مالكا - رضى الله عنه - كان يأخذ بعمل أهل «المدينة» على عمومه^(٣).

وقد نوهنا - قبل ذلك - أن الإمام مالكا كان يقدم عمل أهل «المدينة» - الذي

(١) راجع: د/ محمد فاتح زقلام: الأصول ص(١٠٤، ١٠٥).

(٢) ينظر: البحر المحيط للزركشى (٤/٤٨٣)، البرهان لإمام الحرمين (١/٧٢٠)، والإحكام للأمدى (٢/٢٢٠)، ونهاية السؤل للأسنوى (٣/٢٦٣)، منهاج العقول للبدخشي (٢/٣٩٧)، والتحصيل للأرموى (٢/٦٨)، والمنحول للغزالي (٣١٤)، والمستصفي للغزالي (١/١٨٧)، وحاشية البناني (٢/١٧٩)، والإبهاج لابن السبكي (٢/٣٦٤)، والآيات اللينيات لابن قاسم العبادى (٣/٢٩١)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/٢١٢)، إحكام الفصول فى أحكام الأصول للبايجى (٤٠٨)، التحرير لابن الهمام (٤٠٧)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (٣/٢٤٤)، كشف الأسرار للسنفى (٢/١٨٥)، حاشية التفتازانى والشريف على مختصر المتهى (٢/٣٥)، إرشاد الفحول للشوكانى (٨٢)، الكوكب المنير للفتوحى (٢٣٢)، التقرير والتحرير لابن أمير حاج (٣/١٠٠).

(٣) انظر: د/ محمد فاتح زقلام: الأصول ص(١٥٧).

أساسه الرأى - على حديث الآحاد، وقد كان يلوم كل فقيه لا يأخذ بعمل أهل «المدينة»، ومن ذلك رسالته للإمام الليث بن سعد فقيه «مصر»؛ ولنذكرها؛ فإنها صغيرة مفيدة وهى:

«من مالك بن أنس إلى الليث بن سعد، سلام عليك، فإننى أحمد الله إليك الذى لا إله إلا هو، أما بعد: عصمنا الله وإياك بطاعته فى السر والعلانية، وعافانا وإياك من كل مكروه، اعلم - رحمك الله - أنه بلغنى أنك تفتى الناس بأشياء مخالفة لما عليه جماعة الناس عندنا، وبيلدنا الذى نحن فيه، وأنت - فى إمامتك وفضلك، ومثلتلك من أهل بلدك، وحاجة من قبلهم إليك، واعتمادهم على ما جاءهم منك - حقيق بأن تخاف على نفسك، وتتبع ما ترجو النجاة باتباعه؛ فإن الله تعالى يقول فى كتابه: ﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ الآية [التوبة: ١٠٠]. وقال تعالى: ﴿فَبَيَّرَ عِبَادًا . الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ الآية [الزمر: ١٧، ١٨]، فإنما الناس تبع لأهل «المدينة»، إليها كانت الهجرة، وبها نزل القرآن، وأجلّ الحلال وحُرّم الحرام؛ إذ رسول الله ﷺ بين أظهرهم، يحضرون الوحي والتنزيل، ويأمرهم فيطيعونه، ويبين لهم فيتبعونه، حتى توفاه الله، واختار له ما عنده، صلوات الله عليه ورحمته وبركاته. ثم قام من بعده أتبع الناس له من أمته ممن ولى الأمر من بعده، فما نزل بهم مما علموا أنفدوه، وما لم يكن عندهم فيه علم سألوا عنه، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا فى ذلك، فى اجتهداهم وحدائهم عهدهم، وإن خالفهم مخالف، أو قال أمرًا غيره أقوى منه وأولى، ترك قوله وعمل بغيره. ثم كان التابعون من بعدهم يسلكون تلك السبيل، ويتبعون تلك السنن، فإذا كان الأمر بـ «المدينة» ظاهرًا معمولًا به، لم أر لأحد خلافه؛ للذى فى أيديهم من تلك الوراثة، التى لا يجوز لأحد انتحالها، ولا ادعاؤها.

ولو ذهب أهل الأمصار يقولون: هذا العمل بيلدنا، وهذا الذى مضى عليه من مضى منا، لم يكونوا من ذلك على ثقة، ولم يكن لهم من ذلك الذى جاز لهم. فانظر - رحمك الله - فيما كتبت إليك فيه لنفسك، واعلم أنى أرجو ألا يكون دعائى إلى ما كتبت به إليك إلا النصيحة لله - تعالى - وحده، والنظر لك، والظن بك، فأنزل كتابى منك منزله؛ فإنك إن فعلت تعلم أنى لم آلك نصحاء، وفقنا الله وإياك لطاعته،

وطاعة رسوله في كل أمر، وعلى كل حال. والسلام عليك ورحمة الله وبركاته». وكتب يوم الأحد لتسع مضين من صفر. وقد أتينا بها على وجهها لسرد فوائدها. قال القاضي في مداركه: وهي صحيحة مرويةً رويناهما. وتكمن الدلالة على أخذ مالك بعمل أهل «المدينة» في جملة جاءت في هذه الرسالة، وهي قول مالك: «فإنما الناس تبع لأهل المدينة». واستدل المالكية على حجية عمل أهل «المدينة» بأدلة عقلية ونقلية، فصلها الدكتور محمد فاتح زقلام في كتابه: «الأصول»، وفصل - كذلك - أدلة المعترضين على اعتبار عمل أهل «المدينة» حجة^(١)، فليراجع ذلك مَنْ أراد معرفته.

٢ - المصالح المرسل^(٢):

المصلحة - عند جمهور الأصوليين - عبارة عن الثمرة المترتبة على الأحكام التي شرعها الله لعباده. أو بتعبير آخر: عبارة عما قصده الشارع الحكيم لعباده من تشريع الأحكام من حفظ دينهم، ونفوسهم، وعقولهم، ونسلهم، وأموالهم - حفظًا تامًا. ولقد اشتهر أن الإمام مالكًا - رضى الله عنه - هو الذى انفرد وحده بالأخذ بها، دون سائر أئمة المذاهب الأربعة؛ حتى إنها اقترنت باسمه، وعُدَّت من خصائص مذهبه.

وقد حكى هذه الشهرة طائفة من الأصوليين، منهم:

الشوكاني الذى قال: «القسم الثالث: ما لا يعلم اعتباره ولا إلغاؤه، وهو الذى لا يشهد له أصل معين من أصول الشريعة بالاعتبار، وهو المسمى بـ «المصالح المرسل»، وقد اشتهر انفراد المالكية بالقول به».

والمحلاوى فى كتابه: «تسهيل الوصول»، حيث قال: «الثالث ما لا يعلم اعتباره

(١) ينظر: الأصول ص(١٥٨)، وما بعدها.

(٢) ينظر مباحث المصالح المرسل في: البحر المحيط للزركشى (٧٦/٦)، الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى (١٣٩/٤)، نهاية السؤل للأسنوى (٣٨٥/٤)، منهاج العقول للبدخشى (١٨٤/٣)، التحصيل من المحصول للأرموى (٣٣١/٢)، المنحول للغزالي (٣٥٣)، الإبهاج لابن السبكي (١٨٨/٣)، حاشية التفازانى والشريف على مختصر المتهى (٢٨٩/٢)، إرشاد الفحول للشوكاني (٢٤١)، وينظر: المختصر لابن اللحام (١٦٢)، تقريب الوصول (١٤٨).

ولا إلغاؤه، ويسمى بـ «المرسل»، ويعبر عنه أيضًا بـ «المصالح المرسلة»، وقد اشتهر انفراد المالكية به.

وأشار أحد الباحثين المعاصرين إلى ذلك بقوله:

وعلى كل فإن الذى تزعم القول بـ «المصالح المرسلة»، واشتهر بها هو الإمام مالك، ورجال مذهبه.

وبالرغم من هذه الشهرة، نجد نقولاً أخرى تفيد نفى أخذه بها هو وأصحابه، ففي «إرشاد الفحول» للشوكاني يقول: «وقد أنكر جماعة من المالكية ما نسب إلى مالك من القول بها، ومنهم: القرطبي، وقال: ذهب الشافعي، ومعظم أصحاب أبي حنيفة إلى عدم الاعتماد عليها، وهو مذهب مالك، قال: وقد اجتراً إمام الحرمين الجويني، وجازف فيما نسبته إلى مالك من الإفراط في هذا الأصل، وهذا لا يوجد في كتب مالك، ولا في شيء من كتب أصحابه».

ولكن هذه الأقوال النافية لا تثبت أمام قوة وشيوع الأقوال القائلة بالأخذ؛ إذ لا يمكن لهذه الأقوال الشاذة أن تقف أمام الأقوال المشتهرة، وحيث كان الجمع بين النقول المتضاربة ممكناً، فلا مبرر للعدول عنه، وكيفية هذا التوفيق هو: أن يحمل مورد النفي على مورد الإثبات: فمورد النفي المصالح الغريبة التي لا تدخل تحت جنس شهدت له النصوص بالاعتبار في الجملة، ومورد الإثبات المصالح الملائمة لتصرفات الشارع ومقاصده في الجملة، فالمصالح التي اشتهر القول بها عن الإمام مالك هي المصالح الملائمة، والمصالح التي نفى القول بها عنه هي المصالح الغريبة التي لم تحظ بشهادة الشرع لجنسها بالاعتبار.

وقد استدلل القائلون بحجية المصلحة المرسلة بأدلة؛ لتقوية ما ذهبوا إليه، ورد عليهم النفاة لهذا الأصل. وهذه الأدلة، وتلك الردود فصلها صاحب كتاب «الأصول»، فليرجع إليها من يريد الزيادة^(١).

ويشترط للعمل في الأخذ بالمصلحة المرسلة شروط أهمها شرطان:

الأول: ملائمتها لمقاصد الشرع.

الثاني: كونها معقولة في ذاتها.

(١) د/ محمد فاتح زقلام: الأصول ص (٢٣٢)، وما بعدها.

والمصلحة المرسله - عند المالكية - من الأصول القطعية؛ لاندراجها ضمن مقاصد الشرع، وشهادة الأدلة لها - في الجملة - بالاعتبار؛ ولذلك قدمها المالكية على خبر الآحاد، فترك - مثلاً - الإمام مالك - رحمه الله - العمل بخبر: «إكفاء القدر التي طبخت من الإبل والغنم قبل القسم»؛ تعويلاً على أصل رَفَعِ الحرج الذي يعبر عنه بـ «المصالح المرسله»، فأجاز أكل الطعام قبل القسم لمن احتاج^(١).

٣ - سد الذرائع^(٢):

سدّ الذرائع من الأصول التي أخذ بها مالك، وظهرت في فروع كثيرة قد نقلت عنه ومؤداها: أن ما يؤدي إلى حرام يكون حراماً، وما يؤدي إلى حلال يكون حلالاً، بمقدار طلب هذا الحلال، وكذلك ما يؤدي إلى مصلحة يكون مطلوباً، وما يؤدي إلى مفسدة يكون حراماً^(٣).

وأفضل تعريف يمكن أن تظمن إليه النفس: تعريف القرطبي في تفسيره، إذ يقول: «والذريعة: عبارة عن أمر غير ممنوع لنفسه، يخاف من ارتكابه الوقوع في الممنوع».

وقد قسم علماء الأصول ما يؤدي إلى مفسدة إلى أربعة أقسام:

١ - ما يكون أداؤه إلى مفسدة مقطوعاً به: كحفر بئر خلف باب الدار، بحيث يسقط فيها الداخل منه.

٢ - ما يغلب على الظن أداؤه مفسدةً غالباً: كبيع العنب لمن تكون صناعته إعداداً للخمر.

٣ - ما يكون أداؤه إلى المفسدة نادراً: كحفر بئر في موضع لا يؤدي. والنوعان الأولان محرمان بلا ريب عند مالك، والثالث ليس بحرام عنده؛ لأن

(١) الموافقات: للشاطبي (٩/٣، ١٠، ١١).

(٢) ينظر: مباحث سد الذرائع في: إعلام الموقعين (٣/٢٠٥) وما بعدها، (٤/٢٨٢) وما بعدها، صفة الفتوى ص (٣٢)، الحدود للباي ص (٦٨)، الفروق (٣/٢٦٦)، الموافقات (٢/٢٨٥)، شرح تنقيح الفصول ص (٤٤٨) الإحكام لابن حزم (٢/٧٤٥)، الاعتصام (١/٣٤٤)، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص (٤٠٦)، المدخل إلى مذهب أحمد ص (١٣٨)، أصول مذهب أحمد ص (٤٤٧) أثر الأدلة المختلف فيها ص (٥٦٣، ٥٧٣)، إرشاد الفحول (٢٤٦).

(٣) الشيخ محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص (٤٢٩).

الأحكام لا تناط بالنادر؛ إذ النادر لا حكم له.

٤ - ما يكون أداؤه إلى المفسدة كثيرًا، ولكن ليس غالبًا: كالبيع بالأجل، الذي قد يؤدي إلى الربا، ويتخذ بعض الناس سبيلًا.

وفي هذا القسم قرر مالك صحة التصرف حتى يكون حلالاً^(١).

ويمكننا القول بأن سد الذرائع محمود ومعتبر شرعًا، وهو أحد أرباع الدين - كما يقول ابن قيم الجوزية^(٢) - إذ التكليف: أمرٌ ونهى، والأمرُ نوعان: أحدهما: مقصود لنفسه. والثاني: وسيلة إلى المقصود.

والنهي نوعان:

أحدهما: ما يكون المنهى عنه مفسدة في نفسه. والثاني: ما يكون وسيلة إلى المفسدة.

فصار سد الذرائع المفضية إلى الحرام أحد أرباع الدين.

٤ - مراعاة الخلاف:

مراعاة الخلاف أصلٌ من أصول الفقه المالكي، حتى كاد يُعدُّ من خواص مذهبهم، فالذي يقرأ كتب الفقه المالكي يجد بعض المسائل لها حكمان متنافيان؛ لتوارد دليلين متعارضين عليه: أحدهما أخذ به المالكية، والآخر أخذ به غيرهم، فاعتبروا كلا الحكمين؛ معللين ذلك بـ «مراعاة الخلاف». وقد عرفه ابن عرفة: بأنه إعمال الدليل في لازم مدلوله الذي أعمل في نقيضه دليل آخر.

واختلف العلماء في الأخذ بهذا الأصل: فمنهم من قبله: كالمالكية، والشافعية والحنفية، ونسبته إلى المالكية ظاهرة جلية؛ إذ جمهور الذين ذكروا أصول مالك عدوا من ضمنها «مراعاة الخلاف»، إلا أنهم قالوا: إن الإمام لم يلتزم هذه المراعاة في كل مسألة خلاف، بل كان يأخذ بهذا الأصل تارة، ويعدل عنه تارة^(٣).

فالمالكية لم ينفردوا بهذا الأصل، وإنما أخذ به غيرهم أيضًا، ولكنهم توسعوا فيه أكثر من سواهم، حتى عدَّ أصلًا من أصول مذهبهم.

(١) راجع: محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص (٤٢٩).

(٢) راجع: إعلام الموقعين (٣/١٥٩).

(٣) د/ محمد فاتح زقلام: الأصول ص (٣٨٥).

وقد عُدَّ بعض المالكية «مراعاة الخلاف» نوعاً من أنواع «الاستحسان»، من جهة أن الاستحسان آيلٌ إلى الأخذ بمصلحة جزئية في مقابلة دليل كُلى، وهذا المعنى موجود في «مراعاة الخلاف»، من حيث إن الأخذ بالراجح مطلقاً قد يثول - في بعض الحالات - إلى حدوث مفسدة تفوق المفسدة الناتجة عن ترك الراجح؛ فيخصص الراجح - حيثئذٍ - بالتفريع على المرجوح.

ولكن - بمراعاة الخلاف - كان مالك يعمل الدليلين جميعاً من بعض الوجوه، فيعمل دليله في ناحية، ودليل مخالفه في ناحية أخرى، وهذا بخلاف الاستحسان؛ فإنه أخذٌ بالدليل الأقوى.

وبعد، فهذا هو أصل «مراعاة الخلاف» - بصورة موجزة - تكشف عن أنه ليس مبدأً غريباً عن أصول الشريعة، ولا منافياً لها، وإنما هو من صميمها؛ لأنه يعنى النظر في كافة أدلة المسألة راجحةً ومرجوحةً، والنظر فيما يثول إليه تطبيق كل واحدٍ منها من مصلحة ومفسدة تعود على المكلف، ومحاولة تضيق دائرة التعارض ما أمكن بحسب رؤية المجتهد البصير بمقاصد الشريعة وأهدافها، الباحث في المسألة المحكوم فيها من كافة أطرافها.

٥ - مراعاة العرف:

التحقيق: أن مبدأ الأخذ بالعرف متفق عليه بين الفقهاء، وما حُكِيَ من انفراد المالكية به مردود بأدنى تأمل في واقع المذاهب، فقد قدمنا أن الحنفية أخذوا به واعتبروه أصلاً من أصول مذهبهم، والشافعية كذلك يرجعون إليه كثيراً في ضبط بعض الأحكام، وتفسير بعض الألفاظ عندهم.

يتضح لنا بذلك: أن المالكية لم ينفردوا باعتبار هذا الأصل، ولعل ما دفع إلى القول بانفرادهم به - هو توسعهم فيه أكثر من غيرهم؛ تبعاً لتوسعهم في «مراعاة المصلحة المرسلة»، باعتبار أن المصلحة «المرسلة» أحد مدارك العرف، بل إن العرف يعتبر ضرباً من ضروب المصلحة؛ إذ من الواضح أن في نزاع الناس عن أعرافهم حَرَجاً وضيقاً بالغيث.

لكن مراعاة العرف مقيدة بشروط، أهمها ما يلي:

١ - أن يكون العرف المراد تحكيمه في التصرفات قائماً عند إنشائها، فلا عبرة للعرف الحادث بالنسبة إلى الماضي، سواء كان هذا العرف قولياً أو فعلياً.

- ٢ - أن يكون العرف مطردًا أو غالبًا.
- ٣ - ألا يعارضه تصريحٌ يفيد عكسَ مضمونه، وهذا الشرط خاص بالعرف الذي ينزل منزلة النطق بالأمر المتعارف عليه.
- ٤ - ألا يخالف نصًّا من نصوص الشرع، فإذا جرى عرفُ الناس على عملٍ نهى عنه الشارع بخصوصه - كاختلاط الرجال بالنساء والتبرج - فإن هذا العرف لا اعتبار له. فإذا توفرت في العرف الشروط السابقة اعتبر؛ فهو قاعدة عظيمة من قواعد الفقه، يظهر أثرها في المجال التطبيقي، ومراعاتها دليلُ صلاحية الشريعة لجميع الأزمنة والأمكنة.

رابعًا: أعلام المذهب المالكي:

في بداية الحديث عن أعلام الفقه المالكي أسوق الحديث الذي سقناه من قبل ، والذي رواه أبو هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ - وفي رواية: يلتسمسون العلم - فَلَا يَجِدُونَ عَالِمًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ». وفي رواية: «من عالم بـ «المدينة»».

والرواية الثانية: تدل على أن المراد به رجلٌ بعينه يكون بـ «المدينة» لا بغيرها ، وقد ذهب علماء السلف أن المقصود بهذا الرجل: هو الإمام مالك؛ لأنه كان من أهل المدينة، وأن طلاب العلم لم يضربوا أكباد الإبل من شرق الأرض وغربها إلى عالم، ولا رحلوا إليه من الآفاق رحلتهم إلى مالك؛ لما اعتقدوا من علمه وفضله وتقدمه، والناس أكيس من أن يحمدا رجلاً من غير أن يجدوا منه آثار إحسان.

وهذا يدلنا على الكثرة الكاثرة من طلاب العلم الذين تلقوا علم مالك - رحمه الله تعالى - فقد كان له تلاميذٌ كثيرون، وبخاصة أنه اتخذ مدينة الرسول ﷺ مقامًا له طوال حياته؛ فكان ذلك عاملاً آخر لجذب طلاب العلم.

ومن أشهر الأعلام الأوائل في مذهب مالك:

- ١ - أبو عبد الرحمن بن القاسم^(١) بن خالد بن جُنَادَةَ - بضم الجيم، كذا ضبطه الدارقطني والأمير - مولى زيد بن الحارث العُتْقَى - بضم العين المهملة، وفتح التاء - وكان زيد في حجر حمير، وذلك أن العتقاء جماعة، وفيهم من حجر حمير،

(١) تنظر ترجمته في: الأعلام (٣/٣٢٣)، ووفيات الأعيان (١/٢٧٦)، وحسن المحاضرة (١/ ١٢١)، والانتقاء (٥٠)، والديباج المذهب (١/٤٦٥)، ترتيب المدارك (٢/٤٣٣).

ومن سعد العشيرة، ومن كنانة مضر، وغيرهم.
قال ابن وضاح: وأصله من «الشام» من «فلسطين» من مدينة «الرملة»، وسكن «مصر».

قال الدارقطني: ولد بـ «مصر» بمسجد يعرف بمسجد العتقاء.
قال ابن حارث: وهو منسوب إلى العبيد الذين نزلوا من «الطائف» إلى النبي - عليه السلام - فجعلهم أحرارًا، وكان أبوه في الديوان، وعنه ورث ابن القاسم المال الذي أنفق في رحلته إلى مالك، وأعطى سعدًا منها تسعين دينارًا، وسمعت أنه خرج من موروته كله لأجل ذلك.
قال الحافظ الذهبي: بلغنا أنه قال: خرجت إلى مالك اثنتي عشرة مرة، أنفقت في كل مرة ألف دينار.
كنيته: أبو عبد الله.

روى عن: مالك، والليث، ونافع بن أبي نعيم القاري، وأبي شريح عبد الرحمن ابن شريح، وابن عيينة، وعبد العزيز بن الماجشون، ومسلم بن خالد الزنجي، وبكر ابن مضر، وابن الدراوردي، وابن دينار، وابن أبي حازم، وسعد، وعبد الرحيم، وعثمان بن الحكم، وغير واحد.

قال ابن وضاح: وسمع ابن القاسم من الشاميين، ومن المصريين. وإنما طلب وهو كبير، ولم يخرج لمالك حتى سمع من المصريين، وأنفق في سفرته إلى مالك ألف مثقال.

روى عنه: أصبغ بن الفرج، وعبد الله بن عبد الحكم، وولده محمد بن عبد الله، ومحمد بن سلمة المرادي، وسحنون، وعيسى بن دينار، والحارث بن مسكين، ويحيى بن يحيى الأندلسي، وأبو زيد بن أبي الغمر، وآخرون.

وأكثر رواية محمد بن المواز، وابن عبد الحكم عن رجل عنه.
وخرج عنه البخاري في صحيحه؛ وروى له النسائي.
قال الكندي: وذكر ابن القاسم لمالك، فقال: عافاه الله، مثله كمثله جراب مملوء مسكًا.

قال الدارقطني: ابن القاسم صاحب مالك من كبار المصريين وفقهائهم.
قال ابن عبد البر: كان قد غلب عليه الرأي، وكان رجلًا صالحًا مقلًا صابرًا، وروايته

فى «الموطأ» صحيحة قليلة الخطأ ، وكان فيما رواه عن مالك متقناً حسن الضبط . سئل مالك عنه ، وعن ابن وهب ؟ فقال : ابن وهب عالم ، وابن القاسم فقيه . قال ابن معين : هو ثقة .

قال أبو زرعة : هو ثقة ، رجل صالح . كان عنده ثلاثمائة مجلد عن مالك من المسائل ونحوها .

قال النسائى : ومن فقهاء الأمصار بـ «مصر» : عبد الرحمن بن القاسم : ثقة ، رجل صالح ، سبحان الله ، ما أحسن حديثه وأصححه عن مالك ليس يختلف فى كلمة ، ولم يرو أحد «الموطأ» عن مالك أثبت من ابن القاسم ، وليس أحد عندى من أصحاب مالك مثله ، لا أشهب ولا غيره ، هو عجب من العجب ، والفضل ، والزهد ، وصحة الرواية ، وحسن الحديث ، حديثه يشهد له .

وقال الحاكم أبو عبد الله : هو ثقة مأمون .

وقال ابن وهب لأبى ثابت : إن أردت هذا الشأن - يعنى : فقه مالك - فعليك بابن القاسم ؛ فإنه انفرد به ، وشغلنا بغيره .

وبهذا الطريق رجح القاضى عبد الوهاب مسائل «المدونة» ؛ لرواية سحنون لها عن ابن القاسم ، وانفراد ابن القاسم بمالك وطول صحبته له ، ولم يخلط به غيره إلا فى شىء يسير ، ثم كون سحنون أيضاً مع ابن القاسم بهذا السبيل ، مع ما كانا عليه من الفضل والعلم .

وسئل أشهب عن ابن القاسم ، وابن وهب ؟ فقال : لو قطعت رجل ابن القاسم لكانت أفقه من ابن وهب . وكان بين أشهب وابن القاسم تباعد ، فلم يمنعه ذلك من قول الحق فيه .

قال الحارث بن مسكين : سمعنا ابن القاسم يقول : اللهم امنع الدنيا منى ، وامنعنى منها بما منعت به صالح عبادك ؛ فكان فى الورع والزهد شيئاً عجيباً .

قال يحيى بن يحيى : سمعت ابن القاسم يقول : ما كذبت منذ شددت على متزرى ، يعنى : العلم .

قال ابنه موسى بن عبد الرحمن بن القاسم : قال لنا أبى : كنت وأنا ابن ثمانى عشرة سنة أختم فى كل يوم - أحسبه قال : وليلة - القرآن .

ولابن القاسم سماع من مالك عشرين كتاباً ، وكتاب : «المسائل» فى بيوع

الآجال، وهو صاحب «المدونة» فى مذهب مالك، وهى من أجل كتب المالكية، وعنه أخذها سحنون.

ولد سنة اثنتين وثلاثين ومائة؛ قاله أبو الطاهر، وابن بكير. وقال ابن عبد البر، وابن حارث: ولد سنة ثمان وعشرين ومائة. وتوفى بـ «مصر» ليلة الجمعة لتسع خلون من صفر سنة إحدى - وقيل: اثنتين - وتسعين ومائة، بعد قدومه من «مكة» بثلاثة أيام، وقيل: بستة.

ودفن خارج باب القرافة الصغرى، قبالة قبر أشهب. وقال سحنون: رأيت ابن القاسم، فقلت: ما فعل الله بك؟ قال: وجدت عنده ما أحببت، قلت: فما وجدت أفضل؟ قال: تلاوة القرآن، فسألته عن ابن وهب؟ قال: هو فى عليين.

٢ - أبو محمد عبد الله بن وهب^(١) بن مسلم القرشى، مولى يزيد بن رمانة، ويقال: مولى بنى فهر؛ قاله الباجى.

وقال ابن شعبان، وابن عبد البر: مولى ريحانة مولاة أبى عبد الرحمن بن يزيد بن أنس الفهرى.

قال ابن بكير: وجدت شهادته فى صك الأنصارى.

قال أبو الطاهر: كان مسلم جده بربرياً.

كنيته: أبو محمد.

روى عن: مالك، والليث، وابن أبى ذئب، والثورى، وابن عينة، ويونس بن يزيد، وابن جريج، وابن أنعم، وعبد العزيز بن الماجشون، ويحيى بن أيوب، ونحو أربعمائة شيخ من المصريين، والحجازيين، والعراقيين، وقرأ على نافع.

روى عنه الليث شيخه، وصرح باسمه، وقيل: إن مالكاً روى عنه عن ابن لهيعة حديث العربان، وروى عنه: عبد الرحمن بن مهدى، وسعيد بن أبى مريم، وسعيد بن منصور، وأصبغ بن الفرّج، وسحنون، وأحمد بن صالح، وابن بكير، ويونس بن عبد

(١) تنظر ترجمته فى: تهذيب الكمال (٧٥٣/٢)، تهذيب التهذيب (٧١/٦) (١٤٠)، تقريب التهذيب (٤٦٠/١) (٦٢٨)، خلاصة تهذيب الكمال (١١٠/٢)، الكاشف (١٤١/٢)، تاريخ البخارى الكبير (٢١٨/٥)، الجرح والتعديل (٨٧٩/٥)، ميزان الاعتدال (٢/٥٢٣، ٥٢١)، لسان الميزان (٢٧٣/٧)، الحلية (٣٢٤/٨، ٣٣١)، الوافى بالوفيات (١٧/٦٦٥)، سير الأعلام (٢٢٣/٩)، الثقات (٣٤٦/٨).

الأعلى، والربيع، وأبو الطاهر، وقتيبة، وابن عفير، والوقار، والقراطيسي، والحارث ابن مسكين، وبنو عبد الحكم، وحرملة، وأبو مصعب الزهرى، وغير واحد.
قال الشيرازى: تفقه بمالك، وابن أبى حازم، وابن دينار، والمغيرة، والليث.
قال حرملة: سمعت ابن وهب يقول: لقيت ثلاثمائة عالم وستين عالمًا، ولولا مالك والليث لضللت فى العلم، وقال: أدركت من أصحاب ابن شهاب أكثر من عشرين رجلًا.

وصحب مالكًا من سنة ثمان وأربعين إلى أن مات، ولم يشاهد موت مالك؛ فإنه كان قد خرج إلى الحج.

قال أبو عمر: يقولون: إن مالكًا لم يكتب لأحد: «الفقيه» إلا ابن وهب.
وقال ابن وضاح: كان يكتب إليه: «إلى عبد الله بن وهب فقيه مصر».
وقال الشيرازى: كان مالك يكتب إليه: «إلى أبى محمد المفتى».
وزاد أبو الطاهر: ولم يكن هذا لغيره.

قال مالك: ابن وهب إمام، وقال: ابن وهب عالم.

وقال أحمد بن حنبل: ابن وهب عالم، صالح، فقيه، كثير العلم.
وقال ابن معين: ثقة. وقال ابن عدى: لا أعلم له حديثًا منكرًا، إذا حدث عنه ثقة.
وقال يوسف بن عدى: أدركت الناس فقيهاً غير محدّث، ومحدثًا غير فقيه خلا عبد الله بن وهب؛ فإنى رأيته فقيهاً، محدثًا، زاهدًا.

وقال ابن وضاح: كان عِلْمُ ابن وهب المناسك، وعلم ابن القاسم البيوع.
وقال أبو عمر: وكان ابن وهب صالحًا خائفًا لله تعالى.

وقال سحنون: كان ابن وهب قد قسم دهره ثلاثًا: أربعة أشهر فى الرباط، وأربعة أشهر يعلم الناس بـ «مصر»، وأربعة أشهر فى الحج، وذكر أنه حج ستًا وثلاثين حجة.

قال ابن وهب: ما من ليلة تمر إلا وأنا أستهلها، وأذكر بها هول اليوم الآخر.
وله توافى جليلة المقدار، منها: سماعه من مالك - ثلاثون كتابًا، و «موطؤه الكبير»، و «جامعه الكبير»، و «كتاب الأهوال»، وبعضهم يضيفها إلى «الجامع»، وكتاب: «تفسير الموطأ»، وكتاب «لا هامة ولا صفر»، وكتاب «المناسك»، وكتاب «المغازى»، وكتاب «الردة».

ولد بـ «مصر» سنة أربع وعشرين ومائة، وقال يونس: سمعت ابن وهب يقول: ولدت سنة خمس وعشرين ومائة، وطلبت العلم وأنا ابن سبع عشرة سنة، ودعوت يونس بن يزيد في وليمة عرسى.

وتوفي بـ «مصر» سنة سبع وتسعين ومائة - فيما قاله أحمد بن صالح، وأبو عمر الكندي - قيل: يوم الأحد لخمس بقين من شعبان منها، وقيل: سنة ثمان وتسعين، وقيل: سنة خمس أو ست. قال الباجي: سنة تسعين. قال القاضي عياض: والأول أصح وأشهر.

قال خالد بن خدّاش: وسبب موته أنه قُرئ عليه كتاب: «الأهوال» من جامعه، فأخذ شئ كالغشى، فحمل إلى داره، فلم يزل كذلك إلى أن قُضِيَ نَحْبُهُ.

٣ - أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم القيسي العامري الجعدي^(١)، من ولد جعدة بن كلاب بن ربيعة بن عامر، اسمه: مسكين، ولقبه: أشهب، وكنيته: أبو عمرو.

روى عن: مالك، والفضيل بن عياض، والليث، وسليمان بن بلال، وابن لهيعة، ويحيى بن أيوب، والدراوردي، وغيرهم، وقال الشيرازي: وتفقه بمالك، والمدنيين، والمصريين.

قال أبو عمرو المقرئ: وقرأ على نافع.

روى عنه: الحارث بن مسكين، ويونس الصدفي، وبنو عبد الحكم، وسعيد بن حسان، وسحنون بن سعيد، فيما لا ينعده كثرة. وروى له: أبو داود، والنسائي.

قال الشافعي: ما رأيت أفقه من أشهب لولا طَيْشُ فيه.

وانتهت إليه الرئاسة بـ «مصر» بعد وفاة ابن القاسم. قال سحنون: قال لي ابن القاسم: إن كنت مبتغيًا هذا العلم بعدى، فابتغِه عند أشهب. قال الحافظ أبو عمر: كان أشهب فقيهاً، نبيلًا، حسن النظر، من المالكيين المحققين، وكان كاتب خراج «مصر»، وكان ثقة فيما روى عن مالك.

(١) تنظر ترجمته في: تهذيب الكمال (١/١١٨)، تهذيب التهذيب (١/٣٥٩)، التقريب (١/٨٠)، الكاشف (١/١٣٥)، الوافي بالوفيات (٩/٢٧٨)، شذرات الذهب (١/١٢)، الثقات (٨/١٣٦)، الأعلام (١/٣٣٣).

قال سحنون: وما كان أحد منا ناظرَ أشهب إلا أمطره بالحجة، حتى يرجع إلى قوله، ولقد كان يأتينا في حلقة ابن القاسم، فيتكلم في أصول الفقه، ويفسر ويحتج، وابن القاسم ساكت ما يرد عليه حرفاً، وكان أشهب مهيباً وكان أزرق العينين، فإذا كلمه إنسان في مسألة ورفع عينيه فيه، تعذرت عليه المسألة.

وله تواليف منها: كتاب «المدونة»، رواها عنه سعيد بن حسان، وغيره، وهو كتاب جليل كبير، كثير العلم. وكتاب: «الاختلاف في القسامة»، وكتاب في فضل عمر بن عبد العزيز. قال ابن عبد الحكم: وكان سماعه عشرين كتاباً.

قال ابن عبد البر، وأبو عمرو المقرئ: ولد أشهب بـ «مصر» سنة أربعين، وقيل: سنة خمسين ومائة، وتوفي بـ «مصر» سنة أربع ومائتين في رجب، وقيل: لثلاث وعشرين خلت من شعبان، وقيل: سنة ثلاث ومائتين، ودفن بالقرافة الصغرى.

٤ - محمد بن عبد الله بن عبد الحكم^(١) بن أعين بن الليث القرشي المصري، كنيته: أبو عبد الله، مولى خير امرأة من موالى عثمان بن عفان، رضى الله عنه. سمع من أبيه، ومن ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، وغيرهم من أصحاب مالك، وصحب الشافعى، وأخذ عنه. كان أبوه ضمه إليه وأمره أن يعول عليه وعلى أشهب.

روى عنه: النسائى، وابن خزيمة، والأصم، وآخرون.

قال ابن خزيمة: ما رأيت في الفقهاء أعرفَ بأقاويل الصحابة والتابعين منه.

قال أبو عمر: كان فقيهاً نبيلاً. قال غيره: كان فقيه «مصر» في عصره على مذهب مالك.

وله تواليف كثيرة في فنون العلم، منها: كتاب: «أحكام القرآن»، وكتاب مجالسه أربعة أجزاء، وكتاب: «الرد على الشافعى»، مما خالف الكتاب والسنة، وكتاب: «الرد على أهل العراق»، وكتابه الذى زاد فيه على «المختصر» لأبيه، وكتاب «آداب القضاة».

(١) تنظر ترجمته فى: ترتيب المدارك (١٥٧٤)، والانتقاء ص (١١٣)، والديباج (١٦٢/٢)، مرآة الجنان (١٨١/٢)، وشذرات الذهب (١٥٤/٢)، وتهذيب التهذيب (٢٦٠/٩)، وطبقات الفقهاء ص (٩٩)، ووفيات الأعيان (١٩٣/٤)، والعبر (٣٨٥/١)، سير أعلام النبلاء (١٢/٤٩٧)، والجرح والتعديل (٣٠٠/٧)، والوفاء بالوفيات (٣٣٨/٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (٦٧/٢).

ولد سنة اثنتين وثمانين ومائة، وتوفى يوم الأربعاء ليلة خلت من ذى القعدة سنة ثمان وستين ومائتين، وقيل: تسع.

٥ - أصبح^(١) - بفتح الهمزة، وسكون الصاد المهملة، وفتح الباء الموحدة، وبغين معجمة - ابن الفرج بن سعيد بن نافع القرشي الأموي، مولى عبد العزيز بن مروان، وكان وراق عبد الله بن وهب، كنيته: أبو عبد الله.

روى عن: الدراوردي، وابن سمعان، ويحيى بن سلام، وعبد الرحمن بن زيد ابن أسلم.

وكان قد رحل إلى «المدينة»؛ لسمع من مالك، فدخلها يوم مات مالك. وصحب عبد الرحمن بن القاسم، وأشهب، وابن وهب، وغيرهم، وسمع منهم، وتفقه معهم.

روى عنه: الذهلي، والبخاري، ويعقوب بن يوسف، ومحمد بن أسد الخشني، وابن زنجويه، وابن وضاح، وأخرج عنه البخاري، وعليه تفقه محمد بن المواز، وعبد الملك بن حبيب، وأبو زيد القرطبي، والبرقي، وابن مزين، وعبد الأعلى القرطبي، وغيرهم.

قال ابن أبي حاتم: روى عنه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وأبو حاتم الرازي.

قال ابن أبي دليم: كان أصبغ طويل اللسان، حسن القياس.

قال ابن حارث: كان ذا لسان وبيان.

قال أبو حاتم الرازي: هو أجل أصحاب ابن وهب، صدوق.

قال ابن معين، وابن وضاح: ثقة، وزاد ابن معين: وكان من أعلم خلق الله كلهم برأى مالك، يعرفها مسألة مسألة، متى قالها مالك، ومن خالفه فيها.

قال أبو بكر بن أصبغ: قال أبي: أخذ ابن القاسم بيدي يوماً، وقال لي: يا أصبغ، أنا وأنت اليوم في هذا الأمر سواء، فلا تسألني عن هذه المسائل الصعبة

(١) تنظر ترجمته في: ترتيب المدارك (١٧/٤)، والديباج (٢٩٩/١)، وشجرة النور ص (٦٦)، ووفيات الأعيان (٢٤٠/١)، وسير أعلام النبلاء (٦٥٦/١٠)، وطبقات الفقهاء ص (١٥٣)، والتاريخ الكبير (٣٦/٢)، والجرح والتعديل (٣٢١/٢)، وتهذيب التهذيب (٣٦١/١)، والعبر (٣٠٩/١)، وطبقات الحفاظ ص (٢٠٣)، وشذرات الذهب (٥٦/٢).

بحضرة الناس، ولكن بينى وبينك، حتى أنظر وتنظر.
ولأصبع تواليف حسان: ككتاب «الأصول» له فى عشرة أجزاء، و «تفسير غريب الموطأ»، وكتاب: «آداب الصائم»، وكتاب: سماعه من ابن القاسم، اثنان وعشرون كتابًا، وكتاب: «المزارعة»، وكتاب: «آداب القضاء»، وكتاب: «الرد على أهل الأهواء».

قال الكندى: ولد بعد الخمسين والمائة، وتوفى بـ «مصر» سنة خمس وعشرين ومائتين.

قال ابن سحنون: وذلك يوم الأحد لخمس بقين من شوال منها، وقال الكندى نحو ذلك، وقال القاضى عياض: قال أبو نصر الكلاباذى: توفى سنة أربع وعشرين ومائتين.

٦ - محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندرى المعروف بابن المواز^(١)، كنيته: أبو عبد الله.

قال القاضى عياض: قرأت فى كتاب القاضى ابن أبى دليم، أنه روى عن ابن القاسم، وابن وهب، وأن مولده فى رجب سنة ثمانين ومائة، فإن صح فإنما روى عنهما صغيرًا.

قال أبو إسحاق: تفقه بابن الماجشون، وابن عبد الحكم، واعتمد على أصبغ، وروى عن ابن بكير، والحارث بن مسكين.

روى عنه: أحمد بن محمد بن ميسر، وابن أبى مطر.
قال ابن حارث: كان راسخًا فى الفتيا والفقه عَلمًا فى ذلك.

قال الشيرازى: والمعول فى «مصر» على قوله.

وله تواليف كثيرة النفع، منها: كتابه المشهور «الكبير»، وهو أجل كتاب ألفه قدماء المالكيين، وفى هذا الكتاب جزء تكلم فيه عن الشافعى، وأهل «العراق» فى مسائل - أحسن كلام، وذكره أبو الحسن القابسى، فرجحه على سائر الأمهات.
توفى سنة إحدى وثمانين ومائتين، وذكر ابن أبى دليم: أنه توفى بـ «دمشق» آخر

(١) تنظر ترجمته فى: حسن المحاضرة (١/٣١٠)، المدارك (٤/١٦٧)، الديباج (٢/١٦٦)،
شذرات الذهب (٢/١٧٧)، الأعلام (٦/١٨٣)، الوافى بالوفيات (١/٣٣٥)، كحالة
(١٠٠/٨) شجرة النور ص (٦٦٣).

سنة تسع وستين ومائتين، ومولده سنة ثمانين ومائة.
وهؤلاء هم مشاهير رواة مذهب مالك في «مصر»، وهناك آخرون قاموا بنشره في
بلاد «إفريقية»، و «الأندلس»، و «صقلية»، نذكر منهم:
٧ - يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس^(١) يكنى: أبا محمد، وأبوه يحيى يكنى
بأبي عيسى.

وهو من «مصمودة طنجة»، ويتولى بنى ليث، وأسلم وسلاس جدُّهم على يد
يزيد بن عامر الليثي - ليث كنانة - فهذا - والله أعلم - سبب انتمائهم إلى ليث،
وكانوا يعرفون ببني أبي عيسى.

سمع يحيى مالكا، والليث، وحجَّ، وكان لقائه بمالك سنة تسع وسبعين، السنة
التي مات فيها مالك، ثم عاد فحجَّ، ولقى جلة أصحاب مالك.
وكانت له رحلتان من «الأندلس»: سمع في الأولى من مالك، والليث،
وابن وهب، واقتصر في الأخرى على ابن القاسم، وبه تفقه.

سمع يحيى - لأول نشأته - من زياد «موطأ مالك»، وسمع من يحيى بن مضر،
ثم رحل وهو ابن ثمان وعشرين سنة، فسمع من مالك «الموطأ» غير أبواب في كتاب
«الاعتكاف»، شكَّ فيها فحدَّث بها عن زياد، وسمع من نافع بن أبي نعيم القارئ،
ومن ابن عيينة، وسمع من ابن وهب «موطأه»، و «جامعه»، ومن ابن القاسم
مسائل، وحمل عنه عشرة كتب، وكتب سماعه، وحضر جنازة مالك، وقدم
«الأندلس» بعلم كثير، فعادت فتيا «الأندلس» بعد عيسى بن دينار إلى رأيه.

ويحيى وبعيسى انتشر مذهب مالك، وكان يحيى يُفضَّل بالعقل على علمه. وقال
ابن لبابة: فقيه «الأندلس» عيسى بن دينار، وعالمها ابن حبيب، وعاكلها يحيى.

وإليه انتهت الرئاسة في العلم بـ «الأندلس»، وكان مالك يعجبه سميت يحيى
وعقله، وسماه العاقل، وكان ثقة عاقلاً حسنَ الهدي والسمت، يشبه سمته سمَّت

(١) تنظر ترجمته في: ترتيب المدارك (٥٣٤-٥٤٧)، وتهذيب التهذيب (٣٠١/١١)،
الجدوة ص (٣٥٩-٣٦١)، وشذرات الذهب (٨٢/٢)، ومروءة الجنان (١١٣/٢)، والعبر
(٤١٩/١)، وطبقات الشيرازي (١٥٢/١)، ووفيات الأعيان (١٤٣/٦)، ونفح
الطيب (٢٩/٢)، ووفيات ابن قنفذ ص (١٨٢)، وشجرة النور (٦٣-٦٤)، والديباج
(٣٥٣-٣٥٢/٢).

مالك، ولم يكن له بصر بالحديث، وكان أخذ بزى مالك وسمته.
قال يحيى: لما ودعْتُ مالكا، سألتُه أن يوصيني، فقال: عليك بالنصيحة لله،
ولكتابه، ولأئمة المسلمين، وعامتهم، وقال لى الليث مثل ذلك.
وامتدت أيام يحيى إلى أن توفي فى رجب سنة أربع وثلاثين ومائتين، وقيل:
فى ذى الحجة، وقيل: توفي سنة ثلاث وثلاثين، وكان سنُّه يوم توفي ثنتين
وثمانين سنة.

٨ - زياد أبو عبد الله بن عبد الرحمن^(١) قرطبي، يلقب بشبطون، جد بنى زياد بها.
قيل: إنه من ولد حاطب بن أبى بلتعة، سمع من مالك «الموطأ»، وله عنه فى
الفتاوى كتابُ سماع معروف بـ «سماع زياد»، وسمع من معاوية بن صالح القاضى،
وكان صِهْرُ زياد على ابنته، ويروى عن جماعة منهم: الليث بن سعد، وعبد الله
ابن عمر العُمري، وابن عُيَيْتَةَ، وغيرهم.

وكان زياد أولَ من أَدْخَلَ «الأندلس» «موطأ مالك» مثقفاً بالسماع منه، ثم تلاه
يحيى بن يحيى، وكان أهل «المدينة» يسمون زياداً فقيهُ «الأندلس»، وكانت له إلى
مالك رحلتان، وكان واحد زمانه زهداً وورعاً.

وتوفى فى سنة ثلاث - وقيل: أربع، وقيل: تسع - وتسعين ومائة.
وَنَجَبَ وَلَدُهُ بـ «قرطبة»، وكان فيهم عِدَّةٌ من أهل الجلالة، والفضل، والقضاء،
والعلم، والخير.

٩ - عيسى بن دينار القرطبي الأندلسي^(٢) ابن واقد بن رجاء بن عامر بن مالك
الغافقي، كنيته أبو محمد.

قال ابن الفرضي: أصله من «طليطلة»، سكن «قرطبة»، ورحل فسمع من
ابن القاسم وصحبه، وعوّل عليه، وانصرف إلى «الأندلس»، وكانت الفتيا تدور
عليه، ولا يتقدمه فيها أحد. قال الرازى: كان عالماً ولى قضاء «طليطلة».
وقال ابن الفرضي: وكان عيسى فاضلاً، ورعاً، وكانوا يرونه مستجاب الدعوة.

(١) تنظر ترجمته فى: الجذوة ص(٢٠٢، ٢٠٣)، والبغية ص(٢٨٠)، والمدارك (٢/٣٤٩-
٣٥٣)، وشجرة النور (١/٦٣)، الديباج المذهب (١/٣٧٠).

(٢) تنظر ترجمته فى: ترتيب المدارك (٥/١٦-١٧)، والديباج المذهب (٢/١٨٥)، وشجرة
النور ص (٧٨).

قال الشيرازي: جمع عيسى بن دينار بين الفقه والزهد، وصلى أربعين سنة الصبح بوضوء العتمة.

قال القاضي عياض: إنه من رجال مالك، ولم يذكر أحد من أصحاب علم الرجال والأثر سماعاً لعيسى من مالك، ولا روى أحد من أصحاب الرأي والفقه والمسائل لعيسى عن مالك مقالاً، ولا رفع عنه شيئاً. توفي بـ «طليطلة» بلده سنة ثنتي عشرة ومائتين. انتهى.

١٠ - أسد بن الفرات بن سنان^(١)، مولى بنى سليم بن قيس، كنيته أبو عبد الله من أهل «تونس».

أصله من «نيسابور»، وولد بـ «حران» من ديار بكر، قدم أبوه وأمه حامل به، ثم تعلم القرآن، ثم اختلف إلى علي بن زياد بـ «تونس»، فلزمه وتعلم منه، وتفقه به، ثم رحل إلى المشرق، فسمع من مالك «موطأ» وغيره، ثم ذهب إلى «العراق»، فلقى أبا يوسف، ومحمد بن الحسن، وأسد بن عمرو.

وكتب عن: هُشَيْم، ويحيى بن أبي زائدة، وأبي بكر بن عياش، وغيرهم. وأخذ عنه أبو يوسف «موطأ مالك»، وتفقه أسد أيضاً بأصحاب أبي حنيفة.

وكان أسد ثقةً لم يُزَن ببدعة، وكان يقول: أنا أسد، وهو خير الوحش! وأبى الفرات، وهو خير المياه! وجدى سنان، وهو خير السلاح! وكانت وفاة أسد في حصار «سرقوسة» من غزوة «صقلية»، وهو أمير الجيش، وقاضيه سنة ثلاث عشرة ومائتين، وقيل: أربع عشرة، وقيل: سنة سبع عشرة، وقبره ومسجده بـ «صقلية».

مولده سنة خمس وأربعين ومائة بـ «حران»، وقيل: سنة ثلاث، وقيل: سنة ثنتين وأربعين، وكان قدومه من المشرق سنة إحدى وثمانين ومائة، رحمه الله تعالى.

١١ - عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن عباس بن مرداس

(١) تنظر ترجمته في: طبقات علماء إفريقية لأبي العرب ص (١٦٣-١٦٦)، للخشني ص (٢٣٥)، رياض النفوس (١٧٢/١-١٨٩)، ترتيب المدارك (٤٦٥/٢-٤٨٠)، قضاة الأندلس ص (٥٤)، تذكرة الحفاظ (٢٤٨/١)، معالم الإيمان (٣/٢)، شجرة النور (٦٢/١)، الإحاطة (٤٢٠/١).

السلمى^(١)، كنيته أبو مروان، وقيل: هو عبد الملك بن سليمان بن حبيب، رحل سنة ثمان ومائتين، وسمع من ابن الماجشون، ومطرف، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وأصبغ بن الفرّج، وأسد بن موسى وغيرهم.

وانصرف إلى «الأندلس» سنة ست عشرة ومائتين، وقد جمع علمًا عظيمًا. قال ابن حارث: فنزل بلدة «البيرة»، وقد انتشر سُمُوهُ في العلم والرواية، فنقله الأمير عبد الرحمن في طبقة المفتين، فأقام مع يحيى زعيمها في المشاورة والمناظرة.

وسمع عنه: ابنه -: محمد وعبد الله - وسعيد بن نمير، وأحمد بن راشد، ومحمد بن فطيس.

وروى عنه من علماء القرطبيين: مطرف بن قيس، وابن وضاح في جماعة. وكان حافظًا للفقه على مذهب مالك، وكان يسمى عالم «الأندلس»، وكان الفقهاء يحسدونه، وكان متفنتًا في سائر العلوم، فقيهاً، نحويًا، لغويًا، عروضيًا، نسابة، أخباريًا، وكان يخرج من الجامع وخلفه نحو من ثلاثمائة طالب حديث، أو فقه، أو إعراب. وكان رتب الدول عنده كل يوم ثلاثين دولة لا يقرأ عليه فيها شيء إلا «توالياً» و موطأ مالك.

وكان يلبس الخز في الظاهر إجلالاً للعلم، ويلبس إلى جسمه مسح شعر تواضعًا. وله توالياً كثيرة في الفقه والتواريخ والأدب، منها: كتابه: «الواضحة» في السنن والفقه، لم يؤلف مثلها، و «الجوامع»، وكتاب: «فضائل الصحابة»، وكتاب: «غريب الحديث»، وكتاب: «تفسير الموطأ»، وكتاب: «حروب الإسلام»، وكتاب: «المتجهدين»، وكتاب: «سيرة الإمام» في الملحدين، وكتاب: «إعراب القرآن»، وكتاب: «الحسبة في الأمراض»، وكتاب: «الفرائض»، وكتاب: «السجاء واصطناع المعروف»، وكتاب: «كراهة الغناء»، وكتاب: «في النسب والنجوم»، وغير ذلك، وكتاب: «التاريخ»، وكتاب: «مكارم الأخلاق».

(١) تنظر ترجمته في: ترتيب المدارك (١٢٢/٤)، الديباج (٨/٢)، سير أعلام النبلاء (١٠٢/١٢)، تهذيب التهذيب (٣٠٩/٦)، شذرات الذهب (٩٠/٢)، بغية الوعاة (١٠٩/٢)، وشجرة النور ص (٧٤)، وطبقات الحفاظ ص (٢٣٧).

قال بعضهم: قلت لعبد الملك: كم كتبك التي ألفت؟ قال: ألف كتاب وخمسون كتابًا.

قيل: كان مولده بـ «البيرة». توفي في ذى الحجة سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وقيل: سنة تسع وثلاثين، وقد بلغ سنه ستًا وخمسين سنة.

١٢ - الإمام سحنون^(١):

هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب بن حسان بن هلال بن بكار بن ربيعة، الملقب بسحنون - بفتح السين - على قول الجمهور - كنيته - أبو سعيد. أصله شامي من «حمص»، وقدم أبوه سعيد في جند من «حمص»، قال محمد ابنه: قلت له: يا أبت، أنحن من «صلبية تنوخ»؟ فقال لي: وما تحتاج إلى ذلك؟ فلم أزل به، حتى قال لي: نعم، وما يغني عنك من الله شيئًا إن لم تتقه.

أخذ العلم بـ «القيروان» عن مشايخها: أبي خارجة بهلول، وعلى بن زياد، وابن أبي حسان، وابن غانم، وابن أشرس، وابن أبي كريمة، وأخيه حبيب، ومعاوية الصمادحي، وأبي زياد الرعيني.

وسمع في رحلته إلى «مصر»، و«الحجاز»: عبد الرحمن بن القاسم، وعبد الله ابن وهب، وأشهب، وطليب بن مالك، وعبد الله بن عبد الحكم، وشعيب بن مسلم، وابن نافع الصائغ، ومعن بن عيسى، وأبا ضمرة، وابن الماجشون، ومطرفًا، وغيرهم.

كان يقول: قبح الله الفقر! لولاه لأدركنا مالكا. وقرأ على ابن القاسم.

قال محمد بن أحمد بن تميم في كتابه: كان سحنون ثقة حافظًا للعلم فقيهاً، اجتمعت فيه خلال قلما اجتمعت في غيره من الفقه البارع، والورع الصادق، والصرامة في الحق، والزهادة في الدنيا، والتخشن في الملابس والمطعم، والسماحة، وكان لا يقبل من السلطان شيئاً، وربما وصل أصحابه بالثلاثين ديناراً، ونحوها.

(١) ينظر ترجمته في: طبقات أبي العرب (١٠١-١٠٤)، طبقات الخشني (٢٢٧)، طبقات الشيرازي (١٥٦، ١٥٧)، رياض النفوس (١/٣٤٥)، المدارك (٤/٤٥)، شذرات الذهب (٤/٩٤)، المرقبة العليا (٢٨)، معالم الإيمان (٢/٧٧)، الديباج (٢/٣٠-٤٠)، الأعلام (٤/١٢٩).

قال أبو بكر المالكي: وكان - مع ذلك - رقيق القلب، غزير الدمعة، ظاهر الخشوع، متواضعًا، قليل التصنع، كريم الأخلاق، حسن الأدب، سالم الصدر، شديدًا على أهل البدع، لا يخاف في الله لومة لائم. انتشرت إمامته في المشرق والمغرب، وسلم له الإمامة أهل عصره، واجتمعوا على فضله، وولى القضاء بـ«القيروان».

قال الشيرازي: وإليه انتهت الرئاسة في العلم بالمغرب، وعلى قوله المعول، وألف كتاب: «النوازل في الصلاة».

قال ابن وضاح: كان سحنون يروى سبعة وعشرين سماعًا. وصنف كتاب: «المدونة»، وعليه اقتصر أهل «القيروان»، وأخذها عن ابن القاسم، وكان أول من شرع في تصنيف «المدونة» أسد بن الفرات، بعد رجوعه من «العراق»، وأصلها أسئلة سأله عنها ابن القاسم، فأجابه عنها، وجاء بها أسد إلى «القيروان»، وكتبها عنه سحنون، وكانت تسمى: «الأسدية»، ثم رحل بها سحنون إلى ابن القاسم في سنة ثمان وثمانين ومائة، فعرضها على ابن القاسم، وأصلح فيها مسائل، ورجع بها إلى «القيروان» في سنة إحدى وتسعين ومائة، وهي في التأليف - على ما جمعه أسد أولاً - غير مرتبة المسائل، ولا مرسمة التراجم؛ فرتب سحنون أكثرها، وبوبها على ترتيب التصانيف، واحتج لبعض مسائلها بالآثار من روايته من «موطأ ابن وهب» وغيره، وبقيت منها بقية لم يتم فيها سحنون هذا العمل. هكذا ذكره القاضي عياض، وغيره.

ولد بقرية يقال لها: «مريانة الشرق» سنة ستين ومائة، قال ابن خلكان: كان في رمضان.

وتوفي في رجب لتسعة أيام مضت منه قبل صلاة الظهر، من سنة أربعين ومائتين، ودفن بعد صلاة العصر، وقيل: سنة أربع وثلاثين ومائتين، وصلى عليه محمد بن الأغلب في مصلى باب نافع.

وهناك غير هؤلاء وأولئك من نشر المذهب في بلاد المشرق: كـ«الحجاز»، و«العراق»، وأشهرهم:

١٣ - عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون المدني^(١)، كنيته: أبو مروان. قال الشيرازي: تفقه بأبيه، ومالك والليث، وابن أبي حازم، وابن دينار، وابن كنانة، والمغيرة، وأخذ - أيضًا - عن خاله - يوسف بن الماجشون - ومسلم ابن خالد الزنجي، وابن سعد.

روى عنه: سليمان بن داود، وعمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن يحيى الذهلي، وعلي بن حرب، وأحمد بن نصر النيسابوري المقرئ، والزيير بن بكار، وخلق كثير.

وتفقه به أئمة جلة: كأحمد بن المعذل، وسحنون، وابن حبيب. وكان فصيحًا، رُوِيَ أنه إذا ناظره الشافعي لم يعرف الناس كثيرًا مما يقولان؛ لأن الشافعي تأدب بهذيل، دارت عليه الفتيا في البادية، وعبد الملك تأدب في طفولته في كلب بالبادية.

قال ابن حارث: كان عبد الملك فقيهاً فصيحاً وبيته بيت علم بـ «المدينة». قال يحيى بن أكثم القاضي: عبد الملك بحر لا تكدره الدلاء، وكان ضرير البصر، ويقال: عمى آخر عمره.

قال عبد الملك: أتيت المنذر بن عبد الله الحزامي، وأنا حديث السن، فلما تحدثت، وفهم فتى بعض الفصاحة، قال لي: من أنت؟ فأخبرته، قال لي: اطلب العلم؛ فإن معك حذاءك وسقاءك.

وكتب سحنون إلى عبد الملك يذكر له ما حدث عندهم من الكلام في السنة والقرآن، ويسأله الجواب عنه، فرد عبد الملك بن الماجشون: «إلى سحنون بن سعيد: سلام عليك، فإني أحمد الله إليك الذي لا إله إلا هو، أما بعد، وفقنا الله وإياك لطاعته، سألت عن مسائل ليست من شأن أهل العلم، والعلم بها جهل، فيكيفيك ما مضى من صدر هذه الأمة، والذين اتبعوهم بإحسان لم يخوضوا في شيء

(١) تنظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٤٠٧/٦) (٨٥٧)، تقريب التهذيب (٥٢٠/١) (١٣٢٦)، خلاصة تهذيب الكمال (١٧٨/٢)، الكاشف (٢/٢١١)، تاريخ البخاري الكبير (٤٢٤/٥)، تاريخ البخاري الصغير (٢٥٩/١، ٣٢٩/٢)، الجرح والتعديل (١٦٨٨/٥)، ميزان الاعتدال (٦٥٨/٢)، لسان الميزان (٢٩٢/٧)، سير الأعلام (٣٥٩/١٠)، الثقات (٣٨٩/٨)، ديوان الإسلام ت (١٩٩٩).

منها، وقد خلص الدين إلى العذراء فى خدرها ، فما قيل لها: كيف ولا من أين؟ فاتبع كما اتبعوا، واعلم أنه العلم الأعظم لا يشاء الرجل أن يتكلم فى شىء من هذا فيكفر، فيهوى فى جهنم».

وقال عبد الملك: لو أخذت المريسى لضربت عنقه، قال القاضى عياض: هذا كله جلبناه من كتب الأئمة الثقات؛ ليقف على مذهبه - رحمه الله - خلاف ما ذكره عنه الطاعن.

ولعبد الملك كلام كثير فى الفقه وغيره، وله كتب سماعه، وهى معروفة، وكتابه الذى ألفه آخرًا فى الفقه يرويه عنه يحيى بن حماد السجلماسى، ورسالة فى الإيمان والقدر، والرد على من قال بخلق القرآن والاستطاعة.

توفى سنة اثنتى عشرة، وقيل: ثلاث عشرة، وقيل: أربع عشرة ومائتين. وهؤلاء جميعًا وغيرهم استطاعوا نشر مذهب مالك، وخاصة فى «مصر»، وبلاد «شمال إفريقيا»، و «الأندلس»، و «الحجاز»، ولولاهم ومن جاء بعدهم لاندثر مذهب مالك؛ كما اندثرت مذاهب لم تجد من ينشرها، وقد برز من المتأخرين - بعد أصحاب مالك المتقدمين سابقًا - علماء فى المذهب المالكى، أشهرهم: ١ - ضياء الدين، أبو المودة، خليل بن إسحاق الجندى^(١) الإمام الهمام، أحد شيوخ الإسلام، والأئمة الأعلام، الفقيه الحافظ، المجمع على جلالته وفضله، الجامع بين العلم والعمل.

أخذ عن أئمة، منهم: أبو عبد الله بن الحاج صاحب «المدخل»، وأبو عبد الله المنوفى.

وعنه أئمة، منهم: بهرام، والأقفهس، وحسن البصرى، وخلف التحريرى، ويوسف البساطى، والتاج الإسحاقى، وشمس الدين محمد الغمارى المالكى الإمام، المتوفى سنة ٧٨٢.

له تأليف مفيدة دالة على فضل، وسعة اطلاع، منها: شرح مختصرى ابن الحاجب: الأصلى، والفرعى، المسمى بـ «التوضيح»، ومختصر فى المذهب

(١) تنظر ترجمته فى: الديباج (١/٣٥٧-٣٥٨)، الدرر الكامنة (٢/٨٦)، نيل الابتهاج ص (١١٢-١١٥)، وشجرة النور (١/٢٢٣)، وحسن المحاضرة (١/٤٦٠).

مشهور، أقبل عليه الطلبة من كل الجهات، واعتنوا بشرحه، وحفظه ودرسه، وله منسك، وشرح «المدونة» ولم يكمل، وتأليف في مناقب شيخه المنوفى وغير ذلك. قال ابن حجر: توفي سنة ٧٦٧، وقال الشيخ زروق: توفي سنة ٧٦٩، وقال تلميذه الإسحاقى: توفي سنة ٧٧٦ وَرُجِّحَ. اهـ.

٢ - على بن محمد بن عبد الرحمن بن على^(١)، أبو الإرشاد، نور الدين الأجهورى، فقيه مالكى، من العلماء بالحديث.

من كتبه: «شرح الدرر السنية فى نظم السيرة النبوية»، و«النور الوهاج فى الكلام على الإسراء والمعراج»، و«المغارسة وأحكامها»، و«غاية البيان». توفي سنة ١٠٦٦.

٣ - محمد بن عبد الله الخراشى^(٢) المالكى، أبو عبد الله، أول من تولى مشيخة الأزهر، نسبته إلى قرية يقال لها: «أبو خراش» من «البحيرة» بـ «مصر». كان فقيهاً فاضلاً ورعاً، أقام وتوفى بـ «القاهرة» ١١٠١ هـ.

من كتبه: «الشرح الكبير على متن خليل» فى فقه المالكية، و«منتهى الرهبة فى حل ألفاظ النخبة» لابن حجر فى المصطلح، وغيرها.

٤ - على بن أحمد بن مكرم^(٣) الصعيدي العدوى، فقيه مالكى مصرى، كان شيخ الشيوخ فى عصره، ولد فى بنى عدى بالقرب من «منفلوط» سنة ١١١٢ هـ، وتوفى فى «القاهرة» ١١٨٩ هـ.

من كتبه: «حاشية على شرح كفاية الطالب الربانى لرسالة ابن أبى زيد القيروانى» فقه، و«حاشية على شرح العزبة للزرقانى»، و«حاشية على شرح القاضى زكرياء على ألفية العراقي فى المصطلح، وغيرها.

خامساً: مصادر مذهب مالك:

دونت كتب متعددة فى المذهب المالكى، أشهرها:

١ - «المدونة» للإمام مالك بن أنس، مؤسس المذهب.

وتعدُّ «المدونة» أصلَ المذهب المالكى وعمدته، وبتعبير الحطاب: أشرف ما

(١) تنظر ترجمته فى: خلاصة الأثر (١٥٧/٣)، خطط مبارك (٣٣/٨)، الأعلام (١٣/٥).

(٢) تنظر ترجمته فى: الأعلام (٢٤٠/٦)، التاج (٣٠٥/٤)، سلك الدرر (٦٢/٤).

(٣) تنظر ترجمته فى: الأعلام (٢٦٠/٤)، خطط مبارك (٩٤/٩)، وسلك الدرر (٢٦٠/٣).

ألف في الفقه من الدواوين، وهى أصل المذهب وعمدته؛ وعلل ذلك بقوله: «وذلك أنه تداولها أربعة من المجتهدين: مالك، وابن القاسم، وأسد، وسحنون». والمشهور أن مالكاً لم يدونها، بل هو الذى رواها، وتلقاها عنه تلميذه: عبد الرحمن بن القاسم الذى سمعها منه أسد بن الفرات؛ فعبد الرحمن هو أول من عملها ورواها.

قال سحنون: عليكم بـ «المدونة»؛ فإنها كلام رجل صالح ورأيه. وكان يقول: إنما «المدونة» من العلم بمنزلة أم القرآن من القرآن تجزئ في الصلاة عن غيرها، ولا يجزئ غيرها عنها، أفرغ الرجال فيها عقولهم، وشرحوها وبينوها، فما اعتكف أحد على «المدونة» ودرستها إلا عرف ذلك فى ورعه وزهده، وما عداها أحد إلى غيرها إلا عرف ذلك فيه.

- ٢ - «الواضحة» لابن حبيب، وهى من أجل الكتب الفقهية فى المذهب.
- ٣ - «المستخرجة العتبية» على «الموطأ» لمحمد العتبى.
- ٤ - «رسالة ابن أبى زيد القيروانى»، ويطلق عليها: (باكورة السعد).
- ٥ - «نوادير ابن أبى زيد» جمع فيه ابن أبى زيد بين الأمهات السابقة؛ فجاء كتاباً ضخماً.
- ٦ - «التعريفات» لابن الجلاب.
- ٧ - «الذخيرة» للقرافى.
- ٨ - «المختصر» فى الفقه المالكى للشيخ خليل بن إسحاق.
- ٩ - «مواهب الجليل مختصر الشيخ خليل» للحطاب.
- ١٠ - «شرح الزرقانى على مختصر خليل».
- ١١ - «الخرشى على مختصر سيدى خليل، واسمه: «فتح الجليل على مختصر خليل» للخرشى.
- ١٢ - «الشرح الكبير على مختصر سيدى خليل» لأحمد بن محمد الصاوى.
- ١٣ - «حاشية الرهونى على شرح الزرقانى لمختصر خليل».
- ١٤ - «حاشية الدسوقى على الشرح الكبير» لابن عرفة الدسوقى.
- ١٥ - «المجموع الفقهى» فى مذهب الإمام مالك للشيخ محمد بن محمد بن أحمد السنباوى.

- ١٦ - «شرح فتح منع الجليل على مختصر العلامة خليل» للشيخ محمد عlish .
١٧ - «مواهب الجليل من أدلة خليل» للشنقيطى .
هذه هى أهم مصادر الفقه المالكى التى يستقى منها المذهب .

* * *

(١) المذهب الشافعي

والحديث عنه يشتمل على ما يلي :
 أولاً : ترجمة الإمام الشافعي ، و مكانته العلمية .
 ثانياً : تكوين المذهب وأصوله وطابعه .
 ثالثاً : بعض أعلام المذهب .

الإمام الشافعي ومذهبه

أولاً ترجمة الإمام الشافعي : (٢) :

محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد
 ابن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي .
 الإمام، العَلَمُ، أبو عبد الله، الشافعي، المكي، المطلبى، الفقيه، نسب
 رسول الله ﷺ .

ولد بـ «غزة» سنة خمسين ومائة، وحُمل إلى «مكة»، وهو ابن ستين، فنشأ بها،
 وأقبل على الأدب والعربية والشعر، فبرع في ذلك، وحُبب إليه الرمي، حتى فاق
 الأقران، وصار يصيب من العشرة تسعة .

والسائب بن عبيد المطلبى - الذى ينسب إليه إمامنا - : أحد من أسر يوم «بدر»
 من المشركين، وكان يشبه بالنبي ﷺ .

(١) تنبيه : فى حديثنا ههنا عن المذهب الشافعي سوف نتعرض لتراجم بعض الأعلام، ونناقش
 بعض المسائل والقضايا . وسوف يتعرض الإمام النوى رحمه الله فى مقدمته هو فيما بعد
 لبعض من ذلك أيضاً، إلا أننا أثرنّا أن يأتى حديثنا ههنا عن المذاهب مجتمعة كاملاً؛ لتكون
 الصورة واضحة شاملة أمام القارئ دون تشتيت أو تفريق .

(٢) ننظر ترجمته فى: التاريخ الكبير (١/٤٢)، الجرح والتعديل (٧/٢٠١)، حلية الأولياء (٩/
 ٦٣-١٦١)، الانتقاء (٦٥-١٢١)، تاريخ بغداد (٢/٥٦-٧٣)، طبقات الفقهاء للشيروانى
 (٤٨-٥٠)، الأنساب (٧/٢٥١-٢٥٤)، و (١٥-٢٥)، صفة الصفوة (٢/٩٥)، معجم
 الأدباء (١٧/٢٨١-٣٢٧)، تهذيب الأسماء واللغات (١/٤٤-٦٧)، وفيات الأعيان (٤/
 ١٦٣-١٦٩)، المختصر فى أخبار البشر (٢/٢٨-٢٩)، تذكرة الحفاظ (١/٣٦١-٣٦٣)،
 الكاشف (٣/١٧)، الوافى بالوفيات (٢/١٧١-١٨١)، مرآة الجنان (٢/١٣-٢٨)، طبقات
 الشافعية للسبكي: انظر الجزء الأول، الديباج المذهب (٢/١٥٦-١٦١)، غاية النهاية (٢/
 ٩٥)، تهذيب التهذيب (٩/٢٥)، النجوم الزاهرة (٢/١٧٦، ١٧٧)، طبقات الحفاظ
 (١٥٢)، حسن المحاضرة (١/٣٠٣-٣٠٤)، طبقات المفسرين (٢/٩٨)، مفتاح السعادة
 (٢/٨٨-٩٤)، تاريخ الخميس (٢/٣٢٥)، طبقات الشافعية لابن هداية الله (١١-١٤)،
 شذرات الذهب (٢/٩-١١) .

وأمه هي: الشَّفاء بنت أرقم بن نُضْلَة، أخى عبد المطلب، من بنى هاشم، ويقال: إنه أسلم بعد أن فدى نفسه. ولابنه شافع رؤية. وعثمان بن شافع معدود من التابعين. وكانت أم الشافعي أزدية.

قال ابن عبد الحكم: لما حملت أم الشافعي به، رأت كأن المُشْتَرَى خرج من فرجها حتى انقَضَ بـ «مصر»، ثم وقع في كل بلد منه شَطِيطَةٌ، فتأول المعبرون، أنه يخرج منها عَالَمٌ يخص علمه أهل «مصر»، ثم يتفرق في سائر البلدان.

قال عمرو بن سَوادٍ: قال لى الشافعي: كانت هِمَّتِي في شيئين: في الرمي، وطلب العلم، فملت من الرمي حتى كنت أصيب من عشرة تسعة، وسَكَت عن العلم، فقلت: أنت - والله - في العلم أكبر منك في الرمي.

قال: وولدت بـ «عسقلان»، فلما أتت على ستان حملتني أُمِّي إلى «مكة». وقال - أيضًا - : أقمت في بطون العرب عشرين سنة، أخذ أشعارها ولغاتها. كتب العلم، وروى عن: مسلم بن خالد الزنجي فقيه «مكة»، وداود بن عبد الرحمن العطار، وعبد العزيز بن أبي سلمة المَاجِشُون، وعمه محمد بن علي ابن شافع، ومالك بن أنس، وعرض عليه «الموطأ» حفظًا، وعطاف بن خالد، وسفيان بن عيينة، وإبراهيم بن سعد، وإبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي الفقيه، وإسماعيل بن جعفر، وعبد الرحمن بن أبي بكر المُلَيْكِي، وعبد العزيز الدَّرَاوَرْدِي، ومحمد بن علي الجَنْدِي، ومحمد بن الحسن الفقيه، وإسماعيل بن عُليَّة، ومطرّف ابن مازن، قاضي «صنعاء»، وغيرهم.

وروى عنه: أبو بكر الحُمَيْدِي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأحمد بن حنبل، وأبو ثَوْرٍ إبراهيم بن خالد الكلبي، وأبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي، وحرمة ابن يحيى، وأبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، والحسين بن علي الكرايسي، والحسن بن محمّد الزعفراني، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، والربيع بن سليمان المرادي، وموسى بن أبي الجارود المكي، ويونس بن عبد الأعلى، وأحمد ابن سنان القطان، وأبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السُّرْح، وبحر بن نصر الخولاني، وعبد العزيز المكي صاحب «الحَيَّة»، وأحمد بن محمد الأزرقى شيخ البخارى، وأحمد بن محمد بن سعيد الصَّبْرَفِي البغدادى، وأحمد بن سعيد الهمداني، وأحمد ابن أبي سريج الرازي، وأحمد بن خالد البغدادى الخلال، وأحمد بن يحيى بن وزير

المصري، وأحمد ابن أخى ابن وهب، وأحمد بن صالح، وإبراهيم بن محمد الشافعى، وإبراهيم بن المنذر، وإسحاق بن راهويه، وإسحاق بن بهلول، والحارث ابن سريج النقال، وسليمان بن داود الهاشمى، والأصمعى، وعبد الغنى بن عبد الغنى المصرى العسال، وعبد العزيز بن عمران بن مقلاص، وأبو حنيفة قحزم بن عبد الله الأسوانى، وهارون بن سعيد الأيلى، وغيرهم.

حفظه للقرآن وتلاوته له

قال إمامنا الشافعى رضى الله عنه: حفظت القرآن، فما علمت أنه مرّ بى حرف، إلا وقد علمت المعنى فيه والمراد، ما خلا حرفين، أحدهما: ﴿دَسَنَهَا﴾ [الشمس: ١٠].

وعن حَزْمَلَةَ: سمعت الشافعى يقول: أتيت مالكا، وأنا ابن ثلاث عشرة سنة، وكان ابن عمّ لى والى «المدينة»، فَكَلَّم لى مالكا، فَأَتَيْتُهُ، فقال: اطلب من يقرأ لك، فقلت: أنا أقرأ، فقرأت عليه، وكان ربما قال لى لشيء مرّ: أعده، فأعيده حفظاً، فكأنه أعجبه، ثم سأله عن مسألة فأجابنى، ثم أخرى، فقال: أنت تحب أن تكون قاضياً! وقال ابن عبد الحَكَم: سمعت الشافعى يقول: قرأت على إسماعيل بن قسطنطين، وقال: قرأت على شبل، وقال شبل: قرأت على عبد الله بن كثير، وهو على مجاهد، ومجاهد على ابن عباس.

وقال الكرابيصى: بَتُّ مع الشافعى غير ليلة، وكان يصلى نحو ثلث الليل، فما رأيته يزيد على خمسين آية، فإذا أكثر فمائة، وكان لا يمرُّ بآية رحمةٍ إلا سأل الله، ولا يمرُّ بآية عذابٍ إلا تَعَوَّذَ منها.

وقال الربيعُ: كان الشافعى يختم القرآن ستين مرّةً فى رمضان، وكان من أحسن الناس قراءةً.

قال يَحْرُ بن نصر: كنا إذا أردنا أن نبكى، قال بعضنا لبعض: قوموا بنا إلى هذا الفتى المُطَلِّبى يقرأ القرآن، فإذا أتينا، استفتح القرآن، حتى يتساقط الناس، ويكثر ضجيجهم بالبكاء من حسن صوته، فإذا رأى ذلك أمسك عن القراءة.

وقال مسلم بن خالد الزنجى - وقد مرَّ على الشافعى، وهو يفتى، وهو ابن خمس عشرة سنة - فقال: يا أبا عبد الله، أفَتِ، فقد آن لك أن تفتى.

أوصافه وخصاله

كان الشافعي طويلًا، نبيلًا، جسيمًا، وقال الزعفراني: كان الشافعي يخضب بالحناء، خفيف العارضين.

وقال المزني: ما رأيت أحسن وجهًا من الشافعي، وكان ربما قبض على لحيته فلا تفضل عن قبضته.

روى ثور أن عبد الرحمن بن مهدي كتب إلى الشافعي - وهو شاب - أن يضع له كتابًا فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار فيه، وحجة الإجماع، ويبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة، فوضع له كتاب: «الرسالة».

قال ابن مهدي: ما أصلى صلاة، إلا وأنا أدعو للشافعي فيها، وكان عبد الرحمن من كبار العلماء؛ قال فيه أحمد بن حنبل: عبد الرحمن بن مهدي إمام.

وقال بشر المريسي لأصحابه: رأيت شابًا من قريش بـ «مكة» ما أخاف على مذهبه إلا منه، يعني: الشافعي.

وقال الزعفراني: حج المريسئ، فلما قدم قال: رأيت بـ «الحجاز» رجلًا ما رأيت مثله سائلًا ولا مجيبًا، يعني: الشافعي.

قال: فقدم علينا، فاجتمع إليه الناس، وخفوا عن بشر، فجئت إلى بشر، فقلت: هذا الشافعي الذي كنت تزعم قد قدم، فقال: إنه قد تغير عما كان عليه. قال: فما كان مثله إلا مثل اليهود في أمر عبد الله بن سلام.

قال أحمد بن حنبل: ستة أدعو لهم سحرًا، أحدهم: الشافعي. وسأل عبد الله بن أحمد بن حنبل أباه، فقال: يا أبت، أي رجل كان الشافعي، فأني سمعتك تكثر من الدعاء له؟ فقال: يا بني، كان الشافعي كالشمس للدنيا، وكالعافية للناس، فهل ليهذين من خلف، أو منهما عوض؟!.

وقال أبو داود: ما رأيت أحمدًا يميل إلى أحدٍ ميله إلى الشافعي.

وقال أبو عبيد: ما رأيت رجلًا أعقل من الشافعي.

وقال قتيبة: الشافعي إمام.

وقال يونس بن عبد الأعلى: لو جمعت أمة، لوسعهم عقل الشافعي.

قال يحيى بن أكثم: كنا عند محمد بن الحسن في المناظرة، وكان الشافعي رجلًا

قرشى العقل، والفهم، والذهن، صافى العقل والفهم والدماغ، سريع الإصابة، ولو كان أكثر سماعاً للحديث، لاستغنت أمة محمد ﷺ به عن غيره من الفقهاء. وقال المأمون: امتحنت محمد بن إدريس فى كل شيء، فوجدته كاملاً. وكان ابن عيينة إذا جاءه شيء من التفسير والفُتيا، التفت إلى الشافعى، فيقول: سلوا هذا.

وقال قتيبة: مات الثوري ومات الورع، ومات الشافعى ومات السنن، ويموت أحمد بن حنبل وتظهر البدع.

وقال القطان: أنا أدعو الله للشافعى، أخضه به.

وقال أبو بكر بن خلاد: أنا أدعو الله فى دُبرِ صلاتى للشافعى.

وقال إسحاق بن راهويه: لقينى أحمد بن حنبل بـ «مكة»، فقال لى: تعال؛ حتى أريك رجلاً لم تر عيناك مثله، قال: فأقامنى على الشافعى.

قال إمامنا الشافعى: ما أوردتُ الحجة والحق على أحد قبله، إلا هبته واعتقدت

مودته، ولا كابرنى على الحق أحدٌ ودافع، إلا سقط من عيني.

وقال أيضاً: ما ناظرتُ أحداً فأحببت أن يخطئ.

وكان - رضى الله عنه - إذا ثبت عنده الحديث قلده، وفى خصاله أنه لم يكن

يشتهى الكلام، إنما همته بالفقه.

وقال أحمد: قال الشافعى: أنتم أعلم بالأخبار منا، فإذا كان خبر صحيح،

فأعلمنى؛ حتى أذهب إليه: كوفياً كان، أو بصرياً، أو شامياً.

قال: كل ما قلت فكان عن رسول الله ﷺ خلاف قولى مما صح، فهو أولى،

ولا تقلدونى.

وقال: إذا وجدتم فى كتابى خلاف سنة رسول الله ﷺ، فقولوا بها، ودعوا ما قلته.

وقال له رجل: يا أبا عبد الله، تأخذ بهذا الحديث؟ فقال: متى رويث عن

رسول الله ﷺ حديثاً صحيحاً ولم آخذ به، فأشهدكم أن عقلى قد ذهب.

وقال الحميدى: روى الشافعى يوماً حديثاً، فقلت: أتأخذ به؟ فقال: رأيته

خرجت من كنيسة وعلى زُئار؛ حتى إذا سمعت عن رسول الله ﷺ حديثاً لا

أقول به!؟

وقال: إذا صحَّ الحديث، فهو مذهبى.

وقال: إذا صح الحديث، فاضربوا بقولي الحائط.
وقال: أى سماء تظلنى، وأى أرض تقلنى، إذا رويت عن رسول الله ﷺ حديثاً فلم أقل به!؟.

وقال: كل حديث عن النبى ﷺ فهو قولى، وإن لم تسمعه منى.

قيمة الوقت عند إمامنا الشافعى

كان الشافعى قد جزأ الليلَ ثلاثة أجزاء: ثلثه الأول يكتب، والثانى يصلى، والثالث ينام.

قال الذهبى: هذه حكاية صحيحة؛ تدل على أن ليله كله عبادة؛ فإن كتابة العلم عبادة، والنوم لحق الجسد عبادة؛ قال - عليه الصلاة والسلام - : «إِنَّ لَجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا».

قال الربيع: لو رأيت الشافعى وحسن بيانه وفصاحته، لعجبت، ولو أنه ألف هذه الكتب على عريته التى كان يتكلم بها معنا فى المناظرة، لم نقدر على قراءة كتبه؛ لفصاحته، وغرائب ألفاظه، غير أنه كان فى تأليفه توضيح للعوام.

وقال مُضْعَبُ بن عبد الله: ما رأيت أحداً أعلمَ بأيام الناس من الشافعى.

وروى أبو العبَّاس بن سريج، عن بعض النسَّابين، قال: كان الشافعى من أعلم الناس بالأنساب؛ لقد اجتمعوا معه ليلةً، فذاكرهم بأنساب النساء إلى الصباح، وقال: أنساب الرجال يعرفها كل أحد.

وعن المزنى، قال: قدم علينا الشافعى، فأتاه ابن هشام - صاحب «المغازى» - فذاكره بأنساب الرجال، فقال له الشافعى بعد أن تذاكرا: دع عنك أنساب الرجال؛ فإنها لا تذهب عنا وعنك، وخُذ بنا فى أنساب النساء، فلما أخذوا فيها، بقى ابن هشام.

وكان الشافعى إذا أخذ فى أيام الناس، نقول: هذه صناعته.

وقال المزنى: دخلت على الشافعى فى مرضه الذى مات فيه، فقلت: يا أبا عبد الله، كيف أصبحت؟ فرفع رأسه، وقال: أصبحت من الدنيا راحلاً، ولإخوانى مُفارقاً، ولسوء عملى مُلاقياً، وعلى الله واداً، ما أدرى روحى تصير إلى الجنة فأهنيها، أو إلى النار فأعزيها؟! ثم بكى، وأنشأ يقول:

وَلَمَّا قَسَا قَلْبِي وَضَافَتْ مَذَاهِبِي جَعَلْتُ رَجَائِي دُونَ عَفْوِكَ سُلْمًا
تَعَاظَمَنِي ذَنْبِي فَلَمَّا قَرَنْتُهُ بِعَفْوِكَ رَبِّي كَانَ عَفْوُكَ أَعْظَمًا
فَمَا زِلْتُ ذَا عَفْوٍ عَنِ الذَّنْبِ لَمْ تَزَلْ تَجُودُ وَتَغْفُو مِنِّي وَتَكْرُمَا
فَإِنْ تَنْتَقِمَ مِنِّي فَلَسْتُ بِأَيْسَ وَلَوْ دَخَلْتُ نَفْسِي بِجُزْمِ جَهَنَّمَا
وَلَوْلَاكَ لَمْ يُفْتَنَ بِإِبْلِيسَ عَابِدٌ وَكَيْفَ وَقَدْ أَغْوَى صَفِيكَ آدَمَا
وَإِنِّي لَأَتَى الذَّنْبَ أَغْرِفُ قَدْرَهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ يَغْفُو تَكْرُمَا
قال الربيع: دخلت على الشافعي، وهو مريض، فسألني عن أصحابنا؟ فقلت:
إنهم يتكلمون، فقال: ما ناظرت أحدا قط على الغلبة، ويودّي أن جميع الخلق
تعلموا هذا الكتاب - يعني: كتبه - على ألا ينسب إلى منه شيء.

قال هذا يوم «الأحد»، ومات يوم «الخميس»، وانصرفنا من جنازته ليلة الجمعة،
فرأينا هلال شعبان، سنة أربع ومائتين، وله نيف وخمسون سنة.
قال العزيزي: رأيت ليلة مات الشافعي كأنه يقال: مات النبي ﷺ في هذه الليلة،
فأصبحت فقيلا: مات الشافعي.

وقال سفيان بن وكيع: رأيت - فيما يرى النائم - كأن القيامة قد قامت، والناس
في أمر عظيم؛ إذ بدّر لي أخى فقلت: ما حالكم؟ قال: غرضنا على ربنا، قلت: فما
حال أبي؟ قال: غفر له، وأمر به إلى الجنة، قلت: فمحمد بن إدريس؟ قال: حُشر
إلى الرحمن وَقَدْ، وألبس حلل الكرامة، وتَوَجَّج بتاج البهاء.

وقال أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر الترمذي: رأيت في المنام النبي ﷺ في
مسجده بـ «المدينة»، كأنني جئت إليه، فسألته عليه، وقلت: يا رسول الله، أكتب
رأى أبي حنيفة؟ قال: لا، فقلت: أكتب رأى مالك؟ قال: لا تكتب منه إلا ما وافق
حديثي، قلت: أكتب رأى الشافعي؟ فقال بيده هكذا، كأنه انتهرني، وقال: تقول:
رأى الشافعي؟! إنه ليس برأي، ولكنه ردّ علي من خالف سُنِّي.

مكانته العلمية:

اجتمع في الشافعي - رضى الله عنه - من ألوان الثقافة والعلم والمعرفة، ما لم
يجتمع في غيره من الأئمة؛ لأمرين:

أحدهما: عقليته الكاملة التي أعانته على الاستفادة من كل ما يحيط به، ولقد
صدق القاسم بن سلام، حيث يقول: «ما رأيت رجلا قط أعقل من الشافعي».

وثانيهما: كثرة أسفاره إلى «اليمن»، و«العراق»، و«مصر»، واتصاله بالعلماء، وأخذ ما عندهم في مختلف العلوم والمعرفة، ونُظُم معيشة المجتمعات وحياتهم. وكان نتيجة الترحال أن نال ثقافة واسعة في اللغة، والأدب، والحديث، والفقه على طريقتي أهل الحديث وأهل الرأي؛ كما أنه نال ثقافة اجتماعية اكتسبها من مشاهدة حياة البدو في البادية، والحضارة الأولية في «الحجاز»، و«اليمن»، والحضارة العريقة المعقدة المركبة في كل من «العراق» و«مصر»^(١).

ثانياً: تكوين المذهب وأصوله وطابعه

عمله الفقهي: كان في بداية طلبه يعتبر نفسه تلميذاً للإمام مالك بن أنس، وتابعاً لتعاليم مذهبه، وأحد رجال مدرسته، إلى أن قَدِمَ «العراق» للمرة الثانية، فأسس هناك مذهباً مستقلاً.

وكان من أبرز أعماله الفقهية: أنه درس مذهب المتقدمين، وبحث بدقة متناهية مسلك المدرستين: مدرسة الحديث، ومدرسة الرأي، وأحدث بعد هذا التمهيص طريقة نقدية ممثلة فيها مميزات المدرستين؛ وبذلك كَوَّنَ مركزاً وسطاً بين أهل الرأي، وأهل الحديث.

كما أن لفقهه مميزات أخرى، ليس هذا هو مقامُ بسطها، ولله الحمد والمنة.

أصول المذهب^(٢):

أصول استنباطه: قال في «الأم»: «الأصل: قرآن أو سنة، فإن لم يكن فقياسٌ عليهما، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ، وصحَّ الإسناد به - فهو المتهى، والإجماع أكبر من الخبر الفرد، والحديث على ظاهره، وإذا اختلفت المعاني فما أشبه منها ظاهره أو لاها به، وإذا تكافأت الأحاديث فأصحها إسناداً أو لاها، وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابن المسيب، ولا يقاس أصلٌ على أصلٍ، ولا يقال

(١) تاريخ الفقه الإسلامي: سلام مذكور ص(١٣٠)، عيسوى أحمد عيسوى ص(١٧١) الأستاذ: محمد أنيس عبادة ص(١٢٦).

(٢) راجع: الفكر السامي (١٧٦/٢) فما بعدها.

للأصل : لِمَ وكيف؟ وإنما يقال للفرع : لِمَ؟ فإذا صحَّ قياسه على الأصل صحَّ وقامت به الحجَّة» (١).

ويؤخذ من هذا الكلام أن أصول استنباطه : الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس؛ لكن انفراد بِمَسَلِّكَ مُتَّفَرِّدٌ فِي طَرِيقَةِ الْعَمَلِ بِكُلِّ مِنْهَا، وهذا لا يعنى الحَضْر؛ بل قال بِحُجَّةِ قَوْلِ الصَّحَابِي، والغُرف، والاستِصْحَاب، أَيْضًا. والمعروف عنه : أنه لا يأخذ بالاستحسان، والواقع خلاف ذلك.

وعن أصول مذهب الشافعي يقول الأستاذ الشيخ على الخفيف : وقد امتاز مذهب الشافعي بأصوله التي ذكرها صاحبه، ففصلها، وناضل عنها في كتابه «الأم»، و«الرسالة» التي وضعها في هذا الغرض، فكانت أصولًا لمذهبه مقطوعًا بها غير مظنونة، مروية عن الشافعي نفسه، غير مستنبطة من النظر في مذهبه.

قال الشافعي : والعلم من وجهين : اتباع أو استنباط، والاتباع : اتباع كتاب، فإن لم يكن ، فسنة؛ فإن لم تكن فقول عامة من سلفنا، لا نعلم له مخالفًا، فإن لم يكن، فقياس على كتاب الله - عز وجل - فإن لم يكن، فقياس على سنة رسول الله ﷺ، فإن لم يكن، فقياس على قول عامة من سلف لا مخالف له، ولا يجوز القول إلا بالقياس، وإذا قاس من له القياس فاختلفوا وَسِعَ كُلًّا أَنْ يَقُولَ بِمَبْلَغِ اجتهاده، ولم يسعه اتباع غيره؛ فيما أدى إليه اجتهاده بخلافه.

ويمكن عرض أصول المذهب كالآتي :

١ - الكتاب : وهو كبقية الفقهاء يضع القرآن في صدر المصادر، ويعتبره المنبع الأول لاستقاء الفقه، ويحتجُ بظواهر الكتاب، حتى يقوم دليل على أن المراد بها غير ظاهرها (٢).

٢ - السنة : وقد دافع الشافعي دفاعًا شديدًا عن العمل بخبر الواحد، ما دام راويه ثقة ضابطًا، وما دام الحديث متصلًا برسول الله ، وعَابَ على الحنفية في تقديم القياس عليه.

(١) راجع : الأم (٧/٢٤٧).

(٢) ينظر : المفصوى (٢١٦).

ويرى أن السنة إذا صَحَّت يجب اتباعها اتباع القرآن، لكن لا يرى العمل بالمرسل إلا بشروط: كأن يكون من مراسيل سَعِيد بن المسيَّب^(١).

٣ - الإجماع: وهو - فى نظره - عدم العلم بالخلاف على أساس أن العلم بالاتفاق غير ممكن^(٢).

ورد ما ذهب إليه شيخه الإمام مالك، من اعتباره إجماع أهل «المدينة» حجة، وأصلاً من أصول الفقه، وقال: إن أول إجماع هو إجماع الصحابة^(٣).

٤ - قول الصحابي: عَمِلَ الشافعى - فى قوله القديم - بأقوال الصحابة، أمّا فى الجديد: فالمعروف عنه - كما يقول كثير من أصحابه - عدم الاحتجاج به على أساس أنه نقل أقوالاً لهم ثم خالفها.

لكن يرى ابن القيم خلاف ذلك، ويقول: إن كلام الشافعى - فى الجديد - : «العلم طبقات: الأولى: الكتاب والسنة، والثانية: الإجماع فيما ليس كتاباً ولا سنة، الثالثة: أن يقول صحابى، فلا يعلم له مخالف من الصحابة، الرابعة: اختلاف الصحابة، الخامسة: القياس» - يدل على أن قول الصحابى حجة فى قوله الجديد أيضاً^(٤).

والواقع: أنه يرى الاستدلال بأقوال الصحابة عندما لا يكون خلاف بينهم - وَقَلَّ أن يكون ذلك - ويختار الأرجح منها عند الخلاف؛ بأن كانت أقرب إلى الكتاب والسنة، أو كانت من أقوال الراشدين، فهو مجتهد فى هذا الترجيح.

قال الإمام فى «الأم»: ما كان الكتاب والسنة موجودين، فالعذر عمن سمعهما مقطوع إلا باتباعهما، فإذا لم يكن ذلك، صرنا إلى أقاويل أصحاب رسول الله أو واحد منهم، ثم كان قول الأئمة: أبى بكر، أو عمر، أو عثمان - إذا صرنا فيه إلى التقليد - أحب إلينا؛ وذلك إذا لم نجد دلالة فى الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة، فتتبع القول الذى معه الدلالة؛ لأن قول الإمام مشهور بأنه يلزمه الناس، ومن لزم قوله الناس كان أشهر ممن يفتى الرجل أو نفر، وقد

(١) ينظر عيسوى أحمد عيسوى: تاريخ الفقه الإسلامى ص(١٩٧) الخضرى: المرجع السابق.

(٢) الخضرى: المرجع السابق.

(٣) ينظر: الشافعى للأستاذ أبى زهرة ص(٢٨٩).

(٤) ينظر: إعلام الموقعين (٣/٣٧٩).

يأخذ بفتياه أو يدعها، وأكثر المفتين يُقْتَنون للخاصة في بيوتهم ومجالسهم، ولا تعنى العامة بما قالوا عنايتهم بما قال الإمام.

٥ - القياس: يعتبر الشافعى أول من تكلم فى القياس، وضبط قواعده، وبيّنها؛ فهو وإن لم يعرفه بالحد، ولا بالرسم التام - إلا أنه وضحه بالأمثلة، والتوضيح بالمثال من قبيل الرسم الناقص.

وقد وقف الشافعى موقفًا وسطًا بين تشدد مالك، وتوسع أبى حنيفة، واشترط فى الأخذ به: أن تكون علته منضبطة، ولا يكون فى المسألة حديث صحيح، ولو كان من أخبار الآحاد.

٦ - الاستصحاب: ومن تتبّع فروع مذهب الشافعى يرى أنه عمِل بالاستصحاب، واعتبره من مصادر الأحكام.

٧ - العرف: لقد تأثر فقه الشافعى بالأعراف السائدة فى «مصر» فى عهده؛ فرجع عمدًا بناء على أعراف وعادات العراقيين؛ مما يدل على أن الشافعى يرى العرف مصدرًا من مصادر الأحكام.

٨ - الاستحسان: المعروف عن الشافعى: أنه لم يأخذ بالاستحسان، وأنه نَقِمَ عليه وعلى من يقول به، حتى قال: «من استحسَن فقد شَرَّع».

يُبد أن الشافعى بنى بعض المسائل الفقهية على الاستحسان، منها قوله: أستحسن أن تكون المتعة فى حق العقيم ثلاثين درهمًا، وقوله: أستحسن أن يؤجّل الشفيع ثلاثًا.

وفى السارق قال: إذا أخرج يده اليسرى بدل اليمينى فقطعت، القياس أن تقطع يمينه، والاستحسان ألا تقطع.

فعليه: الاستحسان الذى حمل عليه الشافعى وأنكره هو ما يستحسنه الناس ويشتهونه بلا دليل، وهذا ما لا يقول به أى مجتهد.

طائفة فقه الشافعى:

١ - كانت النزعة الفقهية للإمام الشافعى وسطًا بين نزعتين، وهما: نزعة أهل رأى، ونزعة أهل الحديث؛ حيث إن جذور فقهه ترجع إلى فقه الإمام أبى حنيفة، وفقه مالك بن أنس، فوافق أبا حنيفة فى مبادئه، كما وافق مالكًا فى أنه أعطى الحديث أولوية خاصة، حتى عُرفت الشافعية فى «العراق»، و«خراسان» ب«أهل

الحديث»، وكان أهل «بغداد» يُطَلِّقُون عليه: ناصر السنة؛ كما حَكَى الإمام الشافعي نفسه، فقال: «كانوا في «بغداد» يلقبونني بـ «ناصر السنة»»^١

٢ - لما رأى الشافعي اختلافًا ظاهرًا بَيْنَ مَسَلِك الحجازيين، والعراقيين - عمد إلى تحديد موقفه تحديدًا دقيقًا أمام هؤلاء وهؤلاء، فاتخذ لنفسه خطة واضحة في الاحتجاج بالحديث وبعض المصادر التبعية، وأخذ يقرر هذه الخطة وَيُخَطِّئُ من يَخَالِفُهَا، عراقيًا كان أو حجازيًا^(١).



(١) هاجم أبا حنيفة في تشديده بالنسبة لشروط العمل بالحديث، وفي تقديمه القياس على خبر الواحد، كما هاجم مالكًا؛ لأنه ترك أحيانًا حديثًا صحيحًا؛ لعمل أهل «المدينة».

ذكر كتب المذهب الشافعي

من كتب مذهب الشافعي: الأمالي، ومجمع الكافي، وعيون المسائل، والبحر المحيط، هذه من القديم. والأم، والإملاء، والمختصرات، والرسالة، والجامع الكبير، من الجديد.

وله كتاب آخر غير مشهور قريب من المحرر نظمًا وحجماً، ألفه المزني بعد الشافعي من مسوداته وسماه الاختصار.

ومن كتب المذهب: كتاب قيام الليل، وكتاب تعظيم الصلاة، لمحمد بن نصر المروزي.

ومنها: الفروق، والودائع، وكتاب العين والدين، لابن سريج.

ومنها: كتاب تذكرة العالم والمتعلم، لأبي حفص عمر بن الإمام ابن سريج.

ومنها: المسافر لمنصور التميمي، وكتاب المسك أيضا له.

ومنها: الإشراف، وكتاب الإجماع، وكتاب الإقناع لابن منذر.

ومنها: كتاب أدب القضاء للإصطخري.

ومنها: التلخيص، والمفتاح، وكتاب أدب القضاء، ودلائل القبلة لابن القاص.

ومنها: شرح المختصر، وكتاب التوسط لأبي إسحاق المروزي.

ومنها: فروع المولدات لابن الحداد.

ومنها: التعليق الكبير على كتب المزني، والتعليق الصغير عليه لابن أبي هريرة.

ومنها: شرح الرسالة لأبي الوليد النيسابوري.

ومنها: الإفصاح لأبي على الطبري.

ومنها: الخصال لأبي بكر الخفاف.

ومنها: فروع المذهب لابن القطان.

ومنها: كتاب أدب القضاء للقفال الكبير الشاشي، وكتاب محاسن الشريعة

لأبي بكر الشاشي.

ومنها: جمع الجوامع لأبي سهل بن العفريس.

ومنها: شرح التلخيص لأبي عبد الله الختن.

ومنها: شرح ما لا يسع المكلف جهله، لابن لآل.

- ومنها: التهذيب لأبى على الزجاجى، يسمى بزوائد المفتاح.
- ومنها: اللطيف لابن خيران الصغير.
- ومنها: الفتاوى لأبى عبد الله الحناطى.
- ومنها: كتاب التقريب، للقفال الصغير.
- ومنها: ثلاث تصانيف فى الفرائض لابن اللبان.
- ومنها: شعب الإيمان للحليمى.
- ومنها: تعلية على المختصر لأبى حامد الإسفرايينى.
- ومنها الكفاية، وشرح الكفاية، وكتاب الإيضاح للصيمرى.
- ومنها: كتاب الشهود، وكتاب الجبلى، وكتاب فى شرح فرائض المختصر لابن سراقه.
- ومنها: المجموع، وتجريد الأدلة، وكتاب القولين والوجهين، والمقنع للمحاملى، وكتاب رءوس المسائل، وكتاب عدة المسافرين أيضا له.
- ومنها: شرح التلخيص، وشرح فروع ابن الحداد للقفال الصغير، شيخ المراوزة.
- ومنها: التعليقة المسماة بالجامع، وكتاب الذخيرة للبندنجى.
- ومنها: كتاب فى الفرائض، وكتاب فى القضايا والوصايا للأستاذ أبى منصور البغدادى.
- ومنها: التلخيص، وكتاب شرح الفروع لأبى على السنجى.
- ومنها: الفروع، وكتاب السلسلة، وكتاب المختصر، والتبصرة، وكتاب الوسوسة للشيخ أبى محمد الجوينى.
- ومنها: الحيل والكشف، لأبى حاتم القزوينى.
- ومنها: المجرد، وكتاب رءوس المسائل، وكتاب الكافى، وكتاب الإشارة، لسليم الرازى.
- ومنها: كتاب الاستذكار، وكتاب جامع الجوامع، ومودع البدائع، للدارمى.
- ومنها: تعلية كثيرة الاستدلال، وكتاب شرح الفروع للقاضى أبى الطيب.
- ومنها: الحاوى الكبير الذى لم يصنف مثله، وكتاب الأحكام السلطانية، والإقناع، للماوردى.
- ومنها: شرح الفروع، وتعليق على مختصر المزنى لأبى بكر الصيدلانى.

ومنها: المطارحات لأبي عبد الله بن القطان، وليس هو ابن القطان المعروف فاعلمه.

ومنها: أدب القضاء، وكتاب الزيادات، وكتاب زيادات الزيادات، وكتاب طبقات الفقهاء لأبي عاصم العبادي.

ومنها: الإبانة، والعمدة للفوراني.

ومنها: تعليقات كبير وصغير، وكتاب أسرار الفقه، وكتاب الفتاوى، وشرح على الفروع، وقطعة من الشرح على التلخيص للقاضي الحسين.

ومنها: شرح مفتاح ابن القاص، لأبي خلف الطبري.

ومنها: التذكرة والتراجم، للقاضي البيضاوي صاحب أنوار التنزيل.

ومنها: المذهب الذي نحن بصدد شرحه، والتنبيه، وتذكرة المسنوي، ونكت الفنون للشيخ أبي إسحاق الشيرازي، ولخص المذهب عن تعليق شيخه القاضي أبي الطيب، والتنبيه عن تعليق الشيخ أبي حامد.

ومنها: الشامل، والطريق السالم، والكامل لابن الصباغ.

ومنها: نهاية المطلب، ومختصر النهاية، وكتاب الأساليب، والغياثي، وكتاب غياث الخلق في اتباع الحق، والرسالة النظامية لإمام الحرمين.

ومنها: التتمة للمتولى، ولم يتفق له إتمامه، وصل فيه إلى باب القضاء، وأتمه غير واحد.

ومنها: المعاينة، وتحرير الأحكام لأبي العباس الجرجاني.

ومنها: تهذيب الأدلة وتقريب الأحكام، وكتاب الكافي للشيخ نصر المقدسي.

ومنها: المعتمد لأبي نصر البندنجي تلميذ الشيخ أبي إسحاق الشيرازي المصنف.

ومنها: العدة لأبي عبد الله الطبري.

ومنها: العدة لأبي المكارم الروياني.

ومنها: الإشراف على غوامض الحكومات، وكتاب التهذيب لأبي سعد الهروي.

ومنها: البحر، والحلية، وكتاب المبتدئ للروياني.

ومنها: البسيط، والوسيط، والوجيز، والخلاصة، وعقود المختصر ونقاوة

المعتصر، وفتاوى كبيرة وصغيرة، وإحياء العلوم، وفاتحة العلوم، وبداية الهداية،

وتصنيفان فى المسألة السراجية:

أحدهما: فى عدم وقوع الطلاق، تسمى غاية النور فى دراسة الدور.
والثانى: فى إبطاله تسمى غاية الغور فى إبطال الدور. وكتاب المأخذ، وحصن
المأخذ للغزالي مما يتعلق بالفقه.

ومنها: المعتمد، والحلية، وكتاب الترغيب، وعمدة الدين، وتصنيف فى عدم
وقوع الطلاق فى المسألة السراجية لأبى بكر الشاشى.

ومنها: التهذيب، وشرح السنة، وفتاوى كبيرة للبغوى صاحب معالم التنزيل،
لخص التهذيب عن تعليق شيخه القاضى الحسين.

ومنها: الكافى للخوارزمى.

ومنها: تقريب الأحكام للهروى.

ومنها: فوائد المذهب للفارقى.

ومنها: المحيط فى شرح الوسيط، وتعليق على الخلاف بيننا وبين أبى حنيفة،
لمحمد بن يحيى تلميذ الغزالي.

ومنها: الذخائر، وكتاب عمدة القضاة، للقاضى المجلى.

ومنها: كتاب الأحكام للقاضى أبى الفتوح.

ومنها: روضة الأحكام وزينة الأحكام للقاضى شريح الرويانى ابن عم صاحب
البحر.

ومنها: شرح التنبيه لصائن الدين عبد العزيز بن عبد الحكيم الجبلى، وهو شرح
مفيد معروف، إلا أنه لا يجوز الاعتماد على ما فيه من النقول، قاله ابن الصلاح
وغيره.

وقال الإسئوى: وسببه على ما حكاه بعض شيوخنا أن بعض من عاصره حسده
عليه فدرس فيه نقولا غير صحيحة فأفسد الكتاب.

ومنها: الرونق، وكتاب الزوائد، وكتاب السؤال عما فى المذهب من الإشكال
لأبى حامد العراقى.

ومنها: الانتصار، والمرشد، وكتاب التنبيه فى معرفة الأحكام، دون تنبيه الشيخ
لابن أبى عصرون.

ومنها: شرح الوجيز للعماد بن يونس جد صاحب التعجيز.

ومنها: شرح التنبيه، لشرف الدين بن يونس.

ومنها: شرح الوجيز المسمى بالعزیز وشرح آخر له يسمى بالصغير، وشرح المسند، والمحرر، والتذنب، والأمالی الشارحة، وكتاب الإيجاز فی أخطار الحجاز للإمام الرافعی، وكان له كتاب آخر شرع فيه قبل شروعه فی فتح العزیز، وكان أبسط منه، سماه المحمود ووصل فيه إلى آخر الصلاة، فصار أربع مجلدات، ثم عدل عنه وتركه، وابتدأ بالعزیز.

ومنها: الروضة، والمناسك الكبرى، والصغرى والتيان، ودقائق المنهاج، وشرح صحيح مسلم، والأذكار، وتهذيب الأسماء واللغات، وتصحيح التنبيه، والمسائل المثورة، ومختصر التذنب، والتحقيق وصل فيه إلى كتاب صلاة الجماعة، والنكت على الوسيط، ومهمات الأحكام، والأصول والضوابط، وكتاب الإشارات على الروضة للنووي.

ومنها: الجامع الأوفى لأبي المظفر السهروردي.

ومنها: حواشي الوسيط لعماد الدين بن السكري.

ومنها شرح الوسيط للموفق حمزة بن يوسف الحموي.

ومنها: المعبر فی تعليل المختصر لأبي خلف الشرواني.

ومنها: التوجيه فی شرح التنبيه، لابن محمد بن المبارك المعروف بابن الخل.

ومنها: الوسائل فی فروق المسائل، وكتاب شرح المفتاح لسلامة المقدسي.

ومنها: شرح التنبيه لمحـب الدين الطبري.

ومنها: جامع الفتاوى لعلي الكرخي.

ومنها: الكفاية لمعين الدين الجاجرمي.

ومنها: كتاب الهادي لقطب الدين النيسابوري.

ومنها: كتاب تبيان الأحكام للفقيه سلطان المقدسي.

ومنها: الموجز فی شرح الوجيز للزنجاني.

ومنها: شرح مشكل الوسيط، وكتاب فی أدب القضاء لابن أبي الدم.

ومنها: مشكل الوسيط، وكتاب الفتوى، وكتاب أدب المفتي والمستفتي، وكتاب

فوائد الرحلة، وكتاب نكت متفرقة على المذهب لابن الصلاح.

ومنها: الغاية فی اختصار النهاية، وكتاب قواعد الإعراب الكبرى، والقواعد

الصغرى، والفتاوى الموصلية لابن عبد السلام.

ومنها: الحاوى الصغير، والعجاب، واللباب للشيخ عبد الغفار القزوينى.

ومنها: شرح للحاوى الصغير للشيخ علاء الدين على بن مجد الدين إسماعيل القونوى.

ومنها: شرح آخر له لعلاء الدين الطوسى.

ومنها: شرح آخر له، لضياء الدين الطوسى.

ومنها: شرح آخر له، لمحمد الشريف، وعليه ثلاث تعليقات آخر.

ومنها: التعجيز لعبد الرحيم بن ولد عماد بن يونس.

ومنها: نكت التنبيه لابن أبى الصيف.

ومنها: التجريد لابن كج.

ومنها: المستدرك للبوشنجى.

ومنها: الجواهر للقمولى.

ومنها: الكفاية لابن الرفعة.

ومنها: الطبقات الكبرى، والوسطى، والصغرى، والعمدة للسبكى.

ومنها: التوشيح لابن السبكى.

ومنها: المهمات، ومهمات المهمات، وخادم العزيز، والروضة، وطبقات

أصحاب الشافعى للإسنوى والزرکشى.

ومنها: عجالة المحتاج وأصله، وشرح آخر على التنبيه لابن الملقن.

ومنها: تحفة المنهاج، وخواتيم الأعمال للأذرى.

ومنها: الإقليد والإصباح للزوزنى.

ومنها: شرح للوجيز إلى باب العدة، وتصنيف فى المسألة السراجية، للإمام فخر

الدين الرازى.

ومنها: طبقات الأصحاب، وأحكام البيان للحسين الطيبى صاحب شرح

المشكاة.

ومنها: الأطباق والتذكرة، وحل المشكلات، للإمام أبى سليمان حمد بن محمد

ابن الخطابى، ومعالم السنن، وأعلام السنن له أيضًا.

ومنها: كتاب جامع الأصول، ومناقب الأخيار، ونهاية الأحكام لمحمد بن أحمد

الجيزى، بالجيم والزاي المعجمتين.

ومنها: شرح جليل قليل الوجود على المنهاج لابن النقيب.

ومنها: تحرير الفتاوى، وتجريد البيان، وأحكام القضاة لولى الدين العراقى.

تحقيق القول فيمن يفتى بقوله من متأخري الشافعية

قد أطبق المحققون فى المذهب الشافعى على أن الكتب المتقدمة على الشيخين الرافعى والنووى لا يعتد بشيء منها، إلا بعد البحث والتمحيص والتدقيق، حتى يغلب على الظن أنه راجح فى مذهب الشافعى.

هذا فى حكم لم يتعرض له الشيخان أو أحدهما.

فإن تعرض له الشيخان، فالمعتمد ما اتفقا عليه.

فإن اختلفا ولم يوجد لهما مرجح، أو كان المرجح على السواء، فالمعتمد قول النووى.

وإن كان وجد المرجح لأحدهما دون الآخر، فالمعتمد قول صاحب المرجح.

قال الكردى فى المسلك العدل والفوائد المدنية: فإن تخالفت كتب النووى،

فالعالم أن المعتمد التحقيق، فالمجموع، فالتنقيح، فالروضة، والمنهاج، ونحو فتاواه، فشرح مسلم، فتصحيح التنبيه، ونكته.

فإذا اتفق المتأخرون على أن ما قاله سهو، فلا يكون حيتئذ معتمداً، لكنه نادر جداً،

وقد تتبع من جاء بعدهما كلامهما، وبينوا المعتمد من غيره بحسب ما ظهر لهم.

ثم إن لم يكن للشيخ ترجيح، فإن كان المفتى من أهل الترجيح فى المذهب أفتى

بما ظهر له ترجيحه مما اعتمده أئمة مذهبه، ولا تجوز له الفتوى بالضعيف عندهم،

وإن ترجح عنده؛ لأنه إنما يستل عن الراجح فى المذهب، لا عن الراجح عنده، إلا

إن نبه على ضعفه، وأنه يجوز تقليده للعمل به، وحيث كان كذلك فلا بأس، وإن لم

يكن من أهل الترجيح، وهم الموجودون اليوم، فاختلف فيهم: فذهب علماء مصر،

أو أكثرهم إلى اعتماد ما قاله الشيخ محمد الرملى فى كتبه خصوصاً فى نهايته؛ لأنها

قرئت على المؤلف إلى آخرها فى أربعمئة من العلماء، فنقدوها وصححوها،

فبلغت صحتها إلى حد التواتر، وذهب علماء حضرموت والشام والأكراد وداغستان

وأكثر اليمن والحجاز إلى أن المعتمد ما قاله الشيخ ابن حجر الهيتمى فى كتبه، بل

فى تحفته لما فيها من إحاطة نصوص الإمام، مع مزيد تتبع المؤلف فيها، ولقراءة المحققين لها عليه الذين لا يحصون كثرة.

ثم فتح الجواد، ثم الإمداد ثم شرح العباب ثم فتاويه.
قال الشيخ العلامة على بن عبد الرحيم باكثير فى منظومته التى فى التقليد وما يتعلق به:

وشاع ترجيح مقال ابن حجر فى يمن وفى الحجاز فاشتهر
وفى اختلاف كتبه فى الرجح الأخذ بالتحفة ثم الفتح
فأصله لا شرحه العبابا إذ رام فيه الجمع والإيعابا
قال الكردى: هذا ما كان فى السالف عند علماء الحجاز، ثم وردت علماء مصر
إلى الحرمين، وقرروا فى دروسهم معتمد الشيخ الرملى، إلى أن فشا قوله فيهما،
حتى صار من له إحاطة بقولهما يقررهما من غير ترجيح.
وقال: علماء الزمزمة تتبعوا كلامهما، فوجدوا ما فيها عمدة مذهب الشافعى
رضى الله عنه.

ثم قال: وعندى لا تجوز الفتوى بما يخالفهما، بل بما يخالف التحفة والنهاية إلا
إذا لم يتعرضا له، فيفتى بكلام شيخ الإسلام، ثم بكلام الخطيب، ثم بكلام حاشية
الزيادى، ثم بكلام حاشية ابن قاسم، ثم بكلام عميرة، ثم بكلام حاشية
الشبرايملى، ثم بكلام حاشية الحلبي ثم بكلام حاشية الشوبرى، ثم بكلام حاشية
العنانى ما لم يخالفوا أصل المذهب؛ كقول بعضهم: لو نقلت صخرة من أرض
عرفات إلى غيرها يصح الوقوف عليها.

ثم قال: وأقول: والذى يتعين اعتماده أن هؤلاء الأئمة المذكورين من أرباب
الشروح والحواشى كلهم أئمة فى المذهب، يستمد بعضهم من بعض يجوز العمل
والإفتاء والقضاء بقول كل منهم، وإن خالف من سواه ما لم يكن سهوا أو غلطا أو
ضعيفا ظاهر الضعف؛ لأن الشيخ ابن حجر نفسه قال فى مسألة الدور: زلات
العلماء لا يجوز تقليدهم فيها.

قال السيد عمر فى فتاويه: والحاصل أن ما تقرر من التخيير لا محيد عنه فى
عصرنا، هذا بالنسبة إلى أمثالنا القاصرين عن رتبة الترجيح؛ لأننا إذا بحثنا عن الأعلام
بين الحيين لعسر علينا الوقوف، فكيف بين الميتين، فهذا هو الأحوط الأورع الذى

درج عليه السلف الصالح المشهود لهم بأنهم خير القرون.
وفى المسلك العدل حاشية شرح بافضل: ورفع للعلامة السيد عمر البصرى
سؤال من الإحساء فيما يختلف فيه ابن حجر، والجمال الرملى، فما المعول عليه
من الترجيحين؟

فأجاب: إن كان المفتى من أهل الترجيح، أفتى بما ترجح عنده.
قال: وإن لم يكن كذلك، كما هو الغالب فى هذه الأعصار المتأخرة، فهو راو لا
غير، فيتخير فى رواية أيها شاء أو جميعا، أو بأيها من ترجيحات أجلاء المتأخرين،
ثم الأولى بالمفتى التأمل فى طبقات العامة، فإن كان السائلون من الأقوياء الآخذين
بالعزائم وما فيه الاحتياط، اختصهم برواية ما يشتمل على التشديد، وإن كانوا من
الضعفاء الذين هم تحت أسر النفوس؛ بحيث لو اقتصر فى شأنهم على رواية
التشديد أهملوه، ووقعوا فى وهدة المخالفة لحكم الشرع روى لهم ما فيه التخفيف
شفقة عليهم من الوقوع فى ورطة الهلاك، لا تساهلا فى دين الله، أو لباعث فاسد،
كطمع أو رغبة أو رهبة.

ثم قال: وهذا الذى تقرر هو الذى نعتقه، وندين لله به.
قال: وكان بعض مشايخنا يجرى على لسانه عند مرور اختلاف المتأخرين فى
الترجيح فى مجلس الدرس، وسؤال بعض الحاضرين عن العمل بأى الروايتين من
شاء يقرأ لقالون، ومن شاء يقرأ لورث، وأما التزام واحد على التعيين فى جميع
المواد، وتضعيف مقابله، فالحامل عليه محض التقليد.

وفى القضاء من التحفة ما نصه فى الخادم عن بعض المحتاطين الأولى لمن بلى
بوسواس الأخذ بالأخف والرخص لثلا يزداد، فيخرج عن الشرع، ولضده الأخذ
بالأثقل لثلا يخرج إلى الإباحة.

وقال العلامة السيد عبد الرحمن بن عبد الله الفقيه العلوى فى آخر جواب طويل:
وإذا اختلف ابن حجر والرملى وغيرهما من أمثالهما، فالتأمر على النظر والترجيح
يلزمه، وأما غيره فيأخذ بالكثرة إلا إذا كانوا يرجعون إلى أصل واحد، ويتخير بين
المتقاربين كابن حجر والرملى، خصوصا فى العمل، كما حرره السيد عمر بن
عبد الرحيم البصرى فى فتوى له. وسئل الإمام العلامة السيد عبد الرحمن بلفقيه،
عما إذا اختلف ابن حجر ومعاصروه، فقال: اعزل الحظ والطمع، وقلد من شئت

فإنهم أكفاء.

ونقل عن الإمام العلامة السيد حامد بن عمر حامد علوى أن معتمد سلفنا العلويين فى الفقه، على ما قاله الشيخ ابن حجر، وليس ذلك لكثرة علمه؛ فإن الشيخ عبد الله بامخرمة أوسع علمًا منه، ولكن ابن حجر له إدراك قوى أحسن منه، بل ومن غيره من الفقهاء المصنفين؛ فلذا اعتمده سلفنا بتريم.

فما قوى مدركه هو المعتمد عند المحققين، وإن لم يقل به إلا واحد، أو خالف كلام الأكثرين، ومن ثم وافق الأصحاب على كثرتهم الشافعى - رضى الله عنه - فى مسائل انفرد بها عن أكثر الأئمة نظرًا إلى قوة مدركه، ذكره فى شرح العباب.

واعلم أن مراتب العلماء ست:

الأولى: مجتهد مستقل كالأربعة وأضرابهم.

الثانية: مطلق منتسب كالمزنى.

الثالثة: أصحاب الوجوه كالقفال، وأبى حامد.

الرابعة: مجتهد الفتوى كالرافعى، والنوى.

الخامسة: نظار فى ترجيح ما اختلف فيه الشيوخ؛ كالإسنوى وأضرابه.

السادسة: حملة فقه ومراتبهم مختلفة.

فالأعلون يلتحقون بأهل المرتبة الخامسة، وقد نصوا على أن المراتب الأربع الأول يجوز تقليدهم.

وأما الأخيرتان، فالإجماع الفعلى من زمنهم إلى الآن الأخذ بقولهم، وترجيحاتهم فى المنقول حسب المعروف فى كتبهم، ذكره فى مطلب الإيقاظ.

وفى حواشى المحلى للقلوبى: إن قدر المجتهد على الترجيح دون الاستنباط، فهو مجتهد الفتوى، وإن قدر على الاستنباط من قواعد إمامه، فهو مجتهد المذهب، أو على الاستنباط من الكتاب والسنة فهو المطلق.

قال فى فتح المعين: والمجتهد من يعرف أحكام القرآن من العام والخاص، والمجمل والمبين، والمطلق والمقيد، والنص والظاهر، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، وبأحكام السنة من المتواتر، وهو ما تعددت طرقه، والآحاد وهو بخلافه، والمتصل باتصال رواته إليه ﷺ ويسمى المرفوع، أو إلى الصحابى فقط ويسمى الموقوف، والمرسل وهو قول التابعى: قال رسول الله ﷺ كذا، أو

فعل كذا، أو بحال الرواة قوة أو ضعفا، وما تواتر ناقلوه، وأجمع السلف على قبوله لا يبحث عن عدالة ناقله، وله الاكتفاء بتعديل إمام عرف صحة مذهبه في الجرح والتعديل، ويقدم عند التعارض الخاص على العام، والمقيد على المطلق، والنص على الظاهر، والمحكم على المتشابه، والناسخ والمتصل والقوى على مقابلها، ولا تنحصر الأحكام في خمسمائة آية ولا خمسمائة حديث، خلافا لزاعمها، وبالمقياس بأنواعه الثلاثة من الجلي وهو ما يقطع فيه بنفى الفارق، كقياس ضرب الوالد على تأفيفه، أو المساوى وهو ما يبعد فيه انتفاء الفارق، كقياس إحراق مال اليتيم على أكله، أو الأدون وهو ما يبعد فيه انتفاء الفارق، كقياس الذرة على البر في الربا بجامع الطعم، وبلسان العرب لغة ونحوًا وصرفًا وبلاغة، وبأقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم ولو فيما يتكلم فيه فقط لثلا يخالفهم.

وفي التحفة قال ابن الصلاح: اجتماع ذلك كله إنما هو شرط للمجتهد المطلق الذى يفتى فى جميع أبواب الفقه، إما مقيد لا يعدو مذهب إمام خاص، فليس عليه غير معرفة قواعد إمامه، وليراع فيها ما يراعيه المطلق فى قوانين الشرع، فإنه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع، ومن ثم لم يكن له عدول عن نص إمامه كما لا يجوز الاجتهاد مع النص.

وقال السيوطى رحمه الله - تعالى - المجتهد: شرطه العلم بالفقه أصلاً وفرعاً، خلافاً ومذهباً، والمهم من تفسير آيات وأخبار ولغة ونحو وحال رواة.

قال ابن دقيق العيد: لا يخلو العصر عن مجتهد، إلا إذا تداعى الزمان، وقربت الساعة، وأما قول الغزالي كالقفال إن العصر خلا عن المجتهد المستقل، فالظاهر أن المراد مجتهد قائم بالقضاء لرغبة العلماء عنه، وكيف يمكن القضاء على الأعصار بخلوها عنه، والقفال نفسه كان يقول لسائله فى مسائل الصبرة: تسألنى عن مذهب الشافعى أم عما عندى؟

وقال هو وآخرون منهم تلميذه القاضى حسين: لسنا مقلدين للشافعى، بل وافق رأينا رأيه.

قال ابن الرفعة: ولا يختلف اثنان أن ابن عبد السلام، وتلميذه ابن دقيق العيد بلغا رتبة الاجتهاد.

وقال ابن الصلاح: إمام الحرمين، والغزالي، والشيرازي من الأئمة المجتهدين في المذهب.

ووافقه الشيخان، فأقاما كالغزالي احتمالات الإمام وجوهاً، وخالفه ابن الرفعة، والذي يتجه أن هؤلاء وإن ثبت لهم الاجتهاد، فالمراد التأهل له مطلقاً، أو في بعض المسائل؛ إذ الأصح جواز تجزئته، أما حقيقته بالفعل في سائر الأبواب، فلم يحفظ ذلك من قريب عصر الشافعي إلى الآن، كيف وهو متوقف على تأسيس قواعد أصولية وحديثية، يخرج عليها استنباطاته وتفريعاته، وهذا التأسيس هو الذي أعجز الناس عن بلوغ حقيقة مرتبة الاجتهاد المطلق، ولا يغنى عنه بلوغ الدرجة الوسطى؛ فإن أدون أصحابنا ومن بعدهم بلغ ذلك، ولم يحصل له مرتبة الاجتهاد المذهبي، فضلاً عن الاجتهاد النسبي، فضلاً عن الاجتهاد المطلق. ولتعرض لطبقات الفقهاء أيضاً من السادة الحنفية إتماماً للفائدة، وللاحتياج إليها لديهم في كل قضية.

قال خاتمة المحققين العلامة ابن عابدين رحمه الله ما نصه: وقد أوضحها المحقق ابن كمال باشا في بعض رسائله، فقال: لا بد للمفتي أن يعلم حال من يفتي بقوله، ولا يكفيه معرفته باسمه ونسبه، بل لا بد من معرفته في الرواية، ودرجته في الدراية، وطبقته من طبقات الفقهاء؛ ليكون على بصيرة في التمييز بين القائلين المتخالفين، وقدرة كافية من الترجيح بين القولين المتعارضين.

الأولى: طبقة المجتهدين في الشرع: كالأئمة الأربعة - رضى الله عنهم - ومن سلك مسلكهم، في تأسيس قواعد الأصول، وبه يمتازون عن غيرهم.

الثانية: طبقة المجتهدين في المذهب: كأبي يوسف، ومحمد، وسائر أصحاب أبي حنيفة، القادرين على استخراج الأحكام من الأدلة على مقتضى القواعد التي قررها أستاذهم أبو حنيفة في الأحكام، وإن خالفوه في بعض أحكام الفروع، لكن يقلدونه في قواعد الأصول، وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب، كالشافعي وغيره المخالفين له في الأحكام، غير مقلدين له في الأصول.

الثالثة: طبقة المجتهدين في المسائل التي لا نص فيها عن صاحب المذهب: كالخصاف، وأبي جعفر الطحاوي، وأبي الحسن الكرخي، وشمس الأئمة الحلواني، وشمس الأئمة السرخسي، وفخر الإسلام البزدوي، وفخر الدين قاضیخان، وأمثالهم، فإنهم لا يقدرون على شيء من المخالفة لا في الأصول ولا

فى الفروع، لكنهم يستنبطون الأحكام فى المسائل التى لا نص فيها، على حسب الأصول والقواعد.

الرابعة: طبقة أصحاب التخرىج من المقلدين: كالرازى وأضرابه، فإنهم لا يقدرون على الاجتهاد أصلاً، لكنهم لإحاطتهم بالأصول، وضبطهم للمأخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذى وجهين، وحكم مبهم محتمل لأمرين، منقول عن صاحب المذهب، أو أحد أصحابه برأيهم ونظرهم فى الأصول والمقايسة على أمثاله ونظائره من الفروع، وما فى الهداية من قوله كذا فى تخرىج الكرخى، وتخرىج الرازى من هذا القبيل.

الخامسة: طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين: كابى الحسن القدورى، وصاحب الهداية وأمثالهما، وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض، كقولهم: هذا أولى، وهذا أصح رواية، وهذا أرفق للناس.

والسادسة: طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوى والضعيف، وظاهر المذهب والرواية النادرة، كأصحاب المتون المعتمدة من المتأخرين، مثل صاحب الكنز، وصاحب المختار، وصاحب الوقاية، وصاحب المجموع، وشأنهم ألا ينقلوا الأقوال المردودة والروايات الضعيفة.

والسابعة: طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر، ولا يفرقون بين الغث والسمين.

وقال - رحمه الله تعالى - لى قبل ذلك:

قدمنا عن فتح القدير كيفية الإفتاء مما فى الكتب، فلا يجوز الإفتاء مما فى الكتب الغريبة، وفى شرح الأشباه لشيخنا المحقق هبة الله البعلبى:

قال شيخنا العلامة صالح الجينى: إنه لا يجوز الإفتاء من الكتب المختصرة كالنهر، وشرح الكنز للعينى، والدر المختار شرح تنوير الأبصار إما لعدم الاطلاع على حال مؤلفيها، كشرح الكنز لمنلا مسكين، وشرح النقاية للقهستانى، أو لنقل الأقوال الضعيفة فيها كالقنية للزاهدى، فلا يجوز الإفتاء من هذه؛ إلا إذا علم المنقول عنه، وأخذه منه. هكذا سمعته منه وهو علامة فى الفقه مشهور والعهدة عليه.

وينبغى إلحاق الأشباه والنظائر بها؛ فإن فيها من الإيجاز فى التعبير ما لا يفهم

معناه إلا بعد الاطلاع على مأخذه، بل فيها فى مواضع كثيرة الإيجاز المخل يظهر ذلك لمن مارس مطالعتها مع الحواشى، فلا يأمن المفتى من الوقوع فى الغلط إذا اقتصر عليها؛ فلا بد له من مراجعة ما كتب عليها من الحواشى، أو غيرها. ورأيت فى حاشية أبى السعود الأزهرى على شرح منلا مسكين أنه لا يعتمد على فتاوى ابن نجيم، ولا على فتاوى الطورى.

اصطلاحات فقهاء الشافعية

اعلم أن الاصطلاح هو اتفاق طائفة على أمر مخصوص بينهم. فحيث قالوا: الإمام يريدون به إمام الحرمين الجوينى بن أبى محمد. وحيث يطلقون القاضى يريدون به القاضى حسينًا، أو القاضيين فالمراد بهما الرويانى والماوردى. وإذا أطلقوا الشارح معرّفًا أو الشارح المحقق يريدون به الجلال المحلى شارح المنهاج؛ حيث لم يكن لهم اصطلاح بخلافه، وإلا كالشارح فى شرح الإرشاد، حيث أطلق الشارح يريد به الجوجرى شارح الإرشاد. وإن قالوا: شارح، فالمراد به واحد من الشراح لأى كتاب كان كما هو مفاد التنكير، ولا فرق فى ذلك بين التحفة وغيرها، خلافاً لمن قال: إنه يريد شهبة. وحيث قالوا: قال بعضهم أو نحوه فهو أعم من شارح. وحيث قالوا: قال الشيخان ونحوه، يريدون بهما الرافعى والنوى. أو الشيوخ فالمراد بهم الرافعى، والنوى، والسبكى. وحيث قال الشارح: شيخنا يريد به شيخ الإسلام زكريا، وكذلك الخطيب الشربينى، وهو مراد الجمال الرملى بقوله: الشيخ، وإن قال الخطيب: شيخى، فمراده الشهاب الرملى، وهو مراد الجمال بقوله: أفتى به الوالد ونحوه. وإذا قالوا: لا يبعد كذا فهو احتمال. وحيث قالوا: على ما شمله كلامهم ونحو ذلك، فهو إشارة إلى التبرؤ منه، أو أنه مشكل، كما صرح بذلك الشارح فى حاشية فتح الجواد ومحلّه حيث لم ينبه على تضعيفه أو ترجيحه، وإلا خرج عن كونه مشكلا إلى ما حكم به عليه.

وحيث قالوا: كذا قالوه أو كذا قاله فلان، فهو كالذى قبله.
وإن قالوا: إن صح هذا فكذا، فظاهره عدم ارتضائه كما نبه عليه فى الجنائز من التحفة.

وإن قالوا: (كما) أو (لكن)، فإن نبهوا بعد ذلك على تضعيفه أو ترجيحه، فلا كلام، وإلا فهو معتمد، فإن جمع بينهما فنقل الشيخ سعيد سنبل عن شيخه الشيخ عبده المصرى، عن شيخه الشوبرى، أن اصطلاح التحفة أن ما بعد (كما) هو المعتمد عنده، وأن ما اشتهر من أن المعتمد ما بعد، لكن فى كلامه إنما هو فيما إذا لم يسبقها كما، وإلا فهو المعتمد عنده، وإن رجح بعد ذلك ما يقابل ما بعد (كما)، إلا أنه قال: لكن المعتمد كذا، أو الأوجه كذا، فهو المعتمد وعندى أن ذلك لا يتقيد بهاتين الصورتين، بل سائر صيغ الترجيح كهما، ورأيت عن الشارح أن ما قيل فيه (لكن) إن كان تقييداً لمسألة بلفظ (كما) فما قبل (لكن) هو المعتمد، وإن لم يكن لفظ (كما) فما بعد (لكن) هو المعتمد.

وعلى هذا الأخير يحمل ما نقله ابن اليتيم فى حواشى التحفة عن مشايخه الأجلاء، أنهم تتبعوا كلام الشارح، فوجدوا أن المعتمد عنده ما بعد (لكن)، إذا لم ينص على خلافه أنه المعتمد، لكن رأيت نقلاً عن تقرير البشيشى فى درسه أن ما بعد (لكن) فى التحفة هو المعتمد، سواء كان قبلها (كما)، أو غيره.

إلا أن يقال: هو المعتمد عنده لا عند الشارح.

وفى فتاوى الكردى رحمه الله: سئل إذا سجد، ثم رفع من السجود، وشك هل وضع يده أو رجله، أو اطمأنت يده أو رجله هل يضر ذلك أو لا؟
الجواب: يجب عليه العود للسجود فوراً مطلقاً على المعتمد فى التحفة إن قلنا: قاعدتها حيث لم يكن فى العبارة (كما) أن ما بعد (لكن) فيها هو المعتمد، وهو ما ذكرناه من وجوب العود.

وإن قلنا بما هو فى كتاب الفوائد المدنية، من أن محل تلك القاعدة حيث لم يرد ما بعد (لكن)، وقد رده فى مسألتنا فى التحفة فيكون المعتمد ما قبل (لكن)، وهو عدم وجوب العود، ويؤيده اعتماده فى غير التحفة كالإيعاب وشرح الإرشاد وغيرها والله أعلم.

قال فى المطلوب: ويظهر من تذكرة الإخوان للعليجي أن اصطلاح الشمس الرملى، والخطيب الشرينى كاصطلاح الشيخ فى هذه الألفاظ المذكورة عن الكردى.

قال العليجي: وإذا قالوا على ما اقتضاه كلامهم، أو على ما قاله فلان بذكر (على) أو قالوا هذا كلام فلان - فهذه صيغة تبرى كما صرحوا به، ثم تارة يرجحونه وهذا قليل، وتارة يضعفونه وهو كثير، فيكون مقابله هو المعتمد، أى: إن كان، وتارة يطلقون ذلك، فجرى غير واحد من المشايخ على أنه ضعيف، والمعتمد ما فى مقابله أيضًا.

وتوقف العلامة الكردى فى صورة الإطلاق قال: لأنه لا يلزم من تبريه اعتماد مقابله؛ فينبغى حينئذ مراجعة بقية كتب ابن حجر، فما فيها هو معتمده، فإن لم يكن ذلك فيها، فما اعتمده معتمدو متأخرى أئمتنا الشافعية، فحرر ذلك.

قال العليجي: وقال الشيخ محمد باكثر: تتبع كلام الشيخ ابن حجر، فإذا قال: على المعتمد، فهو الأظهر من القولين، أو الأقوال.

وإذا قال: على الأوجه مثلا، فهو الأصح من الوجهين أو الأوجه. وقال السيد عمر فى الحاشية: وإذا قالوا: والذى يظهر مثلاً أى بذكر الظهور فهو بحث لهم.

وقال الشيخ ابن حجر فى رسالته فى الوصية بالسهم: البحث ما يفهم فهما واضحا من الكلام العام للأصحاب المنقول عن صاحب المذهب بنقل عام. وقال السيد عمر فى فتاويه: البحث هو الذى استنبطه الباحث من نصوص الإمام، وقواعده الكلين.

قال السيد عمر فى الحاشية فى الطهارة: كثيرا ما يقولون فى أبحاث المتأخرين وهو محتمل، فإن ضبطوا بفتح الميم الثانى، فهو مشعر بالترجيح؛ لأنه بمعنى قريب.

وإن ضبطوا بالكسر فلا يشعر به؛ لأنه بمعنى: ذى احتمال، أى: قابل للحمل والتأويل.

فإن لم يضبطوا بشيء منهما، فلا بد أن تراجع كتب المتأخرين عنهم، حتى تنكشف حقيقة الحال.

والذى يظهر أن هذا إذا لم يقع بعد أسباب التوجيه كلفظ (كل)، أما إذا وقع بعدها، فيتعين الفتح كما إذا وقع بعد أسباب التضعيف فيتعين الكسر. والاختيار هو الذى استنبطه المختار عن الأدلة الأصولية بالاجتهاد، أى: على القول بأنه يتحرى، وهو الأصح من غير نقل له من صاحب المذهب؛ فحيثئذ يكون خارجا عن المذهب، ولا يعول عليه، وأما المختار الذى وقع للنوى فى الروضة فهو بمعنى الأصح فى المذهب لا بمعناه المصطلح.

وأما تعبيرهم بـ (وقع لفلان كذا)، فإن صرحوا بعده بترجيح أو تضعيف، وهو الأكثر فذاك، وإلا حكم بضعفه كما حقق ذلك الشيخ خاتمة المحققين مفتى الديار اليمنية السيد محمد بن أحمد بن عبد البارى، والإمام العلامة السيد سليمان بن محمد بن عبد الرحمن مفتى زبيد فى جواب سؤال قدم إليهما فى ذلك ضمن أسئلة. وفى مطلب الإيقاظ: سئل العلامة الشريف عمر بن عبد الرحيم الحسينى المكى، عن قول المصنفين كذا فى أصل الروضة كأصلها أو أصلها، ما المراد بما ذكر؟ فأجاب بخط بعض الأئمة المحققين من تلامذة شيخ الإسلام زكريا بهامش نسخته الغرر لشيخه ما حاصله: أنه إذا قال: قال فى أصل الروضة فالمراد منه عبارة النوى فى الروضة التى لخصها، واختصرها من لفظ العزيز رفع هذا التعبير بصحة نسبة الحكم إلى الشيخين، وإذا عزى الحكم إلى زوائد الروضة، فالمراد منه زيادتها على ما فى العزيز.

وإذا أطلق لفظ الروضة فهو محتمل لتردده بين الأصل والزوائد، وربما يستعمل بمعنى الأصل، كما يقضى به السبر.

وإذا قيل: كذا فى الروضة، وأصلها، أو كأصلها، فالمراد بالروضة التعبير بأصل الروضة، وهى عبارة الإمام النوى الملخص فيها لفظ العزيز فى هذين التعبيرين، ثم بين التعبيرين المذكورين فرق، وهو إذا أتى بالواو، فلا تفاوت بينهما وبين أصلها فى المعنى، وإذا أتى بالكاف، فبينهما بحسب المعنى يسير تفاوت، وهذا الذى أشار إليه هذا الإمام يقضى به سبر صنيع أجلاء المتأخرين من أهل الثامن والعشرين، ومن داناهم من أوائل العشائر، وأما من عداهم، فما التزم وجود هذا الصنيع فى مؤلفاتهم لما عرض فيها من التساهل فى ذلك، فيما هو أهم منه بتحرير الخلاف. وقوله: نقله فلان عن فلان، وحكاه فلان عن فلان بمعنى واحد؛ لأن نقل الغير

هو حكاية قوله، إلا أنه يوجد كثيرًا مما يتعقب الحاكى قول غيره، بخلاف الناقل له؛ فإن الغالب تقريره والسكوت عليه، كما أفاد ذلك العلامة عبد الله بن أبي بكر الخطيب والسكوت فى مثل هذا رضا من الساكت، حيث لم يعترضه بما يقتضى رده، إذ قولهم: سكت عليه، أى: ارتضاه، وقولهم: أقره فلان، أى: لم يرده؛ فيكون كالجازم به.

ومن فتاوى العلامة عبد الله بن أحمد بازركة: والقاعدة أن من نقل كلام غيره، وسكت عليه، فقد ارتضاه.

قال العلامة الكردي فى كشف اللثام فى أثناء كلام: لأن نقله منه، وسكوته عليه مع عدم التبرى منه ظاهر فى تقريره.

وقال فى موضع آخر منه: وكون تقرير النقل عن الغير يدل على اعتماده هو مفهوم كلامهم فى مواضع كثيرة، فقول الجمال الرملى فى باب زيارة قبره عليه السلام من شرح الإيضاح عند قول المصنف ويقف ما نصه: ونقل التخيير عن غيره، ولم يتعقبه لا يقتضى ترجيحه لا يخلو عن نظر، وإن وافقه ابن علان فى شرحه، وسبقهما إليه ابن حجر فى الحاشية.

نعم قد يجاب عنه بأن عدم التعقب ظاهر فى ترجيحه، لا أنه يقتضيه؛ فإن الاقتضاء رتبة فوق الظاهر كما هو فى الشوبرى على شرح المنهج، بل فى كلامهم ما يفيد أن المراد بالاقتضاء الدخول فى الحكم من باب أولى، لكن الظاهر أن الاقتضاء رتبة دون التصريح، كما يفيد كلام التحفة فى فصل الاختلاف فى المهر.

وأما قولهم: نبه عليه الأذرعى، فالمراد أنه معلوم من كلام الأصحاب، وإنما للأذرعى مثلاً التنبيه عليه، أو كما ذكره الأذرعى مثلاً، فالمراد أن ذلك من عند نفسه ذكر ذلك الشوبرى عن شيخه الزيادى.

وأما قولهم: الظاهر كذا فهو من بحث القائل لا ناقل له، ففى الإيعاب لابن حجر ما لفظه: قد جرى فى العباب على خلاف اصطلاح المتأخرين من الاختصاص التعبير بالظاهر، ويظهر، ويحتمل، ويتجه، ونحوها عما لم يسبق إليه الغير بذلك ليميز ما قاله مما قاله غيره، والمصنف يعبر بذلك عما قاله غيره، ولم يبال بإيهام أنه من عنده غفلة عن الاصطلاح المذكور.

وقال الكردي: جرى عرف المتأخرين، على أنهم إذا قالوا: الظاهر كذا، فهو من

بحث القائل لا ناقل له .

وقال السيد عمر في الحاشية: إذا قالوا: والذي يظهر مثلاً، أى بذكر الظهور، فهو بحث لهم .

وقال بعضهم: إذا عبروا بقولهم وظاهر كذا، فهو ظاهر من كلام الأصحاب، وأما إذا كان مفهوماً من العبارة فيعبروا عنه بقولهم: والظاهر كذا .
وأما تعبيرهم بالفحوى، فهو ما فهم من الأحكام بطريق القطع، وبالمقتضى، والقضية هو الحكم بالشئ لا على وجه الصراحة، كما أفتى به العلامة عبد الله الزمزمي، وقولهم: وزعم فلان، فهو بمعنى قال، إلا أنه أكثر ما يقال فيما يشك فيه، ذكره العلامة بحرق في شرحه الكبير على لامية الأفعال .

ومن اصطلاحهم: أنهم إذا نقلوا عن العالم الحى، فلا يصرحون باسمه؛ لأنه ربما رجع عن قوله، وإنما يقال: قال بعض العلماء ونحوه، فإن مات صرحوا باسمه، كما أفاد ذلك العلامة عبد الله بن عثمان العمودي .

قال ابن حجر رحمه الله تعالى فى كتابه الحق الواضح: المقرر الناقل متى قال: وعبارته كذا تعين عليه سوق العبارة المنقولة بلفظها، ولم يجز له تغيير شئ منها، وإلا كان كاذباً، ومتى قال: قال فلان كان بالخيار بين أن يسوق عبارته بلفظها، أو بمعناها من غير نقلها، لكن لا يجوز له تغيير شئ من معانى ألفاظها .
وفى التحفة من الشهادات: وأنه يجوز التعبير عن المسموع بمرادفه المساوى له من كل وجه لا غير .

وقولهم: اهـ ملخصاً: أى مؤتى من ألفاظه بما هو المقصود دون ما سواه، والمراد بالمعنى التعبير عن لفظه بما هو المفهوم منه ذكر ذلك عبد الله الزمزمي .
قال بعضهم: إن الشارح والمحشى إذا زادا على الأصل، فالزائد لا يخلو إما أن يكون بحثاً، واعتراضاً إن كان بصيغة البحث والاعتراض، أو تفصيلاً لما أجمله، أو تكميلاً لما نقصه، وأهمله، والتكميل إن كان له مأخذ من كلام سابقه أو لاحقه فإبراز، وإلا فاعتراض فعلى .

وصيغ الاعتراض مشهورة ولبعضها محل لا يشاركه فيه الآخر، ف(يرد) وما اشتق منه لما لا يندفع له بزعم المعترض، ويتوجه وما اشتق منه أعم منه من غيره، ونحو (إن قيل) له مع ضعف فيه، وقد يقال ونحوه لما فيه ضعف شديد (ونحوه) لقائل لما

فيه ضعف ضعيف، (وفيه بحث) ونحوه لما فيه قوة سواء تحقق الجواب أو لا، وصيغة المجهول ماضيًا كان أو مضارعًا و (لا يبعد) و (يمكن)، كلها صيغ التمريض تدل على ضعف مدخولها بحثًا كان أو جوابًا. و(أقول) و (قلت) لما هو خاصة القائل.

وإذا قيل: حاصله، أو محصله، أو تحريره، أو تنقيحه، أو نحو ذلك، فذلك إشارة إلى قصور في الأصل، أو اشتماله على حشو، وتراهم يقولون في مقام إقامة الشيء مقام آخر مرة تنزل منزلته، وأخرى أنيب منابه، وأخرى أقيم مقامه، فالأول في إقامة الأعلى مقام الأدنى، والثاني بالعكس، والثالث في المساواة، وإذا رأيت واحدًا منها مقام آخر، فهناك نكتة.

وإنما اختاروا في الأول التفعيل، وفي الآخرين الإفعال لعله الإجمال؛ لأن تنزيل الأعلى مكان الأدنى يحوج إلى العلاج والتدريج، وربما يختم المبحث بنحو تأمل، فهو إشارة إلى دقة المقام مرة، وإلى خدش فيه أخرى، سواء كان بالفاء أو بدونها إلا في مصنفات الإمام البوني، فإنها بالفاء إلى الثاني وبدونها إلى الأول. والفرق بين تأمل وفتأمل وفليتأمل؛ أن تأمل: إشارة إلى الجواب القوي، وفتأمل: إلى الضعيف، وفليتأمل: إلى الأضعف ذكره الدماميني.

وقيل: معنى (تأمل) أن في هذا المحل دقة، ومعنى (فتأمل): أن في هذا المحل أمرًا زائدًا على الدقة بتفصيل، (وفليتأمل) هكذا مع زيادة بناء على أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، (وفيه بحث) معناه أعم من أن يكون في هذا المقام تحقيق أو فساد، فيحمل عليه على المناسب للحمل، (وفيه نظر) يستعمل في لزوم الفساد، وإذا كان السؤال أقوى يقال ولقائل فجوابه أقول، أو تقول بإعانة سائر العلماء.

وإذا كان ضعيفًا يقال: فإن قلت فجوابه قلنا، أو قلت وقيل: فإن قلت بالفاء سؤال عن القريب، وبالواو عن البعيد.

وقيل: يقال فيما فيه اختلاف، وقيل: فيه إشارة إلى ضعف ما قالوا. ومحصل الكلام إجمال بعد التفصيل، وحاصل الكلام تفصيل بعد الإجمال، والتعسف ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين، وإن جوزه بعضهم، ويطلق على ارتكاب ما لا ضرورة فيه، والأصل عدمه.

وقيل: حمل الكلام على معنى لا تكون دلالة عليه ظاهرة، وهو أخف من

البطلان، والتساهل يستعمل فى كلام لا خطأ فيه، ولكن يحتاج إلى نوع توجيه تحتمله العبارة، والتسامح هو استعمال اللفظ فى غير موضعه الأصلى، كالمجاز بلا قصد علاقة مقبولة، ولا نصب قرينة دالة عليه اعتماداً على ظهور الفهم من ذلك المقام، والتحمل الاحتيال وهو الطلب، والتأمل: هو إعمال الفكر والتدبر: تصرف الفكر بالنظر فى الدلائل، والأمر بالتدبر بغير فاء للسؤال فى المقام، وبالفاء يكون بمعنى التقرير والتحقيق لما بعده.

والفرق بين و (بالجملة) و (فى الجملة) أن فى الجملة يستعمل فى الجزئى، وبالجملة فى الكليات، كذا وجد بخط العلامة علوى بن عبد الله باحسن.

وفى كليات أبى البقاء وفى الجملة يستعمل فى الإجمال وبالجملة فى التفصيل. وفى الصبان على الأشمونى وجملة القول: أى مجمله أى مجموعه، فهو من الإجمال بمعنى الجمع ضد التفريق، لا من الإجمال ضد التفصيل والبيان.

وقولهم: اللهم إلا أن يكون كذا، قد يجىء حشواً أو بعد عموم؛ حشاً للسامع المفيد المذكور قبلها وتبيينها، فهى بمثابة نستغفرك كقولك: إنا لا نقطع عن زيارتك اللهم إلا أن يمنع مانع فلذا لا يكاد يفارق حرف الاستثناء، وتأتى فى جواب الاستفهام نفياً وإثباتاً كتابة فيقال: اللهم نعم، اللهم لا.

وقولهم: وقد يفرق، وإلا أن يفرق، ويمكن الفرق فهذه كلها صيغ فرق. وقولهم: وقد يجاب وإلا أن يجاب، ولك أن تجيب، فهذا جواب من قائله، وقولهم: (ولك رده) و (يمكن رده) فهذه صيغ رد.

وقولهم لو قيل بكذا لم يبعد، وليس ببعيد، أو لكان قريباً أو أقرب، فهذه صيغ ترجيح.

وإذا وجدنا فى المسألة كلاماً فى المصنف، وكلاماً فى الفتوى، فالعمدة ما فى المصنف، وإذا وجدنا كلاماً فى الباب، وكلاماً فى غير الباب، فالعمدة ما فى الباب، وإذا كان فى المظنة، وفى غير المظنة استطراد، فالعمدة ما فى المظنة.

ومن اصطلاحاتهم أن أدوات الغايات ك (لو) و (إن) للإشارة إلى الخلاف، فإذا لم يوجد خلاف، فهو لتعميم الحكم.

وعندهم أن البحث والإشكال والاستحسان والنظر لا يرد المنقول، والمفهوم لا يرد الصريح ومن فتاوى الشيخ ابن حجر معنى قولهم فى تكبير العيد والشهادات:

الأشهر كذا، والعمل خلافه تعارض الترجيح من حيث دليل المذهب، والترجيح من حيث العمل، فساغ العمل بما عليه العمل. وقول الشيخين: وعليه العمل صيغة ترجيح، كما حققه بعضهم، وفي كتاب كشف الغين عمن ضل عن محاسن قرة العين لابن حجر أن قولهم: اتفقوا وهذا مجزوم به، وهذا لا خلاف فيه يقال فيما يتعلق بأهل المذهب لا غير.

وأما قولهم: هذا مجمع عليه، فإنما يقال فيما اجتمعت عليه الأئمة. وقال في قرة العين له ما نصه: أدى الاستقرار من صنيع المؤلفين بأنهم إذا قالوا في صحته كذا، أو حرمة، أو نحو ذلك نظر دل على أنهم لم يروا فيه نقلا. وسئل الشهاب الرملى عن إطلاق الفقهاء نفى الجواز، هل ذلك نص في الحرمة فقط أو يطلق على الكراهة؟

فأجاب بأن حقيقة نفى الجواز في كلام الفقهاء التحريم، وقد يطلق الجواز على رفع الحرج أعم من أن يكون واجبا، أو مندوبا، أو مكروها، أو على مستوى الطرفين، وهو التخيير بين الفعل والترك، أو على ما ليس بلازم من العقود كالعارية. وفي باب الطهارة من الإقناع (يجوز) إذا أضيف إلى العقود كان بمعنى الصحة، وإذا أضيف إلى الأفعال كان بمعنى الحل، وهو هنا بمعنى الأمرين؛ لأن من أمر الماء على أعضاء طهارته بنية الوضوء والغسل لا يصح، ويحرم؛ لأنه تقرب بما ليس موضوعا للتقرب فعصى لتلاعبه.

و (ينبغي) الأغلب فيها استعمالها في المندوب تارة والوجوب أخرى، ويتحمل على أحدهما بالقرينة، وقد تستعمل للجواز والترجيح، و (لا ينبغي) قد تكون للتحريم أو الكراهة.

وفي فتاوى ابن حجر ما لفظه: وفي الاصطلاح المراد بالأصحاب المتقدمون، وهم أصحاب الأوجه غالبًا وضبطوا بالزمان، وهم من الأربعمئة، ومن عداهم لا يسمون بالمقدمين ولا بالمتأخرين، ويوجه هذا الاصطلاح بأن بقية هذا القرن الثالث من جملتهم السلف المشهود لهم على لسانه ﷺ بأنهم خير القرون، أى: ممن بعدهم، فما قربوا من عصر المجتهدين خصوا تمييزًا لهم على من بعدهم باسم المتقدمين، فاحفظ ذلك فإنه مهم.

وقال في التحفة في باب الفرائض بعد قول الأصل: وأفتى المتأخرون في أثناء

كلام، ومن هذا يؤخذ أن المتأخرين فى كلام الشيخين ونحوهما كل من كان بعد الأربعمائة، وأما الآن وقبله فهم من بعد الشيخين.

وأما اصطلاح الإمام شيخ المذهب الشيخ يحيى النوى فى المنهاج فقال رحمه الله تعالى، ونفعنا به فى منهاجه مع شرحه للجمال الرملى ما لفظه:

فحيث أقول فى الأظهر، أو المشهور، فمن القولين، أو الأقوال للشافعى - رضى الله عنه - ثم قد يكون القولان جديدين، أو قديمين، أو جديداً وقديماً، وقد يقولهما فى وقتين، أو وقت واحد، وقد يرجح أحدهما، وقد لا يرجح، فإن قوى الخلاف لقوة مدركه، فالأظهر المشعر بظهور مقابله، وإلا بأن ضعف الخلاف، فالمشهور المشعر بغرابة مقابله لضعف مدركه.

وحيث أقول: الأصح أو الصحيح، فمن الوجهين، أو الأوجه لأصحاب الشافعى يستخرجونها من كلامه، وقد يجتهدون فى بعضها، وإن لم يأخذوه من أصله، ثم قد يكون الوجهان لاثنين، وقد يكونان لواحد، واللذان للواحد ينقسمان كاتقسام القولين، فإن قوى الخلاف لقوة مدركه، فالأصح المشعر بصحة مقابله، وإلا بأن ضعف الخلاف فالصحيح ولم يعبر بذلك فى الأقوال؛ تأدياً مع الإمام الشافعى كما قال، فإن الصحيح منه مشعر بفساد مقابله، وظاهر أن المشهور أقوى من الأظهر، وأن الصحيح أقوى من الأصح، وحيث أقول المذهب فمن الطريقين أو الطرق، وهى اختلاف الأصحاب فى حكاية المذهب، كأن يحكى بعضهم فى المسألة قولين، أو وجهين لمن تقدم، ويقطع بعضهم بأحدهما، ثم الراجح الذى عبر عنه بالمذهب، إما طريق القطع، أو الموافق لها من طريق الخلاف، أو المخالف لها. وما قيل من أن مراده الأول وأنه الأغلب ممنوع، وإن قال الإسنى والزرکشى: إن الغالب فى المسألة ذات الطريقين أن يكون الصحيح فيها ما يوافق طريقة القطع. قال الرافعى فى آخر زكاة التجارة: وقد تسمى طرق الأصحاب وجوهاً، وذكر مثله النوى فى مقدمة المجموع - كما سيأتى -:

فقال: وقد يعبرون عن الطريقين بالوجهين، وعكسه.

وحيث أقول: النص، فهو نص الشافعى رحمه الله تعالى من إطلاق المصدر على اسم المفعول؛ سمي بذلك؛ لأنه مرفوع إلى الإمام، أو لأنه مرفوع القدر لتنصيب الإمام عليه.

ويكون هناك أى مقابله وجه ضعيف أو قول مخرج من نص له فى نظير المسألة لا يعمل به، وكيفية التخريج كما قاله الرافعى فى باب التيمم أن يجب الشافعى بحكمين مختلفين فى صورتين متشابهتين، ولم يظهر ما يصح للفرق بينهما، فينقل الأصحاب جوابه من كل صورة إلى الأخرى، فيحصل فى كل صورة منهما قولان منصوص ومخرج، فالمنصوص فى هذه هو المخرج فى تلك، والمنصوص فى تلك هو المخرج فى هذه، وحيثذ فيقولون: قولان بالنقل والتخريج، أى: نقل المنصوص من هذه الصورة إلى تلك، وخرج فيها، وكذلك بالعكس قال: ويجوز أن يكون المراد بالنقل الرواية، والمعنى أن فى كل من الصورتين قولاً منصوصاً، وآخر مخرجاً، ثم الغالب فى هذا عدم إطباق الأصحاب على التخريج، بل ينقسمون إلى فريقين: فريق يخرج، وفريق يمتنع ويستخرج فارقاً بين الصورتين ليستند إليه، والأصح أن القول المخرج لا ينسب إلى الشافعى إلا مقيداً، لأنه ربما يذكر فرقاً ظاهراً لو روجع فيه، وحيث أقول: الجديد، فالقديم خلافه، أو القديم أو فى قول قديم، فالجديد خلافه، والقديم ما قاله الشافعى بالعراق أو قبل انتقاله إلى مصر، وأشهر رواته أحمد بن حنبل، والزعفرانى، والكرايسى، وأبو ثور، وقد رجع الشافعى عنه، وقال: لا أجعل فى حل من رواه عنى.

وقال الإمام: لا يحل عد القديم من المذهب.

وقال الماوردى فى أثناء كتاب الصداق: غير الشافعى جميع كتبه القديمة فى الجديد إلا الصداق، فإنه ضرب على مواضع منه، وزاد مواضع، والجديد ما قاله بمصر وأشهر رواته البويطى، والمزنى، والربيع المردى، والربيع الجيزى، وحرملة، ويونس بن عبد الأعلى، أو عبد الله بن الزبير المكى، ومحمد بن عبد الله ابن عبد الحكم، وأبو.

وإذا كان فى المسألة قولان قديم وجديد، فالجديد هو المعمول به، إلا فى نحو تسع عشرة مسألة أفتى فيها بالقديم.

قال بعضهم: وقد تتبع ما أفتى فيه بالقديم، فوجد منصوصاً عليه فى الجديد أيضاً، وقد نبه فى المجموع - كما سيأتى - على شيئين:

أحدهما: أن إفتاء الأصحاب بالقديم فى بعض المسائل محمول على أن اجتهدهم أداهم إليه لظهور دليله، ولا يلزم من ذلك نسبته إلى الشافعى.

قال: وحيثئذ فمن ليس أهلاً للتخريج تعين عليه العمل والفتوى بالجديد، ومن كان أهلاً للتخريج والاجتهاد في المذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل في العمل والفتوى، مبيّناً أن هذا رأيه، وأن مذهب الشافعي كذا وكذا قال وهذا كله في قديم لم يعضده حديث لا معارض له، فإن اعتضد بذلك، فهو مذهب الشافعي، فقد صح أنه قال: إذا صح الحديث فهو مذهبي.

الثاني: أن قولهم: إن القديم مرجوع عنه، وليس بمذهب الشافعي محله في قديم نص في الجديد على خلافه، أما قديم لم يتعرض في الجديد لما يوافقه، ولا لما يخالفه، فإنه مذهبه، وإذا كان في الجديد قولان، فالعمل بما رجحه الشافعي، فإن لم يعلم فبآخرهما، فإن قالهما في وقت واحد، ولم يرجح شيئاً، وذلك قليل، أو لم يعلم هل قالهما معاً أو مرتباً، لزم البحث عن أرجحهما بشرط الأهلية، فإن أشكل توقف فيه. وحيث أقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح أو الأصح خلافه، وحيث أقول في قول كذا، فالراجح خلافه، ويتبين قوة الخلاف وضعفه في قوله، وحيث أقول المذهب إلى هنا من مدركه.

وقوله: إلا في نحو تسع عشرة مسألة.

قال العلامة الكردى في الفوائد المدنية قد نظمها بعضهم في قوله:

فمسائل الفتوى بقول الأقدم	هى للإمام الشافعى الأعظم
لا ينجس الجارى ومنع تباعد	والظهر لم ينقض بلمس المحرم
واستجمرن بمجاوز عن مخرج	للفصحيتين ولو تلوث بالدم
والوقت مد إلى مغيب المغرب	ثوب بصبح والعشاء فقدم
لا تأتين فى الآخرين بسورة	والاقتداء يجوز بعد تحرم
والجهر بالتأمين سن لمقتد	والخط بين يدى مصل علم
والظفر يكره أخذه من ميت	وكذا الركاز نصابه لم يلزم
ويصح عن ميت صيام وليه	ويجوز شرط تحلل للمحرم
ويجوز إجبار الشريك على البناء	وعلى عمارة كل ما لا يقسم
والزوج إن يكن الصداق بيده	فضمان يد حكمه فى المغرم
والجلد بعد الدبغ يحرم أكله	والحد فى وطء الرقيق المحرم

قال: وثمة مسائل أخر مذكورة على القديم منها... إلى أن قال: ولو تتبع

كلام أئمتنا لزادت المسائل على الثلاثين بكثير، وقد نبه رحمه الله - تعالى - على كل فرد منها أنه مما يفتى فيه بالجديد.

وبين أيضًا أن الفتوى بنجاسة الماء الجارى القليل بمجرد ملاقة النجاسة وإن لم يتغير كالراكد.

وأن المذهب اشتراط النصاب فى الركاز، وأن المعتمد أنه لا يجوز إجبار شريكه على العمارة فى الجديد.

وأن الصحيح أن الصداق مضمون ضمان عقد.

وأن المدبوغ يحرم أكله عند ابن حجر بلا تفصيل.

وأما الجمال الرملى فيحل أكل المدبوغ من المذكى، ويحرم غيره، سواء كان مما لا يؤكل لحمه، أو من مية المذكى.

وأن المعتمد عدم وجوب الحد بوطء أمته المحرمة عليه بنسب أو رضاع، أو مصاهرة، وهو القول الجديد وبرهن على ذلك فانظره إن شئت.

قال فى التحفة: وقد يقع للمصنف أنه فى بعض كتبه يعبر بالأظهر، وفى بعضها يعبر عن ذلك بالأصح، فإن عرف أن الخلاف أقوال أو أوجه، فواضح، والأرجح الدال على أنه أقوال؛ لأن مع قائله زيادة علم بنقله عن الشافعى رضى الله تعالى عنه، بخلاف نافية عنه. وفى المطلب عن فتاوى الأشخر: الصحيح أن الأقوال المخرجة على قواعد المذهب تعد منه، وقول الشريينى الأصح أن القول المخرج لا ينسب للشافعى؛ لأنه ربما لوروجع فيه ذكر فارقًا، أى: من حيث نسبته إليه؛ فلا يقال: قال الشافعى، مثلاً، أى وإن كان معدودًا من مذهبه بشرطه، كما عن الأشخر وغيره. ومن الحق الواضح المقرر من المعلوم بين الأئمة أن ما يقع لبعضهم، كقوله: هذا غلط وخطأ لا يريدون به تنقيصًا ولا بغضًا، بل بيان المقالات غير المرتضاة، وهذا شأن الإسنوى مع الشيخين، والأذرعى، والبلقينى، وابن العماد، وغيرهم فى الرد على الإسنوى بإغلاظ وجفاء، ونسبته لما هو برىء منه غالبًا، لكنه لما تجاوز فى حق الشيخين قيض له من تجاوز فى حقه جزاء وفاقًا، ومع ذلك معاذ الله أن يقصد أحد منهم غير بيان وجه الحق مع بقاء تعظيم بعضهم لبعض، فكذا نحن، من اعترضنا عليه، واعترض علينا مع اعتقاد صلاحهم، وأنهم القدوة للناس فى ذلك الإقليم جزاهم الله خيرًا ونفعنا بهم وختم لنا ولهم بالحسنى والتوفيق.

ثالثاً: أعلام المذهب

الرَّبيع بن سُلَيْمَانَ^(١)

هو: الربيع بن سليمان بن عبد الجَبَّار بن كامل المرادي، مولا هم، المصري المؤدَّن، صاحب الإمام الشافعي، وراوى كتب الأُمَّهَات عنه.
قال الإمام الذَّهبي: صاحب الإمام الشافعي، وناقل علمه، وشيخ المؤدَّنين بجامع «الفسطاط»، ومستملى مشايخ وقته.
اتفقت المَصَادِرُ التي ترجمت له على أن كنيته: أبو مُحَمَّدٍ.
مَوْلِدُهُ - كما ذكر الذهبي رحمه الله في «السير» - كان في سنة أربع وسبعين ومائة، أو قبلها بعام.

روى عن عَدَدٍ كبير من الشيوخ، من أَوْثَقِهِمْ وَأَجْلَهُمْ:
الإمام محمد بن إدريس الشافعي، أسد بن موسى، أيوب بن سُؤَيْد الرملی، بِشْرُ ابن بكر التنيسي، حَجَّاج بن إبراهيم الأزرق، خالد بن عبد الرحمن، الحَصِيبُ بن ناصح، شُعَيْبُ بن الليث بن سعد، عبد الله بن محمد بن المغيرة السكسكى، عبد الله ابن وهب، عبد الله بن يوسف التنيسي، عبد الرحمن بن زياد الرصاصي، عبد الرحمن ابن شيبه الحُدِّي، على بن الحسن السامی، يحيى بن حسان التنيسي، يعقوب بن إسحاق بن أبي عباد القلزمي، أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطی.
هكذا ذكرهم الإمام المِزى في «تهذيب الكمال»^(٢)، وقد زاد عليهم الإمام الذهبي في «السير»^(٣)، سعيد بن أبي مريم، أبا صالح.

أما تَلَامِيذُهُ: فقد روى عنه جَمَاعَةٌ كثيرةٌ جدًّا، وحملوا عنه العلم والرواية، منهم: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، صاحب «السنن»، أحمد بن شعيب

(١) ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٣/٤٦٤)، والمستظم (٥/٧٧)، تهذيب الأسماء واللغات (١/١٨٨)، وفيات الأعيان (٢/٢٩١-٢٩٢)، سير أعلام النبلاء (١٢/٥٨٧)، العبر (٢/٤٥)، تذكرة الحفاظ (٢/٥٨٦-٥٨٧)، طبقات الشافعية الكبرى (٢/١٣٢-١٣٩)، البداية والنهاية (١١/٤٨)، تهذيب الكمال (٩/٨٧-٨٩)، تهذيب التهذيب (٣/٢٤٥-٢٤٦)، خلاصة الخرجي (٢٠٢٦)، التقريب (١٩٠٤)، الكاشف (١/٣٠٤)، طبقات الحفاظ (٢٥٢)، شذرات الذهب (٢/١٥٩)، مناقب الشافعي (٢/٣٢٧).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٩/٨٨).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٥٨٧).

النسائي، صاحب «السنن»، محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، صاحب «السنن»، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، صاحب كتابي: «شرح معاني الآثار»، و «مشكل الآثار»، أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، أبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني، أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم النيسابوري، عبد الله بن محمد بن عبد الكريم بن أخى أبي زرعة الرازي، وغيرهم كثير.

ذِكْرُ مَنْ وَثَّقَهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ:

قال الإمام النسائي: لا بأس به^(١).

وقال أبو سعيد بن يونس: ثِقَّةٌ^(٢).

وقال الخطيب: ثِقَّةٌ^(٣).

وقال ابن أبي حاتم: روى عنه أبي وأبو زُرْعَةَ، وسمعنا منه، وهو صدوقٌ ثِقَّةٌ، سئل أبي عنه؟ فقال: صدوقٌ^(٤) وذكره ابن جِبَّان في «الثقات»^(٥).

وقال السبكي: هو ثِقَّةٌ ثبتٌ، خرج له إمام الأئمة ابن خزيمة في «صحيحه»، وكذلك ابن جِبَّان والحاكم^(٦).

وقال الذهبي في «السير»^(٧): الإمام المحدث الفقيه الأكبر بقية الأعلام... وطال عمره، واشتهر اسمه، وازدحم عليه أصحاب الحديث، ونعم الشيخ كان، أفنى عمره في العلم ونشره، ولكن ما هو بمعدود في الحفاظ، وإنما كتبته في «التذكرة» وهنا؛ لإمامته وشهرته بالفقه والحديث اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، من الحادية عشرة^(٨).

ورَوَى عن الإمام الشافعي: أنه قال للربيع: أنت رَاوِيَةٌ كتبى.

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٨٨/٩)، والسير (٥٨٨/١٢).

(٢) ينظر: السابق.

(٣) ينظر: السابق.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل (٤٦٤/٣).

(٥) ينظر: الثقات (٢٤٠/٨)، وتهذيب الكمال (٨٩/٩).

(٦) ينظر: طبقات الشافعية (١٣٢/٢-١٣٩).

(٧) ينظر: السير (٥٨٧-٥٨٨).

(٨) ينظر: التقريب (١٩٠٤).

وقال له: لو أمكنتي أن أطعمك العلم لأطعمتك^(١)؛ لذلك قال الإمام البيهقي في «مناقب الشافعي»: الربيع بن سليمان المرادي رَوى كتب الشافعي الجديدة على الصدق والإتقان، وربما فاتته صَفَحَاتٌ من كتاب، فيقول فيها: قال الشافعي، أو يرويها عن البويطي عن الشافعي - رحمه الله - وصارت الرواحل تُشَدُّ إليه من أقطار الأرض؛ لسماع كتب الشافعي^(٢).

وقال البيهقي: الربيع بن سليمان المرادي الذي لا تُعْلَمُ الرَّحَالُ تُشَدُّ من شَرْقٍ إلى غَرْبٍ في طلب العلم - يعنى: في عصره - إلا إليه وإنما يقصده القاصدون إليه؛ ليعرفوا مقالة الشافعي، رضى الله عنه^(٣).

وقال البويطي: الربيع أثبت في الشافعي مِثْلَ^(٤).

وقال النووى - في «تهذيب الأسماء واللغات» - : قال البيهقي: وَحَجَّ الربيع سنة أربعين ومائتين، واجتمع هو، وأبو على الحسن بن محمد الزعفراني بـ «مكة» - زادها الله شرفاً - فقال: يا أبا على، أنت بالمشرق، وأنا بالمغرب بُنْتُ هذا العلم، يعنى: علم الشافعي وكتبه^(٥).

التفرقة بين الربيع بن سليمان المرادي والربيع بن سليمان الجيزي:

يخلط بعض الناس بين الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي، والربيع بن سليمان بن داود الجيزي؛ وسبب هذا الخلط يعود إلى أمور منها:
أولاً: تشابه الاسمين؛ فصاحب الترجمة: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المصري.

والآخر اسمه: الربيع بن سليمان بن داود الجيزي المصري؛ حيث نجد أنهما اتفقا في اسمهما واسم والدهما.

ثانياً: تشابه الكنى: حيث نجد أن كنية صاحب الترجمة: أبو محمد؛ وكذا كنية

(١) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/١٨٩)، وطبقات الشافعية (٢/١٣٤)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٥٨٩).

(٢) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/١٨٩).

(٣) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (٢/٣٢٧).

(٤) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/١٨٩).

(٥) ينظر: السابق.

الربيع بن سليمان الجيزي .

ثالثًا: أنهما يُقْتَنَانِ ومن طَبَقَةٍ واحدة، وقد تقدم توثيق الأول، أما الثاني: فقد وَثَّقَهُ أبو سعيد بن يونس والخطيب^(١)، وبما أنهما وقعا في طبقة واحدة؛ نجد أنهما يشتركان في كثير من الشيوخ.

رابعًا: أن كليهما روى عن الشافعي .

قلت: لكن لا بد هنا من التمييز؛ حيث إن راوى كتب الشافعي هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي، مولا هم، أبو محمد المصري المؤذن، بخلاف الربيع الجيزي؛ فإنه أحد الرواة عن الشافعي، ولم يرو عنه «الأم».

أما وفاة الربيع بن سليمان - صاحب الترجمة - فقد قال أبو سعيد بن يونس: توفي يوم الإثنين لعشر بقين من شوال سنة سبعين ومائتين^(٢) . اهـ .

وقال أبو جعفر الطحاوي - في تسمية من مات من مشايخه - سنة سبعين ومائتين: الربيع بن سليمان المرادي مؤذن المسجد الجامع بفسطاط «مصر» يوم الإثنين، ودفن يوم الثلاثاء لإحدى وعشرين ليلة خَلَّتْ من شوال منها، وصلى عليه الأمير خمارويه بن أحمد - يعني: ابن طولون - وكان مولده، ومولد إسماعيل بن يحيى المزني، ومولد بحر بن نصر - سنة أربع وسبعين ومائة، وكان المزني أَسَنَ من الربيع بستة أشهر^(٣) . اهـ .

وقال النووي: توفي في شوال سنة سبعين ومائتين^(٤) .

وقال الحافظ: مات سنة سبعين - أي: ومائتين - وله ست وتسعون سنة^(٥) .

البُونَيْطِيُّ^(٦)

يوسف بن يحيى القرشي البُونَيْطِيُّ المصري الفقيه، صاحب الشافعي .

قال الذهبي - في «السير» - : الإمام العلامة سَيِّدُ الفقهاء، يوسف أبو يعقوب بن

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٨٧/٩).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٨٩/٩).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال (٨٩/٩)، والسير (٥٩٠/١٢).

(٤) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (١٨٨/١).

(٥) ينظر: التقريب (١٩٠٤).

(٦) ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٢٣٥/٩)، تاريخ بغداد (٢٩٩/١٤)، وفيات الأعيان (٦١/٧)، سير أعلام النبلاء (٥٨/١٢)، العبر (٤١١/١)، الكاشف (٦٥٦٨)، طبقات =

يحيى المصرى البويطى، صاحب الإمام الشافعى، لازمه مُدَّةٌ وتخرَّج به، وفاق الأقران.

اتفقت المصادر التى ترجمت للبويطى على أن كنيته: أبو يَعْقُوبَ .
 روى - رحمه الله - عن: عبد الله بن وهب، ومحمد بن إدريس الشافعى .
 ولم تذكر الكتب التى ترجمت له سِوَى ابن وهب، والشافعى من شيوخه .
 الرواة عنه:

روى عنه عددٌ كبير من الشيوخ، وهم:
 إبراهيم بن إسحاق الحربى، إبراهيم بن منصور الرمادى، خير بن عرفة المصرى
 الخولانى أبو الطاهر، الربيع بن سليمان المرادى، صالح بن محمد الرأزى، القاسم
 ابن عبد الله بن المغيرة الجوهري، القاسم بن هاشم السمسار، محمد بن إسماعيل
 الترمذى، محمد بن عامر المصيصى، محمد بن عبد الله بن سعيد الأندلسى
 الجوهري، محمود بن النضر بن واصل، أبو سهل البخارى الباهلى، وهو أول من
 حمل كتب الشافعى إلى «بخارى»، يحيى بن عثمان بن صالح السهمى، أبو حاتم
 الرازى، وقد ذكر الإمام الذهبى فى «السير»^(١) زيادةً على هؤلاء:

أبا محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى، أحمد بن إبراهيم بن فيل .
 ذكر من وثقه وأثنى عليه:

قال ابن أبى حاتم: سُئِلَ عنه أبى؟ فقال: صدوق^(٢) .
 وقال ابن عبد البر: كان من أهل الدين والعلم والفهم والثقة، صلياً فى السُّنَّةِ،
 يَرُدُّ على أهل البدع، وكان حَسَنَ النَّظَرِ^(٣) .
 وقال الذهبى: الإمام العلامة سيّد الفقهاء... صاحب الإمام الشافعى، لازمه
 مدة، وتخرَّج به، وفاق الأقران، وكان إماماً فى العلم، قدوة فى العمل، زاهداً ربانياً

= الشافعية للسبكي (١٦٢/٢-١٧٠)، وتهذيب الكمال (٤٧٢/٣٢)، تهذيب التهذيب (٤٢٧/١١)، التقريب (٧٨٩٢)، النجوم الزاهرة (٢٦٠-٢٦١)، حسن المحاضرة (١٢٣/١)، شذرات الذهب (٧١-٧٢).

(١) ينظر: السير (٩٥/١٢).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٢٣٥/٩).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال (٧٥/٣٢).

متهجداً، دائم الذِّكْرِ، والعكوف على الفقه^(١).

قال ابن أبي حاتم: قال الربيع بن سليمان: ما رأيت أحداً أسرع بِحُجَّةٍ من كتاب الله تعالى من أبي يعقوب البويطى^(٢).

مِخْنَتُهُ فِي الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ:

ذكر الخطيب البغدادي طرفاً من مِخْنَتِهِ؛ فقال: وكان قد حُمِلَ إلى «بغداد» أيام الفتنة، وأرغم على القول بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، فامتنع من الإجابة إلى ذلك؛ فحبس بـ: «بغداد»، ولم يزل في الْحَبْسِ إلى حين وفاته، وكان «صالحاً» متعبداً زاهداً^(٣). ويقال: إن الشافعي - رحمه الله - تَبَيَّنَ بِمِخْنَتِهِ: قال الخطيب - في «تاريخه» - : أخبرنا أبو نصر الحسين بن محمد بن طلاب الخطيب - بـ «دمشق» - أخبرنا محمد بن أحمد بن عثمان السلمي، حدثنا محمد بن بشر الزنبري - بـ «مصر» - قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول: كنت عند الشافعي أنا والمزني وأبو يعقوب البويطى، فنظر إلينا، فقال لى: أنت تَمُوتُ في الحديث، وقال للمزني: هذا لو ناظره الشيطان قَطَعَهُ - أو جَدَلَهُ - وقال للبويطى: أنت تَمُوتُ في الحديد، قال الربيع: فدخلت على البويطى أيام المحنة، فرأيت مقيداً إلى أَنْصَافِ ساقيه، مَغْلُولَةً يَدُهُ إِلَى عُنُقِهِ^(٤).

قال الربيع: وكان ممن سعى به: المزني، وحرملة^(٥). وجاء عن البويطى: برئ الناس من دمي إلا ثلاثة: حرملة، والمزني، وآخر.

وقد تعقب الذهبي ذلك فقال: اسْتَقْبَقَ وَيَحْكُ! وسل ربك العافية؛ فكلام الأقران بعضهم في بعض أمرٌ عجيب، وقع فيه سادة، فرحم الله الجميع!

قال أبو سعيد بن يونس: كان من أصحاب الشافعي، وكان متَشَفِّفاً، حمل من «مصر» أيام المِخْنَةِ والفتنة بالقرآن إلى «العراق»، فأرادوه على الفتنة، فامتنع فسجن بـ «بغداد»، وقِيدَ، وأقام مسجوناً إلى أن تَوَفَّى في السجن والقيد بـ «بغداد» سنة اثنتين

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/٥٨-٥٩).

(٢) آداب الشافعي ومناقبه ص (٢٧٥).

(٣) تاريخ بغداد (١٤/٢٩٩-٣٠٠).

(٤) ينظر: تاريخ بغداد (١٤/٣٠١).

(٥) ينظر: السير (١٢/٦١).

وثلاثين^(١).

وقال محمد بن عبد الله الحضرمي، وموسى بن هارون الحافظ، وأبو القاسم البغوي، وغيرهم: مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين، وقال المزي: وهذا هو الصحيح^(٢).

وقال الذهبي: مات الإمام البويطي في قيده مسجوناً بـ «العراق» في سنة إحدى وثلاثين ومائتين^(٣).

وممن أُرِّخ وفاته في هذه السنة أيضاً الخطيب، وقال: هذا القول في وفاته أصح، وقد ذكره هكذا غير واحد^(٤).

* * *

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٣٢/٤٧٥-٤٧٦).

(٢) ينظر: السابق.

(٣) ينظر: السير (١٢/٦١).

(٤) ينظر: تاريخ بغداد (١٤/٣٠٣).

المَذْهَبُ الحَنْبَلِيُّ

وستتناول فيه القضايا التالية:

أولاً: مؤسس المذهب الإمام أحمد بن حنبل.

ثانياً: تكوين المذهب، وموطنه، وانتشاره.

ثالثاً: أصول المذهب.

رابعاً: أعلام المذهب الحنبلي.

خامساً: مصادِر المذهب الحنبلي.

هذه هي أهم القضايا الجديرة بالمناقشة إجمالاً، وإليك تفصيل القول فيها.

أولاً: مؤسس المذهب:

الإمام أحمد بن حنبل^(١)

هو: الإمام المجلل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان - بالمشاة - ابن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب - بكسر الهاء، وإسكان النون، ويعدها باء موحدة - ابن أفضى - بالفاء والصاد المهملة - ابن دُعمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان الشيباني المروزي البغدادي؛ هكذا ذكره الخطيب الحافظ أبو بكر البغدادي، وأبو بكر البيهقي، وابن عساكر، وابن طاهر.

وقال عباس الدوري، وابن ماكولا: ذهل بن شيان، وأنكر ذلك الخطيب، وقال: هو غلط من الدوري.

قال الجوهري: وشيان حي من بكر، وهما شيبانان:

أحدهما: شيان بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل.

(١) تنظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٣٥/١)، تهذيب التهذيب (٧٢/١)، تقريب التهذيب (٢٤/١)، خلاصة تهذيب الكمال (٢٩/١)، الكاشف (٦٨/١)، تاريخ البخاري الكبير (٥/٢)، تاريخ البخاري الصغير (٣٧٥/٢)، الجرح والتعديل (٦٨/٢)، ثلاثيات أحمد (٦/١)، تذكرة الحفاظ (٤٣١/٢)، سير أعلام النبلاء (١٧٧/١١)، الطبقات لابن سعد (٩٢/٢/٧)، الوافي بالوفيات (٣٦٣/٦)، الثقات (١٨/٨).

والآخر: شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة، وهو موافق لما قال الخطيب.
 وذكره ابن قدامة في أول «المغنى»، فقال: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن
 أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان بن عبد الله بن ذهل بن شيبان؛ فأسقط: أنس
 ابن عوف بن قاسط بن مازن، أربعة، وقدم ذهلًا على شيبان. والله أعلم.
 حملت به أمه بـ «مرو»، وولدت بـ «بغداد»، ونشأ بها، وأقام بها إلى أن توفي،
 ودخل «مكة»، و «المدينة»، و «الشام»، و «اليمن»، و «الكوفة»، و «البصرة»،
 و «الجزيرة».

قال الحافظ ابن عساكر: كان شيخًا شديد السمرة، طوالًا، مخضوبًا بالحناء.
 وقيل: كان ربة.

سمع: سفيان بن عيينة، وإبراهيم بن سعد، ويحيى القطان، وهشيمًا، ووكيعًا،
 وابن علية، وابن مهدي، وعبد الرزاق، وخلائق كثيرين، ذكرهم الحافظ أبو الفرج
 ابن الجوزي وغيره على حروف المعجم.

وروى عنه: عبد الرزاق، ويحيى بن آدم، وأبو الوليد، وابن مهدي، ويزيد بن
 هارون، وعلى بن المديني، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة الرازي،
 والدمشقي، وإبراهيم الحربي، وأبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الطائي الأثرم،
 وعبد الله بن محمد البغوي، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، ومحمد بن
 إسحاق الصّاغاني، وأبو حاتم الرازي، وأحمد بن أبي الحواري، وموسى بن
 هارون، وحنبل بن إسحاق، وعثمان بن سعيد الدارمي، وحجاج بن الشاعر،
 وخلائق كثيرون ذكرهم الحافظ أبو الفرج بن الجوزي في «المناقب» على حروف
 المعجم.

وروى عن الشافعي؛ أنه قال: خرجت من «بغداد»، وما خلّفتُ بها أحدًا أوع،
 ولا أتقى، ولا أفتقه من أحمد بن حنبل.

وعن الربيع بن سليمان، قال: قال لنا الشافعي: أحمد إمام في ثمانى خصال:
 إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر،
 إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة.

وروى - أيضا - عن الشافعي: أنه قال - عند قدومه إلى «مصر» من «العراق» - :
 ما خلّفتُ بـ «العراق» أحدًا يشبه أحمد بن حنبل.

وروى عن إبراهيم الحري: قال: يقول الناس: أحمد بن حنبل بالتوهم، والله ما أجد لأحد من التابعين عليه مزية، ولا أعرف أحدًا يقدر قدره، ولا يعرف من الإسلام محله، ولقد صحبته عشرين سنة صيفًا وشتاءً، وحرًا وبردًا، وليلاً ونهارًا، فما لقيته لقاءة في يوم إلا وهو زائد عليه بالأمس، ولقد كان يقدم أئمة العلماء من كل بلد، وإمام كل مصر، فهم بجلالتهم ما دام الرجل منهم خارجًا من المسجد، فإذا دخل المسجد صار غلامًا متعلمًا.

وروى عنه أيضًا أنه قال: لقد رأيت رجالات الدنيا، لم أر مثل ثلاثة: أحمد بن حنبل وتعجز النساء أن تلد مثله، ورأيت بشر بن الحارث من قرنه إلى قدمه مملوءًا عقلًا، ورأينا أبا عبيد القاسم بن سلام كأنه جبل نفخ فيه علم.

وروى عن عبد الوهاب الوراق: قال: ما رأيت مثل أحمد بن حنبل، قالوا له: وأى شيء بان لك من فضله وعلمه على سائر من رأيت؟ قال: رجل سئل عن ستين ألف مسألة، فأجاب فيها بأن قال: حدثنا، وأخبرنا.

وروى عن علي بن المديني: أنه قال: إن سيدي أحمد بن حنبل أمرني ألا أحدث إلا من كتاب.

وروى عنه أنه قال: إن الله - عز وجل - أعز هذا الدين برجلين ليس لهما ثالث: أبو بكر الصديق يوم الردة، وأحمد بن حنبل يوم المحنة.
وروى عنه أنه قال: ما قام أحد بأمر الإسلام بعد رسول الله ﷺ مثل ما قام أحمد ابن حنبل.

قيل: يا أبا الحسن، ولا أبو بكر؟ قال: ولا أبو بكر الصديق؛ لأن أبا بكر الصديق كان له أعوان وأصحاب، وأحمد بن حنبل لم يكن له أعوان ولا أصحاب.
وروى بالإسناد عن أبي عبيد القاسم بن سلام أنه قال: أحمد بن حنبل إمامنا؛ إني لأتزين بذكره.

وعن أبي بكر الأثرم، قال: كنا عند أبي عبيد، وأنا أنظر رجلاً عنده، فقال الرجل: من قال بهذه المسألة؟ فقلت: من ليس في شرق ولا غرب مثله. قال: من؟ قلت: أحمد بن حنبل. قال أبو عبيد: صدق، من ليس في شرق ولا غرب مثله، ما رأيت رجلاً أعلم بالسُّنة منه.

وعن إسحاق بن راهويه: أنه قال: أحمد بن حنبل حجة بين الله وبين عبيده في

أرضه .

وقال - أيضًا - : لولا أحمد بن حنبل ، وبذله نفسه لما بذلها له لذهب الإسلام .
وعن بشر بن الحارث أنه قيل له حين ضرب أحمد بن حنبل : يا أبا نصر ، لو أنك
خرجت فقلت : إني على قول أحمد بن حنبل ، فقال بشر : أتريدون أن أقوم مقام
الأنبياء ؟ إن أحمد بن حنبل قام مقام الأنبياء .

وقال - أيضًا - : أَدْخِلْ أحمد بن حنبل الكبير ، فخرج ذهبة حمراء .
وروى بالإسناد إلى بشر ، قال : سمعت المعافى بن عمران يقول : سئل سفيان
الثوري عن الفتوة ، فقال :

الفتوة : العقل والحياء ، ورأسها الحفظ ، وزيتها الحلم والأدب ، وشرفها العلم
والورع ، وحليتها المحافظة على الصلوات ، وبر الوالدين ، وصلة الرحم ، وبذل
المعروف ، وحفظ الجار ، وترك التكبر ، ولزوم الجماعة ، والوقار ، وغض الطرف
عن المحارم ، ولين الكلام ، وبذل السلام ، وبر الفتيان العقلاء الذين عقلوا عن
الله - تعالى - أمره ونهيه ، وصدق الحديث ، واجتناب التكلف ، وإظهار المودة ،
وإطلاق الوجه ، وإكرام المجلس ، والإنصات للحديث ، وكتمان السر ، وستر
العيوب ، وأداء الأمانة ، وترك الخيانة ، والوفاء بالعهد ، والصمت في المجالس من
غير عى ، والتواضع من غير حاجة ، وإجلال الكبير ، والرفق بالصغير ، والرافة
والرحمة للمسلمين ، والصبر عند البلاء ، والشكر عند الرخاء .

وكمال الفتوة : الخشية لله - عز وجل - فينبغي للفتى أن تكون فيه هذه الخصال
كلها ، فإذا كان كذلك كان فتى بحقه .

قال بشر : وكذلك كان أحمد بن حنبل فتى ؛ لأنه قد جمع هذه الخصال كلها .
وعن أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي ، قال : ما رأيت عيناى مثل أحمد
ابن حنبل فى العلم ، والزهد ، والفقه ، والمعرفة ، وكل خير ، ما رأيت عيناى مثله !! .
وقال - أيضًا - : ما رأيت أحداً أجمع منه !! ما رأيت أحداً أكمل منه !!

وعن المزنى - صاحب الشافعى - قال : أحمد بن حنبل يوم المحنة ، وأبو بكر
الصدىق يوم الردة ، وعمر يوم «السقيفة» ، وعثمان يوم «الدار» ، وعلى يوم «صفين» .
وعن أبى داود السجستاني ، قال : رأيت مائتى شيخ من مشايخ العلم ، فما رأيت
مثل أحمد بن حنبل ، لم يكن يخوض فى شىء مما يخوض فيه الناس ، فإذا ذكر

العلم تكلم.

وعن إبراهيم الحربي، قال: سعيد بن المسيب في زمانه، وسفيان الثوري في زمانه، وأحمد بن حنبل في زمانه.

وعن عبد الوهاب الوراق، قال: لما قال النبي ﷺ: «فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ» - رددناه إلى أحمد بن حنبل، وكان أعلم أهل زمانه، وقد صنف في مناقبه من المتقدمين والمتأخرين جماعة: كابن منده، والبيهقي، وشيخ الإسلام الأنصاري، وابن الجوزي، وابن ناصر، وغيرهم. وشهرة إمامته، ومناقبه، وسيادته، وبراعته، وزهادته، ومجموع محاسنه - كالشمس، إلا أنها لا تغرب، رضى الله عنه، وحشرنا في زمرة.

ولد - رضى الله عنه - في ربيع الأول سنة (١٦٤هـ) أربع وستين ومائة، وتوفي بـ «بغداد» يوم الجمعة لنحو من ساعتين من النهار، لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة (٢٤١هـ) إحدى وأربعين ومائتين، والمشهور: من ربيع الآخر، رضى الله عنه.

صنف: «المسند» وهو ثلاثون ألف حديث، و «التفسير» وهو مائة ألف وعشرون ألفاً، و «الناسخ والمنسوخ»، و «التاريخ»، و «حديث شعبة»، و «المقدم والمؤخر» في القرآن، و «جوابات القرآن»، و «المناسك» الكبير، والصغير، وأشياء أخرى، ومناقبه، وأخباره - رضى الله عنه - كثيرة، متعددة، يطول بنا الأمر لو استقصيناها؛ لذا سنكتفى بما ذكرناه منها. والله أعلم

ثانياً: تكوين المذهب وموطنه وانتشاره:

رحل الإمام أحمد في طلب الحديث إلى بلدان عديدة؛ كـ «البصرة»، و «الكوفة»، و «الحجاز»، و «اليمن». ولم يكن يكتفى بالكتب ينقل عنها، بل كان يتثبت في الرواية.

ويروى: أنه كان كثير الحج، ولم يكن حجه لذات الحج فقط، بل كان يبغي إلى جواره رواية حديث النبي ﷺ.

وكان يركب متن الصعاب في طلب الحديث، ويذهب إلى رواته أنى كانوا، وحيثما ثقفوا، وكان يفضل أن يذل المشاق في طلبه، عن أن يناله رخيصةً سهلاً؛ فإن السهل ينسى، والصعب لا ينسى.

وأحمد - مع حفظه وقوة ذاكرته - كان معنيًا بتدوين كل ما يسمع من أحاديث رسول الله ﷺ لأن العصر كان عصر تدوين؛ ففيه دَوْنُ الفقه، وعلوم اللغة، وكان لا بد أن تدون علوم الحديث، وقد دَوْن - من قبل - مالك «الموطأ»، ودون أبو يوسف «الآثار»، ومثله تلميذه محمد بن الحسن، ودون الشافعي «مسنده»؛ فكان لا بد أن يدون ما يسمع.

وكان نتيجة لحفظ أحمد وتدوينه للحديث ورحلاته الكثيرة في طلبه - أن تجمع لديه كثير من السنة، بل إنه جمع - بالإضافة إلى ذلك - أقوال الصحابة، وأقضيتهم، وفتاوى التابعين وأقضيتهم؛ وهذه السنن وأقوال الصحابة والتابعين وأقضيتهم احتوت على فقه عميق، استفاد منه أحمد بن حنبل في بناء مذهبه الفقهي. وفي هذا الشأن نقرر أن أحمد كان يطلب - فيما يطلب - الفقه والاستنباط مع الرواية؛ فتلقي ابتداءً على أبي يوسف، وانتهاءً على الشافعي وغيره.

وبهذا التقي الحديث، والسنة، والرواية، مع الفقه؛ مما أعطاه ملكة فقهية عميقة، مطعمة بالسنة والآثار؛ مما جعله فقيهاً عريقاً في فقه السنة^(١).

وعلى هذا الأساس برز ذلك المذهب المتميز الذي يعتمد على الرواية بالإضافة إلى الرأي والاستنباط أحياناً؛ ففقه الإمام أحمد فقه سُني، إن صحت التسمية. وقد جلس أحمد للحديث والفتيا بعد سن الأربعين، وكان لعفاه وتقواه ونزاهته وعلمه - أثرٌ في شيوخ أمره؛ فالتف حوله الراغبون في الفقه، ورواية الحديث؛ فاضطر لكثرة الواردين عليه أن يجلس في المسجد، ومن ذلك الوقت صار له تلاميذ، وبدأ مذهبه ينمو ويتشعب.

ومع قوة رجال الفقه الحنبلي لم يكن انتشاره متناسباً مع هذه القوة؛ والسبب في ذلك قلة أتباع المذهب، إلا ما كان في الجزيرة العربية بعد تولى آل سعود ناصية الحكم فيها.

وهذه القلة في أتباع المذهب الحنبلي أفرزتها عدة عوامل:
الأول: أن المذهب جاء بعد أن احتلت المذاهب الثلاثة التي سبقته الأمصار الإسلامية: فاحتل المذهب الحنفي «العراق»، وما والاها، وتسرب إلى كثير من

(١) راجع: الشيخ محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص (٤٨٧-٤٩٠).

البلدان، واحتل المذهب المالكي شمال غرب «إفريقية» و «الأندلس»، وفي «مصر» تعايش المذهب الشافعي والمالكي.

الثاني: أن المذهب لم يكن منه قضاة؛ إذ إن القضاة يكونون سبباً في نشر المذاهب؛ لأنهم يقضون بمقتضى المذهب الذى يعتقونه؛ فينتشر بين الناس.

الثالث: شدة الحنابلة، وكثرة تخالفهم مع غيرهم، لا بالحجة والبرهان، بل بالعمل، فكانوا كلما قويت شوكتهم، اشتدوا على الناس باسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ مما نفر الناس منهم؛ فابتعدوا عنهم، وعن مذهبه. وإليك نقل هذا الكلام عن ابن رجب؛ ليتضح لك بعض مما كان يدور بين الحنابلة ومعارضيه ممن خالفهم فى المذهب:

قال ابن رجب: كان ابن عقيل كثير التعظيم للإمام أحمد وأصحابه، والرد على مخالفينهم، ومن كلامه فى ذلك: ومن عجيب ما نسمعه من هؤلاء الأحداث الجهال أنهم يقولون: أحمد ليس بفقير، لكنه محدث، وهذا غاية الجهل؛ لأنه قد خرج عنه اختيارات بناها على الأحاديث بناء لا يعرفه أكثرهم، وخرج عنه من دقيق الفقه ما لا تراه لأحد منهم . . . وذكر مسائل من كلام أحمد، ثم قال: وما يقصد هذا إلا مبتدع، قد تمزق فؤاده من خمود كلمته، وانتشار علم أحمد؛ حتى إن أكثر العلماء يقولون: أصلى أصل أحمد، وفرعى فرع فلان، فحسبك بمن يرضى به فى الأصول قدوة، وكان يقول: هذا المذهب إنما ظلمه أصحابه؛ لأن أصحاب أبى حنيفة والشافعي إذا برع واحد منهم فى العلم، تولى القضاء وغيره من الولايات؛ فكانت الولاية لتدريسه، واشتغاله بالعلم.

فأما أصحاب أحمد: فإنه قل منهم من تعلق بطرف من العلم، إلا ويخرجه ذلك إلى التعبد والزهد؛ لغلبة الخير على القوم؛ فينقطعون عن التشاغل بالعلم.

وقال ابن رجب: وقرأت بخط الحافظ أبى محمد البرزالي قال: قرأت بخط الحافظ ضياء الدين المقدسى، قال: كتب بعضهم إلى أبى الوفاء بن عقيل يقول له: صف لى أصحاب الإمام أحمد على ما عرفت من الإنصاف؛ فكتب إليه يقول: هم قوم خشن، تقلصت أخلاقهم عن المخالطة، وغلظت طباعهم عن المداخلة، وغلب عليهم الجد، وقلّ عندهم الهزل، وغربت نفوسهم عن ذل المراءاة، وفرغوا عن الآراء إلى الروايات، وتمسكوا بالظاهر؛ تحرجاً عن التأويل، وغلبت عليهم الأعمال

الصالحة؛ فلم يدققوا في العلوم الغامضة، بل دققوا في الورع، وأخذوا ما ظهر من العلوم، وما وراء ذلك قالوا: الله أعلم بما فيها؛ من خشية باريها، ولم أحفظ على أحد منهم تشبيهاً، إنما غلبت عليهم الشناعة؛ لإيمانهم بظواهر الآي والأخبار، من غير تأويل ولا إنكار، والله يعلم أنني لا أعتقد في الإسلام طائفة محقة خالية من البدع، سوى من سلك هذا الطريق.

وقال ابن الجوزي: نقلت من خط أبي الوفاء بن عقيل - لما دخل جلال الدولة - أي: نظام الملك - في هذه السنة، قال: أريد أستدعي بهم، وأسألهم عن مذهبهم؛ فقد قيل لي: إنهم مجسمة - يعني: الحنابلة - فأحببت أن أصوغ لهم كلاماً يجوز أن يقال إذا سئلت؛ فقلت: ينبغي لهؤلاء الجماعة يسألون عن صاحبنا، فإذا أجمعوا على حفظه لأخبار رسول الله ﷺ أنه كان ثقة، فالشريعة ليست بأكثر من أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله، إلا ما كان للرأى فيه مدخل من الحوادث الفقهية، فنحن على مذهب ذلك الرجل الذي أجمعوا على تعديله؛ كما أنهم على مذهب قوم أجمعنا على سلامتهم من البدعة، فإن وافقوا على أننا على مذهبهم، فقد أجمعوا على سلامتنا معه؛ لأن متبع السليم سليم، وإن ادعوا علينا أننا تركنا مذهبهم، وتمذهبنا بما يخالف الفقهاء - فليذكروا ذلك؛ ليكون الجواب بحسبه.

وإن قالوا: أحمد ما شبه وأنتم شبهتهم، قلنا: الشافعي لم يكن أشعرياً، وأنتم أشعرية.

فإن كان مكذوباً عليكم، فقد كذب علينا، ونحن نفزع من التأويل مع نفى التشبيه؛ فلا يعاب علينا إلا ترك الخوض والبحث، وليس بطريقة السلف، ثم ما يريد الطاعنون علينا، ونحن لا نزاحمهم على طلب الدنيا؟! لكل ذلك كان انتشار المذهب الحنبلي ضعيفاً؛ فلم ينل ما نالته المذاهب الثلاثة الأخرى من حظوة لدى الناس.

وقد نشر أحمد بن حنبل فقهه في «بغداد»، وتقلده جماعة من أهل الحديث، ولم يخرج من «العراق» إلا في القرن الرابع؛ كذا قال السيوطي في «حسن المحاضرة»، غير أن بعضهم حقق ظهوره في «الأندلس» قبل ذلك؛ فقد دخل هذه البلاد على يد بقي بن مخلد، المولود في سنة (٢٠١ هـ)، والمتوفى سنة (٢٧٦ هـ)؛ وذلك لأنه

رحل من «الأندلس» إلى المشرق، وتلقى مذهب أحمد بـ«بغداد»، ثم رجع، وأخذ يدرسه في جامع «قرطبة»؛ فثار عليه علماء المالكية، وأنكروا عليه علمه، وأغروا به العامة؛ فمنعوه من القراءة؛ فلما رفع أمره إلى الأمير، وتصفح ما عنده - قال له: انشر علمك، وازو ما عندك، ومنع خصومه أن يتعرضوا له.

قال صاحب «الاعتصام»: وكان هؤلاء المقلدة «المالكية» قد صمموا على مذهب مالك، وأنكروا ما عداه.

وأما في «مصر»: فقال السيوطي: كان فقهاء الحنابلة قليلين بها، ولم أسمع بخبرهم إلا في القرن السابع؛ لأن مقلديه قبل ذلك قد أبادهم العبيديون؛ كما فعلوا بغيرهم من أئمة المذاهب الأخرى: قتلاً، ونفيًا، وتشريدًا، وأحلوا محلهم مذهب الرفض والشيعة، وما زالت كذلك حتى رجع الأئمة إليها في أوائل القرن السابع، وأول إمام علمت حلوله بـ«مصر» من الحنابلة - هو الحافظ عبد الغنى المقدسي صاحب «العمدة». اهـ.

وقال ابن خلدون: كان الإمام أحمد بن حنبل من علية المحدثين، وكان أصحابه يأخذون الفقه عن أصحاب أبي حنيفة، مع وفور بضاعتهم في الحديث.

واختص أحمد بمذهب، ومقلده قليل؛ لبعده عن الاجتهاد، وأصالته في معاضدة الرواية للأخبار بعضها ببعض، وأكثرهم بـ«الشام»، و«العراق» من «بغداد» ونواحيها، وهم أكثر الناس حفظًا للسنّة، ورواية للحديث. اهـ.

ثالثًا: أصول المذهب:

يذكر ابن القيم^(١): أن الإمام أحمد اعتمد في مذهبه الفقهي على خمسة أصول:

الأول: النص، وهو الكتاب، والسنة، فمتى ظفر بنص في المسألة، أفتى بموجبه دون التفات إلى ما خالفه، ولو كان كبار الصحابة، ومن أمثلة ذلك أنه ضرب عن قول معاذ ومعاوية بتوريت المسلم من الكافر لما صح لديه حديث بالمنع من ذلك.

الثاني: فتوى الصحابي عند عدم النص؛ فإذا وجد فتوى الصحابي؛ لم يعلم لها مخالفاً منهم - لم يتجاوزها إلى رأي آخر، مع عدم ادعائه أن ذلك إجماعاً بل كان يقول - تورعاً - : لا أعلم شيئاً يدفعه.

(١) ينظر: إعلام الموقعين (١/٢٣)، وما بعدها.

الثالث: إذا تعددت آراء الصحابة في الأمر الواحد كان يلجأ إلى اختيار أقربها من الكتاب والسنة، ويتوقف إذا لم يجد مرجحاً يرجح أحد الآراء.

الرابع: الأخذ بالحديث المرسل، وهو الذي سقط من سنده الصحابي، ورفع التابعي إلى رسول الله ﷺ مباشرة؛ وهو نوع من أنواع الحديث الضعيف؛ وهو بذلك يقدمه على القياس.

وبيّن ابن القيم: أن هذه الأحاديث المرسلة الضعيفة، لا يعنى فيها الضعف: البطلان، بل المراد من ذلك: من لم يبلغ رواتها درجة الثقة، ولم ينزلوا إلى درجة الاتهام.

الخامس: - وأخيراً - إن لم يجد شيئاً مما تقدم من الأصول الأربعة، لجأ إلى القياس؛ للضرورة.

ومن الواضح جداً أن فقه الإمام أحمد بن حنبل فقه أثرى؛ ولهذا عُدَّ الإمام أحمد من المحدثين الفقهاء، لا في الفقهاء بإطلاق، وحسبنا أنه يقدم الحديث، أو الأثر - وإن كان مرسلًا، أو ضعيفًا - متى صح سنده عنده على الرأي والقياس.

وهنا وقفة، وهي: أنه إذا كان الإمام أحمد وقف عند هذه الأصول الخمسة، ولم يتعدها لغيرها - غالبًا - فلننا نرى الكثير من أصحابه وأتباعه من بعده أخذوا باعتبار الأصول الأخرى، وتوسعوا في ذلك: كالإجماع، والمصالح المرسلة، وسد الذرائع، والاستحسان، والاستصحاب، وقد سبق الحديث عن هذه الأصول عند حديثنا على المذاهب الثلاثة المتقدمة الذكر؛ فلا داعي للإعادة هنا، لكن ينبغي أن ننبه إلى أن الحنابلة - وإن كانوا اعتبروا هذه الأصول - فإن اعتبارهم مقيد بشروط وحدود تختلف عما عند أصحاب المذاهب الأخرى؛ فمثلاً: المصالح يعدّها الحنابلة من القياس؛ لأنها قياس على المصالح العامة المستقاة من مجموع النصوص القرآنية والنبوية.

رابعًا أعلام المذهب الحنبلي:

كان لأحمد بن حنبل - كغيره من الأئمة - أتباع ومحجّون؛ التفوا حوله، ونقلوا عنه الفقه والعلم، ونشروه.

واشتهر عن أحمد - رحمه الله - أنه لم يكتب - بنفسه - شيئاً من الفقه، ولا

الأجوبة على المسائل التي تقع؛ وقد ذكر ابن القيم^(١) شدة كراهته لذلك، فقال: وكان - رضى الله عنه - شديد الكراهة لتصنيف الكتب، وكان يحب تجريد الحديث، ويكره أن يكتب كلامه... إلخ؛ وإنما حمله على الامتناع من كتابة المسائل الفقهية، وما يذهب إليه - الخوف من الخطأ في الجواب؛ لسعة الأدلة، ونقص جنس الإنسان، أو الخوف من اعتماد التلاميذ على فتواه، وتركهم البحث والتحصيل، والأخذ بالدليل، أو ترك ذلك؛ تواضعاً منه، وتحقيراً لشأن نفسه؛ كعادة العارفين بالله - تعالى - فعلم الله حسن نيته وقصده؛ فألهم تلامذته ومن بعدهم أن اعتنوا بتلك الأجوبة والاختيارات فدوّنوها، وأثبتوا ما ظفروا به عنه مما يتعلّق بالأحكام، والآداب، والعقائد، والأصول، والفروع، وغيرها.

وإذا كان الإمام أحمد لم يدون فقهه، فقد قيّض الله له من يدونه من تلاميذ الإمام وأصحابه، ومن أشهرهم:

صالح

١ - صالح ابن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل^(٢)، أبو الفضل: أكبر أولاديه. ولد سنة ثلاث ومائتين.

سمع: أباه، وعلى بن المدينى، وأبا الوليد الطيالسى، وإبراهيم بن الفضل الزارع.

روى عنه: ابنه زهير، وأبو القاسم البغوى، ومحمد بن جعفر الخرائطى، ويحيى ابن صاعد، ومحمد بن مخلد، وعبد الرحمن بن أبى حاتم، وسئل عنه؟ فقال: كتبت عنه بـ «أصبهان»؛ وهو صدوق ثقة، وأبو الحسين بن المنادى، وأبو الحسن بن بشار، وأبو بكر الخلال، وقال: سمع من أبيه مسائل كثيرة، وكان الناس يكتبون إليه من «خراسان» ومن المواضيع، يسأل لهم أباه عن المسائل، فوقعت إليه مسائل جياذ، وكان والده يحبه، ويكرمه، ويدعو له، وكان معيلاً بلى بالعيال على حدائته، وكان سخياً، يطول ذكر سخائه أن يرسم فى كتاب.

(١) ينظر: إعلام الموقعين (٢٩/١).

(٢) تنظر ترجمته فى: الطبقات رقم (٢٣٢)، والشذرات (١٤٩/٢)، والرسالة المستطرفة (١٠٤)، وابن عساكر (٣٦٢/٦)، وتذكرة الحفاظ (٦٢٩)، وتاريخ بغداد (٣١٧/٩).

حكى عنه: أنه اقْتَصَدَ، فدعا إخوانه، وأنفق في ذلك اليوم نحوًا من عشرين دينارًا في طيب وغيره.

وكان أبو عبد الله يقول له: أنا أدعوك، وأبعث خلفك؛ إذا جاءنا رجل متقشف لتنظر إليه؛ رجاء أن يرسخ في قلبك إذا نظرت إلى مثله، فلما ولى صالح قضاء «أصبهان»، ودخل إليها - بدأ بالمسجد الجامع، فدخل، وصلى فيه ركعتين، واجتمع الناس والشيوخ عليه، وجلس، وقرئ عهده الذي كتَبَ له الخليفة؛ فجعل يبكي بكاءً شديدًا؛ حتى غلبه؛ فبكى الشيوخ الذين قربوا منه، فلما فرغ من قراءة العهد جعل المشايخ يدعون له، ويقولون: ما في بلدنا أحد وإلا هو يحب أبا عبد الله، ويميل إليك؛ فقال لهم: تدرون ما الذي أبكاني؟ ذكرت أبي - رحمه الله - أن يراني في مثل هذا الحال، وكان عليه السواد، قال: كان أبي يبعث خلفي؛ إذا جاءه رجل زاهد، أو رجل صالح متقشف؛ لأنظر إليه؛ يحب أن أكون مثلهم، ولكن الله يعلم ما دخلت في هذا الأمر؛ إلا لَدَيْنِ قَدْ غَلَبَنِي، وكثرة عيالي، أحمد الله أو يراني مثلهم.

وقال صالح: قال أبي: لا يشهد رجل عند قاضٍ جَهْمِي، وفي لفظ آخر: قال: سئل أبي عن رجل يكون قد شهد شهادة، فدَعَوْهُ إِلَى الْقَاضِي، يذهب إليه، والقاضى جَهْمِي؟ قال: لا يذهب إليه، قال: فإن استعدى عليه، فذهب به، فامتحن؟ قال: لا يجيب ولا كرامة، يأخذ كُفًّا من ترابٍ يضرب به وجهه.

وقال صالح: قال لى أبي: يا بنى، اعلم أن إبليس موَكَّلٌ بالمسلمين، معه خُرُجٌ فيه رِقَاعٌ حَوَاجِجُ بَنِي آدَمَ كُلِّهِمْ؛ فإذا وقفوا للصلاة، أخرجها فعرضها عليهم؛ ليخرجهم من حد الصلاة؛ ليشغل قلوبهم.

واعلم أنه قد وكل بى، فإذا وقفت للصلاة وقف بحدائى، فإذا صليت ركعتين قال: يا أحمد قد صليت ثلاثًا؛ فأقول له بيدى: لا - بلا كلام - فلا يزال يقول ذلك؛ حتى تنقضى الصلاة.

وكان صالح قد ولى القضاء بـ «طرسوس» قبل «أصبهان».

وتوفى بـ «أصبهان»، ودفن إلى قرب حممة الدوسى، صاحب رسول الله ﷺ في شهر رمضان سنة ست وستين ومائتين، وله ثلاث وستون سنة، وله أولاد منهم: زهير وأحمد.

وقيل: مات سنة خمس، والأول أصح.

عبد الله بن أحمد

٢ - عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(١).

حدث عن أبيه، وعن عبد الأعلى بن حماد، وكامل بن طلحة، ويحيى بن معين، وأبي بكر وعثمان ابني أبي شَيْبَةَ، وشيبان بن فَرْوُخ، وعباس بن الوليد النرسي، وأبي خيثمة زهير بن حرب، وسويد بن سعيد، وأبي الربيع الزهراني، وعلى ابن حكيم الأودي، ومحمد بن جعفر الوركاني، ويحيى بن عبد ربه، وزكريا بن يحيى بن حمويه، وعبد الله بن عمر بن أبان الجُعْفَى، ومحمد بن أبي بكر، وسفيان ابن وكيع، وسلمة بن شبيب، وداود بن عمرو الضبي، وخلق كثير أمثال هؤلاء. روى عنه: أبو القاسم البغوي، وعبد الله بن إسحاق المدائني، ومحمد بن خلف، ووکیع، ويحيى بن صاعد، وعبد الله النيسابوري، والقاضيان: المحاملي، وأحمد بن كامل، والخطبي، وأبو علي بن الصواف، وأبو بكر النجاد، وأبو الحسين ابن المنادي، ومحمد بن مخلد، وأبو بكر الخلال، وغيرهم. وكان ثقة، ثَبَتًا، فَهَمًا.

ولد في جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة ومائتين.

قال القاضي أبو الحسين: قرأت في كتاب أبي الحسين بن المنادي، وذكر عبد الله وصالحًا، فقال: كان صالح قليل الكتاب عن أبيه، فأما عبد الله فلم يكن في الدنيا أحد أَرْوَى منه عن أبيه، رحمهما الله تعالى.

سمع «المُسْنَدَ» وهو ثلاثون ألفًا، و«التفسير»؛ وهو مائة ألف وعشرون ألفًا، سمع منها ثمانين ألفًا، والباقي وَجَادَةً، وسمع «الناسخ والمنسوخ»، و«التاريخ»، و«حديث شعبة»، و«المقدم والمؤخر» في كتاب الله - تعالى - و«جوابات القرآن»، و«المناسك الكبير»، و«الصغير»، وغير ذلك من التصانيف، وحديث الشيوخ، وقد شهد له أكابر الشيوخ والأئمة بمعرفة الرجال، وعلل الحديث، والأسماء والكُنَى، والمواظبة على طلب الحديث، ويذكرون عن أسلافهم الإقْرَارَ له بذلك، حتى إن

(١) تنظر ترجمته في: الطبقات رقم (٢٤٩)، وفي الخلاصة ص (١٩٠)، وفي تهذيب التهذيب (١٤١/٥)، وفي شذرات الذهب (٢٠٣/٢)، وفي تاريخ بغداد (٣٧٥/٩).

بعضهم أسرف في تقرّظه إياه بالمعرفة، وزيادة السماع للحديث على أبيه؛ فكان يكره ذلك وما أشبهه.

قال عبد الله: كل شيء أقول: «قال أبي»، فقد سمعته مرتين وثلاثاً، وأقله مرة. توفي عبد الله بن أحمد في يوم الأحد، ودفن في آخر النهار، لتسع بقين من جمادى الآخرة سنة تسعين ومائتين، ودفن في مقابر «باب التين»، وصلى عليه زهير ابن صالح بن أحمد، وكان الجمع يفوق المقدار. وكان يضْبُغ بالحمرة، كثيف اللحية، وكان سنه يوم مات سبعا وسبعين سنة، وقيل له - وقد أوصى أن يدفن بالقطيعه بباب التين - : لم قلت ذلك؟ قال: قد صح عندي أن بالقطيعه نبيا مدفونا، وأن أكون في جوار نبي أحب إلي من أن أكون في جوار أبي.

المروزي

٣ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَبُو بَكْرٍ، الْمَرْوَزِيُّ^(١). كانت أمه مروزية، وأبوه خوارزميّا، وهو الْمُقَدَّم من أصحاب أحمد؛ لورعه وفضله، وكان الإمام أحمد يأنس به، وينبسط إليه، وهو الذي تولى إِعْمَاضَهُ لما مات وغسله.

وقد روى عنه مسائل كثيرة، منها: قال: سمعت أبا عبد الله يقول: يكره للرجل أن ينام بعد العصر، ويخاف على عقله. وقال: سمعت أبا عبد الله يقول: كانوا عند أنس قبل طلوع الشمس، فقال لهم: هكذا أنهار الجَنَّةُ.

وقال: سمعت أبا عبد الله يقول، وقد سئل عن الحب في الله: هو ألا تحبه لطمع دنيا.

قال المروزي: أنشدني رجل من أهل «الشاش»:
وَكُلُّ صَدِيقٍ لَيْسَ فِي اللَّهِ وَدُّهُ فَإِنِّي بِهِ فِي وَدِّهِ غَيْرُ وَائِقٍ
وقال: سمعت أبا عبد الله يقول: ما أهْوَنَ الدنيا على أوليائه.
وقال: قال أحمد: إذا أعطيتك كتابي، وقلت لك: اروه عني، وهو من حديثي،

(١) تنظر ترجمته في: الطبقات (رقم ٥٠)، وفي تاريخ بغداد (٢٣١٨ في ٤/٤٢٣)، ومناقب الإمام أحمد صفحة (٥٠٦).

فلا تُبَالِ سمعته أو لم تسمعه .

وقال : سئل أحمد عن القراءة بالألحان ، فقال : بِدْعَةٍ ، لا تسمع .

وقال المروزي : دخلت يوماً على أحمد ، فقلت : كيف أصبحت؟ قال : كيف أصبح مَنْ رَبُّهُ يطالبه بأداء الفرض ، ونبيه يطالبه بأداء السُّنة ، والمَلَكَانِ يطالبانه بتصحيح العمل ، ونفسه تطالبه بهواها ، وإبليس يطالبه بالفحشاء ، ومَلَكٌ يطالبه بقبض روحه ، وعياله يطالبونه بنفقتهم؟!

وقال أبو بكر الخلال : خرج أبو بكر المروزي إلى الغزو ، فَشَيَّعَهُ النَّاسُ إِلَى «سامرا» ، فجعل يردهم فلا يرجعون ، فحُزِرُوا إِذَا هُمْ بِـ «بسامرا» - سوى مَنْ رَجَعَ - نحو خمسين ألف إنسان ، فقيل : يا أبا بكر ، احمَد الله ، فهذا عَلمٌ قد نُشِرَ لَكَ ، قال : فبكى ، ثم قال : ليس هذا العَلمُ لى ، إنما هذا عَلمُ أَحْمَدَ بن حنبل .

وقال المروزي : رأيت ربي فى المنام - جلّ وعلا - وكان القيامة قد قامت ، ورأيت الخلائق والملائكة حول بنى آدم ، فسمعت الملائكة تقول : قد أفلح اليوم الزاهدون فى الدنيا .

وقال : سمعت أحمد بن حنبل يقول : رحم الله يزيد بن زُرَيْعٍ ، مات أبوه وخَلَفَ له أربعين بِذَرَةً ، فلم يأخذ منها شيئاً .

وقال : قال أحمد بن حنبل : مَنْ تعاطى الكلام لا يفلح ، ومن تعاطى الكلام لم يَخْلُ من أن يَتَجَهَّم .

ولما قدم أحمد من سامرا جعل يقول : جزى الله أبا بكر المروزي عنى خيراً . قال إسحاق بن داود : لا أعلم أحداً أَقْوَمَ بأمر الإسلام من أبى بكر المروزي .

وقال أبو بكر بن صدقة : لا تُخْذَعَنَّ عن المروزي ؛ فإنى ما علمت أحداً كان أَدَبٌ عن دين الله مثله .

وقال : قد سمعت أبا بكر المروزي يقول : كان أبو عبد الله يبعث بى فى الحاجة ، فيقول : كل ما قلت فهو على لسانى ، فأنا قلته ؛ لأمانة المروزي عند أحمد كان يقول له ذلك .

توفى المروزي فى جمادى الأولى سنة خَمْسٍ وسبعين ومائتين ، ودفن عند رِجْلِ

قبر أحمد، وتولى الصلاة عليه هارون بن العباس الهاشمي.
وقال العباس بن نَصْرٍ: مضيت أصلى على قبر المروزي، فرأيت مشايخ عند
القبر، وسمعت بعضهم يقول لبعض: كان فلان هنا أمس، فقفا، فانتبه من نومه
فَزِعًا، فقلت: أى شيء القصة؟ فقال: رأيت أحمد بن حنبل راكبًا، فقلت: إلى أين،
يا أبا عبد الله؟ فقال: إلى شجرة طوبى نَلْحَقُ أبا بكر المروزي.

الحري

٤ - إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَشِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَيْسَمٍ، أَبُو إِسْحَاقَ،
الْحَرَبِيُّ^(١).

ولد سنة ثمان وتسعين ومائة.

سمع الإمام أحمد بن حنبل ونقل عنه، وأبا نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ، وَعَفَّان بن
مسلم، وعبد الله بن صالح العجلي.
روى عنه أبو بكر بن أبي داود، وأبو بكر بن الأنباري، وأبو بكر بن النجاد،
وأبو عمر الزاهد.

وكان إمامًا في العلم، رأسًا في الزهد، عارفًا بالفقه، بصيرًا بالأحكام، جافظًا
للحديث.

وصنف كتبًا كثيرة، منها: «غريب الحديث»، و«دلائل النبوة»، و«كتاب
الحمام»، و«سجود القرآن»، و«ذم الغيبة»، و«النهي عن الكذب»، و«المناسك»،
وغير ذلك.

قال إبراهيم الحري: رأيت رجال الدنيا؛ لم أر مثل ثلاثة: رأيت أحمد بن حنبل
ويَعْجَز النساء أن يَلْدَنَ مثله، ورأيت بشر بن الحارث من قَرْنِهِ إلى قَدَمِهِ مملوءًا عَقْلًا،
ورأيت أبا عبيد كأنه جبل نفخ فيه علم.

وقال إبراهيم الحري: ما شكوت إلى أمي، ولا إلى أختي، ولا إلى امرأتي، ولا
إلى بناتي قط - حَمَى وجدتها؛ فالرجل هو الذى يُدْخِلُ غَمَّهُ على نفسه، ولا يغم

(١) تنظر ترجمته في: الطبقات (رقم ٨٦)، وفي تاريخ بغداد (رقم ٣٠٥٩ في ٢٧/٦)، وشذرات
الذهب (١٩٠/٢)، وتذكرة الحفاظ (٥٨٤)، والوافي (٣٢٠/٥)، ومعجم الأدباء
(١١٢/١)، وصفة الصفوة (٢٢٨/٢)، ونزهة الألباء (٢٧٦).

عياله. وكان بى شقيقة خمسًا وأربعين سنة ما أخبرت بها أحدًا. ولى عشرون سنة أبصر بفرد عَيْن ما أخبرت بها أحدًا قط. وأفنيت من عمرى ثلاثين سنة برغيفين، إن جاءتنى بهما أمى، أو أختى أكلت، وإلا بقيت جائعًا عطشانًا إلى الليلة الثانية. وأفنيت من عمرى ثلاثين سنة برغيف فى اليوم واللييلة، إن جاءتنى به امرأتى، أو إحدى بناتى أكلته، وإلا بقيت جائعًا عطشانًا إلى الليلة الأخرى. والآن آكل نصف رغيف، وأربع عشرة تمرّة؛ إن كان بَرْنِيًّا، أو نِيَقًا وعشرين؛ إن كان دَقَلًا. ومرضت ابنتى فمضت امرأتى فأقامت عندها شهرًا، فقام إفطارى فى هذا الشهر بدرهم ودانقين ونصف، ودخلت الحمام، واشترت صابونًا بدانقين؛ فقام شهر رمضان كله بدرهم وأربعة دوانق ونصف.

قال أبو عثمان الرازى: جاء رجل من أصحاب المعتضد إلى إبراهيم الحربى بعشرة آلاف من عند المعتضد؛ يسأله عن أمير المؤمنين تفرقةً ذلك، فردّه، فانصرف الرسول، ثم عاد فقال: إن أمير المؤمنين يسألك أن تفرقه فى جيرانك، فقال: عافاك الله، هذا مالٌ لم نَسْغَلْ أنفسنا بجمعه؛ فلا نشغلها بتفرقته، قل لأمر المؤمنين: إن تركتُنا، وإلا تحوّلنا من جوارك.

وقال أبو القاسم بن الجبلى: اعتلّ إبراهيم الحربى علة أشرف فيها على الموت، فدخلت عليه يومًا، فقال: يا أبا القاسم، أنا فى أمرٍ عظيم مع ابنتى، ثم قال لها: قومى اخرجى إلى عمك، فخرجت، فألقت على وجهها خمارها، فقال إبراهيم: هذا عمك كلميه، فقالت لى: يا عم، نحن فى أمرٍ عظيم، لا فى الدنيا، ولا فى الآخرة، والدهر والشهر ما لنا طعام؛ إلا كِسْرُ يابسة وملح، وربما عدمننا الملح، وبالأمس قد وَجّه إليه المعتضد مع بَدْرِ ألف دينار، فلم يأخذها، ووجّه إليه فلانٌ وفلان؛ فلم يأخذ منهما شيئًا - وهو عليل - فالتفت الحربى إليها وتبسم، وقال: يا بنتى، إنما خفت الفقر؟ قالت: نعم، فقال لها: أنظرت إلى تلك الزاوية، فنظرتُ، فإذا كتبٌ، فقال: هناك اثنا عشر ألف جزء لغة وغريب كتبه بخطى، إذا مِتُّ فوجّهى فى كل يوم بجزء تبعيه بدرهم فمن كان عنده اثنا عشر ألف درهم ليس هو فقيرًا.

وقال أبو عمر اللغوى: سمعت ثعلبًا يقول: ما فقدت إبراهيم الحربى من مجلس لغة أو نحو خمسين سنة.

ولما مات سعيد بن أحمد بن حنبل جاء إبراهيم الحربى إلى عبد الله بن أحمد، فقام إليه عبدُ الله، فقال: تقوم إلى؟ فقال: لم لا أقوم؟ فقال عبد الله: والله لو رآك أبى لقام إليك! قال الحربى: والله لو رأى ابن عُبَيْنة أباك، لقام إليه.

وقال محمد بن صالح القاضى: لا نعلم أن «بغداد» أخرجت مثل إبراهيم الحربى فى الأدب، والحديث، والفقه، والزهد.

وسئل الدارقطنى عن إبراهيم الحربى فقال: كان إماماً، وكان يقاس بأحمد بن حنبل فى: زهده، وعلمه، وورعه.

وقال الدارقطنى: إبراهيم الحربى إمام مصنف، عالم بكل شىء، بارع فى كل علم، صدوق.

وسئل إبراهيم الحربى: كيف سمعت أحمد يقول فى القراءة خلف الإمام؟ فقال: أما ألف مرة إن لم أقل فقد سمعته يقول: يقرأ إذا خَافَتْ وَيُثْصِت إذا جهر، فقل لإبراهيم الحربى: فأى شىء ترى أنت؟ فقال: أنا ذاك علمنى، وعنه أخذت، وذهبت إليه، وصحبته، وأنا غلام، فكل شىء يلقيه إلينا، أخذته عنه، وتمسك به قلبى، فأنا عليه: أقرأ إذا لم أسمع، وإذا جهر استمعت، ومن خالفنى أهوئت به. قال الحربى: ما أنشدت بيتاً من الشعر قط، إلا قرأت: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص] ثلاث مرات.

قال أبو يعلى الطوسى: أنشدنا بعض أصحابنا لإبراهيم الحربى، وقد قرأ رجل ضريح عنده؛ فلم يكن طَيِّبَ الصوت:

اِثْنَانِ إِذَا عُدَّا فَخَيْرٌ لَهُمَا الْمَوْتُ
فَقِيرٌ مَا لَهُ زُهْدٌ وَأَعْمَى مَا لَهُ صَوْتُ

وتوفى إبراهيم الحربى بـ «بغداد» فى ذى الحجة، سنة خمس وثمانين ومائتين، وصلى عليه يوسف بن يعقوب القاضى فى شارع باب «الأنباء»، وكان الجمع كثيراً جداً، وكان يوماً فى عقب مطر ووحل، ودفن فى بيته، رحمه الله تعالى.

الميموني

٥ - عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ مَهْرَانَ، الْمِيمُونِيُّ، الرَّقِّيُّ، أَبُو الْحَسَنِ^(١).
سمع: ابن عُليَّة، وأبا معاوية، وعلى بن عاصم، وإسحاق الأزرق، ويزيد بن هارون.

وذكره أبو بكر الخلال، فقال: الإمام في أصحاب أحمد، جليل القدر، كان سنة يوم مات دون المائة، كان أحمد يكرمه، ويُفعل معه ما لا يفعله مع أحد غيره، وقال لي: صحبت أبا عبد الله على الملازمة من سنة خمس ومائتين إلى سنة سبع وعشرين، قال: وكنت بعد ذلك أخرج، وأقدم عليه الوقت بعد الوقت، قال: فكان أبو عبد الله يضرب بي مثل ابن جُريج في عطاء؛ من كثرة ما أسأله، ويقول لي: ما أصنع بأحدٍ ما أصنع بك، وكان أبو عبد الله يسأله عن أخباره، ومعاشه، ويحثه على إصلاح معيشته، ويُعنى به عناية شديدة، وقدمت عليه ثلاث مرات، وسمعتة يقول: ولدت سنة إحدى وثمانين ومائة.

وقال الميموني: سألت أبا عبد الله عن مسائل، فكتبها، فقال: أي شيء تكتب يا أبا الحسن؟ فلو لا الحياء منك، ما تركتك تكتبها، وإنه عليّ لشديد، والحديث أحب إليّ منها، قلت: إنما تطيب نفسي في الحمل عنك، إنك تعلم أنه منذ مضى رسول الله ﷺ قد لزم أصحابه قوم، ثم لم يزل يكون للرجل أصحاب يلزمونه، ويكتبون، قال: من كتب؟ قلت: أبو هريرة قال: «وكان عبد الله بن عمرو يكتب، ولم أكتب، فحفظ وضيعت»، فقال لي: فهذا الحديث، فقلت له: فما المسائل إلا حديث، ومن الحديث تُشتق.

وتوفي الميموني سنة أربع وسبعين ومائتين.

وبعد هؤلاء المشاهير، لا ننسى فضلَ عالَمين جليلين؛ كانت لهما قدمٌ راسخة في تدوين مسائل الفقه الحنبلي، ونشرها؛ وهما:

(١) ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٣٥٨/٥)، طبقات الحنابلة (٢١٢/١-٢١٦)، تهذيب الكمال (٣٣٤/١٨)، تذكرة الحفاظ (٦٠٣/٢-٦٠٤) العبر (٥٣/٢)، تهذيب التهذيب (٤٠٠/٦)، طبقات الحفاظ (٢٦٣)، خلاصة تهذيب الكمال (٢٤٤)، شذرات الذهب (١٦٥-١٦٦)، سير أعلام النبلاء (٨٩-٩٠).

شيخ الإسلام ابن تيمية

وهو أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ^(١)، ثم الدمشقي الْحَنْبَلِيُّ؛ تقي الدين أبو العباس بن شهاب الدين بن مجد الدين. ولد في عاشر ربيع الأول سنة (٦٦١ هـ)، وتحول به أبوه من «حران» سنة (٦٦٧ هـ)، فسمع من ابن عبد الدائم، والقاسم الإربلي، والمسلم بن علان، وابن أبي عمرو الفخر في آخرين، وقرأ بنفسه، ونسخ سنن أبي داود، وحصل الأجزاء، ونظر في الرجال والعلل، وتفقه وتمهّر، وتميز وتقدم، وصنف ودرس، وأفتى وفاق الأقران، وصار عجبًا في سرعة الاستحضار، وقوة الجنان، والتوسّع في المنقول والمعقول، والإطالة على مذاهب السلف والخلف.

وأول ما أنكروا عليه من مقالاته في شهر ربيع الأول سنة (٦٩٨ هـ) قام عليه جماعة من الفقهاء؛ بسبب «الفتوى الحموية»، وبحثوا معه، ومنع من الكلام، ثم حضر مع القاضي إمام الدين القزويني، فانتصر له، وقال هو وأخوه جلال الدين: من قال عن الشيخ تقي الدين شيئًا، عزّزناه.

ثم طلب ثانی مرة في سنة (٧٠٥ هـ) إلى «مصر»، فشغب عليه بيبرس الجاشنكير، وانتصر له سلار، ثم آل أمره أن حبس في خزانة البنود مدة، ثم نقل في صفر سنة (٧٠٩ هـ) إلى «الإسكندرية»، ثم أفرج عنه، وأعيد إلى «القاهرة»؛ ثم أعيد إلى «الإسكندرية»، ثم حضر الناصر من «الكرک» فأطلقه، ووصل إلى «دمشق» في آخر سنة (٧١٢ هـ).

وكان السبب في هذه المحنة أن مرسوم السلطان ورد على النائب بامتحانه في معتقده؛ لما وقع إليه من أمور تنكر في ذلك، فعقد له مجلس في سابع رجب، وسئل عن عقيدته؟ فأملى منها شيئًا، ثم أحضروا العقيدة التي تعرف بـ «الواسطية»، فقرئ منها، وبحثوا في مواضع، ثم اجتمعوا في ثاني عشره، وقرروا الصفي الهندي يبحث معه، ثم أخروه، وقدموا الكمال الزملكاني، ثم انفصل الأمر على أنه أشهد على نفسه أنه شافعي المعتقد، فأشاع أتباعه أنه انتصر، فغضب خصومه، ورفعوا

(١) تنظر ترجمته في: الأعلام (١/١٤٤)، فوات الوفيات (١/٣٥-٤٥)، الدرر الكامنة (١/١٤٤)، النجوم الزاهرة (٩/٢٧١)، البداية والنهاية (١٤/١٣٥)، وآداب اللغة (٣/٢٤٣)، دائرة المعارف الإسلامية (١/١٠٩).

واحدًا من أتباع ابن تيمية إلى الجلال القزويني نائب الحكم بالعادية، فعزّره، وكذا فعل الحنفى باثنين منهم. ثم في ثاني عشر رجب قرأ المزي فصلًا من كتاب «أفعال العباد» للبخارى فى الجامع، فسمعه بعض الشافعية؛ فغضبوا، وقالوا: نحن المقصودون بهذا، ورفعوه إلى القاضى الشافعى، فأمر بحبسه فبلغ ابن تيمية، فتوجه إلى الحبس، فأخرجه بيده؛ فبلغ القاضى فطلع إلى القلعة، فوافاه ابن تيمية، فتشاجرا بحضرة النائب، واشتطّ ابن تيمية على القاضى؛ لكون نائبه جلال الدين آذى أصحابه فى غيبة النائب، فأمر النائب من ينادى أن من تكلم فى العقائد فُعلّ كذا به؛ وقصد بذلك تسكين الفتنة.

ثم عُقدَ لهم مجلس فى سلخ رجب، وجرى فيه بين ابن الزمّلَكَانى وابن الوكيل مباحثة، فقال ابن الزمّلَكَانى لابن الوكيل: ما جرى على الشافعية قليل؛ حتى تكون أنت رئيسهم، فظن القاضى نجم الدين بن صصرى أنه عناه، فعزل نفسه، وقام؛ فأعانه الأمراء، وولاه النائب، وحكم الحنفى بصحة الولاية، ونفذه المالكى؛ فرجع إلى منزله، وعلم أن الولاية لم تصح، فصمم على العزل، فرسم النائب لنوابه بالمباشرة إلى أن يرد أمر السلطان، ثم وصل بريدى فى أواخر شعبان بعوده، ثم وصل بريدى فى خامس رمضان يطلب القاضى والشيخ، وأن يرسلوا بصورة ما جرى للشيخ فى سنة (٦٩٨ هـ)، ثم وصل مملوك النائب وأخبر أن الجاشنكير والقاضى المالكى قد قاما فى الإنكار على الشيخ، وأن الأمر اشتد بمصر على الحنابلة حتى صُفِّعَ بعضهم، ثم توجه القاضى والشيخ إلى «القاهرة»، ومعهما جماعة، فوصلا فى العشر الأخير من رمضان، وعقد مجلس فى ثالث عشر منه بعد صلاة الجمعة، فادعى على ابن تيمية عند المالكى، فقال: هذا عدوى، ولم يجب عن الدعوى فكرر عليه فأصر؛ فحكم المالكى بحبسه، فأقيم من المجلس، وحبس فى برج، ثم بلغ المالكى أن الناس يتردّدون إليه، فقال: يجب التضيق عليه إن لم يقتل، وإلا فقد ثبت كفره، فقلّوه ليلة عيد الفطر إلى الحب، وعاد القاضى الشافعى إلى ولايته، ونودى بـ «دمشق» من اعتقد عقيدة ابن تيمية، حل دمه وماله خصوصًا الحنابلة، فنودى بذلك، وقرئ المرسوم، وقرأها ابن الشهاب محمود فى الجامع، ثم جمعوا الحنابلة من الصالحية وغيرها، وأشهدوا على أنفسهم أنهم على معتقد الإمام الشافعى.

وذكر ولد الشيخ جمال الدين بن الظاهري في كتاب كتبه لبعض معارفه بـ«دمشق» أن جميع من بمصر من القضاة والشيخ والفقراء والعلماء والعوام يحطون على ابن تيمية إلا الحنفى؛ فإنه يتعصب له، وإلا الشافعى؛ فإنه ساكت عنه، وكان من أعظم القائمين عليه الشيخ نصر المنبجى؛ لأنه كان بلغ ابن تيمية أنه يتعصب لابن العربى؛ فكتب إليه كتاباً يعاتبه على ذلك فما أعجبه؛ لكونه بالغ فى الحط على ابن العربى وتكفيره، فصار هو يحط على ابن تيمية، ويغرى به ببيرس الجاشنكير، وكان ببيرس يفرط فى محبة نصر ويعظمه، وقام القاضى زين الدين بن مخلوف قاضى المالكية مع الشيخ نصر، وبالغ فى أذية الحنابلة، واتفق أن قاضى الحنابلة شرف الدين الحرانى - كان قليل البضاعة فى العلم، فبادر إلى إجابتهم فى المعتقد، واستكتبوه خطه بذلك.

واتفق أن قاضى الحنفية بـ«دمشق»، وهو شمس الدين بن الحريرى، انتصر لابن تيمية، وكتب فى حقه محضراً بالثناء عليه بالعلم والفهم، وكتب فيه بخطه ثلاثة عشر سطرًا من جملتها: أنه منذ ثلاثمائة سنة ما رأى الناس مثله، فبلغ ذلك ابن مخلوف؛ فسعى فى عزل ابن الحريرى؛ فعزل وقرّر عوضه شمس الدين الأذرعى، ثم لم يلبث الأذرعى أن عزل فى السنة المقبلة، وتعصب سلال لابن تيمية، وأحضر القضاة الثلاثة: الشافعى والمالكى والحنفى، وتكلم معهم فى إخراجهم؛ فاتفقوا على أنهم يشترطون فيه شروطًا، وأن يرجع عن بعض العقيدة، فأرسلوا إليه مرات، فامتنع من الحضور إليهم، واستمر، ولم يزل ابن تيمية فى الجبِّ إلى أن شفع فيه مهنا أمير آل فضل، فأخرج فى ربيع الأول فى الثالث والعشرين منه، وأحضر إلى القلعة، ووقع البحث مع بعض الفقهاء، فكتب عليه محضر؛ بأنه قال: «أنا أشعري»، ثم وجد خطه بما نصه: الذى أعتقد أن القرآن معنى قائم بذات الله، وهو صفة من صفات ذاته القديمة، وهو غير مخلوق، وليس بحرف ولا صوت، وأن قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ليس على ظاهره، ولا أعلم كنه المراد به، بل لا يعلمه إلا الله، والقول فى النزول كالقول فى الاستواء، وكتبه أحمد بن تيمية. ثم أشهدوا عليه أنه تاب مما ينافى ذلك مختارًا، وذلك فى خامس عشرين ربيع الأول سنة (٧٠٧هـ)، وشهد عليه بذلك جمع جم من العلماء وغيرهم، وسكن الحال، وأفرج عنه، وسكن القاهرة.

ثم اجتمع جمع من الصوفية عند تاج الدين بن عطاء، فطلعوا في العشر الأوسط من شوال إلى القلعة، وشكوا من ابن تيمية أنه يتكلم في حق مشايخ الطريق، وأنه قال: لا يستغاث بالنبي ﷺ؛ فافتضى الحال أن أمر بتسييره إلى «الشام»، فتوجه على خيل البريد؛ وكل ذلك والقاضي زين الدين بن مخلوف مشغول بنفسه بالمرض، وقد أشرف على الموت، وبلغه سفر ابن تيمية، فراسل النائب، فردّه من «بليس»، وادعى عليه عند ابن جماعة، وشهد عليه شرف الدين بن الصابوني.

وقيل: إن علاء الدين القونوي - أيضًا - شهد عليه، فاعتقل، وسجن بحارة الديلم في ثامن عشر إلى سلخ صفر سنة (٧٠٩هـ)، فنقل عنه أن جماعة يترددون إليه، وأنه يتكلم عليهم في نحو ما تقدم؛ فأمر بنقله إلى «الإسكندرية»، فنقل إليها في سلخ صفر، وكان سفره صحبة أمير مقدم، ولم يمكن أحدًا من جهته من السفر معه، وحبس ببرج شرقى، ثم توجه إليه بعض أصحابه، فلم يمنعوا منه؛ فتوجهت طائفة منهم بعد طائفة، وكان موضعه فسيحًا، فصار الناس يدخلون إليه ويقرون عليه، ويبحثون معه؛ فلم يزل إلى أن عاد الناصر إلى السلطنة فشفّع فيه عنده؛ فأمر بإحضاره؛ فاجتمع به في ثامن عشر شوال سنة (٧٠٩هـ)، فأكرمه وجمع القضاة، وأصلح بينه وبين القاضي المالكي، فاشتراط المالكي ألا يعود، فقال له السلطان: قد تاب، وسكن به «القاهرة» وتردد الناس إليه إلى أن توجه صحبة الناصر إلى «الشام» بنية الغزاة في سنة (٧١٢هـ) - وذلك في شوال - فوصل «دمشق» في مستهل ذى القعدة؛ فكانت مدة غيبته عنها أكثر من سبع سنين؛ وتلقاه جمع عظيم؛ فرحًا بمقدمه، وكانت والدته - إذ ذاك - في قيد الحياة، ثم قاموا عليه في شهر رمضان سنة (٧١٩هـ)؛ بسبب مسألة الطلاق، وأكدّ عليه المنع من الفتيا ثم عُقِدَ له مجلس آخر في رجب سنة عشرين ثم حُسِنَ بالقلعة، ثم أخرج في عاشوراء سنة (٧٢١هـ)، ثم قاموا عليه - مرة أخرى - في شعبان سنة (٧٢٦هـ)؛ بسبب مسألة الزيارة، واعتقل بالقلعة، فلم يزل بها إلى أن مات في ليلة الاثنين العشرين من ذى القعدة سنة (٧٢٨هـ). قال الصلاح الصفدى: كان كثيرًا ما ينشد:

تَمُوتُ الثُّفُوسُ بِأَوْصَابِهَا وَلَمْ تَذِرْ عُوَاذَهَا مَا بِهَا
وسرد أسماء تصانيفه في ثلاثة أوراق كبار، وأورد فيه من أمداح أهل عصره:
كابن الزملكانى قبل أن ينحرف عليه، وكأبى حيان كذلك، وغيرهما، قال: ورثاه

محمود بن على الدقوقي، ومجير الدين الخياط، وصفى الدين عبد المؤمن البغدادي، وجمال الدين بن الأثير، وتقى الدين محمد بن سليمان الجعبري، وعلاء الدين بن غانم، وشهاب الدين بن فضل الله، وزين الدين بن الوردى، وجمع جَمٍّ، وأورد لنفسه فيه مرثية على قافية الضاد المعجمة.

ثم قال الذهبى ما ملخصه: كان يقضى منه العجب، إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف، واستدل ورجح، وكان يحق له الاجتهاد؛ لاجتماع شروطه فيه، وما رأيت أسرع انتزاعاً للآيات الدالة على المسألة التى يوردها منه، ولا أشد استحضاراً للمتون، وعزوها منه؛ كأن السنة نصب عينيه، وعلى طرف لسانه، بعبارة رشيقة، وعين مفتوحة، وكان آية من آيات الله فى التفسير والتوسع فيه، وأما أصول الديانة، ومعرفة أقوال المخالفين - فكان لا يشق غباره فيه؛ هذا مع ما كان عليه من الكرم والشجاعة، والفراغ عن ملاذ النفس، ولعل فتاويه فى الفنون تبلغ ثلاثمائة مجلد، بل أكثر، وكان قوَّالاً بالحق لا يأخذه فى الله لومة لائم؛ قال: ومن خالطه وعرفه، فقد ينسبني إلى التقصير فيه، ومن نابذه وخالفه قد ينسبني إلى التغالى فيه، وقد أوذيت من الفريقين من أصحابه وأضداده، وكان أبيض، أسود الرأس واللحية، قليل الشيب، شعره إلى شحمة أذنيه، وكأن عينيه لسانان ناطقان، ربعة من الرجال، بعيد ما بين المنكبين، جهورى الصوت، فصيحاً، سريع القراءة، تعتريه حدة، لكن يقهرها بالحلم.

قال: ولم أر مثله فى ابتهاله واستغاثته، وكثرة توجهه، وأنا لا أعتقد فيه عصمة، بل أنا مخالف له فى مسائل أصلية وفرعية؛ فإنه كان مع سعة علمه، وفرط شجاعته، وسيلان ذهنه، وتعظيمه لحرمات الدين - بشراً من البشر، تعتريه حدة فى البحث، وغضب وشظف للخصم، تزرع له عداوة فى النفوس، وإلا لو لطف خصومه، لكان كلمة إجماع؛ فإن كبارهم خاضعون لعلومه، معترفون بشنوفه، مقرون بنزور خطئه، وأنه بحر لا مدخل له، وكثر لا نظير له، ولكن ينقمون عليه أخلاقاً وأفعالاً، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك.

قال: وكان محافظاً على الصلاة والصوم، معظماً للشرائع ظاهراً وباطناً، لا يؤتى من سوء فهم؛ فإن له الذكاء المفرط، ولا من قلة علم؛ فإنه بحر زخار، ولا كان متلاعباً بالدين، ولا ينفرد بمسائله بالتشهى، ولا يطلق لسانه بما اتفق، بل يحتج

بالقرآن والحديث والقياس، ويبرهن وينظر؛ أسوة بمن تقدمه من الأئمة، فله أجر على أخطائه، وأجران على إصابته... إلى أن قال: تمرض أيامًا بالقلعة، إلى أن مات ليلة الإثنين العشرين من ذى القعدة، وصلى عليه بجامع «دمشق»، وصار يضرب بكثرة من حضر جنازته المثل، وأقل ما قيل في عددهم: أنهم خمسون ألفًا. قال الشهاب بن فضل الله: لما قدم ابن تيمية على البريد إلى «القاهرة» - في سنة سبعمائة - نزل عند عمى شرف الدين، وحض أهل المملكة على الجهاد، فأغلظ القول للسلطان والأمراء، ورتبوا له في مقر إقامته في كل يوم دينارًا، ومخفقة طعام؛ فلم يقبل شيئًا من ذلك، وأرسل له السلطان بقجة قماش، فردها.

قال: ثم حضر عنده شيخنا أبو حيان، فقال: ما رأيت عيناى مثل هذا الرجل، ثم مدحه بأبيات، وأنشده إياها:

لَمَّا أَتَانَا تَقَى الدِّينَ لَاحَ لَنَا	دَاعَ إِلَى اللَّهِ فَزَدَ مَا لَهُ وَزَرَ
عَلَى مُحْيَاةٍ مِنْ سِيَمَا الْأَلَى صَحِبُوا	خَيْرَ الْبَرِيَّةِ بَذَرَ دُونَهُ الْقَمَرُ
حَبْرٌ تَسْرِبَلٌ مِنْهُ ذَهْرُهُ حَبْرًا	بَحْرٌ تَقَادَفُ مِنْ أَمْوَاجِهِ الدُّرُ
قَامَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي نَضْرٍ شِرْزَعَتَنَا	مَقَامَ سَيِّدِ تَيْمٍ إِذْ عَصَتْ مُضَرُّ
وَأَظْهَرَ الْحَقَّ إِذْ آثَارُهُ انْدَرَسَتْ	وَأَخْمَدَ الشَّرَّ إِذْ طَارَتْ لَهُ شَرَرُ
كُنَّا نَحْدُثُ عَنْ جَبْرِ يَجِيءُ بِهَا	أَنْتَ الْإِمَامُ الَّذِي قَدْ كَانَ يُنْتَظَرُ

قال: ثم دار بينهما كلام، فجرى ذكر سيويه؛ فأغلظ ابن تيمية القول في سيويه؛ فنافره أبو حيان، وقطعه بسببه، ثم عاد دائمًا له، وصير ذلك ذنبًا لا يغفر.

قال: وحج ابن المحب ذات مرة فسمع من أبي حيان أناشيد، فقرأ عليه هذه الأبيات، فقال: قد كشطتها من ديوانى، ولا أذكره بخير، فسأله عن السبب في ذلك؟ فقال: ناظرته في شيء من العربية، فذكرت له كلام سيويه، فقال: يفسو سيويه، قال أبو حيان: وهذا لا يستحق الخطاب.

ويقال: إن ابن تيمية قال له: ما كان سيويه نبى النحو، ولا كان معصومًا، بل أخطأ في الكتاب في ثمانين موضعًا ما تفهمها أنت؛ فكان ذلك سبب مقاطعته إياه، وذكره في تفسيره «البحر» بكل سوء، وكذلك في مختصره: «النهر».

ورثاه شهاب الدين بن فضل الله بقصيدة رائية مليحة، وترجم له ترجمة هائلة، ورثاه زين الدين بن الوردي بقصيدة لطيفة طائفة.

وقال جمال الدين السمرى فى «أمالیه»: ومن عجائب ما وقع فى الحفظ من أهل زماننا أن ابن تیمیة كان يمر بالكتاب مطالعة مرة، فینتقش فى ذهنه، وينقله فى مصنفاته بلفظه ومعناه.

وقال الأقسهرى فى رحلته - فى حق ابن تیمیة - : بارع فى الفقه، والأصلین، والفرائض، والحساب، وفنون أخر، وما من فن إلا له فيه يد طولی، وقلمه ولسانه متقاربان.

قال الطوفى: سمعته يقول: من سألنى مستفیذاً، حققت له، ومن سألنى متعتناً نقضته؛ فلا یلبث أن ینقطع، فأکفى مؤنته. وذكر تصانیفه.

وقال: كان یتکلم على المنبر على طريقة المفسرین، مع الفقه والحديث، فیورد فى ساعة من الكتاب والسنة واللغة والنظر ما لا یقدر أحد على أن یورده فى عدة مجالس؛ كأن هذه العلوم بین عینیه، فیاخذ منها ما یشاء، ویذر؛ ومن ثم نسب أصحابه إلى الغلو فيه؛ واقتضى له ذلك العجب بنفسه؛ حتى زهى على أبناء جنسه، واستشعر أنه مجتهد، فصار یرد على صغیر العلماء وكبیرهم، قديمهم وحديثهم، حتى انتهى إلى عمر، فخطأه فى شىء، فبلغ ذلك الشیخ إبراهیم الرقى، فأنكر علیه؛ فذهب إليه، واعتذر واستغفر.

وقال فى حق على: أخطأ فى سبعة عشر شیئاً، خالف فيها نص الكتاب، منها: اعتداد المتوفى عنها زوجها أطول الأجلین. وكان - لتعصبه لمذهب الحنابلة - یقع فى الأشاعرة؛ حتى إنه سبَّ الغزالی، فقام علیه قوم کادوا یقتلونه. ولما قدم غازان بجیوش التتر إلى «الشام» خرج إليه، وکلمه بكلام قوى، فهم بقتله، ثم نجا، واشتھر أمره من یومئذ.

واتفق أن الشیخ نصرًا المنبجى كان قد تقدم فى الدولة؛ لاعتقاد بیبرس الجاشنکیر فيه، فبلغه أن ابن تیمیة یقع فى ابن العربی؛ لأنه كان یعتقد أنه مستقیم، وأن الذى ینسب إليه من الاتحاد أو الإلحاد من قصور فهم من ینکر علیه؛ فأرسل ینکر علیه، وكتب إليه کتاباً طویلاً، ونسبه وأصحابه إلى الاتحاد الذى هو حقيقة الإلحاد؛ فعظم ذلك علیهم، وأعانه علیه قوم آخرون ضبطوا علیه کلمات فى العقائد مغیره، وقعت منه فى مواعیده وفتاویه، فذكروا أنه ذکر حدیث النزول، فنزل عن المنبر درجتین، فقال: کثرُولى هذا؛ فنسب إلى التجسیم، ورده على من توسّل بالنبی ﷺ أو

استغاث، فأشخص من «دمشق» في رمضان سنة خمس وسبعمائة، فجرى عليه ما جرى، وحبس مرارًا، فأقام على ذلك نحو أربع سنين أو أكثر، وهو مع ذلك يشتغل، ويفتي، إلى أن اتفق أن الشيخ نصرًا قام على الشيخ كريم الدين الآملي - شيخ خانقاه سعيد السعداء - فأخرجه من الخانقاه، وعلى شمس الدين الجزري؛ فأخرجه من تدريس الشريفة، فيقال: إن الآملي دخل الخلوة بـ «مصر» أربعين يومًا، فلم يخرج حتى زالت دولة بيبرس، وخمل ذكر نصر، وأطلق ابن تيمية إلى «الشام»، وافترق الناس فيه شيعًا: فمنهم: من نسبه إلى التجسيم، لما ذكر في «العقيدة الحموية» و«الواسطية» وغيرهما؛ كقوله: إن اليد والقدم والساق والوجه صفات حقيقية لله، وإنه مستوٍ على العرش بذاته، فقليل له: يلزم من ذلك التحيز والانقسام، فقال: أنا لا أسلم أن التحيز والانقسام من خواص الأجسام، فالزم بأنه يقول بتحيز في ذات الله.

ومنهم: من ينسبه إلى الزندقة؛ لقوله: إن النبي ﷺ لا يُسْتَعَاثُ به، وإن في ذلك تنقيصًا ومنعًا من تعظيم النبي ﷺ، وكان أشد الناس عليه في ذلك النور البكري؛ فإنه لما عقد له المجلس بسبب ذلك قال بعض الحاضرين: يعذر، فقال البكري: لا معنى لهذا القول؛ فإنه إن كان تنقيصًا يقتل، وإن لم يكن تنقيصًا لا يعذر.

ومنهم من ينسبه إلى النفاق؛ لقوله في على ما تقدم، ولقوله: إنه كان مخذولًا حيثما توجه، وإنه حاول الخلافة مرارًا فلم ينلها، وإنما قاتل للرياسة لا للديانة، ولقوله: إنه كان يحب الرياسة، وإن عثمان كان يحب المال، ولقوله: أبو بكر أسلم شيخًا لا يدرى ما يقول، وعلى أسلم صبيًا؛ والصبي لا يصح إسلامه على قول. وبكلامه في قصة أبي العاص بن الربيع وما يؤخذ من مفهومها؛ فإنه شنع في ذلك فالزموه بالنفاق؛ لقوله ﷺ: «وَلَا يَغْضُكُ إِلَّا مُنَافِقٌ»^(١).

ونسبه قوم إلى أنه يسعى في الإمامة الكبرى؛ فإنه كان يلهج بذكر ابن تومرت، ويطريه؛ فكان ذلك مؤكدًا لطول سجنه، وله وقائع شهيرة، وكان إذا حوقق وألزم، يقول: لم أرد هذا؛ إنما أردت كذا؛ فيذكر احتمالًا بعيدًا.

(١) تقدم تخريجه عند ترجمة على.

قال: وكان من أذكىء العالم، وله فى ذلك أمور عظيمة؛ منها: أن محمد بن أبى بكر السكاكىنى عمل أبياتاً على لسان ذمى فى إنكار القدر، وأولها:

أَيَا عُلَمَاءَ الدِّينِ ذُمَّى دِينِكُمْ تَحَيَّرَ ذُلُّهُ بِأَعْظَمِ حُجَّةٍ
إِذَا مَا قَضَى رَبِّى بِكَفْرِى بِزَعْمِكُمْ وَلَمْ يَرْضَهُ مِنِّى فَمَا وَجْهُ حِيلَتِى ١٩

فوقف عليها ابن تيمية، فثنى إحدى رجله على الأخرى، وأجاب فى مجلسه قبل أن يقوم بمائة وتسعة عشر بيتاً، أولها:

سُؤَالَكَ يَا هَذَا سُؤَالَ مُعَانِدٍ يُخَاصِمُ رَبَّ الْعَرْشِ بَارِى الْبَرِيَّةِ
وقال الحافظ أبو الفتح اليعمرى فى ترجمة ابن تيمية: حدانى - يعنى: المزى - على رؤية الشيخ الإمام شيخ الإسلام تقي الدين، فالفيتة ممن أدرك من العلوم حظاً كاد يستوعب السنن والآثار حفظاً: إن تكلم فى التفسير فهو حامل رايته، أو أفتى فى الفقه فهو مدرك غايته، أو ذكر فى الحديث فهو صاحب علمه وذو رايته، أو حاضر بالملل والنحل لم ير أوسع من نحلته فى ذلك ولا أرفع من درايته. برز فى كل فن على أبناء جنسه، ولم تر عين من رآه مثله، ولا رأت عينه مثل نفسه، كان يتكلم فى التفسير فيحضر مجلسه الجمل الغفير، ويردون من بحره العذب النмир، ويرتعون من ريع فضله فى روضة وغدير، إلى أن دب إليه من أهل بلده داء الحسد، وألب أهل النظر منهم على ما يتقد عليه من أمور المعتقد؛ فحفظوا عنه فى ذلك كلاماً، أوسعوه بسببه ملاماً، وزعموا أنه خالف طريقهم، وفرق فريقهم؛ فنازعهم ونازعوه، وقاطع بعضهم وقاطعوه.

ثم نازع طائفة أخرى ينتسبون من الفقر إلى طريقة، ويزعمون أنهم على أدق باطن منها وأجلى حقيقة، فكشف تلك الطرائق، وذكر على ما سمع بوائق، فأضت إلى الطائفة الأولى من منازعيه، واستغاثت بذوى الضغن عليه من مقاطعيه؛ فوصلوا بالأمراء أمره، وأعمل كل منهم فى كفره فكره، فرتبوا محاضر وسعوا فى نقله إلى حضرة المملكة بالديار المصرية فنقل، وأودع السجن ساعة حضوره واعتقل، وعقدوا لإراقة دمه مجالس، وحشدوا لذلك قوماً من عمار الزوايا وسكان المدارس، ما بين مجامل فى المنازعة، ومخاتل بالمخادعة، ومجاهر بالتفكير مبادئ بالمقاطعة، يسومونه زيب المنون، وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون،

فرد الله كل كيد فى نحره، ونجاه على يد من اصطفاه، والله غالب على أمره، ثم لم يخل بعد ذلك من فنة بعد فنة، ولم يتقل طول عمره من محنة إلا إلى محنة، إلى أن فوض أمره إلى بعض القضاة؛ فتقلد ما تقلد من اعتقاله، ولم يزل بمحبسه ذلك إلى حين ذهابه إلى رحمة الله وانتقاله، وإلى الله ترجع الأمور، وهو مطلع على خائنة الأعين وما تخفى الصدور .

وكان يومه مشهودًا ضاقت بجنازته الطريق، وانتابها المسلمون من كل فج عميق؛ يتقربون بمشاهده يوم يقوم الأشهاد، ويتمسكون بسريه حتى كسروا تلك الأعواد. قال الذهبى - مترجمًا له فى بعض الإجازات-: قرأ القرآن والفقه وناظر، واستدل وهو دون البلوغ، وبرع فى العلم والتفسير، وأفتى ودرس وهو دون العشرين، وصنف التصانيف، وصار من كبار العلماء فى حياة شيوخه، وتصانيفه نحو أربعة آلاف كراسة وأكثر.

وقال فى موضع آخر: وأما نقله للفقه ومذاهب الصحابة والتابعين فضلًا عن المذاهب الأربعة، فليس له فيه نظير.

وفى موضع آخر: وله باع طويل فى معرفة أقوال السلف، وقل أن يذكر مسألة إلا ويذكر فيها مذاهب الأئمة، وقد خالف الأئمة الأربعة فى عدة مسائل صنف فيها، واحتج لها بالكتاب والسنة.

ولما كان معتقلًا بـ«الإسكندرية» التمس منه صاحب «سبته»؛ أن يجيز له بعض مروياته، فكتب له جملة من ذلك فى عشرة أوراق بأسانيده من حفظه؛ بحيث يعجز أن يعمل بعضه أكبر من يكون، وأقام عدة سنين لا يفتى بمذهب معين.

وقال فى موضع آخر: كان بصيرًا بطريقة السلف، واحتج له بأدلة، وأمور لم يسبق إليها، وأطلق عبارات أحجم عنها غيره؛ حتى قام عليه خلق من العلماء، فبدعوه وناظروه، وهو ثابت لا يدهن ولا يحابى؛ بل يقول الحق إذا أداه إليه اجتهاده، وحده ذهنه، وسعة دائرته؛ فجرى بينهم حملات حربية، ووقعات شامية ومصرية، ورموه عن قوس واحدة، ثم نجاه الله تعالى.

وكان دائم الابتغال، كثير الاستغاثة، قوى التوكل، رابط الجأش، له أوراد وأذكار يدمنها.

وكتب الذهبى إلى السبكي يعاتبه؛ بسبب كلام وقع منه فى حق ابن تيمية؛

فأجابه: ومن جملة الجواب -: وأما قول سيدى فى الشيخ تقى الدين، فالمملوك يتحقق كبير قدره، وزخارة بحره، وتوسعه فى العلوم الثقيلة والعقلية، وفرط ذكائه واجتهاده، وبلوغه فى كل ذلك المبلغ الذى يتجاوز الوصف، والمملوك يقول ذلك دائماً، وقدره فى نفسى أكبر من ذلك وأجل، مع ما جمعه الله له من الزهادة، والورع، والديانة، ونصرة الحق، والقيام فيه لا لغرض سواه، وجريه على سنن السلف، وأخذه من ذلك بالمأخذ الأوفى، وغرابة مثله فى هذا الزمان بل من أزمان. وجد بخط الحافظ صلاح الدين العلائى فى ثبت شيخ شيوخنا الحافظ بهاء الدين عبد الله بن محمد بن خليل - ما نصه -: - وسمع بهاء الدين المذكور على الشيخين شيخنا، وسيدنا، وإمامنا فيما بيننا، وبين الله - تعالى - شيخ التحقيق، السالك بمن اتبعه أحسن طريق، ذى الفضائل المتكاثرة، والحجج القاهرة، التى أقرت الأمم كافة أن هممها عن حصرها قاصرة، ومتعنا الله بعلومه الفاخرة، ونفعنا به فى الدنيا والآخرة، وهو الشيخ الإمام العالم الربانى، والحبر البحر القطب النورانى، إمام الأئمة، بركة الأمة، علامة العلماء، وارث الأنبياء، آخر المجتهدين، أوجد علماء الدين، شيخ الإسلام، حجة الأعلام، قدوة الأنام، برهان المتعلمين، قاصع المبتدعين، سيف المناظرين، بحر العلوم، كنز المستفيدين، ترجمان القرآن، أعجوبة الزمان، فريد العصر والأوان، تقى الدين، إمام المسلمين، حجة الله على العالمين، اللاحق بالصالحين، والمشبّه بالماضين، مفتى الفرق، ناصر الحق، علامة الهدى، عمدة الحفاظ، فارس المعانى والألفاظ، ركن الشريعة، ذو الفنون البديعة، أبو العباس بن تيمية.

وقرأت بخط الشيخ برهان الدين محدث «حلب»، قال: اجتمعت بالشيخ شهاب الدين الأذرعى؛ لما أردت الرحلة إلى «دمشق»، فكتب لى كتباً إلى الياصوفى، والحسبانى، وابن الجابى، وابن مكتوم، وجماعة الشافعية - إذ ذاك - فحصل لى بذلك منهم تعظيم، وذكر لى فى ذلك المجلس الشيخ تقى الدين بن تيمية، وأثنى عليه، وذكر شيئاً من كراماته، وذكر أنه حضر جنازته، وأن الناس خرجوا من الجامع من كل باب، وخرجت من باب البريد، فوقعت سمروزتى، فلم أستطع أن أستعيدها، وصرت أمشى على صدور الناس، ثم لما فرغنا ورجعت، لقيت السرموزة، وذلك من بركة الشيخ رحمه الله.

ابن القيم

وهو مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ سَعْدِ بْنِ حَرِيزِ الرُّزْعِيِّ الدَّمَشْقِيِّ شمس الدين
ابن قيم الجوزية^(١) الحنبلي
ولد سنة (٦٩١ هـ).

وسمع على: التقى سليمان، وأبى بكر بن عبد الدائم، والمطعم،
وابن الشيرازي، وإسماعيل بن مكتوم. وقرأ العربية على ابن أبي الفتح، والمجد
التونسي. وقرأ الفقه على المجد الحرائي، وابن تيمية. ودرس بالصدرية، وأم
بالجوزية. وكان لأبيه في الفرائض يد، فأخذها عنه. وقرأ في الأصول على الصفي
الهندي، وابن تيمية. وكان جرىء الجنان، واسع العلم، عارفاً بالخلاف، ومذهب
السلف، وغلب عليه حُبُّ ابن تيمية؛ حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله؛ بل
يتنصر له في جميع ذلك، وهو الذي هذب كتبه، ونشر علمه، وكان له حظ عند
الأمراء المصريين، واعتقل مع ابن تيمية بالقلعة بعد أن أهيئ، وطيف به على جمل
مضروباً بالدرة، فلما مات، أفرج عنه، وامتنحن مرة أخرى بسبب فتاوى ابن تيمية،
وكان ينال من علماء عصره، وينالون منه.

قال الذهبي في «المختص»: حبس مرة؛ لإنكاره شد الرحل لزيارة قبر الخليل،
ثم تصدر للأشغال، ونشر العلم، ولكنه معجب برأيه جرىء على الأمور، وكانت
مدة ملازمته لابن تيمية منذ عاد من مصر سنة (٧١٢هـ) إلى أن مات.

وقال ابن كثير: كان ملازماً للاشتغال ليلاً ونهاراً، كثير الصلاة والتلاوة، حسن
الخلق، كثير التودد، لا يحسد، ولا يحقد. ثم قال: لا أعرف في زماننا من أهل
العلم أكثر عبادة منه، وكان يطيل الصلاة جداً، ويمد ركوعها وسجودها... إلى أن
قال: كان يقصد للإفتاء بمسألة الطلاق؛ حتى جرت له بسببها أمور يطول بسطها مع
ابن السبكي وغيره.

وكان إذا صلى الصبح، جلس مكانه يذكر الله حتى يتعالى النهار، ويقول: هذه
غدوتي لو لم أقعدها سقطت قواي. وكان يقول: بالصبر والفقر تنال الإمامة في

(١) تنظر ترجمته في: الأعلام (٥٦/٦)، الدرر الكامنة (٤٠٠/٣)، آداب اللغة (٢٤٥/٣)،
البداية والنهاية (٢٣٤/١٤)، شذرات الذهب (١٦٨/٦)، النجوم الزاهرة (٢٤٩/١٠).

الدين . وكان يقول : لا بد للسالك من همة تسيره وترقيه ، وعلم يبصره ويهديه ، وكان مغرى بجمع الكتب ؛ فحصل منها ما لا يحصر ؛ حتى كان أولاده يبيعون منها بعد موته دهرًا طويلًا ، سوى ما اصطفوه منها لأنفسهم .

وله من التصانيف : «الهدى» ، و«إعلام الموقعين» ، و«بدائع الفوائد» ، و«طريق السعادتين» ، و«شرح منازل السائرين» ، و«القضاء والقدر» ، و«جلاء الأفهام فى الصلاة والسلام على خير الأنام» ، و«مصائد الشيطان» ، و«مفتاح دار السعادة» ، و«الروح» ، و«حادى الأرواح» ، و«رفع اليدين» ، و«الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة» ، وتصانيف أخرى .

وكل تصانيفه مرغوب فيها بين الطوائف ، وهو طويل النفس فيها يتعانى الإيضاح جهده ؛ فيسهب جدًا ، ومعظمها من كلام شيخه يتصرف فى ذلك ، وله فى ذلك ملكة قوية ، ولا يزال يدندن حول مفرداته وينصرها ويحتج لها ، ومن نظمه قصيدة تبلغ ستة آلاف بيت سماها : الكافية فى الانتصار للفرقة الناجية ، وهو القائل :

بُنَى أَبِي بَكْرٍ كَثِيرَ ذُنُوبُهُ	فَلَيْسَ عَلَى مَنْ نَالَ مِنْ عِزِّهِ إِثْمُ
بُنَى أَبِي بَكْرٍ عَدَا مُتَّصِدًا	يُعْلَمُ عِلْمًا وَهُوَ لَيْسَ لَهُ عِلْمُ
بُنَى أَبِي بَكْرٍ جَهْلٌ بِنَفْسِهِ	جَهْلٌ بِأَمْرِ اللَّهِ أَنَّى لَهُ الْعِلْمُ
بُنَى أَبِي بَكْرٍ يَرْوُمُ تَرْقِيًا	إِلَى جَنَّةِ الْمَأْوَى وَلَيْسَ لَهُ عَزْمُ
بُنَى أَبِي بَكْرٍ لَقَدْ خَابَ سَعْيُهُ	إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الصَّالِحَاتِ لَهُ سَهْمُ
بُنَى أَبِي بَكْرٍ كَمَا قَالَ رَبُّهُ	هَلُوعٌ كَنُودٌ وَضَفُّهُ الْجَهْلُ وَالظُّلْمُ
بُنَى أَبِي بَكْرٍ وَأَمَثَالُهُ عَدَتْ	بِفَشْوَاهُمْ هَذِي الْخَلِيقَةُ تَأْتُمُ
وَلَيْسَ لَهُمْ فِي الْعِلْمِ بَاغٌ وَلَا تَقَى	وَلَا الزُّهْدِ وَالذُّنْيَا لَدَيْهِمْ هِيَ الْهَمُّ
بُنَى أَبِي بَكْرٍ عَدَا مُتَمَنِّيًا	وَصَالَ الْمَعَالَى وَالذُّنُوبُ لَهُ هَمُّ

وجرت له محنة مع القضاة ، منها : فى ربيع الأول طلبه السبكي ؛ بسبب فتواه بجواز المسابقة بغير محلل ، فأنكر عليه ، وآل الأمر إلى أنه رجع عما كان يفتى به من ذلك ومات فى ثالث عشر شهر رجب سنة (٧٥١هـ) ، وكانت جنازته حافلة جدًا ، ورثت له منامات حسنة ، وكان هو ذكر قبل موته بمدة أنه رأى شيخه ابن تيمية فى المنام ، وأنه سأله عن منزلته ؟ فقال : إنه أنزل منزلة فوق فلان ، وسمى بعض الأكابر ، قال له : وأنت كدت تلحق به ، ولكن أنت فى طبقة ابن خزيمة .

وبعد: فإنه بفضل هذين العالمين تجدد المذهب، وتطور إلى خير، وقوى أمره، وأخذ في الانتشار أكثر من ذي قبل، ثم بفضل محمد بن عبد الوهّاب النجدى، صار المذهب الحنبلى المذهب الرسمى لدولة آل سعود فى المملكة العربية السعودية.

قال أبو عبد الله بن حامد: اعلم - عصمنا الله وإياك من كل زللٍ - أن الناقلين عن أبى عبد الله - رضى الله عنه - ممن سميناهم وغيرهم أثبات فيما نقلوه، وأمناء فيما دونوه، وواجب تقبل كل ما نقلوه، وإعطاء كل رواية حظها على موجبها، ولا تعمل رواية وإن انفردت، ولا ينسب إليه فى مسألة رجوع إلا ما وجد ذلك عنه نصاً بالصريح، وإن نقل: كنت أقول به «وتركتناه»، وإن عرى عن حد الصريح فى الترك والرجوع أقر على موجب، واعتبر حال الدليل فيه؛ لاعتقاده بمثابة ما اشتهر من روايته. وقد رأيت بعض من يزعم أنه منتسب إلى الفقه - يلين القول فى كتاب إسحاق بن منصور، ويقول: إنه يقال: إن أبا عبد الله رجع عنه، وهذا قول من لا ثقة له بالمذهب؛ إذ لا أعلم أن أحداً من أصحابنا قال بما ذكره، ولا أشار إليه، وكتاب ابن منصور أصل، بداية حاله تطابق نهاية شأنه؛ إذ هو فى بدايته سؤالات محفوظة، ونهايته أنه عرض على أبى عبد الله فاضطرب؛ لأنه لم يكن يُقدّر أنه لما يسأله عنه مدون، فما أنكر عليه من ذلك حرفاً، ولا رد عليه من جواباته جواباً، بل أقر على ما نقله، أو وصف ما رسمه، واشتهر فى حياة أبى عبد الله ذلك بين أصحابه؛ فاتخذته الناس أصلاً إلى آخر أوانه... إلخ.

وهنا قضية يجدر الالتفات إليها، وهى كثرة الأقوال فى المذهب الحنبلى، وكثرة الاختلاف عن الإمام أحمد؛ فقد نقل عنه تلامذته فى المسألة الواحدة أكثر من رواية، وهذا الأمر له أسبابه؛ من أبرزها:

أولاً: أن أحمد كان فقيهاً سلفياً؛ فكان يتورع فى تحرى الجواب، ويتوقف فى الفتوى، ولا يتسرع؛ تحرجاً وتخوفاً من القول على الله بغير علم، ويتوقف كذلك فى الترجيح بين أقوال الصحابة والتابعين، فإذا كان هناك قولان عن الصحابة أو بعض التابعين، وليس هناك نص يؤيدهما، أو أحدهما - ترك القولين جميعاً.

وكان لذلك أثره فى كثرة الرواية عنه؛ حيث يروى له فى المسألة أحياناً رواية أو أكثر، وقُلَّ أن توجد مسألة مجالها الاجتهاد، أو فيها اختلاف، إلا وعنه فيها روايتان فأكثر.

ثانيًا : ثم إنه كان يفتى فى كل وقت بما يناسبه؛ كعادة المجتهد، أو بما يناسب السائل، ويطابق حالته؛ فالبعض يناسبه التخفيفُ والرخصةُ، بينما يناسب الآخر التغليظُ، أو ذكر الحكم الصريح.

ثالثًا : كما أنه قد يحضره دليل للمسألة، أو يترجح عنده فى بعض الأحيان، وفى حين آخر يغيب عنه ذلك الدليل، أو يظهر له ضعف دلالاته؛ فتختلف الأجوبة بهذه الأسباب؛ مما يسبب كثرة الروايات التى يظنها المتأخر متباينة؛ فينقلها كأقوال لذلك الإمام مع إمكان الجمع بينها، أو تداخلها.

وقد ذكر ابن القيم^(١): أن الفتوى قد تختلف باختلاف الأوقات، والأمكنة، والأحوال، والنيات، والعوائد وذكر لذلك أمثلة، وشرحها، وفصلها.

رابعًا : كما أن كثيرًا من الرواة قد يخطئ فى النقل، أو يقع منه سهو، أو لا يفهم الجواب فهمًا صحيحًا؛ فيخطئه العلماء، ويكون شذوذه ومخالفته للجمهور فى نقل الجواب مبررًا للجزم بتخطئته.

فلهذه الأسباب وغيرها كثرت الروايات فى مذهب أحمد - رحمه الله - عن غيره من المذاهب.

خامسًا مصادر المذهب:

نجد الأصل الأول لهذا المذهب هو «مسند» الإمام أحمد، هذا الكتاب الذى جمع نحو أربعين ألف حديث؛ كما يذكر غير واحد من العلماء^(٢)؛ فقد شملت الأحاديث مسائل الفقه وأبوابه، وإن لم يكن مرتبًا عليها.

وإذا كان «المسند» هو أساس المذهب وأصله - فإن هناك كتبًا أخرى فى صميم المذهب، أبرزها:

١ - «مختصر الخرقى»، لأبى القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله، ويُعدُّ هذا المختصر من أول ما كتب خالصًا فى الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، يقول ابن بدران: «اشتهر فى مذهب الإمام أحمد عند المتقدمين والمتوسطين «مختصر الخرقى»، ولم يخدم كتاب فى المذهب مثل ما خدم هذا المختصر، ولا اعتنى بكتاب مثل ما اعتنى به؛ حتى قال العلامة يوسف بن عبد الهادى فى كتابه «الدر النقى

(١) ينظر: إعلام الموقعين (٣/٦٤)، وما بعدها.

(٢) ينظر: الفهرست لابن النديم ص(٣٢٠)، خصائص المسند ص(٢٣).

فى شرح ألفاظ الخرقى: قال شيخنا عز الدين المصرى: «ضبطت للخرقى ثلاثمائة شرح، وقد اطلعنا له على ما يقرب من عشرين شرحًا، وبالجمله فهو مختصر بديع لم يشتهر متن عند المتقدمين اشتهاره».

٢- «شرح الخرقى»: للقاضى أبى يعلى محمد بن الحسين بن الفراء، وهو من أعظم شروح «مختصر الخرقى»، وأشهرها بعد شرح «المغنى» لموفق الدين المقدسى، ويذكر ابن بدران شرح أبى يعلى، فيقول: «هو فى مجلدين ضخمين، وبعض نسخه فى أربع مجلدات، وطريقته أنه يذكر المسألة من الخرقى، ثم يذكر من خالف فيها، ثم يقول: «ودليلنا»، فيفيض فى إقامة الدليل من الكتاب والسنة والقياس على طريقة الجدل.

والفرق بين هذا الشرح وبين «المغنى»: أن «المغنى» يسلك قريبًا من هذا المسلك، ويكثر من ذكر الفروع زيادة على ما فى المتن؛ فلذلك صار كتابًا جامعًا لمسائل المذهب.

وأما أبو يعلى، فإنه لا يذكر شيئًا زائدًا على ما فى المتن؛ ولكنه يحقق مسائله، ويذكر أدلتها، ومذاهب المخالفين لها.

٣ - «رؤوس المسائل» لعبد الخالق بن عيسى بن أحمد الهاشمى المتوفى سنة ٤٧٠هـ.

قال عنه ابن بدران: «وطريقته فيه أن يذكر المسائل التى خالف فيها الإمام أحمد واحدًا من الأئمة أو أكثر، ثم يذكر الأدلة متصراً للإمام، ويذكر الموافق له فى تلك المسألة؛ بحيث إن من تأمل كتابه وجده مصححاً للمذهب، وذاهباً من أقوالها المذهب المختار؛ فجزاه الله خيراً».

٤ - «الهداية» لأبى الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزانى: وصفه ابن بدران بأنه:

«مجلد ضخم جليل يذكر المسائل الفقهية، والروايات عن الإمام أحمد؛ فتارة يجعلها رسالة، وتارة يبين اختياره. وإذا قال فيه: «قال شيخنا»، أو «عند شيخنا» - فمراده: القاضى أبو يعلى بن الفراء، وبالجمله: فإنه حذا فيه حذو المجتهدين فى المذهب، المصححين لروايات الإمام».

٥ - «التذكرة» لأبى الوفاء على بن عقيل البغدادى المتوفى سنة ٥١٣هـ.

والتذكرة جعلت على قول واحد في المذهب، مما صححه واختاره، وهى وإن كانت متناً متوسطاً، لا تخلو من سرد الأدلة فى بعض الأحيان؛ كما هى طريقة المتقدمين .

٦ - «المستوعب» لمحمد بن عبد الله بن الحسن بن إدريس السامري المتوفى سنة ٦١٠ هـ .

وقد أوضح فى خطبته أنه جمع فيه «مختصر الخرقى»، و «التنبيه» للخلال ، و «الإرشاد» لابن أبى موسى، و «الجامع الصغير»، و «الخصال» للقاضى أبى يعلى، و «الخصال» لابن البنا، وكتاب «الهداية» لأبى الخطاب، و «التذكرة» لابن عقيل، ثم قال: فمن حصل كتابى هذا، أغناه عن جميع هذه الكتب المذكورة؛ إذ لم أخل بمسألة منها إلا وقد ضمنتها حكمها، وما فيها من الروايات، وأقاويل أصحابنا التى تضمنتها هذه الكتب، اللهم إلا أن يكون فى بعض نسخها نقصان.

ولقد تحرّيتُ أصح ما قدرت عليه منها، ثم زدت على ذلك مسائل، وروايات لم تذكر فى هذه الكتب نقلتها من «الشافى» لغلام الخلال، ومن «المجرد»، ومن «كفاية المفتى»، ومن غيرها.

٧ - «العمدة»، و «المقنع»، و «الكافى»، و «المغنى»؛ لابن قدامة : موفق الدين عبد الله بن محمد بن أحمد. وهذه الكتب الأربعة تدرج فيها المؤلف، فجعلها أربع طبقات تناسب أحوال المتعلمين، وأهمها جميعاً المغنى؛ فهو موسوعة فقهية فى المذهب الحنبلى، بل فى الفقه المقارن كذلك.

٨ - «المحرر» لابن تيمية مجد الدين أبى البركات عبد السلام بن أبى القاسم. قال ابن بدران عنه: «حذا فيه حذو «الهداية» لأبى الخطاب، يذكر الروايات، فتارة يرسلها، وتارة يبين اختياره فيها».

٩ - «الشافى» لعبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة. وهو شرح لـ «المقنع» فى عشرة مجلدات، قال عنه مؤلفه - فى خطبة الكتاب-: «اعتمدت فى جمعه على كتاب «المغنى»، وذكرت فيه من غيره ما لم أجده فيه من الفروع والوجوه والروايات، ولم أترك من كتاب «المغنى» إلا شيئاً يسيراً من الأدلة، وعزوت من الأحاديث ما لم يعز مما أمكنتى عزوه».

١٠ - مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.

وهذه المجموعة شملت الفقه وغيره، وقد بلغت سبعة وثلاثين مجلدًا بالفهارس، واستغرق الفقه خمسة عشر مجلدًا من أول الجزء الحادى والعشرين إلى الجزء الخامس والثلاثين، حيث ينتهى الكتاب بانتهاء أبواب الفقه. وهو كتاب قيم لا يستغنى عنه طالب علم؛ فهو موسوعة فقهية لا فى الفقه الحنبلى فحسب، بل فى الفقه المقارن.

١١ - «الفروع» لابن مفلح شمس الدين أبى عبد الله محمد بن مفلح. مدحه المرداوى، فقال: «من أعظم ما صنف فى فقه الإمام الربانى أبى عبد الله أحمد بن حنبل الشيبانى نفعًا، وأكثرها وأتمها تحريرًا، وأحسنها تحبيرًا، وأكملها تحقيقًا... وقد التزم فيه أن يقدم - غالبًا - المذهب، وإن اختلف الترجيح أطلق الخلاف». وهو - كما يقول الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان - الخطوة الأولى فى تنقيح المذهب، وتهذيبه عند المتأخرين.

ولا يقتصر الكتاب على مذهب الإمام أحمد، بل يتضمن - كذلك - المجمع عليه والمتفق مع الإمام أحمد فى المسألة، والمخالف له فيها من الأئمة الثلاثة وغيرهم.

وقد وُضِعَتْ على هذا الكتاب شروح؛ أهمها: كتاب «تصحيح الفروع» لعلاء الدين على بن سليمان المرداوى.

١٢ - «الإنصاف»، و «التنقيح» للمرداوى:

ألف المرداوى كتابين هامين غير كتاب «تصحيح الفروع» السابق فى الفقه الحنبلى، هما:

أولاً: «الإنصاف فى معرفة الراجح من الخلاف»، وقد شرح فيه كتاب «المقنع» لموفق الدين بن قدامة.

ثانيًا: «التنقيح المشيع فى تحرير أحكام المقنع»، اختصر فيه كتابه السابق «الإنصاف».

وهناك كتب أخرى نذكرها فى عجالة، وهى:

١ - «الإقناع» للحجاوى: موسى بن أحمد بن موسى الحجاوى.

٢ - «متهى الإرادات فى جمع المقنع مع التنقيح وزيادات» لابن النجار: تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى.

- ٣ - «كشاف القناع على متن القناع»، و «شرح منتهى الإرادات»، و «الروض المربع»، و «شرح المفردات»، و «عمدة الطالب» للبهوتي.
- ٤ - «حاشية الروض المربع» للشيخ عبد الرحمن بن محمد النجدي.



المذهب الظاهري

إذا أردنا التعرف على المذهب الظاهري، فإننا نشير إلى القضايا التالية:
 أولاً: مؤسس المذهب.
 ثانياً: تكوين المذهب، وتطوره، وانتشاره.
 ثالثاً: أصول المذهب، ومصادره.
 رابعاً: أعلام المذهب.
 خامساً: مؤلفات في المذهب.
 وهذا تفصيل القول في كل نقطة من هذه النقاط.

أولاً: مؤسس المذهب

هو: الإمام أبو سليمان داود بن علي الأصفهاني^(١) المشهور بـ «داود الظاهري».
 * مؤلده:

ولد - رضى الله عنه - سنة مائتين بـ «الكوفة».
 * مكانته:

يعتبر الإمام داود الظاهري من أئمة المسلمين، وعلماء من أعلام الدين، وكان ورعاً، حافظاً، ثقة.

اشتهر مذهبه في «بغداد»، و «الأندلس»، وكان له أتباع كثيرون، غير أنهم انقرضوا بعد القرن الخامس الهجري.

وكان داود الظاهري متعصباً للمذهب الشافعي، غير أنه كان يرى أن القياس لا يعتبر مصدراً تشريعياً مطلقاً، كما اشتهر عنه الأخذ بظاهر الكتاب والسنة، وأن عموماً الكتاب والسنة تفي بكل أحكام الشريعة؛ وتكون له بمجموع هذه الآراء

(١) انظر ترجمته في: الأعلام (٨/٣)، والفهرست لابن النديم (٢١٦/١)، والأنساب للسمعاني ص (٣٧٧)، ووفيات الأعيان (٢٦/٢)، وتذكرة الحفاظ (٥٧٢/٢)، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص (٧٦)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤٢/٢)، وطبقات الفقهاء للعبادي ص (٥٨)، وتاريخ بغداد (٣٦٩/٨)، وشذرات الذهب (١٥٨/٢)، والنجوم الزاهرة (٤٧/٣)، والجواهر المضية (٤١٩/٢)، وميزان الاعتدال (٣٢١/١)، ولسان الميزان (٤٢٢/٢)، والبداية والنهاية (٤٧/١١)، وتهذيب الأسماء واللغات (١٨٢/١).

وغيرها ما يعرف بمذهب أهل الظاهر.

* وَقَاتُهُ:

توفى داود الظاهري - رحمه الله - بـ «بغداد» سنة سبعين ومائتين هجرية.

ثانياً تكوين المذهب وتطوره وانتشاره

تكوّن المذهب على يد داود الظاهري الذي كان معجباً أشد الإعجاب بالإمام الشافعي؛ فتلقى فقهه، وأضاف إليه تعلم الحديث؛ فقد سمع من الكثيرين من محدثي عصره، وروى عنهم: فسمع من المقيمين في «بغداد» موطنه، ثم رحل إلى خارجها، وسمع من المحدثين في البلاد الأخرى.

ونشير هنا إلى أن داود لم يعتنق المذهب الشافعي، ولكنه تأثر به، في الأخذ بالنصوص واحترامها؛ لأن الشافعي كان يعتبر مصادر الشريعة النصوص، والحمل عليها بالقياس فقط.

وقد أخذ داود من الشافعي هذه النظرة المعلية من شأن النصوص، لكنه انحرف بها؛ فجعل الشريعة نصوصاً فقط، لا رأى فيها؛ فلا علم في الإسلام إلا من نص، وبذلك أبطل القياس. وقد قيل له: كيف تبطل القياس، وقد أخذ به الشافعي؟! قال: أخذت أدلة الشافعي في إبطال الاستحسان، فوجدتها تبطل القياس^(١).

وبذلك برز المذهب الظاهري الذي يقول بظاهرية الشريعة، وأخذ الأحكام من ظواهر النصوص من غير تعليل لها.

يقول الخطيب البغدادي منبئاً عن داود الظاهري: «إنه أول من أظهر انتحال الظاهر، ونفى القياس في الأحكام قولاً، واضطر إليه فعلاً، وسماه الدليل»^(٢). وقد أخذ داود ينشر مذهبه في الاستنباط؛ ساعده في ذلك كثرة روايته للحديث، ورواج السنة في عصره؛ فانتشر المذهب الظاهري، بالرغم من معارضة الكثيرين له؛ وكان نشره لعاملين:

الأول: كتب داود الظاهري: فقد ألّف كتباً كلها سنن وآثار، اشتملت على أدلته التي أثبت بها مذهبه، مبيّناً من خلالها شمول النصوص لكل ما يحتاج المسلم من

(١) الشيخ محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص (٥٤٥).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد (٨/ ٣٧٤).

أحكام للحوادث التى يتلى بها.

الثانى: تلاميذ داود الظاهرى: وكان من أخص تلاميذه ابنه أبو بكر محمد بن داود؛ فقد قام بنشر مؤلفات أبيه، ودعا الناس إليها؛ ساعده على ذلك اشتغال هذه المؤلفات على كثير من علم السنة.

وعن المذهب الظاهرى يقول صاحب «أحسن التقاسيم»: إنه كان رابع مذهب فى القرن الرابع فى الشرق، وكان الثلاثة التى هو رابعها - مذهب الشافعى، ومذهب أبى حنيفة، ومذهب مالك؛ فكأنه كان فى الشرق أكثر انتشاراً وأتباعاً من مذهب أحمد إمام أهل السنة فى القرن الرابع الهجرى، ولكن القاضى أبى يعلى فى القرن الخامس زحزح المذهب الظاهرى عن هذه المكانة، وأحل محله مذهب أحمد^(١).

هذا عن المذهب الظاهرى فى المشرق، أما فى المغرب:

فقد انتقل المذهب الظاهرى إلى «الأندلس» عن طريق علمائها المبرزين، الذين رحلوا إلى المشرق؛ لينهلوا من علم المشاركة؛ فنقل هؤلاء العلماء من المشرق علومه ومذاهبه، وكان من بين ما نقلوه - المذهب الظاهرى الذى اعتنقه بعض علماء «الأندلس» أمثال ابن حزم، والقاضى خطيب «الأندلس» منذر بن سعيد، المتوفى سنة ٣٥٥هـ، ومسعود بن سليمان بن مفلت أبى الخيار؛ الذى أخذ عنه ابن حزم. ويمكن القول: إن الانتشار الحقيقى للمذهب - جاء على يد ابن حزم، ذلك العالم القوى الشكيمة والتفكير، والقلم واللسان، الذى يمكن عده المؤسس الثانى للمذهب الظاهرى؛ حيث إن هذا المذهب لم يرتفع على يد داود إلى أى مذهب من المذاهب المعروفة مثلما ارتفع على يد ابن حزم؛ فقد وضع أصوله، ودعا إليه، وبثه بين الشباب المتطلعين إلى العلم.

وبعد موت ابن حزم، بقى المذهب الظاهرى منتشرًا، وما زالت آثاره إلى الآن؛ وذلك بسبب تلاميذ ابن حزم من جهة، ومؤلفاته من جهة أخرى.

ثالثًا: أصول المذهب ومصادره

وضع ابن حزم أصول المذهب الظاهرى وحددها فى كتب ما زالت تذكر إلى اليوم. ويمكن إجمال هذه المصادر والأصول فى أربعة:

(١) ينظر: تاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبو زهرة ص(٥٤٩).

الأول: كتاب الله:

كتاب الله هو أصلُ الشريعة الأول، بل كل الأصول ترجع إليه؛ فحجية السنة - مثلاً - عُلِمَتْ منه؛ فهو سجل الشريعة الخالد إلى يوم القيامة.

والقرآن يكون بينًا بنفسه تارة، مثل: كثير من أحكام الزواج، والطلاق، والعدة، والميراث.

ويحتاج إلى بيان تارة أخرى؛ وفي هذه الحالة تبيّنهُ السُّنَّة؛ لقول الله - تعالى -:

﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] وقد يكون بيان القرآن واضحًا جليًا، وقد يكون خفيًا لا يتوصل إليه على وجهه إلا أهلُ الذكر؛ قال الله - تعالى -:

﴿فَسَتَلَوْا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

يقول ابن حزم:

«والبيان يختلف في الوضوح؛ فيكون بعضه جليًا؛ وبعضه خفيًا، فيختلف الناس في فهمه فيفهمه بعضهم بفهمه، وبعضهم يتأخر عن فهمه، كما قال على بن أبي طالب - رضى الله عنه - : «إِلَّا أَنْ يُؤْتَى رَجُلٌ فَهَمًّا فِي دِينِهِ».

وينكر ابن حزم تعارض نصوص القرآن؛ لأن القرآن وَحْيٌ من الله - عز وجل - فكيف يكون فيه تعارض؟!!

وقد استند في ذلك إلى قوله - تعالى -:

﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

ويرى: أنه إذا توهم أن هناك تعارضًا بين نصين من نصوص القرآن - فإن ذلك التعارض زائلٌ بإمكان التوفيق بينهما، أو التخصيص للعام منهما، أو النسخ لأحدهما.

الثاني: السُّنَّة

يقول ابن حزم: «لما بينا أن القرآن هو الأصل المرجوع إليه في الشرائع - نظرنا فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله ﷺ، ووجدناه - عز وجل - يقول واصفًا لرسوله: ﴿وَمَا يَطِقُ عَنِ الْوَعْدِ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣، ٤] فصح لنا أن الوحي من الله - عز وجل - إلى رسوله ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: وَحْيٌ متلو مؤلف تاليفًا معجز النظام.

ثانيهما: وَحْيٌ مروي، منقول، غير مؤلف، ولا معجز النظام، ولا متلو، ولكنه

مقروء؛ وهو الخبر الوارد عن رسول الله ﷺ وهو المبين عن الله - عز وجل - مراده؛ قال تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] ووجدناه - تعالى - قد أوجب طاعة هذا القسم؛ كما أوجب طاعة القسم الأول الذى هو القرآن، ولا فرق. فابن حزم من خلال ذلك النص يذهب إلى أن السنة وَحْيٌ أيضًا، وإن لم تكن مثله فى النظم، والتأليف، والتلاوة، والإعجاز، وأنه يرى أنها تبين القرآن، وتأتى بأحكام لم يأت بها القرآن، وأن الأخذ بها واجب.

ويعتبر المذهب الظاهرى نصوص القرآن والسنة مصدر الشريعة، ويعتبرهما مرتبة واحدة.

ويقسم ابن حزم السنة من حيث روايتها إلى قسمين: سنن متواترة، وسنن آحاد، والتواتر عنده أقل حد له اثنان؛ إذا أمن من اتفاقهما على الكذب، وخبر الآحاد عنده يجب تصديقه، وهو ما رواه الواحد، أو الأكثر، مما لم يتوفر له شروط التواتر. وعلى هذا، فالفرق بين التواتر والآحاد - هو فى قوة الاستدلال؛ فيقدم المتواتر على الآحاد؛ إذا تعارضا، ولم يمكن التوفيق بينهما.

ولا بد أن يكون السند موصولاً إلى رسول الله؛ فلا يقبل الظاهرى الخبر المرسل الذى لم يذكر فيه الصحابى؛ فهو لا يقبل الحديث إلا إذا صرح الصحابى بنسبته إلى النبى ﷺ.

وابن حزم الظاهرى يرى أن اجتهاد الصحابة ليس حُجَّةً فى الدين؛ فلا يقلد الصحابى، ولا مَنْ دون الصحابة.

كل هذا يدعونا إلى القول: بأن ابن حزمٍ ظاهرى؛ حتى فى الرواية.

الثالث: تعليل النصوص:

تعليل النصوص هو جوهر الخلاف بين الجمهور والظاهرية: فالجمهور: يرون أن لكل نص من نصوص الشريعة مقصداً أو مقاصد؛ ومن هذا المنطلق قاسوا ما استجد من أحداث - ولم يوجد نصٌ يحكمه - على ما وجد فيه نص يحكمه؛ إذا اتفق المقصد والغاية فى كل منهما.

أما الظاهرية: فيرون أن كل نص يقتصر على موضوعه لا يتجاوزه، ولا يُفكَّرُ فى علة مستنبطة منه؛ فلا يُحَلَّل، ولا يُحَرَّم إلا بنص جاء لسبب معين؛ يقول ابن حزم فى ذلك:

«لا نقول: إن الشرائع كلها لأسباب؛ بل نقول: ليس شيء منها لسبب إلا ما نص عليه أنه لسبب، وما عدا ذلك، فإنما هو شيء أَراده الله - تعالى - الذى يفعل ما يشاء، ولا نحرم ولا نحلل، ولا نزيد ولا ننقص إلا ما قال ربنا - عز وجل - ونبينا ﷺ، ولا نتعدى ما قالوا، ولا نترك شيئاً منه، وهذا هو الدين المحض الذى لا يحل لأحد خلافه، ولا اعتقاد سواه، وبالله تعالى التوفيق؛ قال - تعالى -: ﴿لَا يَسْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] فأخبر - تعالى - بالفرق بيننا وبينه، وأن أفعاله لا تجرى فيها: «لِمَ؟» وإذا لم يحل لنا أن نسأله عن شيء من أحكامه - تعالى - وأفعاله: «لِمَ كان هذا؟» فقد بطلت الأسباب جملةً، وسقطت العلل ألبتة، إلا ما نص عليه - تعالى - أنه فعل كذا؛ لأجل كذا، وهذا أيضاً مما لا يسأل عنه، ولا أن يقال لغيره: «لِمَ جعل هذا سبباً دون أن يكون غيره سبباً أيضاً؟» لأن من قال هذا السؤال، فقد عصى الله - عز وجل - وألحد فى الدين».

ونرى أن ابن حزم فى النص السالف يتجاوز حدود المسألة المثارة، ويذهب إلى أن تعليل النصوص من قبيل سؤال الله عما يفعل، وتعليل إرادته الكونية فى الأقوال والأفعال، وذلك بعيد جداً عن الموضوع؛ لأن تعليل النصوص الذى يقول به الجمهور يرمى إلى التعرف على غايات النصوص، والأهداف، والمقاصد التى تتوخاها، لا سؤال الله عما يفعل.

الرابع: الاستصحاب:

الظاهرية - كما عرفنا - تركوا الأخذ بالرأى من: قياس، ومصلحة، واستحسان، وذرائع عند عدم وجود نص؛ وأخذوا بالاستصحاب، ومعناه عندهم: بقاء الحكم المبنى على النص؛ حتى يوجد دليل من النصوص يغير.

وقد قرر ابن حزم، أن الأشياء كلها على الإباحة إلا ما جاء به نص ثابت على تحريمه؛ يقول معلقاً على قول الله - تعالى -: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَفْرٌ وَمَنْعٌ إِلَيَّ جِئَ﴾ [البقرة: ٣٦]: «أباح الله - تعالى - الأشياء بقوله: إنها متاعٌ لنا، ثم حظر ما شاء، وكل ذلك بشرع»^(١).

وقد أداه الأخذ بالاستصحاب، وترك الاجتهاد بقياس يجعل الأشياء المتماثلة ذات

(١) ينظر: الإحكام (١٠٢/٨).

حكم واحد - إلى غرائب، منها: أن سؤر الكلب - وهو الماء الباقي بعد شربه - نجس، لا يكون التطهير للإناء الذي فيه إلا بغسله سبعاً، إحداهن بالتراب الطاهر؛ لأن النص قد ورد بذلك. بينما يقرر أن سؤر الخنزير طاهر يصح شربه، والوضوء منه^(١).

يتبين لنا من كل ما سبق أن فقه الظاهرية فيه تضييقٌ على الناس، وبخاصة في المعاملات التي تجرى بينهم كل يوم، فالظاهرية يرون أن كل عقد أو شرط لم يثبت بنصٍّ أو إجماع - يكون غير صحيح؛ مستدلين بقول رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَدٌ».

ويعلق ابن حزم على هذا الحديث قائلاً:

فصح بهذا النص بطلان كل عقد عقده الإنسان والتزمه إلا ما صح أن يكون عقداً جاء النص أو الإجماع بإلزامه باسمه، أو بإباحة التزامه بعينه.

رابعاً: أعلام المذهب الظاهري

من أعلام المذهب الظاهري المؤثرين فيه، وفي نشره ما يلي:

١ - ابنُ حَزْمِ الظَاهِرِيِّ^(٢):

على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، عالم «الأندلس» في عصره، أحد أئمة الإسلام، ولد سنة ٣٨٤هـ، كان من صدور الباحثين، فقيهاً حافظاً، يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة، له مؤلفات، منها: «الملل والنحل»، «المحلى»، «جمهرة الأنساب»، «الناسخ والمنسوخ»، وغيرها. توفي سنة ٤٥٦هـ.

٢ - الحُمَيْدِيُّ^(٣): أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حُميد بن بصل، الأزدي، الحُمَيْدِيُّ، الأندلسي؛ الميورقي، الفقيه الظاهري، صاحبُ ابن حزم وتلميذه.

قال السلفي: سألت أبا عامر العبدري، عن الحُمَيْدِي فقال: لا يرى مثله قط، وعن

(١) ينظر: المحلى (١/١٣٢).

(٢) تنظر ترجمته في: فنج الطيب (١/٣٦٤)، آداب اللغة (٣/٩٦)، أخبار الحكماء (١٥٦)، لسان الميزان لابن خلكان (١/٣٤٠)، الأعلام (٤/٢٥٤).

(٣) تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (١٩/١٢٠-١٢٧)، الأنساب (٤/٢٣٣)، فهرست ابن خير (٢٢٦-٢٢٧، ٤٠٠ وغيرها)، الصلة (٢/٥٦٠-٥٦١)، المنتظم (٩/٩٦)، بغية الملتبس (١٢٣-١٢٤)، معجم الأدباء (١٨/٢٨٢-٢٨٦)، العبر (٣/٣٢٣)، تذكرة الحفاظ (٤/١٢٢٢-١٢١٨)، تمة المختصر (٢/١٧).

مثله لا يسأل، جَمع بين الفقه والحديث والأدب ورأى علماء الأندلس، وكان حافظًا. توفي الحميدى فى سابع عشر ذى الحجة سنة ثمانٍ وثمانين وأربعمائة عن بضع وستين سنة أو أكثر، وصلى عليه أبو بكر الشاشي، ودُفِنَ بمقبرة «باب أبرز»، ثم إنهم نقلوه بعد ستين إلى مقبرة «باب حَرْب»، فُدِنَ عند بِشر الحافى.

٣ - مُحْيى الدِّين بُنْ عَرَبِي^(١). محمد بن على بن محمد بن عربى، أبو بكر الحاتمي الطائى الأندلسى، المعروف بمحيى الدين بن عربى، الملقب بالشيخ الأكبر: فيلسوف، من أئمة المتكلمين فى كل علم. ولد فى «مرسية» بـ «الأندلس» سنة ٥٦٠ هـ، وأنكر عليه أهل الديار المصرية شطحات صدرت عنه؛ فعمل بعضهم على إراقه دمه. توفي فى دمشق سنة ٦٣٨ هـ. له نحو أربعمائة كتاب ورسالة.

خامسًا: مؤلفات المذهب الظاهرى

من أبرز المؤلفات فى فقه المذهب الظاهرى كتاب «المحلى» لابن حزم؛ وهو أكبر مصدر متداول بين العلماء فى الفقه الظاهرى؛ بل هو موسوعة فقهية مقارنة كذلك؛ إذ حرص فيه مؤلفه على عرض المسألة بأدلتها من الكتاب، والسنة، والإجماع، لكنه أنكر القياس؛ فلم يأخذ به فى الكتاب، وعرض أيضًا ما آثر من أقوال الصحابة والتابعين، ومذاهب الفقهاء.

وجاء أسلوب الكتاب جديدًا؛ نظرًا لظروف خاصة بابن حزم عرضها المترجمون له فى كتبهم.

وقد عرض ابن حزم فى بداية الكتاب مسائل التوحيد، ثم أصول الفقه، ثم تناول بعد ذلك مسائل الفروع.

وقد طبع سنة ١٩٦٦م بـ «دمشق» «معجم المحلى فى الفقه الظاهرى» فى مجلدين، يحتوى على فهرسة دقيقة لـ «المحلى» تيسر الاستفادة منه^(٢).

العوامل التى أدت إلى انتشار المذاهب الأربعة

هناك عدَّة عوامل كانت وراء انتشار المذاهب الأربعة وكثرة أتباعها فى شتى العصور، على عكس مذاهب أخرى؛ لم يتحقَّق لها هذا الحظُّ من الانتشار، وكتب

(١) تنظر ترجمته فى: الأعلام (٦/ ٢٨١-٢٨٢)، فوات الوفيات (٢/ ٢٤١)، جذوة الاقتباس (١٧٥)، ميزان الاعتدال (٣/ ١٠٨)، شذرات الذهب (٥/ ١٩٠).

(٢) انظر د/ إسماعيل سالم: البحث الفقهي ص (١٥٣، ١٥٤).

عليها الاختفاء، ونحن نسرد هذه العوامل كما يلي:

الأول: توافر عددٍ لا بأسَ به من التلاميذ المخلصين النجباء الذين حملوا ميراث شيوخهم، وقَدَموه للناس وعَرَفوهم به مهذبًا مشروحًا واضحًا؛ حتى تلقى الناس هذا الميراث ووثقوا به، وتشربوا أحكامه؛ وهكذا وجد هذا الرابط القوى بين الأئمة الأربعة وعامة الناس.

الثاني: من العوامل التي أتاحت للمذاهب الأربعة دون غيرها من المذاهب - عملية التدوين الكبرى التي استقصت أصول وفروع هذه المذاهب، وتضمنت أحكامها ومبادئها؛ مما أتاح السبيل للناس من بعد أن يقفوا على هذه المناهج العلمية الرائعة، ويتعرفوا على تطبيقاتها ومسائلها المتنوعة، إلى غير ذلك من الأمور التي وطدت أركان هذه المذاهب في النفوس، وزرعت الثقة فيها.

الثالث: اقتناع الخلفاء المسلمين وثقتهم بهذه المذاهب: أئمتها، وتلاميذهم؛ فوضعهم حيث يستحقون في المقدمة؛ فكان منهم القضاة والمفتون، وكان طبيعيًا أن من يتولّى رئاسة القضاء، أو الإفتاء - يقصر أحكامه على اتباع مذهب إمامه؛ وهكذا صنع تلاميذ المذاهب الأربعة كلٌّ في موضعه ومنصبه؛ ومن هنا كثر أتباع المذاهب الأربعة، ولا ينبغي أن يفهم أن المساندة السياسية كانت هي المحرك الأول لكثرة أتباع المذاهب الأربعة؛ بل اقتناع السياسيين والحكام، وثقتهم بهذه المذاهب، وقدرتها في حلّ المشاكل والقضايا المتجددة - هو السبب في انتشارها.

الرابع: ما تضمّنته هذه المذاهب من قوّة الحجة وسطوع البرهان، ووضوح الدليل، فضلًا عن روح هذه المذاهب ونشاطها، ورسوخ أصولها؛ كل ذلك كان له دوره الكبير في إقبال الناس عليها، وعكوفهم على دراستها جيلًا بعد جيلٍ.

الخامس: محاولة تنظيم القضاء والإفتاء، وقصر الناس على مذهبٍ واحدٍ؛ لتضييق دائرة الخلاف الواقع في كثير من المسائل الفقهيّة، والتي أصبحت محلّ شكوى كثير من الناس؛ فكان ذلك عاملاً على نشر كلِّ مذهب، كل في مكانه.

السادس: قلّة طلاب العلم وفقر هممهم، وضعف عزائمهم - كان سببًا قويًّا للوقوف عند ميراث الأئمة الأوائل؛ وبخاصة أصحاب المذاهب الأربعة، والعيش على ما أبقوه من علوم، ونشره؛ دون مجاوزته أو الإضافة إليه.

السابع: كثرة المؤلفات في فقه المذاهب الأربعة وتعدد شروحيها - كان عاملاً مؤثراً من عوامل انتشار هذه المذاهب.

فصل في مصادر التشريع الإسلامي التي استقر العمل عليها

وبعد هذا العرض للمذاهب ومصادرها نود أن نجمع شتات ما سبق ؛ لنضع يدك أيها القارئ العزيز على ما استقر عليه العمل من مصادر التشريع الإسلامي ؛ فنقول وبالله التوفيق :

مصادر التشريع الإسلامي هي الأصول الإسلامية التي يستند إليها العلماء في استنباط الأحكام الفقهية ؛ بحيث لا يكون للحكم الفقهي أية صفة شرعية ما لم ينبثق عن هذه الأصول، وخلاصة القول في هذه المصادر أنها:

الكتاب والسنة، والإجماع، والقياس، والاستحسان، والمصالح المرسلة، والعرف، وقول الصحابي، وشرع من قبلنا، والاستصحاب، وسد الذرائع.

ومن هذه المصادر ما هو محل اتفاق من جميع الفقهاء: كالكتاب والسنة.

ومنها مصادر اتفق عليها جمهور الفقهاء: كالإجماع والقياس، ومنها مصادر محل خلاف بين الفقهاء: كالاستحسان، والمصالح المرسلة، والعرف، وقول الصحابي، وشرع من قبلنا، والاستصحاب، وسد الذرائع.

أولاً الكتاب العزيز

ليس في الحياة شيء يعدل كتاب الله - عز وجل - فهو الدستور الخالد ومنار العلم والعقل، وإذا شغل الإنسان نفسه بفهمه، وتدارك معانيه، والتعرف على مواطن عظمته وسموه؛ ليوطن نفسه في السير على هداة - فطوبى له وحسن مآب. إن للقرآن الكريم جلالاً يملك حبات القلوب، وسحراً تحار إزاءه العقول، ونشوة تأخذ بمجامع الأفئدة؛ وما ذلك إلا لما أودعه الله فيه من أسرار حوتها ألفاظه، واشتملت عليها معانيه.

لقد نزل القرآن الكريم على رسول الله ﷺ على سبعة أحرف، كلها شافٍ كافٍ؛ كما تشير إلى ذلك الأحاديث النبوية الشريفة؛ فقد روى البخاري في «صحيحه» أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يقول: سمعت هشام بن حكيم، يقرأ سورة الفرقان، في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة

لم يقرئها رسول الله ﷺ، فكادت أساوره في الصلاة، فانتظرت حتى سلم، ثم كَبَيْتُهُ بردائه - أو بردائي - فقلت: من أقرأك هذه السورة؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ قلت له: كذبت؛ فوالله، إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها؛ فانطلقت أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله، إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئها، وأنت أقرأني سورة الفرقان؛ فقال رسول الله ﷺ: «أَرْسِلْهُ يَا عُمَرُ، اقْرَأْ يَا هِشَامُ»، فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرأها، قال رسول الله ﷺ: «هَكَذَا أُتْرِلَتْ»، ثم قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ نُزِّلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ»^(١).

وروى مسلم بسنده عن أبي بن كعب: «أن النبي ﷺ كان عند أضواء بني غفار، فأناه جبريل - عليه السلام - فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف؛ فقال: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنْ أُمِّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثم أتاه الثانية، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاء الثالثة؛ فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: «أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنْ أُمِّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثم جاء الرابعة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك على سبعة أحرف، فأبى حرف قرءوا عليه؛ فقد أصابوا»^(٢).

إلى غير ذلك من الأحاديث النبوية المطهرة التي تثبت لنا - بما لا يدع مجالاً للشك - أن القرآن نزل على سبعة أحرف، وتبرز لنا ملامح هامة نذكر بعضها فيما يلي

أولاً: إن القراءات كلها - على اختلافها - كَلَامُ اللَّهِ ولا دخل لبشر فيها؛ فكلها نازلة من عند الله - تعالى - مأخوذة بالتلقى عن رسول الله ﷺ.

ثانياً: إن الصحابة كانوا متحمسين في الدفاع عن القرآن، مستبسلين في المحافظة

(١) أخرجه مالك (٢٠١/١) كتاب القرآن، باب ما جاء في القرآن، حديث (٥)، والبخاري (٧٣/٥) كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، حديث (٢٤١٩)، ومسلم (٥٦٠/١) كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف، حديث (٨١٨/٢٧٠).

(٢) أخرجه مسلم (٥٦١-٥٦٢/١) كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف، حديث (٨٢٠/٢٧٣)، وأحمد (١٢٧/٥).

عليه، وكانوا في منتهى التيقظ لكل من يحدث فيه حدثاً، ولو كان عن طريق الأداء واللهجات، وموقف عمر بن الخطاب من هشام بن حكيم - خير دليل على ذلك. ثالثاً: لا يجوز منع أحد من القراءة بأى حرف من الأحرف السبعة النازلة. وقد تقدّم الكلام على القرآن الكريم فيما سبق، بما لا يدع مجالاً لإعادته ههنا.

ثانياً: السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ

السُّنَّةُ: هى ثانية مصادر التشريع الإسلامى - بعد كتاب الله - وهى أوسع هذه المصادر، وأكثرها تفرعاً وتفصيلاً.

ولا شك أن كتاب الله - عز وجل - هو المصدر الأول لهذه الشريعة، ولكن كيف نفهم غوامضه؟ وكيف نعرف تفصيل أحكامه، وكيفية تطبيقها؟ وإذا عرفنا أن هذه هى مهمة السنة النبوية - عرفنا ما لها من قيمة فى الشريعة الإسلامية، واستنباط أحكامها؛ فهى البيان للقرآن؛ بتوضيح مبهمه وتفصيل موجزه، وتقييد مطلقه، وتخصيص عامه، وأهم من هذا وذاك أنها هى التطبيق العملى للقرآن الكريم؛ وهذه هى مهمة الرسل - عليهم الصلاة والسلام - قال - تعالى - : ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ يَلْفُحُ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقال - جل شأنه - : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]؛ كما طلب إلينا القرآن الكريم أن نتأسى برسول الله : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ولولا هذه المهمة العظيمة للرسل - عليهم الصلاة والسلام - التى لا غنى للبشرية عنها - لأمكن أن يرسل الله - تعالى - الملائكة إلى الناس؛ فيبلغوهم آيات الله بلاغاً نظرياً دونما تطبيق عملى، أو لأمكن أن ينزل كتاباً من عنده على كل إنسان يقرؤه بنفسه، ويطبق ما فيه.

غير أنه لو فعل - سبحانه وتعالى - ذلك، لاحتج الناس عليه بأننا لا نعرف كيف نطبق أحكام شريعتك؛ ولذلك كانت من حكمة الله - سبحانه وتعالى - أن ينزل الرسالة على الأنبياء، ويأمرهم بالتبليغ، مع التطبيق أمام الناس؛ لئلا يكون للناس على الله حُجَّةٌ بعد الرسل.

وهذا البيان القولى والعملى من الرسول - عليه الصلاة والسلام - للأحكام الشرعية رآه الصحابة بأعينهم، وسمعوه مباشرةً منه - عليه الصلاة والسلام -

فطبقوه؛ كما أرشدهم الرسول - عليه السلام - ونقلوه إلى من بعدهم كما رأوه وكما سمعوه؛ فكان بعض ما نقلوه بطريق التواتر وبعضه بطريق الآحاد، وإن كان عدد رواة الآحاد أقل من الأول؛ فإن هذا لا يضره؛ إذا عرفنا أن راويه كان عدلاً ثقةً، ولم يتعارض مع أدلة الشرع القطعية الثبوت.

هكذا كان موقف الصحابة من السنة النبوية؛ حيث تلقوا الأحكام مباشرةً من الرسول - عليه الصلاة والسلام - وسألوه عما استغلق عليهم فهمه، واستوضحوه عن غوامض الكتاب وأسراره، ثم نقلوا إلينا ما علموه من ذلك؛ قياماً بواجب التبليغ عليهم.

ومن هذا المنطلق أصبح للسنة النبوية هذه المكانة المرموقة بين مصادر التشريع الإسلامي.

وقد تقدم الكلام على السنة النبوية - أيضاً - فيما سبق.

ثالثاً الإجماع

الإجماع: هو المصدر الثالث من مصادر التشريع، والمقصود به: اتفاق جميع المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصرٍ من العصور بعد وفاة الرسول - عليه الصلاة والسلام - على حكم شرعي لواقعة من الوقائع. ويعتبر الإجماع من مصادر التشريع الإسلامي المتفق عليها من جمهور الفقهاء. وقد تناولنا بحثه بالتفصيل فيما سبق.

رابعاً: القياس

وهو المصدر الرابع من مصادر التشريع وسنذكر - ههنا - مكانته، وأنه أصلٌ من أصول الفقه، ونبين حجتيه ونرد على من خالف في ذلك.

مكانة القياس من مصادر الشريعة الإسلامية، ومدى الحاجة إليه:

عرفنا أن كتاب الله - تعالى - هو المصدر الأول من مصادر الشريعة الإسلامية تبياناً لكل شيء على سبيل الإجمال تارة، والتفصيل تارة أخرى.

وعرفنا أن السنة النبوية المطهرة هي المصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية؛ وذلك بدعوة القرآن الكريم إلى وجوب اتباع السنة النبوية: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]؛ كما قال سبحانه: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا

الرَّسُولُ وَآخِذُوا بِالْمَائِدَةِ: ٩٢].

وعرفنا أن الإجماع هو المصدر الثالث من مصادر الشريعة الإسلامية؛ كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة؛ والتي بينت أن الأمة الإسلامية لا تجتمع على ضلالة؛ وعليه فإجماع الأمة على حكم ما من الأحكام الإسلامية - دليل على أنه حق مطابق للواقع.

فالإجماع إذن هو المصدر الثالث باعتبار دلالة المصدرين الأولين عليه - أى: الكتاب والسنة - لا باعتبار مرتبته فى الدلالة؛ فإنه عند القطع بثبوت ودلالته يُقدم عليهما؛ فيكونان عند معارضته إياهما مؤولين، أو منسوخين، أو مخصصين، أو مقيدين، لكن النسخ والتخصيص والتقييد إنما هو بالمستند الذى استند الإجماع إليه، وإن لم يصل إلينا، لا بنفس الإجماع؛ لأنه لا دخل لآراء الرجال فى تحديد أحكام الله تعالى.

وأما عند ظن ثبوت الإجماع؛ بأن نُقِلَ إلينا آحادًا، أو ظن دلالته؛ بأن كان إجماعًا سكوتيًا مثلاً - فإن أثبت حكمًا مسكوتًا عنه - كان مقبولًا، وإن عارض كتابًا أو سنة فلا بد من الجمع أو الترجيح على القواعد المعروفة عند الأصوليين.

ومما يملأ النفس إعجابًا بالشريعة الإسلامية المطهرة، وإكبارًا لشأنها - : أنها ضمت إلى أصولها الثلاثة السابقة - أعنى: القرآن والسنة والإجماع - أصلًا رابعًا ألا وهو القياس، وبذلك ضُمَّتِ الشريعة الإسلامية الغراء لنفسها البقاء أبد الدهور والأعصار؛ كما ضُمَّتِ لنفسها الاتساع؛ لتشمل مصالح الناس، سواء كانوا فى صحراء قاحلة، أم كانوا فى الحضارة الزاهرة.

فإذا نزلت بالناس حادثة جديدة لا عهد لهم بها، أو عَثَّتْ لهم مسألة لم تكن من ذى قبل - كانوا فى حاجة إلى ما يسد الحاجة ويكمل النقص، ولكن الأحكام الإلهية لا مجال للرأى فيها؛ فلا يُزَاد ولا ينقص فيها بالهوى، كما أن نصوص التشريع التى بين أيدينا - محصورة ومحدودة؛ فلا سبيل إلى أن تتسع هذه الشريعة الغراء لمصالح الناس، وما ينزل بهم من شئون وأحداث، إلا بأن نتخذ من تلك النصوص الكثيرة أصولًا نرد إليها فروعها، ونقيس عليها أشباهها.

إذن القياس هو المصدر الرابع من مصادر الشريعة الإسلامية؛ باعتبار دلالة المصادر الثلاثة - القرآن، والسنة، والإجماع - عليه، كما أن منزلة القياس من هذه المصادر

الثلاثة منزلة المؤكد، أو الناسخ، أو الشَّارح، أو المُكَمِّل - ما لم يكن مردودًا باطلًا. والقياس مصدر مهم لا بد منه، ولا غنى للمجتهد عنه؛ لأنه الهادي إلى علل الأحكام، والكاشف عن أسرار التكليف.

غير أنه يلاحظ قبل العمل بمقتضى القياس - أنه لا بد من البحث عن النصوص، ومواقع الإجماع؛ حتى لا يعمل المجتهد بمقتضى قياس باطل أو مردود من حيث لا يشعر؛ لمعارضته لما لم يعلمه من القواطع، أو الظواهر التي هي أرجح منه.

ويعتبر القياس من أشق مصادر الشريعة الإسلامية على المجتهد، وأشدّها حاجة إلى ذكاء عقله وصفاء روحه؛ لأن المصادر الثلاثة الأخرى مبناها الثقل، أما القياس فمبناه معرفة علل الأحكام، ووجود هذه العلل في الفروع، وهذان الأمران يحتاجان إلى فكر وتأمل، واعتماد على العقل والذكاء.

ولقد حاول قوم أطراح النظر في القياس؛ فأخذوا يتلقفون الشبه، ويتصيدون المآخذ؛ ليغتالوا من الشريعة الإسلامية أصلًا أصيلًا من أصولها، وركنًا ركنًا من أركانها.

وهم بهذا يحولون بين الشريعة الإسلامية وبين مهمتها في الحياة؛ وهي أن تبقى أبد الدهور قانونًا للناس، وأن يجد الناس فيها على اختلاف زمانهم ومكانهم كل ما يطمحون إليه في الدنيا والآخرة.

لا سيما والنصوص - كما قلنا - محدودة محصورة، والوقوف عند ظواهرها تقصير وتفريط، ولا يمتنع التقصير والتفريط في شيء، ما يمتنعان في استنباط الشرائع، وتعرف الأحكام.

القياس أصل من أصول الفقه^(١):

الحق الذي لا مِرْيَةَ فيه أن القياس أصلٌ أصيلٌ من أصول الفقه بل لا نعدو الصواب إذا قلنا: إن القياس من أدق مباحث أصول الفقه، وأعمقها أثرًا. وقد اختلف العلماء في كون القياس أصلًا من أصول الفقه؛ أو ليس بأصل، ولكل فريق أدلته وبراهينه:

حيث ذهب الأكثرون من جمهور الأصوليين والفقهاء إلى: أن القياس أصل من

(١) انظر تعريف القياس لأحمد سلامة وحجته لأحمد درويش

أصول الفقه، ودليل من أدلته؛ كالكتاب والسنة والإجماع.
بينما يرى إمام الحرمين: أن القياس ليس بأصل من أصول الفقه، وحجته على ذلك أن الأدلة إنما تُطلق على المقطوع به، والقياس لا يُفيد إلا الظن، وهذا ممنوع.
وكلام إمام الحرمين ممنوع؛ لأن القياس قد يكون قطعياً.
وقد وجه العلامة الشربيني ما قاله إمام الحرمين بقوله: الظاهر أن أصول الفقه عند إمام الحرمين لا تُطلق إلا على ما يثبت الفقه بالاستقلال؛ ألا يحتاج - في الدلالة على الحكم لأحد هذه الثلاثة - إلى ضرورة توقيفه على العلة المنصوصة بأحدها، أو المستنبطة مما نص عليه به؛ فثبت أن كونه حجة لا يتنافى أنه ليس من أصول الفقه.
وقد يقول قائل: إن الإجماع يفتقر أيضاً إلى السند؛ فينبغي ألا يكون من الأصول على هذا.

وقد كفانا مؤنة الرد صاحب «التلويح»؛ حيث أجاب بأن الإجماع إنما يحتاج إلى السند في تحققه لا في نفس الدلالة على الحكم؛ فإن المستدل به لا يحتاج إلى ملاحظة السند والالتفات إليه، بخلاف القياس؛ فإن الاستدلال به لا يمكن بدون اعتبار أحد الأصول الثلاثة - القرآن، السنة، الإجماع - وحينئذ؛ فحيث احتاج القياس في الدلالة على الحكم إلى الغير، لا يصح إطلاق الأصل عليه؛ لأن الأصل ما يبنى عليه غيره؛ وهو المحتاج إليه، والقياس مبني على غيره ومحتاج إلى ذلك الغير.
وإليك كلمة قصيرة عن هذا الأصل الأصيل؛ فنقول - وبالله التوفيق -:
الْقِيَاسُ لُغَةً:

«في القاموس المحيط» للفيروزآبادي في مادة «ق ي س»: «قَاسَهُ بغيره وعليه يقيسه قَيْساً وقياساً واقتاسه: قدره على مثاله فانقاس، والمقدار: مقياس، وقايسته: جازئته في القياس، وبين الأمرين: قدرت، وهو يقتاس بأبيه. واوئى يائئى».
وفي مادة «ق و س»: «والقوس الذراع؛ لأنه يُقاسُ به المذروع، وقاس يقوس قَوْساً، كـ «يقيسُ قَيْساً»، ويقتاس: أى يقيس، وفلان بأبيه: يسلك سبيله ويقتدى به».
وفي «لسان العرب» لابن منظور: «قاس الشيء يقيسه قَيْساً وقياساً، واقتاسه، وقَّيسه: إذا قدره على مثاله».

قال الشاعر:

فَهُنْ بِالْأَيْدِي مُقَيِّسَاتُهُ مُقَدَّرَاتُ وَمُخَيِّطَاتُهُ

والمقياس: المقدار، وقاس الشيء يَقُوسُهُ قَوْسًا: لغة في قَاسَهُ يَقِيسُهُ، ويقال: قِيسَتُهُ، وقِيسَتُهُ أَقْوَسُهُ قَوْسًا، وقِيَّاسًا، ولا يقال: أَقْسَتُهُ بِالْأَلْفِ، والمقياسُ: ما قِيسَ به، والقِيسُ والقَاسُ: القَدْر.

تحرير فعل القياس وتعديته:

القياسُ: مصدرُ «قَاسَ» من المفاعلة، لا مصدرُ «قَاسَ» من الثلاثي؛ لأن المساواة من الطرفين، ومصدرُ الثاني: قِيسَ، يقال: قَاسَ يَقِيسُ قِيسًا؛ فعلى هذا يكون لكلٍ من المصدرين المذكورين فعلٌ يَخُصُّه: فالأولُ فعلُهُ رباعى وهو «قَاسَ»، والثانى ثلاثى وهو «قَاسَ»، وفى «القاموس المحيط» للفيروزآبادى، «ولسان العرب» لابن منظور - ما يدلُّ على أن المصدرين المذكورين أصلٌ لفعلٍ واحدٍ؛ وعلى هذا، يقال - لغةً - : قاس الشيء بغيره وعليه، يقيسه قِيسًا وقِيَّاسًا، واقتاسَهُ: قدره على مثاله، وإلى ذلك ذهب الإسنوى؛ حيث قال: القياسُ والقِيسُ مصدرانِ لـ «قَاسَ»، وأكثر الأصوليين يقولون: إنَّ القياسَ بحسَبِ أصلِ اللغة؛ يتعدى بـ «الباء»، وأن المستعملَ فى عُرْفِ الشرع يتعدى بـ «على»؛ لتضمُّنه معنى البناء والحمل.

والخلاصة: أنه يمكن القول: بأنه لا حاجة إلى ذلك؛ لأن ما ذكر فى كتب اللغة المذكورة يدلُّ على أن القياس يتعدى بـ «على» كما يتعدى بـ «الباء»؛ وعليه فلا معنى للتضمنين، إلا أن يقال: إن المستعملَ من القياس فى عُرْفِ الشرع لا يَكَادُ يُذَكَّرُ إلا مُتَعَدِّيًا بـ «على».

حكاية الأصوليين لغة:

تنوعت آراء الأصوليين فى حكاية معنى القياس لغة: فرأى يرى أنه هو: التقدير والمساواة والمجموع منهما؛ وعليه يكون لفظ «القياس» على هذا مشتركًا لفظيًا بين هذه المعانى الثلاثة؛ أى وُضِعَ لكل منها بوضع؛ لأن تعريف المشترك اللفظى هو: ما اتحد لفظه، وتعدد معناه ووضعه.

مثال المعنى الأول من الثلاثة: قِستُ الثوب بالذراع.

ومثال المعنى الثانى: فلان لا يُقَاسُ بفلان، أى: لا يساويه.

ومثال المعنى الثالث: قِستُ النعلَ بالنَّعلِ؛ أى: قدرته به، فساواه، وهذا ما

ذهب إليه الإمام القاضى المحقق عَضُدُ الدِّينِ؛ أخذًا من إيراد الأمثلة الثلاثة.

ورأى يرى أنه حقيقة فى التقدير، مجاز لغوى فى المساواة وذلك باعتبار أن

التقدير يستدعى شيئين يضاف أحدهما إلى الآخر بالمساواة؛ فيكون تقدير الشيء مستلزماً للمساواة، واستعمال لفظ الملزوم في لازمه شائع؛ وهذا ما ذهب إليه سيف الدين الآمدي في «الإحكام»، وعلاقة المجاز - على هذا - اللازمية والملزومية. ورأى يرى أنه حقيقة عرفية وعليه جرى محب الدين بن عبد الشكور الهندي صاحب «مُسَلَّم الثبوت».

وعلى هذا القول، والقول بالمجاز؛ فالمناسبة بين المعنى اللغوي - وهو التقدير - والمعنى الاصطلاحي: إنما هي باعتبار هذا اللازم، وهو المساواة؛ فإن المعنى الاصطلاحي؛ إما مساواة خاصة؛ فيكون من أفراد هذا اللازم، أو يتضمنها ويبنى عليها.

ويرى فريق آخر أنه مشترك معنوي؛ وهو ما اتحد لفظه ومعناه؛ كما هو مذكور في «باب الاشتراك» من كتب الأصول؛ لأن معنى «القياس» على هذا الرأي: هو التقدير فقط، وهو كلى تحته فردان، بحيث يُطلق لفظ «القياس» عليهما؛ باعتبار شمول معناه - الذي هو التقدير - لهما وصِدْقِهِ عليهما:

الأول: استعمال القدر؛ أى: طلب معرفة مقدار الشيء؛ مثل: قِسْتُ الثوب بالذراع.

والثاني: التسوية في مقدار مثل: قِسْتُ النعل بالنعل؛ سواء كانت التسوية حسية؛ كالمثالين السابقين، أم معنوية؛ كما يقال: فلان لا يُقاسُ بفلان، أى: لا يساويه، ومنه قول الشاعر:

خَفَ يَا كَرِيمٌ عَلَى عِرْضٍ تُدْنِسُهُ مَقَالُ كُلِّ سَفِيهِ لَا يُقَاسُ بِكَ
ووجه نقل القياس على هذا القول إلى المعنى الاصطلاحي - ظاهر، كما أن نقله إلى المعنى الاصطلاحي على القول بالاشتراك اللفظي: إنما هو من معنى المساواة؛ كما هو واضح.

ويرى فريق آخر أن معناه الاعتبار: كما نص على ذلك الزركشى في «البحر المحيط» بعد أن حكى أن المشهور في معنى القياس لغة: هو تقدير شيء على مثال شيء آخر، وتسويته به؛ وفي هذا يقول: وقيل: القياس مصدر قِسْتُ الشيء، إذا اعتبرته، ومنه: قِيسُ الرَّأْيِ، وامْرُؤُ الْقَيْسِ؛ لاعتبار الأمور برأيه، وقُسْتُه بضم القاف، أَقْوَسُهُ قَوْسًا؛ ذكر هذه اللغة الجوهري في «صِحَاحِهِ» فهذه الصيغة من ذوات

الياء والواو.

وفى «البرهان»: القياس فى اللغة: التمثيل والتشبيه.

وقال الماوردى فى «الحاوى»، والرؤيانى فى كتاب «القضاء»: «القياس فى اللغة، مأخوذ من المماثلة، يقال: هذا قياسُ هذا، أى: مثله».

ويرى ابن السَّمْعَانِى فى «القواطع»: أن القياس مأخوذ من الإصابة؛ يقال: قَسْتُ الشَّيْءَ، إذا أصبته؛ لأن القياس يصاب به الحُكْمُ.

قال الشيخ محمد أحمد سلامة فى رسالته فى القياس: وخلاصة ما يُؤخَذ من كتب الأصول من بيان معنى القياس لغة - سبعة معانٍ:

الأوّل: أن معناه التقدير، والمساواة من لوازمه.

الثانى: أن معناه التقدير والمساواة والمجموعُ منهما؛ على سبيل الاشتراك اللفظى بين الثلاثة.

الثالث: أن معناه التقدير فقط؛ وهو كُلُّى تحته فردان؛ استعمالُ القَدَر والتسوية؛ فهو مشترك اشتراكًا معنويًا.

الرابع: أن معناه الاعتبار.

الخامس: أن معناه التمثيل والتشبيه.

السادس: أنه المُمَاثَلَة.

السابع: أنه الإصَابَة.

ولا يخفى وجه نقل القياس إلى المعنى الاصطلاحى على المعنى الرابع والخامس والسادس، أما على المعنى السابع: فوجه نقله أن القياس يصاب به الحُكْمُ؛ كما أشرنا إلى ذلك.

والمعنى المشهور من كل ذلك هو الثلاثة الأوّل؛ لذلك اقتصرَ عليها الكمالُ بن الهمام، ورجح المعنى الثالث منها - وهو كونه مشتركًا معنويًا بين معنيين: استعمال القَدَر، والتسوية فى مقدار - ونَسَبَ ذلك إلى الأكثر بقوله: ولم يزد الأكثر: كفخر الإسلام وشمس الأئمة السرخسى، وحافظ الدين السِّفَى وغيرهم - على أن معنى القياس لغة: «التقدير»، واستعمالُ القَدَر، والتسوية فى مقدار، فَرَدَ مفهوم التقدير مع نفيه كون القياس مشتركًا لفظيًا فيهما أو فى المجموع، ونفيه كونه حقيقة فى التقدير مجازًا فى المساواة.

وَقَوَاهُ شارحه؛ بأن القياس باعتبار صدق معناه الذى هو التقدير على معنيته -
أعنى: استعمال القدر والتسوية - من قبيل التواطؤ، والتواطؤ مقدم على كل من:
الاشتراك اللفظي - كما هو الرأى الأول - والمجاز - كما هو الرأى الثانى - إذا
أمكن وقد أمكن وهو الراجح؛ لأن التواطؤ ليس فيه تعدد وضع؛ ولا احتياج إلى
قرينة؛ لأنه حقيقة فى كل أفرادها بخلاف المشترك اللفظي؛ فإن فيه تعدد الوضع
والمعنى والاحتياج إلى قرينة تُعَيِّن المراد من أفرادها، وبخلاف المجاز؛ فإنه يحتاج
ضرورة إلى قرينة لفهم المعنى المراد من اللفظ.

وما لا يحتاج إلى شيء فى فهم معناه أولى مما يحتاج.

القياس فى اصطلاح علماء الشرع:

تنوعت آراء الأصوليين القائلين بالقياس فى مسمى اسم «القياس»: فذهب بعض
الأصوليين إلى أنه «فعل المجتهد».

وذهب آخرون إلى أنه «حجة إلهية»، وضعها الشارع لمعرفة حكمه؛ فهو أمر
موجود فى ذاته، وليس فعلاً لأحد؛ ولذلك يُقال: القياس مُظْهِرٌ لا مُثْبِتٌ، وبزَهْن
كل صاحب رأى على ما ذهب إليه.

حجج الرأى الأول:

استدلوا على أنه «فعلٌ من أفعال المجتهد» بجميع التفريعات والاستعمالات؛
حيث تنبئ عن أنه فعل المجتهد؛ وذلك لأن من تتبع استعمالات الصحابة
والتابعين - رضوان الله عليهم - قطع بلا شك بأنهم لا يطلقون القياس إلا على
«فعل المجتهد».

من ذلك قول سيدنا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: «اعْرِفِ الْأَشْبَاءَ
وَالنَّظَائِرَ وَقِسْ الْأُمُورَ بِرَأْيِكَ»؛ والذى يُفْهَمُ من هذا القول أن القياس «فعلٌ
المجتهد»، واستدلوا أيضاً بأن «فعل المجتهد» هو الذى يترتب عليه اشتغال ذمة المكلف
بالفعل أو الترك، وجاء منه قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢]
والاعتبار المقصود فى الآية هو الإلحاق الحاصل بعد النظر فى الأدلة؛ وذلك لأن
الاعتبار فى الآية أمر ولا أمر إلا بفعل.

حجج الرأى الآخر:

استدل القائلون بهذا الرأى أن القياس دليلٌ من الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة

وَضَعَهُ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ؛ لِيَدْرِكَ مِنْهُ الْمُجْتَهِدُ حُكْمَ اللَّهِ عَنْ طَرِيقِ النَّظَرِ فِيهِ؛ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ «الْقِيَاسُ» دَلِيلًا ثَابِتًا فِي ذَاتِهِ، سِوَاءِ نَظَرِ فِيهِ الْمُجْتَهِدُ أَمْ لَا، وَتَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَى الْحُكْمِ ثَابِتَةً - وَإِنْ لَمْ يَنْظُرْ فِيهِ الْمُجْتَهِدُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَعْتَبِرَ الشَّارِعُ «فِعْلَ الْمُجْتَهِدِ» الَّذِي شَأْنُهُ أَنْ يَصْدُرَ عَنْهُ دَلِيلًا، كَمَا اعْتَبَرَ «الْإِجْمَاعُ» الَّذِي هُوَ «فِعْلُ الْمُجْتَهِدِينَ» دَلِيلًا. فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ الْفِعْلَ فِي ذَاتِهِ لَيْسَ دَلِيلًا، وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ هُوَ الدَّلِيلُ، فَأَيُّ الْأُمَارَةِ الَّتِي اسْتَدَّ إِلَيْهَا الْمُجْتَهِدُ حَتَّى قَاسَ؟!

فَقُولُكُمْ كَالْإِجْمَاعِ: قِيَاسٌ مَعَ الْفَارَقِ؛ لِأَنَّ الْمُجْتَهِدِينَ فِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَمْرٍ لَا بَدَّ مِنْ اسْتِنَادِهِمْ إِلَى دَلِيلٍ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُصْرَحٍ بِهِ؛ وَعَلَى هَذَا، فَأَيُّ الدَّلِيلِ الَّذِي اسْتَدَّ إِلَيْهِ الْمُجْتَهِدُ حَتَّى أَلْحَقَهُ؟! كَمَا أَنَّ الْقِيَاسَ دَلِيلٌ مِنَ الْأَدْلَةِ، وَهِيَ أُمُورٌ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ الْعِلْمُ بِهَا يُوْدَى إِلَى الْعِلْمِ بِشَيْءٍ آخَرَ، وَلَيْسَ فِعْلُ الْمُجْتَهِدِ كَذَلِكَ.

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَمُسْتَدَّهُ الدَّلِيلُ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يُصْرَحْ بِهِ جُعِلَ هُوَ الدَّلِيلُ. وَبَعْدَ عَرْضِ الرَّأْيَيْنِ السَّابِقَيْنِ وَأَدْلَةُ كُلِّ فَرِيقٍ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، نَخْلُصُ إِلَى أَنَّ الرَّأْيَ الْمَقْبُولَ هُوَ الثَّانِي؛ لَمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الْحُجَجِ الَّتِي سَقْنَاهَا، وَلِأَنَّ النَّظَرَ فِي الْأَدْلَةِ الَّتِي نَصَبَهَا الشَّارِعُ مَطْلُوبٌ لِمَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ وَالَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ النَّظَرُ إِنَّمَا هُوَ الْأَمْرُ الْمَشْتَرَكُ، أَيْ: الْمَسَاوَاةُ، وَلِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْقِيَاسَ فِعْلُ الْمُجْتَهِدِ نَرَاهُمْ يَعْطَلُونَ فِعْلَهُ بِالْأَمْرِ الْمَشْتَرَكِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ.

وَفِي الْحَقِيقَةِ: إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ الْمَشْتَرَكَ هُوَ مُسْتَدُّ فِعْلِ الْمُجْتَهِدِ، وَهُمْ يَقْرُونَ بِذَلِكَ، وَلَوْلَا هَذَا الْأَمْرُ الْمَشْتَرَكُ، لَمَّا أُمِكنَ الْإِلْحَاقُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا وَجْهُ إِطْلَاقِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ «اسْمِ الْقِيَاسِ» عَلَى فِعْلِ الْمُجْتَهِدِ؟

فَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا: أَنَّ فِعْلَ الْمُجْتَهِدِ لَمَّا كَانَ سَبِيلًا إِلَى مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ أَيْضًا، وَهُوَ الَّذِي تَكُونُ بِهِ ذِمَّةُ الْمَكْلَفِ مَشْغُولَةً بِالْحُكْمِ، اعْتَبِرَ الْفِعْلُ كَأَنَّهُ الدَّلِيلُ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَعَلَى مَا ذَكَرَ؛ يَكُونُ إِطْلَاقُ اسْمِ الْقِيَاسِ عَلَى فِعْلِ الْمُجْتَهِدِ غَيْرَ حَقِيقِي.

فَالْجَوَابُ أَنَّهُ هُوَ كَذَلِكَ فِي الْأَصْلِ، لَكِنْ صَارَ حَقِيقَةً عِنْدَ هَذَا الْفَرِيقِ. تَعْرِيفُ الْقِيَاسِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ التَّسْوِیَةُ فِي الْحُكْمِ:

عرفه أصحاب الرأي الذاهبون إلى: أن القياس هو التسوية في الحكم - بعبارةٍ مختلفة، تقتصر منها على أربعة، هذا نصها:

الأول: قال البيضاوي في «المنهاج»: القياس: إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر؛ لاشتراكهما في علة الحكم عند المُثَبِّت.

قال السبكي في «الإبهاج»: هذا التعريف أيده الإمام في «المعالم»؛ ويُؤخذ من ذلك أنه لم يذكره في «المَحْصُول»؛ وإلا فَنِسْبَتُهُ إلى «المَحْصُول» الذي هو أصل «المنهاج» أَقْرَبُ.

وقال العلامة جمال الدين الأسنوي: «هذا التعريف هو المختار عند الإمام وأتباعه، والحقيقة: أن هذا التعريف مذكور في «المَحْصُول» وأن أصله لأبي الحسين البصري، وأن الإمام غير بعض قيوده بما هو أحسن منها.

ونص عبارة «المَحْصُول» هو: أنه تحصيل حُكْمِ الْأَصْلِ في الْفَرْع؛ لاشتباهيهما في عِلَّةِ الْحُكْمِ عند المجتهد، وهو قريب. وأظهر منه أن يقال: إثبات مثل حُكْمٍ معلوم لمعلوم آخر؛ لاشتباهيهما في علة الحُكْمِ عند المُثَبِّت؛ وهذا التعريف هو عين ما ذكره في «المنهاج» غير أنه أبدل «اشتباهيهما» بـ «اشتراكيهما» ومعناها واحد.

الثاني: وقال ابن السبكي في «جَمْعُ الْجَوَامِع»: القياس حَمْلُ مَعْلُومٍ عَلَى مَعْلُومٍ؛ لمساواته في عِلَّةِ حُكْمِهِ عند الْحَامِلِ.

وأصل هذا التعريف للقاضي أبي بكر الباقلاني، وعبارته على ما في «المَحْصُول» و «الإحْكَام» و «الْبَحْرُ الْمُحِيط» للزركشي و «الْبُرْهَان» لإمام الحرمين - هي: «القياس حَمْلُ مَعْلُومٍ عَلَى مَعْلُومٍ في إثبات حُكْمٍ لهما أو نفيه عنهما؛ بأمر جامع بينهما من حكم، أو صفة، أو نفيهما عنه» هذا، وقد ذَكَرَ أمير بادشاه في «تَسْيِيرِ التَّحْرِيرِ»: أن هذا التعريف ليس هو لفظ القاضي، بل معناه؛ إذ لفظه في تعريف «القياس»: «حَمْلُ أَحَدِ الْمَعْلُومَيْنِ عَلَى الْآخَرِ في إيجاب بعض الأحكام لهما، أو إسقاطه عنهما بأمر جامع بينهما فيه، أي أمر كان من إثبات صفة، وحكم لهما، أو نفي ذلك عنهما».

ونلاحظ على كلا النقلين أنه لا تنافي بين التعريفين المذكورين؛ فالكلام على أحدهما يُعْتَبَرُ كلامًا على الآخر.

الثالث: وقال صَدْرُ الشَّرِيعَةِ في «التوضيح»: القياس تعدية الحُكْمِ من الأصل إلى

الْفَرْع؛ لِإِعْلَاقِ مُتَّحِدَةٍ لَا تَدْرِكُ بِمَجْرَدِ فَهْمِ اللُّغَةِ.

الرابع: وقال أبو منصور الماتريدي: القياس: إبانة مثل حُكْمِ أَحَدِ الْمَذْكُورِينَ بِمِثْلِ عِلَّتِهِ فِي الْآخَرِ.

هذا، وقد أَعْرَضْنَا عَنْ شَرْحِ هَذِهِ التَّعَارِيفِ؛ مَخَافَةَ التَّطْوِيلِ وَالْمَلَلِ.

تعريفُ القياسِ: بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ الْمُسَاوَةُ فِي الْعِلَّةِ:

لقد عرفه أصحاب الرأي الذاهب إلى أنه المساواة في العلة بعبارةٍ مختلفةٍ نقتصر منها على أربعة هذا نصها:

الأول: قال الأَمِيدِيُّ فِي «الْإِحْكَامِ»: الْمُخْتَارُ فِي حَدِّ الْقِيَاسِ: أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِسْتِوَاءِ بَيْنِ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ فِي الْعِلَّةِ الْمُسْتَنْبِطَةِ مِنْ حُكْمِ الْأَصْلِ.

الثاني: وقال الكمال فِي «التَّحْرِيرِ»: وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: مَسَاوَاةُ مَحَلٍّ لِآخَرٍ فِي عِلَّةِ حُكْمٍ لَهُ شَرْعِي لَا تُدْرِكُ مِنْ نَصِّهِ بِمَجْرَدِ فَهْمِ اللُّغَةِ.

الثالث: وقال ابن الْحَاجِبِ فِي «الْمَخْتَصَرِ»: «وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: مَسَاوَاةُ فَرْعٍ لِأَصْلٍ فِي عِلَّةِ حُكْمِهِ».

وتحقيق ذلك: أَنَّ الْقِيَاسَ مِنْ أَدَلَةِ الْأَحْكَامِ؛ فَلَا بَدَّ مِنْ حُكْمٍ مَطْلُوبٍ بِهِ وَلَهُ مَحَلٌّ ضَرُورَةٌ، وَالْمَقْصُودُ إِثْبَاتُهُ فِيهِ لثَبُوتِهِ فِي مَحَلٍّ آخَرَ يُقَاسُ هَذَا بِهِ، فَكَانَ الْأَوَّلُ فَرْعًا، وَالثَّانِي أَصْلًا؛ لِحَاجَةِ الْأَوَّلِ إِلَيْهِ وَابْتِنَائِهِ عَلَيْهِ، وَلَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِي كُلِّ شَيْئَيْنِ، بَلْ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا أَمْرٌ مُشْتَرَكٌ، وَلَا كُلٌّ مُشْتَرَكٌ بَلْ مُشْتَرَكٌ يَوْجِبُ الْإِشْتِرَاقَ فِي الْحُكْمِ؛ بِأَنْ يَسْتَلْزِمَهُ وَيُسَمَّى عِلَّةُ الْحُكْمِ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَعْلَمَ عِلَّةُ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ، وَيَعْلَمَ ثَبُوتَ مِثْلِهَا فِي الْفَرْعِ؛ إِذْ ثَبُوتُ عَيْنِهَا فِي الْفَرْعِ مِمَّا لَا يُتَصَوَّرُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصِيَّ لَا يَقُومُ بِعَيْنِهِ بِمَحَلِّينِ، وَبِذَلِكَ يَحْصُلُ ظَنُّ مِثْلِ الْحُكْمِ فِي الْفَرْعِ.

الرابع: وقال محب الله البهاري فِي «مُسْلِمِ الثَّبُوتِ»: وَاصْطِلَاحًا: مَسَاوَاةُ الْمَسْكُوتِ لِلْمَنْصُوصِ فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ.

أركان القياس

للقياس أركان أربعة:

الأصل والفرع وحكم الأصل والعلة.

ولكل ركن منها أقساماً: فالأصل قد يكون وجودياً وقد يكون عدمياً، والعدمى قد يكون ممكناً أو مستحيلاً، والفرع قد يكون أمراً وجودياً، وقد يكون عدمياً، والعدمى قد يكون ممكناً أو مستحيلاً.

وحكم الأصل قد يكون مثبتاً وقد يكون منفيّاً، وكل منهما قد يكون شرعياً أو عقلياً أو لغوياً؛ وهذا على رأى من يجوز القياس فى العقلیات واللغويات، وأما على رأى من يمنع: فإن الحكم يختص بالشرعى.

والجامع أيضاً قد يكون حكماً شرعياً، وقد يكون غير ذلك، وكل منهما قد يكون مثبتاً أو منفيّاً.

حجية القياس:

مما لا شك فيه: أن القياس حجة فى الأمور الدنيوية؛ كالأغذية؛ بأن يقاس الخُبْزُ المخلوطُ من البرِّ والدُّرَّة؛ على الخُبْز من البرِّ فى التغذية؛ بجامع أن كلا منهما يقوم به بدن الإنسان. وكذلك الأدوية؛ حيث يقاس أحدُ شيئين على آخر فيما عُلِمَ له من إفادته دفع المرض المخصوص؛ لمساواته له فى المعنى الذى بسببه أفاد ذلك الدفع.

ووجه كون القياس فى نحو الأدوية والأغذية قياساً فى الأمور الدنيوية - أنه ليس المطلوب به حكماً شرعياً، بل ثبوت نفع هذا لتقويم بدن الإنسان، أو لدفع المرض مثلاً، وذلك أمر دنيوى.

واتفق العلماء على «القياس الجلى»: كقياس تحريم ضَرْبِ الوالدين على تحريم التأنيف عند من يسمى ذلك قياساً.

وهو من الدال بدلالة النص عند الحنفية، ومن مفهوم الموافقة عند الشافعية. وتنوعت آراؤهم فى الشرعية؛ حيث ذهب الجمهور من الصحابة، والتابعين، والفقهاء، والمُتَكَلِّمين، وغيرهم من العلماء المقتفين آثار السلف إلى: أن القياس حجة فى الأمور الشرعية، وأنه أصل من أصول الشريعة به يُستدل على الأحكام، وذهبوا إلى أنه يجوز التعبد بالقياس فى الشرعيات عقلاً؛ وإلى هذا ذهب أبو حنيفة

والشافعي ومالك وأحمد - رحمهم الله تعالى - وهو المختار، وحديثنا هنا في موضعين:

الموضع الأول: في الجواز العقلي وعدمه.

والموضع الثاني: في الوقوع وعدمه.

قال جمهور العلماء، ومنهم الأئمة الأربعة: التعبد بالقياس جائز عقلاً.

ويرى القفال، وأبو الحسين البصري: أنه يجب التعبد به.

ويرى الشيعة والنظام وبعض المعتزلة: منع التعبد به.

وإليك حجج كل فريق:

حجج الجمهور:

احتج الجمهور بالقطع بالجواز:

قال صاحب «التلويح»: إن الشارع لو قال: إذا وجدت مساواة فزرع لأصل في علة حكمه، فأثبت فيه مثل حكمه، وأعمل به ما لم يلزم منه محال لا لنفسه ولا لغيره. وقال محب الدين بن عبد الشكور الهندي في «مسلم الثبوت»، وشرحه ما نصه: لنا لو كان مُتَتَبِعًا، لَزِمَ من وقوعه محال، ولا يلزم من إلزامه محال أصلاً ضرورة، كيف والاعتبار بالأمثال من قضية العقل؟! وهو يحكم أن المتماثلات حكمها واحد، وإنكار هذا مكابرة.

مما سبق، يتضح لنا أن القياس يجوز التعبد به؛ لأنه لا يلزم من وقوعه محال أصلاً، ولأن الاعتبار بالأمثال من قضية العقل؛ فهو يسوى بين المتماثلات في الحكم؛ وذلك لأن المجتهد إذا رأى الشارع قد أثبت حكماً في صورة من الصور، ورأى هناك معنى يصلح أن يكون داعياً لإثبات ذلك الحكم، ولم يظهر له ما يبطله بعد البحث التام - فإنه يغلب على ظنه أن الحكم ثبت لأجله، وإذا وجد هذا المعنى في صورة أخرى، ولم يظهر له أيضاً ما يعارضه - فإنه يغلب على ظنه ثبوت الحكم به في حقنا. ومن المؤكد أن مخالفة حكم الله - عز وجل - توجب العقاب؛ فالعقل يرجح فعل ما ظن به جلب المصلحة، ودفع المفسدة على تركه، ولا معنى للجواز العقلي سوى ذلك. كما أن التعبد بالقياس فيه مصلحة لا تحصل بغيره، وهي ثواب المجتهد على اجتهاده، وإعمال عقله في استخراج علة الحكم المنصوص عليه؛ لتعديته إلى محل آخر، وما كان سبيلاً إلى مصلحة المكلف - فالعقل لا يحيله، بل يجوز.

حجج الموجبين للقياس:

الموجبون للقياس نصوا على أن الأحكام لا نهاية لها؛ فإنها تتجدد بتجدد الحوادث، والنصوص لا تفي بها؛ فيقضى العقل بوجوب التعبد بالقياس؛ لئلا تخلو الوقائع من الأحكام.

والجواب بعد تسليم أن يكون لكل واقعة تشريع: هو أن الذي لا يتناهى - الجزئيات لا الأجناس، ويجوز التنصيص على الأجناس كلها بعمومات تتناول جزئياتها؛ حتى تفي بالأحكام كلها؛ مثل قولنا: كل مسكر حرام، وكل مطعوم ربوي، وكل ذى ناب حرام... إلى غير ذلك؛ ذكر هذا ابن الحاجب في «مختصره».

إذن القائلون بالوجوب اشتبه عليهم عدم تناهى الجزئيات بتناهى الأجناس، وصرحوا بأن الأحكام لا نهاية لها، والنصوص لا تفي بها؛ لذا كان التعبد بالقياس واجباً عقلاً؛ لتشمل الأحكام جميع الوقائع.

وتحقيق المسألة أن الذي لا يتناهى - الجزئيات لا الأجناس؛ فجزئيات الشريعة كثيرة لا تحصى؛ لأنها تتجدد بتجدد الحوادث؛ فيتعذر النص على كل جزئية من جزئيات الشريعة.

أما الأجناس: فيجوز النص عليها بعمومات تكون متناولة لجزئياتها: كقولنا: كل مسكر حرام، وقولنا أيضاً: وكل ذى ناب حرام... إلى غير ذلك.

لكن يترتب على تعميم الأحكام لكل الوقائع: أنه لا يتأتى اختلاف المجتهدين مع أن اختلافهم رحمة؛ فتفوت هذه الرحمة الكثيرة، هذا إذا رأينا انحصار اختلافهم فى القياس، وهو لا ينحصر فيه؛ بل يجوز اختلافهم فى غيره من الظاهر والخفى والمتشابه؛ فتختلف الآراء فى فهم مدلولاتها، وأخذ الحكم الشرعى منها؛ فلا يترتب على تعميم الأحكام للوقائع عدم اختلاف المجتهدين.

وأيضاً: فإن الأحكام الإلهية عند شرعها روعيت فيها مصالح العباد؛ تفضلاً منه ورحمة، وهى متفاوتة بحسب الزمان والمكان؛ فلا يمكن ضبطها إلا بالتفويض إلى الرأى، وإلا خلت الوقائع والأحداث عن الأحكام؛ لعدم كفاية العمومات.

فلما كانت مصالح العباد متفاوتة بحسب الزمان والمكان - كان للرأى فيها مدخل؛ لأن العمومات لا تنطبق على كل الحوادث مع مراعاة تفاوتها.

حجج المنكرين للقياس ومناقشتها:

احتج المنكرون للقياس؛ فقالوا:

أولاً: القياسُ طريق لا يؤمّن فيه الخطأ، والعقل يمنع ما طريقه غير مأمون؛ وعليه فالقياس ممنوع عقلاً.

والجواب: أنا لا نسلم أن منع العقل مما لا يؤمّن فيه من الخطأ - إحالة له، وإيجاب لنفيه؛ بل معناه أنه مرجح للترك على العمل به، والمدعى هو الإحالة؛ فهو نصب دليل لا في محل النزاع، ثم إن مثله لا يمتنع التعبد به شرعاً.

ولو سلمنا أن منع ما لا يؤمّن فيه الخطأ إحالة له في الجملة؛ فلا نسلم أن منعه ثابت في جميع الصور؛ وإنما هو مختص بما لا يغلب فيه جانب الصواب، وأما إذا ظن الصواب، وكان الخطأ مرجوحاً - فلا يمتنع العمل به؛ لأن المظانّ الأكثرية لا تُترك بالاحتمالات الأقلية، ولو تُركبت المظانّ الأكثرية بالاحتمالات الأقلية - لتعطلت الأسباب الدنيوية والأخروية؛ إذ ما من سبب من الأسباب إلا ويجرى فيه ذلك، ويجوز تخلف أثره والتضرر به: فالتاجر لا يسافر، وهو جازم أنه يربح، والمتعلم لا يتعب في تعلمه، وهو يَقْطَع بأنه يتعلم ويشمر علمه، إلى غير ذلك من الأمثلة بل العقلُ يوجبُ العملَ عند ظن الصواب، أما إذا أمكن الخطأ؛ تحصيلاً لمصالح لا تحضّل إلا به، على ما لا يخفى في تتبع موارد الشرع، ومن طلب الجزم في التكليف - عطل أكثرها.

ثانياً: لا يُجوزُ العقل ورود الشرع بالعمل بالظن؛ لما قد عُلِمَ منه أن الشرع ورد بمخالفة الظن، وكيف يتأتى الجمع بين إيجاب الموافقة وإيجاب المخالفة؟! ويتضح ذلك أولاً: بالحكم بالشاهد الواحد، وإن أفاد الظن القوى؛ لكونه صادقاً أو للقرائن.

وثانياً: شهادة العيّد وإن كثروا، وعُلِمَ أنهم دَيُّونٌ عُدُولٌ في الغاية من التقوى؛ حتى يقوى الظن بشهادتهم.

وثالثاً: رضية في عشر أجنبيات؛ فإن كل واحدٍ على التعيين يُظنُّ كونها غير الرضية؛ لتحققه على تسع تقادير؛ ولا يُتحقق خلافه إلا على تقدير واحد، ومع ذلك فأمرنا بمخالفة الظن؛ فحرم التزوُّج بها.

والجواب: أنا لا نسلم أنه عُلِمَ ورودُ الشرع بمخالفة الظن، بل المعلوم خلافه:

وهو ورودُهُ بمتابعة الظن؛ كما في خَبَرِ الواحدِ، وفي ظاهر الكتاب والسُّنة، وأخبار النِّسَاءِ في الحَيْضِ والطُّهْرِ في غُشْيَانِهِنَّ، وما ذكرتموه إنما مُنِعَ فيه من اتباع الظن لمانع خاص، هو ورود التعبد من الشارع بامتناع العمل به؛ فكان ذلك من الشارع لا لَعَدَمِ الجَوَازِ العقلي.

وثالثًا: وهو يُنسَبُ إلى النظام؛ حيث قال: قد ثبت مِنْ قِبَلِ الشارع الفرق بين المتماثلات، والجمعُ بين المختلفات، وإذا ثبت ذلك، استحال التعبد بالقياس. أما الفرق بين المتماثلات: فَمِنْهُ أن الشارع قد فرضَ الغُسْلَ من المَنِيِّ، كما أبطل الصوم بإنزاله عَمْدًا، وحرم مَسَّ المُضْخَفِ، والمُكْتِ في المسجد، والطواف دُونَ البَوْلِ، مع كونهما نجسَيْنِ خارجَيْنِ مِنْ سَبِيلٍ واحدٍ. أيضًا قطع سارق القليل، دون غاصب الكثير، مع أن جناية الأول أصغر من جناية الثاني. وحرَّم النظر إلى العجوز الشَّوْهَاءِ، وأباحَهُ في حق الأُمَّةِ الحَسَنَاءِ.

وأما الجمع بين المختلفات: فمِنهُ التسوية بين قتل الصيد عَمْدًا، وقتله خطأ في الفداء في الإحرام، مع كون العمد جناية كاملة دون الخطأ، ومنهُ التسوية بين الزنا، والردة في القتل مع كون الثاني أكبر كبيرة من الأول، ومنهُ التسوية بين القاتل خطأ، والواطئ في الصَّوْمِ، والمظاهر من امرأته في إيجاب الكفَّارة عليهم. وإذا ثَبَتَ كُلُّ ذلك، استحال التعبد بالقياس؛ لأن القياس يقضي بشبوت الجمع بين المتماثلات، والفرق بين المختلفات.

والجواب عن ذلك: أن المتماثلات ليست متماثلة من كل وجه؛ لجواز اختلافها في المَنَاطِ، وإنما يجب اشتراكها في الحكم إذا كان ما به الاشتراك يَصْلُحُ علة للحُكْمِ؛ ليصلحَ جامعًا، ولا يكون له معارض في الأصل هو المقتضى للحُكْمِ دون هذا، وليس هناك معارض في الفرع أقوى يقتضي خلاف ذلك الحُكْمِ، ولا شيء من ذلك موجود فيما ذكر من الصُّورِ المتقدمة؛ لجواز عدم صلاحية ما توهمه المعارضُ جامعًا، أو وجود المعارض في الأصل، أو في الفرع.

وأما قضية الجمع بين المختلفات: فلجواز اشتراكها في معنى جامع يصلح أن يكون علة للحكم؛ فإن المختلفات لا يمتنع اشتراكها في صفات ثبوتية وأحكام، وأيضًا يجوز اختصاص كل بعلّة تقتضي حُكْمَ المخالف الآخر؛ فإن العِلَلِ المختلفة لا يمتنع أن تُوجِبَ في المحال المختلفة حكمًا واحدًا.

ورابعاً: القياس يُفْضَى إلى الاختلاف، وكل ما يفضى إلى الاختلاف مردودٌ، أما المقدمة الأولى، فلاختلاف الأنظار والقرائح، كما هو الواقع المشاهد.

وأما الثانية؛ فلقوله - عز وجل -: ﴿وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]؛ وذلك في معرض المدح بعد الاختلاف الموجب للرد؛ دل هذا على أن ما هو مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لا يُوجَدُ فيه اختلاف، فما يوجد فيه اختلاف لا يكون من عند الله؛ فحكم القياس للاختلاف الكثير الحاصل فيه لا يكون من عند الله، وكل حكم لا يكون من عند الله، فهو مردودٌ إجمالاً.

والجواب: أن الاختلاف المنفى في الآية هُوَ التناقض، أو الاضطرابُ المُخِل، والإعجاز الذي لأجله وقع التحدى، والإلزام بكونه من عند الله، لا الاختلاف في الأحكام الشرعية؛ فإنه ثابت وواقع لا يمكن إنكاره، على أن القياس كاشِفٌ ومُظْهِرٌ عما هو من عِنْدِ اللَّهِ، لكن ظناً.

خامساً: القياس يُفْضَى إلى التناقض الباطل؛ فيكون باطلاً. وتوضيح ذلك: أنه يجوز أن تتعارض علتان تقتضى كل منهما نقيض حكم الأخرى؛ وحينئذ يجب اعتبارهما، وإثبات حكمهما؛ لأنه المفروض؛ فيلزم التناقض.

والجواب: أن هذا الفرض إما فى قَائِسٍ واحدٍ، وإما فى متعدّدٍ: فإن كان القائِسُ واحداً، رجع بطريق من طُرُقِ الترجيح، فإن لم يقدر على الترجيح: فإما أن يتوقف، فلا يَعْمَلُ بهما، كأنه لا دليل؛ لتعذر ثبوت الحكم الذى شَرَطَهُ: عدم وجود المعارض المقاوم؛ وبهذا صرّح كثير من العلماء.

وإما أن يخيّر، فيعمل بأيهما شاء، وإليه ذهب الشافعى وأحمدُ رضى الله عنهما. أما إذا تعدّد القائِسُون؛ فلا تناقض؛ إذ يَعْمَلُ كل بقياسه.

وقوع القياس وعدمه:

قد تقدّم فيما سَبَقَ الخلافُ فى جواز التبعّد بالقياس وعدمه، وأوضحنا حجة كل فريق؛ وذهبنا إلى أن القول الصحيح هو القولُ بالجَوَاز.

والآن نعرض آراء العلماء فى وقوع التبعّد بالقياس وعدمه، والمذهب الراجح منها؛ وعليه فنقول:

إن القائلين بجواز القياس، كلهم قالوا بوقوعه إلا داود الظاهرى والقاسانى والنهروانى؛ فإنهم وإن جوزوا التبعّد به عقلاً، لكنهم منعه سمعاً.

ويُروى عن داود الظاهري إنكار القياس في العبادات فقط، دون غيرها من المعاملات. ويُروى عن القاساني والنهرواني: أنهما قالا بوقوع القياس، إذا كانت العلة منصوصة، ولو إيماءً، وأنكره فيما عدا ذلك، وإن ثبت هذا عنهم، يكون أخص من الرواية الأولى عنهم.

والذين ذهبوا إلى وقوع التعبد بالقياس اختلفوا في دليل ثبوته: فالأكثر منهم على أنه واقعٌ بدليل السمع. وفريق من الحنفية والشافعية قالوا بوقوعه بالعقل، مع دليل السمع. ثم اختلف القائلون بوقوعه بدليل السمع في أن دليله قطعي أو ظني؛ حيث يرى الأكثر منهم أنه قطعي؛ خلافاً لأبي الحُسَيْن البصري؛ فإنه عنده ظني، ولا ينافي هذا ما ثبت عنه فيما تقدم من القول بجوب التعبد بالقياس؛ إذ لا مانع من أن الشيء يجب أولاً، ثم يقع، فيجوز أن يكون وجوبه قطعياً، ووقوعه مظهرًا.

ولقائل أن يقول: إن معنى وجوب التعبد عنده أنه يجب على الشارع، أو منه؛ نظرًا إلى الحكمة الأزلية الثابتة له، وما يجب على الشارع أو منه يقع قطعاً، فقطعية الوجوب ملزوم قطعية الوقوع، ومنافى لل لازم منافٍ للملزوم فلزم التنافي.

والجواب عن الإيراد المتقدم أن القطع بالوقوع عنده بالعقل، وأما السمع الدال عليه فظني، بمعنى: أنه لم يقل بظنية الوقوع، بل بظنية الدليل السمعي الدال عليه فقط.

أدلة وقوع القياس سمعاً وعقلاً وحجته:

احتج القائلون بوقوع القياس وحجته بالكتاب والسنة والإجماع والدليل العقلي: أدلة الكتاب: قال تعالى: ﴿فَاَعْتَبِرُوا يَكُونُوا لِأَبْصَرٍ﴾ [الحشر: ٢] وجه الدلالة فيه: أن الاعتبار معناه رد الشيء إلى نظيره بأن يحكم عليه بحكمه، وهذا يشمل القياس العقلي، والشرعي، والاتعاظ، والآية إنما سبقت للاتعاظ؛ فتكون دلالتها على القياس بطريق الإشارة، وعلى الاتعاظ بالعبارة؛ لأن الاتعاظ يكون ثابتاً بطريق المنطوق، مع أن سياق الكلام له، والقياس الشرعي يكون أيضاً ثابتاً بطريق المنطوق من غير أن يكون سياق الكلام له.

وقد يقول قائل: إن الاعتبار ظاهر في الاتعاظ لأمرين:

الأمر الأول: النظر إلى خصوص السبب الذي ترتب عليه هذا الحكم؛ فإن السبب في الأمر بالاعتبار هو الاتعاظ بما فعل الله بنبي النضير؛ بسبب ما فعلوا من العدوان. والأمر الثاني: عدم مناسبة صدر الآية للقياس الشرعي؛ لأنه يصير المعنى حيثئذ

﴿يُخْرِجُونَ يُؤْتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدَى الْمُؤْمِنِينَ...﴾ [الحشر: ٢] فقيسوا الذرة على البر مثلاً، وهذا معنى بعيد ينبو عنه ظاهر الآية؛ فيصان كلام الباري - تعالى - عن مثل هذا. والجواب: أن العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب؛ وبهذا الجواب انتفى كون الاعتبار ظاهراً في الاعتاض، وانتفى أيضاً بعد ترتيب القياس الشرعى عليه، وهو قياس الذرة على البر مثلاً؛ إذ المرتب على هذا السبب المذكور - الاعتبار الأعم من قياس الذرة على البر مثلاً؛ أى: فاعتبروا الشيء بنظيره فى مناطه فى المثلات وغيرها، وهذه القاعدة تكون مُسلمة، إذا لم يكن الاعتبارُ معناه الاعتاض.

وقد يقال: إن الاعتبار هو الاعتاض؛ لوضعه له، أو لغلبته فيه، وهو الظاهر، ويكون القياس فى هذه الحالة - أى: فى حالة ما إذا قلنا: إن الاعتبار معناه الاعتاض - يكون ثابتاً بطريق دلالة النص التى تُسمى فحوى الخطاب.

فقد قال الله - تعالى - فى سورة الحشر: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَلْتَهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرَجُونَ يُؤْتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدَى الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَتَّوَلَّى الْأَبْصَارُ﴾ [الحشر: ٢]؛ حيث ذكر الله هلاك قوم؛ بناءً على سبب هو اغترارهم بالقوة والشوكة، ثم أمر بالاعتبار؛ ليكف عن مثل ذلك السبب؛ لثلا يترتب عليه مثل ذلك الجزاء؛ كأن الله تعالى يقول: اجتنبوا مثل هذا السبب؛ لأنكم إن أتيتم بمثله، يترتب على فعلكم مثل ذلك الجزاء، فدخل فاء التعليل على قوله تعالى: ﴿فاعتبروا﴾ - جعل القضية المذكورة علة لوجوب الاعتاض؛ بناءً على أن العلم بوجوب السبب يوجب الحكم بوجود المسبب، وهو معنى القياس الشرعى، وقد فهم هذا المعنى من لفظ الفاء التى للتعليل؛ فهو - إذن - مفهوم بطريق اللغة؛ فيكون دلالة نص، ودلالة النص مقبولة اتفاقاً؛ فلا يلزم الدور، وهو إثبات القياس بالقياس.

وجماع القول: أنه إذا أُريد بالاعتبار رد الشيء إلى نظيره، تكون الآية دالةً على القياس بطريق الإشارة؛ كما تقدم بيانه، وإذا أُريد به الاعتاض؛ يكون القياس ثابتاً بدلالة النص التى تُسمى: فحوى الخطاب.

والقول بأن الأمر بالاعتبار يَحْتَمِلُ أن يكون للتدب؛ فلا يثبت به وجوب العمل بالقياس، ويحتمل أن يكون للحاضرين فقط؛ فلا يثبت لغيرهم، ويحتمل أن يكون للمرة؛ فلا يثبت به التكرار، وأن يكون ثابتاً فى بعض الأحوال والأزمنة؛ فلا يكون

حجة على الإطلاق.

كل هذه احتمالات مردودة؛ فإن «اعتبروا» معناه: افعلوا الاعتبار على سبيل الوجوب؛ إذ الأصل في صيغة الأمر أن تكون للوجوب، وهو عام يشمل الحاضرين وغيرهم، وكونه للمرة - على خلاف أوامر الشريعة الغراء، فهي عامة في كل زمان ومكان، غير خاصة بقوم دون آخرين؛ فلا عبرة بهذه الاحتمالات؛ لأن التمسك بها يؤدي إلى إهدار كثير من النصوص الشرعية، ولا يجوز إهدار نص بحال من الأحوال؛ فدلّت الآية على حجية القياس، ثم اختلف القائلون بذلك في أن إفادتها قطعية أو ظنية؛ حيث ذهب بعض العلماء إلى أنها ظنية؛ فهي لا تُفِيد إلا الظن، ورُدُّ عليه بأنه: كيف يصح القول بظنيتها مع أنها من الأصول التي ينبغي ألا يكتفى فيها بالظن؟! ورد البيضاوي على ذلك في «المنهاج» بما يفيد الاعتراف بأنها ظنية؛ حيث قال: «قلنا: المقصود العمل؛ فيكفي الظن». وتوضيح ذلك: أن هذه المسألة، وإن كانت من الأصول، إلا أن المقصود منها العمل؛ إذ المقصود من حجية القياس العمل بمقتضاه؛ فهي وسيلة إلى الأحكام العملية؛ فاكْتَفَى فيها بالظن، كما اكْتَفَى به في المقصود منها، وليست من الأصول المقصود بها التبعّد في ذاتها، مثل: عقائد التوحيد؛ فإن المقصود اعتقادها اعتقادًا جازمًا عن دليل؛ فلا تثبت إلا عن الدليل القطعي.

وصرح الجمهور: بأنها قطعية؛ فهي لا تحتمل احتمالاً يؤيده الدليل، والاحتمالات القائمة لا يؤيدها بُرْهان؛ فلا تنافي القطعية.

والظاهر أن الاحتمالات قوية؛ فالحق أنها تفيد الظن على أن من ذهب إلى قطعية المسألة، وهي كون القياس حجة، لا يقول: إن كل دليل عليها قطعي؛ بل يقول: إن مجموع الأدلة يفيد القطع بها، وذلك كافٍ.

وخلاصة القول أن هنا أمرين:

الأول: دلالة الأدلة السمعية على حجية القياس، هل هي قطعية، أو ظنية؟.

والثاني: كون القياس حجة، هل هو قطعي، أو ظني؟.

فالجمهور ذهب إلى: أن الأدلة السمعية قطعية، وكذا المسألة.

وذهب أبو الحسين البصري إلى أن المسألة قطعية، والأدلة السمعية ظنية، والقطع بالوقوع عنده بالأدلة العقلية؛ ولذا ضم إلى الأدلة السمعية الأدلة العقلية؛ لإثبات القطع.

أدلة السنة المطهرة:

أما السُّنَّة: فما رَوَى عن معاذِ بْنِ جبلٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : «أن رسول الله ﷺ لما بعثه إلى اليمن قال: كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عُرِضَ لَكَ قَضَاءُ؟ قال: أَقْضِي بِكِتَابِ اللهِ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللهِ؟ قال: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ؟ قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي وَلَا أَلُو، قال: فَضَرَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى صَدْرِهِ، وَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللهِ لما يُرْضِي اللهُ وَرَسُولُهُ؛ فهذا يدل بوضوح على أن الاجتهاد بالرأى جائز عند عدم وجود نص من الكتاب والسُّنَّة، ولأنه لو لم يكن القياس حجة، لأنكر عليه النبي ﷺ ذلك، وَلَمَّا حَمَدَ اللهُ.

وبعضهم أورد عليه أن الاجتهاد بالرأى غير منحصر في القياس؛ كتأويل الظاهر، أو الخفى، أو المُشْكِل وغيره.

والجواب على هذا: أن الكلام فيما لم يوجد فيه نص من الكتاب، أو السُّنَّة، أما الظاهر والخفى والمُشْكِل - فَمِنْ الْكِتَابِ.

أما إذا سَلَّمْنَا: أن الاجتهاد بالرأى غير منحصر في القياس، بل يشمل غيره - فهو إذن فرد منه ودخل فيه، فالاجتهاد بعمومه متناول له.

قد يقول قائل: إن الحديث خبر آحاد؛ فلا يفيد إلا الظن، ومثله لا يكفي في إثبات الأصول.

قال مُجِبُّ الدين الهندي في «مُسْلِمِ الثُّبُوت»: إنه خبرٌ مشهورٌ يفيد الطمأنينة، وهو فوق ظن الآحاد؛ لأنه يقين بالمعنى الأعم المذكور، ويمثله يصحُّ إثبات الأصل. وقد ورد في السنة الصحيحة الثابتة أن الصحابة - رضوان الله عليهم - قد اجتهدوا في كثير من الأحكام في زمن النبي ﷺ ولم ينكر عليهم ذلك، فَمِنْ ذَلِكَ: أنه أمرهم أن يُصَلُّوا العصر في بَنَى قُرَيْظَةَ؛ فاجتهد بعضهم، وصلوها في الطريق، وقالوا: لم يُرَدْ مِنَّا التأخير؛ وإنما أراد سرعة النهوض؛ فنظروا إلى المعنى، وهؤلاء سلف أصحاب المعاني والقياس، واجتهد البعض الثاني، وأخروها إلى بنى قُرَيْظَةَ، فصلوها ليلاً؛ فنظروا إلى اللفظ، وهؤلاء سلف أهل الظاهر.

وأيضاً: اجتهد الصحابيَّان اللذان خرجا في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فصلباً، ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما، ولم يعد الآخر؛ فصوبهما النبي ﷺ، وقال للذي لم يعد: «أصبت السنة، وَأَجْزَأُكَ صَلَاتُكَ»، وقال للآخر:

«لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ».

ولما قاس مُعْزَرُ المَذْلِجِي وَقَافَ، وحكم بقيافته على أن أقدام زيد وأسامة ابنه بعضها من بعض، سُرَ بذلك رسول الله ﷺ حتى بَرَقَتْ أسارير وجهه من صحة هذا القياس، وموافقته للحق، وكان زيد أبيض وابنه أسامة أسود فألحق مُعْزَرُ المَذْلِجِي الفرع بأصله، ولم يعتبر وصفى السواد، والبياض: اللذين لا تأثير لهما في الحكم.

أدلة الإجماع:

لقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يجتهدون في النوازل؛ كما كانوا يقيسون بعض الأحكام على بعض فيما لم يجدوا فيه نصا من الكتاب والسنة، وكانوا يعتبرون النظر بنظيره، وقد تواتر ذلك عنهم، وإن كانت تفاصيل أعمالهم آحادًا، فإن الْقَدْرَ الْمُشْتَرَكَ متواترًا، والعادة قاضية في مثله بوجود القاطع بحجتيه والعلم به، فهذا استدلال في الحقيقة بالقاطع الذي كان عندهم، وعملهم شائع ذائع ودليل عليه، وقد شاع بينهم الاحتجاج به، والمباحثة والترجيح فيه عند المعارضة بلا نكير من واحد منهم، والعادة تقضى بأن السكوت في مثله من الأصول العامة الملزمة للعمل بها، وهذا استدلال بنفس إجماعهم على الْحُجَّةِ؛ فإنهم عملوا به، واستدلوا به من غير نكير.

فمن ذلك: عُدُولُ الصحابة - رضى الله تعالى عنهم - إلى رأى أبى بكر الصديق - رضى الله تعالى عنه - فى قِتَالِ بنى حَنِيفَةَ على أخذ الزكاة منهم؛ حيث كان الصحابة - رضى الله عنهم - مختلفين: فمنهم من يرى المُسَالمة؛ لقرب موت النبى ﷺ، وانكسار فى المسلمين حصل بسببه، ومنهم من يرى الْقِتَالَ عليها قياسًا على الصلاة؛ لثلا يُحَسُّ منهم بالضعف والانكسار؛ فيطمع فيهم، وكان ممن يرى القتال: أبو بكر - رضى الله عنه - فرجعوا إليه وسلموا قياسه، ورَوَى عنه أنه قال: «والله لأقاتلنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ» رواه الشَّيْخَان.

ويعتبر هذا إجماعًا منهم على حُجَّةِ القياس؛ كما وَرَّثَ الصديق - رضى الله عنه - أم الأمّ دون أم الأب، فقليل له: تركت التى لو كانت هى الميتة لَوَرِثَ ابن ابنها الكُلَّ، فشرکہما فى السُّدُسِ على السَّوَاءِ، وَوَرَّثَ عمرُ - رضى الله عنه - المطلقة ثلاثًا فى مرض زوجها مرض الموت؛ قياسًا على الفار، كما رجع - رضى الله عنه - فى مسألة قتل الجماعة بالواحد إلى رأى على - كرم الله وجهه - حين قال له: أرايت لو اشترك نفر

فى السرقة أكنت تقطعهم؟ فقال: نعم؛ فقال: هكذا هنا؛ ففيه قياس قتل الجماعة بالواحد على قطع الجماعة الذين اشتركوا فى السرقة.

وقال عثمان - رضى الله عنه - لعمر - رضى الله عنه -: إن اتبعت رأيك فسيدي، وإن تتبع رأي من قبلك، فينعم الرأي؛ فقد جوز العمل بالرأي.

وقاس على - كرم الله وجهه - الشارب على القاذف فى الحد، وأجمعوا عليه. قال الزهري: أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن وبرة الصلتى قال: بعثنى خالد بن الوليد إلى عمر فأتيته، وعنده على، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن ابن عوف متكئون فى المسجد فقلت له: إن خالد بن الوليد يقرأ عليك السلام، ويقول لك: إن الناس قد انبسطوا فى الخمر، وتحاقروا العقوبة فما ترى؟ فقال عمر: هم هؤلاء عندك، قال: فقال على: أراه إذا سكر هذى، وإذا هذى افتري، وعلى المفتري ثمانون؛ فاجتمعوا على ذلك، فقال عمر: بلغ صاحبك ما قالوا، فضرب خالد ثمانين، وضرب عمر ثمانين.

ومن ذلك قول على - كرم الله وجهه -: اجتمع رأيى ورأى عمر - رضى الله عنه - فى أمهات الأولاد ألا يبعن، ثم رأيت بيعهن، فقال له قاضيه عبيدة السلماني: يا أمير المؤمنين رأيك مع رأى عمر فى الجماعة أحب إلينا من رأيك وحذك؛ فقد جوز العمل بالرأي.

ومن ذلك أنهم اختلفوا فى توريث الجد مع الإخوة بالرأي؛ حيث روى الإمام أبو حنيفة فى مسنده عن أمير المؤمنين على - كرم الله وجهه - أنه قال لعمر - رضى الله عنه - حين شاوره فى الجد مع الإخوة -: أرايت يا أمير المؤمنين، لو أن شجرة نبتت، فانشعب منها غصن، فانشعب من الغصن غصنان، أيهما أقرب من أحد الغصنين؛ أصحابه الذى خرج منه، أم الشجرة؟

وقال زيد بن ثابت: لو أن جدولاً انبعث منه ساقية، ثم انبعث من الساقية ساقيتان، أيهما أقرب، إحدى الساقيتين إلى صاحبتها، أم الجدول؟! ومقصودهما بذلك توريث الأخ مع الجد؛ قياساً على توريث العصباء بجامع القرب فى القرابة والشجرة والجدول؛ تمثيلاً لقرب القرابة.

وذهب عمر - رضى الله عنه - إلى أن الجد أولى بالميراث من الإخوة، ويقول: والله لو أنى قضيته اليوم لبعضهم، لقضيت به للجد كله، ولكن لعل لا أخيب منهم

أحدًا، ولعلمهم أن يكونوا كلهم ذوى حق، فرجع إلى هذا القياس، ووزَّعهم مع الجدِّ؛ فيكون توريثهم مع الجد قياسًا.

يتضح مما تقدم أن الصحابة - رضى الله تعالى عنهم - قاسوا الوقائع والأحداث بنظائرها، وشبهوها بأمثالها، ورَدُّوا بعضها إلى بعض فى أحكامها، وبذلك فتحوا للعلماء باب الاجتهاد، ونَهَجُوا لهم طريقه، وبينوا لهم سبيله.

وهل يَشْكُ عاقلٌ فى أن النبي ﷺ لما قال: «لَا يَقْضَى الْقَاضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَهُوَ غَضْبَانٌ»^(١) إنما كان ذلك لأن الغضب يُشَوِّشُ عليه فكره، ويمنعه من كمال الفهم والإدراك ويحول بينه وبين استيفاء النظر والتحقيق، ويُعْمِي عليه طريق العلم والقصد، فإذا وجد هذا المعنى فى فرد آخر يكون داخلًا فى النهى بالقياس، وذلك كالهم المزعج، والخوف المقلق، والجوع والظمأ الشديدين، وشغل القلب المانع من الفهم، فمن قَصَرَ النهى على الغضب دون غيره من كل ما يوجد فيه المعنى الذى لأجله النهى، فقد قَلَّ فهمُهُ وفَقْهُهُ، وفاته أن التحويل فى الأحكام على قصد المتكلم، والألفاظ لم تقصد لنفسها؛ وإنما هى مقصودة للمعاني، والتوصل بها إلى مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ؛ فالحديث دَلٌّ على الغضب، وليس هو المقصود بالذات وحده؛ حتى لا يلحق به غيره، بل كل ما وجد فيه العلة التى نهى عن الغضب لأجلها - كان ملحقًا به.

الدليل العقلى:

وْخُلَاصَتُهُ: أَنَّ الْمُجْتَهِدَ؛ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ كَوْنُ الْحُكْمِ فى الْأَصْلِ مُعْلَلًا بِالْعِلَّةِ الْفَلَانِيَةِ، ثُمَّ وَجَدَ تِلْكَ الْعِلَّةَ بَعَيْنِهَا فى الْفَرْعِ - يَحْصُلُ لَهُ بِالضَّرُورَةِ ظَنُّ ثُبُوتِ ذَلِكَ الْحُكْمِ فى الْفَرْعِ وَحُصُولِ الظَّنِّ بِالشَّيْءِ مُسْتَلْزِمٌ لِحُصُولِ الْوَهْمِ بِنَقِيضِهِ؛ وَحَيْثُذِ فَلَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَعْمَلَ بِالظَّنِّ وَالْوَهْمِ لاسْتِزَامِهِ اجْتِمَاعَ النَّقِيضَيْنِ، وَلَا أَنْ يَتْرَكَ الْعَمَلَ بِهِمَا؛ لاسْتِزَامِهِ ارْتِفَاعَ النَّقِيضَيْنِ، وَلَا أَنْ يَعْمَلَ بِالْوَهْمِ دُونَ الظَّنِّ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْمَرْجُوحِ مَعَ وَجُودِ الرَّاجِحِ مَمْتَنَعٌ عَقْلًا وَشَرْعًا؛ فَتَعَيَّنَ الْعَمَلُ بِالظَّنِّ، وَلَا مَعْنَى لَوْجُوبِ الْعَمَلِ بِالظَّنِّ إِلَّا إِثْبَاتُ الْقِيَاسِ.

(١) أخرجه البخارى (١٣/١٤٦) كتاب الإحكام، باب هل يقضى القاضى أو يفتى وهو غضبان، حديث (٧١٥٨)، ومسلم (٣/١٣٤٣) كتاب الأقضية، باب كراهة قضاء القاضى وهو غضبان، حديث (١٧١٧/١٦) من حديث أبى بكر.

وعلى سبيل المثال: إذا غلب على ظن المُجتهد أن حُكْمَ الخَمْرِ معلَّلٌ بالإسْكَارِ، ثم وجد تلك العِلَّةَ بعينها فى التَّيْيِذِ؛ فإنه يحصل له بالضرورة ظن ثبوت ذلك الحكم فى التَّيْيِذِ، وحصول الظن بثبوت الحكم فى التَّيْيِذِ مستلزم لحصول الوهم بنقيضه؛ وحيث لا يُمكنه أن يعمل بهما، ولا أن يترك العمل بهما، ولا أن يعمل بالمرجوح دون الراجح؛ لما تقدم؛ فتعين العمل بالظن وهو القياس.

فَقَبَّتْ أَنْ الْقِيَّاسَ حُجَّةٌ مِنَ الْحُجَجِ الشَّرْعِيَّةِ لاسْتِفَادَةِ الْأَحْكَامِ.

شُبَّةٌ وَرَدَتْ:

استدل المانعون للقياس: بأدلة نقلية، وعقلية، وتمسكوا بظاهرها؛ فنحن نعرضها مع الرد على كل دليل من أدلتهم: فمن ذلك قوله - تعالى -: ﴿مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] وقوله - تعالى -: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] أى: بيانًا لكل ما شرع لكم مما ينفعكم فى أمر دينكم ودنياكم، فكل شيء مشروع فى الكتاب، وما ليس مشروعًا فيه فيبقى على النفى الأصلى؛ وحيث لا يكون إثبات القياس بما ليس فى كتاب الله؛ فيكون منافيًا للشرع؛ فلا يصح العمل به.

والجواب على ذلك: أن المراد بالكتاب اللُّوحُ المَحْفُوظُ، وهو مشتمل على كل شيء، والقياس شيء من تلك الأشياء التى ذكرت فيه.

أو يُراد من الكتاب اللفظ المنزل على محمد ﷺ المتعبد بتلاوته، وأن ما ثبت بالقياس مضاف إلى الكتاب؛ لأن القياس مُنَزَّلٌ فى كتاب الله نصًّا، أو دلالة؛ ذلك أنه نظير الاعتبار المأمور به فى قوله - تعالى -: ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾؛ فالعمل بالقياس عمل بالكتاب فى الحقيقة، أو لأن الكتاب دَلٌّ على وجوب قَبُولِ قَوْلِ الرُّسُولِ ﷺ؛ لقوله - تعالى -: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] وقول الرسول دَلٌّ على حُجِّيَّةِ القياس؛ فكان كتاب الله دالًّا على حجية القياس؛ فالقرآن نزل تبيانًا لكل شيء، لكن إجمالًا لا تفصيلًا؛ لانعدام تفصيل الكل فيه قطعًا: فيفصل بالاجتهاد.

وعليه: فالمراد بما تقدم أن الكتاب بيانٌ لكل شيء، وذلك إما بدلائل ألفاظه من غير واسطة، وإما بواسطة الاستنباط منه، أو دلالته على السُّنَّةِ والإجماع الدالين على اعتبار القياس؛ فالعمل بالقياس عمل بما بيَّنه الكتاب، لا أنه خارج عنه.

ومنها: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] فهو صريح في أن الرد لا يكون إلا للكتاب والسنة لا إلى الرأي، وحيث لا يكون القياس باطلاً؛ لأنه تشريع بالرأي؛ فلم يتحقق الرد إلى الكتاب والسنة.

والجواب على ذلك: أنا لا نرده إلى مجرد الرأي كما زعم المعترض، وإنما نرده إلى العلل المستنبطة من نصوص الكتاب، والسنة. والقياس عبارة عن تفهم معاني النصوص بتجريد مناط الحكم، وحذف الحشو الذي لا أثر له في الحكم؛ فحيث لا يكون الرد إلى القياس ردًا إلى الكتاب، أو السنة.

ومما استدل به المنكروون للقياس من طريق العقل شبه كثيرة:

منها: لا نسلم أن أحدًا من الصحابة استعمل القياس لإثبات حكم من الأحكام، وما نقلتم أخبارًا أحاد لا تفيد القطع؛ فيجوز عدم صحة ذلك النقل.

ومنها: أن ما نقلتم عنهم من الأخبار الدالة على استعمالهم القياس - لا تدل دلالة واضحة على كون فتواهم بالقياس، بل يجوز أن يكون عندهم نصوص جلية، أو خفية لم يذكروها، ولئن سلمنا فتواهم بالقياس؛ فإن الأقيسة التي استعملوها جزئية لا تدل على صحة الاستدلال بجميع الأقيسة.

وجوابنا عن ذلك: أن المنقولات وإن كانت كل واحد منها أخبار آحاد، إلا أن القدر المشترك بينها؛ وهو الفتوى بالقياس وكون عاداتهم ذلك متواترة - يحدث العلم به بكثرة مطالعة أقصيتهم وتواريخهم، وعلم أيضًا من تكرر عملهم بالأقيسة؛ أنه لم يكن بخصوص نوع أو فرد، وعلم أيضًا بقرائن قاطعة للناقلين أنه لم يكن عندهم نص، والعادة تقضى بأنه لو كان عندهم نص استدلو به في فتاويهم، لكانوا أظهروه، وحصل لنا علم به، وعدم ظهور نص في فتاويهم دليل على أنهم كانوا يستعملون القياس لإثبات الأحكام.

وعليه يثبت أن القياس حجة شرعية لإثبات الأحكام.

ومن أدلتهم أيضًا أن العمل بالقياس، وإن ثبت عن بعض الصحابة، لكن لا يلزم منه الإجماع، وإنما يلزم لو تحقق أن سكوتهم كان عن رضا؛ ولم لا يجوز أن يكون سكوتهم عن خوف؟!

وفى هذا يقول النظم: إنه لم يعمل به إلا عدد قليل من الصحابة، ولما كان مثل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وعثمان، وعلي - رضى الله

عنهما - سلاطين خاف الآخرون من مخالفتهم؛ لأن العادة جرت بمعادة من خالف الأمير، أو السلطان، واتخذ قوله مذهباً لنفسه.

وجوابنا على ذلك: أن تَكَرَّرَ السُّكُوتُ في وقائع كثيرة لا تحصى لا يكون عادة إلا عن رضا، لا سيما فيما هو أصل من أصول الدين؛ فهذا السكوت سرّاً وعلانية من كل أحد في كل واقعة، والتزامهم أحكام الخلفاء الراشدين - يفيد علماً ضرورياً بالرضا والوفاق، وتوهم نسبة الخوف إلى من يخالفهم كَذِبٌ وبُهْتَانٌ؛ فإن من أخلاقهم الكريمة المتواترة عنهم - أنهم كانوا لا يخافون في أمر ديني من أحد؛ خصوصاً إذا بَقِيَ معمولاً به مدة طويلة، ونسبة المعادة إلى الخلفاء الراشدين لمن خالفهم، واتخاذ قوله مذهباً - حَمَاقَةٌ عظيمة، وكيف يُعَقَّلُ أن الصحابة - رضوان الله عليهم - خصوصاً الخلفاء الراشدين يُعَادُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فيما اتخذوه مذهباً؛ فإنهم كانوا يُنَبِّهُونَ لِلْحَقِّ، ويرجعُونَ إلى الصَّوَابِ، ومن تتبع الآثار والتواريخ أدرك بلا شك أن كثيراً من الصحابة - رضى الله عنهم - كانوا يخالفون قول الخلفاء الراشدين؛ إذا ظهر لهم شيء خلاف ما يقولون؛ فلا يُيَالَوْنَ بقول الحق، ولا يخافون في الله لومة لائم، وإذا لم يكن خوف في المخالفة في وقائع متعددة، فأى خوف لهم في واقعة واحدة.

ونختم هذا بقول المُزَنِّي: «إِنَّ الفقهاء من عصر رسول الله ﷺ إلى يَوْمِنَا، وهلم جرا استعملوا المقاييس في الفقه وفي الأحكام، قال: وأَجْمَعُوا على أن نظير الحق حق، ونظير الباطل باطل؛ فلا يجوز لأحد إنكار القياس؛ لأنه التشبيه بالأُمُور والتمثيلُ عليها».

خامساً: المصالح المرسلة

من اطمأن قلبه إيماناً؛ بأن الشريعة وحى نزل بها جبريل - عليه السلام - على أفضل الخليقة لم يشك في أنها مبنية على حكمة، وأن الخير في العمل بها، والوقوف عند حدودها؛ يقطع بهذا كل من صادفت فيه دلائل النبوة فطرة سليمة، أو ألمعية ثابتة، ويزيد المتفقه في الشريعة بعد هذا الاعتقاد الذي اقتضاه الإيمان - أنه يرى حق اليقين كيف قامت أصولها، وفصلت أحكامها على رعاية المصالح في الحياتين: الدنيا والآخرة، ولم يختلف أهل العلم في أن كل حكم شرعى مرتبط

بحكمة، وأن الحكمة هي التي دعت إلى تقريره، ومرجع هذه الحكم إلى المصالح والمفاسد - ومن هذا الأصل الذي دل على أن الله - تعالى - قد شرع الأحكام على طريقة جلب المصالح، ودرء المفاسد - نشأت قاعدة المصالح المرسلة.

لا نزاع في بناء الأحكام على المصالح التي قام الدليل الشرعي على رعايتها، ومثال ذلك: حفظ العقل الذي دل على رعايته تحريم الخمر، وإقامة الحد على شاربها؛ فإذا عرض للمجتهد مطعوم لا يسمى خمراً، ولكنه يفعل بالعقل ما تفعله الخمر - لم يتردد في تحريمه؛ أخذاً بالدليل القائم على اعتداد الشارع بمصلحة حفظ العقل، وبنائه بعض الأحكام على رعايتها، وهذا هو أصل القياس في الشريعة؛ فإنه مبني على فقه بعض الأحكام المنصوصة، ومعرفة المصلحة المرجوة من ورائها؛ حتى إذا وجدت هذه المصلحة في واقعة أخرى، أخذت حكم الواقعة المصرح بها. ولا نزاع في عدم الاعتداد بالمصالح التي قام الدليل الشرعي على إلغائها، والشارع الحكيم لا يلغى مصلحة؛ إلا إذا عارضتها مصلحة أرجح منها؛ أو استتبت مفسدة لا يستهان بأمرها.

ومثال هذا: الاستسلام للعدو: قد يبدو أن فيه مصلحة حفظ النفوس من القتل، ولكن الشارع رأى أن هذه المصلحة مُحَاطَةٌ بالمفاسد من كل جانب، فلم يعتد بها، وأذن في دفاع العدو؛ نظراً إلى مصلحة أرجح منها، وهي احتفاظ الأمة بالعزة والكرامة، والتمكّن من المسابقة في مضمار الحياة.

ومن هذا الباب تعدّد الزوجات: يتبعه من الضرر أن تتألم المرأة من أن تشاركها في صلة الزوجية امرأة أخرى؛ ففي ترك التعدد مصلحة هي قطع وسيلة استياء الزوجة، ولكن الشارع ألغى هذه المصلحة مكثفياً بما اشترطه من العدل بين الزوجات، وأباح التعدد؛ نظراً إلى ما قد يترتب عليه من المصالح؛ كتكثير النسل، ومساعدة الرجل على تجنب الحرام الذي قد يقع فيه صاحب الزوجة الواحدة؛ إذا عرض مانع من التمتع بها؛ مثل: المرض، والنفاس.

ومما يدخل في هذا السلك قصة أمير «الأندلس» عبد الرحمن بن الحكم؛ إذ باشر إحدى نساته في رمضان، ثم ندم على ما فعل، وجمع الفقهاء، وسألهم عما يكفر به؛ فقال له يحيى بن يحيى الليثي: تكفر بصوم شهرين متتابعين، فلما خرجوا قال له بعض الفقهاء: لِمَ لَمْ تفته بمذهب مالك؛ وهو التخيير بين العتق والصيام والإطعام؟

فقال: لو فتحنا له هذا الباب، سهل عليه أن يباشر كل يوم، ويعتق رقبة، ولكن حملته على أصعب الأمور؛ لثلا يعود.

وقد أقيمت هذه الفتوى على رعاية مصلحة لم يعتد بها الشارع، ففي حمل الملك على الصوم مصلحة منعه من اتباع الشهوات، ولكن الشارع ألغى هذه المصلحة مكتفياً بالنهي عن الإفطار، وتأثيم من يرتكبه، وجعل الكفارة العتق، أو الإطعام، أو الصيام من غير فرق بين الملك وغيره.

وتبقى المصالح التي لم يقم دليل معين على رعايتها، أو على إلغائها؛ وهذه هي التي تسمى المصالح المرسلّة، وقد اعتد بهذه المصالح كثير من الفقهاء، وبنوا بعض الفتاوى على رعايتها، والجاري على بعض الألسنة والأقلام أنها أصل من أصول المذهب المالكي، والواقع أن لها صدًى في جميع المذاهب المعمول بها، وإن كان للمالكية الحظ الأوفر في العمل بها.

قال ابن دقيق العيد: الذي لا شك فيه أن لمالك ترجيحاً على غيره من الفقهاء في هذا النوع، ويليّه أحمد بن حنبل، ولا يكاد يخلو غيرهما عن اعتباره في الجملة، ولكن لهذين ترجيح في استعماله. وقال البغدادى في «جنة الناظر»: لا تظهر مخالفة الشافعى لمالك في المصالح؛ فإن مالكا يقول: إن المجتهد إذا استقرأ موارد الشرع ومصادره، أفضى نظره إلى العلم برعاية المصالح في جزئياته وكلياته، وأنه لا مصلحة إلا وهي معتبرة في جنسها، لكنه استثنى من هذه القاعدة كل مصلحة صادمها أصل من أصول الشريعة، وما حكاها أصحاب الشافعى عن الشافعى لا يعدو هذه المقالة.

ولهذه القاعدة أمثلة كثيرة في كتب الأصول من فتاوى السلف، وأقضيتهم:

ومن هذه الفتاوى قضاء الصحابة - رضى الله عنهم - بتضمين الصناع؛ فالرجل ينصب نفسه لصناعة؛ كالخياطة، أو الصبغ، فيدفع إليه شخص ثوباً ليخيطه، أو يصبغه، فيدعى ضياعه ولم يقم بينة على أنه تلف بغير سبب منه؛ فيقضى على الصانع بضمان الثوب؛ أخذاً بقاعدة المصالح المرسلّة، ووجه المصلحة في هذه الفتوى أن الناس في حاجة شديدة إلى الصناع؛ وهم يغيبون بالأمّعة عن أعين أصحابها، وليس من شأنهم الاحتياط في حفظها؛ فمن المصلحة القضاء بضمانهم؛ حتى لا تضيع أموال الناس؛ وهذا معنى قول على - كرم الله وجهه - : «لا يصلح

الناس إلا ذاك؛ يعنى: تضمين الصنّاع.

ومن أمثلته: قَتْلُ الجماعة بالواحد؛ فإن القصاص الوارد فى النصّ هو قتل النفس بالنفس؛ فإذا اشترك جماعة فى قتل شخص واحد، فهى قضية لم يوجد لها دليل معين، وقد ذهب الإمامان: مالك، والشافعى إلى قتل الجماعة بالواحد؛ وهو ما يروى عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - والمستند فى هذا قاعدة المصالح المرسلة، ووجه المصلحة: أن عدم أخذ الجماعة بالقصاص يهدر دم القاتل المعصوم هدرًا، ويفتح بابًا قصد الشارع إلى إغلاقه، وهو باب سفك الدماء البريئة، فإن الجماعة متى آمنوا من حد القصاص حين يشتركون فى القتل - سهل على أحقادهم أو شهواتهم أن تسوقهم إلى إزهاق الأرواح، ففى قتل الجماعة بالواحد مصلحة حياة نفوس كثيرة، وحفظها من أن يتواطأ على قتلها جماعات ما لها فى احترام الأرواح من خلاق.

ومما أسندوه إلى هذه القاعدة: أن يستعد العدو للهجوم على بلاد الإسلام، ولم يكن فى بيت المال ما يقوم بحاجة الجند المهيأ لقتاله؛ فقد قال طائفة من علماء «الأندلس» للأمير العادل أن يفرض على الأغنياء ما يراه كافيًا للجند فى الحال.

وجه المصلحة: أن هذا الفرض الذى هو الجهاد تقوى به شوكة الدولة، وتتخلص به البلاد من استيلاء قوم: إن ظهوروا عليها لا يرقبوا فيها إلّا ولا ذمة.

وقد استند الإمام مالك إلى هذه القاعدة فى إجازته سجن المتهم؛ فالسجن عذاب، والأصل ألا يعذب أحد لمجرد الدعوى، ولكن الإمام - رحمه الله تعالى - نظر إلى أن فى سجن المتهم مصلحة هى الوصول إلى الحق، والأخذ بالمصالح المرسلة ليس طريقًا يدخل منه العوام إلى التصرف فى أحكام الشريعة على ما يلائم آراءهم، أو ينافرها - كما ظنه بعض الكتّابين - فإن ما ذكرناه فى شرط الأخذ بهذه المصالح من عدم ورود دليل شرعى على رعايتها، أو إلغاؤها - يرفعها عن أن تكون فى متناول آراء العامة، أو أشباه العامة؛ إذ لا يدرى أن هذه المصلحة لم يرد فى مراعاتها أو إهمالها دليل شرعى - إلا من كان أهلاً للاستنباط.

قال الشيخ عمر الفاسى فى رسالة له فى «الوقف»: «وأنى للمقلد أن يدعى غلبة الظن أن هذه المصلحة فيها تحصيل مقصود الشارع، وأنها لم يرد فى الشرع ما يعارضها، ولا ما يشهد بإلغاؤها، مع أنه لا بحث له فى الأدلة، ولا نظر له فيها؟!

وهل هذا إلا اجترأ على الدين، وإقدام على حكم شرعى بغير يقين؟! .
فليس كل ما يبدو للعقل أنه مصلحة يدخل فى المصالح المرسله، وتبنى عليه
أحكام؛ وإنما هى المصالح التى يتدبرها مَنْ هو أهل لتعرف الأحكام من مآخذها؛
حتى يثق بأنه لم يرد فى الشريعة شاهد على مراعاتها، أو إلغائها.
ولا يعوق المصالح المرسله ما أورده بعض الكاتبيين؛ من أنه يفضى إلى اختلاف
الأحكام؛ باختلاف المواطن والعصور؛ فإن هذا الاختلاف معدودٌ فى محاسن
الشريعة، وهو ناحية من النواحي التى روعيت فى جعلها الشريعة العامة الباقية.
وليس اختلاف الأحكام الناشئ عن مراعاة المصالح المرسله اختلافًا فى أصل
الخطاب، وإنما جاء من جهة تطبيق أصل عام دائم؛ هو أن المصلحة التى لم يرد
دليلٌ على مراعاتها بخصوصها أو إلغائها - يقضى فيها المجتهد على قدر ما يراه فيها
من صلاح؛ فالأحكام المبنية على رعاية المصالح المرسله تستند إلى أصل تعرفه
المجتهدون من موارد الشريعة؛ فكان الشارع يقول للذين أوتو العلم: إذا ظهر لكم
أمر فيه مصلحة، ولم تجدوا فى الأدلة التى بين أيديكم ما يدل على رعايتها
بخصوصها، أو إلغائها - فزنوا تلك المصلحة بعقولكم الراسخة فى فهم المقصود
من التشريع، وفصلوا لها حكمًا يطابقها.

وقد زعم بعض أهل العلم من غير المالكية؛ أن الإمام مالكًا أفتى - بانيًا على
قاعدة المصالح المرسله - بجواز قتل ثلث العامة لمصلحة الثلثين، والمالكية
ينكرون نسبة هذه الفتوى إلى الإمام مالك أشد الإنكار، ويقولون: إنها لم تنقل فى
كتبهم ألبة؛ وإنما تكلموا كما تكلم غيرهم فى مسألة العدو يضع أمامه الأسرى
المسلمين يتترس بهم فى الحرب؛ فأفتوا بأنه يجوز دفاع العدو بنحو الرمي؛ متى
خيف استئصال الأمة، ولو أفضى الدفاع إلى قتل أولئك الأسرى من المسلمين.
ونقرأ للشيخ علاء الدين الجمالى - أحد فقهاء الحنفية - أن السلطان سليمًا هم
بقتل جماعة خالفوا أمر السلطان فى بيع الحرير؛ فدخل عليه الشيخ علاء الدين منكراً
عليه قتلهم؛ فقال له السلطان: أما يحل قتل ثلث العالم لنظام الباقي! فقال الشيخ
علاء الدين: نعم، ولكن إذا أدى الحال إلى خلل عظيم. فعفا السلطان عن الجميع.
وقد حقق الباحثون فى المصالح المرسله النظر، وأجروها فى أبواب المعاملات،
وتجنبوا بها أصول العبادات؛ لأن المتفقه فى علم الشريعة يدرك أن أحكام

المعاملات قائمة على رعاية المصالح المدنية التي يتيسر للعقول السليمة؛ متى تلقته من الشارع؛ وغاصت في تدبرها من كل جانب - أن تقف على أسرارها، وترى الخير في التمسك بها.

وأما العبادات: ففيها ما تظهر حكمته، ويبرز القصد من مشروعيتها واضحاً، ومنها ما لم تصل العقول إلى معرفة حكمته الخاصة، وحسب العقل في الإيمان بحكمة ما كان من هذا القبيل؛ أنه صَادِرٌ ممن قام الدليل القاطع على أنه لا يأمر إلا بخير. ولا يجد في هذا الإيمان حرجاً ما دامت العبادات على اختلاف ألوانها بريئة مما تركه العقول الراجحة.

والفرق بين ما لا يقف العقل على مصلحته الخاصة، وما يتركه لاشتماله على فساد راجح، لا يخفى إلا على ذى نظرٍ سقيم.

ولما كَثُرَ في العبادات ما تخفى مصلحته الخاصة، قالوا: إن أصلها التعبد، وقصروا الأمر فيها على ما ورد عن الشارع الحكيم، ثم إنَّ الشارع حذر من الزيادة على ما قرره من العبادات، وسمى ما يخترع مقصوداً به القرية - بدعة وضلالة. والتصرف في العبادات من طريق المصالح المرسلة - يفتح باب البدع، ويدخل بالناس في ضلال بعيد.

فلا نزاع في بطلان اختراع عبادات ذات أوضاع لم يرد بها كتابٌ أو سنة؛ بدعوى أن فيها مصالح توافق قصد الشارع فيما وضع من العبادات.

وقد يتصرف الفقهاء في أشياء ترتبط بأصل العبادة، وينظرون إليها من ناحية المصالح الملازمة لتلك العبادة؛ فيصيبون في الحكم، ويخطئون.

ومن أمثلة تصرفهم الصحيح: أن أذان الجمعة كان على عهد رسول الله ﷺ والخليفتين بعده - واحداً يقام بباب المسجد، ومن الواضح أن القصد من الأذان الإعلام بدخول وقت الصلاة، ولما كثر الناس، واتسع العمران بـ «المدينة» أقام عثمان - رضى الله عنه - أذاناً بـ «الزوراء»، وهذا العمل خارج عن البدعة؛ لأنه تصرف في إحدى وسائل العبادة، لا في أصل العبادة، ولأن الهدف من الأذان هو إعلام المصلين بدخول الوقت، وفي الأذان بـ «الزوراء» إعلام بدخول الوقت على وجه أكمل، ولم يكن الباعث على زيادة هذا الأذان - وهو كثرة الناس، واتساع العمران - متحققاً في عهد النبي ﷺ حتى يقال: إن الشارع لم يعتد بهذه المصلحة،

وأنها ليست من نوع المصالح التى توافق قصده من التشريع .
وقد يستعمل هذه القاعدة مَنْ لا يجيد فهمها، فيفتى بغير علم، أو يقضى بغير بصيرة، وقد رأينا كيف أن السلطان سليمًا توهم أن فى قتل جماعة كثيرة خالفوا أمره فى بيع الحرير - مصلحة يقضى الشارع بالمحافظة عليها، وظن بعض القضاة أن هذه القاعدة تبيح له أن يقطع أنملة شاهد زور؛ ليمنعه من الكتابة، واستشار ابن دقيق العيد فى هذه العقوبة، فأنكرها أشد الإنكار.

خلاصة المسألة: أن رعاية المصالح المرسله من القواعد الهامة التى تأتى بشمر طيب، متى تناولها الراسخ فى علوم الشريعة، البصير بتطبيق أصولها.

سادسًا: الاستحسان

تردّد لفظ الاستحسان فى كتابات بعض العلماء على وجه يتوهم منه أن الاستحسان أصل من الأصول التى يرجع إليها فى استنباط الأحكام، وتعرض له علماء الأصول عند بحث الأدلة، ونسبوا الأخذ به إلى بعض الأئمة، ونقلوا إنكاره عن آخرين.

وأخذ الحنفية بالاستحسان فى تقرير كثير من الأحكام، وعارضوا به القياس، فقالوا فى بعض الأحكام: هذا ما يقتضيه الاستحسان، وذاك ما يقتضيه القياسُ وأخذ الإمام الشافعى بالاستحسان فى بعض الأحكام الحادثة؛ فقال: أستحسن أن تكون المتعة ثلاثين، وقال: أستحسن أن يؤجل الشفيع ثلاثًا.

وقد أنكر قوم القول بأن الاستحسان دليل شرعى، وشددوا النكير على القائلين به ظنًا منهم أن استحسان هؤلاء الأئمة من قبيل الرجوع إلى رأى، دون رعاية دليل شرعى ثابت، والرجوع إلى رأى المحض فى تقرير الأحكام الشرعية لا يقول به عامى مسلم فضلًا عن إمام بلغ رتبة الاجتهاد، أو الترجيح.

ولهذه الأسباب تصدى علماء الأصول من المالكية، والحنفية لتفسير الاستحسان الوارد فى عبارات أئمتهم، وبينوا: أنه عائد إلى أدلة متفق عليها، أو أدلة معروفة فى مذهب المعبر به، وحملوا قول الإمام الشافعى: «من استحسن، فقد شرع» على معنى الاستحسان الذى لا يقوم على رعاية دليل شرعى؛ وكذلك الأثر الذى يسوقه بعض المحتجين لصحة القول بالاستحسان وهو «مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا، فَهُوَ

عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ؛ إنما يحمل على أن المراد بالمسلمين ذوو الكفاية لاستنباط الأحكام؛ فيكون دليل الاحتجاج بالإجماع.

أما المالكية: فيقول محققوهم كأبى الوليد الباجي: الاستحسان هو الأخذ بأقوى الدليلين؛ وكذلك قال ابن خويز منداد: معنى الاستحسان عندنا: القول بأقوى الدليلين؛ ويضاهي هذا قول الحفيد ابن رشد: الاستحسان عند مالك: هو الجمع بين الأدلة المتعارضة.

ومعنى هذا: أن الاستحسان في مذهب مالك ليس بدليل مستقل، وإنما هو ترجيح أحد الدليلين على الآخر؛ كأن يتعارض في حادثة جزئية قياسان، أو يعارض أصلاً من الأصول عرف، أو مصلحة مرسلة، أو سد ذريعة؛ فينظر المجتهد، ويرجح أحد القياسين على الآخر، أو يرجح قاعدة العرف، أو المصالح المرسلة، أو سد الذريعة على ذلك الأصل المعارض.

ونقتصر على ذكر مثال لما تعارض فيه قياسان؛ ليتبين لنا من خلاله وجوه الترجيح في الأدلة الباقية:

من المعروف في مذهب مالك: أن المتبايعين إذا اختلفا في قدر الثمن، أو المبيع، كأن يقول البائع: بعثك بعشرة، ويقول المشتري: إنما بعثني بستة؛ فوجه الحكم أن ينظر فيمن قوله أقرب إلى الصدق؛ فيقضى بقوله مع اليمين؛ فإن كان المبيع يساوي عشرة، ترجح قول البائع، وإن كان يساوي ستة، ترجح قول المشتري.

ومعروف في المذهب أيضًا: أن المودع (بكسر الدال)، والمودع (بفتحها)، أو المعير والمستعير إذا اختلفا في الشيء المودع أو المعار، كان القول للمودع، أو المستعير؛ لأن كلاً منهما أمين على ما تسلمه.

وجرت بين الفقهاء حادثة اختلاف المتراهنين؛ كأن يخرج المرتهن رهناً؛ فيقول الراهن: رهنتك ما هو أفضل منه، ويقول المرتهن: بل هو رهنتك، وقد تنازع هذه الحادثة قياسان:

القياس على اختلاف المتبايعين، وهذا يستدعي أن يكون القول قول الراهن: إن صدقه شاهد حال؛ كأن يرهنه رهناً بألف؛ فيخرج المرتهن رهناً يساوي مائة، وهذا ما ذهب إليه أصبغ بن الفرغ.

والقياس على المودع والمستعير ؛ وهذا يقتضى أن يكون القول للمرتهن، وإن لم يخرج إلا ما يساوى درهماً؛ وهذا ما ذهب إليه أشهب .

وقياس اختلاف المتراهنين على اختلاف المعير والمستعير، أو المودع والمودع أوضح من قياسه على اختلاف المتبايعين ؛ لأن المرتهن يشبه المودع، أو المستعير فى كونه مأموناً على ما وضع عنده من الرهن ؛ غير أن قياسه على المتبايعين الذى هو أخفى من قياسه على المودع أو المستعير - قد تقوى بقلة الأمانة فى الناس، وبأن الراهن سلم الرهن إلى المرتهن عن احتياج إلى الدين، أما المودع والمعير: فإنما سلم الوديعة، أو العارية عن اختيار مخض.

فيصح أن يقال: إن قول أشهب مبنئ على القياس، وقول أصبغ مبنئ على الاستحسان؛ كما قال ابن رشد فى كتاب «البيان»: قول أشهب إغراق فى القياس، وقول أصبغ استحسان، وهو أظهر.

وهذه العبارة من العلامة ابن رشد تبين كيف كانوا يطلقون الاستحسان، ويريدون منه القياس الخفى المعارض للقياس الجلى.

وأما الحنفية: فيقولون: الاستحسان ترك القياس الجلى؛ بدليل أقوى منه، ويريدون من الدليل الأقوى ما يشمل: الحديث، والإجماع، والضرورة، والقياس الخفى، وأمثلة معارضة هذه الأدلة للقياس الجلى مفصلة فى كتب أصول الفقه. ونكتفى بمثال واحد للأخذ بالقياس الخفى المعارض للقياس الجلى، وهو أنهم قالوا: سؤر السباع من الطيور يتبادر إلى الذهن قياسه على سؤر سباع البهائم فى الحكم بنجاسته؛ لاشتراك سباع الطيور وسباع البهائم فى نجاسة اللعاب؛ لتولده من لحم حرام؛ وهذا هو القياس الجلى، ولكن سباع الطيور تشرب الماء بمنقارها، ومنقارها من عظم جاف طاهر، لا رطوبة فيه؛ فلا يخشى تنجس الماء بملاقاته؛ فيصح أن يقاس سؤرها على سؤر طاهر اللعاب كالآدمى، وما يؤكل من الأنعام؛ لعدم ملاقة الماء للرطوبة التى يلاقيها من السنة السباع من البهائم؛ وهذا هو القياس الخفى.

وإذا كان الاستحسان ترجيح أحد الدليلين المتعارضين فيما يترأى للمجتهد أولاً لنظر فلا ينبغى أن يجرى فى صحته اختلاف بين أهل العلم. وهو بهذا المعنى شاهد على دقة أنظار علماء الشريعة؛ إذ كانوا لا يتسرعون فى تقرير

الأحكام إلى ما يتبادر لهم في الاستدلال، إلا بعد النظر في الواقعة من جميع وجوها. ومن فسر الاستحسان بدليل يقذفه الله في قلب المجتهد تقصر عنه عبارته، فقد فسر به بما تجتمع أصول الشريعة على إسقاطه، وإخراجه من دائرتها، ومن هذا الذي وصل إلى رتبة استنباط الأحكام، ولا يستطيع أن يعرب عما في ضميره، ويدل على ما خطر له من المعاني؟ ثم إن قولاً مثل هذا الذي ينقذ في النفس، ويعجز اللسان عن بيانه وعده في أدلة الأحكام - يفتح لأصحاب الأهواء باباً يخرجون منه إلى ما يشاءون من الابتداع في الدين، والعبث بأحكامه.

سابعاً: سد الذرائع

يرى الشاطبي أن سد الذرائع: هي التوصل بما هو مصلحة إلى درء مفسدة، على حين يرى ابن القيم أنه وسيلة وطريقة إلى الشيء، فالشاطبي يقتصر على الذرائع سداً، وابن القيم يشملها سداً وفتحاً.

فسد الذرائع وسيلة مباحة يتوصل بها إلى ممنوع مشتمل على مفسدة. قال الباجي: ذهب مالك إلى المنع من سد الذرائع، وهي المسألة التي ظاهرها الإباحة، ويتوصل بها إلى فعل المحظور، مثل: أن يبيع السلعة بمائة إلى أجل، ويشتريها بخمسين نقداً؛ فهذا قد توصل إلى خمسين بذكر السلعة.

وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يجوز المنع من سد الذرائع. ولنا قوله - تعالى -: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَعَيْنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]، وقوله: ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، وقوله - عليه السلام -: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَجَمَلُوهَا، وَيَاغَوْهَا، وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا»، وقوله - عليه السلام -: «دَغْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»^(١)، وقوله - عليه السلام -: «الْحَلَالُ بَيْنَ، وَالْحَرَامُ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ»^(٢).

(١) أخرجه الترمذي (٦٦٨/٤) كتاب صفة القيامة، حديث (٢٥١٨)، وأحمد (٢٠٠/١)،

والدارمي (٢٤٥/٢)، والحاكم (١٣/٢)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (١٢٦/١) كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، حديث (٥٢)، ومسلم (١٢١٩/٣-١٢٢٠) كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، حديث (١٥٩٩/١٠٧) من حديث النعمان بن بشير.

وقال القُرطبي: وسد الذرائع ذهب إليه مالك وأصحابه، وخالفه أكثر الناس تأصيلًا، وعملوا عليه في أكثر فروعهم تفصيلًا، ثم حَرَّرَ مَوْضِعَ الْخِلَافِ، فقال: اعلم: أن ما يفضى إلى الوقوع في المحذور: إما أن يلزم منه الوقوع قطعًا أو لا. والأول ليس من هذا الباب، بل من باب ما لا خلاص من الحرام إلا باجتنابه، ففعله حرام من باب ما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب.

والذى لا يلزم: إما أن يفضى إلى المحذور غالبًا، أو ينفك عنه غالبًا، أو يتساوى الأمران، وهو المسمى بـ«الذرائع» عندنا: فالأول لا بُدَّ من مراعاته، والثاني والثالث اختلف أصحاب فيه: فمنهم من يراعيه، ومنهم من لا يراعيه، وربما يسميه التهمة البعيدة، والذرائع الضعيفة.

ويقسم الإمام ابن القيم الذريعة إلى أربعة أقسام؛ باعتبار نتائجها: أولاً: وسيلة موضوعة للإفضاء إلى مفسدة قطعًا: كالشرب المسكر المفضى إلى مفسدة إضاعة العقل، والقذف المؤدى إلى مفسدة الفرية، والزنى المؤدى إلى اختلاط الأنساب، وإفساد الفراش.

ثانيًا: وسيلة موضوعة لمُبَاح يَرُجى بها التوصل إلى مفسدة: كمن يعقد الزواج قاصدًا به التحليل، أو يقصد البيع قاصدًا به الربا، أو يخالغ قاصدًا به الحِنْثُ. ثالثًا: وسيلة موضوعة لمُبَاح لمن يقصد بها التوصل إلى المفسدة، لكنها مفضية إليها غالبًا، ومفسدتها أرجح من مصلحتها: كتزوين المرأة المُتَوَفَّى عنها زوجها. رابعًا: وسيلة تفضى إلى المَفْسَدَةِ، ومصلحتها أرجح من مفسدتها: كالنظر إلى المخطوبة، أو المشهود عليها للتعرف.

فابن القيم يرى أن القسم الأول والرابع خارج عن محل النزاع، بينما يرى الإمام القرافى تقسيمًا آخر للذريعة؛ فيقول:

أجمعت الأمة على أنها ثلاثة أقسام:

أحدها: معتبر إجماعًا؛ كحفر الآبار في طريق المسلمين، وإلقاء السُّم في أطعمتهم.

وثانيها: مُلغى إجماعًا؛ كزراعة العِنَبِ؛ فإنه لا يمنع خشية الحُمْرِ، والشركة في سكنى الدار؛ فإنها لا تمنع خشية الزنا.

وثالثها: مختلف فيه؛ كبيع الآجال اعتبرنا نحن الذريعة، وخالفنا غيرنا،

فحاصل القضية: أننا قلنا بسدّ الذرائع أكثر من غيرنا، لا أنها خاصة بنا. ومن حكمة التشريع الإسلامى أنه لم يقصر النظر على ما يحتوى المفسدة بنفسه؛ بل وجه نظره إلى وسائل ما فيه المفسدة، فمنعها، والنصوص الواردة فى الكتاب والسنة للنهى عن وسائل ما تقع المفسدة بوقوعه - غير قليلة.

ومن شواهد هذا قوله - تعالى - : ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ﴾ [النور : ٣٠] فالأمر بغض البصر من ناحية أن النظر يثير الهوى، والهوى يدفع إلى ارتكاب مفسدة هتك الأعراس، واختلاط الأنساب. ومن هذه الشواهد قوله - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا﴾ [البقرة: ١٠٤] منع المسلمين من أن يقولوا: «راعنا» مع قصدهم إلى طلب الرعاية سداً لباب كان اليهود يدخلون منه إلى سب النبى ﷺ ؛ إذ يستعملون هذه الكلمة، ولا يقصدون منها طلب الرعاية، وإنما يقصدون بها معنى اسم الفاعل المأخوذ من الرعونة.

ومن هذا الباب قوله - تعالى - : ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨] فقد نهى عن سب معبودات المشركين وهم يسمعون، وأشار إلى أن وجه النهى عن هذا السب أنه يؤدى إلى ما فيه المفسدة؛ وهو إطلاق ألسنتهم بسب الله تعالى.

ويمائل هذا الشاهد قوله ﷺ : «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ» قيل: يا رسول الله، وكيف يلعن الرجل والديه؟ قال: «يَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ وَيَسُبُّ أُمَّهُ»^(١)؛ فجعل الرجل شاتماً لوالديه، ولم يصدر منه شتمهما؛ وإنما تعاطى وسيلة هذا الشتم؛ وهى شتمه لأبى الرجل الأجنبى أو أمه، فدل على أن فاعل الوسيلة بمنزلة فاعل ما يتبعها.

وفى الشريعة أحكام كثيرة تقوم على إعطاء الوسائل حكم ما من شأنه أن يوجد بعدها من ضروب الفساد تراها قد منعت نكاح المرأة قبل أن تنقضى عدتها حذراً من اختلاط الأنساب.

(١) أخرجه البخارى (٤١٧/١٠) كتاب الأدب: باب لا يسب الرجل والديه، حديث (٥٩٧٣)، ومسلم (٩٢/١) كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، حديث (٩٠/١٤٦) من حديث عبد الله بن عمرو.

ثم منعت خطبة المعتدة باللفظ الصريح؛ لأنها تقضى إلى تسرع المعتدة بالإجابة وادعاء انقضاء العدة قبل انتهاء أجلها، وقبول الهدية مأذون فيه، ولكنه يحرم على المقرض قبول هدية من المقترض؛ كراهة أن تتخذ الهدية طريقاً للربا، وكذلك القاضى لا يجوز له قبول الهدية؛ حذراً من أن تتخذ وسيلة لموبقة الارتشاء؛ قال ربيعة: «إياك والهدية؛ فإنها ذريعة الرشوة».

وإذا أقبل القاضى على أحد الخصمين دون الآخر، وبشّ في وجهه - انكسر قلب خصمه، وضعف بيانه عن إقامة الحجة؛ فيضيع حقه؛ فيحرم هذا الإقبال؛ لأنه وسيلة إلى ضعف البيان الذى هو سبب ضياع كثير من الحقوق.

وقد تلقى تبعه الضمان على فاعل الوسيلة؛ إذا أفضت إلى ما فيه المفسدة؛ كربان السفينة يخرج فى تصريحها عن المعتاد ويسير بها فى خطر، وهو قادر على اجتنابه؛ فإنه يضمن ما يضيع بغرقها من الأموال والنفوس، وإن لم يقصد إلى إغراقها. وجاء فى فتاوى علمائنا أن من حفر بئراً فى طريق شخص قاصداً هلاكه، فوقع فمات كان - جزاؤه القصاص.

ولا تختص الذرائع التى يجب سدها بالأفعال، بل يعد فى قبيلها ترك الأفعال التى تحمى بها نفوس أو أموال، فمن وجد رضيعاً بمكان خال، وتركه بحاله وهو قادر على إنقاذه، عالم بأن تركه يؤدى إلى موته فمات - عد ذلك جريمة؛ إذ كان من وسائل الفساد التى يجب سدها ومعاقبة من يرتكبها. وجاء فى فتاوى الفقهاء أن من منع فضل مائه مسافراً، وهو عالم أنه لا يحل له منعه، وأنه يموت إن لم يسقه فمات - حقت عليه عقوبة القصاص، وكذلك الحارس ينাম اختياراً فى غير الوقت الذى اعتاد فيه النوم؛ فيضيع شىء مما أقيم لحراسته، فإنه يضمن ما ضاع، وليس نومه إلا تركاً للحراسة، وكان هذا الترك وسيلة إلى ضياع المال.

لم يختلف العلماء فى أن سدّ الذرائع من أصول الشريعة، وإنما يختلفون فى بعض الفروع يذهب بها بعضهم نحو سدّ الذرائع، ويرجع بها آخرون إلى أصل غير هذا الأصل.

قال أبو إسحاق الشاطبى: «إن سدّ الذرائع أصل شرعى قطعى متفق عليه فى الجملة، وإن اختلف العلماء فى تفاصيله، وقد عمل به السلف، بناءً على ما تكرر من التواتر المعنوى فى نوازل متعددة دلّت على عمومات معنوية، وإن كانت النوازل

خاصة، ولكنها كثيرة».

يريد الشاطبي: أن السلف أخذوا في بعض الأحكام بأصل سد الذرائع، ومستندهم في تحقيق هذا الأصل ما ورد في الكتاب والسنة من الأحكام العائدة إلى هذا الأصل، وهذه الأحكام، وإن كان كل واحد منها متعلقًا بنازلة خاصة، قد بلغت من الكثرة مبلغ ما يدل على قصد الشارع إلى سد ذرائع الفساد؛ فتكون هذه الأحكام الكثيرة بمنزلة قول عام يرد في القرآن، أو السنة؛ مصرحًا ببناء الأحكام على سد الذرائع.

ثامناً: الاستصحاب

الاستصحاب لغة: من المُصاحَبَةِ، وهي الملازمة، وعدم المفارقة. واصطلاحاً: ثبوت أمر في الزمن الثاني؛ بناءً على ثبوته في الزمن الأول؛ لفقدان ما يصلح للتغيير.

ومعناه: أن ما ثبت في الزمن الماضي، فالأصل بقاءه في الزمن المستقبل، وهو معنى قولهم: الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يوجد المُزيلُ، فمن ادعاه فعلية البيان، كما في الحِسِّيَّات أن الجوهر إذا شغل المكان، يبقى شاغلاً إلى أن يوجد المُزيل، وهو مأخوذ من المصاحبة، وهو ملازمة ذلك الحكم ما لم يوجد مغير؛ فيقال: الحكم الفلاني قد كان، فلم نظن عدمه، وكل ما كان كذلك؛ فهو مظنون البقاء. فمن تزوج فتاة على أنها بكر، ثم ادعى بعد البناء بها أنه وجدها ثيباً - لم تقبل دعواه إلا ببينة؛ لأن حال البكارة ثابت من حين نشأتها؛ فيستصحب إلى حين البناء؛ حتى تقوم على عدمه البينة.

ومن اشترى طائراً، أو كلباً، على أنه يحسن الصيد، وادعى بعد أنه وجده غير متعلم لها - سُمعت دعواه هذه، إلا أن تدفع ببينة؛ لأن حال الحيوان في الأصل عدم معرفة الصيد؛ حتى يعلمها، فإذا وقع فيها تردد - استصحب الأصل حتى يقوم الشاهد على ثبوتها.

قال الخوارزمي في «الكافي»: وهو آخر مدار الفتوى؛ فإن المفتي إذا سُئِلَ عن حادثة يطلب حكمها في الكتاب، ثم في السنة، ثم في الإجماع، ثم في القياس، فإن لم يجده يأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والإثبات، فإن كان التردد في زواله، فالأصل بقاءه، وإن كان في ثبوته، فالأصل عدم ثبوته. انتهى.

والاستصحاب: أصْلُ من أصول الشريعة يجعل الأمر فسيحًا، وذلك يساعد في رفع الحرج، وهو أصل متفق على العمل به في الجملة، وإن اختلفوا في بعض ضروبه. قال القرطبي: «القول بالاستصحاب لازم لكل أحد؛ لأنه أصل تنبنى عليه النبوة والشريعة - فإن لم نقل باستمرار حال تلك الأدلة، لم يحصل العلم بشيء من تلك الأمور، واستمرار حالة أدلة النبوة والشريعة من الاستصحاب الذي لا يختلف العقلاء في صحته».

والاستصحاب كسائر الأصول التي يستخلصها المجتهد من استقراء جزئيات كثيرة من موارد الشريعة، ويرجع بمقتضى ما ذكره علماء الأصول إلى عدة أقسام: أحدها: استصحاب ما هو حكم الأشياء في الأصل، حتى يقوم الدليل على ما يخالفه، وبيان هذا: أن كثيرًا من أئمة الشريعة ذهبوا إلى أن الأشياء في الأصل خالية من الحكم، أى: أنها لا توصف بشيء من الأحكام الشرعية من: الوجوب، والحرمة، والندب، والكراهة، والإباحة؛ ومقتضى هذا رفع الحرج والإثم عن الفعل والترك، ورجح فريق أنها على الإباحة، ومآل القولين واحد؛ فإن الحرج في الفعل والترك مرفوع على كلا المذهبين، وإنما يمتاز مذهب الإباحة بأنه صريح في التخير، أما مذهب انتفاء الأحكام فهدفه رفع الحرج، ورفع الحرج لا يستلزم التخير في الأمر؛ لاحتمال أن يكون مكروهًا. ورأى آخرون: أنها على المنع، وأدلة هذه المذاهب مبسطة؛ كما ذكرنا في كتب الأصول.

وتظهر فائدة الخلاف في الأشياء التي لا يجد المجتهد على حكمها من دليل، أو الأشياء التي تتعارض عندها الأدلة، ولا يبدو له في جانب أحدها وجه من الترجيح. فهذه الأشياء يرجع بها كل فريق من أصحاب هذه المذاهب إلى استصحاب ما يراه أصلاً للأشياء؛ فهذا يستصحب فيها انتفاء الحكم؛ فتلحق بما لا حرج فيه، وذلك يستصحب فيها الإباحة؛ فتكون من قبيل المخير في فعله وتركه، والآخر يستصحب فيها المنع؛ فتدخل فيما لا يجوز الإقدام عليه، وقد يسبق إلى ظنك أن القول بانتفاء الأحكام، واستصحاب هذا الانتفاء فيما لا يصل المجتهد فيه إلى حكم - يجعل بعض الأفعال خالية من أحكام الشريعة؛ فيدفع هذا الظن بأن المجتهد يصل بالدليل المعتمد به في نظر الشارع إلى أن ما لا يجد له حكمًا في نص أو قياس -

يستصحب الأصل، الذى هو انتفاء الأحكام الخمسة المقتضى رفع الحرج؛ فيرجع إلى أن حكم الشارع فيه رفع الحرج فى الفعل والترك.

هذا، وقد اختار كثير من العلماء أن الأصل فى الأشياء الإباحة؛ فهى على التخيير، حتى يقوم الدليل على ما سواه من: كراهة، أو حرمة، أو ندب، أو وجوب، فإذا عرض لهؤلاء أو للقائلين بأن الأصل انتفاء الأحكام أمر - اجتهدوا فى تعرف حكمه من الأدلة السمعية أو القياس، فإن لم يظفروا به هنالك استصحب الأولون فيه الإباحة، واستصحب الآخرون رفع الحرج والإثم. ومقتضى هذا الأصل أن كل ما يوجد فى هذا الكون من جماد، أو نبات، أو حيوان، ولم يرد فى الشرع ما يقتضى النهى عن تناوله واستعماله، يكون من قبيل المأذون فيه. ذلك ضرب من الاستصحاب.

وهنا ضرب آخر: وهو استصحاب ما دل الشرع على ثبوته؛ كملك الأرض، أو البضاعة عند تحقق القول المقتضى له، وحل النكاح بعد امتلاك العصمة، وشغل الذمة عند التزام مال، أو إتلافه، فإذا عرض شك فى الملك، أو حل النكاح، أو شغل الذمة - ألغى الشك، وقضى باستمرار الملك حتى تقوم البيئة على نفيه، وبقاء العصمة حتى يعلم انقطاعها، وبقاء الذمة مشغولة بما التزمت، وقيمة ما أتلقت؛ حتى تثبت براءتها بإقرار أو بيئة.

والقضاء ببقاء الملك أو العصمة أو شغل الذمة مع الشك فيها - يستند إلى استصحاب ما دل الشرع على ثبوته قبل حال الشك، فصار بعد حال الشك بمنزلة المعلوم، ولم يختلف أهل العلم فى العمل بهذا الضرب من الاستصحاب، إلا أن يقوم تجاهه ما يراه المجتهد أقرب دلالة، وأظهر حكمًا. هذان ضربان من الاستصحاب.

وهنا ضرب ثالث: وهو استصحاب العدم الأصلي؛ كأن يدعى الشريك أو المضارب أن المال لم ينتج عنه ربح؛ فتقبل دعواه استصحاباً للأصل الذى هو عدم الربح، إلا أن يثبت الربح بيينة، ومن أمثلته أن يشتري المضارب صنفاً من البضائع، فيدعى صاحب المال أنه نَهَاه عن شراء هذا الصنف، وينكر المضارب؛ فالقول للمضارب، استصحاباً للأصل الذى هو عدم النهى؛ وهذا الضرب من الاستصحاب لا يخالف فى العمل به أحد من أهل العلم؛ إلا أن يصرفه عنه دليل أظهر منه وأقوى.

تلك ثلاثة أضرب من الاستصحاب.

وهنا ضرب رابع منه: وهو أن يعلم ثبوت أمر عقلى أو حسى بإحدى طرق العلم، ثم يقع الشك فى زواله؛ فيستصحب بقاءه، وتجرى الأحكام على هذا الاستصحاب حتى يحصل العلم، أو الظن بزواله، ومن أمثلته الدائرة: أن يفقد شخص، فيقوم بعض من شأنه أن يرثه مدعيًا وفاته، مطالبًا بقسم ما ترك من مال؛ فتد دعواه بأن حياة ذلك الشخص كانت قبل الفقد معلومة؛ فتستصحب فيما بعد؛ حتى يقوم الشاهد على وفاته.

وهذا الضرب من الاستصحاب يعمل عليه كثير من أئمة الفقه، وخالف فى حجتيه أئمة آخرون، وذهبوا فيه مذاهب وسعتها كتب الأصول بحثًا واستدلالًا. تلك أربعة أضرب من الاستصحاب.

وهنا ضرب خامس: يسمى استصحاب الإجماع؛ وهو أن يكون الأمر بحالة ويتفق فيه على حكم، ثم يتغير إلى حالة أخرى؛ فيستصحب حكم الإجماع فى الأمر بعد تغيره حتى يقوم الدليل على أن له حكمًا غير ما انعقد عليه الإجماع. والمثال الذى يوضحه: مناظرة جرت بين أبى سعيد البردعى، وداود الظاهرى فى بيع أم الولد؛ قال داود الظاهرى: قد اتفقنا على جواز بيعها قبل العلوق بالحمل؛ فمن زعم أن بيعها بعد الولادة لا يجوز - فعليه الدليل.

فقال أبو سعيد: قد اتفقنا على منع بيعها حاملًا؛ فمن زعم أن بيعها بعد الوضع جائز، فعليه الدليل، فسكت داود، ولم يجر جوابًا، وهذا النوع من الاستصحاب قبله بعض أهل العلم؛ ورده آخرون.

ذلك الاستصحاب وتلك أقسامه، وقد استنبط الفقهاء استصحابًا آخر هو على عكس الأول، ويسمى: الاستصحاب المقلوب، وحقيقته: ثبوت أمر فى الزمن السابق؛ بناء على ثبوته فى الزمن الحاضر، وللمالكية فتاوى مبنية على رعايته؛ كمسألة الوقف الذى لا يدرى بعد البحث أصل مصرفه، وشرط واقفه، ولكننا نجده فى الزمن الحاضر يصرف على حالة؛ إذ قالوا: إن هذه الحالة تستصحب فيما قبله، ويحمل على أن مصرفه فى الأصل هكذا، وتكون الحالة التى يصرف عليها صحيحة؛ حتى تقوم البيئة على عدم مطابقتها لما صدر من الواقف.

وكمسألة الزوج يغيب عن زوجته دون أن يترك لها نفقة، ثم يقدم، فتطالبه بما

أنفقت فى غيبته، فيدعى أنه كان فى مدة الغيبة معسرًا، وتدعى هى أنه كان موسرًا؛ إذ قالوا: إنه ينظر إلى حال قدومه من عسر أو يسر، وتستصحب فى زمان الغيبة؛ فإن قدم موسرًا عد فى الغيبة ذا يسار، وقضى عليه بما تطلب الزوجة من النفقة. فهاهنا ثبت أمر، وهو يسار الزوج فى الزمن السابق - أعنى: زمن الغيبة - بناء على ثبوته فى الزمن الحاضر - أى: زمن قدومه - بالاستصحاب.

تاسعًا العرف والعادة

تلعب العادة دورًا هامًا فى تاريخ نشوء الأمم، وفى حياتهم الاجتماعية، وفى مظاهر سلوكهم ومدنيتهم، ويتوقف انتشار العادة، وشيوعها على عاملين رئيسين: الأول: طبيعة الإقليم المنتشر فيه هذه العادة.

الثانى: الروح القومية لشعوب هذا الإقليم، والتى تعمل على نشر هذه العادة. والعرف والعادة بمعنى واحد، وهو ما تعارف عليه الناس، أو اعتادوه: كلهم، أو فئة منهم، أو هو خاص ببلد دون آخر، أو جيل دون آخر.

وقد نقل ابن نجيم عن الهنـدى فى «شرح المغنى»: أنها: عبارة عما يستقر فى النفوس من الأمور المتكررة عند الطباع السليمة^(١)؛ هذا هو تعريف العادة، أو العرف بمعناها العام.

أما أنواع العادات فكثيرة:

منها: ما يتعلق بالمعاملات، والحقوق بين الأفراد.

ومنـها: ما يتعلق بالأخلاق، والسلوكيات، والآداب.

ومنـها: ما يتعلق بالملبس، والمأكـل، والمشرب.

ومنـها: ما يتعلق بالمظاهر الاجتماعية؛ إلى غير ذلك من أنواعها المختلفة.

وقد ألمحنا عند الحديث عن المعنى العام للعادة - أنها تختلف - شأنها شأن المظاهر الاجتماعية الأخرى - باختلاف المكان والزمان؛ حيث يكون لها فى كل مكان، أو زمان طابع خاص بها يميزها عن غيرها.

مثاله: ما ذكره الشاطبى عن كشف الرأس فى أيامه: «فإنه يختلف بحسب البقاع فى الواقع؛ فهو لذوى المروءات قبيح فى البلاد الشرقية، وغير قبيح فى البلاد المغربية؛

(١) تنظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم (٣٧).

فيكون عند أهل المشرق قَادِحًا في العدالة، وعند أهل المغرب غير قَادِحٍ .
وأيضًا خاتم الخطبة اليوم؛ فالعادة في بعض البلاد أن يوضع في اليد اليمنى قبل الزواج،
ثم ينقل إلى اليسرى بعده، مع أن العادة في البعض الآخر هي على العكس من ذلك .

أَثَرُ الْعَادَةِ فِي أَحْكَامِ التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ

لقد كانت حالة التشريع عند العرب قَبْلَ الإسلام أن عاداتهم وتقاليدهم كانت
أساسًا بُنيت عليه تشريعاتهم الجاهلية، وكانت أيضًا أساسًا لكل مظاهر حياتهم
ومعايشهم .

وعندما ظهر الإسلام، كانت أحكامه مبنيةً على: القرآن، والسنة؛ ومن هنا
تضاءلت أهمية العادة؛ كأساس للحياة التشريعية عما كانت عليه في السابق .
ولم يعتبر علماء الأصول العادة دليلًا خاصًا من الأدلة الشرعية؛ بل كان دخولها
خَيْزَ التشريع الإسلامي من أبواب مختلفة منها:

أولاً: ما نراه في بعض النصوص الحديثية، التي كانت مبنيةً على أحكام العرف؛
ومنها على سبيل المثال نجد أن الحنطة، والشعير، كانا من المكيلات، ومن الطبيعي
عندما تكون الأحكام مبنيةً على العرف أن يرجع إليها في تفسيرها، وتفهم معانيها؛
كما في مسائل الدية، والقسامة .

ثانيًا: ما نراه في بعض أحكام السنة التقريرية، التي أقرت كثيرًا من العادات
العربية؛ فقد كان النبي ﷺ يسكتُ عن بعض العادات المستحسنة، ويقرها؛ ومن هنا
أصبحت جزءًا من العادات الإسلامية المبنية على السنة .

ثالثًا: ما فعله الإمام مالك؛ حيث اعتبر عمل أهل «المدينة» إجماعًا كافيًا، ودليلًا
شرعيًا عند عدم النص؛ وما كان عمل أهل «المدينة» في الغالب إلا العرف
والعادات؛ التي كانت شائعة بين الناس فيها .

رابعًا: أنه كانت إذا نشأت عادات جديدة مع تطور الزمن، وتجدد الأحداث، أو
جذت؛ نتيجة الاحتكاك المباشر للفتاحين المسلمين لبلاد العجم؛ حيث رأوا هناك
عادات جديدة لم يعرفوها - فكانت هذه العادات تدخل في التشريع الإسلامي من
باب إجماع المجتهدين، أو من باب الاستحسان والاستصلاح؛ وذلك إذا لم نجد
نصًا في القرآن والسنة يخالفها، أما إذا وجدنا نصًا يخالفها، فإنها تُرْفُضُ تمامًا .

أثر العادة فى الأحكام الفرعية:

جاء فى القواعد الكلية: أن العادة محكمة، أى: أنها معتبرة شرعاً، وهذه القاعدة من القواعد الأربع التى قال عنها القاضى الحسين: إن مَبْنَى الفقه عليها.

ودليل تحكيم العادة فى الأمور الشرعية إجماع الفقهاء؛ وهذا الإجماع مبنئ على سابقات قضائية إسلامية؛ حيث ورد: «مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ»، وما روى أن القاضى شريحاً فى عهد عمر بن الخطاب، قال للغزاليين: «سُتُّكُمْ بَيْنَكُمْ». وقد حوت الكتب الفقهية المختلفة كثيراً من القواعد الكلية التى تعتبر تحكيم العادة؛ وقد نقلت المجلة العدلية هذه القواعد، ومنها:

أولاً: «استعمال الناس حجة يجب العمل بها» (المادة ٣٧)، وهى قاعدة نقلت فى المجامع عن التلويح.

ثانياً: «المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً» (المادة ٤٣)، وهى مأخوذة عن الفتاوى الظهيرية.

وقد وردت أيضاً بعبارات أخرى؛ مثلاً فى البزازية: «المشروط عرفاً كالمشروط شرعاً»، وفى «المجامع»: «العادة المطردة تنزل منزلة الشرط».

ثالثاً: «المعروف بين التجار كالمشروط بينهم» (المادة ٤٤)، أو بعبارة «القنية»: «المتعارف بين التجار كالمشروط».

رابعاً: «التعيين بالعرف كالتعيين بالنص» (المادة ٤٥).

وفى «المبسوط»: «الثابت بالعرف كالثابت بالنص».

شروط العادة المعتبرة شرعاً:

لكى تكون العادة معتبرة شرعاً، لا بد من تَوَافُر خمسة شروط فيها، وهى:

أولاً: يجب أن تكون مقبولة عند ذوى الطبايع السليمة، معقولة للرأى العام.

ثانياً: يجب أن تكون من الأمور المتكررة الشائعة؛ والتى تغلب على حياة الناس؛ إذ العبرة للغالب الشائع لا النادر.

ثالثاً: يجب أن يعتبر العرف السابق، أو المقارن للمعاملات دون العرف المتأخر الطارئ؛ فمثلاً: لو حصل الاتفاق بين البائع والمشتري على ثمن المبيع، فى بلدة اختلفت فيها النقود - كان البيع منصرفاً إلى النقد الدارج الذى يتعاملون به حين البيع؛ لا إلى ما يطرأ من اختلاف، أو تغيير بعد ذلك.

رابعاً: حيث إن العرف بمنزلة الشرط الضمّنى فى المعاملات، فعلى هذا الأساس لا عبرة به إذا كان بين الطرفين شرطٌ مخالفٌ؛ إذ هو مردود بالشرط الصحيح. خامساً: لا بد أن توافق العادة نُصوصَ الشريعة الإسلامية، وألا يوجد نص يعارضها؛ لأن النصّ أقوى من العرف؛ فإن وجد ما يعارضها، فهى مردودة. أمثلة تحكيم العادة:

تعددت أمثلة تحكيم العادة، وتنوّعت فى الكتب الفقهية المختلفة؛ ونحن نذكر بعضاً من هذه الأمثلة؛ لتزيد البحث إيضاحاً:

لو استؤجر خياط، فالخيط والإبرة عليه عملاً بالعرف. ولو أعطى رجل ولده لأستاذ؛ ليعلمه صنعة من دون أن يشترط أحدهما أجره للآخر، فبعد تعلم الصبى؛ لو طالب أحدهما الآخر بأجرة، يعمل بعرف البلدة وعاداتها؛ فإن كان العرف يشهد للأستاذ، حكم له بأجر المثل، أى: بالأجرة المعتادة لذلك التعليم، وإن كانت الأجرة عادة للصبى، لزم الأستاذ دفعها. وكذلك جَوَزَ التعامل ببيع الوفاء، أى: البيع بشرط أن البائع متى رد الثمن، يرد المشتري إليه المبيع، وجَوَزَ ما كان يقع فى أيام ابن نجيم فى أسواق «القاهرة» مما يسمونه: «خلو الحوانيت»؛ فلا يملك صاحب الحانوت إخراج المستأجر منها، ولا إجارتها لغيره.

وجَوَزَ أيضاً مشايخ «بخارى» أن يدفع الرجل غزله إلى الحائك؛ لينسجه بالنصف. وجَوَزَ الفقهاء الحنفية استئجار الظئر - أى: الموضع - بطعامها وكسوتها؛ بناء على العرف مع أن فى مقدار الأجرة جهالة فى الحاليتين.

وذكروا أنه ينظر إلى العرف فيما يدخل فى البيع؛ تبعاً بدون ذكر؛ فقد كان السلم المنفصل لا يدخل فى بيع البيت فى عرف أهل «الكوفة»، ويدخل فى عرف أهل «القاهرة».

ولو باع التاجر شيئاً دون الاتفاق مع المشتري على تعجيل الثمن، ولا على تأجيله، وكان المتعارف بين التجار أن البائع يأخذ كل أسبوع قسطاً معلوماً من الثمن - انصرف العقد إلى هذا العرف.

فصل فى

ابتلاء الفقه الإسلامى بالتقليد والجمود^(١)

بعد هذا الازدهار الذى رأيناه فى مسيرة الفقه الإسلامى، والذى أثمر تلك المذاهب العريقة التى تحدثنا عنها، ابتلى الفقه بفترة ساد فيها التقليد والجمود تتحدد هذه الفترة بمنتصف القرن الرابع الهجرى ابتداءً، حتى أواخر القرن الثالث عشر الهجرى انتهاءً؛ ونظرًا لطول هذه الفترة الزمنية، فإننا قمنا بتقسيمها إلى مرحلتين مختلفتين: الأولى مرحلة التقليد، والثانية: مرحلة التقليد المحض. وستحدث عن كلٍّ منهما بالتفصيل، إن شاء الله تعالى:

المرحلة الأولى

مرحلة عصر التقليد

وتتحدد فترتها الزمنية بمنتصف القرن الرابع الهجرى حتى سقوط بغداد (٦٥٦ هـ) وتشمل هذه المرحلة الكلام فى القضايا التالية:

أولاً: الكلام على انسداد باب الاجتهاد.

ثانيًا: أسباب التقليد.

ثالثًا: جهود العلماء فى هذه المرحلة.

أولاً: الكلام على انسداد باب الاجتهاد

شاعت فكرة القول بانسداد باب الاجتهاد وقفله أمام المجتهدين، وانتشرت هذه الفكرة بين الناس فى أول ظهور التقليد فى العصور المتأخرة، بعد انقضاء عهد الأئمة المجتهدين وانقراض عصرهم، ولم يبق - بعدُ - إلا مذاهب هؤلاء العلماء الأوائل، وعليه فلا سبيل إلى الاجتهاد؛ إنما هو التقليد لهؤلاء الأئمة، وتتبع فتاواهم وآرائهم،

(١) ينظر مباحث التقليد فى: المستصفى (٣٨٧/٢)، اللمع (٧٠)، جمع الجوامع (٣٩٢/٢)، شرح الكوكب (٦١٦)، البرهان (١٣٥٧/٢)، المنحول (٤٧٢)، الإحكام للآمدي (٤/١٩٢)، المنتهى (١٦٣)، شرح العضد (٣٠٥/٢)، إرشاد الفحول (٢٦٥)، نشر البنود (٢/٣٣٥)، تيسير التحرير (٢٤٢/٤)، المسودة (٤٦٢)، فواتح الرحموت (٤٠٠/٢)، ميزان الأصول (٩٤٩/٢).

لا سيما وقد فُقدت آلة الاجتهاد، وحدث تطور كبير في العلوم بالتوسُّع والتفريعات المختلفة، وأصبح من الصعب على عالم واحد أن يلم بكل وجوه العلوم المختلفة وفروعها.

ثم إن البحث في هذه الفكرة، والبواغث الكامنة وراء القول بها، واستقراء وجهات نظر العلماء فيها - أوصلنا إلى أن العلماء سلفًا وخلفًا قد اختلفوا في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: وهو الذهاب إلى انسداد باب الاجتهاد وانعدامه بعد مضي القرون الثلاثة الأول، وأنه لم يبق بعدها إلا مجتهدُ المذهب، ومن هو دونه من المجتهدين. الاستدلال على القول الأول:

واستدل أصحاب القول الأول على مدَّعاهم بعدة أمور:

أولاً: استدلوا بأن الاجتهاد في عهد الأئمة الأربعة وأقرانهم - قد استقرت أصوله، وثبتت قواعده، بحيث إنه لم يأت أحد بعدهم بأصل واحد معتبر، يُعدُّ به مجتهدًا، ومن هنا توقف الاجتهاد، وأغلق بابه أمام المجتهدين.

ثانياً: استدلوا بأن أحدًا من العلماء بعد الأئمة المجتهدين لم يدَّعِ بلوغ رتبة الاجتهاد، ومن ادعوه كانوا قلة قليلة قد جاءت اجتهداتهم مليئة بالقصور والأخطاء بحيث يكونون دون رتبة الاجتهاد.

ثالثاً: بالاستقراء التام لأحوال العلماء بعد القرون الثلاثة الأول - يدلنا على انعدام المجتهد المستقل بشهادة أهل زمانهم من العلماء الآخرين.

رابعاً: حيث إن انقطاع الاجتهاد جائز عقلاً، وشرعاً، وأنه واقع فعلاً - فلا مجال لإنكاره؛ وعليه: فباب الاجتهاد صار مسدوداً.

أقوال لبعض العلماء الذين أيدوا فكرة انسداد باب المجتهدين:

- قال الإمام النووي: ومن دهر طويل عدم المجتهد المستقل، وصارت الفتوى إلى المتسبين إلى المذاهب المتنوعة.

- وقال الرافعي: الخلق كلهم متفقون، على أنه لا مجتهد اليوم.

- ونقل الشوكاني عن الغزالي في «الوسيط» قوله: قد خلا العصر من المجتهد المستقل.

- وقال الشيخ أبو الحسن السيد علي بن عبد الستار القوصي في كتابه «إيقاظ

الوسنان في العمل بالسنة والقرآن»: وادعى البعض انعقاد الإجماع على عدم وجود المجتهد بعد الأئمة الأربعة.

- وقال أبو العباس القرطبي من المالكية في «شرح صحيح مسلم»: المجتهد ضربان: أحدهما المجتهد المطلق، وهو المستقل باستنباط الأحكام من أدلتها؛ فهذا لا شك في أنه إذا اجتهد مأجور، لكن يعسر وجوده، بل انعدم في هذا الزمان.

- وقد نقل عن الحافظ بن حجر: أن الاجتهاد بأنواعه انقطع من القرن الرابع. - ونقل صاحب «معارج الألباب» اختلاف القائلين بانسداد باب الاجتهاد؛ هل هو في القرن الثالث أو الرابع أو الخامس على ما شهدت به جواباتهم. - وقال الفاضل بن عاشور: إن الاجتهاد التأصيلي قد انغلق بابه بالفعل منذ القرن الرابع الهجري، أو أنه، وإن اعتبر مفتوحاً، لم يدخله داخل من بعد، إذا تمسكنا بالنظرية التي تمسك بها جمهور العلماء المحققين من المتقدمين والمتأخرين من أن باب الاجتهاد لم يغلق.

- وقال ابن خلدون في «مقدمته»: وقف التقليد في الأمصار عند هؤلاء الأربعة، ودرس المقلدون لمن سواهم، وسد الناس باب الخلاف وطرقه؛ لما كثر تشعب الاصطلاحات في العلوم، ومما عاق عن الوصول إلى رتبة الاجتهاد، ولما خشي إسناد ذلك إلى غير أهله ومن لا يوثق برأيه ولا بدينه، صرحوا بالعجز والإعواز، وردوا الناس إلى تقليد هؤلاء.

- وقال الشهاب الرملي الشافعي: من تصور مرتبة الاجتهاد المطلق استحي من الله تعالى أن ينسبها لأحد من أهل هذه الأزمنة.

وقال: وإذا كان بين الأئمة نزاع طويل في أن إمام الحرمين المتوفى عام ٤٧٨ هـ، وحجة الإسلام الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ - وناهيك بهما - هل هما من أصحاب الوجوه أم لا؟. فما ظنك بغيرهما.

- ونقل الإمام الدهلوي عن السيوطي قوله: ولا أعلم أحداً بلغ هذه - رتبة الاجتهاد المطلق المستقل - من الأصحاب، إلا أبا جعفر بن جرير الطبري؛ فإنه كان شافعيًا، ثم استقل بمذهب؛ ولهذا قال الرافعي وغيره: ولا يعد تفرده وجهًا في المذهب.

- وقد نقل الشيخ حمد بن ناصر بن معمر، عن الوزير بن المظفر يحيى بن هبيرة صاحب «الإفصاح» قوله: الإجماع انعقد على تقليد كل من المذاهب الأربعة، وأن الحق لا يخرج عنهم.

- وقال الشيخ محمد بن بخيت المطيعي - وليس نجيب المطيعي صاحب التكملة - نقلاً عن الشيخ محمد سري الدين في رسالته في التقليد، بعد أن نقل كلام العز بن عبد السلام في قوله: إن الناس اختلفوا متى انسد باب الاجتهاد على أقوال ما أنزل الله بها من سلطان؟! فقيل: بعد المائتين من الهجرة، وقيل: بعد الشافعي، وقيل: بعد الأوزاعي وسفيان؛ وعند هؤلاء أن الأرض قد خلت من قائم بحجج الله. وصف محمد سري الدين كلام العز هذا، بأنه كلام لا يلتفت إليه، ولا يجوز أن يعول عليه.

ولو فتح هذا الباب، لترتب عليه ما ترتب؛ فقد استولى على الناس ما استولى من الجهل المركب؛ فيدعى كل غبي جهول رتبة الاجتهاد، ويؤخذ كل مأخذ في الحوادث بزعم أنه حكم الله فيها، ويختل نظام الشريعة وينشأ منه مذاهب لا تكاد تنتهى، وتشتعل نار الفتنة، ويفعل الحكام ما شاءوا؛ تمسكاً برأى أى واحد من أولئك الجهلة، فنعوذ بالله من ذلك.

- قال الإمام الشاطبي: الاجتهاد على ضربين:

أحدهما: لا يمكن أن ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف، وذلك عند قيام الساعة. والثاني: يمكن أن ينقطع قبل فناء الدنيا.

وذكر أن الضرب الأول هو الاجتهاد في تحقيق المناط، وأن الذى يمكن أن ينقطع على ثلاثة أنواع، هي:

١ - تنقيح المناط.

٢ - تخريج المناط.

٣ - تحقيق المناط، الراجع إلى الأنواع وإلى الأشخاص والاجتهاد بالنظر

الخاص.

- قال الفاضل بن عاشور: إن الانقطاع الذى قال الشاطبي بإمكانه قد حصل بالفعل، وإن العلماء والعامة من المسلمين قد قنعوا بحالة انقطاعه، ولم يحدث لهم اختلال في أمرهم، ولا اضطراب كالذين نحن منهم اليوم.

القول الثاني: وهو الذهاب إلى عدم انسداد باب الاجتهاد، وأن بلوغ درجة الاجتهاد المطلق مُمكنة في كل عصر، ولكل أحد ممن توفرت فيه شرائطه.

الاستدلال على القول الثاني:

وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُ هَذَا الْإِتْجَاهِ عَلَى مَدْعَاهُمْ بِأُمُور:

أولاً: استدلووا بأن الاستقراء التام لأحوال العلماء في كل عصر - يدلنا على عدم انعدام أي عصر من هؤلاء المجتهدين.

ثانياً: القول بانعدام المجتهدين يترتب عليه ضلالٌ وفساد في الأرض كبير؛ لا سيما أن الناس سينحرفون عن سنن الحق، وسيعجز الفقه عن مواكبة تطور الحياة ومشكلاتها، وتجدد المسائل والقضايا المختلفة.

ثالثاً: القول بانعدام الاجتهاد بعد القرون الثلاثة الهجرية الأولى يجعل الأمة الإسلامية واقعةً في الإنم والمعصية بعد ذلك التاريخ؛ لأن الاجتهاد فرض كفاية، وقد انعدم ولم يبق به أحد؛ كما ادعى منكروه.

رابعاً: القول بانعدام الاجتهاد قولٌ ممتنع شرعاً؛ وإن كان جائزاً عقلاً؛ وذلك لتواتر الأخبار الصحيحة الدالة على عدم خلو الزمان من المجتهدين.

أقوال لبعض العلماء الذين أيدوا فكرة عدم انسداد باب الاجتهاد، وأن الزمان لا يخلو من واحدٍ منهم:

قَالَ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ: وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ الْقَوْلَ بِكَوْنِ الْاجْتِهَادِ فَرْضًا - يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ خُلُوعِ الزَّمَانِ مِنْ مَجْتَهِدٍ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا صَحَّ عَنْهُ عليه السلام مِنْ قَوْلِهِ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

قَالَتِ الْحَنَابِلَةُ: لَا يَجُوزُ خُلُوعُ الْعَصْرِ مِنْ مَجْتَهِدٍ؛ وَبِهِ جَزَمَ الْأَسَازُ أَبُو إِسْحَاقَ وَالزَّيْبَرِيُّ، وَنَسَبَهُ أَبُو إِسْحَاقَ إِلَى الْفُقَهَاءِ.

وَقَالَ الزَّيْبَرِيُّ: لَا تَخْلُو الْأَرْضُ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِالْحُجَّةِ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَدَهْرٍ، وَزَمَانٍ.

- وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: وَالْأَرْضُ لَا تَخْلُو مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِالْحُجَّةِ؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ لَا بَدَلَ لَهَا مِنْ سَالِكٍ إِلَى الْحَقِّ وَاضِحِ الْحُجَّةِ، إِلَى أَنْ يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ الْكُبْرَى.

- وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بَخِيْتُ الْمَطْيَعِيُّ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ وَجْهَةً نَظَرَ مِنْ قَالٍ بِانْسِدَادِ

باب الاجتهاد - : قلنا: إن الأدلة الدالة على وجوب التمسك بالكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس - عامة موجبة لما تفيد من الحكم من غير تخصيص لشخص دون شخص، وعصر دون عصر، ولا يجوز العدول عن مقتضاه، إلا لضرورة العجز مقدراً ذلك بقدر الضرورة؛ ولذلك صرح غير واحد من العلماء بأن الاجتهاد فرض دائم وحق قائم إلى قيام الساعة وانقراض النشأة.

ودعوى انقراض عصر الاجتهاد، وانقضاء أهله - دعوى لا دليل عليها لا من كتاب، ولا من سنة، ولا إجماع، ولا قياس؛ فهي دعوى باطلة.

- وقال الشوكاني: ولو لم يحدث من مفاصد التقليد إلا هي - يعنى: انسداد باب الاجتهاد - لكان فيها كفاية ونهاية؛ فإنها حادثة وقعت فى الشريعة بأسرها، استلزمت نسخ كلام الله ورسوله، وتقديم غيرهما، واستبدال غيرهما بهما.

- وقال العز بن عبد السلام: إن الناس قد اختلفوا متى انسد باب الاجتهاد على أقوال ما أنزل الله بها من سلطان؟! فقيل: بعد مائتين من الهجرة، وقيل: بعد الشافعى، وقيل: بعد الأوزاعى وسفيان؛ وعند هؤلاء: أن الأرض قد خلت من قائم بحجة الله إلى أن قال: وهذه الأقوال فاسدة.

- وقال محمد بن إبراهيم الوزير: والاجتهاد وطلب الحديث مشروع واجب، فلو أوجبه الله، وهو متعذر، لكان الله قد كلفنا ما لا نطيعه، وهذا يستلزم القول بتكليف ما لا يطاق، وهو مردود عند جماهير العلماء، وأهل المذاهب كلهم.

- وقال ولى الله الدهلوى: وكذلك ما يظن من أن المجتهد لا يوجد فى هذه الأزمنة؛ اعتماداً على الظن الأول - بناء على فاسد.

- وقد ألف الإمام السيوطى كتاباً أسماه «الرد على من أخلد إلى الأرض، وجهل أن الاجتهاد فى كل عصر فرض»، ومن عنوان هذا الكتاب يظهر رأى السيوطى فى هذه القضية جلياً، وأنه يرى وجوب الاجتهاد فى مختلف العصور؛ وهذا يعنى أن باب الاجتهاد مفتوح لكل قادر عليه.

- وقال الشيخ ابن جماعة: إحالة أهل زماننا وجود المجتهد يصدر عن جبن، وكثيراً ما يكون القائلون بذلك مجتهدين؛ وما المانع من فضل الله، واختصاص بعض الفيض والوهب والعطاء لبعض أهل الصفوة؟!.

- وقد ذكر ولى الله الدهلوى عن الشيخ أبى إسحاق الشيرازى صاحب المذهب

الذى نحن بصدد شرحه - أنه كان من الاجتهاد بالمحل الذى لا ينكر، وصح عن غير واحد من الأئمة بأنه ، وابن الصباغ، وإمام الحرمين، والغزالي - بلغوا رتبة الاجتهاد المطلق.

- وقال الشوكاني: ولما كان هؤلاء الذين صرحوا بعدم وجود المجتهدين - شافعية؛ فيها نحن نصرح لك عمن وجد من الشافعية بعد عصرهم؛ ممن لا يخالف مخالف فى أنه جمع أضعاف علوم الاجتهاد؛ فمنهم ابن عبد السلام، وتلميذه: ابن دقيق العيد، ثم تلميذه ابن سيد الناس، ثم تلميذه ابن زين الدين العراقى، ثم تلميذه ابن حجر العسقلانى، ثم تلميذه السيوطى؛ فهؤلاء ستة أعلام، كل واحد منهم تلميذ من قبله قد بلغوا من المعارف العلمية ما يعرفه من يعرف مصنفاتهم حق معرفتها؛ حتى قال: ثم فى المعاصرين كثير من المماثلين لهم.

- وقال الزركشى فى «البحر» ما لفظه: ولم يختلف اثنان فى أن ابن عبد السلام بلغ رتبة الاجتهاد، وكذلك ابن دقيق العيد.

- وهذا الفاضل ابن عاشور مع قوله بعدم دخول باب الاجتهاد - إن كان مفتوحاً - بعد المائة الرابعة، إلا أنه عاد فقال: إن اثنين من علماء القرن الثانى عشر ارتفعا ارتفاعاً فائقاً إلى مقام الاجتهاد، أولهما: من «الهند»؛ وهو ولى الله الدهلوى، وثانيهما: من «اليمن» وهو الإمام محمد بن على الشوكاني؛ فهذان هما اللذان استقلا بالنظر فى المسائل استقلالاً تاماً شاملاً، وجددا معانى الأصول، ومعانى الأحكام.

- وقد عد القوصى عديداً من علماء القرن الثامن والتاسع وغيرهما من المجتهدين، منهم: الإمام محمد بن أحمد بن يحيى المشهور بالشريف التلمسانى، والشاطبى؛ وهما من أهل المائة الثامنة، وابن عرفة وشيخه: أبو عبد السلام؛ وهما من أهل المائة التاسعة.

- وقال الشيخ مجد الدين بن دقيق العيد والد الشيخ تقى الدين: عز المجتهد فى هذه الأمصار، وليس ذلك لتعذر حصول آلة الاجتهاد؛ بل لإعراض الناس فى اشتغالهم عن الطريق المفضى إلى ذلك.

وبعد عرض هذين الاتجاهين المتغايرين إزاء فكرة القول بانسداد باب الاجتهاد، أو عدم انسداده - نخلص إلى أن انقطاع الاجتهاد قَوْلٌ يخالف الواقع؛ إذ لم ينعدم المجتهدون في أى عصر من العصور المختلفة؛ وقد دللنا بالاستقراء لأحوال العلماء بعد القرن الثالث الهجرى على صحة ما ذهبنا إليه.

ثانياً الكلام على أسباب التقليد:

التقليد بمفهومه العام الشامل يرجع إلى عدة أسباب، وعوامل نسوقها فيما يلى:
أولاً: طاعة الحكّام، والقوّاد، وكبراء القوم؛ ومن هذا القبيل كانت طاعة الكفار لسادتهم، يقول الله - عز وجل -: ﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٧].

ثانياً: طاعة الآباء والأجداد، واعتقاد صحة مذهبهم، ومنه قول الله - عز وجل - عن أهل الجاهلية: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣].
ثالثاً: طاعة العلماء الذين زعموا أنهم أهل صلاح وتقوى، واتباعهم فى التحليل والتحریم بدون دليل، يقول الله - عز وجل -: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

رابعاً: انتشار الجهل وقلة العلم وتداخل الحقائق والتباسها - يهين مجالاً خصباً لانتشار التقليد، واتباع العادات والتقاليد المختلفة؛ دون استناد إلى دليل أو برهان.
خامساً: ومن أسباب التقليد اتّباع الهوى، والجرى وراء شهوات النفس، وخيالات الهوى، يقول الله - عز وجل -: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَغَلَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مَن بَعَدَ اللَّهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [البجائية: ٢٣].

سادساً: ومن أسبابه مكابرة الحق وعناد أهله دون دليل أو حجة؛ يقول الله - عز وجل - حكاية عن الكفار: ﴿أَجْمَلُ الْآيَةِ إِلَٰهًا وَجِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].
سابعاً: ومن أسباب التقليد الخوف على ذهاب السلطان والمُلك والجاه، ومن هذا القبيل قول المخزوميين من قريش: «ما زلنا وبنو هاشم فى الفضل كفرسى رهان؛ حتى جاء رجلٌ منهم يقول: إنه ينزل عليه الوحي من السماء، والله لا نؤمن».

ومنه أيضاً قول الله - عز وجل - على لسان قوم ثمود: ﴿أَبَشْرًا مِّثَّا وَحِدًا نَّتَّبِعُهُ إِنَّا إِذَا لَفِئَتٌ ضَلَّيْلٍ وَشَعْرٌ﴾ [القمر: ٢٤].

ثامناً: ومن أسبابه الخوف من اللوم، والانتقاص والتسفيه، ومن أمثلة ذلك: أن أبا طالب لما حضرته الوفاة، جاءه رسول الله ﷺ يرغبه في الإسلام ويدعوه للنطق بكلمة التوحيد، فقال له رسول الله ﷺ: «يَا عَمُّ قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كلمة أحاجُ لكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ» وكان عنده بعض سادات كفار قريش فقالوا له: أترغب عن ملة عبد المطلب؟! فأعاد عليه النبي ﷺ فأعادوا عليه حتى قال: هو على ملة عبد المطلب.

ثالثاً: جهود العلماء في هذه المرحلة من مراحل التقليد

من المعلوم أنَّ الاجتهاد لم يتناقض مستواه دفعة واحدة، بل كان تناقصه تدريجياً؛ حتى وصل إلى مرحلة التقليد المحض التي ستتكمّل عنها بعد قليل، أمّا ما قبل مرحلة التقليد المحض، فهو الذي نحن بصدد الحديث عنه، وعن جهود العلماء التي أسدّوها إلى هذه الحقبة الزمنية من مراحل الفكر الفقهي الإسلامي.

لقد تميز العلماء في هذه المرحلة بأنهم كانوا ملتزمين بالإطار الفقهي للمذاهب الأربعة، ودائرين في دائرتها؛ غير أن الذي لا ينكر أنهم كانوا على جانب كبير من العلم والفضل، وأن اجتهادهم، وإن كان في إطار هذه المذاهب؛ إلا أنه يعتبر من الأعمال الاجتهادية الجليلة التي كان لها دَوْرٌ فعّالٌ في توسيع نطاق الانتفاع بهذه المذاهب في مواجهة ما يجد من قضايا ومسائل.

وإذا استقرّنا جهود علماء هذه المرحلة، وجدنا أن من أبرزها ما يلي:
أولاً: القيام بخطوة تعليل الأحكام؛ حيث إنهم تبّعوا أقوال الأئمة الأوائل، وجمعوها، ثم ردوا الفروع إلى الأصول، والجزئيات إلى الكلّيات، ثم استخرجوا من ذلك علل الأحكام التي لم ينص الأئمة عليها، ثم قاسوها على الأحكام الصادرة من الأئمة؛ بواسطة العلل التي استنبطوها، وبذلك كان لهم الدور الفعّال في توسيع نطاق الفقه، ونمو ثروته، وازدهاره، وزيادة حيويّته في مواجهة القضايا، والأحداث المتطورة.

ثانياً: القيام بخطوة الترجيح بين الأقوال في المذاهب؛ وذلك أن فقهاء هذه المرحلة وجدوا أنفسهم أمام ثروة كبيرة، وميراث جَمٍّ من المسائل الفقهية المختلفة، والفتاوى المتعددة التي أصدرها الأئمة الأوائل، ووجدوا أن هذا الكم الهائل يحتاج إلى عملية تنظيم، وترتيب، وتمييز، وللقيام بعملية التمييز بين أقوال الأئمة، سلوكوا

ما يعرف بالترجيح بين هذه الأقوال، وقد كان الترجيح بينها على ضربين: الأول: الترجيح بين هذه الأقوال من حيث الرواية: بمعنى أنهم سلكوا طريق النقد في الروايات التي تَلَقَّوْهَا عن الأئمة، ثم رَجَّحُوا بين هذه الروايات من حيث السند، والرجال الذين نقلوها.

الثاني: الترجيح بين هذه الأقوال من حيث الدراية، بمعنى أنهم رجحوا بين هذه الأقوال، واعتبار ما يكون الأقرب منها إلى الأدلة، والأشبه بالأصول، والأليق بالأحوال، على حساب الأقوال الأخرى؛ كل ذلك كان يتم باجتهادهم الحر.

ثالثًا: ومن جهودهم أيضًا نصره المذاهب، أي: مذاهب أئمتهم؛ وذلك بالترجمة لهؤلاء الأئمة، وذكر مآثرهم، وآرائهم، ومنزلتهم الفقهية، ودورهم التشريعي، وجاءت هذه المحاولات فيما عرف بكتب المناقب والفضائل.

بيد أنهم قد تعدوا عملية ذكر المآثر، إلى عملية تفضيل إمام على آخر، أو مذهب على آخر، وألَّفُوا في ذلك الكتب المطولة.

رابعًا: ومن جهودهم العمل على نشر المناظرات العلمية، وحلقات الجدل، من أجل الوصول إلى الحق، ومعرفة الغث من السمين، ثم تطوَّرت المُنَاطَرَات بعد ذلك حتى صارت مجالًا للانتصار للمذاهب، وتشجيع قول أو إمام على آخر، وكانت تعقد هذه المناظرات في مجالس السلاطين، والأمراء، والمنتديات، والمناسبات المختلفة.

خامسًا: ظهور كثير من مشاهير الفقهاء في المذاهب المختلفة، الذين بلغوا رتبة الاجتهاد، ومن هؤلاء العلماء: من الحنفية:

أبو منصور الماتريدي المتوفى سنة ٣٣٣، وأبو الحسن الكرخي المتوفى سنة ٣٤٠، والحاكم الشهيد المتوفى سنة ٣٤٤، والجصاص المتوفى سنة ٣٧٠، وإمام الهدى أبو الليث السمرقندي المتوفى سنة ٣٧٣، وأبو جعفر النسفي المتوفى سنة ٤١٤، وأبو علي النسفي المتوفى سنة ٤٥٤، وأبو الحسن القدوري المتوفى سنة ٤٣٨، وأبو زيد الدبوسي المتوفى سنة ٤٣٠، وأبو العباس الناطقي المتوفى سنة ٤٤٠، وشمس الأئمة السرخسي المتوفى سنة ٤٨٣، والصدر الشهيد المتوفى سنة ٥٣٦.

وكان من هؤلاء: من المالكيين: ابن أبي زيد القيرواني المتوفى سنة ٣٨٦، وأبو

سعيد البرداعي صاحب «التهذيب» المتوفى سنة ٣٩٢ ، واللخمي المتوفى سنة ٤٧٨ ، والباجي المتوفى سنة ٤٩٤ ، وابن رشد المتوفى سنة ٥٢٠ ، والمازني المتوفى سنة ٥٣٦ .

وكان من هؤلاء: من الشافعية: أبو سعيد الإصطخري المتوفى سنة ٣٢٨ ، والقفال الكبير الشاشي المتوفى سنة ٥٠٧ ، وأبو حامد الإسفراييني المتوفى سنة ٤٠٦ ، وابن فورك المتوفى سنة ٤٠٦ ، وأبو إسحاق الشيرازي المصنف المتوفى سنة ٤٧٦ ، وأبو إسحاق الإسفراييني المتوفى سنة ٤١٨ ، وأبو منصور عبد القادر بن طاهر المتوفى سنة ٤٣٩ ، والماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ ، وابن اللبان المتوفى سنة ٤٤٦ ، وإمام الحرمين المتوفى سنة ٤٧٨ ، وحجة الإسلام الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ .

وكان من هؤلاء: من الحنابلة: أبو بكر الخلال المتوفى سنة ٣١١ ، وأبو بكر غلام الخلال المتوفى سنة ٣٦٣ ، وأبو القاسم الخرقى المتوفى سنة ٣٣٤ ، والقاضي أبو يعلى الكبير المتوفى سنة ٤٥٨ ، وأبو الخطاب المتوفى سنة ٥١٠ .

المرحلة الثانية

مرحلة التقليد المحض

بدأت مرحلة التقليد المحض بسقوط بغداد على يد التتار عام ستمائة وستة وخمسين للهجرة، وانتهت في منتصف القرن الثالث عشر الهجري تقريباً؛ وكان لهذا التدهور السياسي - نتيجة سقوط الخلافة الإسلامية آنذاك - أثره البالغ في ركود الفقه، وتوقف حركته، وجمود رجاله، وانطفاء أثرهم.

غير أنه بين الحين والآخر، كان يخرج علماء أفذاذ؛ أشبه بعلماء العصور السابقة في عهد الاجتهاد، وازدهار الفقه، وتميز هؤلاء العلماء بدعوتهم للاجتهاد، وإنكارهم للتقليد؛ فضلاً عن استقلالهم في التفكير، ودورهم في إثراء حركة الفقه الإسلامي بها : مريدين وتلاميذ - في المشرق والمغرب؛ ومن هؤلاء العلماء الأفذاذ في هذه الحقبة التاريخية المظلمة:

في القرن السابع: ظهر في مصر الشيخ العز بن عبد السلام، وتلميذه تقي الدين ابن دقيق العيد؛ وهذان الشيخان عرف عنهما النزعة إلى الاجتهاد، وذم التقليد. في القرن الثامن الهجري: ظهر ابن عرفة، الذي بعث كثيراً من أقوال القدماء

المتروكة، وقد كوّن هذا الفقيه مدرسة فقهية ذات طابع استقلالي، وكان من أبرز تلامذتها: البرزالي، وابن مرزوق الحفيد، وابن ناجي.

وكذلك ظهر في القرن الثامن: شَيْخُ الإسلام ابن تيمية الذي أصلح كثيرًا مما أفسده المقلّدون، ودعا إلى الرجوع إلى المصادر الأساسية للاجتihad، ونادى بالاطلاع على الفقه القديم، وكانت له آراء اجتهادية تجعله في صف علماء القرن الرابع الهجري؛ فضلًا عن وجود كثير من تلاميذه في الشام وغيرها من البلدان الإسلامية، ومن أبرز تلاميذه ابن قيم الجوزية.

وأيضًا ظهر العلامة ابن حجر العسقلاني في إقليم «مصر»، وقد تميز هذا الفقيه الإمام بسعة الاطلاع على مذاهب الأقدمين، وغزارة العلم، وقد تأثر بآرائه كثير من تلاميذه في شتى البلدان الإسلامية، وقد تكونت له مدرسة فقهية، كان من ألمع فقهاء جلال الدين السيوطي.

وظهر في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين علماء أفذاذ، كانت لهم جهود كبيرة في تنمية الفقه، ومن أبرزهم الإمام الشوكاني الصنعاني في «اليمن»، والإمام الدهلوي في «الهند»، ومحمد بن عبد الوهاب في «نجد»، كذلك ظهر ابن عابدين في «الشام»، والبسولي والرهوني في «المغرب»، وإسماعيل التميمي في «تونس».

وكان وجود هؤلاء العلماء المنتشرين في أرجاء الدولة الإسلامية في مرحلة التقليد المحض، التي رَانَ على أهلها الجهل والتقليد - علامة مؤكدة على أنه لا يخلو أي عصر عن المجتهدين.

الكلام على جهود الفقهاء في هذه المرحلة

إننا إذا استثنينا العلامات القليلة المضئية في هذه المرحلة، والتي أضاءها هؤلاء العلماء المجتهدون، والذين ذكرنا أسماءهم آنفًا؛ إذا استثنينا هؤلاء العلماء وجدنا أن هذه المرحلة من أسوأ فترات الفقه الإسلامي، وذلك إذا قسناها بالمراحل السابقة عليها، ومن هنا كانت جهود الفقهاء قليلة، وكانت مؤلفاتهم محدودة للغاية، وتمثلت جهودهم فيما يلي:

أولاً: اختصار التأليف القديمة؛ وكان ذلك نتيجة قلة طلب العلم، وانتشار الجهل

بين الناس، وكثرة مطالب العيش وضيقه، كل ذلك دفع الفقهاء إلى اختصار الكتب، وضغط المعانى الكثيرة فى اللفظ القليل؛ ليسهل حفظه وتلقيه لطلاب المعرفة.

ثانياً: الشروح والحواشى - أى: لهذه المختصرات - وذلك لأن هذه المتون المختصرات كانت غامضة أقرب إلى الإلغاز منها إلى الإفهام، فضلاً عن خلوها من الأدلة، وعلل الأحكام، مما جعلها محتاجة إلى الشرح، ثم احتاجت الشروح إلى حواشٍ؛ لشرح الشرح، والاستدراك عليه، واحتاجت الحواشى إلى تقارير؛ حتى صار الكتاب الواحد عبارةً عن: متن، وشرح، وحاشية، وتقارير.

ثالثاً: القيام بعملية نظم المتون؛ بمعنى: نظم المتون المختصرة فى كلام ذى وزنٍ وقافية؛ وذلك ليسهل حفظها على الطلاب.

رابعاً: تدوين الفتاوى، وهى فتاوى كثيرة من علماء هذا العصر فى بيان أحكام بعض المسائل التى حدثت فى عهدهم، ومن هذه الفتاوى، نجد: «الفتاوى الزينية» لابن نجيم زين العابدين المصرى، و «الفتاوى الخيرية» لخير الدين المنيف الفاروقى، و «الفتاوى المهدية فى الوقائع المصرية» لمحمد العباس المهدي.

فصل فى

أثر التقليد فى حياة المسلمين

ليس من السهل على ذوى النظرة العابرة معرفة النتائج التى خلّفها لنا أتباع التقليد خلال فترة زمنية طويلة، وفى خلال هذه الفترة تعاقب آلاف من العلماء فى كل مذهب، عاملين لمعرفة أحكام الشريعة فيما يواجهون من أحداث، وقضايا؛ وذلك من خلال مذهب إمامهم الذى سلكوه، وفى إطار منحاه الفقهى، وأصوله الاجتهادية، وفتاواه المحفوظة.

وصعوبة تحديد آثار التقليد فى حياة المسلمين - ترجع لعدّة عوامل مؤثرة فى ذلك، ومن أبرزها: اختلاف العلماء والفقهاء فى حكم التقليد فى عصر كثرة المجتهدين، وازدهار الفقه فى الصدر الأول.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك عوامل عديدة ساعدت على انتشار المذاهب الأربعة بين الناس، واندثار المذاهب الأخرى؛ التى لم تعمر إلا قليلاً، حيث لم يبق من هذه المذاهب المندثرة إلا ما حوته كتب علم الخلاف، وعلى سبيل المثال كتاب «طريقة الخلاف» للقاضى حسين، والحميدى والحصيرى، و «الخلاف» لابن القصار،

و«طريقة الخلاف» للميهني، و«الإشراف» لابن المنذر، و«الأوسط» له أيضًا، و«حلية العلماء» للشاشي، يضاف إلى ذلك أنه قد تتابع على المذاهب الأربعة علماء نجباء، وفقهاء أجلاء، قدموا خلاصة فكرهم وعلمهم في عصر ازدهار الفقه. ومن المعلوم: أنه قد مرت فترات من الجمود والتخلف على الفقه الاجتهادي، وجد فيها علماء من المذاهب المختلفة الذين كانت لهم جهود علمية متنوعة؛ غير أن هذه الجهود كانت لا تخلو عن شائبة التقليد، أو التقصير، أو الخطأ في فرض المسائل الفقهية، أو تصويرها، أو الاستدلال عليها، إلى غير ذلك من المجالات الفقهية المتعددة.

وقد شاءت حكمة الله وعنايته أن يخرج بين الحين والآخر خلال فترات الجمود والتقليد - من يجدد للأمة الإسلامية شبابها، ويصحح لها كثيرًا من الانحرافات والأخطاء؛ وتلك سنة الله في أرضه، وحفظه لشريعته.

وقد تعددت وجهات النظر، واختلفت المناهج في بيان أثر التقليد، ونتائج العملية في حياة المسلمين، ويمكن إجمال ذلك في منهجين:

المنهج الأول: وهو منهج يرى أن التقليد لا يجوز، وأن الاجتهاد واجب على كل مكلف حسب طاقته، ويرى كذلك أن المذاهب بدعة حدثت في الأمة الإسلامية بعد الأربعين ومائة من الهجرة النبوية.

ويمثل هذا المنهج معتزلة «بغداد»، والظاهرية؛ وعلى رأسهم ابن حزم، وممن جاء بعدهم ابن القيم، والشوكاني، والصنعاني، والشيخ محمد حياة السند، ومحمد صديق خان، وغيرهم.

يقول ابن حزم: «إن هذه البدعة - يعني التقليد - إنما حدثت في الناس، وابتدئ بها بعد الأربعين ومائة من تاريخ الهجرة، وبعد أزيد من مائة عام وثلاثين عامًا بعد وفاة الرسول ﷺ، وأنه لم يكن قط في الإسلام قبل الوقت الذي ذكرنا مسلم واحد فصاعدًا على هذه البدعة، حتى قال: ثم ابتدأت هذه البدعة من حين ذكرنا في العصر الرابع في القرن المذموم، ثم لم تزل تزيد حتى عمت بعد المائتين من الهجرة عمومًا فطبقت الأرض إلا من عصم الله»^(١).

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٢/٨٥٨).

وقال الشوكاني: «إنما بدأت بدعة التقليد بعد مائتي سنة من الهجرة»^(١).

ثم راح ابن حزم يفسر ذلك، ويرجعه إلى الحكام الظلمة، وطُلاب الرياسة؛ الذين عملوا على نشر هذه المذاهب؛ وفي ذلك يقول:

وإنما كان أصل ذلك - انتشار التقليد - تغلب أبي يوسف على هارون الرشيد، وتغلب يحيى بن يحيى على عبد الرحمن بن الحكم، ولم يقلد القضاء شرقاً وغرباً إلا من أشار به هذان الرجلان، واعتنيا به، والناس حُرَّاص على الدنيا، والظهور أمام الجمهور لا تدينًا؛ لكن طلبًا للدنيا، وولاية القضاء والفتيا في المدن، والأرباض، والقرى، واكتساب المال، والتسمى بالفقه؛ هذا أمر لا يقدر أحد على إنكاره؛ فاضطرت العامة إليهم في أحكامهم، وفتياهم، وعقودهم، ففشا المذهبان فشواً طبق الدنيا^(٢).

ويقول: إن القول بلزوم التزام مذهب معين مبني على المقتضيات السياسية، والتطورات الزمنية، والأغراض النفسانية؛ كما لا يخفى على العاقل الخبير بالتواريخ^(٣).

تلك هي وجهة نظر هذا المنهج في بيان أصل التقليد، وسبب انتشاره، وآثاره. ومن البديهي أن مَنْ هذه وجهة نظره لتلك القضية - لن يرى للتقليد أية آثار حسنة، بل آثاره كلها عندهم - سيئة، وعواقبه وخيمة؛ ومن هذه الآثار السيئة التي رأوها^(٤):

الأول: أن تقليد هذه المذاهب يؤدّي إلى التعصّب لأئمتها، وشيوخها، واتخاذ هؤلاء الأئمة وسائط بينهم وبين الله والعمل بشريعته؛ فلا يعملون بالنصوص الشرعية إلا إذا كانت موافقة للمذهب الذي يعتنقونه، أما إذا خالفته، فإنهم يتوقفون في العمل به، أو يعملون بخلافه تعصّباً للمذاهب؛ وقد أدّى ذلك إلى ترك العمل بكثير من نصوص القرآن والسنة.

الثاني: اعتماد الكتب المذهبية على كثير من الأحاديث الضعيفة، وبناء الأحكام الفقهية عليها.

(١) القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد (١٦).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٥٧٦/١).

(٣) هدية السلطان إلى مسلمي بلاد اليابان (١١، ١٢).

(٤) تنظر هذه الآثار في كتاب بدعة التعصّب المذهبي وآثارها الخطيرة، لمحمد عيد عباس.

الثالث: تقديم أقوال المتأخرين على أقوال الأئمة المتقدمين.

الرابع: التعصب لمذهب واحد يؤدي إلى الاختصار على مبادئه، وآرائه؛ دون الاستفادة من مبادئ، وآراء المذاهب الأخرى.

الخامس: خلو كثير من الكتب المذهبية من الأدلة الشرعية.

السادس: إغلاق باب الاجتهاد، وشيوع التقليد والجمود.

السابع: فتح باب الحيل؛ للتخلص بواسطتها من التكاليف الشرعية، والتوصل بها إلى تحليل الحرام وإسقاط الواجب.

الثامن: الاشتغال بالفرضيات المستحيلة، والتعابير السخيفة.

التاسع: نشر الخلاف في المسائل الفقهية، وإيجاد الفرقة والانقسام، وإثارة الفتن بين المسلمين.

العاشر: سبب نشر هذه المذاهب يرجع إلى الحكام الظلمة، وطلاب الرياسة، وتدخل الظروف والمصالح السياسية؛ لتأييدها دون غيرها.

الحادي عشر: تقليد المذاهب المختلفة حالَ بصورة، أو بأخرى دون إسلام بعض من رَغِبَ في الإسلام.

الثاني عشر: مخالفة كثير من المسائل الفقهية الفرعية، لما قرره أصحاب المذاهب أنفسهم في الأصول.

الثالث عشر: الوقوع في كثير من الأخطاء الاجتهادية الفاحشة التي شوهت وجه الفقه؛ وذلك نتيجة لتقليد مذهب معين، والتقيّد بآرائه.

الرابع عشر: فساد طرق التأليف، وشيوع التعقيد في الأسلوب.

ذلك هو مجمل الآثار المترتبة على التقليد، واتباع المذاهب الفقهية المختلفة، والتي جاءت على رأى القائلين بمنع التقليد، ووجوب الاجتهاد على كل مكلفٍ بقدر استطاعته.

وفيما يلي نتعرّضُ للرّدّ على هذه الانتقادات، وإدحاضها، منقول:

أولاً: القول بأن تقليد المذاهب قد ابتعد بالناس عن طريق الصواب، وأن في التقليد والعمل بالمذاهب تركاً لكثير من النصوص الشرعية - أمر غير موافق للحق؛ إذ إنّ المذهب لا يطلق إلا على المسائل التي لا نصّ فيها من كتاب أو سنة؛ وعليه فالمسائل المنصوص عليها يجب المصير إليها، ولا يعد العمل بها مذهباً لأحد.

ومن ناحية أخرى: فإن وجود عدد من المسائل الفقهية فى المذاهب المختلفة على خلاف ما جاءت به نصوص الشريعة - أمرٌ لا يقدح فى جواز التقليد، ولا يعتبر أثرًا من آثاره السيئة؛ إذ ربما يقع فى ذلك الأمر المجتهد ذاته، ويكون له من العذر ما يجعله معذورًا عند الله.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية جملة من الأعذار فى ترك العمل بالحديث، وفى ذلك يقول - رحمه الله - : «وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولًا عامًا - يعتمد مخالفة رسول الله ﷺ فى شيء من سنته دقيق ولا جليل؛ فإنهم متفقون اتفاقًا يقينًا على وجوب اتباع الرسول، وعلى أن كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه، فلا بد له من عذر فى تركه، وجميع الأعذار ثلاثة أصناف: أحدها: عدم اعتقاد أن النبى ﷺ قاله.

والثانى: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.

والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ.

وهذه الأصناف الثلاثة تتفرع إلى أسباب متعددة»^(١).

وقال أيضًا: «وأما إحاطة واحد بجميع حديث الرسول ﷺ فهذا لا يمكن ادعاؤه قط، واعتبر ذلك بالخلفاء الراشدين الذين هم أعلم الأمة بأمر رسول الله ﷺ وأحواله... حتى قال عن أبى بكر الصديق -رضى الله عنه-: ثم مع ذلك مع ملازمته الشديدة لرسول الله ﷺ لما سئل عن ميراث الجدة قال: ما لك فى كتاب الله من شيء، وما علمت لك من سنة رسول الله ﷺ من شيء، ولكن أسأل الناس. فسألهم، فقام المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة فشهدا أن النبى ﷺ أعطاها السدس، وقد بلغ هذه السنة أيضًا عمران بن حصين. ثم قال: وكذلك عمر بن الخطاب -رضى الله عنه- لم يكن يعلم سنة الاستئذان، حتى أخبره بها أبو موسى واستشهد بالأنصار».

قال: «ولا يقولن قائل: إن الأحاديث قد دوت وجمعت، فخفاؤها -والحال هذه- بعيد؛ لأن هذه الدواوين المذكورة فى السنن إنما جمعت بعد انقراض الأئمة

(١) تنظر: مجموعة فتاوى ابن تيمية (٢٠/٢٣٢).

المتبوعين، ومع هذا فلا يجوز أن يدعى انحصار حديث رسول الله ﷺ في دواوين معينة، ثم لو فرض انحصار حديث رسول الله ﷺ فليس كل ما في الكتب يعلمه العالم، ولا يكاد ذلك يحصل لأحد، بل قد يكون عند الرجل الدواوين الكثيرة، وهو لا يحيط بما فيها؛ بل الذين كانوا قبل جمع هذه الدواوين أعلم بالسنة من المتأخرين بكثير؛ لأن كثيراً مما بلغهم وصح عندهم قد لا يبلغنا إلا عن مجهول أو بإسناد منقطع أو لا يبلغنا بالكلية، فكانت روايتهم صدورهم التي تحوى أضعاف ما في الدواوين، وهذا أمر لا يشك فيه من علم القضية.

وفيما سبق دليل على أن مخالفة النصوص الشرعية في بعض الأحكام ليس أمراً خاصاً بالتقليد وحده؛ فهو قد يقع من المجتهدين والمقلدين على السواء.

وقد يقول قائل: إننا لا نقول بوجوب إحاطة المجتهدين لدقائق الشريعة ونصوصها، ولا نقول بتأثيره؛ إذا بذل وسعه في طلب الحق ثم أخطأ؛ لما له من عذر في ذلك؛ بل نزاعاً في المتأخرين الذين يطلعون على النص الشرعي المخالف لمذهبهم، ثم يتركون العمل به؛ لأنه يخالف مذهبهم.

وللرد على هذا الاحتجاج نقول: إن كثيراً من أصحاب الأئمة وتلامذتهم قد خالفوا أقوال أئمتهم، ولم يقلدوهم؛ وذلك إذا اطلعوا على النصوص الشرعية المخالفة لما هم عليه.

وهذا الصنيع واضح في اتجاه كل من محمد بن الحسن، وأبي يوسف، من أصحاب أبي حنيفة، وعبد الله بن وهب، ويحيى بن يحيى في مذهب مالك، وإسماعيل بن يحيى المزني، والربيع بن سليمان المرادي؛ في مذهب الشافعي، وإسحاق بن راهويه؛ في مذهب أحمد.

حيث خالف هؤلاء أئمتهم في كثير من المسائل الفقهية؛ نتيجة اطلاعهم على النصوص الشرعية الصحيحة التي تخالف ما ذهب إليه أئمتهم.

ومن ناحية أخرى: فإننا نجد كثيراً من أتباع الأئمة ينددون بالتعصّب المذهبي، ويهاجمون التقليد الأعمى المؤدى إلى مخالفة السنة، وكان من هؤلاء: أبو بكر بن العربي، والعز بن عبد السلام، وابن دقيق العيد، وابن تيمية، وابن القيم.

وإذا نظرنا إلى هؤلاء المنكرين التقليد بين أتباع المذاهب المختلفة وفي نفس الوقت يدعون الاجتهاد، ويفرضونه على كل مكلف بقدر استطاعته - نجد هؤلاء

كثيرًا ما كانوا يفتنون بما يخالف النصوص؛ وهذه أمثلة على ذلك:

١ - ذهب الشوكاني إلى أن قول الله - عز وجل - : ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٤٣، والأنبياء: ٧] نزل في سبب خاص فتقصر دلالة عليه، في الوقت الذي يقول فيه بتوجيه الآيات الواردة في ذم الكفار في اتباع آبائهم فيما يخالف عقيدة التوحيد، على أساس أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وهو تناقض كما ترى.

٢ - ذهب ابن القيم وهو ممن ينزع إلى الاجتهاد في الفقه إلى القول بصوم يوم الشك، مع أنه روى عن عمار بن ياسر - رضى الله عنه - : «من صام يوم الشك، فقد عصى أبا القاسم عليه السلام»^(١) ويقول ابن القيم عليه : «إن مراد عمار بيوم الشك آخر يوم من شعبان». وهو تحريف، فإن آخر يوم من شعبان لا شك فيه قطعًا، بل هو يوم معين من شعبان^(٢).

٣ - يمنع ابن القيم أن يكون في قوله تعالى : ﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهِجْرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠] دلالة على جواز تقليد الصحابي.

وفي الوقت نفسه يورد هذه الآية للدلالة على القول بحجية الصحابي؛ رغم أن القول بحجية قول الصحابي أعلى من القول بجواز تقليده.

يظهر من هذه الأمثلة: أن المقلدين والمجتهدين - قد وقعوا في دائرة مخالفة النصوص، ويثبت من ذلك أن هذا لا يعد أثرًا سيئًا من آثار التقليد، بل هو تقصير يقع فيه كل من المجتهدين والمقلدين.

يضاف إلى ذلك: أنه كما يوجد متعصبون للمذاهب؛ لأجلها تركوا العمل بالنصوص - يوجد أيضًا مجتهدون متساهلون في الفتوى؛ قد يخرجون بها عن مقاصدها.

(١) أخرجه أبو داود (٣٠٠/٢) كتاب الصوم، باب كراهية صوم يوم الشك، حديث (٢٣٣٤)، والترمذي (٧٠/٣) كتاب الصوم، باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك، حديث (٦٨٦)، والنسائي (١٥٣/٤) كتاب الصيام، باب صيام يوم الشك، حديث (٢١٨٨)، والحاكم (١/٤٢٣-٤٢٤). وينظر: زاد المعاد (١٥٠/٢).

(٢) ينظر: مجموعة الرسائل المنبرية (٣٩/١).

وأخيرًا: فإن المسائل الفقهية التي يُطْلَقُ عليها أنها مُخَالَفَةٌ للنصوص - لا تكون كذلك في وجهة نظر القائلين بها؛ بل تعتبر مخالفة للنصوص على رأى المذاهب الأخرى؛ لما تقرر عندهم من نصوص أخرى، أو أنها عورضت بما هو أقوى منها. نخلص من ذلك إلى أن تقليد المذاهب لا تترتب عليه تلك الآثار السيئة التي ألصقها به منكره.

ولا يفوتنا أن نسجل هنا كلمات للسبكي - عليه رحمة الله - حيث قال نقلًا عن الشيخ أبي عمرو بن الصلاح - رضى الله عنه - فى كتاب «الفتوى»: مَمَّنْ حَكَى عَنْهُ أَنَّهُ أَفْتَى الْحَدِيثَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ أَبُو يَعْقُوبَ الْبُيُوطِيُّ وَأَبُو الْقَاسِمِ الدَّارَكِيُّ، وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ أَلْكِيَا الطَّبْرِي فِي كِتَابِهِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، وَلَيْسَ هَذَا بِالْهَيْئِ؛ فَلَيْسَ كُلُّ فَقِيهٍ يَسُوغُ لَهُ أَنْ يَسْتَقِلَّ الْعَمَلَ بِمَا يَرَاهُ حِجَّةً مِنَ الْحَدِيثِ، وَفِي مَن سَلَكَ هَذَا الْمَسْلَكُ مِنَ الشَّافِعِيِّينَ مَنْ عَمِلَ بِحَدِيثٍ تَرَكَهُ الشَّافِعِيُّ عَمْدًا، عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ بِصَحَّتِهِ؛ لِمَانَعِ أَطْلَعَ عَلَيْهِ وَخَفِيَ عَلَى غَيْرِهِ، كَأَبِي الْوَلِيدِ مُوسَى بْنِ أَبِي الْجَارُودِ مِمَّنْ صَحَّبَ الشَّافِعِي؛ رَوَى [عَنْهُ] أَنَّهُ رَوَى عَنِ الشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: إِذَا صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ، وَقُلْتُ قَوْلًا - فَأَنَا رَاجِعٌ عَنْ قَوْلِي قَائِلٌ بِذَلِكَ.

قال أبو الوليد: وقد صحَّ حديث: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»، فَأَنَا أَقُولُ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ، فَرَدُّ عَلَى أَبِي الْوَلِيدِ ذَلِكَ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الشَّافِعِي تَرَكَهُ مَعَ صَحَّتِهِ لَكُونِهِ مَنْسُوخًا عَنْهُ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَبَيْنَهُ (وَسُوفَ يَزِيدُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مُقَدِّمَتِهِ الْآتِيَةِ لشرح المذهب هذه المسألة - ووضوحًا وبيانًا بمشيئة الله تعالى).

ورويانا عن ابن خزيمة الإمام البارِع في الحديث والفقه أنه قيل له: هل تعرف سنة رسول الله ﷺ في الحلال والحرام لم يودعها الشافعي في كتابه؟! قال: لا. قال ابن الصلاح: وعلى هذا قول من وجد من الشافعيين حديثًا يخالف مذهبه نظر، فإن كملت آلات الاجتهاد فيه: إما مطلقًا، وإما في ذلك الباب أو في تلك المسألة - كان له الاستقلال بالعمل بذلك الحديث، وإن لم تكمل فيه آفته، ووجد حازاة في قلبه من مخالفة الحديث بعد أن بحث فلم يجد لمخالفته عنه جوابًا شافيًا - فليُنظر هل عمل بذلك الحديث إمام مستقل؟ فإن وجدته، فله أن يتمذهب بمذهبه في العمل بذلك الحديث، ويكون ذلك عذرًا له في ترك مذهب إمامه في ذلك.

وسكت ابن الصّلاح عن القسم الآخر؛ وهو ألا يجد من يتمذهب بمذهبه في العمل بذلك الحديث؛ لأن ذلك إنما يكون حيث يكون إجماع، ولكن قد يفرض مع الاختلاف، وقد يفرض في مسألة لا نقل فيها عن غير الشافعي فماذا يصنع؟ الأولى عندي: اتباع الحديث؛ وليفرض الإنسان نفسه بين يدى النبي ﷺ وقد سمع ذلك منه، أيسعه التأخر عن العمل به؟! لا والله، وكل أحد مكلف بحسب فهمه، وقد تبع النووي أبا عمرو بن الصّلاح فيما قاله، وقال مثله في خطبة «شرح المهذب» والتي ستأتى عقب هذه المقدمة بمشيئة الله تعالى: وقال: إنما هذا فيمن له رتبة الاجتهاد في المذهب، وشروطه أن يغلب على ظنه أن الشافعي - رحمه الله - لم يقف على هذا الحديث أو لم يعلم بصحته، وهذا إنما يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها، ونحوها من كتب الأصحاب الآخذين عنه وما أشبهها، وهذا شرط صعب قل من يتصف به، وإنما اشترطوا ما ذكرناه؛ لأن الشافعي - رحمه الله - ترك العمل بظاهر أحاديث كثيرة رأها وعلمها، لكن قام الدليل عنده على طعن فيها، أو نسخها، أو تخصيصها، أو تأويلها، أو نحو ذلك.

وحكى الذى قاله ابن الصّلاح وقال: إنه حسن متعين، وهذا الذى قاله - رضى الله عنهما - ليس ردًا لما قاله الشافعي، ولا لكونه فضيلة امتاز بها عن غيره، ولكنه تبين لصعوبة هذا المقام حتى لا يغتر به كل أحد، والإفتاء فى الدين كله كذلك لا بد فيه من البحث والتّقيير عن الأدلة الشرعية؛ حتى يشرح الصدر للعمل بالدليل الذى يحصل عليه فهو صعب وليس بالهين؛ كما قاله - رضى الله عنهما - ومع ذلك ينبغى الحرص عليه وطلبه.

وأما قصة ابن الجارود: فالرد فيها على ابن الجارود؛ لتقصيره فى البحث، لا على حسن كلام الشافعي فى نفسه وإمكان اتباعه.

وممن وافق ابن الجارود عليه أبو الوليد التيسابورى حسان بن محمد، من ذرية سعيد بن العاص، من أكابر أئمة أصحابنا، توفى سنة تسع وأربعين وثلاثمائة، كان يخلف بالله: إن مذهب الشافعي أنه يفطر الحاجم والمحجوم؛ استنادًا إلى ذلك، وغلطه الأصحاب بما سبق؛ كما غلطوا ابن الجارود، وهو كمسألة يغلط فيها بعض المجتهدين، لكن تغليب ذلك صعب لاتساع المدارك.

وقد سهل تغليب هذا الرجل من جهة معرفة مدركه وغلطه فيه. وقد يمكن مثله فى

غيره، وقد يتهياً معرفة صواب من يُصيب فيه.

وقد حكى عن أبي الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي الشافعي - وكان فقيهاً محدثاً - أنه كان لا يقنّت في صلاة الصُّبح؛ يقول: صحّ عندى أن النبي ﷺ ترك القنوت في صلاة الصُّبح. وقال: رأيت ليلة الشيخ أبا إسحاق الشيرازي في النوم، فسلمت عليه، وأردت أن أقبل يده، فأعرض عني وامتنع، فقلت: يا سيدى أنا من جُملة غلمانك، وأذكر المهذب من تصنيفك في الدروس، فقال لى: لم تركت القنوت في صلاة الصُّبح؟ فقلت له: إن الشافعي قال: إذا صحّ الحديث عن رسول الله ﷺ، فاتركوا قولى وخذوا بحديث رسول الله ﷺ؛ فإن ذلك قولى، فهذا أيضاً قول الشافعي، وشرعت معه فى شرح الحديث وهو يضغى إلى أن تبسم فى وجهي؛ أو كما قال.

وذكر هذه الحكاية عنه ابن السمعاني وذكرها شيخنا الحافظ الدميّاطى فى الصلاة الوسطى، ولما قرأتها عليه تركت القنوت فى صلاة الصُّبح مدة، ثم علمت أن الذى صحّ من قوله ﷺ فى القنوت فى صلاة الصبح - هو الدعاء على رعل وذكوان وفى غير صلاة الصُّبح.

أما ترك الدعاء مطلقاً بعد القيام فى صلاة الصُّبح: ففيه حديث عيسى بن مَاهان، وفيه من الكلام ما عرف، وليس هذا موضع تحريره، فرجعت إلى القنوت، وأما الآن فأقنت، وليس فى شيء من ذلك إشكال على كلام الشافعي؛ وإنما قُصور يعرض لنا فى بعض النظر.

ولما ذكر شيخنا الدميّاطى محمد بن عبد الملك الكرجي قال: إنه من أكابر أصحاب الشيخ أبى إسحاق الشيرازي، فقال لى ابني عبد الوهاب: ليس من أصحاب الشيخ أبى إسحاق ولكن من أصحاب أصحابه، وكان يدرس كتابه.

وأما قول ابن خزيمة: إنه لا يعرف لرسول الله ﷺ سنة فى الحلال والحرام لم يودعها الشافعي كتبه - فقد يكون أودعها كتبه، وفى بعضها لم يتبين له صحتها، فيتبين بعد ذلك، أو لا يكون فى الحلال والحرام كما فى الصلاة الوسطى، أو يكون سنة لم يعلمها ابن خزيمة، أو يكون الشافعي قال ذلك على سبيل الفرض والتقدير. وأما ما قام الدليل عند الشافعي على طعن فيها، أو نسخها، أو تخصيصها، أو تأويلها، أو نحو ذلك - فليس الكلام فيه، وليس هذا تركاً لها؛ وإنما الترك

للحديث؛ ألا يعمل به أصلاً؛ كما يقوله من يترك الحديث لَعَمَلِ أهل المدينة، أو للقياس، أو لعدم فقه الراوى أو لعمله، أو عَمَلِ صَحَابِي بخلافه، ونحو ذلك؛ هذا هو الترك.

وأما الطعن في إسناد الحديث، أو بسبب علة أو شذوذ - فذلك يمنع من الحكم بصحة الحديث، وكلامنا إنما هو: إذا صحَّ الحديث، والنسخ ليس تركاً، فالنسخ قد يوجد في القرآن، والتخصيص ليس تركاً؛ بل جمع بينه وبين العام.

وقد تكلم الشافعى في الأحاديث المختلفة والجمع بينها في كتاب «اختلاف الحديث» - أحسن كلام؛ وكذلك العلماء كلهم، فهذا ليس هو المراد هنا؛ وإنما المراد الترك المطلق، ولم يقع ذلك للشافعى أصلاً، ولا تقتضيه أصوله.

وقد تكلم الأصوليون في العمل بالعام قبل طلب المخصص، والذي أقوله: إن المبادرة إلى امتثال الأمر مطلوبة؛ كمن سمعه من النبي ﷺ لا رخصة له في تركه، والمبادرة إلى طلب وجوه التأويل والتخصيص والتقييد وعدم النسخ - مطلوبة، فلا رخصة في ارتكاب الهوى؛ بل عليه المبادرة، ويمهل بقدر ما ينظر غير مهمل ولا مؤخر عن الوقت الذى يتعين فيه العمل، وإلا فينقضى العمر ولا يعمل، والمكلف بذلك كل من هو من أهل الفهم، بحسب ما تصل إليه قدرته من العلم. والمبالغة في الطلب، واشتراط رتبة الاجتهاد الكامل، والتوقف عن العمل حتى يصل إلى أقصى غاية - ليس مما يقتضيه سير السلف رضى الله عنهم.

وإذا كان لا بد من العمل، فالعمل بما اقتضاه الحديث أولى من العمل بما اقتضاه كلام صاحب «المهذب» الذى يقلده؛ إذا كان المقلد من أهل الفهم.

أما العامى: فلا كلام معه إلا أن يقال له: هذا حكم الله، أو هذا مذهب فلان. وقال الربيع: قال الشافعى: قد أعطيتك جملة تقيك إن شاء الله: لا تدع لرسول الله ﷺ حديثاً أبداً إلا أن يأتى عن رسول الله ﷺ خلافه، فتعمل بما قلت لك فى الأحاديث إذا اختلفت.

قال أبو ثور: سمعت الشافعى - رضى الله عنه - يقول: كل حديث عن النبي ﷺ فهو قولى؛ وإن لم تسمعه منى.

وقال الزعفرانى: كنا ولو قيل لنا: سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، قلنا: هذا مأخوذ، هذا غير مأخوذ؛ حتى قدم علينا الشافعى فقال لنا: ما

هَذَا؟! إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ مَأْخُوذٌ لَا يَتْرَكَ لِقَوْلِ غَيْرِهِ.
وَقَالَ الْأَثَرُ: كُنَّا عِنْدَ الْبُويَطِيِّ، فَذَكَرْتُ حَدِيثَ عُمَارَ فِي التَّيْمَمِ، فَأَخَذَ السَّكِينُ
وَحْتَهُ مِنْ كِتَابِهِ، وَصِيرَهُ ضَرْبَةً، وَقَالَ: هَكَذَا أَوْصَى صَاحِبُنَا: إِذَا صَحَّ عِنْدَكُمْ الْخَبَرُ
فَهُوَ قَوْلِي. حَكَى ذَلِكَ أَبُو شَامَةَ فِي كِتَابِهِ «الْمَوْمِلُ فِي الرَّدِّ إِلَى الْأَمْرِ الْأَوَّلِ».
قَالَ مَعْنٍ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَخْطِئُ وَأُصِيبُ؛ فَانظُرُوا فِي رَأْيِي؛
فَكُلُّ مَا وَافَقَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ فَخُذُوا بِهِ، وَمَا لَمْ يُوَافِقْهُمَا فَاتْرَكُوهُ.

قَالَ نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ: سَمِعْتُ أَبَا عِصْمَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: مَا جَاءَ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنِ، وَمَا جَاءَ عَنْ أَصْحَابِهِ اخْتَرْنَا، وَمَا كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ
فَهُمْ رِجَالٌ وَنَحْنُ رِجَالٌ.

وَقَالَ نَعِيمٌ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: إِذَا جَاءَ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ فَعَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنِ، وَإِذَا جَاءَ عَنْ الصَّحَابَةِ اخْتَرْنَا، وَإِذَا جَاءَ عَنْ التَّابِعِينَ
زَاحَمْنَاهُمْ.

قَالَ الثَّوْرِيُّ - لَمَّا بَلَغَهُ ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْهُمْ - : رَأَيْنَا كَرَاهِيَهُمْ؛ كَأَنَّهُ سَوَّى بَيْنَ
التَّابِعِينَ وَالصَّحَابَةِ فِي أَنَّهُمْ إِذَا أَجْمَعُوا فِي مَسْأَلَةٍ عَلَى قَوْلَيْنِ مِثْلًا - لَمْ يَجْزِ لَنَا
إِحْدَاثُ قَوْلٍ ثَالِثٍ، وَجَوَّزَ أَبُو حَنِيفَةَ ذَلِكَ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ بَيْنَ الْأَصُولِيِّينَ.
وَهَذَا الْكَلَامُ عَنْ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - يَقْرُبُ مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ،
وَلَكِنْ لَيْسَ فِيهِ تَغْلِيْقُ الْقَوْلِ بِمَقْتَضَى كُلِّ حَدِيثٍ عَلَى صَحَّتِهِ؛ كَمَا فَعَلَهُ الشَّافِعِيُّ -
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَإِنَّمَا قَالَ مَالِكٌ: إِنْ رَأَيْهِ يَنْظُرُ فِيهِ، فَمَا وَافَقَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ يُوْخَذُ
بِهِ، وَمَا لَمْ يُوَافِقْهُمَا يَتْرَكَ وَلَا شَكَّ فِي ذَلِكَ عِنْدَ كُلِّ إِمَامٍ، وَامْتِازَ الشَّافِعِيُّ بِزِيَادَةِ وَهُوَ
أَنْ قَوْلُهُ هُوَ الْحَدِيثُ، فَفِي كَلَامِ مَالِكٍ زِيَادَةٌ، عَلَى كَلَامِ أَبِي حَنِيفَةَ بِالْأَمْرِ بِالتَّرْكِ،
وَفِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ زِيَادَةٌ عَلَى كَلَامِ مَالِكٍ بِالْقَوْلِ بِهِ، وَأَنَّهُ هُوَ مَذْهَبٌ، فَيَقْلَدُهُ فِيهِ مَنْ
يَسُوْغُ تَقْلِيدَهُ لَهُ وَيُرِيدُهُ، وَكُلُّهُمْ مُشْتَرِكُونَ فِي أَنَّهُ مَتَى جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثٌ
ثَابِتٌ فَوَاجِبُ الْمَصِيرِ إِلَيْهِ.

قَالَ مُجَاهِدٌ وَالشَّعْبِيُّ وَالْحَكَمُ وَمَالِكٌ: لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يُوْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيَتْرَكَ إِلَّا
النَّبِيَّ ﷺ.

وَسَوْفَ يَعْضُضُ النَّوَوِيُّ فِي مَقْدَمَتِهِ لِهَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَإِنَّمَا عَجَلْنَا بِذِكْرِهَا ههنا؛
لِاقْتِضَاءِ الْمَقَامِ ذَلِكَ، ثُمَّ نَخْتُمُ حَدِيثَنَا عَنْهَا ههنا بِهَذَا الْفَصْلِ.

فى بيان كلام أبى شامة فى التقليد

قال أبو شامة - رحمه الله - تلميذ ابن الصلاح وشيخ النووى - وهو من المبالغين فى اتباع الحديث -: إن الشافعى بنى مذهبه بناءً محكمًا على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ والنظر الصحيح الرجوع إليهما، إلا أنه ليس بمعصوم من النسيان؛ فأحالنا بصريح قوله على أن ما صح عن النبى ﷺ هو قوله، وجميع ذلك مذهبه، منه ما هو منصوص له وصحح الأصحاب خلافه لنص آخر له، كصوم الولى عن الميت، أو يكون النص لا خلاف عنه فيه، لكنه على مخالفة حديث ثابت؛ كاختياره قول المأموم: «سمع الله لمن حمده» كالإمام.

قلت: لا مخالفة فى ذلك.

قال: أو يكون علق قوله على ثبوت الحديث فوجد ثابتًا؛ كإخراج الأقط فى الفطرة، أو دل عليه حديث آخر ثابت، أو يكون الشافعى تمسك فى الباب بحديث وفى الباب حديث أثبت منه؛ كحديث التيمم ضربة يمسح بها وجهه وكفيه، أو يكون الحديث دل على حكم فى مسألة لم يعلم فيها نص للشافعى بنفى ولا إثبات؛ كرفع اليدين عند القيام من التشهد. أو يكون تمسك بظاهر حديث ودل الدليل على أن ذلك ليس على ظاهره؛ كالإزام من يفرق زكاة نفسه بالأصناف الثمانية، أو من قدر عليه منهم، وكنقض الطهارة بمس الفرج - فللنظر فيه مجال، فلا نقوله ما لم يقل، لكن ننبه على الدليل المقتضى خلافه، ونرجح، وكل ما صح عن الرسول ﷺ ودل على حكم لا نص للشافعى على خلافه - فهو مذهبه لا شك فيه، أخذًا من قوله ومما أمر به.

أما ما له نص على خلافه فقسمان:

أحدهما: ما لم يكن بلغه فيه الحديث، فهذا كالقسم الأول، يترك نضه ويصار إلى الحديث وهو مذهبه؛ هذا إذا وضحت دلالة الحديث على ذلك الحكم، أما إذا خفيت وأمكن الجمع وتزليل الحديث على قوله، فلا.

والثانى: أن يكون قد بلغه الحديث وعرف ثبوته، وأوله وتكلم عليه - فينظر فى كلامه؛ فإن كان ظاهرًا متوجهًا لا دفع له، لم يخالف، وحمل الحديث على ما حمّله هو عليه؛ كاختياره الجهر بالبسملة، وتأويله لحديث أنس - رضى الله عنه - الظاهر الدلالة على نفى الجهر.

وإن كان لكلامه مدفع صير إلى الحديث؛ لأن ذلك يتأوله قوله: «ودعوا ما قلت»؛ كما في التيسم إلى المرفقين، ولا يتأتى النهوض بهذا إلا من عالم معلوم الاجتهاد، وهو الذى خاطبه الشافعى بقوله: «إذا وجدت حديث رسول الله ﷺ على خلاف قولى، فخذوا به ودعوا ما قلت»، وليس هذا لكل أحد؛ فكم فى السنة من حديث صحيح العمل على خلافه؛ إما إجماعاً وإما اختياراً لمانع منع؛ نحو:

«كان الثلاث واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر».

و«صليت مع رسول الله ﷺ سبعاً جميعاً وثمانياً جميعاً، فى غير خوف ولا مطر».

و«غسل الجمعة واجب على كل محتلم».

فالأمر فى ذلك ليس بالسهل.

قال ابن عينة: الحديث مضلة إلا للفقهاء، قلت: لسا نوافق ابن عينة ولا أباشامة على ذلك؛ وليس فى الأحاديث الصحيحة ما أجمع العلماء على تركه، وحديث: «كان الثلاث واحدة...» - مؤول؛ وكذلك: «صليت مع رسول الله ﷺ سبعاً جميعاً وثمانياً جميعاً...» وليس هذا موضع تأويلها لأجل الطول، «وغسل الجمعة واجب» معناه متأكد، ولم يجمعوا على عدم الوجوب.

ومما قاله أبو شامة: إن الله يسر - وله الحمد - الوقوف على ما ثبت من الأحاديث، وتجنب ما ضعف منها مما جمعه الحفاظ؛ كالصحيحين، والمستدرک عليهما، وابن خزيمة، والترمذى، وأبى داود، والنسائى، وابن ماجه، وابن حبان، والدارقطنى، والبيهقى، فلا عذر فى ترك الاشتغال بها، وكذلك المسائل المثبتة الفقهية المبنيّة على اللغة؛ كل ذلك إلى علماء اللسان، فالتوصل إلى الاجتهاد ميسور، وأسهل منه قبل اليوم، لولا قلة همّ المتأخرين وعدم المعبرين، ومن أكبر أسبابه تعصّبهم وتقيدهم برفق الوقوف.

قلت: وتضييع كثير من زمانهم بالتوسع فى علوم غير علوم الشريعة، أو فى علوم الشريعة بالجدل والتعمق فى التفريعات الدقيقة، فيشغلهم ذلك عن فهم نفس الشريعة، والاطلاع على قواعدها الكلية وأسرارها التى هى أكثر نفعاً، وبذلك وصل المتقدمون إلى الاجتهاد، وبتركة حرمة المتأخرون هذا: ثم نعود للرد على مخالفى التقليد، فنقول:

ثانياً: القول بأن كتب المذاهب الفقهية مملئة بكثير من الأحاديث الضعيفة التى

بنى عليها كثير من الأحكام، وهذه الأحاديث الضعيفة كانت نتيجة للتعصب المذهبي، ونصرة آراء الأئمة؛ فكان ذلك أثرًا سيئًا - قَوْلٌ غير موافق للحقيقة؛ لأن أئمة المذاهب ومجتهديهما كانوا شديدي التمسك بالنصوص الصحيحة، وكانوا في منتهى الدقة والتثبت في قبول السنة التي تصل إليهم، وعلى هذا الأساس جاءت أحكامهم الفقهية، ومسائلهم الاجتهادية، لما توالى الأزمان وتتابعت وحلت فترات التخلف والضعف، نقل المتأخرون هذه الأحكام الفقهية، ولما وجدوا بعض الأحاديث التي تؤيدها عزوا هذه الأحكام إليها، وجعلوها مستندًا لها؛ إما للجهل بدرجة الأحاديث المحتج بها، أو لوجود ما يؤيد هذه الأحكام من طرق أخرى صحيحة، ولم يدركوها؛ ومن هذا المنطلق وجدت هذه الأحاديث الضعيفة.

وعلى هذا: فإنه لا ينبغي تضعيف هذه الأحكام المستندة على أحاديث ضعيفة؛ لأن الذين وضعوها غير الذين ذكروا أدلتها الضعيفة.

والأمثلة التي تدلل على ذلك كثيرة، نَسُوقُ منها هذه القضية الفقهية: من المعلوم أن الماء - قليلًا كان، أو كثيرًا - إذا وقعت فيه النجاسة، فغيرت واحدًا من أوصافه الثلاثة: الطعم، أو اللون، أو الرائحة؛ فإنه ينجس .

وقد استدلل المتأخرون على إثبات ذلك الحكم بحديث أبي أمامة الباهلي - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجُسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ»^(١) أخرجه ابن ماجه، وضعفه أبو حاتم؛ إذ قال: إنه من رواية رشدين بن سعد.

قال أبو يوسف: كان رشدين رجلًا صالحًا في دينه، فأدرسته غفلة الصالحين، فخلط في الحديث، وهو متروك.

وللبیهقی: «الماء طهور، إلا إن تغير ريحه، أو طعمه، أو لونه بنجاسة تحدث فيه».

وقال الدارقطني: ولا يثبت هذا الحديث.

وقال النووي: اتفق المحدثون على تضعيفه.

(١) أخرجه ابن ماجه (١٧٤/١) كتاب الطهارة باب الحيض، حديث (٥٢١)، وقال البوصيري في الزوائد (٧٦/١): هذا إسناد فيه رشدين وهو ضعيف واختلف عليه مع ضعفه.

وقال الإمام الصنعاني - رحمه الله تعالى - : والمراد تضعيف رواية الاستثناء لا أصل الحديث ؛ فإنه قد ثبت في حديث بثر بضاعة .

معنى هذا أن الحديث ضعيف لا يحتج به في إثبات هذا الحكم ، غير أن ضعف هذا الحديث لم يقدح في حكم نجاسة الماء إذا تغير أحد أوصافه الثلاثة الآنف الذكر ؛ لأن المستند في إثباته ليس هذا الحديث ؛ بل الإجماع .

قال الصنعاني بعد أن ذكر ضعف رواية الاستثناء : ولكن هذه الزيادة قد أجمع العلماء على القول بحكمها .

قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير ، إذا وقعت فيه نجاسة ، فغيرت له طعمًا أو لونًا أو ريحًا - فهو نجس ؛ فالإجماع هو الدليل على نجاسته إذا تغير أحد أوصافه ، لا هذه الزيادة^(١) .

ونخلص من هذا إلى أن عَمَلَ هؤلاء المقصرين الذين استدلوا بالأحاديث الضعيفة - لا يصح أن يكون دليلًا على إبطال التقليد أو الحكم بأن ذلك من آثاره السيئة .

ثالثًا : قولهم : إن من آثار التقليد المذهبي هجر أقوال الأئمة المتقدمين ، وتقديم أقوال المتأخرين عليها .

ونحن لا نسلم هذا الادعاء ؛ بل الذي حصل أنه لما كان يترجح لدى هؤلاء المقلدين قَوْل من أقوال الأئمة يأخذون به ، ويهجرون الأقوال الأخرى ؛ لما ظهر لهم من أدلة قَوْت عندهم هذا القول ، أو ذاك ، وهذا عملٌ اجتهدى ، وليس أثرًا من آثار التقليد .

وقد حافظ هؤلاء على أقوال الأئمة ؛ سواء فيها الراجح ، أو المرجوح ، ووضعوا في ذلك المختصرات تيسيرًا للطلاب ؛ فكان لهم بذلك الفضل في نقل الفقه ، وتنميته ، وحفظه .

أما ما حصل من ضعف العزائم ، وفقر الهمم والرضا بما هو أدنى - فلم يكن ذلك مرجعه إلى التقليد ؛ وإنما إلى استعداد طُلَّاب العلم ، وهبوط مستوى الحركة العلمية في العصور المتأخرة .

(١) ينظر: سبل السلام (١/٢٤-٢٥).

رابعاً: يرى القائلون بعدم التقليد أن من الآثار السيئة له عدم الاستفادة من فقه المذاهب الأخرى؛ نتيجة الاختصار على مذهب واحد.

ونحن لا نسلّم أن السبب في ذلك هو التقليد وَحْدَهُ؛ إذ إن التقليد لم يمنع المتقدمين من اتباع الأئمة من الاطلاع على المذاهب الأخرى، والاستفادة منها، واستمر هذا الصنيع؛ حتى عهد قريب.

ومن أمثلة هؤلاء المتقدمين الذين لم يقتصروا على مذاهبهم فحسب، بل تعدوها إلى أخرى - ابن حزم الذي اطلع على الأقوال والمذاهب الفقهية من غير الظاهرية، ثم راح يستفيد منها، ويناقشها في مدونته الفقهية الكبيرة «المحلى»؛ كذلك صنع ابن قدامة الحنبلي في «المغنى»، والنووى في شرحه للمهذب الذى نحن بصدد تكملته وغيرهم كثير؛ فلماذا لم يمنع التقليد هؤلاء من الانفتاح على المذاهب الأخرى، والاستفادة منها.

أما ما كان عند المتأخرين من الاختصار على مذهب واحد دون غيره فقد كان نتيجة لضعف الهمم، والرضا بما هو أدنى، وقصور العزائم، وفئورها.

خامساً: ادعوا - أيضاً - أن كتب المذاهب الفقهية خَلَّتْ من كثير من الأدلة الشرعية، وما هي إلا متون، أو مختصرات رُصِّت فيها الأحكام جنباً إلى جنب دون استناد إلى دليل، مما قطع الصلة بين هذه الأحكام، وبين كتاب الله - عز وجل - وستة نبيه ﷺ؛ وما ذلك إلا نتيجة للتعصُّب المذهبي، والجري وراء التقليد الأعمى.

غير أننا لا نسلّم هذا الادعاء؛ فليس التقليد واتباع المذاهب هو السبب الكامن وراء خلو هذه المختصرات والمتون من الأدلة الشرعية؛ إذ إن كثيراً من الأئمة وتلاميذهم قد ذكر أحكامهم الفقهية المختلفة مصحوبة بأدلتها الشرعية التى تستند إليها، والمدونات الفقهية فى المذاهب المختلفة خَيْرُ شَاهِدٍ على ما نذهب إليه، وخير شاهد على بطلان دعوى نسبة هذا التقصير - الذى وقع فيه المتأخرون - إلى التقليد، واتباع المذاهب.

بل إن العوامل الحقيقية التى كانت المؤثر الرئيسى فى أن جاءت هذه المختصرات مجردة من الدليل تكمن فى إعراض الناس عن طلب العلم، وانصرافهم إلى مشاغل الدنيا ولذاتها؛ يضاف إلى ذلك فتور الهمم وتقصرها، وضعف العزائم وهبوطها؛

فكان مناسباً لذلك أن توضع هذه المختصرات؛ ليسهل تناولها، والاطلاع عليها؛ حيث إن الأوقات كانت موزعة بين مشاغل الدنيا، ومعاشهم، وطلب العلم.

سادساً: ادعوا أن التقليد، واتباع المذاهب - كان السبب المباشر لإغلاق باب الاجتهاد، وشيوع الجمود؛ واستدلوا على ذلك بما شاع على الألسنة من القول بانقطاع المجتهدين بعد انتهاء النصف الأول من القرن الثالث الهجري.

غير أننا لا نسلّم هذه المقولة؛ حيث حكى جماعة من الفقهاء أن انقطاع المجتهدين كواقع عرفوه بالاجتهاد، والاستقراء.

وحكى جماعة آخرون: أن هذا الواقع لم ينقطع، وعارضوا الاستقراء باستقراء مثله، ويعبر عن ذلك الشوكاني بقوله - الذي سبق ذكره -:

«ولما كان هؤلاء الذين صرحوا بعدم وجود المجتهدين - شافعية، فها نحن نصرح لك بمن وجد من الشافعية بعد عصرهم ممن لا يخالف مخالف في أنه جمع أضعاف علوم الاجتهاد.

فمنهم: ابن عبد السلام، وتلميذه ابن دقيق العيد، ثم تلميذه ابن سيد الناس، ثم تلميذه زين الدين العراقي، ثم تلميذه ابن حجر العسقلاني، ثم تلميذه السيوطي». ثم نقل بعد ذلك قول الإمام الزركشي في «البحر»: ولم يختلف اثنان في أن ابن عبد السلام بلغ رتبة الاجتهاد، وكذلك ابن دقيق العيد.

معنى ذلك أن دعوى القول بانسداد باب الاجتهاد كأثر من آثار التقليد - دعوى معارضة بما يناقضها، فإن كان القائلون بذلك من المقلدين؛ فإنما قالوه باجتهاد منهم، ولم يأخذوه عن قلدوهم؛ وهذا ثمرة من ثمار الاجتهاد، لا من التقليد.

وإن كان القول صادراً عن غير اجتهاد - أى: نتيجة التعصب المذهبي - فإن التعصب أمر زائد عن عملية التقليد، ولا يلزم من منع التعصب المذهبي منع جواز التقليد، الذي كان سابقاً على الاجتهاد، ومصاحباً له؛ يضاف إلى ذلك قول جماعة من المقلدين بعدم انقطاع المجتهدين.

وقد نشأت فكرة القول بانسداد باب الاجتهاد وسط ظروف مظلمة، كانت الحياة الفقهية خلالها أقرب إلى الفوضى؛ حيث تصدى للإفتاء والاجتهاد من ليس أهلاً لذلك، فكانت من هنا الدعوى بانسداد باب الاجتهاد، وانقطاع المجتهدين؛ غير أن باب الاجتهاد مفتوح؛ وهو حق ثابت للقادر عليه، الذي توافرت فيه شروطه.

سابعاً: القول بأن التقليد المذهبي فتح باب الحيل، التى هى وسيلة إلى التخلص من التكليف الشرعية؛ وبواسطتها يحلل الحرام، ويحرم الحلال، وقد حرم الشرع الحيل، وأبطلها فى كثير من نصوصه، ومنها: قوله - تعالى - : ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ آٰمَنُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ . فَبَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٦٥] وقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»، وقوله ﷺ: «لعن الله المحلل والمحلل له»^(١). إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة الذاهبة إلى إبطال الحيل.

ونحن لا نسلم هذا القول؛ فإن العمل بالحيل غير محرّم شرعاً؛ فقد كان العمل بها موجوداً فى عهد المجتهدين من التابعين، ومن بعدهم من الأئمة الذين قالوا بها؛ ومما يؤيد ذلك ما رواه محمد بن الحسن، عن عمرو بن دينار، عن الشعبي قال: لا بأس بالحيل فيما يحل، وإنما الحيل شئ يتخلص به الرجل من الحرام، ويخرج به إلى الحلال، فما كان من هذا؛ فلا بأس به. وإنما يكره من ذلك: أن يحتال الرجل فى حق الرجل؛ حتى يبطله، أو يحتال فى باطل؛ حتى يوهم أنه حق، أو يحتال فى شئ؛ حتى يدخل فيه شبهة، وأما ما كان على السبيل الذى قلنا؛ فلا بأس بذلك.

ويروى الخصاص فى كتاب «الحيل» عن إبراهيم النخعى عدة حيل أفتى بها فى باب الأيمان، وكذلك ينقل عن الحسن البصرى وابن سيرين؛ أنهما أجازا بعض الحيل، وأقرا الفاعل عليها.

والذى ينبغى أن يعلم فى هذا المقام أن من الحيل ما هو جائز شرعاً ومنها ما هو محرم؛ يقول ابن القيم - رضى الله عنه - : «ليس كل ما يسمى حيلة حراماً؛ قال الله - تعالى - : ﴿إِلَّا الْمُسْتَفْتِينَ مِنَْ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٩٨] - أراد بالحيلة التحيل على التخلص من بين الكافرين، وهذه الحيلة المحمودة يثاب فاعلها، وكذلك الحيلة على هزيمة الكفار؛ كما فعل نعيم بن مسعود يوم «الخنق»، أو على تخليص ماله؛ كما فعل الحجاج بن علاط، وكذلك

(١) أخرجه الترمذى (٤٢٨/٣) كتاب النكاح، باب ما جاء فى المحلل، حديث (١١٢٠)، وأحمد (٤٤٨/١)، والدارمى (١٥٨/٢)، والنسائى (١٤٩/٦) كتاب الطلاق، باب إحلال المطلقة ثلاثاً.

الحيلة على قتل رأس من رءوس أعداء الله؛ كما فعل الذين قتلوا ابن أبى الحقيق اليهودى، وكعب بن الأشرف، وأبا رافع وغيرهم، فكل هذه حيل محمودة محبوبة لله، ومرضية له»^(١).

وقال -أيضاً - فى موضع آخر: «فالحيلة: المكر والخديعة، تنقسم إلى محمود ومذموم؛ فالحيل المحرمة: منها ما هو كفر، ومنها ما هو كبيرة، ومنها ما هو صغيرة، وغير المحرمة: منها ما هو مكروه، ومنها ما هو جائز، ومنها ما هو مستحب، ومنها ما هو واجب»^(٢).

نخلص من هذا إلى أن مبدأ الحيل جائز، وأنه أثر من آثار الاجتهاد؛ وعليه فلا يجوز القول؛ بأنه كان نتيجة مباشرة للتقليد المذهبى أما ما كان من توسع المقلدين، وتجاوزهم فى إباحة الحيل - فإن مرجع ذلك إلى قلة الورع عندهم، وهذا كما يكون فى المقلدين يكون فى المجتهدين، وليس عائداً على التقليد أصلاً.

ثامناً: القول بأن من نتائج التقليد المذهبى - الاشتغال بالفرضيات المستحيلة، البعيدة عن الواقع، وأن المقلدين سلكوا فى التعبير عن ذلك عباراتٍ سخيفة، ومطولة؛ فى سبيل إيجاد الحلول المناسبة لهذه المسائل الافتراضية.

ونحن لا نسلم ذلك؛ لأن فرض المسائل منهجٌ قديمٌ معروفٌ فى مدرسة الفقه الاجتهادى فى عصر الصحابة وتابعيهم ومن بعدهم، وأنه قام به فقهاء مجتهدون؛ كانوا أساساً لازدهار الفقه الإسلامى، وقد أثبتت الأيام أن هذه المسائل الافتراضية التى وضعها فقهاؤنا - كانت من العوامل الرئيسية فى توسيع دائرة الفقه الاجتهادى، وكانت أيضاً معيّنًا على مواجهة القضايا والأحداث المتطورة.

تاسعاً: القول بأن من نتائج التقليد المذهبى - إثارة الفتن، وتوسيع هوة الخلاف بين المسلمين؛ مما يؤدى إلى الانقسام والفرقة، ويستدلون على ذلك ببعض النماذج التاريخية المليئة بالفتن والاضطهاد، والتى وقعت بين طوائف المسلمين؛ نتيجة وقوعهم تحت وطأة التعصب للرجال، والتقليد الممقوت، غير أن هذا القول ما هو إلا محض خطأ؛ إذ إن الخلاف بين علماء المسلمين كان موجوداً قبل وجود المذاهب وفقهاؤها، وأنه - أى الخلاف - منهجٌ قديمٌ معروفٌ فى عهد المجتهدين

(١) ينظر: إعلام الموقعين (٣/٢٠٦).

(٢) ينظر: إعلام الموقعين (٣/٢٥٣).

من الصحابة ومن دونهم؛ وعليه فليس هو ثمرة من ثمار التقليد، ولا نتيجة من نتائجه؛ كما هو مُدَّعى آنفاً.

إن من يتصفح كتب التاريخ الإسلامي يجد أن مبدأ الخلاف في المسائل الاجتهادية وُجِدَ بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة، وخير دليل على ذلك ما كان من خلافاً في سقيفة بني ساعدة، وخلافاً في قتال مانعي الزكاة، وحرب المرتدين، وإنفاذ بعث أسامة بن زيد، وفي أمر جمع القرآن الكريم، إلى غير ذلك من الخلافات التي تشير إلى أن منشأها الأول كان موجوداً منذ عهد قديم، وأنها معروفة وممارسة قبل وجود المذاهب نفسها، وليس لتقليد المذاهب دورٌ في هذه الخلافات ألبتة.

أما ما كان من اختلافات في المسائل التي لم تعرف في الصدر الأول؛ كمسألة اتباع الحنفي لإمام شافعي في الصلاة والعكس، ومسألة تزويج الحنفية بالشافعي، إلى غير ذلك من المسائل التي لم تُدر في خلد المتقدمين الأوائل - فإن مرجعه - حقيقةً - إلى ما وقع من تعصب زائد عند المتأخرين، وما حدث من تفريع وتصوير للمسائل المختلفة، ومما لا شك فيه أن هذا قدّر زائد عما نريد إثباته؛ وهو جواز مبدأ التقليد، وأن الخلافات التي وقعت بين الفقهاء والمجتهدين الأوائل - ليس مرجعها إليه.

وها هو إمام الحنابلة في وقته - الوفاء بن عقيل؛ رغم حبه لمذهبه وتعظيمه لإمامه وأصحابه، إلا أنه يمقت العصبية والمتعصبين، ومن كلامه في ذلك ما نقله ابن مفلح في «الفروع»، قال: قال ابن عقيل: رأيت الناس لا يعصمهم من الظلم إلا العجز، ولا أقول: العوام؛ بل العلماء، كانت أيدي الحنابلة مبسوطة في أيام ابن يوسف؛ فكانوا يتسلطون بالبغي على أصحاب الشافعي في الفروع؛ حتى لا يمكنهم من الجهر والقنوت، وهي مسألة اجتهادية، فلما جاءت أيام النظام، ومات ابن يوسف، وزالت شوكة الحنابلة - استطال عليهم أصحاب الشافعي استطالة السلاطين الظلمة؛ فاستعدوا بالسجن، وآذوا العوام بالسعايات، والفقهاء بالنبذ والتجسيم، قال: فتدبرت أمر الفريقين؛ فإذا بهم لم تعمل فيهم آداب العلم، وهل هذه الأفعال إلا أفعال الأجناد يصلون في دولتهم، ويلزمون المساجد في بطالتهم^(١).

وقال فى فنونه: إذا كانت المذاهب تنتصر بوصلة هى الدولة والكثرة، أو حشمة الأنعام؛ فلا عبرة بها؛ إنما المذهب ما نصره دليله؛ حتى إذا انكشف بوحده ساذجاً عمن ناصره - كان ظاهراً بصورته فى الصحة والسلامة من الدّخل والاعتراضات؛ كالجواهر الذى لا يحتاج إلى صقالة وتذويق، والحسن الذى لا يحتاج إلى تحسين، ونعوذ بالله من مذهب لا ينتصر إلا بوصلة؛ فذاك الذى إذا زال ناصره، أفلس المذهب إليه من الانتصار بدليل، أو وضوح تعليل، والدّين من خالص الدلالة من الدولة، والصحة من النصرة بالرجال، وقلما يعول فى دينه على الرجال.

عاشراً: القول بأن الظروف السياسية، ومصالح الحكام - كانت وراء نشر المذاهب، وتقليدها، وتأييدها على حساب مذاهب أخرى، وأن المذاهب التى شاعت هى التى توقّرت لها هذه العوامل، لا ما تحمله من حيوية فى بنائها، أو قوة فى دلائلها، وأن المذاهب التى لم تنتشر هى التى لم يتوقّر لها رعاية الحكام، والظروف، والمصالح السياسية.

ونحن لا نسلّم هذه الادعاءات قاطبة؛ لأن انتشار المذاهب فى الحقيقة راجع إلى ما تحمله من فهم دقيق لنصوص الشريعة، وما تتضمنه من ملكة فقهية قوية، وأدلة واضحة، واحتجاجات قاطعة، يضاف إلى ذلك ما يسره الله لهذه المذاهب من تلاميذ نجباء؛ أخلصوا للعلم، فأخلص العلم لهم؛ هؤلاء التلاميذ قاموا بجهود كبيرة فى خدمة المذاهب، وتهذيب مسائلها، وتقديمها للناس بطريقة مشوقة ممتعة؛ بما يكون سبيلاً إلى قبول الناس لها، والعمل بها.

أما المذاهب التى لم يتوقّر لها تلاميذ يحملونها، وينشرونها فى الناس - فإنها لا تنال حظاً من الشهرة والانتشار؛ فها هو اللّيث بن سعد الإمام المجتهد لم ينتشر مذهبه؛ لأن أصحابه لم يساهموا فى ذلك. يقول الشافعى - رضى الله عنه -: «الليث بن سعد أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به».

وهكذا فرضت هذه المذاهب حقيقتها على الناس؛ فلم ير الحكام بُدّاً فى تسيير نظم الحياة، وتنظيم شئونها الدينية والدنيوية إلا على ضوء هذه المذاهب، وضوء آراء فقهاءها ومبادئهم، ثم إن تلامذة هذه المذاهب الفقهية كانوا من الحيوية، والنشاط، والإخلاص، والورع، والدين بمكان جعل الحكام والسياسيين يتعاونون معهم فى إدارة شئون البلاد؛ بمقتضى هذه المذاهب.

يضاف إلى ذلك: أنه كم من تلميذ تابع لإمام من الأئمة، كان إذا نزل بأرض ما، ينشر مذهب إمامه دون أى معوقات سياسية، أو معاونة حكام، وكم من مذاهب نشأت بعيدة عن المصالح السياسية فى كثير من أصداء الأرض، وأقطار الدنيا. وكم من مذاهب انتشرت رغم ما قاسته من ظروف صعبة، وما واجهته من اضطهاد، وتضييق، وعدم مناصرة من الحكام والسياسيين؛ وإنما كان انتشارها لحيويتها، وفهمها الدقيق لنصوص الشريعة، وما توافر لها من تلاميذ نجباء، وأتباع مخلصين.

أما الحكام والسياسيون: فإنه لا يُنكر أنهم يساعدون فى نشر المذاهب، وتوسيع دائرة أتباعها، غير أن هذا فى حقيقته ما هو إلا أثر من آثار حاجة هؤلاء الحكام إلى هذه المذاهب، وإلى فقهاءها، وأتباعها الذين اقتنع بهم الجمهور؛ لما لمسوه فيهم من علم، ومعرفة، وفهم دقيق، وورع، ودين.

الحادى عشر: القول بأن التقليد المذهبى حَالٌ دون إسلام بعض من رغب فى الإسلام، بمعنى: أن هذه المذاهب المختلفة كانت من أسباب وقوع الخلاف، والفرقة بين المسلمين؛ مما ترك انطباعاً سيئاً عن حقيقة الإسلام فى أذهان من لا يفرقون بين الإسلام نفسه، وبين عمل المتعصبين والمنحرفين من أتباعه.

غير أن هذا الادعاء مردودٌ مطلقاً؛ إذ إننا لم نسمع فى تاريخ الإسلام أن تعدد المذاهب كان حائلاً بين الناس وبين الإسلام، ولم نسمع عن أحدٍ صُدَّ عن الإسلام، أو خرج منه لذلك.

إن تعدد المذاهب والآراء قد أعطى للفقه الإسلامى خصوصية ومرونة؛ لا يمكن الحصول عليها بدونها.

ثم إن المتتبع للتاريخ الإسلامى يجد آلافاً من معتقى الملل المختلفة - دخلوا فى الإسلام على أيدي علماء هذه المذاهب وتلاميذهم؛ فكيف يُدعى أن هذه المذاهب كانت حائلاً دون الدخول فى الإسلام؟!

الثانى عشر: القول بأن من نتائج التقليد المذهبى مخالفة كثير من المسائل الفقهية الفرعية، لما قرره أصحاب المذاهب أنفسهم فى الأصول.

ونحن لا نسلّم هذا الادعاء؛ فليست المذاهب فى الفقه الاجتهادى تخالف الأصول التى وضعت كأساس للاجتهاد فى كل مذهب؛ كما أن الذين وضعوا

الأصول والفروع هم المجتهدون فى كل مذهب، وأن المقلدين لهم نقلة ورواة؛ حيث إنهم لم يضعوا الأصول، ولم يفرعوا عليها المسائل. أما إذا وجد ما ظاهره أنه مخالف لأصل من الأصول - فإنما هو لارتباطه بأصل آخر. ومن هذا ثبت أنه ليس للتقليد المذهبى أى أثر فى مخالفة الفروع للأصول، وليس مستثلاً عن الاختلاف فيها؛ حيث إن ذلك من وظيفة المجتهدين وَخَذَهُمْ. الثالث عشر: القول بأن من نتائج التقليد المذهبى الوقوع فى كثير من الأخطاء الاجتهادية الفاحشة التى شوّهت وجه الفقه.

ونحن لا نسلم ذلك؛ لأن الخطأ فى الاجتهاد ليس من وظيفة المقلّدين أصلاً، بل هو من وظيفة المجتهدين وحدهم؛ فلا يجوز أن ينسب إلى التقليد ذاته؛ كما أن كثيراً مما يعد خطأ فى الاجتهاد - ليس خطأ حقيقةً، وإنما هو خطأ فى نظر من يراه كذلك فقط؛ كما أنه ليس قبول أحد الاجتهادين بأولى من الآخر.

نخلص من هذا إلى أنه، وإن صح وجود خطأ فى اجتهاد فقهى ما، فإن مرجعه للمجتهدين لا للمقلّدين الذين هم مجرد نقلة ورواة لآراء هؤلاء المجتهدين. الرابع عشر: القول بأن من الآثار المترتبة على التقليد المذهبى فساد طرق التأليف، وشيوع الأساليب المعقدة، والتى جاء على غرارها المختصرات، والشروح المختلفة، على عكس ما كان فى كتب الأقدمين من وضوح فى العبارة، وجزالة فى اللفظ.

غير أننا لا نسلم ذلك؛ حيث إن طرق التأليف المتحدّث عنها هذه قد تبلورت فى تلك العصور، وصارت فتاً له أصوله ومناهجه التى تميزه، وإن طرق التأليف هذه - قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالحركة العلمية العامة فى تلك العصور، وحينما هبطت هذه الحركة العلمية هبطت معها طرق التأليف التى كانت أساساً لوضع المختصرات والشروح؛ كما أن هذه المختصرات والشروح كانت ملائمة لروح العصر؛ حيث كان الطلاب وقتهم موزّعين بين تحصيل أمور الحياة، ومعاشها، وتحصيل العلم. كان هذا هو المنهج الأول الذى يرى عدم جواز التقليد، وما أورده من حجج وأدلة، ومناقشة هذه الأدلة.

المنهج الثانى:

وهو منهج يرى أن اتباع المذاهب واجبٌ بعد انقطاع المجتهدين، وأن تقليد

علمائها واجب؛ حيث إن المصلحة العامة تقتضى الالتزام بذلك، وعدم الخروج عليه؛ باعتباره المسلك العام للأمة الإسلامية، على اختلاف بلدانها وأوطانها؛ وذلك بعد أن عدم المجتهد المطلق، وأصبحت هذه المذاهب تحمل كل أحكام الدين الإسلامى ومبادئه؛ فصار فى الخروج عنها خروج عن أحكام الدين.

قال اللقانى فى «جوهريته»:

وَمَالِكٌ وَسَائِرُ الْأَئِمَّةِ كَذَا أَبُو الْقَاسِمِ ^(١) هَذَا الْأَمَّةُ
فَوَاجِبٌ تَقْلِيدُ خَبَرٍ مِنْهُمْ كَذَا حَكَى الْقَوْمُ بِلَفْظٍ يُفْهَمُ
قوله: فواجب؛ أى: واجب عند الجمهور على كل من لم يكن فيه أهلية الاجتهاد المطلق - الأخذ بذهب عالم مجتهد فى الأحكام الفرعية؛ حتى يخرج من عهدة التكليف بتقليد أيهم شاء؛ فاضلاً كان أو مفضولاً، حياً كان أو ميتاً؛ لبقاء قوله؛ لأن المذاهب لا تموت بموت أصحابها.

والأصل فى هذا قوله - تعالى - : ﴿فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] حيث أوجب السؤال على مَنْ لم يعلم؛ وذلك تقليد للعالم، وقد انعقد الإجماع على أن من قلّد فى الفروع، ومسائل الاجتهاد - واحداً من هؤلاء الأئمة - بعد تحقق ضبط مذهبه بتوفر الشروط، وانتفاء الموانع - برئ من عهدة التكليف فيما قلّد فيه.

وجوز بعض العلماء تقليد غير الأربعة فى غير الإفتاء:

وَجَائِزٌ تَقْلِيدُ غَيْرِ الْأَرْبَعَةِ فِي غَيْرِ إِفْتَاءٍ وَفِي هَذَا سَعَةٌ
وفى هذا القدر كفاية ولله الحمد والمنة.

(١) أبو القاسم هو الجنيد الزاهد.

فصل فى الحديث عن النهضة الفقهيّة الحديثة

إن لكل شىء نهاية، وهكذا بعد فترة طويلة عاش فيها الفقه بين التقليد والجمود، بدأ يعود له ازدهاره وقوته.

ويرجع هذا الازدهار لضيق الناس الشديد من التقليد، واختلاف العادات، وتبدل ظروف الحياة؛ مما جعل المفكرين والعلماء يتجهون ناحية الغرب، يقتبسون تشريعه، ويطبّقونه فى بلاد الإسلام، ولعل جمود العلماء ومعاهد العلم الإسلامى - هى المسئولة عن ذلك.

وتبدأ هذه الفترة من النصف الثانى من القرن الثالث عشر الهجرى إلى الآن، وقد اختلف العلماء فى اعتبار هذه المرحلة الحالية إلى رأيين:

الأول: يرى الفريق الأول أن هذه المرحلة ما هى إلا امتداداً لمرحلة التقليد المحض، ومن هذا الفريق: الشيخ محمد الخضرى، والشيخ السائس، وأحمد أبو الفتوح، وشيخنا: محمد عبد الرحمن مندور مجتهد هذا العصر؛ حيث يقول فى ذلك: «كما ظهرت طائفة فى وقتنا الحاضر تدعو إلى تجديد الفقه ومسايرته للعصر الحاضر، ولكنها بكل أسف صحيحة فى واد بعيقة، ليس لها من أثر سوى تنظيم تبويب الفقه، وجمعه على غرار القوانين الوضعيّة، أما الموضوع والمضمون فوقف جامداً كما هو»^(١).

الثانى: ويرى الفريق الثانى أنها مرحلة يقظة ونهضة فى الفقه، وممن قال بهذا الرأى: الشيخ عبد الوهاب خَلّاف، ومحمد سلام مذكور، ومحمد مصطفى شلبى، وبدران أبو العينين بدران.

والحقيقة فى هذين الرأيين تتمثل فيما يلى:

الرأى الأول: الذاهب إلى عدم وجود نهضة فقهية حقيقية - محق؛ من حيث إنه فى هذه الفترة لم يظهر عملٌ فقهي يخرج هذه المرحلة من دائرة التقليد إلى النهضة والازدهار؛ فضلاً عن ابتعادهم عن الفقه فى كثير من أبوابه، والاستغناء عنه فى حياتهم، ومحاكمهم، على اختلاف الأقطار الإسلامية، ولو أن الأحكام الإسلامية

(١) ينظر: تنظيم الأسرة له ص (١٧).

معمولٌ بها فى المحاكم ودور القضاء - لخلف لنا ذلك ثروة فقهية حديثة تخرج بهم عن دائرة التقليد.

أما الرأى الثانى: الذاهب إلى وجود نهضة فقهية؛ فقد استند إلى ظهور بعض العناية بالفقه فى بعض الأقطار الإسلامية، وظهور مؤلفات فقهية متعددة، وموسوعات علمية كبيرة ومن هذه الموسوعات: الموسوعة الفقهية المسماة بموسوعة جمال عبد الناصر، وموسوعة الكويت، وغيرها.

وهذه الموسوعات ما هى إلا تبويب، وتنظيم للمسائل الفقهية، وجمع المعلومات المختلفة الخاصة بهذه المسائل، إلا أنها افتقرت إلى عنصر التحليل والمناقشة والترجيح؛ فضلاً عن افتقارها للأدلة والتعليل.

ونحن عندما أخذنا على عاتقنا إكمال هذا السفر الجليل فى شرح المذهب - كان ذلك رغبة منا فى المساهمة الحقيقية بالنهوض بالفقه فى العصر الحديث، محاولين سد ثغرة فى الحياة العلمية، وجاهدين فى أن نربط الفقه بحياتنا المعاصرة وما استحدث فيها من معاملات وأمر لم تكن موجودة من قبل، على ألا نهمل الآراء المختلفة بل نعرض لكل وجهات النظر التى تقع تحت أيدينا ونحللها ونناقشها ونختار الراجح منها مؤيدين كل ذلك بالأدلة والبراهين والحجج والتعليلات.

ونعقب هذا الكلام بمبحث مهم يتعلّق بهذه المرحلة من مراحل التشريع، وهو يتناول موضوع التدوين الرسمى للتشريع.



التدوين الرسمي للتشريع

رأينا - فيما سبق - ما وصلت إليه حالة التشريع الإسلامى فى عصر الجمود، وأنه قد توقّف الاجتهاد، وعم التقليد فى شتى العلوم المختلفة، وكثرت المؤلفات من متون مختصرة إلى شروح، وشروح الشروح، وحواشى، وتكملات، وجوامع الفتاوى، وتنقيح الفتاوى، وما إليها، لدرجة أن أصبح الخوض فى مجال المسائل الفقهية، من الأمور صعبة التناول.

يضاف إلى ذلك أن عدم التدوين الرسمى للأحكام الشرعية فى مسائل المعاملات قد أدى إلى زيادة هذه الصعوبة.

فالقرآن الكريم قد جمع على قراءة واحدة فى عهد الخليفة عثمان بن عفان عام ثلاثين للهجرة، غير أن السنة النبوية لم تجمع على هذا النحو؛ حيث إن الخليفة عمر ابن الخطاب رفض جمع السنن؛ بحجة أن ذلك يؤدى إلى إقبال الناس عليها على حساب الإقبال على القرآن الكريم.

ولقد حاول الخليفة الأموى عمر بن عبد العزيز أن يجمع السنن، وذلك فى أوائل القرن الثانى الهجرى؛ حيث كتب إلى أبى بكر بن حزم؛ ليجمع الحديث، غير أنه لم يوفق إلى ما أراد؛ لأنه توفى قبل إتمام جمعه.

ومن ناحية أخرى، فإن أحكام المعاملات الإسلامية لم تجمع فى قانون عام؛ فادى ذلك إلى وقوع الاختلاف فى كثير من هذه الأحكام، بالإضافة إلى وقوع الاختلاف فى الاجتهاد والآراء.

وهذه هى أهم المحاولات الرسمية لتدوين التشريع الإسلامى:

أولاً: محاولات ابن المقفّع:

كانت لابن المقفّع محاولات شتى للحد من فوضى الاجتهاد، واختلاف الأحكام، والتي لاحظها فى بدء العهد العبّاسى؛ فكتب فى ذلك إلى الخليفة أبى جعفر المنصور فى «رسالة الصحابة»، يوضح له فيها ما آلت إليه المذاهب من اختلافات، وأنه يجب وضع قانون عام لجميع البلدان الإسلامية يسيرون على وفقه، وهذا ملخّص ما جاء فى هذه الرسالة فى هذه الناحية:

«ومما ينظر فيه أمير المؤمنين من أمر هذين المصرين وغيرهما من الأمصار والنواحي - اختلاف هذه الأحكام المتناقضة التى قد بلغ اختلافها أمراً عظيماً ...

فلو رأى أمير المؤمنين أن يأمر بهذه الأقضية والسَّير المختلفة؛ فترفع إليه في كتاب، ويرفع معها ما يحتج به كل قوم من سنة أو قياس، ثم نظر أمير المؤمنين في ذلك، وأمضى في كل قضية رأيه، ونهى عن القضاء بخلافه؛ فكتب بذلك كتابًا جامعًا - : رجونا أن يجعل الله هذه الأحكام المختلطة الصواب بالخطأ - حكمًا واحدًا صوابًا، ورجونا أن يكون اجتماع السَّير قرينة لإجماع الأمر برأى أمير المؤمنين، وعلى لسانه.

غير أن ما ألمح إليه ابن المقفَّع كان مجرد اقتراح لم يصل إلى درجة التنفيذ، والذي يلمح من هذه المحاولة أن الباعث من ورائها هو الخوف من ارتكاب الخطأ في الاجتهاد، وفي استنباط الأحكام الشرعية، ومحاولة الخروج عن إسار التقليد الذي رزح الناس خلاله زمنا طويلاً.

ثانيًا: محاولات أبي جعفر المنصور:

يروى: أن أبا جعفر المنصور لما حج عام ١٤٨هـ (٧٦٥م) - طلب إلى الإمام مالك بن أنس أن يحمل الناس على علمه ومذهبه، فأبى هذا قائلاً: «إن لكل قوم سلفًا وأئمة، فإن رأى أمير المؤمنين - أعز الله نصره - قرارهم على حالهم - فليفعل».

ثم إن أبا جعفر يوم حج عام ١٦٣هـ (٧٧٧م) - أعاد على الإمام مالك اقتراحه السابق، وقال له: «يا أبا عبد الله، ضع هذا العلم «الفقه»، ودون منه كتبًا، وتجنب شدائد عبد الله بن عمر، ورخص عبد الله بن عباس، وشوارد ابن مسعود، واقصد إلى أواسط الأمور، وما اجتمع عليه الأئمة والصحابة - رضى الله عنهم - لنحمل الناس - إن شاء الله - على علمك وكتبك، ونبشها في الأمصار، ونعهد إليهم ألا يخالفوها».

فكتب مالك «الموطأ»، ولكنه رفض أن يحمل الناس على مذهبه، ورفض ذلك - أيضًا - في عهد هارون الرشيد.

وهكذا ظلَّ الأمر - كما هو عليه - دون تنفيذ للمحاولات الداعية إلى تدوين الأحكام الفقهية، حتى أيام الدولة العثمانية.

وكان من أراد الاطلاع على مسألة شرعية مّا، فما عليه إلا أن يعتمد إلى الكتب الفقهية، وشروحها، وحواشيها، وما إلى ذلك؛ ليصل إلى مراده.

ثالثاً: الفتاوى الهندية:

وتسمى بـ «الفتاوى العالمية»؛ وذلك نسبة إلى السلطان محمد أورنگ ذيب بهادر عالمكير^(١)، وهو أحد ملوك الهند الذين اهتموا بجمع هذه الفتاوى فى القرن الحادى عشر الهجرى، وقد أُلِّفَ لجنة من مشاهير علماء «الهند» برئاسة الشيخ نظام؛ ليؤلفوا كتاباً جامعاً لظاهر الروايات المتفق عليها والمفتى بها، كذلك ليجمعوا فيها النواذر التى تلقتها العلماء بالقبول.

ولم يكن هذا الجمع شبه الرسمى إلزامياً، كما هو الحال فى القوانين الحديثة؛ كذلك لم يقتف مناهجها فى النمط والأسلوب؛ بل ما هو إلا جمع للمسائل الفقهية المتعددة، التى بعضها حقيقى واقعى، وبعضها فرضى، مع بيان الأقوال المختلفة فى هذه المسائل.

وأخيراً: فإن كتاب الفتاوى الهندية كتاب جامع يقع فى ستة أجزاء ضخمة، مرتَّب ترتيب كتاب الهداية للمرغينانى، ويبحث فى العبادات والمعاملات؛ كباقى الكتب الفقهية الإسلامية، وقد كان ولا يزال من المراجع الشهيرة فى الفقه الحنفى.

رابعاً: القوانين العثمانية:

لما انتشرت حركة تدوين القوانين الأوربية الحديثة فى مطلع القرن التاسع عشر - رأت الدولة العثمانية - فى ذلك الوقت - وجوب إصدار القوانين الموافقة لها؛ تَبَعاً لمقتضيات الحاجة فى ذلك العصر.

ففى سنة ١٨٥٠م، أصدرت قانون التجارة، نقلاً عن القانون الفرنسى. وفى سنة ١٨٥٨م، أصدرت قانون الأراضى، ثم وضعت قانون الجزاء، نقلاً عن القانون الفرنسى أيضاً، ولكنها أدخلت عليه فيما بعد تعديلات كثيرة مأخوذة عن القانون الإيطالى، ثم أصدرت قانون أصول المحاكمات التجارية عام ١٨٦١، وقانون التجارة البحرية عام ١٨٦٤م، وقانون أصول المحاكمات الحقوقية عام ١٨٨٠م، وذيله عام ١٩١١م، وقانون الإجراء عام ١٩٠٦م، وقوانين أخرى خاصة عديدة: كنظام أموال الأيتام، وقانون حكام الصلح، وقانون أصول المحاكمات الشرعية، وغيرها.

(١) ينظر: قاموس الأعلام لسامى بك (٤/٣٠٤٩).

ومما ينبغى أن يشار إليه : أن تدوين القوانين العثمانية قد تأثر كثيرًا بما هو الحال فى القوانين الأوروبية ؛ حيث كان معظمها مأخوذًا عن هذه القوانين بتبويبه ونصوصه وروحه .

غير أنه -تمشيًا مع الضرورة التجارية ، والتطور الاجتماعى - رأت الدولة العثمانية أن تأتى بعض مدوناتاها متوافقة والشرع الإسلامى ، بيد أن البعض الآخر جاء مختلفًا عنه . وعلى سبيل المثال :

لم يقر قانون الجزاء العثمانى العقوبات الشرعية كقطع يد السارق والجلد وما أشبه ، خلافًا لتحريم الربا فى الشرع ، وأجيزت الفائدة القانونية فى أصول المحاكمات الحقوقية (المادة ١١٢) ، وأجيزت الفائدة الرضائية فى المداينات العادية ، والتجارية ؛ بمقتضى نظام المراقبة .

خامسًا : مجلة الأحكام العدلية :

لما رأت الدولة العثمانية ضرورة جمع القانون المدنى ، ومدى الحاجة إلى ذلك - قامت بتكوين لجنة اسمها : جمعية المجلة «مجلة جمعيتى» ، مؤلفة من سبعة علماء ، برئاسة أحمد جودت باشا ناظر ديوان الأحكام العدلية . وكان أعضاؤها فى البدء السادة : أحمد خلوصى ، وأحمد حلمى من أعضاء ديوان الأحكام العدلية ، ومحمد أمين الجندى ، وسيف الدين من أعضاء شورى الدولة ، والسيد خليل مفتش الأوقاف ، والشيخ محمد علاء الدين بن عابدين ، ولكن تشكيل هذه اللجنة تغير أثناء مدة عملها ؛ فاستبدل بعض أعضائها ، وزيد عليها أعضاء آخرون .

وكانت غاية اللجنة «تأليف كتاب فى المعاملات الفقهية ، يكون مضبوطًا سهل المأخذ ، عاريًا من الاختلافات ، حاويًا للأقوال المختارة ، سهل المطالعة على كل أحد» .

وسبب التدوين - كما أوضحته اللجنة فى تقريرها الذى رفعته إلى الصدر الأعظم غالى باشا بتاريخ المحرم سنة ١٢٨٦ هـ (١٨٥٩م) - هو : أن «علم الفقه بحر لا ساحل له ، واستنباط درر المسائل اللازمة منه لحل المشكلات يتوقف على مهارة علمية ، ومملكة كلية ، وعلى الخصوص مذهب الحنفية ؛ لأنه قام فيه مجتهدون كثيرون متفاوتون فى الطبقة ، ووقع فيه اختلافات كثيرة ، ومع ذلك : فلم يحصل فيه تنقيح ؛ كما حصل فى فقه الشافعية ، بل لم تزل مسائله أشتاتًا متشعبة ؛ فتميز القول

الصحيح من بين تلك المسائل والأقوال المختلفة، وتطبيق الحوادث عليها - عسير جداً، وعدا ذلك؛ فإنه بتبدل الأعصار تبدل المسائل التى يلزم بناؤها على العرف والعادة».

وقد باشرت اللجنة عملها عام ١٢٨٥هـ (١٨٦٩م)، وعرضت المقدمة والكتاب الأول من المجلة على شيخ الإسلام وغيره من المقامات، وأدخل عليها ما لزم من التهذيب والتعديل، ثم تقاسم أعضاء اللجنة العمل، فاشترك فى بعض كتبها فريق منهم دون الآخرين إلا رئيسها؛ فإنه اشترك فى أبوابها جميعاً، وقد تم ترتيبها عام ١٢٩٣هـ (١٨٧٦م).

هكذا كان تدوين القانون المدنى العثمانى، وقد نشر بإرادة سنية من السلطان باسم مجلة الأحكام العدلية.

محتويات المجلة العدلية

يجد المتصفح لمجلة الأحكام العدلية أنها تحتوى على ألف وثمانمائة وإحدى وخمسين مادة (١٨٥١)، وتقسم إلى مقدمة وستة عشر كتاباً، فالمقدمة مؤلفة من مائة مادة: الأولى فى تعريف علم الفقه وتقسيمه، والباقية فى القواعد الكلية العامة. وكتبها هى: كتاب البيوع، كتاب الإيجارات، كتاب الكفالة، كتاب الحوالة، كتاب الرهن، كتاب الأمانات، كتاب الهبة، كتاب الغصب والإتلاف، كتاب الحجر والإكراه والشفعة، كتاب الشركات، كتاب الوكالة، كتاب الصلح والإبراء، كتاب الإقرار، كتاب الدعوى، كتاب البيّنات والتحليف، كتاب القضاء. والنظر إلى المذهب الفقهى الذى اقتفته هذه المجلة - يجد أنها بوجه عام تأخذ عن كتب ظاهر الرواية عند الأحناف.

وفى حالة اختلاف الأقوال وتعدددها عند أبى حنيفة وأصحابه - كانت المجلة تختار القول الموافق لحاجات العصر، وروح ومقتضيات المصلحة. وعلى سبيل المثال: الحجر على السفه، أخذت المجلة برأى الإمامين: أبى يوسف، ومحمد بن الحسن الشيبانى، وتركت رأى الإمام الأعظم. وكذلك أخذت برأى أبى يوسف فى عقد الاستصناع، وهكذا. ثم إنها تركت فى بعض المسائل القليلة ظاهر الرواية الحنفية، وأخذت بغيرها،

مثاله: فى ضمان منافع الشئ المغصوب، رجّحت رأى الفقهاء المتأخرين فى المذهب الحنفى، وهو رأى قريب من المذهب الشافعى. وكذلك رجحت قول أبى الليث السمرقندى - صاحب النوازل - بجواز بيع الوفاء فى المال المنقول، خلافاً لظاهر الرواية.

وأخيراً: تركت المجلة قول الفقهاء الحنفية فى مسائل طفيفة، وربما كان ذلك بطريق الخطأ؛ كما نرى مثلاً فى تعريف الغبن الفاحش؛ فقد نصت على أن هذا الغبن: هو على قدر نصف العشر فى العروض، والعشر فى الحيوانات، والخمس فى العقار، أو زيادة (المادة ١٦٥)؛ على حين إن الفتوى عند الحنفية هى على رأى نصير بن يحيى البلخى الذى اعتبر الغبن الفاحش ما زاد على القدر المذكور، لا ما كان مساوياً له.

وخلافاً للفتاوى العالمكيرية، وغيرها من جوامع الفقه الإسلامى، فإن المجلة لم تبحث فى العبادات، ولا فى العقوبات، بل لم تتّخوِ إلا الأحكام الفقهية المتعلقة بالمعاملات المدنية.

وأخيراً: فإن هناك بعض الملاحظات على هذه المجلة، وهى:
أولاً: لم تبحث المجلة فى الأحوال الشخصية، من: زواج، وطلاق، ونفقة، وبنوة، ونسب، وولاية، ووصاية، وحضانة، وما إليها، إلا ما جاء فى الكتاب التاسع عن الحجر.

وكذلك لم تبحث فى: أحكام الإرث، والوصية والمفقود، والأوقاف، ولا فى بعض الأمور الأخرى التى نجدها فى القوانين المدنية الحديثة.

ويعود السبب فى ذلك إلى الخلاف الكبير الواقع فى بعض هذه المسائل، وإلى تعدد العناصر والأديان فى المملكة العثمانية، وإلى سياسة التسامح التى اتبعتها الدولة فى ذلك الوقت مع غير المسلمين، وتركها لهم الحرية فى أمورهم المذهبية، وأحوالهم الشخصية.

وقد بقى الأمر كذلك حتى سنة ١٩١٧م، حين سنّت الدولة قانوناً للزواج والفرقة، صدر باسم قانون العائلة فى ٨ محرم ١٣٣٦هـ.

وهذا القانون - وإن كان فى الأصل على مذهب الدولة الحنفى - إلا أنه فى كثير من المسائل أخذ عن باقى المذاهب الإسلامية؛ كما فى فساد زواج المكره، وبطلان

طلاق السكران أو المكره، وتفريق الزوجين عند الشقاق والنزاع، وغير ذلك من المسائل.

ثانيًا: ليس في المجلة نظرية عامة للموجبات والعقود؛ فنرى مثلاً قواعد الإيجاب والقبول التي تتعلق بجميع العقود مندرجة في كتاب البيوع، ونرى معظم أحكام الجرم المدني مبثثة في المواد المتعلقة بالغصب، والإتلاف، وما شاكل.

ثالثًا: أخذت المجلة بنظرية العقد الفاسد، واشترطت لصحة بعض العقود شروطاً تقيد حرية التعاقد، ولم تأخذ ببعض التسهيلات التي جاءت في المذاهب الأخرى، مثاله: جاء فيها أن «تأجيل الثمن في البيع لمدة غير معينة؛ كأمطار السماء - يكون مفسداً للبيع».

ثم إن المجلة - خلافاً للشافعي - لم تعتبر المنافع من الأموال المتقومة؛ فلذا لم يضمن الغاصب منافع الشيء المغصوب إلا في بعض الأحوال (المادة ٥٩٦) . . . إلخ. ولكن هذا النقص أزالته المادة ٦٤ من قانون أصول المحاكمات الحقوقية العثمانية المعدلة بقانون ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٢ هجرية - ١٩١٤ ميلادية)، التي وضعت مبدأ حرية التعاقد في القانون العثماني؛ فأباحت جميع العقود والتعهدات التي لا تخل بالأنظمة والآداب والنظام العام، واكتفت باتفاق المتعاقدين على النقاط الأصلية؛ ليتم العقد بينهما - ولو لم تذكر النقاط الفرعية - وأجازت التعاقد على الأشياء المستقبلية، واعتبرت في حكم المال كل الأعيان والمنافع والحقوق التي جرت العادة على تداولها.

شروح مجلة الأحكام العدلية

لأجل تفسير المعاني المتناثرة بين دفتي مجلة الأحكام العدلية، ولتوضيح مصادرها، وأدلتها، وموادها - كان لا بد من وجود شروح عليها تقوم بهذه المهمة. وقد تعددت هذه الشروح، واختلفت مناهجها، وتنوع مؤلفوها. ومن أهم هذه الشروح: شروح عاطف بك، ورشيد باشا، وجودت باشا وغيرها.

ومن أقدم هذه الشروح في اللغة العربية: الشرح المسمى بـ «مرآة مجلة أحكام عدلية»، تأليف/ مفتي قيصري السابق مسعود أفندي، المطبوع بالأستانة سنة ١٢٩٩ هـ

(١٨٨١م)، وهو شرح باللغة العربية على المتن التركي ، يحتوى على بيان صحيح للمآخذ مع شرح وجيز واضح.

ثم تلاه شرح المرحوم سليم رستم باز اللباني - من أعضاء شورى الدولة العثمانية سابقاً؛ فقد طبع شرحه سنة ١٨٨٨م ، ثم أعيد طبعه مراراً. وكذلك أصدر السيد يوسف آصاف شرحاً بعنوان: «مرآة المجلة»، يقع فى جزأين.

أما أكبر شروح المجلة وأجلها : فهو الشرح المسمى بـ«درر الأحكام شرح مجلة الأحكام» ، تأليف على حيدر الرئيس الأول لمحكمة التمييز العثمانية، وأمين الفتيا، ووزير العدلية، وأستاذ المجلة بمعهد الحقوق فى إستانبول، وهذا الشرح يقع فى ستة عشر جزءاً، مقسمة على حسب تقسيم كتب المجلة، بعضها كبير، والآخر صغير، وهو شرح واسع، وفيه الأدلة الشرعية لكل من الأحكام مع بيان المصادر والمناقب.

وعلى الجملة: هو تفسير وافٍ يدل على علم مصنفه الغزير، وعلى اطلاعه الواسع، وقد نقل عنه بعض الشراح المتأخرين، وعزبه عن التركية المحامى الأستاذ فهمى الحسينى.

وأول شروح المجلة الحديثة - الشرح المسمى : «كتاب الأدلة الأصلية الأصولية شرح مجلة الأحكام العدلية فى قسم الحقوق المدنية» صنفه عام ١٩١٩ الأستاذ محمد سعيد مراد الغزى، أحد أساتذة معهد الحقوق فى «دمشق»، وهو شرح وجيز يقع فى ثلاثة أجزاء صغيرة، ويحتوى فى المواد الكلية على مقابلات مفيدة. وقد تلاه عام ١٩٢٧م شرح آخر للأستاذ محمد سعيد المحاسنى، أستاذ المجلة - أيضاً - فى معهد «دمشق»، وهو كتاب مدرسى يقع فى ثلاثة أجزاء، مرتبة على نمط شرح على حيدر، مع حذف المراجع، وإضافة بعض المقابلات بالقوانين الحديثة. وهناك شرح آخر صنفه مفتى «حمص» المرحوم محمد خالد الأتاسى، وأتمه، ونشره ولده المفتى سماحة محمد طاهر الأتاسى، وهو شرح كبير وافٍ، يقع فى ستة أجزاء، وفيه ذكر للمراجع الفقهية المعتمد عليها.

وكذلك ظهر شرح للمجلة، من تأليف السيد منير القاضى، عميد كلية الحقوق فى «بغداد»، وهو يقع فى خمسة أجزاء مبنية؛ بحسب المواضيع، لا بحسب أرقام

المواد.

وتوجد شروح أخرى، معظمها يقتصر على بعض مواد المجلة، وخاصة المائة الأولى، ولسنا نرى مجالاً لإطالة الكلام فيها.

هذا وقد حاولنا في تكملتنا هذه للمجموع أن نساهم في عملية التدوين الرسمي للتشريع، فعمدنا إلى تطعيم بعض الأبواب والكتب الفقهية بالكثير من الفتاوى المعاصرة، إضافة إلى بعض الصياغات القانونية لبعض الأبواب الفقهية، إلى جانب التوسع بقدر المستطاع في شرح الأبواب الفقهية لمحاولة الوقوف على كل فروعها ومتعلقاتها.

وحتى تكمل الفائدة ويعم النفع نخرج قليلاً على التكميلات الأخرى للمجموع، لنبين لك - عزيزي القارئ - ما دفعنا - بجوار ما سبق - إلى إعادة تكملة شرح المذهب.

المجموع وتكميلاته

إن الناظر فى تكميلات المجموع يجد أن أكثر هذه التكميلات شيوعاً وأشهرها ذيوعاً وأهمها على الإطلاق تلك التكملة التى قام بها فضيلة الشيخ محمد نجيب المطيعى رحمه الله .

وقد ذكر رحمه الله فى مقدمة الجزء الثانى عشر وهو الجزء الأول من تكملته سبب إقدامه على هذا العمل الجليل فقال: «إذا بى أبشر برؤيا للإمام النووى يقلدنى سبحة حباتها أشبه بأسفار الكتب، وأنا امرؤ قليل الرؤى إلى حد الندرة، ولا أرى إلا رؤيا يكون لها شأن ضخم يترك فى حياتى الخاصة أثراً دائماً، وقد لا تتجاوز رؤى طيلة حياتى التى قاربت السبعين خريقاً عدد أصابع اليدين، فلما أصبحت وأجلت خاطرى فى هذه الرؤيا، وكانت نفسى تراودنى أن أقدم على إكمال المجموع، ولكن ضخامة العمل وهيبة المقام تأخذ بحجزتى أن أخطو نحو تنفيذ ما أحجم به فى خاطرى حتى كانت هذه الرؤيا التى كنت قد كتمت أمرها حتى لا أصاب بعدم إتمامه وضعاً أو طبعاً، فرأيت منى عزيمة لم أعهد لها فى أى عمل أتيت، وإقداماً لم أدر من عجب حل بى عانيته، ومنهاجاً واضحاً مضيقاً ماثلاً أمامى عانيته، فشمرت ساعدى وخضت هذا الشج المائج، والخضم الهائج، وأحسست أنى دعوة الإمام النووى المستجابة، وأنى مسخر بيد القدرة لتحقيقها بعد تعليقها.

وكان الكتاب على نقصانه مرجعاً لكل من كتب فى الفقه وأصوله أو الحديث وعلومه، أو اللغة وفروعها، طيلة سبعة قرون، مع أنه لم يتناول سوى العبادات وبعض كتاب البيوع، وعندما انتهيت من تحقيق المجموع فى مطبوعه ومخطوطه، ووصلت فى الأمر الذى أحسست بأنه تكليف وتشريف أن أتم هذا الكتاب وأن يتحقق على يدى ما كان معلقاً من دعوة الإمام الولى الحافظ النووى، واعتقدت أن فى إكماله كرامة جليلة له رضى الله عنه؛ لأن وضوح الكرامة وجلاءها فى أن يتحقق الدعاء على يد مسكين لا يخطر على بال أحد أنه يستطيع أن يخط حرقاً واحداً فى تكملته، فليس الفقير من المشهورين ولا ذوى الألقاب العلمية، ولا المناصب الدينية، ولا توجد شميمة صلة تربطه بمثل هذا العمل المتعظم، ومن هنا كانت الكرامة للإمام النووى جليلة جلاء النهار».

على أن هذه التكملة لم تتم إلا بمرارة بالغة تجرعها صاحبها وهو وراء القضبان

فى زمن طال فيه ليل الظالمين، قال - رحمه الله - : «وحين وصلت إلى أواخر الجزء السادس عشر فى طبعتنا السابقة والسابع عشر فى طبعة القلعة سجنّت فى سجون عبد الناصر ﴿هَذَاكَ أَتَيْتِ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زَلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ١١] وظن بعضهم أنه لم يؤذن لى فى إتمامه كما لم يؤذن لسلفى الكريمين، كما ظن كثير منهم أن فى حبسى هذه المرة - وقد سبق قبله حبوس - نهاية الأجل، وختام الحياة، وعلى هذا يكون الكتاب قد تناوله ثلاثة منهم اثنان من أعلام الإسلام لم يتم على أيديهما، الأمر الذى أغرى بعض ذوى النفوس الصغيرة، والقلوب المريضة، أن يتناول على هذا الأمر الجلل، ويفتات على تسلق هذا الجبل، ويقحم نفسه فى هذا العمل، بعنق فيه قتل، ويد فيها رعدة وشلل، وعقل فيه خبل وخلل، وقدم فيها زلل، فاهتبلوا فرصة غيابة فى سجون ناصر، وأخرجوا شيئاً شائهاً يقطع المرائر، قد حشى بالجهالات، سداه الضلالات ولحمته العظام الجسيمات وأسمى الجزء الثامن عشر ولا يزال مع الأسى الشديد يطبع مع طبعة مزورة، لفق منها بعض المتهالكين على النهب والسلب والكسب الحرام ٢٠ جزءاً، ليضلّلوا الراغبين فى المجموع والواقفين فى تكملته بعددها من الأجزاء البالغة العشرين جزءاً، وزين لهم الشيطان عملهم فلفقوا هذا العدد وغلفوه وزخرفوه وذهبوه وجعلوه ذا ورق أصفر ليكون الغش كامل الأركان متقن المعالم، لارتباط اللون الأصفر بما ألفه الناس من كتب التراث، وحذفوا اسمى من الأجزاء التى سرقوها من تكملتى فى طبعتها الأولى (طبعة القلعة) فكم من اللعنات انصبت عليهم من ضحاياهم حين استبانوا وجه الحق، وعرفوا مكر المحتالين من آكلى السحت والجنة على العلم وأسفاره، ومن عجب أن مرتكب هذه الجناية قد مات عقب انتهائه من طبع هذه النسخة المزورة وترك لغيره يجنى ثمرة هذه الجريمة مالا؛ فيكون قد باع آخرته بدنيا غيره.

لهذا أزمعت أن أزيد فى كل جزء ما يشبع مادته العلمية استدراكاً لما فاتنى، وانصياعاً لمن نصحنى، وتفويئاً على المزورين أن يستمرثوا الزور إلى غير نهاية، فاعتمدت على الله العلى القدير أن يوفقنى لا لزيادة كل جزء بل لزيادة أجزائه عدداً فأبلغ بها إن شاء الله تعالى أربعة وعشرين جزءاً كل جزء منها أكبر من الطبعة بمقدار الربع أيضاً، أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يجعله لى لسان صدق فى الآخرين، وأن يكون شفيعاً لى يوم الدين ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَدِّدُ عَنْ نَفْسِهَا﴾

[النحل: ١١١] وأن يصلح به من أمتى وذريتى، وأن يشرح صدور الحكام بالحكم بشرائع الإسلام، فينتفعوا - إن أرادوا - من بحوثه وتحقيقاته، وتوجيهاته وإقراراته، حيث نرى فى الأفق بشارئ النصر للإسلام لائحة، وعوامل ظهوره بادية ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣] وكل ما هو آت قريب.

وقد بين الشيخ المطيعى ملامح منهجه فى تكملته فقال: «لذا كان على أن أوضح منهجى فى تناول شرح ما بقى من المذهب وهو يبلغ ثلثيه إذ لم يشرح شيخاى سوى ثلثه فقط.

ولما كانت الأبواب والكتب الباقية عليها مدار النظام العام والخاص للأمم، وكانت تتناول النظام الإسلامى الاقتصادى والاجتماعى والجنائى والخلقى والسياسى والعسكرى والدولى كان على أن أرجع إلى علماء الاقتصاد فيما يتصل بأحكام الشركة والقرض والقراض والمراوحة وما استجد فى حياة الأمم من معاملات كالتأمين وعقود الامتياز والشركات المساهمة والمحدودة وذات التوصية وغيرها من أنواع العقود، ونظم المصارف (البنوك) التى أصبحت عصب الحياة العامة بل والخاصة من حيث إنها أحرار لأموال تحفظها لأربابها وتصونها من السرقة والحرق والغرق والتلف والضياع وما إلى ذلك من آفات. وقد تعرضت فى هذه الطبعة إلى هذه الأمور بالتفصيل الذى يشبع نهم طالبى حكم الله فيما يريدون الشروع فيه من عودة إلى شريعة الخالق جل وعلا، والبعد عن شرائع العقول البشرية القاصرة، والتصويتات الغوغائية الشاردة أو الماكرة، والقوانين الوضعية العائرة، وسيرى القارئ إن شاء الله جهداً مبذولاً فى هذا الأفق المالى رجعت فيه إلى أهل التوفر والتخصص، ونقلت الآراء المخالفة فيما اضطرت عليه آراء الناس فى أمور الأموال فنقلتها بحيدة بغير أن أمس مقاصد أربابها ثم أردفتها مناقشتها مع نقل أقوال من يكون رأيهم هو المحجة مع الإفاضة فى أدلة كل فريق حتى تنتهى إلى القول الفصل الذى إليه المصير.

أما فى بقية الكتب والأبواب فقد استوعبنا مذاهبها وأقوال علماء كل مذهب وأدلته الثقيلة والعقلية وأصول هذه الأحكام ومردّها إلى القواعد الكلية التى نسلك فيها مسلك أصحابنا أصحاب الوجوه فيما لم يكن فيه حكم قطعى أو كانت فيه أوجه أو

أقوال أو أحوال أو طرق ويقتضينا المقام الترجيح بينها أعملنا أصولنا كما نعمل أصولاً أخرى ليست على طريقتنا أو نجمع بين الأصولين والطريقتين، هكذا اتضح لنا من نصوص المطيعي - رحمه الله - مدى جسامته هذه المهمة، مهمة تكملة المجموع، ومدى تفاهة التكميلات الأخرى التي أشار إليها. ونحن قد أثرنا نقل نصوص الشيخ على طولها؛ لأننا نوافقه على ما جاء فيها من أهمية المجموع وخطورة الإقدام على تكملته، وأن أحداً ممن حاول ذلك لم يستطع أن يأتي بشيء ذي بال، كما نوافقه على ضرورة الرجوع إلى ذوى التخصصات الحديثة فى كثير من الأبواب.

إلا أن الشيخ المطيعي - رحمه الله - لم يكن دقيقاً فى نقله ولا محققاً فى عزوه بل وقع فى كثير مما يعد من عظام الأمور عند المشتغلين بالتصنيف والتأليف، نذكر منها:

أولاً: فى توثيق المنقول: فقد تبين لنا فى أثناء عملنا فى هذا الكتاب أن الشيخ رحمه الله ينقل الصفحات الطوال والأبواب الكبار دون إشارة إلى مرجع أو إيماء إلى مصدر بل إنه لا يتورع أن ينسب الكلام صراحة لنفسه بعبارات تمتلئ إعجاباً وفخراً ونيتها، وفى الحقيقة يكون الكلام لغيره، فهذا هو ذا يقول - مثلاً -: ونمضى فى خوض مسائل القسامة مما لم يتعرض له المصنف، ولا غيره من أصحاب المصنفات المطولة ونعده من محض واجبنا، فنقول [المجموع (٥٧٤/٢٢)].

فتجده يفتخر بنفسه وما سيأتى به على المصنف، وغيره من أصحاب المصنفات المطولة - وما أدراك من هم من الفحول الجلة العظام - ثم يتضح لنا أن الكلام فى الحقيقة ليس كلام المطيعي وإنما هو نص كلام العمرانى فى كتابه: البيان.

وكتاب البيان هذا هو الركن الأساسى الذى قامت عليه تكملة المطيعي للمجموع، ولا نبالغ البتة إذا ذكرنا أن ثلاثة أرباع هذه التكملة هى نسخة من كتاب البيان مجزأة تجزئاً موافقاً لترتيب صاحب المذهب، والربع الباقي بمثابة سد فراغات عن طريق تخريج الأحاديث وشرح بعض اللغات، وذكر بعض الأحكام من الحاوى والروضة وأمثالهما، لما لم يستطع الحصول عليه من البيان.

وحتى يكون كلامنا مصحوباً بالدليل، فلتراجع عزيزى القارئ كتاب الرهن أو

الصداق أو الطلاق مثلاً وتقابلها على البيان - فإنك ستحصل على نسخة من كتاب البيان، لكنها للأسف ستكون نسخة محرفة، بل شديدة التحريف كما سنوضح ذلك فيما بعد.

وحتى تزداد يقيناً بأن تكملة المطيعي رحمه الله ما هي إلا نقلاً - غير معزو - عن البيان، فإننا نذكر لك ما استطعنا الوقوف عليه من كتب وأبواب اعتمد فيها المطيعي اعتماداً كلياً على البيان، وقد قمنا بمقابلتها على البيان؛ لتزداد نحن تأكيداً، فازدداً يقيناً بنسبة المذكور فيها إلى صاحب البيان، لكننا نأسفنا كثيراً، على ما وقع فيه من تحريف.

ومن نماذج هذه الأبواب والكتب:

- ١ - كتاب الفرائض.
- ٢ - كتاب النكاح.
- ٣ - كتاب الصداق.
- ٤ - باب المتعة.
- ٥ - باب الوليمة والنثر.
- ٦ - باب عشرة النساء والقسم.
- ٧ - كتاب الخلع.
- ٨ - كتاب الطلاق.
- ٩ - كتاب اللعان.
- ١٠ - باب ما يلحق من النسب وما لا يلحق.
- ١١ - كتاب الأيمان.
- ١٢ - باب مقام المعتدة والمكان الذي تعتد فيه.
- ١٣ - باب الإحداد.
- ١٤ - كتاب الرضاع.
- ١٥ - كتاب النفقات.
- ١٦ - باب تحريم القتل ومن يجب عليه القصاص ومن لا يجب.
- ١٧ - باب القصاص في الجروح والأعضاء.
- ١٨ - باب الديات.

- ١٩ - باب أروش الجنايات .
- ٢٠ - باب العاقلة وما تحمله من الديات .
- ٢١ - باب اختلاف الجاني وولى الدم .
- ٢٢ - باب الهدنة .
- ٢٣ - باب حد قاطع الطريق .
- ٢٤ - كتاب الأقضية .
- ٢٥ - باب القسم .
- ٢٦ - باب الدعوى والبيّنات .
- ٢٧ - القسامة .
- ٢٨ - كتاب الشهادات .
- ٢٩ - باب تحمل الشهادة وأدائها .
- ٣٠ - باب الشهادة على الشهادة .
- ٣١ - باب الحجر .
- ٣٢ - كتاب الصلح .
- ٣٣ - كتاب الحوالة .
- ٣٤ - كتاب الضمان .
- ٣٥ - كتاب الشركة .
- ٣٦ - كتاب العدد .
- ٣٧ - كتاب الرهن .
- ثانيًا: أدى النقل عن البيان بلا عزو ولا نسبة فى كثير من الأحيان إلى عملية سطو من المطيعى على كلام العمرانى صاحب البيان، فيتوهم القارئ أنه يقرأ كلام المطيعى صراحة، فى حين أنه كلام العمرانى، والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا، منها: قول المطيعى: «قال فى الأم: وإن قال لعبده سالم: إن مت من مرضى هذا فأنت حر، وقال لعبده غانم: إن برئت من مرضى هذا فأنت حر، ثم مات وأقام سالم بيته أنه مات من مرضه ذلك وأقام غانم بيته أنه برئ من مرضه ذلك ومات من غيره فهما متعارضتان قولًا واحدًا لأن كل واحدة منهما تكذب الأخرى - قال المصنف: فيرق العبدان . قلت: وينبغى أن يقال هنا . . .» إلى آخر الكلام [المجموع (٢٢/ ٥٠٤ - ٥٠٥)]

حيث يظن القارئ من لفظة (قلت) أن الكلام للمطيعي في حين أنه كلام العمراني .
والأشد من ذلك أن يزيد المطيعي في تعمية القارئ، فينوه بقول منسوب إلى
البيان، ثم يعقبه بقوله: (قلت) ؛ فلا يشك القارئ حيث أن الكلام للمطيعي وهو في
الحقيقة للعمراني، من ذلك مثلاً قوله: «إذا كان هناك زوج وأبوان، قال أصحابنا:
فللزوجة النصف وللأم ثلث ما بقي، وللأب الباقي وأصلها من ستة للزوج ثلاثة،
ولللأم ثلث ما بقي وهو سهم وللأب سهمان، وقال بعض أصحابنا كما أفاده صاحب
البيان: للأم هاهنا الثلث، ولا يقال لها ثلث ما بقي، قلت: ومعنى العبارتين واحد
لأن العبارة الواحدة هي المشهورة وبه قال عامة الصحابة والفقهاء. [المجموع (١٧)/
(٧٩)].»

هكذا لا يشك القارئ هاهنا في أن هذا الكلام الأخير المسوق بعد لفظة (قلت)
هو كلام المطيعي، إلا أن القارئ إذا ما راجع البيان، فإنه سيجد أن صاحب الكلام
هو العمراني، إلا أنه سيتأسف ويتجرع الحسرة على ما ابتلى به العمراني على يد
المطيعي حيث سطا على كلامه وحرفه؛ لأن القارئ سيجد العبارة الصحيحة في
البيان كالتالي: إذا كان هناك زوج وأبوان، قال أصحابنا: فللزوجة النصف وللأم ثلث
ما بقي، وللأب الباقي وأصلها من ستة للزوج ثلاثة، وللأم ثلث ما بقي وهو سهم
ولللأب سهمان. وقال القاضي أبو الفتوح: للأم هاهنا السدس، ولا يقال لها ثلث ما
بقي، قلت: ومعنى العبارتين واحد لأن العبارة الأولى هي المشهورة وبه قال عامة
الصحابة والفقهاء.

ثالثاً: تفنن المطيعي في تعمية القارئ؛ لينسب الكلام إليه بلا شك ولا ريبه، حيث
أخذ في إجراء تغييرات ظاهرية هامشية على نص صاحب البيان، بإدخال بعض الكلمات
العصرية التي توهم القارئ بأن الكلام كلام عصري لا علاقة له بكتب السلف، والأمثلة
على ذلك أكثر من أن تحصى، وسنعرض لبعض منها في الجدول الآتي^(١):

(١) تنبيه: الكلمات التي تكتب بينط أسود في نصوص البيان نشير بها إلى الكلمات التي حرفها
المطيعي أو صحفها، أو سقطت منه أو غيرها.

نص صاحب البيان	نص المطيعي	مكان الكلام في المجموع
<p>(القسم الثاني) صلح هو فرع على الإجارة، وهو أن يدعى عليه عينا في يده أو دينا في ذمته فيقر له به، ثم يصالحه من ذلك على سكنى داره شهرا، أو استعمال سيارته مدة معلومة فيصح ذلك، ويملك المقر ما ادعى عليه به، ويملك المقر له منفعة الدار والعبد.</p>	<p>(القسم الثاني) صلح هو فرع على الإجارة، وهو أن يدعى عليه عينا في يده أو دينا في ذمته فيقر له به، ثم يصالحه من ذلك على سكنى داره شهرا، أو استعمال سيارته مدة معلومة؛ ويملك المقر ما ادعى عليه به، ويملك المقر له منفعة الدار والسيارة.</p>	<p>٦٧/١٣ في أقسام الصلح</p>
<p>أما كيفية الضرر، فإن ذلك معتبر بالعادة في ذلك الشارع، فإن كان شارعا لا تمر فيه القوافل والجيوش والركبان فيشترط أن يكون الجناح عاليًا بحيث يمر الماشى تحته متصبا، وإن كان الشارع تمر فيه الجيوش والقوافل والركبان اشترط أن يكون الجناح عاليًا.</p>	<p>أما كيفية الضرر، فإن ذلك معتبر بالعادة في ذلك الشارع، فإن كان شارعا لا تمر فيه القوافل والجيوش والركبان أو الترولى أو الترام فيشترط أن يكون الجناح عاليًا بحيث يمر الماشى تحته متصبا، فإن كان الشارع تمر فيه الجيوش والقوافل أو الركبان أو المركبات الكهربائية والبخارية اشترط أن يكون الجناح على.</p>	<p>٨٠/١٣ فيما لو أخرج أحد السكان إلى الشارع ما يضر بالمارة.</p>

<p>إذا اشترى رجل من رجل سيارة بألف ثم أحال المشتري البائع بالألف على رجل عليه للمشتري ألف، ثم وجد المشتري بالسيارة عيبا فردها. فإن ردها بعد قبض البائع مال الحوالة انفسخ البيع ولم تبطل الحوالة بلا خلاف على المذهب.</p>	<p>١٢١/١٣</p>
<p>وإذا قال: بع سيارتك من فلان... إلخ.</p>	<p>١٨٦/١٣</p>
<p>يبطل الضمان بالشروط الفاصلة؛ لأنه عقد يبطل بجهالة المال فبطل بالشروط الفاصلة كالبيع، وفيه احتراز من الوصية، فإن قال: بعتك عبدى هذا بألف درهم على أن يضمن لى فلان بها عليك على أنه بالخيار: فهذا شرط يفسد الضمان، وهل يفسد البيع فى العبد بذلك؟ فيه قولان؟</p>	<p>١٨٨ - ١٨٩/١٣</p>
<p>فإن كان لكل واحد منهما عبد عربة تساوى مائة وأرادا</p>	<p>١١/١٤ فى الشركة</p>

الشركة، باع أحدهما نصف عربته بنصف عربية صاحبه ثم يتقاضيان ويأذن كل واحد منهما لصاحبه فى التصرف وإن كانت قيمة أحدهما مائتين مائتين وقيمة الأخرى مائة باع من قيمة عربته مائتان ثلث عربته بثلثى عربية الآخر.

بأع أحدهما نصف عربته بنصف عربية صاحبه ثم يتقاضيان ويأذن كل واحد منهما لصاحبه بالتصرف وإن كانت قيمة أحدهما مائتين مائتين وقيمة الأخرى مائة باع من قيمة عربته مائتان ثلث عربته بثلثى عبد الآخر.

٧٣/١٤

لو اشترى سيارة فقال: لو اشترى عبداً فقال: اشتريتها لخالد فقال خالد: ما أذنت له كان الشراء لازماً للمشتري. فأمّا إذا باع لرجل عبداً ثم سيارة ثم قال: كانت بينى وبين فلان، فإن باعها مطلقاً ثم قال بعد ذلك: إنها بينه وبين غيره لم يقبل قوله على المشتري.

لو اشترى عبداً فقال: اشتريتها لخالد فقال خالد: ما أذنت له كان الشراء لازماً للمشتري. فأمّا إذا باع لرجل عبداً ثم سيارة ثم قال: كانت بينى وبين فلان، فإن باعها مطلقاً ثم قال بعد ذلك: إنه بينه وبين غيره لم يقبل قوله على المشتري.

٤٦٢/٢٢

فرع: وإن ادعى عليه عقد بيع فى أرض أو سيارة... إلخ.

فرع: وإن ادعى عليه عقد بيع فى عبد أو أرض... إلخ.

٢٩٣/٢٣

إن قال: له على ألف درهم أو ثوب أو ثلاثة أو تلفاز، لزمه الدرهم و الثوب والعبد.

إن قال: له على ألف درهم أو ثوب أو ثلاثة أو تلفاز، لزمه الدرهم و الثوب والعبد.

وإن كان في يده عبد وجارية فقال: أحد هذين لزيد صح إقراره ويطلب بالبيان، فإن قال: العبد له وصدقه المقر له سلم إليه العبد، فإن قال المقر له: بل الجارية لى دون العبد، فالقول قول المقر مع يمينه فى الجارية، وأما العبد فقد أقر به لمن كذبه فالحكم فيه على ثلاثة أوجه.

إذا قال: هذه الدار لزيد إلا هذا البيت أو هذه الدار لزيد وهذا البيت لى - فإن البيت يكون للمقر؛ لأنه بمنزلة الاستثناء أو أصرح منه فقبل.

فرع: وإن قال له فى هذا العبد شرك، صح إقراره... إلخ.

وإن كان فى يده سيارتان أحدهما شيفروليه والأخرى فولكس فقال: إحدى هاتين السيارتين لزيد صح إقراره ويطلب بالبيان، فإن قال: الفولكس له وصدقه المقر له سلمت إليه الفولكس، فإن قال المقر له: بل الشيفروليه لى دون الفولكس فالقول قول المقر مع يمينه فى الفولكس، وأما الشيفروليه فقد أقر بها لمن كذبه فالحكم فيها على ثلاثة أوجه.

إذا قال: هذه الدار لزيد إلا هذا البيت أو هذه العمارة لزيد وهذه الشقة لى، فإن الشقة تكون للمقر فإنه بمنزلة الاستثناء أو أصرح منه فقبل.

فرع: وإن قال: له فى هذه السيارة شرك صح إقراره... إلخ.

٣٠١/٢٣

٣٠٢/٢٣

٣٠٨/٢٣

٣١٥/٢٣

فرع إذا قال: غصبت هذا العبد من أحد هذين الرجلين فإنه يطالب بتعيين المغضوب منه منهما. فإن قال: لا أعرف عينه نظرت - فإن صدقاه على ذلك انتزع العبد من يده، وكانا خصمين فيه، وإن كذباه وادعى كل واحد منهما أنه يعلم أنه غصبه منه فالقول قوله مع يمينه؛ لأنه أعلم بفعله، فإذا حلف انتزع منه العبد وكانا خصمين فيه، وإن نكل حلف المدعى وكان كما لو أقر له.

فرع إذا قال: غصبت هذه السيارة من أحد هذين الرجلين فإنه يطالب بتعيين المغضوب منه منهما. فإن قال: لا أعرف عينه نظرت - فإن صدقاه على ذلك انتزعت السيارة من يده، وكانا خصمين فيها، وإن كذباه وادعى كل واحد منهما أنه يعلم أنه غصبها منه فالقول قوله مع يمينه؛ لأنه أعلم بفعله، فإذا حلف انتزعت منه السيارة وكانا خصمين فيها، وإن نكل حلف المدعى وكان كما لو أقر له.

رابعًا: إذا نحينا ما افتقده المطيعي من الأمانة العلمية جانبًا ونظرنا فيما أكمل به شرح المذهب - فإننا نجد عددًا كبيرًا من الأبواب لم ينل حظه من عناية المطيعي، بل إن هناك من الأبواب ما لم يقدم له المطيعي شرحًا بتاتًا، ولعل السبب في ذلك هو عجزه عن الحصول على مصادر تعينه على ذلك؛ بسبب ما كان يمر به من محن رحمه الله.

لكن أيا ما كان السبب، فإن النتيجة أن هذا يعد عيبًا خطيرًا في هذه التكملة؛ إذ إنها بذلك تكون تكملة بحاجة إلى تكملة أخرى.

وحتى لا تظن عزيزي القارئ أننا نزعم ذلك زعمًا ونفتره افتراء بلا دليل أو برهان - فإننا نطلب منك مراجعة كتاب العتق وما يتبعه من باب القرعة وباب المدبر [المجموع (٥١١/١٦ - ٥٢٨)] وكذلك كتاب المكاتب، وما يتبعه من باب ما يملكه المكاتب وما لا يملكه، وباب الأداء والعجز، وباب الكتابة الفاسدة، وباب اختلاف المولى والمكاتب وكتاب عتق أمهات الأولاد وباب الولاء [المجموع (١٧/ ٣ - ٣٦)] - فإن المطيعي لم يذكر شيئًا يذكر، بل يكاد لا يذكر شيئًا ألبتة في شرح كل هذه الكتب والأبواب: وكذلك الحال أيضًا في باب العبد المأذون له في التجارة من كتاب القراض [المجموع (٢٠٦/١٥ - ٢١٠)].

فإن أمكن الاعتذار عن هذه الأبواب والكتب بأنه إنما أعرض عن شرحها لبطلان الرق في عصرنا الحالي - فإنه لا يمكن الاعتذار عن نفس الصنيع في باب كفارة الظهار، حيث أورد المطيعي أكثر من نصف كلام المصنف في هذا الباب بلا شرح مكتفيا بقوله - بعد تخريج ما جاء في كلام المصنف من أحاديث -: «وأحكام هذه الفصول على وجهها على أن تراجع مقدمتنا على كتاب العتق في الجزء الخامس عشر» [راجع المجموع (٨١/١٩ - ٨٦)].

ولما رجعنا إلى الجزء الخامس عشر كما ذكر المطيعي وفتشنا فيه عن كتاب العتق لم نجده، وإنما وجدناه في الجزء السادس عشر، ثم راجعنا مقدمته كما زعم، فلم نجد سوى صفحتين وثلاثة أسطر لا تعلق لهما بالظهار سوى أن لفظه ورد فيهما مرة أو مرتين [راجع المجموع (٥١١/١٦ - ٥١٣)].

وبهذا يتضح لنا جليا تقصيره في شرح الكثير من الأبواب وأن السبب في ذلك هو عدم تمكنه من الحصول على المصادر التي تعينه على ذلك.

يؤيد ذلك - أيضًا - القصور الواضح في شرح باب الإيلاء [المجموع ٣/١٩] - (٥٥) وكذلك كتاب القصاص [المجموع ج ٢٠] وغير ذلك من الأبواب التي نجد المصادر - وهى غالبًا مصدر واحد عادة ما يكون البيان - تسعفه في بعض فصولها، فيشرحها مستوفيا أحكامها، ولا تسعفه في بعضها الآخر، فيورد الفصل بلا شرح، محاولا إخفاءه بين الفصول المشروحة، ومن أمثلة ذلك:

١ - بعض فصول كتاب الرهن [راجع المجموع (١٢/٣٧٤ - ٣٧٥، ٣٨٦ - ٣٨٧، ٣٩٣ - ٣٩٨)].

٢ - بعض فصول كتاب المساقاة [راجع المجموع (١٥/٢٣٣ - ٢٣٨)].

٣ - بعض فصول باب ما يلزم المتكاريين [راجع المجموع (١٥/٢٩٤ - ٢٩٧)].

٤ - بعض فصول باب بيان الإصابة والخطأ في الرمي [راجع المجموع (١٦/١٠٩ - ١١٦)].

٥ - بعض فصول كتاب اللقيط [راجع المجموع (١٦/٢٣٣ - ٢٣٩)].

٦ - بعض فصول باب جامع الوصايا [راجع المجموع (١٦/٤٨٢ - ٤٨٤)].

٧ - بعض فصول باب جامع الخلع [راجع المجموع (١٨/١٩٠ - ١٩٣)].

وغير ذلك من الأمثلة كثير مما لم ينل قسطا كافيا من الشرح في تكملة المطيعي، وإنما اقتصرنا على هذه الأمثلة لظهور التقصير فيها ظهورًا بيّنًا لا يحتاج إلى فكر أو روية أو تأمل، تاركين التنبيه على غيرها مما يدرك التقصير فيه بالتأمل؛ خشية أن ننسب إلى التحامل على المطيعي - رحمه الله - والله يعلم أننا لا نتحامل على الرجل أبدًا وأننا نكنّ له كل احترام وتقدير، وأن الذي يدفعنا إلى ما ذكرناه وما سنذكره هاهنا إنما هو الأمانة العلمية، والغيرة على تراثنا الفقهي.

خامسًا: لم يقف الأمر في قصور تكملة المطيعي على مجرد عدم استيفاء شرح الكثير من الأبواب - وإنما تعدى ذلك إلى أنه يذكر كلام المصنف، ثم يتبعه بشرح لا علاقة له به، أو إن وجدت علاقة، فإنها تكون علاقة واهية جدًا لا تسوغ له الاقتصاد عليه في شرح كلام المصنف.

وبعبارة أخرى: فإننا كثيرًا ما نجد في تكملة المطيعي أن كلام المصنف الشيخ أبي إسحاق - رحمه الله - يكون في واد، وشرح المطيعي في واد آخر، أو أنه يترك

أصل كلام المصنف وعماده والمقصود منه، ويشرح فرعًا من فروع، ومن الأمثلة على ذلك:

١ - راجع أول باب جامع الخلع (١٨٢/١٨ - ١٨٣).

٢ - راجع قوله في شرح بعض ما أورده المصنف في باب ما يوجب فسخ الإجارة -: «فرع: قال الشافعي - رضى الله عنه -: ولو اكرت أرضا سنة ففصمها... إلخ» (٣٢٧/١٥) وحاول أن تجد لهذا الفرع علاقة بالمتن المشروح، فإنك لن تجد، وستجد المصنف تكلم عما يخص مسألة الفرع في موضع آخر، ولم يلتفت إليه المطيعي، سامحه الله.

٣ - راجع قوله في الجزء (٣٤٢/١٩): «فرع وإن حلف لا يبيع ولا يشتري أو لا يهب أو لا يتزوج» ثم قوله: «فرع: وإن حلف لا يبيع أو لا يضرب عبده... إلخ» [المجموع (٣٤٢/١٩ - ٣٤٣)] ثم حاول أن تجد لهذين الفرعين علاقة بالمتن المشروح، فإنك لن تجد، ثم إنك لو تصفحت بعد ذلك ستجد نص الشيرازي (المصنف) رحمه الله على مسألتى هذين الفرعين سيأتى بعد عدة فصول.

لكن المطيعي لا ينتبه إلى ذلك، والسبب في ذلك واضح وضوح الشمس وهو اعتماده كلية على تجزئة البيان للعمرائى بما يتمشى مع كلام المصنف رحمه الله، ولما كان يحدث بعض الاختلاف بين ترتيب المصنف وترتيب صاحب البيان في عرض المسائل والفروع والفصول - كان يقع المطيعي في هذا المأزق مباشرة.

ومما يؤكد ذلك تمام التأكيد أنه يكرر الكلام بنصه وحروفه في شرح متون مختلفة، ولا نظن أن شيئًا يمكن أن يتسبب في ذلك إلا التجزئة الخاطئة غير الواعية للبيان - رحم الله صاحبه - فراجع إن شئت قوله: «فرع: وإن قال: له على مال عظيم أو كثير أو جليل أو نفيس أو عظيم جدًا... إلخ».

ثم قوله: «فرع: وإن قال: له على أكثر من مال فلان...» إلى قوله: «لأنه يحتمل ما قاله» فإنك تجد هذين الفرعين بنصهما جملة بجملة وكلمة بكلمة وحرًا بحرف مذكورين في (٢٦٩/٢٣ - ٢٧٠، ٢٧٨/٢٣ - ٢٧٩) وكل موضع من هذين الموضعين يتعرض لجزء من كلام المصنف غير الذى يتعرض له الآخر؛ فكيف يكون كلام واحد شرحًا لكلامين مختلفين؟! الله أعلم!!

٤ - ثم انظر - لترى ما جلبته التجزئة الخاطئة لكلام العمرانى - إلى ما أورده

المطيعى فى (٢٣٠/٢٠ - ٢٣١) شرحاً للمتن المذكور فى (٢٢٩/٢٠ - ٢٣٠)، ثم انظر إلى ما أورده فى (٢٣٤/٢٠ - ٢٣٥) شرحاً للمتن المذكور فى (٢٣٣/٢٠ - ٢٣٤) - فإنك بعد قراءة المتن والشرحين وتأملهما لابد أن ستصاب بدوار وتضرب كفا على أخرى من جراء ذلك التخييط الذى صنعه المطيعى فيهما.

٥ - ويصل الأمر إلى ذروته، فيقف القارئ تأثراً حائراً عندما ينظر إلى ما أورده المطيعى عن حكم المصورين وأحكام التصوير والنحت (١١٦/٢٣ - ١٢٧) فى شرحه لقول المصنف: (فصل: وإن شهد صبى أو عبد أو كافر لم تقبل شهادته... إلخ) (١١٥/٢٣) - فأى علاقة بين الشرح والمتن وأى رابطة تربط بينهما؟!

٦ - أما أمثلة ما ذكرناه من أنه يقتصر فى شرحه لبعض المتون على فرع بعيد من فروعها، تاركاً عماد ومقصد المتن - فإنك تجده واضحاً إذا ما راجعت ما أورده من شرح فى (٢٢/٤٥٠) بخصوص المتن المذكور (٢٢/٤٤٩ - ٤٥٠)، وكذلك أيضاً ما أورده فى شرح قول المصنف: (فصل: وإن كانت العين فى يد غيرهما... إلخ) (٢٢/٤٧٦ - ٤٧٧).

سادساً: إذا عرضنا صفحاً عن كل ما سبق، فإنه يبقى بعد ذلك البلية الكبرى والرزية العظمى التى وجدت فى تكملة المطيعى - ألا وهى التحريفات والأخطاء العلمية الموجودة بها؛ فإنك إذا ما تصفحت تكملة المطيعى بدقة، فإنك ستقف على ما يذهلك، ويكاد يذهب بعقلك من الأخطاء الفادحة التى نتج عنها ما يلى:

١ - تغيير الأحكام بنقل جواب مسألة إلى مسألة أخرى، مثال ذلك قوله: «إن نقلت السفينة لقوم فى البحر متاعاً وخافوا الغرق فقال رجل لغيره: ألق متاعك فى البحر وعلى ضمانه - فإن كان المتاع غير معلوم لم يصح أخذ الرهن به قبل الإلقاء؛ لأنه رهن بدين قبل وجوبه، وهل يصح الضمان به؟ فيه وجهان حكاهما الصيمرى. أحدهما: لا يصح الرهن به ولا الضمان به، وهذا هو المشهور لأن القيمة لا تجب قبل الإلقاء. والثانى يصحان. ويمكن أن يكون للمسألة وجه ثالث: يصح الضمان ولا يصح الرهن».

فتأمل عزيزى القارئ هذا الكلام، فإنه قد ذكر فى البداية أن فى المسألة وجهين، ثم ذكر فى النهاية احتمال وجود وجه ثالث، فهل هذا الذى ذكره صحيح أم لا؟ الإجابة: أن هذا الذى صنعه المطيعى خطأ فادح أوقعه فيه وجود سقط فى

النسخة التي ينقل عنها من البيان .

وبالوقوف على هذا السقط يتضح أن في المسألة التي ذكرها المطيعي وجهين بالفعل وأن الأوجه الثلاثة التي أوردها هو إنما هي أوجه في مسألة أخرى . وحتى يتضح ذلك إليك النص الصحيح الموجود في البيان :

«إن ثقلت السفينة يقوم في البحر وخافوا الغرق، فقال رجل لغيره: ألق متاعك في البحر وعلى ضمانه - فإن كان المتاع غير معلوم القيمة لم يصح أخذ الرهن به قبل الإلقاء؛ لأنه رهن بدين قبل وجوبه، وهل يصح الضمان به؟ فيه وجهان حكاهما الصيمري .

وإن عرف قدر المتاع وقيمته ففيه ثلاثة أوجه حكاهما الصيمري :
أحدها: لا يصح الرهن به ولا الضمان به ، وهذا هو المشهور لأن القيمة لا تجب قبل الإلقاء .

والثاني: يصحان .

والثالث: يصح الضمان ولا يصح الرهن» .

هكذا يذكر المطيعي أجوبة خاطئة لما يورده من المسائل ، فكيف يستطيع القارئ أن يأخذ منه حكما ما في مسألة يبحث عنها ، لاسيما أن مثل هذه الأخطاء ليست نادرة في تكملة المطيعي ؛ بل هي منتشرة جدا ، وسنعرض لنماذج أخرى منها فيما بعد؛ تأكيد لما ذكرناه هاهنا .

٢ - الخلط بين أقوال الفقهاء ، ونسبة الآراء لغير أصحابها ، مثال ذلك قوله :
«إذا رهن عند رجل شاة وأقبضه إياها فماتت زال ملك الراهن وبطل الرهن فيها لأنها خرجت عن أن تكون مالا ، فإن أخذ الراهن جلدها فدبغها عاد ملكه على الجلد بلا خلاف ، وهل يعود رهنا؟ فيه وجهان قال ابن خيران : إنما عاد بمعالجته ، ومعنى أحدثه ، بخلاف الخمر» .

فهذا الذي نسبته المطيعي لابن خيران - علاوة على كونه مبهما غير واضح - ليس بصحيح ، وإليك النص الصحيح من البيان ، فإنه كالتالي :

إن رهن عند رجل شاة وأقبضه إياها فماتت زال ملك الراهن ، وبطل الرهن فيها ؛ لأنها خرجت عن أن تكون مالا ، فإن أخذ الراهن جلدها فدبغها عاد ملكه على الجلد بلا خلاف ، وهل يعود رهنا؟ فيه وجهان :

قال ابن خيران: يعود رهناً كالخمر إذا تخللت وقال أبو إسحاق: لا يعود رهناً؛ لأن المال إنما عاد بمعالجة، ومعنى أحدثه، بخلاف الخمر». وسنذكر أمثلة أخرى لهذا النوع من الأخطاء فيما بعد أيضاً؛ لنؤكد على كثرتها الهائلة في تلك التكملة.

٣ - التعمية في الكلام والتباسه بحيث يتعذر الوصول إلى حكم المسألة، مثال ذلك قوله:

«وإن اعترف الراهن أنه يعلم السابق منهما. وقال هذا هو السابق - لم يخل إما أن يكون الرهن في يد الراهن أو في يد أجنبي، أو في يد المقر له بالسبق حكم بالرهن للمقر له لأنه اجتمع له اليد والإقرار، وهل يحلف الراهن للآخر؟ فيه قولان». وهذه التعمية والصعوبة الواضحة في العبارة السابقة تزول عندما تقف على النص الصحيح في البيان، فإنك تجده:

«وإن اعترف الراهن أنه يعلم السابق منهما، وقال: هذا هو السابق، لم يخل إما أن يكون الرهن في يد الراهن أو في يد أجنبي أو في يد أحد المرتهنين، أو في يدهما.

فإن كان الرهن في يد الراهن أو في يد أجنبي أو في يد المقر له بالسبق، حكم بالرهن للمقر له؛ لأنه اجتمع له اليد والإقرار، وهل يحلف الراهن للآخر؟ فيه قولان». وسنذكر لهذا النوع من الأخطاء أمثلة كثيرة فيما بعد.

٤ - نفى ما حقه الإثبات، وإثبات ما حقه النفى، مما نتج عنه مهزلة فقهية في كثير من الأحيان، بسبب وجود حرف نفى ليس في موضعه، أو سقوط حرف نفى من موضعه، وسنذكر أمثلة كثيرة لذلك فيما بعد، نعجل لك منها الآن قوله:

«وإن قال: رهنتك النخل والثمرة صح، سواء كان قبل التأبير أو بعده؛ كما قلنا في البيع ثم ينظر فيه فإذا رهن ذلك بحق حال أو بمؤجل يحل قبل إدراك الثمرة أو مع إدراكها صح ذلك لأنه لا يمكن استيفاء الحق منها».

هذه هي عبارة المطيعي قد زاد فيها حرف النفى (لا) في قوله: «لأنه لا يمكن استيفاء الحق منها»، وصواب العبارة: «لأنه يمكن استيفاء الحق منها».

٥ - وجود الكثير من التحريفات والتصحيحات التي تغلق باب الفهم أمام القارئ، وسنورد - أيضاً - أمثلة كثيرة لها فيما بعد، بل إننا لو استقصينا هذا النوع وحده من

الأخطاء فى هذه التكملة ، لاحتجنا إلى إيراد مجلد كامل من الأخطاء ، غير أننا نذكر هاهنا فقط على سبيل المثال بعض التحريفات التى وردت فى ورقتين فقط من الجزء الثانى عشر هى (٣٢٠ ، ٣٢٣) .

مكان العبارة من الصفحة	عبارة المطيعى	العبارة الصحيحة
السطر الخامس ص ٣٢٠	إذا قبض الراهن الرهن	إذا أقبض الراهن الرهن .
السطر الحادى والعشرون ص ٣٢٠	استحسنانا لأمر البراءة	استجابا ؛ لأنه أبرأه .
السطر الحادى والعشرون أيضًا	وكان هذا متًا منه	وكان هذا مناقضة .
السطر الثانى ص ٣٢٣	فإذا اقتضاه أحدهما ما عليه له	فإذا قضاه أحدهما ما عليه له .
السطر السادس ص ٣٢٣	أن يجعل كل دارسهما	أن يجعل كل دار بينهما .
السطر الرابع عشر ص ٣٢٣	إن قلنا: إن القسمة قدر النصيين .	إن قلنا: إن القسمة فرز النصيين .

ولعلك - أخی القارئ - تدرك بعد ذلك كله السبب الذى من أجله أقدمنا على إعادة طباعة هذا السفر العظيم مع تطبيق قواعد التحقيق والتأليف المشهورة المقررة لدى أرباب هذه الصناعة .

ونختم هذا الحديث بما وعدناك به من ذكر أمثلة أخرى تؤكد لك ما أشرنا إليه فيما سبق - مستعينين بالجدول الآتى^(١) :

مكان العبارة من الصفحة	عبارة المطيعى	العبارة الصحيحة
٤١/١٣	وإن غضب فى يده عينا فتلفت فى يده أو أتلفها فى يده أو يد مالکها وجب عليه ضمانها؛ لأن السفیه أحسن حالا من الصبى والمجنون لأنه مكلف إذا أتلفا على غيرهما مالا وجب عليهما الضمان؛ فکذلك هذا مثله . وإن أودعه رجل عينا فأتلفها، فهل يجب عليه الضمان؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يجب عليه ضمانها لأن صاحبها عرضها للإتلاف بتسليمها إليه . (والثانى) يجب عليه	وإن غضب من غيره عينا فتلفت فى يده أو أتلفها فى يده أو فى يد مالکها وجب عليه ضمانها؛ لأن السفیه أحسن حالا من الصبى والمجنون لأنه مكلف ثم ثبت أن الصبى والمجنون إذا أتلفا على غيرهما مالا وجب عليهما الضمان؛ فکذلك هذا مثله . وإن أودعه رجل عينا فأتلفها، فهل يجب عليه الضمان؟ فيه وجهان : أحدهما: لا يجب عليه ضمانها لأن صاحبها عرضها للإتلاف بتسليمها إليه .

(١) تنبيه: فى نقلنا عبارات المطيعى فيما سبق وفيما سيأتى نحاول جاهدين نقلها كما هى دون تدخل إطلاقاً حتى ولو فى علامات الترقيم - ثم نأتى بالنص الصحيح مضبوطاً فى نحوه وصرفه وإملائه وعلامات ترقيمه، مع كتابة الكلمات المحرفة أو المصحفة أو المغيرة أو الساقطة بينط أسود.

الضمان لأن مالكما لم يرض باتلافها؛ لأن غير المحجور عليه لا يلزمه ذلك فالمحجور عليه أولى.

والثاني: يجب عليه الضمان؛ لأن مالكما لم يرض باتلافها فأشبه إذا غصبه إياها وإن تلفت في يده من غير تفریط لم يلزمه ضمانها؛ لأن غير المحجور عليه لا يلزمه ذلك فالمحجور عليه أولى.

القسم الرابع: صلح هو فرع على الهبة، وهو أن يدعى عليه دارًا فيقر بها. فقال المقر: أدفع إليك نصفها أن تهبنى نصفها أو قال المقر له: ادفع إلي نصفها على أن أهبك النصف الآخر فهذا الصلح باطل لما ذكرناه في الإبراء وإن قال المقر له: ادفع لي نصفها ووهبتك النصف الآخر صحت الهبة؛ لأنها مجردة غير معلقة على شرط.

٦٨/١٣ في أقسام الصلح

وصورتها أن يقول المحتال عليه لرجل: أحلتك على نفسي بالحق الذي لك على فلان، فإذا قال: قبلت، فهل يصح؟ على الوجهين، بناء

وصورتها أن يقول المحتال عليه لرجل أحلتك على نفسي بالحق الذي لك على فلان، فإذا قال: قبلت فهل يصح؟ على

١١٤/١٣ في بيان إحدى صور الحوالة

على الوجهين فيما لو قال:
ضمنت عنه بشرط أن تبرئه.
وعندى أن هذين الوجهين
إنما يتصوران في المحال
عليه إذا لم يكن على
المحيل عليه حق للمحيل -
وقلنا: تصح الحوالة على من
لا حق له عليه برضاه - فأما
إذا كان للمحيل على المحال
عليه حق، فلا يصح بغير
رضا المحيل وجهًا واحدًا،
وأما رضا المحال عليه، إذا
كان عليه حق للمحيل فهل
يعتبر في صحة الحوالة؟ فيه
وجهان.

الوجهين بناء على الوجهين
فيما لو قال: ضمننت عنه
بشرط أن تبرئه. وعندى أن
هذين الوجهين إنما
يتصوران في المحال عليه
إذا لم يكن على المحيل
عليه حق للمحيل - وقلنا:
تصح الحوالة على من لا
حق له عليه برضاه - فأما إذا
كان عليه حق للمحيل فهل
يعتبر في صحة الحوالة؟ فيه
وجهان.

والثاني: أنه لا يصح حتى
يعرف الضامن عينهما؛ لأن
معاملته مع المضمون له؛
فلا بد له من معرفته بعينه؛
ليعلم هل هو سهل الاقتضاء
أم شديد الاقتضاء وقد تبرع
عن المضمون عنه فلا بد من
معرفته بعينه؛ ليعلم هل هو
أهل لأن يسدى إليه الجميل
أم لا؟

والثاني أنه لا يصح حتى
يعرف الضامن عينهما؛ لأن
معاملته المضمون له فلا بد
من معرفته بعينه ليعلم هل
هو أهل لأن يسدى إليه
الجميل أم لا؟

١٦٥/١٣ بعد أن
ذكر أن في افتقار
الضمان إلى معرفة
الضامن للمضمون
له والمضمون عنه -
ثلاثة أوجه، قال:

١٨١/١٣

فرع وإن باعه سلعة بضمن
بشرط أن يشهد له شاهدين
جاز من غير تعيين وإن كان
عليه أن يشهد له شاهدين
معينين فأشهد له شاهدين
عدلين غير المعينين، فهل
يسقط خيار الآخر؟ فيه
وجهان:

فرع: وإن باعه سلعة بضمن
بشرط أن يشهد له شاهدين
جاز من غير تعيين وكان عليه
أن يشهد له شاهدين عدلين؛
لأن الأعراض لا تختلف
باختلاف الشهود، فإذا لم
يشهد له، ثبت لصاحبه
الخيار في البيع. وإن باعه
بشرط أن يشهد له شاهدين
معينين، فأشهد له شاهدين
عدلين غير المعينين، فهل
يسقط خيار الآخر؟ فيه
وجهان:

٢٢٧/١٣

إذا تكفل ببذنه ليحضره إلى
أجل، فأحضره الكفيل قبل
الأجل - فإن قبل المكفول
له - برئ الكفيل. وإن امتنع
المكفول له من القبول -
نظرت، فإن كان عليه في
قبوله ضرر، بأن كان حقه
مؤجلاً، أو كان حقه حالاً
إلا أن له بينة غائبة - فإنه لا
يلزمه قبوله لأن عليه ضرراً
في قبوله، فإن امتنع من
تسلمه، قال الشيخ أبو
حامد: رفعه الكفيل إلى

إذا تكفل ببذنه؛ ليحضره
إلى أجل، فأحضره الكفيل
قبل الأجل: فإن قبل
المكفول له - برئ الكفيل.
وإن امتنع المكفول له من
القبول - نظرت: فإن كان
عليه في قبوله ضرر، بأن
يكون حقه مؤجلاً، أو كان
حقه حالاً إلا أن له بينة غائبة
- فإنه لا يلزمه قبوله؛ لأن
عليه ضرراً في قبوله وإن لم
يكن عليه في قبوله ضرر مثل
أن يكون حقه حالاً، وبينته

حاضرة - لزمه قبوله؛ لأنه لا ضرر في قبوله، فإن امتنع من تسلمه، قال الشيخ أبو حامد: رفعه الكفيل إلى الحاكم وسلمه إليه ليبراً، وإن لم يجد حاكماً أحضر شاهدين يشهدان بتسليمه أو امتناع المكفول له.

وإن كان غائباً غيبة منقطعة لا يعلم مكانه لم يطالب الكفيل بإحضاره ولم يحبس؛ لأنه لا يمكن المطالبة برده؛ فلم يطالب به؛ كمن عليه دين وهو معسر به فإنه لا يطالب به وإن أبرأ المكفول له المكفول به من الحق برئ المكفول به وبرئ الكفيل؛ لأنه فرع له؛ فإذا برأ الأصل برأ الفرع. وإن أبرأ الكفيل برئ الكفيل ولم يبرأ المكفول به كما قلنا في المضمون له إذا أبرأ الضامن.

وإن تكفل رجل بيد رجل ثم تكفل الآخر بيد الكفيل - صح؛ لأنه تكفل بمن عليه

الحاكم وسلمه إلى المكفول له ليبراً، وإن لم يجد حاكماً أحضر شاهدين يشهدان بتسليمه أو امتناع المكفول له.

وإن كان غائباً غيبة منقطعة، لا يعلم مكانه لم يطالب الكفيل بإحضاره وإن أبرأ المكفول به من الحق برئ المكفول به كما قلنا في المضمون له إذا أبرأ الضامن.

وإن تكفل رجل بيد رجل ورابع بالثالث؛ فيصح الجميع.

٢٢٨/١٣ في غيبة
المكفول به

٢٣٠/١٣

حق لازم، فكذاك لو تكفل
ثالث بالثاني ورابع بالثالث؛
فيصح الجميع.

فرع: إذا ادعى الكفيل أن
المكفول به برئ من الحق،
وأن الكفالة قد سقطت،
وأنكر ذلك المكفول له ولم
تكن بينة - فالقول قول
المكفول له مع يمينه؛ لأن
الأصل بقاء الحق له فإذا
حلف ثبتت الكفالة وإن نكل
فحلف الكفيل برئ الكفيل
ولا يبرأ المكفول به من
الحق؛ لأنه لا يبرأ بيمين
غيره.

فرع: قال في البويطى: وإذا
اشترك ثلاثة من أحدهم
البغل، ومن الآخر الراوية،
ومن الثالث العمل على أن
يستقى الماء ويكون ما رزق
الله بينهم - فإن هذه معاملة
فاسدة؛ لأنها ليست بشركة
ولا قراض ولا إجارة؛ لما
بيناه، فإذا استقى الماء
وباعه، وحصل منه ثمن،

فرع إذا ادعى الكفيل أن
المكفول به برئ من الحق،
وأن الكفالة قد سقطت،
وأنكر ذلك المكفول له
ولم تكن بينة، فالقول قول
المكفول له مع يمينه لأن
الأصل بقاء الحق؛ لأنه لا
يبرأ بيمين غيره.

فرع قال في البويطى: فإن
اشترك ثلاثة من أحدهم
البغل، ومن الآخر الراوية،
ومن الآخر العمل على أن
يستقى الماء ويكون ما رزق
الله بينهم، فإن هذه معاملة
فاسدة؛ لأنها ليست بشركة
ولا قراض ولا إجارة لما
بيناه، فإذا استقى الماء
وباعه، وحصل منه ثمن

٢٣٦/١٣

٧١/١٤

فقد قال الشافعى - رضى الله عنه - فى موضع: يكون ثمن الماء كله للعامل، وعليه أجرة مثل البغل والراوية.

وقال فى موضع: يكون ثمن الماء بينهم مقسطاً عليهم على قدر أجور أمثالهم واختلف أصحابنا فيها: فمنهم من قال: إنها ليست على قولين، إنما هى على اختلاف حالين: فالموضع الذى قال: يكون ثمن الماء كله للسقاء، وعليه أجرة مثل البغل والراوية إذا كان ملكاً له مثل أن يأخذ الماء من بركة له أو مما ينبع فى ملكه لأن الماء ملكه، وكان ثمنه ملكاً له، وعليه أجرة البغل والراوية لأنه استوفى منفعتهما على عوض، ولم يسلم لهما الغرض.

والموضع الذى قال: يكون ثمن الماء بينهم، إذا كان الماء مباحاً؛ لأن الثمن حصل بالعمل والبغل والراوية.

فقد قال الشافعى رضى الله عنه فى موضع: يكون ثمن الماء كله للعامل، وعليه أجرة مثل البغل والراوية.

وقال فى موضع: يكون ثمن الماء بينهم مقسطاً عليهم على قدر أجور أمثالهم واختلف أصحابنا فيها: فمنهم من قال: إنها ليست على قولين، إنما هى على اختلاف حالين: فالموضع الذى قال: يكون ثمن الماء كله للسقاء، وعليه أجرة مثل البغل والراوية إذا كان ملكاً له مثل أن يأخذ الماء من بركة له أو مما ينبع فى ملكه لأن الماء ملكه؛ فكان ثمنه ملكاً له، وعليه أجرة البغل والراوية؛ لأنه استوفى منفعتهما على عوض، ولم يسلم لهما العوض.

والموضع الذى قال: يكون ثمن الماء بينهم، إذا كان الماء مباحاً؛ لأن الثمن حصل بالعمل والبغل والراوية.

فقد قال الشافعى رضى الله عنه فى موضع: يكون ثمن الماء كله للعامل، وعليه أجرة مثل البغل والراوية.

وقال فى موضع: يكون ثمن الماء كله للسقاء، وعليه أجرة البغل والراوية إذا كان الماء ملكاً له مثل أن يأخذ الماء من بركة له أو مما ينبع فى ملكه لأن الماء ملكه، وكان ثمنه ملكاً له، وعليه أجرة البغل والراوية لأنه استوفى منفعتهما على عوض، ولم يسلم لهما الغرض.

والموضع الذى قال: يكون ثمن الماء بينهم، إذا كان الماء مباحاً؛ لأن الثمن حصل بالعمل والبغل والراوية.

لأنا إنما نجعل ذلك في حق المتحالفين وفي حق غيرهما.	لأنا إنما نجعل ذلك في حق المتحالفين لا في حق غيرهما.	٨١/١٤ السطر السابع والثامن
من اشترى سلعة جاز له بيعها برأس المال وبأقل منه. فأما إذا تلفت العين فإنه يلزم البيع بتسعة وتسعين قولاً واحداً؛ لأننا لو جوزنا له فسخ البيع مع تلف العين... إلخ	من اشترى سلعة جاز له بيعها برأس المال ويقل منه. فأما إذا تلفت العين فإنه يلزم البيع بتسعة وتسعين قولاً واحداً؛ لأننا جوزناه له فسخ البيع مع تلف العين رفعنا الضرر عنه وألحقناه بالبائع، والضرر لا يزال بالضرر.	٥٣/١٢ السطر الثالث ٧٤/١٢
لأن بيع القرض قبل القبض يصح.	لأن بيع العوض قبل القبض يصح.	٢٤٦/١٢
يجوز للناظر في مال الصبي أن يتجر في ماله، سواء كان الناظر له أبا أو جدّاً أو وصياً أو أميناً من جهة الحاكم.	يجوز للناظر في مال الصبي أن يتجر في ماله، سواء كان التاجر أبا أو جدّاً أو وصياً أو ميتاً من جهة الحاكم.	٧/١٣
وتجوز الكفالة حالاً ومؤجلاً، كما يجوز ضمان الدين حالاً ومؤجلاً، وهل تجوز إلى أجل غير معلوم؟ فيه وجهان.	وتجوز الكفالة حالاً ومؤجلاً، كما يجوز ضمان الدين حالاً ومؤجلاً، وهل يجوز إلى أجل معلوم؟ فيه وجهان.	٢٢٣/١٣

ولا يشترط أحدهما درهما على صاحبه وما بقى بينهما.	ولا يشترط أحدهما درهما على صاحبه وما بقى سهما.	١٦٠/١٥ فى أحكام القراض
وإن مات المركوب قبل الفراغ بطل العقد؛ لأن العقد تعلق بعينه وقد فات بالموت؛ فبطل كالمبيع إذا هلك قبل القبض.	وإن مات المركوب قبل الفراغ بطل العقد؛ لأن العقد تعلق بعينه وقد فات بالموت، فبطل كالمبيع إذا هلك قبض القبض.	٦٣/١٦
وإن شرط على السابق أن يطعم أصحابه من السبق، بطل الشرط؛ لأنه شرط ينافى مقتضى العقد؛ فبطل وهل يبطل العقد؟ المنصوص: أنه يبطل...	وإن شرط على السابق أن يطعم أصحابه من السبق بطل الشرط؛ لأنه شرط ينافى مقتضى العقد، فبطل، وهو يبطل العقد المنصوص أنه يبطل...	٨٥/١٦
مسألة الكتاب المذكورة فى هذا النص هى مسألة كتاب مختصر المزنى، ولأن المطيعى قد أخذ باب السبق والرمى من الحاوى فأخذه كاملاً بنصه وحروفه بدون عزو - وقع بسبب ذلك كثير من الأخطاء الناتجة عن تعلق الكلام بسياق الحاوى، فإذا به ينقل بلا تمحيص ولا عزو	فأما مسألة الكتاب فصورتها.	٩٠/١٦

إلى شرح المذهب. ولولا
خشية الإطالة، لتتبعنا
الأبواب التي نقلها المطيعي
عن الحاوي بلا نسبة،
ولذكرا ما أوقعه فيها أيضًا
من تصحيقات وتحريفات،
كما هو الحال في صنيعه مع
البيان!!!

وإن وهب لمن هو أعلى
منه، ففيه قولان: قال في
القديم: لم يلزمه أن يشبهه
عليه... وقال في الجديد:
لا يجب...

وإن وهب لمن هو أعلى
منه، ففيه قولان: قال في
القديم: لم يلزمه أن يشبهه
عليه... وقال في الجديد:
لا يجب...

٣٥٧/١٦

إن أعتق ذمي عبده، فلحق
بدار الحرب وسبى، ففيه
وجهان:

أحدهما: لا يجوز أن
يسترق؛ لأنه يلزمنا حفظ
ماله؛ فلم يجز إبطال ولائه
بالاسترقاق كالمسلم.

إن أعتق ذمي عبده، فلحق
بدار الحرب وسبى ففيه
وجهان:

أحدهما: لا يجوز أن
يسترق لأنه لا يلزمنا حفظ
ماله، فلم يجز إبطال ولائه
بالاسترقاق كالمسلم.

٣٠/١٧

وروى أن أبا بكر - رضى الله
عنه - حالف رجلا فمات
فورثه أبو بكر ثم نسخ ذلك

وروى أن أبا بكر رضى الله
عنه حالف رجلا فمات
فورثه أبو بكر ثم نسخ

٤٤/١٧

ذلك وجعل التوارث بالإسلام والهجرة، فكان الرجل إذا أسلم وهاجر ورثه من أسلم معه من مناسبيه، مثل أن يكون له أخ وابن مسلمان فهاجر معه الأخ دون الابن فيرثه أخوه دون ابنه.

وجعل التوارث بالإسلام والهجرة، فكان الرجل إذا أسلم وهاجر ورثه من أسلم معه من مناسبيه دون من لم يهاجر معه من مناسبيه مثل أن يكون له أخ وابن مسلمان فهاجر معه الأخ دون الابن، فيرثه أخوه دون ابنه.

٥٠/١٧

وأما النساء المجمع على توريثهن فعشر: وهي الابنة وابنة الابن وإن سفل والأم والجدة أم الأم والجدة أم الأب والأخت للأب والأم والأخت للأب والأخت للأم، والزوجة والمولاة المنعمة فأربع منهن يرثن تارة بالفرض وتارة بالتعصيب، وهن الابنة، وابنة الابن، والأخت للأب والأم والأخت للأب، والأخت للأم؛ والزوجة. وواحدة منهن لا ترث إلا بالتعصيب وهي المولاة المنعمة.

وأما النساء المجمع على توريثهن فعشر: وهن الابنة وابنة الابن وإن سفلت والأم والجدة أم الأم والجدة أم الأب والأخت للأب والأم والأخت للأب والأخت للأم، والزوجة والمولاة المنعمة: فأربع منهن يرثن تارة بالفرض وتارة بالتعصيب، وهن الابنة، وابنة الابن، والأخت للأب والأم، والأخت للأب؛ وخمس منهن لا يرثن إلا بالفرض وهن الأم، وأم الأم، وأم الأب، والأخت للأم، والزوجة. وواحدة منهن لا ترث إلا بالتعصيب وهي المولاة المنعمة.

إذا طلق الرجل امرأته في مرض موته وقع الطلاق وهو رجعيًا فمات وهي في العدة أو ماتت قبله في العدة ورث أحدهما صاحبه بلا خلاف

إذا طلق الرجل امرأته في مرض موته وقع الطلاق وهو رجعيًا فمات وهي في العدة، أو ماتت قبله في العدة - ورث أحدهما صاحبه بلا خلاف.

٦٣/١٧

روى أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته تماضر بنت أصبغ الكلبية في مرض موته فورثها منه على بن أبي طالب.

روى أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته تماضر بنت أصبغ الكلبية في مرض موته فورثها منه عثمان بن عفان وروى أن عثمان لما حوضر طلق امرأته فورثها منه على ابن أبي طالب.

٦٤/١٧

فإذا ارتفع الجدات إلى المنزلة الثالثة اجتمعن ثمانى جدات فترث منهن أربع ولا ترث أربع، وإنما كان كذلك لأن الميت واحد فله في المنزلة الأولى جدتان فإذا ارتفعن إلى الدرجة الثانية كان للميت أبوان، ولكل واحد منهما جدتان؛ فلهذا ارتفع الجدات إلى الدرجة الثالثة اجتمعن ثمانى جدات فترث منهن أربع ولا ترث أربع، وإنما كان كذلك لأن الميت واحد فله في المنزلة الأولى جدتان، فإذا ارتفعن إلى الدرجة الثانية كان للميت أبوان، ولكل واحد منهما جدتان؛ فلهذا

٨٨/١٧

قلنا: له في الدرجة الثانية أربع جدات فإذا ارتفعن إلى الدرجة الثالثة كان له جدان وجدتان، لكل واحد منهم جدتان، فيجتمع له في الدرجة الثالثة ثمانى جدات.

الأم تحجب الجدات من جهتها ومن جهة الأب؛ لما روى عبد الله بن زيد «أن النبي ﷺ أعطى الجدة السدس إذا لم يكن دونها أم»، فشرط في إرث الجدة إذا لم يكن هناك أم؛ فدل على أنه إذا كان هناك أم أنه لا شيء للجدة، ولأن أم الأم تدلى بالأم ومن أدلى بشخص لم يشاركه في الميراث كابن الابن مع الابن.

وأما أم الأب فلأن الأم أقرب منها فلم تشاركها في الميراث؛ كالعلم لا يشارك الأخ، وأما الأب فإنه لا يرث معه أبواه؛ لأن الجد يدلى بالأب ومن أدلى بعصبة لم يشاركه في الميراث.

جدتان فيجتمع له في الدرجة الثالثة ثمانى جدات.

الأم تحجب الجدات من جهتها ومن جهة الأب؛ لما روى عبد الله بن زيد «أن النبي ﷺ أعطى الجدة السدس إذا لم يكن دونها أم» فشرط في إرث الجدة إذا لم يكن هناك أم؛ فدل على أنه إذا كان هناك أم أنه لا شيء للجدة ولأن أم الأم تدلى بالأم ومن أدلى بشخص لم يشاركه في الميراث كابن الابن مع الابن.

وأما أم الأب فإنه لا يرث معه أبواه؛ لأن الجد يدلى بالأب ومن أدلى بعصبة لم يشاركه في الميراث.

١٢٠/١٧

<p>لا خلاف أن رجلا لو أوصى لرجل بثلث ماله ولاخر بثلث ماله، ولم يجز الورثة يقسم الثلث بينهما.</p>	<p>لا خلاف أن رجلا لو أوصى لرجل بثلث ماله ولم يجز الورثة يقسم الثلث بينهما.</p>	<p>١٣٨/١٧</p>
<p>وإن قالت: وإن ولدت أنثى ورثت، وإن ولدت ذكرا لم يرث، وإن ولدت ذكرا وأنثى لم يرثا - فهذه امرأة ماتت وخلفت زوجا وبنتا وأبوين وزوجة ابنها حاملا من ابنها - فإن ولدت أنثى ورثت السدس تكمله الثلثين وإن ولدت ذكرا لم يرث، وإن ولدت ذكرا وأنثى لم يرثا.</p>	<p>وإن قالت: وإن ولدت أنثى ورثت وإن ولدت ذكرا لم يرث وإن ولدت ذكرا وأنثى لم يرثا، فهذه امرأة ماتت وخلفت زوجا وبنتا وأبوين وزوجة ابنها حاملا من ابنها، وإن ولدت ذكرا وأنثى لم يرثا.</p>	<p>١٧٨/١٧</p>
<p>إذا اجتمع مع الجد الأخوات للأب والأم أو للأب منفردا، فمذهبنا أن حكمهن حكم الإخوة مع الجد، فيقاسمهن، ويكون المال بينه وبينهن للذكر مثل حظ الأنثيين ما لم تنقصه المقاسمة عن الثلث، فإذا نقصته عن الثلث، أفرد بثلث</p>	<p>إذا اجتمع مع الجد الأخوات للأب والأم أو للأب منفردا فمذهبنا أن حكمهن حكم الإخوة مع الجد فيقاسمهن ويكون المال بينه وبينهن للذكر مثل حظ الأنثيين ما لم تنقصه المقاسمة عن الثلث، فإذا نقصته عن</p>	<p>١٨٩/١٧</p>

جميع المال، وبه قال زيد بن ثابت.

وقال على بن أبي طالب وابن مسعود: يفرض للأخوات للأخوات فرضهن، ويكون الباقي للجد، ودليلنا: أنها فريضة جمعت أبا أب؛ وولد أب فوجب ألا يأخذ ولد الأب بالفرض كما لو كان مع الجد إخوة ولا ينتقص بالأكدرية؛ لأنه يفرض للأخت ولكن لا تأخذ ما فرض لها وإن كان مع الجد إخوة وأخوات لأب وأم أو للأب، فإن الجد يقاسمهم للذكر مثل حظ الأنثيين ما لم تنقصه المقاسمة عن الثلث، فإذا أنقصته عن ذلك فرض له الثلث.

الثلث أفرد بثلاث جميع المال، وبه قال زيد بن ثابت. وقال على بن أبي طالب وابن مسعود: يفرض للأخوات فرضهن، ويكون الباقي للجد، ودليلنا أنها فريضة جمعت أبا أب وولد أب فوجب ألا يأخذ ولد الأب بالفرض كما لو كان مع الجد إخوة وأخوات لأب وأم أو للأب، فإن الجد يقاسمهم للذكر مثل حظ الأنثيين ما لم تنقصه المقاسمة عن الثلث، فإذا أنقصته عن ذلك فرض له الثلث.

إذا تزوج الرجل امرأة، أو ملك أمة يحل له الاستمتاع بها.

إذا تزوج الرجل امرأة يحل له الاستمتاع بها.

٢١٧/١٧

فرع قال الشافعي - رضى الله عنه -: وإن كان الولي سفيهاً أو ضعيفاً غير عالم بموضع الحظ، أو سقيماً

فرع قال الشافعي - رضى الله عنه -: وإن كان الولي سفيهاً أو ضعيفاً غير عالم بموضع الحظ، أو سقيماً

٢٥٦/١٧

مؤلما أو به علة تخرجه عن
الولاية فهو كمن مات، فإذا
صلح صار وليا. قال
أصحابنا: أما السفیه فله
تأويلان: أحدهما: أنه أراد
المبذر المفسد لماله فحجر
عليه لذلك، وقيل: بل أراد
الذي حجر عليه بجنونه، وأما
الضعیف فله تأويلان أيضًا:
أحدهما: أنه أراد الصغير.
والثاني: أراد به الشيخ الذي
قد ضعف نظره عن معرفة
موضع الحظ.

وإن لم تقر للثاني ولا خلفت له، بل نكلت عن اليمين ردت اليمين عليه، فإن نكل سقطت دعواه، وإن حلف: أنه هو السابق، فقد حصل مع الأول إقرار ومع الثاني يمين ونكول المدعى عليه، فإن قلنا: إن يمين المدعى مع نكول المدعى عليه يحل محل البينة، ثبت النكاح للثاني، وانفسخ نكاح الأول. قال الشيخ أبو حامد: وهذا القول ضعيف جدا، وإن قلنا: إن يمين المدعى مع نكول المدعى عليه يحل محل إقرار المدعى عليه وهو الصحيح، ففيه وجهان.

مؤلما أو به علة تخرجه عن
الولاية فهو كمن مات، فإذا
صلح صار وليا. قال
أصحابنا: أما السفیه فله
تأويلان (أحدهما) أنه أراد
الصغير. (والثاني) أراد به
الشيخ الذي قد ضعف نظره
عن معرفة موضع الحظ.

وإن لم تقر للثاني ولا خلفت له، بل نكلت عن اليمين ردت اليمين عليه؛ فإن قلنا: إن يمين المدعى مع نكول المدعى عليه يحل محل البينة ثبت النكاح للثاني وانفسخ نكاح الأول. قال الشيخ أبو حامد: وهذا القول ضعيف جدا، وإن قلنا: إن يمين المدعى مع نكول المدعى عليه يحل محل إقرار المدعى عليه وهو الصحيح، ففيه وجهان.

٢٩١/١٧

القول ضعيف جدا.
وإن قلنا: إن يمين المدعى مع
نكول المدعى عليه يحل محل
إقرار المدعى عليه وهو
الصحيح، ففيه وجهان.

وإن قال: زوجتك ابنتي
الكبيرة فاطمة، فغير اسمها
- صح العقد على الكبيرة؛
لأن الاعتبار بالصفة دون
الاسم، وهكذا إن قال:
زوجتك ابنتي الصغيرة عائشة
فغير اسمها صح النكاح على
الصغيرة، ولا يضر تغييره
للاسم.

وإن كان تحت حرة صغيرة لا
يقدر على وطئها، أو تحت
كبيرة مريضة أو غائبة لا يصل
إليها، فهل له أن يتزوج أمة؟
فيه وجهان:
أحدهما: ليس له ذلك؛ لأن
تحت حرة.
والثاني: له، ووجود الحرة
التي تحت بمنزلة عدمها.
وإن وجد ما يشترى به أمة، أو
ما يتزوج به حرة كتابية.
ففيه وجهان:

وإن قال زوجتك ابنتي
الكبيرة فاطمة فغير اسمها
صح النكاح على الصغيرة
ولا يضر تغييره للاسم.

وإن كان تحت حرة صغيرة لا
يقدر على وطئها، أو تحت
كبيرة مريضة أو غائبة لا
يصل إليها فهل له أن يتزوج
أمة؟ فيه وجهان: (أحدهما)
يجوز له نكاح الأمة؛ لأن
الله تعالى شرط في نكاحها
ألا يستطيع نكاح
المحصنات المؤمنات
والشرط موجود (والثاني)
لا يجوز له وهو الأصح
لأنه لا يخاف العنت.

٣٠٤/١٧

٣٤٧/١٧

أحدهما: يجوز له نكاح الأمة؛ لأن الله تعالى شرط في نكاح الأمة ألا يستطيع نكاح المحصنات المؤمنات والشرط موجود.

والثاني: لا يجوز له وهو الأصح - لأنه لا يخاف العنت.

إذا أسلم رجل حر وعنده أكثر من أربع نساء حرائر وأسلمن معه، فمات قبل أن يختار أربعاً، فإن الوارث لا يقوم مقامه في الاختيار؛ لأنه اختيار شهوة، والوارث لا ينوب منابه في الشهوة فلزمهن العدة، فإن كن حوامل، لم تنقض عدتهن إلا بوضع الحمل؛ لأن من كانت منهن زوجة فهي متوفى عنها زوجها، وعدة المتوفى عنها زوجها تنقضي بوضع الحمل؛ وإن كن حوامل، فإن كن من ذوات الشهور، لم تنقض عدتهن إلا بأربعة أشهر وعشر؛ لأن من كانت منهن زوجة فعدتها عدة

إذا أسلم رجل حر وعنده أكثر من أربع زوجات حرائر وأسلمن معه، فمات قبل أن يختار أربعاً، فإن الوارث لا يقوم مقامه في الاختيار؛ لأنه اختيار شهوة، والوارث لا ينوب منابه في الشهوة فلزمهن العدة فإن كن حوامل لم تنقض عدتهن إلا بوضع الحمل؛ لأن من كانت منهن زوجة فهي متوفى عنها زوجها، وعدة المتوفى عنها زوجها تنقضي بوضع الحمل، وإن كن حوامل - فإن كن من ذوات الشهور - لم تنقض عدتهن إلا بأربعة أشهر وعشر لأن من كانت منهن

٤١٧/١٧

المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشر، ومن لم تكن منهن زوجة فهي موطوءة بشبهة فعدتها ثلاثة أشهر، ولا يتعين الزوجات من غيرهن؛ فلزمهن أربعة أشهر وعشر؛ ليسقط الفرض بيقين.

وإن قهر حربى حرية على نفسها فوطئها، أو طاوعته فوطئها، ثم أسلما - لم يقرأ على ذلك إذا كانا لا يعتقدان ذلك نكاحا.

قال أصحابنا: فإن اعتقدا ذلك نكاحا وأسلما، أقرأ عليه؛ لأنه نكاح عندهما وإن قهر ذمى ذمية على نفسها فوطئها، ثم أسلما لم يقرأ عليه بكل حال؛ لأنه لا يجوز لبعض أهل الذمة أن يقهر بعضا؛ لأن على الإمام الذب عنهم.

إذا قذف الرجل رجلا محصنا أو امرأة أجنبية منه محصنة، وجب عليه حد القذف، وحكم بفسقه، وردت

زوجة فهي موطوءة بشبهة فعدتها ثلاثة أشهر، ولا تنقص الزوجات من غيرهن فلزمهن أربعة أشهر وعشر ليسقط الفرض بيقين.

وإن قهر حربى حرية على نفسها فوطئها أو طاوعته فوطئها ثم أسلما لم يقرأ على ذلك إذا كانا لا يعتقدان ذلك نكاحا، قال أصحابنا: فإن اعتقدا ذلك نكاحا وأسلما أقرأ عليه لأنه لا يجوز لبعض أهل الذمة أن يقهر بعضا؛ لأن على الإمام الذب عنهم.

إذا قذف الرجل رجلا محصنا أو امرأة أجنبية منه محصنة وجب عليه حد القذف وحكم بفسقه

٤٢٨ : ٤٢٧ / ١٧

١٠٦ / ١٩

شهادته فإن أقام القاذف بينة على زنى المقدوف، سقط عند الحد وزال التفسير وقبِلت شهادته، ووجب على المقدوف حد الزنى.

وردت شهادته فإن أقام القاذف على المقدف حد الزنى.

١٦٧/١٩

وأى الزوجين كان أعجميا فإن كان يحسن العربية، فهل يصح لعانه بالعجمية؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو إسحاق:

أحدهما: يصح؛ لأنه يمين؛ فصحت بالعجمية مع القدرة على العربية كسائر الأيمان.

والثانى: ولم يذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ غيره: أنه لا يصح؛ لأن القرآن ورد بالفاظ اللعان فلا يصح منه بغيرها مع القدرة عليها. وإن كان لا يحسن العربية لاعن بلسانه؛ لأنه ليس بأكبر من أذكار الصلاة، وأذكار الصلاة تصح بالعربية وبالعجمية إذا لم يحسن العربية.

وأى الزوجين كان أعجميا فإن كان يحسن بالعربية فهل يصح لعانه بالعجمية؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو إسحاق (أحدهما) يصح لأنه يمين فصحت بالعجمية مع القدرة على العربية كسائر الأيمان (والثانى) ولم يذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ غيره أنه لا يصح لأنه ليس بأكبر من أذكار الصلاة وأذكار الصلاة تصح بالعجمية إذا لم يحسن العربية.

١٧٩/١٩

وروى أبو هريرة أن النبى ﷺ قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله

وروى أبو هريرة أن النبى ﷺ قال: «ثلاثة لا يكلمهم

يوم القيامة، ولا ينظر إليهم،
ولهم عذاب أليم: رجل
حلف بعد صلاة العصر
يمينا فاجرة؛ ليقطع بها مال
امرئ مسلم، ورجل حلف
على يمين بعد صلاة العصر
لقد أعطى بسلعته أكثر مما
أعطى وهو كاذب، ورجل
منع فضل ماء فإن الله تعالى
يقول: اليوم أمنعك فضلى
كما منعت فضل ما لم تعمله
يداك.

وإن حلف لا يكلمه مدة قريبة
أو مدة بعيدة بر بأدنى مدة.

فإن المزنى نقل لو أخذ بحقه
عوضًا، فإن كان قيمة حقه لم
يحنث، وإن كان أقل حنث.
قال المزنى: ليس للقيمة
معنى.

قال أصحابنا: وهذا الذى نقله
المزنى ليس هو مذهب

الله يوم القيامة ولا ينظر
إليهم ولهم عذاب أليم رجل
حلف بعد صلاة العصر لقد
أعطى بسلعته أكثر مما أعطى
وهو كاذب، ورجل منع
فضل ماء قال الله: اليوم
أمنعك فضلى كما منعت
فضل ما لم تعمله يداك.

وإن حلف لا يكلمه مدة
بنفسه - لم يحنث لما
ذكرناه، وإن كان ممن لا
يتولى ذلك بنفسه كالسلطان
قريبة أو مدة بعيدة بر بأدنى
مدة.

فإن المزنى نقل لو أخذ
بحقه عوضًا فإن كان قيمته
حقه لم يحنث وإن كان أقل
حنث قال المزنى: ليس
للقيمة معنى قال أصحابنا:
وهذا الذى نقله المزنى ليس
هو مذهب الشافعى وإنما

٣٥٠/١٩

٣٧٠/١٩

هو مذهب مالك لأن الشافعى بدأ فى كتاب الأيمان بمن أخذ عن حقه عوضا بر فى يمينه.

الشافعى، وإنما هو مذهب مالك؛ لأن الشافعى بدأ فى كتاب الأيمان بمذهب مالك ثم ذكر مذهب نفسه، وقد ذكر مذهب نفسه بعد ذلك كما تقدم، وقال أبو حنيفة: إذا أخذ عن حقه عوضا بر فى يمينه.

١١٠/٢٠

وإن انقطع لبن الأول ونزل اللبن لها بعد أن حملت ففيه قولان:

(أحدهما) أنه ابن الأول وحده، وبه قال أبو حنيفة: لأن اللبن إنما يكون للولد إذا كان يتغذى به ولد الأول فكان اللبن له.

(والثانى) أنه ابن الثانى وحده وبه قال أبو يوسف لأن اللبن لما انقطع ثم عاد فالظاهر أن المنقطع لبن الأول وأن الثانى للثانى (والثالث) أنه ابنهما لأن لكل واحدة منهما أمانة تدل على أن اللبن له فجعل بينهما.

وإن انقطع لبن الأول ونزل اللبن لها بعد أن حملت من الثانى فى وقت ينزل فيه اللبن للحمل، وأرضعت به طفلاً ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه ابن الأول وحده، وبه قال أبو حنيفة: لأن اللبن إنما يكون للولد إذا كان يتغذى به، وقبل الوضع لا يتغذى به وإنما يتغذى به ولد الأول؛ فكان اللبن له.

والثانى: أنه ابن الثانى وحده، وبه قال أبو يوسف؛ لأن اللبن لما انقطع ثم عاد فالظاهر أن المنقطع لبن الأول، وأن الثانى للثانى.

والثالث: أنه ابنهما؛ لأن لكل

واحدة منهما أمانة تدل على
أن اللبن له؛ فجعل بينهما.

وإن تزوج امرأة ودخل بها
وفارقها فتزوجت في عدتها
بآخر ووطئها جاهلا
بالتحريم، وأتت بولد،
وأرضعت بلبنه طفلا - فإن
الرضيع يكون ابنها، وأما أبو
الرضيع من الرضاع، فإن
أمكن أن يكون الولد من
الأول دون الثاني، كان
الرضيع ابن الأول دون
الثاني، وإن أمكن أن يكون
الولد للثاني دون الأول فإن
الرضيع يكون ابن الثاني دون
الأول، فإن كان لا يمكن أن
يكون ابنا لواحد منهما لم
يكن الرضيع ابنا لواحد
منهما.

فكم القدر الذي يرجع به
على المرضعة؟ نص الشافعي
هاهنا: أنه يرجع عليها
بنصف مهر المثل، ونص
في الشاهدين إذا شهدا على
رجل: أنه طلق امرأته قبل

وإن تزوج امرأة ودخل
وفارقها فتزوجت في عدتها
بآخر ووطئها جاهلا
بالتحريم، وأتت بولد،
وأرضعت بلبنه طفلا فإن
الرضيع يكون ابنها، وأما أبو
الرضيع من الرضاع فإن
أمكن أن يكون الولد من
الأول دون الثاني كان
الرضيع ابن الأول دون
الثاني، وإن مكن أن يكون
ابنا لواحد منهما لم يكن ابنا
لواحد منهما.

فحكم القدر الذي يرجع به
على المرضعة، نص
الشافعي هاهنا أنه يرجع
عليها بنصف مهر المثل،
ونص في الشاهدين إذا
شهدا على رجل أنه طلق

١١٣/٢٠

١٢٠/٢٠

الدخول، وحكم بشهادتهما،
ثم رجعا عن الشهادة - فإنها
لا ترد إليه، وبماذا يرجع
الزوج عليهما؟ فيه قولان:
أحدهما: يرجع عليهما
بنصف مهر المثل.

والثاني: يرجع عليهما بجميع
مهر المثل.

ونقل أبو سعيد الإصطخرى
هذا القول إلى جوابه في
المرضعة، وأخرج فيها
قولين:

أحدهما: يرجع عليها بجميع
مهر المثل؛ لأنها أتلفت عليه
البضع؛ فرجع عليها بقيمته.
والثاني: يرجع عليها بنصف
مهر المثل؛ لأنه لم يغرم إلا
نصف بدل البضع.

فإذا انفسخ نكاحها قبل
الدخول بفعلها وفعل
صاحبها، فما قابل فعل
نفسها لا ترجع به لأن
الفسخ إذا كان من قبلها قبل
الدخول لا مهر لها، وما قابل
فعل صاحبها لا يسقط.
ويرجع الزوج على كل

امراته قبل الدخول وحكم
بشهادتهما ثم رجعا عن
الشهادة فإنها لا ترد إليه،
وبماذا يرجع الزوج عليهما؟
فيه قولان: (أحدهما) يرجع
عليهما بنصف مهر المثل
(والثاني) يرجع عليهما
بجميع مهر المثل؛ لأنها
أتلفت عليه البضع فرجع
عليهما بقيمته. (والثاني)
يرجع عليهما بنصف مهر
المثل؛ لأنه لم يغرم إلا
نصف بدل البضع.

فإذا انفسخ نكاحها قبل
الدخول لا مهر لها، وما
قابل فعل صاحبها لا
يسقط، ويرجع الزوج على
كل واحدة منهما بربع مهر
مثل صاحبها لأنه قيمة ما
أتلفته من بضع صاحبها.

١٢٤/٢٠

واحدة منهما برقع مهر مثل
صاحبتهما؛ لأنه قيمة ما أثلفته
من بضع صاحبتهما.

فرع وإن ارتضعت زوجته
الصغيرة من زوجته الكبيرة
خمس رضعات متفرقات
والكبيرة قائمة انفسخ
نكاحهما، وسقط مهر
الصغيرة، وإن كان لم
يدخل بالكبيرة رجعت على
الزوج بنصف مهرها
المسمى، ورجع الزوج على
الصغيرة بنصف مهر مثل
الكبيرة وإذا دخل بالكبيرة
رجعت عليه بجميع المهر
المسمى ورجع الزوج في مال
الصغيرة بجميع مهر مثل
الكبيرة على قول أكثر
أصحابنا، ولا يرجع عليها
بشيء على قول ابن الحداد.

وإن كان الزوجان مسلمين،
فارتد الزوج بعد الدخول،
وجبت عليه نفقتها مدة
عدتها؛ لأن امتناع الاستمتاع
بمعنى من جهة الزوج؛ فلم

فرع وإن ارتضعت زوجته
الصغيرة من زوجها الكبيرة
خمس رضعات متفرقات
والكبيرة قائمة انفسخ
نكاحهما وسقط مهر
الصغيرة، وإن كان لم
يدخل بالكبيرة رجعت على
الزوج بنصف مهرها
المسمى، ورجع الزوج في
مال الصغيرة بجميع مهر
مثل الكبيرة على قول أكثر
أصحابنا، ولا يرجع عليها
بشيء على قول ابن الحداد.

وإن كان الزوجان مسلمين
فارتد الزوج بعد الدخول،
وجبت عليه نفقتها مدة
عدتها لأن امتناع الاستمتاع
بمعنى من جهة الزوج فلم

١٢٦/٢٠

١٤٣/٢٠

تسقط نفقتها بذلك؛ كما لو غاب. وإن ارتدت الزوجة بعد الدخول، فأمر النكاح موقوف على إسلامها قبل انقضاء عدتها ولا تجب لها النفقة مدة عدتها؛ لأنها منعت الاستمتاع بمعصية من جهتها؛ فهو كما لو نشزت، فإن انقضت عدتها قبل أن تسلم، فلا كلام، وإن أسلمت قبل انقضاء عدتها وجبت نفقتها من حين أسلمت؛ لأنها قد اجتمعا على الزوجية.

وإن أسلمت الزوجة، وتخلف الزوج في الشرك - فعليه نفقتها إلى أن تنقضى عدتها، حائلا كانت أو حاملا، وإن أسلم الزوج، وتخلفت الزوجة في الشرك فقد قال ابن الحداد: لا نفقة لها حائلا كانت أو حاملا، فمن أصحابنا من وافقه، ومنهم من خالفه.

تسقط نفقتها بذلك كما لو غاب. وإن ارتدت الزوجة بعد الدخول فأمر النكاح موقوف على إسلامها قبل انقضاء عدتها وجبت نفقتها من حين أسلمت لأنها قد اجتمعا على الزوجية.

وإن أسلمت الزوجة وتخلف الزوج في الشرك فعليه نفقتها إلى أن تنقضى عدتها حائلا كانت أو حاملا، فمن أصحابنا من وافقه ومنهم من خالفه.

١٧٥/٢٠

وإن قلنا: يجب عليه أن يدفع إليها نفقة كل يوم بيومه، فادعت أنها حامل، فإن صدقها الزوج وجب عليه أن يدفع إليها نفقة كل يوم بيومه، وإن لم يصدقها، فإن شهد أربع نسوة عدول بأنها حامل وجب عليه أن يدفع إليها نفقة كل يوم بيومه من وقت الطلاق إلى حين الحكم بقولهن: إنها حامل، دفعة واحدة.

١٧٦/٢٠

(المسألة الثالثة) ألا يعلم وقت موت كل واحد منهما بعينه، مثل أن يعلم أن أحدهما مات في أول شهر رمضان، والآخر مات في أول شوال، ولا يعلم أيهما مات أولاً، فيجب عليها بيقين.

المسألة الثالثة: ألا يعلم وقت موت كل واحد منهما بعينه، مثل أن يعلم أن أحدهما مات في أول شهر رمضان، والآخر مات في أول شوال، ولا يعلم أيهما مات أولاً؛ فيجب عليها أن تعتد بأربعة أشهر وعشر من بعد موت الثاني، ثم تعتد بعد ذلك بثلاثة أقرء؛ ليسقط الفرض عنها بيقين.

١٨٨/٢٠

فإن كانت في المصر لزمه الإنفاق عليها، وإن كان في

فإن كان في المصر، لزمه الإنفاق على علقها؛ وإن كان

٢١٧/٢٠

فى الصحراء: فإن كان فيها
من الكلاً ما يقوم بكفايتها،
فخلها للرعى - لم يجب
عليه العلف لأنها تجتزئ
بذلك وقد أوما الشافعى إلى
أن من البهائم ما لا تجتزئ
بالكلاً ولا بد لها من العلف
قال أصحابنا البغداديون: هذا
على عادة أهل مصر؛ لأن
صحاريها يقل فيها العلف.

وإن طرحه فى البحر بقرب
الساحل وهو ممن يمكنه
الخروج منه، فابتلعه حوت
- فلا قود عليه؛ لأنه كان
يمكنه الخروج لو لم يبلعه
الحوت وعليه الدية؛ لأنه
كان السبب لموته.

وإن طرحه فى لجة البحر،
فابتلعه حوت قبل أن يصل
إلى الماء، ففيه قولان:
أحدهما: يجب عليه القود؛
لأنه لو لم يبتلعه الحوت لما
كان يتخلص.

والثانى: لا يجب عليه القود
بل عليه الدية؛ لأن الهلاك لم
يكن بفعله، والأول أصح.

الصحراء - فإن كان بها من
الكلاً ما يقوم بكفايتها
فخلها للرعى - لم يجب
عليه العلف لأنها تجتزئ
على عادة أهل مصر؛ لأن
صحاريها يقل فيها العلف.

وإن طرحه فى البحر بقرب
الساحل وهو ممن يمكنه
الخروج منه فابتلعه حوت
فلا قود عليه لأنه كان يمكنه
الخروج لو لم يبلعه
الحوت؛ وقيل عليه القود
لأنه لو لم يبتلعه الحوت لما
كان يتخلص. والثانى لا
يجب عليه القود بل عليه
الدية؛ لأن الهلاك لم يكن
بفعله، والأول أصح.

٣٠٢/٢٠

٣١١ - ٣١٠ / ٢٠

وإن أقام ولى المقتول بينة أنه نحيف الخلق ولا يقتل قوى الخلق لم يجب عليه القود وإنما يجب عليه دية مغلظة؛ وإن لم تكن هناك بينة فالقول قول الساقى مع يمينه.

وإن أقام ولى المقتول بينة أنه يقتل نحيف الخلق ولا يقتل قوى الخلق، فإن كان المسقى نحيف الخلق وجب على الساقى القود، وإن كان قوى الخلق، لم يجب عليه القود، وإنما يجب عليه دية مغلظة.

٣١١ / ٢٠

وإن خلط السم بطعام أو شراب وأكرهه فأوجزه فى حلقه فمات، فإن كان الطعام أو الشراب قد كسر حدة السم تلقائياً، فإن لم يكرهه على ذلك وإنما ناوله إياه فشربه...

وإن لم يقم ولى المقتول بينة، ولكن أقام الساقى بينة أنه لا يقتل غالباً لم يجب عليه القود وإنما يجب عليه دية مغلظة؛ وإن لم تكن هناك بينة، فالقول قول الساقى مع يمينه. وإن خلط السم بطعام أو شراب، وأكرهه، فأوجزه فى حلقه فمات، فإن كان الطعام أو الشراب قد كسر حدة السم فصار لا يقتل غالباً، لم يجب عليه القود، وإن لم يكسر حدته فهو كما لو سقاه السم منفرداً، فإن لم يكرهه على ذلك، وإنما ناوله إياه فشربه...

٣٣٤ / ٢٠

وإن قطع أذنه وأبانها فأخذها المجنى عليه فالصقها

وإن قطع أذنه وأبانها، فأخذها المجنى عليه،

فالتصقت لم يكن للمجنى
عليه أن يطالبه بإزالتها. . .

فألصقها فالتصقت - لم
يسقط القصاص؛ لأنه وجب
بالإبانة، فلم يسقط
بالإلصاق.

وإن قطع أذنه فأبانها، فاقتص
منه كذلك، ثم أخذ الجاني
أذنه فألصقها فالتصقت، لم
يكن للمجنى عليه أن يطالبه
بإزالتها.

٣٣٧/٢٠

وإن كانت النابتة خارجة من
صف الأسنان؛ فإن كانت
بحيث لا يتنفع بها وجبت
عليه حكومة بالشين
الحاصل بها.

وإن كانت النابتة خارجة من
صف الأسنان؛ فإن كانت
بحيث لا يتنفع بها، كان كما
لو لم تنبت لأن وجودها
كعدمها. وإن كانت يتنفع
بها، وجبت عليه حكومة
بالشين الحاصل بها.

٣٣٨/٢٠

قال ابن الصباغ: له أن
يقتص بكل حال، أو
اقتص منه بعد الإياس من
عودها ثم نبت للمجنى عليه
سن في موضع السن
المقلوع ففيه قولان.

قال ابن الصباغ: له أن يقتص
في الحال لأن الظاهر أنها لا
تعود إذا ثبت هذا فإن قلع سن
من قد ثغر، وقيل: إنها لا
تعود، فاقتص منه في الحال أو
قلنا: له أن يقتص بكل حال،
أو اقتص منه بعد الإياس من
عودها ثم نبت للمجنى عليه
سن في موضع السن المقلوع
- ففيه قولان.

٣٤٢/٢٠

وإن قطع يده من المرفق فله
أن يقتص من المرفق فإن
أراد أن يقتص من المرفق
ويأخذ الحكومة فيما زاد
كان له ذلك .

وإن قطع يده من المرفق فله
أن يقتص من المرفق فإن أراد
أن يقتص من الكوع ويأخذ
الحكومة فيما زاد لم يكن له
ذلك ؛ لأنه يمكنه استيفاء حقه
بالقصاص ، وإن قطع يده من
بعض العضد فإن أراد أن
يقتص من المرفق ويأخذ
الحكومة فيما زاد ، كان له
ذلك .

٣٤٦/٢٠

وإن قطع يداً وعليها أصبع
زائدة وللقاطع يد عليها
أصبع زائدة فإن اتفق محل
الزائدتين وقدرهما كان
للمجنى عليه أن يقتص من
الكف لتساويهما ، وإن
اختلفا في المحل لم يكن
له أن يقتص من الكف لأنه
يأخذ أكثر من حقه . وإن
كانت أقل أنامل كان له أن
يقتص ويأخذ في الزيادة
الحكومة .

وإن قطع يداً وعليها أصبع
زائدة ، وللقاطع يد عليها
أصبع زائدة ، فإن اتفق محل
الزائدتين وقدرهما ، كان
للمجنى عليه أن يقتص من
الكف ؛ لتساويهما ، وإن
اختلفا في المحل ، لم يكن
له أن يقتص من الكف ، فإن
اتفقا في المحل ، واختلفا في
القدر ، فإن كانت أصبع
الجاني أكثر أنامل لم يكن
للمجنى عليه أن يقتص من
الكف ؛ لأنه يأخذ أكثر من
حقه . وإن كانت أقل أنامل ،
كان له أن يقتص ، ويأخذ في
الزيادة الحكومة .

٣٤٨/٢٠

فرع وإن قطع أنملة لها طرفان - فإن كانت أنملة القاطع لها عرفان من تلك الأصبع بتلك اليد فللمجنى عليه قطعها لأنها مثل حقه، وإن كانت أنملة القاطع لها طرف واحد فللمجنى عليه أرش الأنملة؛ فإن قال المجنى عليه أنا أصبر على القصاص إلى أن تسقط الأنملة الزائدة وأقتص في الأصلية - كان له ذلك؛ لأن له تأخير القصاص.

فرع: وإن قطع أنملة لها طرفان - فإن كانت أنملة القاطع لها طرفان من تلك الأصبع بتلك اليد، فللمجنى عليه قطعها؛ لأنها مثل حقه، وإن كانت أنملة القاطع لها طرف واحد، فللمجنى عليه قطعها ويأخذ حكومة في الطرف الزائد كما لو كان للمجنى عليه أصبع زائدة في يده.

وإن قطع أنملة لها طرف، ولتلك الأنملة في القاطع طرفان لم يكن للمجنى عليه القصاص؛ لأنها أزيد من حقه ويكون للمجنى عليه أرش الأنملة؛ فإن قال المجنى عليه: أنا أصبر على القصاص إلى أن تسقط الأنملة الزائدة، وأقتص في الأصلية - كان له ذلك؛ لأن له تأخير القصاص.

٣٧٥/٢٠

نص الشافعي رحمه الله على أن أجره القصاص على المقتص منه، ونص أن أجره الجلاد في بيت

نص الشافعي - رحمه الله - على أن أجره القصاص على المقتص منه، ونص على أن أجره الجلاد في بيت المال،

المال وهو قول أبى حنيفة لأنه استيفاء حق فكانت أجره الاستيفاء على المستوفى؛ كما لو اشترى طعاما وأراد نقله، والأول أصح، ومنهم من قال: يجب أجره القصاص على المقتص منه، وأجره الجلاد فى بيت المال.

واختلف أصحابنا فى ذلك فمنهم من قال فىهما قولان: أحدهما: تجب على المقتص منه، وعلى المحدود؛ لأن الإيفاء حق عليه. والثانى: تجب أجره القصاص على المقتص له وأجره الجلاد فى بيت المال، وهو قول أبى حنيفة؛ لأنه استيفاء حق؛ فكانت أجره الاستيفاء على المستوفى؛ كما لو اشترى طعاما، وأراد نقله. والأول أصح.

ومنهم من قال: يجب أجره القصاص على المقتص منه، وأجره الجلاد فى بيت المال.

وأما الضمان والكفارة فننظر فيه فإن كان لما قتلت الحامل لم يخرج الجنين من بطنها ضمن، وإن خرج من بطنها، فإن خرج حيا ثم مات ففيه دية كاملة وكفارة، وإن خرج ميتا ففيه غرة عبد أو أمة وكفارة، وأما من يجب عليه الضمان والكفارة فإن كان

وأما الضمان والكفارة، فننظر فيه: فإن كان لما قتلت الحامل لم يخرج الجنين من بطنها، فلا ضمان ولا كفارة؛ لأنه يجوز أن يكون ريبا فهو كما لو ضرب امرأة فماتت، ولم يخرج من بطنها جنين، وإن خرج من بطنها، فإن خرج حيا ثم مات، ففيه دية

<p>عالمين بحملها فالضمان والكفارة على الإمام والحاكم دون الولي، ؛ لأنه هو الذي مكنته من الاستيفاء؛ ولأن الحاكم هو الذي يعرف الأحكام وإنما يرجع الولي إلى اجتهاده. وهكذا إن كان الحاكم هو العالم بحملها دون الولي فالضمان والكفارة على الولي دون الحاكم إذا لم يعلم فلم يسلطه على إتلاف الحمل، وإن كانا جاهلين بحملها ففيه وجهان:</p> <p>(أحدهما) أن الضمان والكفارة على الولي لأن الحاكم إذا لم يعلم سقط عنه حكم الاجتهاد فيه والولي هو المباشر فلزمه الضمان.</p>	<p>كاملة وكفارة، وإن خرج ميتا، ففيه غرة: عبد أو أمة، وكفارة.</p> <p>وأما من يجب عليه الضمان والكفارة: فإن كانا عالمين بحملها، فالضمان والكفارة على الإمام أو الحاكم دون الولي؛ لأنه هو الذي مكنته من الاستيفاء؛ ولأن الحاكم هو الذي يعرف الأحكام، وإنما يرجع الولي إلى اجتهاده.</p> <p>وهكذا إن كان الحاكم هو العالم بحملها، دون الولي فالضمان والكفارة على الحاكم؛ لما ذكرناه، وإن كان الولي عالما والحاكم جاهلا، فالضمان والكفارة على الولي دون الحاكم؛ لأن الحاكم إذا لم يعلم؛ فلم يسلطه على إتلاف الحمل، وإن كانا جاهلين بحملها ففيه وجهان:</p> <p>أحدهما: أن الضمان والكفارة على الحاكم؛ لأنهما إذا استويا كان الضمان عليه، كما لو كانا</p>
-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

عالمين .

والثانى : أن الضمان والكفارة
على الولي ؛ لأن الحاكم إذا
لم يعلم سقط عنه حكم
الاجتهاد فيه ، والولي هو
المباشر ؛ فلزمه الضمان .

إذا اصطدمت سفينتان
فانكسرتا وتلف ما فيهما ،
فلا يخلو الربانان - وهما
القيمان فيهما - إما أن يكونا
مفرطين فى الاصطدام أو غير
مفرطين ، أو أحدهما مفرطا
والآخر غير مفرط ، فإن كانا
مفرطين بأن أمكنهما ضبطهما
أو الانحراف ، فلم يفعلا ،
فقد صارا حائنين ، فإن كانت
السفيتان وما فيهما لهما ،
وجب على كل واحد منهما
نصف قيمة سفينة صاحبه
ونصف قيمة ما فيها ،
ويسقط النصف ؛ لأن سفينة
كل واحد منهما تلفت بفعله
وفعل صاحبه ؛ فسقط ما قابل
فعله ، ووجب ما قابل فعل
صاحبه ؛ كالفارسين إذا
تصادما وماتا .

٤٤٣/٢٠

إذا اصطدمت سفينتان
فانكسرتا وتلف ما فيهما
فلا يخلو الربانان وهما
القيمان إما أن يكونا
مفرطين فى الاصطدام أو
غير مفرطين ، أو أحدهما
مفرطا والآخر غير مفرط ،
فإن كانا مفرطين بأن أمكنهما
ضبطهما أو الانحراف فلم
يفعلوا فقد صارا جائنين ، فإن
كانت السفيتان وما فيهما
لهما وجب على كل واحد
منهما نصف قيمة سفينته
ونصف قيمة ما فيها
ونصف قيمة سفينة صاحبه
ونصف قيمة ما فيها ؛ لأن
كل واحد منهما تلف
بفعلها ، وسواء كانت
السفيتان وديعة أو عارية أو
بأجرة .

وإن كانت السفينتان وما
فيهما لغيرهما، وجب على
كل واحد منهما نصف قيمة
سفينة ونصف قيمة ما فيها
ونصف قيمة سفينة صاحبه
ونصف قيمة ما فيها؛ لأن كل
واحدة منهما تلفت بفعلهما،
وسواء كانت السفينتان وديعة
أو عارية أو بأجرة.

دليلنا: ما روى عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده:
«أن النبي ﷺ قضى في كل
إصبع بعشر من الإبل، وروى
عمرو بن حزم في الكتاب
الذي كتبه رسول الله ﷺ في
كل إصبع مما هنالك من اليد
والرجل عشر من الإبل».

فرع: إذا وجب بالخطأ أو
بعمد الخطأ دية ناقصة عن
دية الحر المسلم كدية المرأة
ودية الجنين والكافر - ففيه
وجهان:
أحدهما: أنها تقسم في ثلاث

دليلنا حدث عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده
«أن النبي ﷺ قضى في كل
إصبع مما هنالك من اليد
والرجل عشر من الإبل».

فرع إذا وجب بالخطأ أو
بعمد الخطأ دية ناقصة عن
دية الحر المسلم كدية المرأة
ودية الجنين والكافر، ففيه
وجهان:
(أحدهما) أنها تقسم في

٥٢٢/٢٠

٥٦٩/٢٠

سنتين؛ لأنها بدل نفس، فكانت في ثلاث سنين كدية الحر المسلم.

والثاني: أنه يجب في آخر كل سنة ثلث دية حر مسلم؛ لأنه ينقص عن الدية الكاملة؛ فكان كأرش الطرف. فإن قتل العبد خطأ أو عمد خطأ، وقلنا: تحمل العاقلة قيمته، ففيه وجهان:

أحدهما: أنها تقسم في ثلاث سنين، وإن زادت حصة كل سنة على ثلث الدية أو نقصت؛ لأنه بدل نفس.

والثاني: أنه كأرش الطرف، فتحمل كل سنة ثلث دية الحر المسلم؛ اعتبارًا بما تحمله من دية الحر المسلم.

والمولى لا يحمل إلا بعد العاقلة من النسب؛ كما لا يرث إلا بعدهم فإن كان المعتق له جماعة لم يحملوا إلا ما يحمله الشخص الواحد من العصبه؛ لأنهم يقومون مقام الواحد من العصبه، فإن لم يكن المعتق موجودًا،

ثلاث سنين، وإن زادت حصة كل سنة على ثلث الدية أو نقص لأنه بدل نفس (والثاني) أنه كأرش الطرف فتحمل كل سنة ثلث دية الحر المسلم اعتبارًا بما تحمله من دية الحر المسلم.

والمولى لا يحمل إلا بعد العاقلة من النسب؛ كما لا يرث إلا بعدهم فإن لم يكن المعتق موجودًا حمل عصبته كالأخ والعم وابن العم وابن الأخ وفي حمل ابن المعتق وأبيه وجهان، فإن لم يكن للجانى عصبه ولا مولى ولا

عصبة مولى ولا مولى مولى
مولى، فإن كان مسلماً،
حملت عنه الدية فى بيت
المال.

حمل عصبته: كالأخ،
والعم، وابن العم، وابن
الأخ. وفى حمل ابن
المعتق وأبيه وجهان
حكماهما المسعودى:

أحدهما: لا يحملان؛ كما لا
يحمل ابن الجانى، ولا أبوه.
والثانى: يحملان؛ لأن المعتق
عصبة يحمل لو كان باقياً؛
فحمل ابنه وأبوه، بخلاف ابن
الجانى وأبيه، فإن الجانى لا
يحمل؛ فلذلك لم يحمل.
فإن لم يكن للمعتق عصبة
حمل معتقه، ثم عصبته؛ على
ما ذكرناه فى الإرث. فإن لم
يكن للجانى عصبة ولا مولى
ولا عصبة مولى ولا مولى
مولى، فإن كان مسلماً؛
حُمِلَتْ عنه الدية فى بيت
المال.

فرع فإن عرف إسلام رجل
فمات وخلف ورثة، فأقر
بعضهم أنه مات كافراً وأقر
بعضهم أنه مات مسلماً دفع
إلى من أقر أنه مات مسلماً
نصيبه؛ لأنه لا محالة

فرع: فإن عرف إسلام رجل
فمات، وخلف ورثة، فأقر
بعضهم: أنه مات كافراً،
وأقر بعضهم: أنه مات
مسلماً - دفع إلى من أقر:
أنه مات مسلماً نصيبه؛ لأنه

لا محالة محكوم بإسلامه،
ولا يدفع نصيب من أقر أنه
مات كافرًا إليه؛ لأنه أقر أنه
لا يستحقه، وماذا يصنع به؟
فيه قولان حكاهما الشيخ أبو
حامد:

أحدهما: يوقف إلى أن يتبين
الحال فيه؛ لأنه لا يمكن
دفعه إليه؛ لأنه أقر: أنه لا
يستحقه، ولا يمكن صرفه
إلى بيت المال؛ لأنه إنما
ينقل إليه مال كافر، وهذا
محكوم بإسلامه؛ ولهذا ورثنا
بعض ورثته منه.

والثاني: أنه ينقل إلى بيت
المال؛ لأنه حق للوارث المقر
في الظاهر، وقد أقر به لبيت
المال، فقبل إقراره فيه.

محكوم بإسلامه، ولا يدفع
نصيب من أقر أنه مات كافرًا
إليه؛ لأنه أقر أنه لا
يستحقه، وماذا يصنع به؟
فيه قولان حكاهما الشيخ أبو
حامد: أحدهما: يوقف إلى
أن يتبين المال فيه؛ لأنه لا
يمكن دفعه إليه؛ لأنه أقر أنه
لا يستحقه، ولا يمكن
صرفه إلى بيت المال؛ لأنه
حق للوارث المقر في
الظاهر، وقد أقر به لبيت
المال فقبل إقراره فيه.

٣٩٩/٢١

فرع: إذا جاءت امرأة منهم
وجئت نظر فيها - فإن
أسلمت عندهم ثم جاءت
عاقلة، ثم جئت، أو جاءت
إلى دار الإسلام عاقلة، ثم
أسلمت ثم جئت - فإنه لا
يجوز ردها إليهم؛ لأن
إسلامها قد صح، ويجب رد

فرع إذا جاءت امرأة منهم
وجئت نظر فيها - فإن
أسلمت عندهم وجاءت
عاقلة، ثم جئت، أو
جاءت إلى دار الإسلام
عاقلة ثم أسلمت ثم
جئت، فإنه لا يجوز ردها
إليهم؛ لأن إسلامها قد

مهرها ؛ لأن الحيلولة حصلت بالإسلام.

وإن جاءت مجنونة ولم يعلم إسلامها قبل الجنون إلا أنها وصفت الإسلام فى حال جنونها، فإنه لا يجوز ردها إليهم؛ لجواز أن تكون قد أسلمت قبل جنونها، ولا يجب رد مهرها إليهم قبل إفاقتها؛ لجواز أنها وصفت الإسلام حال جنونها.

صح، ويجب رد مهرها إليهم قبل إفاقتها لجواز أنها وصفت الإسلام حال جنونها.

٤٠٣/٢١

إذا أسلم بعد انقضاء العدة: فإن كان قد طالب بها قبل انقضاء العدة، وجب المهر؛ لأنه قد وجب قبل البيئونة. وإن لم يطالب إلا بعد انقضاء العدة - لم يجب؛ لأن الحيلولة حصلت بالبيئونة باختلاف الدين.

إذا أسلم بعد العدة - فإن كان قد طالب بها قبل انقضاء العدة - لم يجب؛ لأن الحيلولة حصلت بالبيئونة باختلاف الدين.

٤٠٤/٢١

قلت: (القائل هو العمرانى، ولكن المطيعى ينسب الكلام لنفسه - كما أشرنا من قبل - ويتكرر هذا غالباً مع كل لفظة قلت، والذي يقتضى

قلت: والذي يقتضى المذهب فى هذا أنه لا يجب دفع قيمتها إليه من بيت المال، بل يؤمر بإزالة ملكه عنها ببيع أو غيره؛

لأنه لم يحكم لها بحرية، فتكون كأمة الكافر إذا أسلمت وهي تحت يديه، فإن كانت هذه الأمة زوجة فجاء زوجها يطلبها فإنها لا ترد إليه على القولين.

المذهب في هذا: أنه لا يجب دفع قيمتها إليه من بيت المال، بل يؤمر بإزالة ملكه عنها ببيع أو غيره؛ لأنه لم يحكم لها بحرية، فتكون كأمة الكافر إذا أسلمت وهي تحت يديه، فإن كانت هذه الأمة مزوجة، فجاء زوجها يطلبها فإنها لا ترد إليه فإن كان قد دفع مهرها إلى سيدها، فإن كان زوجها حرًا، فهل يجب دفع المهر إليه؟ على القولين.

٢٧/٢٢

ففيه قولان:

أحدهما: أن الكامل منهما غير محصن.

أحدهما: أن الكامل منهما محصن.

١٠٤/٢٢

وإن قذف زوجته فماتت وله منها ولد سقط الحد؛ لأنه لما لم يثبت له عليه بالإرث عن أمه.

وإن قذف زوجته فماتت، فماتت، وله منها ولد، سقط الحد؛ لأنه لما لم يثبت له عليه الحد بقذفه، لم يثبت له عليه بالإرث عن أمه.

١٤٥/٢٢

وإن نقب حرز أو سرق.

وإن نقب حرزًا وسرق.

١٦٩/٢٢	ليس فى شىء من الماشية إلا ما آواه المزاح.	ليس فى شىء من الماشية قطع إلا ما آواه المراح.
٢١٧/٢٢	على الوجهين فى العدة للطبرى.	على الوجهين فى العبد. وتعجب معى عزيزى القارئ من كيفية انسياق المطيعى مع التحريف، وأنه زاده تعمية وطمسا فصير كلمة (العبد) إلى (العدة) ثم نسبها للطبرى؛ على أنها كتاب العدة له!!!
٤٤٢/٢٢	فإن كانت أرض بين شريكين نصفين وذرعها ستمائة ذراع وقيمة مائة ذراع من أولها أربعمائة درهم وقيمة الأربعمائة الذراع الباقية منها أربعمائة درهم، فكل مائة ذراع تساوى مائة درهم، فطلب أحدهما أن يجعل مائة ذراع من أولها جزءا قيمته خمسمائة درهم والثلاثمائة الذراع الباقية من آخرها جزءا وقيمتها ثلاثمائة درهم.	فإن كانت أرض بين نصفين، وذرعها ستمائة ذراع وقيمة مائتى ذراع من أولها أربعمائة درهم، وقيمة الأربعمائة الذراع الباقية منها أربعمائة درهم، كل مائة ذراع تساوى مائة درهم، فطلب أحدهما أن يجعل مائتى ذراع من أولها جزءا، وتكون الأربعمائة الذراع الباقية جزءا، ودعا الآخر إلى أن يجعل ثلاثمائة ذراع من أولها جزءا. وقيمته خمسمائة درهم، والثلاثمائة الذراع الباقية من آخرها جزءا وقيمتها ثلاثمائة درهم.

وإن ادعى عليه مالا مجهولا من وصية أو إقرار صحت الدعوى لأن الوصية والإقرار يصحان في المجهول فصحت الدعوى إلى ذكر السبب الذي ملك ذلك به.

وإن ادعى عليه مالا مجهولا من وصية أو إقرار صحت الدعوى؛ لأن الوصية والإقرار يصحان في المجهول؛ فصحت الدعوى بالمجهول منهما. وإن ادعى عليه ديناً في ذمته أو عينا في يده، فلا تفتقر إلى ذكر السبب الذي ملك ذلك به.

٤٥٧/٢٢

فرع: إذا كانت عين في يد رجل، فادعى رجل ملك جميعها، وأقام على ذلك بينة، وادعى آخر ملك نصفها، وأقام على ذلك بينة - فإن للذي ادعى جميعها نصفها؛ لأنه لم تعارض بيته بينة الآخر، وأما النصف الثاني فقد تعارض فيه البيتان.

فرع: إذا كانت عين في يد رجل فادعى رجل ملك جميعها، نصفها لم تعارضه فيه بينة الآخر وأما النصف الثاني فقد تعارض فيه البيتان.

٤٧٨/٢٢

فرع: وإن شهد شاهدان على رجل بحق فسمعهما الحاكم فقذف المشهود عليه الشاهدين بعد الشهادة وقبل الحكم بها لم يجز الحكم بشهادتهما، والفرق بينهما

فرع: وإن شهد شاهدان على رجل بحق فسمعهما الحاكم، فقذف المشهود عليه الشاهدين قبل الحكم بشهادتهما - فإن الحاكم يحكم بشهادتهما، ولو فسق

٩٥/٢٣

الشاهدان بعد الشهادة وقبل الحكم بها، لم يجز الحكم بشهادتهما، والفرق بينهما: أن الفسق بعد الشهادة يورث التهمة في الشهادة، وقبل الحكم لا يورث تهمة في الشهادة.

أن الفسق بعد الشهادة يورث تهمة في الشهادة: وقبل الحكم لا يورث تهمة في الشهادة.

فرع: إذا رمى رجل رجلا بسهم فأصابه، ونفذ فيه السهم، فأصاب رجلا وقتله، فادعى ولى الرجلين على الرامى: أنه قتلها، وأقام عليه شاهداً وامرأتين - فإن كانت الدعوى عليه على الأول جناية لا تقتضى القود، فإن الجنائيتين على المقتولين خطأ؛ فيثبتان بالشاهد والمرأتين، وإن كانت الدعوى عليه على الأول جناية تقتضى القود، لم تثبت بالشاهد والمرأتين، ولكن إذا شهد له الرجل والمرأتان، كان ذلك لوثاً.

فرع إذا رمى رجل رجلا بسهم فأصابه ونفذ فيه السهم فأصاب رجلا وقتله، فادعى ولى الرجلين على الرامى أنه قتلها وأقام عليه شاهدان وامرأتين فإن كانت الدعوى عليه على الأول جناية لا تقتضى القود، فإن الجنائيتين على المقتولين خطأ مثبتتان بالشاهد والمرأتين ولكن إذا شهد له الرجل والمرأتان كان ذلك لوثاً.

١٤٠/٢٣ : ١٣٩

كل موضع تقبل به شهادة النساء منفردات، فاختلف

كل موضع تقبل به شهادة النساء مفردات فاختلف أهل

١٤٢/٢٣

العلم فى عددمن فمذهبنا أنه لا يقبل إلا من أربع نسوة عدول وبه قال عطاء. وقال عثمان البتى: تقبل من ثلاث. وقال مالك رحمه الله والأوزاعى: تقبل شهادة الواحدة فى الرضاع.

أهل العلم فى عددمن: فمذهبنا أنه لا يقبل إلا من أربع نسوة عدول، وبه قال عطاء. وقال عثمان البتى: تقبل من ثلاث. وقال مالك - رحمه الله - والأوزاعى: تقبل من اثنتين. وقال أبو حنيفة: تقبل شهادة القابلة وحدها فى الولادة. وقال ابن عباس والزهرى: تقبل شهادة الواحدة فى الرضاع.

إذا ثبت هذا فقال الشيخ أبو حامد: أصل هذين القولين هل شهود الفرع يقومون مقام شهود الأصل أو لا يقومون مقام شهود الأصل؟ ويثبت الحق بشهادة شهود الفرع كما يثبت بشهادة الأصل، أو لا يقومون قيام شهود الأصل فلا بد أن يقوم كل واحد من شهود الأصل شاهدان منفردان. وإن قلنا: إنهم لا يقومون مقام شهود الأصل وإنما يثبتون شهادة شهود

١٨٢ / ٢٣ : ١٨١

إذا ثبت هذا: فقال الشيخ أبو حامد: أصل هذين القولين: هل شهود الفرع يقومون مقام شهود الأصل أو لا يقومون مقام شهود الأصل؟ ويثبت الحق بشهادة شهود الفرع كما يثبت بشهادة الأصل، أو لا يقومون مقام شهود الأصل، وإنما يثبتون شهادة شهود الفرع؟

الأصل جاز أن يشهد على شهادة شهود الأصل شاهدان. وفيه قولان: فإن قلنا: إن شهود الفرع يقومون مقام شهود الأصل، فلا بد أن يقوم مقام كل واحد من شهود الأصل شاهدان منفردان. وإن قلنا: إنهم لا يقومون مقام شهود الأصل، وإنما يشبتون شهادة شهود الأصل، جاز أن يشهد على شهادة شهود الأصل شاهدان.

دليلنا ما روى أن رجلين شهدا عند أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - على رجل بالسرقة، فقطع يده، ثم رجعا عن الشهادة، وقالوا: أخطأنا فقال: «لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعتهما». وروى أن رجلين شهدا عند على - رضى الله عنه - بالسرقة على رجل، فقطع يده، ثم أتياه بآخر فقالوا: هذا هو السارق، وأخطأنا فى الأول. فرد شهادتهما على الثانى، وغرمهما الدية للبد، وقال: «لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعتهما».

٢٠٩ : ٢٠٨ / ٢٣

إذا قال لعبده فلان عندي له ألف درهم كان ذلك إقرارا صحيحا لسيده. سواء كان مأذونا له في التجارة يثبت له المال بالوصية.

إذا قال: لعبد فلان عندي ألف درهم، كان ذلك إقرارا صحيحا لسيده، سواء كان مأذونا له في التجارة أو غير مأذون له؛ لأن غير المأذون له يثبت له المال بالوصية.

٢٤٤/٢٣

وإن قال: له على ألف درهم في هذا الكيس، فحكى أبو ثور أن الشافعي رحمه الله قال: فإن كان في الكيس ألف درهم أو أكثر لزمه ألف درهم، وإن لم يكن في الكيس ألف درهم لم يلزمه غير ما في الكيس، ألا ترى أنه لو اقتصر على الإقرار بالألف ولم يضيف إلى الكيس كان يلزمه الألف.

وإن قال: له على ألف درهم في هذا الكيس، فحكى أبو ثور: أن الشافعي - رحمه الله - قال: فإن كان في الكيس ألف درهم أو أكثر، لزمه ألف درهم، وإن لم يكن في الكيس ألف درهم، لم يلزمه غير ما في الكيس.

وحكى أبو على السنجي: أن القفال قال: يلزمه الألف، ولا يسقط عنه شيء بالإضافة إلى الكيس؛ ألا ترى أنه لو اقتصر على الإقرار بالألف، ولم يضيف إلى الكيس، كان يلزمه الألف.

٢٨٩/٢٣

إذا أقر له بحق ثم وصله بما يسقطه لا من الوجه الذي أثبتته، مثل أن يقول: تكفلت

إذا أقر له بحق ثم وصله بما يسقطه لا من الوجه الذي أثبتته، مثل أن يقول: تكفلت

٣١١/٢٣

بيدن فلان على أنى بالخيار،
أو: له عندى ألف من ثمن
خمر أو كلب، أو من ثمن
مبيع هلك قبل القبض، أو:
على له ألف قضيته إياها،
فهل يقبل قوله فى ذلك؟ فيه
قولان:

أحدهما: يقبل قوله، وبه قال
أبو حنيفة؛ لأنه يحتمل ما
قاله؛ كما لو قال: من ثمن
مبيع لم أقبضه.

والثانى: لا يقبل قوله؛ لأنه
وصل إقراره بما يسقطه؛ فلم
يقبل منه.

فأما إذا وصله بما يرفعه من
الوجه الذى أثبت به أن قال: له
على درهم إلا درهم، فإنه لا
يقبل.

فإن كان بحيث لو أقر به
الأب أو الأم لم يثبت نسبه
منه؛ بأن كان المقر به أكبر أو
ثابت النسب من غيرهما، لم
يصح الإقرار. وإن كان
بحيث لو أقر به الأب أو
الأم قبل إقراره، نظرت: فإن
كان الأب أو الأم قد نفى نسبه

بيدن فلان على أنى بالخيار
أو: له عندى ألف من ثمن
خمر أو كلب أو من مبيع
هلك قبل القبض، أو على
له ألف قبضته إياها، فهل
يقبل قوله فى ذلك؟ فيه
قولان:

(أحدهما) يقبل قوله وبه قال
أبو حنيفة؛ لأنه يحتمل ما
قال كما لو قال: من ثمن
مبيع لم أقبضه.

(والثانى) لا يقبل قوله؛ لأنه
يرفعه من الوجه الذى أثبت به أن
قال: له على درهم إلا
درهم، فإنه لا يقبل.

فإن كان بحيث لو أقر به
الأب أو الأم لم يثبت نسبه
عن نفسه، فذكر المصنف
هنا أنه لم يقبل إقرار الأخ
به.

عن نفسه، فذكر الشيخ أبو
إسحاق: أنه لا يقبل إقرار
الأخ به.

٣٣٠ / ٢٣

فرع وإن مات رجل وخلف
ابنا بالغاً عاقلاً فأقر بأخ بالغ
عاقلاً ثبت نسب الثالث.

فرع: وإن مات رجل،
وخلف ابنا بالغاً عاقلاً، فأقر
بأخ بالغ عاقلاً فصدقه - ثبت
نسبه، فإن أقرّا معاً بنسب أخ
ثالث بالغ عاقلاً، ثبت نسب
الثالث.

ونكتفي بهذا القدر عزيزي القارئ، لا لشيء سوى أننا نخاف أن نطيل عليك أكثر من
هذا، ولو شئنا لذكرنا من النماذج أضعاف أضعاف ذلك.
وننبه ونؤكد على أننا لم نذكر هذه النماذج وغيرها مما سبق لنتقص من شأن
المطيعي رحمه الله أو لنحط من قدره، فمعاذ الله أن نكون من هؤلاء الذين يبخسون
الناس حقوقهم ولا ينزلونهم منازلهم.

بل إننا ما ذكرنا شيئاً مما سبق إلا لنبين ما دعانا إلى إعادة تكملة هذا الشرح
الجليل؛ غيرة على ديننا الحنيف، وإظهاراً للصواب فيما اطلعنا عليه من أخطاء؛
حتى لا نكون من هؤلاء الذين توعدهم الله عز وجل على كتمان العلم.
وأيا ما كان الأمر فحسب المطيعي أنه اجتهد، وأخلص، وحسبنا أننا نجتهد
ونخلص، ورحم الله من مات، وبارك فيمن بقى؛ وهو حسبنا.

- ١- ترجمة الإمام الشيرازى .
- ٢- مدخل لترجمة الإمام النووى .
- ٣- ترجمة الإمام المارانى .
- ٤- المصادر والمراجع المعتمدة فى التكملة .



ترجمة الإمام الشيرازي

مدخل للترجمة

إضاءة على العصر الذي عاش فيه الإمام الشيرازي

مما لا شك فيه أن تكوين شخصية الإنسان ما هي إلا مجموعة من الروافد البيئية، والحياتية، والفكرية، والاجتماعية، والسياسية، للزمن والمكان اللذين يعيش فيهما ذلك الإنسان.

فمن المعروف أن الإنسان يتأثر ويؤثر في المجتمع، أو في العصر الذي يعيشه، فما هو إلا نتاج فكر، أو محصلة فكر هذا المجتمع، وهو بدوره، أي الإنسان يؤثر في المجتمع، ويلعب دورًا في تحديد فكره، لاسيما إذا كان عالمًا، أو إمامًا مثل الشيرازي.

فلقد كان الشيرازي صورة لعصره الذي عاش فيه، ويلاحظ القارئ لترجمته أو لسيرته - بوضوح - أن الشيرازي تأثر بعصره، وأثر فيه.

ودراسة هذه المؤثرات لها دور في تحديد شخصية الكاتب، أو العالم، وتبين الأعمدة الأساسية التي ترتكز عليها، والتي كونت وجهة نظره في الحياة، وفي الناس، وفي المبادئ والأفكار.

من أجل هذا ستتكلم بشيء من الإيجاز عن العصر الذي عاش فيه الشيرازي، ونكتفي بوضع صورة قريبة من الواقع للحالة العامة في عصره؛ ليمثل القارئ زمان الشيرازي ومكانه، وليعرف ما تمس الحاجة إليه، مما أثر بالفعل في حياته العقلية والعلمية.

وحيث إن الإمام الشيرازي من أبناء القرن الخامس الهجري، فإننا سوف نتكلم بإيجاز عن هذا القرن لنحدد بعض ملامحه العامة، ليضئ لنا ذلك كثيرًا من جنبات حياته، وشخصيته.

يمتد القرن الخامس الهجري من سنة ١٠١٠م، إلى سنة ١١٠٦م، وفي هذا القرن ذهبت دول إسلامية، وقامت دول إسلامية أخرى بدلها بحكم القوة، فقامت الدولة السلجوقية بالمشرق سنة ٤٣١هـ - ١٠٣٩م، إذ توطد فيها ملك طغرل بك، وأخيه داود ابني ميكائيل بن سلجوق بخراسان، وقامت بين الدولة الغزنوية وهذه الدولة

الناشئة حروب انتهت بفوزها عليها، ثم أخذ ملكها يمتد إلى العراق إلى أن استولى طغرل بك على بغداد سنة ٤٤٧هـ - ١٠٥٥م، وأزال منها دولة بني بويه، وكان هذا فى عهد القائم العباسى، وقد بلغت هذه الدولة غاية عظمتها فى عهد ملك شاه بن ألب أرسلان، فبلغت من حدود الصين إلى آخر الشام، ومن أقاصى بلاد الإسلام فى الشمال إلى آخر بلاد اليمن، وكان له إتاوة على دولة الروم الشرقية.

وقد توفى سنة ٤٨٥هـ - ١٠٩٢م، ولكن حصل بعد وفاته انقسام بين ابنه محمود وبركياروق على الملك، وقامت بينهما حروب كان لها أثر سيئ فى هذه الدولة. فلم يأت آخر هذا القرن، إلا وكانت دولا منقسمة على نفسها.

حتى أمكن الصليبيين المستعمرين من أمم الفرنجة أن يترزعا منها كثيرا من بلاد الشام، ويستولوا على بيت المقدس، وكان مسيرهم إلى الشام سنة ٤٩٠هـ - ١٠٩٦م.

وكان السلجوقيون أتراكا يأخذون بمذهب أهل السنة على عادة غيرهم من الأتراك، وكانوا يدينون بالطاعة لبني العباس، وإن لم يتركوا لهم شيئا من السلطة الفعلية، ولكن علاقاتهم بهم كانت أحسن من علاقة بني بويه بهم لاتفاق العباسيين والسلجوقيين فى الأخذ بمذهب أهل السنة.

ومن الدول الإسلامية التى قامت بالشرق فى هذا القرن الدولة الخوارزمية، وهى دولة تركية كالدولة السلجوقية، وكان بدء ظهورها سنة ٤٩٠هـ - ١٠٩٦م، وهى تنسب إلى مدينة خوارزم؛ لأنها كانت قاعدة ملكها، وكانت أول أمرها تابعة لدولة بركياروق من ملوك السلجوقيين، ثم انفصلت عنها بعد ذلك، وأخذت تقوى بالتدريج إلى أن استولت على بلاد خراسان وما وراء النهر.

وكذلك اضطرب أمر المسلمين بالمغرب فى هذا القرن، فانتهدت دولة بني أمية بالأندلس سنة ٤٠٧هـ - ١٠١٦م، وقامت فيه دول متفرقة يسمى ملوكها ملوك الطوائف وكان بعضها يحارب بعضها، حتى ضعف أمر المسلمين فى الأندلس بهذه الحروب، وطمع فيهم أعداؤهم من الفرنجة بعد ضعفهم.

وقامت فى المغرب الأقصى دولة المرابطين سنة ٤٤٨هـ - ١٠٥٦م، ويقال للمرابطين: الملمشون أيضا، وهم من قبائل البربر المغربية، ومن أقوى ملوكهم يوسف بن تاشفين، وقد تولى الملك سنة ٤٦٢هـ - ١٠٦٩م، وهو الذى بنى مدينة

مراكش، واتخذها مقراً لملكه، ثم أخذ يستولى على ما جاوره من بلاد المغرب حتى دان له أكثرها، وفي سنة ٤٧٩هـ - ١٠٨٦م استنجد به أهل الأندلس بسبب تغلب الفرنجة عليهم، فسار إليهم بجيش كبير أنقذ الأندلس منهم، ثم رأى أن يضمه إلى ملكه؛ ليقضى على حكم ملوك الطوائف الذين فرقوا كلمة المسلمين فيه.

وكان فيه ميل لجمع كلمة المسلمين في هذا القرن، ولهذا دعا للملوك العباسيين في دولته على المنابر، وكان يأخذ مثلهم بمذهب أهل السنة، ولا شك أن هذه نية صالحة تذكر له في هذا القرن، وتدخل إلى حد ما في دعوة التجديد فيه.

ولقد عاصر الإمام الشيرازي أكثر ملوك الدولة السلجوقية الكبرى؛ حيث شهد عهد عضد الدين أبي شجاع ألب أرسلان، وجلال الدين أبي الفتح ملك شاه، وناصر الدين محمود، وركن الدين أبي المظفر بركياروق، وركن الدين ملك شاه الثاني، ومحمد بن ملك شاه.

أما ألب أرسلان، فكان واسطة عقد الدولة السلجوقية، وفي عهده أسست المدارس النظامية، صاحبة الفضل على الشيرازي؛ حيث فتحت له أبوابها وربوعها ليدرس فيها، وينشر علمه.

في ذلك العصر أيضاً شغل الناس بالحديث عن الباطنية، ودورها الخطير في تغيير مجريات الحياة؟ حيث انتشرت في كثير من البقاع الإسلامية لظروف سياسية، ثم تحولت إلى مذهب ديني، وقد شغل العلماء بهذه الفرقة؛ وكتبوا في الرد عليها، ونقد آرائها ومعتقداتها.

ويرجع خطر هذه الفرقة لتلك الآراء الهدامة التي كانت تدعو إليها، مما كان يستهدف الدين الإسلامي نفسه، وما انطوت عليه تلك الدعاوى من المكر والدهاء، في السيطرة على الرؤوس وملئها بالخرافات والأساطير، التي ليس لها أي أساس من الصواب.

من ناحية أخرى، فقد شهد هذا العصر كثيراً من الهجمات الشرسة التي قادها الصليبيون للسيطرة على الشرق العربي، وبالفعل قد استولوا - آنذاك - على كثير من بلدان المسلمين من آسيا الصغرى والشام، وكونوا لهم فيها إمارات، سميت بالإمارات اللاتينية، نسبة إلى الأجناس التي كان يتألف منها حملة الصليب.

وبهذا كان المسلمون في هذا القرن أسوأ حالاً منهم في القرون السابقة، حتى

أمكن الفرنجة أن يهاجموهم فى عقر دارهم بالشرق، ويستولوا على بيت المقدس وكثير من بلاد الشام، وحتى أخذوا يهاجمون الأندلس بالمغرب، ولولا يوسف بن تاشفين ملك المرابطين لضاع هذا القطر من المسلمين فى هذا القرن، وإذا كان الفرنجة لم يمكنهم الاستيلاء فى المغرب على الأندلس، فقد أمكنهم أن يستولوا على جزيرة صقلية، فدخلوها سنة ٣٤٤هـ - ١٠٥٢م، وتم لهم الاستيلاء عليها كلها سنة ٤٨٤هـ - ١٠٩١م، وبقي بها كثير من المسلمين بعد استيلائهم عليها، وكانوا أرقى من الفرنجة ثقافة ومدنية، فكانوا يرجعون فى ذلك إليهم.

ولكن المسلمين مع ما وصلوا إليه فى هذا القرن كانوا لا يزالون بهم قوة تضاهى قوة الطامعين فيهم، وبها أمكنهم أن يصمدوا فى المشرق للفرنجة فى الشام، وأن يصمدوا فى المغرب للفرنجة فى الأندلس، وأن يقابلوا هذا الهجوم عليهم بالهجوم على أعدائهم فى نواحي ضعفهم.

أما إذا تكلمنا عن الناحية التعليمية، فقد انتشرت بصورة ملحوظة المدارس النظامية، نسبة إلى نظام الملك، وكانت مهمتها نشر التعليم، واحتضان أئمة العلم وتبغيه، وقد أكثر نظام الملك من هذه المدارس، ووقف عليها الأوقاف، ورتب للطلبة المسكن والمأكل، وظلت مدارسه بأوقافها زمناً ليس بالقليل، وتخرج منها كثير من العلماء والأدباء.

وبالإضافة إلى نبوغ الشيرازى فى هذا القرن، نجد أن هناك كثيراً من أئمة العلم قد نبغ، ونذكر بعضهم فيما يلى:

أبو إسحاق الإسفرايينى الشافعى، وأبو عمر الطلمنكى المالكى، وأبو زيد الدبوسى الحنفى، وابن حزم الذى كان شافعى المذهب، ثم انتقل إلى مذهب الظاهرية، وأبو الوليد الباجى المالكى، والإمام أبو حامد الغزالى، وإمام الحرمين الجوينى الشافعى، وعلى بن محمد البزدوى الحنفى.

ومن مطالعة تراجم هؤلاء العلماء يتبين لك مراكز النشاط العلمى فى هذا القرن. فأمّا أبو إسحاق الإسفرايينى الشافعى، فقد كان نشاطه فى إسفرايين ونيسابور ببلاد فارس.

وأما أبو عمر الطلمنكى المالكى فقد نشأ بظلمنكة بالأندلس، وانتقل منها إلى

قرطبة ثم إلى مصر، ثم إلى المرية و مرسية، وسرقسطة.
وأما أبو زيد الدبوسي: فقد نشأ بقرية بجوار بخارى، وكان له نشاط علمي في سمرقند وبخارى.

ونشأ ابن حزم في قرطبة عاصمة بلاد الأندلس، ونشر مذهبه، وعلمه في تلك الأصقاع.

وظهر أبو الوليد الباجي ببطلوس إحدى مدن الأندلس، ورحل إلى باجة، ثم إلى الحجاز وبغداد وإلى دمشق والموصل ومصر، ثم عاد إلى باجة، وكان في كل هذه الرحلات يتلقى، وينشر العلم.

ونشأ أبو حامد الغزالي بطوس، وانتقل إلى بغداد، حيث نشر علمه وألف كتبه.
ولامام الحرمين الجويني ظهر بجهة نيسابور، وسافر إلى الحجاز وجاور مكة والمدينة وذاع صيته بهما، كما انتقل إلى بغداد. وقضى آخر حياته بنيسابور.
واشتهر البزدوى في سمرقند و نسف وما حواليهما.

تلك بعض الملامح العامة للعصر الذي عاش فيها الشيرازي لعلها تضيء لنا جانب البحث عن سيرته، وسر نبوغه وعبقريته، وتكشف لنا عما انطوت عليه شخصيته من مبادئ وأفكار، والعوامل التي أسهمت بطريق مباشر، أو غير مباشر في تكوين هذه الشخصية، وما تهيأ له من ظروف وملابسات، حددت ووجهت مساره العلمي، كما هو واضح في ترجمته.

(١) التعريف بالإمام الشيرازي

اسمه ونسبه:

هو الشيخ الإمام، القدوة، المجتهد، شيخ الإسلام، إبراهيم بن علي بن يوسف ابن عبد الله الشيرازي، ثم الفيروزآبادي، كنيته: أبو إسحاق، ولقبه: جمال الدين.
لكن غلب عليه لقب الشيخ، وكان هذا يوافق رغبة أبي إسحاق الشيرازي، وقد حكى السبكي في طبقاته سبب ذلك إذ يقول:

وحكى أن الشيخ، قال: كنت نائمًا، فرأيت النبي ﷺ في المنام، ومعه صاحبه: أبو بكر، وعمر، رضى الله عنهما، فقلت: يا رسول الله، بلغني عنك أحاديث

(١) ينظر طبقات السبكي ٨٨/٣، وفيات الأعيان ٤/١ الباب ٢/٢٣٢، الأعلام ٥١/١.

كثيرة، عن ناقلی الأخبار، فأريد أن أسمع منك خبرًا أشرف به في الدنيا، وأجعله ذخيرة في الآخرة.

فقال لى: يا شيخ، وسمانى شيخًا، وخاطبنى به، وكان الشيخ يفرح بهذا، ويقول: سمانى رسول الله ﷺ شيخًا.

قال الشيخ: ثم قال لى ﷺ: من أراد السلامة فليطلبها فى سلامة غيره.
قال السبكى: ومثل هذه الحكاية، حكاية شيخه القاضى أبى الطيب، فى رؤياه النبى ﷺ فى المنام، وتسميته إياه فقيها، وكان القاضى أيضًا يفتخر بذلك.
مولده وبلدته:

اختلف أصحاب كتب التاريخ والتراجم فى تاريخ مولد أبى إسحاق الشيرازى رضى الله عنه:

فالصحيح والمشهور بين المترجمين: أنه ولد عام ثلاثة وتسعين وثلاثمائة.
وذهب آخرون إلى أن مولده كان عام ستة وتسعين وثلاثمائة؛ ذكر هذا ابن كثير فى البداية والنهاية.

وذكر صاحب وفيات الأعيان أن مولده عام خمسة وتسعين وثلاثمائة.
وكان مولده - رضى الله عنه - فى بليدة تسمى (فيروزآباد) بفارس، ويقال لها: مدينة (جور) وهى قرية من (شيراز).

واختلف المترجمون فى ضبط (فيروز آباد):

وذهب ابن خلكان إلى أنها بكسر الفاء، وسكون الياء المثناة من تحت، وضم الراء المهملة، وبعد الواو الساكنة زاي مفتوحة معجمة، وبعد الألف باء موحدة، وبعد الألف ذال معجمة.

وذهب غيره إلى أنها تضبط بفتح الفاء، وإليه ذهب النووى فى تهذيب الأسماء واللغات.

أما (شيراز) فهى بكسر الشين المعجمة، وسكون الياء آخر الحروف، وفتح الراء، وبعد الألف زاي، وشيراز عاصمة فارس. وقيل: إنها مدينة خوارزم. والنسبة إليها: شيرازى.

قال ياقوت الحموى فى معجم البلدان: وقد نسب إلى شيراز جماعة كثيرة من العلماء فى كل فن منهم:

فى الفقه: الشيخ أبو إسحاق الشيرازى.

وفى الحديث: الحسن بن عثمان بن حماد بن حسان بن عبد الرحمن بن يزيد القاضى أبو حسان الزىادى الشيرازى.

وفى الزهد والتصوف: أبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازى.

وفى الحفظ: أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن موسى الحافظ الشيرازى.

وقيل: سميت بشيراز بن طهمورث، وذهب بعض النحويين إلى أن أصله: شرّاز، وجمعه: شراريز، وجعل الياء قبل الراء بدلاً من حرف التضعيف، وشبهه بدياج، ودينار، وديوان، وقيراط؛ فإن أصله عندهم: دباح، ودنار، ودوان، وقراط، ومن جمعه على: شواريز؛ فإن أصله عندهم: شورز، وهى مما استجد عمارتها واختطاطها فى الإسلام.

قيل: أول من تولى عمارتها محمد بن القاسم بن أبى عقيل ابن عم الحجاج. وقيل: شبهت بجوف الأسد؛ لأنه لا يحمل منها شىء إلى جهة من الجهات، ويحمل إليها، ولذلك سميت شيراز.

نشأته ورحلته فى طلب العلم:

كانت نشأة الشيخ أبى إسحاق الشيرازى فى بلدته التى ولد فيها فيروزآباد، وهى أول بلدة تلقى الشيخ فيها مبادئ العلوم على يد أستاذه أبى عبد محمد بن عمر الشيرازى.

رحلته فى طلب العلم:

مما لا شك فيه أن حاجة العلماء إلى الرحلة عظيمة جداً؛ سعيًا فى تحصيل العلم، والسماع من الأشياخ؛ لأن فى الرحلة إليهم، والالتقاء بهم، تثقيفًا للعقول، وتثقيفًا للعلوم، وتمحيصًا للمحفوظ.

ولقد كانت الرحلة سنة العلماء من لدن سيدنا محمد - عليه الصلاة والسلام - إلى أن وقع الناس فريسة للتخلف والتكاسل، فقعد بهم ذلك عن طلب العلم، والسعى فى تحصيله.

ولقد كان بعض أصحاب رسول الله ﷺ إذا تناءت به الدار، يركب إلى المدينة،

فيسأل رسول الله ﷺ.

واستمر ذلك السعى والترحال بعد وفاة النبي ﷺ.

ولما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية بعد الفتوحات العظيمة، نجد أن الرحلة شاعت، وانتشر أمرها، لتفرق العلماء في شتى بلدان الدولة الإسلامية.

ولقد ضحى سلفنا الصالح بكل غال ورخيص، ودفعوا المال والجهد، وتكبدوا العناء والمشاق؛ في سبيل طلب الحديث وجمعه، والعناية بسنة النبي ﷺ.

فهذا الصحابي الجليل أبو أيوب الأنصاري يرحل من المدينة قاصداً عقبة بن عامر بمصر، ليسأله عن حديث سمعه من النبي ﷺ، حتى إذا وصل إلى منزل عقبة بن عامر، خرج إليه عقبة، فعانقه، وقال: ما جاء بك، يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه منه غيري وغيرك في ستر المؤمن، قال عقبة: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ستر مؤمناً في الدنيا على خزية، ستره الله يوم القيامة».

فقال أبو أيوب: صدقت، ثم انصرف أبو أيوب من توه إلى راحلته، راجعاً إلى المدينة، متحملاً مشقة السفر، ووعناء الطريق، وأخطار المفاوز والقفار.

ويقول سعيد بن المسيب: إني كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد.

وذات مرة قال عمرو بن أبي سلمة للأوزاعي: يا أبا عمرو أنا ألزمك منذ أربعة أيام، ولم أسمع منك إلا ثلاثين حديثاً! قال: وتستقل ثلاثين حديثاً في أربعة أيام؟ لقد سار جابر بن عبد الله إلى مصر، واشترى راحلة فركبها، حتى سأل عقبة بن عامر عن حديث واحد، وانصرف إلى المدينة وأنت تستقل ثلاثين حديثاً في أربعة أيام؟^(١)

مما سبق يتبين أن للرحلة أثراً ملحوظاً في تمحيص العلوم، وتنقيحها، وثبيتها في أذهان العلماء، وأن طلاب العلم نزحوا من قطر إلى قطر، تحملهم ظهور الفياض والقفار؛ تنقياً عن الحديث، أو المسألة الفقهية، أو السماع من شيخ مشهور، أو التلمذة على يد عالم إمام.

(١) روى هذه الآثار الحاكم في علوم الحديث ص ٧، ٨.

ولم يكن الإمام الشيرازي بدعًا في هذا الشأن، بل سار على درب أسلافه من العلماء، وأقرانه من طلاب العلم في السعي والسفر، رغبة في تحصيل العلم، وطلب مسائله وقضاياها.

رحلته إلى شيراز:

ولما بلغ أبو إسحاق السابعة عشرة من عمره - كما تحدثنا كتب التراجم - رحل إلى شيراز لمتابعة رحلته العلمية فيها، والتلمذة على شيوخها وفقهائها، وفي شيراز تعلم أبو إسحاق الفقه على يد شيخه أبي عبد الله البيضاوي، وشيخه أبي أحمد عبد الوهاب بن رامين.

رحلته إلى البصرة:

ثم رحل أبو إسحاق إلى البصرة، حيث تتلمذ على يد شيخه الجزري، وتعلم منه الفقه.

رحلته إلى بغداد:

في عام خمسة عشر وأربعمائة، رحل أبو إسحاق إلى بغداد، وهناك تلقى العلم على كبار فقهاءها وعلمائها ومنهم الإمام أبو الطيب الطاهر بن عبد الله الطبري، ولازمه حتى صار أخص تلاميذه، وقد وثق به الطبري، فكان يستتيه في الدرس إذا غاب، بل ذهب إلى أكثر من ذلك، وهو ما أفصح عنه الشيخ أبو إسحاق، بقوله: لازمت مجلسه - يعني أبا الطيب الطبري - بضع عشرة سنة، ودرست أصحابه في مسجده سنين بإذنه، ورتبني في حلقة، وسألني أن أجلس في مسجده للتدريس، ففعلت في سنة ثلاثين - أي وأربعمائة - أحسن الله عني جزاءه، ورضى عنه.

وممن أخذ عنهم الفقه في بغداد أيضًا أبو أحمد عبد الوهاب بن محمد بن عمر بن محمد بن رامين، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله البيضاوي، وأبو القاسم منصور بن عرم الكرخي، وأبو حاتم محمود بن الحسن الطبري، وأبو عبد الله محمد بن عمر الشيرازي وغيرهم.

وأما الحديث: فأخذه فيها عن أبي بكر البرقاني - بضم الأول وتسكين الثاني - وأبي علي بن شاذان، وأبي الطيب الطبري، وأبي الفرج محمد بن عبد الله الخرجوشي الشيرازي، وغيرهم.

الكلام فى صفاته وشيمه وأخلاقه

وقد حدثتنا كتب التراجم عن كثير من الصفات الحميدة، والأخلاق الفاضلة التى كان يتحلّى بها شيخنا أبو إسحاق الشيرازى، والتى كانت تنطوى عليها نفسيته النقية الطاهرة، فهو الزاهد، العفيف، العابد، الورع، المعرض عن الدنيا، المقبل على الآخرة، المجانب للهوى، المواظب على وظائف الدين.

لقد عاش الشيخ أبو إسحاق حياة شديدة الفقرة والفاقة، فلم يكن يملك من حطام الدنيا شيئاً، ومع ذلك كان عفيف النفس لا تغريه ماديّات الحياة، وزخرفها، عرضت عليه المناصب العليا، فرفضها؛ زهداً فى الدنيا وملذاتها.

كتب ابن الصلاح بخطه: لما توفى قاضى القضاة أبو عبد الله الحسين بن جعفر ابن ماکولاً ببغداد، أكره القائم بأمر الله الشيخ أبا إسحاق الفيروزآبادى على أن يتقلد له النظر فى الأحكام والمظالم شرقاً وغرباً، فامتنع.

وقال القاضى محمد بن محمد الماهانى: إمامان ما اتفق لهما الحج: الشيخ أبو إسحاق الشيرازى، وقاضى القضاة أبو عبد الله الدامغانى - وكانى به سئل عن سبب ذلك - فقال: الشيخ أبو إسحاق، ما كان له استطاعة الزاد والراحلة، ولكن لو أراد الحج لحملوه على الأحداق إلى مكة، والدامغانى لو أراد أن يحج على السندس والإستبرق لأمكنه ذلك.

ورغم شدة فقره، كان أبو إسحاق كريماً جواداً، كالبحر فى العطاء، وكالغيث فى الجود، لم يحل الفقر بينه وبين الإنفاق فى سبيل الخير ووجوه البر.

وصفه النووى فى تهذيب الأسماء واللغات بأنه كان كريماً، سخياً، جواداً. وحكى السمعانى عنه أنه كان يشتري طعاماً كثيراً، ويدخل بعض المساجد، ويأكل مع أصحابه، وما فضل قال لهم: اتركوه لمن يرغب فيه.

أما شيمة الورع، فقد حدثنا المؤرخون عنها؛ إذ كان نصيب أبى إسحاق منها كبيراً، ولعل سيرة حياته خير شاهد على ذلك.

حكى السمعانى أنه سمع بعض أصحاب الشيخ يقول: دخل أبو إسحاق يوماً مسجداً ليتغدى، فنسى ديناراً، ثم ذكر، فرجع، فوجده ففكر، ثم قال: لعله وقع من غيرى.

وقال أبو بكر محمد بن على البروجردى: أخرج أبو إسحاق يوماً قرصين من

بيته، فقال لبعض أصحابه: وكلتكَ في أن تشتري لى الدبس والراشى بهذه القرصة، على وجه هذه القرصة الأخرى.

فمضى الرجل، وشك بأى القرصين اشترى، فما أكل الشيخ ذلك، وقال: لا أدري اشترى بالذى وكلته، أم بالأخرى.

وقد بلغ الشيرازى من الورع مبلغًا لا يدانيه إليه أحد ولا يخشى فى تطبيقه لومة لائم.

حدثتنا كتب التراجم أن الوزير نظام الملك بنى لأبى إسحاق المدرسة النظامية ليتولى التدريس بها، لكنه رفض ذلك، عند ما علم أن أدوات بنائها وآلاتها مغصوبة، لكنه تحت ضغط تلاميذه ومحبيه قبل التدريس بها، غير أنه إذا كان وقت الصلاة، كان يخرج منها إلى مسجد قريب يصلى فيه، ثم يرجع.

أما صفة التواضع فهى ظاهرة فى سلوكه وتصرفاته، وواضحة فى شخصيته وضوح الشمس فى السماء، فكبح جماح نفسه، وهذبها، وراضها، حتى خضعت ولانت، وسهل قياد زمامها، فلا هى تغتر بمغريات الحياة، ولا تنبهر بشهواتها.

حكى القاضى أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصارى أنه حملت فتوى إلى الشيخ أبى إسحاق، فرأته فى الطريق، فمضى إلى دكان خباز، أو بقال، وأخذ قلمه ودواته، وكتب جوابه، ومسح القلم فى ثوبه.

ويحكى أيضًا أنه كان يسأل أبا القاسم عبيد الله الرقى، عن الكلمة فى اللغة، فيها به أبو القاسم لمكانة أبى إسحاق المعروفة، فيقول له أبو إسحاق مهددًا من شعوره: قدر أنه سألك عنها صبى، ولا تقل: إنه سألنى عنها الشيخ أبو إسحاق.

وقال أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك الأنماطى: كان الشيخ يتوضأ فى الشط، فتزل المشرعة يومًا، وكان يشك فى غسل وجهه، ويكرر، حتى غسل ثوبًا عدة، فوصل إليه بعض العوام، وقال له: يا شيخ، أما تستحى، تغسل وجهك كذا وكذا نوبة. وقد قال النبى ﷺ: «من زاد على الثلاث فقد أسرف»؟

فقال له الشيخ: لو صح لى الثلاث ما زدت عليها.

فمضى، وخلاه، فقال له واحد: أيش قلت لذلك الشيخ الذى كان يتوضأ؟

فقال الرجل: ذاك شيخ موسوس، قلت له: كذا على كذا.

فقال له: يا رجل، أما تعرفه؟

فقال: لا.

قال: ذاك إمام الدنيا، وشيخ المسلمين، ومفتى أصحاب الشافعي.
فرجع ذلك الرجل خجلاً إلى الشيخ، وقال: يا سيدي، تعذرني، فإني قد
أخطأت، وما عرفتك.

فقال الشيخ: الذي قلت صحيح، فإنه لا يجوز الزيادة على الثلاث، والذي
أجبته أيضاً صحيح، لو صح لي الثلاث ما زدت عليها.

وفصل لنا أبو الوفاء بن عقيل، وهو تلميذ الشيخ أبي إسحاق المطلاع على الكثير
من أحواله، مما قد يغيب عن من لم يلازمه معرفته، فقال: شاهدت شيخنا أبا إسحاق
لا يخرج شيئاً إلى فقير إلا أحضر النية، ولا يتكلم في مسألة إلا قدم الاستعانة بالله
عز وجل، وأخلص القصد في نصرة الحق، ولا صنف مسألة إلا بعد أن صلى
ركعات - ثم يشير إلى بركة ذلك، وثمرته العاجلة فيقول: فلا جرم شاع اسمه،
وانتشرت تصانيفه شرقاً وغرباً، لبركة إخلاصه.

والإمام أبو إسحاق الشيرازي كان جريئاً في الحق، لا تأخذه في الله لومة لائم،
حريصاً على قول الحق للناس كافة، لا يخشى الولاة والساسة وذوى السلطان، بل
كان الحكام يهابونه، ويحترمونه، وينصاعون لأمره.

يحكى أن كثيراً من أهل العلم جامل الوزير نظام الملك - آنذاك - ووصفوه
بالعدل، والاستقامة، وصفات الخير، وأنه من أهل الجنة، وذلك حينما استفتاهم
عن نفسه.

لكن نظام الملك لم يقنع بهذا، وكأنه أحس بهذه المجاملة، فأصر على أن
يستفتى الشيخ أبا إسحاق؛ لما عهد من ورعه وجراته في الحق، وأن يكتب له
بذلك.

فكتب إليه أبو إسحاق: الحسن خير الظلمة، وكان اسم نظام الملك الحسن.
فلما قرأ نظام الملك ذلك، قال: صدق الشيخ، هذا هو الجواب.
وأوصى أن يجعل هذا المكتوب في كفته بعد موته.

أما إذا تكلمنا عن صفاته النفسية، فكان يتسم بالهدوء، والحلم، تراه على وجهه
ترسم الابتسامات الرقيقة، لا ترى وجهه مقطباً ولا متجهماً، بل كانت أساريره
ومعالم وجهه تهلل للخبر المفرح والنبأ السعيد، وكان إذا جالس تلاميذه، أو أقرانه

يتباسط معهم، ويدخل السرور على قلوبهم.
يروى أنه كان إذا جلس مع تلاميذه، يروى الحكايات الحسنة، والأشعار
المستبدعة المليحة، وكان يحفظ منها كثيرًا.
وكان رحيماً رءوفاً بطلابه، قريباً من قلوبهم، وكان دائماً يقول: من قرأ على
مسألة فهو ولدى.

وكان إذا سأله أحد طلابه سؤالاً ليس فى محله، أو ينم عن غياب هذا الطالب، لم
يعنفه، ولم يقس عليه، وإنما كان يكتفى من ذلك بقوله: [من الكامل]
سَأَزَتْ مُشْرِقَةً وَسِرَتْ مُغْرِبًا شَتَّانَ بَيْنَ مُشْرِقٍ وَمُغْرِبٍ
وحكى أبو نصر أحمد بن محمد بن عبد القاهر خطيب الموصل، قال: لما جئت
إلى بغداد قاصداً الشيخ أبا إسحاق، رَحَّبَ بى، وقال: من أى البلاد أنت؟
فقلت: من الموصل.

فقال: مرحباً أنت بلدى.

فقلت: يا سيدنا أنا من الموصل، وأنت من فيروزآباد.

فقال: يا ولدى، أما جمعتنا سفينة نوح.

ولعل سر اجتماع كل هذه الصفات الحميدة فى عالمنا أبى إسحاق الشيرازى، هو
ما جبلت عليه طبيعته الخيرة، من المعانى السامية، والمبادئ الرفيعة، وأنه قد انتفع
بعلمه وتشرُّبه، وما العلم إلا مجموعة من الأخلاق والمبادئ الحميدة.
يقول الإمام الشيرازى: العلم الذى لا ينتفع به صاحبه، أن يكون الرجل عالماً،
ولا يكون عاملاً.

وكان يقول أيضاً - رحمه الله - [من البسيط]

علمت ما حلل المولى وحرمه فاعمل بعلمك إن العلم بالعمل

وقال أيضاً: الجاهل بالعالم يقتدى، فإذا كان العالم لا يعمل بعلمه، فالجاهل ما

يرجوه من نفسه؟! فالله يا أولادى نعوذ بالله من علم يكون حجة علينا.

خلاصة القول أن هذه هى أخلاق المؤمنين المخلصين لربهم، التى حض الله -

عز وجل - عليها بقوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾

[الفتح: ٢٩].

نسأل الله أن يرزقنا أخلاقاً كأخلاق هذا العالم الجليل، وأن ينفعنا بعلمه وعطائه،

وأن يرحمه بقدر ما أسدى للمسلمين من خير، وأن يطيب ثراه، إنه سميع مجيب الدعاء.

شيخ الإمام أبي إسحاق الشيرازي

حظى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي بالتلمذة على كثير من مشايخ عصره، المشهود لهم بالإمامة في شتى فنون المعرفة، مما أثر في شخصية الشيرازي، ودفعه إلى الجد والاجتهاد.

وهذه ترجمة لبعض شيوخ الشيرازي:

١ - الحسن بن محمد بن العباس القاضي، أبو علي الطبري، الزجاجي - بضم الزاي، وتخفيف الجيم.

أخذ عن ابن القاص، قال الشيخ أبو إسحاق: أخذ عنه فقهاء آمل ودرس عليه شيخنا القاضي أبو الطيب، وله كتاب زيادات المفتاح وكتابه المذكور يلقب بالتهذيب قريب من التنبية، يشتمل على فروع زائدة على المفتاح لشيخه، وهو عزيز الوجود. وله كتاب في الدور علقه عن ابن القاص. ولا يعلم وقت وفاته.

وقد ذكره الشيخ أبو إسحاق في طبقاته بين أهل الطبقتين. وقال السبكي في الطبقات الكبرى: وأراه توفي في حدود الأربعمئة. ولا دليل على ما ادعاه^(١).

٢ - طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر القاضي العلامة، أبو الطيب الطبري، من آمل طبرستان.

أحد أئمة المذهب وشيوخه، والمشاهير الكبار.

ولد بآمل طبرستان سنة ثمان وأربعين وثلاثمئة.

سمع من أبي أحمد الغطريفى، وأبي الحسن الدارقطنى، وابن عرفة وغيرهم. استوطن بغداد بعد أن تفقه على جماعة، ودرس، وأفتى، وولى قضاء ربع الكرخ بعد موت القاضي الصيمرى الحنفى. ولم يزل حاكمًا إلى أن مات.

(١) ينظر ابن قاضى شهبة ١٣٩/١ - ١٤٠

ذكره أبو عاصم العبادي في آخر الطبقة السادسة، وهو آخر مذكور في طبقاته وقال فيه: فاتحة هذه الطبقة شيخ العراق أبو الطيب.

وقال الشيخ أبو إسحاق في الطبقات: ومنهم شيخنا وأستاذنا أبو الطيب الطبري، توفي عن مائة وستين، لم يختل عقله، ولا تغير فهمه، يفتي مع الفقهاء، ويستدرك عليهم الخطأ، ويقضى، ويشهد، ويحضر المواكب إلى أن مات.

تفقه بآمل على أبي علي الزجاجي صاحب ابن القاص وقرأ على أبي سعد الإسماعيلي، وأبي القاسم ابن كج، بجرجان، ثم ارتحل إلى نيسابور، وأدرك أبا الحسن الماسرجسي، وصحبه أربع سنين، ثم ارتحل إلى بغداد وعلق عن أبي محمد الباقي صاحب الداركي، وحضر مجلس أبي حامد، ولم أر ممن رأيت أكمل اجتهدًا، وأشد تحقيقًا، وأجود نظرًا منه.

شرح مختصر المزني، وصنف في الخلاف، والمذهب، والأصول، والجدل كتبًا كثيرة، ليس لأحد مثله.

وقال الحافظ الخطيب البغدادي: كان أبو الطيب ورعًا عارفًا بالأصول والفروع، منصفًا، حسن الخلق، صحيح المذهب، اختلفت إليه، وعلقت عنه الفقه سنين. وقال: سمعت أبا بكر محمد بن حمد المؤدب، سمعت أبا محمد الباقي يقول: أبو الطيب أفقه من أبي حامد الإسفراييني، وسمعت أبا حامد يقول أبو الطيب أفقه من أبي محمد الباقي.

وقال القاضي أبو بكر الشامي: قلت للقاضي أبي الطيب وقد عمر: لقد متعت بجوارحك أيها الشيخ، فقال: ولم لا، وما عصيت الله بواحدة منها قط، أو كما قال.

توفي ببغداد في ربيع الأول سنة خمسين وأربعمائة، ودفن بباب حرب. ومن تصانيفه التعليق نحو عشر مجلدات وهو كتاب جليل، والمجرد، وشرح الفروع^(١).

٣ - محمد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله، أبو عبد الله البيضاوي. تفقه على الداركي.

وقال الشيخ أبو إسحاق: وحضرت مجلسه، وعلقت عنه، وكان ورعًا، حافظًا للمذهب والخلاف، موفقًا في الفتاوى. مات فجأة في رجب سنة أربع وعشرين وأربعمائة، ودفن بباب حرب.

وبيضاً إحدى بلاد فارس قريبة من شیراز.

ولهم آخر بيضاوى، وهو أبو بكر محمد بن أحمد بن العباس، ويعرف أيضاً بالشافعى، كان من الأئمة العارفين بالفقه والأدب.

وصنف فى الفقه مختصراً سماه كتاب التبصرة.

وكتابتاً آخر سماه التذكرة فى تعليل مسائل التبصرة.

وذكره ابن الصلاح ولم يؤرخ وفاته وقال: إنه صاحب كتاب الإرشاد فى شرح كفاية الصيمرى.

وقال السبكى فى الطبقات الكبرى: وله التذكرة فى شرح التبصرة فى مجلدين، فرغ منه فى شوال سنة أربع وعشرين وأربعمائة، وهو شرح حسن فيه فوائد^(١).

٤ - عبد الوهاب بن محمد بن عمر بن رامين، أبو أحمد البغدادى.

درس على الداركى وعلى أبى الحسن بن خيران صاحب اللطيف، وسمع من الدارقطنى.

أخذ عنه الشيخ أبو إسحاق الشيرازى، وقال: سكن البصرة ودرس بها، وكان فقيهاً، أصولياً. له مصنفات حسنة فى الأصول.

وقال ابن النجار: سمع وحدث.

توفى فى شهر رمضان سنة ثلاثين وأربعمائة.

ورامين بفتح الراء كذا هو مضبوط فى طبقات الشيخ أبى الحسن الزعفرانى، ووقع فى طبقات الإنسانى رومين براء مضمومة، بعدها واو^(٢).

٥ - محمود بن الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسين بن محمد بن عكرمة بن

أنس بن مالك الأنصارى، أبو حاتم، القزوينى. أصله من أمل طبرستان. قدم بغداد وأخذ عن الشيخ أبى حامد الإسفرايينى، ثم رجع إلى وطنه، وصار شيخ تلك البلاد فى العلم والفقه.

(١) ينظر طبقات ابن قاضى شهبة ٢١٥/١ - ٢١٦

(٢) ينظر طبقات ابن قاضى شهبة ٢١٣/١

قال الشيخ أبو إسحاق: تفقه ثم قدم بغداد، وحضر مجلس الشيخ أبي حامد، ودرس الفرائض على ابن اللبان، وأصول الفقه على القاضي أبي بكر، وكان حافظًا للمذهب والخلاف، وصنف كتبًا كثيرة في المذهب، والخلاف، والأصول، والجدل، وتوفي بآمل سنة أربعين وأربعمائة قاله ابن السمعاني.

وجرى عليه الذهبي ثم نسي أنه ذكره، فأعاده فيمن توفي قبل الستين تقريبًا. ومن تصانيفه الحيل تصنيف لطيف يذكر فيه الحيل للدفاع للمطالبة، وأقسامها من المحرمة والمكروهة والمباحة، وتجريد التجريد لرفيقه المحاملي. نقل عنه الرافعي في مواضع، منها في النكاح في الكلام على التحليل، وفي موضعين من الظهار، وفي أوائل القضاء.

ونقل في الروضة من زوائده في آخر الشفعة عن كتابه المسمى بالحيل^(١).

٦ - القاضي أبو الفرج الفامي الشيرازي: أخذ العلم عن بشر بن الحسين، وكان إمامًا في مذهب داود، وعنه أخذ فقهاء شيراز مذهب داود، وكان أيضًا رأسًا في الكلام على مذهب المعتزلة، وكنت أناظره بشيراز وأنا صبي^(٢).

٧ - أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبا بكر البرقاني، الخوارزمي، نزيل بغداد. رحل وطوف، وسمع ببلاد شتى. أخذ عنه الخطيب وقال: كان ثقة ثبتًا، لم نر في شيوخنا أثبت منه، عارفًا بالفقه، له حظ في علم العربية. صنف مسندًا ضمنه ما اشتمل عليه صحيحا البخاري ومسلم، ولم يترك التصنيف حتى مات.

وقال الشيخ أبو إسحاق: تفقه في حدائته، وصنف في الفقه، ثم اشتغل بعلم الحديث، فصار فيه إمامًا.

ولد سنة ست وثلاثين وثلاثمائة، وتوفي في رجب سنة خمس وعشرين وأربعمائة.

والبرقاني نسبة إلى برقان بياض موحدة - كسرهما بعضهم، وفتحها غيره - بعدها راء مهملة وقاف: قرية من قرى خوارزم^(٣).

(١) ينظر طبقات ابن قاضي شهبة ٢١٨/١ - ٢١٩

(٢) ينظر طبقات الشيرازي ص ١٧٩

(٣) ينظر ابن قاضي شهبة ٢٠٤/١

٨ - منصور بن عمر بن علي أبو القاسم الكرخي - بالخاء المعجمة - البغدادي، قال الشيخ أبو إسحاق: هو شيخنا، تفقه على الشيخ أبي حامد، وله عنه تعليقه، وصنف في المذهب كتاب الغنية، ودرس ببغداد، ومات في جمادى الآخرة سنة سبع - بتقديم السين - وأربعين وأربعمائة.

نقل عنه الرافعي أنه يستحب في التشهد إذا نشر أصابع اليسرى أن يضمها. ثم نقل عنه بعد صفحة وجهين في أنه يشير بالمسبحة وقت التشهد، أو يشير بها في جميع التشهد، ثم في الكلام على الاقتداء بعد الانفراد، ثم في صلاة المسافر، ثم كرر النقل عنه. وأكثر النقل عنه في الزكاة والحج^(١).

٩ - الشيخ القاضي أبو عبد الله الجلاب: خطيب شيراز، وفقهها، من أصحاب أبي نصر بن الحناط، وكان نظرًا فصيحًا، أديبًا^(٢).

١٠ - عبد الرحمن بن الحسين الغندجاني، أبو أحمد.

قال الشيخ أبو إسحاق: علقت عنه بشيراز والغندجان، وكان من أصحاب أبي حامد الإسفراييني^(٣).

١١ - ومنهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن عمر الشيرازي، من أصحاب أبي حامد، علق عنه الشيرازي بفيروزآباد^(٤).

١٢ - الإمام الفاضل الصدوق، مسند العراق، أبو علي، الحسن بن أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان، البغدادي البزاز، الأصولي. ولد في ربيع الأول سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة.

وبكر به والده إلى الغاية، فأسمعه، وله خمس سنين، أو نحوها من أبي عمرو بن السَّمَاك، وأبي بكر أحمد بن سليمان العباداني، وميمون بن إسحاق، وأبي سهل بن زياد، وحمزة الدهقان، وجعفر الخلدي، والنجاد، وعبد الله بن درستوريه النحوي، وأبي عمر الزاهد، وعلي بن عبد الرحمن بن ماتي، وأحمد بن عثمان الأدمي، وعبد الصمد الطستى، وعلي بن محمد بن الزبير القرشي، ومكرم بن

(١) ينظر ابن قاضي شهبة ٢٣٦/١

(٢) ينظر طبقات الشيرازي ص ١٣٣

(٣) ينظر طبقات الشافعية الكبرى ١٠٥/٥

(٤) ينظر طبقات الشيرازي ١٣٤

أحمد، وعبد الله بن إسحاق الخراساني، ومحمد بن العباس بن نجيع، وأحمد بن كامل القاضي، ومحمد بن عبد الله بن علم، وأبي بكر الشافعي، وعبد الرحمن بن سيما المجبر، وإسماعيل بن علي الخطبي، وعبد الله بن بريح الهاشمي، ودعلاج بن أحمد، وأبي بكر النقاش، وأحمد بن نياخ الطيبي، وابن قانع، وأبي بكر بن مقسم، وأبي علي بن الصواف، وحامد الرفاء، وشجاع بن جعفر، ومحمد بن محمد الإسكافي، وأبي سليمان الحراني، وعبد الرحمن بن عبيد الهمذاني، وعبد الخالق بن أبي روبا، ومحمد بن أحمد بن محرم، ومحمد بن جعفر القاري، وعدة.

وله مشيخة كبرى هي عواليه عن الكبار، ومشيخة صغرى عن كل شيخ حديث. حدث عنه: الخطيب، والبيهقي، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي، وأبو الفضل بن خيرون، والحسن بن أحمد الدقاق، وأبو ياسر محمد بن عبد العزيز الخياط، وثابت ابن بندار، والحسن بن محمد التككي، وأبو سعد الحسين بن الحسين الفانيزي، وعبد الله بن جابر بن ياسين، وأبو مسلم عبد الرحمن بن عمر السمناني، ومحمد بن عبد السلام الأنصاري، ومحمد بن عبد الملك الأسدي، والمبارك بن عبد الجبار بن الطيوري، ومحمد بن عبد الملك بن خشيش، وجعفر بن أحمد السراج، وأبو غالب محمد بن الحسن الباقلاني، وعلي بن بيان الرازاني، وأبو علي بن نبهان الكاتب، وخلق كثير. وتفرد بالرواية عن جماعة.

قال الخطيب: كتبنا عنه، وكان صحيح السماع، صدوقاً، يفهم الكلام على مذهب أبي الحسن الأشعري، ويشرب النبيذ على مذهب الكوفيين، ثم تركه بآخرة، كتب عنه جماعة من شيوخنا كالبرقاني، وأبي محمد الخلال. وكان أبو الحسن بن زرقويه يقول: أبو علي بن شاذان ثقة.

وكان أبو القاسم الأزهرى يقول: أبو علي أوثق من برأ الله في الحديث.

وكان محمد بن يحيى الكرماني يقول: كنت يوماً بحضرة أبي علي بن شاذان فدخل شاب، فسلم، ثم قال: أيكم أبو علي بن شاذان؟ فأشرنا إليه، فقال له: أيها الشيخ! رأيت رسول الله ﷺ في المنام، فقال لي: سل عن أبي علي بن شاذان، فإذا لقيته، فأقره مني السلام. وانصرف الشاب، فبكى الشيخ، وقال: ما أعرف لي عملاً أستحق به هذا، إلا أن يكون صبري على قراءة الحديث، وتكرير الصلاة على النبي ﷺ كلما ذكر.

ثم قال الكرمانى: ولم يلبث أبو على بعد ذلك إلا شهرين، أو ثلاثة حتى مات. توفي أبو على فى سلخ عام خمسة وعشرين وأربعمائة، ودفن فى أول يوم من سنة ست وعشرين.

وآخر من روى عن رجل عنه: عبد المنعم بن كليب. أخبرنا إسماعيل بن الفراء، أخبرنا ابن قدامة، أخبرنا أبو الفتح بن البطى، أخبرنا ابن خيرون، أخبرنا أبو على بن شاذان، أخبرنا عبد الله بن إسحاق الخراسانى، حدثنا محمد بن سعد، حدثنا أبو زيد، حدثنا محمد بن عمرو بن علقمة، حدثنا الزهرى، عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن الصعب بن جثامة قال: أهديت لرسول الله ﷺ حمارًا وحشٍ، وهو بالبيداء محرم، فردّه على، فعرف ذلك فى وجهى، فقال: «أما إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم». اتفقا عليه من غير وجه عن الزهرى.

تلاميذ الشيخ أبى إسحاق الشيرازى

تلقى العلم عن الشيرازى جمع غفير من الطلاب، الذين حملوا إلينا مؤلفاته، وأصبحوا فيما بعد أئمة فى الناس، وقد كثر هؤلاء الطلاب فى كل بلد وكل صقع، نظرًا لأن الشيرازى درس ما يزيد على ثلاثين عامًا، وأفتى ما يقرب من خمسين عامًا وهذا ترجمة لبعض تلاميذه الذين وقفنا عليهم:

١ - أحمد بن على بن ثابت بن أحمد بن مهدى الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادى أحد حفاظ الحديث وضابطيه المتقنين.

ولد فى جمادى الآخرة سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، وتفقه على القاضى أبى الطيب الطبرى وأبى الحسن المحاملى، واستفاد من الشيخ أبى إسحاق الشيرازى وأبى نصر بن الصباغ.

وشهرته فى الحديث تغنى عن الإطناب فى ذكر مشايخه فيه، وتعداد البلدان التى رحل إليها، وسمع فيها، وذكر مصنفاته فى ذلك، فإنها تزيد على ستين مصنفًا، منها تاريخ بغداد.

وقال ابن ماكولا: كان أحد الأعيان ممن شاهدناه معرفة، وحفظًا، وإتقانًا، وضبطًا لحديث رسول الله ﷺ وتفننًا فى علله، وعلمًا بصحيحه، وغريبه، وفردّه،

ومنكره.

قال: ولم يكن للبغداديين بعد الدارقطنى مثله.
وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازى: كان أبو بكر الخطيب يشبه بالدارقطنى،
ونظرائه فى معرفة الحديث وحفظه.

وقال ابن السمعانى: كان مهيبًا، وقورًا، ثقة، متحريرًا، حجة، حسن الخط، كثير
الضبط، فصيحًا، ختم به الحفاظ.

وقال غيره: كان يتلو فى كل يوم وليلة ختمة.

وكان حسن القراءة، جهورى الصوت.

توفى فى ذى الحجة سنة ثلاث وستين وأربعمائة.

ودفن إلى جانب بشر الحافى.

وقال ابن خلكان: سمعت أن الشيخ أبا إسحاق ممن حمل جنازته؛ لأنه انتفع به
كثيرًا وكان يراجع فى الأحاديث التى يودعها كتبه.
تكرر النقل عنه فى أوائل القضاء من الروضة^(١).

٢ - أحمد بن محمد بن أحمد، أبو العباس الجرجانى. قاضى البصرة، وشيخ
الشافعية بها.

تفقه على الشيخ أبى إسحاق الشيرازى.

وكان من أعيان الأدباء، له النظم والشعر، وسمع من جماعات كثيرة وحدث.
ومن تصانيفه كتاب الشافى، وهو فى أربع مجلدات قليل الوجود، وكتاب
التحرير مجلد كبير يشتمل على أحكام كثيرة مجردة عن الاستدلال، وكتاب البلغة
مختصر، وكتاب المعاينة يشتمل على أنواع من الامتحان كالألغاز، والفروق،
والاستثناءات من الضوابط.

مات راجعًا من أصبهان إلى البصرة سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة.

نقل عنه الرافعى فى النجاسات فى الكلام على الدود المتولد من الميتة، ثم فى
قضاء الحاجة فى استدبار الشمس والقمر، ثم فى آخر التيمم، ثم فى مواضع^(٢).

(١) ينظر ابن قاضى شهبة ٢٤٠/١ - ٢٤١

(٢) ينظر ابن قاضى شهبة ٢٦٠/١

٣ - على بن سعيد بن عبد الرحمن، أبو الحسن العبدري، من بني عبد الدار، تفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وصنف كتاباً سماه الكفاية. قال ابن السمعاني: وبرع في الفقه، وصار أحد الأئمة الوجييين، وكان جميل المنظر، حميد الأثر.

وقال الذهبي: كان من كبار الشافعية، وصنف في المذهب والخلاف كتباً. وكان ديناً حسن الطريقة.

سمع من القاضي أبي الطيب والماوردي وغيرهما. توفي ببغداد في جمادى الآخرة سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة.

نقل عنه في الروضة في ثلاثة مواضع:

أحدها: القطع بتحريم ضبة الذهب.

والثاني: عدم نبش الميت إذا بلغ مآل نفسه.

والثالث: أنه ذهب إلى أن الأضحية لا يؤمر بها الحاج بمنى، ثم رد عليه النووي في الثالث^(١).

٤ - سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث، التجيبي، الأندلسي، المالكي الباجي.

ولد ببطليوس بفتحيتين، وسكون اللام، وباء مضمومة، وسين مهملة - مدينة كبيرة بالأندلس خرج منها كثير من العلماء منهم ابن سيده اللغوي.

ثم رحل به في صباه إلى باجة. وأقام بها إلى أن بلغت سنه ثلاثاً وعشرين سنة وهي باجة الأندلس. وهناك باجة أخرى بمدينة إفريقية وأخرى ببلاد أصبهان بالعجم.

شيوخه ورحلاته:

تلمذ في الأندلس لأبي الأصبع، وأبي محمد مكي، وأبي شاكرا، ومحمد بن إسماعيل وغيرهم.

ثم رحل إلى الحجاز، وأقام بها ثلاثة أعوام، مع أبي ذر عيد بن أحمد الهروي. وحج أربع حجات.

وسمع بالحجاز: من المطوعى، وأبى بكر بن سحنويه، وابن محرز وابن محمود الوراق، ثم رحل إلى بغداد، وأقام بها ثلاثة أعوام، يدرس الفقه، ويسمع الحديث على جلة الشيوخ:

منهم: الخطيب البغدادي، وأبو إسحاق الشيرازي، وأبو الطيب الطبري، وابن عروس.

ثم رحل إلى دمشق وسمع فيها من السمسار وأضرابه.

ثم رحل إلى الموصل. وأقام بها عامًا، يأخذ الفقه والأصول عن قاضيه أبي جعفر السمناني.

وسمع بمصر من أبي محمد بن الوليد وغيره.

وقد استغرقت رحلاته في المشرق ثلاثة عشر عامًا، جادًا في تحصيل العلم، واقتناص مسائل العلوم من جهابذة علماء المشرق.

ثم عاد إلى باجة. وقد كان رقيق الحال فقيرًا، مقتصدًا في معيشته. حتى ألجأته الفاقة إلى أن يلى حراسة درب ببغداد مدة إقامته بها، نظير أجر يتقاضاه ليستعين به على طلب العلم.

ثم اشتهرت علومه، وذاع صيته بين أهل الأندلس، وأقبلت عليه الدنيا، وأجزلت له العطايا من أهل الغنى والجاه، وأرباب السلطان فأثرى ثراء عظيمًا. وكان يتمثل بهذين البيتين: [من المتقارب].

إذا كنت أعلم علمًا يقيئًا بأن جميع حياتي كساعه
فلم لا أكون كضيف بها وأجعلها في صلاح وطاعه؟
تلامذته:

ممن أخذ عنه: أبو بكر الطرطوشي، والقاضى أبو القاسم المعافى، والسبتي، وابن أبى جعفر المرسى وغيرهم. وتلمذ له ببغداد الخطيب البغدادي.
مكانته:

ولى القضاء ببعض بلاد الأندلس وكان نظرًا، قوى الحجة لم يستطع أحد أن يعارض ابن حزم فى عصره، ويجادله إلا الباجى. حتى قال ابن حزم فيه: لم يكن للمذهب المالكى - بعد القاضى عبد الوهاب - إلا أبو الوليد الباجى.

وله مناظرات مدونة بينه وبين ابن حزم الظاهري.
مؤلفاته:

ألف نحو ثلاثين مؤلفاً في علوم عدة.
منها: إحكام الفصول في أحكام الأصول، وكتاب الحدود، وكتاب الإشارة، وكتاب تبين المنهاج، وكتاب التسديد إلى معرفة طريق التوحيد، وكتاب التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الصحيح، والرسالة في التحذير من بدعة مولد النبي ﷺ والمتقى في شرح الموطأ، والاستيفاء لشرح الموطأ أيضاً.
وفاته:

توفي بالمرية من بلاد الأندلس، ودفن بالرباط، بعد أن صلى عليه ابنه أبو القاسم.

٥ - الحسين بن علي بن الحسين، أبو عبد الله الطبري، نزيل مكة ومحدثها. ولد سنة ثمانى عشرة وأربعمائة بآمل طبرستان وسمع صحيح مسلم عن عبد الغافر الفارسي، تفقه على ناصر العمرى بخراسان، وعلى القاضي أبي الطيب الطبري ببغداد، ثم لازم الشيخ أبا إسحاق الشيرازي، حتى برع في المذهب والخلاف، وصار من عظماء أصحابه، درس بنظامية بغداد قبل الغزالي. وكان يدعى إمام الحرمين؛ لأنه جاور بمكة نحواً من ثلاثين سنة يدرس ويفتى، ويسمع ويملى. توفي بها في شعبان سنة ثمان وتسعين وأربعمائة. كذا ذكر الذهبي وفاته.

وفى نسبه ووقت وفاته ومكانها اختلاف في كلامهم.
وكتابه العدة خمسة أجزاء ضخمة قليلة الوجود.
قال السبكي: وهو شرح على إبانة الفوراني^(١).

٦ - عبد الرحمن بن محمد بن ثابت، أبو القاسم الثابتى الخرقى. وخرق، بفتح الخاء المعجمة والراء، وفي آخرها القاف: قرية على ثلاثة فراسخ من مرو، بها جامع كبير حسن.

كان فقيهاً ورعاً زاهداً، يعرف بمفتى الحرمين، من قرية خرق بمرو تفقه على

(١) ينظر ابن قاضي شهبة ١/٢٦٣ - ٢٦٤

الفوراني بمرور، ثم على القاضي الحسين بمرور الروذ، ثم على أبي سهل أحمد بن على الأبيوردی ببخارى، ثم بعد ذلك صحب أبا إسحاق الشيرازى ببغداد، وحج، ورجع إلى قريته، منقطعاً إلى العلم والعبادة.

وقد سمع الحديث من أبي عثمان الصابوني، وناصر العمري، والأستاذ أبي القاسم القشيري، وغيرهم.

توفي في ربيع الأول سنة خمس وتسعين وأربعمائة^(١).

٧ - أحمد بن محمد بن عبد الرحمن أبو العباس، الشارقي، الأنصاري الواعظ من تلامذة أبي إسحاق الشيرازى. تفقه عليه، وسمع من كريمته. ودخل العراق، وفارس، ثم عاد إلى بلاد الغرب، وسكن سبته، وفارس. قال ابن بشكوال: كان صالحاً، ديناً، ذا كراً، بكاءً، واعظاً. توفي بشرق الأندلس، في نحو الخمسمائة.

٨ - محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر، فخر الإسلام أبو بكر الشاشي. ولد بميفارقين في المحرم سنة تسع وعشرين وأربعمائة، وتفقه على قاضيه أبي منصور الطوسي تلميذ الشيخ أبي محمد وعلى الكازروني. فلما عزل الطوسي، ورجع إلى بلده، دخل بغداد، واشتغل على الشيخ أبي إسحاق الشيرازى ولازمه حتى عرف به وكان معيد درسه. وقرأ الشامل على ابن الصباغ.

وكان مهيباً، وقوراً، متواضعاً، ورعاً، وكان يلقب في حديثه بالجديد لشدة ورعه. وانتهت إليه رئاسة المذهب بعد شيخه، ودرس بنظامية بغداد سنة ونصفاً. قال الذهبي: كان أشعرياً، صوفياً.

وله شعر حسن وقع بينه وبين الدامغانى، فأنشأ فيه الشاشي: [من الطويل]
حجاب وإعجاب وفرط تصلف ومد يد نحو العلا بتكلف
ولو كان هذا من وراء كفاءة لهان ولكن من وراء تخلف
توفي في شوال سنة سبع - بتقديم السين - وخمسمائة، ودفن مع شيخه أبي إسحاق في قبر واحد.

وقيل: دفن إلى جانبه.

نقل عنه الرافعي في أواخر الغسل، وفي الصلاة ثم في استقبال القبلة، ثم في ستر العورة، ثم كرر النقل عنه.

ومن تصانيفه الشافى في شرح الشامل في عشرين مجلدًا، ومات وقد بقى نحو الخمس، والمعتمد قريب من حجم الوسيط وكتاب الحلية في مجلدين، ذكر فيه خلافاً كثيراً للعلماء، صنفه للخليفة المستظهر بالله، ولذلك يلقب بالمستظهرى، وكتاب الترغيب في العلم مجلد متضمن لفروع بأدلة، وكتاب العمدة مختصر، وتصنيف لطيف في المسألة السراجية، اختار فيه عدم الوقوع^(١).

٩ - عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن المعلم، أبو القاسم العكبرى الأديب.

تفقه على الشيخ أبى إسحاق، وسمع الحديث من جماعة، وصنف الانتصار لحمزة الزيات فيما نسب إليه ابن قتيبة في مشكل القرآن. وله شعر جيد توفي سنة ست عشرة وخمسمائة^(٢).

١٠ - محمد بن الحسين بن على بن بندار، هو أبو العز، المقرئ، المعروف بالقلانسى. من أهل واسط. قرأ القرآن على جماعة. وتفقه على أبى إسحاق الشيرازى.

وسمع من أبى الحسين بن المهتدى، وأبى الغنائم بن المأمون، وأبى جعفر بن المسلمة، وأبى الحسين بن النقور، وجماعة. وعمر حتى قرأ عليه الناس الكثير، وقصدوه من البلدان.

حدث عنه ذاكر بن كامل الحذاء، وغيره.

توفي في شوال، سنة إحدى وعشرين وخمسمائة^(٣).

١١ - غانم بن الحسين، أبو الغنائم الموشيلى. بضم الميم، وسكون الواو، وكسر الشين المعجمة، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفي آخرها اللام نسبة إلى موشىلا، وهو كتاب للنصارى، وجد المذكور كان نصرانيًا.

(١) ينظر ابن قاضى شهبة ٢٩٠/١ - ٢٩١

(٢) ينظر الطبقات الكبرى ١٢٨/٧

(٣) ينظر الطبقات الكبرى ٩٧/٦ - ٩٨

وهو من أهل أرمينية، من بلاد أذربيجان.
قال ابن السمعاني: فقيه فاضل ورع مفت مناظر، ورد بغداد، وأقام بها متفقهًا
على أبي إسحاق الشيرازي، وسمع ابن هزارمرد الصريفيني.
وتفقه بنيسابور على إمام الحرمين، وقد ناظر أبا سعد المتولي، وظهر كلامه،
فقال الشيخ أبو إسحاق لغانم: كان كلامك أجود من كلام أبي سعد.
توفي بأرمينية في حدود سنة خمس وعشرين وخمسمائة^(١).
١٢ - القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، صاحب المقامات.
من أهل البصرة، ولد سنة ست وأربعين وأربعمائة.
وسمع الحديث من أبي تمام محمد بن الحسن بن موسى المقرئ، وأبي القاسم
الفضل القصباني الأديب، وأبي القاسم الحسين بن أحمد بن الحسين الباقلاني،
وغيرهم.
وحدث ببغداد بجزء من حديثه، وبمقاماته التي أنشأها.
روى عنه أبو الفضل بن ناصر، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أحمد بن النقور،
والوزير علي بن طراد، وأبو المعمر المبارك بن أحمد الأزجي، وأبو العباس
المندائي وخلق، وآخر من روى عنه بالإجازة بركات بن إبراهيم الخشوعي.
وتفقه على أبي إسحاق الشيرازي، وأبي نصر بن الصباغ.
وقرأ الفرائض والحساب على أبي الفضل الهمداني، وأبي حكيم الخبزي. وأخذ
الأدب عن أبي الحسن علي بن فضال المجاشعي، وأبي القاسم القصباني.
وكان من البلاغة والفصاحة بالمحل الرفيع الذي تشهد به مقاماته التي لا نظير
لها، رشيقي النظم والنثر، حلو الألفاظ عذب العبارة، إمام مقدم في الأدب وفنونه.
قال ابن السمعاني: لو قلت: إن مفتاح الإحسان في شعره، كما أن مختتم الإبداع
بشره وأن مسير الحسن تحت لواء كلامه، كما أن مخيم السحر عند أقلامه، لما
زلقت من شاق الإنصاف إلى حضيض الاعتساف.
وقال أيضًا فيه: أحد الأئمة في الأدب واللغة، ومن لم يكن له في فنه نظير في
عصره، فاق أهل زمانه بالذكاء والفصاحة وتنميق العبارة، وتجنيسها، وكان فيما

(١) ينظر الطبقات الكبرى ٢٥٦/٧

يذكر غنيًا كثير المال.

وكان من سبب إنشائه المقامات ما حكاه عن نفسه من أن أبا زيد السروجي، واسمه فيما ذكر بعضهم: المطهر بن سلار، من أهل البصرة كان شحاذًا أديبًا بليغًا فصيحًا.

قال الحريري: ورد علينا البصرة، فوقف في مسجد بنى حرام، فسلم ثم سأل، وكان بعض الولاة حاضرًا، والمسجد غاص بالفضلاء، فأعجبته فصاحته وحسن كلامه، وذكر أسر الروم ولده، كما ذكرت في المقامة الحرامية، فاجتمع عندي عشية جماعة، فحكيت ما شاهدت من ذلك السائل، وما سمعت من ظرافته، فحكى كل واحد عنه نحو ما حكيت، فأنشأت المقامة الحرامية، ثم بنيت عليها سائر المقامات. قيل: وأما تسمية الراوي عنه بالحارث بن همام، فإنما عنى به نفسه؛ لقوله ﷺ: «كلكم حارث، وكلكم همام» فالحارث: الكاسب، والهمام: الكثير الاهتمام، وكل أحد كاسب ومهتم بأموره.

ثم انتشرت هذه المقامات في زمانه، وكثرت النسخ بها، وزاد إقبال الخلق عليها، بحيث قال القاضي جابر بن هبة الله: قرأت المقامات على الحريري في سنة أربع عشرة، وكنت أظن أن قوله: [من الرجز]

يا أهل ذا المغنى وقيتم شرا ولا لقيتم ما بقيتم ضرا
قد دفع الليل الذى اكفهرأ إلى ذراكم شعشا مغبرا
فقرأت: سغبًا معترا.

ففكر ثم قال: والله لقد أجدت في التصحيف، وإنه لأجود، فلرب شعث مغبر غير محتاج، والسغب المعتر: موضع الحاجة، ولولا أنى قد كتبت حظى إلى هذا اليوم على سبعمائة نسخة قرئت على لغيرته كما قلت^(١).

من شعره: [من البسيط]

لا تخطُونْ إلى خطء ولا خطأ من بعد ما الشيب فى فوديك قد وخطأ
وأى عذر لمن شابت ذوائبه إذا سمى فى ميادين الصبا وخطأ
وله ديوان رسائل وشعر، وله أيضًا ملححة الإعراب ودرة الغواص وغير ذلك.

توفى فى يوم الاثنين ثامن رجب سنة ست عشرة وخمسمائة.
١٣ - أحمد بن سلامة بن عبيد الله بن مخلد بن إبراهيم البجلي الكرخى، أبو
العباس، ابن الرطبي.

كان أحد الأئمة، ومن يضرب به المثل فى الخلاف والنظر.
تفقه على أبي إسحاق الشيرازى، وأبى نصر بن الصباح.
ثم خرج إلى أصبهان، فأخذ عن محمد بن ثابت الخجندى.
ولى القضاء بالحريم الظاهرى، ببغداد والحسبة.
سمع أبا القاسم بن البسرى، وأبا نصر الزينى، وغيرهما.
روى عنه على بن أحمد اليزدى، ويحيى بن ثابت البقال، ويحيى بن بوش،
وغيرهم.

وكان يؤدب الراشد بالله أمير المؤمنين، وكثيراً من أولاد الخلفاء.
ولد فى أواخر سنة ستين وأربعمائة. وتوفى فى رجب، سنة سبع وعشرين
وخمسمائة^(١).

١٤ - أحمد بن سعد بن على بن الحسن بن القاسم بن عنان، أبو على بن الإمام
أبى منصور العجلي الهمداني المعروف بالبديع ولد سنة ثمان وخمسين.
وسمعه أبوه ثم رحل هو بنفسه إلى أصبهان، وبغداد، والكوفة، والرى.
سمع أبا إسحاق الشيرازى، ويوسف بن محمد الهمداني، الخطيب، وأبا الفرج
ابن عبد الحميد، وأبا طاهر بن الزاهد، وغالب الهمدانيين، وسليمان بن إبراهيم
الحافظ، والقاسم بن الفضل الرئيس بأصبهان وابن البطر، وجماعة ببغداد، ومكى
ابن علان بالكرج.

روى عنه ابن عساكر، وابن السمعاني، وابن الجوزى، وطائفة.
قال ابن السمعاني: شيخ، إمام فاضل، ثقة، كبير، جليل القدر، واسع الرواية،
حسن المعاشرة، وله شعر جيد.

توفى فى رجب، سنة خمس وثلاثين وخمسمائة، وقبره يزار^(٢).

(١) ينظر الطبقات الكبرى ١٨/٦ - ١٩

(٢) ينظر الطبقات الكبرى ١٧/٦ - ١٨

١٥ - يوسف بن الحسن بن محمد بن الحسن، أبو القاسم التفكرى الزنجاني. الفقيه الزاهد. أحد الأكابر، من تلامذة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي. رحل وقرأ معاجم الطبراني، على أبي نعيم الحافظ، وسمع جماعة. قال ابن السمعاني: كان ورعاً زاهداً، عالماً عاملاً بعلمه، متنسكاً بكاء عند الذكر، خاشعاً صدوقاً، متبركاً به، مشغلاً بنفسه، مقبلاً على العبادة ونشر العلم. ولد سنة خمس وتسعين وثلاثمائة بزنجان. وتوفي في حادي عشر من شهر ربيع الآخر، سنة ثلاث وسبعين وأربعمائة^(١).

الكلام على حياته العلمية

يدرك المتصفح لسيرة الشيرازي أنه - رحمه الله - كان عظيم الهمة في السعي والتحصيل والتدريس، حتى بلغ المكانة السامقة، والشهرة الذائعة. وفي هذه السطور ستعرض لحياته العلمية، ومكانته في طلب العلم. كان الشيخ أبو إسحاق أولاً: يدرس في مسجد بباب المراتب، إلى أن بنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية على شاطئ دجلة، فانتقل إليها، ودرس بها بعد تمنع شديد.

وقد أثرت رحلاته العلمية، وتنقلاته في البلدان المختلفة في توسيع مداركه، والإلمام بشتى الفنون الإسلامية على يد كثير من أئمة الفقه والعلم، فقد قرأ الفقه على أبي عبد الله البيضاوي، وعلى ابن رامين، صاحب أبي القاسم الداركي، تلميذ أبي إسحاق المروزي صاحب ابن سريج.

وفي البصرة، قرأ الفقه بها على الخرزى. وفي بغداد قرأ على القاضي أبي الطيب الطبرى، ولازمه، واشتهر به، وصار أعظم أصحابه، ومعيد درسه.

وقرأ الأصول على أبي حاتم القزويني. وقرأ الفقه أيضاً على الزجاجي، وطائفة آخرين.

وما برح يدأب ويجهد، حتى صار أنظر أهل زمانه، وفارس ميدانه، والمقدم على أقرانه، وامتدت إليه الأعين، وانتشر صيته في البلدان، ورحل إليه من كل مكان.

(١) ينظر الطبقات الكبرى ٣٦١/٥

ولقد كان اشتغاله أول طلبه أمراً عجاباً، وعملاً دائماً، يقول من شاهده: عجباً لهذا القلب والكبد كيف ما ذابا.

وسمع الشيخ الحديث من أبي بكر البرقاني، وأبي على بن شاذان، وأبي الطيب الطبري، وغيرهم.

وقد ساعده على ذلك صبره، وسعة صدره، وترديده للعلم، حتى يرسخ في ذهنه ويعلق بوجدانه، وهو يحدثنا عن ذلك بنفسه؛ إذ يقول:

كنت أعيد كل قياس ألف مرة، فإذا فرغت منه أخذت قياساً آخر، وهكذا، وكنت أعيد كل درس ألف مرة، فإذا كان في المسألة بيت يستشهد به حفظت القصيدة.

حتى لقد حال تحصيله للعلم وبذل الجهد في تحقيقه وتدريسه بينه وبين ملذات الحياة ونعيمها، بل بينه وبين أدنى متطلبات الحياة الأساسية، وكم صده سعيه ذلك عن تناول ما قد يشتهيه أحياناً من الطعام، وإن كان حاضراً عنده، يحدثنا الشيرازي عن ذلك كما نقله السبكي في طبقاته بقوله:

يقال: إنه اشتهى ثريداً بماء الباقلاء، قال: فما صح لي أكله لاشتغالي بالدرس، وأخذى النوبة.

جدير بالذكر أن شخصيته العلمية كان لها في الجدل النصيب الأوفى، حيث تمرس عليه، وتشربه منذ صغره؛ يقول السبكي في طبقاته يصفه:

وأما الجدل فكان ملكه الآخذ بزمامه وإمامه، إذا أتى كل واحد بإمامه، ويدرسما الذي لا يفتاله التقصان عند تمامه.

فما كان يدخل معه أحد في جدال إلا كان للإمام أبي إسحاق الغلبة فيه عليه. وأصبحت صفة الجدل ملازمة له حتى كان يطلق عليه: العلامة المناظر، المشتهر بقوة الحجة في الجدل والمناظرة.

وقال السبكي في طبقاته: كان الشيخ أبو إسحاق غضنفرًا في المناظرة، لا تصطلي له نار.

وقال سلار العقيلي أحد شعراء عصره يصف مضاء جدله بقوله: [من الطويل]
كَفَّانِي إِذَا عَمَّ الْحَوَادِثُ صَارَمٌ يُتَيْلَّثِي الْمَامُولَ بِالْأَثَرِ وَالْأَثَرِ
يَقْدُ وَيَفْرَى فِي اللَّقَاءِ كَأَنَّهُ لِسَانُ أَبِي إِسْحَاقَ فِي مَجْلَسِ النَّظَرِ
ومن هذا المنطلق نراه يتصدى لخصومه، فيفحمهم، وينقض عرى مذاهبهم،

ويقتصر للحق، وكان لا ينبغي في ذلك هوى نفس، أو طمع دنيا، بل كان ديدنه الوصول إلى الحق لا غيره.

وقد وضع الشيرازي في كتابه الملخص في الجدل جملاً من الآداب التي يجب أن يتحلى بها المناظر، أو التي يجب أن تتوفر في حلقات الجدل والمناظرة ومنها إخلاص النية لله عند الشروع في الجدل.

ومن المناظرات الشهيرة التي ذكرها السبكي في طبقاته، تلك التي وقعت بين الشيرازي وأبي المعالي الجويني، وقد اعترف له الجويني بالفضل والغلبة، وها نحن نذكر هذه المناظرة نقف على بعض الحقائق الفقهية، ولندرك من خلال ذلك مدى تمكن الشيرازي في الجدل، وتعمقه في معرفته، ومعرفة أساليبه، وكيف كان يستطيع بعبريته أن يدحض آراء الخصم، ويفند شبهه واحدة واحدة.

المناظرة التي وقعت بين إمام الحرمين أبي المعالي الجويني،

وبين الشيخ أبي إسحاق، بنيسابور

في اختيار البكر البالغ، بأن قال: باقية على بكاره الأصل، فجاز للأب تزويجها بغير إذنهما.

أصله: إذا كانت صغيرة، فقال السائل: جعلت صورة هذه المسألة علة في الأصل، وذلك لا يجوز.

فقال: لا يصح لثلاثة أوجه:

أحدها: أني ما جعلت صورة المسألة علة في الأصل، وأن صورة المسألة تزويج البكر البالغة من غير إذن، وعلتي أنها باقية على بكاره، وليس هذا صورة المسألة؛ لأن هذه العلة غير مقصورة على البكر البالغة، بل هي عامة في كل بكر، ولهذا قست على الصغيرة.

الثاني: قولك: (لا يجوز أن تجعل صورة المسألة علة) دعوى لا دليل عليها، وما المانع من ذلك؟

الثالث: إن العلل شرعية، كما أن الأحكام شرعية، ولا ينكر في الشرع أن يعلق الشارع الحكم على الصورة مرة، كما يعلق على سائر الصفات؛ فلا معنى للمنع من

ذلك، فإن كان عندك أنه لا دليل على صحتها، فطالبنى بالدليل على صحتها من جهة الشرع.

فقال السائل: ما الدليل على صحتها من الشرع؟

فقال: الدليل على صحة هذه العلة: الخبر، والنظر.

أما الخبر، فما روى أنه ﷺ قال: «الأيمن أحق بنفسها من وليها»^(١) والمراد به الثيب؛ لأنه قابلها بالبكر، فقال: والبكر تستأمر فدل على أن غير الثيب، وهى البكر ليست أحق بنفسها، وأقوى طريق تثبت به العلة ما نطق به صاحب الشرع. وأما النظر، فلا خلاف أن البكر يجوز أن تزوجها من غير نطق؛ لبكارتها، ولو

(١) أخرجه مالك (٥٢٤/٢) كتاب النكاح - باب استئذان البكر والأيمن فى أنفسهما - حديث (٤) ومن طريق مالك رواه أحمد (٢٤١/١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٥) والدارمى (١٣٨/٢) كتاب النكاح - باب استثمار البكر والثيب، ومسلم (١٠٣٧/٢) كتاب النكاح - باب استئذان الثيب فى النكاح - حديث (١٤٢١/٦٦) وأبو داود (٥٧٧/٢) كتاب النكاح - باب فى الثيب - حديث (٢٠٩٨) والترمذى (٤١٦/٣) كتاب النكاح - باب ما جاء فى استثمار البكر والثيب - حديث (١١٠٨) والنسائى (٨٤/٦) كتاب النكاح - باب استئذان البكر فى نفسها وابن ماجه (٦٠١/١) كتاب النكاح - باب استثمار البكر والثيب - حديث (١٨٧٠) وابن الجارود ص (٢٣٨): كتاب النكاح - حديث (٧٠٩) والشافعى (١٢/٢) كتاب النكاح: باب فيما جاء فى الولى حديث (٢٤) وعبد الرزاق (١٤٢/٦) رقم (١٠٢٨٣) والدارمى (٢/١٣٨) كتاب النكاح: باب استثمار البكر والثيب وسعيد بن منصور (١٨١/١ - ١٨٢) رقم (٥٥٦) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٣٦٦/٤) والدارقطنى (٢٣٨/٣ - ٢٣٩) كتاب النكاح والبيهقى (١١٥/٧) كتاب النكاح: باب ما جاء فى النكاح والخطيب فى تاريخ بغداد (٣٧٦/٥) والبغوى فى شرح السنة (٢٥/٥).

عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «الأيمن أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر فى نفسها وإذنها صماتها».

وأخرجه أحمد (٢١٩/١) ومسلم (١٠٣٧/٢) كتاب النكاح باب استئذان الثيب فى النكاح - حديث (١٤٢١/٦٧) وأبو داود (٥٧٧/٢ - ٥٧٨) كتاب النكاح - باب فى الثيب - حديث (٢٠٩٩) والنسائى (٨٥/٦) كتاب النكاح - باب استثمار الأب البكر فى نفسها - والحميدى (٢٣٩/١) رقم (٥١٧) من طريق زياد بن سعد عن عبد الله بن الفضل عن نافع عن جبير عن ابن عباس به بلفظ الثيب بدل الأيم.

وأخرجه أبو داود (٥٧٨/٢) كتاب النكاح: باب فى الثيب (٢١٠٠) والنسائى (٨٤/٦) كتاب النكاح: باب استثمار الأب البكر فى نفسها وأحمد (٢٦١/١) من طريق صالح بن كيسان عن عبد الله بن الفضل به.

وأخرجه عبد الرزاق (١٤٢/٦) رقم (١٠٢٨٢) من طريق سفيان الثورى عن عبد الله بن الفضل به.

كانت ثيباً لم يجز تزويجها من غير نطق، أو ما يقوم مقام النطق عنده وهو الكتابة، ولو لم يكن تزويجها إلى الولي لما جاز تزويجها من غير نطق.

اعترض عليه الشيخ الإمام أبو المعالي، فقال: المعمول في الدليل على ما ذكرت من الخبر، والنظر، فأما الخبر فإنه يحتمل التأويل، فإنه يجوز أن يكون المراد به أن الثيب أحق بنفسها؛ لأنه لا يملك تزويجها إلا بالنطق، والبكر بخلافها، وإذا احتل التأويل أولناه على ما ذكرت، بطريق يوجب العلم وهو أنه قد اجتمع للبكر البالغة الأسباب التي يسقط معها ولاية الولي، وتستقل بنفسها في التصرف في حق نفسها؛ لأن المرأة إنما تقتقر إلى الولي؛ لعدم استقلالها بنفسها لصغر أو جنون، فإذا اجتمع فيها الأسباب التي تستغني بها عن ولاية الولي، لم يجز ثبوت الولاية عليها في التزويج بغير إذنهما؛ ولأن في الخبر ما يدل على صحة هذا التأويل، من وجهين: أحدهما: أنه ذكر الولي، وأطلق، ولم يفصل بين الأب، والجد، وغيرهما من الأولياء، ولو كان المراد ولاية الإجماع لم يطلق الولاية؛ لأن غير الأب والجد لا يملك الإجماع بالإجماع.

فثبت أنه أراد به اعتبار النطق في حق الثيب، وسقوطه في حق البكر؛ ولأنه قال: «والبكر تستأمر، وإذنهما صماتها» فدل أنه أراد في الثيب اعتبار النطق.

أجاب الشيخ الإمام أبو إسحاق، فقال: لا يجوز حمله على ما ذكرت من اعتبار النطق؛ لأنه قال ﷺ: أحق بنفسها وقد اقتضى أنها أحق بنفسها في العقد والتصرف، دون النطق.

وقولك: إنه أطلق الولي، فإنه عموم، ما حمله على الأب والجد، بدليل التعليل الذي ذكره في الثيب، فإنه قال: «والثيب أحق بنفسها من وليها» وذكر الصفة في الحكم تعليل، والتعليل بمنزلة النص، فيخص به العموم، كما يخص بالقياس.

وقولك، إنه ذكر الصمات في حق البكر، فدل على أنه أراد به النطق في حق الثيب لا يصح، بل هو الحجة عليك؛ لأنه لما ذكر البكر ذكر صفة إذنهما، وأنه الصمات.

ولو كان المراد به في الثيب النطق لما احتاج إلى إعادة الصمات، في قوله: «والبكر تستأمر».

وأما قوله: إن هاهنا دليلاً يوجب القطع، غير صحيح، وإنما هو قياس على سائر

الولايات، والقياس يترك بالنص.

فقال الشيخ أبو المعالي: لا يخلو، إما أن تدعى أنه نص، ودعواه لا تصح؛ لأن النص ما لا يحتمل التأويل؛ فإذا بطل أنه نص جاز التأويل بالدليل الذى ذكرت. وأما قولك: إني أحمل الولى على الأب والجد، بدليل التعليل الذى ذكره فى الخبر فليس بصحيح؛ لأن ذكر الصفة فى الحكم، إنما يكون تعليلًا إذا كان مناسبًا للحكم الذى علق عليه، كالسرقة فى إيجاب القطع، والثبوتية غير مناسبة للحكم الذى علق عليها، وهى أنها أحق بنفسها، فلا يجوز أن تكون علة، ولأن ما ذكرت ليس بقياس، وإنما هو طريق آخر، فجاز أن يترك له التعليل.

أجاب الشيخ الإمام أبو إسحاق، فقال: أما التأويل فلا يصح دعواه؛ لأن التأويل صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله، كقول الرجل: رأيت حمازًا، وأراد به الرجل البليد؛ فإن هذا مستعمل، فصار صرف الكلام إليه، فأما ما لا يستعمل اللفظ فيه، فلا يصح تأويل اللفظ عليه كما لو قال: رأيت بغلا، ثم قال: أردت به رجلا بليدًا، لم يقبل؛ لأن البغل لا يستعمل فى الرجل بحال، فكذلك هاهنا قوله «الأيام أحق بنفسها من وليها».

وقولك: (ليس بتعليل؛ لأنه لا يناسب الحكم) فلا يصح؛ لأن ذكر الصفة فى الحكم تعليل فى كلام العرب، ألا ترى أنه إذا قال: اقطعوا السارق - كان معناه لسرقته، وإذا قال: جالس العلماء. معناه لعلمهم؟!

وقولك، إنه إنما يجوز فيما يصلح أن يكون تعليلًا للحكم الذى علق عليه، كالسرقة فى إيجاب القطع. إلا أن التعليل للحكم الذى علق عليه طريقة الشرع، ولا ينكر فى الشرع أن تجعل الثبوتية علة لإسقاط الولاية، كما لا ينكر أن تجعل السرقة علة لإيجاب القطع، والزنى للحد.

وقولك: (هذا الذى ذكرت ليس بقياس) خطأ، بل جعلت استقلالها بهذه الصفات معينًا على الولاية، ولا يصح بهذه الدعوى إلا بالإسناد إلى الولايات الثابتة فى الشرع، والولايات الثابتة فى الشرع إنما زالت بهذه الصفات فى الأصل، فحملت ولاية النكاح عليها، وذلك يحصل بالقياس، ولو لم يكن هذا الأصل لما صح لك دعوى الاستقلال بهذه الصفات، فإنه لا يسلم أن الولاية تثبت فى حق المجنون والصغير بمقتضى العقل، وإنما يثبت ذلك بالشرع، والشرع ما ورد إلا فى الأموال،

فكان حمل النكاح عليه قياسيًا، والقياس لا يعارض النص، وقد ثبت أن الخبر نص لا يحتمل التأويل، فلا يجوز تركه بالقياس، ولأن هذا طريق تعارضه مسألة، وذلك أنه إذا كانت الأصول موضوعة على ثبوت الولاية للحاجة، وسقوطها بالاستقلال بهذه الصفات، فالأصول موضوعة على أن النطق لا يعتبر، إلا في موضع لا يثبت فيه الولاية، وقد ثبت أن النطق قد سقط في حق البكر؛ فوجب أن تثبت الولاية عليها.

فقال الشيخ الإمام أبو المعالي، رحمه الله: النطق سقط أيضًا.
فقال الشيخ الإمام أبو إسحاق: هذا تأكيد؛ لأن سقوطه بالنص دليل على ما ذكرت.

وهذا آخر ما جرى بينهما.

وقع بينه وبين الإمام أبي عبد الله الدامغانى مناظرتان، ذكرهما السبكي في طبقاته أيضًا.

المناظرة الأولى:

وكانا قد اجتمعا في عزاء، ببغداد.

سئل الشيخ أبو إسحاق الشيرازى الشافعى، عن الذمى إذا أسلم، هل تسقط عنه الجزية لما مضى؟ فمنع من ذلك، وهو مذهب الشافعى، فسئل الدليل، فاستدل على ذلك بأنه أحد الخراجين، فإذا وجب في حال الكفر، لم يسقط بالإسلام، أصله خراج الأرض.

فقال الشيخ أبو عبد الله محمد بن على بن محمد الدامغانى: لا يمتنع أن يكون نوعان من الخراج، ثم يشترط في أحدهما ما لا يشترط في الآخر، كما أن زكاة الفطر، وزكاة المال نوعان من الزكاة، ثم يشترط في أحدهما النصاب ولا يشترط في الآخر.

والسؤال الثانى: لا يمتنع أن يكون حقان متعلقان بالكفر. ثم أحدهما يسقط، بالإسلام، والآخر لا يسقط، ألا ترى أن الاسترقاق والقتل حقان متعلقان بالكفر، ثم أحدهما يسقط بالإسلام، وهو القتل، والآخر لا يسقط بالإسلام، وهو الاسترقاق؟!
والسؤال الثالث: المعنى فى الأصل، أن الخراج يجب بسبب التمكن من الانتفاع بالأرض، ويجوز أن يجب بمثل هذا السبب حق عليه فى حال الإسلام، وهو

العشر، فلهذا جاز أن يبقى ما وجب عليه منه حال الكفر، وليس ذلك هاهنا؛ لأنه ليس يجب بمثل نسبته حق في حال الإسلام؛ فلهذا سقط ما وجب في حال الكفر. فقال الشيخ أبو إسحاق: على الفصل الأول، وهو اعتبار نصاب في زكاة المال دون زكاة الفطر ثلاثة أشياء:

أحدها: أن ما ذكرت حجة لنا؛ لأن زكاة الفطر وزكاة المال لما كان سبب إيجابهما الإسلام، والكفر ينافيهما، كان تأثير الكفر في إسقاطهما مؤثرًا واحدًا، حتى إنه إذا وجبت عليه زكاة الفطر، وارتد عندهم، سقط عنه ذلك، كما إذا وجبت عليه زكاة المال، ثم ارتد، سقطت عنه الزكاة، فكان تأثير الباقي في إسقاطهما على وجه واحد، فكذلك هاهنا، لما كان سبب الخراجين هو الكفر، والإسلام ينافيهما، فيجب أن يكون تأثير الإسلام في إسقاطهما واحدًا، وقد ثبت أن أحدهما لا يسقط بالإسلام، فكذلك الآخر.

جواب ثان، أن الزكاتين افرقتا؛ لأن زكاة الفطر فارقت سائر الزكوات، في تعلقها بالذمة، ففارقتها في اعتبار النصاب، وليس كذلك الخراجان؛ فإنهما سواء في اعتبار الكفر في وجوبهما، ومنافاة الإسلام لهما، فلو سقط أحدهما بالإسلام سقط الآخر.

جواب ثالث، وهو أن زكاة الفطر لا تزداد بزيادة المال، فلهذا لم يعتبر فيها النصاب، وليس كذلك سائر الزكوات، فإنها تختلف باختلاف المال، وتزداد بزيادته؛ فلهذا اعتبر فيها النصاب، وأما حال الخراجين، فإنهما على ما ذكرت سواء، فوجب أن يتساويا في الإسلام.

وأما الفصل الثاني، وهو القتل والاسترقاق، فالجواب عنه من وجهين: أحدهما: أن القتل والاسترقاق جنسان مختلفان، ومع اختلاف الأجناس يجوز أن تختلف الأحكام، فأما في مسألتنا فالخراجان من جنس واحد، يجبان بسبب الكفر، فلا يجوز أن يختلف حكمهما.

والثاني: الاسترقاق إذا حصل في حال الكفر، كان ما بعد الإسلام استدامة للرق، وبقاء عليه، وليس كذلك القتل؛ فإنه ابتداء عقوبة، فجاز أن يختلفا، وأما في مسألتنا فحال الخراجين واحد، من استيفاء ما تقدم وجوبه، فإذا لم يسقط أحدهما لم يسقط الآخر.

وأما الفصل الثالث: وهو المعاوضة، فالجواب عنه من وجهين:
أحدهما، إن قال: لا أسلم أن يمثل سبب الخراج يجب على المسلم حق، فإن
الخراج إنما وجب بسبب التمكن من الانتفاع من الكفر، والعشر إنما لزم للأرض
بحق الله، وهو الإسلام.

والثاني، أنه إن كان هناك حق يجب بمثل سبب الخراج، فيحسن أن يجرى عليه
الذى فى حال الإسلام؛ فلهذا جاز أن يبقى ما تقدم وجوبه فى حال الكفر، فكذلك
فى مسألتنا، يجب بمثل سبب الجزية حق، حتى يجرى عليه فى حال الإسلام، وهو
زكاة الفطر، فإن الزكاة وزكاة الفطر تجب عن الرقبة، فيجب أن الجزية تجب عن
الرقبة، وأن يبقى ما وجب من ذلك فى حال الكفر، فلا فرق بينهما.

فقال أبو عبد الله الدامغانى، على فصل الزكاة، على الجواب الأول، وهو قال
فيه: إن ذلك حجة، فإنهما يستويان فى اعتبار الإسلام فى حال واحد من الزكاتين،
فقال: لا يمتنع أن يكون الكفر يعتبر فى كل واحد من الخراجين، ثم يختلف
حكمهما بعد ذلك فى الاستيفاء، كما أن زكاة الفطر وزكاة المال يستويان فى أن
المال معتبر فى حال واحدة فيهما، ثم يختلفان فى كيفية الاعتبار، فالمعتبر فى زكاة
الفطر أن معه ما يؤدى، فاضلاً عن كفايته عندكم، والمعتبر فى سائر الزكوات أن
يكون مالاً لنصاب، فكذلك هاهنا يجوز أن يستوى الخراجان فى اعتبار الكفر فى
كل واحد منهما، ثم يختلف حكمهما عند الاستيفاء، فيعتبر البقاء على الكفر فى
أحدهما دون الآخر.

وجواب ثان، أن الزكاتين إنما أثر الكفر فيهما على وجه واحد؛ لأنهما يجبان
على سبيل العبادة، فلا يجوز استيفاؤهما بعد الكفر؛ لأن الكافر لا تثبت فى حقه
العبادات، وليس كذلك فى مسألتنا؛ فإن الجزية تجب على سبيل الصغار؛ لأن الله
تعالى قال: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩] وبعد الإسلام لم
يوجد الصغار فلا يصح استيفاؤهما، وكذلك الخراج فى الأرض لا يجب على سبيل
الصغار، ولهذا يجوز أن يوجد باسمه من المسلمين، وهو الذى ضربه عمر رضى
الله عنه على أرض السواد.

وتكلم على الجواب الثانى عن هذا الفصل، وهو أن زكاة الفطر تتعلق بالذمة،
فقال: لا يمتنع أن يكون أحدهما فى الذمة، والآخر فى المال، ثم يستويان فى

النصاب، كما أن أرش الجناية يتعلق بعين الجاني، وزكاة الفطر تتعلق بالذمة، ثم لا يعتبر النصاب في واحد منهما، وأيضًا فقد اختلف قول الشافعي في أن الزكاة تتعلق بالعين أو الذمة، فدل على أنه ليس العلة فيه ما ذكرت.

وتكلم على الجواب الثالث في هذا الفصل، وهو أن زكاة الفطر لا تزداد بزيادة المال، فقال: لما جاز ألا تزداد بزيادة المال، ثم لا يعتبر فيه النصاب، ثم هذا يبطل بما زاد على نصاب الدينارين والدرهم عندك؛ فإنه يزداد بزيادة المال، ثم لا يعتبر فيها النصاب.

وتكلم على الفصل الثاني، وهو الاسترقاق والقتل، حيث قال: إنهما جنسان يختلفان، وهما جنس واحد، فقال: إنهما وإن كانا جنسين إلا أنهما يجبان بسبب الكفر، وكان يجب أن يكون تأثير الإسلام فيهما واحدًا، كما قلنا في الخراجين، والثاني أن الخراجين وإن كانا جنسًا واحدًا، فإنه يجب أن يستوفيا في حال الإسلام، كالخراج الذي وضعه عمر - رضي الله عنه - مع الخراج، فهما خراجان، ثم يجوز ابتداء أحدهما بعد الإسلام، فلا يجوز ابتداء الآخر، فكذلك هاهنا.

وأجاب عن الجواب الثاني في هذا الفصل، وهو أن الاسترقاق استدامة، والقتل ابتداء فعل، فقال: القتل والجزية سواء؛ لأن القتل قد تقدم وجوبه، ولكن بقي بعد الإسلام الاستيفاء، كما وجبت الجزية، وتقدم وجوبها، وبقي الاستيفاء، وإن كان القتل لا يجوز بعد الإسلام؛ لأنه ابتداء مع ما تقدم وجوبه في حال الكفر، فهما سواء.

وتكلم على المعاوضة على الجواب الأول، أن العشر لا يجب بالسبب الذي يجب به الخراج، فقال: الخراج يجب بإمكان الانتفاع بالأرض، ولذلك لا يجب فيما لا منفعة فيه من الأرض، كالمستغدر، وما يبطل منه الانتفاع به، كما يجب العشر بإمكان الانتفاع، فهما يجبان بسبب واحد؛ فإذا جاز ابتداء أحدهما بعد الإسلام جاز البقاء على الآخر بعد الإسلام.

وتكلم على الفصل الثاني، وهو زكاة الفطر، فقال: الجزية لا تجب بالمعنى الذي تجب به زكاة الفطر؛ لأن زكاة الفطر تجب على سبيل العبادة، والجزية تجب على وجه الصغار، فسيهما مختلف.

فتكلم الشيخ أبو إسحاق على الجواب الأول، بأن ذلك حجة لى، فقال: أما

قولك: إنه يجوز أن يشترك الحقان في اعتبار الإسلام، ثم يختلفان في الكيفية والتفصيل، كما استوى زكاة الفطر وزكاة المال في اعتبار المال، واختلفا في كيفية الاعتبار، فهذا صحيح في اعتبار المال، فأما في اعتبار الدين فلا يجوز أن يختلف جواز الابتداء والاستيفاء، ألا ترى أن زكاة الفطر خالفت سائر الزكوات في التفصيل في اعتبار المال، ثم الكفر لما كان مبايئاً لهما، والإسلام معتبر فيهما، لم يختلف اعتبار ذلك فيهما لا في الابتداء ولا في الاستيفاء، بل إذا زال الإسلام، الذي هو شرط في وجوبهما، أثر الكفر في إسقاط كل واحد منهما، ومنع من استيفائهما، فكذلك هاهنا، لما كان الإسلام منافياً للخارجين، والكفر شرط في وجوبهما، وجب أن يكون حالهما واحداً، في اعتبار الكفر في الابتداء والاستيفاء، كما قلنا في زكاة الفطر وزكاة المال.

وأما الكلام الثاني، الذي ذكرت على هذا، بأن زكاة الفطر وزكاة المال يجبان على سبيل العبادة، فنافهما الكفر، وأن الجزية على سبيل الصغار، فغير صحيح؛ لأنه كما تجب الجزية على سبيل الصغار، فخارج الأرض كذلك، فإذا نافي الإسلام أحدهما، ومنع من سبيل الصغار، فخارج الأرض كذلك، فإذا نافي الإسلام أحدهما، ومنع من الجزية من الاستيفاء لأنه ليس بحال صغار، وجب أن ينافي الآخر أيضاً، ووجوبه على سبيل الصغار.

والثاني: أنا لا نعلم أن الجزية تجب على سبيل الصغار، بل هي معاوضة؛ ولهذا المعنى تعتبر فيها المدة، كما تعتبر في المعاوضات، ولو كان ذلك صغاراً، لم تعتبر فيها المدة كما تعتبر في الاسترقاق والقتل، ويدل عليه أنها تجب في مقابلة معوض لهم، وهو الحقن والمساكنة في دار الإسلام وما سلم لهم معوضه دل على أنه يجب على سبيل العوض.

وأما قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩] فقد قيل في التفسير: إن المراد به أنهم ملتزمون لأحكام الإسلام.

والثالث: أن الصغار إنما يعتبر في الوجوب فأما في الاستيفاء فلا يعتبر؛ ألا ترى أنه لو ضمن عنه مسلم جاز أن يستوفى عنه، وإن لم يجب على المسلم في ذلك صغار، فدل على بطلان ما قالوه، وأيضاً فإن الصغار قد يعتبر في إيجاب الشيء، ولا يعتبر في استيفائه، كما أن الحدود تجب على سبيل التنكيل بالمعاصي؛ ولهذا

قال الله تبارك وتعالى: ﴿جَزَاءُ يَمَا كَسَبَا تَكْلًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَزِيرٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨] فذكر النكال عقب ذكر الحد، كما ذكر الصغار عقب ذكر النكال، فقد روى عنه ﷺ أنه قال: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له»^(١) فكذلك هاهنا.

وأما الكلام على الجواب الثاني من هذا الفصل، وهو أن زكاة الفطر تتعلق بالعين، فصحيح، وما ذكرت من التفاصيل فلا يلزم؛ لأنى لم أقل إن كل حق يتعلق بالعين يعتبر فيه النصاب، وإنما قلت: إن الزكاة إذا تعلقت بالعين اقتضت النصاب، وزكاة الفطر تخالف سائر الزكوات فى تعلقها بالعين، فخالفتها فى اعتبار النصاب؛ فلا يلزم عليه سائر الحقوق.

وأما قولك: إن النصاب معتبر فى سائر الزكوات من غير اختلاف، وفى تعلق الزكاة بالعين قولان، فغير صحيح؛ لأن القول به فاسد، وبهذا يستدل على فساده؛ لأنه لو كان تعلق بالذمة لما اعتبر فيه النصاب.

(١) أخرجه ابن ماجه (١٤١٩/٢ - ١٤٢٠) كتاب الزهد: باب ذكر التوبة حديث (٤٢٥٠) والطبرانى فى الكبير (١٨٥/١٠) رقم (١٠٢٨١) وأبو نعيم فى الحلية (٢١٠/٤) والسهمى فى تاريخ جرجان (ص ٣٥٨) والقضاعى فى مسند الشهاب رقم (١٠٨) كلهم من طريق عبدالكريم الجزرى عن أبى عبيدة عن ابن مسعود به مرفوعاً. والحديث ذكره الهيثمى فى المجمع (٢٠٣/١٠) مع أنه ليس على شرطه وقال: رواه الطبرانى ورجاله رجال الصحيح إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه. وللحديث شاهد من حديث أبى سعيد الأنصارى:

أخرجه أبو نعيم فى الحلية (٣٩٨/١٠) من طريق ابن أبى سعيد عن أبيه بلفظ: «الندم توبة والتائب من الذنب كمن لا ذنب له». وذكره الهيثمى فى المجمع (٢٠٣/١٠) وقال: رواه الطبرانى وفيه من لم أعرفهم والحديث ذكره السخاوى فى المقاصد (ص ١٥٢) وقال: أخرجه ابن ماجه والطبرانى فى الكبير والبيهقى فى الشعب من طريق أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، رفعه بهذا ورجاله ثقات، بل حسنه شيخنا يعنى لشواهد، وإلا فأبو عبيدة جزم غير واحد بأنه لم يسمع من أبيه، ومن شواهد ما أخرجه البيهقى عن أبى عبيدة الخولانى وابن أبى الدنيا، عن ابن عباس وعنده فيه من الزيادة: والمستغفر من الذنب، وهو مقيم عليه كالمستهزئ بربه، ومن أذى مسلماً كان عليه من الإثم مثل كذا وكذا، وسنده ضعيف، فيه من لا يعرف، وروى موقوفاً، قال المنذرى ولعله أشبه، بل هو الراجح، ولأبى نعيم فى الحلية، والطبرانى فى الكبير من حديث ابن أبى سعيد الأنصارى، عن أبيه مرفوعاً «الندم توبة، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له»، وسنده ضعيف، وللديلمى عن أنس جملة الترجمة وزاد: «وإذا أحب الله عبداً لم يضره ذنب»، ولابن أبى الدنيا من طريق الشعبى من قوله جملة الترجمة، ثم تلا «إن الله يحب التوابين، ويحب المتطهرين».

وأما الجواب الثالث، عن هذا الفصل: أن زكاة الفطر لا تزداد بزيادة المال، وسائر الزكوات تزداد بزيادة المال، فهو صحيح، وما ذكرت من أنه لو كان ذلك صحيحاً لما اعتبر فيه وجود صاع فاضل عن الكفاية، فباطل؛ لأنه يعتبر فيها النصاب، ولا يزداد بزيادة المال.

وأما قولك: إنه يبطل هذا بما زاد على نصاب الأثمان والعشر؛ فلا يلزم؛ لأنى جعلت ذلك علة فى اعتبار النصاب الثانى، إلا لدفع الضرر فيما يدخل الضرر فيه، وهو تبعض الحيوان، والمشاركة فيه، وهذا لا يوجد فى الحبوب، ولا فى العين، فسقط اعتباره.

وأما الكلام فى الفصل الثانى وهو الاسترقاق، فما ذكرته من الجواب، أن الاسترقاق والقتل جنسان مختلفان، وهما جنس واحد، فصحيح، وقولك: إنهما وإن كانا جنسين إلا أنهما يجبان بسبب الكفر، ولولا الكفر لم يجبا، فكان يجب أن يؤثر الإسلام فى إسقاطهما، فغير صحيح؛ لأنه وإن كان وجوبهما بسبب واحد، إلا أنهما حقان مختلفان، وإذا اختلفت الحقوق يجوز أن تختلف أحكامها، ألا ترى أن الجمعة والخطبة تجبان لمعنى واحد، إلا أنهما لما اختلفتا فى الجنسية اختلفتا فى الأحكام؟! فكذا هنا الاسترقاق والقتل وإن وجبا بسبب الكفر، إلا أنهما جنسان مختلفان، فيجوز أن يختلف حكمهما.

وأما قولك: إن هذا يبطل بخراج السواد وجزية الرقاب، فإنهما خراجان لم يبتدئ أحدهما بعد الإسلام، ولا يبتدئ الآخر فخطأ؛ لأنى لم أقل إنهما جنس واحد سواء، بل قلت: إنها جنس واحد، وسيبهما الكفر، وإنما هو البيع، والإجارة على اختلاف المذهب، وهما كل من الخراجين وجب لحق الكفر، فلم يختلفا.

وأما الجواب الثانى عن هذا الفصل، وهو أن الاسترقاق استدامة، والقتل ابتداء عقوبة، فصحيح، وقولك: إن القتل استيفاء ما تقدم، فغير صحيح؛ لأنى قلت: إن القتل ابتداء عقوبة، والاسترقاق استدامة؛ لأنه قد تقدم فعل الاسترقاق فى حال الكفر، وليس كذلك هاهنا؛ لأنه كالخراجين استيفاء ما تقدم، وإن جاز أحدهما جاز الآخر، وليس فى القتل مثل هذا، ألا ترى أنه ليس فى جنسه ما يساويه فى الاستيفاء بحق الكفر، ثم بعد الإسلام، وهما من جنسه ما يستوفى بعد الإسلام، وهو خراج الأرض؛ فلو لم يجز استيفاء الجزية بعد الإسلام، لوجب أن يقال: لا يجوز استيفاء الخراج.

وأما الفصل الثالث، وهو المعاوضة، فما ذكرت من المنع صحيح؛ لأن الخراج يجب بسبب الكفر، ويعتبر فيه التمكين من الانتفاع بالأرض، والعشر يجب بحق الإسلام، ويعتبر فيه الخراج، فأحدهما لا يجب بالسبب الذي يجب به الآخر، ويدل على أنه لا يصح اجتماعهما في حال الكفر، ولا في حال الإسلام؛ لأنه في حال الكفر يجب الخراج، ولا يجب العشر، وفي حال الإسلام يجب العشر، ولا يجب الخراج؛ فدل على أنهما متنافيان، ولا يجوز أن يستدل من وجوب أحدهما بعد الإسلام على بقاء الآخر بعد الإسلام.

والثاني: ما ذكرت من زكاة الفطر، فهو صحيح في الفرع؛ لأنه كما يجب بسبب منفعة الأرض حق مبتدأ على المسلم، فبسبب الرقبة يجب حق مبتدأ على المسلم وهو زكاة الفطر، وقولك: إن زكاة الفطر على سبيل العبادة، والجزية والخراج على سبيل الكفر والصغار، فلا يجوز أن يستدل بأحدهما بعد الإسلام على بقاء الآخر، كذلك يجوز أن يستدل بوجوب زكاة الفطر حال الإسلام على بقاء الجزية. والله أعلم.

المناظرة الثانية:

قال أبو الوليد الباجي المالكي، رحمه الله، وقد شاهد هذه المناظرة، وحضرها: العادة ببغداد أن من أصيب بوفاة أحد ممن يكرم عليه، قعد أياماً في مسجد ربه، يجالسه فيها جيرانه وإخوانه، فإذا مضت أيام، عزوه، وعزموا عليه في التسلي والعودة إلى عادته من تصرفه، فتلك الأيام التي يقعد فيها في مسجده للتعزاء مع إخوانه وجيرانه، لا تقطع في الأغلب إلا بقراءة القرآن، أو بمناظرة الفقهاء في المسائل، فتوفيت زوجة القاضي أبي الطيب الطبري، وهو شيخ الفقهاء ذلك الوقت ببغداد وكبيرهم، فاحتفل الناس بمجالسته، ولم يكذب يبقو أحد متم إلى علم إلى حضر ذلك المجلس، وكان ممن حضر ذلك المجلس القاضي أبو عبد الله الصيمري، وكان زعيم الحنفية وشيخهم، وهو الذي كان يوازي أبا الطيب في العلم، والشيخوخة، والتقدم، فرغب جماعة من الطلبة إلى القاضيين أن يتكلما في مسألة من الفقه، يسمعا الجماعة منهما، وتنقلها عنهما، وقلنا لهما: إن أكثر من في المجلس غريب قصد إلى التبرك بهما والأخذ عنهما، ولم يتفق لمن ورد منذ أعوام جمعة أن يسمع تناظرهما إذ كانا قد تركا ذلك منذ أعوام، وفوضا الأمر في ذلك إلى

تلاميذهما، ونحن نرغب أن يتصدقا على الجمع بكلامهما فى مسألة يتجمل بنقلها، وحفظها، وروايتها.

فأما القاضى أبو الطيب، فأظهر الإسعاف بالإجابة، وأما القاضى أبو عبد الله فامتنع من ذلك، وقال: من كان له تلميذ مثل أبى عبد الله، يريد الدامغانى، لا يخرج إلى الكلام، وها هو حاضر، من أراد أن يكلمه فليفعل، فقال القاضى أبو الطيب عند ذلك: وهذا أبو إسحاق من تلامذتى، ينوب عنى، فلما تقرر الأمر على ذلك انتدب شاب من أهل كازرون يدعى أبا الوزير، يسأل أبا إسحاق الشيرازى: الإعسار بالنفقة هل يوجب الخيار للزوجة؟

فأجابه الشيخ أنه يوجب الخيار، وهو مذهب مالك، خلافاً لأبى حنيفة، فى قوله: إنه لا يوجبها لها.

فطالبه السائل بالدليل على صحة ما ذهب إليه.

فقال الشيخ أبو إسحاق: الدليل على صحة ما ذهبت إليه، أن النكاح نوع ملك يستحق به الإنفاق؛ فوجب أن يكون الإعسار بالإنفاق يؤثر فى إزالتها، كملك اليمين.

فاعترضه السائل باعتراضات، ووقع الانفصال عنها.

ثم تناول الكلام على وجه النيابة عنه، وهو الذى يسميه أهل النظر المذنب، الشيخ أبو عبد الله الدامغانى، فقال: هذا غير صحيح؛ لأنه لا يمنع أن يستويا فى أن كل واحد منهما يستحق به النفقة، ثم يختلفان فى الإزالة، ألا ترى أن البيع والنكاح يستويان فى أن كل واحد منهما يستحق به الملك، ثم فوات التسليم بالهلاك فى أحدهما يوجب بطلان العقد، وهو البيع؛ لأنه إذا هلك المبيع قبل التسليم بطل البيع، وفى النكاح لا يبطل العقد، وتنفذ أحكام الزوجية بعد الموت، فكذلك فى الفرع، يجب أن يتساويا فى أن كل واحد منهما يستحق به النفقة، ثم العجز عن الإنفاق فى أحد الموضعين يوجب الإزالة، وفى الفرع لا يمكن نقل الملك عنه إلى الغير؛ فوجب ألا تجب الإزالة بالإعسار، كما يقال فى أم الولد.

فأجاب الشيخ أبو إسحاق عن الفصل الأول، بفصلين:

أحدهما أنه قال: إن هذا المعنى ليس بإلزام صحيح؛ لأنى لم أقل إنه إذا تساوى الملكان فى معنى، وجب أن يتساويا فى جميع الأحكام؛ لأن الإملاك والعقود

يختلف أحكامها، وموجباتها، وإنما جمعت بينهما بهذا المعنى الذى هو استحقاق النفقة، ثم العجز عن هذه النفقة التى لملك اليمين يوجب إزالة الملك، فوجب أن يكون الآخر مثله.

والثانى أن النكاح إنما خالف البيع فيما ذكره؛ لأن المقصود به الوصلة والمصاهرة إلى الموت، فإذا مات أحدهما فقد تمت الوصلة، وانتهى العقد إلى منتهاه، فمن المحال أن يكون مع تمام العقد حكم بإبطال العقد، كما نقول فى الإجارة إذا عقدت إلى أمد، ثم انقضت المدة، لم يجز أن يقال إن الأحكام قد بطلت بانقضاء المدة وتتمامها، فكذلك النكاح، وليس كذلك البيع؛ فإن المقصود به التصرف فى المعانى التى تثبت الملك، من الاقتناء والتصرف والاستخدام، فإذا هلك المبيع قبل التسليم فإن المعنى المقصود قد فات فلهذا تبطل، وأما فى مسألتنا فالملكان على هذا واحد فى الاستحقاق للنفقة، فإذا وجبت الإزالة فى أحد الموضعين بالعجز عن الإنفاق، وجب أن يكون فى الموضع الآخر مثله.

وأما المعاوضة التى ذكرتها فلا تصح؛ لأنه إن جاز أن يقال فى العبد: إنه يزول ملكه عنه؛ لأنه تمكن إزالة الملك فيه بالنقل إلى غيره، ففى الزوجة أيضًا، يمكن إزالة الملك إلى غيره بالطلاق، فوجب أن يزال، وعلى هذا تبطل به إذا عجز الزوج عن الوطء؛ فإنه يثبت لها الخيار فى مفارقة الزوج، وإن كان لا يصح الملك فيها، ألا ترى أننا نفرق بينهما بالعنة، فكذلك هاهنا، فأما الكلام فى أم الولد، فإننا لا نسلمه، فإن من أصحابنا من قال: إنه يجب إعتاقها متى عجز عن الإنفاق، فعلى هذا لا نسلمه، وإن سلمت فالمعنى فيها أنه لا يمكنها أن تتوصل إلى تحصيل النفقة بمثل ذلك السبب، إذا أزيل ملكه عنها، وهى هاهنا يمكنها التوصل إلى تحصيل النفقة بمثل ذلك السبب إذا أزيل ملكه عنها، وذلك بأن تتزوج آخر، وهو بمنزلة ما ذكرت من العبد القن.

فقال له الشيخ أبو عبد الله الدامغانى، على الفصل الأول: إذا كان قد استويا فى مسألتنا فى استحقاق النفقة بالملك فى كل واحد منهما، وأوجب ذلك التسوية بينهما فى إزالة الملك فيهما، لزمت أنه قد استوى البيع والنكاح، فى أن كل واحد منهما يستحق به الملك؛ فوجب أن يستويا فى إبطاله بفوات التسليم.

وأما قولك: إن المقصود بالنكاح هو الوصلة، وقد حصلت، فليس بصحيح؛

لأن المقصود فى النكاح هو الوطء؛ لأن الزوج إنما يتزوج للاستمتاع، لا بقصد الوصلة من غير استمتاع، وعلى أنه إن كان المقصود فى النكاح هو الوصلة ففى البيع - أيضًا - هو الملك دون الاقتناء والاستخدام؛ بدليل أنه إذا اشترى أباه يحكم بصحة البيع، وإن لم يحصل الاستخدام، ولكن لما حصل الملك حكمنا بجوازه، وعلى أن فى مسألتنا أيضًا النكاح مخالف لملك اليمين فى باب النفقة، ألا ترى أن كل نفقة واجبة فى ملك اليمين يستحق بها الإزالة، وقد تجب فى النكاح نفقات واجبة، يحبس عليها، ولا يستحق عليها الإزالة، وهى النفقة الماضية، ونفقة الخادم؛ فدل ذلك على الفرق بينهما.

وأما الفصل الثانى، وهى المعاوضة، فهى صحيحة، وقوله: إن هاهنا أيضًا يمكن إزالة الملك بالطلاق، فغير صحيح؛ لأن الطلاق إزالة ملك بغير عوض، وهذا لا يوجب العجز عن النفقة، كما لا يجب إعتاق عبده للعجز عن النفقة. وأما ما أُلزمت من الوطء إذا عجز عنه الزوج، فليس بصحيح؛ فإن فى الوطء لا يمكنها تحصيله، وأما النفقة فيمكنها تحصيلها بالاستقراض والاستخدام، وغير ذلك وتنفق على نفسها.

وأما ما قلت فى أم الولد: إني لا أسلمه - فإنه لا خلاف أنه لا يجوز إعتاقها. وقولك: إنه لا يتوصل إلى مثله بمثل هذا السبب، وهاهنا يمكنه التوصل، غير صحيح؛ لأنه لا يمكنها أن تتوصل حتى تنقضى عدتها، وتتزوج زوجًا آخر، وربما كان الزوج الثانى مثل الزوج الأول فى الفقر؛ فتركها عند الأول أولى.

قال الشيخ أبو إسحاق، على الفصل الأول: إنما جمعت بين الملكين وجعلته مؤثرًا فى باب الإزالة، وهو استحقاق النفقة فى كل واحد منهما، فإذا حصل العجز، ووجبت الإزالة فى أحد الموضعين وجب فى الموضع الآخر مثله، وليس هذا بمنزلة المساواة فى البيع والنكاح، فى أن كل واحد منهما يوجب الملك؛ لأنهما وإن تساويا فى الملك، إلا أنهما مختلفان فى التسليم، ألا ترى أن التسليم مستحق بعد البيع، وغير مستحق بعد النكاح، والذى يدل عليه أنه إذا باع عبدًا أبقا لم يصح العقد، فدل على أنهما مختلفان فى وجوب التسليم، فجاز أن يختلفا فى جواز التسليم، وفى مسألتنا استويا فى وجوب النفقة، فوجب أن يتساويا فى الإزالة عند العجز عنها.

وأما ما ذكرت من الفرق بين البيع والنكاح فى المقصود، وقلت: إن المقصود من النكاح هو الوصلة والمصاهرة، فإذا فرق الموت بينهما، فقد حصل المقصود، وتمت الوصلة، فلهذا قلنا: إنه لا يبطل وفى البيع المقصود هو التصرف والاقتناء، فإذا هلك التسليم، فإن المقصود قد فات.

وقولك: إن الرجل يقصد بالنكاح الاستمتاع، فهو صحيح، إلا أنه لا يمتنع أن يكون له مقاصد أخرى، وليس كذلك البيع، فإن عامة مقاصده قد فاتت بفوات التسليم؛ فافترقا.

وأما ما ذكرت من أن البيع المقصود منه أيضًا هو الملك، وقد حصل بدليل أنه يجوز له أن يشتري أباه، فيعتق عليه، فهذا نادر وشاذ فى باب البيع، والمقصود من البياعات والأشربة ما ذكرت، فلا يجوز إبطال ما وضع عليه الباب بأشد وأندر، على أن هناك قد حصل المقصود؛ لأن المقصود فى شراء الوالد أن يعتق عليه؛ ولهذا قال ﷺ: «لا يجزى ولد والدًا إلا أن يجده مملوكًا فيشتريه فيعتقه»^(١).

وليس كذلك هاهنا إذا مات قبل التسليم فإنه لا يحصل المقصود، فافترقا. وأما قولك فى ملك النكاح أيضًا: إنه مخالف للملك فى باب النفقة، بدليل أن كل نفقة واجبة فى ملك اليمين يزال بالعجز عنها الملك، ولا يزال الملك فى النكاح بكل نفقة واجبة، وهى النفقة الماضية، ونفقة الخادم، فغير صحيح؛ لأنه للبر فى نفقة الخادم، والنفقة الماضية الواجبة، غير أنه لا ضرر فى الامتناع من ذلك، فلم يثبت لها الخيار، وعليها ضرر فى الامتناع من نفقة الحال، فصارت هذه النفقة مثل

(١) أخرجه مسلم (١١٤٨/٢) كتاب العتق: باب فضل عتق الوالد حديث (١٥١٠/٢٥) والبخارى فى الأدب المفرد حديث (١٠) وأبو داود (٣٤٩/٥) كتاب الأدب: باب بر الوالدين حديث (٥١٣٧) والترمذى (٣١٥/٤) كتاب البر والصلة: باب فى حق الوالدين حديث (١٩٠٦) والنسائى فى الكبرى (١٧٣/٣) كتاب العتق: باب أى الرقاب أفضل حديث (٤٨٩٦) وابن ماجه (١٢٠٧/٢) كتاب الأدب: باب بر الوالدين حديث (٣٦٥٩) وأحمد (٢٣٠/٢) وابن الجارود فى المتقى رقم (٩٧١) والطياسى (٢٤٠٥) وابن حبان (٤٢٥) - الإحسان) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٠٩/٣) كتاب العتاق: باب الرجل يملك ذا رحم محرم منه وابن عدى فى الكامل (٥٧/٣ - ٥٨) والبيهقى (٢٨٩/١٠) وأبو نعيم فى الحلية (٣٤٥/٦) والخطيب فى تاريخ بغداد (٣٠٦/١٤) والبغوى فى شرح السنة (٢٦١/٥) كلهم من طريق سهيل بن أبى صالح عن أبىه عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجزى ولد والدًا إلا أن يجده مملوكًا فيشتريه فيعتقه».

نفقة العبد سواء .

وأما المعارضة بما ذكرت أنه لا يمكن إزالة الملك هاهنا بالطلاق، وقولك : إن الطلاق إزالة ملك بغير العتق، وهو أن يباع - فلا حاجة بنا إلى إزالة الملك فيه بالعتق، وليس كذلك في الزوجة؛ فإنه لا يمكن إزالة الملك فيها بالبيع، ونقل الملك أزيل بالطلاق، ولهذا قلت في أم الولد: إنه لما لم يمكن إزالة الملك فيها بالبيع أزلنا ذلك بالعتق على مذهب بعض أصحابنا، وهو اختيار الشيخ أبي يعقوب، وأما ما التزمت من الوطاء إذا عجز، فهو صحيح، وهو فصل في المسألة .

قال : فإن الذي يلحق المرأة في ترك النفقة أعظم من الضرر في ترك الجماع؛ فإن الجماع قد تصبر المرأة لفقده، والنفقة لا بد منها، وبها يقوم البدن والنفس، ثم قلنا: إنه يثبت الخيار، وإن كان لا يمكن نقل الملك فيها بعوض، فكذلك هاهنا .

وأما قولكم في الجماع: لا تتوصل إليه إلا بإزالة الملك، وهاهنا تتوصل إليه بأن تستقرض، فغير صحيح؛ فإنه يلحقه الضرر بالاستقراض، ويطلب ويحبس عليه، وإن ألزمتها ذلك يجب أن نلزمها أن تكرر لنفسها وفي ذلك مشقة عظيمة، ولا يجب إلزامها .

وأما ما ذكرت في أم الولد أني لا أسلمه، فهو صحيح، وقولك : إنني أقيس عليه إذا كان لها كسب، فلا يلزم؛ لأنها إذا كان لها كسب فليس هناك إيسار بالنفقة؛ فإن كسبها يكون لمولائها، ويمكنه أن يتفق عليها، وفي مسألتنا عجز عن الإنفاق على ما ذكرت . وأما الفرق الذي ذكرت، فهو صحيح، وقولك : إنه لا تتوصل إلى تحصيل النفقة إلا بانقضاء عدة، فتزوج آخر، فغير صحيح؛ لأنه لو كان لهذا المعنى لوجب أن يفرق فيها قبل الدخول ويعدة، ولأنه إذا كان قبل الدخول توصل إلى تحصيل النفقة في الحال؛ فسقط ما قلته، وعلى هذا، إن كان لا يوجب إزالة الملك لهذا المعنى، فيجب أن يكون في الوطاء لا يثبت لها الخيار، فإنها لا تتوصل أيضًا إلى تحصيل الجماع حتى تنقضي عدتها، وتتزوج زوجًا آخر، وربما كان الثاني مثل الأول في العجز عن الجماع، ولما ثبت أنه يزول الملك للعجز عن الجماع بطل ما قلتم، والله الموفق للصواب .

الكلام على مصنفاته العلمية

ترك الشيرازي تراثًا ضخماً ما زالت المكتبات عامرة به، هذا التراث يشمل أكثر

من فن وعلم، وقد تلقته العلماء بالقبول والدراسة والتحليل، ولعل ذلك يرجع إلى مكانة الشيخ أبي إسحاق، ومكانته العظيمة في قلوب الفقهاء والعلماء، وترجع أيضًا إلى إخلاصه وورعه في كتابتها وتصنيفها.

وأهم ما تتميز به كتبه سهولة الألفاظ، وجودة الأسلوب، وروعة العرض، والانتقال بين الفكر والنقاط والموضوعات وخلو الكتابة من التعقيد والغموض والإبهام، وورود الأمثلة والنماذج والتطبيقات إلى غير ذلك من متطلبات البحث. والموضوعات أو العلوم التي ألف فيها الشيرازي هي: العقيدة وعلم الفقه، وأصوله، وعلم الخلاف، والمذهب، والجدل والمناظرة، والتاريخ.

وستتکلم عن هذه المؤلفات بشيء من الإيجاز في هذه السطور القليلة:

أولاً - كتاب الإشارة إلى مذهب الحق:

لم يذكره أحد ممن ترجم للشيخ أبي إسحاق الشيرازي، حتى جاء بروكلمان فذكره في كتابه تاريخ الأدب العربي وهو مطبوع أكثر من طبعة.

ثانيًا - كتاب التبصرة في أصول الفقه:

وقد ذكره صاحب كشف الظنون، وذكر أن لأبي الفتح عثمان بن جني شرحًا عليه.

وهذا الكتاب يدور حول المسائل الأصولية المختلف فيها، فهو إذن موضوع للمتخصصين في أصول الفقه، ومن لهم قدم راسخة في علم الأصول.

ثالثًا - كتاب التذكرة في الخلاف بين المذهبين الحنفي والشافعي.

وقد ذكره صاحب كشف الظنون، وذكر أنه كبير في مجلدات.

رابعًا - تلخيص علل الفقه:

ولم يذكره أحد ممن ترجم للشيرازي غير بروكلمان في تاريخ الأدب العربي.

خامسًا - كتاب التنبيه:

وهو أحد الكتب الخمس المشهورة المتداولة بين الشافعية وأكثرها تداولًا، كما صرح به النووي في تهذيبه أخذه من تعليقة الشيخ أبي حامد المروزي بدأ في تصنيفه في أوائل رمضان سنة ٤٥٢ اثنتين وخمسين وأربعمئة. ولبعضهم في مدحه: [من الكامل]

يا كوكبا ملأ البصائر نوره من ذا رأى لك في الأنام شبيها

كانت خواطرننا نيأماً برهة فرزقن من تنبيهه تنبيهها
وأشد السمعاني وغيره للرئيس أبى الخطاب على بن عبد الرحمن بن هارون بن
الجراح فى مدحه: [من البسيط]

سقى لمن صنف التنبيه مختصراً ألفاظه الغر واستقصى معانيه
إن الإمام أباً إسحاق صنفه لله والدين لا للكبر والتيه
رأى علوماً عن الأفهام شاردة فحازها ابن على كلها فيه
بقيت للشرع إبراهيم منتصراً تذود عنه أعاديه وتحميه
وقد ذكره صاحب كشف الظنون وذكر أن له شروحا كثيرة، منها شرح صاين
الدين عبد العزيز بن عبد الكريم الجيلى المعروف بالمفيد وسماه الموضح إلا أنه لا
يجوز الاعتماد على ما فيه من القول؛ لأن بعض الحساد حسده عليه، فدس فيه،
فأفسده. صرح به النووى وابن الصلاح.

وشرح أبى طاهر الكرخى الشافعى، وهو كبير فى أربع مجلدات.
وشرح الإمام أبى الحسن محمد بن مبارك المعروف بابن الخل الشافعى المتوفى
سنة ٥٥٢ اثنتين وخمسين وخمسمائة وهو مجلد سماه توجيه التنبيه، وهو أول من
تكلم على التنبيه، وليس فى شرحه تصوير المسألة، لكنه عللها بعبارة مختصرة.
وشرح الإمام أبى العباس أحمد بن الإمام موسى بن يونس الموصلى المتوفى سنة
٦٢٢ اثنتين وعشرين وستمائة.

قال ابن خلكان: شرحه بإربل، واستعار منا نسخة من التنبيه عليها حواش مفيدة
بخط الشيخ رضى الدين سليمان بن المظفر الجيلى المتوفى سنة ٦٣١ إحدى وثلاثين
وستمائة، ورأيت بعد ذلك قد نقل الحواشى كلها فى شرحه انتهى.

وشرح الإمام تاج الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بالفركاح الشافعى
المتوفى سنة ٦٩٠ تسعين وستمائة، وسماه الإقليد لدر التقليد وقف قبل وصوله إلى
كتاب النكاح ولم يكمله.

وشرح ولده برهان الدين إبراهيم بن الفركاح المتوفى سنة ٧٢٩ تسع وعشرين
وسبعمائة وهى تعليقة حافلة.

وشرح الشيخ نجم الدين محمد بن عقيل البالى، الشافعى المتوفى سنة ٧٢٩
تسع وعشرين وسبعمائة.

وشرح الإمام علم الدين عبد الكريم بن علي العراقي الشافعي المتوفى سنة ٧٠٤ أربع وسبعمائة.

وشرح شمس الدين محمد بن أبي منصور المعروف بابن السبتى فرغ من تأليفه سنة ٧٠٦ ست وسبعمائة.

وشرح شهاب الدين أحمد بن العامري اليمنى الشافعي المتوفى سنة ٧٢١ إحدى وعشرين وسبعمائة.

وشرح كمال الدين أحمد بن عيسى بن رضوان العسقلاني المعروف بابن القليوبي المتوفى سنة ٦٨٩ تسع وثمانين وستمائة.

وشرح الشيخ علي بن أبي الحزم القرشي المعروف بابن النفيس المتطرب الشافعي المتوفى سنة ٦٨٧ سبع وثمانين وسبعمائة.

وشرح علاء الدين علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٤٧ سبع وأربعين وسبعمائة، وهو كبير في أربع مجلدات.

وشرح جلال الدين أحمد بن عبد الرحمن الكندي المتوفى سنة سبع وسبعين وستمائة.

وشرح أحمد بن كشتاسب (كشاسب) الروماوى (الذمارى) المتوفى سنة ٦٤٣ ثلاث وأربعين وستمائة، وهو في مجلدين سماه رفع التمويه عن مشكل التنبيه.

وشرح الحافظ زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله المنذرى الشافعي المتوفى سنة ٦٥٦ ست وخمسين وستمائة.

وشرح الإمام محيى الدين يحيى بن شرف بن مري بن الحسن النوى الشافعي المتوفى سنة ٦٧٦ ست وسبعين وستمائة، وهو شرح غريبه سماه التحرير ذكر فيه أن

التنبيه من الكتب المباركة النافعة، فينبغى أن يعتنى بتحريره وتهذيبه، ومن ذلك نوعان: أهمهما ما يفتى به، و تصحيح ما ترك المصنف تصحيحه، أو خولف فيه، أو

جزم بما هو خلاف المذهب، وأنكر عليه.

قال: وقد جمعت ذلك في كراس قبل هذا.

والثانى: بيان لغاته، وضبط ألفاظه، فذكر فيه جميع ما يتعلق بألفاظه.

وعلى التحرير نكت للشريف عز الدين حمزة بن أحمد الحسينى الدمشقى

الشافعي المتوفى سنة ٨٦٣ ثلاث وستين وثمانمائة سماها الإيضاح.

وذكر حاجى خليفة فى كشف الظنون أن للتنبيه مختصرات منها:
مختصر تاج الدين عبد الرحيم بن محمد الموصلى (المتوفى سنة ٦٧١ إحدى
وسبعين وستمائة) سماه التبيه فى اختصار التنبيه. وله التنويه فى فضل التنبيه.
ومختصر الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعى المتوفى سنة ٨٦٤
أربع وستين وثمانمائة.

ومختصر أبى الفرج مفضل بن مسعود التنوخى سماه اللباب.
ومختصر شرف الدين أبى القاسم هبة الله بن عبد الرحيم البارزى الحموى
الشافعى المتوفى سنة ٧٣٨ ثمان وثلاثين وسبعمائة.
ومن الشروح شرح تهذيب التنبيه لعماد الدين إسماعيل بن إبراهيم بن شرف
المقدسى المتوفى سنة ٨٥٢ اثنتين وخمسين وثمانمائة.
وله منظومات منها:

نظم أبى عبد الله محمد بن عبد الله الشيبانى اليمنى.
ونظم جعفر بن أحمد السراج المتوفى سنة ٥٠٠ خمسمائة.
ونظم سعيد الدين عبد العزيز بن أحمد الديرى المتوفى سنة ٦٩٧ سبع وتسعين
وستمائة وله دقائق التنبيه.

سادسًا - كتاب الحدود:

وقد ذكره الزركشى فى البحر المحيط فى أكثر من موضع، منها:
وقال الشيخ أبو إسحاق فى كتابه الحدود: الفقيه من ليس له الفقه، فكل من له
الفقه فقيه، ومن لا فقه له فليس بفقيه...

سابعًا - كتاب رءوس المسائل.

وقد ذكره ابن الوردى فى تنمة المختصر، اختصر فيه الشيخ أبو إسحاق كتابه
النكت فى المسائل المختلف فيها بين الشافعى وأبى حنيفة.

ثامنًا - طبقات الفقهاء:

وقد ذكره صاحب كشف الظنون.

وقال فيه المراغى: إنه يدل على رسوخ قدمه وإحاطته بالتاريخ.
وهو كتاب مختصر فى تراجم فقهاء القرنين الأول والثانى، والمذاهب الأربع،
والظاهرة.

تاسعاً - عقيدة السلف:

وقد ذكره صاحب كشف الظنون في موضع بعنوان: عقائد الفيروزآبادي، وفي موضع آخر بعنوان عقيدة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي.
وذكره الإمام السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي في كتابه إتحاف السادة المتقين وذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي.

عاشراً - كتاب الفتاوى:

ولم تسعفنا المراجع التي تحت أيدينا في معرفة شيء عن هذا الكتاب، غير أن الأستاذ محمد حسن هيتو قد نسب هذا الكتاب للشيرازي، دون بيان المصدر الذي اعتمد عليه في ذلك.

حادى عشر - كتاب اللمع:

وهو كتاب مختصر في أصول الفقه، ألفه الشيرازي بعد كتاب التبصرة، وقال في مقدمته:

سألني بعض إخواني أن أصنف له مختصراً في المذهب في أصول الفقه، ليكون ذلك مضافاً إلى ما عملت من التبصرة في الخلاف، فأجبتة إلى ذلك، إيجاباً لمسألته، وقضاء لحقه، وأشرت فيه ذكر الخلاف وما لا بد منه من الدليل، فربما وقع ذلك إلى من ليس عنده ما عملت من التبصرة في الخلاف.

ولأبى الخطاب في مدح اللمع، لما حوى من دقائق المسائل في الأصول على صغره، ولما هو عليه من سهولة العبارة ووضوحها، قوله: [من البسيط]

أضحت بفضل أبي إسحاق ناطقة	صحائف شهدت بالعلم والورع
بها المعاني كسلك العقد كامنة	واللفظ كالدر سهل جد ممتنع
رأى العلوم وكانت قبل شاردة	فحازها الألعى النذب في اللمع
لا زال علمك ممدوداً سرادقه	على الشريعة منصوراً على البدع

وقال أبو الحسن القيراوني: [من البسيط]

إن شئت شرع رسول الله مجتهداً	تفتى وتعلم حقا كل ما شرعا
فاقصد هديت أبا إسحاق مغتنما	وادرس تصانيفه ثم احفظ اللمعا

ولكتاب اللمع شروح عديدة نذكر منها:

١ - شرح الإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد البغدادي، المتوفى سنة ثلاث

وثلاثين وخمسمائة.

- ٢ - شرح الإمام موسى بن أحمد بن يوسف اليمنى الشافعى، المتوفى سنة عشرين وستمائة المعروف بالوصابى.
- ٣ - شرح الإمام كمال الدين مسعود بن على العزى العنسى اليمنى الشافعى، المتوفى سنة أربع وستمائة.
- ٤ - شرح الإمام ضياء الدين أبى عمرو وعثمان بن عيسى الهذيانى الكروى المتوفى سنة اثنتين وعشرين وستمائة.
- ٥ - شرح القاضى أحمد بن مقبل بن عثمان العلى العدنى، المتوفى سنة ثلاثين وستمائة.

ثانى عشر - كتاب شرح اللمع:

حيث قام فيه الشيخ أبو إسحاق الشيرازى بشرح كتابه اللمع السابق ذكره.

ثالث عشر - كتاب المعونة:

وهو كتاب فى الجدل، وقد ألفه الشيرازى بعد كتابه الملخص، وهو اختصار له كما أشار إلى ذلك فى مقدمته فقال: لما رأيت حاجة من يتفقه ماسة إلى معرفة ما يعترض به من الأدلة، وما يجاب به من الاعتراضات، ووجدت ما عملت من الملخص فى الجدل مبسوطاً، صنفت هذه المقدمة؛ لتكون معونة للمبتدئين، وتذكرة للمتتهين، معجزة فى الجدل، كافية لأهل النظر، وقدمت على ذلك باباً فى بيان الأدلة؛ ليكون ما بعده من الاعتراضات والأجوبة على ترتيبه...

والكتاب ينقسم إلى ستة أبواب، وهى على النحو التالى:

الباب الأول: فى وجوه أدلة الشرع.

الباب الثانى: فى الكلام على الاستدلال بالسنة.

الباب الثالث: فى الكلام على دليل الخطاب.

الباب الرابع: فى الكلام على استصحاب الحال.

الباب الخامس: فى ترجيح الظواهر.

الباب السادس: فى ترجيح المعانى.

رابع عشر - كتاب الملخص فى الجدل:

وهو كتاب فى الجدل أيضاً، وقد قال الشيرازى فى مقدمته:

لما رأيت النظر أقوى طريق يدرك به العلم، ويعرف به الحق، دعتني نفسي إلى تصنيف كتاب ملخص في الجدل، أبين فيه رسومه، وأحكامه، والذي أبدأ به بيان حدود الألفاظ... إلخ.

وقال في آخره:

أو يغضب في موضع الغضب، أو يقوم في غير موضع القيام، أو يتسفه على خصمه، أو ينكر ما يقطع على بطلانه، أو يحجها - كذا - من موضعه ما يعرف خلافه، فهذا كله يعرف به عجزه، وانقطاعه عما لزمته نصرته مما قدمناه. وقد وصف النووي طرفاً من هذا الكتاب، فقال: وقد ذكر الشيخ أبو إسحاق في أول كتابه: الملخص في الجدل، جملاً من الآداب للمناظرة، وإخلاص النية، وتقدير ذلك بين شروعه فيها.

خامس عشر - كتاب الملخص الحديث :

ولم يذكره أحد ممن ترجم للإمام الشيرازي، إلا أن الأستاذ عبد المجيد تركي قد ذكره في مقدمته لكتاب الوصول.

سادس عشر - كتاب المناظرات:

وهو مجموعة من المناظرات المختلفة، وقعت بين الشيرازي وكثير من الفقهاء والعلماء؛ لما كان للشيرازي من قدم راسخة في فن الجدل والمناظرة. وقد ذكر هذا الكتاب صاحب كشف الظنون تحت عنوان بحث إمام الحرمين وأبي إسحاق الشيرازي، وذكر أنه يدور في مسائل لما دخل الشيخ نيسابور سفيراً من طرف المقتدر لخطبة بنت السلطان ملكشاه.

وذكر السبكي أن كل مسألة في أوراق لو أراد فاضل في عصرنا أن يفردا بالتصنيف، وكشف أشد الكشف لما قدر أن يصنف فيها أكثر مما أورده الشيخ على البديهة.

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح عند حديثه عن هذا الكتاب، ومسائله:

نقلتها من خط الشيخ أبي علي بن عمارة، وقال أبو علي: نقلتها من خط رجل من أصحاب الشيخ أبي إسحاق، وذكر - هذا الرجل - في آخر الخط، أنه كتبها من خط الشيخ الإمام أبي إسحاق.

سابع عشر - كتاب المذهب فى المذهب:

وقد اختلف المترجمون فى صحة نسبة هذا الكتاب لأبى إسحاق، فقد نسبته صاحب كشف الظنون إلى أبى الفرج عبد الرحمن بن على الحنبلى بن الجورى البغدادى المتوفى سنة ٥٩٧هـ.

بينما ذكرت نسبته إلى الشيرازى فى هدية العارفين، ودائرة المعارف الإسلامية.

ثامن عشر - كتاب المذهب فى الفروع:

ويعتبر من أشهر كتب الشافعية فى الفقه، لا يضارعه إلا كتاب الوسيط للإمام الغزالى.

يقول النووى فى المجموع: واشتهر منها - أى: الكتب المصنفة فى الفقه الشافعى - لتدريس المدرسين، وبحث المشتغلين: المذهب والوسيط، وهما كتابان عظيمان، صنفهما إمامان جليلان.

وقد حكى عنه النووى أيضًا أنه فرغ من تأليفه سنة تسع وستين وأربعمائة. وحكى ابن السبكى أن الشيرازى كان يصلى عقب كل فصل من المذهب ركعتين. وقد انتشر أمر المذهب، وذاع صيته، وتلقته الأمة بالقبول؛ لذا مدحه كثير من الشعراء، وأثنى عليه كثير من الفقهاء والعلماء.

يقول أحد الشعراء مادحًا المذهب [من الطويل]

رفعت عماد الدين بعد انخفاضه	وأحييت شرعا للورى بالمذهب
يرى الحق فيه واضحا وكأنما	هو الدر إلا أنه لم يشقب
يرون اقتباس المجد وهو مشيد	لديك وقد أظهرت كل مغيب
فعالى بنى الدنيا يثول إلى الفنا	وفعلك باق مثل لألاء كوكب
فعش ما بدا ضوء النهار وما غدا	يتوب إلى رب الورى كل تائب

وقد كثرت الكتب التى تناولت المذهب بالشرح والتحليل حتى وصلت الشروح

إلى خمسة وعشرين شرحًا، ذكرها صاحب كشف الظنون.

وهناك أربعة كتب خرجت أحاديث الكتاب:

أولها: لأبى بكر محمد بن موسى الحازمى المتوفى سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة.

ثانيها: لسراج الدين عمر بن على المعروف بابن الملقن المتوفى سنة أربع وثمانمائة.

وثالثها: لمحمد بن عبد المنعم، المعروف بابن المعين المنفلوطي الشافعي المتوفى سنة إحدى وأربعين وسبعمائة.

ورابعها: لمحمد بن موسى بن عثمان الهمداني، المتوفى سنة أربع وثمانين وخمسماية، ولكنه لم يتمه.

وهذا الكتاب هو الذي نحن بصدد تحقيق وتكملته، وعلى الله الإعانة.
تاسع عشر - كتاب نزهة الأفكار إلى معرفة السادة الأخيار، من السادة الصحابة والتابعين، والأولياء الأبرار:

حيث ذكر فيه تراجم لعدد من فقهاء الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ثم ذكر فقهاء المذاهب الأربعة، والظاهرية.

عشرون - نصح أهل العلم:

وهو كتاب موضوع لتنبيه أهل العلم إلى جملة من الصفات والأخلاق الطيبة التي يجب أن يتصفوا بها، وجملة من الصفات والأخلاق الرذيلة التي يجب أن يتعدوا عنها. وقد ترجمت له بعض المصادر بأنه رسالة في علم الأخلاق والمواعظ الحميدة.

الحادي والعشرون - النكت في المسائل المختلف فيها بين الشافعي وأبي حنيفة: وهو يدور حول كثير من المسائل في فروع الفقه بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة.

الثاني والعشرون - نكت المسائل، المحذوف منها عيون الدلائل: وهو مختصر من كتاب النكت للشيرازي، حيث اقتصر فيه على ذكر رؤوس المسائل فقط، وجردها من الأدلة للمذهبين.

الثالث والعشرون: الوصول إلى مسائل الأصول: وهو يدور حول جملة من مسائل أصول الفقه كالخبر، والإجماع، والقياس، والاستحسان، والاستصحاب، والأدلة، والتقليد، والفتيا، والاجتهاد. وقد اعتبر بعض المترجمين للشيرازي الوصول شرحاً لكتاب اللمع.

الكلام على شعر الإمام الشيرازي

حملت لنا كتب التراجم والتاريخ كثيراً من شعر الإمام الشيرازي، وأنه كان يحفظه

وينشده في مجالسه، سواء في الوعظ والإرشاد أو الشرح والاستشهاد أو التسلي.
 وشعر الشيرازي ينم عن موهبة متدفقة، ونفس وثابة متحضرة متطلعة إلى
 الأفضل، وشخصية مليئة بالطموح لا تعرف الخمول أو الكسل.
 يقول عنه السبكي في طبقاته: وله أدب أعذب من الزلال مازجته المدام، وأزهر
 من الروض باكره ماء الغمام، وأبهى من المثور، هذا مع أنه لا يتلون، وأزهى من
 صفحات الحدود، وإن كان آس العذار على جوانب ورده تكون، لو سمعه ديك
 الجن لصاح كأنه مصروع، ولو تأمل مقاطيعه ابن قلاقس لأصبح وهو ذو قلب
 مقطوع.

ومن شعره: [من الوافر]

سألت الناس عن خل وفي فقالوا: ما إلى هذا سبيل
 تمسك إن ظفرت بود حر فإن الحر في الدنيا قليل

ومنه [من مخلع البسيط]

إذا تخلفت عن صديق ولم يعاتبك في التخلف
 فلا تعد بعدها إليه وإنما وده تكلف

وله أيضًا: [من الكامل]

وحديثها السحر الحلال لو انه لم يجن قتل المسلم المتحرز
 إن طال لم يملل وإن هي أوجزت ود المحدث أنها لم توجز
 شرف النفوس ونزهة ما مثلها للمطمئن وعقله المستوفز
 قال الحافظ أبو بكر الخطيب، في كتابه في القول في النجوم: أنشدنا أبو إسحاق

إبراهيم بن علي الفيروزآبادي لنفسه: [من الطويل]

حكيم رأى أن النجوم حقيقة ويذهب في أحكامها كل مذهب
 يخبر عن أفلاكها وبروجها وما عنده علم بما في المغيب

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، إذنا، عن أحمد بن هبة الله بن عساكر، أن أبا المظفر
 ابن السمعاني أنبأه، قال: أخبرنا أبي الحافظ أبو سعد، أخبرنا أبو الحسن محمد بن
 مرزوق بن عبد الرزاق الزعفراني، إجازة، وأنشدنا عنه أبو الحسن علي بن أحمد بن
 الحسين الإصطخري الفقيه، قال: أنشدنا الإمام أبو إسحاق الشيرازي ببغداد ولم
 يسم قائلًا: [من الطويل]

وألزمت نفسى صبرها فاستقرت
ولو حملته جملة لاشمأزت
ويا رب نفس بالتذل عزت
ومن خاف منه خافه ما أقلت
فأرضى بديناى وإن هى قلت
أرى الحرص جلابا لكل مذلة
إلى غير من قال: اسألونى، فشلت
تذكرت ما عوقبت منه فقلت
إذا قابلتها أدبرت واضمحلت
على ما أراد لا على ما استحققت
ترقت به أحواله وتعلت
بدار غرور أدبرت وتولت
ولو أحسنت فى كل حال لملت

أخبرنا أبو عبد الله وأبو العباس الحافظان فى كتابهما، عن أبى الفضل
العساكرى، أن عبد الرحيم بن أبى سعد أنبأه، أن والده الحافظ قال له: سمعت
سيدنا القاضى يقول عقب هذا: ثم قال لى الشيخ أبو إسحاق: يا بنى، قد رويت عن
هذا الرجل فى النسب شيئا، فأودعنى ما يمحو ذلك، وأنشدنى لنفسه: [من البسيط]
يا عبد كم لك من ذنب ومعصية
يا عبد لا بد من ذنب تقوم له
إذا عرضت على نفسى تذكرها

ومن شعره أيضًا: [من الوافر]

وألهو بالحساب بلا حرام
رأيت الحب أخلاق الكرام

أحب الكأس من غير المدام
وما حبى لفاحشة ولكن

وله: [الوافر]

لما قاتلت إلا بالسؤال
وقد ثبتوا لأطراف العوالى

ولو أنى جعلت أمير جيش
لأن الناس ينهزمون منه

وله أيضًا: [الوافر]

إذا طال الطريق عليك يوماً فليس دواءه إلا الرفيق
تحدثه وتشكو ما تلاقى ويقرب بالحديث لك الطريق

الكلام فى ثناء العلماء عليه، وحديثهم عنه

لقد نال الإمام أبو إسحاق الشيرازى - رحمه الله - شهرة عظيمة، ملأت الآفاق؛ لإخلاصه، وعلو كعبه فى العلوم، والفنون المختلفة من فقه، وأصول، وحديث، مما جعله محط أنظار العلماء والفقهاء، فأقبلوا عليه يتعلمون منه، ويتقلون كتبه، وما هم يمدحونه بما رأوه فيه من صفات النبل والتفوق والنبوغ، بما هو أهل له، وستكلم فى هذه السطور القليلة عما قال العلماء من ثناء ومدح فيه.

قال السمعانى: هو إمام الشافعية، ومدرس النظامية، وشيخ العصر. رحل الناس إليه من البلاد وقصدوه، وتفرد بالعلم الوافر مع السيرة الجميلة والطريقة المرضية، جاءته الدنيا صاغرة فأبأها، واقتصر على خشونة العيش أيام حياته، صنف فى الأصول والفروع والخلاف والمذهب، وكان زاهداً، ورعاً، متواضعاً، ظريفاً، كريماً، جواداً، طلق الوجه، دائم البشر، مليح المحاورة. حدثنا عنه جماعة كثيرة. وقال السمعانى أيضاً: قال أصحابنا ببغداد: كان الشيخ أبو إسحاق إذا بقى مدة لا يأكل شيئاً، صعد إلى النصرية، وله بها صديق، فكان يثرد له رغيفاً، ويشربه بماء الباقلاء، فربما صعد إليه وقد فرغ، فيقول أبو إسحاق: ﴿تِلْكَ إِذَا كَرُّ خَيْرٌ﴾ [النازعات: ١٢].

وقال أبو بكر الشاشى: أبو إسحاق حجة الله على أئمة العصر.

وقال الموفق الحنفى: أبو إسحاق أمير المؤمنين فى الفقهاء.

وقال الحسن بن على: أخبرنا جعفر الهمدانى، أخبرنا السلفى: سألت شجاعاً الذهلى عن أبى إسحاق فقال: إمام أصحاب الشافعى، والمقدم عليهم فى وقته ببغداد كان ثقة، ورعاً، صالحاً، عالماً بالخلاف علماً لا يشاركه فيه أحد.

وقال شيرويه الديلمى فى تاريخ همذان: أبو إسحاق إمام عصره قدم علينا رسولاً إلى السلطان ملكشاه، سمعت منه، وكان ثقة فقيهاً زاهداً فى الدنيا على التحقيق، وأوحد زمانه.

وكان الوزير ابن جهير كثيراً ما يقول: الإمام أبو إسحاق وحيد عصره، وفريد

دهره، ومستجاب الدعوة.

وقال أبو العباس الجرجاني القاضى: كان أبو إسحاق لا يملك شيئاً، بلغ به الفقر، حتى كان لا يجد قوتاً ولا ملبساً، كنا نأتيه وهو ساكن فى القطيعة، فيقوم لنا نصف قومة، كى لا يظهر منه شىء من العرى، وكنت أمشى معه، فتعلق به باقلانى، وقال: يا شيخ! كسرتنى وأفقرتنى! فقلنا: وكم لك عنده؟ قال: حبتان من ذهب، أو حبتان ونصف.

وقال ابن الخاضبة: كان ابن أبى عقيل يبعث من صور إلى الشيخ أبى إسحاق البذلة والعمامة المثمنة، فكان لا يلبس العمامة حتى يغسلها فى دجلة، ويقصد طهارتها.

وقيل: إن أبا إسحاق نزع عمامته - وكانت بعشرين ديناراً - وتوضأ فى دجلة، فجاء لص، فأخذها وترك عمامة رديئة بدلها، فطلع الشيخ، فلبسها، وما شعر حتى سأله وهو يدرس، فقال: لعل الذى أخذها محتاج.

وقال أبو بكر بن الخاضبة أيضاً: سمعت بعض أصحاب أبى إسحاق يقول: رأيت الشيخ كان يصلى عند فراغ كل فصل من المذهب.

وقال محمد بن عبد الملك الهمداني: حكى أبى قال: حضرت مع قاضى القضاة أبى الحسن الماوردى عزاء، فتكلم الشيخ أبو إسحاق راجلاً، فلما خرجنا، قال الماوردى: ما رأيت كأبى إسحاق! لو رآه الشافعى لتجمل به.

وقال السمعانى: سمعت جماعة يقولون: لما قدم أبو إسحاق نيسابور رسولاً تلقوه، وحمل إمام الحرمين غاشيته، ومشى بين يديه، وقال: أفخر بهذا، وكان عامة المدرسين بالعراق والجبّال تلامذته وأتباعه، وكفاهم بذلك فخراً.

وقال ابن سمرة: قال القاضى طاهر بن يحيى - قلت: هو ابن صاحب البيان: وكان مع الزهد المتين، والورع الشديد، طلق الوجه، دائم البشر، حسن المجالسة، مليح المحاوره، يحكى الحكايات الحسنة والأشعار المليحة، ويحفظ منها كثيراً، وربما أنشد على البديهة لنفسه، مثل قوله مرة لخادمه فى المدرسة النظامية أبى طاهر بن شيبان بن محمد الدمشقى: [من السريع]

وشيخنا الشيخ أبو طاهر جمالنا فى السر والظاهر
ومنه قوله وهو ماش فى الوحل يوماً، وقد أكثر الإنشاد من الأشعار، فقال: [من

[السريع]

إنشادنا الأشعار فى الوحل هذا لعمرى غاية الجهل
قال تلميذه على بن حذكويه، وكان معه: يا سيدى، بل هذا لعمرى غاية
الفضل.

الكلام على وفاته وراثته

كانت وفاة الإمام أبى إسحاق الشيرازى - رحمه الله - فى بغداد فى دار أبى
المظفر بن رئيس الرؤساء. وذلك يوم الأحد.

وقيل: ليلة الأحد، الحادى والعشرين من جمادى الآخرة.

وقيل: جمادى الأولى، سنة ست وسبعين وأربعمائة هجرية، بدار الخلافة من
الجانب الشرقى.

وقيل: إنه توفى سنة إحدى وسبعين وأربعمائة.

وقيل: فى سنة اثنتين وسبعين.

وتحكى كتب التراجم أن الذى غسله تلميذه أبو الوفاء بن عقيل الحنبلى.

وقد صلى على الشيخ أبى إسحاق مرتين فى دار الخلافة بباب الفردوس، صلى
عليه فيها أبو الفتح المظفر بن رئيس الرؤساء، وحضر الصلاة عليه فيها الخليفة
المقتدى بأمر الله.

والمرة الثانية: صلى عليه فى جامع القصر.

وحكى النووى أنه اجتمع للصلاة عليه خلق كثير.

ودفن الشيرازى فى اليوم الثانى من وفاته، بباب أبرز، وقبره هناك ظاهر، وتسمى
مقبرة باب حرب.

رثاؤه:

للرثاء دلالة عظيمة على مكانة المرثى ومنزلته؛ حيث إن الرأى يعدد محاسن
المرثى، ويتحسر على فقدته بعبارات شجية، يملؤها الأسى والتحسر والإحساس
الصادق.

وقد رثى الشيرازى عدد كبير من الشعراء، منهم أبو الحسن بن الخباز،
والبندنجى.

ورثاه أبو القاسم عبد الله بن ناقياء بقوله : [من الكامل]
أجرى المدامع بالدم المهرق خطب أقام قيامة الآماق
خطب شجا منا القلوب بلوعة بين التراقى ما لها من راق
ما لليالى لا تؤلف شملها بعد ابن بجدها أبى إسحاق
إن قيل مات فلم يمت من ذكره حى على مر الليالى باق
وهكذا خبا عن سمائنا نجم ساطع ، طالما ظل يملؤها بالنور والضياء ، وأسدل
الستار على حياة حافلة بالعلم والمعرفة ، لكن ذكره استظل محفورة فى قلوبنا ،
وستظل كتبه ومؤلفاته راسخة فى وجداننا ، لا يغيرها مر الليالى ، أو كر العشى .
رحم الله الشيرازى بقدر ما قدم للدين الإسلامى ، وبقدر ما أخلص لله عز وجل ،
ونفعنا بعلومه إنه سميع الدعاء .



مدخل لترجمة الإمام النووى

الحالة السياسية

فى القرن السابع

دخل هذا القرن والدولة العباسية فى بغداد ضعيفة الحول والطول، وقد كان النفوذ الفعلى للسلاجقة فى كثير من بلاد الشرق، فكان فى هذا القرن محنة التتار وقد سجل علماء هذه الأمة الأفظاذ خبر هؤلاء التتار لعنهم الله وأعد لهم سعيـرا. قال ابن الأثير فى الكامل^(١):

لقد بقيت عدة سنين معرضاً عن ذكر هذه الحادثة استعظماً لها كارهاً لذكرها، فأنا أقدم إليه رجلاً وأوخر أخرى، فمن الذى يسهل عليه أن يكتب نعى الإسلام والمسلمين، ومن الذى يهون عليه ذكر ذلك، فىا ليت أمتى لم تلدننى، ويا ليتنى مت قبل هذا وكنت نسياً منسياً، إلا أنى حثنى جماعة من الأصدقاء على تسطيرها، وأنا متوقف، ثم رأيت أن ترك ذلك لا يجدى نفعاً، فنقول هذا الفعل يتضمن ذكر الحادثة العظمى، والمصيبة الكبرى التى عقلت الأيام والليالى عن مثلها عمت الخلائق وخصت المسلمين، فلو قال قائل: إن العالم منذ خلق الله سبحانه وتعالى آدم إلى الآن لم يبتلوا بمثلها لكان صادقاً؛ فإن التواريخ لم تتضمن ما يقاربها ولا ما يدانيها. ومن أعظم ما يذكرون من الحوادث ما فعله بختنصر بنى إسرائيل من القتل، وتخريب البيت المقدس، وما البيت المقدس بالنسبة إلى ما خرب هؤلاء الملاعين من البلاد التى كل مدينة منها أضعاف البيت المقدس، وما بنو إسرائيل بالنسبة إلى من قتلوا، فإن أهل مدينة واحدة ممن قتلوا أكثر من بنى إسرائيل، ولعل الخلق لا يرون مثل هذه الحادثة إلى أن يتقرض العالم، وتنفى الدنيا إلا بأجوج ومأجوج، وأما الدجال، فإنه يبقى على من اتبعه ويهلك من خالفه، وهؤلاء لم يبقوا على أحد، بل قتلوا النساء والرجال والأطفال وشقوا بطون الحوامل، وقتلوا الأجنة فإننا لله وإنا إليه راجعون ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم لهذه الحادثة التى استطار شررها، وعم ضررها، وسارت فى البلاد كالسحاب استدبرته الريح. فإن قومًا خرجوا من أطراف الصين، فقصدوا بلاد تركستان مثل كاشغر وبلاساغون، ثم منها إلى بلاد ما

(١) الكامل (٣٩٩/١٠) أحداث سنة (٦١٣).

وراء النهر مثل سمرقند وبخارى وغيرهما، فيملكونها، ويفعلون بأهلها الخراب والدمار، ثم تعبر طائفة منهم إلى خراسان، فيفرغون منها ملكا وتخريبًا وقتلاً ونهبًا، ثم يتجاوزونها إلى الري وهمذان وبلد الجبل، وما فيه من البلاد إلى حد العراق، ثم بلاد أذربيجان وأرمينية، ويخربونها، ويقتلون أكثر أهلها، ولم ينبج إلا الشريد النادر في أقل من سنة! هذا ما لم يسمع بمثله، ثم لما فرغوا من أذربيجان وأرمينية ساروا إلى دربند شروان، فملكوا مدنه ولم يسلم غير القلعة التي بها ملكهم.

وعبروا عندها إلى بلد اللان واللكز، ومن في ذلك الصقع من الأمم المختلفة، فأوسعهم قتلاً ونهبًا وتخريبًا، ثم قصدوا بلاد قفجاق، وهم من أكثر الترك عددًا فقتلوا كل من وقف لهم، فهرب الباقون إلى الغياض ورءوس الجبال، وفارقوا بلادهم، واستولى هؤلاء التتر عليها، فعلوا هذا في أسرع زمان لم يلبثوا إلا بمقدار مسيرهم لا غير، ومضى طائفة أخرى غير هذه الطائفة إلى غزنة وأعمالها وما يجاورها من بلاد الهند وسجستان وكرمان، ففعلوا فيها مثل فعل هؤلاء وأشد، هذا ما لم يطرق الأسماع مثله، فإن الإسكندر الذي اتفق المؤرخون على أنه ملك الدنيا لم يملكها في هذه السرعة إنما ملكها في نحو عشر سنين، ولم يقتل أحدًا إنما رضى من الناس بالطاعة، وهؤلاء قد ملكوا أكثر المعمور من الأرض، وأحسنه وأكثره عمارة وأهلا، وأعدل أهل الأرض أخلاقًا وسيرة في نحو سنة، ولم يبت أحد من البلاد التي لم يطرقوها إلا وهو خائف يتوقعهم، ويتربص وصولهم إليه، ثم إنهم لا يحتاجون إلى ميرة ومدد يأتيهم؛ فإنهم معهم الأغنام والبقر والخيول وغير ذلك من الدواب يأكلون لحومها لا غير، وأما دوابهم التي يركبونها فإنها تحفر الأرض بحوافرها، وتأكل عروق النبات لا تعرف الشعير، فهم إذا نزلوا منزلًا لا يحتاجون إلى شيء من خارج. وأما ديانتهم، فإنهم يسجدون للشمس عند طلوعها، ولا يحرمون شيئًا، فإنهم يأكلون جميع الدواب حتى الكلاب والخنازير وغيرها، ولا يعرفون نكاحًا، بل المرأة يأتيها غير واحد من الرجال، فإذا جاء الولد لا يعرف أباه، ولقد بلى الإسلام والمسلمون في هذه المدة بمصائب لم يتبل بها أحد من الأمم منها هؤلاء التتر - قبحهم الله - أقبلوا من المشرق، ففعلوا الأفعال التي يستعظمها كل من سمع بها، وستراها مشروحة متصلة إن شاء الله تعالى.

ومنها: خروج الفرنج - لعنهم الله - من المغرب إلى الشام، وقصدهم ديار مصر

وملكهم ثغر دمياط منها، وأشرفت ديار مصر والشام وغيرها على أن يملكوها لولا لطف الله تعالى ونصره عليهم.

ومنها أن الذي سلم من هاتين الطائفتين، فالسيف بينهم مسلول، والفتنة قائمة على ساق، فإننا لله وإنا إليه راجعون، نسأل الله أن ييسر للإسلام والمسلمين نصراً من عنده، فإن الناصر والمعين والذاب عن الإسلام معدوم ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ يَقُومَ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ آلٍ﴾ [الرعد: ١١] فإن هؤلاء التتر إنما استقام لهم هذا الأمر لعدم المانع، وسبب عدمه أن خوارزم شاه محمداً كان قد استولى على البلاد، وقتل ملوكها، وأفناها، وبقي هو وحده سلطان البلاد جميعها، فلما انهزم منهم لم يبق في البلاد من يمنعهم ولا من يحميها ﴿لَيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [الأنفال: ٤٢].

وهذا مؤرخ ثقة ثبت وهو الحافظ ابن كثير يصور لنا أحداث هذه الجريمة النكراء التي روعت الأمنين من المسلمين يقول:

في هذه السنة عم البلاء وعظم العزاء بجنكزخان المسمى بتموجين لعنه الله تعالى ومن معه من التتار قبحهم الله أجمعين، واستفحل أمرهم واشتد إفسادهم من أقصى بلاد الصين إلى أن وصلوا بلاد العراق وما حولها حتى انتهوا إلى إربل وأعمالها، فملكوا في سنة واحدة وهي هذه السنة سائر الممالك إلا العراق والجزيرة والشام ومصر، وقهروا جميع الطوائف التي بتلك النواحي: الخوارزمية والقفجاق والكرج واللان والخزر وغيرهم، وقتلوا في هذه السنة من طوائف المسلمين وغيرهم في بلدان متعددة كبار ما لا يحصى ولا يوصف، وبالجملة فلم يدخلوا بلداً إلا قتلوا جميع من فيه من المقاتلة والرجال، وكثيراً من النساء والأطفال، وأتلفوا ما فيه بالنهب إن احتاجوا إليه، وبالحرث إن لم يحتاجوا إليه، حتى أنهم كانوا يجمعون الحرير الكثير الذي يعجزون عن حمله فيطلقون فيه النار وهم ينظرون إليه، ويخربون المنازل وما عجزوا عن تخريبه يحرقونه، وأكثر ما يحرقون المساجد والجوامع، وكانوا يأخذون الأسارى من المسلمين فيقاتلون بهم ويحاصرون بهم، وإن لم ينصحوا في القتال قتلهم^(١).

(١) البداية والنهاية (٩٤/١٣) أحداث سنة ٦١٤ هـ.

سقوط الخلافة الإسلامية في بغداد وكان ذلك سنة ٦٥٦هـ

استهلّت هذه السنة وجنود التتار قد نزلت بغداد صحبة الأميرين اللذين على مقدمة عساكر سلطان التتار هولاكوخان، وجاءت إليهم أمداد صاحب الموصل يساعدونهم على البغادة وميرته وهداياه وتحفه، وكل ذلك خوفاً على نفسه من التتار، ومصانعة لهم قبحهم الله تعالى، وقد سترت بغداد ونصبت فيها المجانيق والعرادات وغيرها من آلات الممانعة التي لا ترد من قدر الله سبحانه وتعالى شيئاً، كما ورد في الأثر «لن يغنى حذر عن قدر» وكما قال تعالى: ﴿إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾ [نوح: ٤] وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] وأحاطت التتار بدار الخلافة يرشقونها بالنبال من كان جانب حتى أصيبت جارية كانت تلعب بين يدي الخليفة وتضحكه، وكانت من جملة حظاياه، وكانت مولدة تسمى عرفة، جاءها سهم من بعض الشبابيك فقتلها وهي ترقص بين يدي الخليفة، فانزعج الخليفة من ذلك وفرغ فزعاً شديداً، وأحضر السهم الذي أصابها بين يديه فإذا عليه مكتوب إذا أراد الله إنفاذ قضائه وقدره أذهب من ذوى العقول عقولهم، فأمر الخليفة عند ذلك بزيادة الاحتراز، وكثرة التسائر على دار الخلافة، وكان قدوم هولاكوخان بجنوده كلها - وكانوا نحو مائتي ألف مقاتل - إلى بغداد في ثانی عشر المحرم من هذه السنة، وهو شديد الحق على الخليفة بسبب ما كان تقدم من الأمر الذى قدره الله وقضاه وأنفذه وأمضاه، وهو أن هولاكو لما كان أول بروزه من همدان متوجّهاً إلى العراق أشار الوزير مؤيد الدين محمد بن العلقمى على الخليفة بأن يبعث إليه بهدايا سنّية ليكون ذلك مداراة له عما يريد من قصد بلادهم، فخذل الخليفة عن ذلك دويداره الصغير أليك وغيره، وقالوا: إن الوزير إنما يريد بهذا مصانعة ملك التتار بما يبعثه إليه من الأموال، وأشاروا بأن يبعث بشيء يسير، فأرسل شيئاً من الهدايا فاحتقرها هولاكوخان وأرسل إلى الخليفة يطلب منه دويداره المذكور، وسليمان شاه، فلم يبعثهما إليه ولا بالى به حتى أزف قدومه، ووصل بغداد بجنوده الكثيرة الكافرة الفاجرة الظالمة الغاشمة، ممن لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر، فأحاطوا ببغداد من ناحيتها الغربية والشرقية، وجيوش بغداد فى غاية القلة ونهاية الذلة، لا يبلغون عشرة آلاف فارس، وهم وبقيّة الجيش كلهم قد صرفوا عن

إقطاعاتهم حتى استعطى كثير منهم فى الأسواق وأبواب المساجد، وأنشد فيهم الشعراء قصائد يرثون لهم ويحزنون على الإسلام وأهله، وذلك كله عن آراء الوزير ابن العلقمى الرافضى، وذلك أنه كان فى السنة الماضية بين أهل السنة والرافضة حرب عظيمة نهبت فيها الكرخ ومحلة الرافضة حتى نهبت دور قرابات الوزير؛ فاشتد حنقه على ذلك، فكان هذا مما أهاجه على أن دبر على الإسلام وأهله ما وقع من الأمر الفظيع الذى لم يؤرخ أبشع منه منذ بنيت بغداد، وإلى هذه الأوقات، ولهذا كان أول من برز إلى التثار هو، فخرج بأهله وأصحابه وخدمه وحشمه، فاجتمع بالسلطان هولاكوخان لعنه الله، ثم عاد فأشار على الخليفة بالخروج إليه والمثول بين يديه لتقع المصالحة على أن يكون نصف خراج العراق لهم ونصفه للخليفة، فاحتاج الخليفة إلى أن خرج فى سبعمائة راكب من القضاة والفقهاء والصوفية ورءوس الأمراء والدولة والأعيان، فلما اقتربوا من منزل السلطان هولاكوخان حجبوا عن الخليفة إلا سبعة عشر نفساً، فخلص الخليفة بهؤلاء المذكورين، وأنزل الباقون عن مراكبهم ونهبت وقتلوا عن آخرهم، وأحضر الخليفة بين يدي هولاكو فسأله عن أشياء كثيرة فيقال إنه اضطرب كلام الخليفة من هول ما رأى من الإهانة والجبروت، ثم عاد إلى بغداد وفى صحبته خوجه نصير الدين الطوسى، والوزير ابن العلقمى وغيرهما، والخليفة تحت الحوطة والمصادرة، فأحضر من دار الخلافة شيئاً كثيراً من الذهب والحلى والمصاغ والجواهر والأشياء النفيسة، وقد أشار أولئك الملأ من الرافضة وغيرهم من المنافقين على هولاكو ألا يصالح الخليفة، وقال الوزير متى وقع الصلح على المناصفة لا يستمر هذا إلا عامًا أو عامين ثم يعود الأمر إلى ما كان عليه قبل ذلك، وحسنوا له قتل الخليفة، فلما عاد الخليفة إلى السلطان هولاكو أمر بقتله، ويقال إن الذى أشار بقتله الوزير ابن العلقمى، والمولى نصير الدين الطوسى، وكان النصير عند هولاكو قد استصحبه فى خدمته لما فتح قلاع الآلموت، وانتزعها من أيدي الإسماعيلية، وكان النصير وزيرًا لشمس الشموس ولأبيه من قبله علاء الدين بن جلال الدين، وكانوا ينسبون إلى نزار بن المستنصر العبيدى. وانتخب هولاكو النصير ليكون فى خدمته كالوزير المشير، فلما قدم هولاكو وتهيب من قتل الخليفة هون عليه الوزير ذلك فقتلوه رفسًا وهو فى جوالق لثلا يقع على الأرض شىء من دمه، خافوا أن يؤخذ بثأره فيما قيل

لهم، وقيل بل خنق، ويقال: بل أغرق، فالله أعلم، فباءوا بياثمه وإثم من كان معه من سادات العلماء والقضاة والأكابر والرؤساء والأمراء وأولى الحل والعقد بيلاده. ومالوا على البلد فقتلوا جميع من قدروا عليه من الرجال والنساء والولدان والمشايخ والكهول والشبان ودخل كثير من الناس في الآبار وأماكن الحشوش وقنى الوسخ، وكمنوا كذلك أياماً لا يظهرون، وكان الجماعة من الناس يجتمعون إلى الخانات ويغلقون عليهم الأبواب فتفتحها التتار إما بالكسر وإما بالنار، ثم يدخلون عليهم فيهربون منهم إلى أعالي الأمكنة فيقتلونهم بالأسطحة، حتى تجرى الميازيب من الدماء في الأزقة؛ فإننا لله وإنا إليه راجعون. وكذلك في المساجد والجوامع والربط، ولم ينج منهم أحد سوى أهل الذمة من اليهود والنصارى ومن التجأ إليهم وإلى دار الوزير ابن العلقمى الرافضى وطائفة من التجار أخذوا لهم أماناً، بذلوا عليه أموالاً جزيلة حتى سلموا وسلمت أموالهم. وعادت بغداد بعد ما كانت آنس المدن كلها كأنها خراب ليس فيها إلا القليل من الناس، وهم في خوف وجوع وذلة وقلة، وكان الوزير ابن العلقمى قبل هذه الحادثة يجتهد في صرف الجيوش وإسقاط اسمهم من الديوان، فكانت العساكر في آخر أيام المستنصر قريباً من مائة ألف مقاتل، منهم من الأمراء من هو كالملوك الأكابر الأكاسر، فلم يزل يجتهد في تقليلهم إلى أن لم يبق سوى عشرة آلاف، ثم كاتب التتار وأطعمهم في أخذ البلاد، وسهل عليهم ذلك، وحكى لهم حقيقة الحال، وكشف لهم ضعف الرجال، وذلك كله طمعاً منه أن يزيل السنة بالكلية، وأن يظهر البدعة الرافضة وأن يقيم خليفة من الفاطميين، وأن يبيد العلماء والمفتين، والله غالب على أمره، وقد رد كيده في نحره، وأذله بعد العزة القعساء، وجعله حوشكاشا للتتار بعد ما كان وزيراً للخلفاء، واكتسب إثم من قتل ببغداد من الرجال والنساء والأطفال، فالحكم لله العلى الكبير رب الأرض والسماء.

وقد جرى على بنى إسرائيل بيت المقدس قريب مما جرى على أهل بغداد كما قص الله تعالى علينا ذلك في كتابه العزيز، حيث يقول: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لُتْفِيسِدَنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَنَعْلَنَّ عُثُوًّا كَبِيرًا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا﴾ [الإسراء: ٤-٥] الآيات. وقد قتل من بنى إسرائيل خلق من الصلحاء وأسر جماعة من أولاد الأنبياء، وخرب

بيت المقدس بعد ما كان معمورًا بالعباد والزهاد والأخبار والأنبياء، فصار خاويًا على عروشه واهى البناء.

وبذلك انتهى حكم العباسيين والسلاجقة، وكانت دولة الأيوبيين في مصر في أخريات أيامها، وقد لاقت كثيرًا من العناء والضعف بسبب الحروب الصليبية وغارات الفرنجة وملوك الشام على مصر، وقد سقطت الدولة الأيوبية سنة ٦٤٨هـ وقامت على أنقاضها دولة المماليك البحرية، أما في بلاد الأندلس فقد كانوا في غاية الضعف؛ بسبب تفرقهم واختلافهم على الرياسات، الذي أدى إلى استيلاء الأسبانيين على بلادهم، فقد استولى الأسبانيون في القرن السابع على أكثر حصون البلاد ومدنها الشهيرة، فاستولوا على لوشة وماردة وبطليوس ٦٢٢هـ، وعلى بلنسية ٦٣٦هـ وعلى مرسية، وإشبيلية ٦٤٥هـ، وعلى شلب وطلبيرة سنة ٦٥٩هـ، ولم يبق في هذا القرن للمسلمين في الأندلس سوى غرناطة وضواحيها. وضعف أمر الموحدين، وكانت الدول الإسلامية في تونس وما جاورها يعطفون على مسلمي الأندلس ويغيثونهم إذا استغاثوا بهم كل هذه الاضطرابات التي حلت بالامة الإسلامية جعلت سوق العلم راكدة في هذا القرن، فقعدت الهمم عن الاجتهاد، ومالت إلى التقليد، فإننا لله وإننا إليه راجعون فالله قادر على أن يحيى دينه من كيد الكافرين، وإلى الله المصير.



الحالة الاجتماعية

فى هذا القرن

كان المجتمع الإسلامى فى ذلك الزمان يموج بالأجناس المتباينة فى العادات والتقاليد والطباع ومع هذا التباين الملحوظ فى هذا الزمان فقد عاشت هذه الأجناس فى عصر واحد، وامتزج بعضها ببعض، فبعد خراب الخلافة ببغداد بدأت الهجرة إلى البلاد الآمنة نسيًا، فكانوا وافدين وبغداديين وشاميين وأتراك ومصريين، وغير ذلك من أجناس البشر عاشوا فى ذلك القرن من الزمان، فكان من الأمور البديهية أن يكون المجتمع الذى يقوم على هذا النحو، طبقات يعقب بعضها بعضًا فى المراتب الاجتماعية والنفوذ، وهذا هو المقريزى يصور لنا المجتمع البشرى فى هذا القرن فيقول:

فلما كثرت وقائع التتر فى بلاد المشرق والشمال وبلاد القبجاق، وأسروا كثيرًا منهم وباعوهم وتقلوا فى الأقطار واشترى الملك الصالح نجم الدين بن أيوب جماعة منهم سماهم البحرية، ومنهم من ملك ديار مصر، وأولهم المعز بن أيك ثم كانت للملك المظفر قطز معهم الواقعة على عين جالوت، وهزم التتار وأسر منهم خلقًا كثيرًا صاروا بمصر والشام، ثم كثرت الوافدية فى أيام الملك الظاهر بيبرس، وملئوا مصر والشام، ثم وقصت أرض مصر والشام بطوائف المغول وانتشرت عاداتهم بها وطرائقهم، هذا وملوك مصر وأمراؤها وعساكرها: قد ملئت قلوبهم رعبًا من جنكيز خان وبنيه وامتزج بلحمهم ودمهم مهابتهم وتعظيمهم، وكانوا أى التتار إنما ربوا بدار الإسلام ولقنوا القرآن وأحكام الملة المحمدية، فجمعوا بين الحق والباطل، وضموا الجيد إلى الردىء وفوضوا لقاضى القضاة كل ما يتعلق بالأمور الدينية من الصلاة والصوم والزكاة والحج، وناطوا به أمر الأوقاف والأيتام، وجعلوا إليه النظر فى الأقضية الشرعية، كتداعى الزوجين وأرباب الديون ونحو ذلك.

واحتاجوا فى ذات أنفسهم إلى الرجوع لعهد جنكيز خان والاقتداء بحكم الياسة فلذلك نصبوا الحاجب ليقضى بينهم فيما اختلفوا فيه من عوائدهم والأخذ على يد قومهم وإنصاف الضعيف منه على مقتضى ما فى الياسة وجعلوا إليه مع ذلك النظر فى قضايا الدواوين السلطانية عند الاختلاف فى أمور الإقطاعات لينفذ ما استقرت عليه أوضاع الديوان وقواعد الحساب.

وبهذا التصور التاريخي الذي سجله لنا المقرئى يمكن أن نقسم طبقات هذا القرن من الزمان إلى ثلاث طبقات: .
 أولاً: طبقة الأمراء والسلاطين.
 ثانياً: طبقة العلماء وأهل الدين.
 ثالثاً: طبقة العامة من الفلاحين والعمال والتجار.
 طبقة السلاطين:
 وقد تقدم الكلام على شئ منها فى الحالة السياسية فلتنظر.
 طبقة العلماء:

كان العلماء فى هذا القرن من هذا الزمان كغيره من الأزمان الماضية واللاحقة منقسمين إلى علماء سلطة وعلماء آخرة، فعلماء السلطة يزينون للسلطان الهوى ويستخرجون له الحيل اللاشريعية، ويوصلونها له، وأما علماء الآخرة فهم كما قال ﷺ «لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم إلى يوم القيامة» وقال ﷺ «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين» فكان العلماء فى القرن السابع الهجرى كأمثال الإمام النووى رحمه الله والعز بن عبد السلام سلطان العلماء، ينفون تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، ويذبون عن الإسلام، فكان لهم نماذج مع سلاطينهم إن دلت فإنما تدل على قوة إيمانهم وتضحيتهم فى سبيل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وعلى أنهم يقولون الحق ولا يخافون فى الله لومة لائم قال تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [فاطر: ٢٨] فنذكر ما كان مثلاً للإمام النووى يرحمه الله مع الملك الظاهر بيبرس: قال ابن العطار: كتب النووى: ورقة إلى الملك الظاهر تتضمن العدل فى الرعية وإزالة المكوس، وكتب معه فيها جماعة، ووضعها فى ورقة كتبها إلى الأمير بدر الدين بيلبك الخازندار بإيصال ورقة العلماء إلى السلطان، وصورتها:

بسم الله الرحمن الرحيم، من عبد الله يحى النووى، سلام الله تعالى ورحمته وبركاته على المولى المحسن، ملك الأمراء، بدر الدين، أدام الله الكريم له الخيرات، وتولاه بالحسنات، وبلغه من أقصى الآخرة والأولى كل أماله، وبارك له فى جميع أحواله، آمين.

وينهى إلى العلوم الشريفة أن أهل الشام فى هذه السنة فى ضيق عيش، وضعف حال، بسبب قلة الأمطار، وغلاء الأسعار، وقلة الغلات والنبات، وهلاك المواشى، وغير ذلك، وأنتم تعلمون أنه يجب الشفقة على الرعية، ونصيحته فى مصلحته ومصلحتهم، فإن الدين النصيحة. وقد كتب خدمة الشرع الناصحون للسلطان، المحبون له، كتابًا يذكره النظر فى أحوال الرعية، والرفق بهم، وليس فيه ضرر، بل هو نصيحة محضة، وشفقة، وذكرى لأولى الألباب.

والمستول من الأمير - أيدى الله تعالى - تقديمه إلى السلطان أدام الله له الخيرات، ويتكلم عنده من الإشارة بالرفق بالرعية بما يجده مدخرًا له عند الله تعالى ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسُهُ﴾ [آل عمران: ٣٠].

وهذا الكتاب أرسله العلماء أمانة ونصيحة للسلطان، أعز الله أنصاره، والمسلمين كلهم فى الدنيا والآخرة، فيجب عليكم إيصاله للسلطان أعز الله أنصاره وأنتم مسئولون عن هذه الأمانة، ولا عذر لكم فى التأخر عنها، ولا حجة لكم فى التقصير فيها عند الله تعالى، وتسألون عنها ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ [الشعراء: ٨٨]، ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّيهِ وَأَبِيهِ وَصَدِيقِيهِ وَبَنِيهِ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُّئِينِيهِ﴾ [عبس: ٣٤ - ٣٧] وأنتم بحمد الله تحبون الخير وتحرصون عليه، وتسارعون إليه، وهذا من أهم الخيرات، وأفضل الطاعات، وقد أهتمم له، وساقه الله إليكم، وهو فضل من الله، ونحن خائفون أن يزداد الأمر شدة، إن لم يحصل النظر فى الرفق بهم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١] وقال تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥].

والجماعة الكاتبون منتظرون ثمرة هذا، فإذا فعلتموه فأجركم عند الله، ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨].
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فلما وصلت الورقتان إليه أوقف عليهما السلطان، فرد جوابهما ردًا عنيًا مؤلمًا؛ فتكدت خواطر الجماعة الكاتبين، فكتب - رضى الله عنه - جوابًا لذلك الجواب: بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد. من عبد الله

يحيى النووى، ينهى أن خدمة الشرع كانوا كتبوا ما بلغ السلطان أعز الله أنصاره، فجاء الجواب بالإنكار والتوبيخ والتهديد، وفهمنا منه أن الجهاد ذكر فى الجواب على خلاف حكم الشرع، وقد أوجب الله إيضاح الأحكام عند الحكام عند الحاجة إليها، فقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُقِيمَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْفُرُوا﴾ [آل عمران: ١٨٧] فوجب علينا حينئذ بيانه، وحرم علينا السكوت. وقال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُثُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ٩١].

وذكر فى الجواب أن الجهاد ليس مختصاً بالأجناد، وهذا أمر لم ندعه، ولكن الجهاد فرض كفاية فإذا قرر السلطان له أجناداً مخصوصين ولهم أخباز معلومة من بيت المال، كما هو الواقع، تفرغ باقى الرعية لمصالحهم ومصالح السلطان والأجناد وغيرهم، من الزراعة والصنائع وغيرها، مما يحتاج الناس كلهم إليها، فجهاد الأجناد مقابل بالأخباز المقدرة لهم، ولا يحل أن يؤخذ من الرعية شىء ما دام فى بيت المال شىء من نقد أو متاع أو أرض أو ضياع تباع، أو غير ذلك، وهؤلاء علماء المسلمين فى بلاد السلطان - أعز الله أنصاره - متفقون على هذا، وبيت المال بحمد الله تعالى معمور، زاده الله عمارة وسعة وخيراً وبركة، فى حياة السلطان المقرونة بكمال السعادة والتوفيق والتسديد، والظهور على أعداء الدين، ﴿وَمَا أَلْتَضَرُّ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٢٦] وإنما يستعان فى الجهاد وغيره بالافتقار إلى الله تعالى، واتباع آثار النبى ﷺ، وملازمة أحكام الشرع. وجميع ما كتبناه أولاً وثانياً: هو النصيحة التى نعتقدها وندين الله بها، ونسأله الدوام عليها حتى نلقاه، والسلطان يعلم أنها نصيحة له وللرعية، وليس فيها ما يلام عليه، ولم نكتب هذا للسلطان إلا لعلمنا أنه يحب الشرع ومتابعة أخلاق النبى ﷺ فى الرفق بالرعية، والشفقة عليهم، وإكرامه لآثار النبى ﷺ وكل ناصح للسلطان موافق على هذا الذى كتبناه.

وأما ما ذكر فى الجواب من كوننا لم ننكر على الكفار كيف كانوا فى البلاد، فكيف يقاس ملوك الإسلام وأهل الإيمان والقرآن بطغاة الكفار؟ وبأى شىء كنا نذكر طغاة الكفار وهم لا يعتقدون شيئاً من ديننا؟

وأما تهديد الرعية بسبب نصيحتنا، وتهديد طائفة العلماء، فليس هو المرجو من عدل السلطان وحلمه، وأية حيلة لضعفاء المسلمين الناصحين نصيحة للسلطان

ولهم، ولا علم لهم به؟ وكيف يؤاخذون به لو كان فيه ما يلام عليه؟ وأما أنا في نفسي فلا يضرني التهديد ولا أكثر منه، ولا يمتنعني ذلك من نصيحة السلطان، فإنني أعتقد أن هذا واجب على وعلى غيري، وما ترتب على الواجب فهو خير وزيادة عند الله تعالى، ﴿إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا مَتْنٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩] ﴿وَأَفْوِضْ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٤].

وقد أمرنا رسول الله ﷺ أن نقول بالحق حيثما كنا، وألا نخاف في الله لومة لائم، ونحن نحب للسلطان أكمل الأحوال، وما ينفعه في آخرته ودنياه، ويكون سبباً لدوام الخيرات له، ويبقى ذكره على ممر الأيام، ويخلد به في الجنة ويجد نفعه ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠].

وأما ما ذكر من تمهيد السلطان البلاد، وإدامة الجهاد، وفتح الحصون، وقهر الأعداء، فهذا بحمد الله من الأمور الشائعة التي اشترك في العلم بها الخاصة والعامة، وطارت في أقطار الأرض، فله الحمد، وثواب ذلك مدخر للسلطان إلى ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾، ولا حجة لنا عند الله تعالى إذا تركنا هذه النصيحة الواجبة علينا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وكتب للملك الظاهر لما احتيط على أملاك دمشق:

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ يَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُسَيِّدُنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْفُرُوا بِهِ﴾ [آل عمران: ١٨٧] وقال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]. وقد أوجب الله على المكلفين نصيحة السلطان - أعز الله أنصاره - ونصيحة عامة للمسلمين، ففي الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الدين النصيحة لله وكتابه وأئمة الدين وعامتهم»^(١). ومن نصيحة السلطان - وفقه الله تعالى لطاعته وتولاه بكرامته - أن ننهي إليه الأحكام إذا جرت على غير قواعد الإسلام، وأوجب الله تعالى الشفقة على الرعية، والاهتمام بالضعفة، وإزالة الضرر عنهم: قال الله تعالى: ﴿وَخَفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٨] وفي الحديث

(١) أخرجه البخاري في الإيمان باب رقم (٤٢) تعليقا، ومسلم في الإيمان رقم (٥٥).

الصحيح: «إنما تنصرون وترزقون بضعفائكم»^(١) وقال ﷺ «من كشف عن مسلم كربة من كرب الدنيا كشف الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»^(٢) وقال ﷺ «من ولى من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فارفق اللهم به، ومن شق عليهم فاشقق اللهم عليه»^(٣) وقال ﷺ «كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته»^(٤) وقال ﷺ «إن المقسطين على منابر من نور، عن يمين الرحمن، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا»^(٥).

وقد أنعم الله علينا وعلى سائر المسلمين بالسلطان، أعزه الله وأعز أنصاره، وأذل له الأعداء من جميع الطوائف، وفتح عليه الفتوحات المشهورة في المدة اليسيرة، وأوقع الرعب منه في قلوب أعداء الدين، وسائر الماردين، ومهد له البلاد والعباد، وقمع بسيفه أهل الزيف والفساد، وأمدّه بالإعانة واللفظ والسعادة، فلله الحمد على هذه النعم الظاهرة، والخيرات المتكاثرة، ونسأل الله الكريم دوامها له وللمسلمين، وزيادتها في خير وعافية، آمين.

وقد أوجب الله شكر نعمه، ووعد الزيادة للشاكرين، فقال تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧] وقد لحق المسلمين بسبب هذه الحوطة على أملاكهم أنواع من الضرر لا يمكن التعبير عنها، وطلب منهم إثبات لا يلزمهم، فهذه الحوطة لا تحل عند أحد من علماء المسلمين، بل من في يده شيء فهو ملكه، لا يحل الاعتراض عليه، ولا يكلف بإثبات.

وقد اشتهر من سيرة السلطان أنه يحب العمل بالشرع فيوصي نوابه به فهو أول من عمل به، والمستوول إطلاق الناس من هذه الحوطة، والإفراج عن جميعهم، فأطلقهم أطلقك الله من كل مكروه، فهم ضعفة، وفيهم الأيتام والأرامل، والمساكين والضعفة والصالحون، وبهم تنصر وتغاث وترزق، وهم سكان الشام المبارك، جيران الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - وسكان ديارهم، فلهم حرمان من جهات. ولو رأى السلطان ما يلحق الناس من الشدائد لاشتد حزنه

(١) أخرجه الترمذى (١٧٠٢) وبنحوه فى البخارى (٢٨٩٦).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٤/٢) ومسلم رقم (٢٦٩٩) بنحوه.

(٣) أخرجه مسلم (١٨٢٨).

(٤) أخرجه البخارى رقم (٨٩٣)، ومسلم رقم (١٨٢٩).

(٥) أخرجه مسلم رقم (١٨٢٧)، وأحمد (١٥٩/٢).

عليهم، وأطلقهم في الحال ولم يؤخرهم، ولكن لا تنهى إليه الأمور على جهتها. فبالله أغث المسلمين يغثك الله، وارفق بهم يرفق الله بك، وعجل لهم الإفراج قبل وقوع الأمطار وتلف غلاتهم، فإن أكثرهم ورثوا هذه الأملاك من أسلافهم، ولا يمكنهم تحصيل كتب شراء، وقد نهبت كتبهم.

وإذا رفق السلطان بهم حصل له دعاء رسول الله ﷺ لمن رفق بأمته، ونصره على أعدائه، فقد قال الله تعالى ﴿إِنْ تَصُورُوا اللَّهَ يَصْرُكُمْ﴾ [محمد: ٧] ويتوفر له من رعيته الدعوات، وتظهر في مملكته البركات، ويبارك له في جميع ما يقصده من الخيرات وفي الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة»^(١). وأسأل الله الكريم أن يوفق السلطان للسنن الحسنة التي يذكر بها إلى يوم القيامة، ويحميه من السنن السيئة.

فهذه نصيحتنا الواجبة علينا للسلطان، ونرجو من فضل الله تعالى أن يلهمه فيها القبول. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وكتب إليه لما رسم بأن الفقيه لا يكون منزلاً في أكثر من مدرسة واحدة: بسم الله الرحمن الرحيم: خدمة الشرع ينهون: أن الله أمرنا بالتعاون على البر والتقوى، ونصيحة ولاية الأمور وعامة المسلمين، وأخذ على العلماء العهد بتبليغ أحكام الدين، ومناصرة المسلمين، وحث على تعظيم حرماته، وإعظام شعائر الدين، وإكرام العلماء وأتباعهم.

وقد بلغ الفقهاء أنه رسم في حقهم بأن يغيروا عن وظائفهم، ويقطعوا عن بعض مدارسهم، فتكدت بذلك أحوالهم، وتضرروا بهذا التضييق عليهم، وهم محتاجون ولهم عيال، وفيهم الصالحون والمشتغلون بالعلوم، وإن كان فيهم أفراد لا يلتحقون بمراتب غيرهم فهم متسبون إلى العلم ومشاركون فيه، ولا يخفى مراتب أهل العلم وفضلهم، وثناء الله عليهم، وبيانه مرتبتهم على غيرهم، وأنهم ورثة الأنبياء صلوات الله عليهم، فإن الملائكة عليهم السلام تضع أجنتها لهم، ويستغفر لهم كل شيء، حتى الحوت في الماء.

(١) أخرجه في أحمد المسند (٣٥٧/٤)، وينحوه عند مسلم رقم (١٠١٧).

واللائق بالجناب العالى إكرام هذه الطائفة، والإحسان إليهم ومعاضدتهم، ورفع المكروهات عنهم، والنظر فى أحوالهم بما فيه من الرفق بهم، فقد ثبت فى صحيح مسلم عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اللهم من ولى من أمر أمتى شيئاً فرفق بهم فارفق به». وروى أبو عيسى الترمذى بإسناده عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه، أنه كان يقول لطلبة العلم: مرحباً بوصية رسول الله ﷺ، إن رسول الله ﷺ قال: «إن رجلاً يأتونكم يتفقهون، فاستوصوا بهم خيراً»^(١).

والمستوول ألا يغير بهذه الطائفة شىء، وتستجلب دعوتهم لهذه الدولة القاهرة. وقد ثبت فى صحيح البخارى أن رسول الله ﷺ قال: «هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم» وقد أحاطت العلوم بما أجاب به الوزير نظام الملك حين أنكر عليه السلطان صرفه الأموال الكثيرة فى جهة طلب العلم، فقال: أقمت لك بها جنداً لا ترد سهامهم بالأسحار. فاستصوب فعله وساعده عليه والله الكريم يوفق الجناب دائماً لمرضاته والمصارعة إلى طاعته والحمد لله رب العالمين.

ومن مواقف علماء هذا القرن موقف العز بن عبد السلام مع السلاطين، وهى مشهورة فى كتب السير فلتنظر، أغفلناها خشية الإطالة.

ومن هنا يتضح لنا مكانة العلماء البارزة فى هذا القرن، فكان السلاطين يستجلبون رضاهم، فيقلدونهم وظائف ذات مراتب عالية؛ لأن إليهم قيادة العامة من الشعب فى الرضا والسخط، حتى إن قاضى القضاة كان بيده سبعة عشر منصباً.

طبقة الفلاحين

أما طبقة الفلاحين فكانت من عامة الشعب وهم السواد الأعظم من الناس وهناك فئات أخرى كثيرة كانت لها خصائصها وشخصيتها المتميزة، مثل الصناع وأصحاب الحرف، وغير ذلك مما هو مسطر فى كتب السير والأعلام، فتركنا ذلك خشية أن نطيل على القارئ فيمل، فليتنظر فى مثل الكامل لابن الأثير؛ والبداية والنهاية؛ والنجوم الزاهرة، وغير ذلك من كتب التاريخ.

(١) أخرجه الترمذى (٢٦٥٠) بنحوه.

بسم الله الرحمن الرحيم
ترجمة الإمام النووي^(١)
لتلميذه: علاء الدين بن العطار^(٢)
٦٥٤ - ٧٢٤هـ

قال الشيخ الإمام العالم المحدث علاء الدين مفتى المسلمين: أبو الحسن علي ابن إبراهيم بن داود العطار رضى الله عنه، ونفعنا به، وجمع بيننا وبينه فى دار كرامته بمحمد وآله وعترته:

الحمد لله رب العالمين، اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته وأصحابه الطاهرين.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.
أما بعد:

فلما كان لشيخى وقدوتى إلى الله تعالى الإمام أبى زكريا يحيى بن شرف الحزامى النووى تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنات النعيم، وجمع بينى وبينه فى دار كرامته، إنه جواد كريم، علّى من الحقوق المتكاثرة ما لا أطيق إحصاءها بعثنى ذلك على أن أجمع كتابًا فيه مناقبه ومآثره، وكيفية اشتغاله، وما كان عليه من الصبر على

(١) تنظر ترجمته فى طبقات ابن قاضى شعبة (١٥٣/٢) (٤٥٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/١٦٥)، والنجوم الزاهرة (٢٧٨/٧)، والدارس فى تاريخ المدارس (٢٤/١)، وشذرات الذهب (٣٥٤/٥).

(٢) ابن العطار: هو أبو الحسن علاء الدين على بن إبراهيم بن داود بن سليمان، يُعرف بالشيخ علاء الدين.

- البداية والنهاية ١١٧/١٤

- الدرر الكامنة ٧٤/٣

- دول الإسلام ٢٣٢/٢

- شذرات الذهب ٦٣/٦

- طبقات الشافعية الكبرى ١٣٠/١٠

- مرآة الجنان ٢٧٢/٤

- النجوم الزاهرة ٢٦١/٩

- الأعلام ٥٣/٥

خشونة العيش وضيق الحال مع القدرة على التمتع والسعة في جميع الأحوال على عادة أئمة الحديث في ذلك؛ ليكون سبباً للرحمة عليه، والدعاء له، وفقنا الله لما وفقه، ورزقنا ما رزقه، فقد رويناه بالإسناد إلى سفيان بن عيينة - رضى الله عنه - أنه قال: (عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة).

ورويناه بإسنادنا إلى محمد بن يونس - رحمه الله - أنه قال: (ما رأيت للقلب أنفع من ذكر الصالحين).

وعلى الله الكريم أتوكل وإليه أبتهل أن يُيسر ذلك أكمل الوجوه وأتمها، إنه على كل شيء قدير، وهو حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم.

فصل

في نسبه ونسبته

هو أبو زكريا يحيى بن الشيخ الزاهد الورع ولي الله أبي يحيى شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام (بالحاء المهملة والزاي المعجمة) الحزامي، ذو التصانيف المفيدة، والمؤلفات الحميدة، أوحد دهره وفريد عصره، الصوّام القوّام، الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة، صاحب الأخلاق المرضية والمحاسن السنية، العالم الرباني، المتفق على علمه وإمامته وجلالته، وزهده، وورعه، وعبادته، وصيانيته في أقواله وأفعاله وحالاته، له الكرامات الطافحة والمكرمات الواضحة، والمؤثر بنفسه وماله المسلمين، والقائم بحقوقهم وحقوق ولاية أمورهم بالنصح والدعاء في العالمين، وكان كثير التلاوة والذكر لله تعالى حشرنا الله تعالى في زمرة، وجمع بيننا وبينه في دار كرامته مع من اصطفاه من خليفته أهل الصفا والوفا والود، العاملين بكتاب الله تعالى وسنة محمد ﷺ وشريعته.

وأما نسبته الحزامي فهي بالحاء والزاي؛ نسبة إلى جده المذكور حزام، وذكر لي الشيخ رضى الله عنه أن بعض أجداده كان يزعم أنها نسبة إلى حزام أبي حكيم الصحابي - رضى الله عنه - وهو غلط. وحزام جده نزل في الجولان بقرية نوى

على عادة العرب، فأقام بها ورزقه الله ذرية إلى أن صار منهم خلق كثير. والنوى نسبة إلى نوى المذكورة، وهى بحذف الألف بين الواوين على الأصل، ويجوز كتبها بالألف على العادة، وهى قاعدة الجولان الآن من أرض حوران من أعمال دمشق، فهو دمشقى لأنه أقام بها نحوًا من ثمانية وعشرين سنة. وقد قال عبد الله بن المبارك - رحمه الله - : من أقام فى بلدة أربع سنين نُسب إليها.

فصل

فى مولده ووفاته رضى الله عنه

أما مولده: فهو فى العشر الأوسط من المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة، وذكر لى بعض الصالحين الكبار: أنه ولد وكُتِبَ من الصادقين. وذكر لى والده أن الشيخ كان نائمًا إلى جنبه، وقد بلغ من العمر سبع سنين ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان، قال: فانتبه نحو نصف الليل وأيقظنى وقال: يا أبت، ما هذا الضوء الذى قد ملأ الدار؟ فاستيقظ أهله جميعًا فلم نر كلنا شيئًا. قال والده: فعرفت أنها ليلة القدر.

وأما وفاته رضى الله عنه: فهى ليلة الأربعاء الثُلث الأخير من الليل الرابع والعشرين من رجب سنة ست وسبعين وستمائة، بنوى، ودُفِنَ فيها صبيحة الليلة المذكورة، وكانت وفاته عقيب واقعة جرت لبعض الصالحين بأمره بزيارة القدس الشريف والخليل عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام، فامتثل الأمر، وتوفى عقبها.

فصل

فى مبدأ أمره واشتغاله

ذكر لى الشيخ ياسين بن يوسف المراكشى - ولئى الله - رحمه الله قال: رأيت الشيخ محمى الدين وهو ابن عشر سنين بنوى والصبيان يُكرهونه على اللعب معهم، وهو يهرب منهم، ويبكى لإكراههم، ويقرأ القرآن فى هذه الحالة! فوقع فى قلبى محبته، وجعله أبوه فى دكان فجعل لا يشتغل بالبيع والشراء عن القرآن، قال: فأتيت الذى يقرئه القرآن، فوصيته به، وقلت له: هذا الصبى يُرجى أن يكون أعلم أهل زمانه وأزهدهم، ويتفنع الناس به، فقال لى: أمنجم أنت؟ فقلت: لا، وإنما أنطقنى الله

بذلك، فذكر ذلك لوالده، فحرص عليه، إلى أن ختم القرآن وقد ناهز الاحتلام.
وقال لى الشيخ رضى الله عنه: لما كان عمرى تسع عشرة سنة قَدِم بى والدى إلى دمشق فى سنة تسع وأربعين، فسكنت المدرسة الرواحية، وبقيت نحو ستين لم أضع جنبى على الأرض، وكان قوتى فيها جراية المدرسة لا غير.
قال: وحفظت التنبيه فى نحو أربعة أشهر ونصف، وحفظت ربع العبادات من المذهب فى باقى السنة.

قال: وجعلت أشرح وأصحح على شيخى الإمام الزاهد العالم الورع ذى الفضائل والمعارف: أبى إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربى الشافعى رحمه الله تعالى، ولازمته.

قال: فأعجب بى لما رأى من اشتغالى وملازمتى وعدم اختلاطى بالناس، وأجبنى محبة شديدة وجعلنى أعيد الدرس لأكثر الجماعة.
قال: فلما كانت سنة إحدى وخمسين حججت مع والدى، وكانت وقفة جمعة، وكان رحيلنا من أول رجب قال: فأقمت بمدينة رسول الله ﷺ نحوًا من شهر ونصف.

قال لى والده رحمه الله: لما توجهنا من (نوى) للرحيل أخذته الحمى فلم تفارقه إلى يوم عرفة، قال: ولم يتأوّه قط، فلما قضينا مناسكنا ووصلنا إلى نوى ونزل إلى دمشق صب الله عليه العلم صبًّا، ولم يزل يشغل بالعلم ويقتفى آثار شيخه المذكور فى العبادة من الصلاة وصيام الدهر، والزهد والورع، وعدم إضاعة شىء من أوقاته إلى أن توفى رحمه الله تعالى ورضى عنه، فلما توفى شيخه ازداد اشتغاله بالعلم والعمل.

قال لى شيخنا القاضى أبو المفاخر محمد بن عبد القادر الأنصارى رضى الله عنه: لو أدرك القشبرى - صاحب الرسالة - شيخكم وشيخه لما قَدِم عليهما فى ذكره لمشايخها أحدًا لما جمع فيهما من العلم والعمل والزهد والورع والنطق بالحكم وغير ذلك.

وذكر لى شيخى - قَدَس الله روحه - قال: كنت أقرأ كل يوم اثنى عشر درسًا على المشايخ شرحًا وتصحيحًا: درسين فى الوسيط، ودرسًا فى المذهب، ودرسًا فى الجمع بين الصحيحين ودرسًا فى صحيح مسلم، ودرسًا فى اللمع لابن جنى فى

النحو، ودرسًا فى إصلاح المنطق لابن السكيت فى اللغة، ودرسًا فى التصريف، ودرسًا فى أصول الفقه تارة فى اللمع لأبى إسحاق وتارة فى المنتخب لفخر الدين الرازى ودرسًا فى أسماء الرجال، ودرسًا فى أصول الدين.

قال: وكنت أعلق جميع ما يتعلق بها من شرح مُشكل، ووضوح عبارة، وضبط لغة. قال رحمه الله: وبارك الله لى فى وقتى واشتغالى وأعانى عليه.

قال: وخطر لى الاشتغال بعلم الطب فاشتريت كتاب القانون فيه، وعزمت على الاشتغال فيه فأظلم على قلبى، وبقيت أيامًا لا أقدر على الاشتغال بشيء، ففكرت فى أمرى، ومن أين دخل على الداخل، فألهمنى الله تعالى أن سببه اشتغالى بالطب، فبعت فى الحال الكتاب المذكور، وأخرجت من بيتى كل ما يتعلق بعلم الطب، فاستنار قلبى، ورجع إلى حالى، وعُدت إلى ما كنت عليه أولًا.

فصل

فى رؤيته إبليس لعنه الله

قال ابن العطار - رضى الله عنه - قال لى شيخى يحيى بن شرف النووى رضى الله عنه: كنت مريضًا بالمدرسة الرواحية فبينما أنا فى بعض الليالى فى الصفة الشرقية منها ووالدى وإخوتى وجماعة من أقاربى - نائمون إلى جانبى - إذ نَشْطَنى الله وعافانى من ألمى، فاشتاقَت نفسى للذكر، فجعلت أُسَبِّح، فبينما أنا كذلك بين الجهر والإسرار، إذا شيخ حسن الصورة جميل المنظر يتوضأ على حافة البركة، وقت نصف الليل أو قريبًا منه، فلما فرغ من وضوئه أتانى وقال لى: يا ولدى لا تذكر الله تعالى وتهوش على والدك وإخوتك وأهلك ومن فى هذه المدرسة. فقلت: يا شيخ من أنت؟ قال: أنا ناصح لك، ودعنى أكون مهنى كنت، فوقع فى نفسى أنه إبليس، فقلت أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ورفعت صوتى بالتسبيح فأعرض ومشى إلى ناحية باب المدرسة، فانتبه والدى والجماعة على صوتى، فقامت إلى باب المدرسة، فوجدته مغلقًا، وفتشتها فلم أجد فيها أحدًا غير من كان فيها. فقال لى والدى: يا يحيى ما خبرك؟ فأخبرته الخبر، فجعلوا يتعجبون، وقعدنا كلنا نُسَبِّح ونذكر. أعاذنا الله من شره ومكره.

فصل

فى ذكر شيوخه فى الفقه رضى الله عنه

وأذكرهم مسلسلاً منى إلى رسول الله ﷺ:

أما أنا فقرأت عليه الفقه تصحيحاً وعَرَضاً وشرحاً وضبطاً، خاصاً وعاماً.
وعلمو الحديث مختصره وغيره، تصحيحاً وضبطاً وشرحاً وبحثاً وتعليقاً، خاصاً وعاماً.

وكان - رحمه الله - رفيقاً بى شقيقاً على، لا يمكن أحداً من خدمته غيرى، على جهد منى فى طلب ذلك منه، مع مراقبته لى - رضى الله عنه - فى حركاتى وسكناتى، ولطفه بى فى جميع ذلك، وتواضعه معى فى جميع الحالات وتأديبه لى فى كل شىء حتى الخطرات، وأعجز عن حصر ذلك، وقرأت عليه كثيراً من تصانيفه ضبطاً وإتقاناً، وأذن لى - رضى الله عنه - فى إصلاح ما يقع لى فى تصانيفه، فأصلحت بحضرته أشياء، فكتبه بخطه، وأقرنى عليه، ودفع إلى ورقة بعدة الكتب التى كان يكتب منها، ويصنف بخطه، وقال لى: إذا انتقلت إلى الله تعالى فأتهم شرح المذهب من هذه الكتب، فلم يقدر ذلك لى، وكنت مدة صحبتى له مقتصرًا عليه دون غيره من أول سنة سبعين وستمائة وقبلها بيسير إلى حين وفاته.

قال ابن العطار - رضى الله عنه -: قال لى شيخى أبو زكريا يحيى بن شرف بن مرى النووى - رضى الله عنه -: أخذت الفقه قراءة وتصحيحاً وسماعاً وشرحاً وتعليقاً عن جماعات: أولهم شيخى الإمام المتفق على علمه وزهده وورعه وكثرة عبادته وعظم فضله وتميزه فى ذلك على أشكاله: أبو إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربى - ثم المقدسى، رضى الله عنه، ثم شيخنا الإمام العارف الزاهد العابد الورع المتقن مفتى دمشق فى وقته أبو محمد عبد الرحمن بن نوح بن محمد بن إبراهيم بن موسى المقدسى ثم الدمشقى رحمه الله تعالى. ثم شيخنا أبو حفص عمر ابن أسعد بن أبى غالب الرِّبْعَى (بفتح الراء والباء) الإربلى، الإمام المتقن المفتى، رضى الله عنه، وأدركته أنا، وحضرت بين يديه، وسمعتُ عليه جزء أبى الجهم العلاء بن موسى الباهلى، وكان شيخنا كثير الأدب معه حتى كنا فى الحلقة يوماً بين يديه فقام منها وملاً إبريقاً وحمله بين يديه إلى الطهارة رحمهما الله ورضى عنهما.
قال: ثم شيخنا الإمام المجمع على إمامته وجلالته وتقدمه فى علم المذهب على

أهل عصره بهذه النواحي: أبو الحسن بن سَلَّار بن الحسن الإربلي ثم الحلبي ثم
الدمشقي - رضى الله عنه - وأدركته أنا وحضرت جنازته مع شيخنا رضى الله عنه .
قال: وتفقه شيوخنا الثلاثة المذكورون أولاً على شيخهم أبي عمرو عثمان بن
عبدالرحمن بن عثمان المعروف بابن الصلاح، وتفقه هو على والده، وتفقه والده فى
طريقة العراقيين على أبي سعد عبد الله بن محمد بن هبة الله بن على بن أبي عصرون
الموصلى، وتفقه أبو سعد على القاضى أبى على الحسن بن إبراهيم الفارقى، وتفقه
الفارقى على أبى إسحاق الشيرازى، وتفقه أبو إسحاق على القاضى أبى الطيب طاهر
ابن عبد الله الطبرى وتفقه أبو الطيب على أبى الحسن محمد بن على بن سهل بن
مصلح الماسرجسى، وتفقه الماسرجسى على أبى إسحاق إبراهيم بن محمد
المروزى، وتفقه أبو إسحاق على أبى العباس أحمد بن عمر بن سريج وتفقه ابن
سريج على أبى القاسم عثمان بن بشار الأنماطى، وتفقه الأنماطى على أبى إبراهيم
إسماعيل بن يحيى المزنى، وتفقه المزنى على أبى عبد الله محمد بن إدريس
الشافعى وتفقه الشافعى على جماعات منهم أبو عبد الله مالك بن أنس إمام المدينة،
ومالك على ربيعة عن أنس وعلى نافع عن ابن عمر كلاهما عن النبى ﷺ.

والشيخ الثانى للشافعى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عمر وابن
عباس رضى الله عنهم أجمعين.

والشيخ الثالث للشافعى: أبو خالد مسلم بن خالد، المعروف بالزنجى، مفتى
مكة، وتفقه مسلم على أبى الوليد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وتفقه ابن
جريج على أبى محمد عطاء بن أسلم أبى رباح، وتفقه عطاء على أبى العباس عبد الله
بن عباس، وأخذ ابن عباس عن رسول الله ﷺ، وعن عمر بن الخطاب وعلى وزيد
بن ثابت وجماعات من الصحابة رضى الله عنهم عن رسول الله ﷺ، هذه طريقة
أصحابنا العراقيين.

وأما طريقة أصحابنا الخراسانيين فأخذتها عن شيوخنا المذكورين وأخذها شيوخنا
الثلاثة المذكورون عن أبى عمرو عن والده عن أبى القاسم البزرى (بتقديم الزاى
على الراء) عن أبى الحسن على بن محمد بن على ألكيا الهراسى عن أبى المعالى
عبد الملك بن عبد الله بن يوسف إمام الحرمين، عن والده أبى محمد، عن أبى بكر

عبدالله بن أحمد القفال المروزي الصغير وهو إمام طريقة خراسان عن أبي زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي عن أبي إسحاق المروزي عن ابن سريج كما سبق، وتفقه شيخنا الإمام أبو الحسن سلار على جماعات منهم الإمام أبو بكر الماهاني وتفقه الماهاني على ابن البزري بطريقه السابق، والله أعلم. فمعرفة هذه السلسلة من النفائس والمهم الذي يتعين على الفقيه والمتفقه علمه، ويقبح به جهله، فالشيخ في العلم آباء له في الدين وصلة بين العبد وبين رب العالمين.

قال يحيى بن معاذ الرازي رضى الله عنه: العلماء أرفأ بأمة محمد ﷺ من آبائهم وأمهاتهم لأنهم يحفظونهم من نار الآخرة وأهوالها، وآباؤهم وأمهاتهم يحفظونهم من نار الدنيا وآفاتهما، يعنى الآباء العلماء، وأما الآباء الجهال فلا يحفظونهم لا في الدنيا ولا في الآخرة، والله أعلم.

فصل

في شيوخه الذين أخذ عنهم أصول الفقه

قرأ على جماعة أشهرهم وأجلهم العلامة القاضي أبو الفتح عمر بن بندار بن عمر ابن على بن محمد التفليسي الشافعي رحمه الله تعالى، قرأ عليه المنتخب للإمام فخر الدين الرازي وقطعة من كتاب المستصفي للغزالي، وقرأ غيرهما من الكتب على غيره.

فصل

فيمن أخذ عنه اللغة والنحو والتصريف

أول من أخذ عنه ذلك فخر الدين المالكي رضى الله عنه ذكر لى الشيخ رضى الله عنه ونفعنا به أنه قرأ عليه كتاب اللمع لابن جنى وأنه قرأ على الشيخ أبي العباس أحمد بن سالم المصرى النحوى اللغوى التصريفى بحثاً كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت، وكتاباً في التصريف. قال: وكان لى عليه درساً إما فى سيبويه وإما فى غيره (والشك منى).

وقرأ على شيخنا العلامة أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجياني رحمه الله كتاباً من تصانيفه وعلق عليه شيئاً. وأشياء كثيرة غير ذلك.

فصل

فيمن أخذ عنه فقه الحديث وأسماء رجاله وما يتعلق به

أخذ فقه الحديث عن الشيخ المحقق أبي إسحاق إبراهيم بن عيسى المرادى الأندلسي الشافعي رضى الله عنه، شرح عليه مسلماً ومعظم البخارى وجملة مستكثرة من الجمع بين الصحيحين للحميدى وأخذ علوم الحديث لابن الصلاح عن جماعة من أصحابه، وقرأ على الشيخ أبى البقاء خالد بن يوسف بن سعد النابلسي الحافظ كتاب الكمال فى أسماء الرجال للحافظ عبد الغنى المقدسى وعلق عليه حواشى، وضبط عنه أشياء حسنة.

فصل

فى الكتب التى سمعها

سمع البخارى، ومسلماً، وسنن أبى داود، والترمذى، وسمع النسائى بقراءته، وموطأ مالك، ومسند الشافعى وأحمد بن حنبل والدارمى وأبى عوانة الإسفرايينى وأبى يعلى الموصلى، وسنن ابن ماجه والدارقطنى، والبيهقى وشرح السنة للبغوى ومعالم التنزيل فى التفسير له، وكتاب الأنساب للزبير بن بكار، والخطب النبائية، ورسالة القشيري، وعمل اليوم والليلة لابن السنى، وكتاب آداب السامع والراوى للخطيب، وأجزاء كثيرة غير ذلك نقلت ذلك جميعه من خط الشيخ رحمه الله تعالى، وقرئ عليه البخارى ومسلم بدار الحديث الأشرفية سماعاً وبحثاً، وحضرت مسلماً وأكثر البخارى وقطعة من سنن أبى داود، وقرئ عليه الرسالة للقشيري، وصفوة الصفوة، وكتاب الحجة على تارك المحجة لنصر المقدسى سماعاً وبحثاً، وحضرت معظم ذلك، وعلقت عنه أشياء فى ذلك وغيره فرحمه الله ورضى عنه.

فصل

فى شيوخه الذين سمع منهم

سمع أبا الفرج عبد الرحمن بن أبى عمر محمد بن أحمد المقدسى وهو أجل شيوخه، وأبا محمد إسماعيل بن أبى إسحاق إبراهيم بن أبى اليسر، وأبا العباس أحمد بن عبد الدائم، وأبا البقاء خالد النابلسى، وأبا محمد عبد العزيز بن أبى عبد الله محمد بن عبد المحسن الأنصارى، والضياء بن تمام الحنفى، والحافظ أبا

الفضل محمد بن محمد البكرى، وأبا الفضائل عبد الكريم بن عبد الصمد خطيب دمشق وأبا محمد عبد الرحمن بن سالم بن يحيى الأنبارى، وأبا زكريا يحيى بن أبى الفتح الصيرفى الحرانى، وأبا إسحاق إبراهيم بن على بن أحمد بن فضل الواسطى وغيرهم.

وسمعت أنا من معظم شيوخه.

فصل

فيمن سمع منه

وسمع منه خلق كثير من العلماء والحفاظ والصدور والرؤساء وتخرج به خلق كثير من الفقهاء، وسار علمه وفتاويه فى الآفاق، ووقع على دينه وعلمه وزهده وورعه ومعرفته وكرامته الوفاق، وانتفع الناس فى سائر البلاد الإسلامية بتصانيفه، وأكبوا على تحصيل تواليفه حتى رأيت من كان يشتوها فى حياته مجتهدًا على تحصيلها والانتفاع بها بعد وفاته فرحمه الله ورضى عنه، وجمع بيننا وبينه فى جناته.

فصل

فى شغل أوقاته كلها بالعلم والعمل

ذكر لى رحمه الله أنه كان لا يضيع له وقتًا فى ليل ولا فى نهار إلا فى وظيفة من الاشتغال بالعلم حتى فى ذهابه فى الطريق ومجيئه يشتغل فى تكرار محفوظه أو مطالعة، وأنه بقى على التحصيل على هذا الوجه نحو ست سنين.

ثم اشتغل بالتصنيف والاشتغال والإفادة والمناصحة للمسلمين وولاتهم مع ما هو عليه من المجاهدة بنفسه، والعمل بدقائق الفقه والاجتهاد على الخروج من خلاف العلماء وإن كان بعيدًا، والمراقبة لأعمال القلوب وتصفيتها من الشوائب، يحاسب نفسه على الخطرة بعد الخطرة، وكان محققًا فى علمه وفنونه مدققًا فى علمه وكل شئونه حافظًا لحديث رسول الله ﷺ عارفًا بأنواعه كلها من صحيحه وسقيمه وغريب ألفاظه وصحيح معانيه واستنباط فقهه، حافظًا لمذهب الشافعى وقواعده وأصوله وفروعه، ومذاهب الصحابة والتابعين، واختلاف العلماء وفاقهم وإجماعهم، وما اشتهر من ذلك جميعه، وما هجر، سالكًا فى كلها ذكر طريقة السلف.

قد صرف أوقاته كلها فى أنواع العلم والعمل فبعضها للتصنيف وبعضها للتعليم، وبعضها للصلاة، وبعضها للتلاوة، وبعضها للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

ذكر لى صاحبنا أبو عبد الله محمد بن أبى الفتح البعلى الحنبلى الفاضل نفع الله به فى حياة الشيخ رضى الله عنه قال: كنت ليلة فى أواخر الليل بجامع دمشق والشيخ واقف يصلى إلى سارية فى ظلمة وهو يردد قوله تعالى: ﴿وَقُفُّواْ لَهُمْ مَّسْئُلُونَ﴾ [الصافات: ٢٤] مرارًا بحزن وخشوع، حتى حصل عندى من ذلك شئ الله به عليهم، وكان رضى الله عنه إذا ذكر الصالحين ذكرهم بتعظيم وتوقير واحترام وسودهم وذكر مناقبهم وكراماتهم.

فصل

فى كراماته

ذكر لى شيخنا العارف القدوة المسلك ولى الدين أبو الحسن على، المقيم بجامع بيت لها خارج دمشق، قال: كنت مريضًا بمرض يسمى (القرس) فى رجلى فعادنى الشيخ محبى الدين - قَدَسَ الله روحه - فلما جلس عندى شرع يتكلم فى الصبر قال: فكلما تكلم جعل الألم يذهب قليلًا قليلًا فلم يزل يتكلم فيه حتى زال جميع الألم، كأن لم يكن قط.

قال: وكنت قبل ذلك لم أتم الليل كله من الألم، فعرفت أن زوال الألم من بركته رضى الله عنه.

وذكر لى صاحبنا فى القراءة على الشيخ رضى الله عنه لمعرفة السنن والآثار للطحاوى الشيخ العلامة المفتى رشيد الدين إسماعيل بن المعلم الحنفى رحمه الله قال: كنت عذلت الشيخ محبى الدين رضى الله عنه فى عدم دخوله الحمام وتضييق عيشه فى أكله ولبسه وجميع أحواله.

وقلت له: أخشى عليك مرضًا يعطلك عن أشياء أفضل مما تقصده قال: فقال: إن فلانًا صام وعبد الله تعالى حتى اخضر عظمه.

قال: فعرفت أنه ليس له غرض فى المقام فى دارنا هذه ولا يلتفت إلى ما نحن فيه.

ورأيت رجلًا من أصحابه قشر له خيارة ليطعمه إياها، فامتنع عن أكلها، وقال:

أخشى أن يربط جسمي، فيجلب النوم.
 وكان رضى الله عنه لا يأكل فى اليوم واليلة إلا أكلة واحدة بعد العشاء الآخرة،
 ولا يشرب إلا شربة واحدة عند السحر، وكان لا يشرب الماء المبرد وكان لا يأكل
 فاكهة دمشق، فسألته عن ذلك فقال: دمشق كثيرة الأوقاف والأمالك من هو تحت
 الحجر شرعًا والتصرف لهم لا يجوز إلا على وجه الغبطة والمصلحة، والمعاملة فيها
 على وجه المساواة، وفيها اختلاف بين العلماء: فمن جوزها قال جوزها بشرط
 المصلحة والغبطة لليتيم والمحجور عليه، والناس لا يفعلونها إلا على جزء من ألف
 جزء من الثمرة للمالك، فكيف تطيب نفسى بأكل ذلك، وقال لى الشيخ العارف
 المحقق المكاشف أبو عبد الرحيم محمد الإخيمى قدس الله روحه ونور ضريحه:
 كان الشيخ محبى الدين رضى الله عنه سالكًا منهاج الصحابة رضى الله عنهم،
 ولا أعلم أحدًا فى عصرنا سالكًا على منهاجهم غيره.

وكتب شيخنا أبو عبد الله محمد بن الظهير الحنفى الإربلى شيخ الأدب فى وقته
 رحمه الله تعالى كتاب العمدة فى تصحيح التنبيه للشيخ قدس الله روحه وسألنى
 مقابلته معه بنسختى ليكون له رواية عنه منى، فلما فرغنا من ذلك قال لى: ما وصل
 الشيخ تقى الدين بن الصلاح إلى ما وصل إليه الشيخ محبى الدين من الفقه والعلم
 والحديث واللغة وعذوبة اللفظ والعبارة.

فصل

فى كتبه

صنف - رحمه الله - كتبًا فى الحديث والفقه عم النفع بها، وانتشر فى أقطار
 الأرض ذكرها، منها: المنهاج فى شرح صحيح مسلم، ومنها المبهمات، ورياض
 الصالحين، والأذكار، وكتاب الأربعين، والتيسير فى مختصر الإرشاد فى علوم
 الحديث. ومنها الإرشاد، ومنها التحرير فى ألفاظ التنبيه، والعمدة فى تصحيح
 التنبيه، والإيضاح فى المناسك، والإيجاز فى المناسك، والمناسك الثالث والرابع
 والخامس والسادس، ومنها التبيان فى آداب حملة القرآن ومختصره، ومنها مسألة
 الغنيمة، وكتاب القيام، ومنها كتاب الفتاوى ورتبته أنا، ومنها الروضة فى مختصر
 شرح الرافعى، ومنها كتابنا هذا: المجموع فى شرح المذهب إلى باب المصرة.

ومنها كتب ابتدأها ولم يتمها، عاجلته المنية: قطعة في شرح التنبيه، وقطعة في شرح الوسيط، وقطعة في شرح البخاري، وقطعة يسيرة في شرح سنن أبي داود، وقطعة في الإملاء على حديث الأعمال بالنيات، وقطعة في الأحكام، وقطعة كبيرة في التهذيب للأسماء واللغات، وقطعة مُسوَّدة في طبقات الفقهاء، ومنها قطعة في التحقيق في الفقه إلى باب صلاة المسافرين، ومنها كتاب المنهاج في مختصر المحرر للرافعي وشرح ألفاظ منه، ومسودات كثيرة. ولقد أمرني مرة ببيع كراريس نحو ألف كراس بخطه وأمرني بأن أقف على غسلها في الوراقة، وخوفني إن خالفت أمره في ذلك فما أمكنتني إلا طاعته وإلى الآن في قلبي منها حسرات.

ولما اختصر المحرر للرافعي رحمه الله المسمى بالمنهاج حفظه بعد موته خلق كثير، ووقف عليه في حياته شيخنا الأديب الفاضل رشيد الدين أبو حفص عمر بن إسماعيل بن مسعود الفارقي شيخ الأدب في وقته، فامتدحه بأبيات حسنة، ووقف عليها الشيخ بخطه:

اعتنى بالفضل يحيى فاغتنى	عن بسيط ووجيز نافع
وتحلى بتقاء فضله	فتجلى بلطف جامع
ناصرًا أعلام علم جازمًا	بمقال رافعًا للرافعي
وكان ابن الصلاح حاضر	وكان ما غاب عنا الشافعي

قال شيخنا العلامة حجة العرب شيخ النحاة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجبائي رحمه الله وذكر المنهاج لي بعد أن كان وقف عليه: والله لو استقبلت من عمري ما استدبرت لحفظته، وأثنى على حسن اختصاره وعذوبة ألفاظه.

فصل

في قناعته وتواضعه واستعداده للموت

وكان رحمه الله لا يأخذ من أحد شيئًا، ولا يقبل إلا ممن تحقق دينه ومعرفته، ولا له به علة من إقراء أو انتفاع به قاصدًا الخروج من حديث القوس والجزاء في الدار الآخرة وربما أنه كان يرى نشر العلم متعينًا عليه مع قناعة نفسه وصبرها، والأمور المتعينة لا يجوز أخذ الجزاء عليها في الدار الدنيا بل جزاؤه في الدار الآخرة شرعًا كالقرض الجار إلى منفعة فإنها حرام باتفاق العلماء.

وكنـت جالسًا بين يديه قبل انتقاله بشهرين ونحوها، وإذا بفـقير قد دخل عليه وقال: الشيخ فلان يسلم عليك من بلاد صرخد، وأرسل معي هذا الإبريق لك، فقبله الشيخ وأمرني بوضعه في بيت حوائجه، فتعجبت منه لقبوله فـشعر بتعجبـي وقال: أرسل إلى بعض الفقراء زربولا وهذا إبريق فهذه آلة السفر.

ثم بعد أيام يسيرة كنت عنده فقال لي قد أذن لي في السفر، فقلت كيف أذن لك؟ قال: بينما أنا جالس هنا يعني بيته في المدرسة الرواحية وقدامه طاقة مشرفة عليها مستقبل القبلة إذ مر على شخص في الهواء من هنا ومر كذا (يشير من غرب المدرسة إلى شرقها) وقال قم سافر لزيارة بيت المقدس. وكنـت حملت كلام الشيخ على سفر العادة فإذا هو السفر الحقيقي. ثم قال: قم حتى نودع أصحابنا وأحبابنا فخرجت معه إلى القبور التي دفن بها بعض مشايخه فزارهم وقرأ شيئًا ودعا وبكى ثم زار أصحابه الأحياء كالشيخ يوسف الفقاعى والشيخ محمد الإخميمى وشيخنا الشيخ شمس الدين بن أبى عمر شيخ الحنابلة، ثم سافر صبيحة ذلك اليوم، وجرى معه وقائع، ورأيت منه أمورًا تحتمل مجلدات، فسار إلى نوى، وزار القدس والخليل عليه السلام ثم عاد إلى نوى، ومرض عقب زيارته بها في بيت والده فبلغنى مرضه، فذهبت من دمشق لعيادته ففرح رحمه الله بذلك ثم قال: ارجع إلى أهلك وودعته وقد أشرف على العافية يوم السبت العشرين من رجب سنة ست وسبعين وستمائة ثم توفى ليلة الأربعاء المتقدم ذكرها الرابع والعشرين من رجب فبينما أنا نائم تلك الليلة إذا مناد ينادى على سدة جامع دمشق فى يوم الجمعة الصلاة على الشيخ ركن الدين الموقع، فصاح الناس لذلك النداء فاستيقظت فقلت: إنا لله وإنا إليه راجعون، فلم يكن إلا ليلة الجمعة عشية الخميس إذ جاء الخبر بموته رحمه الله، فنودى يوم الجمعة عقيب الصلاة بموته وصلى عليه بجامع دمشق، وتأسف المسلمون عليه تأسفًا بليغًا - الخاص العام والمادح والذام - ورثاه الناس بمراثى كثيرة سيأتى ذكرها آخر هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

فصل

فى مواجهته الملوك والجبابرة بالإنكار

وكان مواجهًا للملوك والجبابرة بالإنكار لا تأخذه فى الله لومة لائم، وكان إذا عجز عن المواجهة كتب الرسائل، وتوصل إلى إبلاغها.

ثم ذكر ابن العطار الرسائل السالفة الذكر.

ثم قال: وله رضى الله عنه رسائل كثيرة فى كليات تتعلق بالمسلمين وجزئيات، وفى إحياء سنن نيرات، وفى إماتة بدع مظلمات، وله كلام طويل فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مواجهًا بها أهل المراتب العاليات.

قال لى المحدث أبو العباس أحمد بن فرح الإشبلى رحمه الله وكان له ميعاد على الشيخ قدس الله روحه يومى الثلاثاء والسبت، يوم يشرح فى صحيح البخارى، ويوم يشرح فى صحيح مسلم، قال: كان الشيخ محبى الدين قد صار إليه ثلاث مراتب كل مرتبة منها لو كانت لشخص شدت إليه آباط الإبل من أقطار الأرض:

المرتبة الأولى: العلم والقيام بوظائفه.

المرتبة الثانية: الزهد فى الدنيا وجميع أنواعها.

المرتبة الثالثة: الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

فصل

فى ذكر المراثى التى رثاه بها العلماء

قرأت على شيخنا العلامة شيخ الأدب أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عمر بن أبى شاكِر الحنفى الإربلى رحمه الله وكان مدرسًا للقيمازية بدمشق قلت - رضى الله عنك - وكان ذلك فى العشر الأول من شعبان سنة ست وسبعين وستمائة: [من البسيط]

وخاب بالموت فى تعميرك الأملُ
وساءها فَقْدُكَ الأسحار والأصلُ
مسدّدًا منك فيه القولُ والعملُ
لا يعتريك على تكراره مَلَلُ
وأنت باليُمن والتوفيق مُشْتَمِلُ

عز العزاء، وعم الحادث الجلل
واستوحشت بعد ما كنت الأنيس لها
قد كنت للدين نورًا يستضاء به
وكنت تتلو كتاب الله معتبرًا
وكنت فى سنة المختار مجتهدًا

وكنْتَ زِينًا لِأَهْلِ الْعِلْمِ مُفْتَحَرًا
 وَكَنْتَ أَسْبَغَهُمْ ظِلًّا إِذَا اسْتَعَرْتَ
 كَسَاكَ رَبِّكَ أَوْصَافًا مَجْمَلَةً
 أَسْلَى كِمَالَكَ عَنْ قَوْمٍ مَضَوْا بِدَلَا
 فَمِثْلُ فَقْدِكَ تَرْتَاعُ الْعُقُولُ لَهُ
 زَهْدَتْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا وَزَخَرَتْهَا
 أَعْرَضَتْ عَنْهَا احْتِقَارًا غَيْرَ مُحْتَفِلٍ
 عَزَفَتْ عَنْ شَهَوَاتٍ مَا لِعَزْمٍ فَتَى
 أَسْهَرَتْ فِي الْعِلْمِ عَيْنًا لَمْ تَذُقْ سِنَةً
 يَا لَهْفٍ حِفْظٍ عَظِيمٍ كُنْتَ بِهَجَّتِهِ
 وَطَالِبُو الْعِلْمِ مِنْ دَانٍ وَمُغْتَرِبٍ
 حَارُوا لِغَيْبَةِ هَادِيهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ
 تُرَى دَرَى تُرْبِهِ مِنْ غَيْبَوِهِ بِهِ
 عَنْهُ شُغْلُهُمْ دَهْرًا وَعَادَ لَهُمْ
 يَا مُحْيِيَ الدِّينِ كَمْ غَادَرْتَ مِنْ كِبَدٍ
 وَكَمْ مَقَامٍ كَحَدِّ السِّيفِ لَا جَلَدٍ
 أَمَرْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ مُنْتَضِيًا
 وَكَمْ تَوَاضَعْتَ عَنْ فَضْلٍ وَعَنْ شَرَفٍ
 عَالَجْتَ نَفْسَكَ وَالْأَدْوَاءَ شَامِلَةً
 بَلَغْتَ بِالتَّعَبِ الْفَاقِي رَضَى مَلِكُ
 ضَيْفُ الْكَرِيمِ جَدِيرٌ أَنْ يُضَافَ لَهُ
 بَرَرْتُ أَضْلِيكَ فِي دَارِيكَ مُحْتَسِبًا
 فَجَعْتَ بِالْأَمْسِ لَيْلًا كُنْتَ سَاهِرَهُ
 وَحَالَ نَوْرُ نَهَارٍ كُنْتَ صَائِمَهُ
 لَا زَالَ مَثْوَاكَ مَثْوَى كُلِّ عَارِفَةٍ
 إِلَى مَتَى بَغَرُورُ نَظْمَتَيْنِ وَلَا إِلَى
 وَلَا حِمَى مِنْ حِمَامٍ جَخْفَلٍ لَجِبَ

عَلَى جَدِيدِ كَسَاهِمِ ثَوْبِكَ السَّمَلِ
 هَوَاجِرُ الْجَهْلِ وَالْإِظْلَالِ يَنْتَقِلُ
 يَضِيقُ عَنْ حَصَرِهَا التَّفْصِيلُ وَالْجَمْلُ
 وَعَنْ كِمَالِكَ لَا مُسْلٍ وَلَا بَدَلِ
 وَفَقْدُ مِثْلِكَ جَرَحَ لَيْسَ يَنْدِمِلُ
 عَزَمًا وَحَزَمًا فَمَضْرُوبُ بَكِ الْمِثْلِ
 وَأَنْتَ بِالسَّعَى فِي أَخْرَاكِ مُحْتَفِلُ
 بِهَا سِوَاكَ إِذَا عَنَتْ لَهُ قَبْلُ
 إِلَّا وَأَنْتَ بِهِ فِي الْحُلْمِ مُشْتَفِلُ
 وَحَلِيهِ فَعَرَاهُ بَعْدَكَ الْعَطْلُ
 نَالُوا بِبَيْمَنِكَ مِنْهُ فَوْقَ مَا أَمَلُوا
 لَفَرَطُ حُزْنٍ عَلَيْهِ السَّهْلُ وَالْجَبَلُ
 أَوْ نَعَشَهُ مِنْ عَلَى أَعْوَادِهِ حَمَلُوا؟
 بَلَاعِجُ الْوُجْدِ عَنْ أَشْغَالِهِمْ شَغْلُ
 حَرَى عَلَيْكَ وَعَيْنٍ دَمْعُهَا هَظْلُ
 يَقْوَى عَلَى هَوَاؤِهِ فِيهِ وَلَا جَدْلُ
 سَيْفًا مِنَ الْعَزْمِ لَمْ يُصْنَعْ لَهُ خَلْلُ
 وَهَمَّةُ هَامَةِ الْجَوَازِ تَنْتَعِلُ
 حَتَّى اسْتَقَامَتْ وَحَتَّى زَالَتْ الْعِلَلُ
 ثَوَابُهُ فِي جَنَّاتِ الْخُلْدِ مَتَّصِلُ
 إِلَى الْكَرَامَةِ مِنْ أَلْطَافِهِ نُزْلُ
 فَقَدْ تَكَافَأَ فِيكَ الْحُزْنُ وَالْجَدَلُ
 لِلَّهِ وَالنَّوْمِ قَدْ خِيطَتْ بِهِ، الْمُقْلُ
 إِذَا الْهَجِيرُ بَنَارُ الشَّمْسِ مُشْتَعِلُ
 وَرَوْضَةُ النَّضْرِ مِنْ سُحْبِ الرِّضَا خَضِلُ
 حَمْلُوكَ رُدُّ الرَّدَى عَنْهُمْ وَلَا الرُّسْلُ
 وَلَا حَصُونُ مَنِيعَاتٍ وَلَا قُلْلُ

يا ساهمًا لاهيًا عن هولٍ مصرعه وضاحك السنّ منه يضحك الأجلُ
لا تُخل نفسك من زاد فإنك من حين الولاد مع الأنفاس مُرحلُ
وما مقام يديم السير يتبعه إلى محل تلاه سائقٌ عجلُ
قال شيخنا ناظمها نجزت بحمد الله تعالى ومنه خمسة وثلاثون بيتًا.
والجلل (بفتح الجيم): هو الأمر العظيم، ويستعمل في الحقير، وينصرف إلى أحدهما بالقرينة له.

قال: فقدك مرفوع الدال تقديره:
واستوحشت الأقدار، وساءها الفقد.
السمل - بفتح الميم -: هو الخلق.
عزفت: أى ملت بكراهة.
عنت أى عرضت. اللهف: الخور.
العطل (بفتح العين والطاء): هو ضد التحلى.
هامة الجوزاء: أعلاها.

بلاعج (بكسر الباء الموحدة) يعارض وهو الحرق.
بررت أصليك فى الدارين: من حيث إنهما صبرا على موته فأثبوا عليه.
ثم رثاه بأخرى، وخصنى بها وأرسلها إلى تعزية لى به لأنى كنت سرت إلى نوى
صحبة قاضى القضاة أبى المفاخر محمد بن عبد القادر الأنصارى رحمه الله لتعزية
والده وأقاربه، وأقمت عندهم أياما فلما عدت إلى دمشق كتبها وأرسلها رحمهم الله
تعالى: [من الكامل]

نبأ أصم به وأصمى الناعى فجنى على الأبصار والأسماع
عَدَّت النفوس به شعاعًا إذ بدَّت شمس الضحى حُزنًا بغير شعاع
أودى بها خوفُ التفرق قبله ما أشبه الأوجال بالأوجاع
حل المصابُ برب كل فضيلة رياء كل ثنية طلاع
هادٍ إلى السنن القويم وسنة ال هادى جميل مناقب ومساع
يحيى الذى أحيا الفضائل سغيه وهدى ببارق ذهنه اللماع
القائت القوام والصوام والسد ساعى بخطو فى العلوم وساع
هانت على همم له إليه لكنها عزت على الأطماع

وإلى سبيل الحق أفضل داع
 فى كل صالحة وأطول باع
 محمودة الأجناس والأنواع
 عن رثية الأشعار والأشجاع
 وثبوتها بشهادة الإجماع
 وفعاله وموفق الاتباع
 إذ كان خير ذخيرة ومتاع
 وعلى الأسى محنية الأضلاع
 بالصالحات ليله قطاع
 مولاه لا جزع ولا مرتاع
 ومنازل منه خلت ورباع
 رَضوان رَوْضًا دائم الإمراع

ما زال أَوْحد دهره فى عصره
 طَالَ الْوَرَى طَرًّا بأعلى همة
 وشاهم متحققًا بمعارف
 خَبَر جليل جل فى تأبينه
 قد جُمعت فيه خلال سميّه
 نعم الموفق كان فى أقواله
 فقدته والآمال فيه فسيحة
 باتت لفقد حُثوه فى وحشة
 طوبى له من واصل حسناته
 لقى المنون لقاء مرتاح إلى
 يا لهف من كان السعيد بقره
 لا زال مثواه بصوب سحائب الرز

وقرأ الصدر الرئيس الفاضل أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن مصعب رحمه الله
 بدار الحديث النورية مراثاة نظمها وأنا أسمع، وكان قرأ على الشيخ قدس الله روحه
 قطعة من المنهاج فى مختصر المحرر، واستنسخ الروضة له، وقابلت له بعضها مع
 الشيخ، وأصلحت بإملائه رضى الله عنه مواضع منها، وهى: [من الطويل]

لَفَقَد امرئ كُلَّ البرية تَبْكِيه
 وتَقَواه فيما كان يُبْدَى وَيُخْفِيه
 إلى عيشها فالله لا شك يَرْضِيه
 وتجريده فى الناس مثل يُدَانِيه
 وتابعهم هَذِيًا فمن ذا يُنَاوِيه
 جَهُول ويَهْدِيه السبيل ويَكْفِيه
 علوم يوفيه الجواب ويَدْنِيه
 وإن ضل عن قصد المحجة يَهْدِيه
 ويجلسه بالقرب منه وَيُفْتِيه
 وأبدع منها ما يقول وَيُمْلِيه
 يصنف فى هذا وهذاك يَرْوِيه

أَكْثَم حُزْنِي والمدامع تُبْدِيه
 رأى الناسُ منه زهدًا يحيى سَمِيّه
 ولم يَزُضْ بالدنيا ولا مَال لحظة
 فليس له فى زهده وخشوعه
 تحلى بأوصاف النبى وصَحْبِه
 وشمر عن ساق اجتهاد يُعْلِم الـ
 وكان رءوفًا بالضعيف وطالب الـ
 يسر إذا ما سَدَّد الخصم حجة
 ومن جاء يستفتيه يدنى محله
 تصانيفه فى كل علم بديعة
 حديث رسول الله والفقه ذَابِه

ويتلو كتاب الله سرًا وجهرة
 يرى الموت حلواً في إماتة بدعة
 فطوبى له ما شأنه طيب مطعم
 وأثر مع فقر به وخصاصة
 تفرق في أهل العلوم محاسن
 شكى فقده عِلْم الحديث وحفظه
 ولاخ على وجه العلوم كآبة
 قَضَى وله علم يجدد ذكره
 وعم بلاد المسلمين مصابه
 وكم نلت من خيرية في حياته
 وما كنت أرجو أن أؤخر بعده
 فلو أنه يفدى بأهلى وجيرتى
 ولكنه الموت الذى قهر الورى
 إذا عدم الإسلام أشرف أهله
 فحيا الحيا قبرًا به راح ساكنًا

وورثاه الفقيه الفاضل الإمام الصدر الرئيس نجم الدين أبو العباس أحمد بن شيخنا
 عماد الدين أبى عبد الله محمد بن أمين الدين سالم بن الحسن بن هبة الله بن
 محفوظ بن صصرى التغلبى (بالتاء المثناة والغين المعجمة) البلدى فى شعبان سنة
 ست وسبعين وستمائة وعته بعض مشايخه على ذلك، فبلغنى أنه أجاب عته بأنك
 إذا مت رثيتك بأحسن منها، فلما كان فى سنة اثنتين وسبعمائة ولى قضاء قضاء الشام
 ففضل وحضر مجلسى للحديث بدار الحديث النورية رحم الله واقفها فى جمادى
 الأولى، فأمرت قارئ الحديث أن يقرأها عليه ليسمعها الحاضرون منه، وتبركًا بذكر
 الشيخ قدس الله روحه، وسمعتها معهم لأروىها عنه لمن طلب ذلك إن شاء الله
 تعالى، وتجاوز الرواية عن الأحياء بلا كراهة عند جمهور العلماء وكرهها الشافعى
 رضى الله عنه خوف نسيان المروى عنه واتهام الراوى، والله أعلم [من الطويل]
 أعينى جدًا بالدموع الهوامل
 وجودى بها كالساريات الهوامل
 على الشيخ محيى الدين ذى الفضل والتقى
 وربّ الهدى والزهد حاوى الفضائل

على عالم بالنسك والدين عامل
 على عابد يبغى رضا الله فاضل
 فغالته منها حادثات الغوائل
 غَلِيلِي وَلَا مُطْفِئِ أَوَامِ مفاصلِي
 عديم نظير أو شبيه مساجل
 غزير عُباب ما له من سواحل
 سما عن مساوٍ أو عدل مماثل
 فَأَكْرَمَ به من دينٍ وَمُنَاضِلِ
 فلم يُلْه منها قط يوماً بطائل
 فَنُؤْلُهُ منها بأشرف نائل
 وناهيهـم عن منكرات وباطل
 وما عاقه عن قصده عدلٌ عاذل
 أنام مقام الذابلات العوامل
 بإنكاره عند الضحى والأصائل
 لمن لم يكن يصغى لأقوال قائل
 يُبْلِغُهُ إنكاره فى الرسائل
 فعوضه عن عاجلات بأجل
 بياق من الأخرى عديم معادل
 وذاك على الإخلاص أقوى الدلائل
 وقد كان فيه خير سَاعِ وفاعل
 وهاتيك والرحمنِ أفعال عاقل
 مصاب به من عالمين وجاهل
 وشغل بما فيه من الحزن شاغل
 بلفظ وجيز للمواعظ شامل
 بقول وعزم مثل حد المناضل
 ولا لحياء منكم وفواضل
 وبلغه منها أجلّ المنازل

على قانت بَر طهور مُوفِق
 على زاهد فى طاعة الله جاهد
 على راغب فى الدين قد رفض الدنا
 وسيلى دَمًا فالدمع ليس بنافع
 لقد كان فردًا فى الزمان مُكْمَلًا
 لقد كان بحرًا للفضائل طاميا
 لقد كان ذا فضل ونبل وسؤدد
 لقد كان عن دين الإله مناضلاً
 لقد كان فى الدنيا الدنية زاهداً
 لقد كان فى الأخرى العلية جاهداً
 لقد كان بالمعروف للناس آمراً
 فكم قام فى الإسلام حَقَّ قيامه
 وكم من مقام قام فيه بنصرة الـ
 وكم لذوى الجاهات واجه معلناً
 وكم بالهدى والحق شَافه مُنْكَرًا
 فَإِنَّهُ عَن رُؤْيَاهُ أَصْبَحَ عاجزاً
 تنزه عن دنياه يرجو إلهه
 وصد عن الفانى ليصبح فائزاً
 فلم يك من حظ له فى حياته
 ولم يك يسعى فى سوى الزهد والتقى
 ولم يك فعالاً سوى الخير والهدى
 تَعَزَّوْا جميع الناس عنه فكلكم
 فكم قام فيما نابكم من ملمة
 على قاصديكم بالنوائب منكرًا
 وكم ذب عنكم مرة وحماكم
 رجاء ثواب الله لا قصد سمعة
 فأسكنه الرحمن فى دار خلدته

ورثاه بعض فضلاء الحنفية رحمهم الله أجمعين: [من الطويل]

مصائب أصاب القلب والجفن أرقا
ورزء تغشى المسلمين بأسرهم
فأصمى صميم القلب من كل مسلم
ولم يعد قلب الشافعية نصله
لقد سدّد الرامى السهام ولم يكن
وخطب يجوب الأرض شرقا ومغربا
وعَمَّ جميع الأرض من كل وجهة
ومادت نواحي الأرض حزنا بأهلها
وضاق الفضاء الرحب حتى لقد غدا
وقد حكمت أيدي المنون بمن كسا
ومن كان للدين الحنيفي عصمة
ومن كان حليّا للزمان وأهله
لقد كان ركنا للشرعية مانعا
وعَيْنًا لأهل الرشد في المحل هاتلا
ونورا لدين الله يهدي ذوى العمى
وعضبا يصون الدين من كل ملحد
إذا ما انتضاه الشرع من أجل حادث
لقد هفت الأكباد منا كآبة
وأودى بها عظم المصائب ولو فُدى
فأصبحت الأقطار والكون كله
وأقفر ربع الزهد والجود والنهى
أسفت ولو رد القضاء تأسفُ
رثيتك لا أنى ظننتك ميتا
وكم ميت أحيبته بعد موته
وكم غامض أوضحت للناس غمضه
وكم شئت الأسماع درًا ولؤلؤا

وخطب أنى بالحزن والصبر فرقا
وسهم إلى عين الشريعة فوقا
وأصلى الحشا جمرا من الحزن محرقا
وإن كان قد عم المذاهب مطلقا
ليخطى به سهم المنون مفعوا
فأشام فى قطع البلاد وأعرقا
وإن خص من دون الأقاليم جلقا
وكادت قلوب الخلق أن تتمزقا
كسمّ خياط أو من السمّ أضيحا
على الدين والدنيا جمالا ورونقا
يرد العدا عنه وللعين مؤنقا
وعقد نظام العلم والحلم والتقى
يصان به الإسلام طوعا ومتقى
وصوتا على أهل الضلالة مصعقا
وبدر تمام فى سما الشرع مشرقا
وباغ صقيلا ماضى الحد مطلقا
فرى هامة الخطب الجسيم وفلقا
وطارت أسى من حزنها وتحرقا
لكانت له الأرواح من كلنا وقا
لفقدك محبى الدين يبداء سَمَلَقا
وربع الحجا والنسك والدين والتقى
لما كان مما بى إليك تطرقا
وكيف وإحياء العلوم هو البقا
فأصبح أبدى للصواب وأحذقا
وإن كان قد أعيا الإمام المحققا
إذا ما شجى فى مجلس منه منطلقا

بلفظ يفوق الماء منه عذوية
ومفتقرًا للعلم أغنيت فقره
وحيران في قَفْرِ من الغى بَلَقَع
وكم فاجر قد راضه بتلطف
أبا زكريا ليس للمرء ملجأ
فكل وإن طالت جريدة عمره
أحيى لو أن الموت يشبهه عن فتي
وما مد صَرف الدهر نحوك باعه
فكم موطنٍ قد قُمتَ فيه مجاهدًا
لئن كان قد وارى الثرى حسن خلقه
وكيف يوارى الترب علمًا غدا به
فَطُوبَى لقبر ضمه فَلَقَدْ غدا
سقى قبره صوبا غمام ورحمة

بل اللؤلؤ الرطب الأنيق المنمقا
فأضحى غنيا بعد أن كان مملقا
هداه إلى سبل الرشاد وطرقا
فعوض عن ذاك الفجور به تقا
يرد الردى عنه ولو جر فيلقا
سينسخ في درج المنون محققا
ثبات جَنَان لائثنى عنك أخرقا
ولا ضم جَنِيكَ الصفيح مُطبَقا
وطرف الردى فيه إليك محدقا
فغير مطيق أن يوارى التخلقا
على سَعَة صدر البسيطة ضيقا
يُبَاهى به دار المقامة والبقا
إذا قيل أن قد أقلعا عنه أغدقا

ورثاه صاحبنا الفقيه الفاضل أبو عبد الله محمد المنبجى، نفع الله به، أحد فقهاء
المدرسة الناصرية بدمشق المحروسة والساكن بها شاعر أديب مفلح [من الكامل]
سُبُل العلوم تقطعت أسبابها
لمصيبة عز العزاء لها كما
يأبىها الحَبر الذى من بعده
أضحى على الدنيا لَفَقْدك وخشة
مُسوَدَة أيامها مُتَغَيَّر
لله أى بحار فضل غُيِضت
مَن للمسائل أغضلت من للفتا
مَن للثقى مَن للحيا مَن للحجا
قد كان ذا سمت يقر بحسنه
ومناقب مثل الكواكب سافر
حسناته أريت على قطر الحيا
ما عذر أجفان عليه لم يدم

وتعطلت من حليها طلابها
فى الناس قد جلث وجل مُصابها
كل الفضائل أُغْلِقَتْ أبوابها
ما اعتادها من قبل ذا أربابها
أحوالها مستوحش محرأبها
من بعد ما زخرت وعج عبابها
وى أشكَلت عن أن يرد جوابها
طويث لَفَقْد أليفها أثوابها
فى العالمين شيوخها وشبابها
عنها لحظ الناظرين نقابها
فلأجل ذلك أتعبت كتابها
بنجيع دمع حسرة تسكابها

تُبًا لدنيا لا يدوم سرورها
 فنعيمها أتى نظرت شقاؤها
 وكذا المنون إذا اعتبرت مطية
 فانظر لنفسك أيها المغرور من
 فى موقف للناس صعب لم تفد
 واسلك كمحى الدين سُبُل سلامة
 عَزَفَتْ عن الدنيا الدنية نفسه
 وتخير الباقي على الفانى وما
 أطببت فى نَظْمى المرائى بعده
 فسقى ضريعًا حل فيه رحمة
 وأحله الرحمن على جنة
 ورثاء قارئ دار الحديث الأشرفية والآخذ عنه، الشيخ الفاضل المحدث أبو
 الفضل يوسف بن محمد بن عبد الله الكاتب الأديب المصرى ثم الدمشقى.
 وقال: نظمها راثيًا مشايخى رحمهم الله تعالى. وسمعتها من لفظه وهى: [من
 الكامل]

الحَمْدُ لله العظيم الهادى
 ربّ علا فى مجده وجلاله
 جل الذى هو واحد فى ملكه
 خلَقَ الورى والخلق إظهارًا لما
 قسم الخلائق كيف شاء فكلهم
 فقضى لمن قد شاء بالإبعاد
 وقضاؤه عدلٌ فليس بجائر
 رحم الأنام فأرسل الرسل الكرا
 والله شرفنا بفضل نبينا الـ
 فأتى بقرآن عظيم باهر
 وحديثه يشفى الصدور ونوره
 وأقام للدين المبين أئمة
 جلّت محامده عن التعداد
 عمن يضاهيه من الأنداد
 من غير صاحبة ولا أولاد
 يخفى من الملك العظيم البادى
 ملك له من رائح أو غادى
 وقضى لمن قد شاء بالإسعاد
 إذ كان مالکهم بلا ترداد
 م الراشدين بواضح الإرشاد
 مبعوث حقًا رحمة لعباد
 فيه الهدى أكرم به من هاد
 تحيا القلوب به ويروى الصادى
 تهدى الورى فهم نجوم بلادى

ومماتهم علم لقرب معاد
 قد جاء ذاك عن النبي الهادى
 نورُ العباد وعصمة الرواد
 وبقية العلماء والعبادِ
 وكذا (السخاوى) الرحيب النادى
 حبر الخطيب ملقب بعماد
 فى كل علم ثابت الأطوادِ
 ويفقهه الفقها مع الزُهادِ
 نصر الشريعة دائماً بجهاد
 لخلوِّها من فضله المعتاد
 قد كنت فيه جهيد النقاد
 أو من حديث عُذِّ فى الأفراد
 أو كان موضوعاً لذى إلحاد
 أو من يعرف عِلَّةَ الإسنادِ
 بين الأنام كثيرة التُّردادِ
 وسهرت غير ممتع برقاد
 يُلقى عليك دقائق الإيراد
 فكتبت عند الله فى الزهاد
 منه تهجده على الآباد
 ما كان أبردها على الأكباد
 ودفعت عنه شبهة المراد
 ونشرت أخبار النبي الهادى
 نص القرآن بذهنك الوقاد
 من بعد أنس خالص وودادِ
 فيه بشرح شارح لفؤاد
 بمشورة تأتى بكل رشاد
 تسقى بك الأرضون عند جماد

فوجودهم بين الخلائق رحمة
 فالعلم مقبوض بقبض نفوسهم
 فلقد فقدنا سادة فى دهرنا
 ابن الصلاح إمامنا حبر الورى
 والشيخ (عز الدين) أوجد دهره
 وكذا أبو عمرو الإمام وشيخنا الـ
 وكذا شهاب الدين شيخ بارع
 وكذلك مُحِى الدين فاق بزُهده
 القانت الأواب والخبر الذى
 تَبْكِيه دارُ للحديث وأهلها
 لم يَبْقَ بعدك للصحيح مُعرَف
 من ذا يبين مرسلًا من مُسند
 أو كان مقطوعاً ضعيفاً مُعضلاً
 أو من يبين مُنكَراً فى مَثْنِيهِ
 من ذا لدفع المنكرات وقد عَدَّتْ
 أنهكت جسمك بالصيام مواظباً
 تشفى النفوس إذا أجبت سؤال من
 وزهدت فى الدنيا وفى لذاتها
 يبكيه جامع جَلَّقَ لما خلا
 يا حبذا تلك الخلائق والنهى
 ونصرت دين الله وحذك جاهداً
 حتى حصلت على علوم جمة
 بالواضحات من الأدلة جُلُّها
 أوحشت جَلَّقَ إذ فقدت وأهلها
 يَبْكِيه صَحْب كان يجمع شملهم
 يا حبذا من مستشار ناصح
 قد كنت عَيْنًا للبلاد وأهلها

قد كنت نورًا للبلاد وأهلها
فبكيت له ثوى بشرى نوى
فلقد سلبناه وبدل قربه
قد كان تسلينا مجالس علمه
أترى تعود لنا ليالى أنسكم
حقّ البكاء على الأنام لفقدكم
تركوا منازلهم وساروا سرعة
عَدت المنون عليهم فتتابعوا
ماذا أوْمل بعدهم من لذة
يا صائرا هذا المصير ألا استفق
واعمل لنفسك قبل سكتاك الثرى
لا تستطيع إذن لنفسك حيلة
ما الناس إلا غافلون عن الهدى
يا رب فاجبر كسرهما فيمن مضى
واختم لنا بالخير عند مماتنا
والحمد لله المهيمن دائماً
والآل والأصحاب ثم سلامه

قد عاد بعدك مبدلاً بسواد
ونأى فقد أصمى صميم فؤادى
لما حواه لحدّه ببعاد
عن سالف الآباء والأجداد
هيهات لكن ذاك يوم معاد
حزناً وحق تفتت الأكباد
تترى كأنهم حادهم حادى
فكأنما كانوا على ميعاد
تبقى وهم كانوا جميع فؤادى
من غفلة تردى وطول رقاد
وتصير فى لحد من الألحاد
واحذر إلهك فهو بالمرصاد
فى هذه الدنيا سوى الزهاد
منهم وأيقظنا للاستعداد
أنت الكريم وملجأ القصاد
ثم الصلاة على النبى الهادى
ما غردت ورق على الأغواد

وقال الشيخ الفاضل المحدث أبو الحسن على بن المظفر بن إبراهيم الكندى يرثى
شيخنا الإمام العلامة الحافظ المفتى الزاهد الورع أنموذج الطراز الأول محبى الدين
النوى الشافعى رضى الله عنه متقرباً بذلك إلى الله سبحانه وتعالى: [من الكامل]

سَنَدًا لأعلام الهدى وظهيرا
يُخشى مليكاً قاهراً وأميرا
بالباقيات الصالحات مُشيراً
نَصَحَ الورى لله أو مَعذورا
حَلًّا فَأَوْلَاهَا قلى ونفورا
يوماً لديه ولا النضار نضيرا
إذ قام ديجوراً وصام هجيرا

لَهْفى عليه سيداً وَخَصُورا
وَمُجَاهِداً ومجاهراً فى الله لا
وَمُشَيِّداً ركن الشريعة ناصحاً
ما إن يبالى راح معذولا إذا
عَفَ عن الدنيا وكم عرضت له
لم يصبح الورق المَزْخرف رائقاً
هجر الكرى والطيبات تورعاً

ما زال بر الوالدين شعاره
أخيا شريعة أحمد وأفاضها
يُفتى فيفتن كل خَبر علمه
ما مات (يحيى) إنما جبل هوى
ما غاب عنه عالم بل عالم
إن المدارس وحشة لفراقه
وكذا المساجد بالمصاييح انشت
يا من رآه وهو حي لو ترى
لرأيت ثم مُسَوِّغًا ومُسَوِّرًا
ذاك الشحوب من العبادة والأسا
تلك الزوايا والثياب الخشن قد
آهًا على الأواه والأواب من
والطاهر الأعراض والأغراض لا
من كان يستسقى بيمين دعائه
ودريئة عند الحوادث تتقى
ضمت نوى الجولان من أخلاقه
فالخصب حالف أرضها حتى كاذ
وتقدست بقُدومه من قُدسه

ورثاه الشيخ الفاضل أبو محمد إسماعيل البسطى، وتوفى رضى الله عنه بعد وفاة
الشيخ بأربعة وعشرين يومًا، ودفن من يومه بدمشق رضى الله عنه: [من الطويل]
فلست ترى إلا حزينًا مفكرًا
وجاهلهم يبكى لعرف تنكرا
ولكن هى الآجال لن تتأخرا
كما أورثته فى الجنان تبخترا
كما عطلت أوراقه والمحابرا
فلما انجلى ذاك الضياء تانثرا
فلما دنا منه الأفول تغيرا

رزية مُحى الدين قد عمت الورى
فطالبهم للعلم يبكى لفقده
عزيز علينا فقده وفراقه
فيا زورة قد أورثتنا تحيرا
لقد عطلت منا دروسًا عزيزة
وكنا كعقد وهو واسطة الضيا
وكان كبدر نحن هالة أفقه

وعاش الذى قد عاش وهو مجاهد
وفى رابع العشرين من رجب سرى
نوى ستره بعد الممات تواضعا
وبر أباه إذ فداه بروحه
تواضع عند الموت فازداد رفعة
وقاضى قضاة المسلمين سعى له
فتاويه كانت تستفاد بفعله
خميص الحشا مما به من قناعة
ذليل يساوى المؤمنين بليته
تحلى قميص العلم من فضل ربه
فيا عاتبيه فى رثاة طمرة
لقد شرح التنبيه شرحا مهذبًا
وأوضح فيه قدس الله روحه
وكم مشكلات عُجِّمَتْ فأزالها
ولا خاصم الأقران يوم جداله
قدير على شرح الكتاب بسرعة
تصدى لنقل العلم منه تبرعا
وما زال فى دار الحديث مقامه
(رواحية) كانت محل دروسه
فهذا هو الفضل المبين حقيقة
سلام على تلك المقابر من نوى
ويا قبره يهنيك ما حزت من تقى
سقيت الحيا ما دامت الأرض مسجداً
جزاه إلهى فى الجنان مساكنا

فلما أتاه الموت مات مهاجرا
إلى الله يا بشراه ذكرا معطرا
فسار نوى حتى ثوى متسترا
فيا حبذا برا لديه موفرا
ونودى له بعد الصلاة كما جرى
إلى قبره بعد الممات وكبرا
فأوجب ذاك الحكم أن لا تكثرا
ولكنه ملآن دُرًا وجوهرا
عزيز إذا ما الشرع يوما تكدرا
فما كان يخفيه بمصقوله ترى
فعند صباح القوم يستحمد السرى
وبينه للطالبيين وفسرا
بحسن عبارات وزاد وكثرا
بحسن بيان لا حجاج ولا مرا
ولا دق كُما قط يومًا على الثرى
ويشرح فى سطرين إن شئت أشهر
وكان ثواب الله أوفى وأوفرا
فسار إلى دار المقام لينظرا
فراح إلى روح النعيم بما قرا
وإن كنت فى وصفى له لمقصرا
لقد جاورت مسكًا ونُدًا وغنبرا
ومن ورع مرضى وفقها محبرا
وما تليت: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾
ورضوانه منه عليه له قرا

ورثاه تلميذه الفقيه المقرئ أبو العباس أحمد الضرير الواسطى الملقب بالجلال
رضى الله عنهم ونفعنا بهم بهذه القصيدة وهى: [من الطويل]

لقد ذهب الحبر الجليل الموفق وعدنا حيارى والدموع تدفق

فيا عجباً من ذا يجارى ويلحق
وأمر بمعروف وبالحق ينطق
ولم يخش من خلق لعمري وَيَفْرُقُ
وقد كان ذا قلب من الله يشفق
بما قد رأوا منه فذاك محقق
لطالبها أنى لها من يحقق
ويجمع شملًا فالصحاب تفرقوا
لفقدك محيى الدين إني مُصَدِّقُ
تخلد فيها بالنعيم وترزق

على رجل ما فى البرية مثله
بزهد وإحسان وعلم ورأفة
ولم تَزِدْ عَنْهُ فى الإله مخافة
لوجه إله العرش قد كان فعله
ولكنه قد أتعب الناس بعده
فمن لعلوم الشرع بعدك موضح
ومن لامرئ تبغى الفتاوى تخلصا
ويا أسفى ضاعت علوم كثيرة
فأسأل رب العرش يؤويك جنة

ورثاء بعض الإخوان أيضًا: [من البسيط]

سُحِّى أَسَى لا تَسْحَى بالدم القانى
إن لم يقض منهما فى الحزن عينان
بى الدين) فالسقم أصمانى وأضناني
إنسان عيني والأحواض أجفاني
كابدته من صباباتي وأشجاني
وخاننى جلدى فيه وسُلُوَانِي
لِكِ الطور أعنى به موسى بن عمران
تكن على ثقة منه وإيقان
بحرًا حوى غايته علم وإحسان
لم يرمه دهره يومًا بنقصان
أعدته للزمان الجائر الجانى^(١)
فكم لها من كآبات وأحزان
مجبولة فيه من زهد وإيمان
حزن أعانيه ما كر الجديدان
والدمع لم أدعه إلا وَلَبَّانِي

شئون دمعى ليس الصبر من شانى
يا صاح لن تنصح العينان ربهما
من ذا يقاربني فى الحزن بعدك (مُخ
والحزن ماتح تأمورى وَمَانَحِه
أما كفانى بتبريح الفراق وما
حتى رُمِيتْ بُرْزُءٌ فَتٌ فى كبدي
فلى هنالك صغقات الكليم لذلك
فلا لَعَا لَكَ يا ناعى لعلك لم
لم تذر ويحك من تنعى نعت لنا
نعت بدر تمام يُسْتَضَاءُ به
لقد وترت إمامًا عالمًا ورعًا
وارحمتا للعلوم بعد مصرعه
لهفى عليه لقد كانت خلائقه
إن تنقطع منه أسباب الرجاء فلى
لم أدع صبرى إلا صد منهزمًا

سقىا لتربة قبر ضمه فلقد
أصبحت من بعده كالطير يلتمس الذ
يا لاثمى إن قلبى عنك فى شغل
فقد سقتنى كثوس الحزن فادحة
إن الإمام الذى فى الترب خُطَّ له
من قبله ما رأينا العلم مندرجًا
أحيا الشرائع والأحكام حيث له
نفسى تطير شعاعًا من تذكره
آها لها لوعة فى القلب مصعدة
كم يخفق القلب منى حين أذكره
سقىا وَرَعِيًا لقبر هيل فيه على
يرتاح قلبى لقبر فى نوى فلقد
سبحان من بنعيم الخلد نعمه
الموت أزوح من روح الحياة ولا
خطب ترفع عن شق الجيوب له
خطب أفاض فلا أهلاً بمقدمه
الحمد لله هذا من مقادره
لو ردّ عنه الردى بأس لبادره
لكنه الموت غَلَابَ بكرته
يا من به يقتدى فى كل مشكلة
ملأت قلبى حزنًا لا رقاد له
قد ساورتنى أفكار مُبْرِحَةً
والعين باكية بالدمع جارية
أفضى أخونا لما أفضى النبی له
فأسسأل الله ربى أن يبشره
منى السلام عليه كلما سَجَعَت

ضم العظام العظام القدر والشأن
نهوض آتى وقد هبض الجناحان
دع الملام فما للصب قلبان
للنار قاذحة فى قلبى العانى
لحد وإن عج عن أهل وأوطانى
والزهد والمجد فى أثناء أكفانى
بشرعة المصطفى علم بتبيان
والسقم منتشر فى طى جثمانى
تنفس الروح عن لفحات نيران
فلست أنسى أخا ما كان ينسانى
غصن نصير بماء العلم ريان
عيلت إليه صباباتى وأشجاني
وبالأسى بعده والبت أشقانى
أقول إنهما من بعد سيان
فقد شقت حياتى دون قمصان
على جلباب حزن منه غشاني
فكل حى عليها هالك فإن
أسد تبادر من شيب وشبان
لكل أغلب من إنس ومن جان
وما له فى علو الشأن من ثانٍ
من بعد فقدك والتسهد يغشاني
حتى لقد هدمت صبرى وجثمانى
وعنك يا سيدى قد عز سلوانى
وصاحباه وصنواه الشهيدان
برحمة أبدًا منه ورضوان
قمرية هتفت من فوق أغصان

ورثاه بعض المحبين أيضًا رضى الله عنهم: [من الكامل]

وَجَدْتُ عَلَيْكَ شَرِيعَةَ الْإِسْلَامِ
 وَاسْتَوْدَعْتُ مِنْكَ الرِّعْيَةَ فِي الثَّرَى
 وَلَقَدْ حَكَمْتَ فَكَانَ حُكْمُكَ قَائِمًا
 تَالِلَهُ مَا أَخَذْتَكَ لَوْمَةً لَا تَمُ
 أَعْطَاكَ رَبُّكَ فِي كُلِّ الدَّارَيْنِ مِنْ
 وَلَقَدْ حَمَاكَ مِنَ النَّقَائِصِ كُلِّهَا
 وَسَلَامَةُ الدُّنْيَا دَلِيلُ سَلَامَةِ الْ
 عَجَبِي لِقَبْرِكَ كَيْفَ لَمْ يَنْهَرْ لَهُ
 لَكَ رَتْبَةٌ كَمْ رَامَهَا كَفَوْ لَهَا
 مَا بِالْ دَمْعِي بَعْدَ فَقْدِكَ خَانَنِي
 أَيْنَ الْوَفَاءُ وَمَا الْعَيُونَ قَرِيحَةً
 أَسْفَى عَلَيْكَ وَلَوْ وَجَدْتَ وَسِيلَةً
 أَمَا الْمَدَارِسُ فَاسْتَمَرَّ ظِلَامُهَا
 وَكَذَا الْمَسَائِلُ عَادَ حَسَنُ وَضُوحِهَا
 وَلَقَدْ رَدَدْتَ عَلَى الْأَجَانِبِ حَقَّهُمْ
 حُكْمَ تَنْزِهِ أَنْ يَخَالَطَهُ الْهَوَى
 مَا كَانَ مَا أَعْطَيْتَهُ وَسَلْبَتَهُ
 حَذَرًا ذَوَى الْأَرْحَامِ أَنْ يَعْثَاكُمْ
 وَأَرَى حَقِيقَةَ عَيْشِهِ كَمَجَازِهَا
 مَوْلَايَ (مَحْيَى الدِّينِ) كَمْ أَوَّلَيْتَ مِنْ
 بِالرَّغْمِ مَنَا أَنْ يَكُونَ مُحَجَّبًا
 حَسَبَ الْمَنَابِيَا أَنَّهُنَّ فَجَعَلْنَا
 قَدْ رَجَتْ الْأَرْضُ الْفَضَاءَ لِفَقْدِهِ
 لَوْ أَنَّهُ يَفْدِي لِقُلِّ لَهُ الْفِدَا
 إِنْ كَانَ قَدْ عَلِقَتْهُ أَشْرَاكُ الرَّدَى
 فَلَهُ بِأَرْبَابِ الْخِلَافَةِ أَسْوَةٌ
 أَيْنَ الْقُرُونُ السَّالِفُونَ وَمَالِكُ

أَسْفًا يَلْزَمُهَا مَدَى الْأَيَّامِ
 كَهْفُ الْأَرَامِلِ كَافِلُ الْآيَتَامِ
 فِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ خَيْرُ قِيَامِ
 فِي اللَّهِ حَالُ النَّقْضِ وَالْإِبْرَامِ
 قَسَمُ السَّعَادَةِ أَوْفَرُ الْأَقْسَامِ
 إِذْ كُنْتُ عَنْ شَرْعِ النَّبِيِّ تَحَامِي
 أُخْرَى مِنَ التَّبَعَاتِ وَالْآثَامِ
 لِحَدِّ وَفِيهِ بَحْرُ عِلْمِ طَامِ
 فَتَمَنَعْتُ وَغَلَّتْ عَلَى الْمُسْتَامِ
 حَتَّى الْمَدَامِ مَا وَفَتْ بِذِمَامِي
 لَمَّا فَقَدْتُ وَلَا الْجَفُونَ دَوَامِ
 تَدْنِي حِمَامِي مَا كَرِهْتُ حِمَامِي
 إِذْ غَابَ عَنْهَا مِنْكَ بِدْرِ تَمَامِ
 فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ وَالْإِبْهَامِ
 وَأَخَذْتُ حَقًّا مِنْ ذَوَى الْأَرْحَامِ
 إِنْ الْهَوَى إِلْبٌ عَلَى الْحُكَامِ
 إِلَّا كَطِيفِ زَائِرٍ بِمَنَامِ
 عَنْ رَشْدِكُمْ حِلْمٍ مِنَ الْأَحْلَامِ
 مَا أَشْبَهَ الْإِبْجَادَ بِالْإِعْدَامِ
 نَعَمْ نَعَمْ الْعَالَمِينَ جَسَامِ
 فِي الثَّرْبِ تَحْتَ صَفَائِحِ وَرَعَامِ
 فِي شَيْخِنَا وَدَعَامَةِ الْإِسْلَامِ
 وَتَزَعَزَعَتْ بِرَوَاسِي الْأَعْلَامِ
 بِالنَّاسِ وَالْأَمْوَالِ وَالْأَنْعَامِ
 مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ نَافِذِ الْأَحْكَامِ
 وَأُتِمَّةِ الْإِسْلَامِ وَالْحُكَامِ
 وَسَرَى وَالشَّبْلَى وَالْبَسْطَامِي

فلك المذاب بفلكه العوام
من بعد طول العمر والأعوام
أين الخليل مكسر الأصنام؟
بالشام حين دعا على بلعام
سبل الهدى وحلول دار مقام
وسقى ضريحك كل غيث هام
بعد النبي وبعد كل إمام
من بعد وسع مدارس لقيام
من عمرك الأعوام بالأيام
تبكى لفقدك والقلوب دَوَام
مصحوبة بتحية وسلام
فى كل شهر مرة أو عام
أدعو بها وتحيتى وسلامى

وقال المذهب عمرو بن على الزرعى يرثيه رضى الله عنه: [من الخفيف]

بعد يحيى ومهجة غير حَرَى
ثم أضحى بعد العذوبة بحرا
وحديث على المنابر يقرأ
حين تضحى من الأحبة قفرا
حين أضحت من البلاغة صفرا
من جواد فى حلبة الدرس أحرا
يذر اللوذعى بالعى مغرى
غير فقه وليس ينطق هجرا
رب فضل من كل عيب مبرا
يتقاضاه من نعيم الأخرى
يا ولذاتها ليحرز أجرا
وهو عند الأنام أعظم قدرا
وأطاع الإله سرا وجهرا

أين المعمر ألف عام صاحب ال
حتى نجى ومن المنية ما نجى
أين المعمر عمر سبعة أنسر
أين الكليم المستجاب دعاؤه
أين النبى محمد الهادى إلى
لا يبعدنك الله يا شيخ الورى
يا خير من فجع الأنام بفقده
حاشاك تصبح ضمن لحد ضيق
إن كان عاجلك القضاء وضُرمت
فلقد تركت العين بعدك ثرة
حيث ثراك سحائب هطالة
وإذا الحياء أتتك منه تحية
فعليك منى كل يوم رحمة

أى عذر لمقلّة غير عبرى
غاض بحر العلوم بعد عُباب
أين علّم يحيى إذا مات يحيى
وعهدت الديار يبكى عليها
ولدار الحديث تبكى عليه
عطلت بعده المدارس طرّا
يفحم الخصم فى الجدال يبحث
لا يشوب الجدال منه بلفظ
فقضى نحبه وعاش حميدا
زاهداً فى نعيم دنياه حتى
ترك الطيبات فى هذه الدن
وغدا قانعاً بأيسر قوت
وعصى النفس فى طلاب هواها

ينصر الحق في المحافل إذ
فبحق تبكى العيون عليه
فلقد أوحش المجالس منه
كنت للعلم يا أبا زكريا
عالما عاملاً وكم رب علم
كنت للناس في المُلِمات ذخرا
وسقت قبرك السحائب ماء
لتفوح الرياض حولك طيبا

ورثاه الحسين بن صدقة الموصلي عفا الله عنه: [من الكامل]

وَتَفَطَّرَتْ بهجومه الأطواد
منهلة وتصدعت أكباد
متخير فكأنه نقاد
كانت تحصل نفعه العباد
والسنة البيضاء والإسناد
فيه جدال باهر وجناد
وبمن سواه يقتدى الزهاد
ولنا بنور علومه إرشاد
واراك من كرم الإله عهد
مع أهله وزيادة تزداد

ورثاه بعض المحبين أيضًا: [من الكامل]

وحبيب نَعَاكَ فقلبه مقروح
وغداً يعفر خده بمدامع
أتراك يا قمرًا تحجب بالثرى
شاهدت بعدك حال من فارقه
متوجع الأحشاء برح حزنه
أمسى له قلب كَلِيم ناره
ولقد رأيتك فوق أعواد الردى
وبكى عليك فدمعه مَسْفُوحٌ
تجرى عليك دما وأنت طريحٌ
وجماله تحت التراب يلوح
أنت الحياة له وأنت الروحُ
أَسِفٌ يؤجج وقده التبريح
يصلى الخليل بها وأنت ذبيحٌ
وأمامك التهليل والتسبيح

تجرى بأدمعنا وشخصك نوح
والجو يبكى والغمام ينوح
قَلْبُكَ بِقَبْرِكَ يَغْتَدِي وَيَرُوحُ
بجَمِيلٍ وصفك بالعبير يفوح
أخفاك عن نظر العيون ضريحُ
ميتنا وأنت مُعَفَّرٌ مطروح
إن الوداد كما عهدت صحيح
إلا عليك فؤاده مجروح
ودوام مجدك بالبقاء صريح
ودموعه فوق الخدود تسوح
وبما التسلى وهو عنك قبيح
وأخو الجوى بدموعه مفضوح
بَرَقَ يَضِيءُ بسفحه ويلوح
ذكر بسمعى رثدُهُ والشَّيْخُ
دمعى عليك صباية وأنوح
عندى لمختصر الخطوب شروح
يهدى إليك وروحه والروح
ورثاءه أيضًا بعض الإخوان رضى الله عنهم أجمعين: [من الكامل]

صبرًا وتسليمًا بما حكم القضا
إن كان مِمَّا يَدْعَى طلبُ الرضا
محيى الشرائع نوره ملأ الفضا
عز العزا كالمصطفى والمرضى
من خلقه متفضلًا حتى قضى
لو نالت الصخر الأصم ترضرضا
لفديته بحُشاشتى خوف القضا
دمع يفيض وفى الحشا جمر الغضى
منى بخطب قد أمض وأمرضا

والناس كالطوفان وهى سفينة
والكون يندب ما أصابك سهمه
وعليك قد رق الصبا فنسيمه
متصعد الأنفاس إلا أنه
فالآن مثواك القلوب، وإن يكن
حاشاك من بعد الوقار بأن ترى
لا تُغْرِضُنْ عنا بوجهك مُغْضَبًا
لم يبق خل ناظِرٌ أو سامع
ويود لو جعلت وقاءك نفسه
ثم انثنى أسفًا يردد شجوه
كيف التصبر وهو فيك ملامه
أم كيف أكنتم فيك فرط توجعى
لو لم تكن جار الحمى ما شاقنى
كلا ولولا طيب ذكرك ما حلا
فلأبكينك بالدماء إذا قضى
ولو ازعويت شرحت رزئى إنما
فعليك رضوان الإله مؤيدًا
ورثاءه أيضًا بعض الإخوان رضى الله عنهم أجمعين: [من الكامل]

سيف الحمام على البرية مُتَّضِي
وأحق ما يَبْدَأُ اللبيب بنفسه
وأعز من يُبكى عليه تأسفا
الزاهد الورع التقى ومن به
ما زال يقضى عمره بلطافة
أذويه لا تتجلدوا لملمة
لو كان (محيى) الدين (يحيى) يفتدى
فعليك محيى الدين أولى ما جرى
فلمن أعزى والعزاء ممنع

أرجو النجاة من التردى فى لظى
غفران ربى من ذنوبى ما مضى
قولا يريك الحق أبلغ أبيضاً
فى الدين فاستوفى الذى قد أقرضاً
فكذا الرسول ويعل فاطمة الرضا
بين الأنام وذاك أسوة من مضى
ترجوه بالصبر الجميل معوضاً
بين الأنام على تصاريف القضا
يحيى التقى الزاهد التدب الرضا
هيهات أن يلقى له متعوضاً
وتضرعاً وتذللاً وتعرضاً
وأفاض نوراً ساطعاً ملأ الربا
ما مر بالأرضين إلا رؤى
لم تخب نار بالإضا إلا أضا
ما زال صدرًا فى العلو معرضاً
آثاره فالذكر منه ما انقضا
ذخر لكل مؤمل يرجو الرضا

ورثاه الفاضل أبو محمد عبد الله الأندلسى رحمه الله تعالى: [من البسيط]

كم ذا تجرع أزواء بتكرار
فأنثر زينته من بعد إظهار
تدمت عيون الورى (من) خطبها الطارى
أو هل يرد فقيداً دمعها الجارى
من كان يدحض منكوراً بإنكار
بحسن نصح وتسليك وإعذار
للصوم والنسك فى حلم وإيثار

للعالمين العاملين ومن بهم
لكننى أرجو بـ (يحيى) منهم
فاسمع فريد العصر أكرم سامع
قد كان أقرضك الإله علومه
إن كان (يحيى) قد حواه لَحْدُهُ
لكن ذلك سنة محكومة
فَلْيَهْنِكْ البشرى بصبرك والذى
يا سيدى إن الرزية لم تزل
لكن مثل عزائنا فى شيخنا
هل عنه من عوض يقوم مقامه
وجماعة الإخوان تدعو خفية
والرب مطلع وقد سمع النداء
فسقى ثرى جَدَث حواه عارضُ
وسما عليه بارق من رحمة
أسفى على محيى العلوم ونورها
فلئن قضى وعفت مراقى المجد من
من نشره عقب الوجود وإنه

يا دهر أقصر^(١) فما أبقيت من ثار
غيبت عن ديننا محيى معالمه
يا فجعة نكأت قرح الجوانح واسه
تبكى وهل ينفع الثكلى تعددها
من للحديث ومن للفقه بعدك يا
من للمعارف من للعرف يظهره
من للزهادة والنهج القويم ومن

أرملت عين علوم كنت مصلحتها
 لله درك كم أحيت من رفق
 وكم عدلت أخا جهل لمعدلة
 فالיום أضحي بدي الفضل متدبا
 وللدروس دروس غير مرتسم
 ما لي أرى الموت يهوى نقل صفوتنا
 كأن بينهم ميعاد مجتمع
 كأنهم ركب سبقي أعطوا نغلا
 فيالها حسرة تهيم الدموع لها
 أعارنا الدهر منهم منعة زمنا
 يا نفس نوحى فما للموت باقية
 وليس يحديك إلا ما ادخرت قبا
 فإن تعز يعز الصبر عنك وقد
 لقد فقدناك فقد القلب مهجته
 وحجب الترب ترب الفضل واشتمل الضد
 فالله يخلقنا خيرا ويأجرنا
 وفي النبي لنا وعظ وصحبته
 ورثاه الفاضل الأديب أبو محمد سليمان بن علي عرف بالعفيف التلمساني رضي
 الله عنه: [من الطويل]

نعم بعد (يحيى) معهد الفضل دارس
 فيا صبر مت عندي ويا حزن فلتعش
 بكنته مساعيه التي بذت الألى
 وناحت عليه ورق أوراقه وما
 وأقسم ما نفس بكنته نفيسة
 تلهب قلب البرق والرعد صارخ
 وظل ويات اللؤلؤ الرطب حاسدا
 ومثوى الثريا فيه قد حسد الثرى
 فما أنصفت إن لم تنحه المدارس
 فإن النواوى قد حوته النواوس
 سفوا للعلا في ركضهم وهو جالس
 لها من سوى الأقلام قضب موائس
 إذا لم تساعدها الدموع النفائس
 أسى ودموع الغاديات بواجس
 مدامع فيه دُرُّها مُتجانس
 فماذا عسى فيه تقول المجالس

لقد كان يُخَيِّى الليل (يحيى) مُسَهِّدًا
وَيَطْوِي على الداء الدفين من الطوى
وَيُزْضِي جليس الخير مُمتع بحثه
فإن تضحك الدنيا سرورًا بمثله
وَكُنْتُ به مثلُ العروس فأصبحت
فليله غُضُنْ بعد ما تَمَّ زَهْرُهُ
ويدر تمام والبدور متى تغب
فأقسم مَا التَّغْمَى بها القَلْبُ ناعم
وهَيَّات لو أنى صديق ومات لم
فيا دهرُ هل كانت مَنَياهُ أَكْوَسَا
ويا كُلُّ يوم بعده صار ليلة
لقد أجفلت غُرُّ المسائل بعده
تطارد منهن الشرود كأنها
ولو أنه فينا لعدنا وكُنُسُ الـ
لَهُ فى رسول الله والآل أسوة
أَبَوْا أن يثوبوا نحو دنيا ذنية
وكانت لياليه كأيامه سنا
سقى عَهْدَهُ عهدًا فإنا عصابة
وكيف نُبْكِيهِ ونعلم أنه
ورثاه تلميذه الفقيه الأديب الأمين سلطان إمام الرواحية رضى الله عنه: [من

الكامل]

بَكَت العلومُ لفقد من أحيَاها
ذَهَبَتْ لمذهبه المذاهب بعد ما
وغدت مُوَدَّعة له توديع من
أفلت شمس سعادتنا من بعده
يا للرجال رزية عمت فلا
قد أظلم الأفق المنير لفقد من
من بعد طول خمولها وخفاها
جلى مآخذها وشد عراها
قد أقسمت أن لا ينال حباها
والعين فارقها الكرى وقلاها
جبر لها من ذا يطيق دواها
حاز الفضائل كلها وحوها

أضحى على الأقطار منه وحشة
 لله أية حسرة أبنا بها
 السيد القوام والحبر الذى
 والناسك القوام ذاك المقتدى
 يا محييًا للدين بعد إماتة
 يا أمرًا بالعرف يرضى ربه
 ييكبك ذا الليل البهيم فطالما
 وكذلك صومك فى الهواجر دائبًا
 يا زاهدًا نلت المعالى والرضا
 أعرضت عنها إذ أتتك مطيعة
 خطبتك حور فى جنان زينت
 الجنة الفردوس بشرى بالذى
 فالسنة الغراء تبكى ففقه
 وكذلك مذهب ابن إدريس الذى
 فالיום بنیان القواعد قد هوى
 من للمسائل كاشفًا عن سرها
 قد كنت توضحها بلفظ موجز
 وإذا تحل بنا النوازل من لنا
 أم من نرجيه لدفع كريبه
 قد كنت محيى الدين حصنا مانعا
 فلقد غدوت مكرما فى صحبة
 فالآن شئت شملهم وتفرقوا
 فلو ان نفسا تفتدى لفدتك من
 لكن كاسات المنون دوائر
 قد أكثرت فيك الرثاة وما أرى
 روى الإله تراب ترتبك التى
 وأنتك من رب العباد تحية

حتى تشابه صبحها بمسها
 إذ فارقت تلك النفوس شفاها
 أعيت مناقبه لمن جاراها
 بأئمة فى العلم طاب ثناها
 ومؤيدًا لشريعة أسماها
 بوئت من دار النعيم علاها
 قَدْ قُمت فيه مُسبحًا أوها
 سيان عندك حرها وشتها
 يا عارفًا عيب الدنيا وفناها
 ورغبت فى أخرى يدوم بقاها
 لقدوم نفس قد زكى مسعاها
 قد حلها طوبى له سكنهاها
 إذ من أغاليط الرواة حماها
 فاق الأئمة سؤددًا فعلاها
 من بعد تشييد وحسن بناها
 إذ أعضلت وتعسرت فتواها
 فيطيب منك جدادها وجناها
 فى رفعها عنا وحل عراها
 يومًا إذا ما عَمنا بلواها
 عنا فوا أسفا عليك وآها
 كانت نفوسهم لديك سفاها
 حيرى سكارى ليس من صهاها
 كأس الحمام نفوسنا بدمهاها
 لم يعدها من للحصون بناها
 تجدى سوى تذكراها وغناها
 بك قد علت شرفا وطاب شذاها
 حتى المعاد صباحها ومسهاها

ورثاء بعض المحبين أيضًا رضى الله عنه ونفعنا بعلومه آمين: [من الكامل]

سل ربع دار قد خلت إن أخبرا
رحلوا فلم لا ودعوا أترى بهم
أم فى دجنة ليلهم كى لا يرا
يا دار ما صنع الزمان فحدثى
ففهمت منها حيث لم تنطق إذا
لا تسألنى واسأل الأقدار هل
سل أين سابور وشابور وكم
ما أضعف الإنسان بل عجب له
ولقد أتانا عن فريد زمانه
جافى الجنوب عن المضاجع ذكره
يا ليت قبل سماعه أسماعنا
يا مخبرًا عن هلك (محيى الدين) ما
وشقيقة أفزعتهما لما أتى الذ
وأعض من وجد عليه أناملى
قالت أويحك ما دهاك وما الذى
فأجبتها ثكلتك أمك تسألى
هذا دعامة ديننا بل كسره
لا تحسبيه من الهضاب فإنه
علامة ولئن يكن علماؤنا
(يحيى) وما أدراك ما يحيى إذا
لله قبر عن ميامن جاسم
أترى الذى وراه فى ذاك العرا
قبروا الفضائل كلها فى لحده
ومغسل ماذا أراد بغسله
هذا الثناء عليك (يحيى) دائمًا
ولئن تمت أحيت مجدًا لم يخف

عن أهلها وبأهلها ما قد جرا
يا دار غلس ركبهم أم هجرا
هم حاسد ومكاشح بهم سرى
عنهم بصدق لا حديث مفترى
نزل القضاء فأیما عين ترى
منهن يحمى مزدرى أو مدرى
كسرى تخونه الزمان وقيصرا
يختار أن يبقى وليس مخيرا
خبر فأرق للجفون وأسهرها
ونفى الرقاد عن العيون ونفرا
صمت وأعيننا لذلك لا ترى
تخشى وتستحى به أن تجهرا
نأعى به إذ قمت أمشى القهقرى
وأهيم منه تأسفا وتحسرا
لك قد أصاب وما الذى لك قد عرا
عما جرى لى هل قليل ما جرى
إن الرزية فيه أم حبوكرى
لمن الجبال هو المنيعات الذرى
جما (فكل الصيد فى جوف الفرا)
عُدت مآثره التى لن تحصرا
واروا به جثمان أشعث أغبرا
أدرى لمن وارى به أم ما درى
والفضل ما من حقه أن يقبرا
إذ كان من دنس الذنوب مطهرا
منا فطيبه الإله وكثرا
بتغير الأيام أن يتغيرا

وحصلت فيما بين أطباق الثرى
م العرض هذاك اللوا والكوثرا
من عادل ساوى بها بين الورى
بالمجد والعز ارتدى وتأزرا
أعمارهم قد كان عمرك أقصرا
فيما رأينا مثل ما لك أئمرأ
فنرى كما وقرته لك وقرا
عند الصباح ليحمد القوم السرى
كانت بتشمير لكل شمرا
موت لفقدك لو تشاهد أحمرأ
طول السهاد وحرمت طيب الكرا
وتقطعت من شأننا أن نغدرا
حتى ضريحك لم يزل رطب الثرى
ماء و ريحانا ومسكا أذفرا

ورثاه بعض المدرسين بالبادرائية بدمشق رضى الله عنه: [من الطويل]

من الغيث عراض البوارق هتان
من الله رضوان وروح وريحان
فحاز الهدى يحيى ويحيى له شان
فلا بان خلانى الثقات بلى بانوا
فهانذا لى من فراقى أحزان
بمثلك واستعلت على الأرض حوران

ورثاه بعض المحبين فى الله تعالى رضى الله عنهم أجمعين: [من الطويل]

وألى يمينًا بعده لم يكن يحيأ
سرورًا بمن أنكى لنقلته العليا
تقى تقى راغب الزهد فى الدنيا
بها وسديد القول فى مشكل الفتيا
تصانيف من حاز العلوم وما أعيأ

ولئن تكن ودعت غير مذمم
لك أسوة بالمصطفى المعطى ييو
ولقد علمت بأن تلك سجية
ساوى بها بين الحقير وبين من
ولحقت فضلًا من تقدم حيث من
لم يثمر العلم الشريف لعالم
وقرته بالزهد ثمت بالتقى
وسهرت إذ نمن العيون وإنه
ولتلك موهبة خصصت بها ولو
ولقد تركت الأهل والأصحاب فى
أجفانهم يا ويحهم قد حالفت
ولئن عليك تفتت أكبادنا
أسقى الغمام نوى وعمم أرضها
سحب تروح وتغتدى مشحونة

سقى قبر يحيى فى نوى كل مسبل
ولا زال قبر حل فيه يحله
حوى كاشفًا والناس فى غفلاتهم
إذا سخنت عيني بخل فقدته
وقد كان لى حزن يكدر عيشتى
لقد أنجبت فيك ابنة القوم إذ أتت

بكى العلم حينأ بعد حين على يحيى
وأزلفت الجنات والحدور زخرفت
رزئنا بمن فيه فوائد جمه
عليهم بأخبار النبى وعالم
له درجات العلم والزهد والتقى

أضاءت من المنهاج مناهاج
وبث لنا من نشره آى روضة
سقى الوابل الوسمى أرض نوى نوا
وحيا الحيا ذاك الضريح ومن به
ورثاه بعض المحبين من الفقهاء رضى الله عنهم: [من البسيط]

بانت مسراتنا مذ بان إخوان
قد فارقت من نواحي الأرض ساداتها
قد نقصت مثل ما قد قال ننقصها
أين الذين هم كانوا ذوى حكم
أين الذين أقاموا الدين واجتهدوا
بانوا جميعًا ولا أرجو رجوعهم
يا محبى الدين مذ فارقتنا عجلًا
أركان بنيانه عند النوى عدمت
قد كنت فى هذه الدنيا على سير
زهدت فيها ولم تخدع بزخرفها
الناس فى راحة الدنيا ولذتها
وهم على دعة فى طيب مرقدهم
وأينما كنت قد حازت ملائكة
وكنت بحرًا محيطًا للحديث لنا
وكنت فى المذهب المنصور مجتهدًا
لو كان يلقاك ممن قد مضى أحد
لكان طلحة فيما قلت مرتضيًا
وكان مهما رآك الشافعى فرحا
قد كنت كاسمك محبى الدين مجتهدا
سلكت بين الورى سبل النجاة وقد

وراحت به عين الريا والردى عميا
على زهرها من زهده دائمًا بقيا
كما حل فيها صادق الرأى والرؤيا
وسقيا لأرض حل فى ربعا سقيا
فأين معتبر فالدهر حيران^(١)
وغيرت بعدهم للدهر أزمان
أطرافها فافتكر ما قال ديان
قد بان من قولهم للدين تبيان
ولم يكن دأبهم غير الذى دانوا
فدمعتى أصبحت حمراء مذ بانوا
قد هدمت لمشيد الدين أركان
فكيف يبقى ولا أركان بنيان
لم يستطع مثلها فى الدهر إنسان
ودام منك على الأصحاب إحسان
وأنت عند جهاد النفس تعبان
وأنت فى حل علم الدين سهران
حول المكان ولم يقربك شيطان
يفيض من موجه در ومرجان
وعنك ينقله شيب وشبان
من الصحابة أو ممن له شان
وكان يشى عليك الحبر سلمان
وكان ينصفك البحات نُعمان
ومن دعائك نال النصر فرسان
أقر فيك لسان الوحي قرآن

وأن حظك من ذى العرش غفران
والنار ذات لظى والرب غضبان
من ابنه وأخيه وهو حيران
ونارها انتشرت والجسم عريان
بالبشر من رينا يأتيك رضوان
وعم من طيبها روح وريحان
ومنك فى فرح حور و ولدان
حتى جرت من دموع العين غدران
حتى لقد قرحت بالدمع أجفان
أو لا يسيل على خديه عقيان
وليس يعرض فى ذكراك نسيان
مذ قام مكتئبًا يرثيك عثمان
لينمحي ذنبه فالله رحمان
وقد ملا صحفه سوء وعصيان
فإن ربحك عند اللهو خسران
كأنهم ساعة فى الدهر ما كانوا
فإن كل الورى فى الدهر ضيفان

بأن جاهك عند الله مرتفع
يوما تكون عصاة الناس قد جمعت
يفر كل امرئ من هول مصرعه
قد فتحت للورى أبواب هاوية
فعند ذاك بلا ريب على عجل
وقد ترى جنة الفردوس قد فتحت
تدوم فيها بأفراح على أبد
متى ذكرناك قد فاضت مدامعنا
ينوح كل امرء من فرط لوعته
من لا ينوح إذا بانث أحبته
الناس طرًا على ذكراك فى حرق
قد سال بحر دماء من لواظهم
عساك تشفع فيه حيث قام غدا
فإنه مذنّب عاص ومعترف
يا نفس لا تخذعى باللهو واتعظى
كم من أناس من الأخيار قد عدموا
لا تطمعى فى البقا يا نفس بعدهم

فصل

عدم بناء قبة على ضريحه

لما توفى رضى الله عنه أراد أهله وأقاربه وجيرانه أن يبنوا على ضريحه قبة
وأجمعوا على ذلك، إذ جاء - رضى الله عنه - إلى أكبر امرأة من قرابته فى النوم
أظنها عمته، وقال لها: قولى لأخى والجماعة لا يفعلوا هذا الذى قد عزموا عليه من
البيان فإنهم كلما بنوا أشياء يهدم عليهم فانتبهت منزعة فقصت عليهم الرؤيا
فامتنعوا من البيان، وحوطوا على قبره بحجارة تمنع الدواب وغيرها.

وقال لى جماعة من أقاربه وأصحابه بنوى إنهم سألوه يومًا ألا ينسأهم فى
عرصات القيامة فقال لهم: إن كان ثم جاء والله لا دخلت الجنة وأحد ممن أعرفه

ورائي ولا أدخلها إلا بعدهم . فرحمه الله ورضى عنه .
لقد جمعت هذه الحكاية من الأدب مع الله عز وجل ومن الكرم ما لا يخفى على
متأمل فطن .

فصل

فى مواجهته لعلماء السوء

قال ابن العطار - رضى الله عنه - كنت يوماً بين يديه طيب الله ثراه لتصحيح
درس عليه فى مختصر علوم الحديث الأصغر له ، فلما فرغت منه . قال لى : رأيت
الليلة فى المنام كأنى كنت سابقاً فى بحر ، وكأنى خرجت منه إلى شاطئه ، وإذا أنا
بشخص قد غرق فيه قد تعلق بخشبة على وجهه لحظة ثم غرق . قلت يا سيدى
علمت الشخص من هو؟ قال : نعم . قلت : من هو؟ قال : ابن النجار . قلت : فما
أولته؟ قال : يظهر قليلاً ثم يخفى خفاء لا ظهور بعده مع نفاق قلبه . وكان من قصة
المذكور أنه سعى فى إحداث أمور على المسلمين باطلة فقام الشيخ قدس الله روحه
مع جماعة من علماء المسلمين فأزالوها بإذن الله تعالى ، ونصر الله الحق وأهله ،
فغضب لذلك لكراهيته مصلحة المسلمين ونصيحة الدين وبعث إلى الشيخ يهدده
ويقول : أنت الذى تحزب العلماء على هذا؟ فكتب إليه الشيخ قدس الله روحه كتاباً
هذه صورته :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، من يحيى التوى :
اعلم أيها المقصر فى التأهب لمعاده ، التارك مصلحة نفسه فى تهية جهازه له
وزاده ، إنى كنت لا أعلم كراحتك لنصرة الدين ونصيحة السلطان والمسلمين حملاً
منى لك على ما هو شأن المؤمنين من إحسان الظن بجميع الموحدين ، وربما كنت
أسمع فى بعض الأحيان من يذكرك بغش المسلمين فانكر عليه بلسانى وبقلبى لأنها
غيبة لا أعلم صحتها ولم أزل على هذا الحال إلى هذه الأيام فجرى ما جرى من قول
قاتل للسلطان وفقه الله لكريم الخيرات إن هذه البساتين يحل انتزاعها من أهلها عند
بعض العلماء ، وهذا من الافتراء الصريح والكذب القبيح ، فوجب على ، وعلى
جميع من علم هذا من العلماء أن يبين بطلان هذه المقالة ، ودحض هذه الشناعة ؛

وأنها خلاف إجماع المسلمين، وأنه لا يقول بها أحد من أئمة الدين وأن ينهوا ذلك إلى سلطان المسلمين فإنه يجب على الناس نصيحته لقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «الدين النصيحة لله ولكتابه ولرسوله وأئمة المسلمين وعامتهم».

وإمام المسلمين في هذا العصر هو السلطان وفقه الله تعالى لطاعته وتولاه بكرامته، وقد شاع بين الخواص والعوام أن السلطان كثير الاعتناء بالشرع ومحافظة على العمل به، وأنه بنى المدرسة لطوائف العلماء ورتب القضاة من المذاهب الأربعة، وأمر بالجلوس في دار العدل لإقامة الشرع وغير ذلك مما هو معروف من اعتناء السلطان أعز الله أنصاره بالشرع، وأنه إذا طلب طالب منه العمل بالشرع أمر بذلك ولم يخالفه.

فلما افترى هذا القائل في أمر البساتين ما افتراه، ودلس على السلطان وأظهر أن انتزاعها جائز عند بعض العلماء وغش السلطان في ذلك، وبلغ ذلك علماء البلد وجب عليهم نصيحة السلطان وتبيين الأمر له على وجهه وأن هذا خلاف إجماع المسلمين فإنه يجب عليهم نصيحة الدين والسلطان وعامة المسلمين، فوفقهم الله تعالى للاتفاق على كتب كتاب يتضمن ما ذكرته على جهة النصيحة للدين والسلطان والمسلمين، ولم يذكروا فيه أحداً بعينه بل قالوا: من زعم جواز انتزاعها فقد كذب، وكتب علماء المذاهب الأربعة خطوطهم بذلك لما يجب عليهم من النصيحة المذكورة، واتفقوا على تبليغها ولي الأمر أدام الله نعمه عليه لينصحوه ويبينوا حكم الشرع، ثم بلغني جماعات متكاثرات في أوقات مختلفات حصل لى العلم بقولهم، أنك كرهت سعيهم في ذلك، وسارعت في ذم فاعل ذلك وأسندت معظم ذلك كله إلنى، ويا حبذا ذلك من صنيع وبلغنى عنك هؤلاء الجماعات أنك قلت: قولوا ليحيى هو الذى سعى فى هذا فينكف عنه وإلا أخذت منه دار الحديث، وبلغنى عنك هؤلاء الجماعات: أنك حلفت مرات بالطلاق الثالث أنك ما تكلمت فى انتزاع هذه البساتين، وأنتك تشتهى إطلاقها، فيا ظالم نفسه؛ أما تستحى من هذا الكلام المتناقض، وكيف يصح الجمع بين شهوتك وإطلاقها وأنتك لم تتكلم فيها، وبين كراحتك السعى فى إطلاقها ونصيحة السلطان والمسلمين ويا ظالم نفسه؛ هل تعرض لك أحد بمكروه أو تكلم فيك بعينك؛ وإنما قال العلماء: من قال هذا للسلطان فقد كذب ودلس عليه وغشه ولم ينصحه؛ فإن السلطان ما يفعل هذا إلا لاعتقاده أنه

حلال عند بعض العلماء؛ فبينوا أنه حرام عند جميعهم، وأنت قد قلت إنك لم تتكلم فيها وحلفت على هذا بالطلاق الثالث فأى ضرر عليك فى إبطال قول كاذب على الشرع غاش مدلس على السلطان، وقد قلت إنه غيرك؟

وكيف تكره السعى على شىء قد أجمع الناس على استحسانه؛ بل هو واجب على من قدر عليه، وأنا بحمد الله من القادرين عليه بالطريق الذى سلكت، وأما نجاحه فهو إلى الله تعالى مقلب القلوب والأبصار، ثم إنى أتعجب غاية التعجب من اتخاذك إياى خصما، ويا حبذا ذلك من اتخاذ، فإنى بحمد الله تعالى أحب فى الله وأبغض فيه، فأحب من أطاعه وأبغض من خالفه، وإذا أخبرت عن نفسك بكراهتك السعى فى مصلحة المسلمين ونصيحة السلطان فقد دخلت فى جملة المخالفين، وصرت ممن نبغضه لله رب العالمين؛ فإن ذلك من الإيمان كما جاءت به الآثار الصحيحة المنقولة بأسانيد الأئمة الأخيار.

ارض لمن غاب عنك غيبته فذاك ذنب عقابه فيه
ويا ظالم نفسه؛ أنا خاصمتك أو كالمتك أو ذكرتك أو بينى وبينك مخاصمة أو
منازعة أو معاملة فى شىء فما بالك تكره فعل خير يسرنى الله الكريم له: ﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْغَزِيرِ الْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨] بل أنت لسوء نظرك لنفسك، تتأذى على نفسك، وتشهد الشهود بكراهة هذه النصيحة التى هى مصرحة بأنك أنت الذى تكلمت فى هذه البساتين، وأن الطلاق عليك واقع، وما أبعد أن تكون شبيها بمن قال الله تعالى فيهم: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٠].

ويا عدو نفسه، أترانى أكره معاداة من سلك طريقتك هذه، بل والله أحبها وأوثرها وأفعلها بحمد الله تعالى، فإن الحب فى الله والبغض فيه واجب على وعليك وعلى جميع المكلفين.

ولست أدرى أى غرض لك فى حرصك فى الإنكار على الساعين فى إعظام حرمت الدين ونصيحة السلطان والمسلمين؟

فيا ظالم نفسه، انته عن هذا، وارجع عن طريقة المباهتين المعاندين.
وأعجب من هذا تكريرك الإرسال إلى بزعمك الفاسد كالمتوعد: إن لم ينكف أخذت منه دار الحديث! فيا ظالم نفسه وجاهل الخير وتاركه أطلعت على قلبى أنى

متهافت عليها أو علمت أنى منحصر فيها أو تحققت أنى معتمد عليها مستند إليها أو عرفت أنى أعتقد انحصار رزقى فيها أو ما علمت لو أنصفت كيف كان ابتداء أمرها أو ما كنت حاضرًا مشاهدًا أخذى لها؟ ولو فرض تهافتى عليها أكنت أوثرها على مصلحة عامة للمسلمين مشتملة على نصيحة الله وكتابه ورسوله والسلطان وعامة المسلمين؟! هذا ما لم أفعله ولا أفعله، إن شاء الله تعالى.

وكيف تتوهم أنى أترك نصيحة الله ورسوله وسلطان المسلمين وعامتهم مخافة من خيالاتك؟ إن هذه لغباوة منك عظيمة.
ويا عجبًا منك كيف تقول هذا؟!

أنت رب العالمين بيدك خزائن السموات والأرض، وعليك رزقى ورزق الخلائق أجمعين؟! أم أنت سلطان الوقت تحكم فى الرعية بما تريد؟! فلو كنت عاقلًا ما تهجمت على التفوه بهذا الذى لا ينبغى أن يقوله إلا رب العالمين أو سلطان الوقت، مع أن سلطان الوقت منزّه عن قولك الباطل، مرتفع المحل عن فعل ما ذكرت يا ظالم، فإن كنت تقول هذا استقلالًا منك فقد افتأت عليه، واجترأت على أمر عظيم، ونسبته إلى الظلم عدوانًا وإن كنت تقوله عنه فقد كذبت عليه، فإنه بحمد الله حسن الاعتقاد فى الشرع، وذلك من نعم الله تعالى عليه، والسلطان بحمد الله تعالى وفضله أكثر اعتقادًا فى الشرع من غيره، ومعظم حرمانه، وليس هو ممن يقابل ناصحه بهذيانات الجاهلين وترهات المخالفين بل يقبل نصائحهم كما أمره الله تعالى واعلم أيها الظالم نفسه أنى والله الذى لا إله إلا هو لا أترك شيئًا أقدر عليه من السعى فى مناصحة الدين والسلطان والمسلمين فى هذه القضية وإن رغمت أنوف الكارهين وإن كره ذلك أعداء المسلمين وفرق حزب المخذلين، وسترى ما أتكلم به إن شاء الله تعالى عند هذا السلطان وفقه الله تعالى لطاعته وتولاه بكرامته فى هذه القضية غيرة على الشرع وإعظامًا لحرمان الله تعالى وإقامة للدين، ونصيحة للسلطان وعامة المسلمين.

ويا ظالم نفسه، أجلب بخيلك ورجلك إن قدرت، واستعن بأهل المشرقين وما بين الخافقين، فإنى بحمد الله فى كفاية تامة، وأرجو من فضل الله تعالى أنك لا تقوى لمنايذة أقل الناس مرتبة بحمد الله تعالى ممن يود القتل فى طاعة الله تعالى. أتقوى يا ضعيف الحيل لمنايذتى، أبلغك يا هذا أنى لا أؤمن بالقدر؟! أو بلغك

أنى أعتقد أن الآجال تنقص وأن الأرزاق تتغير؟! أما تفكر فى نفسك فى قبيح ما أتيت به من الفعال، وسوء ما نطقت به من المقال يا ظالم نفسه، من طلب رضا الله تعالى ترده خيالاتك وتمويهاتك وأباطيلك وترهاتك!!

وبعد هذا كله، أنا أرجو من فضل الله تعالى أن الله تعالى يوفق السلطان أدام الله نعمه عليه لإطلاق هذه البساتين، وأن يفعل بها ما تقر به أعين المؤمنين، ويرغم أنف المخالفين، فإن الله تعالى قال: ﴿وَالْمَقِيبَةُ لِلشَّقِيقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨] والسلطان بحمد الله تعالى يفعل الخيرات فما يترك هذه القضية تفوته.

واعلم أنك عندى بحمد الله تعالى أقل ممن أهتم بشأنك أو التفت إلى خيالاتك وبطلانك، ولكنى أردت أن أعرفك بعض أمرى لتدخل نفسك فى منابذة المسلمين بأسرهم ومنابذة سلطانهم وفقه الله تعالى على بصيرة منك وترتفع عنك جهالة بعض الأمر؛ ليكون دخولك بعد ذلك معاندة لا عذر لك فيها.

ويا ظالم نفسه أنتوهم أنه يخفى على وعلى من سلك طريق نصائح المسلمين وولاة الأمر وحماة الدين، أنا لا نعتقد صدق قول الله تعالى: ﴿وَالْمَقِيبَةُ لِلشَّقِيقِينَ﴾ وقوله: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣] وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَصْرُفُوا اللَّهَ يَصْرُفْكُمْ وَيَبْتَئِزْ أَقْنَامَكُمْ﴾ [محمد: ٧]، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وقول النبى ﷺ فى الحديث الصحيح: «لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم خذلان من خذلهم» والمراد بهذه الطائفة أهل العلم كذا قال الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه وغيره من أولى النهى والفهم.

وقوله ﷺ: «والله فى عون العبد ما كان العبد فى عون أخيه» هذا فيمن كان فى عون واحد من الناس، فكيف الظن بمن هو فى عون المسلمين أجمعين؟ مع إعظام حرمان الشرع ونصحة السلطان وموالاته ببذل النفس فى ذلك واعلم أنى والله لا أتعرض لك بمكروه سوى أنى أبغضك لله تعالى، وما امتناعى عن التعرض لك بمكروه عن عجز بل أخاف الله رب العالمين من إيذاء من هو من جملة الموحدين، وقد أخبرنى من أثق بخبره وصلاحه وكراماته وفلاحه أنك إن لم تبادر بالتوبة حل بك عقوبة عاجلة تكون بها آية لمن بعدك، لا يأثم بها أحد من الناس بل هو عدل من الله

تعالى يوقعه بها عبرة لمن بعده.

فإن كنت ناظرا لنفسك، فبادر بالرجوع عن سوء أفعالك وتدارك ما أسلفته من قبيح مقالك، قبل أن يحل بك ما لا تقال فيه عثرتك ولا تغتر بسلامتك وثروتك ووصلتك وأفكر في قول القائل: [من السريع]

قد نادى الدنيا على نفسها لو كان في العالم من يسمع
كم واثق بالعمر وأريته وجامع بددت ما يجمع
والسلام على من اتبع الهدى، والحمد لله رب العالمين.

فصل

قال لى صاحبنا أبو العباس أحمد بن الشيخ أبي عبد الله محمد بن الحسن بن سالم الشافعى غير مرة قال ذكر لى الشيخ الصالح الصدوق المعمر أبو القاسم بن عمير المزى، وكان من الأخيار، أنه رأى فيما يرى النائم بالمزة رايات كثيرة قال: وسمعت نوبة تضرب فتعجبت من ذلك فقلت: ما هذا؟ فقبل لى: الليلة قطب يحيى النووى فاستيقظت من نومى، ولم أكن أعرف الشيخ ولا سمعت به قبل ذلك، فدخل المدينة يعنى دمشق يعنى فى حاجة قال: فذكرت ذلك لشخص فقال: هو شيخ دار الحديث الأشرفية، وهو الآن جالس فيها لميعادها، فاستدلت عليها ودخلتها فوجدته جالسًا فيها وحوله جماعة فوقع بصره على فنهض إلى جهتى وترك الجماعة ومشى إلى طرف إيوانها ولم يتركنى أكلمه، وقال: اكتم ما معك ولا تحدث به أحدًا ثم رجع إلى موضعه ولم يزد على ذلك ولم أكن رأيت قبلها ولم أجمع به بعدها.

هذا آخر الكتاب والحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

نسخ ٩٧٨هـ

ترجمة الماراني صاحب الاستقصاء المستفاد منه في جزء من الكتاب عثمان بن عيسى بن درياس^(١)

القاضي ضياء الدين أبو عمرو الهمداني الماراني^(٢)، ثم المصري صاحب الاستقصاء في شرح المذهب، وشرح اللمع^(٣) في أصول الفقه، وغيرهما من التصانيف.

تفقه بإربل على الخضر بن عقيل، ثم بدمشق على ابن أبي عصرون، وسمع الحديث من أبي الجيوش عساكر بن علي، وناب في الحكم عن أخيه قاضي القضاة صدر الدين عبد الملك، وكان من أعلم الشافعية في زمانه بالفقه وأصوله. قال التفليسي: ثم عُزل عن نيابة أخيه، وعن تدريس كان بيده بظاهر القاهرة، ووقف عليه جمال الدين خشتريين مدرسة أنشأها بالقصر. مات بمصر^(٤) سنة اثنتين وستمئة، وقد قارب التسعين سنة.



(١) له ترجمة في: التكملة ١٣٦/٣، حسن المحاضرة ٤٠٨/١، سير أعلام النبلاء ٢٢/٢٩١، شذرات الذهب ٧/٥، طبقات الإسنوي ١٢٧/١، ١٢٨، وفيات الأعيان ٤٠٨/٢ - ٤٠٨ وجاء اسم المترجم في المطبوعة: (عمر) وأثبتنا الصواب من ج، ز، والطبقات الوسطى، ومصادر الترجمة.

(٢) بفتح الميم، وبعد الألف راء مفتوحة، وبعد الألف الثانية نون: هذه النسبة إلى بني ماران بالمروج تحت الموصل. كذا قال ابن خلكان.

(٣) لأبي إسحاق الشيرازي، كما صرح المصنف في الطبقات الوسطى.

(٤) في ثاني عشر ذي القعدة. كما صرح المصنف في الطبقات الوسطى وكما في التكملة.

عملنا في الكتاب

لقد أقدمنا على العمل في هذا السفر الجليل ، ونحن نعلم مدى ضخامة المسئولية المنوطة بنا تجاهه ، وما سنلقاه في مسيرة عملنا فيه من مشاق وصعوبات جسيمة ، فهو كتاب جل قدره وعظمت منزلته ، ألفه شيخ عظيم المنزلة ، وشرحه أئمة علت مكانتهم ، فكان ولا بد أن من يتصدى لشرح المذهب - تحقيقاً وتكملة - أن يجد نفسه في متاهة رحبة الجوانب ، فسيحة الأرجاء ، عليه أن يسير فيها بشرط ألا يضلّ أو يُضلّ ، ولا بد أن يتشبه بمن سبقوه في هذا المضمار فلا يقصر عن منزلتهم ، ومن هنا بالذات جاءت الصعوبة الكبرى التي واجهتنا في عملنا أثناء تكملة شرح المذهب ، فنحن نتصدى لتكملة شرح بداه النوى وأضاف إليه السبكي ، وما أدراك من النوى ومن السبكي؟! فهما إمامان لا يشق غبارهما ، قد حازا قصب السبق في شتى جوانب التشريع الإسلامي ، بل واللغة العربية .

إلا أننا استعنا بالله العظيم ، وعقدنا العزم على أن نبذل قصارى ما في وسعنا من أجل إخراج هذا الكتاب - الذي هو بحق موسوعة فقهية - وهان لدينا الوقت والجهد والمال ، ولم يفت في عضدنا توقع الصعاب ، بل رأينا أن ما لا يدرك كله لا يترك كله ، ومن ثم أقدمنا على تحقيق شرح المذهب وتكملته ، راجين العفو والتوفيق من الله العليّ القدير ، فمنه وحده النصر والتأييد ، وبه الهداية والتوفيق .

هذا وقد انقسم عملنا إلى قسمين :

القسم الأول : يختص بتحقيق الأجزاء التي شرحها الإمامان النوى والسبكي من المذهب .

والقسم الثاني : تكملة بقية شرح المذهب .

ففيما يختص بالجزء المحقق ، قمنا فيه بما يلي :

أولاً : المراجعة الدقيقة لنصوص الأجزاء التي شرحها كل من النوى والسبكي رحمهما الله ؛ حتى نستطيع إخراج تلك الأجزاء على الصورة التي أرادها مؤلفاها بعيداً عن التصحيفات والتحريفات... إلخ ، واعتمدنا في ذلك على الطبعة المنبرية .

أولاً: وصف المخطوطات

اعتمدنا في تحقيق الأجزاء الأولى من الكتاب إلى باب بيع المصرة والرد بالعيب على النسخة المحفوظة بمكتبة أحمد الثالث ورمزنا لها بالرمز (أ) ووصفها كالتالي: الجزء الأول كتب في القرن السابع بخطوط مختلفة. ويبتدئ بأول الكتاب، وينتهي بآخر المسح على الخفين يتلوه في الذي يليه: باب الأحداث، وعدد أوراقه (٢٢٦).

الجزء الثاني من نسخة أخرى كتب في القرن السابع بخط تعليق معتاد، ويبتدئ بباب الأحداث، وينتهي بآخر باب مواقيت الصلاة يتلوه في الثالث: باب الأذان، وعدد أوراقه (٣٧١).

الجزء الثالث من نسخة أخرى كتب سنة ٧١٩ بخطوط مختلفة، ويبتدئ بكتاب الأذان وينتهي باتباع المأموم الإمام من كتاب الصلاة يتلوه في الرابع: الحال الثاني أن يتخلف عن الإمام، وعدد أوراقه (٣٥١).

الجزء الرابع من نسخة أخرى كتب في القرن الثامن نقلا عن نسخة المصنف. يبتدئ بالحال الثاني أن يتخلف عن الإمام وينتهي بآخر كتاب الجنائز، وعدد أوراقه (٣٣٠).

الجزء الخامس من نسخة أخرى كتب في القرن الثامن بقلم نسخ جميل ويبتدئ بكتاب الزكاة وينتهي أثناء كتاب الصوم يتلوه في الذي يليه: باب صوم التطوع، وعدد أوراقه (٤٣٤).

الجزء السادس من النسخة السابقة يبتدئ بباب صوم التطوع وينتهي في الذي يليه بباب صفة الحج، وعدد أوراقه (٣٠١).

الجزء السابع من النسخة السابقة ويبتدئ بباب صفة الحج وينتهي أثناء باب الربا. وهو آخر ما وقف عنده شرح النووي رضى الله عنه ولم يكمله، وعدد أوراقه (٣٤٥).

كما اعتمدنا أيضاً في تحقيق كتاب الشركة إلى كتاب الشفعة، وكذلك في فصل في القصاص إلى ما قبل باب العاقلة وما تحمله من الديات، على شرح المذهب المسمى بالاستقصاء في شرح المذهب تأليف الشيخ الإمام أبى عمرو عثمان بن عيسى بن درباس الماراني الكرخي.

ثانيًا: تخريج الأحاديث الواردة في تلك الأجزاء.

ثالثًا: تخريج الآيات القرآنية والأشعار والأمثال اللغوية.

رابعًا: ترجمة الأعلام.

خامسًا: التعليق على بعض المواضع التي تحتاج إلى زيادة إيضاح، سواء في الفقه أو اللغة أو الحديث.

سادسًا: الضبط التام بالشكل للأحاديث والآيات القرآنية.

أما ما يختص بالتكملة، فقد حاولنا فيها جاهدين أن نحذو حذو الإمام النووي رحمه الله، كالتالي:

أولًا: تناول ما يرد في كلام المصنف - الشيخ أبي إسحاق رحمه الله - من أحاديث، وبيان من خرج هذه الأحاديث، وأقوال أئمة المحدثين فيما يختص بها. ثانيًا: شرح غريب ما يورده المصنف من ألفاظ، وبيان معانيها، وضبطها، وأقوال أئمة اللغة بخصوصها.

ثالثًا: تقديم التعريفات اللغوية والاصطلاحية للمصطلحات الفقهية.

رابعًا: البيان الوافي للأحكام الفقهية التي يشتمل عليها نص المذهب.

خامسًا: إضافة بعض الفروع التي تتعلق بالمسائل الواردة في المذهب، والتي لم يتعرض لها المصنف تعرضًا مباشرًا.

سادسًا: بعض التطبيقات العصرية للمباحث الفقهية، التي رأينا لزائمًا علينا أن نناقشها بروح العصر، في محاولة منا للتزول بالتراث الفقهي إلى أرض واقعنا المعاصر، وتلمس الحكم الفقهي الصحيح للكثير من التعاملات الجارية في زماننا هذا كأعمال البنوك، والمسابقات، والقروض، وبيع المراهبة... إلخ.

سابعًا: بيان مذاهب العلماء في المسائل الفقهية التي تعددت فيها الآراء، واختلفت فيها الأنظار، مع بيان أدلة كل فريق من العلماء وما نوقشت به هذه الأدلة من الأطراف الأخرى، وحاولنا أن يكون عرضنا لهذه المذاهب عرضًا موضوعيًا بعيدًا عن التعصب والتحيز.

ثامنًا: التنبيه على الآراء التي يوردها المصنف لنفسه، وبيان من تابعه عليها من أصحابنا الشافعية، ومن خالفه فيها منهم.

تاسعًا: لفت الأنظار إلى ما قد يظهر من اختلاف في الرأي أو طريقة عرض

المسألة ومعالجتها فقهيًا بالنسبة للمصنف في كتابه: التنبيه، والمهذب الذي نحن
بصدده شرحه.

عاشرًا: مواصلة ما سرنا عليه في الجزء المحقق من تخريج الآيات والأحاديث
والأشعار، وغير ذلك.

* * *

المراجع التي استعنا بها فى تكملة هذا السفر العظيم

أولاً المخطوطات :

- الابتهاج شرح المنهاج للنووى، تأليف تقي الدين على بن عبد الكافى السبكى
توفى سنة (٧٥٦هـ).
- أحكام القرآن لابن الفرس.
- أحكام المذهب مما خرجه صاحب المذهب، تأليف الشيخ الإمام موفق الدين
صالح بن أبى بكر المقدسى.
- إرشاد المحتاج إلى شرح المنهاج.
- إزالة التمويه فى مشكل التنبيه على كل فاضل نبيه (والتنبيه لأبى إسحاق
الشيرازى)، تأليف حمزة بن يوسف بن سعيد الشافعى الحموى.
- الإشارات إلى ما وقع فى المنهاج.
- إعلام النبيه بما زاد على المنهاج من الحاوى والبهجة والتنبيه، تأليف تقي الدين
أبى بكر بن ولى الدين بن قاضى عجلون الشافعى توفى سنة (٩٢٨هـ).
- إقامة الحجة الباهرة (فى أحكام الكنائس).
- الإيجاز مختصر المحرر للرافعى، تأليف تاج الدين محمود بن محمد الكرمانى
الشاطبى.
- البحر المحيط فى شرح الوسيط، تأليف الإمام نجم الدين أبى العباس أحمد بن
محمد المتوفى سنة (٧٢٧هـ).
- بحر المذهب، تأليف الشيخ الإمام أبى المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل
الرويانى توفى سنة (٥٠٢هـ).
- البسيط، لحجة الإسلام أبى حامد محمد بن محمد الغزالى توفى سنة
(٥٠٥هـ).
- البيان، تأليف الإمام أبى الخير يحيى بن سالم بن سعيد الشهير بالعمرانى
اليمنى توفى سنة (٥٥٨هـ).

- التاج فى زوائد الروضة على المنهاج، تأليف نجم الدين محمد بن عبد الله بن قاضى عجلون توفى سنة (٨٧٦هـ).
- تمة الإبانة، تأليف الإمام أبى سعد عبد الرحمن بن مأمون بن على المعروف بالمتولى النيسابورى توفى سنة (٤٧٨هـ).
- تمة كتابى التطريز والتبريز فى شرح التعجيز، تأليف برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبرى الربعى الخليلى توفى سنة (٧٣٢هـ).
- التحرير فى فروع الشافعية، تأليف أبى العباس أحمد بن محمد الجرجانى توفى سنة (٤٨٢هـ).
- تحرير الفتاوى على التنبيه والمنهاج والحاوى، تأليف ولى الدين أبى زرة أحمد بن الحافظ أبى الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقى توفى سنة (٨٢٦هـ).
- تحرير المذهب، لشرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم البارزى الحموى توفى سنة (٧٣٨هـ).
- التحفة البهية فى طبقات السادة الشافعية.
- تحفة النبيه بشرح التنبيه.
- التذنيب فى الفروع، تأليف أبى القاسم عبد الكريم بن محمد القزوينى الرافعى توفى سنة (٦٢٣هـ).
- الترشيح المذهب فى تصحيح المذهب، تأليف أبى العباس شهاب الدين أحمد ابن لؤلؤ المشهور بابن التقيب توفى سنة (٧٦٩هـ).
- تصحيح المنهاج.
- التعقيبات على المهمات، تأليف العلامة شهاب الدين أحمد بن العماد بن يوسف الأقفهى توفى سنة (٨٠٨هـ).
- تعليقة الفوائد على شرح الرافعى والروضة، تأليف أبى عبد الله محمد بن زهرة الشافعى.
- التوسط والفتح بين الروضة والشرح، تأليف الإمام شهاب الدين أبى العباس أحمد بن حمدان بن أحمد الأذرعى توفى سنة (٧٠٨هـ).
- تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد، تأليف قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله المشهور بابن عقيل القرشى الهاشمى العقيلى المصرى توفى

سنة (٧٦٩هـ).

- تيسير الوقوف على أحكام الوقوف، تأليف زين الدين عبد الرؤوف المناوى
توفى سنة (١٠٢١هـ).

- الجمع والفرق، تأليف الإمام أبى محمد عبد الله بن يوسف بن محمد بن
حيوية الجوينى توفى سنة (٤٣٨هـ).

- جواهر البحر، تأليف الإمام نجم الدين أبى العباس أحمد بن محمد بن أبى
الحزم مكى بن يس المخزومى المشهور بالقمولى توفى سنة (٧٢٧هـ).

- جواهر البحرين فى تناقض الخبرين، تأليف الإمام جمال الدين أبى محمد
عبدالرحيم بن الحسن بن على الأموى الإسنى توفى سنة (٧٧٢هـ).

- خلاصة الفتاوى فى تسهيل أسرار الحاوى.

- السيف المسلول على من سب الرسول، تأليف قاضى القضاة تقى الدين على
ابن عبد الكافى بن تمام بن يوسف السبكى توفى سنة (٧٥٥هـ).

- الشامل، تأليف العلامة أبى نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد المعروف
بابن الصباغ توفى سنة (٤٧٧هـ).

- شرح التنبيه، للعلامة أبى الفضل أحمد ابن الشيخ العلامة كمال الدين أبى
الفتح موسى ابن الشيخ رضى الدين أبى الفضل يونس بن محمد بن مالك الإربلى
المعروف بابن يونس توفى سنة (٦٢٢هـ).

- شرح التنبيه، للعلامة سراج الدين أبى حفص عمر بن على بن أحمد بن محمد
الأنصارى المشهور بابن الملقن توفى سنة (٨٠٤هـ).

- شرح التنبيه، تأليف جمال الدين محمد بن أبى بكر بن منصور الأصبهى.

- شرح مختصر المزنى، تأليف الإمام القاضى أبى الطيب طاهر بن عبد الله بن
طاهر الطبرى توفى سنة (٤٥٠هـ).

- شرح الحاوى الصغير للقزوينى، تأليف علاء الدين على بن إسماعيل القونوى
توفى سنة (٧٢٩هـ).

- الشرح الصغير على الوجيز للغزالى، تأليف أبى القاسم عبد الكريم بن محمد
ابن عبد الكريم القزوينى الرافعى توفى سنة (٦٢٣هـ).

- شرح الهادى لقطب الدين أبى المعالى مسعود بن محمد النيسابورى. وعلى

- هذا، فالشرح يكون لأبى القاسم هبة الله أن عبد الله القفطى توفى سنة (٦٩٧هـ).
- شرح الوسيط، تأليف تقي الدين أبى عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان ابن موسى المعروف بابن الصلاح توفى سنة (٦٤٣هـ).
- صفوة المذهب من نهاية المطلب وهو مختصر نهاية المطلب للجوينى، تأليف القاضى شرف الدين أبى سعد عبد الله بن محمد بن هبة الله بن أبى عصرون الموصلى توفى سنة (٥٨٥هـ).
- طراز المحافل فى ألغاز المسائل، تأليف الإمام جمال الدين عبد الرحيم بن حسن الإسنى توفى سنة (٧٧٢هـ).
- الطريقة الحصرية فى علم الخلاف بين الشافعية والحنفية، تأليف العلامة أبى المحامد جمال الدين محمود بن أحمد بن عبد السيد الشهير بالحصيرى توفى سنة (٦٣٦هـ).
- العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعى والأصحاب، تأليف قاضى القضاة صفى الدين أبى العباس أحمد ابن الفقيه تقي الدين عمر بن محمد بن عبد الرحمن عرف بابن المذحجى المرادى توفى سنة (٩٣٠هـ).
- العجائب شرح الباب، كلاهما للإمام نجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم بن عبد الغفار القزوينى صاحب الحاوى الصغير توفى سنة (٦٦٥هـ).
- الغاية فى اختصار النهاية، تأليف الإمام أبى محمد سلطان العلماء الشيخ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبى القاسم بن حسن بن محمد بن مهذب السلمى توفى سنة (٦٦٠هـ).
- عينات المعلومات بالاعتراضات على المهمات وهو منتخبات من المعلومات بالاعتراضات لابن قاضى شهبة الأسدى والمهمات للإسنوى، تأليف أحمد بن إبراهيم بن عمر بن عبد الرحيم الطرابلسى.
- غنية الفقيه فى شرح التنبيه، تأليف الإمام الفاضل شرف الدين أبى العباس أحمد بن كمال الدين أبى الفتح موسى بن يونس بن محمد بن منعة توفى سنة (٦٢٢هـ).
- غنية المحتاج إلى سلوك المنهاج، تأليف الإمام شهاب الدين أبى العباس أحمد ابن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد الغنى بن محمد بن أحمد بن سالم توفى

سنة (٧٨٣هـ).

- كشف القناع عن شوارد الطلاق والاختلاع، تأليف السيد محمد شهبه لحسنى الشافعى المنفلوطى الشاذلى من علماء القرن الثانى عشر.
- كفاية النبيه فى شرح التنبيه، تأليف الإمام الفقيه نجم الدين أبى العباس أحمد ابن محمد بن على بن مرتفع بن حازم بن إبراهيم بن العباس المصرى المشهور بابن الرفعة توفى سنة (٧١٠هـ).
- لباب التهذيب مختصر التهذيب للبغوى.
- ما وقع للحاوى مخالفاً للفتاوى.
- المجموع المذهب للعلاى.
- مختصر البويطى، تأليف أبى يعقوب يوسف بن يحيى المصرى البويطى الشافعى توفى سنة (٢٣١هـ).
- مختصر الشامل، اختصار الشيخ قطب الدين إسماعيل بن محمد بن إسماعيل ابن على بن عبد الله بن إسماعيل بن ميمون الحضرمى توفى سنة (٤٧٧هـ).
- مرشد المختار إلى خصائص المختار.
- مطالع الدقائق فى تحرير الجوامع والفوارق، تأليف الإمام جمال الدين أبى محمد عبد الرحيم بن الحسن بن على بن عمر بن على بن إبراهيم الأموى توفى سنة (٧٧٢هـ).
- المطلب العالى فى شرح وسيط الإمام الغزالى، تأليف الإمام نجم الدين أحمد ابن محمد بن على بن مرتفع بن حازم بن إبراهيم بن العباس المصرى المشهور بابن الرفعة توفى سنة (٧١٠هـ).
- المهمات، فى شرح الرافعى والروضة تأليف الإمام جمال الدين أبى محمد عبد الرحيم بن الحسن بن على بن عمر بن على بن إبراهيم الأموى الإسنى توفى سنة (٧٧٢هـ).
- الموضح فى شرح التنبيه، تأليف الشيخ الإمام صائن الدين عبد العزيز بن عبد الكريم بن عبد الكافى الجيلى.
- ميدان الفرسان، تأليف الإمام شمس الدين محمد بن خلف بن كامل بن عطاء الله الغزى ثم الدمشقى توفى سنة (٧٧٠هـ).

- نهاية المطلب فى دراية المذهب، تأليف إمام الحرمين أبى المعالى عبد الملك ابن الشيخ أبى محمد عبد الله بن أبى يعقوب يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيوية الجوينى توفى سنة (٤٧٨هـ).
- الهداية إلى أوام الكفاية، تأليف الإمام جمال الدين أبى محمد عبد الرحيم بن الحسن بن على بن عمر بن على بن إبراهيم القرشى الأموى توفى سنة (٧٧٢هـ).
- ينابيع الأحكام فى معرفة الحلال والحرام، تأليف العلامة محمد بن محمد بن محمد بن زكى الشيعى الإسفرايينى العراقى (٧٤٧هـ).

ثانياً الرسائل العلمية:

- (١) التيمم لجاد الرب.
- (٢) التيمم لمحمد يوسف الفقى.
- (٣) التيمم للجلزمى.
- (٤) المسح على الخفين لمحمد سيد أحمد.
- (٥) الجماعة لحسن العدل شلبى.
- (٦) الجمعة لمحمد السيد شعبان.
- (٧) القصر والجمع لمحمد البيومى أبو ريا.
- (٨) أحكام استقبال القبلة لمحمد حسن يونس.
- (٩) زكاة الزروع لأحمد أحمد البحيرى.
- (١٠) الذكاة والصيد والذبائح لعبد الله حمزة.
- (١١) فضيلة العفة لطلخان شريف طلخان.
- (١٢) الاعتكاف لأحمد خليفة جبر.
- (١٣) الصيام لمحمد حسن على رمضان.
- (١٤) أفعال العباد لعبد الرحمن إبراهيم.
- (١٥) أطوار الفتيا وآداب المفتين لصادق محمد أحمد.
- (١٦) الحسبة لمحمد عبد الرحيم سلطان.
- (١٧) المواريث لوهبه إبراهيم.
- (١٨) الجهاد لشحاته محمد شحاته.

- (١٩) أحكام الخمر لحسين حسان السمسطاوى .
- (٢٠) حد الزنى ليوسف البرديس .
- (٢١) حد السرقة لإبراهيم الشهاوى .
- (٢٢) الربا لسليمان محمد .
- (٢٣) الرهن لحسن مصطفى .
- (٢٤) الغصب للحسينى الشيخ .
- (٢٥) الشركة لمحمود آدم فرغلى .
- (٢٦) القراض لمحمد محمد عراذه .
- (٢٧) أحكام الضمان لعبد الله على .
- (٢٨) الضمان لطفه عبد القادر .
- (٢٩) الشفعة لأبى سعه .
- (٣٠) الشفعة لأبى العنين محمد .
- (٣١) الشفعة لأحمد أحمد البحيرى .
- (٣٢) الحصن المنيع فى أركان البيوع لفرج إبراهيم علوان .
- (٣٣) الغصب لعبد العال أحمد عطوه .
- (٣٤) الحجر لمحمود محمود عبد المنعم .
- (٣٥) نظام الحجر لسليمان رمضان عثمان .
- (٣٦) الإجارة لعبد الفتاح عبد الرحيم .
- (٣٧) الإجارة لمنصور محمد الشيخ .
- (٣٨) الإقرار لعبد الحميد حسن طائل .
- (٣٩) الإقرار لعبد الحميد سليمان الدسوقى .
- (٤٠) الحماله لحسن أحمد هيكل .
- (٤١) الخيارات فى البيع لمحمد عبد الرحمن مندور .
- (٤٢) الوقف لعبد الفتاح عيسوى .
- (٤٣) الخراج لعبد الله سيد أحمد الشبراوى .
- (٤٤) البينة لمحمد عبد المنعم جاب الله .

- (٤٥) القتل العمد لمحمد مبروك يوسف.
- (٤٦) أثر النهي فى العبادات والمعاملات لعبد المجيد محمد فتح الله.
- (٤٧) أثر اختلاف الدين فى الأحكام لبدران أبو العنين.
- (٤٨) الكفاءة فى النكاح لعبد الجليل عوض.
- (٤٩) النكاح لعلی محمد عبد الرحيم.
- (٥٠) الولاية فى النكاح لمحمود إسماعيل جمال.
- (٥١) الولاية فى النكاح لأحمد محمد فضل.
- (٥٢) الأنكحة الفاسدة للأمين الجزائرى.
- (٥٣) الكفارات لحسن على حسنين الكاشف.
- (٥٤) الخلع لمحمود عمر الطويل.
- (٥٥) حسن الصنيع فى أحكام الطلاق والخلع للسيد أحمد شاهين.
- (٥٦) فن المنطق لمحمد محمد رزق.
- (٥٧) العلم المطلق لعبد القوى السيد محرم.
- (٥٨) المنتخبات المحلية فى الشهادات الشرعية للشيخ حميد.
- (٥٩) الدعوى لعبد الحميد سليمان الدسوقي.
- (٦٠) قضاء الإسلام لعلی سيد أحمد.
- (٦١) عدالة الإسلام لعبد المجيد يوسف.
- (٦٢) التشريع الإسلامى لأحمد عيد سليمان.
- (٦٣) الخلافة الإسلامية لمحمد مصطفى شاهين.
- (٦٤) الخلافة الإسلامية لعبد الفتاح الجوهري.
- (٦٥) عقد السلم لعبد العظيم جودة فياض.
- (٦٦) القسم والنشوز لمحمد السيد عزب.
- (٦٧) مهر الزواج لمحمد جواهر.
- (٦٨) العدة لعبد العظيم وهبى.
- (٦٩) العدة لعبد السلام الزنقلى.
- (٧٠) العدة لموسى عبد الحق حسن.

- (٧١) الرجعة لعبد الوهاب حمد عبد ربه .
 (٧٢) الرجعة لمحمد هلالى الإييارى .
 (٧٤) الطلاق البدعى والسنى لبكرى مصطفى على .
 (٧٥) فتح الخلاق فى أحكام الطلاق لبدوى على محمد .
 (٧٦) المحرمات من النساء لمحمد البشير الشندى .
 (٧٧) المحرمات من النساء والمحللات لأحمد إبراهيم لاشين .
 (٧٨) المحرمات من النساء لمحمد أحمد محمد .
 (٧٩) النفقات لمحمد سالم أحمد .
 (٨٠) المهر لعفيفى السيد .
 (٨١) العشرة الزوجية - القسم والنشوز لأحمد عبد القادر .
 (٨٢) أحكام الرضاع لمحمد العدوى .
 (٨٤) الرضاع لقاسم محمد العبدى .
 (٨٥) الحضانة لبكر داود .
 (٨٦) الحضانة لمحمد عبد الله .
 (٨٧) اللؤلؤة الحسنة فى بيان العدة والاستبراء لإبراهيم محمد .
 (٨٨) أحكام الصداق لمحمد جوهر .
 (٨٩) تعدد الزوجات لذكريا حسن مكاوى .
 (٩٠) المنطوق والمفهوم للحفراوى .
 (٩١) القياس لعلى عبد التواب .
 (٩٢) القياس لأحمد طه أيوب .
 (٩٣) القياس لمحمد أحمد سلامة .
 (٩٤) القياس لأحمد درويش السيد .
 (٩٥) العام لمحمد حسن .
 (٩٦) النسخ لإمام إبراهيم عيسى .
 (٩٧) العموم لمصطفى جمال الدين .
 (٩٨) كشف القناع عن حجية الإجماع لمحمد اليومى .

- (٩٩) الإجماع لأحمد عبد الغنى محمد عبده .
- (١٠٠) نظرية الشروط لزكى الدين شعبان .
- (١٠١) الحسن والقبح لمحمد محمد أحمد .
- (١٠٢) التوحيد لمحمد بن إسماعيل .
- (١٠٣) صفة الوجدانية لعبد الحميد فتح الله .
- (١٠٤) الدرر السنية فى تنزيه الحضرة الإلهية لأحمد المستكاوى .
- (١٠٥) الرؤية لعبد الفضيل طلبه .
- (١٠٦) تحقيق صفة الكلام لحافظ محمد مهدى .
- (١٠٧) مختصر فى علم القضاء للعلامة زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم المصرى .
- (١٠٨) الفتاوى لابن الصلاح .
- (١٠٩) أحكام المرض لأحمد بن إبراهيم بن خليل .
- (١١٠) المستطاع من الزاد لعبد الرحمن بن محمد بن عماد الدين الدمشقى .
- (١١١) تحصيل الطريق للشيخ سرى الدين بن الشحنة .
- (١١٢) الأوسط لابن المنذر .
- (١١٣) جامع الأصول فى بيان قواعد الحنفية للعلامة عبيد الله بن محمد السمرقندى .
- (١١٤) الخصائص لابن طولون .
- (١١٥) تحرير الكلام فى مسائل الالتزام لأبى عبد الله محمد بن محمد الشهير بالحطاب .
- (١١٦) المختار من كتاب تدبير الدول لابن نباتة .
- (١١٧) الدر النضير فى آداب الوزير للفيومى .
- (١١٨) تلقيح العقول فى فروق المنقول .
- (١١٩) العقد الفريد لبيان الراجح من الخلاف فى جواز التقليد .
- (١٢٠) المنهج المسلوك فى سياسة الملوك، للعلامة عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر الشيرازى .

- (١٢١) تهذيب الرياسة وترتيب السياسة للقلعي .
(١٢٢) فتح المدبر في علم القضاء للإمام السمديسي .
(١٢٣) العقد الفريد في أحكام التقليد .
(١٢٤) كتاب الأحكام للشيخ الإمام أبي العباس الناطفي .
(١٢٥) مطالع الدقائق في تحرير الجوامع .
(١٢٦) كشف القناع عن شوارد الطلاق والاختلاع .
(١٢٧) حل الوثاق في الخلع والطلاق .

* * *

المراجع والمصادر المطبوعة

القرآن الكريم :

* الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم - لفضيلة الأستاذ الدكتور/

محمد حسين الذهبي.

* الإتيقان في علوم القرآن - للحافظ جلال الدين السيوطي - الهيئة المصرية

العامة للكتاب.

* أحكام القرآن - لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص - ط دار

المصحف- القاهرة - الطبعة الثانية.

* أحكام القرآن للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن علي الطبري المعروف

بألكيا الهراسي. ط دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى.

* أحكام القرآن للشافعي - دار الكتب العلمية.

* أحكام القرآن للإمام أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي

المالكي. ط دار الفكر - بيروت.

* إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم للعلامة أبي السعود دار الفكر

بيروت.

* أسباب النزول - للحافظ السيوطي - ط/ دار التحرير.

* أسباب النزول - للواحدي - ط/ ونشر إحياء دار التراث الإسلامي.

* الإسرائيليات في التفسير والحديث - للدكتور الذهبي - نشر مجمع البحوث

الإسلامية.

* الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير - للدكتور محمد أبو شهبه نشر

مجمع البحوث الإسلامية.

* الأسلوب للأستاذ/ أحمد الشايب - دار النهضة المصرية.

* الأشباه والنظائر في القرآن الكريم - للبليخي - الهيئة المصرية العامة للكتاب.

* الإشارات والتنبيهات لمحمد بن علي الجرجاني - دار النهضة - مصر.

* الأطلال في علوم القرآن - الدكتور محمد عبد المنعم القيعي طبعة دار

الطبعة المحمدية/ الطبعة الثالثة.

- * أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن - للشنقيطي مكتبة ابن تيمية- القاهرة.
- * إعجاز البيان في تأويل أم القرآن - للقونوي - دار الكتب الحديثة القاهرة.
- * إعجاز القرآن للباقلاني - عيسى البابي الحلبي.
- * إعجاز القرآن د/ السيد الحكيم - مكتبة وهبة.
- * الإعجاز البياني في ترتيب آيات القرآن الكريم وسوره - د/ محمد القاسم - دار المطبوعات الدولية.

- * الإعجاز البياني ومسائل ابن الأزرق - د/ عائشة عبد الرحمن - دار المعارف.
- * الإعجاز البلاغي - د/ محمد أبو موسى - طبعة وهبة.
- * أنموذج جليل في بيان أسئلة وأجوبة من غرائب آي التنزيل للرازي - المطبعة الميمنية.

- * أنوار التنزيل وأسرار التأويل للقاضي البيضاوي طبعة مصطفى الحلبي.
- * أهداف كل سورة ومقاصدها د/ عبد الله شحاتة الهيئة العامة للكتاب.
- * الانتصاف فيما تضمنه الكشف لابن المنير بهامش الكشف مصطفى الحلبي.
- * الأساليب الإنشائية وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم د/ صالح دراز طبعة الأمانة.

- * إملأ ما من به الرحمن في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري عيسى الحلبي.
- * الإكليل في استنباط التنزيل - للسيوطي - دار الكتب العلمية.
- * البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - نشر مكتبة النصر الحديثة الرياض.
- * بديع القرآن لابن أبي الإصبع - نهضة - مصر.
- * البديع لأسامة بن منقذ - الحلبي.
- * بصائر ذوى التمييز فى لطائف كتاب الله العزيز - للفيروزآبادى - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

- * البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن - للزملكانى - العراق - الأوقاف.
- * البرهان فى تناسب سور القرآن لابن الزبير الثقفى - جامعة محمد ابن سعود.
- * البرهان فى توجيه متشابه القرآن للكرمانى - الاعتصام - القاهرة.
- * البرهان فى علوم القرآن - لبدر الدين الزركشي. ط/ الحلبي.

* البسيط في التفسير للواحدى - دار الكتب مخطوط رقم (٥٣ تفسير).
 * البيان في غريب إعراب القرآن - أبو البركات بن الأنباري - الهيئة المصرية للكتاب.

* البيان القرآنى - محمد رجب البيومى - مجمع البحوث الإسلامية.
 * تأويل مشكل القرآن - لابن قتيبة - المكتبة العلمية - بيروت.
 * التبيان في آداب حملة القرآن - للنووي - دار الباز مكة.
 * تحصيل نظائر القرآن للحكيم الترمذي مخطوط البلدية إسكندرية رقم (٣٥٨٥/٢).

* تحرير التحرير - لابن أبي الإصبع المصري - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة.

* التحرير والتنوير - للشيخ محمد الطاهر بن عاشور - ط/ الدار التونسية.
 * التحقيقات الواضحة في تفسير سورة الفاتحة - محمد الحسين الظواهري - مصطفى البابي الحلبي.

* التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن - للسهيلى - طرابلس.
 * تفسير البغوي المعروف بـ«معالم التنزيل» لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي مطبوع بهامش تفسير الخازن - ط دار الفكر - بيروت.
 * تفسير الجلالين للإمامين: جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي ط/ دار القلم.

* تفسير الخازن المسمى «لُباب التأويل في معاني التنزيل» للعلامة علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادى الشهير بالخازن وبهامشه تفسير البغوي - الطبعة السابعة.

* تفسير سفيان الثوري - المطبعة الحكومية الهند.
 * تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان للعلامة نظام الدين الحسن ابن محمد بن حسين القمي النيسابوري. مطبوع بهامش تفسير الطبري - ط دار المعرفة - بيروت.
 * تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب للإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري، ط دار الفكر - بيروت، الطبعة الثالثة.

- * تفسير القاسمي - محمد جمال الدين القاسمي - ط/ الحلبي.
- * تفسير القرآن الحكيم المسمي تفسير المنار للسيد : محمد رشيد رضا - ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- * تفسير القرآن - لشهاب الدين الهكاري - مخطوط - دار الكتب (٤٦٣) تفسير).
- * تفسير القرآن لأبي الليث السمرقندي دار الكتب العلمية.
- * تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير. ط/ الحلبي.
- * تفسير القرآن - للسمعاني - المعارف - الرياض.
- * التفسير القرآني للقرآن - للأستاذ عبد الكريم الخطيب. ط/ السنة المحمدية.
- * تفسير السراج المنير - للخطيب الشربيني ط/ الحلبي.
- * تفسير المراغي - للشيخ أحمد مصطفى المراغي - ط/ الحلبي.
- * تفسير النسائي - للنسائي - مكتبة السنة.
- * تفسير النسفي - للإمام النسفي / عيسى الحلبي.
- * التفسير ورجاله - للشيخ محمد الطاهر بن عاشور - نشر مجمع البحوث الإسلامية.
- * التفسير والمفسرون. للأستاذ للدكتور محمد حسين الذهبي - ط دار الكتب الحديثة.
- * تنوير المقباس من تفسير ابن عباس. ط دار الكتب العلمية، بيروت.
- * جامع البيان في تأويل القرآن للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ط دار المعرفة - بيروت.
- * الجامع لأحكام القرآن للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - ط دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الثالثة.
- * الجواهر الحسان في تفسير القرآن للشعالبي - طبعة إحياء التراث - بيروت.
- * الجواهر في تفسير القرآن - للشيخ طنطاوي جوهرى ط الحلبي - بالقاهرة.
- * حجج القرآن للرازي بيروت - دار الرائد العربي.
- * الحروف المتقطعة في أوائل السور القرآنية د/ محمد أبو فراج - دار المنهل.
- * الدخيل في تفسير القرآن الكريم - للأستاذ الدكتور عبد الوهاب فايد - مطبعة

حسان.

* الدخيل في التفسير. للأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة - دار البيان بمصر.

* الدخيل في تفسير القرطبي - للدكتور أحمد الشحات موسي - رسالة دكتوراة.

* الدخيل في تفسير النسفي - للدكتور سمير شليوة - رسالة دكتوراة.

* دراسات في علوم القرآن ومناهج المفسرين - للدكتور محمد عبد المنعم القيعي - دار الطباعة المحمدية.

* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون - للمصنف الحلبي - دار الكتب العلمية.

* الدر المنثور - للحافظ السيوطي - المكتبة الإسلامية بطهران.

* روح المعاني (تفسير الألوسي) - للعلامة الألوسي - المطبعة المنيرية.

* زاد المسير في علم التفسير - لابن الجوزي - المكتب الإسلامي.

* علوم القرآن الكريم - للأستاذ الدكتور محمد أحمد يوسف القاسم والأستاذ الدكتور منيع عبد الحليم محمود - دار الطباعة المحمدية.

* عمدة التفسير. اختصار أحمد محمد شاكر. - دار المعارف.

* غريب القرآن - لابن عباس - مكتبة الزهراء.

* فتح القدير - للشوكاني - الحلبي.

* الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين - للجمل - دار الحديث.

* فضائل القرآن - للفريابي - مكتبة الرشد الرياض.

* الفوز الكبير في أصول التفسير - للدهلوي - بيروت.

* القرطبي ومنهجه في التفسير - الأستاذ الدكتور القصبي زلط / رسالة دكتوراة.

* لطائف الإشارات في التفسير للإمام القشيري. نشر دار الكتاب العربي.

* اللباب في علوم الكتاب - لابن عادل الحنبلي الدمشقي - دار الكتب العلمية.

* مجاز القرآن - لأبي عبيدة - مؤسسة الرسالة.

* مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي دار الفكر بيروت.

* المجموع المغني في غريب القرآن والحديث - للأصفهاني - جامعة أم

القرى.

- * محاضرات في مناهج المفسرين وعلوم القرآن الكريم - للدكتور محمد عبد المنعم القيعي - ط/ دار الطباعة المحمدية.
- * المحرر الوجيز - لابن عطية الأندلسي - دار الكتب العلمية.
- * مختصر تفسير الطبري - للتجبي - الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- * المدخل إلى القرآن الكريم - د/ محمد عبد الله دراز - دار القلم - بيروت.
- * مذاهب التفسير الإسلامي - جولد تسيهر - ترجمة د/ عبد الحليم النجار نشر دار الكتب الحديثة.
- * مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور - للبقاعي - ط المعارف الرياض.
- * معاني القرآن - للأخفش - عالم الكتب.
- * معاني القرآن - للزجاج - عالم الكتب.
- * معاني القرآن - للفراء - نشر هيئة الكتاب.
- * معترك الأحزان للسيوطي - دار الكتب العلمية.
- * المفردات في غريب القرآن - الراغب الأصفهاني - بتحقيق محمد سيد كيلاني - مطبعة مصطفى الحلبي.
- * مقدمة تفسير ابن النقيب - لابن النقيب - مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- * مقدمة في أصول التفسير - لابن تيمية - السلفية.
- * ملاك التأويل - لابن الزبير الثقفي الغرناطي - دار الغرب.
- * مناهج في التفسير - د مصطفى الصاوي الجويني - نشر منشأة المعارف بالإسكندرية.
- * مناهل العرفان في علوم القرآن. للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني - عيسي الحلبي.
- * منحة الجليل في التنبيه على ما في التفسير من الدخيل - للأستاذ الدكتور سيد مرسي إبراهيم البيومي - مطبعة استراند الحديثة.
- * من أسرار حرف الجر في الذكر الحكيم - د/ محمد الأمين الخضري - طبعة وربة.
- * منهج ابن القيم في التفسير - محمد بن أحمد السنباطي - مجمع البحوث.

- * المذهب فيما وقع من القرآن من المعرب - للسيوطي - دار الكتب العلمية.
- * الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم - لابن العربي مكتبة الثقافة الدينية.
- * النكت والعيون - تفسير الماوردي - للماوردي - دار الكتب العلمية.
- * نيل المرام من تفسير آيات الأحكام - للقنوجي - مكتبة المدني.
- * هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في تبيين متشابه الكتاب - للسخاوي - دار الفكر المعاصر بيروت.
- * الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم - د/ محمد محمود حجازي وهبه.
- * الواحدى ومنهجه في التفسير - للأستاذ الدكتور جودة محمد المهدي - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

* * *

كتب الحديث

- * إحكام الأحكام - لابن دقيق العيد - مطبعة السنة المحمدية.
- * الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان - ترتيب علاء الدين علي ابن بلبان - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- * إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للعلامة أبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، دار الفكر - بيروت.
- * الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة - لعلي بن محمد بن سلطان القاري. ط / بيروت..
- * الاعتبار في النسخ والمنسوخ لأبي بكر الهمذاني، مطبعة الأندلس حمص.
- * بذل المجهود في حل أبي داود للشيخ خليل السهارنفوري - دار الكتب العلمية.
- * بلوغ المرام لابن حجر العسقلاني - مصطفى البابي الحلبي مصر.
- * تحفة الأحوذى شرح الترمذي لعبد الرحمن المباركفوري - دار الكتاب العربي لبنان.
- * التعليق المغني على الدارقطني للعلامة المحدث/ أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي بذيّل سنن الدارقطني - ط دار المحاسن للطباعة - القاهرة.
- * التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد لعبد الحي اللكنوى مطابع نور محمد كراتشي.
- * تلخيص الحبير لابن حجر الناشر عبد الله هاشم اليماني المدينة المنورة.
- * تنوير الحوالك للسيوطي، مصطفى الحلبي - مصر.
- * تهذيب السنن لابن القيم، المكتبة السلفية الطبعة الثانية.
- * جامع الأصول لابن الأثير، مطبعة الملاح.
- * الجامع الصحيح للبخاري مع الفتح - المكتبة السلفية - القاهرة
- * الجامع الصحيح «سنن الترمذي» لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- * جمع الجوامع المعروف (بالجامع الكبير) - للسيوطي - مجمع البحوث الإسلامية.

- * الجوهر النقي للعلامة علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركمانى، بذيل السنن الكبرى للبيهقي - ط دار الفكر - بيروت.
- * حاشية السندي على صحيح البخاري للعلامة أبي الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي ط دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- * حلية الأولياء - لأحمد بن عبد الله الأصفهاني المعروف بأبي نعيم - ط/ دار الكتاب العربي.
- * سبل السلام شرح بلوغ المرام - للعلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني - مصطفى البابي الحلبي وبلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن محمد بن حجر العسقلاني.
- * سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة - للشيخ الألباني - المكتب الإسلامي.
- * سنن الدارقطني للإمام علي بن عمر الدارقطني وبذيله التعليق المغني على الدارقطني - ط دار المحاسن للطباعة - القاهرة.
- * سنن الدارمي للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن، - دار الكتب العلمية - بيروت.
- * سنن أبي داود - نشر المكتبة التجارية بالقاهرة.
- * سنن سعيد بن منصور للإمام الحافظ سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المكي، - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى.
- * السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسن بن علي البيهقي وبذيله الجوهر النقي - ط دار الفكر - بيروت.
- * سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله محمد بن زيد القزويني ط دار إحياء التراث العربي.
- * سنن النسائي للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي - ط دار الكتب العلمية - بيروت - وعليها شرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي.
- * الشافى الكافي في تخریج أحاديث الكشاف لابن حجر طبع بأحر تفسير الكشاف.
- * شرح الزرقاني علي موطأ الإمام مالك للعالم محمد عبد الباقي الزرقاني ط دار الفكر - بيروت.

- * شرح السنة للبغوي، المكتب الإسلامي بيروت.
- * شرح معاني الآثار للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الطحاوي - ط مطبعة الأنوار المحمدية - القاهرة.
- * شرح النووي على صحيح مسلم للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي النووي ط دار الريان للتراث.
- * صحيح البخاري بحاشية السندي للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ط دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- * عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي - للحافظ ابن العربي المالكي. ط دار العلم.
- * العدة للأمير الصنعاني المطبعة السلفية.
- * العلل لابن أبي حاتم مكتبة المثنى بغداد.
- * عمدة القارئ للعيني المطبعة المنيرية بمصر.
- * عون المعبود لشمس الحق العظيم آبادي دار الكتاب العربي بيروت.
- * فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني - مطبعة المكتبة السلفية.
- * الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة - للإمام الشوكاني - تحقيق عبد الرحمن اليماني.
- * كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال - لعلاء الدين الهندي - طبعة مؤسسة الرسالة.
- * اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة - للحافظ السيوطي - المطبعة الأدبية.
- * مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ط مكتبة القدسي - القاهرة.
- * مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري. مطبعة المحمدية.
- * المستدرك علي الصحيحين للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي - ط دار المعرفة - بيروت.
- * مسند الإمام أحمد بن حنبل وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال - ط

دار صادر - بيروت .

- * مسند الحميدي - المجلس العلمي - الهند الطبعة الأولى .
- * مسند الإمام الشافعي - ط دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى .
- * مشكل الآثار للطحاوي ، دائرة المعارف العثمانية الهند الطبعة الأولى .
- * مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار - للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة - ط دار الفكر - بيروت الطبعة الأولى .
- * المصنف للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ط المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى .
- * المطالب العالية لابن حجر - دار الباز للنشر والتوزيع مكة المكرمة .
- * معالم السنن للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي - ط المكتبة العلمية - بيروت - الطبعة الثانية .
- * المعجم الكبير للطبراني - وزارة الأوقاف - العراق .
- * المعجم الأوسط للطبراني - مكتبة المعارف بالرياض .
- * المعجم الصغير - للطبراني - المكتبة السلفية - المدينة المنورة .
- * المقاصد الحسنة للإمام السخاوي - تحقيق عبد الله بن الصديق - نشر دار الأدب العربي .
- * منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي - للساعاتي - المطبعة المنيرية .
- * الموضوعات لابن الجوزي - نشر المكتبة السلفية .
- * الموطأ للإمام مالك بن أنس ، ومعه كتاب إسعاف المبطأ برجال الموطأ للإمام جلال الدين السيوطي - ط دار الآفاق الجديدة - بيروت . دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء - الطبعة الثالثة .
- * الموطأ لمحمد الشيباني - مطابع نور محمد - كراتشي .
- * نصب الراية لأحاديث الهداية للحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي - ط المكتبة الإسلامية - الطبعة الثانية .
- * نيل الأوطار شرح متقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للعلامة محمد بن علي بن محمد الشوكاني - شركة الطباعة الفنية المتحدة - الناشر مكتبة الكليات الأزهرية .

مراجع العقائد والملل والنحل

- * الإبانة عن أصول الديانة - للأشعري - طبعة المنيرية.
- * أحكام الخواتيم - ابن رجب الحنبلي - دار الكتب العلمية.
- * الأربعين في أصول الدين للرازي - طبع المكتبة الأزهرية.
- * الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد - دار الكتب العلمية.
- * الأسماء والصفات للبيهقي - دار الكتب العلمية.
- * أساس التقديس - للرازي - طبع المكتبة الأزهرية.
- * أصول الدين - لأبي اليسر البزدوي - عيسى البابي الحلبي.
- * أصول الدين لعبد القاهر البغدادي مكتبة المثنى بغداد.
- * أفعال العباد - لمحمد بن أسعد الدواني - جلال الدين طبعة إيران.
- * الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للباقلاني مؤسسة الخانجي.
- * أهوال القبور في أحوال أهلها إلى النشور - ابن رجب - أم القرى.
- * اعتقادات فرق المسلمين والمشركين - الرازي - طبع المكتبة الأزهرية.
- * الاقتصاد في الاعتقاد - للغزالي - دار الطباعة المحمدية.
- * التبصير في الدين - الفرق الناجية عن الفرق الهالكين - مكتب نشر الثقافة الإسلامية - مطبعة الأنوار.
- * تحفة المريد على جوهرة التوحيد - للباجوري - المطبعة الحسينية البهية.
- * تعليقات على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية - للسيالكوتي - استانبول مطبعة عامرة.
- * التمهيد في الرد على الملاحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة للباقلاني دار الفكر العربي مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- * التوحيد وإثبات صفات الرب - لابن خزيمة - دار الباز مكة المكرمة.
- * الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح - ابن تيمية - مطبعة المدنى القاهرة.
- * حاشية السيالكوتي على المواقف - للإيجي - مطبعة السعادة.
- * حاشية العلامة الصاوي على شرح الخريدة للدرديري - عيسى الحلبي.
- * حاشية على شرح الجلال الدواني على العقائد العضدية للسيالكوتي - استانبول - مطبعة عامرة.

- * حاشية على شرح العقائد النسفية للفتازانى - للإسفرائينى إبراهيم ابن محمد ابن عرب شاه استانبول مطبعة عامرة.
- * درء تعارض العقل والنقل - ابن تيمية - الرياض جامعة الإمام محمد بن سعود.
- * الشامل فى أصول الدين - لأبى المعالى الجوينى - جامعة الملك محمد الخامس - كلية الآداب.
- * شرح العقائد النسفية للفتازانى - المطبعة الخيرية.
- * شرح العقيدة الطحاوية للطحاوى - المكتب الإسلامى - بيروت.
- * شرح القصيدة النونية - محمد بن أبى الطيب الشيرازى - مخطوط فى دار الكتب رقم (١٣٧٥) علم الكلام.
- * عصمة الأنبياء - للرازى - المكتبة المنيرية.
- * العقيدة النظامية - لأبى المعالى الجوينى - المكتب الثقافى القاهرة.
- * علم الكلام على مذهب أهل السنة والجماعة - لابن حزم الظاهرى - دار الجيل بيروت.
- * غاية المرام فى علم الكلام لسيف الدين الآمدى - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- * الفرق بين الفرق للبغدادى - مطبعة المعارف القاهرة.
- * الفصل فى الملل والأهواء والنحل - لابن حزم - دار الجيل بيروت.
- * الكامل فى الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء - للعجالى المعتزلى - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- * محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين المطبعة الحسينية.
- * مختصر الفرق بين الفرق - للرسعنى - التقوى القاهرة.
- * المسائل الخمسون فى أصول الكلام - للرازى - مطبعة كردستان.
- * المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد فى العقيدة دار طيبة - الرياض.
- * المسامرة على شرح المسامرة - لابن الهمام - طبعة بولاق.
- * المعتزلة واتجاههم العقلى - د/ نشأت عبد الجواد - توزيع كلية أصول الدين

القاهرة.

* مقاصد الطالبين فى أصول الدين للتفتازانى - استانبول دار الطباعة العامة.

* مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين - طبعة النهضة المصرية.

* المقدمات الخمس والعشرون من دلالة الحائرين - لموسى بن ميمون - مكتبة

الكلية الأزهرية.

* المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى - للغزالى - مكتبة القرآن.

* الملل والنحل - للشهرستانى - مطبعة الحلبي.

* الملل والنحل للبغدادى دار المشرق المطبعة الكاثوليكية.

* المواقف فى علم الكلام وتحقيق المقاصد وتبيين المرام - للإيجى - مطبعة

السعادة القاهرة.

* نشر الطوابع للمرعى الشهير بساجقلى زاده مكتب العلوم العصرية.

* النشر الطيب على شرح الشيخ الطيب - للوزانى - دار الكتب الحديثة القاهرة.

* نظم الفرائد فى بيان المسائل التى وقع فيها الاختلاف بين الماتريديّة والأشعرية

- استانبول المطبعة العامة ومطبعة التقدم بالقاهرة.

* نهاية الإقدام فى علم الكلام - للشهرستانى - مكتبة الكلية الأزهرية.

* الوشيعية فى نقد عقائد الشيعة - لموسى جار الله - مكتبة الكلية الأزهرية.

* * *

مراجع اللغة

- * أنيس الفقهاء - للقونوي - دار الوفاء للنشر - جدة.
- * تاج العروس من جواهر القاموس «شرح القاموس» للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الزبيدي - المطبعة الخيرية.
- * تحرير التنبيه - للنووي - دار الفكر - بيروت، دمشق.
- * التعريفات للعلامة الشريف علي بن محمد الجرجاني - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى.
- * التكملة والذيل والصلة - للصغاني - مطبعة دار الكتب - القاهرة.
- * التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح - لأبي محمد المصري - مجمع اللغة العربية - مصر.
- * تهذيب اللغة - للأزهري - الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- * جمهرة اللغة - لابن دريد - دار العلم للملايين.
- * الزاهر في معاني كلمات الناس - للأنباري - مؤسسة الرسالة.
- * عمدة الحفاظ - للسمين الحلبي - عالم الكتب.
- * غريب الحديث - لأبي إسحاق الحربي - جامعة أم القرى.
- * غريب الحديث - لابن الجوزي - دار الكتب العلمية.
- * غريب الحديث - لأبي عبيد - دائرة المعارف - الهند.
- * كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي - وزارة الثقافة والإرشاد القومي - مصر.
- * لسان العرب للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور - دار المعارف.
- * المحيط في اللغة - للبصاحب بن عباد - عالم الكتب - بيروت.
- * المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده - معهد المخطوطات العربية - القاهرة.
- * المخصص - لابن سيده - المطبعة العصرية.
- * مختار الصحاح للعلامة محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي - دار القلم - بيروت.
- * المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للعلامة أحمد بن محمد ابن علي المقرئ الفيومي - دار المعارف - القاهرة.

- * معجم لغة الفقهاء للدكتور/ محمد رواس قلججى، د/ حامد صادق قنيبي -
ط دار النفائس - بيروت - الطبعة الثانية.
- * المعجم الوجيز - إخراج/ مجمع اللغة العربية بالقاهرة - ط مطابع شركة
الإعلانات الشرقية (دار التحرير للطبع والنشر) - الطبعة الأولى.

* * *

مراجع الفقه

أولاً - الفقه الحنفي:

- * الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان للعلامة زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم - مؤسسة الحلبي - القاهرة.
- * الأصل لمحمد بن الحسن - دائرة المعارف العثمانية.
- * بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للعلامة علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني - مطبعة الإمام - القاهرة.
- البحر الرائق - شرح كنز الدقائق - لمحمد بن حسين القادري - دار الكتب العلمية.
- * درة المتقى في شرح الملتقى للعلامة محمد علاء الدين الحصكفي ابن الشيخ علي الحنفي، بهامش مجمع الأنهر - ط دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- * البناية في شرح الهداية للعلامة أبي محمد محمود بن أحمد العيني - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى.
- * تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للعلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، وبهامشه حاشية الشيخ الشلبي - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية.
- * تحفة الفقهاء للسمرقندي - دار الفكر دمشق.
- * الجامع الصغير لمحمد بن الحسن - بولاق القاهرة.
- * الجامع الكبير لمحمد بن الحسن مطبعة الاستقامة حيدر آباد.
- * حاشية أبي السعود المسماة فتح الله المعين على شرح الكنز للعلامة محمد بن أبي السعود - مطبعة جمعية المعارف المصرية.
- * حاشية رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) للعلامة محمد أمين الشهير بابن عابدين، وتكملتها المسماة «قرة عيون الأخيار تكملة رد المحتار» لنجل المؤلف محمد علاء الدين أفندي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثانية.
- * حاشية الشيخ شهاب الدين أحمد الشلبي على تبين الحقائق بهامشه - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية.
- * حاشية المحقق سعد الله بن عيسى المفتي الشهير بسعدي جلبي وبسعدي أفندي - مطبوع مع شرح فتح القدير - مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الأولى.

- * الخراج لأبي يوسف - المطبعة السلفية - القاهرة.
- * الدر المختار شرح تنوير الأبصار للعلامة محمد علاء الدين الحصكفي، وعليه حاشيه رد المحتار - الطبعة السابعة.
- * شرح السير الكبير للسرخسي - معهد المخطوطات العربية.
- * شرح العناية على الهداية للإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرّي - ط مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الأولى.
- * شرح فتح القدير للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (ابن الهمام الحنفي)، ومعه شرح العناية على الهداية وحاشية سعدى أفندي أو سعدي جلبي - ط دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية.
- * الفتاوى الهندية للشيخ نظام وجماعة علماء الهند - دار إحياء التراث العربي.
- * لسان الحكام في معرفة الأحكام للشيخ أبي الوليد إبراهيم بن أبي اليمن محمد ابن أبي الفضل المعروف بابن الشحنة الحنفي. مطبوع مع معين الحكام - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - الطبعة الثانية.
- * المبسوط لشمس الدين السرخسي - دار المعرفة بيروت - الطبعة الثانية.
- * مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر للعلامة عبد الرحمن بن محمد بن سليمان شيخه زاده - القسطنطينية.
- * مختصر الطحاوي لأبي جعفر الطحاوي - دار الكتاب العربي - دار الطباعة - بيروت العامة.
- * معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام للإمام علاء الدين أبي الحسن على بن خليل الطرابلسي الحنفي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - الطبعة الثانية.
- * الفتاوى للسعدي - مطبعة الإرشاد بغداد.
- * الهداية شرح بداية المبتدي لشيخ الإسلام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر عبد الجليل المرغيناني وعليها شرح فتح القدير وتكملته - دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية.
- ثانياً - الفقه المالكي :
- * الاستذكار لمذهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني

- الرأي والآثار لابن عبد البر - دار قتيبة دمشق.
- * بداية المجتهد لابن رشد - دار الكتب العلمية.
- * بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير للشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الأخيرة.
- * التاج والإكليل لمختصر خليل للعلامة أبي عبد الله محمد بن يوسف الشهير بالموافق - ط دار الفكر بيروت - الطبعة الثانية - مطبوع بهامش مواهب الجليل.
- * تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام للعلامة برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن شمس الدين محمد بن فرحون اليعمري - ط المطبعة العامرة الشرفية بمصر - الطبعة الأولى - تصوير دار الكتب العلمية - بيروت.
- * الثمار الدواني للسوسي الأزهري - مطبعة الجمالية بمصر.
- * حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- * حاشية العدوي على شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد للعلامة علي الصعيدي العدوي - ط دار المعرفة - بيروت.
- * حاشية العدوي على شرح الخرشي - دار صادر - بيروت.
- * الخرشي على مختصر سيدي خليل للشيخ أبي عبد الله محمد الخرشي المالكي، وبهامشه حاشية العدوي عليه - دار صادر - بيروت.
- * الرسالة للقيرواني - مطبعة الجمالية بمصر.
- * شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل للعلامة عبد الباقي الزرقاني، وبهامشه حاشية محمد البناني - دار الفكر - بيروت.
- * الشرح الصغير على أقرب المسالك للعلامة أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، وبالهامش حاشية الشيخ أحمد بن محمد الصاوي - ط مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.
- * الشرح الكبير لأبي البركات الدردير، وعليه حاشية الدسوقي - دار إحياء الكتب العربية.

* شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل وبهامشه حاشيته المسماة تسهيل منح

الجليل للعلامة محمد عlish - الناشر مكتبة النجاح - طرابلس - ليبيا.
 * العقد المنظوم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام. للعلامة
 أبي محمد عبد الله بن عبد الله بن سلمون الكناني - مطبوع مع تبصرة الحكام.
 * الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني للشيخ أحمد بن غنيم بن
 سالم النفزاوي المالكي - ط مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثالثة.

* القوانين الفقهية للعلامة أبي القاسم محمد بن أحمد بن جُزي المالكي - دار
 الفكر.

* المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس برواية سحنون بن سعيد التنوخي عن عبد
 الرحمن بن قاسم عن الإمام مالك - دار صادر - بيروت.

* مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن
 عبد الرحمن المغربي «ابن الخطاب» - دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية.

ثالثاً - الفقه الشافعي :

* الأحكام السلطانية للعلامة أفضى القضاة أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب
 البصري الماوردي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثالثة.

* أدب القضاء وهو : الدرر المنظومات في الأقضية والحكومات لقاضي القضاة
 شهاب الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله المعروف بابن أبي الدم الحموي -
 الناشر مجمع اللغة العربية بدمشق.

* الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية للإمام جلال الدين عبد الرحمن
 السيوطي - دار إحياء الكتب العربية «عيسى البابي الحلبي وشركاه».

* الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للعلامة شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني
 الخطيب - عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

* الأم للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، وبهامشه مختصر المزني -
 الشعب.

* البجيرمي على الخطيب للشيخ سليمان البجيرمي - مطبعة مصطفى البابي
 الحلبي.

* التنبيه للشيرازي - الحلبي.

- * تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي،
ومعها حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي - دار الفكر - بيروت.
- * حاشية الشيخ إبراهيم الباجوري على شرح العلامة ابن قاسم الغزي على متن
الشيخ أبي شجاع - دار الفكر - بيروت.
- * حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لأبي الضياء نور
الدين علي بن علي الشبراملسي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الأخيرة.
- * حاشية عميرة على شرح المحلى على المنهاج للشيخ أحمد شهاب الدين
البرلسي الملقب بعميرة، ومعها حاشية قليوبي - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- * حاشية قليوبي على شرح المحلى على المنهاج للشيخ أحمد بن أحمد بن
سلامة «شهاب الدين القليوبي» - دار إحياء الكتب العربية.
- * الحاوي للماوردي - دار الكتب العلمية - بيروت.
- * روضة الطالبين للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي
النوي - المكتب الإسلامي - بيروت.
- * شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين - وعليه حاشيتا قليوبي وعميرة
- دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- * فتح العزيز شرح الوجيز للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي - دار
الكتب العلمية - بيروت.
- * المجموع شرح المذهب للإمام النووي، وتكملته الأولى للإمام تقي الدين أبي
الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، وتكملته الثانية للشيخ محمد نجيب المطيعي -
دار الفكر - بيروت.
- * مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج - للشيخ محمد الشربيني
الخطيب - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - القاهرة.
- * المذهب للعلامة أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي
الشيرازي، وعليه المجموع.
- * نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد حمزة
بن شهاب الدين الرملي، وعليه حاشيتا الشبراملسي والمغربي الرشدي - مطبعة
مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الأخيرة.

- * الوسيط - للغزالي - دار السلام.
- * الوجيز - للغزالي - دار القلم بيروت.
- رابعاً - الفقه الحنبلي:
- * الانتصار في المسائل الكبار للكلوزاني مكتبة العبيكان.
- * الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء.
- * الأداب الشرعية لابن مفلح دار الكتب العلمية.
- * التنقيح للمرداوي - المطبعة السلطانية.
- * الإقناع لطالب الانتفاع للحجاوي المقدسي - السعودية.
- * الإنصاف إلى معرفة الراجح من الخلاف للعلامة علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي - ط دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الثانية.
- * الروض المربع بشرح زاد المستقنع - مختصر المقنع - للإمام منصور بن يونس البهوتي - ط دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثامنة.
- * زاد المعاد في هدى خير العباد للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية - ط المكتبة المصرية القاهرة.
- * السياسة الشرعية لابن تيمية - دار الكتاب العربي.
- * الشرح الكبير على متن المقنع للإمام شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، مطبوع مع المغني - دار الكتاب العربي - بيروت.
- * الطرق الحكمية في السياسة الشرعية للإمام ابن قيم الجوزية - دار الكتب العلمية - بيروت.
- * الفروع لابن مفلح - دار الكتب العلمية.
- * كشاف القناع عن متن الإقناع للعلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي - دار الفكر - بيروت.
- * المبدع في شرح المقنع للإمام أبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح - المكتب الإسلامي - بيروت.
- * المحرر لأبي البركات مجد الدين - مطبعة السنة المحمدية.
- * المغني على مختصر أبي القاسم الخرقى للإمام موفق الدين بن قدامة ومعه

- الشرح الكبير - دار الكتاب العربي - بيروت.
- * المقنع لابن قدامة - المطبعة السلفية.
- * نيل المآرب بشرح دليل الطالب للشيخ عبد القادر بن عمر الشيباني - مطبعة محمد علي صبيح وأولاده - القاهرة.
- * الهداية للكلوزاني - مطابع القصيم السعودية.
- خامسًا - الفقه الظاهري:
- * المحلى للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري - دار التراث - القاهرة.

* * *

مراجع أصول الفقه

* الإبهاج في شرح المنهاج لشيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي - الناشر مكتبة الكليات الأزهرية - الطبعة الأولى.

* إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - للعلامة محمد ابن علي بن محمد الشوكاني، وبهامشه شرح ابن قاسم العبادي على شرح جلال الدين المحلي على «الورقات في الأصول» - دار المعرفة - بيروت.

* الإحكام في أصول الأحكام للإمام أبي الحسن علي بن محمد الآمدي - مطبعة محمد علي صبيح وأولاده - مصر.

* أصول السرخسي لأبي سهل السرخسي - دار الكتب العلمية.

* أصول الفقه للإمام محمد أبو زهرة - دار الفكر العربي - بيروت.

* الوصول إلى الأصول لابن برهان - المعارف الرياض.

* التمهيد للإسنوي - مؤسسة الرسالة بيروت.

* بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني - جامعة أم القرى.

* التبصرة في أصول الفقه للشيرازي - دمشق دار الفكر.

* رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لابن السبكي - عالم الكتب بيروت.

* التقرير والتحبير لابن أمير الحاج دار الكتب العلمية.

* التلويح على التوضيح للفتازاني - دار الكتب العلمية.

* روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي، وعليها شرح نزهة الخاطر

للعلامة عبد القادر الدومي الدمشقي - ط المركز الإسلامي للطباعة والنشر - القاهرة - الناشر مكتبة الكليات الأزهرية.

* سلم الوصول لشرح نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للشيخ محمد بخيت

المطيعي - عالم الكتب - بيروت.

* شرح البدخشي للإمام محمد بن الحسن البدخشي ومعه شرح الإسنوي،

كلاهما على شرح منهاج الوصول في علم الأصول - محمد علي صبيح وأولاده - القاهرة.

* شرح المعالم الأصولية لابن التلمساني - عالم الكتب بيروت.

- * شرح نزهة الخاطر العاطر على روضة الناظر وجنة المناظر - للعلامة عبد القادر الدومي الدمشقي - الطبعة السابقة.
- * كشف الأسرار على أصول الإمام البزدوي لعبد العزيز البخاري - دار الكتاب العربي بيروت.
- الكوكب المنير - لابن النجار - مكتبة العبيكان.
- * المحصول في علم الأصول للرازي - المكتبة التجارية.
- * المستصفى للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي - المطبعة الأميرية ببولاق.
- * المغني في أصول الفقه للإمام جلال الدين الخبازي - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى - الطبعة الأولى.

* * *

مراجع الطبقات والتراجم

- * أحسن التقاسيم للمقدسي المعروف بالبخاري - دار الكتب العلمية.
- * الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر - دار الكتب العلمية.
- * أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير - دار الكتب العلمية.
- * أسماء المصنفين والمصنفات الحنفية عبد القادر القرشي مخطوط السلیمانیة استانبول.

- * الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر - دار الكتب العلمية.
- * أعلام الأخبار في فقهاء النعمان المختار للكفوي - طبعة بيروت.
- * الأعلام للزركلي، طبعة بيروت - الطبعة الثالثة
- * الأقاليم للإصطخري أبو إسحاق - مكتبة المثنى بغداد.
- * الإكمال لابن ماكولا - دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى.
- * الأنساب للسمعاني - دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى.
- * البداية والنهاية لابن كثير - مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- * البلاد العربية والدول الإسلامية لساطع الحصري - دار الكتاب العربي.
- * بستان المحدثين لشاه عبد العزيز الدهلوي، كراتشي، باكستان.
- * بغية الوعاة والنحاة في طبقات اللغويين للسيوطي - دار الفكر.
- * تاج التراجم ابن قطلوبغا، بغداد.
- * تاريخ ابن خلدون، مكتبة الحياة، بيروت.
- * تاريخ الإسلام للذهبي، دار الكتاب العربي.
- * تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت
- * التاريخ الصغير للبخاري، المكتبة الأثرية، باكستان.
- * تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان دار المعارف القاهرة.
- * تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي د/ حسن إبراهيم حسن - دار الكتاب.

- * تاريخ التراث العربي فؤاد سزكين - جامعة الإمام.
- * تاريخ الشعوب الإسلامية لكارل بروكلمان - دار العلم للملايين - بيروت.
- * تحفة النظر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار - لابن بطوطة الأميرية -

القاهرة.

- * تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن القوطي - بيروت.
- * تاريخ الطبري، دار المعارف - مصر.
- * التاريخ الكبير للبخاري، دائرة المعارف - حيدر آباد.
- * تاريخ الدول الإسلامية أحمد السعيد سليمان - دار المعارف.
- * تجريد أسماء الصحابة للذهبي - الناشر شرف الدين الكتبي، الهند.
- * تذكرة الحفاظ للذهبي، إحياء التراث العربي - بيروت.
- * ترتيب المدارك للقاضي عياض - دار مكتبة الحياة، بيروت.
- * ترجمة الإمام الأوزاعي للقاسم الصفار - طبعة بغداد، العراق.
- * تقريب التهذيب لابن حجر - دار الكتب الإسلامية، باكستان.
- * تهذيب الأسماء واللغات للنووي - دار الباز للنشر، مكة المكرمة.
- * تهذيب تاريخ ابن عساكر لابن بدران، المكتبة العربية، دمشق، الطبعة الأولى.
- * تهذيب التهذيب لابن حجر - دائرة المعارف، حيدر آباد.
- * الجرح والتعديل لابن أبي حاتم - دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى.

الأولى.

- * الجواهر المضية لمحيي الدين أبي محمد الحنفي - مطبعة عيسى البابي.
- * حسن المحاضرة للسيوطي - دار الكتب العربية عيسى البابي الحلبي.
- * الحلبة لأبي نعيم - مكتبة الخانجي بمصر.
- * الخلاصة للخزرجي - مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية.
- * دائرة المعارف الإسلامية لأحمد الشناوي - دار الشعب.
- * الدول للذهبي - الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- * الديباج المذهب لابن فرحون المالكي - مكتبة دار التراث، القاهرة.
- * الروض الأنف في شرح السيرة النبوية للسيهلي - طبعة الحلبي.
- * سير أعلام النبلاء للذهبي - مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
- * شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، المكتبة التجارية، بيروت.
- * صفة الصفوة لابن الجوزي - دار الوعي، حلب، سوريا، الطبعة الأولى.
- * الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء لابن قتيبة - دار الباز.

- * صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي - دار الكتب المصرية.
- * طبقات ابن سعد - دار صادر، بيروت.
- * طبقات الإسوي - مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى.
- * طبقات الشافعية لابن هداية الله - دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الأولى.
- * طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى - مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.
- * طبقات خليفة بن خياط - مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى.
- * طبقات فقهاء الحنفية لأحمد بن كمال باشا - مخطوط دار الكتب المصرية رقم (١٥١٢).
- * الطبقات السنية في تراجم الحنفية لعبد القادر التميمي - طبع دار هجر ومخطوط دار الكتب المصرية.
- * طبقات السبكي - عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى.
- * طبقات السيوطي - الناشر مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الأولى.
- * طبقات الشيرازي - المكتبة العراقية، بغداد.
- * طبقات العبادي - طبعة ليدن.
- * طبقات علماء إفريقية وتونس لأبي العرب القيرواني - الدار التونسية للنشر.
- * طبقات الفقهاء لطاش كبرى زادة - الموصل - مطبعة الزهراء الحديثة.
- * طبقات المفسرين للدوادني - مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى.
- * طبقات المفسرين للسيوطي - مكتبة وهبة، القاهرة - الطبعة الأولى.
- * العبر للذهبي - نشر دائرة المطبوعات والنشر - الكويت.
- * العقد الثمين للفاقي - مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.
- * غاية النهاية للجزري - مطبعة السعادة، مصر.
- * الفوائد البهية لعبد الحي اللكنوي - دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- * الكاشف للذهبي - مطبعة دار التأليف، مصر.
- * الكامل في التاريخ لابن الأثير - دار صادر، بيروت.
- * كتاب الضعفاء الصغير للبخاري - المكتبة الأثرية، سانكله، باكستان.
- * كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي، المكتبة الأثرية، سانكله، باكستان.
- * كتاب الكنى والأسماء للدولابي - حيدر آباد دكن، الهند، الطبعة الأولى.

- * كتاب المجروحين لابن حبان - دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى.
- * اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير - مكتبة المثنى، بغداد.
- * لسان الميزان لابن حجر، دائرة المعارف النظامية، الهند.
- * مرآة الجنان للياضي - دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى.
- * المسالك والممالك للإصطخري أبي إسحاق - مكتبة المثنى بغداد.
- * مشاهير علماء الأمصار لابن حبان البستي، مطبعة لجنة التأليف والنشر بالقاهرة.

- * المعارف لابن قتيبة - إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية.
- * معرفة القراء الكبار للذهبي - دار الكتب الحديثة، مصر، الطبعة الأولى.
- * معجم البلدان لياقوت الحموي - دار الكتب العلمية.
- * معجم المؤلفين لكحالة - مكتبة المثنى، بيروت.
- * معيد النعم ومبيد النقم للسبكي - مكتبة الخانجي.
- * مفتاح السعادة لطاش كبري زاده - دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- * المنتظم لابن الجوزي - دار الكتب العلمية.
- * المنهج الأحمد للعلمي - مطبعة المدني، مصر.
- * نشأة الأشعرية وتطورها للدكتور جلال موسى - مكتبة وهبة.
- * الموسوعة الذهبية في العلوم الإسلامية د/ فاطمة محجوب - دار الغد بالقاهرة.

- * ميزان الاعتدال للذهبي - عيسى البابي الحلبي.
- * النجوم الزاهرة لابن تغري بردى - المؤسسة المصرية العامة.
- * الوافي بالوفيات للصفدي - دار النشر طهران، إيران.
- * وفيات الأعيان لابن خلكان - دار صادر، بيروت.

مراجع القراءات

- * إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع. لأبي شامة - مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
- * إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر. للبنا الدمياطي - عالم الكتب - بيروت.
- * إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر - لأبي العز القلانسي - مكة المكرمة - المكتبة الفيصلية.
- * الإقناع في القراءات السبع - لأبي جعفر بن الباذش القاهرة.
- * التبصرة في القراءات السبع - لمكي بن أبي طالب الدار السلفية - بومباي - الهند.
- * تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة - لابن الجزري - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- * التيسير في القراءات السبع - للداني، جمعية المستشرقين الألمانية.
- * جامع البيان في القراءات السبع - للداني - رسالة دكتوراه - جامعة أم القرى.
- * الحجة في علل القراءات السبع - لأبي علي الفارسي - الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- * الحجة في القراءات السبع - لابن خالويه دار الشروق - بيروت.
- * حجة القراءات لابن زنجلة - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- * حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع - للإمام الشاطبي - مكتبة مصطفى البابي الحلبي القاهرة.
- * السبعة في القراءات - لابن مجاهد، دار المعارف - الطبعة الثانية القاهرة.
- * طيبة النشر في القراءات العشر - لابن الجزري، مكتبة البابي الحلبي - القاهرة.
- * الغاية في القراءات العشر - لأبي بكر بن مهران - شركة العبيكان للطباعة والنشر - الرياض.
- * الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها - لمكي بن أبي طالب - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

* لطائف الإشارات لفنون القراءات - للقسطلاني - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

* المبسوط في القراءات العشر - لأبي بكر بن مهران - دار القبلة - جدة.
* النشر في القراءات العشر - لابن الجزري. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

* الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع - مكتبة الدار - المدينة المنورة.

* * *

نماذج

عن مختلف نسخ صور مخطوط

المجموع شرح المذهب



الحمد لله اللطيف لعباده وان عصوه
الكل والناطق بالقول للسلطان لمعنى واحد والادبار ان
نسال الله تعالى يا طهر الحرم العلوي قابل وغفر غير

مذكور وان تقول
عن ابن عباس ان معاد اقال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
انك يا نبي قوم من اهل الكتاب فادعهم الى سباده ان لا اله الا الله واني
رسول الله فانهم اطلعوا ذلك فاعلمهم ان الله افترض عليهم خمس صلوات
في كل يوم وليلة فانهم اطلعوا ذلك فاعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة
تؤخذ من اغنيائهم في روزيهم فانهم اطلعوا ذلك فابا ادرام
اقبالهم وانذروهم بالمطلوب فابا ليس بها ومن الله . وفي طريق
اخرى ابل تقدم على يوم من اهل الكتاب فليكن اول ما يدعونهم اليه العادة
الله فاذا عرفوا الله فاحرمهم اظرف وهذا الله صلى الله عليه وسلم بعث النبي
وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسي الاسلام على خمس
سباده ان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله وادام الصلاة والسلام
الرباه وحج البيت وضوم رمضان وعن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال امرت ان اقبل الناس حتى يهدوا ان لا اله الا الله ويؤمنوا
بني وما حبت بها فاذا دخلوا ذلك عصوا مني بجامع واموالهم لا يفتلوا
وحابهم على الله البخاري عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال امرت ان اقبل الناس حتى يهدوا ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله
دعوا الصلاة ويؤمنوا الرباه فاذا فعلوا ذلك عصوا مني دماهم واموالهم
الا يحق الاسلام وحابهم على الله

سلم

في هذه فرائض من شأنها ان تستحق منه والله اعلم
 في الخبر الثاني وهو يدعي الحديث لم يكن فيه قال ابوهم النعمان
 عنه انه لم يكن كان اذا اراد ان يقول وهو على طهارة ليس خفيتم بال
 وقال احمد بن حنبل يكره كما ذكر الصلاة في هذا الحال ودليله
 عدم التراهة ان ابدته المسح على الخف مطلقا ولم يثبت له
 وكالف الصلاة فان بدا في الحديث فيها يذهب الخشوع المذكور
 هو مقصود الصلاة وليس كذلك ليس الخف قال امام الحرم
 لو كان على طهارة وارهقه حدث ووجد من الماء ما يكفي
 اوجه ويد وراسه وورق رجله ووجد حفا يكره ليت ومسحه
 فلا يلزم ذلك فيه احتمالا لان اظم مما لا يلزمه وجوب الغزاة
 التي شيطا في هذه الاحتمالين بالرد وقد يتوهم فيه جهات
 في سائر المسئلة يار ائتم بمسوط حيث ذكرها ان شاء الله تعالى
 ان شاء الله تعالى انكر على الغزاة ربه الله قوله مسح الخف على الصلاة
 لما احدث غايته مضي يوم وليل حضا وثلاثه شغرا وترك
 عاتقها خريه وها اذا اوجب عليه غسل جبايد وجبرها
 اريد ان يترك غسلها لم يكن غلها في الخف وقد سبق ذلك مبينا
 في باب اوله وعلى المزني ما سبق مفرقة في مواضعها
 من الباب والله اعلم وله الحمد

ثم الاول وشرح المذهب بحمد الله تعالى
 بيلق اول الجز الثاني قال المصنف
 رحمه الله باب الاحداث في اكله
 صلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

أحمد الثالث

(١١٣٣ هـ)

كتاب المجمع المذهب (الجزء الثاني)
والمذهب للشورازي في الفقه

لمحي الدين يحيى بن شرف بن مري بن حسن

ابن حسين النواوي - ٦٧٧ هـ .

بخط تعليق معتاد من القرن السابع

٢٧١ م ٢٥٠ م ٢٦٨ م

يقتدر: باب الاحداث ويشتمل بآخر باب موافقت

السلالة تملوه في الثالث باب الأذان .

الحمد الثاني من شرح المذهب
للشيخ محيي الدين
النواوي رحمه الله
أمن



طه

عليه اتفاقا وحايض ونمسا — ٧٠٧
 الثاني قلنا منهم الصلاة والسنن ان المراء
 وقت الحياض والمراء يوم الضرورة وقت الص
 قال الجمهور هذا التفسير على
 في الصلاة المكتوبة في اول وقتها او حرم طهر بعد
 هذا هو نص الشافعي في الامومه وطهر بها الا الحياض
 وعكسفت المسألة معسوطه حياض باب السهم ذكرها هناك
 ان الجمهور ايضا ختم قطع الصوم الواحد بعضا او زوا
 كعقارة واوضحنا جميع ذلك
 الثاني للصلاة لا سيما ان صاف وشيها القول تعالى وتعالى
 على البرد المتفكره خذت غائب رضى الله عنها قال
 عاين روى الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاية اللها
 وانا محترق بين يديه فاذا بقى الوبر انقضى فاذا
 وروى وايضا في الاول فالقوي فاذا وقى
 سلم وتبين كبريت على امر شافعي في
 عليه وعلى لسانه
 بالعلم والاحكام
 ضعف ولم يثبت
 ثم انما في الشافعي
 وبنينا في باب الاذان
 اذن الشافعي

احمد الشافعي
 (٢١١٣٣)

كتاب المجمع المذهب (الجزء الثاني)
 والمذهب للشيرازي في الفقه
 لمحي الدين يحيى بن شرف بن هري بن حسن
 ابن حسين النواوي - ٦٧٧ هـ
 بخط تعليق معتاد من القرن السابع
 ٣٧١ هـ ٢٥٠ هـ ٢٦١ هـ
 بيتدي باب الاحداث وينتهي بآخر باب مواقيت
 الصلاة تيلوه في الثالث باب الأذان

[illegible]

الطرف لأن المنسب اعطى من الطرف فافترقا ولما
يقدر في غير ذلك من الخصم من ان يجدوا يقوم من قطع اذن
عند يقوم من اعطاء طرفا لو انما ورسول الله ان يومه فغيره
ويقول الله صلى الله عليه وسلم فافترقا فافترقا فافترقا
فخره بل انما هي هناك فافترقا او انما هي في ارضها على ذلك
ولا يطالبوا بالثبوت والاولى انما هي في ارضها ولا
في ارضها بل في ارضها ولا في ارضها بل في ارضها ولا في ارضها
ان لا يثبت له من ارضها بل في ارضها بل في ارضها ولا في ارضها
ان يثبت له من ارضها بل في ارضها بل في ارضها ولا في ارضها
المعذر من ارضها بل في ارضها بل في ارضها ولا في ارضها
من المعذر من ارضها بل في ارضها بل في ارضها ولا في ارضها
فانه لا يعلم من ارضها بل في ارضها بل في ارضها ولا في ارضها
دها هنا من ارضها بل في ارضها بل في ارضها ولا في ارضها
في الرجل انما هو ارضها بل في ارضها بل في ارضها ولا في ارضها
الكامل من ارضها بل في ارضها بل في ارضها ولا في ارضها
الاصابع من ارضها بل في ارضها بل في ارضها ولا في ارضها
اعتباره بل في ارضها بل في ارضها ولا في ارضها

من المشتري فعليه رده اليه بكل حال لانه اخذه بغير حق
 فان كان جاريه قد ردها عليه حاملا فماتت عندهم الوضع
 ضمنها الواطى لان التلف حصل بسبب من جهة **فصل**
 وان اجر العاصب المغضوب كانت الاحار ماطله والمغضوب
 منه ان يرجع باجره المثل في المدة التي اقامت في يد
 المستاجر على من شأنها فان رجع على المستاجر لم يرجع على
 عا العاصب لانه دخل في العقد على ان يضمن النفع ويسقط
 عنه الاجر المسماه فان كان العاصب قد قضى حاجب ردها
 عليه وان بلغت العيز في المستاجر كان للمالك ان يرجع
 عليه بقيمتها فاذا رجع بها عليه لان المستاجر ان يرجع بها
 على العاصب لانه دخل معه على ان لا يضمن العيز ولا يحصل
 له بدل في مقابلته ما عزم وان اودع المغضوب اود كل
 وكلا في بيعه وسلم اليه تلف في يده فللمالك ان يرجع
 عليه بالقيمة فان رجع على ثوبها والاجرة المدة التي اقامت
 به رجع على العاصب باجره من انفعه والاجرة لانه دخل
 معه على ان لا يضمن العيز ولا يحصل له بدل في مقابلته
 اعان الله المتقين

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

و صلي الله عليه وسلم على محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما

والصالحين المخلصين رحمهم الله تعالى

والرد بالحسن اذا اسرى ماله او ساءه او غن من ماله ولم يعلم

انها ماله ثم علم انها ماله وهو الجاني ان يحسد ويس ارباب

لما روى ابو بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا

والغنم من ابناءكم ولا تظنوا انكم تظنونها لكم ان رضى

ابن مسعود ان يظنوا ردها وصا غناس تمرن وروى ابن عمر ان

النبي صلى الله عليه وسلم قال من اساع بحمله فهو لحسان يملكه انما قال

فيها رضى ما سئل او سئل ليها صححان المسير

فيها رضى ابو بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تظنوا انكم تظنونها لكم ان رضى

ابن مسعود ان يظنوا ردها وصا غناس تمرن وروى ابن عمر ان

النبي صلى الله عليه وسلم قال من اساع بحمله فهو لحسان يملكه انما قال

فيها رضى ما سئل او سئل ليها صححان المسير

بسم الله الرحمن الرحيم

عن الصادق عليه السلام انه قال من اراد ان ينجى نفسه
من النار فليطعم مسكينا من اسرى الحرب
مصره هو ما يحار بالله امام فان ردها ردها صاعا من طعام لا يفسد
وفي رواية من طرعه من اسرى مصره فهو كمن اطعم مسكينا
وان ساردها وصاته اسير لا يفسد رواتها صاعا من اسير او يذوق
الاساءة والافرندي نحو اسير واحد يفسد ذلك وروي ابو صالح عن ابن هبيرة
ولطيم من اسير ساه مصره هو ما يحار بالله امام ان ساه اسيرها وان
ساردها ورد مع ما صاعا من اسير ورواه مسلم قال البخاري قال
معه من اسير من صاعا من طعام ردها كمن اطعم مسكينا ورواه عن
ابي بصير من مائة من سار ولطيم من اسير ساه مصره يفسد
ها فليطعمها فان رضى حلتها انما حيا والاردها مع ما صاعا من
مصره ورواه مسلم ورواه عن ابن هبيرة ابو صالح ولطيم من اسير ساه
مصره هو ما يحار بالله امام ان ساه اسيرها وان ساه
ردها ردها صاعا من اسير ردها مسلم ولطيم من اسير
اسير من اسير من العجم هو ما يحار بالله امام ورواه عن
ابي بصير من مائة من سار ولطيم من اسير ساه مصره
او ساه مصره هو ما يحار بالله امام ان ساه اسيرها وان ساه
ردها ردها صاعا من اسير ورواه مسلم ورواه عن ابن هبيرة
ابي بصير من مائة من سار ولطيم من اسير ساه مصره
او ساه مصره هو ما يحار بالله امام ان ساه اسيرها وان ساه
ردها ردها صاعا من اسير ورواه مسلم ورواه عن ابن هبيرة

عن الصادق عليه السلام انه قال من اراد ان ينجى نفسه من النار فليطعم مسكينا من اسرى الحرب مصره هو ما يحار بالله امام فان ردها ردها صاعا من طعام لا يفسد وفي رواية من طرعه من اسرى مصره فهو كمن اطعم مسكينا وان ساردها وصاته اسير لا يفسد رواتها صاعا من اسير او يذوق الاساءة والافرندي نحو اسير واحد يفسد ذلك وروي ابو صالح عن ابن هبيرة ولطيم من اسير ساه مصره هو ما يحار بالله امام ان ساه اسيرها وان ساردها ورد مع ما صاعا من اسير ورواه مسلم قال البخاري قال معه من اسير من صاعا من طعام ردها كمن اطعم مسكينا ورواه عن ابي بصير من مائة من سار ولطيم من اسير ساه مصره يفسد ها فليطعمها فان رضى حلتها انما حيا والاردها مع ما صاعا من مصره ورواه مسلم ورواه عن ابن هبيرة ابو صالح ولطيم من اسير ساه مصره هو ما يحار بالله امام ان ساه اسيرها وان ساه ردها ردها صاعا من اسير ردها مسلم ولطيم من اسير ساه مصره او ساه مصره هو ما يحار بالله امام ان ساه اسيرها وان ساه ردها ردها صاعا من اسير ورواه مسلم ورواه عن ابن هبيرة

الجمهورية العربية المتحدة

المكتبة الافتراضية

بالتعاون مع

من المذهب
 تأليف الشيخ الامام
 عثمان بن عيسى بن عباس
 عن والده ولوالديه ولوالده
 فكتبه في كتاب الركاكه
 كتاب العباديه كتاب النسخه

2000 (1000)

قال في تصحيح المتن ما يليه
ومن شرح المذهب المستوفى انما الدين انما هو كما هو في حسي الماراني
المعقول كقوله وعشرين بعد انما لم يعلمه بوزن فيه
وبعد من قوله في حسي الماراني

باب في الشرك

نص عقد الشرك على الخافض على ما لم يملكه من امواله
شهد به رضى الله عنه او يشترط لله تعالى له عليه وسلم قال
قال الله تعالى اما ثالث الشريكين ما لم يملأ احدهما حاجة
فاذا لحق الموت فميت بينهما وميتا له معهما بالحفظ
والعناية والجسمانية وان عداهما بالحق في جميع احوالهما
وانزال البركة في تجارتها واموالهما وميت وقت بينهما الجنائز
ارتفعت عنهما البركة والاعانة وكلاهما في انفسهما
ودرجة النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يذ الله تعالى على
على الشريكين ما لم يتخا و**فصل** في
الشركه الامر طرير التصرف في المال بان يكون بالغ
عاقلا غير محجور عليه لانه عند علم التصرف في المال طرير
نصح الامر من جازر التصرف في المال كالبيع وفي قوله
عقد احتراز من التصرف في الاكل والشرب والامتناع
مازوجه والجارية ونحو ذلك وقوله في المال احتراز من
العبادات كافة الصبر من الضبي والمحجور عليه يعني يكون
واحتراز من الطلاق واللعن **فصل** في
شرك المسلم كافر او حكي عن الحسن البصري انه قال
ان من لم يمتدح فيه المسلم لم يكن وان كان الذي يتصور
منه جميعا له دليلنا ما روى عن حمزة بن عمار

ثبت الشفعة لأن البايع أقر له بحق الشفعة فلم يرد دفعه إليه
 وفي الثمن الموجه إليه ذكرناها فمن ادعى الشفعة
 على شريكه وحلف هو نكول الشريك أحدها قال الشريك
 أما إن تأخذ الثمن أو تبرى منه والباقي سقى في ذمه الشفع
 حتى يدعيه والباقي يترك عندكم حتى يدعيه والله
 تعالى أعلم بالصواب ٥
 عراج العاشر من كتاب الاستقصا المذهب
 سلوه إن شاء الله تعالى في الجهر الذي يليه ٢ شرح المذهب
 كتاب القراض

ولأن القراض من نسخة يوم الجمعة تلخ ربع الأول ستة تسع وعشرون
 أحسن الله خاتمتها

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 وصحبه وسلم سلما
 وهو حسبي ونعم الوكيل

كتبه الرجي عفو له
 عبد العظيم بن موح بن عبد الله
 المعروف بابن المنفلوط رحمه الله



دون النفس كالمهر في العا حه الخ حفظ النفس
 كان النفس في وجوب القصاص في وجوب النفس
 من لا تقاد نعين في النفس كالمسلم باليد والعد
 والدار بالولد لا تقاد غيره مما دون النفس لا يقطع طرف
 مسلم بغير ولا طرف حر بعد ولا طرف حر بعد
 اقد غيره في النفس مما دون النفس كالحرة والعبد
 ما كعبد والذكور بالانثى والانه بالانثى والذكور الكافر
 بالمسلم والولد بالوالد وبه قال مالك في وجوب النفس في الدل
 لا حر في القصاص في ان طرف من وجوب النفس في الدل
 كالتاميل ابي لا يقطع الكاعل في ما ناقص لا النقص
 بالاميل ولا يقطع الرجل بالمرأه ولا المرأه بالرجل ولا الحر بالعبد
 ولا العبد بالحد ولا العبد بالعبد بل لا يقطع المسلم بالكافر
 وطرف الكافر بالمسلم ولما نقوله تعالى في شأن عليهما
 ان النفس البشريه قوله تعالى ولا يجرى وجوب القصاص في
 الا بوجه الدليل ولا في كل شخص مما دون النفس
 في النفس من وجوب القصاص في الا بوجه الدليل
 الخدم والخدم والخدم والخدم ولانه
 النفس في وجوب القصاص في كل شخص
 ولا حرمة النفس اعظم من حرمة الطرف
 بالعبد ولا يقطع طرفه بطرفه او
 في الا طرفه دون النفس بل

من خصه
 (٩٥٩)

للمجاهدين

شرح المذهب

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي

تأليف

الإمام محيي الدين أبي زكريا محيي بن شرف النووي

المتوفى سنة ٦٢٦ هـ

تحقيقه وتعليقه

الدكتور مجدي سرور باسلام

الدكتور أحمد محمد عبد الغال

الدكتور بدوي علي محمد سيد

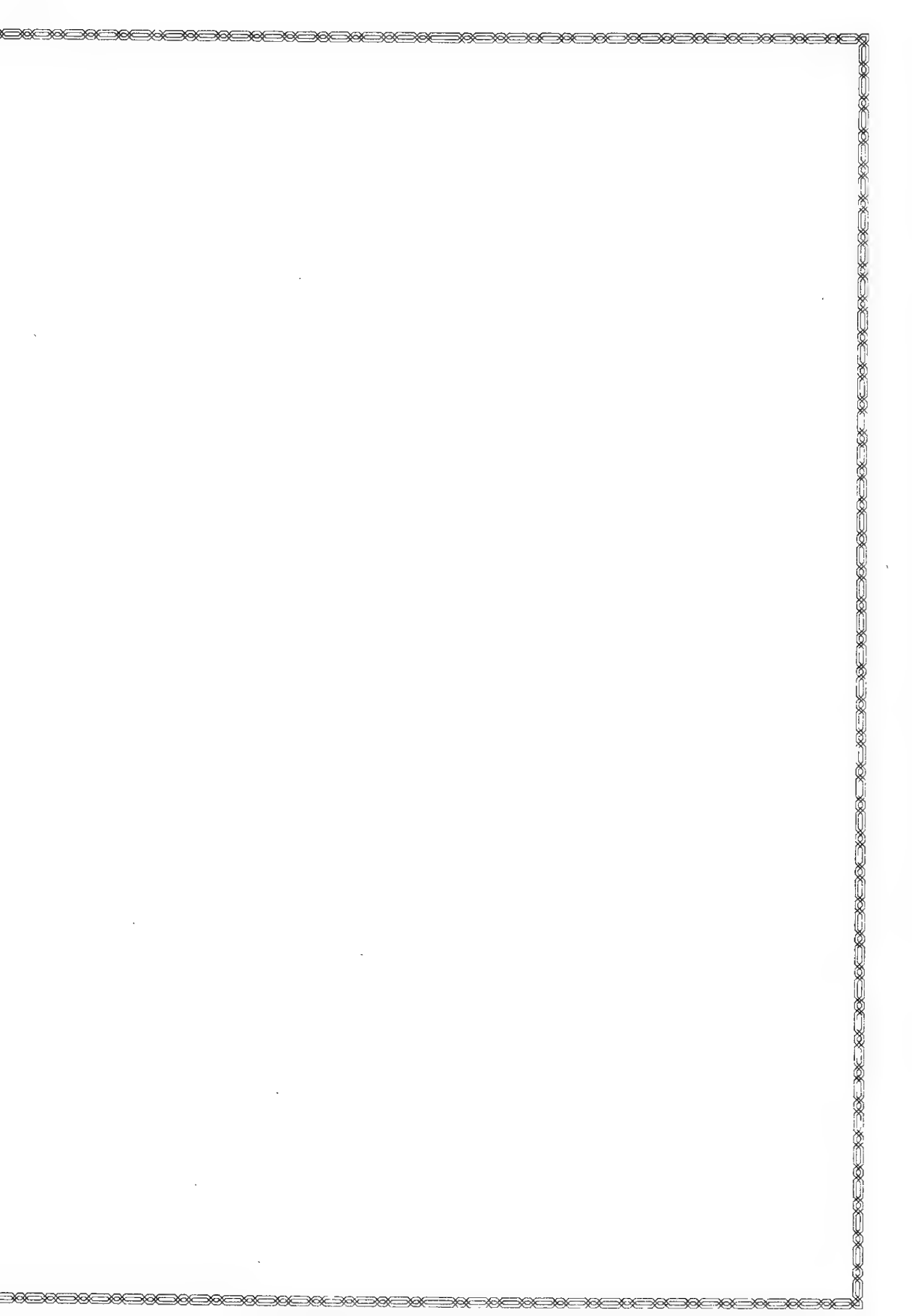
الدكتور إبراهيم محمد عبد الباقي

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود

الدكتور أحمد عيسى حسن المصري

الدكتور حسين عبد الرحمن أحمد

الدكتور محمد أحمد عبد الله



مقدمة الإمام النووي رضى الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

[وما توفيقى إلا بالله]^(١)

الحمد لله البر الجواد، الذى جلت نعمه عن الإحصاء بالأعداد، خالق اللطف والإرشاد، الهادى إلى سبيل الرشاد، الموفق بكرمه لطرق السداد، المان بالتفقه فى الدين على من لطف به من العباد، الذى كرم هذه الأمة زادها الله شرفا بالاعتناء بتدوين ما جاء به رسول الله ﷺ حفظا له على تكرر العصور والآباد، ونصب لذلك^(٢) جهابذة من الحفاظ النقاد، وجعلهم دائبين فى إيضاح ذلك فى جميع الأزمان والبلاد، باذلين وسعهم مستفرغين جهدهم فى ذلك فى جماعات وآحاد، مستمرين على ذلك متابعين^(٣) فى الجهد، والاجتهاد.

أحمده أبلغ الحمد وأكمّله، وأزكاه وأشمله، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، الواحد القهار، الكريم الغفار، وأشهد أن محمدا عبده، ورسوله، وحييه، وخليله، المصطفى بتعميم دعوته، ورسالته، المفضل على الأولين والآخرين من بريته، المشرف على العالمين قاطبة بشمول شفاعته، المخصوص بتأييد ملته، وسماحة شريعته، المكرم بتوفيق أمته للمبالغة فى إيضاح مناجاه وطريقته، والقيام بتبليغ ما أرسل به إلى أمته، صلوات الله وسلامه عليه، وعلى إخوانه من النبيين، وآل كل، وسائر الصالحين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد: فقد قال الله تعالى العظيم العزيز الحكيم: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا﴾ [الذاريات: ٥٦ - ٥٧]، وهذا نص فى أن العباد خلقوا للعبادة، ولعمل الآخرة^(٤)، والإعراض عن الدنيا بالزهادة، فكان أولى ما اشتغل به المحققون، واستغرق الأوقات فى تحصيله العارفون، وبذل الوسع فى إدراكه المشمرون^(٥)، وهجر ما سواه لنيله المتيقظون، بعد معرفة الله،

(١) سقط فى ط.

(٢) فى ط: كذلك.

(٣) فى أ: مبالغين.

(٤) فى أ: ويعمل للآخرة.

(٥) فى ط: المشهورون.

وعمل الواجبات - التشمير فى تبين ما كان مصححا للعبادات، التى هى دأب أرباب العقول، وأصحاب الأنفس الزكيات؛ إذ ليس يكفى فى العبادات صور الطاعات، بل لا بد من كونها على وفق القواعد الشرعية، وهذا فى هذه الأزمان، وقبلها بأعصار خاليات، قد انحصرت معرفته فى الكتب الفقهيات، المصنفة فى أحكام الديانات، فهى المخصوصة ببيان ذلك، وإيضاح الخفيات منها، والجليات، وهى التى أوضح فيها جميع أحكام الدين، والوقائع الغالبات، والنادرات، وحرر فيها الواضحات، والمشكلات.

وقد أكثر العلماء - رضى الله عنهم - التصنيف فيها من المختصرات، والمبسوطات، وأودعوا فيها من المباحث، والتحقيقات، والنفائس الجليات، وما يحتاج إليه، وما يتوقع وقوعه، ولو على أندر الاحتمالات - البدائع، وغايات النهايات، حتى لقد تركونا منها على الجليات الواضحات، فشكر الله الكريم لهم سعيهم، وأجزل لهم المثوبات، وأحلهم فى دار كرامته أعلى المقامات، وجعل لنا نصيبا من ذلك، ومن جميع أنواع الخيرات، وأدامنا على ذلك فى ازدياد حتى الممات، وغفر لنا ما جرى، وما يجرى منا من الزلات، وفعل ذلك بوالدينا، ومشايخنا، وسائر من نحبه، ويحبنا، ومن أحسن إلينا، وسائر المسلمين، والمسلمات، إنه سميع الدعوات، جزيل العطيات.

ثم إن أصحابنا المصنفين - رضى الله عنهم - أجمعين، وعن سائر علماء المسلمين، أكثروا التصانيف كما قدمنا، وتنوعوا فيها كما ذكرنا، واشتهر منها لتدريس المدرسين، وبحث المشتغلين (المهذب، والوسيط)، وهما كتابان عظيمان؛ صنفهما إمامان جليلان: أبو إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الشيرازى^(١)، وأبو حامد محمد بن محمد الغزالى^(٢) - رضى الله عنهما - وتقبل

(١) انظر مقدمتنا على هذا الكتاب.

(٢) محمد بن محمد بن محمد، الإمام حجة الإسلام، زين الدين، أبو حامد الطوسي الغزالى، ولد بطوس سنة خمسين وأربعمائة كان إمام أهل زمانه، عابداً أصولياً فقيهاً جامعاً بين علوم شتى، ومن تصانيفه: (البسيط) وهو كالمختصر للنهاية، (الوسيط) ملخص منه، و(الوجيز) و(الخلاصة)، وغير ذلك من المصنفات الكثيرة النافعة. توفى فى جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة.

تنظر ترجمته فى: طبقات ابن قاضى شعبة (١/٢٩٣)، طبقات السبكي (٦/١٩٠).

ذلك، وسائر أعمالهما منهما.

وقد وفر الله - الكريم - دواعى العلماء من أصحابنا - رحمهم الله تعالى - على الاشتغال بهذين الكتابين، وما ذاك إلا لجلالتهما، وعظم فائدتهما، وحسن نية ذينك الإمامين، وفي هذين الكتابين دروس المدرسين، ويحث المحصلين^(١) المحققين، وحفظ الطلاب المعتمدين فيما مضى، وفي هذه الأعصار، فى جميع النواحي، والأمصار. فإذا كانا كما وصفنا، وجلالتهما عند العلماء على ما^(٢) ذكرنا، كان من أهم الأمور العناية بشرحهما إذ فيهما^(٣) أعظم الفوائد، وأجزل العوائد، فإن فيهما مواضع كثيرة أنكرها أهل المعرفة، وفيها كتب معروفة مؤلفة؛ فمنها ما ليس عنه جواب سديد، ومنها ما جوابه صحيح موجود عتيذ، فيحتاج إلى الوقوف على ذلك من لم تحضره معرفته، ويفتقر إلى العلم به من لم تحط به خبرته، وكذلك فيهما من الأحاديث، واللغات، وأسماء النقلة، والرواة، والاحترازا، والمسائل، والمشكلات، والأصول المفتقرة إلى فروع، وتتمات ما لا بد من تحقيقه وتبيينه بأوضح العبارات:

فأما الوسيط: فقد جمعت فى شرحه جملا مفرقات - سأهذبها - إن شاء الله تعالى - فى كتاب مفرد^(٤) واضحات متممات.

وأما المذهب: فاستخرت الله الكريم، الرءوف الرحيم، فى جمع كتاب فى شرحه سميت به: (المجموع)، والله الكريم أسأل أن يجعل نفعى، وسائر المسلمين به من الدائم غير الممنوع، أذكر فيه - إن شاء الله تعالى - جملا من علومه الزاهرات، وأبين فيه أنواعا من فنونه المتعددات، فمنها: تفسير الآيات الكريمات، والأحاديث النبويات، والآثار الموقوفات، والفتاوى المقطوعات، والأشعار الاستشهاديات، والأحكام الاعتقادية والفروعية، والأسماء، واللغات، والقيود، والاحترازا،

(١) فى أ: المخلصين.

(٢) فى ط: كما.

(٣) فى أ: فيه.

(٤) وسماه التنقيح فى شرح الوسيط، وصل فيه إلى شروط الصبرة - انظر المنهل العذب الروى ص (٥٩)، المنهاج السوى ص (٦٢).

وغير ذلك من فنونه المعروفة. وأبين من الأحاديث: صحيحها^(١)، وحسنها^(٢)، وضعيفها^(٣)، مرفوعها^(٤)، وموقوفها^(٥)، متصلها^(٦)، ومرسلها^(٧)،

(١) الحديث الصحيح: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط من أول الإسناد إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا ولا معللاً، ينظر قواعد أصول الحديث ص (٣٩).

(٢) قال الخطابي: هو ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث ويقبله أكثر العلماء، واستعمله عامة الفقهاء. وعرفه الترمذى بقوله: ألا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون شاذًا ويروى من غير وجه نحو ذلك. وعرفه ابن الجوزى بقوله: هو الذى فيه ضعف قريب محتمل ويعمل به وقال ابن الصلاح: الحديث الحسن قسمان: أحدهما: ما لا يخلو إسناده من مستور لم تتحقق أهليته وليس مغفلاً كثير الخطأ ولا هو متهم بالكذب فى الحديث ولا ظهر منه سبب آخر مفسق ويكون متن الحديث مع ذلك معروفاً برواية مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راوية على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًا أو منكراً. قال وكلام الترمذى على هذا القسم ينتزل.

الثانى: أن يكون راويه مشهوراً بالصدق والأمانة، لكن لم يبلغ درجة الصحيح لقصوره عن رواته فى الحفظ والإتقان وهو مع ذلك مرتفع عن حال من يعد ما يتفرد به من حديثه منكراً وسلامته من أن يكون معللاً قال: وعلى هذا القسم ينتزل كلام الخطابي. وعرفه الطيبى فقال: لو قيل: الحسن مسند من قرب من درجة الثقة أو مرسل ثقة، وروى كلاهما من غير وجه وسلم من شذوذ وعلة لكان أجمع الحدود وأضبطها، وأبعد عن التعقيد.

وعرف شيخ الإسلام: فى النخبة الصحيح لذاته: بما نقله عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ، ثم قال: فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته. ينظر قواعد أصول الحديث ص (٧٣ - ٧٦).

(٣) الحديث الضعيف: هو ما لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن. وهذه الصفات هى: اتصال السند، وعدالة الرواى، وضبطه وعدم الشذوذ، وعدم العلة، ومجىء الحديث من وجه آخر إذا كان فى الإسناد مستور غير متهم بالكذب ولا بكثرة الغلط. فكل حديث فقد هذه الشروط أو بعضها فهو ضعيف. ينظر قواعد أصول الحديث ص (٩٠).

(٤) وهو ما أضيف إلى رسول الله صلوات الله وسلامه عليه خاصة سواء كان الذى أضافه هو الصحابى أو التابعى أو من بعدهما، وسواء كان ما أضافه قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة تصريحاً أو حكماً، وسواء كان سنده متصلاً أم لا. وعلى هذا فيدخل ضمن الحديث المرفوع المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل:

وعرفه الخطيب بقوله: هو ما أخبر به الصحابى عن قول الرسول ﷺ أو فعله وعلى هذا التعريف لا يدخل ضمن المرفوع مراسيل التابعين ومن بعدهم وسمى بالمرفوع، لارتفاع رتبته بإضافته النبى ﷺ.

وقد يذكر العلماء الحديث المرفوع فى مقابلة المرسل وحينئذ يكون مرادهم به هو =

ومنقطعها^(١)، ومعضلها^(٢)، وموضوعها^(٣)، مشهورها، وغريبها^(٤)، وشاذها،

= المتصل كأن يقال مثلاً في حديث: رفعه فلان وأرسله فلان، فالمراد بالرفع حيثئذ الاتصال. ينظر قواعد أصول الحديث ص (١٤٢).

(٥) الموقوف هو ما أضيف إلى الصحابي قولاً كان أو فعلاً أو تقريراً متصلاً كان أو منقطعاً. وقال ابن الصلاح، هو ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم وأفعالهم ونحوها فيوقف عليهم ولا يتجاوز بهم رسول الله ﷺ.

ينظر قواعد أصول الحديث ص (١٤٢ - ١٤٣).

(٦) في أ: مفصلها.

(٧) الحديث المرسل هو الذي أضافه التابعي إلى الرسول ﷺ ولم يكن التابعي قد لقي الرسول عليه الصلاة والسلام.

وقال ابن الصلاح: وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابعي - الكبير الذي قد أدرك جماعة من الصحابة وجالسهم، كعبيد الله بن عدي ابن الخيار، ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما إذا قال: قال رسول الله ﷺ قال ابن كثير: والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك... والجمهور من الفقهاء والأصوليين يعممون التابعين وغيرهم.

ومن تعريفات المرسل المشهورة: أنه ما سقط من إسناده الصحابي، ولكن إذا عرف أن المحذوف من الإسناد صحابي فإن المرسل حيثئذ يكون مقبولاً غير مردود عند الجميع؛ لأن الصحابة كلهم عدول سواء عرف اسم الصحابي المحذوف أو لم يعرف.

ينظر قواعد أصول الحديث ص (١٠٦ - ١٠٧).

(١) للحديث المنقطع عدة تعريفات منها: أنه ما سقط من إسناده رجل أو ذكر فيه رجل مبهم. ومن العلماء من عرف المنقطع: بأنه ما لا يتصل إسناده وقالوا إنه مثل المرسل.

وعرفه التبريزي فقال: ما سقط مما ليس في أول الإسناد من روايته راو واحد قبل الصحابي في الموضع الواحد، فخرج بقوله مما ليس في أول الإسناد المعلق، وخرج بقوله راو واحد، المعضل، وخرج بقوله قبل الصحابي: المرسل.

ينظر قواعد أصول الحديث ص (١٠٣).

(٢) المعضل في اصطلاح المحدثين: هو ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً على التوالي، أثناء السند، وليس في أوله على الأصح.

أما إذا لم يتوال، فهو منقطع من موضعين. قال ابن الصلاح: ومنه قول المصنفين من الفقهاء: (قال رسول الله ﷺ): وقد سماه الخطيب في بعض مصنفاته (مرسلاً) وذلك على مذهب من يسمى كل ما لا يتصل إسناده (مرسلاً). ومن المعضل ما يرسله تابع التابعي: مثاله: ما رواه الأعمش عن الشعبي قال (يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا؟)

فيقول: لا فيختم على فيه) الحديث رواه عن أنس، وأنس رواه عن الرسول ﷺ، فأعضل الأعمش الحديث، إذ اسقط منه أنساً والرسول عليه الصلاة والسلام من الإسناد.

ينظر قواعد أصول الحديث ص (١٠٥ - ١٠٦).

(٣) الموضوع: هو الحديث المختلق الذي وضعه واضعه ولا أصل له.

ينظر قواعد أصول الحديث ص (١١٧).

(٤) هو الحديث الذي رواه راو واحد تفرد بروايته في كل الطبقات أو في بعضها، وينقسم =

ومنكرها^(١) ، ومقلوبها^(٢) ، ومعلولها ، ومدرجها^(٣) ، وغير ذلك من أقسامها مما سترها - إن شاء الله تعالى - في مواضعها^(٤) ، وهذه الأقسام التي ذكرتها كلها

= الحديث الغريب إلى قسمين: الغريب المطلق، والغريب النسبي.

أ - أما الغريب المطلق: وهو ما وقع التفرد به في أصل السند وهو طريقه من جهة الصحابي، بأن كان لا يرويه عن النبي ﷺ إلا صحابي واحد أو لم يروه عن الصحابي إلا تابعي واحد، وخصه ابن حجر بما انفرد به التابعي عن الصحابي ومثاله حديث (النهى عن بيع الولاء وهبته) تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر، وقد انفرد به راو عن ذلك المتفرد، وقد يستمر التفرد في جميع رواته أو بعضهم.

ب - الغريب النسبي: وهو الذي حصل التفرد فيه في أثناء السند، بأن يرويه عن التابعي أو من دونه واحد، وسمى بالغريب النسبي؛ لأن التفرد حصل بالنسبة إلى راو معين، وإن كان مشهوراً في الأصل.

ينظر قواعد أصول الحديث ص (١٦٤).

(١) هو الحديث الفرد الذي لا يعرف مثله عن غير راويه وكان راويه بعيداً عن درجة الضابط. وقيل في تعريفه: هو حديث مَنْ ظهر فسقه بالفعل أو القول ومن فحش غلظه أو غفلته. وقال ابن كثير: هو كالشاذ إن خالف رواية الثقات فمكره مردود وكذلك إن لم يكن عدلاً ضابطاً فهو منكر مردود وإن لم يخالف الثقات لأن مثله لا يقبل تفرده وأما إن كان الذي تفرد به عدلاً حافظاً قبل شرعاً ولا يقال له (منكر).

ويجتمع الشاذ والمنكر في اشتراط المخالفة لما يرويه الناس ولكنهما يختلفان في أن الحديث الشاذ، جاء من رواية ثقة أو صدوق وأما الحديث المنكر فهو من رواية ضعيف. ينظر قواعد أصول الحديث ص (١٢١).

(٢) الحديث المقلوب: هو الذي أبدل فيه الراوي شيئاً بآخر، بأن يبدل راوياً بغيره أو إسناداً بآخر، أو يبدل الأصل المشهور في المتن بما لم يشتهر عمداً كان ذلك أو سهواً. وقد يكون القلب في المتن وقد يكون في الإسناد وقد يكون فيهما معاً.

ينظر قواعد أصول الحديث ص (١٢٩).

(٣) الحديث المدرج: هو الذي اشتمل على زيادة في السند أو في المتن ليست منه، بحيث تلتبس على من لا معرفة له فيظن أن الكل من الكلام الأصلي.

والمدرج نوعان:

أ - مدرج في الإسناد.

ب - مدرج في المتن.

مدرج الإسناد:

هو الذي وقعت مخالفة الأصل فيه بسبب التغيير في سياق الإسناد.

ومدرج المتن: هو إدخال شيء من كلام بعض الرواة في حديث رسول الله ﷺ في أول

الحديث أو في وسطه أو في آخره وهو الأكثر فيتهم من يسمع الحديث منه.

ينظر قواعد أصول الحديث ص (١٢٥ - ١٢٦).

(٤) في ط: مواطنها.

موجودة في المذهب، وسنوضحها إن شاء الله تعالى [في مواطنها]^(١)، وأبين منها أيضا: لغاتها، وضبط نقلتها، ورواتها، وإذا كان الحديث في صحيح البخاري، ومسلم - رضي الله عنهما، أو في أحدهما اقتصرت على إضافته إليهما، ولا أضيفه معهما إلى غيرهما إلا نادرا؛ لغرض في بعض المواطن؛ لأن ما كان فيهما أو في أحدهما غنى عن التقوية بالإضافة إلى ما سواهما، وأما ما ليس في واحد منهما فأضيفه إلى ما تيسر من كتب السنن، وغيرها أو إلى بعضها. فإذا كان في سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي التي هي تمام أصول الإسلام الخمسة أو في بعضها اقتصرت أيضا على إضافته^(٢) إليها، وما خرج عنها أضيفه إلى ما تيسر - إن شاء الله تعالى - مبينا صحته أو ضعفه، ومتى كان الحديث ضعيفا بينت ضعفه، ونهت على سبب ضعفه إن لم يطل الكلام بوصفه. وإذا كان الحديث الضعيف هو الذي احتج به المصنف أو هو الذي اعتمده أصحابنا صرحنا بضعفه، ثم أذكر دليلا للمذهب من الحديث - الصحيح - إن وجدته، وإلا فمن القياس وغيره. وأبين فيه ما وقع في الكتاب من ألفاظ اللغات، وأسماء الأصحاب، وغيرهم من العلماء، والنقلة، والرواة مبسوطا في وقت، ومختصرا في وقت بحسب^(٣) المواطن، والحاجة، وقد جمعت في هذا النوع كتابا سميته ب: (تهذيب الأسماء واللغات) جمعت فيه ما يتعلق بمختصر المزي والمذهب^(٤)، والوسيط، والتنبيه، والوجيز، والروضة الذي اختصرته من شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي - رحمه الله - من الألفاظ العربية، والعجمية، والأسماء، والحدود، والقيود، والقواعد، والضوابط، وغير ذلك مما له ذكر في شيء من هذه الكتب الستة، ولا يستغنى طالب علم عن مثله، فما وقع هنا مختصرا لضرورة أحلته على ذلك، وأبين فيه الاحترازا، والضوابط الكليات.

وأما^(٥) الأحكام: فهي مقصود الكتاب، فأبالغ في إيضاحها بأسهل العبارات،

(١) سقط في ط.

(٢) في أ: أصنافه.

(٣) في أ: يحسن.

(٤) في أ: وبالمذهب.

(٥) في أ: وأمام.

وأضم إلى ما فى الأصل من الفروع، والتتمات، والزوائد المستجدات، والقواعد المحررات، والضوابط الممهدة، ما تقر^(١) به - إن شاء الله تعالى - أعين أولى البصائر والعنايات، والمبرئين من أدناس الزيغ^(٢)، والجهالات.

ثم من هذه الزيادات ما أذكره فى أثناء كلام صاحب الكتاب، ومنها ما أذكره فى آخر الفصول، والأبواب، وأبين ما ذكره المصنف، وقد اتفق الأصحاب عليه، وما وافقه عليه الجمهور، وما انفرد به أو خالفه فيه معظم، وهذا النوع قليل جداً، وأبين فيه ما أنكر على المصنف من الأحاديث، والأسماء، واللغات، والمسائل المشكلات، مع جوابه إن كان من المرضيات، وكذلك أبين فيه جملاً مما أنكر على الإمام أبى إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنى^(٣) فى «مختصره»، وعلى الإمام أبى حامد الغزالى فى (الوسيط)، وعلى المصنف فى (التنبيه)، مع الجواب عنه إن أمكن؛ فإن الحاجة إليها كالحاجة إلى (المذهب).

والتزم فيه بيان الراجح من القولين، والوجهين، والطريقين، والأقوال، والأوجه، والطرق، مما لم يذكره المصنف أو ذكره ووافقوه^(٤) عليه أو خالفوه^(٥)، واعلم أن كتب المذهب فيها اختلاف شديد بين الأصحاب، بحيث لا يحصل للمطالع وثوق يكون ما قاله مصنف منهم هو المذهب حتى يطالع معظم كتب المذهب المشهورة؛ فلهذا لا أترك قولاً، ولا وجهاً، ولا نقلاً، ولو كان ضعيفاً أو واهياً إلا ذكرته إذا وجدته - إن شاء الله تعالى - مع بيان رجحان ما كان راجحاً، وتضعيف ما كان ضعيفاً، وتزييف ما كان زائفاً، والمبالغة فى تغليط قائله، ولو كان من الأكابر.

ولأنما أقصد بذلك: التحذير من الاغترار به، وأحرص على تتبع كتب الأصحاب من المتقدمين، والمتأخرين إلى زمانى من المبسوطات، والمختصرات، وكذلك نصوص الإمام الشافعى صاحب المذهب - رضى الله عنه - فأنقلها من نفس كتبه

(١) فى أ: يقر.

(٢) فى أ: الترفع.

(٣) فى أ: المزى.

(٤) فى أ: وأذكره ووافقته.

(٥) انظر الكلام على ذلك مفصلاً فى مقدمتنا على هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

المتيسرة عندى: كالأم، والمختصر، والبويطى، وما نقله المفتون المعتمدون من الأصحاب، وكذلك أتبع فتاوى الأصحاب، ومتفرقات كلامهم فى الأصول، والطبقات، وشروحهم للحديث، وغيرها.

وحيث أنقل حكما أو قولاً، أو وجهاً، أو طريقاً، أو لفظة لغة، أو اسم رجل، أو حاله، أو ضبط لفظة^(١)، أو غير ذلك، وهو من المشهور - أقتصر على ذكره من غير تعيين قائله لكثرتهم، إلا أن أضطر إلى بيان قائله لغرض^(٢) مهم، فأذكر جماعة منهم ثم أقول: وغيرهم.

وحيث كان ما^(٣) أنقله غريباً أضيفه إلى قائله^(٤) فى الغالب، وقد أذهل عنه فى بعض المواطن. وحيث أقول: الذى عليه الجمهور كذا، أو الذى عليه المعظم، أو قال الجمهور، أو المعظم، أو الأكثرون - كذا ثم أنقل عن جماعة^(٥) خلاف ذلك فهو كما أذكره، إن شاء الله تعالى.

ولا يهولنك كثرة من أذكره فى بعض المواضع على خلاف الجمهور أو خلاف المشهور أو الأكثرين، ونحو ذلك، فإنى إنما أترك تسمية الأكثرين لعظم كثرتهم كراهة لزيادة التطويل. وقد أكثر الله - سبحانه وتعالى، وله الحمد والنعمة - كتب الأصحاب، وغيرهم من العلماء من مبسوط، ومختصر، وغريب، ومشهور، وسترى من ذلك - إن شاء الله تعالى - فى هذا الكتاب ما تقر^(٦) به عينك، ويزيد رغبتك فى الاشتغال، والمطالعة، وترى كتباً، وأئمة قلما طرّقوا سمعك، وقد أذكر الجمهور بأسمائهم فى نادر من المواضع لضرورة تدعو إليهم، وقد أنبه على تلك الضرورة.

وأذكر فى هذا الكتاب - إن شاء الله تعالى - : مذاهب السلف من الصحابة، والتابعين، فمن بعدهم من فقهاء الأمصار - رضى الله عنهم أجمعين - بأدلتها من الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، وأجيب عنها مع الإنصاف - إن شاء الله

(١) فى أ: لفظ.

(٢) فى أ: بعرض.

(٣) فى أ: من.

(٤) فى أ: قائله.

(٥) فى أ: جماعات.

(٦) فى أ: يقر.

تعالى - وأبسط الكلام فى الأدلة فى بعضها، وأختصره فى بعضها بحسب كثرة الحاجة إلى تلك المسألة، وقلتها.

وأعرض فى جميع ذلك عن الأدلة الواهية، وإن كانت مشهورة، فإن الوقت يضيق عن المهمات، فكيف يضيع فى المنكرات، والواهيات؟ وإن ذكرت شيئاً من ذلك على ندور نبهت على ضعفه.

واعلم أن: معرفة مذاهب السلف بأدلتها من أهم^(١) ما يحتاج إليه؛ لأن اختلافهم فى الفروع رحمة، وبذكر^(٢) مذاهبهم بأدلتها يعرف المتمكن المذاهب على وجوهها^(٣)، والراجع من المرجوح، ويتضح له، ولغيره المشكلات، وتظهر الفوائد النفيسات، ويتدرب الناظر فيها بالسؤال، والجواب، ويتفتح ذهنه، ويتميز عند ذوى البصائر، والألباب، ويعرف الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والدلائل الراجعة من المرجوحة، ويقوم بالجمع بين الأحاديث المتعارضات، والمعمول بظاهرها من المؤولات، ولا يشكل عليه إلا أفراد من النادر.

وأكثر ما أنقله من مذاهب العلماء من كتابي^(٤) : الإشراف، والإجماع لابن المنذر، وهو الإمام أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابورى الشافعى^(٥) القدوة فى هذا الفن، ومن كتب أصحاب أئمة المذاهب، ولا أنقل من كتب أصحابنا من ذلك إلا القليل؛ لأنه وقع فى كثير من ذلك ما ينكرونه.

وإذا مررت باسم أحد من أصحابنا أصحاب الوجوه أو غيرهم أشرت إلى بيان اسمه، وكنيته، ونسبه، وربما ذكرت مولده، ووفاته، وربما ذكرت طرفاً^(٦) من مناقبه، والمقصود بذلك: التنبيه على جلالته.

(١) فى أ: بأهم.

(٢) فى أ: نذكر.

(٣) فى ط: وجهها.

(٤) فى ط: كتاب.

(٥) محمد بن إبراهيم بن المنذر، أبو بكر النيسابورى، الفقيه، صنف كتباً معتبرة عند أئمة الإسلام، منها «الإشراف فى معرفة الخلاف»، و«الأوسط» وهو أصل «الإشراف»، و«الإجماع» و«الإقناع» و«التفسير» وغير ذلك. وكان مجتهداً لا يقلد أحداً. توفى سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، وقيل غير ذلك.

تنظر ترجمته فى: طبقات ابن قاضى شعبة (١/٩٨)، طبقات السبكي (٣/١٠٢).

(٦) فى أ: طرفه.

وإذا كانت المسألة أو الحديث أو الاسم أو اللفظة أو نحو ذلك له موضعان يليق ذكره فيهما ذكرته فى أولهما، فإن وصلت إلى الثانى نهت على أنه تقدم فى الموضع الفلانى.

وأقدم فى أول الكتاب^(١) أبوابا، وفصولا تكون لصاحبه قواعد، وأصولا؛ أذكر فيها - إن شاء الله تعالى^(٢) - نسب الشافعى - رحمه الله - وأطرافا من أحواله، وأحوال المصنف الشيخ أبى إسحاق - رحمه الله - وفضل العلم، وبيان أقسامه، ومستحقى فضله، وآداب العالم، والمعلم، والمتعلم، وأحكام المفتى، والمستفتى، وصفة الفتوى، وآدابها، وبيان القولين، والوجهين، والطريقين، وماذا يعمل المفتى المقلد فيها، وبيان صحيح الحديث، وحسنه، وضعيفه، وغير ذلك مما يتعلق به كاختصار الحديث، وزيادات^(٣) الثقات، واختلاف الرواة فى رفعه، ووقفه، ووصله، وإرساله، وغير ذلك، وبيان الإجماع، وأقوال الصحابة - رضى الله عنهم - وبيان الحديث المرسل، وتفصيله، وبيان حكم قول الصحابة: أمرنا بكذا أو نحوه، وبيان حكم الحديث الذى نجده يخالف^(٤) نص الشافعى - رحمه الله - وبيان جملة من ضبط الأسماء المتكررة أو غيرها: كالربيع المرادى، والجيزى، والقفال، وغير ذلك، والله أعلم.

ثم إنى أبالغ - إن شاء الله تعالى - فى إيضاح جميع ما أذكره فى هذا الكتاب، وإن أدى إلى التكرار، ولو كان واضحا مشهورا، ولا أترك الإيضاح، وإن أدى إلى التطويل بالتمثيل، وإنما أقصد بذلك النصيحة، وتيسير الطريق إلى فهمه، فهذا هو

(١) يطلق الكتاب لغة بمعنى الضم، والجمع كتب بضم التاء، ويجوز إسكانها. وقال النوى:

فى اصطلاح المصنفين اسم للمكتوب مجازًا وهو من باب تسمية المفعول بالمصدر.

والكتاب فى اصطلاحهم كالجنس الجامع لأنواع وهى الأبواب.

والباب: اسم لجملة مختصة من الكتاب مشتملة على فصول غالبًا.

والفصل: اسم لجملة مختصة من الباب مشتملة على مسائل غالبًا.

والمسألة: مطلوب خبرى يبرهن عليه فى العلم.

المصباح المنير (٢/ ٨٠)، مختار الصحاح ص (٥٦٢)، تهذيب الأسماء واللغات (٢/

١١١).

(٢) سقط فى ط.

(٣) فى ط: وزيادة.

(٤) فى أ: بخلاف.

مقصود المصنف الناصح.

وقد كنت جمعت هذا الشرح مبسوطاً جداً بحيث بلغ إلى آخر باب الحيض ثلاث مجلدات ضخمة، ثم رأيت أن الاستمرار على هذا المنهاج يؤدي إلى سامة مطالعه، ويكون سبباً لقلّة الانتفاع به لكثرتّه، والعجز عن تحصيل نسخة منه، فتركت ذلك المنهاج. فأسلكت الآن [فيه]^(١) طريقة متوسطة - إن شاء الله تعالى - لا من المطولات [المملات]^(٢)، ولا من المختصرات المخلات، وأسلكت فيه أيضاً مقصوداً صحيحاً، وهو أن ما كان من الأبواب التي لا يعم الانتفاع بها لا أبسط الكلام فيها لقلّة الانتفاع بها، وذلك ككتاب اللعان^(٣)، وعويص الفرائض، وشبه ذلك، لكن لا بد من ذكر مقاصدها.

واعلم أن هذا الكتاب، وإن سميتّه شرح المذهب فهو شرح للمذهب كله بل لمذاهب^(٤) العلماء كلهم، وللحديث، وجمل من اللغة، والتاريخ، والأسماء، وهو أصل عظيم في: معرفة صحيح الحديث، وحسنه، وضعيفه، وبيان علله، والجمع بين الأحاديث المتعارضات، وتأويل الخفيات، واستنباط المهمات.

واستمدادى - فى كل ذلك وغيره - اللطف والمعونة من الله الكريم، الرؤوف، الرحيم، وعليه اعتمادى، وإليه تفويضى، واستنادى. أسأله سلوك سبيل الرشاد، والعصمة من أحوال أهل الزيغ، والعناد، والدوام على جميع أنواع الخير فى ازدياد، والتوفيق فى الأقوال، والأفعال للصواب، والجري على آثار ذوى البصائر، والألباب، وأن يفعل ذلك بوالديننا، ومشايخنا، وجميع من نحبّه، ويحبّنا، وسائر المسلمين، إنه الواسع الوهاب، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت، وإليه متاب. حسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم.

فصل فى نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقدمته لمقاصد منها: تبرك الكتاب به، ومنها أن يحال عليه ما سأذكره من الأنساب - إن شاء الله تعالى - وقد ذكره المصنف مستوفى فى باب قسم الفىء فهو

(١) سقط فى ط.

(٢) سقط فى ط.

(٣) فى أ: اللغات.

(٤) فى أ: المذهب.

ﷺ: أبو القاسم، محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. إلى هنا مجمع عليه، وما بعده إلى آدم مختلف فيه، ولا يثبت فيه شيء^(١)، وقد ذكرت في تهذيب الأسماء، واللغات عن بعضهم أن للنبي ﷺ ألف اسم، وذكرت فيه قطعة تتعلق بأسمائه، وأحواله ﷺ والله أعلم.

(١) قال الصالحى فى سبل الهدى والرشاد (١/٣٤٩ - ٣٥٢):

قد قدّمنا أن ما سبق هو النسب الصحيح المجمع عليه فى نسب سيدنا رسول الله ﷺ، وأن ما بين عدنان إلى إسماعيل فيه اضطراب شديد واختلاف متفاوت حتى أعرض الأكثر عن سياق النسب بين عدنان وإسماعيل. ولكن لا خلاف أن عدنان من ذرية إسماعيل. وإنما الخلاف فى عدد ما بينهما. وقد اختلف النسابون فى ذلك، فذهب جماعة إلى أنه لا يعرف. ومما استدلوا به ما رواه ابن سعد أن النبي ﷺ كان إذا انتسب لم يجاوز فى نسبه معد بن عدنان بن أدد، ثم يُمسك ثم يقول: كذب النسابون وقال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما: لو شاء رسول الله ﷺ أن يعلمه لعلمه.

وأجيب بأن هشاماً وأباه متروكان. وقال السهيلي: الأصح فى هذا الحديث أنه من قول ابن مسعود.

والقائلون بأنه معروف اختلفوا ف قيل: بين عدنان وإسماعيل أربعة وقيل: سبعة وقيل: ثمانية. وقيل: تسعة. وقيل: عشرة. وقيل: خمسة عشر. وقيل: عشرون. وقيل: ثلاثون. وقيل: ثمانية وثلاثون. وقيل: تسعة وثلاثون. وقيل: أربعون. وقيل: أحد وأربعون. وقيل: غير ذلك وبسط الكلام على ذلك ابن جرير وابن حبان وابن مسعود فى تواريخهم وغيرهم ولا حاجة بنا إلى ذلك.

وقال الحافظ رحمه الله تعالى: الذى ترجّح فى نظرى أن الاعتماد على ما قال ابن إسحاق أولى.

قلت: وصححه أبو الفضل العزاقى فى ألفية السيرة.

قال الحافظ: وأولى منه ما رواه الطبرانى والحاكم عن أم سلمة رضى الله تعالى عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: معد بن عدنان بن أدد بن زئد بن اليرى بن أعراق الثرى. قالت: ثم قرأ رسول الله ﷺ ﴿وأنه أهلك عاداً الأولى وثمود﴾ [النجم: ٥٠] ﴿وقرونا بين ذلك كثريراً﴾ [الفرقان: ٣٨] لا يعلمهم إلا الله تعالى. قالت: وأعراق الثرى: إسماعيل. وزئد: هَمْسَع. ويرى: ثَبِت.

قلت: وصححه الحاكم وأقره الذهبى. وقال الحافظ نور الدين الهيثمى فى مجمع الزوائد (انتهى) رواه الطبرانى فى الصغير وفيه عبد العزيز بن عمران من ذرية عبد الرحمن بن عوف وقد ضعفه البخارى وجماعة، وذكره ابن حبان فى الثقات. انتهى.

وزئد والد أدد بزى معجزة فنون فдал مهمة. قال الدارقطنى رحمه الله تعالى: لا نعلم =

باب فى نسب الشافعى - رحمه الله -

وطرف من أموره، وأحواله

هو: الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبد الله بن عبد بن يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي، القرشي، المطلبى، الشافعى، الحجازى، المكى، يلتقى مع رسول الله ﷺ فى عبد مناف، وقد أكثر العلماء من المصنفات فى مناقب الشافعى - رحمه الله - وأحواله من المتقدمين: كداود الظاهرى، وآخرين، ومن المتأخرين: كاليهقى،

= زندا إلا فى هذا الحديث وزند بن الهون وهو أبو دلامة الشاعر. واليرى بمشاة تحتية فراء خفيفة مفتوحتين قال الحافظ فى التبصير: واليرى: شجر طيب الرائحة. انتهى. والثرى: بمثلثة فراء لقب إسماعيل لقب بذلك لأنه ابن إبراهيم، وإبراهيم لم تأكله النار، كما أن النار لا تأكل الثرى والله تعالى أعلم:

قال الحافظ رحمه الله تعالى: فعلى هذا يكون معد بن عدنان كما قال بعضهم: كان فى عهد موسى لا فى عهد عيسى عليه السلام، وهذا أولى؛ لأن عدد الآباء بين نبينا وبين عدنان نحو العشرين فيبعد كل البعد مع كون المدة التى بين نبينا وبين عيسى كانت ستمائة سنة مع ما عُرِف من طول أعمارهم أن يكون معد فى زمن عيسى. وإنما رجح من رجح كون بين عدنان وإسماعيل العدد الكثير استبعادهم أن يكون بين معد وهو فى عصر عيسى بن مريم وبين إسماعيل أربعة آباء أو خمسة مع طول المدة، وما فُرِوا منه وقعوا فى نظيره كما أشرت إليه. والأقرب: ما حرّزته وهو إن ثبت أن معد بن عدنان كان فى زمن عيسى فالمعتمد أن يكون بينه وبين إسماعيل العدد الكثير من الآباء، وإن كان فى زمن موسى فالمعتمد أن ما بينهما العدد القليل. انتهى كلام الحافظ رحمه الله تعالى.

قال السهلى: وحديث أم سلمة أصبح شىء روى فى هذا الباب. ثم قال: وليس هو عندى بمعارض لما تقدم من قوله: «كذب النسابون» ولا لقول عمر؛ لأنه حديث متأول يحتمل أن يكون قوله ابن اليرى بن أعراق الثرى كما قال: «كلكم بنو آدم وآدم من تراب» لا يريد أن الهيمس ومن دونه ابن لإسماعيل لصلبه، ولا بد من هذا التأويل أو غيره؛ لأن أصحاب الأخبار لا يختلفون فى بُعد المدة بين عدنان وإبراهيم، ويستحيل فى العادة أن يكون بينهما أربعة آباء أو سبعة كما ذكر ابن إسحاق، أو عشرة أو عشرون، فإن المدة أطول من ذلك كله. وذلك أن معد بن عدنان كان فى مدة بُخْتُ نَصْر ابن اثنتى عشرة سنة. قال الطبرى.

قلت: وإذا تأملت الكلام السابق للحافظ تبين لك الجواب عن السهلى. قال الجوانى رحمه الله تعالى: وسبب الخلاف فى النسب أنه قد جاء أن العرب لم يكونوا أصحاب كتب يرجعون إليها، وإنما كانوا يرجعون إلى حفظ بعضهم من بعض، فمن ذلك حدث الاختلاف. انتهى.

وخلاتق لا يحصون، ومن أحسنها: تصنيف البيهقي، وهو مجلدتان مشتملتان على نفائس من كل فن^(١).

وقد شرعت أنا في جمع متفرقات كلام الأئمة في ذلك، وجمعت من مصنفاتهم في مناقبه، ومن كتب أهل التفسير، والحديث، والتاريخ، والأخبار، والفقهاء، والزهاد، وغيرهم في مصنف متوسط بين الاختصار، والتطويل، وأذكر فيه إن شاء الله من النفائس ما لا يستغنى طالب علم عن معرفته لا سيما المحدث، والفقيه، ولا سيما منتحل مذهب الشافعي - رضى الله عنه - وأرجو من فضل الله أن يوفقني لإتمامه على أحسن الوجوه.

وأما هذا الموضع الذى نحن فيه فلا يحتمل إلا الإشارة إلى بعض تلك المقاصد، والرمز إلى أطراف من تلك الكليات، والمعاهد؛ فأقول مستعينا بالله، متوكلا عليه، مفوضا أمرى إليه: الشافعي قرشى مطلبى بإجماع أهل النقل من جميع الطوائف، وأمه أزدية، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة فى فضائل قرشى، وانهقد إجماع الأمة على تفضيلهم على جميع قبائل العرب، وغيرهم. وفى الصحيحين عن رسول الله ﷺ: «الْأَيْمَةُ مِنْ قُرَيْشٍ»^(٢).

(١) فى أ: قرن.

(٢) الحديث فى الصحيحين بلفظ: «لا يزال هذا الأمر فى قرشى ما بقى منهم اثنان».

أخرجه البخارى (٢١٩/٧): كتاب المناقب: باب مناقب قرشى، (٣٥٠١)، ومسلم (١٤٥٢/٣): كتاب الإمارة: باب الناس تبع لقرشى والخلافة فى قرشى (٤ - ١٨٢٠) من حديث ابن عمر مرفوعاً.

وأخرجه البخارى (٣٥٠٠) من حديث معاوية بن أبى سفيان، مرفوعاً: «إن هذا الأمر فى قرشى، لا يعاديه أحدٌ إلا كُبه على وجهه ما أقاموا الدين». أما حديث «الأئمة من قرشى» فقد ورد من حديث أنس بن مالك وعلى بن أبى طالب وأبى برزة:

حديث أنس بن مالك:

أخرجه أبو داود الطيالسى (١٦٣/٢ - منحة) رقم (٢٥٩٦)، والبزار (٢٢٨/٣ - كشف) رقم (١٥٧٨)، وأبو يعلى (٣٢١/٦) رقم (٣٦٤٤)، وأبو نعيم فى «الحلية» (١٧١/٣)، والبيهقى (١٤٤/٨) كتاب قتال أهل البغى: باب الأئمة من قرشى، كلهم من طريق إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «الأئمة من قرشى إذا حكموا فعدلوا؛ وإذا عاهدوا فوفوا، وإذا استرحموا فرحموا». وقال أبو نعيم: هذا حديث مشهور ثابت من حديث أنس.

وقال الحافظ في «تخريج أحاديث المختصر» (١/٤٧٤): هذا حديث حسن،
وللحديث طرق أخرى عن أنس:

فأخرجه أحمد (٣/١٨٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١١٢٠) من طريق الأعمش عن
سهل أبي الأسد عن بكير بن وهب الجزري عن أنس، به.

وأخرجه أحمد (٣/١٢٩)، والنسائي في «الكبرى» (٣/٤٦٧ - ٤٦٨) كتاب القضاء:
باب الأئمة من قریش، حديث (٥٩٤٢) من طريق شعبة عن علي أبي الأسد.

ثنا بكير بن وهب الجزري عن أنس، به.

وقد اختلف في اسم أبي الأسد، وقد رجح أبو حاتم الرازي أن اسمه سهل.
فقال ولده في «العلل» (٢/٤٣٠ - ٤٣١): سألت أبي عن حديث رواه أبو الجواب

الأحوص بن جواب عن عمار بن رزيق عن الأعمش عن سهل بن بكير الجزري عن
أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: «الأئمة من قریش...» فسمعت أبي يقول: إنما

هو الأعمش عن سهل أبي الأسد عن بكير الجزري عن أنس عن النبي ﷺ. ا. ه.
وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١/٢٥٢) رقم (٧٢٥) من طريق ابن جريج عن حبيب ابن

أبي ثابت عن أنس بن مالك، به.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/٥) من طريق حماد بن أحمد بن حماد بن أبي رجاء
المروزي قال: وجدت في كتاب جدی ابن أبي رجاء السلمي بخطه عن أبي حمزة السكري

عن محمد بن سوقة عن أنس، به.

قال أبو نعيم: غريب من حديث محمد تفرد به حماد موجودًا في كتاب جده.

وأخرجه الحاكم (٤/٥٠١) من طريق الصعق بن حزن: ثنا علي بن الحكم عن أنس،
مرفوعًا، بلفظ: «الأمراء من قریش» وقال: صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي.

وأخرجه البزار (١٥٧٩) من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس، بلفظ: «الملك في
قریش».

والحديث ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/١٩٥) وقال: رواه أحمد وأبو يعلى،
والطبراني في الأوسط أتم منهما، والبزار إلا أنه قال: «الملك في قریش».

ورجال أحمد ثقات - حديث على:

أخرجه الطبراني في «الصغير» (١/١٥٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/٢٤٢)، والحاكم
(٤/٧٥ - ٧٦) من طريق فيض بن الفضل: ثنا مسعر بن كدام عن سلمة بن كهيل عن أبي

صادق عن ربيعة بن ناجذ عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: «الأئمة من
قریش...».

قال الطبراني: لم يرواه عن مسعر إلا فيض.

وسكت عنه الحاكم والذهبي، لكن قال المناوي في «فيض القدير» (٣/١٩٠): قال:
الحاكم صحيح.

وتعقبه الذهبي فقال: حديث منكر.

وقال ابن حجر - رحمه الله -: حديث حسن. ا. ه. وذكره في كتابه «تخريج أحاديث

المختصر» (١/٤٧٢) وزاد نسبه إلى البزار والهيثم بن كليب في مسنده.

وفى صحيح مسلم عن جابر عن رسول الله ﷺ قال: «النَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْشٍ فِي الْخَيْرِ، وَالْشَّرِّ»^(١)، وفى كتاب الترمذى أحاديث فى فضائل الأزد.

فصل: فى مولد الشافعى رضى الله عنه

ووفاته وذكر نبذ من أموره، وحالاته

أجمعوا أنه ولد سنة خمسين ومائة، وهى السنة التى توفى فيها أبو حنيفة رحمه الله، وقيل إنه توفى فى اليوم الذى ولد فيه الشافعى، ولم يثبت التقيد باليوم، ثم المشهور الذى عليه الجمهور أن الشافعى ولد بغزة، وقيل: بعسقلان، وهما من الأراضى المقدسة التى بارك الله فيها، فإنهما على نحو مرحلتين من بيت المقدس، ثم حمل إلى مكة، وهو ابن ستين، وتوفى بمصر سنة أربع ومائتين، وهو ابن أربع وخمسين سنة

قال الربيع^(٢): توفى الشافعى - رحمه الله - ليلة الجمعة بعد المغرب، وأنا

= وقال فى «التلخيص» (٤٢/٤): واختلف فى وقفه ورفع، ورجح الدارقطنى فى «العلل».. الموقوف. ا. هـ.

- حديث أبى برزة الأسلمى:

أخرجه أبو داود الطيالسى (١٦٣/٢ - منحة) رقم (٢٥٩٧)، وأحمد (٤٢١/٤، ٤٢٤)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (٥٣٣/٢) رقم (١١٢٥) من طريق سكين بن عبد العزيز عن أبى المنهال عن أبى برزة قال: قال رسول الله ﷺ: «الأئمة من قریش».

وقال ابن كثير فى «تحفة الطالب» (ص - ٢٤٩): سكين بن عبد العزيز هذا وثقه وكيع وابن معين، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان فى الثقات، وقال أبو داود: ضعيف.

وقال النسائى: ليس بالقوى، ولكن الحديث يقوى؛ لأن له سنيين جدين ا. هـ.

وقال الهيثمى فى «مجمع الزوائد» (١٩٦/٥): رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، ورجال أحمد رجال الصحيح خلا سكين بن عبد العزيز، وهو ثقة.

وقال الحافظ فى «التلخيص» (٤٢/٤): إسناده حسن.

وحسنه أيضًا فى «تخريج أحاديث المختصر» (١/٤٧٣).

(١) أخرجه أحمد (٣٨٣/٣)، ومسلم (١٤٥١/٣) كتاب الإمارة: باب الناس تبع لقریش والخلافة فى قریش، (٣ - ١٨١٩).

(٢) الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادى مولاهم، أبو محمد المصرى المؤذن، ولد سنة ثلاث - أو أربع - وسبعين ومائة، صاحب الشافعى وخادمه، ورواية كتبه الجديدة. قال الشيخ أبو إسحاق: وهو الذى يروى كتب الشافعى. قال الشافعى: الربيع راوتى، وقد قال الشافعى فيه: إنه أحفظ أصحابى. رحل الناس إليه من أقطار الأرض لأخذ علم الشافعى =

عنده، ودفن بعد العصر يوم الجمعة آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين، وقبره -
رضى الله عنه - بمصر عليه من الجلالة، وله من الاحترام ما هو لائق بمنصب ذلك
الإمام.

قال الربيع: رأيت في المنام أن آدم ﷺ مات، فسألت عن ذلك فقيل: هذا موت
أعلم أهل الأرض؛ لأن الله - تعالى - علم آدم الأسماء كلها، فما كان إلا يسيرا
حتى مات الشافعي، ورأى غيره ليلة مات الشافعي قائلاً يقول: الليلة مات النبي
ﷺ. ونشأ يتيماً في حجر أمه في قلة من العيش، وضيق حال، وكان في صباه
يجالس العلماء، ويكتب ما يستفيده في العظام، ونحوها، حتى ملأ منها خبايا، وعن
مصعب بن عبد الله الزبيري قال: كان الشافعي - رحمه الله - في ابتداء أمره يطلب
الشعر، وأيام العرب، والأدب، ثم أخذ في الفقه بعد، قال: وكان سبب أخذه في
العلم أنه كان يوماً يسير على دابة له، وخلفه كاتب لأبي، فتمثل [الشافعي] ^(١) بيت
شعر فقرعه كاتب أبي بسوطه ثم قال له: مثلك يذهب بمروءته في مثل هذا؟ أين أنت
من الفقه؟ فهزه ذلك فقصده مجالسة الزنجي مسلم بن خالد ^(٢)، وكان مفتي مكة، ثم
قدم علينا فلزم مالك بن أنس.

وعن الشافعي - رحمه الله - قال: كنت أنظر في الشعر فارتقيت عقبة بمنى، فإذا
صوت من خلفي: عليك بالفقه. وعن الحميدي قال: قال الشافعي: خرجت أطلب
النحو، والأدب، فلقيني مسلم بن خالد الزنجي، فقال: يا فتى من أين أنت؟ قلت:
من أهل مكة قال: أين منزلك؟ قلت: [بشعب الخيف] ^(٣) قال: من أي قبيلة أنت؟

= ورواية كتبه، قال القضاعي: والربيع آخر من روى عن الشافعي بمصر. توفي في شوال سنة
سبع ومائتين.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (١/٦٥)، طبقات السبكي (٢/١٣٢).

(١) سقط في ط.

(٢) مسلم بن خالد المخزومي مولا هم أبو خالد المكي الفقيه الإمام المعروف بالزنجي.

قال إسحاق الحربي: لأنه أشقر بالصد، وقال سويد بن سعيد: كان شديد الأذمة، روى
عن ابن أبي مليكة وزيد بن أسلم وطائفة. وعنه الشافعي وابن وهب والحميدي وطائفة. قال
ابن معين: ثقة. وضعفه أبو داود وقال ابن عدي: حسن الحديث. قال الأزرقى مات سنة
ثمان ومائة.

ينظر الخلاصة (٣/٢٤، ٢٥) (٦٩٦٤).

(٣) في ط: شعب بالخيف.

قلت: من عبد مناف قال: يخ بخ لقد شرفك الله في الدنيا، والآخرة، ألا جعلت فهمك في هذا الفقه فكان أحسن بك؟ ثم رحل الشافعي - رحمه الله - من مكة إلى المدينة^(١) قاصداً الأخذ عن أبي عبد الله مالك بن أنس رحمه الله^(٢)، وفي رحلته مصنف مشهور مسموع، فلما قدم عليه قرأ عليه الموطأ حفظاً، فأعجبه قراءته، ولازمه، وقال له مالك: اتق الله، واجتنب المعاصي فإنه سيكون لك شأن، وفي رواية أخرى أنه قال له: إن الله - عز وجل - قد ألقى على قلبك نوراً فلا تطفئه بالمعاصي^(٣)، وكان للشافعي - رحمه الله - حين أتى مالكا ثلاث عشرة سنة ثم نزل باليمن^(٤). واشتهر من حسن سيرته، وحمله الناس على السنة، والطرائق الجميلة أشياء كثيرة معروفة.

ثم ترك ذلك، وأخذ في الاشتغال بالعلوم، ورحل إلى العراق، وناظر محمد بن الحسن^(٥)، وغيره، ونشر علم الحديث، ومذهب أهله، ونصر السنة، وشاع ذكره،

(١) وهو ابن نيف وعشرين سنة وقد أفنى وتأهل للإمامة.

ينظر السير (٦/١٠).

(٢) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبجي أبو عبد الله المدني؛ أحد أعلام الإسلام، وإمام دار الهجرة. روى عن نافع والمقبري ونعيم بن عبد الله وابن المنكر ومحمد بن يحيى بن حبان وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة وأيوب وزيد بن أسلم وخلق وعنه من شيوخه الزهري ويحيى الأنصاري وخلق قال الشافعي: مالك حجة الله تعالى على خلقه. قال ابن مهدي: ما رأيت أحداً أتمَّ عقلاً ولا أشد تقوى من مالك. وقال ابن المديني: له نحو ألف حديث، وقال البخاري: أصبح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر ولد مالك سنة ثلاث وتسعين وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة. ودُفن بالبقيع، ينظر الخلاصة ٣/٣ (٦٧٩٦).

(٣) في أ: بالمعصية.

(٤) وأخذ باليمن عن: مطرف بن مازن وهشام بن يوسف القاضي وطائفة وبغداد عن: محمد بن الحسن، فقيه العراق ولازمه وحمل عنه وقر بعير، وعن إسماعيل بن عليّ وعبد الوهاب الثقفي وخلق.

ينظر - السير ١٠/٧٠.

(٥) محمد بن الحسن بن فرقد، من موالى بنى شيبان، أبو عبد الله: إمام بالفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة ولد بواسط سنة (١٣١هـ) وغلب عليه مذهبه وعُرف به وانتقل إلى بغداد، فولاه الرشيد القضاء بالرقّة قال الشافعي: «لو أشاء أن أقول نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن، لقلت؛ لفصاحته، له كتب كثيرة في الفقه والأصول، منها «الميسوط» و«الزيادات» و«الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» و«الآثار» و«السير» وغير ذلك وتوفي سنة (١٨٩هـ) ينظر الأعلام ٦/ ٨٠.

وفضله، وطلب منه عبد الرحمن بن مهدي^(١) إمام أهل الحديث في عصره أن يصنف كتاباً في أصول الفقه فصنف كتاب الرسالة^(٢)، وهو أول كتاب صنف في أصول الفقه، وكان عبد الرحمن، ويحيى بن سعيد القطان^(٣) يعجبان به، وكان القطان، وأحمد بن حنبل^(٤) يدعوان للشافعي في صلاتهما.

وأجمع الناس على استحسان رسالته، وأقوالهم في ذلك مشهورة، وقال المزني^(٥): قرأت الرسالة خمسمائة مرة ما من مرة إلا واستفدت منها فائدة جديدة، وفي رواية عنه قال: أنا أنظر في الرسالة من خمسين سنة، ما أعلم أني نظرت فيها مرة إلا واستفدت شيئاً لم أكن عرفته. واشتهرت جلاله الشافعي - رحمه الله - في

(١) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان الأزدي مولاهم أبو سعيد البصري اللؤلؤي الحافظ الإمام العلم. روى عن عمر بن دُرّ وعكرمة بن عمار وشعبة والثوري ومالك وخلق. وعنه ابن المبارك وابن وهب أكبر منه وأحمد وابن معين وعمرو بن علي. قال ابن المديني: أعلم الناس بالحديث ابن مهدي وكان يختم في كل ليلتين وقال ابن سعد: مات سنة ثمان وتسعين ومائة بالبصرة عن ثلاث وستين سنة. وكان يحج كل سنة. رضى الله عنه. ينظر الخلاصة ١٥٤/٢ (٤٢٥٩).

(٢) انظر مقدمتنا على رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب عن نشأة علم الأصول.
(٣) يحيى بن سعيد بن قزوخ التميمي أبو سعيد الأحول القطان البصري الحافظ الحجة أحد أئمة الجرح والتعديل. عن إسماعيل بن أبي خالد وهشام بن عروة وبهر بن حكيم وخلق. وعنه شعبة وابن مهدي وأحمد وإسحاق وابن المديني وابن بشار وخلق. قال أحمد: ما رأيت عيناى مثله. وقال ابن معين: يحيى أثبت من ابن مهدي. وقال محمد بن بشار: حدثنا يحيى ابن سعيد إمام أهل زمانه قال ابن سعد: مات سنة ثمان وتسعين ومائة. ينظر الخلاصة (١٤٩/٣) (٧٩٥٨).

(٤) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبد الله المروزي ثم البغدادي، مولده سنة أربع وستين ومائة، أحد أئمة الإسلام، والهداة الأعلام، وأحد الأربعة الذين تدور عليهم الفتاوى والأحكام في بيان الحلال والحرام، أخذ الفقه عن جماعة أجلمهم الإمام الشافعي، وقال: كل مسألة ليس عندي فيها دليل، فأنا أقول فيها بقول الشافعي. توفي ببغداد في ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شعبة (٥٦/١)، طبقات ابن السبكي (٢٧/٢).
(٥) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق، أبو إبراهيم، المزني، المصري، ولد سنة خمس وسبعين ومائة، الفقيه الإمام صاحب التصانيف، أخذ عن الشافعي وكان يقول: أنا خلق من أخلاق الشافعي. كان زاهداً، عالماً، مجتهداً، مناظراً، محجاً، غواصاً على المعاني الدقيقة، صنف كتباً كثيرة، قال الشافعي: المزني ناصر مذهبي. توفي في رمضان - وقيل: في ربيع الأول - سنة أربع وستين ومائتين.

تنظر ترجمته في طبقات ابن قاضي شعبة (٥٨/١)، طبقات ابن السبكي (٩٣/٢).

العراق، وسار ذكره في الآفاق، وأذعن بفضلله الموافقون، والمخالفون، واعترف بذلك العلماء أجمعون، وعظمت عند الخلفاء وولاة الأمور مرتبته، واستقرت عندهم جلالته، وإمامته، وظهر من فضله في مناظراته أهل العراق وغيرهم ما لم يظهر لغيره، وأظهر من بيان القواعد، ومهمات الأصول ما لا يعرف لسواه.

وامتحن في مواطن بما لا يحصى من المسائل، فكان جوابه فيها من الصواب، والسداد بالمحل الأعلى، والمقام الأسنى، وعكف عليه للاستفادة منه الصغار والكبار، والأئمة، والأخيار، من أهل الحديث، والفقه، وغيرهم، ورجع كثيرون منهم عن مذاهب كانوا عليها إلى مذهبه، وتمسكوا بطريقته: كأبي ثور^(١)، وخلائق لا يحصون، وترك كثير منهم الأخذ عن شيوخهم، وكبار الأئمة؛ لانقطاعهم إلى الشافعى لما رأوا عنده ما لا يجدونه عند غيره، وبارك الله الكريم له ولهم في تلك العلوم الباهرة، والمحاسن المتظاهرة، والخيرات المتكاثرة، والله الحمد على ذلك، وعلى سائر نعمه التى لا تحصى.

وصنف في العراق كتابه القديم، ويسمى: كتاب الحجة، ويرويه عنه أربعة من جلة أصحابه، وهم: أحمد بن حنبل، وأبو ثور، والزعفرانى^(٢)، والكراييسى^(٣).

(١) إبراهيم بن خالد بن أبى اليمان، أبو ثور - وقيل: كنيته أبو عبد الله، ولقبه أبو ثور - الكلبى، البغدادى، الفقيه العلامة، أخذ الفقه عن الشافعى وغيره، وقال الخطيب البغدادي: كان أحد الثقات المأمونين، ومن الأئمة الأعلام فى الدين، وله كتب مصنفه فى الأحكام، جمع فيها بين الحديث والفقه. وهو أحد رواة القديم. قال الرافعى: أبو ثور وإن كان معدودا وادخلا فى طبقة أصحاب الشافعى، فله مذهب مستقل، ولا يعد تفرد وجهًا. توفى فى صفر سنة أربعين ومائتين.

تنظر ترجمته فى طبقات ابن قاضى شهبة (٥٥/١)، طبقات ابن السبكي (٧٤/٢).
(٢) الحسن بن محمد بن الصباح، أبو على البغدادي الزعفرانى، قال ابن حبان فى «الثقات»: كان راويًا للشافعى. وقال الساجي: سمعت الزعفرانى يقول: إنى لأقرأ كتب الشافعى وتقرأ عليّ منذ خمسين سنة. وكان إمامًا فى اللغة. وقال الماوردي: هو أثبت رواة القديم. توفى فى رمضان سنة ستين ومائتين، قاله النووي فى تهذيبه.

تنظر ترجمته فى طبقات ابن قاضى شهبة (٦٢/١)، طبقات السبكي (١١٤/٢).
(٣) الحسين بن على بن يزيد، أبو على البغدادي الكراييسى، أخذ الفقه عن الشافعى، وكان أولا على مذهب أهل رأى. له تصانيف كثيرة فى أصول الفقه، وفروعه، قال الإسئوي: وكتاب القديم الذى رواه الكراييسى عن الشافعى مجلد ضخيم. توفى سنة خمس وأربعين ومائتين، وقيل: سنة ثمان وأربعين، ورجحه الذهبى.

تنظر ترجمته فى طبقات ابن قاضى شهبة (٦٣/١)، طبقات السبكي (١١٧/٢).

ثم خرج إلى مصر سنة تسع وتسعين ومائة. قال أبو عبد الله حرملة^(١) بن يحيى: قدم علينا الشافعي مصر سنة تسع وتسعين ومائة، وقال الربيع: سنة مائتين، ولعله قدم في آخر سنة تسع جمعا بين الروایتين، وصنف كتبه الجديدة كلها بمصر، وسار ذكره في البلدان، وقصده الناس من الشام، والعراق، واليمن، وسائر النواحي للأخذ عنه، وسماع كتبه الجديدة، وأخذها عنه، وساد أهل مصر، وغيرهم، وابتكر كتباً لم يسبق إليها، منها: أصول الفقه، ومنها: كتاب القسامة، و: كتاب الجزية، و: قتال أهل البغي، وغيرها.

قال الإمام أبو الحسين^(٢) محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي^(٣) في كتابه: مناقب الشافعي: سمعت أبا عمرو أحمد بن علي بن الحسن البصري قال: سمعت محمد ابن حمدان بن سفيان الطرائفي البغدادي يقول: حضرت الربيع بن سليمان يوماً، وقد حط على باب داره سبعمائة راحلة في سماع كتب الشافعي، رحمه الله ورضي الله عنه.

فصل

في تلخيص جملة من حال الشافعي رضي الله عنه

اعلم أنه - رضي الله عنه - كان من أنواع المحاسن بالمقام الأعلى، والمحل الأسنى؛ لما جمعه الله الكريم له من الخيرات، ووفقه له من جميل الصفات، وسهله عليه من أنواع المكرمات. فمن ذلك شرف النسب الطاهر، والعنصر الباهر، واجتماعه هو ورسول الله ﷺ في النسب، وذلك غاية الفضل، ونهاية الحسب. ومن

(١) حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران التجبي، أبو حفص المصري، ولد سنة ست وستين ومائة، أحد الحفاظ المشاهير من أصحاب الشافعي، وكبار رواة مذهبه الجديد. قال الشيخ أبو إسحاق: كان حافظاً للحديث وصنف «المبسوط» و«المختصر». توفي في شوال سنة ثلاث - وقيل: أربع - وأربعين ومائتين.

تنظر ترجمته في طبقات ابن قاضي شهبة (١/٦١)، طبقات السبكي (١٢٧/٢).

(٢) في ط: الحسن.

(٣) محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجعيد، أبو الحسين الرازي، نزيل دمشق، قال ابن الصلاح: له مصنف في أخبار الشافعي وأحواله، كتاب جليل حفيظ. توفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (١/١٣٢)، طبقات الإسنوي (١/٢٨٥).

ذلك شرف المولد، والمنشأ، فإنه ولد بالأرض المقدسة، ونشأ بمكة. ومن ذلك أنه جاء بعد أن مهدت الكتب، وصنفت، وقررت الأحكام، ونقحت؛ فنظر في مذاهب المتقدمين، وأخذ عن الأئمة المبرزين، وناظر الحذاق المتقنين^(١)، فنظر مذاهبهم، وسبرها، وتحققها، وخبرها، فלخص منها طريقة جامعة للكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.

ولم يقتصر على بعض ذلك، وتفرغ للاختيار، والترجيح، والتكميل، والتبقيح، مع كمال^(٢) قوته، وعلو همته، وبراعته في جميع أنواع الفنون، واضطلاعه منها أشد اضطلاع، وهو المبرز في الاستنباط من الكتاب والسنة، البارِع في معرفة الناسخ، والمنسوخ، والمجمل، والمبين، والخاص، والعام، وغيرها من تقاسيم الخطاب، فلم يسبقه أحد إلى فتح هذا الباب؛ لأنه أول من صنف أصول الفقه بلا خلاف، ولا ارتياب^(٣)، وهو الذي لا يساوى بل لا يدانى في معرفة كتاب الله تعالى، وسنة رسول الله ﷺ ورد بعضها إلى بعض، وهو الإمام الحجة في لغة العرب، ونحوهم، فقد اشتغل في العربية عشرين سنة مع بلاغته، وفصاحته، ومع أنه عربي اللسان، والدار، والعصر، وبها يعرف الكتاب والسنة، وهو الذي قلد المنن الجسيمة جميع أهل الآثار، وحملة الأحاديث، ونقله الأخبار بتوقيفه إياهم على معاني السنن، وتنبههم، وقذفه بالحق على باطل مخالفين السنن، وتمويههم، فنعشهم بعد أن كانوا خاملين، وظهرت كلمتهم على جميع المخالفين، ودمغهم بواضحات البراهين حتى ظلت أعناقهم لها خاضعين.

قال محمد بن الحسن - رحمه الله - : إن تكلم أصحاب الحديث يوما ما فبلسان الشافعي، يعني [لما وضع]^(٤) من كتبه. وقال الحسن بن محمد الزعفراني^(٥) : كان

(١) في أ: المتقدمين.

(٢) في ط: جمال.

(٣) حكى الإسئوي الإجماع على هذا وانظر مقدمتنا على رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب.

(٤) في أ: المواضع.

(٥) الإمام العلامة، شيخ الفقهاء والمحدثين، أبو علي، الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح، البغدادي الزعفراني، يسكن محلة الزعفراني.

ولد سنة بضع وسبعين ومائة، وحج.

أصحاب الحديث رقوداً فأيقظهم الشافعي فتيقظوا. وقال أحمد بن حنبل رحمه الله: ما أحد مس بيده محبرة، ولا قلماً إلا وللشافعي في رقبته منة^(١)، فهذا قول إمام أصحاب الحديث، وأهله، ومن لا يختلفون في ورعه، وفضله. ومن ذلك أن الشافعي - رحمه الله - مكنه الله من أنواع العلوم حتى عجز لديه المناظرون من الطوائف^(٢)، وأصحاب الفنون، واعترف بتبريزه وأذعن الموافقون والمخالفون في المحافل المشهورة الكبيرة، المشتعلة على أئمة عصره في البلدان، وهذه المناظرات معروفة موجودة في كتبه - رضى الله عنه - وفي كتب الأئمة المتقدمين، والمتأخرين، وفي كتاب الأم^(٣) للشافعي - رحمه الله^(٤) - من هذه المناظرات جمل من العجائب، والآيات، والنفائس الجليلات، والقواعد المستفادات، وكم من مناظرة وقاعدة فيه يقطع كل من وقف عليها، وأنصف، وصدق: أنه لم يسبق إليها. ومن ذلك أنه تصدر في عصر الأئمة المبرزين للإفتاء، والتدريس، والتصنيف، وقد أمره بذلك شيخه أبو خالد مسلم بن خالد الزنجي، إمام أهل مكة، ومفتيها، وقال له: أفت يا أبا عبد الله، فقد والله آن لك أن تفتي^(٥)، وكان للشافعي إذ ذاك خمس عشرة سنة. وأقاريل أهل عصره في هذا كثيرة مشهورة.

أخذ عن الشافعي العلم في سن الحداثة، مع توفر العلماء في ذلك العصر، وهذا

= وسمع من: سُفيان بن عُيَيْنَةَ، وأبي معاوية الضرير، وإسماعيل بن عُليَّة، وعبيدة بن حُميد، ووكيع بن الجراح، وعبد الوهاب الثقفي، ومحمد بن أبي عدي، ويزيد بن هارون، وحجاج بن محمد، وأبي عبد الله الشافعي، وخلق كثير.
وقرأ على الشافعي كتابه القديم، وكان مُقدِّماً في الفقه والحديث، ثقة جليلاً، عالي الرواية، كبير المحل.

حدث عنه: البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، قال النسائي: ثقة.

وتوفي ببغداد في سلخ شعبان سنة ستين ومائتين وهو في عشر التسعين.

ينظر سير أعلام النبلاء (١٢/٢٦٢ - ٢٦٥)، طبقات الشافعية للسبكي (١١٤/٢).

(١) ينظر السير (٤٧/١٠) وتوالي التأسيس ص (٥٧).

(٢) في أ: الوظائف.

(٣) في أ: الإمام.

(٤) انظر مقدمتنا على الأم للإمام الشافعي.

(٥) ينظر مناقب البيهقي (٢/٢٤٣)، ومعرفة السنن والآثار (١/١٢٤)، وآداب الشافعي (٤٩ -

٤٠)، وتاريخ بغداد (٢/٦٤)، والحلية (٩/٩٣)، ومناقب الرازي (١٨)، وتوالي التأسيس

(٥٤)، وتاريخ الإسلام (٣١٠).

من الدلائل الصريحة لعظم جلالته، وعلو مرتبته، وهذا كله من المشهور المعروف في كتب مناقبه، وغيرها. ومن ذلك شدة اجتهاده في نصرة الحديث، واتباع السنة، وجمعه في مذهبه بين أطراف الأدلة، مع الإلتقان، والتحقيق، والغوص التام على المعاني، والتدقيق، حتى لقب حين قدم العراق بـ: ناصر الحديث^(١)، وغلب في عرف العلماء المتقدمين، والفقهاء الخراسانيين على متبعى مذهبه - لقب: أصحاب الحديث في القديم، والحديث، وقد روينا عن الإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة^(٢) المعروف بإمام الأئمة، وكان من حفظ الحديث، ومعرفة السنة بالغاية العالية^(٣) أنه سئل: هل تعلم سنة صحيحة لم يودعها الشافعي كتبه؟ قال: لا، ومع هذا فاحتاط الشافعي - رحمه الله - لكون الإحاطة ممتنعة على البشر، فقال: ما قد ثبت عنه - رضى الله عنه - من أوجه: من وصيته بالعمل بالحديث الصحيح، وترك قوله المخالف للنص الثابت الصريح:

وقد امثل أصحابنا - رحمهم الله - وصيته، وعملوا بها في مسائل كثيرة مشهورة: كمسألة الثوب في الصبح، ومسألة اشتراط التحلل في الحج بعذر، وغير ذلك، وستراها في مواضعها إن شاء الله تعالى. ومن ذلك: تمسكه بالأحاديث الصحيحة، وإعراضه عن الأخبار الواهية الضعيفة، ولا نعلم أحدا من الفقهاء اعتنى في الاحتجاج بالتمييز بين الصحيح والضعيف كاعتنائه، ولا قريبا منه، فرضى الله عنه. ومن ذلك: أخذه - رضى الله عنه - بالاحتياط في مسائل العبادات، وغيرها كما هو معروف من مذهبه. ومن ذلك: شدة اجتهاده في العبادة، وسلوك طرائق الورع، والسخاء، والزهادة، وهذا من خلقه، وسيرته مشهور معروف، ولا يمارى

(١) ينظر تاريخ بغداد (٦٨/٢)، والسير (٤٧/١٠)، وتاريخ الإسلام (٣١٥)، وحلية الأولياء (١٠٧/٩).

(٢) محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح، أبو بكر السلمى النيسابورى الحافظ، إمام الأئمة، أخذ عن المزنى والربيع، ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين، قال الدارقطني: كان إماماً ثبُتاً معدوم النظر. وقال ابن سريج: كان ابن خزيمة يستخرج النكت من حديث رسول الله ﷺ بالمنقاش. وقال الشيخ أبو إسحاق في «الطبقات»: كان يقال له: إمام الأئمة، وجمع بين الفقه والحديث. توفي في ذى القعدة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، وقيل غير ذلك.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شعبة (٩٩/١)، طبقات السبكي (١٠٩/٣).

(٣) في أ: الغالبة.

فيه إلا جاهل أو ظالم عسوف، فكان - رضى الله عنه - بالمحل الأعلى من متانة الدين، وهو من المقطوع بمعرفته عند الموافقين، والمخالفين. وليس يصح فى الأذهان شىء إذا احتاج النهار إلى دليل. وأما سخاؤه، وشجاعته، وكمال عقله، وبراعته فإنه مما اشترك الخواص، والعوام فى معرفته فلهذا لا أستدل له لشهرته، وكل هذا مشهور فى كتب المناقب من طرق

ومن ذلك: ما جاء فى الحديث المشهور: «إِنَّ عَالِمَ قُرَيْشٍ يَمْلَأُ طَبَاقَ^(١) الْأَرْضِ عِلْمًا»^(٢) وحمله العلماء من المتقدمين وغيرهم من غير أصحابنا على الشافعى - رحمه الله - واستدلوا له بأن الأئمة من الصحابة - رضى الله عنهم - الذين هم أعلام الدين، لم ينقل عن كل واحد منهم إلا مسائل معدودة؛ إذ كانت فتاواهم مقصورة على الوقائع، بل كانوا ينهون عن السؤال عما لم يقع، وكانت همهم مصروفة إلى قتال^(٣) الكفار لإعلاء كلمة الإسلام، وإلى مجاهدة النفوس، والعبادة؛ فلم يتفرغوا

(١) فى أ: طبق.

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسى (١٩٩/٢ - منحة) رقم (٢٧٠٦)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (٦٣٧/٢) رقم (١٥٢٢)، وأبو نعيم فى «حلية الأولياء» (٢٩٥/٦، ٦٥/٩)، والخطيب فى «تاريخ بغداد» (٦٠/٢ - ٦١) كلهم من طريق النضر بن حميد عن الجارود عن أبى الأحوص عن عبد الله بن مسعود، مرفوعاً.

والنضر بن حميد، قال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال البخارى: منكر الحديث، ينظر «الجرح والتعديل» (٤٧٦/٨). وقال السخاوى فى «المقاصد الحسنة» (ص ٢٨١): والجارود مجهول وتبعه الشيخ العجلونى فى «كشف الخفاء» (٦٨/٢).

وللحديث شاهد من حديث أبى هريرة:

أخرجه ابن أبى عاصم فى «السنة» (٦٣٧/٢ - ٦٣٨) رقم (١٥٢٣)، والخطيب فى «تاريخ بغداد» (٦٠/٢ - ٦١) كلاهما من طريق إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب بن كيسان عن أبى هريرة، مرفوعاً.

قال السخاوى فى «المقاصد» (ص ٢٨١): ورواه عن وهب فيه ضعف. وقال العجلونى فى «الكشف» (٦٨/٢): وفى مسنده راوٍ ضعيف، وله شاهد - أيضاً - من حديث ابن عباس.

أخرجه ابن عدى فى «الكامل» (٢٨١/١)، وأبو نعيم فى «حلية الأولياء» (٦٥/٩) من طريق إسماعيل بن مسلم المكى عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً، بلفظ: «اللهم أهد قريشاً فإن علم العالم منها يسع طباق الأرض».

وإسماعيل بن مسلم، قال الحافظ فى «التقريب» (٧٤/١): ضعيف الحديث.

(٣) فى أ: جهاد.

للتصنيف، وأما من جاء بعدهم، وصنف من الأئمة فلم يكن فيهم قرشى قبل الشافعى، ولم يتصف بهذه الصفة أحد قبله، ولا بعده.

وقد قال الإمام أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي^(١) فى كتابه المشهور فى الخلاف: إنما بدأت بالشافعى قبل جميع الفقهاء، وقدمته عليهم، وإن كان فيهم أقدم منه - اتباعا للسنة، فإن رسول الله ﷺ قال: «قَدِّمُوا قُرَيْشًا، وَتَعَلَّمُوا مِنْ قُرَيْشٍ»^(٢).

وقال الإمام أبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدى الإستراباذي^(٣)، صاحب

(١) الإمام الثبت الحافظ، محدث البصرة وشيخها ومفتيها، أبو يحيى العبرى. حدث عنه: أبو أحمد بن عدى، وأبو بكر الإسماعيلي، وعبد الله بن محمد بن السقاء الواسطي، وأبو الحسن على بن إسماعيل المتكلم، ويوسف بن يعقوب البخترى، وخلق سواهم.

مات بالبصرة سنة سبع وثلاثمائة وهو فى عشر التسعين، رحمه الله.

ينظر السير (١٩٧/١٤ - ١٩٩)، تهذيب التهذيب (٣/٣٣٤).

(٢) أخرجه البيهقى فى «معركة السنن والآثار» (٨٧/١ - ٨٨) من طريق ابن أبى فديك عن ابن أبى ذئب عن الزهرى، مرسلًا.

وأخرجه البيهقى (٣/١٢١) من طريق معمر عن الزهرى عن ابن أبى حشمة مرفوعًا، وزاد: فإن للقرشى مثل قوة الرجلين من غيرهم.

يعنى: فى رأى.

وقال البيهقى: هذا مرسل، وروى موصولًا، وليس بالقوى.

ومن طريق معمر - أيضًا - أخرجه ابن أبى شيبة (١٦٨/١٢ - ١٦٩) رقم (١٢٤٣٦).

أما الموصول الذى أشار إليه البيهقى - رحمه الله - فقد ورد عن عبد الله بن السائب وعلى بن أبى طالب وأنس وجبير بن مطعم:

- أما حديث عبد الله بن السائب:

فأخرجه ابن أبى عاصم فى «السنة» (٢/٦٣٦ - ٦٣٧) (١٥١٨ و ١٥١٩).

- وأما حديث على بن أبى طالب:

فذكره الهيثمى فى المجمع (١٠/٢٨) وقال: رواه الطبرانى، وفيه أبو معشر وحديث حسن، وبقيّة رجاله رجال الصحيح.

- وأما حديث جبير بن مطعم.

فأخرجه ابن أبى عاصم فى «السنة» (٢/٦٣٦) (١٥١٧).

(٣) عبد الملك بن محمد بن عدى، أبو نعيم الجرجاني الإستراباذي، الفقيه الإمام، الحافظ.

مولده سنة اثنتين وأربعين ومائتين، قال الحاكم: كان من أئمة المسلمين، سمعت الأستاذ أبا

الوليد حسان بن محمد الفقيه يقول: لم يكن فى عصرنا من الفقهاء أحفظ للفقهيات وأقاويل

الصحابية بخراسان منه. توفى سنة اثنتين - وقيل: ثلاث وعشرين - وثلاثمائة.

الربيع بن سليمان المرادى: فى هذا الحديث علامة بينة إذا تأمله الناظر المميز، علم أن المراد به رجل من علماء هذه الأمة من قريش، ظهر علمه، وانتشر فى البلاد، وكتب كما تكتب المصاحف، ودرسه المشايخ والشبان فى مجالسهم، واستظهروا أقاويله، وأجروها فى مجالس الحكام، والأمراء، والقراء، وأهل الآثار، وغيرهم قال: وهذه صفة لا نعلم أنها أحاطت بأحد إلا بالشافعى، فهو عالم قريش الذى دون العلم، وشرح الأصول، والفروع، ومهد القواعد.

قال البيهقى بعد رواية كلام أبى نعيم: وإلى هذا ذهب أحمد بن حنبل فى تأويل الخبر.

ومن ذلك: مصنفات الشافعى فى الأصول، والفروع التى لم يسبق إليها كثرة، وحسنا، فإن مصنفاته كثيرة مشهورة: كالأم فى نحو عشرين مجلدا، وهو مشهور وجامع المزنى الكبير، وجامعه الصغير، ومختصره الكبير، والصغير، ومختصر البويطى، والربيع، وكتاب حرمة، وكتاب الحجة، وهو القديم، والرسالة القديمة، والرسالة الجديدة، والأمالى، والإملاء، وغير ذلك مما هو معلوم من كتبه، وقد جمعها البيهقى فى المناقب.

قال القاضى الإمام أبو محمد الحسين بن محمد المروزى فى خطبة تعليقه: قيل: إن الشافعى - رحمه الله - صنف مائة وثلاثة عشر كتابا فى التفسير، والفقه، والأدب، وغير ذلك، وأما حسنها: فأمر يدرك بمطالعتها، فلا يتمارى فى حسنها موافق، ولا مخالف، وأما كتب أصحابه التى هى شروح لنصوصه، ومخرجة على أصوله، [و] مفهومة من قواعده فلا يحصىها مخلوق مع عظم فوائدها، وكثرة عوائدها، وكبر حجمها، وحسن ترتيبها، ونظمها: كتعليق الشيخ أبى حامد الإسفرايينى، وصاحبيه القاضى أبى الطيب، وصاحب الحاوى، ونهاية المطلب لإمام الحرمين، وغيرها مما هو مشهور معروف، وهذا من المشهور الذى هو أظهر من أن يظهر، وأشهر من أن يشهر، وكل هذا مصرح بغزارة علمه، وجزالة كلامه، وصحة نيته فى علمه، وقد نقل عنه مستفيضا من صحة نيته فى علمه^(١) نقول كثيرة مشهورة، وكفى بالاستقراء فى ذلك دليلا قاطعا، وبرهانا صادعا.

= تنظر ترجمته فى: طبقات ابن قاضى شعبة (١/١١٢)، طبقات السبكي (٣/٣٣٥).
(١) فى أ: عمله.

قال الساجى فى أول كتابه فى الخلاف: سمعت الربيع يقول: سمعت الشافعى يقول: «وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم على ألا ينسب إلى حرف منه^(١) فهذا إسناد لا يتمارى فى صحته، فكتاب الساجى متواتر عنه، وسمعه منه إمام عن إمام وقال الشافعى رحمه الله: ما ناظرت أحدا قط على الغلبة^(٢)، ووددت إذا ناظرت أحدا أن يظهر الله الحق على يديه.

ونظائر هذا كثيرة مشهورة عنه، ومن ذلك: مبالغته فى الشفقة على المتعلمين، وغيرهم، ونصيحته لله تعالى، وكتابه، ورسوله صلى الله عليه وسلم، والمسلمين، وذلك هو الدين كما صح عن سيد المرسلين ﷺ.

وهذا الذى ذكرته، وإن كان كله معلوما مشهورا فلا بأس بالإشارة إليه ليعرفه من لم يقف عليه، فإن هذا المجموع ليس مخصوصا ببيان الخفيات، وحل المشكلات.

فصل

فى نواذر من حكم الشافعى، وأحواله

أذكرها - إن شاء الله تعالى - رموزا للاختصار:

قال - رحمه الله - : طلب العلم أفضل من صلاة النافلة^(٣). وقال: من أراد الدنيا فعليه بالعلم، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم. وقال: ما تقرب إلى الله تعالى بشيء بعد الفرائض أفضل من طلب العلم. وقال: ما أفلح فى العلم إلا من طلبه بالقلة^(٤). وقال - رحمه الله^(٥) - : الناس فى غفلة عن هذه السورة ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١ - ٢].

(١) انظر تاريخ الإسلام (٣٤١)، والسير (٢٩/١٠)، وحلية الأولياء (١١٨/٩)، وصفة الصفوة (٢٥١/٢)، والتذكرة الحمدونية ٢٠٥/١ (٤٩٧)، وآداب الشافعى (٩١)، والانتقاء (٨٤)، وتهذيب الأسماء (٥٣/١).

(٢) انظر السير (٢٩/١٠).

(٣) انظر آداب الشافعى (٩٧) والحلية (١١٩/٩)، والسير (٢٣/١٠)، الانتقاء (٨٤)، تهذيب الأسماء واللغات (٥٣/١ - ٥٤).

(٤) ذكر ذلك الذهبي فى السير (٩٧/١٠) بلفظ وبلغنا عن الإمام الشافعى ألفاظ قد لا تثبت ولكنها حكم وذكر منها ذلك.

(٥) انظر مناقب الرازى (١٢٩). ومناقب الشافعى (١٤١/٢)، وتهذيب الأسماء (٥٤/١). ينظر: تهذيب الأسماء (٥٤/١).

وكان قد جزأ الليل ثلاثة أجزاء: الثلث الأول يكتب، والثاني يصلى، والثالث ينام. وقال الربيع^(١): نمت فى منزل الشافعى لىالى فلم يكن ينام من الليل إلا أيسره. وقال بحر بن نصر^(٢): ما رأيت، ولا سمعت كان فى عصر الشافعى أتقى لله، ولا أروع، ولا أحسن صوتا بالقرآن منه، وقال الحميدى^(٣): كان الشافعى يختم فى كل شهر ستين ختمة. وقال حرملة^(٤): سمعت الشافعى يقول: وددت أن كل علم أعلمه تعلمه الناس أؤجر عليه، ولا يحمدوننى، وقال أحمد بن حنبل^(٥) - رحمه الله -: كأن الله - تعالى - قد جمع فى الشافعى كل خير

وقال الشافعى^(٦) - رحمه الله -: الظرف الوقوف مع الحق حيث^(٧) وقف، وقال: ما كذبت قط، ولا حلفت بالله تعالى صادقا، ولا كاذبا، وقال: ما تركت غسل الجمعة فى برد، ولا سفر، ولا غيره. وقال: ما شبت منذ ست عشرة سنة إلا شبعة طرحتها من ساعتى^(٨)، وفى رواية: من عشرين سنة، وقال: من لم تعزه التقوى فلا عز له^(٩). وقال: ما فزعت من الفقر^(١٠) قط. وقال: طلب فضول الدنيا عقوبة عاقب الله بها أهل التوحيد^(١١).

وقيل للشافعى: ما لك تدمن إمساك العصا، ولست بضعيف؟ فقال: لأذكر أنى مسافر؛ يعنى فى الدنيا^(١٢). وقال^(١٣): من شهد الضعف من نفسه نال الاستقامة.

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر آداب الشافعى (١٠١)، ومناقب الرازى (١٢٧)، والسير (٣٦/١٠)، وتهذيب الأسماء (٥٤/١).

(٣) ينظر تهذيب الأسماء (٥٤/١).

(٤) ينظر المصدر السابق.

(٥) ينظر المصدر السابق.

(٦) ينظر المصدر السابق.

(٧) فى أ: كما.

(٨) ينظر: آداب الشافعى (١٠٦)، والحلية (١٢٧/٩)، وتهذيب الأسماء (٥٤/١)، وتوالى التأسيس (٦٦).

(٩) انظر مناقب البيهقى (١٦٨/٢)، وتهذيب الأسماء (٥٤/١)، والسير (٩٧/١٠).

(١٠) فى ط: فقر.

(١١) انظر مناقب البيهقى (١٦٩/٢)، وتهذيب الأسماء (٥٤/١)، والسير (٩٧/١٠).

(١٢) انظر مناقب البيهقى (١٦٩/٢)، وتهذيب الأسماء (٥٥/١)، والسير (٩٧/١٠).

(١٣) ينظر تهذيب الأسماء (٥٥/١).

وقال^(١) : من غلبته شدة الشهوة للدنيا لزمته العبودية لأهلها، ومن رضى بالقنوع زال عنه الخضوع. وقال^(٢) : خير الدنيا والآخرة فى خمس خصال : غنى النفس، وكف الأذى، وكسب الحلال، ولباس التقوى، والثقة بالله تعالى على كل حال. وقال للربيع^(٣) : عليك بالزهد. وقال : أنفع الذخائر التقوى، وأضرها العدوان^(٤). وقال^(٥) : من أحب أن يفتح الله قلبه أو ينوره، فعليه بترك الكلام فيما لا يعنيه، واجتناب المعاصى، ويكون له خيئة فيما بينه وبين الله تعالى من عمل، وفى رواية : فعليه بالخلوة، وقلة الأكل، وترك مخالطة السفهاء، وبغض أهل العلم الذين ليس معهم إنصاف ولا أدب وقال^(٦) : يا ربيع لا تتكلم فيما لا يعينك، فإنك إذا تكلمت بالكلمة ملكتك، ولم تملكها.

وقال ليونس بن عبد الأعلى^(٧) : لو اجتهدت كل الجهد على أن ترضى الناس كلهم فلا سبيل، فأخلص عملك، ونيتك لله عز وجل.

وقال^(٨) : لا يعرف الرياء مخلص، وقال^(٩) : لو أوصى رجل بشيء لأعقل الناس صرف إلى الزهاد، وقال^(١٠) : سياسة الناس أشد من سياسة الدواب وقال^(١١) : العاقل من عقله عقله عن كل مذموم. وقال^(١٢) : لو علمت أن شرب الماء البارد

(١) ينظر تهذيب الأسماء (٥٥/١ - ٥٦).

(٢) ينظر مناقب البيهقي (١٧٠/٢)، السير (٩٧/١٠)، تهذيب الأسماء (٥٥/١).

(٣) ينظر حلية الأولياء (١٣٠/٩)، السير (٣٦/١٠).

(٤) ينظر حلية الأولياء (١٢٣/٩)، مناقب البيهقي ١٧١/٢ السير (٩٨/١٠).

(٥) ينظر مناقب البيهقي (١٧٢/٢)، والرازي (١٢٤)، والسير (٩٨/١٠)، وتهذيب الأسماء (٥٥/١).

(٦) ينظر مناقب البيهقي (١٧٢/٢)، السير (٩٨/١٠).

(٧) ينظر آداب الشافعي (٢٧٨) (٢٧٩)، وحلية الأولياء (١٢٢/٩)، والسير (٨٩/١٠)، وتهذيب الأسماء (٥٥/١).

(٨) ينظر تهذيب الأسماء (٥٥/١).

(٩) انظر مناقب البيهقي (١٨٣/٢ - ١٨٤)، السير (٩٨/١٠)، تهذيب الأسماء (٥٥/١).

(١٠) ينظر تهذيب الأسماء (٥٥/١)، وآداب الشافعي (٢٧١)، مناقب البيهقي (١٨٧/٢)، والرازي (١٢٢)، وتوالى التأسيس (٧٢).

(١١) ينظر تهذيب الأسماء (٥٥/١)، ومناقب البيهقي (١٨٧/٢)، ومناقب الرازي (١٢٢).

(١٢) ينظر مناقب البيهقي (١٨٧/٢)، مناقب الرازي (٢٢٢)، السير (٨٩/١٠)، توالى التأسيس (٧٥).

ينقص من مروءتى ما شربته وقال^(١) : للمروءة أربعة أركان: حسن الخلق، والسخاء، والتواضع، والنسك وقال^(٢) : المروءة عفة الجوارح عما لا يعينها. وقال^(٣) : أصحاب المروءات فى جهد، وقال^(٤) : من أحب أن يقضى الله له بالخير فليحسن الظن بالناس. وقال^(٥) : لا يكمل الرجال فى الدنيا إلا بأربع: بالديانة، والأمانة، والصيانة، والرزانة. وقال^(٦) : أقمت أربعين سنة أسأل إخوانى الذين تزوجوا عن أحوالهم فى تزوجهم فما منهم أحد قال: إنه رأى خيرا. وقال^(٧) : ليس بأخيك من احتجت إلى مداراته، وقال^(٨) : من صدق فى أخوة أخيه قبل علله، وسد خلله، وغفر زلله. وقال: من علامة الصديق أن يكون لصديق صديقه صديقا^(٩). وقال: ليس سرور يعدل صحبة الإخوان، ولا غم يعدل فراقهم^(١٠)، وقال: لا تقصر فى حق أخيك اعتمادا على مودته^(١١). وقال^(١٢) : لا تبذل وجهك إلى من يهون عليه ردك، وقال^(١٣) : من برك فقد أوثقك، ومن جفاك فقد أطلقك. وقال^(١٤) : من نم لك نم بك، ومن إذا أرضيته قال فيك ما ليس فيك، إذا أغضبته

(١) مناقب البيهقى (١٨٨/٢)، السير (٩٨/١٠)، مناقب الرازى (١٢٢)، تهذيب الأسماء (١/٥٥).

(٢) ينظر تهذيب الأسماء (٥٥/١).

(٣) ينظر تهذيب الأسماء (٥٥/١)، ومناقب البيهقى (١٩٩/٢).

(٤) ينظر تهذيب الأسماء (٥٥/١).

(٥) ينظر مناقب البيهقى (١٨٩/٢)، ومناقب الرازى (١٢٢)، وتهذيب الأسماء (٥٥/١)، والسير (٩٨/١٠).

(٦) ينظر تهذيب الأسماء (٥٥/١)، ومناقب البيهقى (١٩١/٢).

(٧) ينظر مناقب البيهقى (٩٤/٢)، ومناقب الرازى (١٢٢)، تهذيب الأسماء (٥٥/١)، السير (٩٨/١٠).

(٨) ينظر تهذيب الأسماء (٥٥/١)، مناقب البيهقى (١٩٤/٢)، والرازى (١٢٢).

(٩) ينظر مناقب البيهقى (١٩٦/٢)، السير (٩٩/١٠)، ومناقب الرازى (١٢٣)، وتوالى التأسيس (٧٢)، وتهذيب الأسماء واللغات (٥٥/١).

(١٠) ينظر تهذيب الأسماء (٥٥/١)، مناقب البيهقى (١٩٥/٢)، ومناقب الرازى (١٢٢).

(١١) ينظر تهذيب الأسماء (٥٥/١ - ٥٦)، ومناقب البيهقى (١٩٧/٢)، ومناقب الرازى (١٢٣).

(١٢) ينظر تهذيب الأسماء (٥٦/١)، ومناقب البيهقى (١٩٧/٢).

(١٣) ينظر السابق.

(١٤) ينظر مناقب البيهقى (١٩٦/٢)، والرازى (١٢٣)، وتهذيب الأسماء (٥٦/١)، والسير (٩٩/١٠)، وتوالى التأسيس (٧٢).

قال فيك ما ليس فيك. وقال^(١): الكيس العاقل هو الفطن المتغافل. وقال^(٢): من وعظ أخاه سرا فقد نصحه، وزانه، ومن وعظه علانية فقد فضحه، وشانه. وقال^(٣): من سام بنفسه فوق ما يساوى، رده الله إلى قيمته وقال: الفتوة^(٤) حلى الأحرار. وقال^(٥): من تزين بباطل هتك ستره. وقال^(٦): التواضع من أخلاق الكرام، والتكبر من شيم اللثام وقال^(٧): التواضع يورث المحبة، والقناعة تورث الراحة. وقال^(٨): أرفع الناس قدرا من لا يرى قدره، وأكثرهم فضلا من لا يرى فضله. وقال^(٩): إذا كثرت الحوائج فابدأ بأهمها. وقال^(١٠): من كتم سره كانت الخيرة في يده. وقال: الشفاعات زكاة المروءات^(١١). وقال: ما ضحك من خطأ رجل إلا ثبت صوابه في قلبه^(١٢).

وهذا الباب واسع جدا لكن نبهت بهذه الأحرف على ما سواها.

فصل:

قد أشرت في هذه الفصول إلى طرف من حال الشافعي - رضى الله عنه - وبيان رجحان نفسه، وطريقته، ومذهبه، ومن أراد تحقيق ذلك فليطالع كتب المناقب التي ذكرتها، ومن أهمها: كتاب البيهقي - رحمه الله - وقد رأيت أن أقتصر على هذه الكلمات؛ لئلا أخرج عن حد هذا الكتاب، وأرجو بما أذكره، وأشيعه من محاسن

(١) ينظر مناقب البيهقي (١٩٨/٢)، وتهذيب الأسماء (٥٦/١).

(٢) ينظر مناقب البيهقي (١٩٨/٢)، تهذيب الأسماء (٥٦/١).

(٣) ينظر مناقب الشافعي (١٩٩/٢)، تهذيب الأسماء (٥٦/١).

(٤) ينظر مناقب البيهقي (٢٠٠/٢)، والرازي (١٢٣)، وتهذيب الأسماء (٥٦/١).

(٥) ينظر مناقب البيهقي (٢٠٠/٢)، والرازي (١٢٣)، وتهذيب الأسماء (٥٦/١).

(٦) ينظر مناقب البيهقي (٢٠٠/٢)، والرازي (١٢٣)، وتهذيب الأسماء (٥٦/١)، والسير (٩٩/١٠).

(٧) ينظر المصادر السابقة.

(٨) ينظر مناقب البيهقي (٢٠١/٢)، والرازي (١٢٣)، والسير (٩٩/١٠)، وتهذيب الأسماء (٥٦/١).

(٩) ينظر مناقب البيهقي (٢٠٤/٢)، ومناقب الرازي (١٢٣)، تهذيب الأسماء (٥٦/١).

(١٠) ينظر تهذيب الأسماء (٥٦/١)، ومناقب البيهقي (٢٠٤/٢)، والرازي (١٢٣).

(١١) ينظر مناقب البيهقي (٢٠٦/٢)، والرازي (١٢٣)، وتهذيب الأسماء (٥٦/١).

(١٢) ينظر مناقب البيهقي (٢١٤/٢)، والرازي (١٢٣)، السير (٩٩/١٠).

الشافعى - رضى الله عنه - وأدعو له فى كتابتى، وغيرها من أحوالى - أن أكون موفيا لحقه، أو بعض حقه على لما وصلنى من كلامه، وعلمه، وانتفعت به، وغير ذلك من وجوه إحسانه إلى، رضى الله عنه، وأرضاه، وأكرم نزله ومثواه، وجمع بينى وبينه مع أحبابنا فى دار كرامته، ونفعنى بانتسابى إليه، وانتمائى إلى صحبته.

فصل

فى أحوال الشيخ أبى إسحاق مصنف الكتاب^(١)

اعلم أن أحواله - رحمه الله - كثيرة لا يمكن أن تستقصى لخروجها عن أن تحصى، لكن أشير إلى كلمات يسيرة من ذلك؛ ليعلم بها ما سواها مما هنالك، وأبالغ فى اختصارها؛ لعظمها، وكثرة انتشارها.

هو الإمام المحقق، المتقن المدقق، ذو الفنون من العلوم المتكاثرات، والتصانيف النافعة المستجادات، الزاهد العابد الورع، المعرض عن الدنيا، المقبل بقلبه على الآخرة، الباذل نفسه فى نصرة دين الله تعالى، المجانب للهوى، أحد العلماء العاملين الصالحين، وعباد الله العارفين الجامعين بين العلم والعبادة، والورع والزهادة، المواظبين على وظائف الدين، واتباع هدى سيد المرسلين ﷺ، ورضى الله عنهم أجمعين:

أبو إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف بن عبد الله الشيرازى الفيروزآبادى رحمه الله، ورضى عنه، منسوب إلى فيروز آباد [بليدة]^(٢) من بلاد شيراز. ولد سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة، وتفقّه بفارس على أبى الفرج بن البيضاوى، وبالبصرة على الخرزى^(٣)، ثم دخل بغداد سنة خمس عشرة وأربعمائة، وتفقّه على شيخه الإمام الجليل [القاضى]^(٤) الفاضل أبى الطيب طاهر بن عبد الله الطبرى،

(١) انظر مقدمتنا على هذا الكتاب.

(٢) سقط فى ط.

(٣) بالخاء المعجمة والراء المهملة والزاي؛ نسبة إلى الخرز ويبيعها، وقد تحرف فى «الأنساب» و «اللباب» إلى الخوزى وفى «وفيات الأعيان» إلى: الحوزى، وفى «تهذيب الأسماء واللغات» إلى: الجوزى، وتصحف فى «المنتظم» و «الوافى» و «الفتح المبين» و «طبقات» ابن هداية إلى الجزرى.

(٤) سقط فى ط.

وجماعات من مشايخه المعروفين، وسمع الحديث على الإمام الفقيه الحافظ أبي بكر البرقاني، وأبى على بن شاذان، وغيرهما من الأئمة المشهورين.
ورأى رسول الله ﷺ في المنام فقال له: [يا] ^(١) شيخ فكان يفرح، ويقول سماني رسول الله ﷺ شيخا.

قال - رحمه الله - : كنت أعيد كل درس مائة مرة، وإذا كان في المسألة بيت شعر يستشهد به حفظت القصيدة كلها من أجله، وكان عالما عاملا بعلمه، صابرا على خشونة العيش، معظما للعلم، مراعيًا للعمل بدقائق الفقه والاحتياط.
كان يوما يمشى ومعه بعض أصحابه، فعرض في الطريق كلب فزجره صاحبه فنهاه الشيخ، وقال: أما علمت أن الطريق بيني وبينه مشترك؟
ودخل يوما مسجدا ليأكل طعاما على عادته فنسى فيه دينارا، فذكره في الطريق فرجع فوجده، ففكر ساعة، وقال: ربما وقع هذا الدينار من غيري، فتركه، ولم يمسسه.

قال الإمام الحافظ أبو سعد ^(٢) السمعاني: كان الشيخ أبو إسحاق إمام الشافعية، والمدرسين ^(٣) ببغداد في النظامية، شيخ الدهر، وإمام العصر، رحل إليه الناس من الأمصار، وقصدوه من كل الجوانب والأقطار، وكان يجري مجرى أبي العباس بن سريج.

قال: وكان زاهدا، ورعا متواضعا، متخلقا ظريفا كريما سخيا جوادا طلق الوجه دائم البشر، حسن المجالسة، مليح المحاوراة، وكان يحكى الحكايات الحسنة، والأشعار المستبدعة المليحة، وكان يحفظ منها كثيرا، وكان يضرب به المثل في الفصاحة.

وقال السمعاني أيضا: تفرد الإمام أبو إسحاق بالعلم الوافر، كالبحر الزاخر، مع السيرة الجميلة، والطريقة المرضية، جاءته الدنيا صاغرة فأبأها، واطرحها، وقلاها، قال: وكان عامة المدرسين بالعراق والجبال تلاميذه وأصحابه.

(١) سقط في ط.

(٢) في أ: سعيد.

(٣) في ط: المدرس.

صنف فى الأصول، والفروع، والخلاف، والجدل، والمذاهب^(١) - كتبنا
أضحت للدين أنجما وشهبا، وكان يكثر مباسطة أصحابه بما سنح له من الرجز،
وكان يكرمهم، ويطعمهم.

حكى السمعانى: أنه كان يشتري طعاما كثيرا، ويدخل بعض المساجد، ويأكل
مع أصحابه، وما فضل قال لهم: اتركوه لمن يرغب فيه.

وكان - رحمه الله - طارحا للتكلف، قال القاضى أبو بكر محمد بن عبد الباقي
الأنصارى: حملت فتوى إلى الشيخ أبى إسحاق فرأيته فى الطريق، فمضى إلى دكان
خباز أو بقال، وأخذ قلمه، ودواته، وكتب جوابه، ومسح القلم فى ثوبه.

وكان - رحمه الله - ذا نصيب وافر من مراقبة الله تعالى، والإخلاص له، وإرادة
إظهار الحق، ونصح الخلق، قال أبو الوفاء بن عقيل: شاهدت شيخنا أبا إسحاق لا
يخرج شيئا إلى فقير إلا أحضر النية، ولا يتكلم فى مسألة إلا قدم الاستعانة بالله - عز
وجل - وأخلص القصد فى نصرة الحق، ولا صنف مسألة إلا بعد أن صلى ركعات.
فلا جرم شاع اسمه، وانتشرت تصانيفه شرقا وغربا لبركة إخلاصه.

قلت: وقد ذكر الشيخ أبو إسحاق فى أول كتابه الملخص فى الجدل^(٢) - جملا
من الأداب للمناظرة، وإخلاص النية، وتقديم ذلك بين يدي شروعه فيها، وكان فيما
نعتده متصفا بكل ذلك.

أنشد السمعانى، وغيره للرئيس أبى الخطاب على بن عبد الرحمن بن هارون بن
الجراح:

سقىا لمن صنف التنبيه مختصرا	ألفاظه الغر واستقصى معانيه
إن الإمام أبا إسحاق صنفه	الله والدين لا للكبر والنتيه
رأى علوما عن الأفهام شاردة	فحازها ابن على كلها فيه
بقيت للشرع إبراهيم منتصرا	تذود عنه أعادييه وتحميه

قوله: مختصرا بكسر الصاد، وألفاظه منصوب به.

ولأبى الخطاب أيضا:

أضحت بفضل أبى إسحاق ناطقة

صحائف شهدت بالعلم والورع

(١) فى ط: المذهب.

(٢) فى أ: الجد.

بها المعانى كسلك العقد كامنة واللفظ كالدر سهل جد ممتنع
 رأى العلوم وكانت قبل شاردة فحازها الألعى الندب فى اللمع
 لا زال علمك ممدودا سرادقه على الشريعة منصورا على البدع
 ولأبى الحسن القيروانى:

إن شئت شرع رسول الله مجتهدا تفتى وتعلم حقا كل ما شرعا
 فاقصد هديت أبا إسحاق مغتتما وادرس تصانيفه ثم احفظ اللعما
 ونقل عنه - رحمه الله - قال: بدأت فى تصنيف المذهب سنة خمس وخمسين
 وأربعمائة، وفرغت [منه]^(١) يوم الأحد آخر رجب سنة تسع وستين وأربعمائة.

وفاته

توفى - رحمه الله - ببغداد يوم الأحد، وقيل: ليلة الأحد الحادى والعشرين من
 جمادى الآخرة، وقيل: الأولى سنة ست وسبعين وأربعمائة، ودفن من الغد، واجتمع
 فى الصلاة عليه خلق عظيم، وقيل: أول من صلى عليه أمير المؤمنين المقتدى بأمر الله،
 ورثى فى النوم، وعليه ثياب بيض فليل له: ما هذا؟ فقال: عز العلم.
 فهذه أحرف يسيرة من بعض صفاته، أشرت بها إلى ما سواها من جميل حالاته،
 وقد بسطتها فى: تهذيب الأسماء واللغات، وفى كتاب: طبقات الفقهاء فرحمه الله،
 ورضى عنه وأرضاه، وجمع بينى وبينه، وسائر أصحابنا فى دار كرامته.
 وقد رأيت أن أقدم فى أول الكتاب فصولا، تكون لمحصله، وغيره من طالبى
 جميع العلوم وغيرها من وجوه الخير - ذخرا وأصولا، وأحرص مع الإيضاح على
 اختصارها، وحذف الأدلة والشواهد فى معظمها خوفا من انتشارها مستعينا بالله
 متوكلا عليه، مفوضا أمرى إليه.

فصل:

فى الإخلاص، والصدق، وإحضار النية فى جميع الأعمال البارزة، والخفية
 قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، وقال تعالى:
 ﴿فَأَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ﴾ [الزمر: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ
 ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْوُتُّ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠]

ورويانا عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ، وَرَسُولِهِ، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَكْحَمُهَا فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ^(١)». حديث صحيح، متفق على صحته، مجمع على عظم موقعه وجلالته، وهو إحدى قواعد الإيمان، وأول دعائمه، وأكد الأركان.

قال الشافعى - رحمه الله -: يدخل هذا الحديث فى سبعين بابا من الفقه، وقال أيضا: هو ثلث العلم، وكذا قاله أيضا غيره، وهو أحد الأحاديث التى عليها مدار الإسلام، وقد اختلف فى عددها فقليل: ثلاثة، وقيل: أربعة، وقيل: اثنان، وقيل: حديث، وقد جمعتها كلها فى جزء الأربعين فبلغت أربعين حديثا، لا يستغنى متدين عن معرفتها؛ لأنها كلها صحيحة جامعة قواعد الإسلام، فى الأصول، والفروع، والزهد، والآداب، ومكارم الأخلاق، وغير ذلك.

وإنما بدأت بهذا الحديث تأسيسا بأئمتنا، ومتقدمى أسلافنا من العلماء - رضى الله عنهم - وقد ابتدأ به إمام أهل الحديث بلا مدافعة أبو عبد الله البخارى فى صحيحه،

(١) أخرجه البخارى (٩/١) كتاب: بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي، حديث (١) (٥/١٩٠) كتاب: العتق، باب: الخطأ والنسيان، حديث (٢٥٢٩)، (٧/٢٦٧) كتاب: مناقب الأنصار، باب: هجرة النبى ﷺ وأصحابه إلى المدينة، حديث (٣٨٩٨)، (٩/١٧) كتاب: النكاح، باب: من هاجر أو عمل خيرا لتزويج امرأة فله ما نوى، حديث (٥٠٧٠)، (١١/٥٨٠) كتاب: الإيمان والنذور، باب: النية فى الإيمان، حديث (٦٦٨٩)، (١٢/٣٤٢ - ٣٤٣) كتاب: الحيل، باب: من ترك الحيل، حديث (٦٩٥٣)، ومسلم (٣/١٥١٥) كتاب: الإمارة، باب: قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، حديث (١٩٠٧/١٥٥)، وأبو داود (٢/٦٥١) كتاب: الطلاق، باب: فيما عنى به الطلاق والنيات، حديث (٢٢٠١)، والنسائى (١/٥٨ - ٥٩) كتاب: الطهارة، باب: النية فى الوضوء، والترمذى (٤/١٧٩) كتاب: فضائل الجهاد، باب: ما جاء فىمن يقاتل رياء، حديث (١٦٤٧)، وابن ماجه (٢/١٤١٣) كتاب: الزهد، باب: النية، حديث (٤٢٢٧)، وأحمد (١/٢٥، ٤٣)، والحميدى (١٦/١ - ١٧) رقم (٢٨)، وأبو داود الطيالسى (٢/٢٧ - منحة) رقم (١٩٩٨)، وابن خزيمة (١/٧٣ - ٧٤) رقم (١٤٢)، وابن حبان (٣٨٨، ٣٨٩ - الإحسان)، وابن الجارود فى المتقى رقم (٦٤)، وابن المبارك فى الزهد (ص - ٦٢، ٦٣)، وابن أبى عاصم فى الزهد (ص - ١٠١) رقم (٢٠٦)، وهناد بن السرى فى الزهد (٢/٤٤٠) رقم (٨٧١)، ووكيع فى الزهد رقم (٣٥١).

ونقل جماعة أن السلف كانوا يستحبون افتتاح الكتب بهذا الحديث تنبيهًا للطالب على تصحيح النية، وإرادته وجه الله - تعالى - بجميع أعماله البارزة، والخفية. وروينا^(١) عن الإمام أبي سعيد عبد الرحمن بن مهدي - رحمه الله - قال: لو صنف كتابا بدأت في أول كل باب منه بهذا الحديث، وروينا عنه أيضًا قال: من أراد أن يصنف كتابا فليبدأ بهذا الحديث، وقال الإمام أبو سليمان حمد بن محمد ابن إبراهيم ابن الخطاب^(٢) الخطابي الشافعي الإمام في كتابه: المعالم^(٣) - رحمه الله تعالى -: كان المتقدمون من شيوخنا يستحبون تقديم حديث: الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ أمام كل شيء ينشأ، ويبتدأ من أمور الدين؛ لعموم الحاجة إليه في جميع أنواعها. وهذه أحرف من كلام العارفين في الإخلاص والصدق.

قال أبو العباس عبد الله بن عباس - رضى الله عنهم -: إنما يعطى الرجل على قدر نيته. وقال أبو محمد سهل بن عبد الله التستري^(٤) - رحمه الله -: نظر الأكياس في تفسير الإخلاص فلم يجدوا غير هذا: أن تكون حركاته، وسكونه في سره، وعلايته لله - تعالى - وحده، لا يمازجه شيء، لا نفس، ولا هوى، ولا دنيا وقال السري - رحمه الله -: لا تعمل للناس شيئًا، ولا تترك لهم شيئًا، ولا تعط

(١) روينا بفتح أوليه مع تخفيف الواو عند الأكثرين من روى إذا نقل عنه غيره. وقال جمع الأجود ضم الراء وكسر الواو مشددة: أى روت لنا مشايخنا أى نقلت لنا مشايخنا فسمعنا. ينظر سبعة كتب مفيدة ص ٢٣.

(٢) حمد - بفتح الحاء وسكون الميم، وقيل: اسمه أحمد - ابن محمد بن إبراهيم بن الخطاب، أبو سليمان البستي المعروف بالخطابي، كان رأسًا في علم العربية والفقه والأدب وغير ذلك، من تصانيفه: «معالم السنن» تكلم فيها على سنن أبي داود، و«أعلام البخاري» و«غريب الحديث»، و«شرح أسماء الله الحسنى»، و«كتاب الغنية عن الكلام وأهله»، و«كتاب العزلة»؛ وله شعر حسن، نقل عنه النووي في «التهذيب» شيئًا في اللغة، ثم قال: ومحل من العلم مطلقًا ومن اللغة خصوصًا للغاية العليا، توفي ب«بيست» في ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (١١٦/١)، طبقات السبكي (٢٨٢/٢).

(٣) في أ: علوم.

(٤) سهل بن عبد الله بن يونس التستري أبو محمد أحد أئمة الصوفية وعلماهم والمتكلمين في علوم الإخلاص والرياضيات وعبود الأفعال. له كتاب في «تفسير القرآن»، وكتاب «رقائق المحبين» وغير ذلك. توفي سنة (٢٨٣هـ).

ينظر الأعلام (١٤٣/٣)، وطبقات الصوفية (٢٠٦).

لهم شيئا، ولا تكشف لهم شيئا. وروينا عن حبيب بن أبي^(١) ثابت التابعي - رحمه الله - أنه قيل له: حدثنا فقال: حتى تجيء النية، وعن أبي عبد الله سفيان بن سعيد الثوري^(٢) - رحمه الله - قال: ما عالجت شيئا أشد على من نيتي، إنها تتقلب على وروينا عن الأستاذ أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري^(٣) - رحمه الله - في رسالته المشهورة، قال: الإخلاص أفراد الحق في الطاعة بالقصد، وهو أن يريد بطاعته التقرب إلى الله تعالى، دون شيء آخر من تصنع لمخلوق، أو اكتساب محمدة عند الناس، أو محبة مدح من الخلق، أو شيء سوى التقرب إلى الله تعالى. قال: ويصح أن يقال الإخلاص تصفية العمل^(٤) عن [ملاحظة المخلوقين، قال: وسمعت أبا علي الدقاق - رحمه الله - يقول الإخلاص الترقى عن]^(٥) ملاحظة الخلق، والصدق التنقي عن مطالعة النفس. فالمخلص لا رياء له، والصادق لا إعجاب له.

وعن أبي يعقوب السوسى - رحمه الله - قال: متى شهدوا في إخلاصهم الإخلاص، احتاج إخلاصهم إلى إخلاص.

وعن ذي النون - رحمه الله - قال: ثلاثة من علامات الإخلاص: استواء المدح

(١) حبيب بن أبي ثابت الكاهلي مولا هم أبو يحيى الكوفي عن زيد بن أرقم، وابن عباس وابن عمر وخلق من الصحابة والتابعين. وعنه مسعر والثوري وشعبة وأبو بكر النهشلي، وخلق. قال ابن المديني: له نحو مائتي حديث. وقال ابن معين: قال أبو بكر بن عياش: مات سنة تسع عشرة ومائة، وقيل: سنة اثنتين وعشرين. ينظر الخلاصة (١٩١/١) (١١٩٧).

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله بن موهب بن منقذ بن نصر بن الحكم بن الحارث بن مالك بن ملكان بن ثور بن عبد مناة بن أد بن طابخة قيل: هو من ثور همدان الثوري أبو عبد الله الكوفي أحد الأئمة الأعلام ولد سنة سبع وسبعين قيل: روى عنه عشرون ألفا قال ابن المبارك: ما كتبت عن أفضل من سفيان. قال العجلي: كان لا يسمع شيئا إلا حفظه. توفي بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة. ينظر الخلاصة ٣٩٦/١ (٢٥٨٤).

(٣) عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة بن محمد، الأستاذ أبو القاسم القشيري النيسابوري، ولد في ربيع الأول سنة ست وسبعين وثلاثمائة، وهو أحد العلماء بالشرعة والحقيقة، كان ثقة، حسن الموعظة، توفي في ربيع الآخر سنة خمس وستين وأربعمائة. تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شعبة (٢٥٤/١)، طبقات السبكي (٤٨/٣).

(٤) في ط: العقل.

(٥) سقط في ط.

والذم من العامة، ونسيان رؤية الأعمال فى الأعمال، واقتضاء ثواب العمل فى الآخرة.

وعن أبى عثمان - رحمه الله - قال: الإخلاص: نسيان رؤية الخلق بدوام النظر إلى الخالق.

وعن حذيفة المرعشى - رحمه الله - قال: الإخلاص أن تستوى أفعال العبد فى الظاهر، والباطن.

وعن أبى على الفضيل بن عياض^(١) - رحمه الله - قال: ترك العمل لأجل الناس رياء، والعمل لأجل الناس شرك، والإخلاص أن يعافيك الله منهما.

وعن رويم^(٢) - رحمه الله - قال: الإخلاص أن لا يريد على عمله عوضا من الدارين، ولا حظا من الملكين.

وعن يوسف بن الحسين^(٣) - رحمه الله - قال: أعز شىء فى الدنيا الإخلاص.

وعن أبى عثمان قال: إخلاص العوام ما لا يكون للنفس فيه حظ، وإخلاص الخواص ما يجرى عليهم لا بهم، فتبدو منهم الطاعات، وهم عنها بمعزل، ولا يقع لهم عليها رؤية، ولا بها اعتداد.

(١) الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي، اليربوعي، أبو على، شيخ الحرم المكي، من أكابر العباد الصالحاء. كان ثقة فى الحديث، أخذ عنه خلق منهم الإمام الشافعى، ولد فى سمرقند سنة (١٠٥ هـ) ونشأ بأبيورد، ودخل الكوفة وهو كبير، وأصله منها.

ثم سكن مكة وتوفى بها سنة (١٨٧ هـ). ومن كلامه «من عرف الناس استراح».

ينظر الأعلام (١٥٣/٥)، شذرات الذهب (٢٢٣/٨).

(٢) هو رويم بن أحمد بن يزيد بن رويم: صوفى شهير، من جلة مشايخ بغداد. توفى سنة (٣٣٠ هـ). ومن كلامه: «الصبر ترك الشكوى، والرضا استلذاذ البلوى».

ينظر الأعلام (٧٣/٣)، طبقات الصوفية ص (١٨٠).

(٣) يوسف بن الحسين بن على، أبو يعقوب الرازى: زاهد صوفى، من العلماء الأدباء. كثير السياحة. كان شيخ الرى والجبال فى وقته. وفيهم من يصفه بالزندقة. وهو من أقران ذى النون المصرى. قال ابن أبى يعلى: يقال إنه كان أعلم أهل زمانه بالكلام والتصوف.

ونقل الشعرانى أنه: كان إذا سمع القرآن لا تقطر له دعة وإذا سمع شعرا قامت قيامته، ثم يقول للحاضرين: أتلمون أهل الرى على قولهم يوسف بن الحسين زنديق! له كلمات سائرة، منها: «إذا أردت أن تعرف العاقل من الأحمق، فحدثه بالمحال، فإن قبل، فاعلم أنه أحمق»، «أرغب الناس بالدنيا، أكثرهم ذما لها» «لأن ألقى الله تعالى بجميع المعاصى أحب إلى من أن ألقاه بذرة من التصنع».

ينظر الأعلام (٢٢٧/٨).

وأما الصدق: فقال الله - تعالى - : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، قال القشيري: الصدق عماد الأمر، وبه تمامه، وفيه نظامه، وأقله استواء السر والعلانية.

ورويانا عن سهل بن عبد الله التستري، قال: لا يشم رائحة الصدق عبد داهن نفسه أو غيره.

وعن ذى النون^(١) - رحمه الله - قال: الصدق سيف الله ما وضع على شيء إلا قطعه. وعن الحارث بن أسد المحاسبي^(٢) - بضم الميم رحمه الله - قال: الصادق هو الذى لا يبالي لو خرج كل قدر له فى قلوب الخلق من أجل صلاح قلبه، ولا يحب اطلاع الناس على مثاقيل الذر من حسن عمله، ولا يكره اطلاعهم على السيئ من عمله؛ لأن كراهته ذلك دليل على أنه يحب الزيادة عندهم، وليس هذا من أخلاق الصديقين.

وعن أبى القاسم الجنيد بن محمد^(٣) - رحمه الله - قال: الصادق يتقلب فى اليوم أربعين مرة، والمرائى يثبت على حالة واحدة أربعين سنة.

قلت: معناه أن الصادق يدور مع الحق حيث دار، فإذا كان الفضل الشرعى فى

(١) ثوبان بن إبراهيم الإخيمى المصرى، أبو الفياض، أو أبو الفيض: أحد الزهاد العباد المشهورين، من أهل مصر. نوبى الأصل من الموالى. كانت له فصاحة وحكمة وشعر. وهو أول من تكلم بمصر فى «ترتيب الأحوال ومقامات أهل الولاية» فأنكر عليه عبد الله بن عبد الحكم. واتهمه المتوكل العباسى بالزندقة، فاستحضره إليه وسمع كلامه، ثم أطلقه، فعاد إلى مصر. وتوفى بجيزتها.
ينظر الأعلام (١٠٢/٢).

(٢) الحارث بن أسد، أبو عبد الله المحاسبي، أحد مشايخ الصوفية، وشيخ الجنيد إمام الطريقة، ويقال: إنما سمي المحاسبي؛ لكثرة محاسبته نفسه، وهو إمام المسلمين فى الفقه، والتصوف، والحديث، والكلام، وكتبه فى هذه العلوم أصول من يصنف فيها. توفى ببغداد سنة ثلاث وأربعين ومائتين.

تنظر ترجمته فى: طبقات ابن قاضى شهاب (٥٩/١)، طبقات السبكي (٢٧٥/٢).
(٣) الجنيد بن محمد بن الجنيد، أبو القاسم النهاوندى ثم البغدادي، الإمام العلم فى طريقة التصوف، وإليه المرجع فى السلوك فى زمانه وبعده، مولده ببغداد، قال يوماً: ما أخرج الله إلى الأرض علماً وجعل للخلق إليه سبيلاً إلا وجعل لى فيه حظاً. مات فى شوال سنة ثمان وتسعين ومائتين.

تنظر ترجمته فى: طبقات ابن قاضى شهاب (٧٦/١)، طبقات الإسنى (١٦٣/١).

الصلاة مثلاً صلى، وإذا كان في مجالسة العلماء، والصالحين، والضييفان، والعيال، وقضاء حاجة مسلم، وجبر قلب مكسور، ونحو ذلك - فعل ذلك الأفضل، وترك عاداته، وكذلك الصوم، والقراءة، والذكر، والأكل، والشرب، والجد، والمزح، والاختلاط، والاعتزال، والتنعيم، والابتذال، ونحوها، فحيث رأى الفضيلة الشرعية في شيء من هذا فعله، ولا يرتبط بعادة، ولا بعبادة مخصوصة، كما يفعله المرائي وقد كانت لرسول الله ﷺ أحوال في صلاته، وصيامه، وأوراده، وأكله، وشربه، ولبسه، وركوبه، ومعاشرة أهله، وجده، ومزاحه، وسروره، وغضبه، وإغلاظه في إنكار المنكر، ورفقه فيه، وعقوبته مستحقي التعزير، وصفحه عنهم، وغير ذلك بحسب الإمكان، والأفضل في ذلك الوقت والحال. ولا شك في اختلاف أحوال الشيء في الفضلية، فإن الصوم حرام يوم العيد، واجب قبله، مسنون بعده، والصلاة محبوبة في معظم الأوقات، وتكره في أوقات وأحوال: كمدافعة الأخبثين، وقراءة القرآن محبوبة، وتكره في الركوع والسجود، وغير ذلك، وكذلك تحسين اللباس يوم الجمعة، والعيد، وخلافه يوم الاستسقاء، وكذلك ما أشبه هذه الأمثلة. وهذه نبذة يسيرة ترشد الموفق إلى السداد، وتحمله على الاستقامة، وسلوك طريق^(١) الرشاد.

* * *

باب

فى فضيلة الاشتغال بالعلم، وتصنيفه

وتعلمه، وتعليمه [ونشره]^(١)، والحث عليه، والإرشاد إلى طريقه

قد تكاثرت الآيات، والأخبار، والآثار، وتواترت، وتطابقت الدلائل الصريحة، وتوافقت على فضيلة العلم، والحث على تحصيله، والاجتهاد فى اقتباسه، وتعليمه. وأنا أذكر طرفا من ذلك تنبيهها على ما هنالك:

قال الله - تعالى - : ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، وقال - تعالى - : ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، وقال - تعالى - : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وقال - تعالى - ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، والآيات كثيرة معلومة

وروينا عن معاوية - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»^(٢) رواه البخارى، ومسلم.

(١) سقط فى ط.

(٢) أخرجه البخارى (١٩٧/١) كتاب العلم: باب من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين حديث (٧١)، وفى (٢٥٠/٦) كتاب فرض الخمس: باب قول الله - تعالى - : «فَأَنْ لِلَّهِ خُمُسَهُ...» حديث (٣١١٦)، وفى (٣٠٦/١٣) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب قول النبى ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي...» حديث (٧٣١٢)، ومسلم (٧١٩/٢) كتاب الزكاة: باب النهى عن المسألة، حديث (١٠٣٧/١٠٠)، وابن حبان (٨٩)، وأحمد (١٠١/٤)، والدارمى (٧٣/١ - ٧٤)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (٢٧٨/٢)، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» (١٨/١) كلهم من طريق الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن عن معاوية، به.

وأخرجه أحمد (٩٨/٤)، والطبرانى فى «الكبير» (٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧) والخطيب فى «الفقيه والمتفقه» (٥/١)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (٢٧٨/٢ - ٢٨٠)، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» (١٨/١)، والقضاعى فى «مسند الشهاب» (٣٤٦)، كلهم من طريق محمد بن كعب القرظى عن معاوية، به.

وأخرجه أحمد (٩٣/٤)، وابن عبد البر (١٨/١)، والخطيب فى «الفقيه والمتفقه» (١/٦)، والطبرانى فى «الكبير» (٧٩٧/١٩) من طريق جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عن معاوية، به.

وأخرجه أحمد (٩٢/٤، ٩٣، ٩٤)، والدارمى (٧٤/١)، وأبو نعيم فى «الحلية» (٥/١٤٦ - ١٤٧) والطحاوى فى «مشكل الآثار» (٢٨٠/٢)، والخطيب فى «الفقيه والمتفقه» =

وعن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ مَثَلَ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى، وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَصَابَ أَرْضًا فَكَانَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ طَيِّبَةٌ قَبِلَتْ الْمَاءَ، فَأَثْبَتَتْ الْكَلَأَ، وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكْتَ الْمَاءَ، فَتَفَعَّ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ فَشَرِبُوا مِنْهَا، وَسَقَوْا، وَزَرَعُوا، وَأَصَابَ طَائِفَةٌ مِنْهَا أُخْرَى إِنَّمَا هِيَ قِيَعَانٌ لَا تُمْسِكُ الْمَاءَ، وَلَا تُثْبِتُ كَلَأً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقَّهَ فِي دِينِ اللَّهِ، نَفَعَهُ^(١) مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ، فَعَلِمَ، وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ»^(٢) رواه البخارى، ومسلم.

وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَاسْلَطَهُ عَلَى هَلَكْتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا، وَيَعْلَمُهَا»^(٣) رواه.

= (٦/١)، والطبرانى فى «الكبير» (٨٦٠/١٩)، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» (١/١٨)، كلهم من طريق حماد بن سلمة عن جبلة بن عطية عن عبد الله بن محيريز عن معاوية، به.

وأخرجه أحمد (٩٢/٤)، (٩٨، ٩٩)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (٢/٢٧٩)، والطبرانى فى «الكبير» (٨١٥/١٩)، والقضاعى فى «مسند الشهاب» (٩٥٤) من طريق معبد الجهنى عن معاوية.

وعلقه ابن عبد البر فى «الجامع» (١٩/١).

وللمحدث شاهد من حديث ابن عباس:

أخرجه الترمذى (٢٨/٥) كتاب العلم: باب إذا أراد الله بعبده خيرًا ففقهه فى الدين، حديث (٢٦٤٥)، والدارمى (٧٤/١) كلاهما من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الله ابن سعيد بن أبى هند عن أبيه عن ابن عباس، مرفوعًا.

وقال الترمذى: حديث حسن صحيح.

(١) فى أ: فقه.

(٢) أخرجه البخارى (٢٣٦/١): كتاب العلم: باب فضل من عِلِمَ وَعَلَّمَ، (٧٩)، ومسلم (٤/١٧٨٧): كتاب الفضائل: باب بيان مثل ما بعث النبي ﷺ من الهدى والعلم (١٥) - (٢٢٨٢)، وأحمد (٣٩٩/٤)، والنسائى فى الكبرى (٤٢٧/٣): كتاب العلم: باب مثل من فقه فى دين الله تعالى، (٥٨٤٣).

(٣) أخرجه البخارى (١٩٩/١) فى العلم: باب الاغتياب فى العلم والحكمة (٧٣)، (٣٢٥/٣) فى الزكاة، باب إنفاق المال فى حقه (١٤٠٩) و (١٢٨/١٣) فى الأحكام: باب أجر من قضى بالحكمة (٧١٤١)، وفى الاعتصام: باب ما جاء فى اجتهد القضاء بما أنزل الله تعالى (٧٣١٦)، ومسلم (٥٥٩/١) فى صلاة المسافرين: باب فضل من يقوم بالقرآن (٢٦٨) (٨١٦)، وابن ماجه (١٤٠٧/٢) فى الزهد: باب الحسد (٤٢٠٨)، وأحمد (٣٨٥/١) - =

والمراد بالحسد: الغبطة، وهى أن يتمنى مثله، ومعناه: ينبغي أن لا يغبط أحدا إلا فى هاتين الموصلتين إلى رضا الله تعالى.

وعن سهل بن سعد - رضى الله عنه - «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَوْلَ اللَّهِ؛ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا، وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ»^(١) روياه.
وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى

= (٤٣٢) والحميدى (٥٥/١) برقم (٩٩)، وأبو يعلى (٥٠٧٨)، وأبو نعيم فى الحلية (٧/ ٣٦٣)، والبغوى فى شرح السنة (٢٣٦/١) برقم (١٣٨) من طريق إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم، عنه مرفوعًا: «لا حسد إلا فى اثنتين: رجل آتاه الله مالا فسلط علىهلكته فى الحق، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضى بها ويعلمها».
وله شواهد من حديث ابن عمر وأبى هريرة وأبى سعيد الخدرى.

فأما حديث ابن عمر: فرواه البخارى (٦٥١/٨) فى فضائل القرآن: باب اغتباط صاحب القرآن (٥٠٢٥)، و(٥١١/١٣) فى التوحيد: باب قول النبى ﷺ: «رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار» (٧٥٢٩)، ومسلم فى المصدر السابق (٢٦٦ - ٨١٥)، والترمذى (٢٩١/٤) فى البر والصلة: باب ما جاء فى الحسد (١٩٣٦) من طريق الزهرى عن سالم عنه مرفوعًا: «لا حسد إلا فى اثنتين: رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار، ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار».
وأما حديث أبى هريرة:

فأخرجه البخارى (٦٩١/٨) فى فضائل القرآن: باب اغتباط صاحب القرآن (٥٠٢٦)، و(٢٣٣/١٣) فى التمنى: باب تمنى القرآن والعلم (٧٢٣٢)، وفى التوحيد باب قول النبى ﷺ: «رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الله وآناء النهار» (٧٥٢٨)، وأحمد (٤٧٩/٢) من طريقين عنه، مرفوعًا: «لا حسد إلا فى اثنتين: رجل علمه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار، فسمعه جار له، فقال: أوتيت مثلما أوتى فلان؛ فعملت مثل ما يعمل، ورجل آتاه الله ما لا فهو يهلكه فى الحق، فقال رجل: ليتنى أوتيت مثلما أوتى فلان، فعملت مثلما يعمل».

وأما حديث أبى سعيد:

فرواه أحمد (٤٧٩/٢)، وأبو يعلى (١٠٨٥) عن الأعمش عن أبى صالح، عنه مرفوعًا بمثل حديث أبى هريرة.

وذكره الهيثمى فى المجمع (١١١/٣) وقال: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح.

(١) أخرجه أحمد (٣٣٣/٥)، والبخارى (٢١١/٦) كتاب الجهاد والسير: باب دعاء النبى ﷺ إلى الإسلام والنبوة، (٢٩٤٢)، وأطرافه فى (٣٠٠٩، ٣٧٠١، ٤٢١٠)، ومسلم (٤/ ١٨٧٢): كتاب فضائل الصحابة: باب من فضائل على بن أبى طالب رضى الله عنه (٣٤) - (٢٤٠٦)، وأبو داود (٣٢٢/٣): كتاب العلم: باب فضل نشر العلم، (٣٦٦١)، والطبرانى (٥٨٧٧)، وابن حبان (٦٩٣٢).

ضَلَالَةٌ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامٍ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ [شَيْئًا] ^(١)» ^(٢) رواه مسلم.

وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ» ^(٣) رواه مسلم.

وعن أنس - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ» ^(٤) رواه الترمذى.

وقال: حديث حسن، وعن أبي أمامة الباهلى - رضى الله عنه - قال: قال

(١) سقط فى ط.

(٢) أخرجه أحمد (٣٩٧/٢)، ومسلم (٢٠٦٠/٤): كتاب العلم: باب من سن سنة حسنة أو سيئة، (١٦ - ٢٦٧٤)، وأبو داود (٢٠١/٤): كتاب السنة: باب لزوم السنة، (٤٦٠٩)، والترمذى (٤٣/٥): كتاب العلم: باب ما جاء فيمن دعا إلى هدى فاتبع أو إلى ضلالة، (٢٦٧٥)، والدارمى (١٣٠/١)، وابن حبان (١١٢).

(٣) أخرجه مسلم (١٢٥٥/٣) كتاب الوصية: باب ما يلحق الإنسان من الثواب، حديث (١٤/١٦٣١)، والبخارى فى «الأدب المفرد» رقم (٣٨)، وأبو داود (١٣١/٢) كتاب الوصايا: باب ما جاء فى فضل الصدقة عن الميت، حديث (٢٨٨٠)، والترمذى (٦٦٠/٣) كتاب الأحكام: باب فى الوقف، حديث (١٣٧٦)، والنسائى (٢٥١/٦) كتاب الوصايا: باب فضل الصدقة عن الميت، وأحمد (٣٧٢/٢)، وابن خزيمة (١٢٢/٤) رقم (٢٤٩٤)، وأبو يعلى (٣٤٣/١١) رقم (٦٤٥٧)، وابن الجارود فى «المتقى» رقم (٣٧٠)، والدولابى فى «الكنى والأسماء» (١٩٠/١)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (١٩٠/١)، والبيهقى (٦/٢٧٨) كتاب الوصايا: باب الدعاء للميت، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم وفضله» (١/١٥)، والبخارى فى «شرح السنة» (٢٣٧/١) كلهم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ». وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) أخرجه الترمذى (٢٩/٥) كتاب العلم: باب فضل طلب العلم، حديث (٢٦٤٧)، والعقلى فى «الضعفاء» (١٧/٢)، وأبو نعيم فى «حلية الأولياء» (٢٩٠/١)، والطبرانى فى «الصغير» (١٣٦/١)، والأكبرى فى «أخلاق العلماء» (ص ٣٩)، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» (٥٥/١) كلهم من طريق خالد بن يزيد عن أبي جعفر الرازى عن الربيع بن أنس عن أنس، به.

وقال الترمذى: هذا حديث حسن غريب، ورواه بعضهم فلم يرفعه.
وقال الطبرانى: لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو جعفر الرازى وخالد بن يزيد.

رسول الله ﷺ: «فَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِي عَلَى أَذْنَاكُم». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ، وَمَلَائِكَتَهُ، وَأَهْلَ السَّمَوَاتِ، وَالْأَرْضِ حَتَّى الثَّمَلَةِ فِي جُحْرِهَا، وَحَتَّى الْحُوتُ لِيُصَلُّوا عَلَى مُعَلِّمِي النَّاسِ الْخَيْرِ»^(١) رواه الترمذی، وقال: حديث حسن.

وعن أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - عن رسول الله ﷺ قال: «لَنْ يَشْبَعَ مُؤْمِنٌ مِنْ خَيْرٍ حَتَّى يَكُونَ مُتَّهَاهُ الْجَنَّةِ»^(٢) رواه الترمذی، وقال: حديث حسن. وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «فَقِيهٌ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ»^(٣) رواه الترمذی.

وعن أبي هريرة مثله، وزاد: «لِكُلِّ شَيْءٍ عِمَادٌ، وَعِمَادُ هَذَا الدِّينِ الْفَقْهُ، وَمَا عِبَدَ اللَّهُ بِأَفْضَلٍ مِنْ فَقْهِ فِي الدِّينِ»^(٤).

(١) أخرجه الترمذی (٥٠/٥) كتاب العلم: باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، حديث (٢٦٨٥) والطبرانی في «الكبير» (٢٧٨/٨) رقم (٧٩١١، ٧٩١٢)، وابن الشجري في «أمالیه» (٥٧/١) من طريق سلمة بن رجاء: ثنا الوليد بن جميل، ثنا القاسم أبو عبد الرحمن عن أبي أمامة، به.

وقال الترمذی: هذا حديث غريب. وهذا الحديث ذكره الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٦/١)، ونقل تصحيح الترمذی لهذا الحديث، وما وقع من كلام الترمذی عقب هذا الحديث يخالف ما نقله الحافظ العراقي.

(٢) أخرجه الترمذی (٥٠/٥): كتاب العلم: باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة، (٢٦٨٦)، وابن حبان، (٩٠٣) من طريق دراج بن سمعان عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري، وهذا إسناد ضعيف؛ لأن في حديث دراج عن أبي الهيثم ضعفاً. قاله الحافظ في «التقريب».

(٣) أخرجه الترمذی (٤١٣/٤) باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (٢٦٨١)، وقال: حديث غريب، ولا نعرفه إلا من هذا الوجه، وابن ماجه (٢١٢/١) في المقدمة: باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٢٢٢)، والطبرانی في الكبير (١١٠٩٩)، وفي مسند الشاميين (١١٠٩)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢٤/١)، وابن عدى في «الكامل» (٦٠/٥) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢٦/١).

وذكره الشيخ الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (٤١) وقال: موضوع.

(٤) أخرجه الطبرانی في الأوسط (٢٠١ - مجمع البحرين)، وأبو نعيم في الحلية (١٩٢/٢)، والدارقطني (٧٩/٣)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢٥/١ - ٢٦)، والآجری في «أخلاق العلماء» (٢٣)، والقضاعي في مسنده (١٥٠/١)، وأحمد بن منيع كما في «المطالب العالیة» (٣٠٦٩، ٣٠٧٠). وقال الهيثمي في «المجمع» (١٢٦/١): فيه يزيد بن عياض، وهو كذاب.

وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ، مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا ذِكْرُ اللَّهِ، وَمَا وَالَاهُ، وَعَالِمًا وَمُتَعَلِّمًا»^(١) رواه الترمذى، وقال: حديث حسن.

وعن أبى الدرداء - رضى الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضَاءً، وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْجِبَّتَانِ فِي الْمَاءِ، وَفَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا، وَلَا دِرْهَمًا وَإِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ»^(٢) رواه أبو داود، والترمذى، وغيرهما. وفي الباب أحاديث كثيرة، وفيما أشرنا إليه كفاية.

وأما الآثار عن السلف: فأكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تذكر، لكن نذكر منها أحرفا متبركين، مشيرين إلى غيرها، ومنبهين:

عن على - رضى الله عنه -: كفى بالعلم شرفا أن يدعيه من لا يحسنه، ويفرح إذا نسب إليه، وكفى بالجهل ذما أن يتبرأ منه من هو فيه.

وعن معاذ - رضى الله عنه -: تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه من لا يعلمه صدقة، وبذله لأهله قرينة قال أبو مسلم الخولاني^(٣): مثل العلماء فى الأرض مثل النجوم فى السماء إذا

(١) أخرجه الترمذى (٥٦١/٤): كتاب الزهد: باب (١٤) الحديث رقم (٢٣٢٢)، وابن ماجه (١٣٧٧/٢): كتاب الزهد: باب مثل الدنيا، (٤١١٢)، والعقيلي فى الضعفاء (٣٢٦/٢)، وابن الجوزى فى «العلل المتناهية» (٢/ رقم ١٣٣٠).

(٢) أخرجه أحمد (١٩٦/٥)، والدارمى (٩٨/١)، وأبو داود فى السنن (٣٤١/٢) فى كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم (٣٦٤١)، والترمذى (٤١٤/٤) باب ما جاء فى فضل الفقه على العبادة (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢١٣/١) فى المقدمة: باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٢٢٣) وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» (٣٧/١ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١)، والطحاوى فى مشكل الآثار (٩٨٢)، وابن حبان (٨٨)، والطبرانى فى مسند الشاميين (١٢٣)، والبيهقى (١٢٩)، وصححه الشيخ الألبانى فى صحيح الترمذى (٢١٥٩).

(٣) أبو مسلم الخولانى اليمانى الزاهد، نزل الشام، هاجر فعات النبى ﷺ وهو فى الطريق اسمه عبد الله بن ثوب بضم المثلثة وفتح الواو أو غير ذلك. عن عمر ومعاذ وجماعة وعنه أبو إدريس وجبير بن نفير ومكحول وطائفة. وثقه ابن معين. وقال مالك بن دينار: أبو مسلم =

بدت للناس اهتموا بها، وإذا خفيت عليهم تحيروا.

عن وهب بن منبه^(١) قال: يتشعب من العلم الشرف؛ وإن كان صاحبه دينيًا، والعز؛ وإن كان مهينًا، والقرب؛ وإن كان قصيًا، والغنى وإن كان فقيرًا، والنبيل؛ وإن كان حقيرًا، والمهابة؛ وإن كان ضيعًا، والسلامة؛ وإن كان سفيهاً.

وعن الفضيل^(٢)، قال: عالم عامل بعلمه يدعى كبيراً في ملكوت السموات. وقال غيره: أليس يستغفر لطالب العلم كل شيء أفكهاذا منزلة؟ وقيل: العالم كالعين العذبة نفعها دائم، وقيل: العالم كالسراج من مر به اقتبس.

وقيل: العلم يحرسك، وأنت تحرس المال، وهو يدفع عنك، وأنت تدفع عن المال، وقيل: العلم حياة القلوب من الجهل، ومصباح البصائر في الظلم، به تبلغ منازل الأبرار، ودرجات الأخيار، والتفكر فيه، ومدارسته ترجع على الصلاة، وصاحبه مبجل مكرم، وقيل: مثل العالم مثل الحمة يأتيها البعداء ويتركها الأقرباء فبيننا هي كذلك إذ غار ماؤها، وقد انتفع بها، وبقي قوم يتفكرون، أي: يتندمون. قال أهل اللغة: الحمة - بفتح الحاء - عين ماء جار^(٣)، يستشفى بالاغتيال فيها، وقال الشافعي - رحمه الله - : طلب العلم أفضل من صلاة النافلة^(٤)، وقال:

= حكيم هذه الأمة. وقال عبد الله بن عمير: كان إذا استسقى سقى. قال المفضل العلاني: توفي سنة اثنتين وستين.

ينظر الخلاصة (٢٤٥/٣) (٤٦٨).

(١) وهب بن منبه بن كامل الأبنأوى الصنعاني أبو عبد الله الأخباري.

عبد الله بن عباس وجابر وأبي سعيد وطائفة. وعنه سماك بن الفضل وهمام بن نافع وخلق. وثقه النسائي.

قال مسلم بن خالد: لبث وهب أربعين سنة لم يرقد على فراشه. قتله يوسف بن عمر سنة عشر ومائة.

ينظر الخلاصة ١٣٨/٣ (٧٨٧٥).

(٢) في أ: الفضل.

(٣) في ط: حار.

(٤) تقدم وانظر جامع بيان العلم وفضله (١٢٣/١)، والاشتغال بالعلم الشرعي وآلاته أفضل من

صلاة النافلة كما قاله إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه وإنما كان الاشتغال بالعلم أفضل من صلاة النافلة لأنه إما فرض عين وإما فرض كفاية وهما من العلم، وغيره أفضل من نفل الصلاة وإما نفل ونفعه أكثر من نفع الصلاة النافعة لأن نفعه متعد ونفعها قاصر والمتعدى أفضل من القاصر. قال السيد السهمودي أفهم كلام الأصحاب أن الاشتغال بالعلم أفضل من النوافل المطلقة وكذا الرواتب المؤكدة مع المواظبة عليها من سيد العلماء ومعلمهم ﷺ =

ليس بعد الفرائض أفضل من طلب العلم، وقال: من أراد الدنيا فعليه بالعلم، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم، وقال: من لا يحب العلم فلا خير فيه فلا يكن بينك وبينه معرفة، ولا صداقة، وقال: العلم مروءة من لا مروءة له، وقال: إن لم يكن الفقهاء العاملين أولياء الله فليس لله ولي.

وقال: ما أجد أروع لخالقه من الفقهاء، وقال: من تعلم القرآن عظمت قيمته، ومن نظر في الفقه نبأ قدره، ومن نظر في اللغة رق طبعه، ومن نظر في الحساب جزل رأيه، ومن كتب الحديث قويت حجته، ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه. وقال البخاري - رحمه الله - في أول كتاب الفرائض من صحيحه: قال عقبة بن عامر: - رضي الله عنه - : تعلموا قبل الظانين^(١).

قال البخاري: يعنى الذين يتكلمون بالظن، ومعناه: تعلموا العلم من أهله المحققين الورعين قبل ذهابهم، ومجىء قوم يتكلمون فى العلم بمثل نفوسهم، وظنونهم التى ليس لها مستند شرعى.

= وسلوك طريق المواظبة عليها هو ما درج عليه السلف من العلماء وتبعهم الخلف فذكروا تأكيدها حتى قالوا إن تركها يخلّ بالعدالة فينبغى حمل إطلاقهم على ما عداها إلا أن تشتد الحاجة إلى الكلام فى العلم فيقدم على الرتبة ويقضيها إذا فاتت ويشهد لذلك ما فى الإحياء أن العالم الذى يتتبع الناس بعلمه إن أمكنه استغراق وقته بالعلم فهو أفضل ما يشتغل به بعد المكتوبات وروايتها. اهـ. وظاهر كلام الشافعى أنه لا فرق بين الرواتب وغيرها ويقيد ما ذكره من إخلال تركها بالعدالة بما إذا كان من غير أن يصرف زمنها لما هو أفضل منها وقد رأيت لبعضهم ما حاصله أن ابن دقيق العيد لما وصل إليه الشرح الكبير للإمام الرافعى المسمى بالعزیز اشتغل بمطالعة وصار يقتصر من الصلوات على الفرائض فقط، وفى الإحياء قال ابن عبد الحكم كنت عند الإمام مالك أقرأ عليه العلم فدخل الظهر فوضعت الكتب لأصلى فقال يا هذا ما الذى قمت إليه بأفضل مما كنت عليه إذا صحت النية وهو ظاهر فى تفضيل الاشتغال بالعلم مع صحة النية على فضيلة أول الوقت، وفى كتاب مجمع الأحباب ما حاصله: فأما نشر العلم فهو من أفضل الأعمال إذا صحت فيه النية بأن يكون خالصاً لله تعالى لأن العلم من عمل القلب بخلاف غيره من بقية الأعمال فإنه من عمل الجوارح، ومعلوم أن عمل القلب أفضل من النوافل، وهذا يكاد أن يكون مجمعاً عليه فإن كل واحد من الأئمة المجتهدين قال: إن طلب العلم أفضل من صلاة النوافل إذا صحت فيه النية. اهـ.

ينظر: سبعة كتب مفيدة ص (٤، ٥).

(١) أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم ٤٨٧/١٣ كتاب الفرائض قبل حديث (٦٧٢٤).

فصل: في ترجيح الاشتغال بالعلم على الصلاة،

والصيام، وغيرهما من العبادات القاصرة على فاعلها

قد تقدمت الآيات الكريمات في هذا المعنى كقوله - تعالى سبحانه - : ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، وقوله - تعالى - : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وغير ذلك.

ومن الأحاديث ما سبق؛ كحديث ابن مسعود: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ»، وَحَدِيث: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»، وَحَدِيث: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ»، وَحَدِيث: «فَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِي عَلَى أَذْنَاكُم»، وَحَدِيث: «فَقِيهٌ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ»، وَحَدِيث: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا»، وَحَدِيث: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى»، وَحَدِيث: «لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا»، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَقَدَّمَ،

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا فِي الْمَسْجِدِ مَجْلِسَانِ: مَجْلِسٌ يَتَفَقَّهُونَ، وَمَجْلِسٌ يَدْعُونَ اللَّهَ تَعَالَى، وَيَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ: كِلَا الْمَجْلِسَيْنِ [فِي] (١) خَيْرٍ، أَمَّا هَؤُلَاءِ فَيَدْعُونَ اللَّهَ تَعَالَى، وَأَمَّا هَؤُلَاءِ فَيَتَعَلَّمُونَ، وَيَفْقَهُونَ الْجَاهِلَ. هَؤُلَاءِ أَفْضَلُ؛ بِالتَّعْلِيمِ أُزِيلَتْ. ثُمَّ قَعَدَ مَعَهُمْ» (٢) رواه أبو عبد الله بن ماجه

وروى الخطيب الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (٣) في كتابه: كتاب الفقيه والمتفقه - أحاديث، وآثارا كثيرة بأسانيدھا المطرقة منها عن ابن عمر - رضى الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا مَرَزْتُمْ بَرِيَاضَ الْجَنَّةِ فَارْتَعُوا، قَالُوا:

(١) سقط في ط.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٨٣/١): المقدمة: باب فضل العلماء (٢٢٩)، والدارمي (٩٩/١)، وأبو داود الطيالسي (١/١) رقم ٨٢ - منحة المعبود، وضعفه البوصيري في «الزوائد» (٩٧/١).

(٣) أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي، ولد في جمادى الآخرة سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، أحد حفاظ الحديث وضابطيه المتقنين، من تصانيفه تاريخ بغداد، قال ابن ماکولا: كان أحد الأعيان ممن شاهدناه معرفة، وحفظاً، وإتقاناً، وضبطاً لحديث رسول الله ﷺ، وتفنتا في علله وعلماً بصحيحه، وغريبه، وفرده، ومنكره، توفي في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وأربعمائة.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شعبة (٢٤٠/١)، طبقات السبكي (٢٩/٤).

يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا رِيَاضُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: حَلَقُ الذَّكْرِ، فَإِنَّ لِلَّهِ سَيَّارَاتٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، يَطْلُبُونَ حَلَقَ الذَّكْرِ، فَإِذَا أَتَوْا عَلَيْهِمْ حَفُّوا بِهِمْ»^(١).

وعن عطاء^(٢)، قال: مجالس الذكر هي مجالى الحلال والحرام، كيف تشتري، وتبيع، وتصلى، وتصوم، وتنكح، وتطلق، وتحنج، وأشباه هذا.

وعن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «مَجْلِسُ فَقِهٍ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ سِتِّينَ سَنَةً»^(٣).
وعن عبد الرحمن بن عوف - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «يَسِيرُ الْفَقِهُ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرِ الْعِبَادَةِ»^(٤)، وعن أنس - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) أخرجه أبو نعيم فى الحلية (٣٥٤/٦)، وروى من حديث أنس، وابن عباس، وأبى هريرة: - حديث أنس بن مالك:

أخرجه أحمد (١٥٠/٣)، والترمذى (٤٨٨/٥) فى أبواب الدعوات: باب (٨٢) (٣٥١٠) وقال: حسن غريب.

وأبو يعلى (٣٤٣٢)، وابن حبان فى «المجروحين» (٢٥٢/٢)، والبيهقى فى «شعب الإيمان» (٥٢٩)، والبزار (كشف الأستار - ٣٠٦٣)، وأبو نعيم فى الحلية (٢٦٨/٦)، والخطيب فى «الفقيه والمتفقه» (١٢/١) من طريق زياد النميرى عن أنس.
وكذا أخرجه ابن عدى فى كامله (٢١٤٧/٦) فى ترجمة محمد بن ثابت البنانى، وذكر أنه لا يتابع عليه وليس له طريق صحيح.

- حديث ابن عباس:
أخرجه الطبرانى فى الكبير (٩٥/١١) (١١١٥٨)، وذكره الهيثمى فى المجمع (١٣١/١) وقال: رواه الطبرانى فى الكبير، وفيه رجل لم يسم.
- حديث أبى هريرة:

أخرجه الترمذى (٤٨٨/٥) فى أبواب الدعوات، باب (٨٢) (٣٥٠٩) وقال: غريب.
وذكره الشيخ الألبانى فى ضعيف الترمذى (٦٩٧)، وفى السلسلة الضعيفة له (١١٥٠) وقال: ضعيف.

(٢) عطاء بن أبى رباح القرشى، مولا هم أبو محمد الجندى اليمانى، نزيل مكة وأحد الفقهاء والأئمة. عن عثمان، وعُتَّاب بن أسيد مرسلًا، وعن أسامة بن زيد، وعائشة، وأبى هريرة وأم سلمة وعروة بن الزبير وطائفة. وعنه أيوب وحبيب بن أبى ثابت، وجعفر بن محمد، وجريز بن حازم، وابن جريج وخلق. قال ابن سعد: كان ثقة عالمًا كثير الحديث، انتهت إليه الفتوى بمكة وقال أبو حنيفة: ما لقيت أفضل من عطاء. وقال ابن عباس - وقد سئل عن شيء - يا أهل مكة تجتمعون على وعندكم عطاء. وقيل: إنه حج أكثر من سبعين حجة. قال حماد بن سلمة: حججت سنة مات عطاء سنة أربع عشرة ومائة.
ينظر الخلاصة ٢/٢٣٠ (٤٨٥٢).

(٣) أخرجه الدارقطنى فى الأفراد كما فى كتر العمال (٢٨٩/٧) وهو ضعيف.

(٤) أخرجه الطبرانى فى الكبير (١٣٥/١) (٢٨٦)، وقال الهيثمى فى المجمع (١٢٥ - ١٢٦):

«فَقِيَّةٌ وَاحِدٌ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ»^(١)، وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال «أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ الْفِقْهُ»^(٢)، وعن أبي الدرداء: «ما نحن لولا كلمات الفقهاء؟»، وعن علي - رضى الله عنه - : «العالم أعظم أجرا من الصائم القائم الغازى فى سبيل الله»، وعن أبى ذر، وأبى هريرة - رضى الله عنهما - قالوا: باب من العلم نتعلمه أحب إلينا من ألف ركعة تطوعاً، وباب من العلم نعلمه عمل به أو لم يعمل، أحب إلينا من مائة ركعة تطوعاً، وقالوا: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا جَاءَ الْمَوْتُ طَالِبَ الْعِلْمِ، وَهُوَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ مَاتَ وَهُوَ شَهِيدٌ»^(٣). وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - : لأن أعلم باباً من العلم فى أمر، ونهى - أحب إلى من سبعين غزوة فى سبيل الله». وعن أبى الدرداء: «مذاكرة العلم ساعة خير من قيام ليلة»، وعن الحسن البصرى^(٤)، قال: «لأن أتعلم باباً من العلم فأعلمه مسلماً أحب إلى من أن تكون لى الدنيا كلها فى سبيل الله تعالى»، وعن يحيى بن أبى كثير^(٥): «دراسة العلم صلاة».

= فيه خارجه بن مصعب، وهو ضعيف جداً.

(١) أخرجه الخطيب فى الفقيه والمتفقه (١٨/١).

(٢) أخرجه الطبرانى فى الأوسط (١٠٧/٩) (٩٢٦٤)، وفى الصغير (١٢٣/٢، ١٢٤)، وقال الهيثمى فى المجمع (١٢٥/١): رواه الطبرانى فى الثلاثة، وفيه محمد بن أبى ليلى، ضعفه لسوء حفظه.

(٣) أخرجه البزار (١٣٨ - كشف الأستار)، والعقلى فى الضعفاء (٣٥٠/٤)، والخطيب فى تاريخ بغداد (٢٤٧/٩).

وفيه هلال بن عبد الرحمن الحنفى، وهو متروك.

قاله الهيثمى فى المجمع (١٢٩/١).

(٤) الحسن بن أبى الحسن البصرى مولى أم سلمة والرُّبَيْع بنت النضر أو زيد بن ثابت أبو سعيد الإمام أحد أئمة الهدى والسنة، رُمى بالقدر، ولا يصح. عن جُنْدُب بن عبد الله وأنس وعبد الرحمن بن سَمُرَةَ وَمَقْعِل بن يسار وأبى بكرة وسمرة. قال سعيد: لم يسمع منه وأرسل عن خلق من الصحابة. وروى عنه أيوب وحديد ويونس وقتادة ومطر الوراق وخلاتق قال ابن سعد كان عالماً جامعاً رفيقاً ثقة مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً جميلاً وسيماً، ما أرسله فليس بحجة وكان الحسن شجاعاً من أشجع أهل زمانه، وكان عرض زنده شيراً، قال ابن عليه: مات سنة عشر ومائة. قيل: ولد سنة إحدى وعشرين لستين بقيتا من خلافة عمر.

ينظر الخلاصة: (٢١٠/١)، ٢١١ (١٣٣١).

(٥) يحيى بن أبى كثير الطائى مولا هم أبو النضر اليمامى أحد الأعلام. عن أنس وجابر وأبى أمامة مرسلًا. وعن عبد الله بن أبى أوفى وعكرمة وعنه أيوب وحسين المعلم والأوزاعى وخلق.

قال شعبة: يحيى بن أبى كثير أحسن حديثاً من الزهرى قال الفلاس: توفي سنة تسع =

وعن سفيان الثوري، والشافعي^(١): «ليس شيء بعد الفرائض أفضل من طلب العلم»، وعن أحمد بن حنبل، وقيل له: أي شيء أحب إليك؟ أجلس بالليل أنسخ أو أصلي تطوعاً، قال: «فنبسبك تعلم بها أمر دينك لهو أحب»، وعن مكحول: «ما عبد الله بأفضل من الفقه». وعن الزهري: «ما عبد الله بمثل الفقه»^(٢).

وعن سعيد بن المسيب قال: «ليست عبادة الله بالصوم، والصلاة، ولكن بالفقه في دينه». يعني ليس أعظمها، وأفضلها الصوم، بل الفقه. وعن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة: «أقرب الناس من درجة النبوة أهل العلم، وأهل الجهاد فالعلماء دلوا الناس على ما جاءت به الرسل، وأهل الجهاد جاهدوا على ما جاءت به الرسل»، وعن سفيان بن عيينة: «أرفع الناس عند الله - تعالى - منزلة من كان بين الله وعباده، وهم الرسل، والعلماء». وعن سهل التستري: «من أراد النظر إلى مجالس الأنبياء فلينظر إلى مجالس العلماء فاعرفوا لهم ذلك».

فهذه أحرف من أطراف ما جاء في ترجيح الاشتغال بالعلم على العبادة، وجاء عن جماعات من السلف ممن لم أذكره نحو ما ذكرته، والحاصل أنهم متفقون على أن الاشتغال بالعلم أفضل من الاشتغال بنوافل الصوم، والصلاة، والتسبيح، ونحو ذلك من نوافل عبادات البدن.

ومن دلائله سوى ما سبق: أن نفع العلم يعم صاحبه، والمسلمين، والنوافل المذكورة مختصة به، ولأن العلم مصحح فغيره من العبادات مفتقر إليه، ولا ينعكس، ولأن العلماء ورثة الأنبياء، ولا يوصف المتعبدون بذلك، ولأن العابد تابع للعالم، مقتد به، مقلد له في عبادته، وغيرها، واجب عليه طاعته، ولا ينعكس؛ ولأن العلم تبقى فائدته وأثره بعد صاحبه، والنوافل تنقطع بموت صاحبها؛ ولأن العلم صفة لله تعالى؛ ولأن العلم فرض كفاية؛ أعني: العلم الذي كلامنا فيه، فكان أفضل من النافلة.

= وعشرين ومائة.

ينظر الخلاصة ١٥٩/٣ (٨٠٣٤).

- (١) ينظر الشرف للخطيب ص (٨٠)، حلية الأولياء (٢٦١/٦)، جامع بيان العلم (٢١١/١).
 (٢) ذكره عبد الرزاق في المصنف (٢٠٤٧٩/١١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١١٩/١) (١١٠)، وذكر أبو نعيم في الحلية بلفظ ما عبد الله بشيء أفضل من العلم.

وقد قال إمام الحرمين^(١) - رحمه الله - فى كتابه: الغياثى: فرض الكفاية أفضل من فرض العين؛ من حيث إن فاعله يسد مسد الأمة، ويسقط الحرج عن الأمة، وفرض العين قاصر عليه^(٢)، وبالله التوفيق.

فصل: فيما أنشدوه فى فضل طلب العلم

وهذا واسع جدًا، ولكن من عيونه ما جاء عن أبى الأسود الدؤلى؛ ظالم بن عمرو التابعى^(٣) : - رحمه الله - :

(١) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجوينى النيسابورى الشافعى المعروف (بإمام الحرمين) ضياء الدين أبو المعالى فقيه أصولى متكلم مفسر أديب ولد فى المحرم سنة تسع عشرة وأربعمائة من الهجرة وجاور بمكة وحصل الأصول عند أبى القاسم الإسكافى الإسفرايينى وسمع الحديث من والده وأبى حسان محمد بن أحمد وأبى سعد عبد الرحمن بن حمدان النضروى وغيرهم وأجاز له أبو نعيم الحافظ وروى عنه زاهر الشافعى وإسماعيل بن صالح المؤذن وغيرهم وصف الكثير منه المقيدة النظامية فى الأركان الإسلامية، الورقات فى أصول الفقه، البرهان فى أصول الفقه، مغيث الخلق فى الأصول، الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد. نهاية المطلب فى فقه الشافعية. انظر: طبقات الشافعية لابن هداية ص (٦١).

(٢) فرض العين: هو الفعل الذى طلب الشارع حصوله من كل واحد من المكلفين، أو من واحد بذاته كالنبي ﷺ فيما فرض عليه دون أمته.

وعلى هذا ففرض العين قد يتناول كل واحد من المكلفين كالصلاة والصوم. وقد يتناول واحدًا معينًا، كالضحى، والأضحى، والمشاورة وغيرها من خصائص النبي ﷺ.

وفرض الكفاية: هو الفعل الذى طلب الشارع حصوله من غير نظر بالذات إلى فاعله ومعناه أن فرض الكفاية هو الفعل المطلوب حصوله فى الجملة أى من غير نظر بالأصالة إلى الفاعل وإنما المنظور إليه أولاً وبالذات إنما هو الفعل. أما الفاعل فلا ينظر إليه إلا تبعًا للفعل ضرورة توقف حصوله على فاعل. ولذا كان فعل البعض كافيًا فى تحصيل المقصود منه والخروج عن عهده، ومن هنا سُمى فرض كفاية.

والأكثر من العلماء على أن فرض العين أفضل من فرض الكفاية لشدة اهتمام الشارع به واعتنائه بأمره حيث طلب حصوله وفعله من كل مكلف فى الأغلب خلافاً لقوم ذهبوا إلى العكس وهو تفضيل فرض الكفاية على فرض العين لأن قيام البعض به - وهو كاف فى الخروج عن عهدة التكليف به - يحفظ جميع المكلفين من الإثم الذى كان يترتب على تركهم له. بخلاف فرض العين فإن الإتيان به يحفظ القائم به فقط دون الباقي.

ينظر بحوث فى أصول الفقه للشيخ الحسينى ص (٧٤، ٧٩).

(٣) ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلى الكنانى: واضح علم النحو. كان معدودًا من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان والحاضرى الجواب؛ من التابعين.

العلم زين وتشريف لصاحبه
لا خير فيمن له أصل بلا أدب
كم من كريم أخى عى وطمطممة
فى بيت مكرمة آباؤه نجب
وخامل مقرف الآباء ذى أدب
أمسى عزيزا عظيم الشأن مشتهرا
العلم كنز وذخر لا نفاذ له
قد يجمع المرء مالا ثم يحرمه
وجامع العلم مغبوط به أبدا
يا جامع العلم نعم الذخر تجمعه
غيره:

تعلم فليس المرء يولد^(٢) عالما
وإن كبير القوم لا علم عنده
والآخر:

علم العلم من أتاك لعلم
وليكن عندك الغنى إذا ما
واغتنم ما حييت منه الدعاء
طلب العلم والفقير سواء^(٤)

= وهو - فى أكثر الأقوال - أول من نقط المصحف. وله شعر جيد. فى «ديوان» صغير، أشهره أبيات يقول فيها:

(لا تنه عن خلق وتأتى مثله)

مات بالبصرة سنة (٥٦٩هـ) ولأبى أحمد عبد العزيز بن يحيى الجلودى. كتاب «أخبار أبى الأسود» وللدكتور فتحى عبد الفتاح الدجنى «أبو الأسود الدؤلى ونشأة النحو العربى» الكويت.

ينظر الأعلام (٣/ ٢٣٦ - ٢٣٧)، ووفيات الأعيان (١/ ٢٤٠)، وصبح الأعشى (٣/ ١٦١).

(١) ينظر هذا الشعر فى الفقيه والمتفقه (١/ ٥٢).

(٢) فى أ: يخلق.

(٣) ينظر جامع بيان العلم وفضله (٦١٧).

(٤) البيتان لأبى مزاحم موسى بن عبد الله الخاقانى، ينظر جامع بيان العلم وفضله (١/ ٤٩٠) (٧٧٦).

ولآخر:

ما الفخر إلا لأهل العلم إنهمو على الهدى لمن استهدى أدلاء
وقدر كل امرئ ما كان يحسنه والجاهلون لأهل العلم أعداء.
ولآخر:

صدر المجالس حيث حل لبيبها فكن اللبيب وأنت صدر المجلس.
ولآخر:

عاب التفقه قوم لا عقول لهم وما عليه إذا عابوه من ضرر
ما ضر شمس الضحى والشمس طالعة أن لا يرى ضوءها من ليس ذا بصر
فصل: في ذم من أراد بعلمه^(١) غير الله تعالى.

اعلم أن ما ذكرناه من الفضل في طلب العلم؛ إنما هو فيمن طلبه مريدا به وجه الله تعالى؛ لا لغرض من الدنيا، ومن أراده لغرض دنيوى: كمال، أو رياسة، أو منصب، أو وجاهة، أو شهرة، أو استمالة الناس إليه، أو قهر المناظرين، أو نحو ذلك فهو مذموم.

قال الله - تعالى - : ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُفِثْ مِنْهَا فِي الْآخِرَةِ مِنْ تَصْيِبٍ﴾ [الشورى: ٢٠]، وقال - تعالى - : ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْمَالَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا مَذْمُومًا مَذْمُورًا﴾ الآية [الإسراء: ١٨]، وقال - تعالى - : ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤]، وقال - تعالى - : ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الْبَيْنَ حَقًّا﴾ [البينة: ٥]، والآيات فيه كثيرة.

وروينا في صحيح مسلم عن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْتَشْهَدَ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتَشْهَدْتُ قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِيقَالَ جَرَىءٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ، وَعَلَّمْتُهُ، وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ:

كَذَّبْتَ، وَلِكِنَّكَ تَعْلَمْتَ لِقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِقَالَ: قَارِئٌ فَقَدْ قِيلَ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى، وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ^(١).

وروينا عن أبي هريرة - أيضا - قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُنْتَعَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ - عز وجل - لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يَجِدْ عَرَفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». يَعْنِي: رِيحَهَا^(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وروينا عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا يُنْتَفَعُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ يُرِيدُ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يُرَخَّ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ»^(٣) رَوَى بفتح الياء مع فتح الراء، وكسرهما، وروى بضم الياء مع كسر الراء، وهي ثلاث لغات مشهورة، ومعناه: لم يجد ريحها.

وعن أنس، وحذيفة قالا: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، وَيُكَائِرَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، أَوْ يَصْرِفَ بِهِ وَجْوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٤) ورواه الترمذي من رواية كعب بن مالك، وقال فيه: «أدخله الله النار»^(٥)، وعن

(١) أخرجه أحمد (٣٢١/٢) و (٣٢٢)، ومسلم (١٥١٣/٣): كتاب الإمارة: باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار، (١٥٢ - ١٩٠٥)، والنسائي (٢٣/٦) كتاب الجهاد: باب من قاتل ليقال فلان جرىء، والحاكم (١٠٧/١).

(٢) أخرجه أحمد (٣٣٨/٢)، وأبو داود (٣٢٣/٣): كتاب العلم: باب في طلب العلم لغير الله تعالى، (٣٦٦٤)، وابن ماجه (٩٢/١): المقدمة: باب الانتفاع بالعلم والعمل به، (٢٥٢)، والحاكم (٨٥/١)، وابن حبان، (٧٨)، والعقيلي (٤٦٧/٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣٤٦/٥ - ٣٤٧)، (٧٨/٨).

(٣) تقدم بشواهد.

(٤) أخرجه البزار (١٧٨ - كشف الأستار)، والطبراني في الأوسط (٣٢/٦) (٥٧٠٨)، من حديث أنس، مرفوعاً: «مَنْ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ لِيُبَاهِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، أَوْ يُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ يَصْرِفَ وَجْوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ فَهُوَ فِي النَّارِ».

قال الهيثمي في المجمع (١٨٩/١): فيه سليمان بن زياد الواسطي، قال الطبراني والبزار: تفرد به سليمان.

زاد الطبراني: ولم يتابع عليه.

وقال صاحب الميزان: لا ندرى من ذا.

(٥) أخرجه الترمذي (٣٢/٥): كتاب العلم: باب ما جاء فيمن يطلب بعلمه الدنيا، (٢٦٥٤)، والعقيلي في الضعفاء (١٠٤/١)، وابن حبان في المجروحين (١٣٣/١)، والطبراني في الكبير (١٩/١) رقم (١٩٩)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/١) رقم (٨٦).

وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٦٢٥٨ و ٦٢٥٩).

أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَا يَنْتَفِعُ بعلمه»^(١) وعنه ﷺ: «شِرَارُ النَّاسِ شِرَارُ الْعُلَمَاءِ»^(٢)
وروي في مسند الدارمي، عن على بن أبى طالب - رضى الله عنه - قال:
يا حاملة العلم، اعملوا به، فإنما العالم من عمل بما علم، ووافق علمه عمله،
وسيكون أقوام يحملون العلم لا يجاوز تراقيهم، يخالف عملهم علمهم، ويخالف
سريرتهم علانيتهم، يجلسون حلقا يباهى بعضهم بعضا حتى إن الرجل ليغضب على
جليسه أن يجلس إلى غيره، ويدعه، أولئك لا تصعد أعمالهم فى مجالسهم تلك
إلى الله تعالى^(٤).

وعن سفيان: ما ازداد عبد علما فازداد فى الدنيا رغبة إلا ازداد من الله بعدا. وعن
حماد بن سلمة^(٥): من طلب الحديث لغير الله مكر به. والآثار به كثيرة.

فصل: فى النهى الأكيد، والوعيد الشديد، لمن يؤذى أو ينتقص الفقهاء،
والمتفقهين، والحث على إكرامهم، وتعظيم حرمتهم
قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظِمِ شَعْرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]،
وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لِّهِ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: ٣٠]، وقال

= وفى الباب عن جماعة من الصحابة. ينظر: الترغيب والترهيب (١/١٥٣ - ١٥٧)،
ومجمع الزوائد (١/ ١٨٨ - ١٨٩).

(١) فى ط: به.

(٢) أخرجه الطبرانى فى الصغير (١/١٨٣)، والبيهقى فى شعب الإيمان (٢/رقم ١٧٧٨) بلفظ:
«أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ يَنْفَعِهِ عِلْمُهُ».

قال فيه عثمان البرى، قال الفلاس صدوق، لكنه كثير الغلط صاحب بدعة، ضعفه أحمد
والنسائى والدارقطنى. ينظر مجمع الزوائد (١/١٩٠).

(٣) أخرجه البزار (١٦٧ - كشف الأستار) عن معاذ بن جبل قال: تعرضت - أو قال: تصديت -
لرسول الله ﷺ وهو يطوف بالبيت، فقلت: يا رسول الله، أى الناس شر؟ فقال رسول الله
ﷺ: «اللهم غفرا، سل عن الخير، ولا تسأل عن الشر، شرار الناس شرار العلماء فى
الناس».

وفيه الخليل بن مرة، قال البخارى: منكر الحديث.

ورد ابن عدى قول البخارى.

وقال أبو زرعة: شيخ صالح. ينظر مجمع الزوائد (١/١٩٠).

(٤) أخرجه الدارمى (١/١٠٦).

(٥) فى أ: شملة.

تعالى: ﴿وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨] وثبت في صحيح البخارى، عن أبى هريرة - رضى الله عنه - عن رسول الله ﷺ أَنَّ اللَّهَ - عز وجل - قَالَ: «مَنْ آذَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنَنِي بِالْحَرْبِ»^(١)

وروى الخطيب البغدادي عن الشافعى، وأبى حنيفة - رضى الله عنهما - قالوا: إن لم تكن الفقهاء أولياء الله فليس لله ولي^(٢). وفى كلام الشافعى: الفقهاء العاملون. وعن ابن عباس - رضى الله عنهما -: من آذى فقيها فقد آذى رسول الله ﷺ، ومن آذى رسول الله ﷺ فقد آذى الله تعالى عز وجل، وفى الصحيح عنه ﷺ: مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ فَلَا يَطْلُبُكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذِمَّتِهِ^(٣)، وفى رواية فَلَا تُخْفِرُوا لِلَّهِ فِي ذِمَّتِهِ^(٤).

وقال الإمام الحافظ أبو القاسم بن عساكر^(٥) - رحمه الله -: اعلم يا أخى وفقنى الله، وإياك لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه، ويتقيه حق تقاته أن لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله فى هتك أستار منتقصهم معلومة، وأن من أطلق لسانه فى العلماء بالثلب^(٦) بلاه الله قبل موته بموت القلب ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

(١) أخرجه البخارى (١٤٢/١٣): كتاب الرقاق: باب التواضع (٦٥٠٢) بلفظ: «من عادى لى ولياً فقد آذنته بالحرب...» الحديث.

(٢) ينظر: مناقب البيهقى (١٥٥/٢)، السير (٥٣/١٠).

(٣) أخرجه مسلم (٤٥٤/١): كتاب المساجد: باب فضل صلاة العشاء والصبح فى جماعة، (٢٦١، ٢٦٢ - ٦٥٧)، وأحمد (٣١٢/٤)، وعبد الرزاق (١٨٢٥٠)، وأبو يعلى

(١٥٢٦)، وابن حبان (١٧٤٣)، والطبرانى فى الكبير (١٦٥٤/٢ - ١٦٦١)، وأبو نعيم فى الحلية (٩٦/٣)، والبيهقى فى السنن (٤٦٤/١) من حديث جُنْدَب بن عبد الله البجلي.

(٤) أخرجه الترمذى (٤٣٤/١): أبواب الصلاة: باب ما جاء فى فضل العشاء والفجر فى الجماعة (٢٢٢).

وأخرجه أحمد بلفظ: «من صلى صلاة الفجر فهو فى ذمة الله، فلا تخفروا ذمة الله - عز وجل - ولا يطلبنكم بشيء من ذمته».

(٥) ينظر تبیین كذب المفترى ص ٢٨.

(٦) فى أ: بالبلث.

ويقال: ثلب فلاناً: عابه وتنقصه - المعجم الوسيط (٩٨/١).

باب: أقسام العلم الشرعى

هى ثلاثة:

الأول: فرض العين: وهو: تعلم المكلف ما لا يتأدى الواجب الذى تعين عليه فعله إلا به: ككيفية الوضوء، والصلاة، ونحوهما، وعليه حمل جماعات الحديث المروى فى مسند أبى يعلى الموصلى عن أنس عن النبى ﷺ: «طَلَبَ الْعِلْمُ فَرِيضَةً عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»^(١)، وهذا الحديث، وإن لم يكن ثابتاً فمعناه صحيح. وحمله

(١) هذا الحديث من الأحاديث التى اختلف فيها الأئمة والحفاظ من عصر السلف وإلى وقتنا: هذا فترى ابن الجوزى - رحمه الله - أورد منه أربعة عشر طريقاً فى كتابه «العلل المتناهية»، وضعفها كلها، وأورد - أيضاً - طريقاً أخرى لهذا الحديث فى كتابه «الموضوعات»، ومع موقف ابن الجوزى من هذا الحديث نرى أئمة آخرين قد صححوا هذا الحديث من ناحية المسند والمتن وآخرين يضعفون أسانيده لكن يصحون المعنى وسنذكر جميع هذه الأقوال بعد تخريج ما تيسر لنا جمعه من طرق هذا الحديث.

وهذا الحديث قد ورد من رواية عدد من الصحابة، وهم: أنس بن مالك، وابن مسعود، وابن عباس، وأبو سعيد الخدرى، وابن عمر، وعلى، والحسين بن على، وأبو هريرة، وجابر بن عبد الله، رضى الله عنهم أجمعين.

حديث أنس بن مالك:

له طرق كثيرة جداً عن أنس: فأخرجه ابن شاهين فى «الأفراد» كما فى «المقاصد الحسنة» ص (٢٧٥)، ومن طريقه ابن الجوزى فى «العلل المتناهية» (٦٨/١) رقم (٦٣) من طريق موسى بن داود عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس، به.

وقال ابن الجوزى: موسى بن داود مجهول.

قلت: وأستبعد أن يكون هذا الرجل مجهولاً؛ فقد قال السخاوى فى «المقاصد» ص (٢٧٥) بعد أن أورد هذا الطريق: رجاله ثقات.

والصواب مع السخاوى - رحمه الله - فموسى بن داود الذى حكم ابن الجوزى بجهالته، هو أبو عبد الله الضبى الطوسى، وهو من رجال الإمام مسلم.

وللحديث طريق آخر عن قتادة عن أنس:

أخرجه أبو يعلى (٢٨٣/٥) رقم (٢٩٠٣) من طريق أبى حفص الأبار عن رجل من أهل الشام عن قتادة عن أنس، به.

قلت: ومسنده ضعيف الجهالة الراوى عن قتادة.

وأخرجه ابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» (٩/١)، وابن الجوزى فى «العلل المتناهية» (٦٩/١) رقم (٦٥)، وابن عدى فى «الكامل» (١١٠٧/٣)، وأبو بكر بن أبى داود كما فى «المقاصد الحسنة» ص (٢٧٦)، كلهم من طريق جعفر التميمى عن يحيى بن حسان عن سليمان بن قرم الضبى عن ثابت عن أنس، به.

وسليمان بن قرم من رجال الإمام مسلم.

آخرون على فرض الكفاية، وأما أصل واجب الإسلام، وما يتعلق بالعقائد: فيكفى فيه التصديق بكل ما جاء به رسول الله ﷺ واعتقاده اعتقاداً جازماً سليماً من كل شك، ولا يتعين على من حصل له هذا تعلم أدلة المتكلمين.

= وقد ضعف هذا الطريق ابن الجوزى فقال: سليمان بن قرم، قال يحيى ليس بشيء. قلت: والانتصار على إيراد قول يحيى في سليمان مما أعيب على ابن الجوزى في كتابه «الموضوعات» والعلل، فنراه يغمز الراوى ويورد أقوال المجرحين، ويعدل عن أقوال المعدلين، فسليمان هذا قد وثقه الإمام أحمد، وقال ابن عدى: له أحاديث حسان أفراد. ونقل السخاوى عن أبى بكر بن أبى داود قال: سمعت أبى يقول: ليس فيه أصح من هذا. اهـ.

ومما يبرئ عهدة سليمان بن قرم فى هذا الحديث أنه قد تابعه اثنان وهما حسان بن سياه وحماد بن سلمة:

أما متابعة حسان بن سياه، فأخرجها ابن عدى فى «الكامل» (٧٧٩/٢)، والبيهقى فى «شعب الإيمان» (٢٥٤/٢) رقم (١٦٦٥)، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» (٩/١)، وابن الجوزى فى «العلل المتناهية» (٦٩/١) رقم (٦٦)، كلهم من طريق حسان بن سياه عن ثابت عن أنس، به.

وزاد ابن عبد البر: «وطالب العلم يستغفر له كل شيء حتى الحيتان فى البحر». قلت: وهذا إسناد ضعيف.

قال ابن عدى: وحسان بن سياه له أحاديث غير ما ذكرته عامتها لا يتابعه غيره عليها، والضعف يتبين على روايته وحديثه.

وأما متابعة حماد بن سلمة فذكرها الذهبى فى «الميزان» (٢٤٧/١ - ٢٤٨) ضمن ترجمة إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعرانى وهو من شيوخ الحاكم النيسابورى، قال الحاكم: ارتبّت فى لقيه بعض الشيوخ وقال: حدثنا إسماعيل حدثنا جدى ثنا عبيد الله العيشى ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس، به ثم قال: غريب فرد. اهـ.

قلت: الحديث من رواية قتادة وثابت عن أنس، جودها الزركشى فى كتابه «التذكرة» ص (٤٠ - ٤٢) فقال: روى من حديث على وابن مسعود وأنس وابن عمر وابن عباس وجابر وأبى سعيد، وفى كل طرقه مقال، وأجودها: طريق قتادة وثابت عن أنس... اهـ. وللحديث طرق كثيرة جداً عن أنس:

فرواه محمد بن سيرين عنه: أخرجه ابن ماجه (٨١/١) المقدمة: باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، حديث (٢٢٤)، وأبو يعلى (٢٢٣/٥) رقم (٢٨٣٧)، والطبرانى فى «الأوسط» (٣٣/١) رقم (٩)، وابن عدى فى «الكامل» (٧٩٠/٢)، والسهمى فى «تاريخ جرجان» ص (٣١٦)، وابن الجوزى فى «العلل المتناهية» (٦٨/١ - ٦٩) رقم (٦٤)، كلهم من طريق حفص بن سليمان: ثنا كثير بن شنظير عن محمد ابن سيرين عن أنس بن مالك، به.

وزاد ابن ماجه: ووضع العلم عند غير أهله كمقالد الخنازير الجواهر واللؤلؤ والذهب. قال الطبرانى: لم يروه عن محمد إلا كثير ولا عن كثير إلا حفص بن سليمان.

= وقال ابن عدى: وهذا عن كثير بن شنظير بهذا الإسناد لا أعلم روى عنه غير حفص بن سليمان هذا.

قلت: وهذا الإسناد ضعيف جداً؛ لأن حفص بن سليمان هو المقرئ المشهور، أحد القراء السبعة، الثقة المتقن في القرآن والقراءات، متروك في الحديث.

قال البخارى ومسلم وأحمد وابن المدينى والنسائى وابن أبى حاتم: متروك. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث.

وقال الحاكم أبو أحمد: ذاهب الحديث.

وقال ابن خراش: كذاب متروك يضع الحديث.

ينظر: «تهذيب الكمال» (١٠/٧)، و «تهذيب التهذيب» (٤٠٠/٢).

والحديث ضعفه الحافظ البوصيرى فقال فى «مصابيح الزجاجة» (٩٤/١): هذا إسناد ضعيف لضعف حفص بن سليمان البزاز.

وقد أعل هذا الحديث ابن الجوزى بعله أخرى فقال: كثير بن شنظير قال يحيى: ليس بشيء.

قلت: كثير بن شنظير قد وثق.

فقال ابن عدى: ولكثير بن شنظير غير ما ذكرت وليس بالكثير وليس فى حديثه شيء من المنكر وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة.

وقال الحافظ ابن حجر فى «هدى السارى» (ص ٤٥٨): كثير بن شنظير أبو قرّة البصرى

قال النسائى: ليس بالقوى ووثقه ابن سعد وقال الساجى: صدوق فيه بعض الضعف وقال أبو زرعة: لين.

وقد لخص الحافظ هذه الأقوال وحكم عليه فى «التقريب» (١٣٢/٢) بأنه: صدوق يخطئ.

ورواه إبراهيم النخعى عن أنس:

أخرجه البيهقى فى «شعب الإيمان» (٢٥٤/٢) رقم (١٦٦٦) وتمام الرازى فى «فوائده» كما فى «المقاصد الحسنة» (ص ٢٧٦) والخطيب البغدادى فى «تلخيص المتشابه من الرسم» (٣٤٤/١)، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» (١٠/١) وابن الجوزى فى «العلل المتناهية» (٦٧/١ - ٦٨) رقم (٦١) كلهم من طريق رواد بن الجراح عن عبد القدوس عن حماد عن إبراهيم قال: لم أسمع من أنس إلا حديثاً عنه قال: قال رسول الله ﷺ . . . وذكر الحديث.

وهذا إسناد ضعيف جداً.

عبد القدوس هو ابن حبيب الدمشقى.

قال برهان الدين الحلبي فى «الكشف الحثيث» (ص ٢٦٩ - ٢٧٠): لم يذكر الذهبى فى ترجمته أنه وضع وقد ذكره الشيخ محبى الدين النووى فى شرحه لمسلم فى المقدمة مع غيره ثم قال: فهؤلاء الجماعة المذكورون كلهم متروكون متهمون لا يتشاغل فى حديثهم لشدة ضعفهم وشهرتهم بوضع الحديث. . . اهـ.

ونقل ابن الجوزي عن ابن حبان: كان يضع الحديث. اهـ.

وللحديث طريق آخر عن إبراهيم عن أنس.

أخرجه البزار في «مسنده» كما في «الميزان» (٣٦/١) من طريق أبي عاصم عن إبراهيم ابن سلام عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن ثابت عن أنس به.

وقال البزار: لا نعرف عنه راوياً سوى أبي عاصم.

وقال الذهبي في ترجمة إبراهيم بن سلام: ضعفه الأزدي وهو مقال.

ورواه سلام الطويل عن أنس.

قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٢٧٦): وقال ابن القطان صاحب ابن ماجه في «كتاب العلل» عقب إيراده له من جهة سلام الطويل عن أنس: أنه غريب حسن الإسناد. اهـ.

ورواه عاصم الأحول عن أنس:

أخرجه الطبراني في «الصغير» (١٦/١) وفي «الأوسط» (٢١/٣) رقم (٢٠٢٩) حدثنا أحمد بن بشر بن أحمد البيروني ثنا محمد بن المصنف ثنا العباس بن إسماعيل ثنا الحكم بن عطية عن عاصم الأحول عن أنس به.

وقال الطبراني في «الصغير»: لم يروه عن عاصم إلا الحكم بن عطية ولا عن الحكم إلا العباس بن إسماعيل البصري تفرد به ابن المصنف.

وقال في «الأوسط»: لم يروه إلا محمد بن مصفى. اهـ.

وشيوخ الطبراني لم أجد من ترجمه ومع أن هذا الطريق على شرط الهيثمي في «مجمع الزوائد» إلا أنه لم يورده.

- ورواه زياد بن ميمون عن أنس:

أخرجه أبو يعلى (٩٦/٧) رقم (٤٠٣٥)، والطبراني في «الأوسط» (٢٢٩/٣) رقم (٢٤٨٣)، وابن عدى في «الكامل» (١٠٤٣/٣ - ١٠٤٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/٣٢٣)، وفي «أخبار أصبهان» (٥٧/٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥٦/٤) -

(١٥٧)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٩/١ - ٧٠) رقم (٦١) من طرق عن زياد بن ميمون عن أنس به.

وقال ابن الجوزي: زياد بن ميمون قال يزيد بن هارون: كان كذاباً، وقال يحيى: لا يساوى قليلاً ولا كثيراً.

وقد نقل الذهبي - رحمه الله - في «الميزان» (٩٤/٢): عن بشر بن عمر الزهراني قال: سألت زياد بن ميمون أبا عمار عن حديث لأنس فقال: أحسبوني كنت يهودياً أو نصرانياً قد رجعت عما كنت أحدث به عن أنس لم أسمع من أنس شيئاً.

- ورواه موسى بن جابان عن أنس:

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٨٦/٧)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧٠/١) رقم (٦٩) من طريق ميسرة بن عبد ربه عن موسى بن جابان عن أنس به.

وميسرة بن عبد ربه هو الوضع المشهور الذي وضع حديث فضائل القرآن سورة سورة.

وقال ابن الجوزي في «العلل» (٧٠/١): عمران بن عبد الله ضعفه.

.....

= - ورواه الزهرى عن أنس :

أخرجه ابن عبد البر (١٠/١) من طريق يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم العسقلانى قال : أخبرنا يوسف بن محمد الفريابى قال : أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن أنس به وفى أوله : اطلبوا العلم ولو بالصين .

ويعقوب بن إسحاق بن إبراهيم العسقلانى .

قال الحافظ ابن حجر فى «اللسان» (٣٠٤/٦) : كذاب . وقد وجدت له حكاية يشبه أن يكون من وضعه ثم أسند من طريقه قال : ثنا إبراهيم بن عتبة حدثنى المسيب بن عبد الكريم حدثنى أمة العزيز امرأة أيوب بن صالح صاحب مالك قال : غسلنا امرأة بالمدينة فضربت امرأة يدها على عجزيتها فقالت : ما علمتكم إلا زانية أو مأبونة فالتزقت يدها بعجزيتها فأخبروا مالكاً فقال هذه المرأة تطلب حدّها فاجتمع الناس فأمر مالك أن تضرب الحد فضربت تسعة وسبعين سوطاً ولم تنزع اليد فلما ضربت تمام الثمانين انتزعت اليد وصلى على المرأة ودفنت اهـ .

وللحديث إسناد آخر عن الزهرى .

أخرجه الخطيب فى «تاريخ بغداد» (٣٧٥/١٠) من طريق ابن بطة عن البغوى عن مصعب بن عبد الله عن مالك عن الزهرى به .

قال الخطيب : هذا الحديث باطل من حديث مالك ومن حديث مصعب عنه ومن حديث البغوى عن مصعب وهو موضوع بهذا الإسناد والحمل فيه على ابن بطة والحديث جزماً ليس من حديث مصعب ولا من حديث مالك بدليل ما أخرجه ابن عبد البر (١٢/١) عن محمد بن معاوية الحضرمى قال : سئل مالك بن أنس وأنا أسمع عن الحديث الذى يذكر فيه «طلب العلم فريضة على كل مسلم» فقال ما أحسن طلب العلم فأما فريضة فلا . فلو أن مالكاً عنده هذا الحديث لرد به .

- ورواه الأعمش عن أنس :

أخرجه الخطيب فى «تاريخ بغداد» (٤٢٤/١١) من طريق الكديمى ثنا عبيد الله بن موسى عن الأعمش عن أنس به والكديمى هو محمد بن يونس الكديمى الوضاع المشهور . والأعمش لم يسمع من أنس .

قال ابن المدينى : الأعمش لم يسمع من أنس بن مالك إنما رآه رؤية بمكة يصلى خلف المقام فأما طرق الأعمش عن أنس فإنما يرويه عن يزيد الرقاشى عن أنس .

- ورواه أبو عاتكة عن أنس :

أخرجه ابن عدى فى «الكامل» (١٤٣٨/٤) ، والبيهقى فى «المدخل» رقم (٢٢٤) ، والعقلى فى «الضعفاء» (٢٣٠/٢) ، والخطيب فى «تاريخ بغداد» (٣٦٤/٩) ، وفى «الرحلة فى طلب الحديث» رقم (١ ، ٢ ، ٣) ، والدولابى فى «الكنى» (٢٣/٢) ، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» (١٠٦/٢) ، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» (١/١) ، وابن الجوزى فى «الموضوعات» (٢١٥/١) ، والبيهقى فى «شعب الإيمان» (٢/٢) ، (٢٥٤) رقم (١٦٦٣) كلهم من طريق الحسن بن عطية قال : ثنا أبو عاتكة طريف بن =

= سليمان عن أنس مرفوعاً: اطلبوا العلم ولو بالصين فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم.
قال ابن الجوزى: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ فأما الحسن بن عطية فضعه
أبو حاتم الرازى وأما أبو عاتكة فقال البخارى منكر الحديث، وقال ابن حبان وهذا الحديث
باطل لا أصل له.

- ورواه مسلم الأعمش عن أنس.

أخرجه ابن عدى فى «الكامل» (٨٤١/٢) ومن طريقه، ابن الجوزى فى «العلل المتناهية»
(٧١/١) رقم (٧٢)، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» (٩/١) كلهم من طريق أبى سهل
حسام بن مصك عن مسلم الملاى الأعمش عن أنس به.

وهذا الإسناد مسلسل بالعلل وقد جمعها ابن الجوزى فى «العلل المتناهية» فقال: مسلم
الملاى منكر الحديث جداً. وقال يحيى: لا شيء، وفيه حسام بن مصك. قال يحيى: ليس
حديثه بشيء وفيه ابن عياش وفيه عبد الوهاب بن الضحاك.

قال أبو حاتم الرازى: كان يكذب.

- ورواه إسحاق بن عبد الله عن أنس.

أخرجه ابن عدى فى «الكامل» (١١٤٠/٣ - ١١٤١) ومن طريقه، ابن الجوزى فى
«العلل المتناهية» (٧١/١) رقم (٧٢)، وابن عبد البر فى «جامع بيان العلم» (١٠/١)
كلهم من طريق سليمان بن سلمة الخبائرى حدثنا بقية بن الوليد ثنا الأوزاعى عن إسحاق
ابن عبد الله عن أنس به.

قال ابن الجوزى: الخبائرى قال الرازى: متروك الحديث. اهـ.

وقال ابن عبد البر: وهذا الحديث لم يروه عن بقية عن الأوزاعى إلا الخبائرى وهو
سليمان بن سلمة بن عبد الجبار الخبائرى الحمصى ابن أخى عبد الله بن عبد الجبار
الخبائرى وليس سليمان هذا عندهم بالقوى وأكثر الرواة عن بقية يرون هذا الحديث عن
بقية عن حفص بن سليمان عن كثير بن شنظير عن محمد بن سيرين عن أنس ويروونه
عن بقية أيضاً عن أبى عبد السلام الوحاظى عن إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة عن
أنس بن مالك ولا يعرف من حديث الأوزاعى إلا من رواية سليمان بن سلمة الخبائرى
عن بقية بن الوليد على أن سليمان الخبائرى قد جمع هذه الأسانيد كلها فى هذا
الحديث عن بقية. اهـ.

- ورواه الزبير بن الخريت عن أنس أخرجه الصيدواى (فى معجمه) (ص ٣٥٩) رقم
(٣٤٥).

وابن عبد البر فى (جامع العلم) (١١/١) كلاهما من طريق الزبير بن الخريت عن أنس
به.

- ورواه أبو حنيفة النعمان عن أنس.

أخرجه الخطيب فى «تاريخ بغداد» (٢٠٧/٤، ٢٠٨، ١١١/٩). وابن الجوزى فى
«العلل المتناهية» (٧٠/١) رقم (٦٨).

وأبو نعيم فى «مسند أبى حنيفة» كما فى جامع المسانيد (٢٣/١) من طريق أبى العباس
= أحمد بن الصلت بن المغلس الحماني.

ثنا بشر بن الوليد نا أبو يوسف نا أبو حنيفة قال: سمعت أنس بن مالك... فذكره.

وقال الخطيب: لم يروه عن بشر غير أحمد بن أبي الصلت وليس بمحفوظ عن أبي يوسف ولا يثبت لأبي حنيفة سماع من أنس بن مالك ثم ذكر بمسنده عن الدارقطني: أنه سئل عن سماع أبي حنيفة من أنس يصح فقال الدارقطني: لا ولا رؤيته لم يلحق أبو حنيفة أحدًا من الصحابة. اهـ.

وقال أيضًا: لا يصح لأبي حنيفة سماع من أنس بن مالك وهذا الحديث باطل بهذا الإسناد وضعه أحمد بن أبي الصلت. اهـ.

- ورواه المثنى بن دينار عن أنس:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٥٠/٤)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٧/١) رقم (٦٠)، والقضاعي في «مسند الشهاب» رقم (١٧٥) كلهم من طريق حجاج بن نصير ثنا المثنى بن دينار عن أنس به.

قال العقيلي: المثنى بن دينار عن أنس في حديثه نظر والرواية في هذا الباب فيها لين.

- ورواه إبراهيم بن يزيد التيمي عن أنس:

أخرجه ابن عدى في «الكامل» (١٥٢٥/٤)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/١) رقم (٦٨) (٦٢) كلاهما من طريق الحسن بن قزعة ثنا عبد الله بن خراش عن العوام بن حوشب عن إبراهيم بن يزيد عن أنس به.

قال ابن عدى: ولعبد الله بن خراش عن العوام من الحديث غير ما ذكرت ولا أعلم أنه يروى عن غير العوام أحاديث وعامة ما يرويه غير محفوظ.

وقال ابن الجوزي: عبد الله بن خراش قال أبو زرعة ليس بشيء.

- ورواه عبد الوهاب بن بخت عن أنس:

أخرجه ابن عدى في «الكامل» (٢٠٥ - ٢٠٦) وعنه ابن الجوزي (٧٠ - ٧١) رقم (٧٠) من طريق معان بن رفاعه ثنا عبد الوهاب بن بخت عن أنس.

قال ابن الجوزي: معان بن رفاعه ضعفه يحيى وقال ابن حبان يستحق الترك.

- ورواه أبو الصباح المؤذن عن أنس:

أخرجه بحشل في «تاريخ واسط» (ص ٦٥).

- وروته أم كثير بنت مرفد عن أنس.

أخرجه أيضًا بحشل في «تاريخ واسط» (ص ٧٠).

- حديث ابن مسعود:

أخرجه أبو يعلى في «معجم شيوخه» (ص ٣٣٨) رقم (٣٢٠)، والطبراني في «الكبير» (١٠/٢٤٠) رقم (١٠٤٣٩)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢٨٨/١)، وابن عدى في «الكامل» (١٨١٠/٥)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٦/١) رقم (٥٧) كلهم من طريق عثمان بن عبد الرحمن القرشي عن حماد بن أبي سليمان عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود به.

وقال ابن عدى: ولعثمان غير ما ذكرت من الحديث وعامة أحاديثه منكيري إما إسنادًا أو

وقال ابن الجوزي: عثمان بن عبد الرحمن لا يحتج، به وهزيل غير معروف وما يرويه غيره.

والحديث ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٢٢/١) وقال: رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» وفيه عثمان بن عبد الرحمن القرشي عن حماد بن أبي سليمان وعثمان هذا قال البخاري: مجهول ولا يقبل من حديث حماد إلا ما رواه عنه القدماء شعبة وسفيان الثوري والدستوائي ومن عدا هؤلاء رواوا عنه بعد الاختلاط. اهـ.
وأورده الحافظ في «المطالب العالية» (١٣٠/٣) رقم (٣٠٦٥) وعزاه لأبي يعلى.
- حديث ابن عباس.

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤١٠/٣)، والطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع الزوائد» (١٢٣/١)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٦/١) رقم (٥٨) كلهم من طريق عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد عن عائذ بن أيوب رجل من أهل طوس ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن ابن عباس به قال العقيلي: لا يصح إسناده والرواية في هذا النحو فيها لين وعبد الله بن عبد العزيز خطأ في الإسناد والمتن وقالب اسم أيوب.

وقال ابن الجوزي: عائذ بن أيوب مجهول وعبد الله بن عبد العزيز قال ابن الجنيدي لا يساوي فلساً.

وقد أورد الحافظ في «اللسان» (٢٢٦/٣) إعلال الحديث بعائذ بن أيوب فساق كلام العقيلي المتقدم آنفاً وقال فظهر أن لا ذنب لعائذ بن أيوب بل لا وجود له وأيوب بن عائذ من رجال التهذيب.

والحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» (١٢٣/١) وقال: رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد ضعيف جداً.
حديث أبي سعيد الخدري:

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٤ - ٢٥٥) رقم (١٦٦٧)، والطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع الزوائد» (١٢٣/١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٢٧/٤) كلهم من طريق يحيى بن هاشم السمسار ثنا مسعر بن كدام عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري به.

قال الهيثمي: رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه يحيى بن هاشم السمسار كذاب.
قلت: تابعه إسماعيل بن عمرو البجلي.

أخرجه القضاة في «مسند الشهاب» رقم (١٧٤) وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧١ - ٧٢) رقم (٧٤) من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي عن مسعر عن عطية عن أبي سعيد.

وقال ابن الجوزي: في إسناده إسماعيل بن عمرو البجلي قد ضعفه الرازي والدارقطني وابن عدي وفيه عطية العوفي وكلهم ضعفه قال ابن حبان: لا يحل كتاب حديثه إلا على جهة التعجب. اهـ.

- حديث ابن عمر:

أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» كما في «اللسان» (١/١٣٢)، وابن عدى (١/١٨٣)، وابن حبان في «المجروحين» (١/١٤١)، وابن الجوزى في «العلل المتناهية» (١/٦٥) رقم (٥٤) كلهم من طريق مهنا بن يحيى الرملى عن أحمد بن إبراهيم بن موسى عن مالك عن نافع عن ابن عمر به.

وهذا موضوع على مالك.

قال ابن عدى: هذا الحديث منكر عن مالك بهذا الإسناد ولا يرويه إلا أحمد بن إبراهيم ابن موسى، وهو غير معروف.

وقال ابن حبان: هذا حديث لا أصل له من حديث ابن عمر ولا من حديث نافع ولا من حديث مالك إنما هو من حديث أنس بن مالك وليس بصحيح.

ونقل ابن الجوزى كلام ابن حبان وأقره.

وللحديث طريق آخر.

أخرجه العقيلي (٢/٥٨) وابن الجوزى في «العلل المتناهية» (١/٦٦) رقم (٥٦) من طريق محمد بن أحمد الأنطاكي، ثنا روح بن عبد الواحد ثنا موسى بن أعين عن ليث ابن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عمر.

وقال العقيلي: لا يتابع روح عليه والرواية في هذا لينة وضعفه ابن الجوزى وأعله بليث ابن أبي سليم فقط. طريق آخر.

أخرجه الصيدواي في «معجمه» (ص ١٧٧) رقم (١٢٥). وابن عدى في «الكامل» (٦/٢١٦٧)، وابن الجوزى في «العلل المتناهية» (١/٦٥) رقم (٥٣) من طريق يحيى بن خالد الوحاظي ثنا محمد بن عبد الملك عن نافع عن ابن عمر، وقال ابن الجوزى: محمد بن عبد الملك قال أحمد: قد رأيته وكان يضع الحديث ويكذب، وقال ابن حبان: لا يحل ذكره في الكتاب إلا على سبيل التعجب.

طريق آخر:

أخرجه ابن عدى (٧/٢٥٢٨)، وابن الجوزى في «العلل» (١/٦٦) رقم (٥٦) من طريق محمد بن أبي حميد عن نافع عن ابن عمر. قال ابن الجوزى: وفيه محمد بن أبي حميد: قال يحيى ليس بشيء.

وقال ابن حبان لا يحتج به.

حديث على بن أبي طالب:

أخرجه ابن عدى في «الكامل» (٥/١٨٨٣)، وعنه ابن الجوزى في «العلل المتناهية» (١/٦٥) رقم (٥٢) من طريق محمد بن الحسين بن حفص ثنا عباد بن يعقوب ثنا عيسى ابن عبد الله أخبرني أبي عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً بلفظ: طلب الفقه فريضة على كل مسلم.

قال ابن عدى: ولعيسى بن عبد الله هذا غير ما ذكرت وعامة ما يرويه لا يتابع عليه.

وقال ابن الجوزى: عباد بن يعقوب، قال ابن حبان: يروى المناكير عن المشاهير فاستحق الترك وعيسى بن عبد الله ضعيف.

طريق آخر:

هذا هو الصحيح الذي أطبق عليه السلف، والفقهاء، والمحققون من المتكلمين من أصحابنا، وغيرهم فإن النبي ﷺ لم يطالب أحدا بشيء سوى ما ذكرناه، وكذلك الخلفاء الراشدون، ومن سواهم من الصحابة^(١)، فمن بعدهم من الصدر الأول، بل الصواب للعوام، وجماهير المتفقهين، والفقهاء الكف عن الخوض في دقائق

= أخرج الخليل في «تاريخ بغداد» (٤٠٧/١ - ٤٠٨)، وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٤/١) رقم (٥٠) من طريق سليمان بن عبد العزيز حدثني أبي عن محمد بن عبد الله بن الحسين عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي به. قال ابن الجوزي: السمرقندي يحدث بالمناكير ومحمد بن أيوب وجعفر بن محمد هما في غاية الضعف. طريق آخر:

أخرج الخليل في «تلخيص المتشابه» (١٠٦/١) من طريق محمد بن عبيدة النافقاني ثنا الصباح بن موسى عن عبد الرحمن بن يزيد عن مكحول عن سعيد بن المسيب عن علي به. ومحمد بن عبيدة النافقاني: قال ابن ماكولا: صاحب مناكير، الأنساب (٤٤٧٥). ومكحول مدلس وقد عنعنه.

- حديث الحسين بن علي:

أخرج الطبراني في «الصغير» (٩٢/١) وفي «الأوسط» (٣١/٣) رقم (٢٠٥١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٠٤/٥)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٤/١) - (٦٥) رقم (٥١) من طريق الخوارزمي ثنا سليمان بن عبد العزيز حدثني أبي ثنا محمد بن عبد الله بن حسين عن علي بن الحسين بن علي عن أبيه به. قال الطبراني: لا يروى عن الحسين بن علي إلا من هذا الوجه. اهـ. والخوارزمي: هو أحمد بن يحيى بن أبي العباس. ضعفه الدارقطني، ينظر «الضعفاء» (٧١).

- حديث أبي هريرة:

أخرج أبو حنيفة في «مسنده» رقم (٢٠) عن ناصح بن عبد الله عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة به. وناصر بن عبد الله:

قال الحافظ في «التقريب» (٢٩٤/٢): ضعيف.

- حديث جابر:

أخرج ابن عدي في «الكامل» (٢١٦٧/٦ - ٢١٦٨)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٧/١) رقم (٥٩) من طريق عباس بن الوليد الخلال ثنا يحيى بن صالح ثنا محمد بن عبد الملك عن محمد بن المنكدر عن جابر.

ومحمد بن عبد الملك تقدم الكلام عليه.

وقال ابن الجوزي: عباس بن الوليد مطعون فيه.

(١) في أ: أصحابه.

الكلام، مخافة من اختلال يتطرق إلى عقائدهم يصعب عليهم إخراجهم، بل الصواب لهم الاقتصار على ما ذكرناه من الاكتفاء بالتصديق الجازم، وقد نص على هذه الجملة جماعات من حذاق أصحابنا وغيرهم.

وقد بالغ إمامنا الشافعى - رحمه الله تعالى - فى تحريم الاشتغال بعلم الكلام أشد مبالغة، وأطنب فى تحريمه، وتغليظ العقوبة لمتعاطيه، وتقبيح فعله، وتعظيم الإثم فيه، فقال: لأن يلقى الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خير من أن يلقاه بشيء من الكلام، وألفاظه بهذا المعنى كثيرة مشهورة، وقد صنف الغزالى - رحمه الله - فى آخر أمره كتابه المشهور الذى سماه إلجام العوام عن علم الكلام، وذكر أن الناس كلهم عوام فى هذا الفن من الفقهاء وغيرهم إلا الشاذ النادر الذى لا تكاد الأعصار تسمح بواحد منهم، والله أعلم.

ولو تشكك، والعياذ بالله فى شيء من أصول العقائد مما لا بد من اعتقاده، ولم يزل شكه إلا بتعليم دليل من أدلة المتكلمين وجب تعلم ذلك لإزالة الشك، وتحصيل ذلك الأصل.

فرع: اختلفوا فى آيات الصفات، وأخبارها هل يخاض فيها بالتأويل أم لا؟ فقال قائلون: تتأول على ما يليق بها، وهذا أشهر المذهبين للمتكلمين، وقال آخرون: لا تتأول بل يمسك عن الكلام فى معناها، ويوكل علمها إلى الله تعالى، ويعتقد مع ذلك تنزيه الله تعالى، وانتفاء صفات^(١) الحادث عنه، فيقال مثلاً: نؤمن بأن الرحمن على العرش استوى^(٢)، ولا نعلم حقيقة معنى ذلك، والمراد به، مع أننا نعتقد أن الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وأنه منزّه عن الحلول^(٣)،

(١) فى أ: صفحات.

(٢) وهذا هو مذهب السلف الصالح.

(٣) اتفق أهل الحق على أن الله تعالى لا يحل فى ذات أخرى وقد نسب إلى غلاة الشيعة أنهم قالوا بحلول الله سبحانه وتعالى فى على وأولاده واستدلوا على ذلك بقولهم لا يمتنع ظهور الروحاني فى الصورة الجسمانية كجبريل عليه السلام فى صورة دحية الكلبي فلا يبعد أن يظهر الله تعالى فى صورة بعض الكاملين كعلى وأولاده والأئمة المعصومين ولكننا نقول لهم إن الظهور غير الحلول وجبريل لم يحل فى دحية الكلبي بل ظهر بصورته فلا يصلح ظهور جبريل فى صورة دحية دليلاً لهم على الحلول.

ونقل عن بعض طوائف النصارى القول بالحلول أيضاً وسيأتى بيان شبهتهم والرد عليها وحاصل ما قرره علماء الكلام فى هذا المبحث إنهم قالوا إن حلول ذات الله فى ذات أخرى =

وسمات الحدوث^(١) ، وهذه طريقة السلف ، أو جماهيرهم ، وهى أسلم ؛ إذ لا يطالب الإنسان بالخوض فى ذلك ، فإذا اعتقد التنزيه فلا حاجة إلى الخوض فى ذلك ، والمخاطرة فيما لا ضرورة - بل لا حاجة - إليه ، فإن دعت الحاجة إلى التأويل لرد مبتدع ، ونحوه تأولوا حيثئذ ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن العلماء فى هذا ، والله أعلم .

فروع : ولا يلزم الإنسان تعلم كيفية الوضوء ، والصلاة ، وشبههما إلا بعد وجوب ذلك الشيء ، فإن كان بحيث لو صبر إلى دخول الوقت لم يتمكن من تمام تعلمها مع الفعل فى الوقت فهل يلزمه التعلم قبل الوقت ؟ تردد فيه الغزالي ، والصحيح ما جزم به غيره : أنه يلزمه تقديم التعلم ، كما يلزم السعى إلى الجمعة لمن بعد منزله قبل الوقت . ثم إذا كان الواجب على الفور كان تعلم الكيفية على الفور ، وإن كان على التراخي كالحج فعلى التراخي .

ثم الذى يجب من ذلك كله : ما يتوقف أداء الواجب عليه غالباً ، دون ما يطرأ نادراً ، فإن وقع وجب التعلم حيثئذ ، وفى تعلم أدلة القبلة أوجه : أحدها : فرض عين ، والثانى : كفاية ، وأصحهما : فرض كفاية ، إلا أن يريد سفراً فيتعين ؛ لعموم

= إما أن يكون حلول ظرفية كحلول الشيء فى المكان وإما أن يكون حلول امتزاج كالماء فى العود وإما أن يكون حلول صفة فى موصوف وهو الاختصاص الناعت والكل منقضى عنه سبحانه وتعالى أما الحلول الظرفى أو الامتزاجى فلأنه يستلزم احتياج الحال إلى مكانه الذى حل فيه .

والحلول فى المكان من خواص الأجسام - وقد قام الدليل على أنه تعالى ليس بجسم والاحتياج أيضاً ينافى الفناء المطلق وأما حلول الصفة فدليل نفيه أنه يستلزم الاحتياج والافتقار وهو مستحيل على الله تعالى وفى شرح المقاصد أن الحال فى الشيء يفتقر إليه فى الجملة سواء كان حلول الجسم فى المكان أو عرض فى الجوهر أو صورة فى مادة كما هو رأى الحكماء فيدل على نفي الحلول بالمعنى الأخير أيضاً قولهم لو حل فى شيء لزم تحيزه لأن الحلول فى الغير هو حصول العرض فى الحيز تبعاً لحصول الجوهر فيلزم أن يكون متحيزاً والمتحيز سواء كان بالذات أو بالتبع مستحيل على الله تعالى لأنه من صفات الحوادث وكما لا تحل ذاته فى ذات أخرى لا تحل صفاته فى ذات أخرى لأنها لو حلت فى غيره لانتقلت منه إلى ذلك الغير والانتقال لا يتصور فى الصفات - وأيضاً يلزم الخلو العارى عن تلك الصفة وهو مستحيل عليه تعالى .

ينظر الدرر السنية فى تنزيه الحضرة الإلهية لأحمد المستكاوى .

(١) فى أ : الحدث .

حاجة المسافر إلى ذلك.

فرع: أما البيع، والنكاح، وشبههما مما لا يجب أصله، فقال إمام الحرمين والغزالي، وغيرهما: يتعين على من أراحه تعلم كيفيته، وشرطه، وقيل: لا يقال يتعين؛ بل يقال: يحرم الإقدام عليه إلا بعد معرفة شرطه، وهذه العبارة أصح، وعبارتهما محمولة عليهما، وكذا يقال في صلاة النافلة: يحرم التلبس بها على من لم يعرف كيفيتها، ولا يقال: يجب تعلم كيفيتها.

فرع: يلزمه معرفة ما يحل، وما يحرم من المأكول، والمشروب، والملبوس، ونحوها مما لا غنى له عنه غالباً، وكذلك أحكام عشرة النساء إن كان له زوجة، وحقوق المماليك إن كان له مملوك، ونحو ذلك.

فرع: قال الشافعي، والأصحاب - رحمهم الله -: على الآباء، والأمهات تعليم أولادهم الصغار ما سيتعين عليهم بعد البلوغ، فيعلمه الولي الطهارة، والصلاة، والصوم، ونحوها، ويعرفه تحريم الزنا، واللواط، والسرقة، وشرب المسكر، والكذب، والغيبة، وشبهها، ويعرفه أنه بالبلوغ يدخل في التكليف، ويعرفه ما يبلغ به، وقيل: هذا التعليم مستحب، والصحيح وجوبه، وهو ظاهر نصه، وكما يجب عليه النظر في ماله فهذا أولى، وإنما المستحب ما زاد على هذا من تعليم القرآن، وفقه، وأدب. ويعرفه ما يصلح معاشه.

ودليل وجوب تعليم الولد الصغير، والمملوك قول الله - عز وجل -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: ٦]، قال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ومجاهد، وقتادة: معناه: علموهم ما ينجون به من النار، وهذا ظاهر، وثبت في الصحيحين عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن رسول الله ﷺ قال: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٨٤/٥) كتاب الاستقراض: باب العبد راع في مال سيده حديث (٢٤٠٩)، (٢١١/٥) كتاب العتق: باب كراهية التطاول على الرقيق حديث (٢٥٥٤)، (٢١٥/٥) كتاب العتق: باب العبد راع في مال سيده حديث (٢٥٥٨)، (٤٤٤/٥) كتاب الوصايا: باب تأويل قوله تعالى: «من بعد وصية يوصي بها أو دين» حديث (٢٧٥١)، (١٦٣/٩) كتاب النكاح: باب «قوا أنفسكم وأهليكم نارا» حديث (٥١٨٨)، (٢١٠/٩) كتاب النكاح: باب المرأة راعية في بيت زوجها حديث (٥٢٠٠)، (١١٩/١٣) كتاب الأحكام: باب قول الله تعالى: (أطيعوا الله...) حديث (٧١٣٨) ومسلم (١٤٥٩/٣) كتاب الإمارة: باب فضيلة =

ثم أجرة التعليم فى النوع الأول فى مال الصبى . فإن لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته

وأما الثانى: فذكر الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوى صاحب التهذيب فيه وجهين، وحكماهما غيره؛ أصحهما: فى مال الصبى؛ لكونه مصلحة له، والثانى: فى مال الولى؛ لعدم الضرورة إليه.

واعلم أن الشافعى والأصحاب إنما جعلوا للألم مدخلا فى وجوب التعليم لكونه من التربية، وهى [واجبة عليها كالنفقة]^(١)، والله أعلم.

= الإمام حديث (١٨٢٩/٢٠) وأبو داود (١٤٥/٢) كتاب الخراج: باب ما يلزم الإمام من حق الرعية حديث (٢٩٢٨) والترمذى (١٧٠٥) وأحمد (٥/٢، ٥٤ - ٥٥، ١١١، ١٢١) وابن الجارود فى «المنتقى» رقم (١٠٩٤) وأبو عبيد فى كتاب الأموال (ص ١٠، ١١) رقم (٣)، (٤) وعبد الرزاق (١١/ ٣١٩) رقم (٢٠٦٥٠) وأبو يعلى (١٠/ ١٩٩) رقم (٥٨٣١) وابن حبان (٤٤٧٢، ٤٤٧٣، ٤٤٧٤).

والبيهقى (٧/ ٢٩١) والبغوى فى شرح السنة (٥/ ٣١١) والقضاعى فى «مسند الشهاب» رقم (٢٠٩) كلهم من حديث ابن عمر.

وللحديث شواهد من حديث أنس وعائشة وأبى لبابة بن عبد المنذر حديث أنس: قال: قال رسول الله ﷺ: كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالأمير راع على الناس ومسئول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته ومسئول عن رعيته والمرأة راعية لزوجها ومسئولة عن بيتها ولولدها والمملوك راع على مولاه ومسئول عن ماله وكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته...

ذكره الهيثمى فى «مجمع الزوائد» (٥/ ٢١٠) وقال: رواه الطبرانى فى الصغير والأوسط وأحد إسناده الأوسط رجاله رجال الصحيح. حديث عائشة.

ذكره الهيثمى فى «مجمع الزوائد» (٥/ ٢١٠) وقال: رواه الطبرانى فى الأوسط وفيه أرطاة بن الأشعث وهو ضعيف جدًا. وللحديث طريق آخر:

أخرجه الخطيب فى تاريخ بغداد (٥/ ٢٧٦) من طريق النضر بن شميل عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبى ﷺ قال: كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته. - حديث أبى لبابة بن عبد المنذر:

نهى رسول الله ﷺ عن قتل الحيات التى فى البيوت وقال: كلكم راع ومسئول عن رعيته والرجل راع على أهله ومسئول عنهم وامرأة الرجل راعية على بيت زوجها وهى مسئولة عنهم وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسئول عنه ألا كلكم راع وكلكم مسئول. قال الهيثمى فى «المجمع» (٥/ ٢١٠): لأبى لبابة فى الصحيح النهى عن قتل الحيات، فقط رواه الطبرانى فى الأوسط والكبير ورجال الكبير رجال الصحيح.

(١) فى أ: عليهن إذ وجبت عليهن.

فرع: أما علم القلب؛ وهو معرفة أمراض القلب كالحسد، والعجب، وشبههما، فقال الغزالي: معرفة حدودها، وأسبابها، وطبها، وعلاجها - فرض عين، وقال غيره: إن رزق المكلف قلبا سليما من هذه الأمراض المحرمة كفاه ذلك، ولا يلزمه تعلم دوائها، وإن لم يسلم نظر: إن تمكن من تطهير قلبه من ذلك بلا تعلم لزمه التطهير كما يلزمه ترك الزنا، ونحوه من غير تعلم أدلة الترك، وإن لم يتمكن من الترك إلا بتعلم العلم المذكور تعين حيثذ، والله أعلم.

القسم الثاني: فرض الكفاية:

وهو تحصيل ما لا بد للناس منه في إقامة دينهم من العلوم الشرعية: كحفظ القرآن، والأحاديث، وعلومهما، والأصول، والفقه، والنحو، واللغة، والتصريف، ومعرفة رواة الحديث، والإجماع، والخلاف، وأما ما ليس علما شرعيا، ويحتاج إليه في قوام أمر الدنيا كالطب، والحساب ففرض كفاية أيضا نص عليه الغزالي. واختلفوا في تعلم الصنائع التي هي سبب قيام مصالح الدنيا؛ كالخياطة، والفلاحة، ونحوهما، واختلفوا أيضا في أصل فعلها: فقال إمام الحرمين والغزالي: ليست فرض كفاية، وقال الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن علي الطبري؛ المعروف بإلكيا الهراسي^(١)؛ صاحب إمام الحرمين: هي فرض كفاية. وهذا أظهر قال أصحابنا: وفرض الكفاية؛ المراد به: تحصيل ذلك الشيء من المكلفين به أو بعضهم، ويعم وجوبه جميع المخاطبين به، فإذا فعله من تحصل به الكفاية سقط الحرج عن الباقيين، وإذا قام به جمع تحصل الكفاية ببعضهم؛ فكلهم سواء في حكم القيام بالفرض في الثواب وغيره. فإذا صلى على جنازة جمع ثم جمع ثم جمع فالكل يقع فرض كفاية، ولو أطبقوا كلهم على تركه أثم كل من لا عذر له ممن علم ذلك، وأمكنه القيام به، أو لم يعلم، وهو قريب أمكنه العلم، بحيث ينسب إلى تقصير، ولا يأنثم من لم يتمكن؛ لكونه غير أهل أو لعذر. ولو اشتغل بالفقه،

(١) علي بن محمد بن علي، شمس الإسلام عماد الدين، أبو الحسن، الطبري، المعروف بإلكيا الهراسي، كان إمامًا، نظرًا، قوى البحث، دقيق الفكر، ذكيًا، فصيحًا، جهوري الصوت، حسن الوجه جدًا، من تصانيفه: (شفاء المسترشدين)، و(نقض مفردات أحمد)، وكتب في أصول الفقه، توفي في المحرم سنة أربع وخمسمائة. تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شعبة (١/٢٨٨)، طبقات السبكي (٧/٢٣١).

ونحوه، وظهرت نجابته فيه، ورجى فلاحه، وتبريزه فوجهان:
أحدهما: يتعين عليه الاستمرار لقلّة من يحصل هذه المرتبة، فينبغى ألا يضيع ما
حصله، وما هو بصدد تحصيله.

وأصحهما لا يتعين؛ لأن الشروع لا يغير المشروع فيه عندنا إلا فى الحج،
والعمرة ولو خلت البلدة من مفت، فقليل: يحرم المقام بها، والأصح لا يحرم إن
أمكن الذهاب إلى مفت، وإذا قام بالفتوى إنسان فى مكان سقط به فرض الكفاية إلى
مسافة القصر من كل جانب.

واعلم أن للقائم بفرض الكفاية مزية على القائم بفرض العين؛ لأنه أسقط الحرج
عن الأمة، وقد قدمنا كلام إمام الحرمين فى هذا فى فصل ترجيح الاشتغال بالعلم
على العبادة القاصرة.

القسم الثالث: النفل:

وهو كالتبخر فى أصول الأدلة، والإمعان فيما وراء القدر الذى يحصل به فرض
الكفاية، وكتعلم العامى نوافل العبادات لغرض العمل؛ لا ما يقوم به العلماء من
تمييز الفرض من النفل، فإن ذلك فرض كفاية فى حقهم، والله أعلم.

فصل

قد ذكرنا أقسام العلم الشرعى، ومن العلوم الخارجة عنه ما هو محرم، أو
مكروه، أو مباح، فالمحرم كتعلم السحر^(١)، فإنه حرام على المذهب الصحيح،
وبه قطع الجمهور، وفيه خلاف نذكره فى الجنايات حيث ذكره المصنف - إن
شاء الله تعالى - وكالفلسفة^(٢)، والشعبذة، والتنجيم، وعلوم الطبائعين، وكل ما

(١) السحر تعلمه وتعليمه حرامان مفسقان بل لا يظهر إلا على يد فاسق وهو فى الاصطلاح ما
يستفاد من العلم بخواص الجواهر وبأمر حسابية فى مطالع النجوم فيتخذ من تلك الجواهر
هيكلا على صورة الشخص المسحور ويترصد له وقت مخصوص من المطالع وتقرن بها
كلمات يتلفظ بها من الكفر والفحش المخالف للشرع ويتوصل بسببها إلى الاستغاثة
بالشياطين ويحصل من مجموع ذلك بحكم عادة الله أحوال غريبة فى الشخص المسحور فإن
اشتمل على عبادة مخلوق كالكوكب أو تعظيمه كتعظيم الله أو اعتقاد أن له تأثيرا أو اعتقاد
إباحة السحر بجميع أنواعه كان كفرا ورده ويستتاب فإن تاب وإلا قتل وللشعر حقيقة عند
عامة العلماء خلافا للمعتزلة.

ينظر سبعة كتب مفيدة ص (١٣ - ١٤).

(٢) علم الفلسفة: وهو أنواع ويكفى فى ذمها قول ابن الصلاح: الفلسفة أس السفه والانحلال =

كان سببا لإثارة الشكوك، ويتفاوت فى التحريم^(١). والمكروه: كأشعار المولدين التى فيها الغزل، والبطالة. والمباح: كأشعار المولدين التى ليس فيها سخف، ولا شئ مما يكره، ولا ما ينشط إلى الشر، ولا ما يثبط عن الخير، ولكن ما يحث على خير أو يستعان به عليه

فصل: تعليم الطالبين، وإفتاء المستفتين فرض كفاية.

فإن لم يكن هناك من يصلح إلا واحد تعين عليه. وإن كان جماعة يصلحون فطلب ذلك من أحدهم فامتنع فهل يأثم؟ ذكروا وجهين فى المفتى: والظاهر جريانها فى المعلم، وهما كالوجهين فى امتناع أحد الشهود، والأصح لا يأثم. ويستحب للمعلم أن يرفق بالطالب، ويحسن إليه ما أمكنه، فقد روى الترمذى بإسناده عن أبى هارون العبدى، قال: كنا نأتى أبا سعيد الخدرى - رضى الله عنه - فيقول: مرحبا بوصية رسول الله ﷺ إن النبى ﷺ قال: «إِنَّ النَّاسَ لَكُمْ تَبَعٌ، وَإِنَّ رَجُلًا يَأْتُونَكُمْ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ يَتَفَقَّهُونَ فِي الدِّينِ، فَإِذَا أَتَوْكُمْ فَاسْتَوْصُوا بِهِمْ خَيْرًا»^(٢).

= ومادة الحيرة والضلال ومثار الزيف والزندقة، وقال السيوطى أجمع السلف على تحريم علم الفلسفة.

ينظر سبعة كتب مفيدة ص (١٦).

(١) والحاصل تحريم جميع العلوم الباطلة وضابطها كما قال الإمام الرافعى فى شرح الوجيز: كل علم يشتمل على عقيدة باطلة أو تخيل أو تدليس أو تصوير أو ضرر أو دعوى علم غيب أو نهى عنه الشرع فهو حرام.

ينظر سبعة كتب مفيدة ص (١٦).

(٢) أخرجه الترمذى (٣٠/٥) كتاب العلم: باب ما جاء فى الاستيضاء بمن يطلب العلم حديث (٢٦٥٠)، (٢٦٥١)، وابن ماجه (٩١/١ - ٩٢) المقدمة: باب الوصاة بطلبة العلم حديث (٢٤٩)، وعبد الرزاق (٢٥٢/١١)، وأبو نعيم فى «حلية الأولياء» (٢٥٢/٩ - ٢٥٣)، والرامهرمزي فى «المحدث الفاضل» (٢٢)، والبغوى فى «شرح السنة» (٢٢٩/١) كلهم من طريق أبى هارون العبدى عن أبى سعيد الخدرى به.

وقال الترمذى: قال على: قال يحيى بن سعيد: كان شعبة يضعف أبا هارون العبدى.

وقال: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبى هارون عن أبى سعيد.

وللحديث طرق أخرى عن أبى سعيد:

فأخرجه الحاكم (٨٨/١) من طريق أبى نضرة عن أبى سعيد.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح ثابت.

وقال الذهبى: على شرط مسلم ولا علة له.

باب: آداب المعلم

هذا الباب واسع جدًا، وقد جمعت فيه نفائس كثيرة لا يحتمل هذا الكتاب عشرها، فأذكر فيه - إن شاء الله تعالى - نبذاً منه، فمن آدابه: أدبه في نفسه، وذلك في أمور:

منها أن يقصد بتعليمه وجه الله تعالى، ولا يقصد توصلاً إلى غرض دنيوى: كتحصيل مال، أو جاه، أو شهرة، أو سمعة، أو تميز عن الأنداد، أو تكثر بالمشتغلين عليه، أو المختلفين إليه، أو نحو ذلك، ولا يشين علمه وتعليمه بشيء من الطمع في رفق يحصل له من مشغل عليه من خدمة، أو مال، أو نحوهما، وإن قل، ولو^(١) كان على صورة الهدية التي لولا اشتغاله عليه لما أهداها إليه.

ودليل هذا كله سبق في (باب ذم من أراد بعلمه غير الله تعالى) من الآيات والأحاديث، وقد صح عن الشافعى - رحمه الله تعالى - أنه قال: وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم على ألا ينسب إلى حرف منه^(٢) وقال - رحمه الله تعالى -: ما ناظرت أحداً قط على الغلبة، وددت إذا ناظرت أحداً أن يظهر الحق على يديه^(٣) وقال: ما كلمت أحداً قط إلا وددت أن يوفق، ويسدد، ويعان، ويكون عليه رعاية من الله وحفظ. وعن أبى يوسف - رحمه الله تعالى - قال: يا قوم أريدوا بعلمكم الله فأنى لم أجلس مجلساً قط أنوى فيه أن أتواضع إلا لم أقم حتى أعلوهم، ولم أجلس مجلساً قط أنوى فيه أن أعلوهم إلا لم أقم حتى أفتضح.

ومنها: أن يتخلق بالمحاسن التي ورد الشرع بها، وحث عليها، والخلال الحميدة، والشيم المرضية التي أرشد إليها من التزهة في الدنيا، والتقلل منها، وعدم

= ومن طريق أبى نضرة أخرجه الراهمزى في «المحدث الفاصل» (٢٠، ٢١).
وأخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوى» (٢٠٢/١) رقم (٣٥٧) من طريق عبيد الله بن زحر عن ليث بن أبى سليم عن شهر بن حوشب عن أبى سعيد الخدرى به.

ومن هذا الطريق أخرجه عبد الغنى المقدسى في «كتاب العلم» (٥٠/١).

وهذا مسند ضعيف لمعرفة حال عبيد الله وليث وشهر.

(١) فى أ: وإن.

(٢) تقدم.

(٣) ينظر سير أعلام النبلاء (٢٩/١٠).

المبالاة بفواتها، والسخاء، والجود، ومكارم الأخلاق، وطلاقة الوجه من غير خروج إلى حد الخلاعة، والحلم^(١)، والصبر، والتنزه عن دنىء الاكتساب، وملازمة الورع، والخشوع، والسكينة، والوقار، والتواضع، والخضوع، واجتناب الضحك، والإكثار من المزاح، وملازمة الآداب الشرعية الظاهرة والخفية: كالتنظيف بإزالة الأوساخ، وتنظيف الإبط، وإزالة الروائح الكريهة، واجتناب الروائح المكروهة، وتسريح اللحية.

ومنها: الحذر من الحسد، والرياء، والإعجاب، واحتقار الناس وإن كانوا دونه بدرجات، وهذه أدواء وأمراض يتلى بها كثيرون من أصحاب الأنفس الخسيسات، وطريقه في نفى الحسد أن يعلم أن حكمة الله - تعالى - اقتضت جعل هذا الفضل في هذا الإنسان؛ فلا يعترض، ولا يكره ما اقتضته الحكمة بزم الله احترازا من المعاصي. وطريقه في نفى الرياء: أن يعلم أن الخلق لا ينفعونه ولا يضرهونه حقيقة؛ فلا يتشاغل بمراعاتهم فيتعب نفسه، ويضر دينه، ويحبط عمله، ويرتكب ما يجلب سخط الله، ويفوت رضاه. وطريقه في نفى الإعجاب: أن يعلم أن العلم فضل من الله - تعالى - ومنة عارية فإن الله - تعالى - ما أخذ، وله ما أعطى، وكل شيء عنده بأجل مسمى، فينبغي ألا يعجب بشيء لم يخترعه، وليس مالكا له، ولا على يقين من دوامه. وطريقه في نفى الاحتقار: التأدب بما أدبنا الله تعالى، قال الله تعالى ﴿فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم: ٣٢]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، فربما كان هذا الذى يراه دونه أتقى لله - تعالى - وأطهر قلبا، وأخلص نية، وأزكى عملا، ثم إنه لا يعلم ماذا يختم له به، ففي الصحيح: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يَعْمَلُ بِعَمَلٍ أَهْلِ الْجَنَّةِ»^(٢)... الحديث، نسأل الله العافية من كل داء.

(١) فى أ: الحكم.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢٠٠٩٣)، والحميدى (١٢٦)، وأحمد (٣٨٢/١، ٤١٤، ٤٣٠) والبخارى (٤٤٧/٦)، كتاب بدء الخلق: باب ذكر الملائكة عليهم السلام، (٣٢٠٨)، و(٥/٧): كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم وذريته، (٣٣٣٢)، و(٣١١/١٣)، كتاب القدر، (٦٥٩٤)، و(٤٠٤/١٥): كتاب التوحيد: باب قوله تعالى: «ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين»، (٧٤٥٤)، ومسلم (٢٠٣٦/٤). كتاب القدر: باب كيفية الخلق الأدمى فى بطن أمه، (١ - ٢٦٤٣) وأبو داود (٢٢٨/٤): كتاب السنة: باب فى القدر (٤٧٠٨)، والترمذى (٤٤٦/٤): كتاب القدر: باب ما جاء أن الأعمال بالخواتيم، (٢١٣٧)، وابن =

ومنها: استعماله أحاديث التسييح، والتهليل، ونحوهما من الأذكار والدعوات وسائر الآداب الشرعية.

ومنها: دوام مراقبته لله تعالى في علانيته وسره، محافظا على قراءة القرآن، ونوافل الصلوات، والصوم، وغيرها؛ معولا على الله - تعالى - في كل أمره معتمدا عليه، مفوضا في كل الأحوال أمره إليه.

ومنها - وهو من أهمها -: ألا يذل العلم، ولا يذهب به إلى مكان يتسبب إلى من يتعلمه منه، وإن كان المتعلم كبير القدر، بل يصون العلم عن ذلك كما صانه السلف، وأخبارهم في هذا كثيرة مشهورة مع الخلفاء وغيرهم. فإن دعت إليه ضرورة أو اقتضت مصلحة راجحة على مفسدة ابتذاله - رجونا أنه لا بأس به ما دامت الحالة هذه، وعلى هذا يحمل ما جاء عن بعض السلف في هذا.

ومنها: أنه إذا فعل فعلا صحيحا جائزا في نفس الأمر، ولكن ظاهره أنه حرام أو مكروه، أو مخل بالمروءة، ونحو ذلك، فينبغي له أن يخبر أصحابه، ومن يراه يفعل ذلك بحقيقة ذلك الفعل؛ ليتفعوا؛ ولثلا يأثموا بظنهم الباطل؛ ولثلا ينفروا عنه، ويمتنع الانتفاع بعلمه، ومن هذا الحديث الصحيح: «إنها صفة»^(١).

= ماجه (٢٩/١)، المقدمة: باب في القدر، (٧٦)، والنسائي في التفسير (٢٦٦)، وابن أبي عاصم (١٧٥، ١٧٦)، وأبو يعلى (٥١٥٧)، وابن حبان (٦١٧٤)، والطبراني في الكبير (١٠/١٠٤٤٠)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣٨٦١ - ٣٨٧٠). وأبو نعيم في الحلية (٧/٣٦٥) (٨/١١٥، ٣٨٧)، والبيهقي في السنن (٧/٤٢١)، و(١٠/٢٦٦)، وفي الشعب (١٨٧)، وفي الأسماء والصفات (٣٨٦)، والبعوي في شرح السنة، (٧٠) من حديث ابن مسعود مرفوعا «إن أحدكم يُجَمِّعُ خَلْقَهُ في بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثم يكونُ في ذلكَ عِلْقَةً مثلَ ذلك، ثم يكونُ في ذلكَ مُضْغَةً مثلَ ذلك، ثم يُرْسَلُ الْمَلَكُ فينفخُ فيه الرُّوحَ، ويؤمر بأربع كلمات: يَكْتُبُ رِزْقَهُ وأجله وعمله وشقِي أو سعيد، فوالذي لا إلهَ غيرُهُ إن أحدكم ليعملُ بعملِ أهلِ الجنةِ حتى ما يكونُ بينه وبينها إلا ذراعٌ، فيسبقُ عَلَيْهِ الكتاب، فيعملُ بعملِ أهلِ الجنةِ حتى ما يكونُ بينه وبينها إلا ذراعٌ، فيسبقُ عليه الكتاب، فيعملُ بعملِ أهلِ الجنةِ فيدخلها.

(١) أخرجه البخاري (٣٢٦/٤) كتاب الاعتكاف: باب هل يخرج المعتكف حديث (٢٠٣٥)، وباب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه حديث (٢٠٣٨)، وباب هل يدرك المعتكف عن نفسه حديث (٢٠٣٩)، و (٦/٢٤٢ - ٢٤٣) كتاب فرض الخمس: باب ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ حديث (٣١٠١)، و (٦/٣٨٧ - ٣٨٨) كتاب بدء الخلق: باب صفة إبليس =

فصل: ومن آدابه في درسه واشتغاله

فينبغي ألا يزال مجتهدا في الاشتغال بالعلم بقراءة وإقراء، ومطالعة وتعليق، ومباحثة ومذاكرة وتصنيفا، ولا يستتف من التعلم ممن هو دونه في سن أو نسب أو شهرة أو دين، أو في علم آخر، بل يحرص على الفائدة ممن كانت عنده، وإن كان دونه في جميع هذا، ولا يستحي من السؤال عما لم يعلم.

فقد روينا عن عمر وابنه - رضى الله عنهما - قالوا: من رق وجهه رق علمه^(١). وعن مجاهد لا يتعلم العلم مستح ولا مستكبر. وفي الصحيح عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: نعم النساء نساء الأنصار، لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين^(٢). وقال سعيد بن جبير: لا يزال الرجل عالما ما تعلم، فإذا ترك العلم وظن أنه قد استغنى واكتفى بما عنده فهو أجهل ما يكون.

= وجنوده حديث (٣٢٨١)، و (٦١٣/١٠ - ٦١٤) كتاب الأدب: باب التكير والتسيح عند التعجب حديث (٦٢١٩)، و (١٦٩/١٣) كتاب الأحكام: باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولاية القضاء حديث (٧١٧١) ومسلم (١٧١٢/٤) كتاب السلام: باب بيان أنه يستحب لمن رأى خاليا بامرأة... حديث (٢١٧٥/٢٥) وأبو داود (٧٤٩/١) كتاب الصيام: باب المعتكف يدخل البيت لحاجته حديث (٢٤٧٠، ٢٤٧١) وابن ماجه (٥٦٥/١ - ٥٦٦) كتاب الصيام: باب في المعتكف يزوره أهله في المسجد حديث (١٧٧٩) وأحمد (٣٣٧/٦) وعبد الرزاق (٨٠٦٥) وابن خزيمة (٣٤٩/٣) رقم (٢٢٣٣، ٢٢٣٤) وابن حبان (٣٦٧١) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٩/١ - ٣٠) والبيهقي (٣٢١/٤) كتاب الصيام: باب المعتكف يخرج إلى باب المسجد، والبقوى في «شرح السنة» (٣٩٧/٧) - كلهم من طريق الزهري عن علي بن الحسين عن صفية بنت حيى قالت: كان النبي ﷺ معتكفاً، فأتته أزوره ليلاً فحدثته، ثم فُتت لأنقلب (أى ترجع إلى منزلها) فقام معي ليلتي (أى يرداها إلى منزلها) وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد، فمر رجلان من الأنصار، فلما رأيا النبي ﷺ أسرعا، فقال النبي ﷺ على رسلكما، إنها صفية بنت حى فقالا: سبحان الله يا رسول الله قال: «إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم، وإنى خشيت أن يقذف في قلوبكما شرًا» أو قال «شيئًا».

- (١) ذكره ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٤٣٢/١) (٦٥٧) ولم ينسبه لأحد.
- (٢) أخرجه أحمد (١٤٧/٦ - ١٤٨) ومسلم (٢٦١/١) كتاب الحيض: باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم (٦١ - ٣٣٢)، وأبو داود (١٣٨/١): كتاب الطهارة: باب الاغتسال من الحيض، (٣١٦)، وابن ماجه (٢١٠/١): كتاب الطهارة: باب في الحائض كيف تغتسل، (٦٤٢)، وابن خزيمة (٢٤٨)، والبيهقي (١٨٠/١) وفيه قصة.

وينبغي ألا يمنعه ارتفاع منصبه وشهرته من استفادة ما لا يعرفه، فقد كان كثيرون من السلف يستفيدون من تلامذتهم ما ليس عندهم، وقد ثبت في الصحيح رواية جماعة من الصحابة عن التابعين، وروى جماعات من التابعين عن تابعي التابعين، وهذا عمرو بن شعيب ليس تابعيا، وروى عنه أكثر من سبعين من التابعين. وثبت في الصحيحين أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: قَرَأَ ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]، عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ - رضى الله عنه - وَقَالَ: «أَمَرَنِي اللَّهُ أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ»^(١). فاستنبط العلماء من هذا فوائد، منها: بيان التواضع، وأن الفاضل لا يمتنع من القراءة على المفضول، وينبغي أن تكون ملازمة الاشتغال بالعلم هي مطلوبه ورأس ماله فلا يشتغل بغيره، فإن اضطر إلى غيره في وقت، فعل ذلك الغير بعد تحصيل وظيفته من العلم. وينبغي أن يعتنى بالتصنيف إذا تأهل له، فبه يطلع على حقائق العلم ودقائقه، ويثبت معه؛ لأنه يضطره إلى كثرة التفتيش والمطالعة، والتحقيق والمراجعة، والاطلاع على مختلف كلام الأئمة، ومتفقهم وواضحه من مشكله، وصحيحه من ضعيفه، وجزله من ركيكه، وما لا اعتراض عليه من غيره، وبه يتصف المحقق بصفة المجتهد.

وليحذر كل الحذر أن يشرع في تصنيف ما لم يتأهل له، فإن ذلك يضره في دينه وعلمه وعرضه، وليحذر أيضا من إخراج تصنيفه من يده إلا بعد تهذيبه، وترداد نظره فيه وتكريره، وليحرص على إيضاح العبارة وإيجازها، فلا يوضح إيضاحا ينتهى إلى الركاكة، ولا يوجز إيجازا يفضى إلى المحق والاستغلاق، وينبغي أن يكون اعتناؤه

(١) أخرجه أحمد (١٣٠/٣، ١٣٧، ١٨٥، ٢١٨، ٢٣٣، ٢٧٣). والبخارى (٥٠٥/٧)، كتاب مناقب الأنصار باب مناقب أبي بن كعب رضى الله عنه، (٣٨٠٩)، و (٧٤٧/٩): كتاب التفسير، باب سورة لم يكن، (٤٩٥٩، ٤٩٦٠، ٤٩٦١)، ومسلم (٥٥٠/١): كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل والحذاق فيه، (٢٤٥، ٢٤٦ - ٧٩٩)، و (١٩١٥/٤): كتاب فضائل الصحابة: باب من فضائل أبي بن كعب، (١٢١، ١٢٢ - ٧٩٩)، والترمذى (٦٦٥/٥): كتاب المناقب: باب مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبي عبيدة بن الجراح رضى الله عنهم، (٣٨٩٢)، والنسائى فى فضائل الصحابة، (١٣٤)، وأبو يعلى (٢٨٤٣، ٢٩٩٥، ٣٢٤٦)، وابن حبان (٧١٤٤)، والطحاوى فى مشكل الآثار، (٥٥٨٨)، وأبو نعيم فى الحلية (٢٥١/١) و (٥٩/٩)، من حديث أنس بن مالك: قال النبى ﷺ لأبى: «إن الله أمرنى أن أقرأ عليك: لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب قال: وسمانى؟ قال: نعم». فبكى.

من التصنيف بما لم يسبق إليه أكثر.

والمراد بهذا ألا يكون هناك مصنف يغنى عن مصنفه فى جميع أساليبه، فإن أغنى عن بعضها فليصنف من جنسه ما يزيد زيادات يحتفل بها، مع ضم ما فاته من الأساليب. وليكن تصنيفه فيما يعم الانتفاع به، ويكثر الاحتياج إليه، وليعتن بعلم المذهب، فإنه من أعظم الأنواع نفعاً، وبه يتسلط المتمكن على المعظم من باقى العلوم.

ومن آدابه وآداب تعليمه

اعلم أن التعليم هو الأصل الذى به قوام الدين، وبه يؤمن إحقاق العلم، فهو من أهم أمور الدين، وأعظم العبادات، وأكد فروض الكفايات.

قال الله - تعالى - : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وقال - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا...﴾ الآية [البقرة: ١٥٩]. وفى الصحيح من طرق: أن النبى ﷺ قال: «لَيُبْلَغُ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبُ»^(١)، والأحاديث بمعناه كثيرة، والإجماع منعقد عليه.

ويجب على المعلم أن يقصد بتعليمه وجه الله تعالى لما سبق، وألا يجعله وسيلة إلى غرض دنيوى، فيستحضر المعلم فى ذهنه كون التعليم أكد العبادات؛ لكون ذلك حاثاً له على تصحيح النية، ومحرضاً له على صيانتها من مكدراتها ومن مكروهاتها؛

(١) ورد ذلك عن جماعة من الصحابة منهم أبو بكرة وأبو شريح الخزاعى.

فأما حديث أبى بكرة وأخرجه البخارى (٢١٣/١): كتاب العلم: باب قول النبى ﷺ «رب مبلغ أوعى من سامع» (٦٧) وأطرافه فى (١٠٥ و ١٧٤١ و ٣١٩٧ و ٤٤٠٧ و ٤٦٦٢ و ٥٥٥٠ و ٧٠٧٨ و ٧٤٤٧) ومسلم (١٣٠٥/٣): كتاب القسامة: باب تغليظ تحريم الدماء، (٢٩ - ٣١ / ١٦٧٩) عنه مرفوعاً: «إن الزمان قد استدار كهيته يوم خلق الله السموات والأرض...» الحديث.

وفيه «فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا، ليلبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه».

وأما حديث أبى شريح الخزاعى فأخرجه البخارى (٢٦٧/١): كتاب العلم: باب ليلبلغ العلم الشاهد الغائب، (١٠٤) (وطرفاه فى (١٨٣٢ و ٤٢٩٥)، ومسلم (٩٨٧/٢): كتاب الحج: باب تحريم مكة وصيدها (٤٤٦ - ١٣٥٤) عنه مرفوعاً إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس...» الحديث.

وفيه «ثم عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس، وليلبلغ الشاهد الغائب».

مخافة فوات هذا الفضل العظيم، والخير الجسيم.

قالوا: وينبغي ألا يمتنع من تعليم أحد لكونه غير صحيح النية، فإنه يرجى له حسن النية، وربما عسر في كثير من المبتدئين بالاشتغال تصحيح النية لضعف نفوسهم، وقلة أنسهم بموجبات تصحيحها النية، فالامتناع من تعليمهم يؤدي إلى تفويت كثير من العلم مع أنه يرجى ببركة العلم تصحيحها إذا أنس بالعلم. وقد قالوا: طلبنا العلم لغير الله فأبى أن يكون إلا لله، معناه: كانت عاقبته أن صار لله، وينبغي أن يؤدب المتعلم على التدريج بالآداب السنية، والشيم المرضية، ورياضة نفسه بالآداب والدقائق الخفية، ويعوده الصيانة في جميع أموره الكامنة والجلية.

فأول ذلك: أن يحرضه بأقواله وأحواله^(١) المتكررات على الإخلاص والصدق وحسن النيات، ومراقبة الله - تعالى - في جميع اللحظات، وأن يكون دائما على ذلك حتى الممات، ويعرفه أن بذلك تنفتح عليه أبواب المعارف، وينشرح صدره وتنفجر من قلبه ينابيع الحكم واللطف، ويبارك له في حاله وعلمه، ويوفق للإصابة في قوله وفعله وحكمه، ويزهده في الدنيا، ويصرفه عن التعلق بها، والركون إليها، والاغترار بها، ويذكره أنها فانية، والآخرة آتية باقية، والتأهب للباقي، والإعراض عن الفاني هو طريق الحازمين، [ودأب عباد الله]^(٢) الصالحين.

وينبغي أن يرغب في العلم ويذكره بفضائله وفضائل العلماء، وأنهم ورثة الأنبياء، صلوات الله وسلامه عليهم، ولا رتبة في الوجوه أعلى من هذه.

وينبغي أن يحنو عليه ويعتنى بمصالحه كاعتناؤه بمصالح نفسه وولده، ويجريه مجرى ولده في الشفقة عليه، والاهتمام بمصالحه، والصبر على جفائه وسوء أدبه، ويعذره في سوء أدب، وجفوة تعرض منه في بعض الأحيان، فإن الإنسان معرض للنقائص.

وينبغي أن يحب له ما يحب لنفسه من الخير، ويكره له ما يكرهه لنفسه من الشر؛ ففي الصحيحين: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ^(٣)». وعن

(١) في أ: أفعاله.

(٢) في أ: وآداب وعباده.

(٣) أخرجه البخاري (٧٣/١): كتاب «الإيمان»: باب «من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب =

ابن عباس - رضى الله عنهما - قال: أكرم الناس على، جليسى الذى يتخطى الناس، حتى يجلس إلى، لو استطعت ألا يقع الذباب على وجهه لفعلت^(١) وفى رواية: إن الذباب يقع عليه فيؤذني.

وينبغي أن يكون سمحا يبذل ما حصله من العلم سهلا بإلقائه إلى مبتغيه، متلطفا فى إفادته طالبه، مع رفق ونصيحة وإرشاد إلى المهمات، وتحريض على حفظ ما يبذله لهم من الفوائد النفيسات، ولا يدخر عنهم من أنواع العلم شيئا يحتاجون إليه إذا كان الطالب أهلا لذلك، ولا يلقى إليه شيئا لم يتأهل له؛ لئلا يفسد عليه حاله، فلو سأله المتعلم عن ذلك لم يجبه، ويعرفه أن ذلك يضره ولا ينفعه، وأنه لم يمنعه ذلك شحا، بل شفقة ولطفًا.

وينبغي ألا يتعظم على المتعلمين، بل يلين لهم ويتواضع، فقد أمر بالتواضع لأحاديث الناس، قال الله - تعالى - : ﴿وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٨]، وعن عياض بن حمار - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَى أَنْ تَوَاضَعُوا»^(٢). رواه مسلم، وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ»^(٣). رواه مسلم. فهذا فى التواضع لمطلق الناس، فكيف بهؤلاء الذين

= نفسه» رقم (١٣)، ومسلم (٢٣٩/١ - الأبي): كتاب «الإيمان» باب «الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير» رقم (٤٥/٧١) والترمذى (٦٦٧/٤): كتاب «صفة القيامة»: باب (٥٩) رقم (٢٥١٥)، والنسائى (١١٥/٨): كتاب «الإيمان وشرائعه»: باب «علامة الإيمان» رقم (٥٠١٤)، و(١٢٥/٨): كتاب «الإيمان وشرائعه»: باب «علامة المؤمن» رقم (٥٠٣٩).

(١) أخرجه البيهقى شعب الإيمان (٨٦/٧).
(٢) أخرجه مسلم (٢١٩٨/٤ - ٢١٩٩) كتاب الجنة وصفة نعيمها حديث (٢٨٦٥/٦٤)، والبخارى فى «الأدب المفرد» رقم (٤٢٦) وأبو داود (٢٧٢/٤) كتاب الأدب: باب فى التواضع حديث (٤٨٩٥).

من طريق يزيد بن عبد الله بن عياض بن حمار به.

(٣) أخرجه مسلم (٢٠٠١/٤) فى البر والصلة، باب استحباب العفو والتواضع (٢٥٨٨/٦٩) والدارمى (٣٩٦/١) فى الزكاة، باب فضل الصدقة، وابن خزيمة (٩٧/٤) برقم (٢٤٣٨) وأبو يعلى (٦٤٥٨) وابن عبد البر فى جامع بيان العلم وفضله (٥٦٣/١) برقم (٩٤٦) والبيهقى (١٧٨/٤، ٢٣٥/١٠) والبغوى فى شرح السنة (٣٩٩/٣) برقم (١٦٢٧) من طريق إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة مرفوعًا به.

هم كأولاده مع ما هم عليه من الملازمة لطلب العلم، ومع ما لهم عليه من حق الصحبة، وترددهم إليه، واعتمادهم عليه؟ وفى الحديث عن النبى ﷺ «لَيْتُوا لِمَنْ تَعْلَمُونَ وَلِمَنْ تَتَعْلَمُونَ مِنْهُ»^(١). وعن الفضيل بن عياض - رحمه الله - : إن الله -

= وأخرجه الترمذى (٣٣٠/٤) فى البر والصلة، باب ما جاء فى التواضع (٢٠٢٩)، وأحمد (٢/٢٣٥، ٣٨٦، ٤٣٨) والبغوى فى شرح السنة (١٦٢٧) من طرق عن العلاء ابن عبد الرحمن به.

وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.
وأخرجه مالك (٢/١٠٠) فى الصدقة، باب ما جاء فى التعفف عن المسألة (١٢) عن العلاء بن عبد الرحمن أنه سمعه يقول: ما نقصت... فذكره.
وقال مالك: لا أدري أرفع هذا الحديث عن النبى ﷺ أم لا.
فتعقبه ابن عبد البر فقال: مثله لا يكون رأياً، وأسنده عنه جماعة، وهو محفوظ مسند. ويشهد له حديث أبى كبشة الأنمارى رواه الترمذى (٤/٤٨٧) فى الزهد، باب ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفر (٢٣٢٥) وأحمد (٤/٢٣١).
وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

كما يشهد له حديث عبد الرحمن بن عوف أخرجه أحمد (١/١٩٣) وأبو يعلى (٨٤٩) عن عمر بن أبى سلمة عن أبيه عن أهل فلسطين قال سمعت عبد الرحمن بن عوف يقول: قال رسول الله ﷺ: ثلاث والذى نفس محمد بيده إن كنت لحالفا عليهن: لا ينقص مال من صدقة فتصدقوا... فذكره بنحوه وفيه زيادة.

وأخرجه البزار (٩٢٩ - كشف الأستار) عن يونس بن خباب عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن النبى ﷺ.

ذكره الهيثمى فى المجمع (٣/١٠٨) وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، وفيه رجل لم يسم، وله عند البزار طريق عن أبى سلمة عن أبيه، وقال البزار: هذه أصح، والله أعلم.

ويشهد له حديث أم سلمة رواه الطبرانى فى الصغير (١/٥٤) وفى الأوسط كما فى المجمع (٣/١٠٨) عن زكريا بن دويد بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندى حدثنا سفيان الثورى عن منصور عن يونس بن خباب عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أم سلمة رفعتة «ما نقص مال من صدقة... فذكره بنحو حديث عبد الرحمن بن عوف.
وقال الطبرانى فى الصغير، لم يروه عن الثورى إلا قاسم بن بريد الجرمى، وزكريا بن دويدار الأشعثى.

وقال الهيثمى: فيه زكريا بن دويد وهو ضعيف جداً.
كما يشهد له حديث ابن عباس رواه الطبرانى فى الكبير (٥/١٢) وقال الهيثمى (٣/١١٣): فيه من لم أعرفه.

(١) أخرجه الخطيب فى الفقيه والمتفقه (٢/١١٣).

وذكره الزبيدى فى إتحاف السادة (٨/٢٧).

عز وجل - يحب العالم المتواضع، ويبغض العالم الجبار، ومن تواضع لله - تعالى - ورثه الحكمة.

وينبغي أن يكون حريصا على تعليمهم، مهتما به مؤثرا له على حوائج نفسه ومصالحه ما لم تكن ضرورة، ويرحب بهم عند إقبالهم إليه، لحديث أبي سعيد السابق، ويظهر لهم البشر وطلاقة الوجه، ويحسن إليهم بعلمه وماله وجاهه بحسب التيسير، ولا يخاطب الفضل منهم باسمه بل بكنته ونحوها؛ ففي الحديث عن عائشة - رضى الله عنها - : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْنَى أَصْحَابَهُ إِكْرَامًا لَهُمْ وَتَسْنِيَةً لِأُمُورِهِمْ».

وينبغي أن يتفقدهم، ويسأل عمن غاب منهم.

وينبغي أن يكون باذلا وسعه في تفهيمهم، وتقريب الفائدة إلى أذهانهم، حريصا على هدايتهم، ويفهم كل واحد بحسب فهمه وحفظه فلا يعطيه ما لا يحتمله، ولا يقصر به عما يحتمله بلا مشقة، ويخاطب كل واحد على قدر درجته، وبحسب فهمه وهمة، فيكتفى بالإشارة لمن يفهمها فهما محققا، ويوضح العبارة لغيره، ويكررها لمن لا يحفظها إلا بتكرار، ويذكر الأحكام موضحة بالأمثلة من غير دليل لمن لا ينحفظ له الدليل، فإن جهل دليل بعضها ذكره له، ويذكر الدلائل لمحتملها، ويذكر: هذا ما بينى، على هذه المسألة وما يشبهها، وحكمه حكمها وما يقاربها، وهو مخالف لها، ويذكر الفرق بينهما، ويذكر ما يرد عليها وجوابه إن أمكنه. ويبين الدليل الضعيف؛ لئلا يغتر به فيقول: استدلووا بكذا، وهو ضعيف لكذا، ويبين الدليل المعتمد ليعتمد، ويبين له ما يتعلق بها من الأصول والأمثال والأشعار واللغات، وينبههم على غلط من غلط فيها من المصنفين، فيقول مثلا: هذا هو الصواب، وأما ما ذكره فلان فغلط أو فضيع، قاصدا النصيحة؛ لئلا يغتر به، لا لتقص للمصنف. ويبين له على التدريج قواعد المذهب التي لا تنخرم غالبا، كقولنا: إذا اجتمع سبب ومباشرة قدمنا المباشرة، وإذا اجتمع أصل وظاهر ففي المسألة - غالبا - قولان، وإذا اجتمع قولان: قديم وجديد فالعمل - غالبا - بالجديد إلا في مسائل معدودة، سنذكرها قريبا - إن شاء الله تعالى - وأن من قبض شيئا لغرضه، لا يقبل قوله في الرد إلى المالك، ومن قبضه لغرض المالك قبل قوله في الرد إلى المالك لا إلى غيره، وأن الحدود تسقط بالشبهة، وأن الأمين إذا فرط

ضمن، وأن العدالة والكفاية شرط في الولايات، وأن فرض الكفاية إذا فعله من يحصل به المطلوب سقط الحرج عن الباقيين وإلا أثموا كلهم بالشرط الذي قدمناه، وأن من ملك إنشاء عقد ملك الإقرار به، وأن النكاح والنسب مبنيان على الاحتياط، وأن الرخص لا تباح بالمعاصي، وأن الاعتبار في الأيمان بالله أو العتاق أو الطلاق أو غيرها بنية الحالف إلا أن يكون المستحلف قاضيا فاستحلفها لله تعالى، لدعوى اقتضته، فإن الاعتبار بنية القاضي أو نائبه إن كان الحالف يوافقه في الاعتقاد، فإن خالفه كحنفى استحلف شافعيًا في شفعة الجوار ففيمن تعتبر نيته؛ وجهان. وأن اليمين التي يستحلف بها القاضي لا تكون إلا بالله - تعالى - وصفاته، وأن الضمان يجب في مال المتلف بغير حق، سواء كان مكلفًا أو غيره، بشرط كونه من أهل الضمان في حق المتلف عليه.

فقولنا: من أهل الضمان، احتراز من إتلاف المسلم مال حربى^(١) ونفسه وعكسه. وقولنا: في حقه، احتراز من إتلاف العبد مال سيده إلا أن يكون المتلف قاتلاً خطأ أو شبه عمد، فإن الدية على عاقلته، وأن السيد لا يثبت له مال في ذمة عبده ابتداء، وفي ثبوته دواما وجهان. وأن أصل المائعات الطهارة إلا الخمر وكل نبيذ مسكر. وأن الحيوان على الطهارة إلا الكلب والخنزير وفرع أحدهما. ويبين له جملا مما يحتاج إليه وينضبط له من أصول الفقه^(٢)، وترتيب الأدلة من

(١) في أ: وحري.

(٢) أقول: اعلم أن أصول الفقه جعل لقبًا لهذا الفن بعد نقله عن مركب إضافي وفيه إشعار بابتناء الفقه في الدين عليه فإن اللقب علم يشعر بمدح أو ذم وهو هنا للمدح. والفرق بين اللقبى والإضافي من وجهين:

(٣) أحدهما: أن اللقبى هو العلم والإضافي موصل إلى العلم.

الثاني: أن اللقبى لابد فيه من ثلاثة أشياء معرفة الدلائل وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد أما الإضافي فهو الدلائل خاصة ولفظ أصول الفقه مركب على المعنى الإضافي دون اللقبى لأن جزأه لا يدل على جزء معناه. وهو بالمعنى الإضافي يتركب من جزئين أصول ولها معنيان معنى في اللغة ومعنى في الاصطلاح أما معناه اللغوى فهو ما يبنى عليه غيره قاله أبو الحسين البصرى في شرح العمدة أو المحتاج إليه قاله الإمام في المحصول والمتخب وتبعه صاحب التحصيل أو ما يستند تحقيق الشيء إليه قاله الأمدى في الأحكام أو ما منه الشيء قاله صاحب الحاصل، أو منشأ الشيء وأقرب هذه الحدود هو الأول والأخير. وأما في الاصطلاح فله أربعة معان:

أحدها: الدليل كقولهم أصل المسألة الكتاب والسنة أى دليلها منه أيضًا أصول الفقه أى =

الكتاب والسنة والإجماع والقياس، واستصحاب الحال عند من يقول به، وبين له أنواع الأقيسة ودرجاتها وكيفية استثمار الأدلة، وبين حد الأمر^(١) والنهي^(٢)،

= أدلته.

الثاني: الرجحان كقولهم الأصل في الكلام الحقيقة أى الراجح.

الثالث: القاعدة المستمدة كقولهم إباحة الميتة للمضطر على خلاف الأصل.

الرابع: الصورة المقيس عليها على اختلاف مذكور في القياس. وأما الفقه في اللغة هو فهم غرض المتكلم قاله الإمام في المحصول والمنتخب وقيل هو: فهم الأشياء الدقيقة فلا يقال: فقهت أن السماء فوقنا قاله الشيخ أبو إسحاق في شرح اللمع وقال الأمدى هو الفهم وهذا هو الصواب فقد قال الجوهري: الفقه الفهم وفي الاصطلاح هو: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية.

وأما المعنى اللقبى فهو: معرفة دلائل الفقه إجمالاً وكيفية الاستفادة منها وحال الاستفادة. ينظر: شرح العضد (١/١٨/٢٩)، حاشية سعد الدين التفتازانى (١/١٨/٢٩)، نهاية السؤل (١/١٣)، مفتاح السعادة (٢/١٨٣).

(١) وهو القول الدال على طلب الفعل على جهة الاستعلاء وصيغته أفعّل وهى مستعملة فى اللغة

فى ستة عشر موضعاً، أحدها الأمر: كقوله تعالى: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾.

الثانى: الإذن كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾.

الثالث: الإرشاد كقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾.

الرابع: التأديب كقوله عليه السلام «كلّ مما يليك».

الخامس: التهديد كقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾.

السادس: التسوية كقوله تعالى: ﴿اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾.

السابع: الإهانة كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾.

الثامن: الاحتقار كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾.

التاسع: الامتنان: كقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾.

العاشر: الإكرام كقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمَنِينَ﴾.

الحادى عشر: الدعاء كقوله تعالى: ﴿اغْفِرْ لَنَا﴾.

الثانى عشر: التعجيز كقوله تعالى: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾.

الثالث عشر: التكوين كقوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾.

الرابع عشر: التمنى كقول امرئ القيس: أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي.

الخامس عشر: الإنذار كقوله تعالى: ﴿فَإِذْ نَادَى بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ ورده بعضهم إلى

التهديد.

السادس عشر: الخبر «إذا لم تستح فاصنع ما شئت». أى صنعت ما شئت.

ينظر شرح الأسنوى (٢/٣)، شرح البدخشى (٢/٣)، ومفتاح الوصول فى علم الأصول للشرىف التلمسانى ص (٣٠/٣١)، المنحول من تعليقات الأصول للغزالى ص (١٠٥)، ومفتاح السعادة (٢/٢٩٠، ٢٩٢).

(٢) هو القول الدال على طلب الامتناع من الفعل على جهة الاستعلاء وصيغته: لا تفعل. وقد =

والعموم^(١) والخصوص^(٢)، والمجمل والمبين، والناسخ^(٣) والمنسوخ، وأن

= استعملت في اللغة في سبعة معان ذكرها الغزالي والآمدى وغيرهما.
أحدها: التحريم كقوله تعالى ﴿ولا تقتلوا النفس﴾.
الثاني: الكراهة كقوله ﷺ «لا يمسكن أحدكم ذكره يمينه وهو يبول».
الثالث: الدعاء كقوله تعالى: ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا﴾.
الرابع: الإرشاد كقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء﴾.
الخامس: التحقير كقوله تعالى: ﴿ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا﴾.

السادس: بيان العاقبة كقوله تعالى: ﴿ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون﴾،
السابع: اليأس كقوله تعالى: ﴿لا تعتذروا اليوم﴾، وهي حقيقة في النهي إجماعاً ومجاز
في غيره كالأمر حقيقة في الأمر إجماعاً مجاز في غيره. فلذلك لا تخرج عن معنى
النهي إجماعاً إلا لقرينة.

ينظر: شرح الأسنوى (٥٣/٢)، المنخول ص (١٢٦)، ومفتاح السعادة (٢/٢٩٢).
(١) عرفه أبو الحسين البصري في (المعتمد) بقوله: «هو اللفظ المستغرق لما يصلح له» وزاد
الإمام الرازي على هذا التعريف في «المحصول»: «... بوضع واحد» وعليه جرى
البيضاوي في «منهاجه». وعرفه إمام الحرمين الجويني في «الورقات» بقوله: «العام: ما عمَّ
شيئين فصاعداً».

وإلى ذلك أيضاً ذهب الإمام الغزالي؛ حيث عرفه بأنه: «اللفظ الواحد الدال من جهة
واحدة على شيئين فصاعداً».

ويرى سيف الدين الآمدى أن العام هو: «اللفظ الواحد الدال على قسمين فصاعداً مطلقاً
معاً».

واختار ابن الحاجب أن العام: «ما دلَّ على مسميات باعتبار أمر اشتركت فيه مطلقاً
ضربة».

ويرى أبو بكر الجصاص من الحنفية أن العام: «ما ينتظم جمعاً من الأسماء أو المعاني».
وعرفه الإمام فخر الدين البزدوى بأنه: «كل لفظ ينتظم جمعاً من الأسماء لفظاً أو
معنى».

ويرى الإمام النسفي أنه: «ما يتناول أفراداً متفقة الحدود؛ على سبيل الشمول».
ينظر: البرهان لإمام الحرمين: (٣١٨/١)، والبحر المحيط للزركشي: (٥/٣)،
والإحكام في أصول الأحكام للآمدى: (١٨٥/٢)، وسلاسل الذهب للزركشي
(ص ٢١٩)، والتمهيد للأسنوى (ص ٢٩٧)، ونهاية السؤل: (٣١٢/٢)، وزوائد
الأصول (ص ٢٤٨)، ومنهاج العقول البدخشي: (٧٥/٢).

(٢) عرف الإمام أبو الحسين الخاص: بأنه إخراج بعض ما يتناوله الخطاب عنه. وذهب سيف
الدين الآمدى إلى أن المراد باللفظ الموضوع للعموم حقيقة إنما هو الخصوص وذلك على
مذهب أرباب العموم.

أما على مذهب أرباب الاشتراك، فهو المراد باللفظ الصالح للعموم والخصوص. ويرى
أكثر الشافعية أن الخاص: هو قصر العام على بعض مسمياته مطلقاً. وذهبت الحنفية إلى أنه =

صيغة^(١) الأمر على وجوه، وأنه عند تجرده يُحمل على الوجوب عند جماهير الفقهاء، وأن اللفظ يُحمل على عموميه وحقيقته، حتى يرد له دليل تخصيص ومجاز. وأن أقسام الحكم الشرعي خمسة: الوجوب، والتدب، والتحريم. والكراهة، والإباحة. وينقسم باعتبار آخر إلى صحيح وفاسد، فالواجب ما يذم تاركه شرعا على بعض الوجوه، احترازا من الواجب الموسع والمخير. وقيل: ما يستحق العقاب تاركه، فهذان أصح ما قيل فيه. والمندوب ما رجح فعله شرعا، وجاز تركه. والمحرم ما يذم فاعله شرعا. والمكروه ما نهى عنه الشرع نهيا غير جازم. والمباح ما جاء الشرع بأنه لا فرق بين فعله وتركه في حق المكلف. والصحيح من العقود ما ترتب أثره عليه، ومن العبادات ما أسقط القضاء، والباطل والفساد خلاف الصحيح. ويبين له جملا من أسماء المشهورين من الصحابة - رضى الله عن جميعهم - فمن بعدهم من العلماء الأخيار، وأنسابهم وكناتهم، وأعصارهم، وطرف حكاياتهم ونواديرهم، وضبط المشكل من أنسابهم وصفاتهم، وتمييز المشتبه من ذلك، وجملا

= قصر العام على بعض مسمياته بكلام مستقل موصول.
ينظر: البحر المحيط للزركشى: (٣/٢٤٠)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدى (٢/٢٥٨)، وسلاسل الذهب للزركشى (ص ٢١٩)، والتمهيد للأستوى (ص ٣٦٨)، ونهاية السؤل (٢/٣٧٤)، وزوائد الأصول (ص ٢٤٨)، ومنهاج العقول للبدخشي: (٢/١٠٤).
(٣) النسخ يطلق في اللغة كما في الصحاح والقاموس واللسان، بمعنى الإزالة.
يقال: نسخت الشمس الظل، أى أزالته. ونسخت الريح الآثار، أى أزلتها، ومنه تناسخ القرون والأزمنة؛ والإزالة هى الإعدام.
وقد يطلق النسخ بمعنى نقل الشيء، وتحويله من حالة إلى أخرى مع بقاءه فى نفسه.
وفى الاصطلاح:

عرفه إمام الحرمين الجوينى بأنه: اللفظ الدال على انتفاء شرط دوام الحكم الأول.
وعرفه حجة الإسلام الغزالي بـ «الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً به مع تراخيه عنه».
وعرفه ابن الحاجب بأنه: «رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر».
والنسخ فى نظر الفقهاء هنا النص الدال على انتهاء أمد الحكم الشرعى مع التأخير عن مواده.

ينظر: البرهان لإمام الحرمين (٢/١٢٩٣)، البحر المحيط للزركشى (٤/٦٣)، والإحكام فى أصول الأحكام (٣/٩٥)، والتحصيل من المحصول للآرموى (٢/٧)، المنحول للغزالي (ص ٢٨٨)، المستصفى ١/١٠٧، حاشية البناني ٢/٧٤، والإبهاج لابن السبكي ٢/٢٢٦، والآيات البينات لابن قاسم العبادى (٣/١٢٩).

(١) فى أ: تبعة.

من الألفاظ اللغوية والعرفية المتكررة في الفقه، ضابطا لمشكلها وخفى معانيها، فيقول: هي مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة، مخففة أو مشددة مهموزة أو لا، عربية، أو عجمية، أو معربة، وهي التي أصلها عجمي وتكلمت بها العرب، مصروفة أو غيرها، مشتقة أم لا، مشتركة أم لا، مترادفة أم لا، وأن المهموز والمشدّد يخففان أم لا، وأن فيها لغة أخرى أم لا.

ويبين ما ينضبط من قواعد التصريف، كقولنا^(١): ما كان على فعل بفتح الفاء وكسر العين فمضارعه: يفعل - بفتح العين - إلا أحرفا جاء فيهن الفتح والكسر من الصحيح والمعتل، فالصحيح دون عشرة أحرف، كنعم وبش وحسب، والمعتل: ك[وتر ووبق]^(٢) وورم وورى الزند، وغيرهن.

وأن ما كان من الأسماء والأفعال على فعل - بكسر العين - جاز فيه أيضا إسكانها مع فتح الفاء وكسرها، فإن كان الثانى أو الثالث حرف حلق جاز فيه وجه رابع فعل بكسر الفاء والعين.

وإذا وقعت مسألة غريبة لطيفة، أو مما يسأل [عنها فى المعاياة]^(٣)، نبه عليها، وعرفه حالها فى كل ذلك، ويكون تعليمه إياهم كل ذلك تدريجا شيئا فشيئا، لتجتمع^(٤) لهم مع طول الزمان جمل كثيرات.

وينبغى أن يحرضهم على الاشتغال فى كل وقت، ويطالبهم فى أوقات بإعادة محفوظاتهم، ويسألهم عما ذكره لهم من المهمات، فمن وجده حافظا مراعىا له أكرمه وأثنى عليه، وأشاع ذلك، ما لم يخف فساد حاله بإعجاب ونحوه، ومن وجده مقصرا عنفه إلا أن يخاف تنفيره، ويعيده له حتى يحفظه حفظا راسخا، وينصفهم فى البحث فيعترف بفائدة يقولها بعضهم وإن كان صغيرا، ولا يحسد أحدا منهم لكثرة تحصيله، فالحسد حرام للأجانب، وهنا^(٥) أشد، فإنه بمنزلة الوالد، وفضيلته يعود إلى معلمه منها نصيب وافر، فإنه مربيه، وله فى تعليمه وتخريجه فى الآخرة الثواب

(١) فى أ: كقوله.

(٢) فى أ: ورث ووثق.

(٣) فى أ: عنه فى المعاينة.

(٤) فى أ: فيجتمع.

(٥) فى أ: وهذا.

الجزيل، وفي الدنيا الدعاء المستمر والثناء الجميل.

وينبغي أن يقدم في تعليمهم إذا ازدحموا الأسبق فالأسبق؛ لا يقدمه في أكثر من درس إلا برضا الباقيين، وإذا ذكر لهم درسا تحرى تفهيمهم بأيسر الطرق، ويذكره مترسلا مبينا واضحا، ويكرر ما يشكل من معانيه وألفاظه، إلا إذا وثق بأن جميع الحاضرين يفهمون بدون ذلك، وإذا لم يصل^(١) البيان إلا بالتصريح بعبارة يستحي في العادة من ذكرها فليذكرها بصريح اسمها، ولا يمنعه الحياء ومراعاة الآداب من ذلك، فإن إيضاها أهم من ذلك. وإنما تستحب الكناية في مثل هذا إذا علم بها المقصود علما جليا، وعلى هذا التفصيل يحمل ما ورد في الأحاديث من التصريح في وقت، والكناية في وقت، ويؤخر ما ينبغي تأخير، ويقدم ما ينبغي تقديمه، ويقف في موضع الوقف، ويصل في موضع الوصل.

وإذا وصل موضع^(٢) الدرس صلى ركعتين، فإن كان مسجدا تأكد الحث على الصلاة، ويقعد مستقبلا القبلة على طهارة، متربعا إن شاء، وإن شاء محتبيا، وغير ذلك، ويجلس بوقار، وثيابه نظيفة بيض، ولا يعتنى بفاخر الثياب، ولا يقتصر على خلق ينسب صاحبه إلى قلة المروءة، ويحسن خلقه مع جلسائه، ويوقر فاضلهم بعلم أو سن أو شرف أو صلاح ونحو ذلك، ويتلطف بالباقيين، ويرفع مجلس الفضلاء، ويكرمهم بالقيام لهم على سبيل الاحترام، وقد ينكر القيام من لا تحقيق عنده، وقد جمعت جزءا فيه الترخيص فيه ودلائله، والجواب عما يوهم كراهته.

وينبغي أن يصون يديه^(٣) عن العبث، وعينه عن تفريق النظر بلا حاجة، ويلتفت إلى الحاضرين التفاتا قصدا بحسب الحاجة للخطاب، ويجلس في موضع يبرز فيه وجهه لكلهم، ويقدم على الدرس تلاوة ما تيسر من القرآن، ثم ييسمل، ويحمد الله تعالى، ويصلي ويسلم على النبي ﷺ وعلى آله ثم يدعو للعلماء الماضين و^(٤) مشايخه، ووالديه، والحاضرين، وسائر المسلمين، ويقول: حسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، اللهم إني أعوذ بك من أن أضلّ

(١) في أ: يكمل.

(٢) في أ: مجلس.

(٣) في أ: بدنه.

(٤) في ط: من.

أو أَضَلَّ أو أزلَّ أو أَظْلَمَ أو أَظْلَمَ أو أَجْهَلَ أو يُجْهَلُ على . فإن ذكر دروسا قدم أهمها، فيقدم التفسير، ثم الحديث، ثم الأصول، ثم المذهب، ثم الخلاف، ثم الجدل . ولا يذكر الدرس وبه ما يزعجه كمرض، أو جوع، أو مدافعة الحدث، أو شدة فرح وغم ولا يطول مجلسه تطويلا يملهم أو يمنعه فهم بعض الدرس أو ضبطه؛ لأن المقصود إفادتهم وضبطهم، فإذا صاروا إلى هذه الحالة فاتته المقصود . وليكن مجلسه واسعا ولا يرفع صوته زيادة على الحاجة، ولا يخفضه خفضا يمنع بعضهم كمال فهمه، ويصون مجلسه من اللغظ، والحاضرين عن سوء الأدب في المباحثة، وإذا ظهر من أحدهم شيء من مبادئ ذلك تلطف في دفعه قبل انتشاره، ويذكرهم أن اجتماعنا ينبغي أن يكون لله تعالى، فلا يليق بنا المنافسة والمشاحنة، بل شأنا الرفق والصفاء، واستفادة بعضنا من بعض، واجتماع قلوبنا على ظهور الحق، وحصول الفائدة .

وإذا سأل سائل عن أعجوبة فلا يسخرون منه، وإذا سئل عن شيء لا يعرفه، أو عرض في الدرس ما لا يعرفه، فليقل: لا أعرفه أو لا أتحققه، ولا يستنكف عن ذلك، فمن علم العالم أن يقول فيما لا يعلم: لا أعلم، أو الله أعلم، فقد قال ابن مسعود - رضى الله عنه - : يأبى الناس، من علم شيئا فليقل به، ومن لم يعلم فليقل: الله أعلم، فإن من العلم أن يقول لما لا يعلم: الله أعلم، قال الله تعالى لنبىه ﷺ: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ تَجَرٍ وَوَأَنَا أَنَا مِنَ التَّكْلِيفِينَ﴾^(١) [ص: ٨٦]، رواه البخارى، وقال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : نهينا عن التكلف^(٢) . رواه البخارى وقالوا: ينبغي للعالم أن يورث أصحابه لا أدري . معناه: يكثر منها، وليعلم أن معتقد المحققين أن قول العالم: لا أدري لا يضع منزلته، بل هو دليل على عظم محله، وتقواه، وكمال معرفته؛ لأن المتمكن لا يضره عدم معرفته مسائل معدودة، بل يستدل بقوله: لا أدري على تقواه، وأنه لا يجازف في فتواه، وإنما يمتنع من: لا

(١) أخرجه أحمد، (٤٣١)، والحميدى (١١٦)، والبخارى (٥١٠/٩): كتاب التفسير: باب قوله: «وما أنا من المتكلفين»، (٤٨٠٩) ومسلم (٢١٥٥/٤): كتاب صفات المنافقين، باب الدخان، (٣٩، ٤٠ - ٢٧٩٨) والترمذى (٣٧٩/٥): كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الدخان، (٣٢٥٤)، وابن حبان (٦٥٨٥)، والطبرانى فى الكبير (٩٠٤٦)، والبيهقى فى دلائل النبوة (٣٢٤/٢).

(٢) أخرجه البخارى (١٩٣/١٥): كتاب الاعتصام: باب ما يُكره من كثرة السؤال، (٧٢٩٣).

أدرى من قل علمه، وقصرت معرفته، وضعفت تقواه؛ لأنه يخاف لقصوره أن يسقط من أعين الحاضرين، وهو جهالة منه، فإنه بإقدامه على الجواب فيما لا يعلمه يبوء بالإثم العظيم، ولا يرفعه ذلك عما عرف له من القصور، بل يستدل به على قصوره؛ لأننا إذا رأينا المحققين يقولون في كثير من الأوقات: لا أدرى، وهذا القاصر لا يقولها أبداً علمنا أنهم يتورعون لعلمهم وتقواهم، وأنه يجازف لجهله، وقلة دينه، فوقع فيما فر منه، واتصف بما احترز منه، لفساد نيته وسوء طويته، وفي الصحيح عن رسول الله ﷺ: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِيسَ ثَوْبِي زُورٌ»^(١).

فصل: وينبغي للمعلم أن يطرح على أصحابه ما يراه من استفاد المسائل، ويختبر بذلك أفهامهم ويظهر فضل الفاضل^(٢)، ويثنى عليه بذلك، ترغيباً له وللباقين في الاشتغال والفكر في العلم، وليتدربوا بذلك ويعتادوه، ولا يعنف من غلط منهم في كل ذلك إلا أن يرى تعنيفه مصلحة له، وإذا فرغ من تعليمهم أو إلقاء درس عليهم أمرهم بإعادته، ليرسخ حفظهم له، فإن أشكل عليهم منه شيء ما، عاودوا الشيخ في إيضاحه.

فصل: ومن أهم ما يؤمر به ألا يتأذى ممن يقرأ عليه إذا قرأ على غيره، وهذه مصيبة يتلى بها جهلة المعلمين لغباوتهم، وفساد نيته، وهو من الدلائل الصريحة على عدم إرادتهم بالتعليم وجه الله تعالى الكريم، وقد قدمنا عن علي - رضي الله عنه - الإغلاظ في ذلك، والتأكيد في التحذير منه. وهذا إذا كان المعلم الآخر أهلاً، فإن كان فاسقاً أو مبتدعاً أو كثير الغلط ونحو ذلك، فليحذر من الاغترار به. وبالله التوفيق.

(١) أخرجه أحمد (٣٤٥/٦، ٣٤٦، ٣٥٣)، والحميدي (٣١٩)، والبخاري (٣٩٧/١٠): كتاب النكاح: باب المتشبع بما لم ينل، (٥٢١٩)، ومسلم (١٦٨١/٣): كتاب اللباس: باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره (١٢٧ - ٢١٣٠)، وأبو داود (٢٩٩/٤): كتاب الأدب: باب في المتشبع بما لم يعط، (٤٩٩٧)، والنسائي في الكبرى (٢٩٢/٥): كتاب عشرة النساء، باب المتشعبة بغير ما أعطيت، (٨٩٢١، ٨٩٢٢)، والطبراني في الكبير (٣٢٢/٢٤ - ٣٢٨) وابن حبان (٥٧٣٨، ٥٧٣٩)، والبيهقي في السنن (٣٠٧/٧)، وفي الآداب (٥٢٢)، وله شاهد من حديث عائشة أخرجه أحمد (١٦٧/٦)، ومسلم (١٢٦ - ٢١٢٩) والنسائي في الكبرى (٨٩٢٠).

(٢) في أ: الفضائل.

باب: آداب المتعلم

أما آدابه فى نفسه ودرسه فكآداب المعلم . وقد أوضحناها .
وينبغى أن يطهر قلبه من الأدناس ليصلح بقبول العلم وحفظه واستثماره ، ففى
الصحيحين عن رسول الله ﷺ : « إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ
كُلُّهُ ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ »^(١) .
وقالوا : تطيب القلب للعلم كتطيب الأرض للزراعة وينبغى أن يقطع العلائق
الشاغلة عن كمال الاجتهاد فى التحصيل ، ويرضى باليسير من القوت ، ويصبر على
ضيق العيش .

قال الشافعى - رحمه الله تعالى - : لا يطلب أحد هذا العلم بالملك وعز النفس
فيفلح ، ولكن من طلبه بذل النفس ، وضيق العيش ، وخدمة العلماء أفلح^(٢) . وقال -
أيضا - : لا يدرك العلم إلا بالصبر على الذل . وقال - أيضا^(٣) - : لا يصلح طلب
العلم إلا لمفلس ، فقيل : ولا الغنى المكفى ؟ فقال : ولا الغنى المكفى .
وقال مالك بن أنس - رحمه الله - : لا يبلغ أحد من هذا العلم ما يريد حتى يضر
به الفقر ، ويؤثره على كل شيء .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : يستعان على الفقه بجمع الهمم ، ويستعان على
حذف العلائق بأخذ اليسير عند الحاجة ولا يزد .

وقال إبراهيم الأجرى : من طلب العلم بالفاقة ورث الفهم . وقال الخطيب
البغدادى فى كتابه : الجامع لأدب الراوى والسماع : يستحب للطالب أن يكون عزبا
ما أمكنه ؛ لئلا يقطعه الاشتغال بحقوق الزوجة ، والاهتمام بالمعيشة ، عن إكمال
طلب العلم ، واحتج بحديث : « خيركم بعد المائتين خفيف الحاذ » ، وهو الذى لا أهل

(١) أخرجه البخارى (١٢٦/١) فى كتاب الإيمان باب فضل من استبرأ لدينه (٥٢) وفى (٤/٢٩٠) فى كتاب البيوع باب الحلال بين والحرام بين (٢٠٥١) .

ومسلم (١٢١٩/٣ - ١٢٢٠) فى كتاب المساقاة : باب أخذ الحلال وترك الشبهات (١٥٩٩/١٠٧) ، من حديث النعمان بن بشير رضى الله عنهما .

(٢) ينظر تهذيب الأسماء واللغات (٤٥/١) ، مناقب البيهقى (١٤١/٢) .

(٣) ينظر مناقب البيهقى (١٤١/٢) ، آداب الشافعى ومناقبه (١٣٤) .

له ولا ولد^(١). وعن إبراهيم بن أدهم^(٢) - رحمه الله - : من تعود أفخاذ النساء لم يفلح، يعنى: اشتغل بهن. وهذا فى غالب الناس لا الخواص. وعن سفيان الثورى: إذا تزوج الفقيه فقد ركب البحر، فإن ولد له فقد كسر به. وقال سفيان لرجل: تزوجت؟ فقال: لا، قال: ما تدرى ما أنت فيه من العافية. وعن بشر الحافى^(٣) - رحمه الله - : «من لم يحتج إلى النساء فليتيق الله ولا^(٤) يألف أفخاذهن».

قلت: هذا كله موافق لمذهبنا، فإن مذهبنا أن من لم يحتج إلى النكاح استحبه له تركه، وكذا إن احتاج وعجز عن مؤنته^(٥)، وفى الصحيحين عن أسامة بن زيد - رضى الله عنهما - عن النبى ﷺ قال: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً هِيَ أَضَرُّ عَلَى الرِّجَالِ

(١) أخرجه الخطيب فى «الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع» (١/ ص ١٠٢) رقم (٦١)، وأبو يعلى فى مسنده، كما فى المقاصد الحسنة (ص ٢٠٣): من حديث رواد بن الجراح عن سفيان الثورى عن منصور عن ربيع عن حذيفة مرفوعاً به وقال السخاوى: وعلمته رواد، ولذا قال الخليلى ضعفه الحفاظ فيه وخطئوه. اهـ. وفى معناه أحاديث كثيرة كلها واهية...».

(٢) إبراهيم بن أدهم بن منصور. التميمى البلخى أبو إسحاق: زاهد مشهور. كان أبوه من أهل الغنى فى بلخ، فتفقده ورحل إلى بغداد، وجال فى العراق والشام والحجاز. وأخذ عن كثير من علماء الأقطار الثلاثة. وكان يعيش من العمل بالحصاد وحفظ البساتين والحمل والطحن ويشترك مع الغزاة فى قتال الروم. وجاءه إلى المصيصة عبد لأبيه يحمل إليه عشرة آلاف درهم ويخبره أن أباه قد مات فى بلخ وخلف له مالاً عظيماً، فأعتق العبد ووهبه الدراهم ولم يعبأ بمال أبيه. وكان يلبس فى الشتاء فرواً لا قميص تحته ولا يتعمم فى الصيف ولا يخلد، يصوم فى السفر والإقامة، ويتنطق بالعربية الفصحى لا يلحن. وكان إذا حضر مجلس سفيان الثورى وهو يعظ أوجز سفيان فى كلامه مخافة أن يزل. أخباره كثيرة وفيها اضطراب واختلاف فى نسبته ومسكنه ومتوفاه. ولعل الراجح أنه مات سنة (١٦١ هـ) ودفن فى سوفن (حصن من بلاد الروم) كما فى تاريخ ابن عساكر. وفى المكتبة الظاهرية بدمشق (سيرة السلطان إبراهيم بن أدهم - قصة عامة).

ينظر الأعلام (٣١/١)، وتهذيب ابن عساكر (١٦٧/٢).

(٣) بشر بن الحارث بن على بن عبد الرحمن المروزي، أبو نصر، المعروف بالحافى: من كبار الصالحين. له فى الزهد والورع أخبار، وهو من ثقات رجال الحديث، من أهل «مرو» سكن بغداد وتوفى بها سنة (٢٢٧ هـ) قال المأمون: لم يبق فى هذه الكورة أحد يستحى منه غير هذا الشيخ بشر بن الحارث.

ينظر الأعلام (٥٤/٢)، وتاريخ بغداد (٦٧/٧ - ٨٠).

(٤) فى ط: لا.

(٥) فى أ: مؤنة.

مِنَ النِّسَاءِ^(١) وفى صحيح مسلم عن أبى سعيد الخدرى - رضى الله عنه - عن النبى ﷺ قال: «إِنَّ الدُّنْيَا حُلُوءٌ خَضِرَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ، فَاتَّقُوا الدُّنْيَا، وَاتَّقُوا النِّسَاءَ، فَإِنْ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَيْنَ إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ^(٢)».

وينبغى له أن يتواضع للعلم والمعلم، فتواضعه يناله، وقد أمرنا بالتواضع مطلقا، فهنا^(٣) أولى، وقد قالوا: العلم حرب للمتعالى، كالسيل حرب للمكان العالى، وينقاد لمعلمه، ويشاوره فى أموره، ويأتمر بأمره، كما ينقاد المريض لطبيب حاذق ناصح، وهذا أولى لتفاوت مرتبتهما، قالوا: ولا يأخذ العلم إلا ممن كملت أهليته، وظهرت ديانته، وتحققت معرفته، واشتهرت صيانه وسيادته؛ فقد قال ابن سيرين، ومالك، وخلائق من السلف: «هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم».

ولا يكفى فى أهلية التعليم أن يكون كثير العلم، بل ينبغى مع كثرة علمه بذلك الفن كونه له معرفة فى الجملة بغيره من الفنون الشرعية، فإنها مرتبطة، ويكون له درية ودين، وخلق جميل، وذهن صحيح، وإطلاع تام. وقالوا: لا تأخذ العلم ممن كان أخذه له من بطون الكتب من غير قراءة على شيوخ أو شيخ حاذق، فمن لم

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٠٦٠٨)، وأحمد (٢٠٠/٥، ٢١٠)، والبخارى (١٧٢/١٠): كتاب النكاح: باب ما يتقى من شؤم المرأة، (٥٠٩٦)، ومسلم (٢٠٩٧/٤) كتاب الذكر والدعاء: باب أكثر أهل الجنة الفقراء (٢٧٤٠/٩٧) (٩٨ - ٢٧٤١)، والترمذى (١٠٢/٥): كتاب الأدب: باب ما جاء فى تحذير فتنة النساء، (٢٧٨٠)، والنسائى فى الكبرى (٤٠٠/٥): كتاب عشرة النساء، باب ذكر الاختلاف على أبى رجاء فى هذا الحديث (٩٢٧٠)، وابن ماجه (١٣٢٥/٢): كتاب الفتن: باب فتنة النساء، (٣٩٩٨)، والطبرانى فى الكبير (٤١٥ - ٤٢٠).

وابن حبان (٥٩٦٧)، والبيهقى (٩١/٧)، والقضاعى (، ٧٨٤، ٧٨٦، ٧٨٧).
(٢) أخرجه أحمد (١٩/٣، ٤٦، ٤٨)، ومسلم (٢٠٩٨/٤) كتاب الذكر والدعاء باب أكثر أهل الجنة الفقراء، (٩٩ - ٢٧٤٢)، والترمذى (٤٨٣/٤): كتاب الفتن: باب ما جاء ما أخبر النبى ﷺ أصحابه بما هو كائن إلى يوم القيامة، (٢١٩١)، وابن ماجه (١٣٢٥/٤) كتاب الفتن: باب فتنة النساء، (٤٠٠٠)، والنسائى فى الكبرى (٤٠٠/٥): كتاب عشرة النساء: باب ذكر الاختلاف على أبى رجاء فى هذا الحديث، (٩٢٦٩)، وابن حبان (٣٢٢١)، وأبو يعلى (١١٠١) والقضاعى (١١٤١)، والبيهقى فى السنن (٩١/٧)، وفى دلائل النبوة (٦/٣١٧) والخطيب فى تاريخ بغداد (٢٣٧/١٠).

(٣) فى أ: فهذا.

يأخذه إلا من الكتب يقع في التصحيف، ويكثر منه الغلط والتحريف^(١).
وينبغي أن ينظر معلمه بعين الاحترام، ويعتقد كمال أهليته، ورجحانه على أكثر طبقاته، فهو أقرب إلى انتفاعه به، ورسوخ ما سمعه^(٢) منه في ذهنه. وقد كان بعض المتقدمين إذا ذهب إلى معلمه تصدق بشيء، وقال: اللهم استر عيب معلمي عني، ولا تذهب بركة علمه مني. وقال الشافعي - رحمه الله - كنت أصفح الورقة بين يدي مالك - رحمه الله - صفحا رفيقا هيبة له؛ لئلا يسمع وقعها. وقال الربيع: والله ما اجترأت أن أشرب الماء والشافعي ينظر إلى هيبة له.

وقال حمدان بن الأصبهاني^(٣): وكنت عند شريك - رحمه الله - فأتاه بعض أولاد المهدي، فاستند إلى الحائط، وسأله عن حديث فلم يلتفت إليه، وأقبل علينا، ثم عاد فعاد لمثل ذلك، فقال أتستخف بأولاد الخلفاء؟ فقال: شريك: لا ولكن العلم أجل عند الله - تعالى - من أن أضعه، فجثا على ركبتيه، فقال شريك: هكذا

(١) قيل آلات العلم أربع: الأولى شيخ فتاح: أي لأفقال القلوب وهو الذي كملت أهليته واشتهرت صيانتة، وكان له في العلوم الشرعية تمام الاطلاع، وله مع من يوثق به من مشايخ عصره كثرة بحث وطول اجتماع، يفيد التفهم والتعليم ويعامل الطالب بالتأديب، يوضح له العبارة ويجلي له الإشارة ويجلو مرآة قلبه بلطائف المعارف الواردة من فضل الله تعالى، لفظه دواء ولحظه شفاء ينهض المتواني حاله ويدل الجاهل على الله تعالى مقاله؛ لأن فتح كل واحد ونوره على حسب متبوعه ونوره، وغير خاف أن المشيخة شأنها عظيم وأمرها عال جسيم، وقد ألف العلماء في بيان آدابها الرسائل العديدة ولله در القائل:

من يأخذ العلم عن شيخ مشافهة يكن من الزيف والتحريف في حرم
ومن يكن أخذًا للعلم عن صحف فعلمه عند أهل العلم كالعدم
وقال آخر:

أمدعياً علماً وليس بقارئ كتاباً على شيخ به يسهل الحزن
أترجم أن الذهن يوضح مشكلاً بلا مخبر تالله قد كذب الذهن
وإن ابتغاء العلم دون معلم كموقد مصباح وليس له دهن
وقال آخر:

يظن المرء أن الكتب تجدي أخافهم لإدراك العلوم
وما يدرى الجهول بأن فيها غوامض حيرت عقل الفهيم
إذا رمت العلوم بغير شيخ ضللت عن الصراط المستقيم
وتلتبس الأمور عليك حتى تصير أضل من توما الحكيم
ينظر سبعة كتب مفيدة (ص ٢١ - ٢٢).

(٢) في أ: يسمعه.

(٣) في أ: الأصبهاني.

يطلب العلم. وعن علي بن أبي طالب - رضى الله تعالى عنه - قال: من حق العالم عليك أن تسلم على القوم عامة وتخصه بالتحية، وأن تجلس أمامه، ولا تشيرن عنده بيدك، ولا تعمدن بعينك غيره، ولا تقولن: قال فلان خلاف قوله، ولا تغتابن عنده أحدا، ولا تسار فى مجلسه، ولا تأخذ بثوبه، ولا تلح عليه إذا كسل، ولا تشيع من طول صحبته، فإنما هو كالنخلة تنتظر متى يسقط عليك منها شيء.

ومن آداب المتعلم:

أن يتحرى رضا المعلم وإن خالف رأى نفسه، ولا يغتاب عنده، ولا يفشى له سرا، وأن يرد غيبته إذا سمعها، فإن عجز فارق ذلك المجلس. وألا يدخل عليه بغير إذن، وإذا دخل^(١) جماعة قدموا أفضلهم وأسنهم، وأن يدخل كامل الهيئة^(٢)، فارغ القلب من الشواغل، متطهرا منتظفا بسواك، وقص شارب وظفر، وإزالة كربه رائحة، ويسلم على الحاضرين كلهم بصوت يسمعون إسماعا محققا، ويخص الشيخ بزيادة إكرام، وكذلك يسلم إذا انصرف، ففى الحديث الأمر بذلك، ولا التفات إلى من أنكره، وقد أوضحت هذه المسألة فى كتاب الأذكار.

ولا يتخطى رقاب الناس، ويجلس حيث انتهى به المجلس إلا أن يصرح له الشيخ أو الحاضرون بالتقدم والتخطى، أو يعلم من حالهم إثارة ذلك، ولا يقيم أحدا من مجلسه، فإن أثره غيره بمجلسه لم يأخذه إلا أن يكون فى ذلك مصلحة للحاضرين، بأن يقرب من الشيخ، ويذاكره مذاكرة ينتفع الحاضرون بها، ولا يجلس وسط الحلقة إلا لضرورة، ولا بين صاحبين إلا برضاهما، وإذا أفسح له قعد وضم نفسه، ويحرص على القرب من الشيخ ليفهم كلامه فهما كاملا بلا مشقة، وهذا بشرط ألا يرتفع فى المجلس على أفضل منه، ويتأدب مع رفقة وحاضرى المجلس، فإن تأدبه معهم تأدب مع الشيخ، واحترام لمجلسه.

ويقعد قعدة المتعلمين لا قعدة المعلمين، ولا يرفع صوته رفعا بليغا من غير حاجة، ولا يضحك، ولا يكثر الكلام بلا حاجة، ولا يعبث بيده ولا غيرها، ولا يلتفت بلا حاجة، بل يقبل على الشيخ مصغيا إليه، ولا يسبقه إلى شرح مسألة أو

(١) فى أ: دخلوا.

(٢) فى أ: الهيئة.

جواب سؤال إلا أن يعلم من حال الشيخ إيثار ذلك؛ ليستدل به على فضيلة المتعلم. ولا يقرأ عليه عند شغل قلب الشيخ وملله وغمه، ونعاسه واستيقاظه، ونحو ذلك مما يشق عليه، أو يمنعه استيفاء الشرح. ولا يسأله عن شيء في غير موضعه إلا أن يعلم من حاله أنه لا يكرهه. ولا يلح في السؤال إلحاحاً مضجراً، ويغتنم سؤاله عند طيب نفسه وفراغه، ويتلطف في سؤاله، ويحسن خطابه، ولا يستحى من السؤال عما أشكل عليه، بل يستوضحه أكمل استيضاح، فمن رق وجهه رق علمه، ومن رق وجهه عند السؤال ظهر نقصه عند اجتماع الرجال.

وإذا قال له الشيخ: أفهمت؟ فلا يقل: نعم، حتى يتضح له المقصود إيضاحاً جلياً؛ لئلا يكذب ويفوته الفهم. ولا يستحى من قوله: لم أفهم،؛ لأن استبathاته يحصل له مصالح عاجلة وآجلة، فمن العاجلة: حفظه المسألة، وسلامته من كذب ونفاق، بإظهاره فهم ما لم يكن فهمه. ومنها: اعتقاد الشيخ اعتناؤه ورغبته وكمال عقله وورعه، وملكه لنفسه وعدم نفاقه، ومن الآجلة: ثبوت الصواب في قلبه دائماً، واعتياده هذه الطريقة المرضية، والأخلاق الرضية. وعن الخليل بن أحمد^(١) - رحمه الله - : منزلة الجهل بين الحياء والأنفة.

وينبغي إذا سمع الشيخ يقول مسألة، أو يحكى حكاية وهو يحفظها، أن يصغى لها إصغاء من لم^(٢) يحفظها، إلا إذا علم من حال الشيخ إيثاره علمه بأن المتعلم حافظها.

وينبغي أن يكون حريصاً على التعلم، مواظباً عليه في جميع أوقاته ليلاً ونهاراً، حضراً أو سفراً، ولا يذهب من أوقاته شيئاً في غير العلم، إلا بقدر الضرورة؛ لأكل

(١) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليعمدي، أبو عبد الرحمن: من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أخذ من الموسيقى وكان عارفاً بها. وهو أستاذ سيويه النحوي. ولد سنة (١٠٠ هـ) ومات في البصرة سنة (١٧٠ هـ)، وعاش فقيراً صابراً. كان شمعت الرأس، شاحب اللون، قشف الهيئة، متمزق الثياب، متقطع القدمين، مغموراً في الناس لا يعرف. قال النضر بن شميل: ما رأى الرايون مثل الخليل ولا رأى الخليل مثل نفسه. له كتاب «العين» في اللغة و«معاني الحروف» و«جملة آلات العرب» و«تفسير حروف اللغة» وكتاب «العروض» و«النقط والشكل» و«النغم».

ينظر وفيات الأعيان (١/١٧٢)، والأعلام (٢/٣١٤).

(٢) في أ: لا.

ونوم قدرا لا بد منه، ونحوهما كاستراحة يسيرة لإزالة الملل، وشبه ذلك من الضروريات، وليس بعاقل من أمكنه درجة ورثة الأنبياء ثم فوتها، وقد قال الشافعي - رحمه الله - في رسالته: حق على طلبة العلم بلوغ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه، والصبر على كل عارض دون طلبه، وإخلاص النية لله - تعالى - في إدراك علمه نصا واستنباطا، والرغبة إلى الله تعالى في العون عليه. وفي صحيح مسلم عن يحيى بن أبي كثير، قال: لا يستطيع العلم براحة الجسم^(١). ذكره في أوائل مواقيت الصلاة.

قال الخطيب البغدادي: أجود أوقات الحفظ الأسحار، ثم نصف النهار، ثم الغداة، وحفظ الليل أنفع من حفظ النهار، ووقت الجوع أنفع من وقت الشبع. قال: وأجود أماكن الحفظ الغرف، وكل موضع بعد عن الملهيات، وقال: وليس بمحمود الحفظ بحضرة النبات، والخضرة، والأنهار، وقوارع الطرق. لأنها تمنع غالبا خلو القلب.

وينبغي أن يصبر على جفوة شيخه، وسوء خلقه، ولا يصده ذلك عن ملازمته، واعتقاد كماله، ويتأول لأفعاله التي ظاهرها الفساد تأويلات صحيحة، فما يعجز عن ذلك إلا قليل التوفيق. وإذا جفاه الشيخ ابتداء هو بالاعتذار، وأظهر أن الذنب له، والعتب عليه، فذلك أنفع له دينا ودنيا، وأبقى لقلب شيخه. وقد قالوا: من لم يصبر على ذل التعلم بقي عمره في عمالة الجهالة، ومن صبر عليه آل أمره إلى عز الآخرة والدنيا. ومنه الأثر المشهور عن ابن عباس - رضى الله عنهما -: ذللت طالبا فعززت مطلوبا^(٢).

ومن آدابه: الحلم والأناة، وأن يكون همته عالية، فلا يرضى باليسير مع إمكان الكثير، وألا يسوف في اشتغاله، ولا يؤخر تحصيل فائدة وإن قلت إذا تمكن منها، وإن أمن حصولها بعد ساعة؛ لأن للتأخير آفات، ولأنه في الزمن الثاني يحصل غيرها، وعن الربيع قال: لم أر الشافعي أكلأ بنهار، ولا نائما بليل، لاهتمامه بالتصنيف.

(١) أخرجه مسلم (٤٢٨/١): كتاب المساجد: باب أوقات الصلوات الخمس، (١٧٥) - (٦١٢).

(٢) ذكره ابن عبد البر في جامع بيان العلم ٤٧٤/١ (٧٥٦) و (٨١١).

ولا يحمل نفسه ما لا تطيق مخافة الملل، وهذا يختلف باختلاف الناس. وإذا جاء مجلس الشيخ فلم يجده ينتظره ولا يفوت درسه إلا أن يخاف كراهة الشيخ لذلك، بأن يعلم من حاله الإقراء في وقت بعينه فلا يشق عليه بطلب القراءة في غيره. قال الخطيب: وإذا وجده نائما لا يستأذن عليه، بل يصبر حتى يستيقظ أو ينصرف والاختيار الصبر، كما كان ابن عباس والسلف يفعلون.

وينبغي أن يغتنم التحصيل في وقت الفراغ والنشاط، وحال الشباب، وقوة البدن، ونباهة الخاطر، وقلة الشواغل، قبل عوارض البطالة، وارتفاع المنزلة، فقد روينا عن عمر - رضي الله عنه - : تفقهوا قبل أن تسودوا^(١) وقال الشافعي: تفقه قبل أن ترأس، فإذا رأست فلا سبيل إلى التفقه. ويعتنى بتصحيح درسه الذي يتحفظه، تصحيحا متقنا على الشيخ، ثم يحفظه حفظا محكما، ثم بعد ذلك^(٢)

يكرره مرات ليرسخ رسوخا متأكدا، ثم يراعيه بحيث لا يزال محفوظا جيدا ويبدأ درسه بالحمد لله، والصلاة على رسوله ﷺ والدعاء للعلماء، ومشايخه، والديه، وسائر المسلمين، ويكرر بدرسه لحديث: «اللهم بارك لأمتي في بكورها»^(٣)، ويداوم على تكرار محفوظاته، ولا يحفظ ابتداء من الكتب استقلالا،

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٣٦٦/١) (٥٠٨) (٥٠٩).

(٢) زاد في أ: حفظه.

(٣) أخرجه أحمد (٤١٧/٣، ٤٣١)، (٣٩٠/٤)، وابن أبي شيبة (٥١٦/١٢)، وسعيد بن منصور، (٢٣٨٢)، وأبو داود (٣٧/٣): كتاب الجهاد: باب في الابتكار في السفر، (٢٦٠٦)، والترمذي (٥٠٨/٣): كتاب البيوع: باب ما جاء في التكبير بالتجارة، (١٢١٢)، والنسائي في الكبرى (٢٥٨/٥): كتاب السير: باب الوقت الذي يستحب فيه توجيه السير، (٨٨٣٣)، وابن ماجه (٧٥٢/٢): كتاب التجارات: باب ما يُزجى من البركة في البكور، (٢٢٣٦)، والطبراني في الكبير (٧٢٧٦)، وابن حبان (٤٧٥٤، ٤٧٥٥)، والبيهقي في السنن (١٥١/٩ - ١٥٢)، وفي الدلائل (٢٢٢/٦)، والبغوي في شرح السنة (٢٦٦٧/٥) من حديث صخر بن وداعة الغامدي الأزدي مرفوعا به.

وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير (١٨٤/٤):

قال ابن طاهر في تخريج أحاديث الشهاب: هذا الحديث رواه جماعة من الصحابة، ولم يُخَرِّجْ شيء منها في الصحيح. وأقربها إلى الصحة والشهرة هذا الحديث، وذكره عبد القادر الراهاوي في «أربعينه» من حديث علي والعبادلة وابن مسعود وجابر وعمران بن حصين، وأبي هريرة، وعبد الله بن سلام، وسهل بن سعد، وأبي رافع، وعمارة بن وثيمة، وأبي بكرة، وبريدة بن الحصيب، وحديث بريدة صححه ابن السكن، وزاد ابن منده في =

بل يصحح على الشيخ كما ذكرنا، فالاستقلال بذلك من أضر المفساد، وإلى هذا أشار الشافعي - رحمه الله - بقوله: من تفقه من الكتب ضيع الأحكام. وليذاكر بمحفوظاته، وليدم الفكر فيها، ويعتنى بما يحصل فيها من الفوائد، وليرافق بعض حاضري حلقة الشيخ في المذاكرة.

قال الخطيب: وأفضل المذاكرة مذاكرة الليل، وكان جماعة من السلف يفعلون ذلك، وكان جماعة منهم يبدؤون من العشاء فربما لم يقوموا حتى يسمعوا أذان الصبح.

وينبغي أن يبدأ من دروسه على المشايخ، وفي الحفظ والتكرار والمطالعة بالأهم فالأهم، وأول ما يتدبى به حفظ القرآن العزيز فهو أهم العلوم، وكان السلف لا يعلمون الحديث والفقه إلا لمن يحفظ القرآن، وإذا حفظه فليحذر من الاشتغال عنه بالحديث والفقه وغيرهما اشتغالا يؤدي إلى نسيان شيء منه، أو تعريضه للنسيان. وبعد حفظ القرآن يحفظ من كل فن مختصرا، ويبدأ بالأهم، ومن أهمها الفقه والنحو، ثم الحديث والأصول، ثم الباقي على ما تيسر، ثم يشتغل باستشراح محفوظاته، ويعتمد من الشيوخ في كل فن أكملهم في الصفات السابقة، فإن أمكنه شرح دروس في كل يوم فعل، وإلا اقتصر على الممكن من درسين أو ثلاثة وغيرها، فإذا اعتمد شيئا في فن وكان لا يتأذى بقراءة ذلك الفن على غيره فليقرأ أيضا على ثان وثالث وأكثر ما لم يتأذوا، فإن تأذى المعتمد اقتصر عليه، وراعى قلبه فهو أقرب إلى انتفاعه، وقد قدمنا أنه ينبغي ألا يتأذى من هذا.

وإذا بحث المختصرات، انتقل إلى بحث أكبر منها مع المطالعة المتقنة، والعناية الدائمة المحكمة، وتعليق ما يراه من النفائس والغرائب وحل المشكلات مما يراه في المطالعة أو يسمعه من الشيخ. ولا يحتقرن فائدة يراها أو يسمعها في أى فن كانت؛

= مستخرجه: واثلة بن الأسقع، ونبيط بن شريط، وزاد ابن الجوزي في العلل المتناهية عن أبي ذر وكعب بن مالك وأنس والغرس بن عميرة وعائشه، وقال: لا يثبت منها شيء، وضعفها كلها.

وقد قال أبو حاتم: لا أعلم في «اللهم بارك لأمتي في بكورها» حديثا صحيحا. اهـ.
وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٩٠) وقال شيخنا: ومنها ما يصح ومنها ما لا يصح، وفيها الحسن والضعيف.

بل يبادر إلى كتابتها ثم يواظب على مطالعة ما كتبه، وليلازم حلقة الشيخ، وليعتن بكل الدروس، ويعلق عليها ما أمكن، فإن عجز اعتنى بالأهم، ولا يؤثر بنوبته، فإن الإيثار بالقرب مكروه، فإن رأى الشيخ المصلحة في ذلك في وقت فأشار به امثل أمره.

وينبغي أن يرشد رفيقه وغيرهم من الطلبة إلى مواطن الاشتغال والفائدة، ويذكر لهم ما استفاده على جهة النصيحة والمذاكرة، بإرشادهم^(١) يبارك له في علمه، ويستتير قلبه، وتؤكد المسائل معه، مع جزيل ثواب الله - عز وجل - ومتى بخل بذلك كان بضده، فلا يثبت معه، وإن ثبت لم يثمر، ولا يحسد أحدا ولا يحتقره، ولا يعجب بفهمه، وقد قدمنا هذا في آداب المعلم.

فإذا فعل ما ذكرناه وتكاملت أهليته، واشتهرت فضيلته، اشتغل بالتصنيف وجد في الجمع والتأليف؛ محققا كل ما يذكره، مثبتا في نقله واستنباطه، متحريرا إيضاح العبارات، وبيان المشكلات، متجنبنا العبارات الركيكات، والأدلة الواهيات، مستوعبا معظم أحكام ذلك الفن، غير مخل بشيء من أصوله، منبها على القواعد، فبذلك تظهر له الحقائق، وتنكشف المشكلات، ويطلع على الغوامض، وحل المعضلات، ويعرف مذاهب العلماء، والراجح من المرجوح، ويرتفع عن الجمود على محض التقليد، ويلتحق بالأئمة المجتهدين أو يقاربهم إن وفق لذلك، وبالله التوفيق.

فصل: في آداب يشترك فيها العالم والمتعلم

ينبغي لكل واحد منهما ألا يخل بوظيفته لعروض مرض خفيف ونحوه، مما يمكن معه الاشتغال، ويستشفى بالعلم، ولا يسأل أحدا تعنتا وتعجيزا، فالسائل تعنتا وتعجيزا لا يستحق جوابا، وفي الحديث^(٢): «النهى عن غلوطات المسائل»^(٣).

(١) في ط: وإرشادهم.

(٢) في ط: حديث.

(٣) أخرجه أحمد (٤٣٥/٥) وأبو داود (٣٢١/٣): كتاب العلم: باب التوقي في الفتيا، (٣٦٥٦)، والطبراني في الكبير (٨٩٢/١٩) من طريق الأوزاعي عن عبد الله بن سعد عن الصنابحي عن معاوية عن النبي ﷺ أنه نهى عن الغلوطات.

وأخرجه أحمد (٤٣٥/٥) عن الأوزاعي عن عبد الله بن سعد عن الصنابحي عن رجل من أصحاب النبي ﷺ به وقال الأوزاعي: الغلوطات شداد المسائل وصعابها.

وأن يعتنى بتحصيل الكتب شراء واستعارة، ولا يشتغل بنسخها إن حصلت بالشراء؛ لأن الاشتغال [بالتعلم] أهم إلا أن يتعذر الشراء؛ لعدم الثمن؛ أو لعدم الكتاب مع نفاسته فيستنسخه وإلا فلينسخه ولا يهتم بتحسين الخط بل بتصحيحه، ولا يرتضى الاستعارة، مع إمكان تحصيله ملكاً فإن استعاره لم يبطئ به؛ لثلا يفوت الانتفاع به على صاحبه؛ ولثلا يكسل عن تحصيل الفائدة منه، ولثلا يمتنع عن إعارته غيره. وقد جاء في ذم الإبطاء برد الكتب المستعارة عن السلف أشياء كثيرة نثرا ونظما، ورويناها في كتاب الخطيب: الجامع لأخلاق الراوى والسامع منها عن الزهرى: إياك وغلول الكتب؛ وهو حبسها عن أصحابها، وعن الفضيل: ليس من أفعال أهل الورع ولا من أفعال الحكماء أن يأخذ سماع رجل وكتابه، فيحبسه عنه، ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه. وقال الخطيب: وبسبب حبسها امتنع غير واحد من إعارتها، ثم روى [فى] ذلك جملاً عن السلف، وأنشد فيه أشياء كثيرة. والمختار استحباب الإعارة لمن لا ضرر عليه فى ذلك؛ لأنه إعانة على العلم مع ما فى مطلق العارية من الفضل، وروينا عن وكيع: أول بركة الحديث إعارة الكتب. وعن سفيان الثورى: من بخل بالعلم ابتلى بإحدى ثلاث: أن ينساه، أو يموت ولا ينتفع به، أو تذهب كتبه. وقال رجل لأبى العتاهية^(١): أعرنى كتابك، قال: إنى أكره ذلك، فقال: أما علمت أن المكارم موصولة بالمكاره، فأعاره. ويستحب شكر المعير لإحسانه. فهذه نبذة من آداب المعلم والمتعلم، وهى إن كانت طويلة بالنسبة إلى هذا الكتاب، فهى مختصرة بالنسبة إلى ما جاء فيها، وإنما قصدت بإيرادها أن يكون جامعاً لكل ما يحتاج إليه طالب العلم. وبالله التوفيق.

(١) إسماعيل بن القاسم بن سويد العينى، العنزى (من قبيلة عنزة) بالولاء، أبو إسحاق الشهير بأبى العتاهية: شاعر مكثر، سريع الخاطر، فى شعره إبداع. كان ينظم المائة والمائة والخمسين بيتاً فى اليوم، حتى لم يكن للإحاطة بجميع شعره من سبيل. وهو يعد مقدمى المولدين، من طبقة بشار وأبى نواس وأمثالهما. جمع الإمام يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبى ما وجد من «زهدياته» وشعره فى الحكمة والعظة، وما جرى مجرى الأمثال، فى مجلد، منه مخطوطة حديثة فى دار الكتب بمصر، اطلع عليها أحد الآباء اليسوعيين فنسخها ورتبها على الحروف وشرح بعض مفرداتها، وسماها «الأنوار الزاهية فى ديوان أبى العتاهية» وكان يجيد القول فى الزهد والمديح وأكثر أنواع الشعر فى عصره. ولد فى «عين التمر» بقرى الكوفة سنة (١٣٠ هـ) ونشأ فى الكوفة وسكن بغداد. ينظر الأعلام (١/٣٢١)، والأغانى (١/٤).

باب: آداب الفتوى^(١) والمفتى والمستفتي

اعلم أن هذا الباب مهم جداً فأحببت تقديمه لعموم الحاجة إليه، وقد صنف في هذا جماعة من أصحابنا؛ منهم: أبو القاسم الصيمري^(٢) شيخ صاحب الحاوي^(٣)،

(١) قال الراغب: الفتيا والفتوى. الجواب عما يشكل من الأحكام. ويقال استفتيته فأفتاني بكذا. قال تعالى ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ وقال ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ﴾ و ﴿أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ﴾ وفي النهاية: يقال أفتاه في المسألة يفتيه إذا أجابه. والاسم الفتوى. وفي الحديث: إن أربعة تفتاتوا إليه عليه السلام أى تحاكموا من الفتوى. ومنه الحديث «الإثم ما حاك في صدرك وإن أفتاك الناس عنه وأفتوك» أى وإن جعلوا لك فيه رخصة وجوازاً. وفي المصباح: الفتوى. بالواو. بفتح الفاء وبالياء. فتضم اسم من أفتى العالم إذا بين الحكم ويقال أصله من الفتى. وهو الشاب القوى. والجمع الفتاوى بكسر الواو على الأصل. وقيل يجوز الفتح للتخفيف. ويفهم منه أن الفتوى بالواو ليس فيها إلا الفتح لكن خالفه صاحب القاموس. فجوز الفتح والضم فيها. وقد ناقشه شارحه الفاسي. فقال: المصرح - به في أمهات اللغة وسائر مصنفات الصرف أن الفتيا بالياء ليس فيها إلا الضم.

والفتوى بالواو ليس فيها إلا الفتح. وفي أساس البلاغة: وفلان من أهل الفتيا والفتوى. وتعالوا ففاتونا. وتفتاتوا إليه. أى تحاكموا.

قال الطرماح:

هلم إلى قضاة الغوث فاسأل برهطك والبيان لدى القضاة
انخ بغناء أشدق من عدى ومن جرم وهم أهل التفاتى
وقال عمر بن ربيعة:

فبت أفانيها فلا هى ترعوى بجود ولا تبدى إباء فتبخلا
ينظر: أطوار الفتيا وآداب المفتين لصديق أحمد.

(٢) عبد الواحد بن الحسين، أبو القاسم الصيمري البصري، أحد أئمة الشافعية وأصحاب الوجوه، قال الشيخ أبو إسحاق: ارتحل الناس إليه من البلاد، وكان حافظاً للمذهب، حسن التصانيف، ومن تصانيفه: «الإيضاح»، و«الكفاية»، و«الإرشاد» شرح الكفاية. وقال ابن الصلاح: كانت وفاته بعد سنة ست وثمانين وثلاثمائة.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شعبة (١/١٨٤)، طبقات السبكي (٣/٣٣٩).

(٣) وهو على بن محمد بن حبيب، القاضي أبو الحسن الماوردي البصري، أحد أئمة أصحاب الوجوه، قال الخطيب: كان ثقة، من وجوه الفقهاء الشافعيين، وله مصنفات كثيرة في الفقه والتفسير وأصول الفقه والأدب، وكان حافظاً للمذهب. وقال ابن خيرون: كان رجلاً عظيم القدر متقدماً عند السلطان، أحد الأئمة، له التصانيف الحسان في كل فن من العلم. وذكره ابن الصلاح في طبقاته، واتهمه بالاعتزال في بعض المسائل بحسب ما فهم عنه في تفسيره، توفي في ربيع الأول سنة خمسين وأربعمائة.

ثم الخطيب أبو بكر الحافظ البغدادي ثم الشيخ أبو عمرو بن الصلاح^(١)، وكل منهم ذكر نفائس لم يذكرها الآخرون، وقد طالعت كتب الثلاثة ولخصت منها جملة مختصرة، مستوعبة لكل ما ذكره من المهم، وضمنت إليها نفائس من متفرقات كلام الأصحاب. وبالله التوفيق.

اعلم أن الإفتاء عظيم الخطر، كبير الموقع، كثير الفضل، ؛ لأن المفتي وارث الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - وقائم بفرض الكفاية، ولكنه معرض للخطأ؛ ولهذا قالوا: المفتي موقع عن الله تعالى، وروينا عن ابن المنكدر قال: العالم بين الله^(٢) تعالى وخلقه، فلينظر كيف يدخل بينهم. وروينا عن السلف وفضلاء الخلف من التوقف عن الفتيا أشياء كثيرة معروفة نذكر منها أحرفا تبركا، وروينا عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ يسأل أحدهم عن المسألة فيردها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا، حتى ترجع إلى الأول. وفي رواية: ما منهم من يحدث بحديث، إلا ود أن أخاه كفاه إياه، ولا يستفتي عن شيء إلا ود أن أخاه كفاه الفتيا.

وعن ابن مسعود وابن عباس - رضى الله عنهم - من أفتى عن كل ما يسأل فهو مجنون، وعن الشعبي والحسن وأبى حصين - بفتح الحاء - التابعين، قالوا: إن أحدكم ليفتئ في المسألة ولو وردت على عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - لجمع لها أهل بدر^(٣). وعن عطاء بن السائب التابعي: أدركت أقواما يسأل أحدهم عن

= تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (١/٢٣٠)، طبقات السبكي (٣/٦٥).

(١) عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان، الإمام العلامة مفتي الإسلام، تقي الدين، أبو عمرو بن الإمام البارص صلاح الدين أبى القاسم، النصرى، الكردي، ولد سنة سبع وسبعين وخمسائة، قال الذهبي: كان إماماً، بارعاً، حجة، متبحراً في العلوم الدينية، بصيراً بالمذهب ووجوهه، خبيراً بأصوله، عارفاً بالمذاهب، جيد المادة من اللغة والعربية، حافظاً للحديث متفتناً فيه، مع ما هو فيه من الدين والعبادة، والتنسك، وكان عديم النظر في زمانه، وكان حسن الاعتقاد على مذهب السلف، ومن تصانيفه: مشكل الوسيط، وكتاب الفتاوى، وعلوم الحديث، وكتاب أدب المفتى والمستفتى، وغير ذلك، توفي في ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وستمائة.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (٢/١١٢)، طبقات السبكي (٨/٣٢٦).

(٢) في أ: بين يدي الله.

(٣) ينظر قوت القلوب ١/٢٧٠.

الشيء فيتكلم وهو يردد، وعن ابن عباس ومحمد بن عجلان: إذا أغفل العالم - لا أدرى - أصيبت مقاتله. وعن سفيان بن عيينة وسحنون^(١): أجسر الناس على الفتيا أقلهم علما. وعن الشافعي وقد سئل عن مسألة فلم يجب، فقليل له، فقال: حتى أدرى أن الفضل في السكوت أو في الجواب. وعن الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل يكثر أن يقول: لا أدرى، وذلك فيما عرف الأقاويل فيه. وعن الهيثم بن جميل: شهدت مالكا سئل عن ثمانية وأربعين مسألة فقال في اثنتين وثلاثين منها: لا أدرى. وعن مالك أيضا: أنه ربما كان يسأل عن خمسين مسألة فلا يجيب في واحدة منها، وكان يقول: من أجاب في مسألة فينبغي قبل الجواب أن يعرض نفسه على الجنة والنار وكيف خلاصه ثم يجيب. وسئل عن مسألة فقال: لا أدرى، فقليل: هي مسألة خفيفة سهلة، فغضب، وقال: ليس في العلم شيء خفيف.

وقال الشافعي: ما رأيت أحدا جمع الله تعالى فيه من آلة الفتيا ما جمع في ابن عيينة أسكت منه عن الفتيا.

وقال أبو حنيفة: لولا الفرق من الله تعالى أن يضيع العلم ما أفتيت، يكون لهم المهنا وعلى الوزر. وأقوالهم في هذا كثيرة معروفة.

قال الصيمري والخطيب: قل من حرص على الفتيا، وسابق إليها، وثابر عليها، إلا قل توفيقه، واضطرب في أموره^(٢). وإن كان كارها لذلك، غير مؤثر له ما وجد عنه مندوحة، وأحال الأمر فيه على غيره، كانت المعونة له من الله أكثر، والصلاح في جوابه أغلب، واستدلا بقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «لَا تَسْأَلُ الْإِمَارَةَ فَإِنَّكَ

(١) هو أبو سعيد. عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي ولقبه سحنون الفقيه الحافظ العابد الورع الزاهد. تفقه بالبهلول بن راشد وعلى بن زياد وأسد بن الفرات وابن القاسم وابن وهب وأشهب وأخذ عنه ابنه محمد ومحمد بن عبدوس وابن غالب ويحيى بن عمر وأحمد الصواف وغيرهم.

انتهت إليه الرياسة في العلم بالمغرب. وولى القضاء بالقيروان ولد في سنة ستين ومائة من الهجرة في شهر رمضان، وتوفي في رجب سنة أربعين ومائتين من الهجرة وقبره بالقيروان. انظر: الديباج المذهب ص (١٦٠، ١٦١)، طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ١٣٢)، ترتيب المدارك القسم الثاني للقاضي عياض (٥٩/١)، شجرة النور الزكية (١/٧٠).

(٢) في أ: أمره.

إِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتُ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتُ عَلَيْهَا»^(١).

فصل:

قال الخطيب: ينبغي للإمام أن يتصفح أحوال المفتين، فمن صلح للفتيا أقره، ومن لا يصلح منعه، ونهاه أن يعود، وتوعده بالعقوبة إن عاد، وطريق الإمام إلى معرفة من يصلح للفتوى أن يسأل علماء وقته، ويعتمد أخبار الموثوق به، ثم روى بإسناده عن مالك - رحمه الله - قال: ما أفتيت حتى شهد لى سبعون أنى أهل لذلك. وفى رواية: ما أفتيت حتى سألت من هو أعلم منى: هل يرانى موضعاً لذلك؟ قال مالك ولا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلاً لشيء حتى يسأل من هو أعلم منه.

فصل:

قالوا: وينبغي أن يكون المفتى ظاهر الورع مشهوراً بالديانة الظاهرة، والصيانة الباهرة. وكان مالك - رحمه الله - يعمل بما لا يلزمه الناس، ويقول: لا يكون عالماً حتى يعمل فى خاصة نفسه بما لا يلزمه الناس مما لو تركه لم يأنم. وكان يحكى نحوه عن شيخه ربيعة.

فصل: شرط المفتى:

كونه مكلفاً مسلماً، وثقة مأموناً متتريها عن أسباب الفسق وخوارم المروءة، فقيه النفس، سليم الذهن، رصين الفكر، صحيح التصرف والاستنباط، متيقظاً سواء فيه الحر والعبد والمرأة والأعمى، والأخرس إذا كتب أو فهمت إشارته.

(١) أخرجه البخارى (٥٢٥/١١): كتاب «كفارات الأيمان»: باب قول الله تعالى: «لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم...» الآية؛ رقم (٦٦٢٢) وأطرافه (٦٧٢٢ - ٧١٤٦ - ٧١٤٧)، ومسلم (١٢٧٣/٣): كتاب «الأيمان»: باب «ندب من حلف يميناً، فرأى غيرها خيراً منها، أن يأتى الذى هو خير، ويكفر عن يمينه» رقم (١٦٥٢/١٩)، وأبو داود (١٣٠/٣): كتاب «الخراج والفيء والإمارة»: باب «ما جاء فى طلب الإمارة» رقم (٢٩٢٩)، والترمذى (٤/١٠٦) كتاب «النذور والأيمان»: باب «ما جاء فىمن حلف على يمين فوجد غيرها خيراً منها» رقم (١٥٢٩).

قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: وينبغي أن يكون كالراوى فى أنه لا يؤثر فيه قرابة وعداوة، وجر نفع ودفع ضرر، ؛ لأن المفتى فى حكم مخبر عن الشرع بما لا اختصاص له بشخص؛ فكان كالراوى لا كالشاهد، وفتواه لا يرتبط بها إلزام بخلاف حكم القاضى.

قال: وذكر صاحب الحاوى: أن المفتى إذا نابذ فى فتواه شخصا معينا صار خصما حكما معاندا، فترد فتواه على من عاداه كما ترد شهادته عليه، وانفقوا على أن الفاسق لا تصح فتواه، ونقل الخطيب فيه^(١) إجماع المسلمين^(٢).
ويجب عليه إذا وقعت له واقعة أن يعمل بجتهاد نفسه، وأما المستور وهو الذى ظاهره العدالة، ولم تختبر عدالته باطنا، ففيه وجهان:

أصحهما: جواز فتواه؛ لأن العدالة الباطنة يعسر معرفتها على غير القضاة والثانى: لا يجوز كالشهادة، والخلاف كالخلاف فى صحة النكاح بحضور المستورين.

قال الصيمرى: وتصح فتاوى أهل الأهواء والخوارج ومن لا تكفره ببدعته ولا نفسه، ونقل الخطيب هذا ثم قال: وأما الشرار والرافضة الذين يسبون السلف الصالح فتاويهم مردودة وأقوالهم ساقطة. والقاضى كغيره فى جواز الفتيا بلا كراهة^(٣)، هذا هو الصحيح المشهور من مذهبنا، قال الشيخ: ورأيت فى بعض

(١) فى أ: عنه.

(٢) ذهب أكثر الفقهاء إلى أن الفاسق لا تصح فتواه لغيره. فإذا وقعت واقعة فعليه أن يعمل فيها بجتهاده فى حق نفسه. قال صاحب الهداية: إن الإفتاء من أمور الدين وخبر الفاسق غير مقبول فى الديانات. وقيل تصح فتياه لغيره لأنه يجتهد فى إصابة الحق حذرا عن نسبته إلى الخطأ.

وأرى أن الأول أوجه وأرجح؛ لأن فسقه يجره إلى الكذب والغش والرشوة فلا يتورع عن الاستخفاف بالأحكام والاستهتار بآراء العلماء وإنما يعمد إلى ما فيه نفعه. وإذا اطمأنت نفسه إلى الفسق ورضى به وهو يعلم أنه محرم فلأن يقبل على ماله فيه منفعة دنيوية من باب أولى.

ينظر أطوار الفتيا وآداب المفتين.

(٣) يقع التمييز بين القضاء والإفتاء فى الإلزام بالحكم وعدمه. فالقاضى إذا جلس للحكومة وأصدر حكمه كان به ملزما ولا مناص من تنفيذه. وذلك لأنه مقلد من السلطان ونائب عنه. فهو يستمد الولاية منه. وأما المفتى فإنه لا يلزم بفتواه. وإنما يخبر بها من استفتاه فحسب. فإن شاء قبل قوله وعمل به وإن شاء تركه لأنه نائب عن الشارع الذى أنار الطريق لمن يريد

تعاليق الشيخ أبي حامد^(١) أن له الفتوى في العبادات، وما لا يتعلق بالقضاء، وفي القضاء وجهان لأصحابنا:

أحدهما: الجواز؛ لأنه أهل.

والثاني: لا؛ لأنه موضع تهمة.

= الهدى. ولم يأخذ الناس بأحكامه قسراً ولكنه وكلهم إلى الشريعة والعقل - وأما تقلد المفتى من السلطان ونحوه فلا يستلزم الإلزام بالفتوى اللهم إلا إذا التزم المستفتي العمل بها. وقد اختلف العلماء فيمن هو أقرب إلى السلامة من القاضي والمفتى. وفي أيهما أشد تبعة وأعظم مسئولية؟ فذهب بعضهم إلى أن القاضي أقرب من المفتى إلى السلامة وذلك لأن المفتى من شأنه إذا وردت عليه الفتوى يتسرع في الجواب عنها من ساعته بما حضره من النقول - وأما القاضي فمن شأنه الأناة والتثبت. ومن تأني ظفر بما تمنى. وتنبهاً له وجه الصواب بما لا يتهياً لصاحب البديهة فلهذا كان المفتى أقرب إلى الوقوع في الخطأ. وقال آخرون: المفتى أقرب إلى النجاة لأن القاضي ملزم بحكمه فيترتب عليه تغيير تصرفات وعقود وتملك وتمليك في الحقوق وغيرها مما لم يكن في الفتيا ومن ثم قالوا المفتى مظهر والقاضي ملزم. فالمفتى والقاضي حينئذ يشتركان في الإخبار عن الحكم. ويتميز القضاء بالالتزام بالقضاء من هذه الناحية. أشد خطراً من الإفتاء ولهذا جاء في القاضي من التخويف والترهيب ما لم يأت نظيره في المفتى - روى أبو داود الطيالسي من حديث عائشة. أنه ذكر عندها القضية فقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول «يؤتى بالقاضي العدل يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يتمنى أنه لم يقض بين اثنين في تمررة قط».

وأرى كليهما قريب إلى السلامة بل وفي أحضانها ما دام لم يجر في حكمه أو يشدد في فتواه. أو يقبل رشوة أو يتحرى الرخص والحيل التي لم تكن على وفق الشريعة. وما دام يترسم طريق رسول الله ﷺ وصحابته والسلف الصالح وينسج على منوالهم فلا جدال في إصابته ولا ريب في سلامته وما جاء من الزجر والوعيد ينزل على قوم جاروا في حكمهم وفرطوا في شرع ربهم واتبعوا أهواءهم وآثروا الدنيا على الآخرة. أولئك لم يكونوا على السنة ولا من أهل القبلة. فنعوذ بالله من شرور أنفسنا.

ينظر أطوار الفتيا وآداب المفتين.

(١) أحمد بن محمد بن أحمد الشيخ الإمام، أبو حامد بن أبي طاهر الإسفراييني شيخ الشافعية بالعراق، ولد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، واشتغل بالعلم، من تصانيفه: «شرح المختصر» في تعليقه التي هي في خمسين مجلداً، ذكر فيها خلافاً للعلماء وأقوالهم ومآخذهم ومناظراتهم، حتى كان يقال له: الشافعي الثاني، وله كتاب في أصول الفقه، قال الشيخ أبو إسحاق: انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا ببغداد، وعلق عنه تعاليق في «شرح مختصر المزني»، وطبق الأرض بالأصحاب، وجمع مجلسه ثلاثمائة متفقه، واتفق الموافق والمخالف على تفضيله وتقديمه في جودة الفقه وحسن النظر ونظافة العلم. توفي في شوال سنة ست وأربعمائة، وقيل غير ذلك.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (١/١٧٢)، تاريخ بغداد (٤/٣٦٨).

وقال ابن المنذر: نكره الفتوى فى مسائل الأحكام الشرعية. وقال شريح: أنا أقضى، ولا أفتى.

فصل:

قال أبو عمرو: المفتون قسمان: مستقل، وغيره، فالمستقل شرطه مع ما ذكرناه أن يكون قيما بمعرفة أدلة الأحكام الشرعية من^(١) الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وما التحق بها على التفصيل، وقد فصلت فى كتب الفقه فيسرت ولله الحمد.

وأن يكون عالما بما يشترط فى الأدلة، ووجوه دلالتها، وبكيفية اقتباس الأحكام منها، وهذا يستفاد من أصول الفقه، عارفا من علوم القرآن، والحديث، والناسخ والمنسوخ، والنحو واللغة والتصريف، واختلاف العلماء واتفاقهم بالقدر الذى يتمكن معه من الوفاء بشروط الأدلة، والاقتباس منها، ذا درية وارتياض فى استعمال ذلك، عالما بالفقه ضابطا لأمهايات مسائله وتفاريعه، فمن جمع هذه الأوصاف فهو المفتى المطلق المستقل، الذى يتأدى به فرض الكفاية. وهو المجتهد المطلق المستقل؛ لأنه مستقل بالأدلة بغير تقليد وتقيد بمذهب أحد.

قال أبو عمرو: وما شرطناه من حفظه لمسائل الفقه لم يشترط فى كثير من الكتب المشهورة؛ لكونه ليس شرطا لمنصب الاجتهاد؛ لأن الفقه ثمرته فيتأخر عنه، وشرط الشيء لا يتأخر عنه، وشرطه الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايينى^(٢)، وصاحبه أبو منصور البغدادى^(٣)، وغيرهما، واشترطه فى المفتى الذى يتأدى به فرض الكفاية

(١) فى ط: عن.

(٢) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، الإمام ركن الدين، أبو إسحاق الإسفرايينى، المتكلم الأصولى الفقيه، شيخ أهل خراسان، يقال: إنه بلغ رتبة الاجتهاد، وله المصنفات الكثيرة، منها «جامع الحلى فى أصول الدين»، والرد على الملحدين»، وتعليقه فى أصول الفقه، توفى يوم عاشوراء سنة ثمانى عشرة وأربعمئة بنيسابور.

تنظر ترجمته فى: طبقات ابن قاضى شعبة (١/١٧٠)، شذرات الذهب (٣/٢٠٩).

(٣) عبد القاهر بن طاهر بن محمد، الأستاذ أبو منصور، التميمى، البغدادى، قال شيخ الإسلام أبو عثمان الصابونى: كان الأستاذ أبو منصور من أئمة الأصول وصدور الإسلام بإجماع أهل الفضل والتحصيل، بديع الترتيب، غريب التأليف والتهذيب، تراه الجلة صدرا مقدما، وتدعوه الأئمة إماما مفخما، ومن تصانيفه: «تفسير القرآن»، و«فضائح المعتزلة»، و«الفرق بين الفريقين»، و«فضائح الكرامية»، و«تأويل متشابه الأخبار»، و«الملل والنحل» وغير =

هو الصحيح، وإن لم يكن كذلك في المجتهد المستقل.
ثم لا يشترط أن يكون جميع الأحكام على ذهنه، بل يكفي كونه حافظاً للمعظم،
متمكناً من إدراك الباقي على قرب. وهل^(١) يشترط أن يعرف من الحساب ما يصحح
به المسائل الحسابية الفقهية؟ حكى أبو إسحاق وأبو منصور فيه خلافاً لأصحابنا،
والأصح اشتراطه، ثم إنما^(٢) نشترط اجتماع العلوم المذكورة في مفت مطلق في
جميع أبواب الشرع. فأما مفت في باب خاص كالمناسك، والفرائض، فيكفيه معرفة
ذلك الباب، كذا قطع به الغزالي، وصاحبه ابن برهان^(٣) - بفتح الباء - وغيرهما،
ومنهم من منعه مطلقاً وأجازه ابن الصباغ^(٤) في الفرائض خاصة، والأصح جوازه
مطلقاً.

القسم الثاني:

المفتى الذى ليس بمستقل، ومن دهر طويل عدم المفتى المستقل، وصارت
الفتوى إلى المتسبين إلى أئمة المذاهب المتبوعة، وللمفتى المتسب أربعة أحوال:
أحدها: ألا يكون مقلداً لإمامه، لا في المذهب، ولا في دليله، لاتصافه بصفة

= ذلك. توفى سنة تسع وعشرين، وقيل غير ذلك.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (٢١١/١)، طبقات السبكي (١٣٩/٣).

(١) في أ: وقيل.

(٢) في أ: إنا.

(٣) أحمد بن على بن محمد بن برهان أبو الفتح، ولد ببغداد في شوال سنة تسع وسبعين
وأربعمائة، وتفقه على الغزالي والشاشي وإلكيا الهراسي، وبرع في المذهب وفي الأصول،
وكان هو الغالب عليه، وله فيه التصانيف المشهورة: البسيط، والوسيط، والوجيز،
وغيرها، قال المبارك بن كامل: كان خارق الذكاء، لا يكاد يسمع شيئاً إلا حفظه، ولم يزل
يبالغ في الطلب والتحقيق وحل المشكلات حتى صار يضرب به المثل في تحره في الأصول
والفروع، وصار علماً من أعلام الدين، توفى سنة عشرين وخمسائة، وقيل غير ذلك.
تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (٢٧٩/١)، طبقات السبكي (٣٠/٦).

(٤) عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن محمد بن أحمد بن جعفر، أبو نصر بن الصباغ
البغدادى فقيه العراق، مولده سنة أربعمائة كان خيراً ديناً، ورعاً، زهواً، ثباً، صالحاً، زاهداً،
فقيهاً، أصولياً، محققاً، قال ابن عقيل: كملت له شرائط الاجتهاد المطلق. من تصانيفه كتاب
«الشامل»، و«الكامل في الخلاف بين الشافعية والحنفية»، وكتاب «الطريق السالم»، وغير
ذلك، توفى في جمادى الأولى، وقيل: في شعبان - سنة سبع وسبعين وأربعمائة.
تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (٢٥١/١)، طبقات السبكي (٨٥/٣).

المستقل. وإنما ينسب إليه لسلوكه طريقه في الاجتهاد. وادعى الأستاذ أبو إسحاق هذه الصفة لأصحابنا، فحكى عن أصحاب مالك - رحمه الله - وأحمد وداود^(١) وأكثر الحنفية أنهم صاروا إلى مذاهب أئمتهم تقليدا لهم، ثم قال: والصحيح الذي ذهب إليه المحققون ما ذهب إليه أصحابنا: وهو أنهم صاروا إلى مذهب الشافعي لا تقليدا له، بل لما وجدوا طرقه في الاجتهاد، والقياس أسد الطرق، ولم يكن لهم بد من الاجتهاد سلكوا طريقه، فطلبوا معرفة الأحكام بطريق الشافعي. وذكر أبو علي السنجي^(٢) - بكسر السين المهملة - نحو هذا فقال: اتبعنا الشافعي دون غيره؛ لأننا وجدنا قوله أرجح الأقوال وأعدلها، لا أنا قلدناه.

قلت: هذا الذي ذكرناه موافق لما أمرهم به الشافعي ثم المزمى في أول مختصره وغيره بقوله: مع إعلامية نهيه عن تقليده وتقليد غيره قال أبو عمرو: دعوى انتفاء التقليد عنهم مطلقا لا تستقيم، ولا تلائم المعلوم من حالهم أو حال أكثرهم، وحكى بعض أصحاب الأصول منا أنه لم يوجد بعد عصر الشافعي مجتهد مستقل، ثم فتوى المفتى في هذه الحالة كفتوى المستقل في العمل بها، والاعتداد بها في الإجماع والخلاف.

الحالة الثانية: أن يكون مجتهدا مقيدا في مذهب إمامه، مستقلا بتقرير أصوله بالدليل، غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه وقواعده، وشرطه كونه عالما بالفقه وأصوله، وأدلة الأحكام تفصيلا، بصيرا بمسالك الأقيسة والمعاني، تام الارتياض في التخريج والاستنباط، قيما بإلحاق ما ليس منصوصا عليه لإمامه بأصوله، ولا يعرى عن شوب تقليد له؛ لإخلاله ببعض أدوات المستقل، بأن يخل بالحديث أو

(١) داود بن علي بن خلف بن سليمان الأصبهاني ثم البغدادي، أبو سليمان، إمام أهل الظاهر، ولد سنة مائتين، وقيل: سنة اثنتين ومائتين، أخذ العلم عن إسحاق وأبي ثور، كان زاهدا متقلا. توفي في شهر رمضان سنة سبعين ومائتين.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (٧٧/١)، طبقات الشيرازي (٩٢).

(٢) الحسين بن شعيب بن محمد بن الحسين، أبو علي السنجي المروزي، عالم تلك البلاد في زمانه، وله تعليقة، جمع فيها بين مذهبي العراقيين والخراسانيين، وهو أول من فعل ذلك، قال الإسنوي: وشرح المختصر شرحا مطولا يسميه الإمام بـ «المذهب الكبير»، وشرح - أيضا - «التلخيص» وفروع ابن الحداد. توفي سنة سبع - بتقديم السين - وعشرين وأربعمائة، وقيل غير ذلك.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (٢٠٧/١)، طبقات السبكي (٣٤٤/٤).

العربية، وكثيراً ما أخل بهما المقيد، ثم يتخذ نصوص إمامه أصولاً يستنبط منها كفعل المستقل بنصوص الشرع، وربما اكتفى في الحكم بدليل إمامه، ولا يبحث عن معارض كفعل المستقل في النصوص، وهذه صفة أصحابنا أصحاب الوجوه، وعليها كان أئمة أصحابنا أو أكثرهم، والعامل بفتوى هذا مقلد لإمامه لا له.

ثم ظاهر كلام الأصحاب أن من هذا حاله لا يتأدى به فرض الكفاية. قال أبو عمرو: ويظهر تأدى الفرض به في الفتوى. وإن لم يتأدى في إحياء العلوم التي منها استمداد الفتوى؛ لأنه قام مقام إمامه المستقل تفريعاً على الصحيح، وهو جواز تقليد الميت^(١). ثم قد يستقل المقيد في مسألة أو باب خاص كما تقدم، وله أن يفتى فيما

(١) الإفتاء لمن يحكى قول مجتهد ميت فمنعه الأكثرون إذ لا قول للميت لانعقاد الإجماع مع خلافه. وإنما صنف كتب الفقه لاستفادة طرق الاجتهاد من تصرفهم ومعرفة المتفق عليه والمختلف فيه. وأجازته المتأخرون لوجهين:

الأول - انعقاد الإجماع على جواز العمل بهذا النوع من الفتوى وله معنيان:

أ - أن أحكام الشريعة المحمدية باقية إلى يوم القيامة لكونه خاتم النبيين وكل مجتهد يثبت الحكم على أنه كذلك. فهم وإن اختلفوا في تعيين الحكم لكنهم مجمعون ضمناً على بقاءه وجواز تقليد من بعدهم.

ب - أن المجتهدين السابقين المختلفين أجمعوا صريحاً على أن من بعدهم إذا اضطروا إلى تقليد الميت لعدم اجتهادهم جاز لهم ذلك.

الثاني - إذا كان المجتهد الميت ثقة عالماً والحاكي عنه ثقة فاهماً معنى كلامه حصل عند العامي ظن أن حكم الله تعالى ما حكاه والظن حجة في الفتاوى. حتى لو رجع إلى كتاب موثوق به جاز ذلك. كذا في التحصيل وفي فتاوى العصر في أصول الفقه لأبي بكر الرازي. فأما ما يوجد من كلام رجل ومذهبه في كتاب معروف تداولته الأيدي واشتهرت نسخه يجوز لمن نظر فيه أن يقول: قال فلان كذا وإن لم يسمعه من أحد.

مثل كتب محمد بن الحسن وموطأ مالك. لأن وجودها على هذه الصفة بمنزلة الخبر المتواتر أو المشهور فلا يحتاج مثله إلى إسناد ثم عن فقهاء الحنفية في ذلك روايات. جاء في التجنيس: سئل محمد: متى كان للرجل الإفتاء؟

قال: إذا كان صوابه أكثر من خطئه وقال ظهير الدين التمرتاشي: لا يجوز للمفتي الإفتاء حتى يعلم من أين قلنا. أما في زماننا فيكفيه الحفظ نقلاً عن الكتب المصححة ولا يشترط فيه العلم بالمأخذ. اهـ.

وكان الإمام ظهير الدين اكتفى بذلك في هذا الزمان لعموم البلوى لتقليد وندرة المجتهدين. ومن جانبنا نحن يجب ألا نكتفى بذلك لفساد زماننا وشيوع المتطفلين على الفتوى ممن ليس أهلاً لفهم الضروري لها من الكتب. فإن من يطلع على أحوال المنتسبين إلى العلم في القرى مقيدون عن رقابة مشيخة الإسلام ودار الفتوى يعلم أن الفوضى قد طغت وعمت وأصبحنا في أقصى حاجة إلى وضع حد لها.

لا نص فيه لإمامه بما يخرج على أصوله، هذا هو الصحيح الذى عليه العمل، وإليه مفزع المفتين من مدد طويلة، ثم إذا أفتى بتخريجه فالمستفتى مقلد لإمامه لا له، هكذا قطع به إمام الحرمين فى كتابه الغياثى، وما أكثر فوائده.

قال الشيخ أبو عمرو: وينبغى أن يخرج هذا على خلاف حكاة الشيخ أبو إسحاق الشيرازى وغيره، أن ما يخرج أصحابنا هل يجوز نسبته إلى الشافعى؟ والأصح أنه لا ينسب إليه، ثم تارة يخرج من نص معين لإمامه وتارة لا يجده، فيخرج على أصوله بأن يجد دليلا على شرط ما يحتاج به إمامه فيفتى بموجبه، فإن نص إمامه على شيء ونص فى مسألة تشبها على خلافه، فخرج من أحدهما إلى الآخر سمي: قولا مخرجا، وشرط هذا التخريج ألا يجد بين نصيه فرقا، فإن وجده وجب تقريرهما على ظاهرهما، ويختلفون كثيرا فى القول بالتخريج فى مثل ذلك لاختلافهم فى إمكان الفرق.

قلت: وأكثر ذلك يمكن فيه الفرق وقد ذكروه.

الحالة الثالثة: ألا يبلغ رتبة أصحاب الوجوه، لكنه فقيه النفس، حافظ مذهب إمامه، عارف بأدلته، قائم بتقريرها، يصور، ويحرر، ويقرر، ويمهد، ويزيف، ويرجح. لكنه قصر عن أولئك لقصوره عنهم فى حفظ المذهب، أو الارتياض فى الاستنباط، أو معرفة الأصول ونحوها من أدواتهم^(١)، وهذه صفة كثير من المتأخرين إلى - أواخر المائة الرابعة - المصنفين الذين رتبوا المذهب وحرروه، وصنفوا فيه تصانيف فيها معظم اشتغال الناس اليوم، ولم يلحقوا الذين قبلهم فى التخريج. وأما فتاويهم فكانوا يتبسطون^(٢) فيها تبسط أولئك أو قريبا منه، ويقيسون غير المنقول عليه، غير مقتصرين على القياس الجلى، ومنهم من جمعت فتاويه ولا تبلغ

= وقال نجم الأئمة البخارى: لا بد فى المفتى أن يكون عالما بالماخذ.

ولا يكفيه الحفظ - وهذا هو رأى الذى نميل إليه ونعتقده.

وفى عيون الفتاوى: قال عصام بن يوسف: كنت فى مأتم ضم أربعة من أصحاب أبى حنيفة «أبا يوسف وزفر وعافية وقاسم بن معن» وقد أجمعوا كلهم على أنه ليس لأحد أن يفتى بقلنا حتى يعلم من أين قلنا.

ينظر أطوار الفتيا وآداب المفتين.

(١) فى أ: أدواتها.

(٢) فى أ: يتنسلون.

فى التحاقها بالمذهب مبلغ فتاوى أصحاب الوجوه.

الحالة الرابعة: أن يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه فى الواضحات والمشكلات، ولكن عنده ضعف فى تقرير أدلته وتحرير أقيسته، فهذا يعتمد نقله وفتواه فيما يحكيه من مسطورات مذهبه، من نصوص إمامه، وتفريع المجتهدين فى مذهبه، وما لا يجده منقولاً إن وجد فى المنقول معناه، بحيث يدرك بغير كبير فكر أنه لا فرق بينهما - جاز إلحاقه به والفتوى به، وكذا ما يعلم اندراجه تحت ضابط ممهد فى المذهب، وما ليس كذلك يجب إمساكه عن الفتوى فيه، ومثل هذا يقع نادراً فى حق المذكور؛ إذ يبعد^(١) كما قال إمام الحرمين: أن تقع مسألة لم ينص عليها فى المذهب، ولا هى فى معنى المنصوص، ولا مندرجة تحت ضابط. وشرطه كونه فقيه النفس ذا حظ وافر من الفقه.

قال أبو عمرو: [وينبغي]^(٢) أن يكتفى فى حفظ المذهب فى هذه الحالة والتى قبلها بكون المعظم على ذهنه، ويتمكن لدربته من الوقوف على الباقي على قرب.

فصل:

هذه أصناف المفتين؛ وهى خمسة، وكل صنف منها يشترط فيه حفظ المذهب؛ وفقه النفس، فمن تصدى للفتيا وليس بهذه الصفة فقد باء بأمر عظيم، ولقد قطع إمام الحرمين وغيره بأن الأصولى الماهر المتصرف فى الفقه لا يحل له الفتوى بمجرد ذلك، ولو وقعت له واقعة لزمه أن يسأل عنها، ويلتحق به المتصرف النظائر البحوث، من أئمة الخلاف، وفحول المناظرين؛ لأنه ليس أهلاً لإدراك حكم الواقعة استقلالاً لقصور آفته، ولا من مذهب إمام؛ لعدم حفظه له على الوجه المعبر.

فإن قيل: من حفظ كتاباً أو أكثر فى المذهب وهو قاصر، لم يتصف بصفة أحد ممن سبق، ولم يجد العامى فى بلده غيره، هل له الرجوع إلى قوله؟ فالجواب: إن كان فى غير بلده مفت يجد السبيل إليه وجب التوصل إليه بحسب إمكانه، فإن تعذر ذكر مسأله للقاصر، فإن وجدها بعينها فى كتاب موثوق بصحته، وهو ممن يقبل خبره نقل له حكمه بنصه، وكان العامى فيها مقلداً صاحب المذهب.

(١) فى أ: يتعد.

(٢) سقط فى ط.

قال أبو عمرو: وهذا وجدته في ضمن كلام بعضهم، والدليل يعضده، وإن لم يجدها مسطورة بعينها لم يقسها على مسطور عنده، وإن اعتقده من قياس لا فارق، فإنه قد يتوهم ذلك في غير موضعه. فإن قيل: هل لمقلد أن يفتي بما هو مقلد فيه؟ قلنا: قطع أبو عبد الله الحلبي^(١)، وأبو محمد الجويني، وأبو المحاسن الروياني^(٢)، وغيرهم^(٣) بتحريمه، وقال القفال المروزي^(٤): يجوز، قال أبو عمرو: قول من منعه معناه لا يذكره على صورة من يقوله من عند نفسه، بل يضيفه إلى إمامه الذي قلده، فعلى هذا من عددناه من المفتين المقلدين ليسوا مفتين حقيقة، لكن لما قاموا مقامهم وأدوا عنهم عدوا معهم، وسيلهم أن يقولوا مثلاً: مذهب الشافعي كذا

(١) الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم القاضي، أبو عبد الله الحلبي البخاري، ولد سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، كان مقدماً، فاضلاً كبيراً، له مصنفات مفيدة ينقل منها الحافظ أبو بكر البيهقي كثيراً، وقال في «النهاية»: كان الحلبي رجلاً عظيم القدر، لا يحيط بكنه علمه إلا غواص، ومن تصانيفه: «شعب الإيمان» كتاب جليل، يشتمل على مسائل فقهية وغيرها تتعلق بأصول الإيمان، و«آيات الساعة»، و«أحوال القيامة»، وفيه معان غريبة لا توجد في غيره، توفي في جمادى - وقيل: في ربيع الأول - سنة ثلاث وأربعمائة.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شعبة (١/١٧٨)، طبقات السبكي (٤/٣٣٣).
(٢) عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد بن أحمد، قاضي القضاة فخر الإسلام، أبو المحاسن، الروياني، الطبري صاحب البحر وغيره، ولد في ذي الحجة سنة خمس عشرة وأربعمائة، كانت له الوجاهة والرئاسة والقبول التام عند الملوك فمن دونها، أخذ عن والده وجده، وبرع في المذهب حتى كان يقول: لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي. ولهذا كان يقال له: شافعي زمانه، وولي قضاء طبرستان، واستشهد بعد فراغه من الإملاء يوم الجمعة حادي عشر المحرم سنة اثنتين وخمسمائة، وقيل غير ذلك، ومن تصانيفه (البحر) وهو بحر كاسمه، و(الكافي) شرح مختصر على المختصر، و(الحلية) وغير ذلك. تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شعبة (١/٢٨٧)، طبقات السبكي (٥/٢٧٧).

(٣) في أ: وغيره ثم.

(٤) عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي، الإمام الجليل، أبو بكر القفال الصغير، شيخ طريقة خراسان، وإنما قيل له «القفال»؛ لأنه كان يعمل الأقفال في ابتداء أمره، وبرع في صناعتها حتى صنع قفلاً بآلاته ومفتاحه وزن أربع حبات، فلما كان ابن ثلاثين سنة أحس من نفسه ذكاء، فأقبل على الفقه، فاشتغل به على الشيخ أبي زيد وغيره، وصار إماماً يقتدى به فيه، وقال أبو بكر السمعاني: أبو بكر القفال وحيد زمانه فقهاً، وحفظاً، وورعاً، وهذا، وله في المذهب من الآثار ما ليس لغيره من أهل عصره، وطريقته المذهبة في مذهب الشافعي التي حملها عنه أصحابه أمتن طريقة، وأكثرها تحقيقاً، ومن تصانيفه: «شرح التلخيص»، و«شرح الفروع». توفي بمرور في جمادى الآخرة سنة سبع عشرة وأربعمائة.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شعبة (١/١٨٢)، طبقات السبكي (٥/٥٣).

أو نحو هذا، ومن ترك منهم الإضافة فهو اكتفاء بالمعلوم من الحال عن التصريح به، ولا بأس بذلك.

وذكر صاحب الحاوي في العامى إذا عرف حكم حادثة بناء على دليلها ثلاثة أوجه:

أحدها: يجوز أن يفتى به ويجوز تقليده؛ لأنه وصل إلى علمه؛ كوصول العالم.

والثاني: يجوز إن كان دليلها كتاباً أو سنة، ولا يجوز إن كان غيرهما.

والثالث: لا يجوز مطلقاً وهو الأصح، والله أعلم.

فصل: فى أحكام المفتين: فيه مسائل:

إحداها: الإفتاء فرض كفاية فإذا استفتى وليس فى الناحية غيره تعين عليه الجواب، فإن كان فيها غيره وحضراً، فالجواب فى حقهما فرض كفاية، وإن لم يحضر غيره فوجهان:

أصحهما: لا يتعين لما سبق عن ابن أبى ليلى.

والثانى: يتعين.

وهما كالوجهين فى مثله فى الشهادة. ولو سأل عامى عما لم يقع لم يجب جوابه.

الثانية: إذا أفتى بشىء ثم رجع عنه فإن علم المستفتى برجوعه، ولم يكن عمل بالأول لم يجز العمل به، وكذا إن نكح بفتواه واستمر على نكاحه بفتواه ثم رجع، لزمه مفارقتها كما لو تغير اجتهاد من قلده فى القبلة فى أثناء صلاته، وإن كان [قد]^(١) عمل قبل رجوعه، فإن خالف دليلاً قاطعاً لزم المستفتى نقض عمله ذلك، وإن كان فى محل اجتهاد لم يلزمه نقضه؛ لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد.

وهذا التفصيل ذكره الصيمرى، والخطيب، وأبو عمرو، واتفقوا عليه، ولا أعلم خلافه، وما ذكره الغزالى والرازى^(٢) ليس فيه تصريح بخلافه.

(١) سقط فى ط.

(٢) محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن على، العلامة سلطان المتكلمين فى زمانه، فخر الدين أبو عبد الله، القرشى، البكرى، التيمى، الطبرستانى الأصل، ثم الرازى ابن خطيبها، المفسر، المتكلم، إمام وقته فى العلوم العقلية، وأحد الأئمة فى علوم الشريعة، صاحب المصنفات المشهورة، والفضائل الغزيرة المذكورة، ولد فى رمضان سنة أربع وأربعين =

قال أبو عمرو: وإذا كان يفتى على مذهب إمام فرجع^(١) لكونه بان له قطعاً مخالفة نص مذهب إمامه - وجب نقضه، وإن كان في محل الاجتهاد؛ لأن نص مذهب إمامه في حقه كنص الشارع في حق المجتهد المستقل.

أما إذا لم يعلم المستفتى برجوع المفتى، فحال المستفتى في عمله كما قبل الرجوع، ويلزم المفتى إعلامه قبل العمل، وكذا بعده حيث يجب النقض، وإذا عمل بفتواه في إتلاف فبان خطؤه، وأنه خالف القاطع؛ فعن الأستاذ أبي إسحاق: أنه يضمن إن كان أهلاً للفتوى، ولا يضمن إن لم يكن أهلاً؛ لأن المستفتى قصر؛ كذا حكاه الشيخ أبو عمرو، وسكت عليه، وهو مشكل وينبغي أن يخرج الضمان على قولي الغرور المعروفين في: بابي^(٢) الغصب والنكاح وغيرهما، أو يقطع بعدم الضمان؛ إذ ليس في الفتوى إلزام ولا إلقاء.

الثالثة: يحرم التساهل في الفتوى، ومن عرف به حرم استفتاءه، فمن التساهل: ألا يثبت، ويسرع بالفتوى قبل استيفاء حقها من النظر والفكر، فإن تقدمت معرفته بالمستؤول عنه فلا بأس بالمبادرة، وعلى هذا يحمل ما نقل عن الماضين من مبادرة. ومن التساهل أن تحمله الأغراض الفاسدة على تتبع الحيل المحرمة أو المكروهة^(٣)، والتمسك بالشبه طلباً للترخيص لمن يروم نفعه، أو التغليظ على من

= وخمسائة، وقيل: سنة ثلاث، أتقن علومًا كثيرة وبرز فيها وتقدم وساد، وقصده الطلبة من سائر البلاد، وصنف في فنون كثيرة، وكان له مجلس كبير للوعظ يحضره الخاص والعام، من تصانيفه: تفسير كبير سماه مفاتيح الغيب، وكتاب المحصول، والمنتخب، وكتاب الأربعين، وغير ذلك من المصنفات الكثيرة المتنوعة النافعة، وفاته بهرة يوم عيد القطر سنة ست وستمائة.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (٢/٦٥)، طبقات السبكي (٨/٨١).

(١) في أ: فيرجع.

(٢) في أ: باب.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ولا يكون مفتيًا إلا بعلم وعدالة. اهـ.

ولما كان سد الذرائع أصلاً من أصول الشريعة دعا إليه الفقهاء واعتمدوه في كتبهم وكان تجويز الحيل يقتحم هذا الباب ويوصل من طريقه إلى المفاصد وجب على المفتى أن يعلن حرباً عواناً على الحيل ومجوزيها. ويأخذ نفسه بالأحوط. لأن الشريعة الغراء قد تكفلت بأحكام الدين والدنيا وليست في حاجة إلى هذا النوع بل نصت عليه لأنه لم يكن له نصيب من الوجود لدى رسول الله ﷺ وصحابته الغر الميامين. ومن تأمل أحاديث اللعن وجد أن عامتها تدل على تحريم الحيل والعمل بها في دين الله وتندر من استحل محارم الله أو أسقط فرائضه بالحيل الفاسدة. فقد قال عليه الصلاة والسلام «لعن الله =

يريد ضره، وأما من صح قصده فاحتسب في طلب حيلة لا شبهة فيها، لتخليص من ورطة يمين ونحوها فذلك حسن جميل. وعليه يحمل ما جاء عن بعض السلف من نحو هذا؛ كقول سفيان إنما العلم عندنا الرخصة من ثقة، فأما التشديد فيحسنه كل أحد، ومن الحيل التي فيها شبهة ويذم فاعلمها: الحيلة السريجية في سد باب الطلاق.

الرابعة: ينبغي ألا يفتى في حال يُغَيَّر خلقه، ويشغل قلبه، ويمنعه التأمل: كغضب، وجوع، وعطش، وحزن، وفرح غالب، ونعاس، أو ملل، أو حر مزعج، أو مرض مؤلم، أو مدافعة حدث، وكل حال يشتغل فيه قلبه ويخرج عن حد الاعتدال، فإن أفتى في بعض هذه الأحوال، وهو يرى أنه لم يخرج عن الصواب جاز، وإن كان مخاطرا بها.

الخامسة: المختار للمتصدي للفتوى أن يتبرع بذلك، ويجوز أن يأخذ عليه رزقا من بيت المال إلا أن يتعين عليه وله كفاية، فيحرم على الصحيح. ثم إن كان له رزق لم يجز أخذ أجره أصلا، وإن لم يكن له رزق فليس له أخذ أجره من أعيان من يفتيه على الأصح كالحاكم.

واحتال الشيخ أبو حاتم القزويني^(١) من أصحابنا، فقال: له أن يقول: يلزمني أن

= المحلل والمحلل له، وقال «لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فحملوها وباعوها وأكلوها ثمناها» وقال «لعن الله الراشي والمرتشى» وقال «لعن الله آكل الربا وموكله وكتبه وشاهده» ولعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة أشياء - وكثير من هذا.

فليحذر المفتى من عمل ليس عليه رسول الله ﷺ فإنه رد. وليتمسك بآثار الصحابة واجتهاد التابعين ثم تابعهم وهلم جرا.

على أنه إن صح قصده ووافقت الحيلة أصلا من أصول الدين جاز له أن يطلبها للتخلص من ورطة يمين ونحوه. مع أنها هذه الحالة لا توصف بالحيلة بل هي من قبيل الرخص الجائزة. وقد قال سفيان الثوري رحمه الله: إنما العلم رخصة من ثقة. ينظر أطوار الفتيا وآداب المفتين.

(١) محمود بن الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسين بن محمد بن عكرمة بن أنس بن مالك الأنصاري، أبو حاتم، القزويني، كان حافظا للمذهب والخلاف، وصنف كتبًا كثيرة في المذهب والخلاف والأصول، ومن تصانيفه: «الحيل» تصنيف لطيف يذكر فيه الحيل الدافعة للمطالبة وأقسامها من المحرمة والمكروهة والمباحة، و«تجريد التجريد» لرفيقه المحاملي، توفي سنة أربعين وأربعمائة.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (١/٢١٨)، طبقات السبكي (٥/٣٢١).

أفتيك قولاً، وأما كتابة الخط فلا، فإذا استأجره على كتابة الخط جاز.
قال الصيمرى والخطيب: لو اتفق أهل البلد فجعلوا له رزقا من أموالهم على أن يتفرغ لفتاويهم جاز، أما الهدية فقال أبو مظفر السمعاني^(١): له قبولها، بخلاف الحاكم فإنه يلزم حكمه. قال أبو عمرو: ينبغي أن يحرم قبولها إن كانت رشوة على أن يفتيه بما يريد كما فى الحاكم وسائر ما لا يقابل بعوض. قال الخطيب وعلى الإمام أن يفرض لمن نصب نفسه لتدريس الفقه والفتوى فى الأحكام ما يغنيه عن الاحتراف، ويكون ذلك من بيت المال، ثم روى بإسناده أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أعطى كل رجل ممن هذه صفته مائة دينار فى السنة.

السادسة: لا يجوز أن يفتى فى الأيمان والإقرار ونحوهما؛ مما يتعلق بالألفاظ إلا أن يكون من أهل بلد اللفظ، أو متزلاً منزلتهم فى الخبرة بمرادهم من ألفاظهم وعرفهم فيها.

السابعة: لا يجوز لمن كانت فتواه نقلاً لمذهب إمام إذا اعتمد الكتب^(٢) أن يعتمد إلا على كتاب موثوق بصحته، وبأنه مذهب ذلك الإمام، فإن وثق بأن أصل التصنيف بهذه الصفة لكن لم تكن هذه النسخة معتمدة، فليستظهر بنسخ منه متفقة،

(١) منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد بن محمد بن جعفر بن أحمد بن عبد الجبار بن الفضل بن الربيع بن مسلم، الإمام أبو المظفر، السمعاني التميمي، المروزي، الحنفى، ثم الشافعى، ولد فى ذى الحجة سنة ست وعشرين وأربعمائة، صنف فى التفسير، والفقه والحديث، والأصول، ومن تصانيفه: كتاب «البرهان والاصطلام»، وكتاب «القواطع فى أصول الفقه»، وكتاب «الانتصار فى الرد على المخالفين»، وكتاب «المنهاج لأهل السنة»، وغير ذلك، توفى سنة تسع وثمانين وأربعمائة.

تنظر ترجمته فى: طبقات ابن قاضى شعبة (٢٧٣/١)، طبقات السبكي (٣٣٥/٥).

(٢) قال الزركشى حكى الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايينى الإجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند إلى مصنفها أما الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها فقد اتفق العلماء فى هذا العصر على جواز الاعتماد عليها والاستناد إليها لأن الثقة قد حصلت بها كما تحصل بالرواية ولذلك اعتمد الناس على الكتب المشهورة فى اللغة والنحو والطب وسائر العلوم لحصول الثقة بها وبعد التدليس، ومن اعتقد أن الناس قد اتفقوا على الخطأ فى ذلك فهو أولى بالخطأ منهم ولولا جواز الاعتماد على ذلك لتعطل كثير من المصالح المتعلقة بها وقد رجع الشارع إلى قول الأطباء فى صور وليست كتبهم مأخوذة فى الأصل إلا عن قوم كفار. ولكن لما بعد التدليس فيها اعتمد عليها كما اعتمد فى اللغة على إشعار العرب وهم كفار لبعد التدليس. اهـ.
ينظر سبعة كتب مفيدة ص (٧١).

وقد تحصل له الثقة من نسخة غير موثوق بها فى بعض المسائل إذا رأى الكلام منتظما، وهو خير^(١) فطن لا يخفى عليه لدربيته موضع الإسقاط والتغيير.

فإن لم يجده إلا فى نسخة غير موثوق بها؛ فقال أبو عمرو: ينظر فإن وجده موافقا لأصول المذهب، وهو أهل لتخريج مثله فى المذهب لو لم يجده منقولا فله أن يفتى به. فإن أراد حكايته عن قائله؛ فلا يقل: قال الشافعى مثلا كذا، وليل: وجدت عن الشافعى كذا، أو بلغنى عنه، ونحو هذا. وإن لم يكن أهلا لتخريج مثله لم يجز له ذلك، فإن سبيله النقل المحض، ولم يحصل ما يجوز له ذلك، وله أن يذكره لا^(٢) على سبيل الفتوى مفصحا بحاله، فيقول: وجدته فى نسخة من الكتاب الفلانى ونحوه.

قلت: لا يجوز لمفت على مذهب الشافعى إذا اعتمد النقل أن يكتفى بمصنف ومصنفين ونحوهما من كتب المتقدمين وأكثر المتأخرين؛ لكثرة الاختلاف بينهم فى الجزم والترجيح؛ لأن هذا المفتى المذكور إنما ينقل مذهب الشافعى، ولا يحصل له وثوق بأن ما فى المصنفين المذكورين ونحوهما هو مذهب الشافعى، أو الراجح منه؛ لما فيهما من الاختلاف، وهذا مما لا يتشكك فيه من له أدنى أنس بالمذهب، بل قد يجزم نحو عشرة من المصنفين بشيء، وهو شاذ بالنسبة إلى الراجح فى المذهب، ومخالف لما عليه الجمهور، وربما خالف نص الشافعى أو نصوصا له، وسترى فى هذا الشرح - إن شاء الله تعالى - أمثلة ذلك، وأرجو إن تم هذا الكتاب أنه يستغنى به عن كل مصنف، ويعلم به مذهب الشافعى علما قطعيا إن شاء الله تعالى.

الثامنة: إذا أفتى فى حادثة ثم حدثت مثلها، فإن ذكر الفتوى الأولى ودليها بالنسبة إلى أصل الشرع إن كان مستقلا، أو إلى مذهبه إن كان منتسبا - أفتى بذلك بلا نظر، وإن ذكرها ولم يذكر دليها ولا طرأ ما يوجب رجوعه، فقيل: له أن يفتى بذلك، والأصح: وجوب تجديد النظر، ومثله: القاضى إذا حكم بالاجتهاد، ثم وقعت المسألة، وكذا تجديد الطلب فى التيمم، والاجتهاد فى القبلة، وفيهما الوجهان.

(١) فى أ: خير.

(٢) فى أ: إلا.

قال القاضي أبو الطيب^(١) في تعليقه في آخر باب استقبال القبلة: وكذا العامى إذا وقعت له مسألة، فسأل عنها، ثم وقعت له، فليلزمه السؤال ثانياً؛ يعنى على الأصح، قال: إلا أن تكون مسألة يكثر وقوعها، ويشق عليه إعادة السؤال عنها، فلا يلزمه ذلك، ويكفيه السؤال الأول للمشقة.

التاسعة: ينبغى ألا يقتصر فى فتواه على قوله: فى المسألة خلاف، أو قولان، أو وجهان، أو روايتان، أو يرجع إلى رأى القاضى، ونحو ذلك، فهذا ليس بجواب، ومقصود المستفتى بيان ما يعمل به، فينبغى أن يجزم له بما هو الراجح، فإن لم يعرفه توقف حتى يظهر، أو يترك الإفتاء كما كان جماعة من كبار أصحابنا يمتنعون من الإفتاء فى حث الناسى.

فصل: فى آداب الفتوى

فيه مسائل:

أحداها: يلزم المفتى أن يبين الجواب بيانا يزيل الإشكال. ثم له الاختصار على الجواب شفاها. فإن لم يعرف لسان المستفتى^(٢) كفاه ترجمة ثقة واحد؛ لأنه خبر، وله الجواب كتابة، وإن كانت الكتابة على خطر. وكان القاضى أبو حامد^(٣) كثير الهرب من الفتوى فى الرقاع.

قال الصيمرى وليس من الأدب كون السؤال بخط المفتى، فأما بإملائه وتهذيبه

(١) طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر القاضى العلامة، أبو الطيب الطبرى، من أمل طبرستان، ولد سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة، وهو أحد أئمة المذهب وشيوخه، والمشاهير الكبار، من تصانيفه «شرح مختصر المزني»، كتاب جليل، والمجرد وشرح الفروع، وصنف فى الخلاف والمذهب والأصول والجدل كتباً كثيرة، وقال الحافظ الخطيب البغدادي: كان أبو الطيب ورعاً، عارفاً بالأصول والفروع، محققاً، حسن الخلق، صحيح المذهب، اختلفت إليه وعلقت عنه الفقه سنين، توفى ببغداد فى ربيع الأول سنة خمسين وأربعمائة. تنظر ترجمته فى: طبقات ابن قاضى شعبة (٢٢٦/١)، طبقات السبكي (٩٥/٢).

(٢) فى أ: المفتى.

(٣) أحمد بن بشر بن عامر - وقال الشيخ أبو إسحاق: عامر بن بشر، القاضى، أبو حامد المروذى، أحد أئمة الشافعية، ومن تصانيفه: «شرح مختصر المزني»، وصنف الجامع فى المذهب، وفى الأصول وغير ذلك. وكان إماماً لا يشق غباره، وقال المطوعى: صدر من صدور الفقه كبير، ويحر من بحار العلم غزير. توفى سنة اثنتين وستين وثلاثمائة. تنظر ترجمته فى: طبقات ابن قاضى شعبة (١٣٧/١)، طبقات السبكي (١٢/٣).

فواسع، وكان الشيخ أبو إسحاق الشيرازي قد يكتب السؤال على ورق له، ثم يكتب الجواب.

وإذا كان في الرقعة مسائل فالأحسن ترتيب الجواب على ترتيب السؤال، ولو ترك الترتيب فلا بأس، ويشبه معنى قول الله - تعالى - : ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، وإذا كان في المسألة تفصيل لم يطلق الجواب فإنه خطأ.

ثم له أن يستفصل السائل إن حضر، ويقيد السؤال في رقعة أخرى ثم يجيب، وهذا أولى وأسلم. وله أن يقتصر على جواب أحد^(١) الأقسام إذا علم أنه الواقع للسائل، ويقول: هذا إذا كان الأمر كذا، وله أن يفصل الأقسام في جوابه، ويذكر حكم كل قسم. لكن هذا كرهه^(٢) أبو الحسن القابسي من أئمة المالكية^(٣) وغيره. وقالوا: هذا تعليم الناس الفجور.

وإذا لم يجد المفتى من يسأله فصل الأقسام، واجتهد في بيانها، واستيفائها. الثانية: ليس له أن يكتب الجواب على ما علمه من صورة الواقعة إذا لم يكن في الرقعة تعرض له، بل يكتب جواب ما في الرقعة فإن أراد جواب ما ليس فيها فليقل: وإن كان الأمر كذا وكذا، فجوابه كذا.

واستحب العلماء أن يزيد على ما في الرقعة ما له تعلق بها؛ مما يحتاج إليه السائل لحديث: «هُوَ الطَّهُورُ مَأْوَةُ الْحِلِّ مَيْتَتُهُ»^(٤).

(١) في أ: آخر.

(٢) في أ: كرهته.

(٣) هو علي بن محمد بن خلف المعروف بابن القابسي. مات سنة ثلاث وأربعمائة. ينظر طبقات الشيرازي (ص ١٦١).

(٤) أخرجه مالك (٢٢/١) كتاب: الطهارة، باب: الطهور للوضوء، الحديث (١٢)، والشافعي في (١٦/١) كتاب: الطهارة، ومحمد بن الحسن في الموطأ (٤٣) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر، الحديث (٤٦)، وابن أبي شيبة (١٣١/١) كتاب: الطهارات، باب: من رخص في الوضوء بماء البحر، وأحمد (٣٦١/٢)، والدارمي (١٨٦/١) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من ماء البحر، والبخاري في التاريخ الكبير (٤٧٨/٣)، وأبو داود (٦٤/١) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر، الحديث (٨٣)، والترمذي (١٠٠/١) - (١٠١) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في ماء البحر أنه طهور، الحديث (٦٩)، والنسائي (١٧٦/١) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر، وابن ماجه (١٣٦/١) كتاب:

= الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر، الحديث (٣٨٦)، وابن خزيمة (٥٩/١) كتاب: الطهارة، باب: الرخصة في الغسل والوضوء من ماء البحر، الحديث (١١١)، وابن حبان في موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان: كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في الماء، الحديث (١١٩)، وابن الجارود ص (٢٥)، باب: في طهارة الماء والقدر الذي ينجس الماء والذي لا ينجس، والدارقطني (٣٦/١) كتاب: الطهارة، باب: في ماء البحر، الحديث (١٣)، والحاكم (١٤٠/١ - ١٤١) كتاب: الطهارة، والبيهقي في (٣/١) كتاب: الطهارة، باب: التطهير بماء البحر.

وفى معرفة السنن والآثار (١٥٠/١ - ١٥١)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٣٩/٧)، وابن بشكوال في «الغوامض» (ص - ٥٥٥)، والجوزقاني في «الأبطل» رقم (٣٣١)، من رواية مالك عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة من آل ابن الأزرق، عن المغيرة بن أبي بردة، أنه سمع أبا هريرة يقول: سأل رجل رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن نتوضأ به عطشنا، أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته».

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقد توبع مالك على هذا الحديث، فتابعه أبو أويس وعبد الرحمن بن إسحاق وإسحاق بن إبراهيم:

فمتابعة الأول رواها أحمد (٣٩٢/٢ - ٣٩٣)، ومتابعة الثاني والثالث أخرجها الحاكم (١٤١/١) كتاب: الطهارة، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٥٣/١ - ١٥٤) كتاب:

الطهارة، باب: ما تكون به الطهارة من الماء.

وقد تابعه أيضاً الجلاح أبو كثير، فرواه عن سعيد بن سلمة، أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤٧٨/٣)، والحاكم (١٤١/١) كتاب: الطهارة، والبيهقي (٣/١) كتاب: الطهارة،

باب: التطهير بماء البحر، ومعرفة السنن والآثار (١٥٤/١) كتاب: الطهارة، باب: ما تكون به الطهارة من الماء.

وممن روى هذا الحديث عن أبي هريرة غير المغيرة - سعيد بن المسيب، وأخرجه الدارقطني (٣٧/١) رقم (١٥)، والحاكم (١٤٢/١) من طريق عبد الله بن محمد القدامي: ثنا إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة به.

وسكت عنه الحاكم والذهبي، وعبد الله بن محمد القدامي ضعيف.

قال ابن عدى (٢٥٨/٤): عامة أحاديثه غير محفوظة وهو ضعيف على ما تبين لى من رواياته واضطرابه فيها، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره.

أبو سلمة بن عبد الرحمن عنه:

أخرجه الحاكم (١٤٢/١)، والعقيلي في الضعفاء (١٣٢/٢) من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي: ثنا محمد بن غزوان قال: ثنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به.

ومحمد بن غزوان قال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال ابن حبان: يقلب الأخبار ويسند الموقوف.

ينظر: المجروحين (٢٩٩/٢)، المغني (٦٢٣/٢) رقم (٥٨٩٢).

- وقد صحح هذا الحديث جمع من الأئمة والحفاظ منهم:
- البخارى فقال: هو حديث صحيح؛ كما نقل عنه الترمذى فى العلل الكبير (٤١/١) رقم (٣٣).
- الترمذى فقال: حسن صحيح.
- ابن خزيمة: بإخراجه فى صحيحه وسكوته عليه.
- ابن حبان: بإخراجه فى صحيحه وسكوته عليه، وقال فى المجروحين (٢٩٩/٢) حديث أبى هريرة صحيح.
- الحاكم.
- البيهقى فى معرفة السنن والآثار (١٥٢/١)، ونقل قول البخارى فى تصحيح الحديث.
- الجوزقانى فى «الأباطيل» فقال: هذا حديث حسن.
- وغيرهم كثير.
- وفى الباب عن على، وجابر، وعبد الله بن عمرو، وأبى بكر، وابن عباس، وأنس، والفراسى، وابن عمر، وعبد الله المدلجى، وسليمان بن موسى، ويحيى بن أبى كثير مرسل.
- حديث على:
- رواه الدارقطنى (٣٥/١) كتاب: الطهارة، باب: فى ماء البحر، الحديث (٦)، والحاكم (١٤٢/١ - ١٤٣) كتاب: الطهارة، كلاهما من رواية ابن عقدة الحافظ: ثنا أحمد بن الحسين بن عبد الملك، ثنا معاذ بن موسى، ثنا محمد بن الحسين، حدثنى أبى عن أبيه، عن جده، عن على قال: سئل رسول الله ﷺ عن ماء البحر، فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» قال الحافظ فى التلخيص (١٢/١): وفيه من لا يعرف.
- وحديث جابر:
- رواه أحمد (٣٧٣/٣)، وابن ماجه (١٣٧/١): كتاب الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر، الحديث (٣٨٨)، والدارقطنى (٣٤/١): كتاب الطهارة، باب: فى ماء البحر، الحديث (٣)، وابن خزيمة (٥٩/١)، وابن حبان (١٢٠ - موارد)، وابن الجارود (٨٧٩)، والدارقطنى (٣٤/١)، والبيهقى (٢٥٣/١ - ٢٥٤)، وأبو نعيم فى الحلية (٩/٢٢٩) من طريق إسحاق بن حازم، عن عبيد الله بن مقسم، عن جابر أن رسول الله ﷺ سئل عن ماء البحر فقال: «الحل ميتته، الطهور ماؤه».
- قال الحافظ فى تلخيص الحبير (١١/١): قال أبو على بن السكن: حديث جابر أصح ما روى فى هذا الباب.
- وأخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير (٢٠٣/٢)، الحديث (١٧٥٩)، والدارقطنى (١/٣٤)، والحاكم (١٤٣/١): كتاب الطهارة، من وجه آخر من رواية المعافى بن عمران، عن ابن جريج، عن أبى الزبير، عن جابر به.
- قال الحافظ فى التلخيص (١١/١): إسناده حسن ليس فيه إلا ما يخشى من التدليس، ورواه الدارقطنى (٣٤/١) أيضًا من طريق مبارك بن فضالة، عن أبى الزبير.

.....

وحدیث عبد الله بن عمرو بن العاص:

أخرجه الحاكم (١٤٣/١) كتاب: الطهارة، من طريق الحكم بن موسى: ثنا معقل بن زياد، عن الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: «ميتة البحر حلال، وماؤه طهور»، وقد رواه الدارقطني (٣٥/١): كتاب الطهارة، باب: في ماء البحر، الحديث (٧)، من هذا الوجه أيضا، من رواية الحكم بن موسى، عن معقل، فقال: عن المثنى، عن عمرو بن شعيب، ومن طريق المثنى أيضا أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٤١٨/٦)، والمثنى بن الصباح: ضعفه ابن معين وغيره، وقال النسائي: متروك. ينظر المغني (٥٤١/٢) رقم (٥١٧٥). قال الحافظ في التلخيص (١٢/١)، ووقع عند الحاكم الأوزاعي بدل المثنى وهو غير محفوظ.

وحدیث أبي بكر:

أخرجه الدارقطني (٣٥/١) كتاب: الطهارة، باب: في ماء البحر، الحديث (٤) من طريق عبد العزيز بن أبي ثابت، عن إسحاق بن حازم الزيات، عن وهب بن كيسان، عن جابر بن عبد الله، عن أبي بكر الصديق أن رسول الله ﷺ سئل عن البحر، الحديث. وقال الدارقطني: عبد العزيز ليس بالقوي، ورواه ابن حبان في المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٣٥٥/١)، من وجه آخر عن أبي بكر مرفوعا، لكنه من رواية السري بن عاصم، قال ابن حبان: يسرق الحديث، ويرفع الموقوف، وأخرجه الدارقطني (٣٥/١)، والبيهقي (٤/١): كتاب الطهارة، باب: التطهير بماء البحر، عن أبي بكر موقوفا، وصححه وقفه الدارقطني، وابن حبان في الضعفاء. وحدث ابن عباس:

أخرجه الدارقطني (٣٥/١): كتاب الطهارة، باب: في ماء البحر، الحديث (١٠)، والحاكم (١٤٠/١) كتاب: الطهارة، كلاهما من رواية سريج بن النعمان، عن حماد بن سلمة، عن أبي التياح، عن موسى بن سلمة، عن ابن عباس، قال: سئل رسول الله ﷺ عن ماء البحر فقال: «ماء البحر طهور» قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم. وأقره الذهبي، لكن الدارقطني قال: الصواب أنه موقوف، قال الحافظ في التلخيص (١١/١): رواه ثقات، لكن صحح الدارقطني وقفه، والموقوف أخرجه أحمد (١/٢٧٩) في مسند ابن عباس - رضى الله عنه - من طريق عفان، عن حماد بن سلمة به، وفيه: وسألت عن ابن عباس عن ماء البحر، فقال: ماء البحر طهور. وحدث أنس:

أخرجه عبد الرزاق (٩٤/١) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من ماء البحر، الحديث (٣٢٠)، عن الثوري، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس، عن النبي ﷺ في ماء البحر قال: «الحلال ميتته، الطهور ماؤه».

وأخرجه الدارقطني (٣٥/١): كتاب الطهارة، باب: في ماء البحر، الحديث (٨) من طريق محمد بن يزيد، عن أبان به، وقال: أبان متروك.

وحدیث الفزاسی أو ابن الفزاسی:

الثالثة: إذا كان المستفتى بعيد الفهم فليفرق به، ويصبر على تفهم سؤاله، وتفهم جوابه، فإن ثوابه جزيل.

الرابعة: ليتأمل الرقعة تأملاً شافياً، وآخرها أكد، فإن السؤال في آخرها، وقد يتقيد الجميع بكلمة في آخرها، ويغفل عنها.

قال الصيمرى: قال بعض العلماء: ينبغي أن يكون توقفه فى المسألة السهلة كالصعبة ليعتاده، وكان محمد بن الحسن يفعله. وإذا وجد كلمة مشبهة سأل

= أخرجه ابن ماجه (١٣٦/١ - ١٣٧) كتاب: الطهارة، باب: الوضوء بماء البحر، الحديث (٣٨٧) عن سهل بن أبى سهل، عن يحيى بن بكير، عن الليث بن سعد، عن جعفر بن ربيعة، عن بكر بن سودة، عن مسلم بن مخشى، عن ابن الفراسى قال: كنت أصيد، وكانت لى قرية أجعل فيها ماءً، وإنى توضأت بماء البحر فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته» هكذا قال ابن ماجه عن ابن الفراسى. وأخرجه ابن عبد البر فى التمهيد (٢٢٠/١٦)، من طريق أبى الزنبايع روح بن الفرج القطان، عن يحيى بن بكير، وفيه عن مسلم بن مخشى، أنه حدثه أن الفراسى قال: كنت أصيد فى البحر الأخضر على أرماث، وكنت أحمل قرية لى فيها ماء، فذكره. قال الترمذى فى علله (ص: ٤١) رقم (٣٤)، قال: سألت البخارى عن حديث ابن الفراسى فى ماء البحر فقال: حديث مرسل، لم يدرك ابن الفراسى النبى ﷺ، والفراسى له صحبة.

قال الحافظ البوصيرى فى الزوائد (١٦١/١): هذا إسناد رجاله ثقات، إلا أن مسلماً لم يسمع من الفراسى؛ إنما سمع من ابن الفراسى، وابن الفراسى لا صحبة له، وإنما روى هذا الحديث عن أبيه، فالظاهر أنه سقط من هذا الطريق.

وحديث ابن عمر: رواه الدارقطنى (٢٦٧/٤)، باب: الصيد والذباح والأطعمة، الحديث (٢) طريق إبراهيم بن يزيد، عن عمرو بن دينار، عن عبد الرحمن بن أبى هريرة: أنه سأل ابن عمر قال: أكل ما طفا على الماء؟ قال: إن طافيه ميتة. وقال: قال رسول الله ﷺ: «إن ماؤه طهور، وميته حل».

وإبراهيم بن يزيد هو الخوزى، قال النسائى والدارقطنى: متروك، وذكره البخارى فى الضعفاء، وقال الحافظ: متروك، ينظر الضعفاء للنسائى رقم (١٤)، والدارقطنى (١٣)، والبخارى (١٤)، والتقريب (٤٦/١).

وحديث عبد الله المدلجى:

أخرجه الطبرانى فى الكبير كما فى المجمع (٢١٨/١)، وقال الهيثمى: وفيه عبد الجبار ابن عمر ضعفه البخارى والنسائى، ووثقه محمد بن سعد.

أما مرسل سليمان بن موسى ويحيى بن أبى كثير:

فأخرجه عبد الرزاق فى المصنف (٩٣/١) رقم (٣١٩).

وهذا الحديث من الأحاديث التى عدها بعض الحفاظ متواترة كالحافظ السيوطى ص

(٢٣) رقم (١١) «الأزهار المتناثرة».

المستفتى عنها ونقطها وشكلها، وكذا إن وجد لحنا فاحشا، أو خطأ يحيل المعنى أصلحه، وإن رأى بياضا فى أثناء سطر أو آخره خط عليه أو شغله؛ لأنه ربما قصد المفتى بالإيذاء، فكتب فى البياض بعد فتواه ما يفسدها، كما بلى به القاضى أبو حامد المروروذى.

الخامسة: يستحب أن يقرأها على حاضريه ممن هو أهل لذلك، ويشاورهم ويباحثهم^(١) برفق وإنصاف، وإن كانوا دونه وتلامذته؛ للاقتداء بالسلف، ورجاء ظهور ما قد يخفى عليه إلا أن يكون فيها ما يقبح إبداءه، أو يؤثر السائل كتمانها، أو فى إشاعته مفسدة.

السادسة: ليكتب الجواب بخط واضح وسط، لا دقيق خاف، ولا غليظ جاف، ويتوسط فى سطورها بين توسيعها وتضييقها، وتكون عبارته^(٢) واضحة صحيحة تفهمها العامة ولا يزدريها الخاصة، واستحب بعضهم ألا تختلف أقلامه وخطه؛ خوفا من التزوير؛ ولئلا يشتبه خطه

قال الصيمرى: قلما وجد التزوير على المفتى؛ لأن الله تعالى حرس أمر الدين، وإذا كتب الجواب أعاد نظره فيه؛ خوفا من اختلال وقع فيه، أو إخلال ببعض المسئول عنه.

السابعة: إذا كان هو المبتدى فالعادة قديما وحديثا أن يكتب فى الناحية اليسرى من الورقة.

قال الصيمرى وغيره: وإن كتب من وسط الرقعة أو حاشيتها فلا عتب عليه، ولا يكتب فوق البسملة بحال، وينبغى أن يدعو إذا أراد الإفتاء. وجاء عن مكحول ومالك - رحمهما الله - أنهما كانا [لا] يفتيان حتى يقولوا: لا حول ولا قوة إلا بالله ويستحب الاستعاذة من الشيطان، ويسمى الله - تعالى - ويحمده، ويصلى على النبى ﷺ وليقل: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ الآية [طه: ٢٥]، ونحو ذلك، قال الصيمرى: وعادة كثيرين أن يبدءوا فتاويهم: «الجواب وبالله التوفيق» وحذف آخرون ذلك، قال: ولو عمل ذلك فيما طال من المسائل واشتمل على فصول،

(١) فى أ: يناجيهم.

(٢) فى ط: عبارة.

وحذف فى غيره - كان وجهها.

قلت: المختار قول ذلك مطلقاً، وأحسنه الابتداء بقول: «الحمد لله»، لحديث: «كُلُّ أَمْرِ ذِي بَالٍ لَا يَبْدَأُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمٌ»^(١).

(١) أخرجه أبو داود (٢٦١/٤) كتاب الأدب: باب الهدى فى الكلام حديث (٤٨٤٠) وابن ماجه (٦١٠/١) كتاب النكاح: باب خطبة النكاح حديث (١٨٩٤) وأحمد (٣٥٩/٢) والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» رقم (٤٩٤) والدارقطنى (٢٢٩/١) رقم (١) وابن حبان (٥٧٨ - موارد) ويرقم (١، ٢ - الإحسان) والبيهقى (٢٠٨/٣ - ٢٠٩) كتاب الجمعة: باب ما يستدل به على وجوب التعميد فى خطبة الجمعة كلهم من طريق الأوزاعى عن قرّة عن الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة به.

قال أبو داود: رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز عن الزهرى عن النبى ﷺ مرسلًا. اهـ.

وكذا قال البيهقى.

وقال الدارقطنى: تفرد به قرّة عن الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة وأرسله غيره عن الزهرى عن النبى ﷺ وقرّة ليس بقوى فى الحديث والمرسل هو الصواب.

ورجح المرسل أيضًا الدارقطنى فى «العلل» (٢٩/٨ - ٣٠) فقال: يرويه الأوزاعى واختلف عنه فرواه عبيد الله بن موسى وابن أبى العشرين والوليد بن مسلم وابن المبارك وأبو المغيرة عن الأوزاعى عن قرّة عن الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ ورواه محمد بن كثير عن الأوزاعى عن الزهرى كذلك لم يذكر قرّة ورواه وكيع عن الأوزاعى عن قرّة عن الزهرى قال رسول الله ﷺ مرسلًا.

رواه محمد بن سعيد يقال له الوصيف عن الزهرى عن ابن كعب بن مالك عن أبيه.

والصحيح عن الزهرى المرسل. اهـ.

أما الحاكم - رحمه الله - فقد صحح لقرّة بن عبد الرحمن على شرط مسلم حديث: «حذف السلام سنة» ووافقه الذهبى.

قلت: وهذا من أوامهما رحمهما الله فإن قرّة بن عبد الرحمن لم يرو له مسلم احتجاجاً ولكن روى له فى المتابعات فلا نستطيع مثلاً أن نصحح لقطن بن نُسَيْر أو غيره ممن روى له مسلم فى المتابعات، على شرط مسلم.

والعجب من الذهبى فى موافقته للحاكم أكثر لأنه أورد قرّة بن عبد الرحمن فى ميزانه (٤٧٠/٥).

وقال: خرج له مسلم فى الشواهد. اهـ.

قلت: ومدار الحديث على قرّة بن عبد الرحمن فإليك أقوال الأئمة فيه.

قال أبو حاتم: ليس بقوى، وقال أبو زرعة: الأحاديث التى يرويهها متاكير، وقال أحمد، منكر الحديث جداً.

وقال ابن معين: ليس بقوى الحديث.

وقال العجلى: يكتب حديثه.

وقال ابن شاهين عن يحيى: ليس به بأس عندى.

وينبغي أن يقوله بلسانه ويكتبه، قال الصيمرى: ولا يدع ختم جوابه بقوله: وبالله التوفيق، أو: والله أعلم، أو: والله الموفق، قال: ولا يقبح قوله: الجواب عندنا، أو: الذى عندنا، أو: الذى نقول به، أو: نذهب إليه، أو: نراه كذا، ؛ لأنه من أهل ذلك، قال: وإذا أغفل السائل الدعاء للمفتى أو الصلاة على رسول الله ﷺ فى آخر الفتوى ألحق المفتى ذلك بخطه، فإن العادة جارية به.

قلت: وإذا ختم الجواب بقوله: والله أعلم، ونحوه مما سبق فليكتب بعده: كتبه فلان، أو: فلان بن فلان الفلانى، فينتسب إلى ما يعرف به من قبيلة^(١) أو بلدة أو صفة، ثم يقول: الشافعى، أو: الحنفى مثلاً، فإن كان مشهوراً بالاسم أو غيره فلا بأس بالاختصار عليه.

= وقال الفسوى ثقة.

وقال ابن عدى: أرجو أنه لا بأس به.

وقد لخص الحافظ هذه الأقوال: فقال: صدوق له مناكير ينظر «الجرح والتعديل» (٧/ ١٣٢) و «أحوال الرجال» (ص ١٦٥) و «سؤالات ابن طهمان» (٦٣٩) و «ثقات العجلي» (١٣٨٥) و «ثقات ابن شاهين» (١١٦٣) و «المعرفة والتاريخ» (٤٦٠/ ٢) و «الكامل» (٢٠٧٧/ ٦) و «التقريب» (١٢٥/ ٢).

قلت: وعلى افتراض أن قرّة ثقة فقد خالفه الأكثرون من أصحاب الزهرى وهم يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز وهم بلا شك أكثر وأوثق من قرّة بن عبد الرحمن. وهذا الذى رجحه الدارقطنى وأبو داود والبيهقى. ثم إن قرّة قد اضطرب فى لفظ هذا الحديث فمرة يرويه بلفظ: أبتر، ومرة بلفظ: أجذم، ومرة بلفظ: أقطع.

ومع كل ما تقدم فقد حكم النوى فى «المجموع» (٧٣/ ١) بأنه حديث حسن وكذلك ابن الصلاح فيما نقله عنه السبكى فى «طبقات الشافعية الكبرى» (٩/ ١) وقد حكم السبكى أيضاً بصحته تبعاً لابن حبان.

ولهذا الحديث إسناده آخر أشار إليه الدارقطنى فى «السنن» (٢٢٩/ ١) فقال: ورواه صدقة عن محمد بن سعيد عن الزهرى عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه عن النبى ﷺ. وأشار إليه أيضاً فى «العلل» (٣٠/ ٨) فقال: ورواه محمد بن سعيد يقال له الوصيف عن الزهرى عن كعب بن مالك عن أبيه.

وأخرجه الطبرانى فى «الكبير» (٧٢/ ١٩) رقم (١٤١) من طريق صدقة بن عبد الله عن محمد بن الوليد الزبيدى عن الزهرى عن عبد الله بن كعب عن أبيه عن النبى ﷺ به. ومن طريقه السبكى فى «طبقات الشافعية» (١٤/ ١) وصدقة بن عبد الله ضعيف. والحديث ذكره الهيثمى فى «مجمع الزوائد» (١٩١/ ٢).

وقال: وفيه صدقة بن عبد الله ضعفه أحمد والبخارى ومسلم وغيرهم ووثقه أبو حاتم

ودحيه فى رواية.

(١) فى أ: قبيلته.

قال الصيمري: ورأى بعضهم أن يكتب المفتى بالمداد دون الحبر خوفا من الحك، قال: والمستحب الحبر لا غير.

قلت: لا يختص^(١) واحد منهما هنا بالاستحباب، بخلاف كتب العلم، فالمستحب فيها الحبر؛ لأنها تراد للبقاء، والحبر أبقى.

قال الصيمري: وينبغي إذا تعلقت الفتوى بالسلطان أن يدعو له فيقول: وعلى ولى الأمر أو السلطان أصلحه الله، أو سده الله، أو قوى الله عزمه، أو أصلح الله به، أو شد الله أزره، ولا يقل: أطال الله بقاءه فليست من ألفاظ السلف.

قلت: نقل أبو جعفر النحاس^(٢) وغيره اتفاق العلماء على كراهة قول: أطال الله بقاءك وقال بعضهم: هي تحية الزنادقة^(٣)، وفي صحيح مسلم فى حديث أم حبيبة^(٤) - رضى الله عنها - إشارة إلى أن الأولى ترك نحو هذا من الدعاء بطول البقاء وأشباهه.

الثامنة: ليختصر^(٥) جوابه ويكون بحيث تفهمه العامة

(١) فى أ: يخفض.

(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادى المصرى. أبو جعفر النحاس: مفسر. أديب. مولده ووفاته بمصر. كان من نظراء نبطويه وابن الأنبارى، زار العراق واجتمع بعلمائه. وصنف «تفسير القرآن» و«إعراب القرآن» و«تفسير أبيات سيويه» و«ناسخ القرآن ومنسوخه» و«معانى القرآن» الجزء الأول منه، و«شرح المعلمات السبع» وتوفى سنة (٣٣٨ هـ). ينظر الأعلام (٢٠٨/١)، والنجوم الزاهرة (٣/٣٠٠).

(٣) (الزنديق) بالكسر وسكون النون وكسر الدال الثنوى القائل بالهين منهما يكون النور والظلمة ويسميها «يزدان» و«أهرمن»، فيسمى خالق الخير «يزدان» وخالق الشر «أهرمن» يعنى الشيطان، وهو الذى لا يؤمن بالحق تعالى وبالأخرة، وهو الذى يظهر الإيمان ويبطن الكفر، وقد قال البعض: إنه معرب «زن دين» أى: من يكون له دين النساء، والصحيح المعنى الأول وهو معرب «زندى» أى من يؤمن «بالزند» كتاب زرادشت، والقائل بيزدان وأهرمن. كذا فى المنتخب.

ويقول فى شرح المقاصد: إن الزنديق كافر لأنه مع وجود الاعتراف بنبو محمد ﷺ، يكون فى عقائده كفر وهذا بالاتفاق.

والزنادقة فرقة متشبهة مبطلّة متصلة بالمجذوبين.

ينظر كشاف اصطلاحات الفنون ١١٧/٣.

(٤) أخرجه مسلم (٢٠٥٠ - ٢٠٥١) فى كتاب القدر باب بيان أن الآجال والأرزاق وغيرها لا تزيد ولا تنقص عما سبق به القدر (٣٢ و ٢٦٦٣/٣٣).

(٥) فى أ: ليخص.

قال صاحب الحاوى: يقول: يجوز، أو لا يجوز، أو حق، أو باطل، وحكى شيخه الصيمرى عن شيخه القاضى أبى حامد أنه كان يختصر غاية ما يمكنه. واستفتى فى مسألة آخرها: يجوز أم لا؟ فكتب: لا، وبالله التوفيق.

التاسعة: قال الصيمرى والخطيب: إذا سئل عمن قال: أنا أصدق من محمد بن عبد الله، أو الصلاة لعب، وشبه ذلك، فلا يبادر بقوله: هذا حلال الدم أو: عليه القتل، بل يقول: إن صح هذا بإقراره، أو بالينة، استتابه السلطان، فإن تاب قبلت توبته، وإن لم يتب فعل به كذا وكذا، وبالع في ذلك وأشبعه.

قال: وإن سئل عمن تكلم بشيء يحتمل وجوها يكفر ببعضها دون بعض: قال: يسأل هذا القائل، فإن قال: أردت كذا، فالجواب كذا. وإن سئل عمن قتل أو قلع عينا أو غيرها احتاط، فذكر الشروط التى يجب بجمعها القصاص، وإن سئل عمن فعل ما يوجب التعزير. ذكر ما يعزر به فيقول: يضربه السلطان كذا وكذا، ولا يزداد على كذا، هذا كلام الصيمرى والخطيب وغيرهما.

قال أبو عمرو: ولو كتب: عليه القصاص، أو التعزير بشرطه. فليس ذلك بإطلاق، بل تقييده بشرطه يحمل الوالى على السؤال عن شرطه والبيان أولى.

العاشرة: ينبغى إذا ضاق موضع الجواب ألا يكتبه فى رقعة أخرى خوفا من الحيلة، ولهذا قالوا^(١): يصل جوابه بآخر سطر، ولا يدع فرجة؛ لئلا يزيد السائل شيئا يفسدها، وإذا كان موضع الجواب ورقة ملصقة كتب على الإلصاق، ولو ضاق باطن الرقعة وكتب الجواب فى ظهرها كتبه فى أعلاها؛ إلا أن يبتدئ من أسفلها متصلا بالاستفتاء فيضيق الموضع فيتمه فى أسفل ظهرها ليتصل جوابه، واختار بعضهم أن يكتب على ظهرها لا على حاشيتها، والمختار عند الصيمرى وغيره أن حاشيتها أولى من ظهرها، قال الصيمرى وغيره: والأمر فى ذلك قريب.

الحادية عشرة: إذا ظهر للمفتى أن الجواب خلاف غرض المستفتى [و] أنه لا يرضى بكتابه فى ورقته فليقتصر على مشافهته بالجواب، وليحذر أن يميل فى فتواه مع المستفتى أو خصمه، ووجوه الميل كثيرة لا تخفى. ومنها: أن يكتب فى جوابه ما هو له ويترك ما عليه، وليس له أن يبدأ فى مسائل الدعوى واليانات بوجوه

المخالص منها، وإذا سأله أحدهم وقال: بأى شيء تندفع دعوى كذا وكذا؟ أو بينة كذا؟ لم يجبه كى لا يتوصل بذلك إلى إبطال حق، وله أن يسأله عن حاله فيما ادعى عليه، فإذا شرحه عرفه بما فيه من دافع وغير دافع.

قال الصيمرى: وينبغى للمفتى إذا رأى للسائل^(١) طريقا [أن] يرشده إليه [و] ينبهه عليه، يعنى ما لم يضر غيره ضررا بغير حق، قال: كمن حلف [ألا] ينفق على زوجته شهرا، يقول: يعطيها من صداقها أو قرضا أو بيعا ييربها، وكما حكى أن رجلا قال لأبى حنيفة - رحمه الله - : حلفت أنى أطأ امرأتى فى نهار رمضان ولا أكفر ولا أعصى، فقال: سافر بها.

الثانية عشرة: قال الصيمرى: إذا رأى المفتى المصلحة أن يفتى لعامى بما فيه تغليظ وهو مما لا يعتقد ظاهره، وله فيه تأويل - جاز ذلك زجرا^(٢) له، كما روى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه سئل عن توبة القاتل فقال: لا توبة له، وسأله آخر فقال: له توبة ثم قال: أما الأول فرأيت فى عينه إرادة القتل فمنعته، وأما الثانى فجاء مستكينا قد قتل فلم أقنطه^(٣).

قال الصيمرى: وكذا إن سأله رجل فقال: إن قتلت عبدى هل على قصاص؟ فواسع أن يقول: إن قتلت عبدك قتلناك، فقد روى عن النبى ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَا»^(٤) ولأن القتل له معان. قال: ولو سئل عن سب الصحابى هل يوجب القتل؟

(١) فى أ: المسائل.

(٢) فى أ: وحزا.

(٣) أخرجه عبد بن حميد والنحاس من طريق سعد بن عبيدة كما فى الدر المنثور (٢/٣٥٣).

(٤) أخرجه أحمد (١٠/٥، ١١، ١٢، ١٨، ١٩) وأبو داود (٤/٦٥٢) كتاب الديات: باب من قتل عبده أو مثل به حديث (٤٥١٥) والترمذى (٤/٢٦) كتاب الديات: باب الرجل يقتل عبده حديث (١٤١٤) والنسائى (٨٠/٢٠ - ٢١) كتاب القسامة: باب القود من السيد للمولى وابن ماجه (٢/٨٨٨) كتاب الديات: باب هل يقتل الحر بالعبد حديث (٢٦٦٣) والدارمى (٢/١٩١) كتاب الديات: باب القود بين العبد وبين سيده والبيهقى (٨/٣٥) كتاب الجنائيات: باب من قتل عبده أو مثل به، والبغوى فى «شرح السنة» (٥/٣٩١) من طريق الحسن عن سمره.

قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب.

وقال فى «العلل الكبير» (ص - ٢٢٣) رقم (٤٠١): وسألت محمدا - يعنى البخارى - عن هذا الحديث فقال: كان على بن المدينى يقول بهذا الحديث قال محمد: وأنا أذهب إليه.

فواسع أن يقول: عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ سَبَّ أَصْحَابِي فَأَقْتُلُوهُ»^(١)، فيفعل كل هذا؛ زجراً للعامة، ومن قل دينه ومروءته.

الثالثة عشرة: يجب على المفتى عند اجتماع الرقاع بحضرته أن يقدم الأسبق فالأسبق، كما يفعله القاضى فى الخصوم، وهذا فيما يجب فيه الإفتاء، فإن تساوا أو جهل السابق قدم بالقرعة، والصحيح أنه يجوز تقديم المرأة والمسافر الذى شد رحله، وفى تأخيرها ضرر بتخلفه عن رفقة ونحو ذلك على من سبقهما؛ إلا إذا كثر المسافرون والنساء، بحيث يلحق غيرهم بتقديمهم ضرر كثير فيعود بالتقديم بالسبق أو القرعة، ثم لا يقدم أحداً إلا فى فتيا واحدة.

الرابعة عشرة: قال الصيمرى وأبو عمرو: إذا سئل عن ميراث؛ فليست العادة أن يشترط فى الورثة عدم الرق والكفر والقتل، وغيرها من موانع الميراث، بل المطلق محمول على ذلك؛ بخلاف ما إذا أطلق الأخوة والأخوات والأعمام وبينهم، فلا بد أن يقول فى الجواب: من أب وأم، أو من أب، أو من أم.

وإذا سئل عن مسألة عول كالمنبرية، وهى زوجة وأبوان وبتان فلا يقل: للزوجة الثمن، ولا التسع؛ لأنه لم يطلقه أحد من السلف، بل يقول: لها الثمن عائلاً، وهى ثلاثة أسهم من سبعة وعشرين، أو لها ثلاثة أسهم من سبعة وعشرين، أو يقول: ما قاله أمير المؤمنين على بن أبى طالب - رضى الله عنه -: صار ثمنها تسعاً.

وإذا كان فى المذكورين فى رقعة الاستفتاء من لا يرث أفصح بسقوطه فقال: وسقط فلان، وإن كان سقوطه فى حال دون حال قال: وسقط فلان فى هذه الصورة أو نحو ذلك؛ لثلاثتهم أنه لا يرث بحال.

(١) ذكره الخطيب فى «الفيہ والمتفقہ» (٢/٤١٠) دون مسند، وأخرجه الطبرانى بمثله فى الصغير (١/٢٣٥)، وفى الأوسط (٢٤٢٦ - مجمع البحرين) من حديث على مرفوعاً: «من سب الأنبياء قتل، ومن سب أصحابي جلد» وقال الهيثمى فى المجمع (٦/٢٦٣): شيخ الطبرانى عبيد الله بن محمد العمري رماه النسائي بالكذب. والحديث أورده الألبانى فى الضعيفة (٢٠٦) وقال موضوع.

وأخرجه الطبرانى فى الكبير (١٢/١٢٧٠٩) من حديث ابن عباس مرفوعاً: «من سب أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» وصححه الألبانى فى الصحيحة (٢٣٤٠).

وإذا سئل عن أخوة وأخوات، أو بنين وبنات، فلا ينبغي أن يقول: للذكر مثل حظ الأنثيين، فإن ذلك قد يشكل على العامي، بل يقول: يقتسمون التركة على كذا وكذا سهمًا، لكل ذكر كذا وكذا سهمًا، ولكل أنثى كذا وكذا سهمًا^(١).

قال الصيمري: قال الشيخ: ونحن نجد في تعمد العدول عنه حزاة في النفس، لكونه لفظ القرآن العزيز، وأنه قلما يخفى معناه على أحد.

وينبغي أن يكون في جواب مسائل المناسخات شديد التحرز والتحفظ، وليقل: فيها لفلان كذا وكذا ميراثه من أبيه، [ثم من أمه]^(٢)، ثم من أخيه. قال الصيمري: وكان بعضهم يختار أن يقول: لفلان كذا وكذا سهمًا، ميراثه عن أبيه كذا، وعن أمه كذا، [وعن أخيه كذا]^(٣). قال: وكل هذا قريب، قال الصيمري وغيره: وحسن أن يقول: تقسم التركة بعد إخراج ما يجب تقديمه من دين أو وصية إن كانا.

الخامسة عشرة: إذا رأى المفتى رقعة الاستفتاء وفيها خط غيره، ممن هو أهل للفتوى، وخطه فيها موافق لما عنده - قال الخطيب وغيره: كتب تحت خطه: هذا جواب صحيح، وبه أقول. أو كتب: جوابي مثل هذا. وإن شاء ذكر الحكم بعبارة ألخص من عبارة الذي كتب

وأما إذا رأى فيها خط من ليس أهلاً للفتوى، فقال الصيمري: لا يفتى معه؛ لأن ذلك تقريراً منه لمنكر، بل يضرب على ذلك بأمر صاحب الرقعة، ولو لم يستأذنه في هذا القدر جاز، لكن ليس له احتباس الرقعة إلا بإذن صاحبها.

قال: وله انتهاز السائل وزجره، وتعريفه قبح ما أتاه، وأنه كان واجبا عليه البحث عن أهل للفتوى، وطلب من هو أهل لذلك.

وإن رأى فيها اسم من لا يعرفه سأل عنه، فإن لم يعرفه فواسع أن يمتنع من الفتوى معه، خوفاً مما قلناه.

قال: وكان بعضهم في مثل هذا يكتب على ظهرها، قال: والأولى في هذا الموضع أن يشار على صاحبها بإبدالها، فإن أبى ذلك أجابه شفافاً.

قال أبو عمرو: وإذا خاف فتنة من الضرب على فنيا العادم للأهلية، [و] لم تكن

(١) زاد في أ: هكذا.

(٢) سقط في ط.

(٣) سقط في ط.

خطأ، عدل إلى الامتناع من الفتيا معه، فإن غلبت فتاويه لتغلبه على منصبها بجاه أو تلبس أو غير ذلك، بحيث صار امتناع الأهل من الفتيا معه ضارا بالمستفتين - فليفت معه، فإن ذلك أهون الضررين، وليتلطف مع ذلك في إظهار قصوره لمن يجهره.

أما إذا وجد فتيا من هو أهل وهي خطأ مطلقا بمخالفتها القاطع، أو خطأ على مذهب من يفتى ذلك المخطئ على مذهبه قطعاً فلا يجوز له الامتناع من الإفتاء، تاركا للتنبيه على خطئها إذا لم يكفه ذلك غيره، بل عليه الضرب عليها عند تيسره، أو الإبدال وتقطيع الرقعة بإذن صاحبها، أو نحو ذلك [وإذا تعذر ذلك]^(١): وما يقوم مقامه كتب صواب جوابه عند ذلك الخطأ، ثم إن كان المخطئ أهلا للفتوى فحسن إن إليه بإذن صاحبها. أما إذا وجد فيها فتيا أهل للفتوى، وهي على خلاف ما يراه هو، غير أنه لا يقطع بخطئها، فليقتصر^(٢) على كتب جواب نفسه، ولا يتعرض لفتيا غيره بتخطئة، ولا اعتراض. قال صاحب الحاوي: لا يسوغ لمفت إذا استفتى أن يتعرض لجواب غيره برد ولا تخطئة، ويجب بما عنده من موافقة أو مخالفة.

السادسة عشرة: إذا لم يفهم المفتى السؤال أصلا، ولم يحضر صاحب الواقعة فقال الصيمري يكتب: يزداد في الشرح ليحجب عنه. أو لم أفهم ما فيها فأجيب. قال: وقال بعضهم: لا يكتب شيئا أصلا قال: رأيت بعضهم كتب في هذا: يحضر^(٣) السائل لنخاطبه شفاها. وقال الخطيب: ينبغي له إذا لم يفهم الجواب أن يرشد المستفتى إلى مفت آخر [إن] كان وإلا فليمسك حتى يعلم الجواب.

قال الصيمري: وإذا كان في رقعة استفتاء مسائل فهم بعضها دون بعض، أو فهمها كلها ولم يرد الجواب في بعضها، أو احتاج في بعضها إلى تأمل أو مطالعة. أجاب عما أراد وسكت عن الباقي، وقال: لنا في الباقي نظر أو تأمل أو زيادة نظر. السابعة عشرة: ليس بمنكر أن يذكر المفتى في فتواه الحجة إذا كانت نصا واضحا مختصرا.

قال الصيمري: لا يذكر الحجة إن أفتى عاميا، ويذكرها إن أفتى فقيها، كمن يسأل عن النكاح بلا ولي فحسن أن يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا

(١) سقط في أ.

(٢) في أ: بل يقتصر.

(٣) زاد في أ: المحضر.

بولي^(١). أو عن رجعة المطلقة بعد الدخول فيقول: له رجعتها قال الله تعالى:

(١) أخرجه أبو داود (٦٣٥/١) كتاب: النكاح، باب: في الولي، حديث (٢٠٨٥)، والترمذي (٤٠٧/٣) كتاب: النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي، حديث (١١٠١)، والدارمي (١٣٧/٢) كتاب: النكاح، باب: النهي عن النكاح بغير ولي، وأحمد (٤/٣٩٤، ٤١٣)، والطائلسي (٣٠٥/١ - منحة) رقم (١٥٥٤) وابن ماجه (٦٠٥/١) كتاب: النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي، حديث (١٨٨١)، وابن الجارود في المتقى رقم (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣)، (٧٠٤)، وأبو يعلى (١٣/١٩٥ - ١٩٦) رقم (٧٢٢٧)، وابن حبان (١٢٤٣ - موارد)، والدارقطني (٣/٢١٨ - ٢١٩) كتاب: النكاح، والحاكم (٢/١٧٠)، والبيهقي (٧/١٠٧)، وابن حزم في المحلى (٩/٤٥٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢/٢١٤، ٤١/٦، ١٣/٨٦)، والبقوي في شرح السنة (٥/٣٢) من طريق أبي إسحاق عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه مرفوعاً.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

وصححه ابن حبان.

وقد اختلف في وصل هذا الحديث وإرساله.

قال الترمذي (٣/٤٠٨ - ٤٠٩): وحديث أبي موسى حديث فيه اختلاف. رواه إسرائيل وشريك بن عبد الله وأبو عوانة وزهير بن معاوية وقيس بن الربيع عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

وروى أسباط بن محمد وزيد بن حباب عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ.

وروى أبو عبيدة الحداد عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، نحوه. ولم يذكر فيه (عن أبي إسحاق).

وقد روى عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ أيضاً.

وروى شعبة والثوري عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي».

وقد ذكر بعض أصحاب سفيان عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى. ولا يصح.

ورواية هؤلاء الذين رواوا عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي» عندي أصح؛ لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة. وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين رواوا عن أبي إسحاق هذا الحديث، فإن رواية هؤلاء عندي أشبه؛ لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد. ومما يدل على ذلك ما حدثنا محمود بن غيلان قال: حدثنا أبو داود قال: أنبأنا شعبة قال: سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق: أسمعت أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»؟ فقال: نعم.

فدل هذا الحديث على أن سماع شعبة والثوري عن مكحول هذا الحديث في وقت واحد. وإسرائيل هو ثقة ثبت في أبي إسحاق.

﴿وَيُؤْمِنُ أَخَىٰ رِيَّانَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، قال: ولم تجر العادة أن يذكر في فتواه طريق الاجتهاد، ووجه القياس والاستدلال، إلا أن تتعلق الفتوى بقضاء قاض، فيومئ فيها إلى طريق الاجتهاد، ويلوح بالنكته، وكذا إذا أفتى غيره فيها بغلط فيفعل ذلك لينبه على ما ذهب إليه، ولو كان فيما يفتى به غموض فحسن أن يلوح بحجته.

سمعت محمد بن المثنى يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق الذي فاتني، إلا لما اتكلت به على إسرائيل؛ لأنه كان يأتي به أتم.

وفى الباب عن جماعة من الصحابة، وهم عائشة، وابن عباس، وعمران بن حصين، وأبو هريرة، وجابر وابن عمر، وعلى بن أبي طالب. حديث عائشة:

أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٢٤٧ - موارد)، وأبو داود الطيالسي (٣٠٥/١) رقم (١٥٥٣)، وأبو يعلى (١٤٧/٨) رقم (٤٦٩٢) من طريق الزهري عن عروة عن عائشة؛ أن النبي ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له». لفظ ابن حبان. حديث ابن عباس:

أخرجه ابن ماجه (٦٠٥/١) كتاب: النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي، حديث (١٨٨٠)، وأبو يعلى (٣٨٦/٤) رقم (٢٥٠٧)، والبيهقي (١٠٦/٧، ١٠٧) كتاب: النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي، من طريق حجاج عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «لا نكاح إلا بولي».

قال البوصيري في الزوائد (٨٢/٢): هذا إسناد ضعيف؛ حجاج هو ابن أوطاة مدلس، وقد رواه بالنعنة، وأيضاً لم يسمع حجاج عن عكرمة إنما يحدث عن داود بن الحصين عن عكرمة. قاله الإمام أحمد. اهـ.

وأخرجه الدارقطني (٢٢١/٣ - ٢٢٢) كتاب: النكاح، حديث (١١)، والبيهقي (٧/١٢٤) كتاب: النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي مرشد، كلاهما من طريق عدى بن الفضل عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وأيما امرأة أنكحها ولي مسخوط عليه، فنكاحها باطل».

قال الدارقطني: رفعه عدى بن الفضل ولم يرفعه غيره.

وقال البيهقي: كذا رواه عدى بن الفضل وهو ضعيف، والصحيح موقوف.

قلت: ولم يتفرد عدى بن الفضل برفعه، فقد تابعه سفيان.

أخرجه الطبراني في الكبير (٦٤/١٢) رقم (١٢٤٨٣) من طريق سفيان عن عبد الله بن

عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس:

= أخرجه الطبراني في الكبير (١٥٥/١١) رقم (١١٣٤٣) من طريق الربيع بن بدر: ثنا النهاس بن قهم عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «لا يكون نكاح إلا بولي وشاهدين ومهر ما كان قل أم كثير».

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٢٧/٤) وقال: رواه الطبراني في الكبير ورواه في الأوسط، فقال: قال رسول الله ﷺ: «البغايا اللاتي يزوجن أنفسهن، لا يجوز نكاح إلا بولي وشاهدين ومهر ما قل أو كثير».

وأخرجه الطبراني في الكبير أيضاً (١٤٢/١١) رقم (١١٢٩٨) من طريق معمر بن سليمان الرقي عن حجاج عن عطاء عن ابن عباس؛ أن النبي ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي، والسلطان ولي من لا ولي له».

حديث عمران بن الحصين:

أخرجه عبد الرزاق (١٩٦/٦) رقم (١٠٤٧٣)، والدارقطني (٢٢٥/٣) كتاب: النكاح، والبيهقي (١٢٥/٧) كتاب: النكاح، باب: لا نكاح إلا بشاهدين عدلين، كلهم من طريق عبد الله بن محرز عن قتادة عن الحسن عن عمران بن الحصين مرفوعاً بلفظ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل».

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٨٩/٤) وقال: رواه الطبراني في الكبير، وفيه عبد الله بن محرز، وهو متروك.

وهو في الكبير (١٤٢/١٨) رقم (٢٩٩).

وأخرجه الدارقطني (٢٢٥/٣) كتاب: النكاح حديث (٢١) من طريق عبد الله بن المحرز عن قتادة عن الحسن عن عمران بن الحصين عن ابن مسعود مرفوعاً بمثل حديث عمران.

حديث أبي هريرة:

أخرجه ابن حبان (١٢٤٦ - موارد) من طريق أبي عامر الخزار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي».

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢٣٥٦/٦)، والبيهقي (١٢٥/٧) كتاب: النكاح، باب: لا نكاح إلا بشاهدين عدلين، والخطيب في تاريخ بغداد (٢٤٤/٣) من طريق المغيرة بن موسى عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «لا نكاح إلا بولي وخاطب وشاهدي عدل».

والمغيرة بن موسى: منكر الحديث، قاله البخاري وأبو حاتم.

ينظر: الضعفاء للبخاري (٣٤٩) و الجرح والتعديل (٢٣٠/٨).

وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة:

أخرجه ابن عدي في الكامل (١١٠١/٣) من طريق سليمان بن أرقم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً.

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٨٩/٤) وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه سليمان بن أرقم، وهو متروك.

وقال صاحب الحاوى: لا يذكر حجة ليفرق بين الفتيا والتصنيف. قال: ولو ساغ التجاوز إلى قليل لساغ إلى كثير، ولصار المفتى مدرسا والتفصيل الذى ذكرناه أولى من إطلاق صاحب الحاوى المنع.

وقد يحتاج المفتى فى بعض الوقائع إلى أن يشدد ويبالغ، فيقول: وهذا إجماع المسلمين، أو: لا أعلم فى هذا خلافا، أو: فمن خالف هذا فقد خالف الواجب وعدل عن الصواب، أو: فقد أثم وفسق، أو: وعلى ولى الأمر أن يأخذ بهذا ولا يهمل الأمر، وما أشبه هذه الألفاظ على حسب ما تقتضيه المصلحة وتوجهه^(١) الحال.

الثامنة عشرة: قال الشيخ أبو عمرو - رحمه الله - : ليس له إذا استفتى فى شيء من المسائل الكلامية أن يفتى بالتفصيل، بل يمنع مستفتيه وسائر العامة من الخوض فى ذلك أو فى شيء منه وإن قل؛ ويأمرهم بأن يقتصروا فيها على الإيمان جملة من غير تفصيل، ويقولوا فيها وفى كل ما ورد من آيات الصفات وأخبارها المتشابهة: إن الثابت فيها فى نفس الأمر ما هو اللائق فيها بجلال الله - تبارك وتعالى - ، وكماله وتقديسه المطلق، فيقول: [ذلك]^(٢) معتقدنا فيها، وليس علينا تفصيله وتعيينه،

حديث جابر:

أخرجه الطبرانى فى الأوسط كما فى مجمع الزوائد (٢٨٩/٤) عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولى وشاهدى عدل».

وقال الهيثمى: رواه الطبرانى فى الأوسط من طريق محمد بن عبد الملك عن أبى الزبير، فإن كان الواسطى الكبير فهو ثقة، وإلا فلم أعرفه.

حديث ابن عمر:

أخرجه الدارقطنى (٢٢٥/٣) كتاب: النكاح، حديث (٢٢) من طريق ثابت بن زهير: ثنا نافع عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «لا نكاح إلا بولى وشاهدى عدل».

قال الزيلعى فى نصب الراية (١٨٩/٣): ثابت بن زهير قال البخارى فيه: منكر الحديث، قاله ابن عدى.

حديث على بن أبى طالب:

أخرجه ابن عدى فى الكامل (١٩٧/١) من طريق أحمد بن عبد الله اللجلاج عن إبراهيم ابن الجراح عن أبى يوسف عن أبى حنيفة عن خضيف عن جابر بن عقيل عن على عن النبى ﷺ: «لا نكاح إلا بولى وشاهدين، من نكح بغير ولى وشاهدين فنكاحه باطل».

قال ابن عدى: لم يحدث به إلا أحمد بن عبد الله هذا، وهو باطل.

(١) فى أ: يوجهه.

(٢) سقط فى ط.

وليس البحث عنه من شأننا، بل نكل علم تفصيله إلى الله - تبارك وتعالى - ونصرف عن الخوض فيه قلوبنا وألسنتنا، فهذا ونحوه هو الصواب من أئمة الفتوى في ذلك، وهو سبيل سلف الأمة، وأئمة المذاهب المعتمدة، وأكابر العلماء والصالحين، وهو أصون وأسلم للعامة وأشباههم، ومن كان منهم اعتقد اعتقاداً باطلاً تفصيلاً، ففي هذا صرف له عن ذلك الاعتقاد الباطل بما هو أهون وأيسر وأسلم. وإذا عزر ولي الأمر من حاد منهم عن هذه الطريقة، فقد تأسى بعمر بن الخطاب - رضى الله عنه - في تعزيز (صحيح)^(١) - بفتح الصاد المهملة - الذى كان يسأل عن المتشابهات على ذلك.

قال: والمتكلمون من أصحابنا معترفون بصحة هذه الطريقة، وبأنها أسلم لمن سلمت له، وكان الغزالي منهم فى آخر أمره شديد المبالغة فى الدعاء إليها والبرهنة عليها، وذكر شيخه إمام الحرمين فى كتابه الغيائى أن الإمام يحرص ما أمكنه على جمع الخلق على سلوك سبيل السلف فى ذلك.

واستفتى الغزالي فى كلام الله - تبارك وتعالى - فكان من جوابه: وأما الخوض فى أن كلامه تعالى حرف وصوت أو ليس كذلك فهو بدعة، وكل من يدعو العوام إلى الخوض فى هذا فليس من أئمة الدين، وإنما هو من المضلين، ومثاله: من يدعو الصبيان الذين لا يحسنون السباحة إلى خوض البحر، ومن يدعو الزمن المقعد إلى السفر فى البرارى من غير مركوب.

وفى رسالة له: الصواب للخلق كلهم^(٢) إلا الشاذ النادر، الذى لا تسمح الأعصار إلا بواحد منهم أو اثنين - سلوك مسلك السلف فى الإيمان المرسل، والتصديق المجمل، بكل ما أنزله الله تعالى، وأخبر به رسول الله ﷺ من غير بحث وتفتيش، والاشتغال بالتقوى ففیه شغل شاغل.

وقال الصيمرى فى كتابه: أدب المفتى والمستفتى: إن مما أجمع عليه أهل التقوى أن من كان موسوماً بالفتوى فى الفقه لم ينبغ - وفى نسخة لم يجر - له أن يضع خطه بفتوى فى مسألة من علم الكلام، قال: وكان بعضهم لا يستتم قراءة مثل

(١) فى أ: صحيح.

(٢) فى أ: كلیم.

هذه الرقعة قال: وكره بعضهم أن يكتب: ليس هذا من علمنا، أو ما جلسنا لهذا^(١)، والسؤال عن غير هذا أولى، بل لا يتعرض لشيء من ذلك.

وحكى الإمام الحافظ الفقيه أبو عمرو بن عبد البر الامتناع من الكلام في كل ذلك عن الفقهاء والعلماء قديما وحديثا من أهل الحديث والفتوى، قال: وإنما خالف ذلك أهل البدع، قال الشيخ: فإن كانت المسألة مما يؤمن في تفصيل جوابها من ضرر الخوض المذكور جاز الجواب تفصيلا، وذلك بأن يكون جوابها مختصرا مفهوما، ليس لها أطراف يتجاذبها المتنازعون، والسؤال عنه صادر عن مسترشد خاص متقاد، أو من عامة قليلة التنازع والممارسة، والمفتي ممن ينقادون لفتواه ونحو هذا، وعلى هذا ونحوه يحمل ما جاء عن بعض السلف من بغض الفتوى في بعض المسائل الكلامية، وذلك منهم قليل نادر. والله أعلم.

التاسعة عشرة: قال الصيمرى والخطيب - رحمهما الله - : وإذا سئل فقيه عن مسألة من تفسير القرآن العزيز، فإذا كانت تتعلق بالأحكام: أجب عنها، وكتب خطة بذلك، كمن سأل عن الصلاة الوسطى، والقرء، ومن بيده عقدة النكاح. وإن كانت ليست من مسائل الأحكام، كالسؤال: عن الرقيم، والتقير، والقطمير، والغسلين - رده إلى أهله، ووكله إلى من نصب نفسه له من أهل التفسير، ولو أجابه شفاها لم يستقبح، هذا كلام الصيمرى والخطيب، ولو قيل: إنه يحسن كتابته للفقهاء العارفين به، لكان حسنا، وأى فرق بينه وبين مسائل الأحكام. والله أعلم.

فصل: في آداب المستفتي وصفته وأحكامه

فيه مسائل:

إحداها: في صفة المستفتي: كل من لم يبلغ درجة المفتي فهو فيما يسأل عنه من الأحكام الشرعية مستفت مقلد من يفتيه^(٢)، والمختار في التقليد أنه قبول قول من

(١) في أ: أو.

(٢) المستفتي هو من عرضت له حادثة وأعياء الوقوف على حكمها فرفع أمرها إلى أهلها ليعرف حكم الله فيها - ولا جدال في أن الاستفتاء واجب عند نزول الوقائع بالمكلف لقوله تعالى ﴿فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول﴾ وإذا تدبرنا قوله تعالى ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم...﴾ الآية ظهر جليا أن طلب الاستفتاء يجب من أجله الرحيل إلى من تطلب منه الفتوى وإن بعدت الشقة. فقد كان السلف يضربون الأكباد ويقطعون الرجا والوهاد الأيام والليالي من أجل المسألة الواحدة. فيجب على =

يجوز عليه الإصرار على الخطأ بغير حجة على عين ما قبل قوله فيه، ويجب عليه الاستفتاء إذا نزلت به حادثة، يجب عليه علم حكمها، فإن لم يجد ببلده من يستفتيه وجب عليه الرحيل إلى من يفتيه، وإن بعدت داره، وقد رحل خلائق من السلف في المسألة الواحدة الليالي والأيام.

الثانية: يجب عليه قطعاً البحث الذي يعرف به أهلية من يستفتيه للإفتاء إذا لم يكن عارفاً بأهليته. فلا يجوز له استفتاء من انتسب إلى العلم، وانتصب للتدريس والإقراء وغير ذلك من مناصب العلماء، بمجرد انتسابه وانتصابه لذلك. ويجوز استفتاء من استفاض كونه أهلاً للفتوى.

وقال بعض أصحابنا المتأخرين: إنما يعتمد قوله: أنا أهل للفتوى لا شهرته بذلك، ولا يكفي بالاستفاضة ولا بالتواتر؛ لأن الاستفاضة والشهرة بين العامة لا يوثق بها، وقد يكون أصلها التلبس، وأما التواتر فلا يفيد العلم إذا لم يستند إلى معلوم محسوس.

والصحيح هو الأول؛ لأن إقدامه عليها إخبار منه بأهليته، فإن الصورة مفروضة فيمن وثق بديانته، ويجوز استفتاء من أخبر المشهور المذكور بأهليته.

قال الشيخ أبو إسحاق المصنف - رحمه الله - وغيره: يقبل في أهليته خبر العدل الواحد. قال أبو عمرو: وينبغي أن نشترط في المخبر أن يكون عنده من العلم والبصر^(١) ما يميز به الملبس من غيره، ولا يعتمد في ذلك على خبر آحاد العامة، لكثرة ما يتطرق إليهم من التلبس في ذلك. وإذا اجتمع اثنان فأكثر ممن يجوز استفتاؤهم فهل يجب عليه الاجتهاد في أعلمهم^(٢) والبحث عن الأعلم والأورع والأوثق ليقبله دون غيره؟ فيه وجهان.

أحدهما: لا يجب، بل له استفتاء من شاء منهم؛ لأن الجميع أهل، وقد أسقطنا الاجتهاد عن العامي، وهذا الوجه هو الصحيح عند أصحابنا العراقيين، قالوا: وهو قول أكثر أصحابنا.

= المستفتي أن يبحث عن الأحق بالإفتاء.

ينظر أطوار الفتيا وآداب المفتين.

(١) في أ: العصر.

(٢) في أ: أعينهم.

والثاني: يجب ذلك؛ لأنه يمكنه هذا القدر من الاجتهاد بالبحث والسؤال، وشواهد الأحوال. وهذا الوجه قول أبي العباس بن سريج^(١)، واختيار القفال المروزي، وهو الصحيح عند القاضي حسين^(٢)، والأول أظهر، وهو الظاهر من حال الأولين.

قال أبو عمرو - رحمه الله -: لكن متى اطلع على الأوثق، فالأظهر أنه يلزمه تقليده، كما يجب تقديم أرجح الدليلين، وأوثق الروايتين، فعلى هذا يلزمه تقليد الأورع من العالمين، والأعلم من الورعين، فإن كان أحدهما أعلم، والآخر أورع، قلد الأعلم على الأصح.

وفي جواز تقليد الميت وجهان:

الصحيح: جوازه؛ لأن المذاهب لا تموت بموت أصحابها؛ ولهذا يعتد بها بعدهم في الإجماع والخلاف، ولأن موت الشاهد قبل الحكم لا يمنع الحكم بشهادته بخلاف فسقه.

والثاني: لا يجوز لفوات أهليته كالفاسق، وهذا ضعيف لا سيما في هذه الأمصار.

الثالثة: هل يجوز للعامة أن يتخير ويقلد أي مذهب شاء؟

قال الشيخ: ينظر: إن كان منتسبا إلى مذهب بنيناه على وجهين حكاهما القاضي

(١) أحمد بن عمر بن سريج، القاضي، أبو العباس البغدادي، حامل لواء الشافعية في زمانه وناشر مذهب الشافعي، قال العبادي في ترجمة ابن سريج: شيخ الأصحاب، وسالك سبيل الإنصاف، وصاحب الأصول والفروع الحسان، وناقض قوانين المعترضين على الشافعي، ومعارض جوابات الخصوم. وقال الشيخ أبو إسحاق: كان من عظماء الشافعيين، وعلماء المسلمين، وكان يقال له: الباز الأشهب، وولى قضاء شيراز، وكان يفضل على جميع أصحاب الشافعي حتى على المزني. توفي في جمادى الأولى سنة ست وثلاثمائة. تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (١/٨٩)، طبقات السبكي (٣/٢١).

(٢) الحسين بن محمد بن أحمد القاضي، أبو على المروزي، صاحب التعليقة المشهورة في المذهب، قال الرافعي في «التذنيب»: إنه كان كبيراً، غواصاً في الدقائق، من الأصحاب الغر الميامين، وكان يلقب بحبر الأمة، من تصانيفه الفتاوى المشهورة، و«كتاب أسرار الفقه»، و«شرح الفروع»، وقطعة من «شرح التلخيص»، توفي في المحرم سنة اثنتين وستين وأربعمائة.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (١/٢٤٤)، طبقات السبكي (٤/٣٥٦).

حسين في أن العامى هل له مذهب أم لا؟
أحدهما: لا مذهب له؛ لأن المذهب^(١) لعارف الأدلة، فعلى هذا له أن يستفتى من شاء من حنفى وشافعى وغيرهما.

والثانى - وهو الأصح عند الفقهاء: له مذهب؛ فلا يجوز له مخالفته. وقد ذكرنا فى المفتى المتتبع ما يجوز له أن يخالف إمامه فيه، وإن لم يكن متتبعا بنى على وجهين حكاهما ابن برهان فى أن العامى: هل يلزمه أن يتمذهب بمذهب معين؟ يأخذ برخصه وعزائمه؟

أحدهما: لا يلزمه كما لم يلزمه فى العصر الأول أن يخص بتقليده عالما بعينه، فعلى هذا هل له أن يستفتى من شاء؟ أم يجب عليه البحث عن أشد المذاهب وأصحها أصلا ليقلد أهله؟ فيه وجهان مذكوران كالوجهين السابقين فى البحث عن الأعلّم والأوثق من المفتين^(٢).

(١) فى أ: المذاهب.

(٢) وقد عرض العلماء لمسألة مذهب العامى فبعضهم يرى أنه ليس له مذهب معين وإنما مذهب الفتوى لأنه قاصر عن درك الأدلة فله أن يستفتى من شاء من العلماء ويقلده - ويرى آخرون أنه يجب أن ينتسب إلى مذهب معين ويقلده ولا يجوز له مخالفته لأنه ربما يتبع الرخص ويتخلص من الواجبات والعزائم.

وعندى أن رأى الأول أوجه لأنه إذا كان المفتون والعلماء متورعين عن تتبع الرخص والحيل وكانت فتاويهم مؤيدة بالحجة والبرهان فلا يجد العامى طريقا إلى الرخص والحيل ولا خلاف فى أنه بناء على رأى الأول يجد سعة ومخرجاً فى العمل بالفتوى من الشريعة مطلقاً لا يجدهما فى التقيد بمذهب واحد - أما إذا لم يكن متتبعا لمذهب ولا مقلداً لفتوى فقيه رأيان:

أحدهما - أنه يلزم البحث عن مفت يأخذ برخصة وعزائمه لأنه أسلم له، وبه قطع أبو الحسين الكبير.

والثانى - لا يلزمه لأن السلف فى الصدر الأول لم يقلدوا عالماً بعينه - وإذا تعارضت الفتاوى فى مسألة واحدة قيل يأخذ بأغلظها وقيل بأخفها. وقال بعضهم يجتهد ويأخذ بفتوى الأعلّم واختاره السمعانى الكبير ونص الشافعى رضى الله عنه على مثله فى القبلية - وقيل يسأل مفتياً آخر ويأخذ بفتوى من وافق قوله منهم. ويرى بعضهم أنه بالخيار فيأخذ بفتوى أيهم شاء، واختاره أبو إسحاق الشيرازى وقال ابن الصلاح: عليه أن يبحث عن الأوثق ويعمل بفتياه لأنه فى حكم التعارض ورجح النووى له الخيار لأنه لا معنى لاجتهاده ويبحث وهو غير قادر عليه. والاجتهاد فى القبلية أيسر من هذا لأن أماراتها حسية فصوابها أقرب بخلاف الفتاوى فإن أماراتها معنوية لا تظهر للعامى فوق الفرق.

وقد تعددت أقوال العلماء فى حكم الفتوى إذا سمعها المستفتى هل يلتزم العمل بها =

والثانى: يلزمه وبه قطع أبو الحسن إلكيا، وهو جار فى كل من لم يبلغ رتبة الاجتهاد من الفقهاء، وأصحاب سائر العلوم، ووجهه: أنه لو جاز اتباع أى مذهب شاء لأفضى إلى أن يلتقط رخص المذاهب متبعا هواه، ويتخير بين التحليل والتحريم والوجوب والجواز، وذلك يؤدى إلى انحلال ربة التكليف بخلاف العصر الأول، فإنه لم تكن المذاهب الوافية بأحكام الحوادث مهدت^(١) وعرفت، فعلى هذا يلزمه أن يجتهد فى اختيار مذهب يقلده على التعيين، ونحن نمهد له طريقا يسلكه فى اجتهاده سهلا، فنقول: أولا ليس له أن يتبع فى ذلك مجرد التشهى، والميل إلى ما وجد عليه آباءه، وليس له التمذهب^(٢) بمذهب أحد من أئمة الصحابة - رضى الله عنهم - وغيرهم من الأولين، وإن كانوا أعلم وأعلى درجة ممن بعدهم؛ لأنهم لم يتفرغوا لتدوين العلم، وضبط أصوله، وفروعه، فليس لأحد منهم مذهب مهذب محرر مقرر، وإنما قام بذلك من جاء بعدهم من الأئمة الناحلين لمذاهب الصحابة والتابعين، القائمين بتمهيد أحكام الوقائع قبل وقوعها، الناهضين بإيضاح أصولها وفروعها: كمالك وأبى حنيفة وغيرهما.

ولما كان الشافعى قد تأخر عن هؤلاء الأئمة فى العصر، ونظر فى مذاهبهم نحو نظريهم فى مذاهب من قبلهم، فسبرها وخبرها وانتقدها. واختار أرجحها، ووجد من قبله قد كفاه مؤنة التصوير والتأصيل. فتفرغ للاختيار والترجيح، والتكميل والتتقيح، مع [كمال]^(٣) معرفته، وبراعته فى العلوم. وترجحه فى ذلك على من

= مطلقا أم فى حالة دون أخرى. فقال الخطيب إنما يلزمه العمل بها إذا لم يكن فى موضع الاستفتاء إلا مفت واحد. وقيل تلزمه إذا رضى بها ووقع فى نفسه صحتها واختاره السمعانى لكن قال ابن الصلاح لم أجد هذا لغيره.

قال الشيخ ابن تيمية: والذى تقتضيه القواعد أنه يلزم العمل بها إذا لم يكن فى البلد إلا مفت واحد من غير توقف على رضائه بها واطمئنان نفسه إلى صحتها فإن ظهر مفت آخر وعلم أن الأول أوثق وأعلم لزمه قوله بناء على الأصح فى تعيينه للإفتاء. وإن لم يدر الأوثق منهما لزمه العمل بجواب الأول وله استفتاء غيره إلا إذا حكم به حاكم فإنه يلزمه حيثئذ ويتعين عليه دون غيره. هذه هى آداب المستفتى بالنظر للفتيا.

ينظر أطوار الفتيا وآداب المفتين.

(١) فى ط: مهذبة

(٢) فى أ: التذهب.

(٣) سقط فى ط.

سبقة، ثم لم يوجد بعده من بلغ محله في ذلك - كان مذهبه أولى المذاهب بالاتباع والتقليد، وهذا - مع ما فيه من الإنصاف، والسلامة من القدح في أحد الأئمة - جلي واضح، إذا تأمله العامي قاده إلى اختيار مذهب الشافعي، والتمذهب به.

الرابعة: إذا اختلف عليه فتوى مفتين ففيه خمسة أوجه للأصحاب:

أحدها: يأخذ بأغلظهما.

والثاني: بأخفهما.

والثالث: يجتهد في الأولى، فيأخذ بفتوى الأعلّم الأورع كما سبق إيضاحه، واختاره السمعاني الكبير، ونص الشافعي - رضى الله عنه - على مثله في القبلية والرابع: يسأل مفتيا آخر، فيأخذ بفتوى من وافقه.

والخامس: يتخير فيأخذ بقول أيهما شاء.

وهذا هو الأصح^(١) عند الشيخ أبى إسحاق الشيرازي المصنف، وعند الخطيب البغدادي، ونقله المحاملي^(٢) في أول المجموع عن أكثر أصحابنا، واختاره صاحب الشامل فيما إذا تساوى المفتيان في نفسه.

وقال الشيخ أبو عمرو: المختار أن عليه أن يبحث عن الأرجح فيعمل به؛ فإنه حكم التعارض فيبحث عن الأوثق من المفتين فيعمل بفتواه، وإن لم يترجح عنده أحدهما استفتى آخر، وعمل بفتوى من وافقه، فإن تعذر ذلك وكان اختلافهما في التحريم والإباحة، وقبل العمل، اختار التحريم؛ فإنه أحوط، وإن تساوى من كل وجه خيرناه بينهما، وإن أبينا التخير في غيره؛ لأنه ضرورة وفي صورة نادرة.

قال الشيخ: ثم إنما نخاطب بما ذكرناه المفتين، وأما العامي الذي وقع له فحكمه أن يسأل عن ذلك ذينك المفتين أو مفتيا آخر، وقد أرشدنا المفتى إلى ما يجيبه به،

(١) في أ: الصحيح.

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل الضبي، أبو الحسن المحاملي، البغدادي، أحد أئمة الشافعية، ولد سنة ثمان وستين وثلاثمائة، كان غاية في الذكاء والفهم، وبرع في المذهب الشافعي، ومن تصانيفه: «المجموع» قريب من حجم «الروضة» يشتمل على نصوص كثيرة، وكتاب «المقنع»، وكتاب «ردوس المسائل»، يذكر فيه أصول المسائل ويستدل عليها، وكتاب «عدة المسافر»، وكفاية الحاضر»، توفي في ربيع الآخر سنة خمس عشرة وأربعمائة.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (١/١٧٤)، طبقات السبكي (٤/٤٨).

وهذا الذى اختاره الشيخ ليس بقوى؛ بل الأظهر أحد الأوجه الثلاثة، وهى: الثالث، والرابع، والخامس، والظاهر أن الخامس أظهرها؛ لأنه ليس من أهل الاجتهاد، وإنما فرضه أن يقلد عالما أهلا لذلك، وقد فعل ذلك بأخذه بقول من شاء منهما، والفرق بينه وبين ما نص عليه فى القبله: أن أمارتها^(١) حسية، فإدراك صوابها أقرب، فيظهر التفاوت بين المجتهدين فيها، والفتاوى أمارتها معنوية فلا يظهر كبير تفاوت بين المجتهدين. والله أعلم.

الخامسة: قال الخطيب البغدادي: إذا لم يكن فى الموضع الذى هو فيه إلا مفت واحد فأفتاه لزمه فتواه. وقال أبو المظفر السمعاني - رحمه الله -: إذا سمع المستفتى جواب المفتى لم يلزمه العمل به إلا بالتزامه، قال: ويجوز أن يقال إنه يلزمه إذا أخذ فى العمل به. وقيل: يلزمه إذا وقع فى نفسه صحته. قال السمعاني: وهذا أولى الأوجه. قال الشيخ أبو عمرو: لم أجد هذا لغيره، وقد حكى هو بعد ذلك عن بعض الأصوليين أنه إذا أفتاه بما هو مختلف فيه خيره بين أن يقبل منه أو من غيره، ثم اختار هو أنه يلزمه الاجتهاد فى أعيان المفتين، ويلزمه الأخذ بفتيا من اختاره باجتهاده.

قال الشيخ: والذى تقتضيه القواعد أن نفصل فنقول: إذا أفتاه المفتى نظر فإن لم يوجد مفت آخر لزمه الأخذ بفتياه، ولا يتوقف ذلك على التزامه لا بالأخذ فى العمل به ولا بغيره، ولا يتوقف أيضا على سكون نفسه إلى صحته.

وإن وجد مفت آخر فإن استبان أن الذى أفتاه هو الأعلم الأوثق لزمه ما أفتاه به؛ بناء على الأصح فى تعيينه كما سبق، وإن لم يستين ذلك لم يلزمه ما أفتاه بمجرد إفتائه إذ يجوز له استفتاء غيره وتقليده، ولا يعلم اتفاقهما فى الفتوى، فإن وجد الاتفاق أو حكم به عليه حاكم لزمه حيثئذ.

السادسة: إذا استفتى فافتى ثم حدثت تلك الواقعة له مرة أخرى، فهل يلزمه تجديد السؤال؟ فيه وجهان:

أحدهما: يلزمه؛ لاحتمال، تغير رأى المفتى.

والثانى: لا يلزمه وهو الأصح؛ لأنه قد عرف الحكم الأول، والأصل استمرار

المفتى عليه، وخصص صاحب الشامل الخلاف بما إذا قلد حيا، وقطع فيما إذا كان ذلك خبرا عن ميت بأنه لا يلزمه، والصحيح أنه لا يختص، فإن المفتى على مذهب الميت قد يتغير جوابه على مذهبه.

السابعة: [له]^(١) أن يستفتى بنفسه وله أن يبعث ثقة يعتمد خبره ليستفتى له، وله الاعتماد على خط المفتى إذا أخبره من يثق بقوله أنه خطه، أو كان يعرف خطه ولم يتشكك في كون ذلك الجواب بخطه.

الثامنة: ينبغى للمستفتى أن يتأدب مع المفتى، ويبجله في خطابه، وجوابه، ونحو ذلك، ولا يومئ بيده في وجهه، ولا يقل له ما تحفظ في كذا؟ أو ما مذهب إمامك أو الشافعي في كذا؟ ولا يقل إذا أجابه: هكذا قلت أنا، أو كذا وقع لى. ولا يقل: أفتانى فلان أو غيرك بكذا، ولا يقل: إن كان جوابك موافقا لمن كتب فاكتب، وإلا فلا تكتب، ولا يسأله وهو قائم، أو مستوفز أو على حالة ضجر أو هم أو غير ذلك مما يشغل القلب.

وينبغى أن يبدأ بالأسن الأعلم من المفتين، وبالأولى فالأولى إن أراد جمع الأجوبة^(٢) في رقعة، فإن أراد أفراد الأجوبة^(٣) في رقاع بدأ بمن شاء، وتكون رقعة الاستفتاء واسعة؛ ليتمكن المفتى من استيفاء^(٤) الجواب واضحا، لا مختصرا مضرا بالمستفتى. ولا يدع الدعاء في الرقعة^(٥) لمن يستفتيه.

قال الصيمرى فإن اقتصر على فتوى واحد قال: ما تقول رحمك الله، أو رضى الله عنك، أو وفقك الله، وسددك ورضى عن والديك؟. ولا يحسن أن يقول: رحمنا الله وإياك.

وإن أراد جواب جماعة قال: ما تقولون رضى الله عنكم؟ أو ما تقول الفقهاء سددهم الله تعالى؟ ويدفع الرقعة إلى المفتى منشورة، ويأخذها منشورة فلا يحوجه إلى نشرها ولا إلى طيها.

(١) سقط في ط.

(٢) فى أ: الأجود به.

(٣) فى أ: الأجود به.

(٤) فى أ: استفتاء.

(٥) فى ط: رقعة.

التاسعة: ينبغى أن يكون كاتب الرقعة ممن يحسن السؤال، ويضعه على الغرض مع إبانة الخط واللفظ وصيانتها عما يتعرض للتصحيح.

قال الصيمرى يحرص أن يكون كاتبها من أهل العلم، وكان بعض الفقهاء ممن له رئاسة لا يفتى إلا فى رقعة كتبها رجل بعينه من أهل العلم ببلده، وينبغى للعامى ألا يطالب المفتى بالدليل، ولا يقل: لم قلت؟ فإن أحب أن تسكن نفسه لسماع الحجة طلبها فى مجلس آخر، أو فى ذلك المجلس بعد قبول الفتوى مجردة. وقال السمعانى: لا يمنع من طلب الدليل، وأنه يلزم المفتى أن يذكر له الدليل إن كان مقطوعا به، ولا يلزمه إن لم يكن مقطوعا به لافتقاره إلى اجتهاد يقصر فهم العامى عنه، والصواب الأول.

العاشرة: إذا لم يجد صاحب الواقعة مفتيا ولا أحدا ينقل له حكم واقعته لا فى بلده ولا غيره - قال الشيخ: هذه مسألة فترة الشريعة الأصولية، وحكمها حكم ما قبل ورود الشرع، والصحيح فى كل ذلك القول بانتفاء التكليف عن العبد، وأنه لا يثبت فى حقه حكم [لا إيجاب]^(١) ولا تحريم ولا غير ذلك، فلا يؤاخذ إذن صاحب الواقعة بأى شئ صنع فيه. والله أعلم.

* * *

باب في فصول مهمة تتعلق بالمذهب ويدخل كثير منها وأكثرها في غيره أيضا

فصل: إذا قال الصحابي قولا ولم يخالفه غيره، ولم ينتشر: فليس هو إجماعا، وهل هو حجة؟ فيه قولان للشافعي: الصحيح الجديد: أنه ليس بحجة. والقديم: أنه حجة.

فإن قلنا: هو حجة، قدم على القياس، ولزم التابعي العمل به، ولا يجوز مخالفته. وهل^(١) يخص به العموم؟ فيه وجهان، وإذا قلنا: ليس بحجة فالقياس مقدم عليه، ويسوغ للتابعي مخالفته. فأما إذا اختلفت الصحابة - رضى الله عنهم - على قولين فينبى على ما تقدم، فإن قلنا بالجديد لم يجز تقليد واحد من الفريقين، بل يطلب الدليل، وإن قلنا بالقديم فهما دليلان تعارضا فيرجح^(٢) أحدهما على الآخر بكثرة العدد، فإن استوى العدد قدم بالأئمة، فيقدم ما عليه إمام منهم على ما لا إمام عليه، فإن كان على أحدهما أكثر عددا وعلى الآخر أقل إلا أن مع القليل إماما فهما سواء.

فإن استويا في العدد والأئمة إلا أن في أحدهما أحد الشيخين أبى بكر وعمر - رضى الله عنهما - وفي الآخر غيرهما ففيه وجهان لأصحابنا: أحدهما: أنهما سواء.

والثاني: يقدم ما فيه أحد الشيخين.

وهذا كله مشهور في كتب أصحابنا العراقيين في الأصول وأوائل كتب الفروع. والشيخ أبو إسحاق المصنف ممن ذكره في كتابه اللمع، هذا كله إذا لم ينتشر قول الصحابي، فأما إذا انتشر فإن خولف فحكمه ما ذكرناه، وإن لم يخالف ففيه خمسة أوجه، الأربعة الأول ذكرها أصحابنا العراقيون.

أحدها: أنه حجة وإجماع، قال المصنف الشيخ أبو إسحاق وغيره من أصحابنا

(١) في أ: ولا.

(٢) في أ: فيه صح.

العراقيين: هذا الوجه هو المذهب الصحيح.

والوجه الثاني: أنه حجة وليس بإجماع، قال المصنف وغيره: هذا قول أبي بكر الصيرفي.

والثالث: [أنه]^(١) إن كان فتيا فقيه فسكتوا عنه فهو حجة، وإن كان حكم إمام أو حاكم فليس بحجة. قال المصنف وغيره: هذا قول أبي علي بن أبي هريرة^(٢).

والرابع: ضد هذا أنه إن كان القائل حاكما أو إماما كان إجماعا، وإن كان فتيا لم يكن إجماعا، حكاه صاحب الحاوي في خطبة الحاوي، والشيخ أبو محمد الجويني في أول كتابه الفروق، وغيرهما. قال صاحب الحاوي: هو قول أبي إسحاق المروزي، ودليله أن الحكم لا يكون غالبا إلا بعد مشورة ومباحثة ومناظرة، ويتشتر انتشارا ظاهرا، والفتيا تخالف^(٣) هذا.

والخامس: مشهور عند الخراسانيين من أصحابنا في كتب الأصول، وهو المختار عند الغزالي في المستصفى: أنه ليس بإجماع ولا حجة. ثم ظاهر كلام جمهور أصحابنا أن القائل القول المنتشر من غير مخالفة لو كان تابعا أو غيره ممن بعده، فحكمه حكم الصحابي على ما ذكرناه من الأوجه الخمسة. وحكى فيه وجهان لأصحابنا: منهم من قال: حكمه حكمه.

ومنهم من قال: لا يكون حجة وجها واحدا.

قال صاحب الشامل: الصحيح أنه يكون إجماعا، وهذا الذي صححه هو الصحيح. فإن التابعي كالصحابي في هذا من حيث إنه انتشر وبلغ الباقيين، ولم

(١) سقط في ط.

(٢) الحسن بن الحسين القاضي، أبو علي بن أبي هريرة البغدادي، أحد أئمة الشافعية من أصحاب الوجوه، صَنَّفَ التعليق الكبير على مختصر المزني، نقله عنه أبو علي الطبري، قال الإسنوي: وله تعليق آخر في مجلد ضخم. توفي ببغداد في رجب سنة خمس وأربعين وثلاثمائة.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (١/١٢٦)، طبقات السبكي (٣/٢٥٦).

(٣) في أ: بخلاف.

يخالفوا فكانوا مجمعين، وإجماع التابعين كإجماع الصحابة، وأما إذا لم يتشتر قول التابعى فلا خلاف أنه ليس بحجة، كذا قال صاحب الشامل وغيره، قالوا: ولا يجيء فيه القول القديم الذى فى الصحابى؛ لأن الصحابة ورد فيهم^(١) الحديث.

فصل: قال العلماء: الحديث ثلاثة أقسام^(٢): صحيح، وحسن، وضعيف. قالوا: وإنما يجوز الاحتجاج من الحديث فى الأحكام بالحديث الصحيح أو الحسن.

فأما الضعيف فلا يجوز الاحتجاج به فى الأحكام والعقائد، وتجوز روايته والعمل به فى غير الأحكام: كالقصص، وفصائل الأعمال، والترغيب والترهيب، فالصحيح: ما اتصل سنده بنقل العدل^(٣) الضابط عن مثله، من غير شذوذ، ولا علة.

وفى الشاذ خلاف، مذهب الشافعى والمحققين: أنه رواية الثقة ما يخالف الثقات.

ومذهب جماعات من أهل الحديث، وقيل: إنه مذهب أكثرهم: أنه رواية الثقة ما لم يروه الثقات، وهذا ضعيف^(٤).

(١) فى أ: منهم.

(٢) تقدم بيان ذلك.

(٣) فى أ: العبد.

(٤) اتفق العلماء جميعًا على أن الأحاديث الموضوعة لا يجوز الأخذ بها ولا روايتها ولا ذكرها إلا إذا اقترن ذلك ببيان كونها موضوعة ولا أصل لها. وأما من روى شيئًا منها دون أن يوضح أنها موضوعة وهو يعلم هذا فإنه آثم وكما أنه لا يجوز رواية الموضوع فمن باب أولى لا يجوز العمل بالحديث الموضوع وما أشبهه بأى حال من الأحوال لا فى الحلال والحرام، ولا فى الوعظ والإرشاد ولا فى الترغيب والترهيب ولا فى التفسير، ولا فى غير ذلك إطلاقًا.

وأما الضعيف فإنه على ضربين:

الأول: ما يعتبر به أو ما ينجبر بغيره كتعدد الطرق ونحوها وهذا النوع من الضعيف هو ما كان ضعفه ناشئًا بسبب انقطاع سنده كالمعلق والمنقطع والمعضل والمرسل، أو كان بسبب ضعف فى ضبط الرجال كالوهم أو الاختلاط أو سوء الحفظ أو كان الضعف بسبب عدم ثبوت العدالة كالمستور ومجهول العين والمبهم.

فهذا النوع هو الذى يعتبر به وينجبر بغيره، وهو المقصود بقول بعضهم: يعمل به فى =

= فضائل الأعمال ونحوها وهذا القسم هو الذى تصح كتابته وروايته للمتابعة والاستشهاد.
 الثانى: ما كان ضعيفاً ضعفاً غير منجر، وهو ما لا يعتبر به، ولا يشهد له أصل شرعى،
 وهذا النوع هو ما كان ضعفه ناشئاً بسبب اتهام راويه بالكذب أو كان بسبب فسق الراوى، أو
 فحش غلطه، أو فحش غفلته، وهذا القسم لا يعمل به إطلاقاً لا فى الفضائل ولا فى غيرها،
 ولا يصح أن يروى ولا أن يدون إلا لتوضيح حاله فقط مثله فى ذلك مثل الحديث الموضوع
 تمام بتمام.

وقال ابن تيمية فى «منهاج السنة» إن قولنا أن الحديث الضعيف خير من رأى ليس المراد
 به الضعيف المتروك ولكن المراد به الحسن. كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده،
 وحديث إبراهيم الهجرى ممن يحسن الترمذى حديثه أو يصححه وكان الحديث فى اصطلاح
 من قبل الترمذى إما صحيح وإما ضعيف، والضعيف نوعان:
 ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لا
 يعرف اصطلاح الترمذى فسمع قول بعض أئمة الحديث: الضعيف أحب إلى من القياس،
 فظن أنه يحتج بالحديث الذى يضعفه مثل الترمذى وأخذ يرجح طريقة من يرى أنه اتباع
 للحديث. اهـ.

وللعلماء مذاهب فى الأخذ بالحديث الضعيف نوضحها فيما يأتى:
 أولاً: مذهب كبار الحفاظ والمحدثين كالبخارى ومسلم وهو أنه لا يعمل بالأحاديث
 الضعيفة مطلقاً لا فى الأحكام، ولا للاعتبار والمواظع ووجهتهم فى ذلك أن أمور الدين
 لا تؤخذ إلا من كتاب الله تعالى أو من سنة رسوله عليه الصلاة والسلام الصحيحة، أما
 الأحاديث الضعيفة فغير صحيحة، والأخذ بها إنما هو زيادة فى الشرع على غير علم،
 بل إنه يعتبر منهياً عنه أخذاً من قوله تعالى: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾، فالخير
 إذن أن يقول الإنسان برأيه فيما لم يرد نص حتى إذا اعتراه خطأ كان منسوباً إلى رأيه لا
 إلى الرسول ﷺ، ولذا لم يأخذوا بالحديث الضعيف إلا إذا روى من وجوه متعددة
 ترفعه إلى درجة الحديث الحسن.

وقد ذهب إلى هذا أيضاً القاضى أبو بكر بن العربى، وحكاه ابن سيد الناس عن يحيى بن
 معين.

ثانياً: أنه يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً قال السيوطى: وعزى ذلك إلى أبى داود،
 وأحمد؛ لأنهما يريان ذلك أقوى من رأى الرجال أى أن أصحاب هذا المذهب يأخذان
 بالضعيف إذا لم يكن فى الباب حديث صحيح أو حسن أو فتوى صحابى.

ثالثاً: مذهب بعض علماء الفقه وهو أنه يعمل بالأحاديث الضعيفة فى الفضائل، روى
 عن عبد الرحمن بن مهدي كما أخرجه البيهقى إذا رويانا عن النبى ﷺ فى الحلال والحرام
 والأحكام شددنا فى الأسانيد وانتقدنا فى الرجال وإذا رويانا فى الفضائل والعقاب سهلنا فى
 الأسانيد وتسامحنا فى الأحاديث وروى مثل هذا القول عن الإمام أحمد، وبذلك تتضح
 وجهة نظرهم فى أن الحديث الضعيف إذا لم يترتب عليه حكم بالحلال أو الحرام
 يتساهلون فيه، كما نقل ذلك أيضاً عن ابن المبارك.

= وأرجح أن المراد بمثل أقوال الأئمة: ابن حنبل وابن المبارك وعبد الرحمن بن مهدي

وأما العلة: فمعنى خفى فى الحديث، قاذح فيه، ظاهره السلامة منه، إنما يعرفه الحذاق المتقنون، الغواصون على الدقائق.

وأما الحديث الحسن فقسمان:

أحدهما: ما لا يخلو إسناده من مستور لم يتحقق أهليته، وليس مغفلاً كثير الخطأ، ولا ظهر منه سبب مفسق، ويكون متن الحديث معروفاً برواية مثله، أو نحوه من وجه آخر.

والقسم الثانى: أن يكون راويه مشهوراً بالصدق والأمانة إلا أنه يقصر فى الحفظ والإتقان عن رجال الصحيح بعض القصور.

وأما الضعيف: فما ليس فيه صفة الصحيح ولا صفة الحسن.

فصل: إذا قال الصحابى: أمرنا بكذا، أو: نهينا عن كذا، أو: من السنة كذا، أو مضت السنة بكذا، أو: السنة كذا، ونحو ذلك - فكله مرفوع إلى رسول الله ﷺ على مذهبن الصحيح المشهور، ومذهب الجماهير. ولا فرق بين أن يقوله فى حياة رسول الله ﷺ أو بعده، صرح به الغزالى وآخرون. وقال الإمام أبو بكر الإسماعيلى^(١) من أصحابنا: له^(٢) حكم الموقوف على الصحابى.

وأما إذا قال التابعى: من السنة كذا، ففيه وجهان - حكاهما القاضى أبو الطيب الطبرى:

= إنما هو فى الأخذ بالحديث الضعيف الذى تقوى وعضده غيره حتى وصل إلى درجة الحسن لغيره، ولم يصل إلى درجة الصحة فهذا النوع كان يسمى فى زمنهم بالضعيف ويدخل مع القسم الآخر من الضعيف وهو المتروك وما كانوا يفرقون بين الصحيح والحسن وإنما كان أكثر المتقدمين بنصف الحديث إما بالصحة وإما بالضعف. فقول هؤلاء الأئمة: «إذا روينا فى الحلال والحرام شدتنا... إلخ» يريدون بالتساهل الأخذ بالحديث الحسن والله أعلم.

ينظر قواعد أصول الحديث ص (٩٤ - ٩٧).

(١) أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس، أبو بكر الإسماعيلى، الفقيه الحافظ. أحد كبار الشافعية فقهًا وحديثًا وتصنيفًا، رحل وسمع الكثير، وصنف «الصحيح» و«المعجم» و«مسند عمر بن الخطاب» رضى الله عنه، قال الشيخ أبو إسحاق: جمع بين الفقه والحديث ورئاسة الدين والدنيا. توفى فى رجب سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة.

تنظر ترجمته فى: طبقات ابن قاضى شعبة (١/١٣٦)، طبقات السبكى (٣/٧).

(٢) فى أ: على.

الصحيح منهما والمشهور: أنه موقوف على بعض الصحابة.

والثاني: أنه مرفوع إلى رسول الله ﷺ ولكنه مرفوع مرسل.

وإذا قال التابعي أمرنا بكذا، قال الغزالي: يحتمل أن يريد أمر النبي ﷺ أو أمر كل الأمة؛ فيكون حجة، ويحتمل أمر بعض الصحابة، لكن لا يليق بالعالم أن يطلق ذلك إلا وهو يريد من تجب^(١) طاعته، فهذا كلام الغزالي، وفيه إشارة إلى خلاف في أنه موقوف، أو مرفوع مرسل.

أما إذا قال الصحابي: وكنا نفعل كذا، أو نقول كذا، أو كانوا يقولون كذا، ويفعلون كذا، أو لا يرون بأسا بكذا، أو كان يقال، أو يفعل كذا - فاختلفوا فيه: هل يكون مرفوعا إلى رسول الله ﷺ أم لا؟ فقال المصنف في اللمع: إن كان ذلك مما لا يخفى في العادة كان كما لو رآه النبي ﷺ ولم ينكره؛ فيكون مرفوعا، وإن جاز خفاؤه عليه ﷺ لم يكن مرفوعا، كقول بعض الأنصار: كنا نجامع فنكسل، ولا نغتسل، فهذا لا يدل على عدم وجوب الغسل من الإكسال^(٢)؛ لأنه يفعل سرا فيخفى.

وقال غير^(٣) الشيخ: إن أضاف ذلك إلى حياة رسول الله ﷺ كان مرفوعا حجة، كقوله: كنا نفعله في حياة رسول الله ﷺ أو في زمنه و^(٤) هو فينا، أو وهو بين أظهرنا. وإن لم يضفه فليس بمرفوع، وبهذا قطع الغزالي في المستصفي وكثيرون. وقال أبو بكر الإسماعيلي وغيره: لا يكون مرفوعا أضافه أم لم يضفه.

وظاهر استعمال كثيرين من المحدثين وأصحابنا في كتب الفقه: أنه مرفوع مطلقا، سواء أضافه أم لم يضفه، وهذا قوي، فإن الظاهر من قوله: كنا نفعل أو كانوا يفعلون - الاحتجاج به وأنه فعل على وجه يحتج به، ولا يكون ذلك إلا في زمن رسول الله ﷺ ويبلغه.

قال الغزالي: وأما قول التابعي: كانوا يفعلون، فلا يدل على فعل جميع الأمة، بل على البعض فلا حجة فيه إلا أن يصرح بنقله عن أهل الإجماع، وفي ثبوت

(١) في أ: تحت.

(٢) يقال أكسل الرجل: إذا جامع ثم أدركه فتور فلم ينزل. النهاية (٤/١٧٤).

(٣) في أ: عنه.

(٤) في أ: أو.

الإجماع بخبر الواحد كلام.

قلت: اختلفوا في ثبوت الإجماع بخبر الواحد، فاختر الغزالي: أنه لا يثبت، وهو قول أكثر الناس. وذهب طائفة إلى ثبوته، وهو اختيار الرازي.

فصل: الحديث المرسل لا يحتج به عندنا وعند جمهور المحدثين، وجماعة من الفقهاء، وجماهير أصحاب^(١) الأصول والنظر، وحكاه الحاكم أبو عبد الله بن البيع^(٢) عن سعيد بن المسيب ومالك وجماعة أهل الحديث وفقهاء الحجاز. وقال أبو حنيفة، ومالك في المشهور عنه، وأحمد، وكثيرون من الفقهاء، أو أكثرهم: يحتج به، ونقله الغزالي عن الجماهير.

قال أبو عمر بن عبد البر وغيره: ولا خلاف أنه لا يجوز العمل به إذا كان مرسله غير متحرز، يرسل عن غير الثقات. ودليلنا في رد المرسل مطلقاً أنه إذا كانت رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حاله، فرواية المرسل أولى؛ لأن المروي^(٣) عنه محذوف مجهول العين والحال.

ثم إن مرادنا بالمرسل هنا^(٤) ما انقطع إسنادُه فسقط من رواته واحد فأكثر، وخالفنا في حده أكثر المحدثين فقالوا: هو رواية التابعي عن النبي ﷺ قال الشافعي - رحمه الله^(٥) - : واحتج بمرسل كبار التابعين إذا أسند من جهة أخرى، أو أرسله من أخذ عن غير رجال الأول ممن يقبل عنه العلم، أو وافق قول بعض الصحابة^(٦)، أو أفتى أكثر العلماء بمقتضاه. قال: ولا أقبل مرسل غير كبار التابعين،

(١) في أ: أصحابنا.

(٢) محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم، الضبي، الطهماني، الحافظ، أبو عبد الله، الحاكم النيسابوري، المعروف بابن البيع، صاحب «المستدرک» وغيره من الكتب المشهورة، ولد في ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، بلغت تصانيفه قريباً من خمسمائة جزء، قيل غير ذلك، وقال الخطيب البغدادي: كان ثقة، وكان يميل إلى التشيع. وقال الذهبي: هو معظم للشيخين بيقين ولذي النورين، وإنما تكلم في معاوية فأوذي. توفي في صفر سنة خمس وأربعمائة.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (١٩٣/١) طبقات السبكي (١٥٥/٤).

(٣) في أ: المرسل.

(٤) في أ: هذا.

(٥) ينظر الرسالة ٤٦٢ - ٤٦٥ فقرة (١٢٦٩ - ١٢٧٠).

(٦) في ط: أصحابه.

ولا مرسلهم إلا بالشرط الذى وصفته . هذا نص الشافعى فى الرسالة وغيرها ، وكذا نقله عنه^(١) الأئمة المحققون من أصحابنا الفقهاء والمحدثين : كالبيهقى والخطيب البغدادى وآخرين ، ولا فرق فى هذا عنده بين مرسل سعيد بن المسيب وغيره ، هذا هو الصحيح الذى ذهب إليه المحققون .

وقد قال الشافعى فى مختصر المزنى^(٢) فى آخر باب الربا : أخبرنا مالك عن زيد ابن أسلم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ^(٣) . وعن ابن عباس أن جزورا نحررت على عهد أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - فجاء رجل بعناق^(٤) فقال : أعطونى بهذه العناق ، فقال أبو بكر - رضى الله عنه - : لا يصلح هذا^(٥) . قال الشافعى^(٦) : وكان القاسم بن محمد ، وسعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وأبو بكر بن عبد الرحمن يحرمون بيع اللحم بالحيوان ، قال الشافعى : وبهذا نأخذ . قال : ولا نعلم أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ خالف أبا بكر الصديق - رضى الله عنه - قال الشافعى : وإرسال ابن المسيب عندنا حسن . هذا نص الشافعى فى المختصر نقلته بحروفه ؛ لما يترتب عليه من الفوائد . فإذا عرف هذا فقد اختلف أصحابنا المتقدمون فى معنى قول الشافعى : إرسال ابن المسيب عندنا حسن على وجهين حكاهما المصنف الشيخ أبو إسحاق فى كتابه اللمع ، وحكاهما أيضا الخطيب البغدادى فى كتابيه : كتاب الفقيه والمتفقه ، والكفاية^(٧) وحكاهما جماعات آخرون

أحدهما : معناه أنها حجة عنده بخلاف غيرها من المراسيل . قالوا : لأنها فتشت فوجدت مسندة .

والوجه الثانى : أنها ليست بحجة عنده ، بل هى كغيرها على ما ذكرناه ، وقالوا :

(١) فى أ : عن .

(٢) ينظر المختصر (٧٨) .

(٣) سيأتى .

(٤) العناق سيأتى تفسيره فى كتاب الزكاة .

(٥) رواه الشافعى فى القديم عن رجل عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس به . كما فى معرفة السنن والآثار (٣١٦/٤) .

(٦) فى القديم كما فى معرفة السنن (٣١٦/٤) .

(٧) ينظر الكفاية ص (٤٤٤) .

وإنما رجح الشافعى بمرسله، والترجيح بالمرسل جائز.

وقال الخطيب البغدادي فى كتاب: الفقيه والمتفقه: والصواب: الوجه الثانى، وأما الأول فليس بشئ. وكذا قال فى الكفاية^(١): الوجه الثانى: هو الصحيح عندنا من الوجهين؛ لأن فى مراسيل سعيد ما لم يوجد مسندا بحال من وجه يصح. قال: وقد جعل الشافعى لمراسيل كبار التابعين مزىة على غيرهم، كما استحسّن مرسل سعيد، هذا كلام الخطيب.

وذكر الإمام الحافظ أبو بكر البيهقى^(٢) نص الشافعى كما قدمته ثم قال: فالشافعى، يقبل مراسيل كبار التابعين^(٣) إذا انضم إليها ما يؤكدها، فإن لم ينضم لم يقبلها [الشافعى]^(٤) - رضى الله عنه - سواء كان مرسل ابن المسيب أو غيره. قال: وقد ذكرنا مراسيل لابن المسيب لم يقبلها الشافعى حين لم ينضم إليها ما يؤكدها، ومراسيل لغيره قال بها حيث^(٥) انضم إليها ما يؤكدها، قال: وزيادة ابن المسيب فى هذا على غيره أنه أصح التابعين إرسالا فيما زعم الحفاظ. فهذا كلام البيهقى والخطيب، وهما إمامان حافظان فقيهان شافعيان، مضطلعان من الحديث والفقه والأصول، والخبرة التامة بنصوص الشافعى ومعانى كلامه، ومحلّهما من التحقيق والإتقان، والنهاية فى العرفان بالغاية القصوى، والدرجة العليا.

وأما قول الإمام أبى بكر القفال المروزى فى أول كتابه: شرح التلخيص: قال الشافعى فى الرهن الصغير: مرسل ابن المسيب عندنا حجة، فهو محمول على

(١) ينظر السابق.

(٢) أحمد بن الحسين بن على بن موسى، الإمام الحافظ الكبير، أبو بكر البيهقى، الخسروجردى، مولده فى شعبان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، كان كثير التحقيق والإنصاف، حسن التصنيف. قال عبد الغافر فى «الذيل»: كان على سيرة العلماء، قانعا من الدنيا باليسير، متجملا فى زهده وورعه. وقال إمام الحرمين: ما من شافعى إلا وللشافعى عليه منة إلا البيهقى؛ فإن له على الشافعى منة لتصانيفه فى نصرة مذهبه، ومن تصانيفه: «السنن الكبير»، و«السنن الصغير»، وغير ذلك من المصنفات الجامعة المفيدة، توفى بنيسابور فى جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة.

تنظر ترجمته فى: طبقات ابن قاضى شعبة (١/٢٢٠)، طبقات السبكي (٨/٣).

(٣) ينظر مناقب الشافعى (٢/٣٢).

(٤) سقط فى ط.

(٥) فى أ: حين.

التفصيل الذى قدمناه عن البيهقى والخطيب والمحققين والله أعلم.

قلت: ولا يصح تعلق من قال: إن مرسل سعيد حجة بقوله: إرساله حسن؛ لأن الشافعى - رحمه الله - لم يعتمد عليه وحده، بل اعتمده لما انضم إليه قول أبى بكر الصديق ومن حضره وانتهى إليه قوله من الصحابة - رضى الله عنهم - مع ما انضم إليه من قول أئمة التابعين الأربعة الذين ذكرهم، وهم أربعة من فقهاء المدينة السبعة وقد نقل صاحب الشامل وغيره هذا الحكم عن تمام السبعة، وهو مذهب مالك وغيره - فهذا عاضد ثان للمرسل، فلا يلزمه من هذا الاحتجاج بمرسل ابن المسيب إذا لم يعتضد.

فإن قيل: ذكرتم أن المرسل إذا أسند من جهة أخرى احتج به، وهذا القول فيه تساهل؛ لأنه إذا أسند عملنا^(١) بالمسند، فلا فائدة حيثئذ فى المرسل ولا عمل به. فالجواب: أن بالمسند يتبين صحة المرسل، وأنه مما يحتج به، فيكون فى المسألة حديثان صحيحان حتى لو عارضهما حديث صحيح من طريق واحد، وتعدر الجمع قدمناهما عليه. والله أعلم. هذا كله فى غير مرسل الصحابى.

أما مرسل الصحابى كإخباره عن شىء فعله النبى ﷺ أو نحوه مما نعلم أنه لم يحضره لصغر سنه، أو لتأخر إسلامه، أو غير ذلك - فالمذهب الصحيح المشهور الذى قطع به جمهور أصحابنا، وجماهير أهل العلم أنه حجة، وأطبق المحدثون المشترطون للصحيح القائلون: بأن المرسل ليس بحجة على الاحتجاج به، وإدخاله فى الصحيح، وفى صحيحى^(٢) البخارى ومسلم من هذا ما لا يحصى.

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايينى من أصحابنا: لا يحتج به، بل حكمه حكم مرسل غيره، إلا أن يبين أنه لا يرسل إلا ما سمعه من النبى ﷺ أو صحابى، قال: لأنهم قد يروون عن غير صحابى. وحكى الخطيب البغدادى وآخرون: هذا المذهب عن بعض العلماء، ولم ينسبوه، وعزاه الشيخ أبو إسحاق المصنف فى التبصرة إلى الأستاذ أبى إسحاق، والصواب: الأول، وأنه يحتج به مطلقاً؛ لأن روايتهم عن غير الصحابى نادرة، وإذا رويها بينها، فإذا أطلقوا ذلك فالظاهر أنه عن الصحابة، والصحابة كلهم عدول، والله أعلم.

(١) فى أ: علمنا.

(٢) فى ط: صحيح.

فهذه ألفاظ وجيزة في المرسل، وهى وإن كانت مختصرة بالنسبة إلى غيرها فهى مبسطة بالنسبة إلى هذا الموضوع، فإن بسط هذا الفن ليس هذا موضعه، ولكن حملنى على هذا النوع اليسير من البسط أن معرفة المرسل مما يعظم الانتفاع بها، ويكثر الاحتياج إليها، ولا سيما فى مذهبنا، خصوصا هذا الكتاب الذى شرعت فيه، أسأل الله الكريم إتمامه على أحسن الوجوه^(١) وأتمها، وأعجلها، وأنفعها فى الآخرة والدنيا، وأكثرها انتفاعا به، وأعمها فائدة لجميع المسلمين، مع أنه قد شاع فى السنة عن كثيرين من المشتغلين بمذهبنا، بل أكثر أهل زماننا أن الشافعى - رحمه الله - لا يحتج بالمرسل مطلقا إلا مرسل ابن المسيب، فإنه يحتج به مطلقا، وهذان غلطان، فإنه لا يرده مطلقا ولا يحتج بمرسل ابن المسيب مطلقا، بل الصواب ما قدمناه. والله أعلم، وله الحمد والنعمة، والفضل والمنة.

فرع: قد استعمل المصنف فى المذهب أحاديث كثيرة مرسلة، واحتج بها، مع أنه لا يجوز الاحتجاج بالمرسل، وجوابه: أن بعضها اعتضد بأحد الأمور المذكورة؛ فصار حجة، وبعضها ذكره للاستئناس، ويكون اعتماده على غيره من قياس وغيره واعلم أنه قد ذكر فى المذهب أحاديث كثيرة جعلها هو مرسلة وليست مرسلة، بل هى مسندة صحيحة مشهورة فى الصحيحين وكتب السنن، وسنينها فى مواضعها - إن شاء الله تعالى - كحديث ناقة البراء، وحديث الإغارة على بنى المصطلق، وحديث إجابة الوليمة فى اليوم الثالث، ونظائرها، والله أعلم.

فصل: قال العلماء المحققون من أهل الحديث وغيرهم: إذا كان الحديث ضعيفا لا يقال فيه قال رسول الله ﷺ أو فعل، أو أمر، أو نهى، أو حكم، وما أشبه ذلك من صيغ الجزم، وكذا لا يقال فيه روى أبو هريرة، أو قال، أو ذكر، أو أخبر، أو حدث، أو نقل، أو أفتى، وما أشبهه، وكذا لا يقال ذلك فى التابعين ومن بعدهم فيما كان ضعيفا، فلا يقال فى شيء من ذلك بصيغة الجزم، وإنما يقال فى هذا كله روى عنه أو نقل عنه أو حكى عنه أو جاء^(٢) عنه أو بلغنا عنه، أو يقال أو يذكر أو يحكى أو يروى أو يرفع أو يعزى، وما أشبه ذلك من صيغ التمرىض، وليست من

(١) زاد فى أ: وأكملها.

(٢) فى أ: جاءنا.

صنيع الجزم، قالوا: فصنيع الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن، وصنيع التمريض لما سواهما، وذلك أن صيغة الجزم تقتضى صحته عن المضاف إليه فلا ينبغى أن تطلق إلا فيما صح، وإلا فيكون الإنسان فى معنى الكاذب عليه.

وهذا الأدب أخل^(١) به المصنف وجماهير الفقهاء من أصحابنا وغيرهم، بل جماهير أصحاب العلوم مطلقا، ما عدا حذاق^(٢) المحدثين، وذلك تساهل قبيح، فإنهم يقولون كثيرا فى الصحيح: روى عنه، وفى الضعيف: قال، وروى فلان، وهذا حيد عن الصواب.

فصل: صح عن الشافعى - رحمه الله - أنه قال: إذا وجدتم فى كتابى خلاف سنة رسول الله ﷺ فقولوا بسنة رسول الله ﷺ ودعوا قولى^(٣)، وروى عنه: إذا صح الحديث خلاف قولى فاعملوا بالحديث واتركوا قولى، أو قال: فهو مذهبي^(٤)، وروى هذا المعنى بالفاظ مختلفة^(٥).

وقد عمل بهذا أصحابنا فى مسألة الثوب واشتراط التحلل من الإحرام بعذر المرض وغيرهما، مما هو معروف فى كتب^(٦) المذهب.

وقد حكى المصنف ذلك عن الأصحاب فيهما.

وممن حكى عنه أنه أفتى بالحديث من أصحابنا: أبو يعقوب البويطى^(٧)، وأبو القاسم الداركى^(٨)، وممن نص عليه: أبو الحسن إلكيا الطبرى فى كتابه فى

(١) فى أ: أضل.

(٢) فى أ: خلاف.

(٣) ينظر مناقب البيهقى (١/٤٧٢، ٤٧٣)، والسير (١٠/٣٤)، وتوالى التأسيس (٦٣).

(٤) ينظر آداب الشافعى (٩٤)، والسير (٣٥).

(٥) وللشيخ العلامة تقي الدين رسالة تناول فيها شرح ذلك وسماها «معنى قول المطلبى إذا صح الحديث فهو مذهبي».

انظر الرسائل المنبرية (٣/٩٨ - ١١٤) وانظرها بتحقيقنا مع تحقيق كتاب الأم للشافعى.

(٦) فى أ: كتاب.

(٧) يوسف بن يحيى القرشى، أبو يعقوب، البويطى، المصرى، الفقيه، أحد الأعلام من أصحاب الشافعى، وأئمة الإسلام، قال الربيع: وكان له من الشافعى منزلة. وقال النووى فى مقدمة «شرح المهذب»: إن أبا يعقوب البويطى أجل من المزنى والربيع المرادى. توفى ببغداد فى السجن والقيد فى المحنة فى رجب سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

تنظر ترجمته فى: طبقات ابن قاضى شعبة (١/٧١)، طبقات السبكي (٢/١٦٢).

(٨) عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، الإمام أبو القاسم الداركى، انتهت إليه رئاسة

أصول الفقه، وممن استعمله من أصحابنا المحدثين: الإمام أبو بكر البيهقي، وآخرون، وكان جماعة من متقدمي أصحابنا إذا رأوا مسألة فيها حديث، ومذهب الشافعي خلافه عملوا بالحديث، وأفتوا به قائلين: مذهب الشافعي ما وافق الحديث، ولم يتفق ذلك إلا نادرا، ومنه ما نقل عن الشافعي فيه قول على وفق الحديث.

وهذا الذي قاله الشافعي ليس معناه أن كل أحد رأى حديثا صحيحا قال: هذا مذهب الشافعي وعمل بظاهره، وإنما هذا فيمن له رتبة الاجتهاد في المذهب على ما تقدم من صفته أو قريب منه، وشرطه: أن يغلب على ظنه أن الشافعي - رحمه الله - لم يقف على هذا الحديث أو لم يعلم صحته، وهذا إنما يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها ونحوها من كتب أصحابه الآخذين عنه وما أشبهها. وهذا شرط صعب قل من يتصف به، وإنما اشترطوا ما ذكرنا؛ لأن الشافعي - رحمه الله - ترك العمل بظواهر أحاديث كثيرة رآها وعلمها، لكن قام الدليل عنده على طعن فيها أو نسخها أو تخصيصها أو تأويلها أو نحو ذلك.

قال الشيخ أبو عمرو - رحمه الله -: ليس العمل بظاهر ما قاله الشافعي بالهين، فليس كل فقيه يسوغ له أن يستقل بالعمل بما يراه حجة من الحديث، وفيمن سلك هذا المسلك من الشافعيين من عمل بحديث تركه الشافعي - رحمه الله - عمدا، مع علمه بصحته لمانع اطلع عليه وخفى على غيره، كأبي الوليد موسى بن أبي الجارود^(١) ممن صحب الشافعي، قال: صح حديث أفطر الحاجم والمحجوم، فأقول: قال الشافعي: أفطر الحاجم والمحجوم^(٢)، فردوا ذلك على أبي الوليد؛

المذهب الشافعي ببغداد، تفقه على أبي إسحاق المروزي، قال الخطيب: كان ثقة انتقى عليه الدارقطني، توفي سنة خمس وسبعين وثلاثمائة في شوال، وقيل: في ذي القعدة عن نيف وسبعين سنة، رحمه الله تعالى.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (١/١٤١)، طبقات السبكي (٣/٣٣٠).

(١) موسى بن أبي الجارود، أبو الوليد المكي، الفقيه. راوى كتاب «الأمالي» وغيره عن الشافعي، روى عنه الترمذي في آخر الجامع أقوال الشافعي، قال الدارقطني: روى عن الشافعي حديثا كثيرا، وكان يفتي بمكة على مذهب الشافعي، لم يذكروا وفاته.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (١/٧٠)، طبقات السبكي (٢/١٦١).

(٢) أخرجه أبو داود (٢/٧٧٠) كتاب: الصوم، باب: في الصائم يحتجم حديث (٢٣٦٧)، وابن ماجه (١/٥٣٧) كتاب: الصائم، باب: ما جاء في الحجامة للصائم حديث (١٦٨٠)، والدارمي (٢/١٤) كتاب: الصوم، باب: الحجامة تفطر الصائم، وأبو داود الطيالسي (١٨٦)

لأن الشافعي تركه مع علمه بصحته؛ لكونه منسوخا عنده، وبين الشافعي نسخه

- منحة) رقم (٨٩٠)، وعبد الرزاق (٧٥٢٢)، والنسائي في الكبرى (٢/٢١٧)، وابن خزيمة (٣/٢٢٦) حديث رقم (١٩٦٣)، وابن حبان (٨٩٩ - موارد)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٩٨ - ٩٩)، وأحمد (٥/٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢)، والحاكم (١/٤٢٧)، والبيهقي (٤/٢٦٥)، وابن الجارود رقم (٣٨٦) من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابه عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان به.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

وصححه أيضا ابن خزيمة وابن حبان.

وصححه البخاري أيضا فقال الترمذي في العلل (ص - ١٢٢): سألت محمدا عن هذا الحديث قال: ليس في الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس وثوبان.

فقلت له: كيف بما وقع فيه من الاضطراب فقال: كلاهما عندي صحيح؛ لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابه عن أبي أسماء عن ثوبان وعن أبي الأشعث عن شداد بن أوس روى الحديثين جميعا.

قال الترمذي: وهكذا ذكروا عن علي بن المديني أنه قال: حديث شداد بن أوس وثوبان صحيحان.

وللحديث طريق آخر عن ثوبان:

أخرجه أحمد (٥/٢٨٢) من طريق ابن جريج أخبرني مكحول أن شيخا من الحنابلة مصدقا أخبره أن ثوبان... فذكره ومن هذا الوجه أخرجه النسائي في الكبرى (٢/٢١٦). وأخرجه أحمد (٥/٢٧٦) من طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن ثوبان به. وأخرجه النسائي في الكبرى (٢/٢٢٢) من هذا الوجه.

حديث رافع بن خديج:

أخرجه أحمد (٣/٤٦٥)، والترمذي (٢/١٣٦) كتاب: الصوم، باب: ما جاء في كراهية الحجامة للصائم (٧٧٤)، وعبد الرزاق (٤/٢١٠) رقم (٧٥٢٣)، وابن خزيمة (٣/٢٢٧) رقم (١٩٦٤)، وابن حبان (٩٠٢ - موارد)، والحاكم (١/٤٢٨)، والبيهقي (٤/٢٦٥) من طريق إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج قال: قال رسول الله ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم».

وقال الترمذي: حسن صحيح وذكر عن أحمد أنه قال: أصح شيء في هذا الباب حديث

رافع بن خديج.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

وصححه ابن خزيمة وابن حبان.

قال الترمذي في العلل (ص - ١٢١ - ١٢٢): سألت محمدا عن هذا الحديث فقال:

هو غير محفوظ.

وسألت إسحاق بن منصور عنه فأبى أن يحدث به عن عبد الرزاق، وقال: هو غلط قلت

له: ما علته قال: روى عنه هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله

بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ قال: «كسب الحجام خبيث =

واستدل عليه، وستره في: كتاب الصيام - إن شاء الله تعالى - وقد قدمنا عن ابن

= ومهر البغى خيث وثمن الكلب خيث.

وقال ابن أبي حاتم في العلل (١/٢٤٩) رقم (٧٣٢): سمعت أبي يقول: روى عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ أفطر الحاجم والمحجوم. قال أبي: إنما يروى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابه عن أبي أسماء عن ثوبان واغتر أحمد ابن حنبل بأن قال الحديث عنده، وإنما يروى بذلك الإسناد عن النبي ﷺ أنه نهى عن كسب الحجام ومهر البغى وهذا الحديث في فطر الحاجم عندي باطل.

قلت: وفي الباب عن جماعة من الصحابة وهم: شداد بن أوس، وأبو موسى الأشعري، ومقل بن يسار، وأسامة بن زيد، ويلال، وعلى، وعائشة، وأبو هريرة، وابن عباس، وأنس بن مالك، وجابر، وابن عمر، وسعد بن أبي وقاص، وأبو يزيد الأنصاري، وابن مسعود، وسمرة بن جندب، والحسن مرسلًا.

حديث شداد بن أوس:

أخرجه أحمد (٤/١٢٣ - ١٢٤)، والدارمي (٢/١٤)، كتاب: الصيام، باب: الحجامة تفطر الصائم، وابن حبان (٩٠٠ - موارد)، والبيهقي (٤/٢٦٥) كتاب: الصيام، باب: الحديث الذي روى في الإفطار بالحجامة، من طريق عاصم الأحول عن أبي قلابه عن أبي الأشعث عن أبي أسماء الرحبي عن شداد بن أوس قال: قال رسول الله ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم».

صححه ابن حبان:

وأخرجه الطيالسي (١/١٨٧ - منحة) رقم (٨٩١)، والحاكم (١/٤٢٨ - ٤٢٩)، وعبد الرزاق (٤/٢٠٩) رقم (٧٥٢٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٩٩) من طريق عاصم الأحول عن أبي قلابه عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس. وأخرجه أبو داود (٢٣٦٩)، والبيهقي (٤/٢٦٥) من طريق أيوب السختياني عن أبي قلابه عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس.

حديث أبي موسى الأشعري:

أخرجه النسائي في الكبرى (٢/٢٣١ - ٢٣٢) كتاب: الصيام، باب: ذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي موسى عبد الله بن قيس في الحجامة للصائم، حديث (٣٢٠٨)، وابن الجارود في المتقى رقم (٣٨٧)، والبخاري (١/٤٧٥ - كشف) رقم (١٠٠٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٩٨)، والحاكم (١/٤٣٠)، والبيهقي (٤/٢٦٦) كلهم من طريق روح بن عباد عن سعيد عن مطر الوراق عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي رافع عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه نظر مطر الوراق لم يخرج له البخاري.

وقال البزار: هكذا رواه مطر مرفوعاً وخالفه حميد.

وقال النسائي: رفعه خطأ وقد وقفه حفص.

خزيمة أنه قال: لا أعلم سنة لرسول الله ﷺ في الحلال والحرام لم يودعها الشافعي

قلت: أما مخالفة حميد:

فأخرجه النسائي في الكبرى (٢٣٣/٢) كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على بكر ابن عبد الله المزني فيه حديث (٣٢١٤) من طريق حميد الطويل عن بكر عن أبي العالية عن أبي موسى موقوفاً.

وأخرجه أيضاً (٢٣٢/٢) رقم (٣٢٠٩) من طريق حفص عن سعيد عن مطر عن بكر بن عبد الله عن أبي رافع عن أبي موسى موقوفاً أيضاً.

وقال الزيلعي في نصب الراية (٤٧٤/٢): قال صاحب «التنقيح»: قال أحمد بن حنبل: حديث بكر عن أبي رافع عن أبي موسى خطأ لم يرفعه أحد إنما هو بكر عن أبي العالية اهـ.

قال ابن أبي حاتم في العلل (٢٣٤/١ - ٢٣٥) رقم (٦٨٢): سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه روح بن عبادة عن سعيد عن مطر عن بكر بن عبد الله عن أبي رافع عن أبي موسى عن النبي ﷺ «أفطر الحاجم والمحجوم»، قال أبي: رواه هشام بن عمار عن شعيب ابن إسحاق، ورواه عبد الوهاب الخفاف عن سعيد عن أبي مالك عن ابن بريدة عن أبي موسى عن النبي ﷺ، قال أبي: كان حديث أبي رافع أشبه؛ لأنه رواه حميد الطويل عن بكر بن عبد الله عن أبي رافع عن أبي موسى موقوفاً، قال أبي: ولا أعرف من البصريين أحداً كنيته أبو مالك إلا عبيد الله بن الأخنس، قال أبو زرعة: رواه شعبة عن قتادة عن أبي رافع عن أبي موسى موقوف، فكان حديث أبي رافع أشبه قلت: موقوف أو مرفوع فسكت اهـ.

حديث معقل بن يسار:

أخرجه أحمد (٤٧٤/٣، ٤٨٠)، والنسائي في الكبرى (٢٢٣/٢) كتاب: الصيام، باب: الاختلاف على عطاء بن السائب فيه، حديث (٣١٦٦)، والبزار (٤٧٤/١ - كشف) رقم (١٠٠١، ١٠٠٢) من طرق عن عطاء بن السائب عن الحسن عن معقل بن يسار مرفوعاً.

قال النسائي: عطاء بن السائب كان قد اختلط ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث عنه غير هذين على اختلافهما عليه فيه - يعني: ابن فضيل وسليمان بن معاذ. وتعقبه الزيلعي في نصب الراية (٤٧٤/٢) برواية أحمد من طريق عمار بن زريق عن عطاء به.

وقال البزار: تفرد به عطاء وقد أصابه اختلاط ولا يجب الحكم بحديثه إذا انفرد به. والحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٢/٣)، وقال: رواه البزار والطبراني في الكبير، وفيه عطاء بن السائب وقد اختلط.

حديث أسامة بن زيد:

أخرجه أحمد (٢١٠/٥)، والنسائي في الكبرى (٢٢٣/٢) كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على سعيد بن أبي عروبة فيه حديث (٣١٦٥)، والبزار (٤٧٢/١ - كشف) رقم (٩٩٧)، والبيهقي (٢٦٥/٤) من طريق أشعث بن عبد الملك عن الحسن عن أسامة بن زيد

كتبه. وجلالة ابن خزيمة وإمامته في الحديث والفقه، ومعرفته بنصوص الشافعي

= عن النبي ﷺ أنه قال: «أفطر الحاجم والمحجوم». قال النسائي: لا نعلم تابع أشعث على روايته أحد. قلت: وفيه نظر فقد أخرجه الخطيب (٣٧٨/١) من طريق يونس عن الحسن عن أسامة. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٢/٣)، وقال: رواه أحمد والبخاري والحسن مدلس. وقيل: لم يسمع من أسامة. حديث بلال:

أخرجه أحمد (١٢/٦)، والنسائي في الكبرى (٢٢١/٢) كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على خالد بن مهران الحذاء فيه حديث (٤١٥٦)، والبخاري (٤٧٦/١ - كشف) رقم (١٠٠٨)، والطبراني في الكبير (٣٦٥/١، ٣٦٦) رقم (١١٢٢) من طريق أبي العلاء عن قتادة عن شهر بن حوشب عن بلال عن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

قال النسائي: خالفه همام فرواه عن قتادة عن شهر عن ثوبان ثم أخرجه من هذا الطريق. وقال البخاري: وشهر لم يلق بلالاً مات بلال في خلافة عمر اهـ. وينظر جامع التحصيل (ص - ١٩٧). وقال الهيثمي في المجمع (١٧١/٣): رواه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير، وشهر لم يلق بلالاً.

حديث علي بن أبي طالب:

أخرجه النسائي في الكبرى (٢٢٢/٢) كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على خالد ابن مهران الحذاء فيه حديث (٣١٦١)، والبخاري (٤٧٢/١ - كشف) رقم (٩٩٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٩٨/٢) من طريق عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن علي عن النبي ﷺ أنه قال: «أفطر الحاجم والمحجوم». قال النسائي: وقفه أبو العلاء.

ثم أخرجه (٢٢٣/٢) من طريقه عن قتادة عن الحسن عن علي موقوفًا. وأخرجه (٢٢٣/٢) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن علي موقوفًا.

وأخرجه أيضا من طريق سعيد عن مطر عن الحسن عن علي مرفوعًا. فهذا اختلاف في سند الحديث بين وقفه ورفع.

وقال البخاري: جميع ما يرويه الحسن عن علي مرسل كذا في نصب الراية (٤٧٥/٢). والحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٢/٣)، وقال: رواه البخاري والطبراني في الأوسط وفيه الحسن وهو مدلس ولكنه ثقة. حديث عائشة:

أخرجه أحمد (١٥٧/٦، ٢٥٨)، والنسائي في الكبرى (٢٢٨/٢) كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على ليث حديث (٣١٩٠، ٣١٩١)، والبخاري (٤٧٣/١ - كشف) رقم (٩٩٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٩٩/٢) من طريق ليث بن أبي سليم = عن عطاء عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

بالمحل المعروف.

=

قال النسائي: وقفه الحسن بن موسى.

ثم أخرجه من طريقه عن شيان عن ليث عن عطاء عن عائشة وقال (٢٢٩/٢): ووافقه عبد الواحد بن زياد - أى: على وقفه.

ثم أخرجه من طريق عبد الواحد بن زياد ثنا ليث عن عطاء عن عائشة موقوفًا. حديث أبي هريرة:

أخرجه النسائي في الكبرى (٢٢٥/٢) كتاب: الصيام، باب: ذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي هريرة حديث (٣١٧٦)، وابن ماجه (٥٣٧/١) كتاب: الصوم، باب: ما جاء في الحجامة للصائم حديث (١٦٧٩) من طريق عبد الله بن بشر عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا.

قال البوصيري في الزوائد (١٥/٢) هذا إسناد منقطع عبد الله بن بشر لم يثبت له سماع من الأعمش وإنما يقول كتب إلى أبي بكر بن عياش عن الأعمش... ورواه إبراهيم بن طهمان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفًا. اهـ.

ورواية إبراهيم بن طهمان أخرجه النسائي في الكبرى (٣١٧٧). وأخرجه أحمد (٣٦٤/٢)، وأبو يعلى (١١٣/١١) رقم (٦٢٣٩)، والنسائي في الكبرى (٢٢٥/٢) رقم (٣١٧٢) من طريق الحسن بن أبي هريرة مرفوعًا.

وإسناده ضعيف لانقطاعه بين الحسن وأبي هريرة. وللحديث طرق أخرى مرفوعة وموقوفة عن أبي هريرة أخرجه النسائي في الكبرى (٢٢٥ - ٢٢٧).

حديث ابن عباس:

أخرجه النسائي الكبرى (٢٢٩/٢) كتاب: الصيام، باب: ذكر الاختلاف على ليث حديث (٣١٩٤)، والبزار (٤٧٢/١ - كشف) رقم (٩٩٨)، والطبراني في الكبير (١٣٨/١١) رقم (١١٢٨٦) من طريق قبيصة عن فطر عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم».

قال النسائي: خالفه محمد بن يوسف.

ثم أخرجه من طريقه عن فطر عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلاً. والحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٢/٣)، وقال: رواه البزار والطبراني في الكبير، ورجال البزار موثقون إلا أن فطر بن خليفة فيه كلام وهو ثقة. حديث أنس بن مالك:

أخرجه البزار

٤٧٦/١ رقم (١٠٠٧) من طريق مالك بن سليمان وهو رجل من أهل البصرة حدث عند عفان بهذا الحديث عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

قال الهيثمي في المجمع (١٧٢/٣): رواه البزار وفيه مالك بن سليمان وضعفه بهذا الحديث.

حديث جابر:

أخرجه البزار (٤٧٢/١ - كشف)، والطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد =

قال الشيخ أبو عمرو: فمن وجد من الشافعية حديثا يخالف مذهبه نظر: إن كملت آلات الاجتهاد فيه مطلقا، أو^(١) في ذلك الباب أو المسألة، كان له الاستقلال بالعمل به^(٢).

= (١٧٢/٣) من طريق سلام أبي المنذر عن مطر الوراق عن عطاء عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم».

وقال الطبراني: لم يروه عن مطر إلا سلام أبو المنذر.

وقال البزار: تفرد به سلام عن مطر.

حديث ابن عمر:

أخرجه ابن عدي في الكامل، والطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد (١٧٢/٣) من طريق الحسن بن أبي جعفر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم». وأعله ابن عدي بالحسن.

وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وفيه الحسن بن أبي جعفر وفيه كلام وقد وثق. حديث سعد بن أبي وقاص:

أخرجه ابن عدي في الكامل (٩٧ / ٣) من طريق داود بن الزريقان عن محمد بن جحادة عن عبد الأعلى، عن مصعب بن سعد بن مالك عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

حديث أبي زيد الأنصاري:

أخرجه ابن عدي (٩٨/٣) من طريق داود بن الزريقان ثنا أيوب عن أبي قلابة عن أبي زيد الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم». وعلة الحديثين داود بن الزريقان.

قال ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بثقة. أسند ذلك عنهما ابن عدي في الكامل.

حديث ابن مسعود:

أخرجه العقيلي في الضعفاء (١٨٤/٤) من طريق معاوية بن عطاء عن الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن ابن مسعود مرفوعا. ومعاوية بن عطاء قال العقيلي: في حديثه مناكير وما لا يتابع على أكثره وأورد له أحاديث وقال: وهذه كلها بواطل لا أصول لها.

حديث سمرة:

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٦٤/٧ - ٢٦٥) رقم (٦٩٠٩)، والبزار (٤٧٤/١) - كشف) رقم (١٠٠٣) من طريق يعلى بن عباد ثنا همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة أن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

قال الهيثمي في المجمع (١٧٢/٣): وفيه يعلى بن عباد وهو ضعيف اهـ.

وفي سماع الحسن من سمرة خلاف طويل.

(١) في أ: و.

(٢) في أ: فيه.

وإن لم تكمل وشق عليه مخالفة الحديث بعد أن بحث فلم يجد لمخالفته عنه جوابا شافيا - فله العمل به إن كان عمل به إمام مستقل غير الشافعى، ويكون هذا عذرا له فى ترك مذهب إمامه هنا^(١)، وهذا الذى قاله حسن متعين، والله أعلم.

فصل: اختلف المحدثون وأصحاب الأصول فى جواز اختصار الحديث عن^(٢) الرواية على مذاهب: أصحابها: يجوز رواية بعضه إذا كان غير مرتبط بما حذفه، بحيث لا تختلف الدلالة، ولا يتغير الحكم بذلك، ولم نر أحدا منهم منع من ذلك فى الاحتجاج فى التصانيف، وقد أكثر من ذلك المصنف فى المذهب، وهكذا أطبق عليه الفقهاء من كل الطوائف، وأكثر منه أبو عبد الله البخارى فى صحيحه، وهو القدوة.

فصل: قد أكثر المصنف من الاحتجاج برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبى ﷺ ونص هو فى كتابه اللمع وغيره من أصحابنا على أنه لا يجوز الاحتجاج به هكذا، وسببه: أنه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، فجده الأدنى محمد: تابعى، والأعلى عبد الله: صحابى، فإن أراد بجده الأدنى - وهو محمد - فهو مرسل، لا يحتج به، وإن أراد عبد الله كان متصلا، واحتج به. فإذا أطلق ولم يبين احتمال الأمرين، فلا يحتج به، وعمرو وشعيب ومحمد ثقات، وثبت سماع شعيب من محمد ومن عبد الله، هذا هو الصواب الذى قاله المحققون والجماهير.

وذكر أبو حاتم بن حبان - بكسر الحاء - أن شعيبا لم يلق عبد الله، وأبطل الدارقطنى وغيره ذلك، وأثبتوا سماع شعيب من عبد الله وبينوه.

فإذا عرف هذا فقد اختلف العلماء فى الاحتجاج بروايته هكذا، فمنعه طائفة من المحدثين كما منعه المصنف وغيره من أصحابنا، وذهب أكثر المحدثين إلى صحة الاحتجاج به، وهو الصحيح المختار. روى الحافظ عبد الغنى بن سعيد المصرى بإسناده عن البخارى أنه سئل: أيجوز به؟ فقال: رأيت أحمد بن حنبل وعلى بن المدنى والحميدى وإسحاق بن راهويه يحتجون بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده،

(١) فى أ: هذا.

(٢) فى ط: فى.

ما تركه أحد من المسلمين، وذكر غير^(١) عبد الغنى هذه الحكاية، ثم قال: قال البخارى: من الناس بعدهم؟! وحكى الحسن^(٢) بن سفيان عن إسحاق بن راهويه قال: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كأيوب عن نافع عن ابن عمر، وهذا [فى]^(٣) التشبيه نهاية الجلالة من مثل إسحاق - رحمه الله - فاختار المصنف فى اللمع طريقة أصحابنا فى منع الاحتجاج به، وترجع عنده - فى حال تصنيف المذهب - جواز الاحتجاج به، كما قال المحققون من أهل الحديث والأكثرين، وهم أهل هذا الفن وعنهم يؤخذ، ويكفى فيه ما ذكرناه عن إمام المحدثين البخارى، ودليله: أن ظاهره الجدل الأشهر المعروف بالرواية^(٤) وهو عبد الله.

فصل: فى بيان القولين والوجهين والطريقين:

فالأقوال للشافعى، والأوجه لأصحابه المتتبعين إلى مذهبه، يخرجونها على أصوله، ويستنبطونها من قواعده، ويجتهدون فى بعضها وإن لم يأخذوه من أصله، وقد سبق بيان اختلافهم فى أن المخرج هل ينسب إلى الشافعى؟ والأصح: أنه لا ينسب، ثم قد يكون القولان قديمين، وقد يكونان جديدين^(٥)، أو قديما وجديدا، وقد يقولهما فى وقت، وقد يقولهما فى وقتين، وقد يرجح أحدهما، وقد لا يرجح.

وقد يكون الوجهان لشخصين، ولشخص، والذي لشخص ينقسم كاتقسام القولين.

وأما الطرق فهى اختلاف الأصحاب فى حكاية المذهب، فيقول بعضهم مثلا: فى المسألة قولان، أو وجهان، ويقول الآخر: لا يجوز قول واحد، أو وجه واحد، أو يقول أحدهم: فى المسألة تفصيل، ويقول الآخر: فيها خلاف مطلق. وقد يستعملون الوجهين فى موضع الطريقين وعكسه، وقد استعمل المصنف فى المذهب النوعين:

(١) فى أ: عنه.

(٢) فى أ: الحسين.

(٣) سقط فى ط.

(٤) فى أ: بالرواية.

(٥) فى أ: يكون.

فمن الأول قوله فى مسألة ولوغ الكلب: وفى موضع القولين وجهان ومنه: قوله فى باب كفارة الظهار^(١): إذا أفطرت المرضع ففیه وجهان: أحدهما: على قولين.

والثانى: ينقطع التابع قولاً واحداً:

ومنه قوله فى آخر القسمة: وإن استحق بعد القسمة جزء مشاع بطلت فيه، وفى الباقي وجهان:

أحدهما: على قولين:

والثانى: يبطل.

ومنه: قوله فى زكاة الدين المؤجل وجهان:

أحدهما: على قولين.

والثانى: تجب.

ومنه: ثلاثة مواضع متوالية فى أول باب عدد الشهود:

أولها: قوله: وإن كان المقر أعجمياً، ففى الترجمة وجهان:

أحدهما: تثبت باثنين.

والثانى: على قولين كالإقرار^(٢).

ومن النوع الثانى قوله فى قسم الصدقات: وإن وجد فى البلد بعض الأصناف فطريقان.

أحدهما: يغلب حكم المكان.

والثانى: الأصناف.

ومنه: قوله فى السلم: [فى]^(٣) الجارية الحامل طريقان:

أحدهما: لا يجوز.

والثانى: يجوز.

ولأنما استعملوا هذا؛ لأن الطرق والوجوه تشترك فى كونها من كلام الأصحاب،

(١) فى أ: الطهارة.

(٢) فى أ: كالقرار.

(٣) سقط فى ط.

وستأتى فى مواضعها زيادة فى شرحها إن شاء الله تعالى .

فصل^(١) : كل مسألة فيها قولان للشافعى - رحمه الله - قديم وجديد، فالجديد هو الصحيح، وعليه العمل؛ لأن القديم مرجوع عنه .
واستثنى جماعة من أصحابنا نحو عشرين مسألة أو أكثر، وقالوا: يفتى فيها بالقديم، وقد يختلفون فى كثير منها .

قال إمام الحرمين فى النهاية فى باب المياه، وفى باب الأذان:

قال الأئمة: كل قولين: قديم وجديد، فالجديد أصح إلا فى ثلاث مسائل: مسألة الثوب فى أذان الصبح، القديم: استحبابه، ومسألة التباعد عن النجاسة فى^(٢) الماء الكثير، القديم: أنه لا يشترط، ولم يذكر الثالثة هنا^(٣). وذكر فى مختصر النهاية: أن الثالثة تأتى فى زكاة التجارة. وذكر فى النهاية - عند ذكره قراءة السورة فى الركعتين الأخيرتين - أن القديم أنه لا يستحب، قال: وعليه العمل .

وذكر بعض المتأخرين من أصحابنا: أن المسائل التى يفتى بها على القديم أربع عشرة، فذكر الثلاث المذكورات، ومسألة الاستنجاء بالحجر فيما جاوز المخرج، والقديم جوازه. ومسألة لمس المحارم، والقديم: لا ينقض. ومسألة الماء الجارى، [و] القديم: لا ينجس إلا بالتغير. ومسألة تعجيل العشاء، [و] القديم: أنه أفضل. ومسألة وقت المغرب، والقديم: امتداده إلى غروب الشفق. ومسألة المنفرد إذا نوى الاقتداء فى أثناء الصلاة، [و] القديم: جوازه. ومسألة أكل جلد الميتة المدبوغ، [و] القديم: تحريمه. ومسألة وطء المحرم بملك اليمين، [و] القديم: أنه يوجب الحد. ومسألة تقليص أظفار الميت، [و] القديم كراهته. ومسألة شرط التحلل من الإحرام بمرض ونحوه، [و] القديم: جوازه. ومسألة اعتبار النصاب فى الزكاة، [و] القديم: لا يعتبر .

وهذه المسائل التى ذكرها هذا القائل ليست متفقا عليها، بل خالف جماعات من الأصحاب فى بعضها أو أكثرها، ورجحوا الجديد، ونقل جماعات فى كثير منها قولاً آخر فى الجديد يوافق القديم، فيكون العمل على هذا الجديد لا القديم .

(١) فى ط: مسألة .

(٢) فى أ: وفى .

(٣) فى أ: هذا .

وأما حصره المسائل التى يفتى فيها على القديم فى هذه فضيعف أيضاً^(١)، فإن لنا مسائل آخر صحح الأصحاب أو أكثرهم أو كثير منهم فيها القديم، منها: الجهر بالتأمين للمأموم فى صلاة جهرية، القديم: استحبابه، وهو الصحيح عند الأصحاب، وإن كان القاضى حسين قد خالف الجمهور، فقال فى تعليقه: القديم: أنه لا يجهر. ومنها: من مات وعليه صوم، القديم: يصوم عنه وليه، وهو الصحيح عند المحققين للأحاديث الصحيحة فيه، ومنها: استحباب الخط بين يدي المصلى إذا لم يكن معه عصا ونحوها، القديم: استحبابه، وهو الصحيح عند المصنف وجماعات. ومنها: إذا امتنع أحد الشريكين من عمارة الجدار، أجبر على القديم، وهو الصحيح عند ابن الصباغ وصاحبه الشاشى، وأفتى به الشاشى، ومنها: الصداق فى يد الزوج مضمون ضمان اليد على القديم، وهو الأصح عند الشيخ أبى حامد وابن الصباغ، والله أعلم.

ثم إن أصحابنا أفتوا بهذه المسائل من القديم، مع أن الشافعى رجع عنه، فلم يبق مذهبا له، هذا هو الصواب الذى قاله المحققون، وجزم به المتقنون من أصحابنا وغيرهم، وقال بعض أصحابنا: إذا نص المجتهد على خلاف قوله لا يكون رجوعا عن الأول، بل يكون له قولان. قال الجمهور: هذا غلط؛ لأنها كنصين للشارع تعارضا وتعذر الجمع بينهما، يعمل بالثانى ويترك الأول.

(١) وبعضهم نظم ذلك شعراً فقال:

هى للإمام الشافعى الأعظم
والطهر لم ينقض بلمس المحرم
للمصفتين ولو تلوث بالدم
ثوب بصبح والعشاء فقدم
والاقتداء يجوز بعد تحرم
والخط بين يدي مصل علم
وكذا الركاز نصابه لم يلزم
ويجوز شرط تحلل للمحرم
وعلى عمارة كل ما لا يقسم
فضمان يد حكمه فى المغرم
والحد فى وطء الرقيق المحرم

مسائل الفتوى بقول الأقدم
لا ينجس الجارى ومنع تباعد
واستجمرن بمجاوز عن خرج
والوقت مذ إلى مغيب المغرب
لا تأتين فى الأخيرين بسورة
والجهر بالتأمين سن لمقتد
والظفر يكره أخذه من ميت
ويصح عن ميت صيام وليه
ويجوز إجبار الشريك على البناء
والزوج إن يكن الصداق بيده
والجلد بعد الدبغ يحرم أكله
ينظر سبعة كتب مفيدة ص (٤٨).

قال إمام الحرمين فى باب الآنية من النهاية: معتقدى أن الأقوال القديمة ليست من مذهب الشافعى حيث كانت؛ لأنه جزم فى الجديد بخلافها، والمرجوع عنه ليس مذهباً للراجع؛ فإذا علمت حال القديم ووجدنا أصحابنا أفتوا بهذه المسائل على القديم، حملنا ذلك على أنه أداهم اجتهادهم إلى القديم؛ لظهور دليله وهم مجتهدون، فأفتوا به ولا يلزم من ذلك نسبته إلى الشافعى، ولم يقل أحد من المتقدمين فى هذه المسائل إنها مذهب الشافعى، أو أنه استثنائها.

قال أبو عمرو: فىكون اختيار أحدهم للقديم فيها من قبيل اختياره مذهب غير الشافعى إذا أداه اجتهاده إليه، فإنه إن كان ذا اجتهاد اتبع اجتهاده، وإن كان اجتهاده مقيداً مشوباً بتقليد، نقل ذلك الشوب من التقليد عن [نقل]^(١) ذلك الإمام، وإذا أفتى بين ذلك فى فتواه، فيقول: مذهب الشافعى كذا، ولكنى أقول: بمذهب أبى حنيفة وهو كذا. قال أبو عمرو: ويلتحق بذلك ما إذا اختار أحدهم القول المخرج على القول المنصوص، أو اختار من قولين رجح الشافعى أحدهما غير ما رجحه، بل هذا أولى من القديم. قال: ثم حكم من لم يكن أهلاً للترجيح ألا يتبعوا شيئاً من اختياراتهم المذكورة؛ لأنه مقلد للشافعى دون غيره. قال: وإذا لم يكن اختياره لغير مذهب إمامه بنى على اجتهاد، فإن ترك مذهباً إلى أسهل منه، فالصحيح: تحريره، وإن تركه إلى أحوط، فالظاهر جوازه، وعليه بيان ذلك فى فتواه. هذا كلام أبى عمرو، فالحاصل أن من ليس أهلاً للترجيح يتعين عليه العمل والإفتاء بالجديد من غير استثناء، ومن هو أهل للترجيح والاجتهاد فى المذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل فى العمل والفتيا، ميبنا فى فتواه أن هذا رأيه وأن مذهب الشافعى كذا، وهو ما نص عليه فى الجديد.

هذا كله فى قديم لم يعضده حديث صحيح، أما قديم عضده نص حديث صحيح لا معارض له، فهو مذهب الشافعى - رحمه الله - ومنسوب إليه إذا وجد الشرط الذى قدمناه، فيما إذا صح الحديث على خلاف نصه، والله أعلم. واعلم أن قولهم: القديم ليس مذهباً للشافعى، أو مرجوع عنه، أو لا فتوى عليه، المراد به قديم نص فى الجديد على خلافه، أما قديم لم يخالفه فى الجديد أو

لم يتعرض لتلك المسألة في الجديد، فهو مذهب الشافعى واعتقاده، ويعمل به ويفتى عليه، فإنه قاله ولم يرجع عنه، وهذا النوع وقع منه مسائل كثيرة ستأتى فى مواضعها إن شاء الله، وإنما أطلقوا: أن القديم مرجوع عنه ولا عمل عليه لكون غالبه كذلك.

فرع: ليس للمفتى ولا للعالم المنتسب إلى مذهب الشافعى - رحمه الله - فى مسألة القولين، أو الوجهين - أن يعمل بما شاء منهما بغير نظر، بل عليه فى القولين العمل بآخرهما إن علمه، وإلا فبالذى رجحه الشافعى، فإن قالهما فى حالة ولم يرجح واحدا منهما - وسنذكر إن شاء الله تعالى: أنه لم يوجد هذا إلا فى ست عشرة أو سبع عشرة مسألة - أو نقل عنه قولان، ولم يعلم أقالهما فى وقت أم فى وقتين؟ وجهلنا السابق -: وجب البحث عن أرجحهما، فيعمل به، فإن كان أهلا للتخريج والترجيح: استقل به متعرفا ذلك من نصوص الشافعى ومأخذه وقواعده، فإن لم يكن أهلا: فليقله عن أصحابنا الموصوفين بهذه الصفة، فإن كتبهم موضحة لذلك، فإن لم يحصل له ترجيح بطريق، توقف حتى يحصل.

وأما الوجهان فيعرف الراجح منهما بما سبق، إلا أنه لا اعتبار فيهما بالتقدم والتأخر إلا إذا وقعا من شخص واحد، وإذا كان أحدهما منصوبا والآخر مخرجا، فالمنصوص هو الصحيح الذى عليه العمل غالبا، كما إذا رجح الشافعى أحدهما، بل هذا أولى إلا إذا كان المخرج من مسألة يتعذر فيها الفرق، فقل: لا يترجح عليه المنصوص، وفيه احتمال، وقل أن يتعذر الفرق، أما إذا وجد من ليس أهلا للترجيح^(١) خلافا بين الأصحاب فى الراجح من قولين أو وجهين، فليعتمد ما صححه الأكثر والأعلم والأورع، فإن تعارض الأعلم والأورع قدم، الأعلم، فإن لم يجد ترجيحاً عن أحد، اعتبر صفات الناقلين للقولين والقائلين للوجهين، فما رواه البويطى والريبع المرادى والمزنى عن الشافعى مقدم عند أصحابنا على ما رواه الربيع الجيزى وحرمة، وكذا نقله أبو سليمان الخطابى عن أصحابنا فى أول معالم السنن، إلا أنه لم يذكر البويطى، فالحقته أنا؛ لكونه أجل من الربيع المرادى والمزنى، وكتابه مشهور، فيحتاج إلى ذكره. قال الشيخ أبو عمرو: ويترجح أيضا ما وافق أكثر

أنمة المذاهب، وهذا الذى قاله فيه ظهور واحتمال.

وحكى القاضى حسين فيما إذا كان للشافعى قولان، أحدهما يوافق أبا حنيفة، وجهين لأصحابنا:-

أحدهما: أن القول المخالف أولى، وهذا قول الشيخ أبى حامد الإسفرايينى، فإن الشافعى إنما خالفه لاطلاعه على موجب المخالفة.

والثانى: القول الموافق أولى وهو قول القفال، وهو الأصح، والمسألة مفروضة فيما إذا لم يجد مرجحا مما سبق.

وأما إذا رأينا المصنفين المتأخرين مختلفين، فجزم أحدهما بخلاف ما جزم به الآخر، فهما كالوجهين المتقدمين على ما ذكرناه من الرجوع إلى البحث على ما سبق، ويرجح - أيضا - بالكثرة كما فى الوجهين، ويحتاج حيثئذ إلى بيان مراتب الأصحاب، ومعرفة طبقاتهم وأحوالهم وجلالتهم، وقد بينت ذلك فى: تهذيب الأسماء واللغات بيانا حسنا، وهو كتاب جليل لا يستغنى طالب علم من العلوم كلها عن مثله. وذكرت فى كتاب: طبقات الفقهاء^(١) من ذكرته منهم أكمل من ذلك وأوضح، وأشبع القول فيهم، وأنا ساع فى إتمامه، أسأل الله الكريم توفيقى له ولسائر وجوه الخير.

واعلم أن نقل أصحابنا العراقيين لنصوص الشافعى وقواعد مذهبه ووجوه متقدمى أصحابنا أتقن وأثبت من نقل الخراسانيين غالبا، والخراسانيون أحسن تصرفا وبحثا وتفريعا وترتيبا غالبا، وما ينبغى أن يرجح به أحد القولين، وقد أشار الأصحاب إلى الترجيح به - أن يكون الشافعى ذكره فى بابيه ومظنته، وذكر الآخر فى غير بابيه، بأن جرى بحث وكلام جر إلى ذكره، فالذى ذكره فى بابيه أقوى؛ لأنه أتى به مقصودا، وقرره فى موضعه بعد فكر طويل، بخلاف ما ذكره فى غير بابيه استطرادا، فلا يعتنى به اعتناؤه بالأول. وقد صرح أصحابنا بمثل هذا الترجيح فى مواضع لا تنحصر، سترها فى هذا الكتاب فى مواطنها إن شاء الله تعالى، وبالله التوفيق.

فصل: حيث أطلق فى المذهب: أبا العباس، فهو ابن سريج أحمد بن عمر بن

(١) وهو بتحقيقنا والله الحمد والمنة.

سريع، وإذا أراد أبا العباس بن القاص^(١) قيده، وحيث أطلق: أبا إسحاق فهو المروزي، وحيث أطلق: أبا سعيد من الفقهاء، فهو الإصطخري^(٢) ولم يذكر أبا سعيد من الفقهاء غيره، ولم يذكر في المذهب أبا إسحاق الإسفراييني الأستاذ المشهور بالكلام والأصول، وإن كان له وجوه كثيرة في كتب الأصحاب.

وأما أبو حامد ففي المذهب اثنان: أحدهما: القاضي أبو حامد المروروذي، والثاني: الشيخ أبو حامد الإسفراييني، لكنهما يأتیان مقيدين بالقاضي والشيخ، فلا يلتبسان، وليس فيه أبو حامد غيرهما لا من أصحابنا ولا من غيرهم، وفيه: أبو علي ابن خيران^(٣)، وابن أبي هريرة، والطبري، ويأتون موصوفين، ولا ذكر لأبي علي السنجي في المذهب، وإنما يتكرر في الوسيط، والنهاية، وكتب متأخرة الخراسانيين. وفيه: أبو القاسم جماعة، أولهم: الأنماطي^(٤)، ثم الداركي، ثم ابن كج^(٥)، والصيمري. وليس فيه أبو القاسم غير هؤلاء الأربعة، وفيه: أبو الطيب اثنان

(١) أحمد بن أبي أحمد الطبري، أبو العباس بن القاص، أحد أئمة المذهب الشافعي، أخذ الفقه عن ابن سريع، كان عالمًا زاهدًا منقفا على الدروس والوعظ والتصنيف مدة عمره، ومن تصانيفه: «التلخيص»، مختصر يذكر في كل باب مسائل منصوصة ومخرجة ثم أمورًا ذهب إليها الحنفية على خلاف قاعدتهم، وكتاب «المفتوح»، وهو دون التلخيص في الحجم، توفي بطرسوس سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (١٠٦/١)، طبقات السبكي (٥٩/٣).
(٢) الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى، أبو سعيد الإصطخري. مولده سنة أربع وأربعين، شيخ الشافعية ببغداد، ومحتسبها، ومن أكابر أصحاب الوجوه في المذهب، كان ورعًا زاهدًا، توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (١٠٩/١)، طبقات السبكي (٢٣٠/٣).
(٣) الحسين بن صالح بن خيران، أبو علي البغدادي، أحد أئمة المذهب، قال الخطيب: كان من أفاضل الشيوخ وأماثل الفقهاء، مع حسن المذهب وقوة الورع. توفي في ذي الحجة سنة عشرين وثلاثمائة، وقيل غير ذلك.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (٩٢/١)، طبقات السبكي (٢٧١/٣).
(٤) أخطأ الشيخ محمد نجيب المطيعي في ترجمة الأنماطي والصواب عثمان بن سعيد بن بشار، أبو القاسم الأنماطي البغدادي الأحول، أحد أئمة الشافعية في عصره، أخذ الفقه عن المزني والربيع، وأخذ عنه أبو العباس بن سريع. مات في شوال سنة ثمان وثمانين ومائتين.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (٨٠/١)، طبقات السبكي (٣٠١/٢).
(٥) يوسف بن أحمد بن كج، القاضي أبو القاسم، الدينوري، أحد الأئمة المشهورين، وحفاظ المذهب المصنفين، وأصحاب الوجوه المتقنين، كان يضرب به المثل في حفظ المذهب، ومن تصانيفه «التجريد»، قال في «المهمات»: وهو مطول، وقد وقف عليه الرافعي. =

فقط من أصحابنا: أولهما: ابن سلمة، والثاني: القاضي أبو الطيب شيخ المصنف، ويأتيان موصوفين. وحيث أطلق في المذهب: عبد الله في الصحابة، فهو ابن مسعود، وحيث أطلق: الربيع من أصحابنا، فهو الربيع بن سليمان المرادى صاحب الشافعي، وليس في المذهب الربيع غيره، لا من الفقهاء ولا من غيرهم إلا الربيع بن سليمان الجيزي في مسألة دباغ الجلد هل يطهر الشعر؟ وفيه عبد الله بن زيد من الصحابة اثنان: أحدهما: الذي رأى الأذان وهو عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأوسي، والآخر: عبد الله بن زيد بن عاصم المازني. وقد يلتبس على من لا أنس له بالحديث وأسماء الرجال فيتوهمان واحدا؛ لكونهما يأتيان على صورة واحدة، وذلك خطأ، فأما ابن عبد ربه فلا ذكر له في المذهب إلا في باب الأذان، وأما ابن عاصم فمتكرر ذكره في المذهب في مواضع من صفة الوضوء، ثم في مواضع من صلاة الاستسقاء، ثم في أول باب الشك في الطلاق، وقد أوضحتهما أكمل إيضاح في تهذيب الأسماء واللغات. وحيث ذكر عطاء في المذهب، فهو عطاء بن أبي رباح، ذكره في الحيض، ثم في أول صلاة المسافر، ثم في مسألة التقاء الصفيين من كتاب السير، وفي التابعين - أيضا - جماعات يسمون عطاء، لكن لا ذكر لأحد منهم في المذهب غير ابن أبي رباح، وفيه من الصحابة: معاوية اثنان أحدهما: معاوية بن الحكم، ذكره في باب ما يفسد الصلاة، لا ذكر له في المذهب في غيره، والآخر: معاوية بن أبي سفيان الخليفة، أحد كتاب الوحي، تكرر، ويأتي مطلقا غير منسوب. وفيه من الصحابة: معقل اثنان: أحدهما: معقل بن يسار - يباء قبل السين مذكور في أول الجنائز، والآخر: معقل بن سنان - بسين ثم نون - في كتاب الصداق في حديث بروع. وفيه أبو يحيى البلخي^(١) من أصحابنا، ذكره في مواضع من المذهب، منها: مواقيت الصلاة، وكتاب الحج، وليس فيه أبو يحيى غيره. وفيه

= تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (١/١٩٨)، طبقات السبكي (٥/٣٥٩).
(١) زكريا بن أحمد بن يحيى بن موسى القاضي، أبو يحيى البلخي، ولي قضاء دمشق أيام المقتدر وكان من كبار الشافعية وأصحاب الوجوه، وله اختيارات غريبة، سافر إلى أقاصي الدنيا في طلب الفقه، وكان حسن البيان في النظر، عذب اللسان في الجدل، توفي بدمشق سنة ثلاثين وثلاثمائة.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (١/١١٠)، طبقات السبكي (٣/٢٩٨).

أبو يحيى - بناء مشاة فوق مكسورة - يروى عن على بن أبى طالب - رضى الله عنه - فى آخر قتال أهل البغى، ولا ذكر له فى غير هذا الموضع من المذهب، وفيه القفال، ذكره فى موضع واحد، وهو فى أول النكاح فى مسألة تزويج بنت ابنه بابن ابنه، وهو القفال الكبير الشاشى^(١)، ولا ذكر للقفال فى المذهب إلا فى هذا الموضع، وليس للقفال المروزى الصغير فى المذهب ذكر، وهذا المروزى هو المتكرر فى كتب متأخرى الخراسانيين كالإبانة، وتعليق القاضى حسين، وكتاب المسعودى^(٢)، وكتب الشيخ أبى محمد الجوينى، وكتب الصيدلانى^(٣)، وكتب أبى على السنجى، وهؤلاء تلامذته، والنهاية، وكتب الغزالى، والتممة^(٤)، والتهذيب^(٥)، والعدة، وأشباهاها. وقد أوضحت حال القفالين فى تهذيب

(١) محمد بن على بن إسماعيل، أبو بكر الشاشى، القفال الكبير، أحد أعلام المذهب وأئمة المسلمين. مولده سنة إحدى وتسعين ومائتين، قال الشيخ أبو إسحاق: كان إماماً، وله مصنفات كثيرة ليس لأحد مثلها، وهو أول من صنف الجدل الحسن من الفقهاء، وله كتاب حسن فى أصول الفقه، وله شرح الرسالة. وعنه انتشر فقه الشافعى فيما وراء النهر، ومن تصانيف الشاشى: «دلائل النبوة»، و«محاسن الشريعة»، و«أدب القضاء»، توفى فى ذى الحجة سنة خمس وستين وثلاثمائة.

تنظر ترجمته فى: طبقات ابن قاضى شهبة (١/١٤٨)، طبقات السبكي (٣/٢٠٠).
(٢) محمد بن عبد الملك بن مسعود بن أحمد الإمام، أبو عبد الله المسعودى المروزى، صاحب أبى بكر القفال المروزى، أحد أصحاب الوجوه، قال ابن السمعاني: كان إماماً مبرزاً، عالماً، زاهداً ورعاً، حسن السيرة، شرح «مختصر المزني» فأحسن فيه، وسمع الحديث من أستاذه القفال. توفى سنة ثيف وعشرين وأربعمائة.

تنظر ترجمته فى: طبقات ابن قاضى شهبة (١/٢١٦)، طبقات السبكي (٤/١٧١).
(٣) محمد بن داود بن محمد، أبو بكر المروزى، المعروف بالصيدلانى؛ نسبة إلى بيع العطر، وبـ «الداودي» أيضاً؛ نسبة إلى أبيه داود، من تصانيفه: شرح على المختصر، قال الإسني: وقد ظفرت للمذكور بشرح على فروع ابن الحداد.

تنظر ترجمته فى: طبقات ابن قاضى شهبة (١/٢١٤)، طبقات السبكي (٤/١٤٨).
(٤) لعبد الرحمن بن مأمون بن على بن إبراهيم النيسابورى، الشيخ أبو سعد المتولى، مولده بنيسابور سنة ست، وقيل: سبع وعشرين وأربعمائة، برع فى الفقه، والأصول، والخلاف، قال الذهبي: وكان فقيهاً محققاً، وحبوراً مدققاً، وقال ابن كثير: أحد أصحاب الوجوه فى المذهب، وصنف التتمة ولم يكمله، توفى فى شوال سنة ثمان وسبعين وأربعمائة.

تنظر ترجمته فى: طبقات ابن قاضى شهبة (١/٢٤٧)، طبقات السبكي (٥/١٠٦).
(٥) وقد قمنا بتحقيقه ولله الحمد والمنة فى ثمانية مجلدات وهو الإمام العلامة الحسين بن مسعود بن محمد، العلامة محبى السنة أبو محمد البغوى، أحد الأئمة، تفقه على القاضى الحسين، وكان ديناً، عالماً، عاملاً على طريقة السلف، وكان لا يلقى الدرس إلا على =

الأسماء واللغات، وفي كتاب الطبقات، وسأوضح - إن شاء الله تعالى - حالهما هنا إن وصلت موضع ذكر القفال، وكذلك أوضح باقي المذكورين في مواضعهم، كما شرطته في الخطبة إن شاء الله تعالى.

وحيث أطلقت أنا في هذا الشرح ذكر القفال فمرادى به: المروزي؛ لأنه أشهر في نقل المذهب، بل مدار طريقة خراسان عليه، وأما الشاشي فذكره قليل بالنسبة إلى المروزي في المذهب، فإذا أردت الشاشي قيدته فوصفته بالشاشي.

وقصدت ببيان هذه الأحرف تعجيل فائدة لمطالع هذا الكتاب، فربما أدركتني الوفاة أو غيرها من القاطعات قبل وصولها، ورأيتهما مهمة لا يستغنى مشتغل بالمذهب عن معرفتها، وأسأل الله خاتمة الخير واللطف، وبالله التوفيق.

فصل: المزني وأبو ثور وأبو بكر بن المنذر أئمة مجتهدون، وهم منسوبون إلى الشافعي، فأما المزني وأبو ثور فصاحبان للشافعي حقيقة، وابن المنذر متأخر عنهما، وقد صرح في المذهب في مواضع كثيرة بأن الثلاثة من أصحابنا، أصحاب الوجوه، وجعل أقوالهم وجوها في المذهب، وتارة يشير إلى أنها ليست وجوها، ولكن الأول ظاهر إيرادها، فإن عاداته في المذهب ألا يذكر أحدا من الأئمة أصحاب المذاهب غير^(١) أصحابنا، إلا في نحو قوله: يستحب كذا للخروج من خلاف مجاهد، أو عمر بن عبد العزيز، أو الزهري، أو مالك، أو أبي حنيفة، أو أحمد، وشبه ذلك، ويذكر قول أبي ثور والمزني وابن المنذر ذكر الوجوه، ويستدل له ويوجب عنه، وقد قال إمام الحرمين في باب ما ينقض الوضوء من النهاية: إذا انفرد المزني برأى فهو صاحب مذهب، وإذا خرج للشافعي قولاً فتخريجه أولى من تخريج غيره، وهو ملتحق بالمذهب لا محالة، وهذا الذي قاله الإمام: حسن لا شك أنه متعين.

= طهارة، وكان قانعاً باليسير، قال الذهبي: كان إماماً في التفسير، إماماً في الحديث، إماماً في الفقه، بورك له في تصانيفه ورزق القبول؛ لحسن قصده وصدق نيته، وقال السبكي في «تكملة شرح المذهب»: قل أن رأياه يختار شيئاً إلا إذا بحث عنه إلا وجد أقوى من غيره، هذا مع اختصار كلامه، وهو يدل على نبل كبير، وهو حري بذلك؛ فإنه جامع لعلوم القرآن والسنة والفقه، توفي بمرور الروذ في شوال سنة ست عشرة وخمسمائة.

تنظر ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة (١/٢٨١)، طبقات السبكي (٤/٣٥٧).

(١) في أ: عن.

فرع: إن استغرب من لا أنس له بالمذهب الموضع الذى صرح صاحب المذهب فيه بأن أبا ثور وابن المنذر من أصحابنا، دللناه وقلنا: ذكر فى أول الغصب فى مسألة من رد المغصوب ناقص القيمة دون العين: أن أبا ثور من أصحابنا، وذكر نحوه [فى] (١) ابن المنذر فى صفة الصلاة فى آخر فصل: ثم يسجد سجدة أخرى.

فرع: اعلم أن صاحب المذهب أكثر من ذكر أبى ثور، لكنه لا ينصفه، فيقول: قال أبو ثور كذا، وهو خطأ، والتزم هذه العبارة فى أقواله، وربما كان قول أبى ثور أقوى دليلاً من المذهب (٢) فى كثير من المسائل. وأفرط المصنف فى استعمال هذه العبارة حتى فى عبد الله بن مسعود الصحابى - رضى الله عنه - الذى محله فى الفقه وأنواع العلم معروف، قل من يساويه فيه من الصحابة فضلاً عن غيرهم، لا سيما الفرائض؛ فحكى عنه فى باب الجد والإخوة مذهبه فى المسألة المعروفة بمربعة ابن مسعود، ثم قال: وهذا خطأ.

ولا يستعمل المصنف هذه العبارة غالباً فى آحاد أصحابنا أصحاب الوجوه الذين لا يقاربون أبا ثور، وربما كانت أوجههم ضعيفة، بل واهية. وقد أجمع نقلة العلم على جلالة أبى ثور، وإمامته، وبراعته فى الحديث والفقه، وحسن مصنفاته فيهما، مع الجلالة والإتقان، وأحواله مبسوبة فى تهذيب الأسماء، وفى الطبقات رحمه الله.

فهذا آخر ما تيسر من المقدمات، ولولا خوف إملال مطالعه لذكرت فيه مجلدات من النفائس المهمة والفوائد المستجدات، لكنها تأتى - إن شاء الله تعالى - مفرقة فى مواطنها من الأبواب. وأرجو (٣) الله النفع بكل ما ذكرته وما سأذكر إن شاء لى ولوالدى ومشايخى وسائر أحبائى والمسلمين أجمعين، إنه الواسع الوهاب. وهذا حين أشرع فى شرح أصل المصنف، رحمه الله.

* * *

(١) سقط فى ط.

(٢) فى أ: المذاهب.

(٣) فى أ: وأسأل.

فهرس المحتويات

٣	مقدمة التحقيق
٥	فصل فى ظهور المذاهب الفقهية وتطورها وازدهارها
١٤	ثناء العلماء عليه
٢١	من أعلام الفقه الحنفى
٣٣	المذهب المالكى
٧٩	المذهب الشافعى
٧٩	الإمام الشافعى ومذهبه
٨١	حفظه للقرآن وتلاوته له
٨٢	أوصافه وخصاله
٨٤	قيمة الوقت عند إمامنا الشافعى
٨٦	ثانيا: تكوين المذهب وأصوله وطابعه
٩١	ذكر كتب المذهب الشافعى
٩٧	تحقيق القول فىمن يفتى بقوله من متأخرى الشافعية
١٠٤	اصطلاحات فقهاء الشافعية
١١٧	ثالثا: أعلام المذهب
١١٧	الربيع بن سليمان
١٢٠	البويطى
١٢٤	المذهب الحنبلى
١٢٤	الإمام أحمد بن حنبل
١٣٤	صالح
١٣٦	عبد الله بن أحمد
١٣٧	المروزى
١٣٩	الحربى
١٤٢	الميمونى
١٤٣	شيخ الإسلام ابن تيمية

١٥٤	ابن القيم
١٦٢	المذهب الظاهرى
١٦٢	أولا: مؤسس المذهب
١٦٣	ثانيا تكوين المذهب وتطوره وانتشاره
١٦٤	ثالثا: أصول المذهب ومصادره
١٦٨	رابعا : أعلام المذهب الظاهرى
١٦٩	خامسا: مؤلفات المذهب الظاهرى
١٦٩	العوامل التى أدت إلى انتشار المذاهب الأربعة
١٧١	فصل فى مصادر التشريع الإسلامى التى استقر العمل عليها
١٧١	أولا الكتاب العزيز
١٧٣	ثانيا: السنة النبوية
١٧٤	ثالثا الإجماع
١٧٤	رابعا: القياس
١٨٥	أركان القياس
٢٠٠	خامسا: المصالح المرسله
٢٠٦	سادسا: الاستحسان
٢٠٩	سابعا: سد الذرائع
٢١٣	ثامنا: الاستصحاب
٢١٧	تاسعا العرف والعادة
٢١٨	أثر العادة فى أحكام التشريع الإسلامى
٢٢١	فصل فى ابتلاء الفقه الإسلامى بالتقليد والجمود
٢٢١	المرحلة الأولى مرحلة عصر التقليد
٢٢١	أولا: الكلام على انسداد باب الاجتهاد
٢٢٩	ثالثا: جهود العلماء فى هذه المرحلة من مراحل التقليد
٢٣١	المرحلة الثانية مرحلة التقليد المحض
٢٣٢	الكلام على جهود الفقهاء فى هذه المرحلة
٢٣٣	فصل فى أثر التقليد فى حياة المسلمين

٢٤٥	بيان كلام أبى شامة فى التقليد
٢٥٨	فصل فى الحديث عن النهضة الفقهيّة الحديثة
٢٦٠	التدوين الرسمى للتشريع
٢٦٤	محتويات المجلة العدلية
٢٦٦	شروح مجلة الأحكام العدلية
٢٦٩	المجموع وتكميلاته
٣٣٩	ترجمة الإمام الشيرازى - مدخل للترجمة
٣٣٩	إضاءة على العصر الذى عاش فيه الإمام الشيرازى
٣٤٣	التعريف بالإمام الشيرازى
٣٤٨	الكلام فى صفاته وشيمه وأخلاقه
٣٥٢	شيوخ الإمام أبى إسحاق الشيرازى
٣٥٨	تلاميذ الشيخ أبى إسحاق الشيرازى
٣٦٨	الكلام على حياته العلمية
٣٧٠	المناظرة التى وقعت بين إمام الحرمين أبى المعالى الجوينى، وبين الشيخ أبى إسحاق، بنيسابور
٣٧٠	الكلام على مصنفاته العلمية
٣٨٦	الكلام على شعر الإمام الشيرازى
٣٩٥	الكلام فى ثناء العلماء عليه، وحديثهم عنه
٣٩٨	الكلام على وفاته وراثته
٤٠٠	مدخل لترجمة الإمام النووى
٤٠٢	الحالة السياسية فى القرن السابع
٤٠٢	سقوط الخلافة الإسلامية فى بغداد وكان ذلك سنة ٦٥٦هـ
٤٠٥	الحالة الاجتماعية فى هذا القرن
٤٠٩	طبقة الفلاحين
٤١٦	ترجمة الإمام النووى لتلميذه: علاء الدين بن العطار ٦٥٤ - ٧٢٤هـ
٤١٧	فصل فى نسبه ونسبته
٤١٨	فصل فى مولده ووفاته رضى الله عنه
٤١٩	

٤١٩	فصل فى مبدأ أمره واشتغاله
٤٢١	فصل فى رؤيته إبليس لعنه الله
٤٢٢	فصل فى ذكر شيوخه فى الفقه رضى الله عنه
٤٢٤	فصل فى شيوخه الذين أخذ عنهم أصول الفقه
٤٢٤	فصل فىمن أخذ عنه اللغة والنحو والتصريف
٤٢٥	فصل فىمن أخذ عنه فقه الحديث وأسماء رجاله وما يتعلق به
٤٢٥	فصل فى الكتب التى سمعها
٤٢٥	فصل فى شيوخه الذين سمع منهم
٤٢٦	فصل فىمن سمع منه
٤٢٦	فصل فى شغل أوقاته كلها بالعلم والعمل
٤٢٧	فصل فى كراماته
٤٢٨	فصل فى كتبه
٤٢٩	فصل فى قناعاته وتواضعه واستعداده للموت
٤٣١	فصل فى مواجهته الملوك والجبابرة بالإنكار
٤٣١	فصل فى ذكر المراثى التى رثاها بها العلماء
٤٥٧	فصل عدم بناء قبة على ضريحه
٤٥٨	فصل فى مواجهته لعلماء السوء
٤٦٤	ترجمة المارائى صاحب الاستقصاء المستفاد منه فى جزء من الكتاب
٤٦٤	عثمان بن عيسى بن درباس
٤٦٥	عملنا فى الكتاب
٤٦٦	أولاً: وصف المخطوطات
٤٦٩	المراجع التى استعنا بها فى تكملة هذا السفر العظيم
٤٨٠	المراجع والمصادر المطبوعة
٤٨٧	كتب الحديث
٤٩١	مراجع العقائد والملل والنحل
٤٩٤	مراجع اللغة
٤٩٦	مراجع الفقه

٥٠٣	مراجع أصول الفقه
٥٠٥	مراجع الطبقات والتراجم
٥٠٩	مراجع القراءات

مقدمة الإمام النووي رضى الله عنه

٥٢٩
٥٤٠	فصل فى نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم
٥٤٢	باب فى نسب الشافعى - رحمه الله -
٥٤٢	وطرف من أموره، وأحواله
٥٤٥	فصل: فى مولد الشافعى رضى الله عنه
٥٤٥	ووفاته وذكر نبذ من أموره، وحالاته
٥٥٠	فصل فى تلخيص جملة من حال الشافعى رضى الله عنه
٥٥٧	فصل فى نوادر من حكم الشافعى، وأحواله
٥٦٢	فصل فى أحوال الشيخ أبى إسحاق مصنف الكتاب
٥٦٥	وفاته
٥٧٢	باب فى فضيلة الاشتغال بالعلم، وتصنيفه
٥٧٢	وتعلمه، وتعليمه ونشره، والحث عليه، والإرشاد إلى طرقة
٥٨٠	فصل: فى ترجيح الاشتغال بالعلم على الصلاة،
٥٨٠	والصيام، وغيرهما من العبادات القاصرة على فاعلها
٥٨٤	فصل: فيما أنشدوه فى فضل طلب العلم
٥٨٦	فصل: فى ذم من أراد بعلمه غير الله تعالى
٥٩٠	باب: أقسام العلم الشرعى
٦٠٦	فصل: تعليم الطالبين، وإفتاء المستفتين فرض كفاية
٦٠٧	باب: آداب المعلم
٦١٠	فصل: ومن آدابه فى درسه واشتغاله
٦١٢	ومن آدابه وآداب تعليمه
٦٢٥	باب: آداب المتعلم

٦٢٩	ومن آداب المتعلم :
٦٣٤	فصل : فى آداب يشترك فيها العالم والمتعلم
٦٣٦	باب : آداب الفتوى والمفتى والمستفتى
٦٣٩	فصل : شرط المفتى :
٦٤٩	فصل : فى أحكام المفتين : فيه مسائل :
٦٥٤	فصل : فى آداب الفتوى
٦٧٤	فصل : فى آداب المستفتى وصفته وأحكامه
٦٨٣	باب فى فصول مهمة تتعلق بالمهذب
٦٨٣	ويدخل كثير منها وأكثرها فى غيره أيضا

* * *